تقرير
ارتيادي
(استراتيجي)
سنوي
يصدر عن
مجلة
البيان

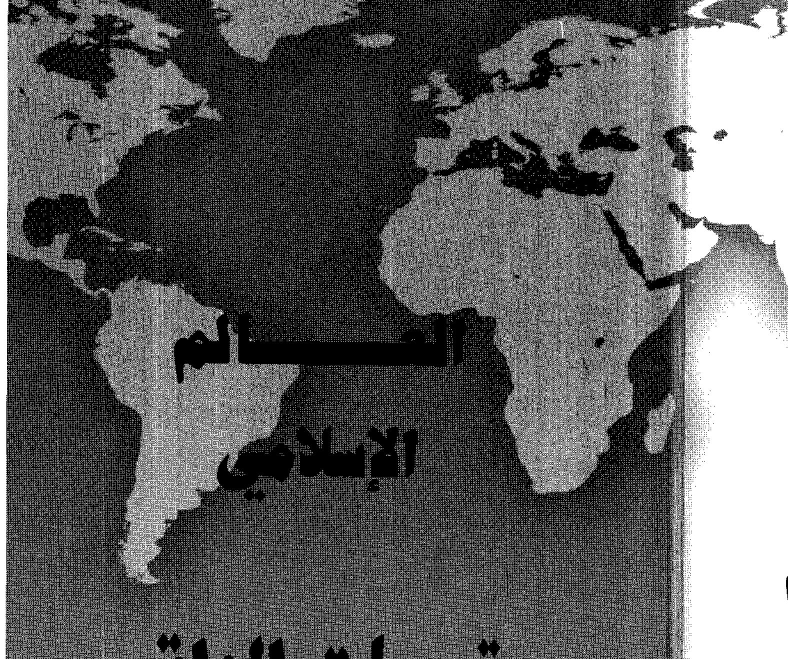
العالم الإسلامي



تحديات الواقع واستراتيجيات المستقبل

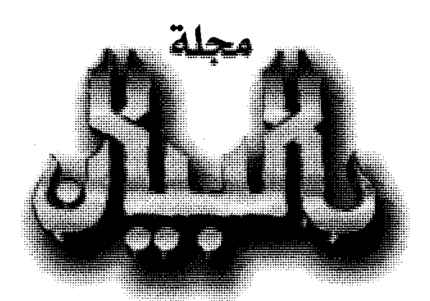


الإصدار الثالث
١٤٢٧ هـ



تحديات الواقع واستراتيجيات المستقبل

تقرير ارتيادي (استراتيجي) يصدر عن



الإصدار الثالث
١٤٢٧هـ



ح مجلة البيان ، ١٤٢٧هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

مجلة البيان

التقرير الاستراتيجي الإصدار الثالث

مجلة البيان الرياض، ١٤٢٧هـــ

٤٩٠ص ؛ ٢١× ٢٨

ردمد: X 127- 1658

رقم الإيداع : 1424/2226

ردمد : X 127- 1658

مجلة البيان : ص . ب : ٢٦٩٧٠- الرياض ١١٤٩٦
هاتف : ٤٥٤٦٨٦٨- ٠٠٩٦٦١- فاكس : ٤٥٣٢١٢١- ٠٠٩٦٦١

www.albayan-magazine.com

- مكتب قطر : الدوحة : هاتف : ٤٤٤١٠٤٤- ٠٠٩٧٤- فاكس : ٤٣٢٧١٦٧- ٠٠٩٧٤
- مكتب السودان : الخرطوم : هاتف وفاكس : ٢٢٧٨٢٦- ٠٠٢٤٩١٨٣


بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، ونشهد أن لا اله إلا الله وحده لا شريك له، ونشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم.

تمر الأمة المسلمة اليوم بمجموعة من التحديات الضاغطة تجمعت للقضاء على نهضتها المرجوة، والنيل من عناصر قوتها، ومجموعة أخرى من القضايا الداخلية التي باتت تمثل معاول هدم في جسد الأمة .

وفي هذا التوقيت يظهر الإصدار الثالث لتقرير البيان الاستراتيجي، محاولاً إلقاء الضوء على أهم تلك التحديات التي تحتاج الأمة الوقوف على حقيقتها؛ وكاشفاً لبعض ملامح التعامل الاستراتيجي والفكري لمواجهتها .

ونحسب أن هذا التقرير سيساهم في مسيرة إثراء الوعي العربي والإسلامي المتعلق بقضايا أمتنا الإسلامية، والذي يجمع بين النظرة الشرعية التي ترصد الواقع وتراعي حسابات المستقبل، فضلاً عن تناول قضايا وموضوعات جديدة مميزة لم يسبق التعرض لها في التقريرين السابقين .

أبواب التقرير

يتضمن التقرير الاستراتيجي في عدده الجديد أربعة أبواب رئيسية: أولها النظرية والفكر؛ قدم الباحثون في هذا الجزء دراسات عن الأيديولوجية في زمن الاستضعاف، وهو يظهر مدى حاجة أهل السنة إلى سياق أيديولوجي تنتظم فيه مكونات قضيتهم وفصول تضحياتهم . ثم تقدم دراسة تالية قراءة استراتيجية في المتغيرات الإقليمية والدولية تبرز خلالها السيناريوهات الأمريكية المختلفة تجاه القضايا الدولية في السنوات القادمة، ثم ينتقل بنا التقرير إلى دراسة في تأصيل المفهومات والمناهج ملقياً الضوء على التحليل السياسي ومفهوم الاستراتيجية. وينتهي هذا الباب بدراسة تلقي الضوء على تطور النظام الرسمي العربي من الصراع مع فكرة الأمة إلى مرحلة المأزق الاستراتيجي.

ويعرض التقرير في بابه الثاني القضايا السياسية التي تشغل حيزاً كبيراً من اهتمام العالم الإسلامي وأهم التحديات التي تواجهه في المرحلة المقبلة؛ إذ تقدم الدراسة الأولى في هذا الباب شرحاً عن جوهر «الاستراتيجية الإسرائيلية»التي جعلت القوة العسكرية أساساً لها، و«البدائل الفلسطينية» التي لا تزال قادرة على العمل بفاعلية كبيرة بالرغم من كل الإحباطات التي تملؤ المجال الدولي . وتلقي الدراسة الثانية الضوء على الحملة الأمريكية الصهيونية لتطويع سوريا، وبيان مواطن الخلل في التعامل مع تلك الحملة المتصاعدة الهادفة ليس فقط للتطويع السياسي وإنما أيضاً التطويع الحضاري لسوريا .

وتأتي الدراسة الثالثة لتتناول الحدث الأهم الذي شغل بال العراقيين ودول المنطقة ، ألا وهي الانتخابات العراقية في محاولة لفهم أبعاد هذه اللعبة الانتخابية التي مارستها أمريكا في العراق، وتحلل الدراسة الرابعة والخامسة الحالة المضطربة التي يعيش خلالها السودان صراع وجود وحالة مخاض لها خصوصيتها في التاريخ الحديث، ويبرز المكانة المحورية التي يحتلها السودان في التخطيط الاستراتيجي الأمريكي في ظل التنافس الدولي حول السودان.

وفي بابه الثالث: يعرض التقرير لأهم قضايا العام، وأهم التحديات التي تواجه العالم الإسلامي في الفترة المقبلة مبتدئاً بقضية الأقليات ووضعهم في الدول الإسلامية مؤكداً على أن مشكلة الأقليات التي ظهرت في بلاد االمسلمين لم تكن إلا نتيجة لعوامل يأتي على رأسها الاحتلال الذي استولى على بلاد المسلمين .

ويعرض التقرير بعد ذلك لبيان وضع الحركة الإسلامية في جنوب شرق آسيا، وأهمية تواصل الحركات الإسلامية العاملة بهذه المنطقة مع التوجهات الإسلامية في المناطق العربية، ثم يتجه التقرير إلى متابعة التطورات التاريخية التي تعيشها آسيا الوسطى والتحديات التي تلاقيها الحركات الإسلامية بالمنطقة وسط واقع متغير وضغوط خارجية، ومدى تأثير الإسلام في مسلمي آسيا الوسطى وتشكيل هويتهم .

ويبين التقرير في دراسة تالية مخاطر العولمة التي تواجهها الأسرة المسلمة سلوكاً وأخلاقاً ونظاماً، وأهم الوسائل التي استُخدمت لعولمة حياة الأسرة المسلمة، والتي يأتي في مقدمتها تسخير وسائل الإعلام المختلفة والاستعانة بالقوى والمؤسسات الدولية . يلي ذلك دراسة «ثمار التغلغل الرافضي الْمُرَّة» التي تكشف اللثام عن حقائق تمرد الحوثي وأبعاد التحالف الشيعي الأمريكي في المنطقة، وتكشف الدراسة عن الخطر الذي تواجهه اليمن والتآمر الذي ينتظر هذا البلد ويعمل على تفكيكه. ويُختتم هذا الباب بدراسة عن «تأثير انتخاب الرئيس أحمدي نجاد على أوضاع أهل السنة في المنطقة» وحقيقة التحركات الإيرانية للتقارب مع العالم الإسلامي.

كما يتعرض التقرير في بابه الرابع والخاص بالترجمات لأربع دراسات غربية هامة كتبها باحثون غربيون متخصصون، وتناولوا فيها «معنى التفوق الأمريكي وتأثيره في الشرق الأوسط» للبروفسير هنري س. بينين رئيس جامعة نورث ويسترن، و«دراسة النموذج الاستراتيجي التركي بين الحقيقة والخيال» للباحث جراهام إي فوللر نشرته دورية واشنطن، و«النتائج المترتبة على إحياء النفوذ الشيعي في العراق» للباحث فالي نصر أستاذ في سياسة الشرق الأوسط بقسم شؤون الأمن القومي التابع للمدرسة العليا البحرية، واختتم هذا الجزء من التقرير ببحث «حماس من المهد إلى اللحد» والذي كتبه ماثيو ليفيت ونُشر في فصلية الشرق الأوسط التابعة لمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأوسط .

وقد سعينا في مجال تطوير التقرير إلى عدد من الخطوات الفنية والتحريرية الجديدة التي نأمل أن تضيف إلى قيمة الدراسات الموجودة بالتقرير.

وجاء الإصدار الثالث للتقرير الاستراتيجي مُصَدَّراً بملخص في بداية كل دراسة؛ تعطي القارئ صورة مختصرة عن أهم ما تحويه كل دراسة من أفكار وعناصر، ومتضمناً رسوماً توضيحية وبيانية تساعد على تقريب الفكرة وإبراز المعنى وإزالة الغموض ، وَمُزَيَّلاً بخلفيات معلوماتية تُفَصِّل بعض ما أُجمل وتثري محاور الدراسات بشكل تفصيلي معلوماتي مفيد.

ونؤكد في هذا المقام على أن الإصدار الثالث من تقرير البيان الاستراتيجي يأتي تأكيداً لجملة الأهداف التي خطها التقرير لنفسه منذ الإصدار الأول، والتي من أهمها أن يكون التقرير أداة للتأثير في صانعي القرار أو النخب القريبة من الدائرة المشتركة في صناعة القرار داخل دوائر الحكم ، من سياسيين وإعلاميين ، فضلاً عن بحث الخيارات الممكنة المتاحة لكي تأخذ الأمة الإسلامية مكانتها وقدرتها على تحدي القوى والاستراتيجيات العالمية.

نسأل الله سبحانه أن يجعل هذا الإصدار إضافة مفيدة لترشيد مسيرة الأمة؛ ومساعدة في بناء نهضتها واستعادة مكانتها؛ لتتمكن من أداء مهمة البيان على نحو تعود معه خير أمة أخرجت للناس.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

فهرس الموضوعات

الموضوع | الصفحة



الباب الأول



النظرية والفكر



غياب الأيديولوجية في زمن الاستضعاف

ربيع الحافظ

معهد المشرق العربي وإيران

ملخص البحث

كانت البؤر السياسية الرئيسية العالمية في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين في حالة من اللاستقرار السياسي والشيخوخة. كما أن اللاتوافق السياسي والأيديولوجي السائد والتنافس الاقتصادي أدخلا العالم طوراً من التوتر قاد إلى حربين عالميتين، كان من تداعياتهما احتجاب نُظُم سياسية لحضارات كبرى، في طليعتها النظام السياسي للحضارة العربية الإسلامية الذي اختفى من الخارطة السياسية بشكل كامل تاركاً وراءه رقعة هائلة من الجغرافية السياسية المكشوفة.

وقد توغلت أمريكا في جغرافية هذا النظام السياسي الفاقد للمناعة؛ لإعادة تكوينه وإقامة ما تسميه «الشرق الأوسط الكبير»، والعراق هو محطتها الأولى فيه. والمشهد العراقي يحدث على مفترق طرق رئيسي لعمالقة الأمم والكتل السياسية التي ترقب عثرة العملاق الأمريكي في حلبة العراق.

لقد أيقظ الاحتلال والمقاومة معاً الإحساس بالهوية، وأزالا الحدود القُطرية التي كانت نُدُباً ثقافية وسياسية شبه مزمنة في العقل العربي المعاصر لتصبح المقاومة هي الأخرى متعددة الجنسيات مثل القوات الغازية.

إن أهل السنة بحاجة إلى سياق أيديولوجي تنتظم فيه مكونات قضيتهم وفصول تضحياتهم، وترتسم من خلاله الصورة الكاملة للحدث. إن المشوار الثقافي عند الفرد السني وطموحاته السياسية تنتهي عند الغلاف الخلفي لكتاب التربية الوطنية الذي تقرره مناهج الدولة في المدارس والمعاهد.

وهذه العلاقة بين الشخصية السنية ومؤسسات الدولة صيد سهل لخصوم أهل السنة، المشكلة هي أن الدولة المعاصرة تغيرت وهذه الشخصية استمرت.

إن سيكولوجية الحكم المزمنة لدى هذه الشخصية لازالت تتحكم بها في زمن الاستضعاف، فهي لم تألف العمل المعارض، ولا تملك خطاً ثانياً من مؤسسات الاكتفاء الذاتي مما يوازي مؤسسات الدولة؛ لذا نرى الاضطراب والحيرة يدبان في سلوكها لحظة غياب الدولة.

وقد يطول الاحتلال وقد يقصر، ولكن الاحتراب الثقافي الداخلي يبقى بوابة المحتل متى ما شاء الدخول، وطوق النجاة إذا ما اضطر إلى الخروج يوماً.

الذين يُلَبْخِون اليوم على مذبح المارينز أمام وفاق قسري إلى حين انجلاء هذه الغمة، وإلا فالفناء السياسي هو خيارهم الآخر، إلا من أراد منهم الغرق الاختياري في المستنقع الأمريكي.

أفكار ومقتطفات

* كان انقلاب شعوب أوروبا وآسيا في نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين على نظم سياسية مزمنة تحت طائل العامل المعاشي والظلم أو الاستعلاء العرقي هو أحدث ما في الذاكرة الإنسانية عن تحولات أيديولوجية كبيرة على نطاق أمم الأرض.

* إن اللاتوافق السياسي والأيديولوجي السائد والتنافس الاقتصادي أدخلا العالم طوراً من التوتر قاد إلى حربين عالميتين.

* السيناريو الحاضر يمكن إيجازه: بأن الخطر عاد إلى المنطقة من جديد، وأن الدور السياسي العربي لا زال معطوبًا، والشعوب التي سدت مسد العرب في الماضي هجرت الميدان.

* كانت أزمات القرنين الماضيين محضناً إن لم تكن رحماً للأيديولوجيات التي قُيض لها من يحملها ويترجمها إلى شعارات تتقبلها عقول الناس.

* التاريخ اليوم يُصنع في شوارع الفلوجة وبغداد وتكريت وسامراء والموصل وبعقوبة والأنبار على الوجه الذي يتوق إليه أي قائد جماهيري في أي شعب من الشعوب.

* لقد أيقظ الاحتلال والمقاومة معاً الإحساس بالهوية، وبعثا روح العزيمة، وأزالا الحدود القُطرية التي كانت تُدُباً ثقافية وسياسية شبه مزمنة في العقل العربي المعاصر؛ لتصبح المقاومة هي الأخرى متعددة الجنسيات مثل القوات الغازية.

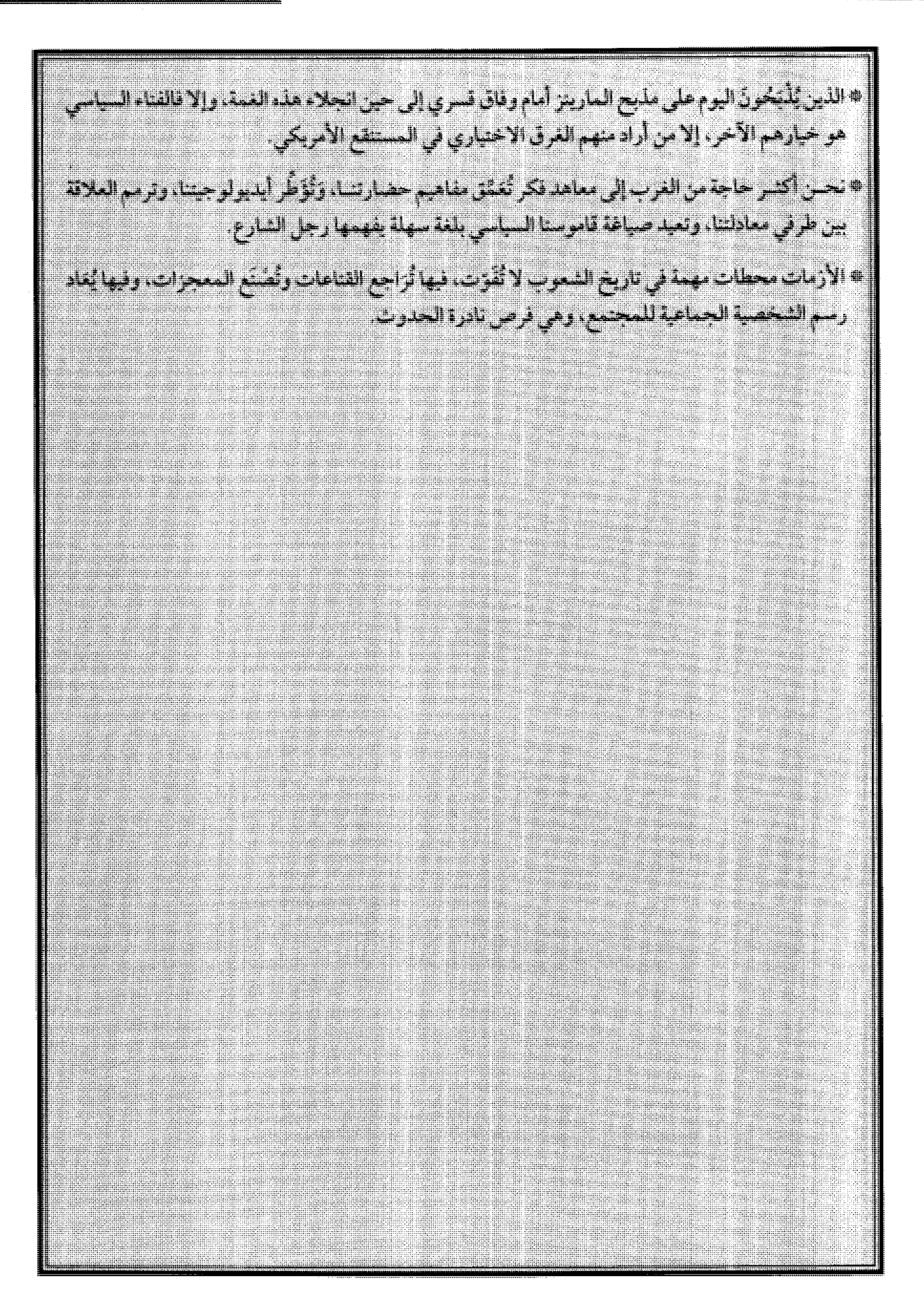
* أصبحت الفلوجة اسماً يضاف إلى قائمة الأمراض النفسية للأمة الأمريكية.

* أهل السنة بحاجة إلى سياق أيديولوجي تنتظم فيه مكونات قضيتهم وفصول تضحياتهم، وترتسم من خلاله الصورة الكاملة للحدث بخلفياته ومراميه.

* لقد كانت معادلة أو (تفاهم) العلماء - الأمراء (العلماء أهل النظرية والأمراء أو الساسة أهل التنفيذ) هي المناخ السياسي الذي يُصنع فيه القرار السياسي في نُظُم الحضارة العربية الإسلامية، وكانت حجر الزاوية في تماسك نظامها السياسي وجبهتها الداخلية.

* الدولة العراقية استطاعت إيجاد شخصية عراقية تعتز بوطنها، وإن ملامح هذه الشخصية غطَّت إلى حد ما على الاعتبارات الأخرى التي يزخر بها كل مجتمع فسيفسائي كالمجتمع العراقي.

* خسر أهل السنة بسبب أيديولوجية استُنبطت في ظروف مختلفة قطاعاً واسعاً من شارعهم ولا زالوا يفعلون.



- الذين يُذْبَحُونَ اليوم على مذبح المارينز أمام وفاق قسري إلى حين انجلاء هذه الغمة، وإلا فالفناء السياسي هو خيارهم الآخر، إلا من أراد منهم الغرق الاختياري في المستنقع الأمريكي.
- نحن أكثر حاجة من الغرب إلى معاهد فكر تُعمّق مفاهيم حضارتنا، وتُؤَطِّر أيديولوجيتنا، وترمم العلاقة بين طرفي معادلتنا، وتعيد صياغة قاموسنا السياسي بلغة سهلة يفهمها رجل الشارع.
- الأزمات محطات مهمة في تاريخ الشعوب لا تُفَوّت، فيها تُراجع القناعات وتُصْنَع المعجزات، وفيها يُعاد رسم الشخصية الجماعية للمجتمع، وهي فرص نادرة الحدوث.

غياب الأيديولوجية في زمن الاستضعاف

مقدمة:

طال الأمد على آخر تحول أيديولوجي كبير يشهده العالـم، فانقـلاب شـعوب أوربا وآسـيا فـي نهايات القرن التاسـع عشـر وبدايـات القرن العشـرين على نظـم سياسـية مزمنـة تحت طائـل العامل المعاشـي والظلم أو الاستعلاء العِرْقي هو أحدث ما في الذاكرة الإنسـانية عن تحولات أيديولوجيـة كبيرة على نطاق أمم الأرض.

كانت البؤر السياسـية الرئيسـية العالمية في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين في حالة من اللاستقرار السياسي والشيخوخة، وكانت المناخات السياسـية تنذر بأن تحـولات كبرى قـد أزف أوانها، فالأحـوال المعاشـية المترديـة في روسـيا القيصرية في مقابل الفكر الشـيوعي الوليـد يومئذ، وتراجعات الدولـة العثمانية المتعَبـة أصلاً في حـروب البلقان، ثـم تحالفها الهش مـع ألمانيا ضـد بريطانيا وفرنسـا فـي أوربـا، ووصول النازيـة إلى ألمانيـا، والتخلخل السياسـي في منطقة نفـوذ الإمبراطوريـة اليابانية في جنوب شـرق آسيا، ثم أمريكا التي لم تكن قد حزمت أمرهـا بعدُ حول علاقتهـا مع العالـم الخارجي، هذه كلهـا كانـت إرهاصـات لتحـول كبيـر ما سيكتنف العالم.

كما أن اللاتوافق السياسـي والأيديولوجي السائد والتنافس الاقتصـادي أدخلا العالم طـوراً من التوتر قـاد إلى حربيـن عالميتيـن، كان مـن تداعياتهما قيام إمبراطوريـات جديدة، منها ما جَسَّـدَ فكـراً آنياً عابراً كالشـيوعية والنازية، ومنها مـا ورث حضارات قائمة كأمريكا بالنسبة لأوروبا.

كمـا كان مـن تداعيـات الحربيـن احتجـاب نظم سياسـية لحضـارات كبـرى، فـي طليعتهـا النظـام السياسـي للحضارة العربية الإسـلامية، الذي اختفى من الخارطة السياسـية بشـكل كامل؛ وللمرة الأولى منذ خروجه على العالم كلاعب سياسـي رئيسي قبل أربعة عشر قرنًا، تاركاً وراءه رقعة هائلة من الجغرافية السياسـية المكشـوفة مـن دون غطاء سياسـي ذاتي. فقد كانـت الحقبة العثمانية الختامية أقرب للحراسـة العسـكرية لرقعة شعوب الحضارة العربية الإسلامية، وأفضـى انتهاؤهـا إلـى انكشـاف هـذه الرقعـة على الأصعـدة جميعها؛ الثقافية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها.

من جهة ثانية، فقد طال الأمد على آخر دور طليعي للعرب في النظم السياسـية التي اسـتوعبت الحضارة العربية الإسلامية، حيث تعتبر حقبة الخليفة المعتصم ولجوؤه إلى الأتراك لتحجيم النفوذ الفارسي المتنامي في الدولة العباسية منعطفاً وبداية النهاية للطور العربي في النظام السياسي للحضارة العربية الإسلامية. لكن هذا الدور سَـدَّ مَسَدَّهُ - أو حَدَّ من تداعياته - في أحايين متعددة عالميةُ الحضارة العربية الإسـلامية، وتَعَاقُبُ شـعوبها مـن سـلاجقة وأكـراد ومماليـك ثـم أتراك عثمانييـن على انتشـال نظامها السياسـي في مراحل الضعف وتصريف شـؤونها، حدث ذلـك يوم كانت هذه الشـعوب أعجمية النسـب ولكنها عربية اللسان والثقافة وسنية المعتقد سياسيًا.

إنّ المنطقـة تواجـه من جديد زلازل سياسـية على أعلـى الدرجات في مقياس الزلازل، في ظرف يقترن

فيه - هذه المرة - استمرار الغياب السياسي العربي، مع خروج اختياري لتلك الشعوب من المعادلة السياسية للحضارة العربية الإسلامية تحت طائل النزعة القومية التي اجتاحت شعوب الأرض في القرنين الأخيرين، فعادت تلك الشعوب أعجمية النسب واللسان والثقافة. يضاف إلى ذلك المشهد التراجع الكبير للدور الفكري العربي الذي كان رديفاً بالغ الأهمية - وإن من مواقع سياسية خلفية - للنظم الحاكمة غير العربية، ووازعاً لكثير من قراراتها السياسية المفصلية في مسار الحضارة.

السيناريو الحاضر يمكن إيجازه: بأن الخطر عاد إلى المنطقة من جديد، وأن الدور السياسي العربي لا زال معطوبًا، والشعوب التي سدت مسد العرب في الماضي هجرت الميدان، وهي ليست بأحسن حال منهم، والحصيلة هي ما بات يطلق عليه «النظام السياسي العربي المنهار»، وقد توغلت أمريكا في جغرافية هذا النظام السياسي الفاقد للمناعة السياسية والثقافية، لإعادة تكوينه وإقامة ما تسميه «الشرق الأوسط الكبير»، والعراق هو محطتها الأولى فيه.

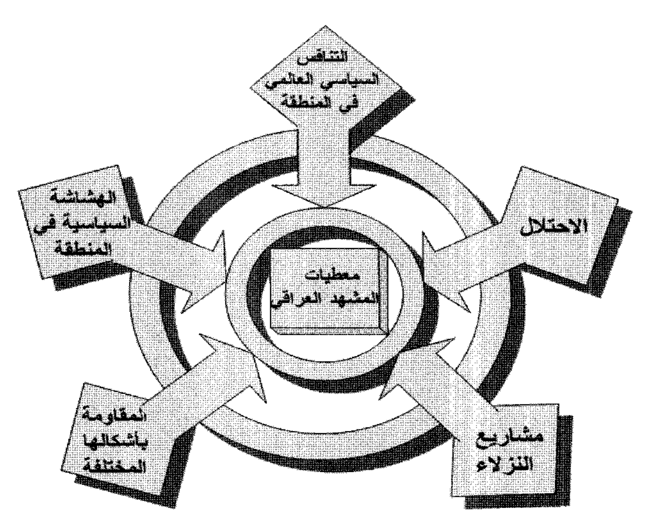
لا يُخفي نزلاء هذه الجغرافيا -بدءاً من الأقليات السياسية والدينية والطائفية وانتهاءً بإسرائيل- أن سيناريوهات كهذه هي فرص نادرة الحدوث في عمر الأمم؛ لإعادة إحياء مشاريع مؤجلة أو ملغاة أو مستعصية، وقد نُبشت الأراشيف ولم يعد مستهجناً عند أصحاب المشاريع فتح ملفات علاها الغبار منذ عقود طويلة، ولا يعدّ محرماً أو عيباً اللجوء إلى أية وسيلة لبلوغ الغاية.

لم يألُ الظهير الإعلامي لتلك المشاريع جهداً في وضع الحدث اليومي في المشهد العراقي ضمن سياق لا تخطؤه الإمكانيات الفكرية العادية لرجل الشارع العادي، سواءً كان هذا الرجل في نيويورك حيث الحرب على الإرهاب، أو في إسرائيل حيث فرحة بلوغ الفرات (الحدود الشرقية لدولة الميعاد) وعبوره إلى بابل حيث منفى الأجداد، أو في «كردستان الجنوبية» المقتطعة من كردستان الكبرى، أو من مناطق المقابر الجماعية التي حَفَرتْ أخاديدها «الأقلية السنية» التي «ظاهرت» صدام، أو في المثلث السني الذي ما حمل السلاح وشن المقاومة إلا عند خسارته لمواقعه السياسية التاريخية.»

كل شيء عند نزلاء الجغرافيا «وزوارها» (الأمريكان) يسير وفق سياق.

المشهد العراقي غني بمعطياته وانعطافاته القتالية والوطنية التي يراقبها باهتمام شديد العدو قبل الصديق، وهو مشهد يحدث على مفترق طرق رئيسي لعمالقة الأمم والكتل السياسية التي ترقب بصبر نافد عثرة العملاق الأمريكي المتغطرس في حلبة العراق التي باتت محكاً سيكرّم فيه العملاق أو يهان.

الأمور مجتمعة (الاحتلال + مشاريع النزلاء + المقاومة بأشكالها المختلفة + الهشاشة السياسية في المنطقة + والتنافس السياسي العالمي في المنطقة) تشكل وصفة تحول كبير قابل للحدوث جداً في أحد اتجاهين متعاكسين.



معطيات المشهد العراقي

من الواضح جلياً أن السياق الأيديولوجي مُؤَمَّن بشكل جيد لأحد الاتجاهين، لكنه يغيب بشكل أكثر جلاء عن الاتجاه الآخر. فالأخبار التي تتوالى من العراق عبر قنوات لا يفترض أن تكون مناوئة، هذه الأخبار -على أهميتها ومراميها الاستراتيجية- لا تتعدى في أحسن الأحوال كونها عرضاً نزيهاً لشريط أخبار لا تقع ضمن سياق، ويمكن وصفها إلى حد كبير بـ «كومة» مفردات؛ منها: «المثلث السني، الحوزة الصامتة، أهل السنة الوحيدون من غير قيادة، المقاومة ليس لها ذراع سياسي، لولا طهران لما سقطت بغداد، ولولاها لما سقطت كابول أيضًا، الموساد يصطاد العلماء العراقيين، يهود يبتاعون عقارات في العراق، المقاومة تحارب على جبهتين أمريكية ومحلية، غزو ديموغرافي إيراني للعراق، حرق دور التراث"، وغيرها من المفردات التي تثير فضول السامع العادي بشكل كبير، لكنها لا تنبهه إلى ما تعنيه مجتمعة.

كان القاسم المشترك في تحولات القرن التاسع عشر والقرن العشرين هو ظهور قادة ملهمين سلبوا لُبّ الشارع السياسي المتعطش للرؤى الثاقبة، وَهَيَّجُوا المشاعر وأوجدوا القناعات فصنعوا التغيير. بعبارة ثانية؛ لقد كانت أزمات القرنين الماضيين محضناً إن لم تكن رحماً للأيديولوجيات التي قُيِّضَ لها من يحملها ويترجمها إلى شعارات تتقبلها عقول الناس.

لم يكن الحال في نظم حضارتنا السياسية عبر التاريخ على غير هذه الشاكلة، فقد ارتبطت محطات الحضارة بأسماء أعلام بعثوا الأمل في النفوس وقادوا مجتمعاتهم وتركوا بصمات غائرة على محيا التاريخ، وهم إلى هذا اليوم مدارس يلتقي عليها المفكرون.

ما نشهده في ساحتنا اليوم هو صورة مقلوبة لسنن التحول في حياة الأمم؛ شارع يبحث عن قيادة وليس العكس، عامَّة تبحث عن نخبة وليس العكس. التاريخ اليوم يُصْنَعُ في شوارع الفلوجة وبغداد وتكريت وسامراء والموصل وبعقوبة والأنبار على الوجه الذي يتوق إليه أي قائد جماهيري في أي شعب من الشعوب.

عام ونيف من التغطية الإعلامية والإخبارية التي شهد لها العدو قبل الصديق بالشجاعة والسبق المهني، لكنها تغطية خارج السياق، كحبة الماس الثمينة التي تبحث عن عقد تنتظم فيه لتأخذ شكلها الجمالي النهائي، ولو خرجت أمريكا من العراق غداً فسيتحول شريط الأخبار إلى تغطية أحداث الغد ونجد أنفسنا أمام كومة إخبارية جديدة.

عام ونيف على الاحتلال كافٍ وزيادة لمجاراة العواطف والانفعالات الإنسانية التي لا مناص منها في الأزمات، فالعواطف مهما جاشت لن تدوم، بل ستخفُت، ما يدوم هو الحقائق، فهي التي تُبْقي النبض في العروق، وتشحذ الهمم كلما اقتضت الحاجة.

لقد أظهرت أحداث عام ونصف وبلون فاقع هشاشة الأداء السياسي عند أهل السنة وتذبذباته، وبدائية أدواته، وحسبنا أن أحدث معجم سياسي في حوزة المؤسسة السياسية للحضارة العربية الإسلامية يتناول مسألة خيانة طابور خامس هو نسخة سنة ٦٥٦هـ، مع أن سقوط بغداد في ذلك العام ليس هو الأقرب زمنياً لسقوطها في ٩ نيسان ٢٠٠٣م، بل سقوطها الثاني في ١٩١٧م على أيدي الإنكليز هو الأقرب، ولا زال تصوير دواوين ابن كثير لتدمير بغداد وحرق دور تراثها بعد تسعة قرون على كتابتها هو أحدث ما في أراشيفنا عن مؤامرة تدمير حضارة بتنسيق بين عدو خارجي وطابور محلي وهدم دولة على رؤوس ساكنيها.

المشكلة لا تُعْزَى إلى ندرة الْعَلَاقِمَة في هذا العصر، ولكن السقوط الأول كان عسكري الطبيعة، وبقي هناك من يرصد الحدث بمنظار الحضارة ويضع الأمور في سياقها، في حين خلت مدونات التاريخ المعاصر - أو كادت - من وثائق وحقائق

سقوط بغداد الثاني، رغم التشابه الكبير في الحالات الثلاث، وامتلأت بالعموميات والتزييف، ولم تورّث أجيال اليوم مادة تسترشد بها أو تقتبس منها شعاراتها ونعوتها فعادت إلى أراشيف القرن السابع الهجري.

إن الحقائق المذهلة التي تتكشف اليوم عن فصول التاريخ القريب قلبت قناعات ظنها الكثيرون نهائية، لكن هذه الحقائق - على أهميتها - تقرأ اليوم كمادة أرشيفية منتهية الصلاحية، ولو أنها دُوِّنَتْ في حينها بنمط آخر لكنا اليوم أمام صورة مغايرة للتاريخ المعاصر، ولأغنى قاموس ١٩١٧م بشخصياته وبيوتاته المعاصرة عن قاموس ٦٥٦هـ، ولكانت أجيال اليوم أقل سطحية وحيرة وأكثر تأهباً لما حدث اليوم أو لما سيحدث في المستقبل.

لقد أيقظ الاحتلال والمقاومة معاً الإحساس بالهوية، وبعثا روح العزيمة، وأزالا الحدود القُطْريَّة التي كانت نُدُباً ثقافية وسياسية شبه مزمنة في العقل العربي المعاصر لتصبح المقاومة هي الأخرى متعددة الجنسيات مثل القوات الغازية، وكانت العثرة الحقيقية الأولى في مسار الإمبراطورية الأمريكية.

العراقيون ليسوا وحدهم في الميدان، بل معهم عرب الجوار وعرب الأقاصي والمسلمون، وكل شعوب الأرض التي اكتوت بظلم وجشع ظاهرة «دولة الشركات»، كلٌّ يعبر عن حَنَقه بطريقته الخاصة، ولو بارتداء «فانيلة» تحمل اسم العراق، أو رفع علم العراق في مناسبة رياضية.

ليس المقصود عند هؤلاء العراق ذاته، ولا يهم العراقيين رفعُ العلم أو الفانيلة، ولكن قضية العراق أصبحت بصيص أمل الفلسطيني في مخيم جنين، والسوداني في دارفور، والأفغاني في كابول، والأرجنتيني الذي سلبه المزارع الأمريكي مزرعته، والفيتنامي الذي حولت أسلحة الدمار الشامل الأمريكية أرضه إلى أرض جدباء لا تنبت، وأصبحت الفلوجة اسماً يضاف إلى قائمة الأمراض النفسية «للأمة الأمريكية».

أهل السنة بحاجة إلى سياق أيديولوجي تنتظم فيه مكونات قضيتهم وفصول تضحياتهم، وترتسم من خلاله الصورة الكاملة للحدث بخلفياته ومراميه، سياق يتسق مع الماضي فيحتشد الماضي وراء ظهورهم، ويتسع للحاضر فَيَنْشَدُّ أحرار العالم إلى قضيتهم.

قضية العراق أصبحت بصيص أمل الفلسطيني في مخيم جنين، والسوداني في دارفور، والأفغاني في كابول، والأرجنتيني الذي سلبه المزارع الأمريكي مزرعته، والفيتنامي الذي حولت أسلحة الدمار الشامل الأمريكية أرضه إلى أرض جدباء لا تنبت

لابد من ولادة أيديولوجية في مناخ أزمة كهذه، تحاكي كل أطياف المجتمع التي يُرْعبها المشروع الصهيو - أمريكي، ولابد من المسارعة إلى تدوين أحداث الحاضر، وإعادة كتابة أحداث الماضي القريب -الذي تُركَ لأقلام شُعُوبية- بحبر جديد، وإعادة الثقة إلى الشارع السني بوطنية آبائه وأجداده وأدوارهم مع الإنكليز التي لم تختلف عما يشاهدونه اليوم.

نقول هذا خشيةَ ذهاب حقائق وتضحيات مقاومة مُثَلثهم أو مستطيلهم أدراج الريح، وضياعها بين ثنايا الكتب غير السياسية كما حصل إبان الاحتلال البريطاني، أو أن تخطف المشهد زوابع لا تلبث أن تنتهي أو تقمع ذاتها.

لقد كانت معادلة أو «تفاهم» العلماء - الأمراء (العلماء أهل النظرية والأمراء أو الساسة أهل التنفيذ) هي المناخ السياسي الذي يُصنع فيه القرار السياسي في نُظُم الحضارة العربية الإسلامية، وكانت حجر الزاوية في تماسك نظامها السياسي وجبهتها الداخلية.

ولـم يعـرف العالم عن العـرب قبل هـذه المعادلة أو هـذا «التفاهم» سـمة الأمية، كما أنه لـم يعثر لها على أثـر بعد اختـلال هـذه المعادلة، بـل إن العرب بغير الرسـالة السـماوية التي تممت مكارم الأخلاق عندهـم، وخلقـت أيديولوجية أعـادت صياغة نظام حياتهـم هـم أقـل أقـوام الأرض قـدرة علـى إدامـة المدنيـات والحضـارات، وبغيره يعـودون إلى ثقافة داحس والغبراء التي تتخذ اليوم شـكل فيشت الديبل والبوليساريو، والكويت وحلايب وغيرها.

لكنه لن يشـق علـى الناظر إلى السـاحة السياسـية اليـوم، وفي العالـم العربـي على وجـه الخصوص، معرفـة حجم الضـرر الذي أصـاب هـذا «التفاهم»، في ظل النظام السياسـي المعاصـر، وفي ظل الحرب الثقافيـة الأهلية التـي اجتاحت المجتمعـات العربية منـذ مطلع القـرن الماضي، ومزقت نسـيج المجتمع وأنهكـت الشـعوب والحكومـات معـاً واسـتنزفت الثروات، وكانت بامتياز سمة القرن الماضي.

هـذه الحرب هي التي تطـورت وتعقدت فيما بعد، وشـهدت اسـتنجاد أطـراف فيهـا بالخبـرات الأمنية الخارجية لكسب المعركة الثقافية، وانتهت باستضافة الجيوش الأجنبية على أراضينا بشكل رسمي.

كان دخول المشروع القومي إلى المنطقة إيذاناً ببدء الحـرب الأهلية، فقد جاء متأسـياً بالمثـال الأوروبي الـذي أوصل أوروبـا إلى جـادة الرخاء والاسـتقرار التـي هـي فيه. الفـارق هـو أن المثـال الأوروبي أتى فـي وقت كانت قد حسـمت فيه القـارة -ومنذ وقت مبكر- علاقتها مع كنائسـها التي كانت سبباً في شقاء وهجـرة الملايين من الأوروبيين وفي تخلفهم أيضًا. في حيـن اقتُبس المشـروع القومي العربـي في زمان كانت تؤوب الشـعوب فيه إلى الدين تحسباً من بديل سياسـي مجهول في ظل جيش احتلال أجنبي وأطقم ثقافيـة مرافقة، ومكان من العالم يُعتبـر فيه الدين وما يتفرع عنه قاعدة لفهم السياسة والتاريخ، والنتيجة هي إرهاصات حرب ثقافية أهلية.

كان الديـن فـي تلـك اللحظـة، ممثلاً بالمسـاجد والعلمـاء، خـط الدفـاع الأول فـي وجـه القـادم المجهـول، وكان هو أيديولوجية المقاومة في أبسـط أشكالها، قبل أن تنشأ مدارس سياسية تترجم الرفض الجماهيري إلى شـعارات وأدبيات، وتصوغ مفاهيم الحضارة العربية الإسلامية بلغة معاصرة.

وبذلك تكون المنطقة قد تجاذبتها عموميات الفكرة القومية الليبرالية المسلوبة -إن لم نقل المحاربة- لشق الشخصية الحضارية العربية الإسلامية، والتي فتحت الميدان السياسـي لكل مـن نطق العربيـة، ومعارضة سياسية إسلامية مبتدئة فاقدة للخبرة السياسية، والتي فعلت الشيء نفسـه، ولكن لكل من رفع لافتة الدين، فحققت أطياف سياسـية شروط الانخراط السهلة في النمطين الفضفاضين.

ومـن بيـن المتفوقيـن في اجتيـاز شـروط النضال القومـي العربـي بامتياز «صفويون» فـرس (مصطلح شـيعي عربي) ولكن بأنسـاب عربية منتحلة، واجتاز متدينـون منهم اختبـار منـح الثقة عند الإسـلاميين، وظلت تلك الثقة مسـبغة عليهم حتى لحظة وصولهم علـى ظهور الدبابـات الأمريكيـة إلى أسـوار بغداد، وسـط ذهول كثير من القوميين والإسلاميين على حد سـواء، الذين أنطقهم هول الصدمة بعبارة: كنا نظنهم مناضلين!

ليـس من شـطط الـكلام القـول أن هذه السـذاجة الأيديولوجيـة عنـد القومييـن والإسـلاميين التي لم تسـتدرك هي التي أسـقطت العـراق بيـد الصفويين الجدد في صفـر ١٤٢٣هـ/ نيسـان ٢٠٠٣م وقدمته علـى طبق من فضة، وقد تسـببت السـذاجة ذاتها في سقوط دول أخرى في المنطقة ولكن من دون ضجة.

الأحاديـث الجريئـة التـي شـقت طريقهـا أخيـراً إلـى الهـواء الطلـق بعنـاء واسـتحياء شـديدين، عن تواطـؤ الحـوزة مـع المحتـل الأمريكـي بعـد عـام ونصـف على وقـوع الاحتلال لا زالـت ناقصة، ولم تخـرج عـن دائـرة العموميـات، فالتشـيع الصفـوي

-علاوة على الاختلافات المعروفة بين أهل السنة والشيعة- مدرسة سياسية راسخة على الخريطة السياسية العالمية، لها أجندتها السياسية التي يفهمها الأوروبيون ويفهمها الروس وتفهمها الهند، منذ الانقلاب غير الأبيض الذي حمل الصفويين إلى الحكم عام ٩٠٠هـ، وأخرج إيران من دائرة الحضارة العربية الإسلامية، لتكون الخروف الأسود في القطيع الأبيض، ويصبح خلافها السياسي مع محيطها الإقليمي ورقة ثمينة لا تفرط بها القوى الدولية في توازناتها الإقليمية والدولية.

ولم تتغير الأجندة الصفوية في إيران بتغير السلالات المتعاقبة على حكمها، ابتداءً بالصفويين أنفسهم، فالقاجاريين، فالبهلويين وأخيراً الحوزة.

وقد التقت مصالح إيران «الحوزة» مع مصالح قوى عالمية على حساب جاراتها المسلمة ثلاث مرات خلال عقدين، تارة مع الشيوعية وتارتين مع المسيحية المتصهينة التي يعتنقها نزلاء البيت الأبيض، وهذا الذي يحدث في العراق تكرار لتلك المصالح كما لا ينفي ذلك المسؤولون الإيرانيون، وهي مصالح تُغَلِّبَها طهران كل مرة على تبعات الحروب المعروفة سلفاً من انتهاكات الحرمات والأعراض.

لا جدال في أن نمط الحياة السياسية في الدولة العراقية الحديثة، والأطقم الثقافية المبكرة للدولة من السنة العرب والأكراد من بقايا الدولة العثمانية له علاقة مباشرة بالخلاف الصفوي العثماني، وحساسية العثمانيين من الشيعة الذين قاطعوا مؤسسات الدولة العثمانية والتعليم الحكومي وانصرفوا إلى أعمال التجارة، ومن أراد التعليم منهم طلبه في إيران.

ولكن في الوقت الذي غاب فيه الحضور العثماني عن العراق بجميع أشكاله، وخرج من اهتمامات الدولة التركية الوريثة شؤون الشعوب التي شاركتها نظامها السياسي أربعة قرون، وتخليها عن أدوار الدولة الإقليمية الكبرى، واكتفاؤها بشؤون التركمان العراقيين، ثم ارتفاع جدر ثقافية عالية تعزل أجيال اليوم عن شركاء الأمس بسبب أدبيات ومناهج تعليم الدولة القومية التي اعتبرت الحقبة العثمانية حقبة احتلال أجنبي، مقابل هذا كله يستمر حضور الشريك الفارسي بأشكاله المختلفة؛ الديمغرافية والفقهية والمالية والسياسية، وظلت إيران على الدوام الرقم الحاضر الغائب في المعادلة الداخلية العراقية، والعمق الاستراتيجي والروحي للحوزة ولشيعة العراق، وهو حضور يطوِّر الخلاف السني الشيعي المحلي، ويقلِّل من فرص الوفاق.

وربما ظهرت آثار هذا الحضور بادية في موقف الحوزة الصامتة - مصطلح شيعي عربي - التي يهمين عليها التيار الفارسي في صمتها من تدمير الفلوجة وقتل أناسها العزل، في مقابل السلوك التكافلي الذي أبداه أهل السنة والتيارات الشعبية الشيعية العربية نحو بعضهم أثناء أحداث الفلوجة الأولى وأحداث النجف. وظهرت هذه الآثار في فتوى المرجعية العظمى في الحوزة - وهو إيراني لا يحمل الجنسية العراقية - بدخول النار لمن لا يشارك في العملية السياسية التي يريدها المحتل الأمريكي.

> وقد التقت مصالح إيران الحوزة مع مصالح قوى عالمية على حساب جاراتها المسلمة ثلاث مرات خلال عقدين، تارة مع الشيوعية وتارتين مع المسيحية المتصهينة التي يعتنقها نزلاء البيت الأبيض

ليس مجانبة للصواب القول: إن الدولة العراقية استطاعت إيجاد شخصية عراقية تعتز بوطنها، وأن ملامح هذه الشخصية غَطَّتْ إلى حد ما على الاعتبارات الأخرى التي يزخر بها كل مجتمع فسيفسائي كالمجتمع العراقي.

ومن غير مجانبة الصواب أيضاً القول: إن هذه

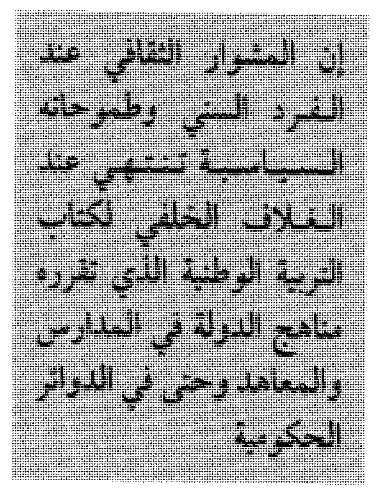
الشخصية بمفردات الوحدة الوطنية، والوحدة العربية والاستعلاء والقوة وتحرير فلسطين وغيرها التي احتوتها كانت كل ما يملكه الفرد السني في العراق بشكل عام من مؤنة أيديولوجية وطموح.

ليس بإمكان أحد الادعاء بأن العراقيين الذين يظهرون على الفضائيات بشعارات أقصاها عودة «الأمان والكهرباء» هم من أهل السنة فقط، فرجل الشارع السني العادي لا يختلف في حجم إنهاكه وقلقه عن أخيه الشيعي، ولكن كانت هناك ولا تزال شعارات أيديولوجية ناضجة برزت بمجرد السقوط، مثل «المرجعية قائدتنا»، «فيدرالية الجنوب»، «كردستان الكبرى»، وهي ثقافات لا يتلقاها التلميذ الشيعي أو الكردي في ساعات النهار على مقعد الدراسة إلى جوار زميله السني.

قد لا نبالغ إذا قلنا: إن المشوار الثقافي عند الفرد السني وطموحاته السياسية تنتهي عند الغلاف الخلفي لكتاب التربية الوطنية الذي تقرره مناهج الدولة في المدارس والمعاهد وحتى في الدوائر الحكومية.

هذه العلاقة بين الشخصية السنية ومؤسسات الدولة صيد سهل لخصوم أهل السنة، لكن الناظر في التاريخ يرى أن نشوء هذه الشخصية كان مُصَاحباً لنشأة دولة الحضارة العربية الإسلامية الأولى، بل إنهما أوجدا بعضهما، لتبقى هذه الشخصية لصيقة بالدولة ومؤسساتها الفقهية والفكرية والحضارية على مر العهود، وفرق كبير بين أن تكون نقطة البداية من الحكم وبين أن تكون المعارضة هي الأصل.

المشكلة هي أن الدولة المعاصرة تغيرت والشخصية هذه استمرت، فما كان هو الأسلم في حساباتها يوم صفين ووصول الأمويين وفتن الفلسفة في خلافة بني العباس والعلاقة مع الأقليات المذهبية بقي هو الأسلم. الأسوء هو عندما تُحْسَبُ هذه الأنظمة على أهل السنة ويُؤْخَذُونَ بجريرتها. وقد خسر أهل السنة بسبب أيديولوجية استنبطت في ظروف مختلفة قطاعاً واسعاً من شارعهم ولا زالوا يفعلون.



إن المشوار الثقافي عند الفرد السني وطموحاته السياسية تنتهي عند الغلاف الخلفي لكتاب التربية الوطنية الذي تقرره مناهج الدولة في المدارس والمعاهد وحتى في الدوائر الحكومية

يمكن القول: إن سيكولوجية الحكم المزمنة لدى هذه الشخصية لازالت تتحكم بها في زمن الاستضعاف، فهي لم تألف العمل المعارض، ولا تملك خطاً ثانياً من مؤسسات الاكتفاء الذاتي المالي والإعلامي والاجتماعي مما يوازي مؤسسات الدولة، فتفعله في الحالات الاستثنائية وتدير به شؤون «شارعها» كما تفعل لدى الأقليات، لذا نرى الاضطراب والحيرة يدبان في سلوكها لحظة غياب الدولة.

من أين تبدأ هذه الشخصية خطة إعادة التأهيل؟ سؤال كبير. ولكن ما من شك أن طريقة التفكير هي إحدى العثرات المبكرة على الطريق، فلا زالت هذه الشخصية تفكر بعقلية من يحكم وليس بطريقة من اجتمعت عليه الأحزاب، وفي الغرب يدخل أفراد الحزب الحاكم الذي خسر الانتخابات في «كورس» لنقلهم من جو سيكولوجي إلى آخر وإعادة تكييف الشخصية بما ينسجم ومهامها الجديدة، فكيف بمن أمضى تاريخه كله في موقع الحكم ولم يجرب المعارضة؟ وليس في فقهه السياسي الذي استنبط في ظروف التمكن الكثير الذي يرجع إليه، أو في تاريخه من الفصول المشابهة التي يمكن الاقتباس منها؟

ما استيقظ عليه أهل السنة أمام مشهد سقوط بغداد، وبعضهم لم يستيقظ حتى هذه اللحظة، أن الحدث الكبير ألغى عملتهم الأيديولوجية في سوق صرف العملات، فلا العراق عاد عربيًا، ولا وَحْدَويًّا، ولا عراقاً موحداً بالضروة. بضاعة خرج موسمها!

ومما استيقظوا عليه كذلك عزلهم عن عمقهم العربي المؤازر بطوق من النظم السياسية العربية التي حولت بلدانها إلى قاعدة لانطلاق جيوش الاحتلال، أو زنزانة يُجْلَب إليها رجال المقاومة العراقية للاستجواب أو التعذيب، أو مدرسة لتدريب قوى الأمن العراقية الجديدة، ومنهم من رفع ستاراً ترابياً على طول الحدود لمنع تسلل «المقاتلين الأجانب»، ومنع آخرون الدعاء في العلن لضحايا دمار المدن العراقية!

أمر آخر استيقظ عليه أهل السنة، وهو أن خصمهم وضعهم في خانة واحدة، إسلامييهم ووطنييهم، دون اعتبار لاختلافاتهم، وذبحهم على مذبح واحد.

وإذا كان الأمران الأول والثاني خارجين عن الإرادة، فإن الأمر الأخير هو إيضاح ميداني بالألوان لبيئة العمل السياسي الموحد لأطياف أهل السنة، ولو إلى حين، وإذا كان الخوف من الغرق جدير بأن يحوِّل ركاب السفينة الجانحة إلى فريق إنقاذ واحد، فإن الفناء أمام الآلة العسكرية والسياسة الأمريكية أجدر به أن يحقق ذلك.

لقد كانت الشخصية الوطنية وسلامة الوطن والانتماء للمحيط العربي شغل الفرد السني الشاغل، لكن الحصار الداخلي الخانق الذي يواجهه أهل السنة اليوم، والحرب الأهلية غير المعلنة التي تشن ضدهم، واشتراك ميليشيات الفئات الأخرى مع جيش الاحتلال في دك مدنهم، والدور الإيراني المكشوف، ومجيء الكوريين والبولنديين والمجريين واليابانيين من وراء الحدود، هذا السيناريو بمجمله لا يبقي لمعاني المواطنة الشيء الكثير، ويختزل معنى الوطن إلى مساحة من اليابسة للعيش، ويدفع الخيارات الأيديولوجية للمُحَاصَرينَ إلى ما وراء الحدود من جديد باتجاه عمقهم الإقليمي التاريخي.

ما ينتظر العراق علمه عند الله تعالى، قد يطول الاحتلال وقد يقصر، ولكن الاحتراب الثقافي الداخلي يبقى بوابة المحتل متى ما شاء الدخول، وطوق النجاة إذا ما اضطر إلى الخروج يومًا، وحينها سيدخل في صفقة مع من يراه أخف الضررين في طرفي النزاع الثقافي، حتى لو كان ذلك الطرف فصيلاً في المقاومة، وسيتحول ذلك الفصيل إلى «الحكومة الوطنية» المقبلة، وينقلب على رفيق الأمس، وحينها نكون قد عدنا إلى حيث بدأنا في القرن الماضي حينما قرر الإنكليز والفرنسيون «الخروج» ومنح «الاستقلال».

> لكن الاحتراب الثقافي الداخلي يبقى بوابة المحتل متى ما شاء الدخول، وطوق النجاة إذا ما اضطر إلى الخروج يومًا

قضيتنا نحن أهل السنة، - وبخلاف غيرنا - هي أننا إما نكون أو لا نكون. شخصيتنا سبيكة ثنائية المعدن، العمل بأحدهما ينتج ثقافة عرجاء؛ جرَّبها جيلان على نحو ثمانية عقود فوصلوا بها إلى درك التخلف العالمي.

مدرسة أهل السنة اليوم ـ وكما في أية مدرسة سياسية ـ أمام مشكلة أطياف سياسية، هذه الأطياف منها ما يقف عند النص (في هذه الحالة بشقيه: الرسالة السماوية ومكارم الأخلاق العربية)، وهو ما يقابل النظرية أو الأيديولوجية عند الأحزاب المعاصرة، وهذا طيف أقرب للمرجعية الفكرية. ومنها أحزاب سياسية ميدانية تلتقي في برامجها مع النظرية في مساحات وتبتعد عنها في مساحات أخرى. ونوع ثالث يصطدم مع النص ولا ينتسب إلى مدرسته في الواقع إلا انتساباً «بيولوجيًا».

لا يختلف المسلمون عبر تاريخهم أن السياسة هي فن الممكن، وفي كثير من الأحيان هي فن الإنقاذ. وإذا كان ركاب السفينة الجانحة يدركون تماماً أنهم أمام وفاق قسري مدته تعادل بُعْدهم عن اليابسة على الأقل، وإلا فالغرق هو خيارهم الآخر والوحيد، فإن الذين يذبحون اليوم على مذبح المارينز أمام وفاق قسري إلى حين انجلاء هذه الغمة، وإلا فالفناء السياسي هو خيارهم الآخر، إلا من أراد منهم الغرق الاختياري في المستنقع الأمريكي.

إذا كان الاقتباس السياسي في حكومة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)، هو أولى صور المرونة التي مارستها دولة الحضارة العربية الإسلامية الفتية، فإن في العملية السياسية في الغرب اليوم طرفاً ثالثاً في معادلة صنع القرار يتوسط مؤسستي النظرية والتنفيذ، وقد قطع هذا الفن أشواطاً بعيدة تحت مسمى معاهد الفكر التي تكون ظهيراً ولكن مستقلاً للمؤسسات السياسية، التي تستفيد غير ملزَمة من عصارة بحوثها ودراساتها في رسم سياستها واستقراء الواقع من حولها. وتنتسب هذه المعاهد إلى مدارس أيديولوجية وتتخصص في إثراء نظرياتها؛ لتكون هي العمق الفكري للمؤسسة التنفيذية، وهمزة الوصل بين شخصيتي المنظّر والمنفّذ.

وتلعب هذه المعاهد أدواراً مهمة في تحديد مواقع نقطة الوسط في الطيف السياسي، فهي - أي المعاهد- أقرب للمثالية منها إلى الواقع، وهو ما يحافظ على قرب أحزاب الوسط من النظرية، ويضع حدّاً لحالة التفلت الأيديولوجي. كما أن لهذه المعاهد المستقلة المقدرة على إبداء آراء ونشر دراسات يتعذر على المؤسسة التنفيذية القيام بها.

نحن أكثر حاجة من الغرب إلى معاهد فكر تعمِّق مفاهيم حضارتنا، وتؤطِّر أيديولوجيتنا، وترمِّم العلاقة بين طرفي معادلتنا، وتعيد صياغة قاموسنا السياسي بلغة سهلة يفهمها رجل الشارع.

الأزمات محطات مهمة في تاريخ الشعوب لا تُفوّت، فيها تُرَاجع القناعات وَتُصْنع المعجزات، وفيها يُعَاد رسم الشخصية الجماعية للمجتمع، وهي فرص نادرة الحدوث.

الْخَطْب ليس يسيرًا، ولكن الأمم إما متبوئة لقمة الرفاهية راكنة إلى الدعة في فترات الاستقرار ومتراخية في مضمار البناء الفكري، وإما متبوئة لقمم الفكر في أوقات الضيق ومتراجعة عن رغد العيش، والأمل في الله ثم في سنن المجتمعات هو أن تكون الأخيرة من نصيب أجيال اليوم.



معلومات إضافية

تطور النظام الدولي

المرحلة الأولى ١٦٤٨م - ١٩١٤م:

تبدأ هذه المرحلة من معاهدة وستفاليا سنة ١٦٤٨م والتي أنهت الحروب الدينية، وأقامت النظام الدولي الحديث المبني على تعدد الدول القومية واستقلالها، كما أخذت بفكرة توازن القوى كوسيلة لتحقيق السلام، وأعطت أهمية للبعثات الدبلوماسية، وتنتهي هذه المرحلة بنهاية الحرب العالمية الأولى.

كانت الدولة القومية هي العامل الوحيد في السياسة الدولية، ولم تعرف هذه المرحلة المنظمات الدولية ولا المؤسسات غير القومية مثل الشركات العالمية، وكانت قوة الدولة مرادفة لقوتها العسكرية، وكانت أوروبا تمثل مركز الثقل في هذا النظام. أما الولايات المتحدة الأمريكية فكانت على أطراف هذا النظام، ولم يكن لها دور فعّال نتيجة سياسة العزلة التي اتبعتها.

كانت الفكرة القومية هي الظاهرة الأساسية في النظام الدولي فهي أساس قيام الدول وأساس الصراع بين المصالح القومية للدول، ولم تكن الظواهر الأيديولوجية الأخرى قد ظهرت بعد؛ مثل الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية وغيرها.

المرحلة الثانية ١٩١٤م - ١٩٨٩م:

تبدأ هذه المرحلة من الحرب العالمية الأولى وحتى نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، وقد تميزت هذه المرحلة بتعدد أطراف النظام الدولي نتيجة استقلال عدد من دول العالم الثالث وظهور مجموعة كبيرة من الوحدات السياسية في المجتمع الدولي، ومنها المنظمات الدولية والإقليمية وبروز الشركات العالمية وحركات التحرير، وقد اتجه النظام بعد الحرب العالمية الثانية نحو نظام الثنائية القطبية بين المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي والمعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وتوسعت قاعدة النظام الدولي ومراكز القوى خارج أوروبا.

وخلال هذه المرحلة ظهرت الأيديولوجية كإحدى أهم الظواهر في المجتمع الدولي، وأخذ الانقسام داخل النظام الدولي يأخذ طابع الصراع الأيديولوجي بين المعسكر الشرقي الاشتراكي والمعسكر الغربي الرأسمالي، وتبع ذلك ظهور عدد من الظواهر مثل الحرب الباردة والتعايش السلمي والوفاق الدولي وغيرها.

المرحلة الثالثة ١٩٨٩م - ....:

تبدأ هذه المرحلة من نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي وحتى الآن، ويطلق عليها النظام الدولي الجديد وأخيراً العولمة، وتعود بدايات شيوع هذا المفهوم إلى حرب الخليج الثانية (١٩٩٠م) حيث بدأت الدعاية الأمريكية بالترويج لهذا المفهوم رغم وجود محاولات سابقة في هذا المجال.

لقد اتجه النظام الدولي خلال هذه المرحلة نحو أحادية القطبية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وظهور الولايات المتحدة كقائدة للمعسكر الرأسمالي المنفردة بقيادة العالم، وتمدد دورها وهيمنتها على الأمم المتحدة والشرعية الدولية. وقد شهدت هذه المرحلة زيادة عدد الدول نتيجة الانقسامات والانشقاقات التي حدثت في كثير من الدول، وفي الوقت نفسه يشير النظام خلال هذه المرحلة إلى أنماط تفاعلات جديدة تركز على الجوانب الثقافية والحضارية وتوزيع مصادر القوة والنفوذ بصورة جديدة تعطي دوراً أكبر للمنظمات غير الحكومية، مما جعل البعض يطلق عليه اسم النظام العالمي الجديد بدلاً من النظام الدولي الجديد.

وقد عكست هذه المرحلة تعدد وتنوع المشكلات والتحديات التي تواجه الدول خاصة في نصف الكرة الجنوبي، وما رافقها من تنامي اتجاهات التطرف والصراعات الداخلية وظهور أنماط من التصادمات والاحتكاكات في النظام القيمي والفكري. ويرتبط مفهوم العولمة بهيمنة النشاط الاقتصادي الرأسمالي وتحول العالم إلى سوق استهلاكية كبرى لمنتجات الشركات الصناعية الكبرى. أما في المجال الثقافي فالأمر يظهر وكأنه انتصار لثقافة الشمال المتقدم على الجنوب المتخلف، وفرض الذوق والثقافة الأمريكية والغربية على العالم.

تداعيات أحداث سبتمبر على النظام الدولي «بتصرف» بقلم: د. نظام بركات. الجزيرة نت. الأحد ١٨/٨/١٤٢٥ هـ - الموافق ٣/١٠/٢٠٠٤ م.

الدولة الصفوية

يمثل تاريخ الدولة الصفوية في إيران منعطفاً خطيراً في تاريخها، فبقيامها اتخذت إيران المذهب الشيعي الاثنا عشري مذهباً رسمياً، وكان لهذا التحول آثاره البعيدة في تاريخ إيران خاصة وتاريخ العالم الإسلامي عامة.

وينتسب الصفويون إلى أحد شيوخ التصوف يسمى «صفي الدين الأردبيلي» عاش في الفترة من (٦٥٠هـ= ١٣٣٤م)، وكان رجلاً نشيطاً دائب الحركة والسعي، استطاع أن يجذب الأتباع حوله في فارس، وأن ينشر بينهم المذهب الشيعي.

نجح أبناء الأردبيلي وأحفاده في نشر المذهب، والتمكين له بين المحبين والمريدين، وصارت لهم قوة وقدرة على المشاركة في الأحداث السياسية في المناطق التي يقيمون بها، وتحولوا من أصحاب دعوة وشيوخ طريقة إلى مؤسسي دولة لها أهدافها السياسية والمذهبية.

وكانت الأجواء التي تعيشها إيران في أواخر القرن التاسع الهجري من التمزق السياسي وشيوع الفوضى أفضل مناخ استغله الصفويون لجذب المزيد من الأنصار، والتطلع إلى قيام دولة تدين بالمذهب الشيعي لأول مرة في تاريخ الإسلام.

المولد والنشأة

ولد إسماعيل الصفوي في (٢٥ من رجب ٨٩٢هـ=٢٥ من يوليو ١٤٨٧م)، وعاش بعد وفاة أبيه في كنف «كاركيا ميرزا» حاكم «لاهيجان» الذي كان محباً للصفويين، ظل إسماعيل الصفوي ٥ سنوات تحت سمع هذا الحاكم وبصره، حتى شب قوياً محباً للفروسية والقتال، قادراً على القيادة والإدارة.

وفي أثناء هذه الفترة كانت الدولة تعيش فترة صراعات بين أفراد أسرة آق قويونلو التي كانت تحكم فارس آنذاك، وهو ما استغله أنصار الصفويين، وأقروا عليهم إسماعيل الصفوي، وكان صغيراً لم يتجاوز الرابعة عشرة من عمره، لكنه كان مهيأ للقيادة والزعامة بفضل الرعاية التي أحاطه بها حاكم لاهيجان.

تمكن إسماعيل الصفوي وأنصاره من خوض عدة معارك ضد حكام بعض المناطق في إيران والتغلب عليهم، وتساقطت في يده كثير من المدن الإيرانية، وتوج جهوده بالاستيلاء على مدينة «تبريز» عاصمة آق قويونلو، ودخلها دخول الفاتحين، ثم أعلنها عاصمة لدولته.

وبدخول إسماعيل مدينة تبريز تم تتويجه ملكاً على إيران، ولقبه أعوانه بأبي المظفر شاه إسماعيل الهادي الوالي، وذلك في سنة (٩٠٧هـ = ١٥٠٢م) وأصدروا العملة باسمه.

إسماعيل الصفوي ودولته.. في الميزان (في ذكرى مولده: ٢٥ من رجب ٨٩٢هـ)
أحمد تمام، إسلام أون لاين، حدث في العام الهجري.



قراءة استراتيجية في المتغيرات الإقليمية والدولية

- ملامح السنوات الأربع المقبلة من حكم بوش -

(٢٠٠٤م - ٢٠٠٨م)[١]

علي حسين باكير

كاتب صحفي وباحث سياسي أردني

ملخص البحث

تتحرك الولايات المتحدة خلال السنوات القادمة بسيناريوهات متعددة تجاه القضايا الإقليمية والدولية المختلفة، وترتبط هذه السيناريوهات بالوضع الداخلي في أمريكا.

فعلى الصعيد الداخلي لم تؤد الانتخابات الرئاسية الأخيرة إلى انتصار بوش بسباق الرئاسة فقط، وإنما أحكمت سيطرة «المحافظين الجدد» على كل السلطات في البلاد، ومنذ أحداث ١١ سبتمبر نجح تنظيم القاعدة في إضعاف عامل القوة الاقتصادية بنسبة أكبر من غيره؛ لكونه الأكثر تأثيراً ضمن أهم ثلاثة محاور تعتمد عليها أمريكا في سيطرتها على العالم وهي السلاح، والاقتصاد والنفط والمواد الأولية.

وعلى الصعيد العسكري، فإن القوى الأمريكية العسكرية الضخمة فقدت عامل الردع الخاص بها، فقد فشلت في مواجهة ١٩ شخصاً في الواقعة التي لم يتجرأ الاتحاد السوفييتي في حينه على فعلها.

وأكدت المقاومة العراقية مأزق أمريكا في العراق،حيث تمكنت من إفساد المخططات الأمريكية بجعل العراق أكبر قاعدة استراتيجية في الشرق الأوسط، ومثلت علاقة أمريكا ومن تصفهم بدول محور الشر الذي يضم كوريا، العراق، إيران محوراً هاماً في السياسات الأمريكية الخارجية.

ورغم أن الولايات المتحدة تريد ابتزاز إيران كدولة من دول «محور الشر» عن طريق الملف النووي، إلا أن المصالح الأمريكية توافقت كثيراً مع المصالح الإيرانية منذ ١١ سبتمبر وحتى اجتياح العراق، ويبدو أن البرنامج النووي الكوري قد أوصلها إلى إنتاج عدة قنابل نووية، وفي حال اعتماد أمريكا الخيار العسكري ضدها فباستطاعة كوريا أن تلحق أضراراً كبيرة بالقوات الأمريكية.

أما بالنسبة للعلاقة مع سوريا فيلاحظ وجود انقسامات في واشنطن حول طريقة التعامل معها تتباين ما بين عدم قطع الشراكة الاستخباراتية، وبين استخدام القوى العسكرية، وبين فريق ثالث يرى اتباع سياسة العصا والجزرة، ويبقى أن إضعاف النظام السوري إلى أقصى حد؛ لإملاء كافة الشروط المطلوبة هو الخيار الأنسب أمريكياً.

ويبدو أن وضع السودان كدولة من الدول المارقة يرشحها لأن تكون الهدف القادم لأمريكا؛ إذ إن أمريكا لا تهاجم إلا الدول الضعيفة، كما أن وجود معارضة داخلية سودانية وانعدام السلطة المركزية القوية يقوي من احتمال استهدافها.



أفكار ومقتطفات

* ولولا تقاعس وتواطؤ وخيانة الإعلاميين لمهنيتهم وللإنسانية قبل كل شيء لتأكد من يشك في العالم بأسره بأنّ أمريكا (مرتكبة أكبر مجازر عرفها التاريخ في مختلف العصور) هي أكبر ديكتاتورية عرفها الكون.

* استقالة كولن باول كانت قد رافقتها استقالات و تغييرات بالجملة في مقر وكالة المخابرات المركزية الـ CIA إثر مجيء بورتر جوس النائب الجمهوري السابق مديراً للسي أي آيه خلفاً لجورج تينيت وهو ما يعني أنّ الإدارة الجديدة التي تم تشكيلها تشكّل ذروة التشدّد والتطرف.

* شكّلت الهجمات على نيويورك وواشنطن في ١١/ أيلول ٢٠٠١ منعطفاً أساسياً و تحوّلاً جذرياً لنوعية الخطاب و الممارسة في السياسة الخارجية الأمريكية. فقد شعرت الولايات المتحدة أنها في خطر و أنّ هناك من يتحدّاها في عالم القطب الواحد، وأنّه تم اغتصاب حرمتها الأمنية والاقتصادية، وأنّه يجب حماية الولايات المتحدة حتى ولو أدّى ذلك إلى انهيار النظام العالمي ودخوله في حالة من الفوضى.

* طريقة الولايات المتحدة في التعامل مع كوريا الشمالية ستركز على نقطتين أساسيتين: الأولى هي الاقتصاد و الثانية هي حقوق الإنسان في محاولة لقلب الطاولة (كما يقال) على النظام الداخلي في كوريا الشمالية ودفعه إلى الانهيار.

* إن جزءاً أساسياً من استراتيجية أمريكا والصهاينة في تعاملهما مع الدول الإسلامية هو السعي إلى تفتيتهم، وإضعافهم وذلك إما بتقسيمهم إلى دويلات أو تجزئة الدول الإسلامية إلى كانتونات طائفية مثلما الحال في لبنان وتيمور الشرقية في إندونيسيا، وفي العراق، وكما هو الحال في السودان.

* المصلحة القومية الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية تكمن في مغادرة عراق مستقر ثابت مع حكومة لا تهديدات لها من قبل جماعات أو دول أخرى أو حتى لمصالح الولايات المتحدة الأوسع. وأفضل طريقة لتحقيق ذلك وإنجازه هي في دعم عراق فيدرالي موحد لديه حكومة تمثيلية وفعالة بشكل جيد إلى حد معقول وملتزمة بحكم القانون وحماية حقوق الأقليات.

* إن إيقاف إيران قبل امتلاكها قدرات السلاح النووي (سواء عبر الطرق الدبلوماسية إن أمكن، أو بوسائل أخرى إذا اقتضت الضرورة) هو مصلحة حيوية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وفي هذا الصدد فإن الدور الأهم لواشنطن في منع إيران من إنجاز ذلك هو في التوصل إلى إجماع مع أوروبا، وأن تعبر بصراحة ووضوح عن استعدادها لاتخاذ الإجراءات المناسبة تجاه إيران (الإيجابية والسلبية).

* وعلى الرغم من أن أجندة الأمن هي الأكثر ضغطاً وإلحاحاً فإنها لن تكون كافية لوحدها إذا أرادت الولايات المتحدة، ليس فقط محاربة التهديدات التي تواجهها في المنطقة، وإنما أيضاً لتغيير ديناميكية المنطقة التي تنتج مثل هذه التهديدات، وعلى الإدارة الأمريكية أيضاً أن تتابع الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي في دول الشرق الأوسط، وأن تقوم بتشجيع ورعاية سلام عربي - إسرائيلي مضمون.

قراءة استراتيجية في المتغيرات الإقليمية والدولية

- ملامح السنوات الأربع المقبلة من حكم بوش -

(٢٠٠٤م - ٢٠٠٨م)

مقدمة:

هناك مثل يقول: «المكتوب يُقرأ من عنوانه» وعليه نستطيع أن نقول: إن المرحلة القادمة من حكم بوش وإدارته بانت عندما بدأت هذه الإدارة حقبتها الجديدة بمجزرة الفلوجة، حيث تم حشد أكثر من ٢٠ ألف جندي مدججين بكل أنواع الأسلحة والذخائر، ومدعومين بالدبابات والمروحيات القتالية وطائرات إف١٦ وقنابل ٥ طن الحارقة والحاويات الممنوعة والمحرمة دولياً، وبكل أنواع وأشكال الذخائر التي يمكن تصورها، والتي يشكل استخدامها خرقاً واضحاً وصريحاً لكل ما يُسمّى قانوناً بما في ذلك قانون الطبيعة والكون وجميع الشرائع السماوية. طبعاً معززين أيضاً بضباع بشرية منافقة ومتطفلة (المتعاونين مع الاحتلال) على الفريسة وهم السكان العزل والأطفال والنساء والشيوخ والمقاومون المدافعون عن أنفسهم وأهلهم وأرضهم وبلدهم. هذه المجازر الوحشية ذكرتنا بعودة «التتار الجدد».

ولولا تقاعس وتواطؤ وخيانة الإعلاميين لمهنيتهم وللإنسانية قبل كل شيء؛ لتأكد من يشك في العالم بأسره بأن أمريكا (مرتكبة أكبر مجازر عرفها التاريخ في مختلف العصور) هي أكبر ديكتاتورية عرفها الكون، وهي أشنع وأفظع نظام عرفته البشرية حتى اليوم، لكن للأسف هذا الإعلام الذي جعل من هتلر على سبيل المثال أكبر طاغية؛ كان متواطئاً في تشويه التاريخ، فعلى الرغم من أفعال هتلر الشنيعة إلا أن ذلك يُحسب ويُنسب إليه وليس إلى بلده، وهو ما يحسن صورة ألمانيا ويحسب لها، كذلك الأمر بالنسبة لستالين فعلى الرغم من أن الذي فعله هو أسوأ مما فعله هتلر إلا أنه لم يظهر منافساً له، وعلى العموم فصورته أيضاً تُنسب إلى شخصه وليس إلى بلده، وهنا مربط الفرس، فالمجازر التاريخية والمجازر اليومية المتنوعة التي ترتكبها الولايات المتحدة منذ مائة عام ونيف لا ترتبط بالشخص وإنما بالنظام والمؤسسة الديمقراطية الحاكمة، وعليه فهذه نقطة تُحسب على أمريكا كدولة وليس لها، وتُبين أن البلد بنظامه وطبيعة تصرفه تجاه الآخرين ديكتاتوري، وأن المجازر لا تقتصر مسؤوليتها على الرئيس الحاكم المُصدر للأوامر والقائد الأعلى للقوات المسلحة، وإنما على المؤسسات التي ينتمي إليها والتي يمر القرار عبرها، وأكثر من ذلك فإن الناس الذين صوتوا لهذا الرئيس أو ذاك هم أيضاً مشاركون في هذه المجازر بصورة غير مباشرة عبر انتخابهم رؤساء مثل: إيزنهاور وترومان وريجان وآل بوش وغيرهم، وعبر إفرازهم جنوداً أساؤوا إلى معنى البشرية وسمو الإنسان؛ عندما كشفوا حقيقة أنفسهم وطبائع مجتمهم في أفعالهم الشنيعة التي لا توصف في سجن أبو غريب في العراق وجوانتانامو في كوبا

وقلعة جانجي في أفغانستان.

وعلى العموم فنحن نسعى من خلال دراستنا هذه إلى تحليل واقع اليوم، في محاولة منا لاستقراء آفاق المستقبل؛ لنرصد عبرها مختلف السيناريوهات التي يتوقع أن تتبعها الولايات المتحدة تجاه مختلف القضايا الإقليمية والدولية خلال فترة حكم بوش في السنوات الأربع المقبلة، لذلك سنتحدث في هذه الدراسة عن الوضع الداخلي في الولايات المتحدة من حيث التشكيلة الحاكمة، والاقتصاد، والقوة العسكرية الأمريكية؛ لنبين نقاط القوة والضعف فيها، وما ستؤول الأحوال إليه إذا استمرت على ما هي عليه، ثم ننتقل للحديث عن المأزق الأمريكي في العراق، وبعدها للحديث عن مبدأ الحروب الوقائية الأمريكية ودول محور الشر، وموقف أمريكا من كل من إيران وكوريا الشمالية وسورية والسودان في المرحلة المقبلة... ونختتم رؤيتنا الاستراتيجية بعرض للملخص التنفيذي لتقرير مجموعة الدراسة الرئاسية الأمريكية لعام ٢٠٠٥م الصادر عن معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى.

أولاً: على الصعيد الداخلي لفريق إدارة بوش: (عندما يسيطر التطرف):

لم تؤد الانتخابات الرئاسية الأخيرة إلى انتصار بوش وفوزه بسباق الرئاسة وبقائه لأربع سنوات أخرى فقط[٢] وإنما حققت نصراً مؤزراً للنهج المتبع، وأحكمت سيطرة ما يُسمّى «المحافظون الجدد» - وما هم إلا «صليبيون جدد» - على كل السلطات في البلاد؛ مع فوز الجمهوريين بمقاعد مجلس الشيوخ والنواب، وقد فُسر هذا الانتصار على أن السياسة المتبعة والحالية للإدارة هي الحق، وبالتالي فإن هناك صكاً مفتوحاً من قبل الناخبين، ومن هذا المنطلق ليس هناك مبرر لإعطاء «الآخر» حصة في السلطة أو لتطعيم المتشددين أو الصقور ببعض الحمائم والمعتدلين، خاصة في ظل هذا الصك والذي يجب استغلاله إلى أقصى حد ممكن، وعليه قام بوش بترشيح كوندوليزا رايس لمنصب وزارة الخارجية، وهو ما يعني أنه تم استبعاد أحد عناصر الحمائم السابقين الذين لا حاجة إليهم الآن، نظراً لتشدد رايس كما هو معروف عنها في السياسة الخارجية، بينما أصبح توني بلير بمثابة وزير الخارجية الفخري لأمريكا وشريكها الاستراتيجي في كل المحن، ولكن على العموم لن يكون هذا التبديل هو الأول والأخير، فمعطيات الحالة تشير إلى أنه سيتم تعيين عدة صقور إضافية في مواقع متقدمة، ومن هؤلاء: جون بولتون الذي يشغل منصب وكيل وزارة الخارجية للحد من التسلح، بول ولفوفيتز نائب وزير الدفاع ومن أشهر الصهاينة في الإدارة الأمريكية، لويس ليبي مستشار نائب الريس تشيني، ستيف هادلي نائب رايس في منصب مستشارة الأمن القومي.

(وبالفعل فقد تم ترشيح بول ولفوفيتز مهندس حرب العراق واليميني المتصهين لمنصب رئاسة البنك الدولي، وتم ترشيح جون بولتن الذراع الحديدية للمحافظين الجدد - كما يسمى - لمنصب سفير الولايات المتحدة في الأمم المتحدة، بينما تم تعيين نيغروبونتي والمتخصص في افتعال الانقلابات في الأنظمة الخارجية لا سيما أمريكا الجنوبية - لمنصب المسؤول الأول عن جميع الأجهزة الأمنية في الولايات المتحدة).

تجدر الإشارة إلى أن استقالة كولن باول كانت قد رافقتها استقالات وتغييرات بالجملة في مقر وكالة المخابرات المركزية CIA إثر مجيء بورتر جوس النائب الجمهوري السابق مديراً للسي آي أيه خلفاً لجورج تينت، وهو ما يعني أن الإدارة الجديدة التي تم تشكيلها تمثل ذروة التشدد والتطرف؛ بحيث تبدو القديمة مجرد ظل أمامها، وهو ما يعني بطبيعة الحال تثبيت وتعزيز سيطرة «المحافظين الجدد» والصهاينة داخل الإدارة الأمريكية على كل المستويات، وهو ما لن يوحي بخير أبداً على جميع الصعد.

ثانياً: الاقتصاد الأمريكي: (نقطة ضعف الولايات المتحدة):

أثبت التاريخ أن انهيار العديد من الإمبراطوريات والدول الكبرى كان سببه التداعي الاقتصادي لهذه الدول والإمبراطوريات بالدرجة الأولى، وليس التداعي العسكري، ويبدو أن تنظيم القاعدة قد أدرك هذا العامل المهم إدراكاً جيداً في إطار الحرب الدائرة بينه وبين أمريكا. ولتحليل الوضع الاقتصادي الأمريكي لا بد لنا بداية من أن نعرف ماهيته، فالاقتصاد الأمريكي هو اقتصاد خدمي، يقوم على الصفقات والأوراق المالية والاستثمارات في هذا المجال، ولا يعتمد على قدرة البلاد الإنتاجية بقدر ما يعتمد على سمعتها وأدائها على الصعيد الاقتصادي. وبناء على ذلك فإن هذا النوع من الاقتصاد لا يعكس الصورة الحقيقية للوضع الاقتصادي وإن كان يتأثر ببعض جوانبه.

ومن المعلوم أن الولايات المتحدة الأمريكية تستند في سيطرتها على العالم على ثلاث محاور أساسية هي:

- قوة السلاح.
- قوة المال (الاقتصاد).
- والنفط والمواد الأولية (بمعنى الاستدانة من الآخرين عبر استثماراتهم والاستيلاء على مواقع الثروات العالمية).

كل هذه المحاور متصلة بعضها ببعض في حلقة متكاملة، فإن تم ضرب أحد هذه العناصر تنهار الحلقة بأكملها وتتداعى، ويؤدي ذلك إلى انهيار الإمبراطورية. فمنذ أحداث الحادي عشر من أيلول وحتى يومنا هذا نجح تنظيم القاعدة في إضعاف عامل القوة الاقتصادي بشكل كبير وبنسبة أكبر من غيره؛ لكونه الأكثر تأثيراً ضمن قائمة العناصر الثلاثة من حيث الاستهداف، ومن حيث تأثيره على العاملين الآخرين. وهناك مقولة مشهورة لزعيم التنظيم أسامة ابن لادن يقول فيها: «إذا أردت أن تسقط شجرة كبيرة ضخمة؛ فيجب عليك أن تضربها في جذورها في مكان واحد (يقصد الاقتصاد)؛ لأن الضرب في كل مكان في الشجرة لن يؤدي إلى سقوطها».

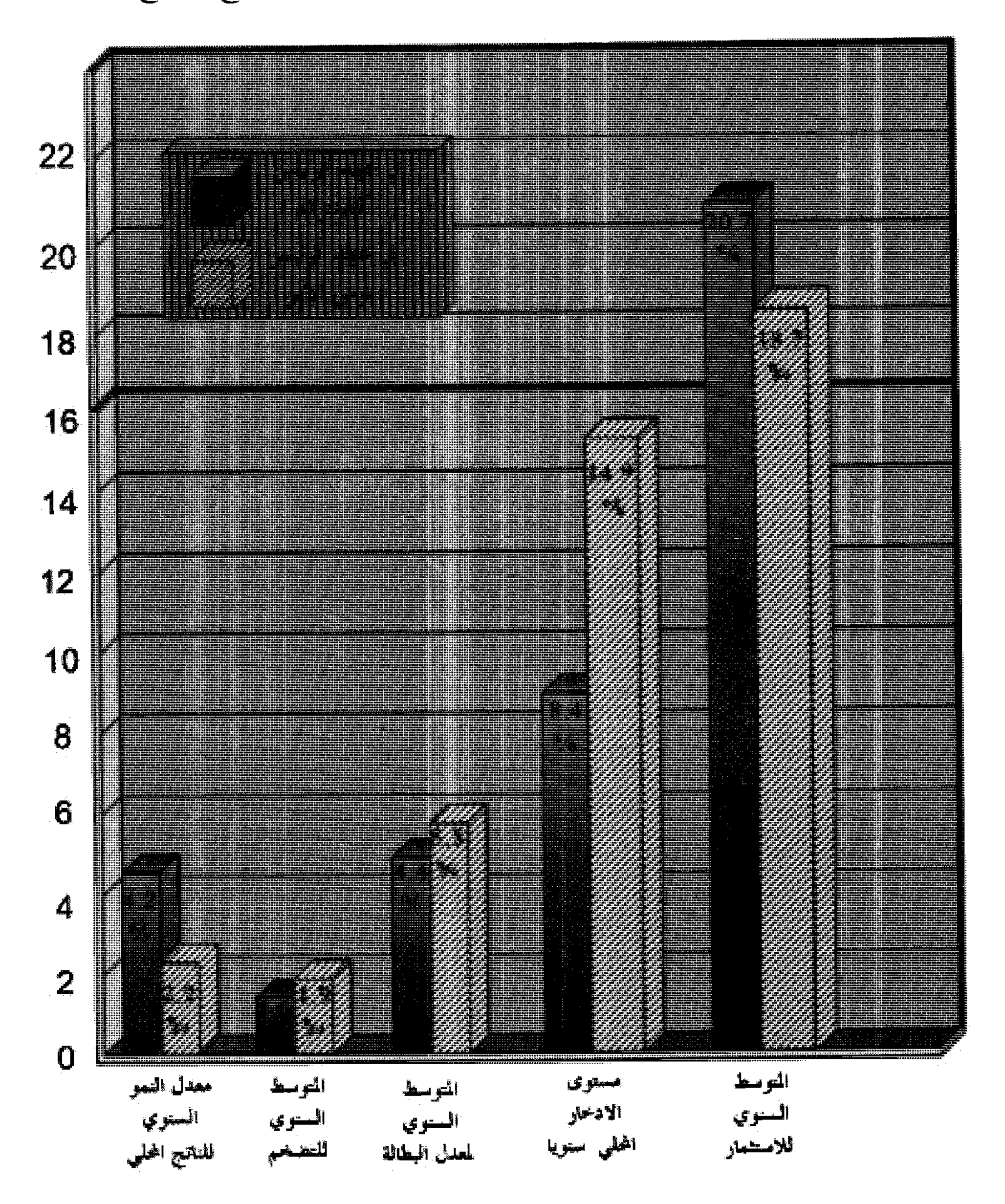
فالمعادلة إذاً هي كالآتي: مواد أولية رخيصة ونفط زهيد = كلفة إنتاج أقل = نسبة أرباح أكبر = فائض مالي كبير = قوة تكنولوجية وعسكرية.

> **الاقتصاد الأمريكي هو اقتصاد خدمي، يقوم على الصفقات والأوراق المالية والاستثمارات في هذا المجال، ولا يعتمد على قدرة البلاد الإنتاجية**

والملاحظ أن الفائض المالي تحول إثر هجمات ١١ من أيلول، ومن ثم الحرب على أفغانستان واحتلال العراق، إلى عجز قياسي تاريخي غير مسبوق، وهو ما يعني مبدئياً انهيار القوة الاقتصادية، والغريب في الأمر أن العامل الاقتصادي ومسائل البطالة وسوق العمل وقوة الدولار وانتعاش السوق أو ركوده؛ كلها من الأمور التي كان يتم تداولها بشكل مستمر في الانتخابات الرئاسية الأمريكية السابقة، لكن الغريب أيضاً أنه على الرغم من خطورة الوضع الاقتصادي الحالي في أمريكا إلا أن الحملة الانتخابية لكلا الرئيسين أهملت هذا العامل أو أرادت إبعاد الناس عنه وإشغالهم بما يسمى الحرب على الإرهاب، في حين أن الولايات المتحدة حالياً تعاني تخبطاً اقتصادياً وانحداراً مالياً ينعكس سلباً على الاقتصاد بشكل غير مسبوق، ففي حين كان بيل كلينتون قد حقق للولايات المتحدة خلال فترة حكمه في دورتين متتاليين (١٩٩٢م - ٢٠٠٠م) أطول فترة ازدهار ورخاء اقتصادي منذ الحرب العالمية الثانية؛ تدهور الوضع الاقتصادي في عهد بوش

نتيجة استراتيجية القاعدة وهجمات ١١ أيلول، وقد ساعد الأداء الاقتصادي السيئ لإدارة بوش في زيادة وتسارع وتيرة هذا التدهور الاقتصادي.

ففي الفترة الأولى من رئاسة بوش الابن تراجع متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي إلى ٢,٢٪ سنوياً مقابل ٢,٤٪ سنوياً في عهد كلينتون. وارتفع المتوسط السنوي للتضخم إلى ٩,١٪ في عهد بوش الابن بعد أن كان ٦,١٪ في عهد كلينتون. كما ارتفع المتوسط السنوي لمعدل البطالة إلى ٥,٥٪ في عهد بوش الابن بعد أن كان ٤,٤٪ في عهد كلينتون. وفيما يتعلق بالعجز أو الفائض في الموازنة العامة للدولة بلغ مجموع الفائض التراكمي



رسم إحصائي للمقارنة بين الحالة الاقتصادية الولايات المتحدة في فترة رئاسة كلينتون وبوش الابن

في الموازنة العامة للدولة في فترة كلينتون الثانية ٣, ٤٦٣ مليار دولار، فيما حققت إدارة بوش الابن عجزاً بلغ ١٢٠٠ مليار دولار في ولايته الأولى وهو في تصاعد مستمر[٣].

هذا وقد أعاد مكتب الميزانية حساباته بعد تقديم مشروع ميزانية بوش مطلع فبراير/ شباط الماضي، وتوقع المكتب أن يبلغ عجز الميزانية العام الحالي نحو ٣٩٧ مليار دولار، لكن البيت الأبيض يتوقع عجزاً يصل إلى ٤٢٧ ملياراً هذه السنة التي تنتهي في سبتمبر/ أيلول المقبل. وقد توقع الكونجرس الأمريكي بناء على الميزانية التي قدمها بوش، والتي لا تلحظ النفقات الإضافية للعمليات العسكرية في العراق وأفغانستان (والمقدرة بخمسة مليارات دولار شهرياً) أو لتنفيذ تعديلات الضمان الاجتماعي، أن يستمر تزايد العجز خلال عقد (٢٠٠٦م- ٢٠١٥م) ليصل إجماليها إلى ٢٦٠٠ مليار دولار[٤]. كما بلغ مستوى الادخار المحلي في الولايات المتحدة الأمريكية ٩, ١٤٪ في عهد بوش الابن؛ مقارنة بـ ٤, ٨٪ سنوياً في عهد كلينتون، أما المتوسط السنوي للاستثمار فبلغ ٧, ٢٠٪ في عهد كلينتون، وأصبح ٧, ١٨٪ في عهد بوش الابن ويتراجع باستمرار.

ليست تلك مجرد أرقام، ولكنها مؤشرات على السياسات التي انتهجتها إدارة كلينتون وفعاليتها في تحسين أداء الاقتصاد الأمريكي، والسياسات التي اتبعتها إدارة بوش الابن وأثرها في تدهور حالة الاقتصاد الأمريكي. ومع هذا يعتقد البعض أن أمريكا ستتجاوز هذه الأزمة الاقتصادية بناءً على تجارب سابقة.

ولتبيان مدى صحة هذا الكلام لا بد لنا من ذكر مواطن الضعف وأن نقوم بتحليلها وهي[٥]:

أولاً: أن المستثمر، خاصة في السوق القائمة على الأوراق المالية والبورصة، لا يوظف أمواله إلا بشرطين: الأول : توفر الأمان. وثانياً: إمكانية الربح. فمنذ الحرب العالمية الأولى وحتى ١١ أيلول كانت الولايات المتحدة هي المكان الأكثر أماناً واستقراراً في العالم؛ مما جعلها مركزاً دولياً لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، فعلى سبيل المثال بلغت مشتريات الأسهم الأمريكية من قبل المستثمرين الأجانب عام ٢٠٠٠م فقط في هذا المجال ٧, ١٩٢ مليار دولار، ولكن بعد ١١ أيلول فقدت أمريكا عامل الأمان، وبالتالي أثر هذا تأثيراً كبيراً في نفسية المستثمرين، ولجأ جزء كبير منهم إلى نقل استثماراته إلى أوروبا، وبالتالي فقد الاقتصاد الأمريكي أحد أهم دعاماته وتمويله.

ثانياً: من المعلوم أن الدولار الأمريكي لا دعم حقيقي له يوازي قيمته، فهو يستمد قيمته من مستوى وحجم الطلب عليه، وبما أن العمليات العسكرية الأمريكية في جميع أنحاء العالم يتم تمويلها عبر الدولار، فإن الإخفاق الأمريكي المخزي في القضاء على القاعدة والمقاومة العراقية أثر بشكل سلبي جدّاً على سمعة الدولار وقيمته.

ثالثاً: العجز التجاري الأمريكي تجاه معظم الدول الصناعية المتطورة، والذي أصبح يتزايد ويشكل عبئاً على الوضع الاقتصادي الأمريكي، وبالتالي على الديون الأمريكية، ففي العام ٢٠٠١م بلغ العجز التجاري لحساب الصين ٨٤ مليار دولار، ولحساب اليابان ٦٨ مليار دولار ولحساب الاتحاد الأوروبي ٦٠ مليار دولار.

رابعاً: لقد تحول الاقتصاد الأمريكي من أكبر منتج في العالم منذ ما قبل الحرب العالمية الأولى (٥, ٤٤٪ من الإنتاج العالمي) إلى أكبر مستهلك حالياً مع انخفاض إنتاجه ليساوي تقريباً إنتاج اليابان التي تفوقها الولايات المتحدة بأشواط في الموارد والقدرات، ولذلك أصبحت أمريكا بحاجة إلى أموال نقدية مباشرة لتمويل مستورداتها ومشترياتها الاستهلاكية، وهو الأمر الذي ضغط على الاقتصاد وزاد من المديونية.

خامساً: أن ارتفاع أسعار النفط بهذا الشكل سيعمق

الأزمة الاقتصادية الأمريكية، ويزيد من سوئها، وسيؤدي إلى ارتفاع في كلفة الإنتاج في أمريكا، وبالتالي إلى ركود اقتصادي نتيجة عدم التمكن من تصدير الإنتاج بأسعار منافسة في ظل وجود منتج كبير ورخيص يجتاح العالم وهو منتج «الصين».

وبالحديث عن النفط، السلعة الاستراتيجية الأولى بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فهي غير مستقرة حالياً، والنفط لم يعد رخيصاً، وهو بارتفاع مستمر، ومن خلال المعطيات نستطيع أن نقول إن هذا الارتفاع الهائل في أسعار النفط خارج في حقيقة الأمر عن سيطرة منظمة أوبك أو الدول المنتجة للنفط ، ففي السابق كان يتم التحكم بأسعار النفط عبر زيادة أو تخفيض كميات إنتاجه لتتناسب مع متطلبات السوق، وعليه كان دائماً من مصلحة أمريكا ممارسة الضغط على المنظمة لتبقى معدلات إنتاجها مرتفعة كي تكون الأسعار رخيصة، أما اليوم فالأسعار لم تعد ترتبط بإرادة المنظمة، وهذا ما يُفسر عدم وجود هجوم من قبل الدول الصناعية على المنظمة، وعلى الرغم من ذلك فمنظمة «أوبك» قامت برفع سقف إنتاجها إلى طاقته القصوى في محاولة منها لتخفيض الأسعار ولكن دون جدوى، حتى إن المملكة العربية السعودية، والتي تبلغ طاقتها الإنتاجية القصوى نظرياً حوالي ١١ مليون برميل يومياً، لم تستطع عبر زيادة إنتاجها إلى مليوني برميل يومياً تخفيض الأسعار. ونرى أن الإعلان عن الزيادة هو مجرد تصريحات نفسية لإيهام السوق بأنه لا خوف من حصول قصور في العرض، وبالتالي يجب خفض الأسعار، إلا أن مثل هذه المناورات أصبحت مكشوفة، وبالتالي فإن الأسعار وعلى الرغم من إغراق السوق بالنفط استمرت في الارتفاع، **وذلك يعود إلى أسباب عديدة منها**(٦):

أولاً: احتلال العراق، الأمر الذي أدى إلى حرمان السوق النفطية من منتج أساسي للنفط؛ مما انعكس سلباً على الأسعار، إضافة إلى الهجمات التي تتم على أنابيب النفط مما يحول دون نقلها وتصديرها.

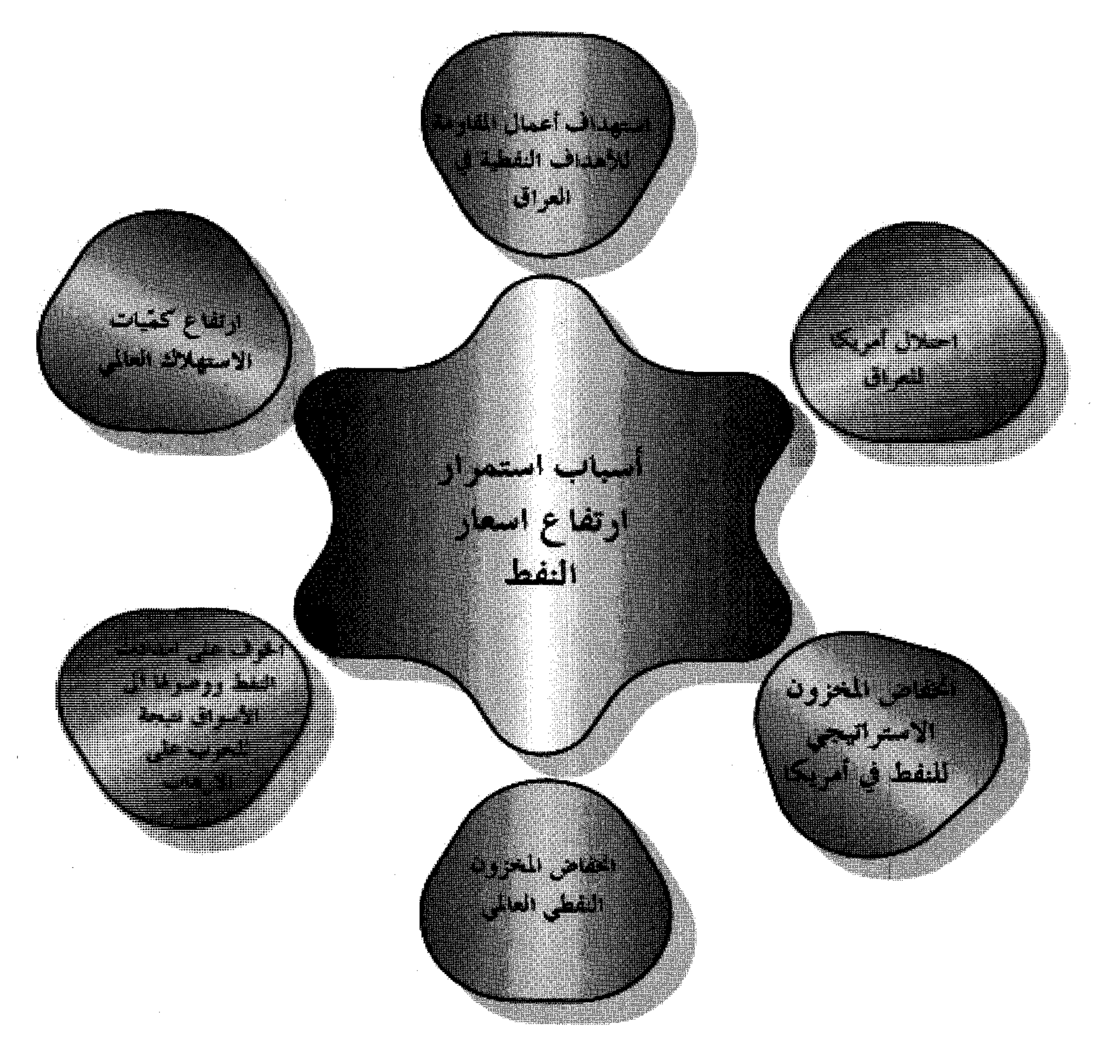
ثانياً: شعور السوق الدولية بأن ممرات النفط ومنابعه لم تعد آمنة نتيجة للحرب على الإرهاب، سواء في الخليج العربي أو شمالي إفريقيا، ولا سيما نيجيريا التي تعتبر أكبر مصدر للنفط الخام في إفريقيا، أو فنزويلا في أمريكا اللاتينية، إذ إن هذه المناطق أصبحت مناطق توتر، وبالتالي هناك خوف على إمدادت النفط ووصولها إلى الأسواق.

ثالثاً: انخفاض المخزون الاستراتيجي للنفط في الولايات المتحدة؛ إذ صرحت وزارة الطاقة الأمريكية أن احتياطي النفط أصبح فوق الحد الأدنى المطلوب بقليل، وزاد من هذه المخاوف الكوارث التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية، ومنها إعصار إيفان الذي ضرب ساحل الخليج الأمريكي في شهر أيلول، وأدى إلى خفض إنتاج النفط الخام الأمريكي واحتياطيات البنزين إلى أقل مستوى له منذ عام ١٩٥٠م.

رابعاً: ارتفاع كميات الاستهلاك العالمي، وبالتالي ازدياد الطلب على النفط ومشتقاته خاصة في مناطق شرقي آسيا ولا سيما الصين، أضف إلى ذلك اقتراب حلول فصل الشتاء، وهو ما من شأنه أن يزيد من الاستهلاك والطلب على المشتقات النفطية؛ في حين أن الإنتاج النفطي وصل إلى حده الأقصى منذ مدة، وليس هناك من مجال لزيادته إلا من خلال التصريحات النفسية.

خامساً: أعمال المقاومة العراقية، والتي أدرجت الأهداف النفطية ضمن لائحة ما سيتم استهدافه في حال عدم انسحاب قوات الاحتلال، وذلك لحرمان المحتل من مستخرجات النفط العراقية التي قد يستخدمها لنفسه بسبب سعرها المنخفض مقارنة بسعر الدول الأخرى، أو لاستهلاكها في أغراض خاصة به.

سادساً: انخفاض المخزون النفطي العالمي وفي مناطق عدة من العالم؛ إما نتيجة لاستنزافه، أو



أسباب استمرار ارتفاع أسعار النفط

لكونه دون التوقعات المفترضة كما هو الأمر بالنسبة للمخزون النفطي في قزوين.

إن ارتفاع أسعار النفط بهذا الشكل سيعمق الأزمة الاقتصادية الأمريكية - كما ذكرنا -، وسيؤدي إلى ارتفاع في كلفة الإنتاج في أمريكا، وبالتالي إلى ركود اقتصادي نتيجة عدم التمكن من تصدير الإنتاج بأسعار منافسة في ظل وجود منتج كبير ورخيص يجتاح العالم وهو منتج «الصين» (بلغ إجمالي تجارة الصين مع الولايات المتحدة في الأشهر التسعة الأولى من هذا العام ١٢٢,٢٢٨ مليار دولار أمريكي حسب تقرير أوردته الهيئة العامة للجمارك الصينية، ونقله موقع وكالة الأنباء الصينية على الإنترنت، بزيادة ٣٤,٤ ٪ عن الفترة نفسها من العام الماضي، منها الصادرات ٨٨,٥٠٦ مليار دولار أمريكي بزيادة ٣٤,٤٪ والواردات ٣٣,٧٢٢ مليار دولار أمريكي بزيادة ٣٤,٧٪)(٧).

وفي ظل هذا الوضع المتدهور وكمعالجة للأزمة قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتخفيض قيمة الدولار الذي فقد حوالي ٣٥٪ من قيمته حتى الآن؛ على أمل أن يساعد ذلك على تحريك عملية التصدير للتخفيف من الركود الاقتصادي الداخلي، وتحقيق الانتعاش الاقتصادي، ولدفع المستثمرين

إلى الاستثمار بالدولار الأمريكي، وللحد من الآثار السلبية لارتفاع أسعار النفط بشكل هائل، إلا أن هذه السياسة في تخفيض العملة خطيرة جداً وحساسة، ولا تنفع إلا في فترات قصيرة، وقد تؤدي إلى انفلات زمام التحكم بالاقتصاد وإلى انهيار قيمة العملة نهائياً، خاصة في ظل وجود عملة بديلة تكمن في اليورو، وهو الأمر الذي لم يكن موجوداً إثر الأزمة الاقتصادية العالمية في السبعينيات عندما هرع الجميع بمن فيهم الأوروبيون إلى دعم الدولار الأمريكي خوفاً من انهياره، وذلك لارتباط عملاتهم واحتياطياتهم به (وهذه النزعة تأكدت مؤخراً في إحصاء أجرته اللجنة المركزية للمنشورات المصرفية Central Banking Publications ، على سبعة وستين مصرفاً مركزياً، تبين فيه أنه خلال الأشهر الأربعة الأخيرة من العام ٢٠٠٤م؛ عمد أكثر من ثلثي المؤسسات التي سئلت إلى خفض نسبة الدولار في محفظتها المالية)[٨] بمعنى أن المصارف المركزية العالمية بدأت تنوّع إن لم نقل تتخلى عن الدولار لصالح اليورو خوفاً من انهيار مفاجئ للأول يجرها معه، وفي هذه المرة وإن حصل الانهيار الاقتصادي فلا يتوقع أن تساعد الصدف الولايات المتحدة الأمريكية كما حدث من قبل، خاصة في ظل التقارير الدولية التي تفيد أن أكثر من نصف البنوك المركزية العالمية قد حولت بالفعل احتياطياتها من الدولار إلى اليورو.

فهل سيؤدي التدهور الاقتصادي إلى انهيار الإمبراطورية؟ لا نستطيع التأكيد، ولكن إن ازداد الغرق الأمريكي في العراق إزاء المقاومة التي يتطلب القضاء عليها ضخ المزيد من الأموال وتحمل المزيد من الخسائر[٩]، وإذا ما حدثت أي عملية للقاعدة داخل الولايات المتحدة فإنه وبلا شك سيكون السقوط المريع واقعاً.

ثالثاً: القوة العسكرية الأمريكية: (عندما يفشل الفيل في مواجهة النحل):

الموازنة العسكرية الأمريكية غير مسبوقة تاريخياً فهي تقدر بـ ٤٧٧ مليار دولار، وتفوق الموازنات العسكرية لأقوى سبع دول تلي الولايات المتحدة الأمريكية في القوة؛ مع العلم أن أمريكا أنفقت عام ٢٠٠٤م حوالي ٦٩٠ مليار دولار على الدفاع وللولايات المتحدة ٦ آلاف موقع عسكري وقوات في ١٣٥ دولة، وطبقاً لما جاء في خطاب للرئيس فإنه ينوي إنشاء «قاعدة أبحاث» على القمر بحلول عام ٢٠٢٠م، ويوضح آخر تقرير عن بنية القواعد أصدرته وزارة الدفاع أن الأصول المادية للوزارة تتألف من أكثر من ٦٠٠,٠٠٠ مبنى وبنية في أكثر من ٦٠٠٠ تقوم على مساحة تزيد على ٣٠ مليون فدان، ويصل عدد المواقع إلى ٦٧٠٢ موقع مقسمة إلى منشآت ضخمة (١١٥)، ومنشآت متوسطة (١١٥)، ومنشآت/ مواقع صغيرة (٦٤٧٢)[١٠]، إلا أن كل هذه الأرقام وهذه القوة الأمريكية فقدت عامل الردع الخاص بها عندما مرّغت الحرب على الإرهاب أنفها بالتراب وفضحتها عندما أسقطت صورتها المزيفة وكشفت أساليبها وعدم أخلاقياتها ونفاقها وعدم عدالتها، كما أن هذه القوة بأكملها لم تستطع حماية الشعب الأمريكي في أول امتحان تشهده الولايات المتحدة في تاريخها في الواقعة التي لم يتجرأ حتى الاتحاد السوفييتي في حينه أن يفعلها، وبدت الولايات المتحدة في وقتها مشلولة وفرّ الرئيس القائد الأعلى للقوات المسلحة الأمريكية في جحره الكونكريتي في مئات الأمتار تحت الأرض هو والفريق المساعد له، في حين ترك الشعب الأمريكي لمواجهة مصيره الذي لم يكن معلوماً بمفرده، وفشلت كل هذه الغطرسة والقوة والبلطجة والعنجهية في مواجهة ١٩ شخصاً ممن يصفهم بوش وأعوانه ومن يسيرون خلفه «بالمتخلفين والفئران»، فإذا كان هذا هو الحال في مواجهة المتخلفين والفئران؛ فماذا سيكون مصير

أمريكا إذا واجهت الفيلة؟!

على العموم - وكما ذكرنا - فهذه القوة العسكرية والتكنولوجية ما كانت لتكون لولا وجود رؤوس الأموال، وفائض كبير يستخدم ويضخ فيها، فالاقتصاد السيئ سيحد من القوة العسكرية لا شك في ذلك. وهناك أمر أغفله الكثير من المحللين والمراقبين بخصوص الحرب التي شنتها الولايات المتحدة على العراق وأفغانستان، فأحد أهم الأسباب لخوض تلك الحروب بالإضافة إلى ما قيل عن الثأر وتغيير الخرائط وحماية إسرائيل؛ هو التداعي الاقتصادي الذي خلفته هجمات ١١ أيلول، والبطالة التي انتشرت والتي بلغت حوالي ٥٪، وهي نسبة مرتفعة، وإشهار العديد من كبريات الشركات إفلاسها وطردها للعديد من الموظفين، وانهيار شركات الطيران، كل ذلك فرض على الولايات المتحدة خوضها للحروب، فمن المعلوم أن الحرب تحتاج إلى استنفار في القطاعات الاقتصادية الصناعية خاصة الصناعات الثقيلة، وقد أملت أمريكا من خلال ذلك تحريك الدورة الاقتصادية وسد الثغرة الاقتصادية التي تركتها الهجمات على نيويورك وواشنطن، إلا أن حسابات الولايات المتحدة كانت خاطئة وما زادها ذلك إلا خسراناً[١١].

رابعاً: الولايات المتحدة والمأزق العراقي: (عندما تكون بين المطرقة والسندان):

لقد أخطأ خطأ فادحاً من اعتقد أن أمريكا جاءت لتحرير العراق، فالولايات المتحدة باتت تستخدم الحجج والمفردات والمبررات نفسها من أجل استباحة الدول، فهي لا تنظر إلى الدول إلا كمستودع للنفط أو مخزن للمواد الأولية أو سوق لتصريف الإنتاج أو مزبلة لنفاياتها النووية والصناعية أو مكان لبيع العبيد واليد العاملة، فقد سبق لها وفق المبدأ نفسه أن «حررت!!» فيتنام مخلفة وراءها ملايين القتلى ودماراً هائلاً وشاملاً، وقد «حررت!!» أيضاً كوريا بنفس الطريقة، و«حررت!!» أفغانستان بأسلحة وقنابل ٧ طن ذات الدمار الشامل، وأمطرت العراق بأدوات التحرير والإعمار السابقة[١٢]، وطوال الأعوام المائة المنصرمة كانت «تحرر!!» بالاحتلال والقتل والقصف والحصار والدمار، ولم يسبق لها أن حررت بلداً بالمثل العليا والأخلاق والعدل والإنصاف، لم تدخل بلداً منذ الحرب العالمية الثانية وحتى يومنا هذا وخرجت منه، فهي باقية ولديها مئات القواعد العسكرية في العالم، ولا شيء يدفعنا للاعتقاد بأن العراق سيكون استثناء من ذلك.

> القوة العسكرية والتكنولوجية ما كانت لتكون لولا وجود رؤوس الأموال، وفائض كبير يستخدم ويضخ فيها.

هذا ولم تتوان أمريكا وبريطانيا عن استخدام جميع أسلحة الكذب الشامل والنفاق والبروبجندا والتزييف الإعلامي وغسيل عقول الناس للدخول إلى العراق، وقد صبّت جميع أقوال المسؤولين الأمريكيين وتصرّفاتهم في خانة بقائهم في العراق ٥٠ سنة مقبلة على الأقل، يكون العراق فيها أكبر قاعدة استراتيجية لأمريكا في الشرق الأوسط بل في العالم، فالسفارة المزمع إرساؤها هناك تضم ما بين ٢٠٠٠ إلى ٣ آلاف موظف! أهذه سفارة أم مركز عمليات وبنتاجون آخر في العراق؟!

على العموم لقد أفسدت المقاومة العراقية خاصة في المناطق السنيّة هذا الحلم الأمريكي، وجعلت منه كابوساً يصعب التخلص منه، فأمريكا لم تحسب حساباً لهذه القوة الضاربة عندما ضخمت من أعداد الشيعة وقوتهم في العراق عند بدء الغزو؛ ليكون ذلك أحد المبررات لديها للغزو على اعتبار أنها تلبية لدعوة «الأكثرية المظلومة» (كما تدعي) لتحرير العراق، وقد وصل التقدير لدى بعض

الصحف الأمريكية والمسؤولين الأمريكيين أن الشيعة يشكلون حوالي ٨٠٪ من العراق، ويبدو أنهم صدّقوا كذبتهم هذه فبخسوا السنّة حقهم، فما كان من الأخيرين إلا أن أفسدوا عليهم كل خططهم، فأمريكا التي كانت تخطط لضربات استباقية كثيرة من ضمنها إيران وسورية والسودان وكوريا الشمالية، أصبحت تفكر بهرولات استباقية سريعة من ضربات المقاومين، حيث كانت تعتقد أن العراق سيكون لقمة سائغة لها وأنه حتى في حال تشكيل مقاومة سيلزمها لإتمام الأمر على الأقل سنتان أو أكثر لتكون منظمة ومسلحة وفعالة، وفي هذا الوقت تكون أمريكا قد رسخت أقدامها في العراق، وحصّنت منشآتها، وعينت رجالاتها في سلطة عراقية منتخبة شكلياً، فيصبح المقاومون وكأنهم شاذون عن الدرب، ومخربون أكثر من كونهم مقاومين.

لكن هذا السيناريو لم ينجح فانتقلت أمريكا إلى الخطة (ب)، لكن الوضع الأمريكي الآن في مأزق كبير بين مطرقة الانسحاب وسندان البقاء، فإن انسحبت في هذه المرحلة فهي ستترك فوضى عارمة وبلداً متهالكاً وخسائر فادحة تكبدتها في الأموال (٥,٨ مليارات دولار شهرياً تكاليف الاحتلال حالياً وهو ضعف ما كان مخططاً له سابقاً)، والأرواح والعتاد ويعني ذلك أن خططها المستقبلية قد أخفقت نهائياً، وسيعني سيطرة وانتشار من تطلق عليهم أمريكا وحلفاؤها «الإرهابيون» على العراق، وسوف يمتد تأثيرهم حتماً إلى الدول المجاورة، وهو ما سينهي أي نفوذ أمريكي موجود، وستخسر أمريكا كل شيء في المنطقة دون أن نذكر تداعيات هذا الأمر إن حصل على الوضع الداخلي الأمريكي وعلى مستقبل دولة كان يطلق عليها اسم الولايات المتحدة الأمريكية، ولا أظن أن أمريكا تضع ذلك كخيار أمامها على الأقل في الوقت الراهن[١٣]، وعليه فهي مجبرة على البقاء وتحمل الخسائر المادية والعسكرية الخيالية، والبشرية غير المسبوقة التي أوقعتها المقاومة العراقية في صفوف المحتل (إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن المقاومين في العراق لا يساندهم أحد كما كان الاتحاد السوفيتي يساعد فيتنام أو كما ساعدت الصين كوريا الشمالية).

لقد بدا واضحاً منذ بدء الاحتلال الأمريكي للعراق أن الطائفة الشيعية حسمت خياراتها واتخذت قراراتها بمهادنة الاحتلال (هذا هو الواقع شئنا أم أبينا)[١٤] وكأن شيئاً لم يحصل للعراق، وأراد الشيعة استغلال هذا الظرف التاريخي والمنعطف المهم في تاريخ العراق والمنطقة وتجييره لصالحهم خصوصاً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن هذا الوضع قد لا يتكرر في الفترة المعاصرة، وعليه يجب الاستفادة منه، ومن هنا نبع الموقف الشيعي المتمثل في مهادنة الاحتلال والتعاون معه طالما أن النتائج في صالحهم، وقد شذ عن هذا الخط مقتدى الصدر، ولكن قد بدا واضحاً جداً فيما بعد أن موقف الصدر أيضاً لم يكن موقفاً مبدئياً أو مستنداً إلى مسوغات دينية لمقارعة المحتل وإخراج الاحتلال بقدر ما كان مناورة الهدف منها إعطاؤه المزيد من الامتيازات في اللعبة السياسية وفي الحصول على أكبر قدر ممكن من الكعكة العراقية، وفي النهاية تم تحجيمه وخسر المقاومة والسلطة معاً.

وكل ما ستحاول إدارة بوش فعله - برؤيتنا- الآن هو التقليل من خسائرها على جميع الصعد قدر الإمكان، وشن هجمات إبادة جماعية على المقاومة والأماكن التي تظهر فيها مهما كان نوع الأسلحة التي ستستخدمها أمريكا، ومهما

> كل ما ستحاول إدارة بوش فعله - برؤيتنا- الآن هو التقليل من خسائرها على جميع الصعد قدر الإمكان، وشن هجمات إبادة جماعية على المقاومة والأماكن التي تظهر فيها مهما كان نوع الأسلحة التي ستستخدمها أمريكا.

كانت النتائج، وذلك ليس لإيقاف المقاومة، فهذا لن يوقفها بل لإضعافها وتشتيتها ريثما يتم تهيئة الأجواء لانتخابات مسرحية تفرز أتباع أمريكا في السلطة[١٥]، فالالتزام بإجراء الانتخابات في الوقت المحدد (هذا الكلام كتب قبل الانتخابات التي حصلت مؤخراً والتي أثبتت صحة ما نقوله لاحقاً في التحليل) يعتبر إنجازاً كبيراً للإدارة الأمريكية، وهناك طرف آخر يصر على استغلال الوضع الفوضوي لإجراء الانتخابات وهم الشيعة، فهذا الوضع يؤمّن مشاركة كبيرة لهم وبصفوف متراصة ومرجعية مساندة، في حين أن الطرف الآخر منخرط في مقاومة الاحتلال، ويتعرض لحرب شعواء تنشر الفوضى والدمار ويسود فيها عدم الأمان والخوف، وعليه فخوضهم للانتخابات سيكون مسألة صعبة للغاية وغير ممكنة، فهذه الانتخابات ستفرز وضعاً زائفاً يسيطر فيه الشيعة على معظم أو جميع مقاليد السلطة في العراق الجديد، وهو ما سيدعم نظريتهم التي تقول بأنهم الأغلبية والأكثرية في العراق (خاصة وأنهم أوقفوا عملية الإحصاء الحالية بحجة عدم استقرار الوضع الأمني!.

كيف سيجرون الانتخابات إذاً؟)، والتي ينافيها المنطق والواقع الذي أثبته العديد من الدراسات والتقارير الموضوعية والمنطقية والحيادية، ومنها إحصائيات نشرتها وكالة قدس برس في تقرير لها يوم الأربعاء في ٢٨/ ١/ ٢٠٠٤م تشير إلى أن عدد السنّة يفوق عدد الشيعة في العراق، وقد أشار الأكاديمي «الشيعي» محمد جواد علي، رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة بغداد، في حديث مع المبعوث الخاص لوكالة «قدس برس» إلى العراق، إلى أن الشيعة يمثلون بين ٤٠ و٤٥٪، في حين يمثل السنّة نحو ٥٣ ٪، أما العراقيون من غير المسلمين فيشكلون ٢٪ من إجمالي عدد السكان

في حين ذكر الأكاديمي العراقي المعروف الدكتور مازن الرمضاني، عميد جامعة النهرين العراقية سابقاً، أن نسبة السنة تفوق نسبة الشيعة. وأشار إلى أن «أول من أطلق المزاعم بكون الشيعة يمثلون أغلبية كبيرة في العراق هو الكاتب اليهودي حنا بطاطو».

ويمكن الرجوع إلى هذه الإحصاءات على الرابط التالي: http://wwwislamonlinenet/Arabic/news/2004-10/28/article12shtml

وكان الدكتور طه حامد الدليمي قد أصدر دراسة مفصلة عن التعداد السكاني تؤيد ما ذهبت إليه جميع الإحصائيات الثلاثة السابقة، وهي دراسة مميزة تستحق المراجعة والقراءة، وهي موجودة على الرابط التالي: http://wwwislammemocc/taqrer/one_newsasp?IDnews=56

وعند انتهاء الانتخابات وفوز أنصار أمريكا ستتراجع القوات الأمريكية إلى مراكز خلفيّة، وستقوم الجيوش الحكومية بضرب المقاومين، وستطلب الحكومة «الشرعية!!» بشكل رسمي بقاء القوات الأمريكية في العراق لفترة من الزمن ضمن معاهدة أو اتفاق يتم التجديد له دورياً بحجة المساعدة على استقرار العراق وإعادة إعماره، وإن احتج أحد على ذلك فستضرب الحكومة مثلاً بالدول المجاورة التي توجد فيها قوات أمريكية، والتي تتبع الأسلوب نفسه، مع عدم إهمال إمكانية نشوب حرب أهلية حين يتصدى الجيش لأفراد المقاومة على اعتبار أن الأول هو عبارة عن خليط من أعضاء الميليشيات الشيعية المتعاونة مع الأمريكيين بالإضافة إلى أفراد البشمركة الكردية المتفاهمين معهم أيضاً، فتبقى الفوضى عارمة والثأر قائم، ويعتبر الأمريكيون أن الحل الأنسب لهم يكمن في إنشاء قوات عراقية قوية لمواجهة «الإرهابيين» ولتخليصهم من ورطتهم[١٦].

إلا أن عدم نجاح هذا السيناريو قد يدفع أمريكا إلى الهروب إلى الأمام، وذلك بافتعالها حرباً أخرى، أو عبر إطلاق العنان لإسرائيل كي يتخلص كلاهما من المأزق الكبير، لكن ذلك يعد انتحاراً ويطرح رؤية

سوداوية لا يمكن تجاهلها بأي حال من الأحوال خصوصاً إذا فشلت أمريكا في العراق فشلاً كلياً، وسدت جميع الطرق أمامها للتصرف، وعندها لن نستبعد شن حرب جديدة ضمن هذه الظروف ولا سيما أن عقيدة صقور البيت الأبيض واليمين الأمريكي المتصهين تقوم على الحروب الاستباقية والوقائية، كما أن بوش كان قد صرح «أن الحرب على الإرهاب هي حرب غير محدودة بزمان ومكان، وهي حرب فريدة من نوعها وطويلة الأمد»، ولا أظن أننا نشهد غير ذلك الآن.

خامسا: أمريكا والحروب الوقائية ودول محور الشر[17]: (**عندما تريد أن تحكم العالم بطريقة خاطئة**):

شكلت الهجمات على نيويورك وواشنطن في ١١ أيلول ٢٠٠١م منعطفاً أساسياً وتحولاً جذرياً لنوعية الخطاب والممارسة في السياسة الخارجية الأمريكية، فقد شعرت الولايات المتحدة أنها في

> بعد انهيار الاتحاد السوفييتي كان النظام الليبرالي المتوحش، كعادته وبسبب تركيبته المختلة، بحاجة إلى عدو آخر ليستنفر قدراته في مواجهته، وليتخلص من حالة الركود التي عصفت به، فبات الضعفاء مصدر الخطر

خطر، وأن هناك من يتحداها في عالم القطب الواحد، وأنه تم اغتصاب حرمتها الأمنية والاقتصادية، وأنه يجب حماية الولايات المتحدة حتى لو أدى ذلك إلى انهيار النظام العالمي ودخوله في حالة من الفوضى؛ مما أدى إلى ظهور استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية وخطاب بوش لحال الاتحاد الذي ألقاه في ٢٩/١/٢٠٠٢م، والذي أسس لمفهوم «محور الشر» axis of evil.

ويضم «محور الشر» حسب المفهوم الأمريكي كلاً من: كوريا، والعراق، وإيران، ويتم توسيع هذا المحور دائما حسب الحاجة ليضم ما يسمى بمصطلح «الدول المارقة»، وهي حتى الآن بالإضافة إلى الدول السابقة كل من: سورية والسودان، والدول التي لا تمتثل للأوامر الأمريكية، والتي ترفض أن تذوب في نظام العولمة الجديد (الأمركة)، والتي لا تبدي طاعة كاملة إزاء التعليمات الأمريكية، تجدر الإشارة إلى أن ليبيا كانت حتى وقت قريب ضمن هذه القائمة إلى أن أعلنت طاعتها وولاءها، فتم منحها فترة تجريبية لاختبار نيتها، وقد نجحت على ما يبدو وفق المعايير الأمريكية.

هذا ولاستراتيجية الأمن القومي الأمريكي التي صيغت إثر هجمات ١١ أيلول ٢٠٠١م دور في تلخيص مفهوم الدول المارقة، فلقد نصت هذه الوثيقة على – ما معناه –: «أن الدول التي تمتلك الأساطيل والأسلحة الثقيلة لم يعد باستطاعتها تهديد أمريكا في الوقت الراهن، في الوقت الذي باتت الدول الضعيفة والتي تؤوي الإرهابيين وتوفر ملاذاً آمناً لهم وتسعى لامتلاك أسلحة الدمار الشامل؛ تشكل خطراً أكبر على الأمن القومي الأمريكي، وأفغانستان خير دليل على ذلك»، وهذا ما يتفق مع عقيدة بوش واليمين المسيحي الأمريكي المتصهين، فبعد انهيار الاتحاد السوفيتي كان النظام الليبرالي المتوحش، كعادته وبسبب تركيبته المختلة، بحاجة إلى عدو آخر ليستنفر قدراته في مواجهته، وليتخلص من حالة الركود التي عصفت به، فبات الضعفاء مصدر الخطر، خصوصاً إذا تمكنوا من الحصول على أسلحة الدمار الشامل، هؤلاء الضعفاء هم «الدول المارقة» والجماعات الإرهابية حسب استراتيجية الأمن القومي الأمريكي التي غيرت «إمبراطورية الشر» في عهد ريجان بـ «محور الشر» في عهد بوش ومصطلحات «الاحتواء

المزدوج» بالحرب «الوقائية أو الاستباقية».

ومع أن الولايات المتحدة قد قامت بالعديد من الحروب الاستباقية، إلا أن مفهوم «الحرب الوقائية» يعتبر أكثر حماية وأمناً من مفهوم «الحروب الاستباقية»، وليس كما يعتقد البعض بأنهما مصطلح واحد، فالحرب الاستباقية تقع عندما يقوم أحد الطرفين باستباق تحركات الطرف الثاني وضربه، وهذا ما يعني وجود بوادر وتحضيرات أو حتى نية عند أحد الطرفين أو كليهما لضرب الآخر أو مصالحه، بينما يقوم مفهوم الحرب الوقائية على استهداف كل ما يسمى «آخر» حتى إن لم يكن لديه نية للتحرك ضد الأول، وبعد أن يتم تدميره كلياً يدرك الطرف المهاجم إن كان «الآخر» قد نوى التحرك ضده أم لم يكن ينوي، فإن كان نوى فقد تم تدميره وتحطيمه ولن يستطيع بعد الآن تهديده، وإن لم يكن قد نوى فقد تم التخلص من خطر محتمل، وسيتم الانتقال الآن إلى هدف آخر لتأمين الحماية.

وضمن هذا الإطار سنتحدث عن موقف الولايات المتحدة من كل من إيران وكوريا الشمالية وسورية والسودان، والسيناريوهات المختلفة للتعامل مع كل منهم.

سادسا: الولايات المتحدة وإيران: (دبلوماسية الأبواب الخلفية)(١٧):

سيكون الملف النووي الإيراني بطبيعة الحال من أولويات إدارة بوش بعد العراق، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة تريد ابتزاز إيران بجريرة الملف النووي؛ إلا أنه يجب ألا ننسى أن مصالح أمريكا قد توافقت مع مصالح وأهواء إيران في العديد من القضايا والمسائل منذ أحداث ١١/ أيلول، مروراً باحتلال أفغانستان واجتياح العراق وحتى يومنا هذا، وتجلى ذلك في مواقف إيران وتصريحات كبار المسؤولين فيها والتي لا يسعنا طرحها جميعها على كثرتها، ولكن سننقل لكم تصريح أبطحي الذي لم يكن أولها، وتصريح خاتمي المتعلق بالموضوع والذي لن يكون آخرها، فقد قال محمد علي أبطحي نائب الرئيس الإيراني (استقال من منصبه) للشؤون القانونية والبرلمانية بفخر يحسده عليه المتأمركون، وذلك في ختام أعمال مؤتمر الخليج وتحديات المستقبل الذي ينظمه مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية سنوياً بإمارة أبو ظبي مساء الثلاثاء ١٥/ ١/ ٢٠٠٤م قال إن بلاده «قدمت الكثير من العون للأمريكيين في حربيهم ضد أفغانستان والعراق»، ومؤكداً أنه «لولا التعاون الإيراني لما سقطت كابول وبغداد بهذه السهولة»! واستغرب أبطحي من أن أمريكا (التي تدعوها إيران بالشيطان الأكبر) لم تثمن الخدمات الإيرانية!

وهو أيضاً ما أشار إليه رئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام الرئيس الإيراني السابق؛ علي أكبر هاشمي رافسنجاني في خطبته بجامعة طهران ونقلته صحيفة الشرق الأوسط ٩/ ٢/ ٢٠٠٢م، حيث قال: «إن القوات الإيرانية قاتلت طالبان، وساهمت في دحرها، وإنه لو لم تساعد قواتهم في قتال طالبان لغرق الأمريكيون في المستنقع الأفغاني»، مضيفاً: «يجب على أمريكا أن تعلم أنه لولا الجيش الإيراني الشعبي ما استطاعت أمريكا أن تُسقط طالبان»، فيما أعلن الرئيس خاتمي في ١٨/ ١١/ ٢٠٠٤م «أن بلاده مستعدة لمساعدة واشنطن على الخروج من المستنقع العراقي»؛ مع العلم أن إيران كانت أوّل دولة وافقت على شرعية مجلس الحكم العراقي وباركته حتى قبل أخذ رأي الشعب العراقي، وأوّل دولة باركت الحكومة العراقية المؤقتة، وقدمت عبر دبلوماسية الأبواب الخلفية الكثير من التسهيلات والخدمات لـ«الشيطان الأمريكي».

على العموم عندما نتحدث عن الملف النووي الإيراني يجب ألا ننسى أن لإيران أطماع إقليمية وتاريخية في المنطقة(١٨)، وأنها ما زالت تحتل جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى العربية،

«الاستراتيجية» حسب وصف جريدة (كيهان في ١٤/ ٦/ ٢٠٠٤م) نفسها، والتي قالت: إن لها مكانة استراتيجية جغرافية واقتصادية وسياسية، تعد واحدة من ١٤ منطقة استراتيجية على مستوى العالم، ولهذا فهي تحظى بأهمية عالمية خاصة، واحتلال إيران لهذه الجزر لا يختلف عن الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين والاحتلال الأمريكي للعراق ووجود أولويات في محاربة الاحتلال لا يعني إعطاء إيران الشرعية للبقاء في هذه الجزر[١٩].

وعلى العموم فبعد سقوط العراق أصبح واضحاً وجود فراغ استراتيجي في المنطقة على الصعيد العسكري والاقتصادي، وبما أن قوات الاحتلال الأمريكية سترحل عاجلاً أو آجلا؛ فإن إيران تسعى لملء هذا الفراغ لتعود شرطياً للمنطقة، ووجود سلاح نووي بحوزتها سيؤكد هذا المركز ويعززه ويحسن من شروط التفاوض مع أمريكا في أي موضوع من المواضيع، وهو ما سيُدخل العرب إن حصل في فجوة استراتيجية عسكرية ثانية بعد أن كانت إسرائيل قد صنعت الفجوة الأولى، ولا نستبعد عندها إن أرادت أمريكا الخروج من المنطقة أن تنصب إيران شرطياً عليها مقابل بعض التسويات الهامة والاستراتيجية (كأن يكون وجود برنامج نووي إيراني مخفف ذريعة لبقاء إسرائيل قوة نووية).

من الواضح أن أمريكا تدرك أبعاد حصول إيران على السلاح النووي لهذا فهي تبتزها تارة وتهددها تارة أخرى، ولكن المقاومة العراقية أحبطت خطط أمريكا وشلت خططها التهديدية لكل من إيران وسورية والسودان، فهذه المقاومة أصبحت تدافع عن هذه الدول بشكل غير مباشر؛ لأنها شغلت الاحتلال وتوقع به خسائر فادحة تضطره معها أن يعيد التفكير في مخططاته القادمة، فيما تسعى إيران إلى كسب الوقت والمراوغة والمماطلة.

فالنظام الإيراني تقوده العديد من الرؤوس باتجاه متصارع، فهناك رئيس الجمهورية خاتمي، وهناك رئيس مصلحة تشخيص النظام رافسنجاني، وهناك البرلمان الإيراني، وهناك المرشد الأعلى خامنئي، وهناك أخيراً لجنة التقنيين والخبراء التي لها علاقة بالملف النووي، وعليه فأوروبا محتارة مع من تتفاوض ولمن الكلمة الحاسمة في الموضوع، فما أن يتم التفاوض مع جناح خاتمي والتوصل إلى اتفاق حتى يعترض البرلمان أو يعلق الموضوع، وما أن يتم الاتفاق مع لجنة التقنيين والخبراء حتى يعترض رافسنجاني أو المرشد الأعلى، ويبدو أن هذا التصارع والتضارب بين الفرقاء على الملف هو في مصلحة إيران، ولكن فقط فيما يتعلق بالملف النووي؛ لأن ذلك من شأنه أن يعطي إيران القدرة على كسب الوقت الكافي من خلال ما يُسمّى بـ «المفاوضات»، في حين تكون هي قد استكملت جميع الخطوات اللازمة لإنتاج القنبلة النووية بعد تخصيب اليورانيوم، فالكرة في ملعب إيران الآن، إما أن تقبل بالعروض الأوروبية وإما أن تخسر كل شيء، مع العلم أن إيران لا تزال تملك بعض أوراق اللعبة من خلال إمكانية تخريب الوضع في العراق أو تحريك الورقة الشيعية ضد أمريكا، وهي تعول على المصالح الأوروبية في إيران أيضاً، ولكن ذلك سيفتح أبواب الشرور على إيران من جميع الجهات والأطراف.

هذا وقد حاولت إيران الإيحاء للجميع أنها لا تسعى إلى امتلاك القنبلة النووية، وأنها تسعى فقط لامتلاك المعرفة والطاقة النووية المستخدمة في المجالات السلمية كالطاقة الكهربائية، وقد حاولت دعم وجهة نظرها هذه بفتوى غريبة عجيبة للمرشد العام للجمهورية الإيرانية علي خامنئي الذي اعتبر أن هذا السلاح (السلاح النووي) محرم ولا يدخل ضمن إطار البرامج الدفاعية للقوات المسلحة الإيرانية، إلا أن هذا التمويه لم يعد خافياً على أحد، وهذا الأسلوب الإيراني في التعامل مع القضايا الخطيرة والحساسة قد يفضي إلى عواقب

كارثية على المنطقة بأسرها، حيث إنه لا يمكن لعاقل أن يقتنع أن إيران تسعى لامتلاك الطاقة النووية من أجل توظيفها في الكهرباء، فهي تمتلك مخزوناً كبيراً جداً من النفط والغاز، وهو أوفر بكثير من ناحية استخدامه في الكهرباء مقارنة مع الطاقة النووية، فمن المستغرب أن تكون الحجة استخدام النووي في الطاقة الكهربائية! أما بالنسبة إلى فتوى الخامنئي فإذا كان السلاح النووي محرماً، أليس الأجدر تحريم الأسلحة البيولوجية والجرثومية الأكثر فتكاً والتي تمتلكها إيران بدلاً من تحريم القنبلة النووية!! أم أن هذه مجرد مناورة أخرى أخرى لكسب الوقت؟!

هذا وتدرك الولايات المتحدة أسلوب المماطلة الإيراني، ولكنها لا تملك شيئاً لمواجهة ذلك سوى محاولة الضغط على إيران، وتحديد مهل زمنية محددة لها كفرصة أخيرة من أجل إظهار حسن النية، وإلا فالملف سيطير إلى مجلس الأمن، وسيكون ذلك من دواعي سرور بوش ومساعديه، وخصوصاً أن الرئيس الأمريكي قد تحرر من كل الضغوطات المتراكمة عليه بعد فوزه بالانتخابات وضمانه للأغلبية في مجلس الشيوخ والنواب، وهو الأمر الذي من شأنه أن يسهل طريقه في حال أراد التصعيد مع الجانب الإيراني(٢٠).

فالمتابع لمجريات الأحداث الدولية وإخفاق الولايات المتحدة في تحقيق أهدافها المرجوة من الحرب على الإرهاب، بالإضافة إلى مأزقها في العراق وأفغانستان يرى أن إيران في وضع جيد نسبياً، مما يجعلها قادرة على امتصاص هذه الضغوط مع عدم التمادي في رفض أيّة حلول خارجية، لكن الانقلاب الاستراتيجي الذي حصل في المنطقة بعد اغتيال الحريري في لبنان (الذي قد تكون لأمريكا يد في عملية اغتياله)؛ أدى إلى الحد من النفوذ السوري الإقليمي، وإلى تقوقع حزب الله، وهذا يعني خسارة إيران لأوراق مهمة لها في المنطقة، وهو ما يزيد الضغط عليها، إلا أننا نستطيع القول، ومن خلال المعطيات المتاحة حتى الآن على الأقل، إن البرنامج النووي الإيراني دخل مرحلة اللاعودة؛ **بمعنى أنه لم يعد باستطاعة أحد إيقاف البرنامج النووي الإيراني باستثناء ثلاث طرق**(٢١):

الطريقة الأولى: بواسطة الحل العسكري المباشر، وهو ما نستبعده لأسباب عديدة منها:

١ - أن الحرب الأمريكية على أفغانستان وعدم نجاح المخططات المعدة سلفاً من قبل أمريكا، وغرقها في المستنقع العراقي نتيجة ضربات من تسميهم إيران وأمريكا بالإرهابيين، وأتباع النظام السابق (المقاومين)؛ أحبط خطط وقدرات أمريكا

> وتدرك الولايات المتحدة أسلوب المماطلة الإيراني، ولكنها لا تملك شيئاً لمواجهة ذلك سوى محاولة الضغط على إيران، وتحديد مهل زمنية محددة لها كفرصة أخيرة من أجل إظهار حسن النية.

لضرب أي بلد، سواء كان إيران أو سورية أو السودان أو غيرها، على المدى القصير في أسوأ الأحوال.

٢- أن الإخفاق الاستخباري الأمريكي والإنجليزي إزاء اتّهام العراق بامتلاك أسلحة دمار شامل؛ وضع أمريكا وحلفاءها في خانة ضيقة لا يمكن المناورة معها، وفي وضع لا تحسد عليه؛ بحيث لن تستطيع الزج بهذه الأجهزة من جديد في موضوع عسكري آخر (إيران) لا تتوافر لديها عنه معلومات مؤكدة ودقيقة.

٣- اعتراض كل من روسيا والصين على مثل هذه الضربة التي قد توجه إلى إيران؛ نظراً للاستثمارات العسكرية والنفطية التي تعود لهذين البلدين وما تدره عليهما من أرباح هائلة هما في أمسّ الحاجة إليها.

٤- الموقف الأوروبي الذي يبدو أنه لا يميل إلى الكفة الأمريكية في إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن والرد العسكري في حال إخفاق الحل النهائي (اختلف هذ االموقف الأوروبي مؤخراً نظراً لإعادة الاوروبيين لحساباتهم الخاطئة، وإقرارهم الضمني أن العودة إلى الغطاء الأمريكي، وتقاسم المصالح معه أجدى من الوقوف إلى جانب روسيا ومقاومة الهيمنة الأمريكية، وفي هذا الصدد هدد الأوروبيون أنه في حال لم تحسم إيران الأمر؛ فإن الولايات المتحدة تحتفظ بكامل خياراتها من ضمنها إحالة الملف إلى مجلس الأمن أو استعمال القوة).

٥- التوزيع الإيراني للمواقع النووية وبشكل متباعد وشاسع داخل العمق الإيراني، وهو ما يحول دون استهدافها جميعاً خاصة بواسطة القصف بالطائرات.

٦- قرب بعض المواقع النووية من الأماكن المدنية في إيران؛ مما يؤدي إلى إيقاع عدد كبير من القتلى المدنيين في حال تم شن أي هجوم على هذه المواقع، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى حملة استنكار عالمية.

٧- لوم أمريكا لتطبيقها سياسية الكيل بمكيالين، فكوريا الشمالية تمتلك بشكل صريح وواضح قدرات نووية من شأنها أن تشكل خطراً على أمن أمريكا أكثر كثيراً مما تشكله إيران أو غيرها، بالإضافة إلى تمسك إسرائيل بترسانتها النووية واستثنائها من الضغوط الدولية لنزع أسلحة الدمار الشامل من المنطقة.

الطريقة الثانية: اتفاق جميع الجهات الدولية المؤثرة التي تتضمن الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي وروسيا على إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، وفرض عقوبات صارمة على إيران ومن ضمنها الحل العسكري، إلا أن هذا الخيار أيضاً مستبعد لتضارب المصالح بين جميع الأطراف مؤقتاً؛ بانتظار توافر الوقت والمصلحة المشتركة.

تبقى الطريقة الثالثة: وهي الأكثر منطقية وواقعية وعملية، وتقضي بمنع حصول إيران على الدورة النووية الكاملة من خلال إيقاف عملية أو مرحلة تخصيب اليورانيوم سواء قامت إيران بذلك طوعياً من خلال الطرق السياسية والدبلوماسية، أو قسرياً عبر مجلس الأمن والحل العسكري، ولكن هناك استثناء واحد فيما يتعلق بالعمل العسكري في هذا الخيار الثالث، وهو مرتبط بموقف إيران النهائي والواضح، فإذا أصرت إيران على رفضها للحلول التي يطرحها الوسطاء الأوروبيون، ولم توضح بشكل قاطع وغير قابل للتأويل الهدف الحقيقي وراء سعيها لامتلاك القوة النووية؛ فعندها قد تضطر أمريكا بنفسها إلى توجيه ضربة عسكرية بواسطة عملية جراحية دقيقة جداً ليس للمنشآت النووية الإيرانية بشكل عام كأبو شهر، وإنما لمنشآت تخصيب اليورانيوم، وتحصر بموقعين أو ثلاث، ويمكن قصفها بواسطة صواريخ عابرة للقارات أو ما شابه ذلك دون الدخول في حرب أو التورط في جبهات أخرى، مع العلم أن ذلك من شأنه أن يسبب مشاكل كبيرة لأمريكا فيما إذا بقيت قواتها موجودة في العراق حتى ذلك الحين؛ إذ ستصبح العراق ساحة إيرانية للحرب ضد أمريكا، وقد تضطر إيران إلى استخدام الورقة الشيعية في دول الخليج ضد المصالح الأمريكية في المنطقة.

وعلى الرغم من وجود عدد من السيناريوهات التي تتحدث عن خطط أمريكية لضرب إيران، ومنها السيناريوهات التي كتب عنها الصحفي الشهير «سيمون هيرش»، إلا أننا لا نعتقد بصحة ذلك وهي على الأرجح (بالونات) اختبار لمعرفة ردة فعل إيران ومدى استعداداتها، أو تدخل في سياق الضغوط عليها لتقديم المزيد من التنازلات في عدد من الملفات، هذا ونعتقد أن أمريكا إن أرادت زعزعة الوضع في إيران فستلجأ إلى لعبة الشارع الإيراني لتحريكه على أمل توليد ثورة تعمل على الإطاحة بالنظام كما حصل في عدد من الدول مثل:

جورجيا، قيرغيزستان، أوكرانيا، وهذا السيناريو أقل ضرراً عليها وأقل كلفة وأكثر ضماناً، خصوصاً أن اللجوء إلى القوة مع إيران سيكون خياراً صعباً جداً ومدمراً، وإلى ذلك الحين فإن الطرفين مستفيدان من الأحداث بل ذكر بعضهم أن أمريكا تخوض حروب إيران بالمجان.

سابعا: الولايات المتحدة وكوريا الشمالية: (عندما لا ينفع التهديد بعمل عسكري)[٢١]:

بالنسبة لكوريا الشمالية؛ فإن امتلاك برنامج نووي نشيط لم يكن حدثاً معزولاً وإنما هو جزء من استراتيجية مدروسة بعناية تقوم على شقين: الأول هو سياسة الابتزاز النووي. والثاني هو التصعيد المدروس.

وقد سبق لبيونج يانج في الماضي أن استخدمت هذا الأسلوب، واستغلت الأزمات بنجاح لانتزاع منافع دولية سياسية واقتصادية مختلفة، وبالتالي فإن قرارات كوريا الشمالية في هذا الإطار لم تكن عملاً ارتجالياً وغير مسؤول أو تهوراً ديكتاتورياً كما اعتبره العديد من المحللين الغربيين، بل سياسة مدروسة حكمتها العديد من العوامل الداخلية والخارجية، والكثير من الظروف والمستجدات السياسية الدولية، ولا شك أن البرنامج النووي قد أوصل كوريا الشمالية إلى إنتاج عدة قنابل نووية، وعليه فعلى الولايات المتحدة التعامل مع كوريا الشمالية بطرق وأساليب تختلف عن تلك التي تتعامل بها مع إيران أو التي تعاملت بها مع ليبيا والعراق؛ خصوصاً أن باستطاعة كوريا الشمالية، وفي حال اعتماد الولايات المتحدة للخيار العسكري ضدها، أن تلحق أضراراً كبيرة وفادحة بالقوات الأمريكية.

هذا وتستطيع صواريخ كوريا الشمالية القادرة على حمل رؤوس نووية أن تصل نظرياً على الأقل إلى سواحل الولايات المتحدة الغربية[٢٢] وهو ما يجب أخذه بعين الاعتبار عند شن أي هجوم عسكري على كوريا الشمالية.

طرح العديد من المراقبين احتمالات الخيار العسكري، بعضهم قال إن انتهاء الحرب على العراق قد تفتح الباب أمام أمريكا لاستهداف دولة أخرى، واعتبرت كوريا الشمالية أنه من الممكن أن تكون هي التالية على لائحة الحروب الأمريكية؛ خاصة بعد تسريب وثيقة[٢٣] أمريكية سرية قامت وزارة الدفاع

> إن أمريكا إن أرادت زعزعة الوضع في إيران فستلجأ إلى لعبة الشارع الإيراني لتحريكه على أمل توليد ثورة تعمل على الإطاحة بالنظام كما حصل في عدد من الدول.

الكورية الجنوبية بتسريبها في ٠٤/ ٠٢/ ٢٠٠٥م، تكشف عن خطة عسكرية أمريكية معدة بعناية للتعاطي الفوري مع تطورات الأحداث في حالة ما إذا اندلعت حرب طاحنة على شبه الجزيرة الكورية بين سوول وبيونج يانج، ووفقاً لما جاء في وثيقة وزارة الدفاع الكورية الجنوبية التي كُشف النقاب عنها؛ فإن الولايات المتحدة تعتزم نشر حوالي ٦٩٠ ألف جندي أمريكي إضافة إلى ألفي مقاتلة حربية و١٦٠ سفينة حربية إذا نشبت الحرب مع كوريا الشمالية، كما أن التعزيزات الطارئة ستتضمن العديد من الوحدات المقاتلة، والوحدات المضادة للطائرات وقوات جوية، وأنظمة تسليح تهدف إلى ضرب مدفعية العدو وأسلحة الدمار الشامل التي يملكها، وستمثل التعزيزات العسكرية الهائلة ٧٠٪ من إجمالي قوة مشاة البحرية الأمريكية، و٥٠٪ من حجم قواتها الجوية، و٤٠٪ من قواتها البحرية، ولكننا نستبعد أن تقوم أمريكا بالأخذ بهذا الخيار على المدى القريب؛ لعدة أسباب أهمها[٢٤]:

أولاً: أن كوريا الشمالية ليست ضعيفة كما يصورها الإعلام خاصة من الناحية العسكرية والتقنية، وهي

إحـدى الدول القليلة القادرة علـى مواجهة الولايات المتحدة عسـكرياً وإلحاق خسائر فادحـة بـل كارثيـة بهـا إن أرادت على قاعـدة «عليَّ وعلى أعدائي»، كما أنهـا تمتلك الإرادة السياسـية للمواجهة وهو ما تفتقده العديد من الدول التي تمتلك قدرات عسكرية تقليدية مع العلم أن كوريا الشمالية إن هـددت فسـتفعل، وأسـلوبها يختلـف عن أسـلوب إيـران الذي يهدد ويتوعد ثم لا يلبث أن يتراجع أو يتعاون ثم يعود من جديد، وذلك بغرض الابتزاز أو المساومة.

ثانيـاً: أن كوريـا الشـمالية تمتلـك القـوة في حال مهاجمتها لضرب ٣٧ ألف جندي أمريكي ينتشـرون في القواعد الكورية الجنوبية أو اليابانية بكل سـهولة، وهي قادرة على استهداف عدة مدن أمريكية بصواريخ بعيدة المدى قادرة على حمل رؤوس نووية، وهذا ما يجعـل أمريكا حذرة في التعامل مع كوريا الشـمالية، وليس بالأسـلوب الذي تتعامل به مع إيران أو ليبيا أو العراق أو سـورية أو السـودان، فأمريكا لا تهاجم إلا الضعيف المتهالك أو المأزوم، وكوريا الشـمالية من الناحية العسكرية ليست كذلك.

ثالثاً: أن كوريا الشـمالية ليست دولة تابعة عسكرياً، بمعنى أنها لا تعتمد على إمدادات وصفقات عسكرية مـع دول أخرى قد تقـوم بقطع هذه الإمـدادات عنها بنـاء على طلب أمريـكا أو ابتزازهـا أو معرفة قدراتها العسـكرية، وهـذا يمنحهـا الاسـتقلالية فـي اتخـاذ أي قرار عسـكري، كمـا أن خطة كوريا الشـمالية لن تكـون دفاعية كما كان عليه الحال مع العراق حتى إذا تعرضت كوريا الشـمالية لضربات استباقية تستهدف منشـآتها النوويـة، فهي قادرة هجومياً على اسـتخدام الأسـلحة الكيماويـة والجرثومية بدلاً عنهـا، وهي أسـلحة لا تقل خطراً عن الأولى؛ لذلـك فالضربات الاستباقية فاشلة ضمن هذه المعايير.

رابعاً: عـدم امتلاك الولايات المتحـدة لمعلومات دقيقـة عـن قـدرات كوريـا الشـمالية في جميـع الميادين برغـم امتلاك أمريـكا لطائرات تجسـس حديثـة ومتطـورة تراقـب كوريـا الشـمالية على مدار السـاعة، ورغـم امتلاكها للأقمـار الصناعية التجسسـية التـي تقـارب ٧٠ قمـراً؛ إلا أن هذا النوع مـن الأنظمة يصعب اختراقـه والتجسـس عليـه، وقـد أثبتـت المنظومـة الاسـتخبارية الأمريكيـة فشـلها في العـراق، وبدت وكأنهـا تعتمـد على أفـلام هوليوود لترويـج قدراتها وتقنياتهـا وأسـاليبها ولكنها في حقيقة الأمر ليسـت بشـيء؛ إذ إن أمريـكا لم تكـذب بشـكل متعمد فيما يخص أسـلحة الدمار الشـامل العراقية، بل إن نقص المعلومات وعدم القدرة على اختراق النظام العراقي اسـتخبارياً جعلها تتصور أسـوأ ما يمكن حدوثه وهو امتـلاك العراق لأسـلحة دمار شـامل؛ خاصة أن هذه الـدول مثل أمريكا وبريطانيا لديهـا «فوبيا» من الآخر نظراً للاعتـداءات والمجازر والبلطجـة التي ترتكبها بحـق هـذا الآخر؛ لذلـك فهي دائمـاً تتوقـع أن يقوم بالأسوأ تجاهها.

> أن أمريكا إن أرادت زعزعة الوضع في إيران فستلجأ إلى لعبة الشارع الإيراني لتحريكه على أمل توليد ثورة تعمل على الإطاحة بالنظام كما حصل في عدد من الدول.

خامسـاً: أن دول الجوار المحيطة بكوريا الشـمالية أو القريبـة منهـا كالصين واليابـان وكوريـا الجنوبية وغيرها كروسـيا سـتحاول إقناع الولايـات المتحدة بالعدول عن الحل العسـكري إذا كانـت تنوي القيام بـه (إن دفع واشـنطن لمحادثـات متعـددة الأطراف يهـدف فقط إلى إلقـاء تبعات النتائـج على الأطراف المشـاركة، ويعطـي أمريكا حرية حركـة في التملص مـن النتائـج النهائيـة، ويبـرر تصرفاتهـا المسـتقبلية فـي حـال فشـلت المحادثـات؛ علـى اعتبـار أنهـا أعطت المجتمـع الدولي فرصة لحـل النزاع بالطرق السـلمية)، فهذه الدول ترفض الحل العسـكري ليس

خوفاً على كوريا الشمالية، بل خوفاً على المنطقة وعلى أنفسهم وعلى المستقبل ككل، فإن وقعت الحرب فلن تكون محدودة كما كان الأمر مع العراق بل ستشمل جميع الدول المحيطة، وستؤدي هذه الحرب على أقل تقدير إلى خسائر اقتصادية هائلة وفادحة لهذه الدول قد تدفع بها إلى مصاف العالم الثالث، فهذه الدول ليست كالدول العربية والمحيطة بالعراق، والتي قبلت بكل سهولة خوض الحرب ولولا قبلوها لما استطاعت أمريكا دخول شبر واحد من أراضي العراق، بل إن الدول العربية قد دفعت تكاليف الحرب أيضاً، لذلك فالدول المحيطة بكوريا الشمالية تفضل الحل السياسي.

لذلك فنحن نرى أن طريقة الولايات المتحدة في التعامل مع كوريا الشمالية سترتكز على نقطتين أساسيتين: الأولى هي الاقتصاد. والثانية هي حقوق الإنسان. في محاولة لقلب الطاولة (كما يقال) على النظام الداخلي في كوريا الشمالية ودفعه إلى الانهيار، ولكن بما أن سجل حقوق الإنسان التابع للولايات المتحدة خاصة في أفغانستان والعراق وفي جوانتانامو وأبو غريب والفلوجة وتلعفر وغيرها لا يقل عن سجل أي دولة ديكتاتورية وإجرامية؛ فلن يكون هناك من مجال لإعطاء كوريا الشمالية دروساً في الأخلاق، وستكون مهزلة إن حصلت.

لذلك ستعتمد الولايات المتحدة على العامل الاقتصادي، وستحاول عزل كوريا الشمالية نهائياً عن العالم وقطع كل طرق المساعدات والإمدادات والتعاون بين كوريا الشمالية وأي دولة أخرى بما فيها دول الجوار، والتي سيكون على أمريكا بذل جهود مضنية معها لإقناعها بالتخلي عن مساعدة كوريا الشمالية أو حتى التعاون معها ودفعها إلى طاولة المفاوضات، وهنا تكمن الصعوبة، لذلك لا خوف على كوريا الشمالية من هجمات عسكرية أمريكية، وسيكون على الولايات المتحدة الانتظار مع كثير من الضغوط على الدول المجاورة إلى حين انتظار انهيار النظام الكوري الشمالي، وتسليم جميع أوراقه طواعية وهذه المرة من الممكن أن تكون مقابل مساعدات اقتصادية كبيرة.

ثامنا: **الولايات المتحدة وسوريا**: (**لقمة غير سائغة**):

لا شك أن سورية الآن تتعرض لضغوط كبيرة من الولايات المتحدة على جميع الأصعدة الاقتصادية والسياسية وحتى العسكرية، ولا شك أيضاً أن موقف النظام السوري قد ضعف كثيراً في الآونة الأخيرة بعد احتلال العراق، وانكمشت أوراقه خصوصاً بعد انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان في مايو / أيار من العام ٢٠٠٠م، وانسحابه مؤخراً تحت ضغط القرار ١٥٥٩ وأمريكا وفرنسا. فإطار اللعبة المشتركة إقليمياً بين سورية وإيران من جهة وإسرائيل من جهة أخرى والمسموح لحزب الله التحرك ضمنه؛ قد بدأ يضيق شيئاً فشيئاً مما همش من دور الحزب وفعاليته، ولم يعد باستطاعة سورية استخدام ورقة حزب الله على نطاق واسع كما كان سابقاً، خاصة بعد أن تحول الأخير إلى منهج «الدعاية والإعلام» أكثر منه إلى العمل الفعال والمؤثر.

> لم يعد بإمكان سورية الاعتماد على الحليف الاستراتيجي (إيران) ولا سيما بعد أن تبين أن لها العديد من المصالح والأهداف المشتركة مع «الشيطان الأمريكي».

كما أنه لم يعد بإمكان سورية الاعتماد على الحليف الاستراتيجي (إيران) ولا سيما بعد أن تبين أن لها العديد من المصالح والأهداف المشتركة مع «الشيطان الأمريكي»، فإيران عندما تحل المصالح تغيب عنها المبادئ، وستتخلى عن سورية أيضاً إذا وجدت أنها ستغرق في المواجهة، وما حصل عند

استهداف سورية من قبل المقاتلات الإسرائيلية التي قصفت مواقع تبعد عن دمشق عدة كيلومترات فقط؛ خير دليل على ذلك؛ إذ إن حليف سورية الاستراتيجي اكتفى عندها بتصريح كان أشبه به إلى التنصل من الدعم، فقد قال وزير الدفاع الإيراني الأميرال علي شامخاني: «إن سورية لا تحتاج إلى إيران وهي قادرة على الدفاع عن نفسها بمفردها»، وهو يعني بشكل غير مباشر سحب يده من الموضوع، وعلى سورية مواجهة مصيرها.

وحدث الأمر نفسه مؤخراً عقب دعوة وجهها رئيس الوزراء السوري «ناجي العطري» لنائب الرئيس الإيراني «محمد رضا عارف» لتكوين جبهة موحدة تضم البلدين خلال زيارة لطهران، فيما رد وزير الخارجية الإيراني خرازي من ألمانيا أنه لا وجود لجبهة مع سورية، وإن الأمر مجرد تعاون ضمن العلاقات المعتادة!!

> هناك انقسام حادث في واشنطن حول طريقة التعامل مع سورية بين وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية CIA وبين جماعة المحافظين الجدد الذين يُحكمون حتى الساعة قبضتهم على إدارة بوش الثانية، وبين وزارة الخارجية أيضاً.

هذا ونستطيع أن نلاحظ أن النظام السوري عبر قيادته الجديدة المتمثلة ببشار الأسد قد أدخل بعض التغييرات على الصعيد الداخلي والخارجي، وهو نظام مرن حسب ما تبين حتى الآن، ويستجيب للمتغيرات والضغوط إلا أنه بطيء الحركة نسبياً، وهذا يفقده الكثير من فاعليته، فهناك بعض الموضوعات التي استجاب بها لأمريكا، ومن بينها إغلاق ومراقبة الحدود مع العراق لمنع دخول المتسللين (المقاومين)، وعدم السماح لأفراد النظام العراقي السابق بالبقاء لديه، وضبط حزب الله في جنوب لبنان ولجمه، وإغلاق المكاتب السياسية للمنظمات الفلسطينية في سورية، إلا أن المطلوب هو أكبر من ذلك، لكن لن يكون بإمكان سورية التنازل عن احتياجات استراتيجية لها، وباستطاعتها حينها الدفاع عن موقفها أو حاجاتها بالتذرع بأن لها أرضاً ما زالت محتلة (الجولان).

لقد دأبت الإدارة الأمريكية خلال السنوات الأربع الفائتة على إبقاء الضغط على سورية، مرة بالسماح لإسرائيل بالتطاول وتارة بالتهديد والوعيد بقانون محاسبة سورية في الكونجرس، ومرة باستصدار قرار في الأمم المتحدة يدين سورية، ويطلب منها الانسحاب من لبنان وإن لم يسمها بالاسم، ويبدو أن اتفاق الدول الكبرى ومن بينها فرنسا التي تعاونت مع أمريكا على استصدار القرار ١٥٥٩ زاد من الضغوط على سورية، هذا فيما نلاحظ أن هناك انقساماً حادثاً في واشنطن حول طريقة التعامل مع سورية بين وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية CIA وبين جماعة المحافظين الجدد الذين يُحكمون حتى الساعة قبضتهم على إدارة بوش الثانية، وبين وزارة الخارجية أيضاً.

أما الاستخبارات الأمريكية فترى أنه ربما لا يكون من الصالح في الوقت الراهن، والذي لم تستقر فيه الأمور بصورة آمنة في العراق، أن تقطع الولايات المتحدة صلة الشراكة في مجال الاستخبارات مع الجانب السوري؛ خاصة أن النظام السوري عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر قد فتح كل ملفاته الاستخبارية، وأبدى أكبر قدر من التعاون مع الولايات المتحدة، والجميع يذكر الزيارة التي قام بها مدير الوكالة في ذلك الوقت «جورج تينت» إلى دمشق ولقاءه الرئيس الأسد. وقد ساعدت تلك الشراكة في الحرب على الإرهاب، واعتقال عدد من رموز تنظيم القاعدة، وكشف وتعطيل خطط لضرب

السفارة الأمريكية في كندا أو البحرية الأمريكية في البحرين، وكان تينت قد أشاد بهذا المستوى من التعاون. وفي الأشهر الأولى من هذا العام شهدت العلاقات الأمريكية السورية تقدماً ولو طفيفاً على صعيد الملف السوري - الأمريكي جهة الأمن في العراق، وقد تكلل هذا العمل بتسليم دمشق لأحد إخوة الرئيس صدام حسين إلى القوات الأمريكية.

لكن على الجانب الآخر؛ فإن جماعة المحافظين الجدد والذين تلقوا الأيام الماضية هدية جديدة من الرئيس بوش من خلال تعيين صقر الصقور واليد الحديدية لهم «جون بولتون» مندوباً لأمريكا في الأمم المتحدة، يرون خلاف ما تذهب إليه الاستخبارات الأمريكية، وهم يرون ضرورة استخدام القوة مع سورية وحتى احتلالها إذا لزم الأمر، وأعدوا الخطط في هذا المجال[25]، أما وزارة الخارجية فهي بين هذا النموذج وذاك، وترى ضرورة اتباع سياسة «العصا والجزرة» مع سورية، وأن يتم تقديم حوافز لها إذا لزم الأمر للتعاون مع أمريكا.

هذا فيما ذكر تقرير مرفوع إلى الكونجرس في كانون ثاني ٢٠٠٥م بعنوان «سورية الأوضاع السياسية والعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب على العراق» أن مواضيع الخلاف مع دمشق هي: استمرار دعم الحركات «الإرهابية»، عدم المساعدة على استقرار الوضع في العراق، سعي سورية لتطوير قدراتها العسكرية وامتلاكها أسلحة الدمار الشامل بالتعاون مع روسيا، عملية السلام في الشرق الأوسط، الوجود السوري في لبنان.

واقترح التقرير في النهاية على الكونجرس عدداً من الخيارات التي يمكنه التعامل فيها مع سورية، وهي:

١- تشديد العقوبات الأمريكية على سورية وعدم اقتصارها على تطبيق قانون محاسبة سورية الذي وقعه الرئيس في ١٢/١٢/٢٠٠٣م والذي يفرض حظراً على تصدير الأسلحة إلى سورية والمواد ذات الاستخدام المزدوج، و٦ عقوبات أخرى يختار الرئيس اثنتين منها، وقد اختار بالفعل حظر الصادرات الأمريكية إلى سورية باستثناء الدواء والغذاء، ومنع الطائرات السورية من المرور أو الهبوط في أمريكا، (التقرير يقول هذه العقوبات ضعيفة وغير نافعة وليست مؤثرة).

٢- تمويل مجموعات الإصلاح في سورية.

٣- العمل مع الاتحاد الأوروبي للضغط عليها أو عزلها عند الضرورة؛ على أساس أن علاقات أوروبا بسورية مهمة وكبيرة.

٤- تقديم عدد من الحوافز لها للانخراط في السياسة الأمريكية في عدد من الملفات، واستئناف عملية السلام في الشرق الأوسط.

هذا وقد طرح عدد من المحللين إمكانية تنفيذ هجوم أمريكي على سورية واحتلالها على غرار العراق، خاصة بعد الحملة الأمريكية الفرنسية المحمومة عليها، واستخدام مجلس الأمن أداة للضغط عليها، إلا أننا من خلال المعطيات والتحليل نرى أن تغيير النظام السوري أو اجتياح سورية مستبعد جداً، **ولكننا سنعرض بطبيعة الحال الخيارات المستقبلية للولايات المتحدة الأمريكية في التعامل مع سورية، وهي:**

أولاً: ضرب سورية وإزالة النظام فيها واجتياحها كما في النموذج العراقي والأفغاني:

نعتقد أن هذا الخيار صعب جداً، وهو مستبعد إلى حد كبير وبعيد، وذلك لعدد من العوامل الموضوعية والاستراتيجية، منها:

١- أن موقع سورية والتصاقها الجغرافي مع فلسطين المحتلة هو عامل قوة وليس عامل ضعف في هذه الحالة، وأن إطاحة النظام السوري عبر عملية عسكرية من شأنه أن يخلق فراغاً أكبر من الموجود في العراق، وهو الوضع الملائم لاجتذاب جماعات مقاومة إسلامية، وسيكون ذلك وبالاً على إسرائيل، إذ سيجد هؤلاء منفذاً لكسر الطوق المحكم الذي تحمي فيه الدول العربية بحدودها إسرائيل منهم،

وستصبح الساحة السورية متصلة بالعراقية والأفغانية والفلسطينية في مرحلة لاحقة، مما سيؤدي إلى إشعال المنطقة، ونشك أن الوضع في لبنان ومصر والأردن سيصمد أمام الهيجان المتوقع، وهذا ما لا تريده لا أمريكا ولا إسرائيل.

٢- أن الاطاحة بالنظام السوري تفترض وجود بديل لدى الأمريكيين، إلا أن البديل في الحالة السورية غير متوفر إلى الآن على الرغم من المحاولات الأمريكية لصنع بعض من يسمون «المرتزقة العرب في أمريكا» في إطار معارض مثل حزب الإصلاح الديمقراطي السوري في أمريكا الذي يرأسه فريد الغادري، والذي يتبع أسلوب الجلبي العراقي.

٣- خوف الأمريكيين من أن يؤدي الإطاحة بالنظام السوري إلى انتقال السلطة للإخوان المسلمين في سورية على اعتبار أنهم الأقوى والأقدر كما تقول التقارير الأمريكية نفسها، ولذلك فالأفضل استمرار نظام علماني - على حد قولها - على أن يأتي هؤلاء الإسلاميون إلى الحكم؛ لأنها ترى فيهم تهديداً خطيراً لمصالحها.

٤- لا يوجد تيار في داخل سورية داعم للتحركات الأمريكية، فلا يوجد «سيستاني» يدعم الاحتلال دينياً ولا يوجد «الجلبي» يؤيد الاحتلال سياسياً فالمسألة صعبة ومعقدة، كما أنه لا شيء يضمن انهيار الجيش الأمريكي كلياً في هذا الوضع؛ إذ إنه غير قادر على من يسميهم أقلية في العراق فكيف بالأكثرية في سوريا، فالمأزق الأمريكي في العراق لا يجعل أمريكا مؤهلة لخوض حرب اجتياح أخرى بكل ما تعنيه من استنزاف وانتشار، فاحتلال العراق أنقذ إيران وسورية من الآلة العسكرية الأمريكية لعدة أعوام مقبلة على الأقل.

> لا يوجد تيار في داخل سورية داعم للتحركات الأمريكية، فلا يوجد «سيستاني» يدعم الاحتلال دينياً ولا يوجد «الجلبي» يؤيد الاحتلال سياسياً فالمسألة صعبة ومعقدة.

٥- أن سورية لا تمتلك موارد نفطية تثير لعاب الشركات الأمريكية (والتي كان لها دور في خوض الحرب ضد العراق، ولا موقع استراتيجي يخدم أهداف الولايات المتحدة في السيطرة على العالم كما الأمر في العراق.

ثانياً: إضعاف النظام السوري إلى أقصى حد؛ لإملاء كافة الشروط المطلوبة منه دون جهد يذكر:

وهذا احتمال ممكن وخيار معقول بالنسبة للقدرات الأمريكية والظروف المتاحة، ولكنه يحمل مخاطر عديدة قد تدفع النظام السوري إلى الانتحار لو شعر أنه مستهدف بأولوية قصوى، وبالتالي قد يفجر جميع الملفات دفعة واحدة على جبهة لبنان وفلسطين والعراق، ويرفض السلام مع إسرائيل، عندها ستتعقد الأمور فعلاً بالنسبة لأمريكا، ولن يكون باستطاعتها فعل شيء حيال ذلك.

ولكن أدوات إضعاف النظام السوري قد تكون:

١- تفعيل العقوبات الأمريكية وتشديدها وتوسيع إطارها، (طرح بعض نواب الكونجرس أول العام القانون الرقم ٣٢ لـ«تحرير سورية»، والذي تبحثه لجنة العلاقات الدولية في الكابيتول، ويدعو القرار إلى تجميد أموال المسؤولين السوريين داخل الولايات المتحدة، وقطع العلاقات مع المصرف الوطني السوري «في حال عدم وقف دعم سورية لشبكات إرهابية»، كما يستعجل إنزال العقوبات الواردة في قانون المحاسبة).

٢- عزل سورية إقليمياً ودولياً، واعتبارها منبوذة، وذلك بالتعاون مع أوروبا والاعتماد على الدول العربية التي تشكل محوراً أمريكياً نشطاً في المنطقة لا سيما مصر والأردن، من أجل الضغط على سورية وإقناعها بتنفيذ ما يطلب منها.

٣- دعم جماعات سورية معارضة (شرط ألا تشمل الإخوان المسلمين أو المعارضين الوطنيين؛ لأنهم لن يخدموا الأهداف الأمريكية فيما بعد)، العمل على إيجاد مؤسسات مدنية داخل سورية ودعمها دون أن يعلم أحد ذلك حتى لا يتم اكتشافها، وبالتالي تسقط هذه القوى شعبياً وينتهي دورها.

٤- إدراج حزب البعث على لائحة المنظمات الإرهابية والتعامل معه على هذا الأساس، في محاولة لابتزاز القيادة السورية وتخويفها من أن التغيير قد تقوم به الولايات المتحدة إذا لم تقم به سورية بنفسها والمساومة معها حول هذا الموضوع؛ بمعنى قبول حزب البعث مقابل تسوية أخرى

٥- استعمال إسرائيل وتشجيعها على استفزاز دمشق باختراق المجال الجوي السوري من وقت إلى آخر، وقصف أهداف تابعة لفصائل المقاومة الفلسطينية في سورية وهو ما سيسبب حرجاً كبيراً للقيادة السورية أمام شعبها، خصوصاً أنها في وضع حرج سياسياً، وهي آخر قيادة عربية حريصة على حفظ ماء وجهها أمام الغطرسة الإسرائيلية دون أن تمتلك وسائل الرد العسكري عليها.

و هنا تأتي لائحة المطالب الأمريكية من جديد لمطالبة سورية بتنفيذها في حالة شديدة من الضعف:

١- وقف تدخلها في شؤون العراق، سواء تعلق الأمر بدعم أطراف معينة، أو تعلق باحتضان أي شكل من أشكال مقاومة الوجود الأمريكي أو توابعه فيه، وذلك في محاولة للحد من دورها الإقليمي، ولا سيما في تقرير مستقبل الشأن العراقي (الاستراتيجية الأمريكية الجديدة تهدف إلى تحجيم نفوذ جميع الدول وحصرها في إطارها الداخلي وعدم تجاوزها لحدوده كي يسهل ذلك الطريق أمامها لإعادة رسم خريطة المنطقة دون أية تعقيدات في الحسابات المتشابكة للدول، ورأينا ذلك في استبعاد النفوذ المصري في السودان والسعودي في الخليج والتركي في الجوار والسوري في لبنان، ولعل الباقي هو الإيراني في العراق، وذلك لمصالح حالية بين الطرفين).

٢- وقف تدخلها في قضايا الساحة الفلسطينية، سواء من خلال دعمها للفصائل المعارضة أو من خلال معارضتها لعملية التسوية، ولا سيما في الظرف الذي كانت فيه الإدارة الأمريكية تسوق خطة «خريطة الطريق»، لتهدئة الوضع بين الإسرائيليين والفلسطينيين، في الأراضي المحتلة.

٣- تقييد علاقاتها بإيران، ووضع حد لنشاط حزب الله، لإفساح المجال أمام ترتيباتها في لبنان، التي تشمل انسحاب القوات السورية منه، وانتشار الجيش اللبناني في الجنوب، وضمان عدم التوتير على الجبهة اللبنانية ـ الإسرائيلية.

٤- دفعها للانخراط في الترتيبات الإقليمية المستقبلية، أو على الأقل لضمان عدم ممانعتها للترتيبات الأمريكية الشرق أوسطية.

٥- الحد من محاولاتها تعزيز قوتها العسكرية وتحديث جيشها، عبر الادعاء بامتلاكها لأسلحة دمار شامل (بيولوجية وكيماوية) وصواريخ بعيدة المدى.

٦- إتاحة مجال أكبر للديمقراطية في المجال السياسي ولليبرالية في المجال الاقتصادي، وتقليص هيمنة الدولة على المجتمع، وإدخال بعض التغييرات على النظام السياسي والتعليمي والاقتصادي، في سورية.

على العموم هذا الخيار دقيق ويحتاج إلى مراجعة دائمة، لأنه قد يؤدي إلى تصلب القيادة السورية وإعطائها دفعاً شعبياً والتفافاً كبيراً؛ خصوصاً إذا تم إقحام إسرائيل في الموضوع.

ثالثاً: اتباع نظام الحوافز وسياسة «العصا والجزرة»:

وهو ما نرى أنه سيحصل وما ستتبعه الإدارة الأمريكية إذا كانت العلاقات الثنائية جيدة، واستمرت سورية في نشاطها الفعال تجاه إفادة أمريكا في العديد

من المسائل والملفات، وعقابها لو قصّرت في أي من المطالب دون اقتناع أمريكي، لكن يبدو أن القيادة السورية مدركة لهذا الواقع، وهي تحاول التكيف معه والتغلب عليه.

تاسعا: الولايات المتحدة والسودان: (الهدف القادم على الأرجح):

تبلغ مساحة السودان حوالي ٢,٥ مليون كيلومتراً مربعاً (أي أكبر دولة إفريقية مساحة، يليها الجزائر) وتبلغ مساحته نحو ضعفي مساحة مصر، وما يقرب من مساحة أوروبا الغربية، ويبلغ عدد سكان السودان حسب إحصاء عام ٩٧ حوالي ٣٠,٣ مليون نسمة، و٨٣٪ من عدد السكان من المسلمين -حسب إحصاء عام ٩٢-، و١٤٪ من الوثنيين، و٣٪ نصارى، ويوجد في السودان حوالي ٥٧٢ قبيلة تتوزع على عدة قوميات أكبرها العرب ٤٠٪، ومن ثم الزنوج ٣٠٪(٢٦).

هذا السودان الذي تصعب السيطرة عليه بحكومة مركزية قوية دون استخدام القوة، وهو الأمر الذي سينتقده الجميع بحجة الديكتاتورية، تتكالب عليه جميع الأمم من أمريكا وإسرائيل وبريطانيا وأستراليا وألمانيا وفرنسا، ولم يبق أحد إلا وتدخل في السودان، والعرب أصحاب القضية نيام في سبات عميق نوم أهل الكهف، حتى تقع المصيبة فيصحون عندها على نداء «هلمو إلى مساعدتنا في اجتياح السودان» كما حصل مع العراق، ولو أراد أحد الغيورين على مستقبل الإسلام والعرب والسودان الدفاع عنه حينها؛ فسيهب الآخرون صارخين في وجهه «لن نكون سودانيين أكثر من السودانيين» كما قالوا سابقاً «لن نكون فلسطينيين أكثر من الفلسطينيين» و«لن نكون عراقيين أكثر من العراقيين»، وعندما تسقط الدول الواحدة تلو الأخرى وتطلب المساعدة يكون جواب الإخوة العرب: «لا نريد التدخل في الشؤون الداخلية لدولة عربية أخرى»!

إن السودان في شكله الحالي يعد فريسة سهلة للولايات المتحدة الأمريكية، وسيكون الهدف التالي بعد العراق على الأغلب إذا ما أرادت الولايات المتحدة شن هجوم على إحدى الدول استكمالاً لسلسلة حروبها الوقائية، أو للهرب من المستنقع العراقي، ويمكن لأي مراقب ملاحظة التصعيد الحاصل تجاهه في الأمم المتحدة والمشاريع الأمريكية والفرنسية لفرض عقوبات اقتصادية وسياسية على السودان، وقد بدأ الترويج لاستخدام قوات حلف شمالي الأطلسي كما نادى بذلك الأمين العام للأمم المتحدة منذ فترة وجيزة.

أما الأسباب التي دفعتنا إلى ترجيح السودان ليكون الهدف المقبل؛ فهي:

أولاً: أن الولايات المتحدة لا تهاجم إلا الدول الضعيفة والمتهالكة أو المأزومة، وفي حالة السودان فقد تم إضعافه بما فيه الكفاية ومحاصرته وقصفه سابقاً، حتى صار في وضع مأزوم مع تفاقم المشكلات الداخلية الإنسانية والاجتماعية والسياسية.

ثانياً: انعدام السلطة المركزية القوية بسبب عوامل عديدة؛ منها المساحة، ومنها الجغرافيا، ومنها التعدد والتنوع المتشابك، ولكن سببها الرئيس التدخلات الخارجية والتهديدات والضغوطات المتواصلة، والتي لم تتح لأي حكومة سودانية سابقة بسط سيطرتها على كامل السودان؛ ولا سيما تلك التي تريد تحكيم الشريعة الإسلامية.

ثالثاً: وجود جبهة داخلية معارضة منشقة عن السودان؛ منها جبهات ذات طابع طائفي، ومنها جبهات قبلية (أصبحت بعد الاتفاق مع جون جارنج معارضات)، ظهرت بداية كنتيجة للممارسات التراكمية الاستعمارية الإنجليزية السابقة التي حصرت جنوب السودان وعزلته عن باقي مكونات الشعب السوداني، والتي تشكلت ونمت فيما بعد بدعم أمريكي وإسرائيلي وكنسي لأهداف عقدية

وجيوسياسية كبيرة؛ بحيث تم تجهيز هذه المعارضة بجيش ومطارات وأسلحة ومعدات ودعم سياسي ومالي وديني، وهو ما يجعل الوضع أقرب إلى تحالف الشمال في حالة أفغانستان والأحزاب المسلحة الشيعية والكردية في حالة العراق، خاصة بعد إعلان ولادة جبهة شرق السودان على غرار حركة جارنج السابقة.

رابعاً: السجل «الإرهابي» للسودان بحسب المفهوم الأمريكي، وإذا ما أرادت الولايات المتحدة ذرائع وحجج فلن تدعي أن للسودان برامج نووية وأسلحة دمار شامل، ولكنها ستستدعي الماضي لإيوائه أسامة ابن لادن في مرحلة من المراحل، وستقول بأنه أكبر داعم للإرهاب العالمي على الرغم من أن السودان كان قد أزيل مؤخراً عن لائحة الإرهاب الأمريكية، لكن على الأرجح أنها لن تعتمد على ذلك، فقد ملَّ العالم ذريعة الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل، لذلك ستكون الذريعة هي: مجازر جماعية وحقوق الإنسان المهدرة وعدم المساواة والإبادة الجماعية هي الذرائع الإنسانية للتدخل واجتياح السودان.

خامساً: استعداد الدول المجاورة للسودان لاستقبال القوات الأجنبية سواء كانت أمريكية أو بريطانية أو أسترالية أو فرنسية لاجتياح السودان، كما كان الوضع مع العراق باستثناء مصر التي ستعارض، لكن يجب علينا ألا ننسى أن مصر قد ساهمت في مرحلة من المراحل إلى وصول السودان إلى ما هو عليه اليوم من ضعف، فقد ناصبت مصر للسلطة السودانية العداء خوفاً من تأثير الوضع الإسلامي في السودان على الإسلاميين والجبهة الإسلامية في مصر، مما أدى إلى إضعاف السلطة السودانية إقليمياً ووقوفها منفردة أمام جميع الضغوطات والتمردات والتدخلات الخارجية.

سادساً: اكتشاف ثروات نفطية مهمة في السنوات الخمس الأخيرة في السودان بشكل عام وفي الجنوب بشكل خاص، مع العلم أن معظم الشركات المسيطرة هناك هي صينية وهندية وماليزية، وبالتالي إذا خافت أمريكا من سيطرة هذه الشركات على الثروات والاستثمارات المستقبلية فقد تلجأ إلى التدخل في هذه المنطقة، وقد تلجأ إلى ذلك أيضاً إذا حصل تداع اقتصادي كبير لديها، فسيصبح هدفها احتلال جميع أماكن إنتاج وتصدير البترول لحرمان الأوروبيين من الإمدادات، وحتى لا يستغلوا هذه الفترة ويتفوقوا على الولايات المتحدة، ولكي يبقوا مرهونين لها.

> إن السودان في شكله الحالي يعد فريسة سهلة للولايات المتحدة الأمريكية، وسيكون الهدف التالي بعد العراق على الأغلب.

سابعاً: وهو الأهم من هذا كله، وجود خطط أمريكية وإسرائيلية وكنسية قائمة على قواعد ومرتكزات عقدية وجيوسياسية - كما ذكرنا سابقاً - وذلك لتفتيت وتقسيم السودان، وهذه ليست (فوبيا) مؤامرات كما يروج بعضهم، فالأمر أصبح مكشوفاً ولا وجود للمؤامرات، فاللعب الآن يتم على المكشوف منذ سايكس - بيكو واحتلال فلسطين مروراً بتيمور الشرقية وصولاً إلى احتلال العراق، فهناك ضغينة وحقد كبير على الإسلام ورغبة كبيرة بإقصائه من المناطق التي يسعى للانتشار بها، حيث يرون أنه لو سيطرت حكومة إسلامية قوية في السودان؛ فإن ذلك سيكون من شأنه التأثير على كامل القرن الأفريقي ومنابع النيل ومنطقة البحيرات التي تعد من أهم المناطق الاستراتيجية في القارة الإفريقية.

إن وقف زحف الإسلام في القارة الإفريقية لم يكن بالفكرة الجديدة، فالقس (أرشيد كون شو) يقول عام ١٩٠٩م: "إن لم يتم تغيير هذه القبائل السوداء في

السنوات القليلة القادمة فإنهم سيصيرون محمديين؛ إذْ هذه المنطقة منطقة استراتيجية لأغراض التبشير» وهو تماماً ما تمت التوصية به في المؤتمر الإرسالي العالمي بأدنبرة عام ١٩١٠م: "إن أول ما يتطلب العمل إذا كانت إفريقيا ستكسب لمصلحة المسيح؛ أن نقذف بقوة تنصيرية قوية في قلب إفريقيا لمنع تقدّم الإسلام"[٢٧].

فمن أهداف أمريكا وإسرائيل في السودان:

١- السعي إلى تفتيت الدول الإسلامية، وهو جزء أساسي من استراتيجية أمريكا والصهاينة، وإضعافها إما بتقسيمها إلى دويلات أو تجزئة الدول الإسلامية إلى كانتونات طائفية مثلما الحال في لبنان، وتيمور الشرقية في إندونسيا، وفي العراق، وكما هو الحال في السودان الذي يراد سلخ وحدته بنزع جنوبه وسلخ غربه وإهمال شرقه بحيث ينهار في الوسط، وإذا انقسمت السودان فإن ذلك مؤذن بانقسام الدول المجاورة، ومن بينها مصر والتي تحمل بعض المخططات الغربية هدفاً استراتيجياً لها بهذا الاتجاه.

٢- السيطرة على المياه، فالأحلام الصهيونية حول الوصول لمياه النيل ما زالت قائمة، وذلك من خلال ممارسة الضغط المائي على مصر والسودان، والالتفاف على الرفض العربي لنقل مياه النيل للكيان الصهيوني، ولذلك يقوم الصهاينة بتكثيف التعاون مع دول حوض النيل في مشروعات مشتركة يمكن أن تقلص حصتي مصر والسودان من المياه، وإذا كان السيطرة على المياه هدفاً صهيونياً استراتيجياً من أجل الحاجات الأساسية؛ فإنه يمثل هدفاً مشتركاً مع أمريكا من أجل استخدامه ورقة ضغط كبيرة جداً على مصر، وهو أكبر ما تخشاه السياسة المصرية من الأزمة السودانية وعواقبها المؤثرة في مصر.

٣- النفط، من الملاحظ أن الضغوطات الكبيرة والتهديدات للسودان جاءت في الوقت الذي ظهر فيه النفط بقوة في السودان، وخاصة مع تصاعد الحديث عن الاستثمارات النفطية الضخمة في السودان التي أصبحت حقيقة، وبدأت تتصاعد في الأسواق العالمية،(التصدير بدأ عام ١٩٩٩م بقوة).

٤- حصار المد العربي والإسلامي - كما شرحنا- وإغلاق البوابة الجنوبية للعالم الإسلامي المتمثلة بالسودان وإعادة تنشيط الدور التنصيري الغربي الذي تلعبه المنظمات الإغاثية الغربية وغير الإغاثية، والذي يتمتع بخريطة واضحة المعالم تمتد من جنوب السودان حتى جنوب إفريقيا.

٥- إنهاء الأمل العربي والإسلامي في تحول السودان إلى سلة غذاء العالم العربي.

و لذلك فالسودان في وضعه الحالي يشبه ما كان عليه العراق في مرحلة من المراحل، ولذلك فإن أي هجوم عليه سواء تحت اسم قوات أمريكية أو قوات حفظ سلام أو قوات حلف شمال الأطلسي أو غيره سيكون كارثة حقيقية.

لقد أسمعت لو ناديت حياً

ولكن لا حياة لمن تنادي

أخيراً: الملخص التنفيذي لـ «تقرير مجموعة الدراسة الرئاسية لعام ٢٠٠٥»[٢٨]:

يعد هذا التقرير الجهد الخامس من نوعه الذي ينظم برعاية معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى مستفيدا من السنوات السابقة لطرح «أفكار جديدة» في عملية «صنع القرار السياسي».

لقد أصدرت مجموعات الدراسة الرئاسية السابقة توصيات مهمة للسياسة الأمريكية تجاه عملية السلام العربية- الإسرائيلية (صنع السلام ١٩٨٨م)، العلاقات الأمريكية- الإسرائيلية (دعم الشراكة الثابتة ١٩٩٣م) ثم بشكل أوسع أجندة السياسة الأمريكية الشاملة للشرق الأوسط (بناء الأمن والسلام في الشرق الأوسط ١٩٧٧م)، و(الإبحار عبر الاضطرابات عام ٢٠٠١).

هذا ويتألف التقرير من ٨٢ صفحة، يضاف إليها

المقدمة وملخص تنفيذي ونقطة حول النظرة الاستراتيجية للدعائم الثلاث، ثم ثلاثة أجزاء أساسية مقسمة إلى نقاط فرعية.

وقد جاء الملخص التنفيذي كالتالي(٢٩):

تواجه الولايات المتحدة فترة استثنائية من التحدي في الشرق الأوسط، تتطلب استراتيجية أمريكية متكاملة مبنية على ثلاث دعائم أساسية وهي: الأمن، الإصلاح، والسلام.

وعلى الرغم من أن أجندة الأمن هي الأكثر ضغطاً وإلحاحاً فإنها لن تكون كافية لوحدها إذا أرادت الولايات المتحدة، ليس فقط محاربة التهديدات التي تواجهها في المنطقة، وإنما أيضاً لتغيير ديناميكية المنطقة التي تنتج مثل هذه التهديدات، وعلى الإدارة الأمريكية أيضاً أن تتابع الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي في دول الشرق الأوسط، وأن تقوم بتشجيع ورعاية سلام عربي - إسرائيلي مضمون.

الأمن:

بالنسبة إلى العراق؛ فإن المصلحة القومية الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية تكمن في مغادرة عراق مستقر ثابت، مع حكومة لا تهديدات لها من قِبَل جماعات أو دول أخرى أو حتى لمصالح الولايات المتحدة الأوسع، وأفضل طريقة لتحقيق ذلك وإنجازه هي دعم عراق فيدرالي موحّد، لديه حكومة تمثيلية وفعالة بشكل جيد إلى حد معقول، وملتزمة بحكم القانون وحماية حقوق الأقلية، فالانتخابات الأخيرة والتشكيل المتوقع للحكومة الانتقالية خطوات مهمة في هذا الجهد والاتجاه، تحتاج إلى أن تتضمن عملية صياغة دستور شامل قدر الإمكان.

وعلى الولايات المتحدة أن تحتفظ بعدد كبير من قواتها في العراق لإنجاح هذه المهمة، لكن النجاح البعيد المدى لسياسة الولايات المتحدة سيعتمد على حجم وقدرات قوات الأمن العراقية الجديدة نفسها، لذلك فإن أمر القوات العسكرية يجب أن يرتبط بإنجاز المهمات والأهداف المرجوة وليس بتواريخ ورزنامات عشوائية، ويجب أن تكون سياسة الولايات المتحدة أنه ما أن يتم انتخاب حكومة عراقية تحت سلطة دستور مصدق عليه ومسيطرة

> تعتبر إيران التحدي الأصعب والأكثر إلحاحاً بين دول الشرق الأوسط

على الوضع الأمني في العراق؛ عندها تبدأ الولايات المتحدة بسحب جيشها مرحلياً، وقد تبدأ هذه العملية إذا ما طلبت الحكومة العراقية ذلك، وطوال ذلك الوقت يجب على الإدارة أن توضح أنه لا نية لديها للإبقاء على (سواء بالقوة أو الاتفاق) قواعد عسكرية طويلة الأمد ودائمة في العراق، وهناك خطوات أولى يجب تنفيذها في هذا السياق.

فالأولويات الضاغطة والأكثر إلحاحاً على إدارة بوش في الشرق الأوسط لعام ٢٠٠٥م هي:

١- الإسراع في تدريب وتجهيز قوات عراقية جديدة، بينما يتم بناء هيكلية لحكومة عراقية تمثيلية وحرة.

٢- تنسيق الاستراتيجية تجاه البرنامج النووي الإيراني مع الأوروبيين والقوى الموجودة في مجلس الأمن.

٣- تطوير وتطبيق استراتيجية مكثفة لخوض حرب الأيديولوجيين ضد المتطرفين الإسلاميين.

٤- دعوة الرئاسة للمناداة بالإصلاحات السياسية.

٥- الاستثمار في التغيير السياسي والأمني الفلسطيني، وفي الانفصال الإسرائيلي السلمي والمتدرج من غزة.

وبينما يتم متابعة هذه السياسة؛ فعلى الإدارة رفض أية نداءات لوضع جدول زمني محدد لسحب

القوات الأمريكية من العراق، أو لتقديم مبادرة أحادية الجانب فيما يتعلق بالطموح النووي الإيراني، أو لاقتراح الاستئناف المبكر لمفاوضات «الوضع الدائم» الإسرائيلية- الفلسطينية.

الانتشار النووي الإيراني:

الانتشار (سواء عبر مخاطر وصوله إلى جماعة إرهابية أو إلى الدول الراعية للإرهاب) هو من أخطر التهديدات التي تواجه الأمن القومي الأمريكي. هذا وتعتبر إيران التحدي الأصعب والأكثر إلحاحاً بين دول الشرق الأوسط، والأمر ليس مسألة نمط مستمر من المشكلات في السلوك الصعب فقط (خصوصاً دعم الجماعات الإرهابية)؛ إنما قد يشكل الانتشار النووي الإيراني قاعدة ابتزاز في الشرق الأوسط؛ مما قد يدفع دولاً عديدة في المنطقة إلى السعي لامتلاك القدرة النووية وبالتالي تهديد نظام منع الانتشار النووي.

إن إيقاف إيران قبل امتلاكها قدرات السلاح النووي (سواء عبر الطرق الدبلوماسية إن أمكن، أو بوسائل أخرى إذا اقتضت الضرورة) هو مصلحة حيوية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وفي هذا الصدد فإن الدور الأهم لواشنطن في منع إيران من إنجاز ذلك هو في التوصل إلى إجماع مع أوروبا، وأن تعبر بصراحة ووضوح عن استعدادها لاتخاذ الإجراءات المناسبة تجاه إيران (الإيجابية والسلبية)؛ اعتماداً على كيفية سير المحادثات الأوروبية مع طهران، بينما يجب على واشنطن أن ترفض فكرة إقحامها مع إيران في مفاوضات منفردة ومنفصلة عن المحادثات الإيرانية- الأوروبية. هذا وقد يتطلب الأمر تحول هذه المحادثات إلى مفاوضات متعددة الأطراف، تضم كلاً من الولايات المتحدة وأوروبا وإيران؛ إذا كان هناك إجماع عبر الأطلسي. على أن اشتراك الولايات المتحدة سيسهل الطريق إلى اتفاق يمكن التحقق منه، ويهدف إلى إنهاء البرنامج الإيراني لامتلاك قدرات وأسلحة نووية، لكن إنجاز الإجماع الدولي على إيران يجب ألا يأتي على حساب تقليل الدعم للمعارضة الإيرانية، والساعية إلى الحرية، ولا على حساب أن يتطلب الأمر تعهداً باستبعاد الخيارات العسكرية لإنهاء هذه المشكلة.

الإرهاب:

بينما يكون التقدم المهم قد أنجز من الجانب التكتيكي من خلال الحرب العالمية ضد الإرهاب، دمج جماعات مثل حزب الله وحماس في الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب، وتحسين الجهود لاستهداف مصادر التمويل والعمليات المتقدمة لدى الإرهابيين، من الناحية الاستراتيجية، يجب مواجهة التحدي الأيديولوجي للمتطرفين الإسلاميين عبر جهود دائمة وطويلة الأمد لإصلاح الأنظمة والوصول إلى المسلمين المعارضين لأن يكون التطرف هو الرد المركزي.

الطاقة:

كجزء من مبادرة أكبر لسياسة الطاقة؛ على الإدارة الأمريكية أن تجد القيادة لتطوير برنامج عملي لتخفيف اعتماد الولايات المتحدة على نفط الشرق الأوسط، وضعفها تجاه صدمات الطاقة في تلك المنطقة.

الإصلاح:

لتقوية الأبعاد الاستراتيجية للحرب العالمية ضد الإرهاب؛ على الولايات المتحدة الاعتماد على مجهود يقوم على سكة ثنائية للوصول إلى ملايين المسلمين المرفوضين من قِبَل المتطرفين الإسلاميين من جهة، والترويج لاستراتيجية إصلاح المجتمعات في الشرق أوسطية؛ لكي يتم تهميش المتطرفين الإسلاميين وحرمانهم من ذرائع ومظالم يستخدمونها من أجل توسيع قاعدة مناصريهم، وهذا يتطلب أيضاً جهداً منسقاً لحظر ومنع تدفق

المتطوعين والمناصرين الجدد للجماعات الإرهابية، ويتطلب النجاح في هذه المسألة استراتيجية محددة لكل بلد للعمل مع الحلفاء المحليين (سواء كانوا في الحكومة في البلد المعني أم مع أولئك الذين ينتظمون خارجها) للترويج لتطور متزايد دائم ومستمر.

وفيما يتعلق بالسياسة؛ على الولايات المتحدة أن تقوم عبر علاقاتها الثنائية مع الدول الأخرى، بالتركيز على الإصلاح السياسي الشامل والانفتاح الليبيرالي والديمقراطية كعناصر أساسية مركزية لدى تلك الدول. وبيروقراطياً؛ يتطلب هذا الجهد إعادة هندسة شاملة لكيفية تواصل الحكومة الأمريكية مع الجماهير الأجنبية لاكتشاف وتمييز طبيعة الحلفاء المحتملين للترويج للقيم الأمريكية وتكريس سياساتها.

السلام:

فيما يتعلق بعملية السلام العربية - الإسرائيلية؛ يجب على الإدارة استثمار النشاط العالمي للاستفادة من الفرصة السانحة التي تتعزز بعاملين اثنين؛ سياسة إسرائيل للانفصال عن غزة والضفة الغربية، وانبثاق قيادة فلسطينية جديدة تبدو رافضة بشكل حاسم لاستخدام العنف كوسيلة لنيل الاستقلال. هدف السياسة الأمريكية هو في الاستمرار باتجاه حل الدولتين الذي يؤمّن الأمن والسلام لإسرائيل والكرامة والرضا للفلسطينيين، ويؤدي إلى عزل أولئك الذين يختارون الرفض كطريقة.

ويمكن تحقيق ذلك من خلال التركيز على ثلاث مهام رئيسية:

- مساعدة إسرائيل بينما تخاطر بتطبيقها لعملية الفصل.
- دعم الفلسطينيين في سعيهم لملء الفراغ السياسي الذي تركه غياب عرفات بمجموعة من المؤسسات التشريعية والتمثيلية والمسؤولة.
- واستغلال النية الحسنة للفاعلين الإقليميين والدوليين؛ لمساعدة الفلسطينين لاستبدال الاحتلال العسكري الإسرائيلي في قطاع غزة بإدارة تبدي التزامها بحكم منظم، سلمي، شفاف، ومسؤول، وتكون الجسر لتطبيق خريطة الطريق والاستئناف النهائي لمفاوضات الوضع الدائم.

ويجب على الإدارة رفض أية اقتراحات جديدة من شأنها أن تؤدي إلى انبثاق استراتيجية جديدة للسلام؛ لأن ذلك من شأنه أن يقوض السياسة الحساسة التي تسمح بالانفصال الإسرائيلي والإصلاح الفلسطيني المثمر.

بالإضافة إلى ذلك؛ على الولايات المتحدة الدخول في حوار مثمر ونشط مع الدول العربية وأوروبا وآخرين؛ لضمان مساهماتهم في هذه العملية خاصة في محاربة الإرهاب، الاستثمار في الإصلاح الفلسطيني، والتأكيد على منافع السلام لجميع الأطراف.

هذه التوصيات تشكل برنامج عمل أمريكي في الشرق الأوسط، وفي كل حال يجب أن تكون القيادة الأمريكية ضرورية للنجاح، لكن بطبيعة الحال لا تستطيع أمريكا وحدها إنجاز هذه الأهداف، ولحسن الحظ هناك العديد من الدول جاهزة للانضمام إلينا في مواجهة هذه التحديات، سيكون على الرئيس سلوك قيادة دبلوماسية من شأنها أن تقوي التحالفات الحالية والعلاقات مع المؤسسات الدولية وتوسيعها عندما يكون ذلك ممكناً، والاستماع بجدية إلى وجهات نظر حلفائنا وأصدقائنا، والترحيب بكل فرصة للتوضيح بشكل صريح إلى كل (حليف، صديق، منافس خصم) بشأن السبب الجوهري والاضطراري الذي يرغم أمريكا على التصرف - انتهى الملخص التنفيذي -.

الهوامش:

(١) ملاحظة مهمة: أُعدت هذه الدراسة عند انتخاب بوش رئيسا للولايات المتحدة في دورته الثانية مباشرة في نوفمبر/ تشرين ثاني من عام ٢٠٠٤ م، وتم تحديثها مباشرة قبل نشرها لذلك هناك الكثير من الوقائع والأحداث حصلت كما توقعنا.

(٢) ربح «بوش» الرئاسة بحصوله على ٣/٥ ٥٩ مليون صوت شعبي؛ أي ما يعادل ٢٥٤ صوتاً انتخابياً مقابل ٢٥٢ صوتاً لـ«كيري»؛ ما يقارب ١٣٦ صوتاً أكثر من «كيري»، وبهذا يكون «بوش» أول رئيس يفوز بأكثر من ٥٠٪ من الأصوات الأمريكية في الـ ١٦ سنة الماضية، حيث حصل على ٥٨/٣ مليون صوت مقابل ٥٥ مليون صوت لكيري (بالنسبة لمجلس النواب، فقد فاز حزب بوش الجمهوري بـ ٢٢٨ مقعداً، وبذلك أصبحت له الأغلبية). أما مجلس الشيوخ فقد ارتفعت حصيلة مقاعده إلى ٥٥ لتصبح الغالبية للجمهوريين أيضاً بعدما كان الفارق مقعداً واحداً في مجلس الشيوخ السابق).

(٣) راجع فيما يتعلق بالأرقام المذكورة: «آل بوش زلزال ضرب اقتصاد أمريكا»، أحمد السيد نجار، موقع إسلام أون لاين،على الرابط التالي:
http://wwwislamonlinenet/Arabic/politics/2004/11/article01shtml

(٤) راجع نشرة الجزيرة الاقتصادية على الجزيرة نت، بعنوان «بسبب الحرب على العراق وأفغانستان الكونجرس يتوقع استمرار عجز الميزانية الأمريكية»، بتاريخ ٥/ ٣/ ٢٠٠٥.

(٥) انظر مقالنا: «هل يؤدي تخبط الاقتصاد الأمريكي إلى انهيار الإمبراطورية؟» جريدة الوطن القطرية، تاريخ ٦/ ٢/ ٢٠٠٥.

(٦) انظر مقالنا: «ملابسات ونتائج ارتفاع أسعار النفط»أجريدة الخليج الإماراتية، تاريخ ٢٠/ ٢٢/ ٢٠٠٤م.

(٧) وكالة أنباء شينخوا الصينية، على الرابط التالي:
http://wwwarabicxinhuanetcom

(٨) راجع: «مصير الدولار يتقرر في بكين» إبراهيم مردة، شبكة مفهوم على الإنترنت.

(٩) هناك مشاريع قوانين تتعلق بالموازنة تعرض بشكل مستقل على الكونجرس خلال السنة، وآخرها عام ٢٠٠٥م طلب بوش ٨١ مليار دولار لم تحتسب في أصل الموازنة، وذلك لتمويل الوجود الأمريكي في العراق وأفغانستان.

(١٠) انظر حول هذه الأرقام: «الإمبراطورية الأمريكية العالمية» ترجمة أحمد بشير بابكر، جريدة الخليج الإماراتية بتاريخ ١٨-١٩/ ١٠/ ٢٠٠٤م، (المقال جزءان).

(١١) للتفاصيل راجع: ملف إفلاس الشركات الأمريكية مقدمة انهيار الاقتصاد الأمريكي، موقع وكالة الأنباء الإسلامية، على الرابط التالي:
http://www.islamicnews.net

(١٢) فعالية القنابل التدميرية التي ألقيت على بغداد وحدها تفوق القوة التدميرية لقنابل هيروشيما وناجازاكي النووية.

(١٣) على الرغم من ذلك فقد ألقى أنتوني جوردسمان الباحث في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية CSIS والذي يعتبر مهد التنظير الفكري للمحافظين الجدد، والذي تبلغ ميزانيته السنوية ١٦ مليون دولار، ألقى شهادة أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي في شباط ٢٠٠٥م بعنوان: «نحو استراتيجية أمريكية فعالة في العراق»، وطالب فيها بالانسحاب من العراق، وقال فيها: «إن الخروج هو تكتيك وليس استراتيجية والهدف هو محو الخسائر البشرية الأمريكية ونفقات الحرب»، واعترف أن الخروج يخلق مشكلات كبيرة.

(١٤) ويبدو أن ذلك ينسجم مع تقرير صدر في شباط سنة ٢٠٠٤م عن «راند» الشديدة التأثير على الإدارة الأمريكية وهو بعنوان: «الإسلام المدني الديمقراطي: الشركاء والموارد والاستراتيجيات»، ويوصي التقرير بأن يعتمد الأمريكيون على المسلمين الشيعة والمتصوفة، وأن يعملوا على دعم هذين التيارين في العالم الإسلامي ضد الاتجاه الذي تسميه «الوهابي» المعادي للمصالح الأمريكية، بل وصل الأمر إلى أن يوصي التقرير بدعم فتاوى المذهب الحنفي على حساب المذهب الحنبلي، على اعتبار أن الأخير أكثر تشدداً من الأول - كما تقول -.

(١٥) لمعرفة المزيد حول الموضوع راجع: القادة الجدد في العراق لهم روابط وثيقة بالولايات المتحدة، موقع مجلة البيان - مقال مترجم- مصدر المقال الأصلي:
The International Herald Tribune, Farah Stokmanand Campanis, July 8 2004

(١٦) يمكن الاطلاع على وجهة النظر هذه في شهادة لأنتوني كوردسمان أمام الكونجرس الأمريكي ألقاها في ١٤/ ٣/ ٢٠٠٥ م بعنوان:
«Iraqi Forces Development» ونشرت بواسطة مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن.

(١٧) لمعرفة وجهة النظر الأمريكية تجاه دول «محور الشر» وأسباب تصنيفهم، يرجى مراجعة دراسة صادرة عن مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في ٣٠/ ١/ ٢٠٠٢م بعد يوم واحد من خطاب بوش لحال الاتحاد وهي بعنوان:
Proliferation in the «Axis Of Evil»: North Korea, Iran, Iraq»

(١٨) هددت إيران بأنها ستقاطع دورة الألعاب الآسيوية المقررة عام ٢٠٠٦ في الدوحة عاصمة قطر إذا استخدم المنظمون كلمة «الخليج العربي» بدلاً من «الخليج الفارسي»، حسب ما ذكر التلفزيون الرسمي الإيراني، ونقل التلفزيون عن

نائب الرئيس الإيراني ورئيس المنظمة الإيرانية للتربية البدنية محسن مير علي زاده قوله: «إذا زوروا الاسم التاريخي للخليج الفارسي خلال الألعاب الآسيوية عام ٢٠٠٦م، ستقاطع إيران بالتأكيد هذه الألعاب»، وأكد أن «كلمة الخليج العربي استخدمت بدلاً من الخليج الفارسي» في كتيبات أعدها المسؤولون الرياضيون في قطر، وأكدت السلطات الإيرانية أكثر من مرة في الأسابيع الماضية أن استخدام كلمة «الخليج العربي» هو «مؤامرة من إعداد الصهاينة»، (جريدة الحياة ٢٨/ ١٢/ ٢٠٠٤م) والجدير بالذكر أن التساهل العربي مع إيران والسكوت عن الحقوق المهدرة والمغتصبة من قبلها هو الذي دفع طهران إلى هذا الاستقواء، فإذا كان هذا حال طهران الحالية؛ فماذا سيكون حالها عندما تمتلك السلاح النووي؟

(١٩) في ٧/ ٣/ ٢٠٠٤م ذكرت صحيفة «جمهوري إسلامي» خبراً جاء فيه «أن الإمارات كانت جزءاً من الأراضي الإيرانية فيما مضى» في سياق انتقادها لمطالب الإمارات استرجاع جزر طنب الثلاثة التي احتلتها إيران قبل سنوات، واتهمت الصحيفة دولة الإمارات بتنفيذ رغبات القوى المهيمنة في العالم لإثارة التوتر في المنطقة، وطالبت حكامها بأخذ العبر والدروس من صدام حسين الذي كان يطالب أيضاً بدوره بتحرير الجزر الثلاث، كما هاجمت الصحيفة أيضاً بعض قادة الدول العربية ووصفتهم بالزعماء العرب الرجعيين، وادعت أنهم «لم يدركوا بأن عهد الكلام الفاضي ومنح الجباية للقوي الشيطانية في العالم العربي قد ولى، هذا وقد رفضت إيران في ٦/ ١٢/ ٢٠٠٤م عرضاً قدمه الرئيس الإماراتي الجديد الشيخ خليفة بن زايد آل سلطان باللجوء إلى الحوار أو التحيكم الدولي لحل النزاع بين البلدين حول جزر طنب الصغرى وطنب الكبرى وأبو موسى قرب مضيق هرمز. وقال المتحدث باسم الخارجية الإيرانية حميد رضا آصفي (سبق وقلنا إن هذه الجزر تابعة وستبقى مستقبلاً للسيادة الإيرانية دون أدنى شك)، كما قامت إيران «ناشينال جيوغرافيك» العلمية في الأسواق الإيرانية، وصادرت جميع النسخ التابعة لها ومنعت صحافييها وكوادرها من دخول إيران في تشرين ثاني الفائت/ نوفمبر ٢٠٠٤م، وذلك لأن المجلة أضافت اسم «الخليج العربي» إلى جانب «الخليج الفارسي»!!

(٢٠) انظر مقالنا: «إيران علقت التخصيب، إيران استأنفت التخصيب!!»، علي حسين باكير، موقع قناة العربية الفضائية على الرابط التالي: http://www‹alarabiya‹net/Article‹aspx?v=8602

(٢١) راجع مقالنا: «لماذا لن تقصف الولايات المتحدة المنشآت النووية الإيرانية؟»، علي حسين باكير، موقع ميديل إيست أون لاين، على الرابط التالي: http://www‹middle-east-online‹com/?id=26584

(٢٢) لمعرفة قدرات واستعدادات كوريا الشمالية العسكرية في مواجهة الولايات المتحدة انظر: وسائل كوريا الشمالية في حربها مع الولايات المتحدة، الهان هو سوك (مدير مركز الشؤون الكورية)، مجلة العصر السياسية الإلكترونية على الرابط التالي: http://www‹alasr‹ws/index‹cfm?fuseaction=content&contentID=3945&categoryID=16

(٢٣) خطة أمريكية لحشد ٧٠٠ ألف جندي حال تعرض كوريا لأي هجوم، موقع شهود الإخباري، ٥/ ٢/ ٢٠٠٥م، وعلى الرابط التالي: www‹shohood‹net/show‹asp?NewID=11082&PageID=22&PartID=&TypeID=1

(٢٤) للمزيد راجع مقالنا: «الولايات المتحدة وكوريا الشمالية: عندما لا ينفع التهديد بعمل عسكري»، علي حسين باكير، موقع ميديل إيست أون لاين، ١٢/ ٢/ ٢٠٠٥م، وعلى الرابط التالي: www‹middle-east-online‹com/?id=28824

(٢٥) يمكن مراجعة مقتطفات الوثيقة في موقع الوكالة الإسلامية للأنباء على الرابط التالي: http://www‹islamicnews‹net/Document/ShowDoc09‹asp?Job=&TabIndex=0&DocID=59532&TypeID=9&SubjectID=0&ParentID=0

(٢٦) لمزيد من التفاصيل راجع: الحقيقة السودانية، تقرير لمفكرة الإسلام،على الرابط التالي: http://links‹islammemo‹cc/filz/one_news‹asp?IDnews=263

(٢٧) إسرائيل جديدة في جنوب السودان.. هل تعلم بها حكومته، موقع مفكرة الإسلام على الرابط التالي: http://www‹islammemo‹cc/taqrer/one_news13‹asp?IDnews=120

(٢٨) التقرير بعنوان «الأمن الإصلاح والسلام: الدعائم الثلاث للاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط»، تضم مجموعة الدراسة الرئاسية التي وضعت التقرير لجاناً من رجال الدولة ومن الدبلوماسيين والمشرعين والباحثين والخبراء الذين دعوا في بداية عام ٢٠٠٤م لتفحص حالة الشرق الأوسط، ومدى فعالية السياسة الأمريكية في تحقيق مصالحها المتقدمة في تلك المنطقة المهمة.

(٢٩) الملخص التنفيذي من ترجمتنا.



معلومات إضافية

أ	المحافظات السنية		ب	المحافظات الشيعية	
١	نينوى	١,٩٠٠,٠٠٠	١	بابل	١,٤٥٠,٠٠٠
٢	السليمانية	١,٣٢٠,٠٠٠	٢	البصرة	١,٢٣٠,٠٠٠
٣	ديالي	١,٢٠٠,٠٠٠	٣	ذي قار	١,٢٢٥,٠٠٠
٤	أربيل	١,١١٥,٠٠٠	٤	النجف	٠,٨٠٠,٠٠٠
٥	الأنبار	١,٠١٨,٠٠٠	٥	كربلاء	٠,٧٤٠,٠٠٠
٦	صلاح الدين	٠,٩٠٠,٠٠٠	٦	واسط	٠,٦٩٠,٠٠٠
٧	التأميم	٠,٦٤٠,٠٠٠	٧	القادسية	٠,٦٧٠,٠٠٠
٨	دهوك	٠,٣٤٠,٠٠٠	٨	ميسان	٠,٥٩٠,٠٠٠
			٩	المثنى	٠,٥٩٠,٠٠٠
	المجموع	٨,٥٢٣,٠٠٠		المجموع	٧,٨٠٩,٠٠٠

عدد السكان في كل من المحافظات السنية والشيعية بالعراق، مع مراعاة تجاوز الكسور العددية في الأرقام والتقريب لأولى عدد معتبر.

موقع مفكرة الإسلام

التحليل السياسي ومفهوم الاستراتيجية
دراسة في تأصيل المفهومات والمناهج

الدكتور/ عبد العزيز صقر

رئيس جمعية العلم للجميع العربية لنشر العلم ورعاية الموهبين - القاهرة

ملخص البحث

دفع غياب تقاليد محلية لعلم السياسة الباحثين للجوء إلى النظرية الغربية للمعرفة السياسية؛ للتمكن من تأصيل المفهومات السياسية.

والسياسة هي تلك الظاهرة المرتبطة بظهور السلطة؛ والعلاقة السياسية والشرعية والاستقرار أو الاضطراب السياسي والحياة السياسية، وتحول الجماعات البدائية إلى مجتمعات سياسية.

وتعني السياسة انقسام الجماعات البشرية إلى حاكم يستأثر بالسلطة ومحكوم يخضع لها، وقبل ظهور السياسة كانت هناك مجرد جماعات تعيش في ظل سلطة جماعية مباشرة ولا تعرف معنى العلاقة السياسية. وبظهور السياسة تحولت الجماعات إلى مجتمعات عرفت صورة السلطة المشخصة، ثم بتطور التفكير حول السلطة تحولت المجتمعات إلى دول ترفض السلطة المشخصة، وتأبى إلا إسناد السلطة كلها إلى المجتمع، والربط بين ممارسة السلطة وقيم هذا المجتمع ورغباته.

وفي مسلكه للكشف عن الظواهر السياسية يهتم التحليل السياسي بمناهج دراسة تلك الظواهر.

وتختلف التصنيفات التي تعبر عن أنواع التحليل السياسي من حيث غاية التحليل السياسي وانقسامه إلى وصفي وحركي وكلي وجزئي فضلاً عن تصنيفه وفقاً لموضوعه وحسب المنهج المستخدم في عملية التحليل.

وأما في مجال الاستراتيجية فقد اتسع مفهوم السياسة وتطور معناها في الإدراك الغربي حتى أصبحت تطلق على كل ما هو ضروري لحياة الشعوب وقوتها. ثم ازداد المفهوم اتساعاً وانتقل من النطاق العسكري إلى السياسي ثم الفكري والعلمي إلا أنه ظل مرتبطاً بقضية الأمن القومي؛ ثم أضحت الاستراتيجية في أوسع معانيها هي علم وفن التخطيط والتنظيم المنسق.

أفكار ومقتطفات

* في غياب تقاليد محلية لعلم السياسة أو محاولات لبناء علم سياسة يعبّر عن القيم والخصائص الحضارية الإسلامية؛ تصبح عملية تأصيل هذه المفهومات وتحليلها في إطار من منطلق النظرية الغربية للمعرفة السياسية ضرورة لابد منها.

* في المجتمعات التي لم ترتبط بهداية الله – تعالى – ظهرت صورة السلطة المشخصة؛ أي المرتبطة بشخص يمارسها كيف يشاء.

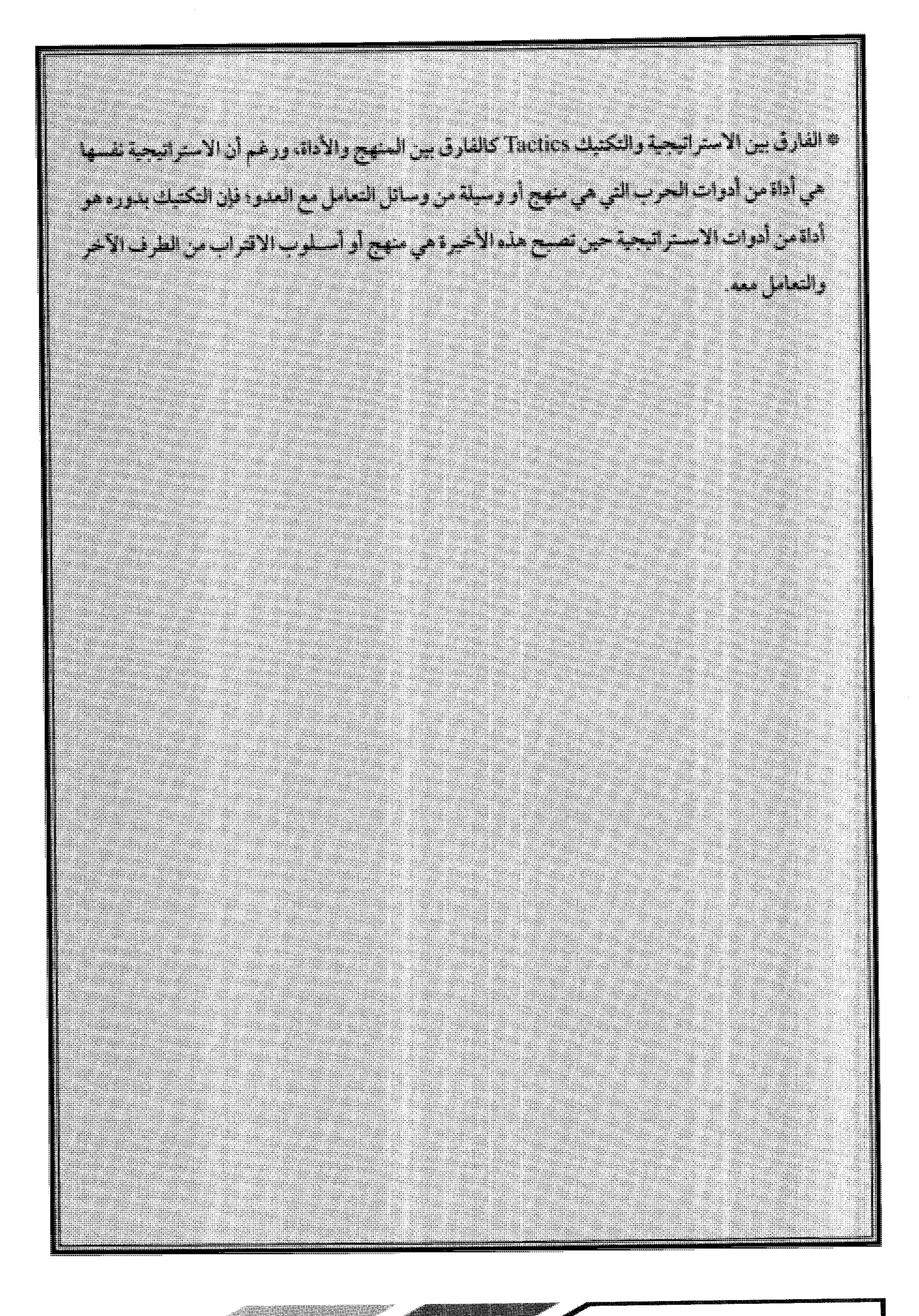
* ولا شك أن المعرفة السياسية التي تستمد من منهاجية تقوم على الجمع بين الملاحظة وإعمال الذهن؛ أو بين التجريب والتجريد، هي الأكثر قبولاً في التقاليد العلمية السياسية المعاصرة.

* تأتي «مرحلة الدولة» لتعبّر عن التطور في التفكير في تفسير ظاهرة السلطة، وطرح إجابات جديدة عن التساؤلات الثلاثة: من يملك السلطة؟ ولماذا؟ وكيف يمارسها؟ كما تقدّم تعريفاً جديداً للشرعية السياسية يختلف عن التعريف الذي ساد في مرحلة السلطة المشخّصة.

* إن التفكير في الظواهر المختلفة والسعي إلى فهمها ومحاولة تفسيرها من خلال عملية التحليل؛ هو عملية عقلية فلسفية منطقية، تمثل أساس نشأة مختلف العلوم الإنسانية والطبيعية والرياضية وتطورها على السواء.

* مثل غيره من العلوم؛ فإن علم السياسة يملك العديد من أنواع أو مسالك أو مناهج التحليل؛ ارتباطاً باستقلاله بدراسة ظاهرة السلطة وما يرتبط بها من علاقات من جانب، ثم بتعدد الظواهر السياسية التي تعبّر عن هذه العلاقات حول السلطة من جانب آخر.

* يجمع المنهج العلمي التجريبي بين أدوات الاستقراء وأدوات الاستنباط، كما يسمح باستخدام العديد من الأدوات الأخرى – كبناء النماذج، وتحليل المضمون، والتحليل الكمي للوقائع، والأساليب الرياضية والإحصائية، والعقول الإلكترونية، والتحليل المعملي أو التاريخي – كبديل لعملية التجريب وغيرها.



* الفارق بين الاستراتيجية والتكتيك Tactics كالفارق بين المنهج والأداة، ورغم أن الاستراتيجية نفسها هي أداة من أدوات الحرب التي هي منهج أو وسيلة من وسائل التعامل مع العدو، فإن التكتيك بدوره هو أداة من أدوات الاستراتيجية حين تصبح هذه الأخيرة هي منهج أو أسلوب الاقتراب من الطرف الآخر والتعامل معه.

التحليل السياسي ومفهوم الاستراتيجية

دراسة في تأصيل المفهومات والمناهج

مقدمة:

المفهومات الأساسية التي يدور حولها هذا البحث أربعة؛ هي: السياسة Politics، والتحليل Analysis، والتحليل السياسي Political Analysis، ومفهوم الاستراتيجية Strategy .

وفي غياب تقاليد محلية لعلم السياسة أو محاولات لبناء علم سياسة يعبِّر عن القيم والخصائص الحضارية الإسلامية؛ تصبح عملية تأصيل هذه المفهومات، وتحليلها في إطار من منطلق النظرية الغربية للمعرفة السياسية ضرورة لا بد منها؛ يفرضها هذا القصور في تقاليدنا العلمية المحلية. إن تلك المفهومات السائدة في واقعنا الفكري، والتي تمثل أساس المعرفة السياسية، ليست في الحقيقة سوى ترديد للمعطيات الغربية المستمدة بدورها من التراث اليوناني الذي يمثل المصدر الحقيقي لأغلب المفهومات والمدركات التي نتداولها اليوم في عالم السياسة. هذه حقيقة يجب أن نعترف بها، وأن تمثل تحدياً أمام المشتغلين بالتحليل السياسي في عالمنا الإسلامي[1].

مفهوم السياسة:

«السياسة» ظاهرة اجتماعية تميز المجتمعات عن الجماعات السابقة عليها، وهي تدور حول العلاقة اليومية بين المواطن والسلطة، وهي ما نسميها بـ«العلاقة السياسية»، تلك العلاقة التي قد تقود إلى «الاستقرار السياسي» - إذا ما التزمت السلطة بحدودها وغاياتها، والتزم المواطن بالخضوع لها، وهو الالتزام الذي نُطلق عليه وصف «الشرعية» -، وقد تنتهي «بعدم الاستقرار السياسي» في حال خروج المواطن عن فروض الخضوع والطاعة، سواء بسبب خروج الحاكم عن حدود سلطته، أو لمجرد الرغبة في الاستيلاء على السلطة برغم عدم خروج الحاكم عن الشرعية. ويطلق على عمليات الصراع أو الصِّدام بين المواطن والسلطة اسم «الحياة السياسة».

وهكذا فإن «السياسة» هي تلك الظاهرة المرتبطة بظهور السلطة والعلاقة السياسية والشرعية السياسية والاستقرار أو الاضطراب السياسي ثم الحياة السياسية، ومن ثَمَّ تحوُّل الجماعات البدائية إلى مجتمعات سياسية، يسعى كل منها لإقامة «نظامه السياسي» الذي يتولى إدارة شؤون المجتمع وحفظ الأمن والسلام الداخلي من خلال عملية احتكار الحاكم لأدوات العنف، ثم يضمن أمن حدوده ويصد عدوان الآخرين من خلال «علاقاته الخارجية»، والتي قد تأخذ طابع السلم عن طريق الجهود «الدبلوماسية»، أو الحرب من خلال «الاستراتيجية».

مولد السياسة:

ظهرت السياسة في تلك اللحظة التي انقسمت فيها الجماعات البدائية إلى حاكم ومحكوم؛ فاستأثر الحاكم بالسلطة واحتكر وحده أدوات العنف مقابل قيامه على شئون المجتمع، والتزم المحكوم بطاعة الحاكم والخضوع لسلطته إن هو فعل ذلك. أما قبل هذه اللحظة فلم تكن ثمة سياسة؛ لأنه لم تكن ثمة سلطة تحتكر أدوات العنف ولم تكن الجماعة منقسمة إلى حاكم ومحكوم، وإنما سادت في تلك

الفترة صورة السلطة الجماعية المباشرة، حيث يملك الجميع وسائل العنف ويسعى كل فرد لإشباع رغباته كيف شاء .

الجماعات البدائية لم تعرف السياسة؛ لأنها لم تنظر إلى السلطة السياسية كظاهرة ولم تدرك طبيعة هذه السلطة ولم تفكر في إسنادها لشخص معين تعترف له بحق احتكار أدوات العنف، ولذلك فإن هذه المرحلة هي مرحلة ما قبل ظهور السلطة، أو مرحلة ما قبل السياسة.

إن الجماعات البدائية لم تعرف السياسة؛ لأنها لم تنظر إلى السلطة السياسية كظاهرة ولم تدرك طبيعة هذه السلطة ولم تفكر في إسنادها لشخص معين تعترف له بحق احتكار أدوات العنف، ولذلك فإن هذه المرحلة هي مرحلة ما قبل ظهور السلطة، أو مرحلة ما قبل السياسة.

أما مولد السياسة فيقترن بمولد السلطة وبداية انقسام هذه الجماعات البدائية إلى طبقتين: حاكم يمارس السلطة، ومحكوم يخضع لها. ففي هذه اللحظة بدأت الجماعات البدائية تدرك طبيعة ظاهرة السلطة وتحاول تفسيرها بمعنى أنها بدأت تتساءل: من يمارس السلطة؟ لماذا؟ وكيف يمارسها؟

تطور المجتمعات السياسية:

تشترك جميع المجتمعات السياسية في صفة إدراك طبيعة ظاهرة السلطة وقيامها على ضرورة انقسام المجتمع إلى حاكم ومحكوم، ولكن الخلاف نشأ بينها في عملية تفسير ظاهرة السلطة، أي في الإجابة عن التساؤلات الثلاثة من يملك السلطة؟ ولماذا؟ وكيف يمارسها؟ وليس تعدُّد أو تطوُّر المجتمعات السياسية سوى تجسيد لهذا التعدد والتطور في صور الإجابة عن هذه التساؤلات الثلاثة.

السلطة المشخَّصَة:

في المجتمعات التي لم ترتبط بهداية الله - تعالى- ظهرت صورة السلطة المُشَخَّصَة؛ أي المرتبطة بشخص يمارسها كيف شاء. وبغضِّ النظر عن تفسير ظاهرة السلطة في هذه المرحلة؛ فإنها تُعَدُّ نقطة البدء الحقيقية للحديث عن السياسة كظاهرة؛ بمعنى إدراك الجماعة لحقيقة انقسامها إلى حاكم ومحكوم، ولحقيقة تميز الحاكم باستئثاره بالسلطة واحتكاره لأدوات العنف، والتزام المحكوم بالطاعة والخضوع لتلك السلطة، وتنازله لها عن استخدام أدوات العنف؛ فيما نطلق عليه وصف العلاقة السياسية؛ أي علاقة الحاكم والمحكوم، علاقة السلطة والخضوع، علاقة الأمر والطاعة.

وقد استغرقت مرحلة السلطة المشخَّصة هذه مدة طويلة، اتفقت فيها المجتمعات على أن السلطة لشخص يمارسها كيف شاء، إلا أنهم اختلفوا في تفسير أساس أو سند السلطة بحسب طبيعة كل مجتمع وعامل التميز أو الأفضلية فيه؛ فكان هذا السند هو الحق - أو التفويض الإلهي - عند بعض المجتمعات، وكانت العصبية هي سند السلطة عند مجتمعات أخرى، في حين عوَّلت مجتمعات على الملكية العقارية كأساس للسلطة، وارتكزت غيرها على عوامل أخرى كسند لتفسير أساس عملية الاستئثار بالسلطة فيها، كالنبالة أو الأصل العسكري أو غيرها.

الشرعية السياسية:

مع ظهور عملية التفكير في إسناد السلطة وتسويغها برز مفهوم الشرعية السياسية"Political legitimacy" بمعنى الالتزام السياسي بالتفسير المتفق عليه بين أفراد المجتمع لسند السلطة

ومسوِّغها، أي التزام المحكوم بطاعة الحاكم إن هو التزم بمسوِّغ وسند اختياره، وهي العملية التي تقود إلى ظاهرة الاستقرار السياسي الناجم من التطابق بين ممارسة السلطة وتفسير المجتمع لها، أو ما نُطلق عليه اسم «الوعي أو الإدراك الجماعي Collective Consciousness» بمعنى ما استقر في وعي المجتمع ووجدانه حول عملية تفسير السلطة وسندها. فالحاكم الشرعي في المجتمعات التي أخذت بفكرة الحق الإلهي هو الحاكم المنتسب إلى الآلهة، ولذلك فقط تصبح طاعته شرعية والخروج عليه غير شرعي. وفي المجتمعات التي ارتكزت على فكرة الملكية العقارية كان الحاكم يفقد شرعيته إن هو فقد ملكيته لمساحة الأرض التي أهَّلته لهذا المنصب، فحينئذ يصبح الخروج عليه شرعياً وطاعته غير شرعية. وكذا الحال بالنسبة إلى الحاكم الذي يفقد عصبيته أو أصله النبيل في المجتمعات التي تأخذ بهذه المسوِّغات كسند للحكم.

وهكذا ارتبط مفهوم الشرعية في هذه المرحلة بعنصر واحد من عناصر التفكير في تفسير ظاهرة السلطة، وهو ذلك العنصر المرتبط بسند السلطة، أما مَن يملك السلطة؟ وكيف يمارسها؟ فلم يمثلا معياراً للشرعية في هذه المرحلة التاريخية، وحيث ساد الاعتقاد بأن السلطة هي ملك لفرد - أياً كان - يمارسها كيف شاء - أي على هواه - ما دام قد توفر فيه سند السلطة (التفويض الإلهي، النبالة، العصبية،...)؛ فالشرعية - في هذه المرحلة - لا تعني سوى توفر سند السلطة في الحاكم ولا علاقة لها بصفات الحاكم الشخصية ولا بطريقة ممارسته للسلطة، فإن توفر في الحاكم شرط سند السلطة صار شرعياً ووجبت طاعته والخضوع لأوامره دون مناقشة، وصار الخروج عليه عملاً غير شرعي من جانب المحكوم مهما كانت خصائص هذا الحاكم، ومهما كانت طريقة ممارسته للسلطة.

الدولة:

تأتي «مرحلة الدولة» لتعبِّر عن التطور في التفكير في تفسير ظاهرة السلطة، وطرح إجابات جديدة عن التساؤلات الثلاثة: من يملك السلطة؟ ولماذا؟ وكيف يمارسها؟ كما تقدِّم تعريفاً جديداً للشرعية السياسية يختلف عن التعريف الذي ساد في مرحلة السلطة المشخَّصة:

- فالسلطة السياسية ملك للمجتمع وليست ملكاً لشخص مهما كان انتماؤه أو خصائصه الذاتية.
- والمجتمع هو السند الوحيد للسلطة.
- والسلطة تُمارَس لحساب المجتمع وعلى مقتضى مصلحته، كما تخضع في ممارستها للنظام الذي يقرره المجتمع ولا تُمارس على هوى الحاكم أو وفق مشيئته.

شرعية السلطة لا تقف عند حد استنادها إلى المجتمع، ولكنها رهينة أيضا بشخص الحاكم، وكيفية ممارسته لها، ومدى التزامه بالنظام والقواعد التي يقررها المجتمع الذي اختاره.

- وشرعية السلطة لا تقف عند حد استنادها إلى المجتمع، ولكنها رهينة أيضاً بشخص الحاكم، وكيفية ممارسته لها، ومدى التزامه بالنظام والقواعد التي يقررها المجتمع الذي اختاره، فالحاكم يفقد شرعيته إن لم يستند إلى إرادة المجتمع، أو إن استند إلى إرادة المجتمع، ولكنه في ممارسته للسلطة خرج على القواعد والشروط التي اختير على أساسها، والتي ترسَّخت في الوعي الجماعي. فالحاكم في دولة علمانية يفقد شرعيته إن ارتكز في ممارسته للسلطة على القيم والتوجيهات الدينية؛ في حين لا يملك الحاكم لدولة دينية أو أيديولوجية إلا الالتزام بالتعاليم والمبادئ التي يقررها دين أو أيديولوجية

هذه الدولة؛ وإلا فَقَدَ شرعيته. وهكذا فإنه لا يكفي لأن يكون حاكم الدولة شرعياً أن يرتكز على الاختيار الشعبي في وصوله للسلطة (سند السلطة)، وإنما يجب أيضاً أن تكون صفاته وخصائصه الشخصية وطريقة ممارسته للحكم معبِّرة تماماً عن الوعي الجماعي؛ وإلا فَقَدَ شرعيته.

والخلاصة:

أن «السياسة» تعني انقسام الجماعات البشرية إلى حاكم يستأثر بالسلطة ومحكوم يخضع لها، وأنه قبل ظهور السياسة كانت هناك مجرد جماعات - وليست مجتمعات - تعيش في ظل سلطة جماعية مباشرة ولا تعرف معنى العلاقة السياسية أو الشرعية. وبظهور السياسة تحولت الجماعات إلى مجتمعات عرفت صورة السلطة المشخَّصة، ثم بتطور التفكير حول السلطة تحولت المجتمعات إلى دول ترفض السلطة المشخصة، وتأبى إلا إسناد السلطة كلها إلى المجتمع، والربط بين ممارسة السلطة وقيم هذا المجتمع ورغباته.

> إن العمليات الذهنية التي يقوم بها الباحث أو المحلّل السياسي في تحليله للظاهرة الانتخابية؛ هي العمليات الذهنية نفسها التي يلجأ إليها الكيميائي في تحليله للماء.

التحليل السياسي:

في ضوء ما تقدم؛ فإن صفة «السياسي» هنا تعني انصراف التحليل إلى تلك الظواهر الاجتماعية المرتبطة بعملية انقسام المجتمع إلى حاكم ومحكوم، واستئثار الحاكم «بالسلطة» - بمعنى حق الأمر والنهي واحتكار أدوات العنف - والتزام المحكوم بالطاعة، وما ينشأ عن هذه «العلاقة السياسية» من علاقات وصراعات وصدامات (الحياة السياسية)، وما تتطلبه من تنظيمات وقواعد (النظام السياسي)، ومن تفكير دائم حول حدود الالتزام السياسي (الفكر السياسي)، وما يحكم حركة المجتمع في علاقته بغيره من المجتمعات (العلاقات الخارجية)، وهذه هي في النهاية فروع (علم السياسة) الذي استقل عن علم الاجتماع ليختص بدراسة الظواهر السياسية وصياغة القوانين العامة التي تفسرها وتحكم العلاقات بينها، وليودع كل ذلك في بناء (النظرية السياسية) الذي ينتظم كل هذه القوانين والنظريات التي تسمح بفهم الظواهر السياسية وتفسيرها في الفروع سالفة الذكر.

مفهوم التحليل:

التحليل - عكس التركيب Synthesis يعني عملية فهم طبيعة الظاهرة أو تفسيرها من خلال الكشف عن أصلها، وذلك بتمييز مختلف أجزائها أو مكوناتها وفصلها وردها إلى عناصرها الأولية غير القابلة للتحليل، ثم إخضاع هذه المكونات الأصلية للاختبار بهدف اكتشاف طبيعتها والعلاقات بينها، والانتهاء بتقرير نتائج هذه العملية وصياغتها في شكل فرض أو قانون علمي[٢].

التحليل إذن هو عملية فهم وتفسير من خلال التجزئة، وفصل المكونات الداخلية للظاهرة موضع التحليل والوصول إلى أصغر أجزائها، ثم الكشف عن طبيعة أو وظيفة أو حجم أو نسبة الظاهرة أو علاقتها بغيرها من الظواهر باستخدام إجراءات وأدوات ملائمة؛ لا فرق في ذلك بين الظواهر الاجتماعية والطبيعية والرياضية.

منطق التحليل:

إن التفكير في الظواهر المختلفة والسعي إلى فهمها ومحاولة تفسيرها من خلال عملية التحليل؛ هو عملية عقلية فلسفية منطقية، تمثل أساس نشأة مختلف

العلوم الإنسانية والطبيعية والرياضية وتطورها على السواء، ولذا فإن عملية التحليل العلمي هذه تدخل في نطاق ما يُسمَّى «بفلسفة العلوم»، كما أن الدرجات العلمية التي تمُنح للباحثين في مختلف مجالات التحليل العلمي ترتبط أيضاً بفلسفة هذه العلوم، لا فرق في ذلك بين دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية ودكتوراه الفلسفة في الكيمياء أو الجبر أو الهندسة؛ انطلاقاً من ارتكاز عملية التحليل في مختلف هذه العلوم على ثلاثة عناصر:

- محلِّل.
- مادة مستهدفة بالتحليل.
- إجراءات وأدوات للتحليل؛ بمعنى التجزئة من أجل التفسير.

إن العمليات الذهنية التي يقوم بها الباحث أو المحلِّل السياسي في تحليله للظاهرة الانتخابية؛ هي العمليات الذهنية نفسها التي يلجأ إليها الكيميائي في تحليله للماء، أو التي يلجأ إليها المحلل النفسي في تحليله للشخصية، أو الرياضي في تحليله للمعادلات الجبرية.

منهج التحليل:

إن الفارق الوحيد بين هؤلاء المُحلِّلين أو الباحثين على اختلاف مجالاتهم؛ إنما يكمن في المسلك أو الطريق الذي يتبعه كل منهم للكشف عن طبيعة الظاهرة، فالباحث السياسي قد يلجأ إلى الاستقراء القائم على الملاحظة والمقارنة في تحليله للظاهرة الانتخابية، في حين يعتمد الكيميائي في تحليله للماء على عملية التسخين، أما عالم النفس فقد يعتمد على التنويم المغناطيسي في تحليله للشخصية.

هذا الاختلاف في مسلك الاقتراب من الظواهر يفرضه الاختلاف في طبيعة المواد المستهدفة بالتحليل، فطبيعة كل ظاهرة تفرض إجراءات تحليلها وأدواته، ولا يمكن تصوُّر أن تخضع الظواهر السياسية والقانونية والسلوكية والكيميائية والرياضية لإجراءات التحليل وأدواته نفسها، وإن كانت تخضع جميعاً لمنطق أو فلسفة التحليل نفسها (التجزئة من أجل التفسير)، فظاهرة الانتخابات لا تقبل التحليل باستخدام التنويم المغناطيسي، والمريض النفسي لا يمكن معالجته وتحليل شخصيته عن طريق التسخين.

> طبيعة ظواهر كل علم هي التي تفرض مناهج ومسالك التعامل معها.

أنواع التحليل (علوم مناهج البحث):

إن التحليل هو نوع من الاختبار للمادة المستهدفة، يهدف إلى الكشف عن طبيعتها من خلال مسالك ووسائل محددة تفرضها طبيعة هذه المادة نفسها. وقد اصطُلح على تسمية هذه الطرق التي نتبعها في سبيل الوصول إلى حقيقة الظواهر بـ«المناهج». وقد استقلت هذه المناهج في نطاق المعارف العلمية المختلفة، وانتظمت في نطاق علم «مناهج البحث»، وهو الفرع الذي يُعنى بمسالك الاقتراب من ظواهر كل علم، أو المناهج الملائمة لعملية الإمساك بتلك الظواهر والكشف عن حقيقتها.

وعلى هذا فـ«التحليل السياسي» هو العلم الذي يُعنى بمناهج دراسة الظواهر السياسية، و«التحليل النفسي» هو استخدام مناهج التحليل النفسي في الكشف عن أغوار النفس البشرية، كما أن «التحليل الكيميائي» أو الرياضي لا يعدو أن يكون العلم الكاشف لمسالك التعامل أو أساليب الاقتراب من الظواهر الكيميائية أو الرياضية... وهكذا تتعدد أنواع التحليل أو علوم مناهج البحث بتعدد العلوم، ومن ثَمَّ اختلاف طبيعة الظواهر المستهدفة بالتحليل، وإن اتفقت جميعاً حول منطق التحليل؛ بمعنى الكشف عن أصل الظاهرة، وحول الهدف من التحليل؛ وهو الوصول إلى الحقيقة.

إن طبيعة ظواهر كل علم هي التي تفرض مناهج

ومسالك التعامل معها ومسالكه، ولذلك فإن لكل علم مناهجه التي تتلاءم مع طبيعة ظواهره، فالسياسة والطب والفلك والهندسة والقانون والجبر والكيمياء وغيرها؛ كلها علوم تملك مناهج مستقلة ترتبط بطبيعة ظواهرها، ولا يمكن تصور أن يخضع للمنهاجية نفسها تحليل ظواهر مثل المعادلة الجبرية، والسلوك الانتخابي، وخسوف القمر، وكثرة حالات الانتحار، وتمدد المعادن، والخوف من الأماكن الضيقة، وانتشار مرض ما، وغيرها من الظواهر.

بل في إطار العلم الواحد تختلف أساليب التحليل أو مناهج البحث باختلاف طبيعة المادة المستهدَفة، فالتسخين ليس هو الأسلوب الوحيد للكشف عن طبيعة كل ظواهر الطبيعة، فقد تفرض بعض الظواهر استخدام طرق أخرى كالتبريد أو التكثيف أو التحريق أو غير ذلك. وكذا في نطاق التحليل السياسي تتعدد مسالك التحليل بتعدد طبيعة الظواهر السياسية التي قد تكون تنظيمية أو تاريخية أو قانونية أو سلوكية، ومن ثَمّ تستدعي استخدام مسالك مختلفة للوصول إليها، كالمسلك الوظيفي أو التاريخي أو القانوني أو التجريبي أو غيرها من المسالك التي يتلاءم كل منها مع طبيعة ظاهرة خاصة دون غيرها. فالمنهج المناسب لتحليل النظام السياسي لا يكون ملائماً لفهم السلوك السياسي، وهذا الأخير لا يصلح للتعامل مع القيم أو الفكر السياسي.

وهكذا تتعدد المناهج - أو أساليب التحليل - بتعدد العلوم وبتعدد ظواهر كل علم، فكما أن لكل علم مناهجه؛ فلكل فرع من فروع كل علم مناهجه المستقلة، وإن كان يجمع بين مناهج فروع العلم الواحد كونها ملائمة للتعامل مع وحدة التحليل النهائية في هذا العلم (السلطة في علم السياسة، الذرة في الكيمياء، السلوك في علم النفس...)، فكل مناهج التحليل السياسي يجب أن تصلح لدراسة ظاهرة السلطة، وجميع مناهج الكيمياء لا بد أن تكون ملائمة للتعامل مع الذرّة.

أنواع التحليل السياسي:

مثل غيره من العلوم؛ فإن علم السياسة يملك العديد من أنواع أو مسالك أو مناهج التحليل؛ ارتباطاً باستقلاله بدراسة ظاهرة السلطة وما يرتبط بها من علاقات من جانب، ثم بتعدد الظواهر السياسية التي تعبّر عن هذه العلاقات حول السلطة من جانب آخر، فالتحليل السياسي لقيمة من القيم السياسية يختلف عن تحليل سلوك سياسي كالتظاهر أو الإضراب، ودراسة النظام السياسي تفترض أسلوباً يختلف عن أسلوب معالجة العلاقات الخارجية، والوقائع تختلف في منهج دراستها عن المواقف والآراء السياسية، ولا يمكن للباحث أن يختار من بين هذه الأنواع المختلفة للتحليل السياسي إلا على مقتضى مادة التحليل نفسها، والتي تفرض عليه النوع أو الأسلوب أو المنهج الملائم للتعامل معها والكشف عن جوهرها. كما أن غموض الظاهرة أو اتساع نطاق البحث أو ارتباط موضوعه بالكشف عن العلاقات بين أكثر من ظاهرة؛ قد يفرض على الباحث استخدام أكثر من مسلك أو منهج واحد في التحليل.

الوقائع تختلف في منهج دراستها عن المواقف والآراء السياسية.

والحقيقة أنه يمكننا وضع العديد من التصنيفات التي تعبّر عن أنواع مختلفة من التحليل السياسي في ضوء معايير أو منطلقات متنوعة:

* فمن حيث غاية أو مستوى التحليل السياسي: يمكن التمييز بين أربعة أنواع تعكس الأبعاد التي يمكن أن يصل إليها التحليل في ضوء الغاية من البحث، وهي: الوصف، والتفسير، والتوقع، والتخطيط السياسي(٣).

النوع الأول: (الوصفي):

هو أبسط أنواع التحليل السياسي؛ إذ يقف عند حد وصف الهيكل الخارجي للظاهرة دون التطرق لمكوناتها الداخلية؛ مثل المتابعة الزمنية باستخدام المنهج التاريخي، أو تحليل النظام السياسي باستخدام الأسلوب القانوني، أو تحليل إحدى الوقائع (مظاهرة – عدم استقرار حكومي) لمعرفة خصائصها الكيفية والكمية من خلال الأسلوب الإحصائي. التحليل الوصفي بهذا المعنى هو مجرد تحليل هيكلي يقف عند وصف الإطار التنظيمي أو الخارجي للظاهرة موضع التحليل.

النوع الثاني: (التفسيري):

يُعنى بتفسير الظاهرة وليس مجرد وصفها، وهي العملية التي تفترض الفهم العميق للظاهرة، وهذا بدوره يفترض اكتشاف طبيعة الظاهرة والوصول إلى جوهرها. مثال ذلك محاولة تفسير بعض الوقائع؛ مثل المظاهرات أو الإرهاب الدولي أو عدم الاستقرار الحكومي؛ بأسلوب لا يقف عند حد الوصف؛ وإنما يتعدى ذلك إلى محاولة التفسير والكشف عن الأسباب والعلاقات بين هذه الظواهر وغيرها؛ كالربط بين المظاهرة وفساد الحكم، أو بين الاستقرار السياسي وسيادة الطبقة الوسطى (أرسطو)، أو بين ما يُسمَّى «الإرهاب الدولي» وعجز بعض الحكومات عن مواجهة التهديدات الخارجية لقيم شعوبها وسيادتها ومصالحها، أو بين الرأسمالية والقيم البروتستانتية (ماكس فيبر).

النوع الثالث: (التوقعيّ):

لا يقف عند مستوى وصف الواقع وتفسيره، ولكنه ينطلق من هذا الواقع لتصور المستقبل الذي يمثل امتداداً طبيعياً لهذا الواقع. إنه التحليل المرتبط بالتطور السياسي المتوقَّع أو المحتَمل، فتكرار المظاهرات قد يكون مؤشراً على تغيير محتمل في نظام الحكم، وتزايد دور «الإرهاب الدولي» قد يقود إلى تغييرات في السياسات الخارجية لبعض الدول الفاعلة في النظام الدولي.

النوع الرابع (التخطيطي):

ينطلق من توقعات المستقبل ليضع الخطط الملائمة لمواجهتها أو منعها أو التحكم فيها. إن التطورات السياسية المتوقعة قد تأتي على مقتضى مصالح مجتمع معين وغاياته، كما أنها قد تشكل خطورة كبيرة على قيم مجتمع آخر ومصالحه، وهنا يأتي دور العلم لتقديم الخطط اللازمة لمواجهة هذه التطورات والتحكم فيها وفق ما تقتضيه مصلحة كل مجتمع.

إن غلق باب الهجرة أو فتحه، وزيادة النسل أو تحديده؛ هي من قبيل تلك القرارات الهادفة إلى التحكم في المستقبل الذي اكتشفت معالمه التحليلات السياسية من هذا النوع. وكذا فإن الحروب التي تخوضها الولايات المتحدة في هذه اللحظة ضد الدول الإسلامية وما تسمّيه «الإرهاب الدولي»؛ تأتي استجابة لنتائج الدراسات السياسية التي توقعت تعاظم القوى الإسلامية، وتحكمها في مصادر الطاقة، واتجاهها إلى التوحُّد والتكتل، ولذلك فإن الحروب الدائرة الآن لا يمكن تسويغها في ضوء الأسباب المعلنة، وإنما في إطار الخطط الغربية عموماً والأمريكية بصفة خاصة للتحكم في المستقبل، والحيلولة دون تكتل القوى الإسلامية أو سيطرتها على مقاليد الحكم أو على مصادر الطاقة.

* ومن ناحية أخرى يمكن تصنيف التحليل السياسي إلى: وصفي وحركي، أو استاتيكي وديناميكي: الأول هيكلي، والثاني تجزيئي يتغلغل في أعماق الظاهرة، ويتتبع حركتها وتطورها، ويسعى للتحكم فيها وتوجيهها.

* كما يمكن التمييز أيضاً بين التحليل الكلي والتحليل الجزئي، أو الماكروكوزمي

والميكروكوزمي: أي التحليل الذي يعالج ظاهرة كلية كالنظام السياسي أو مفهوم العدالة أو الأمم المتحدة، والتحليل الذي يُعنى فقط بأحد عناصر أو أجزاء ظاهرة كلية؛ كالدور السياسي للقضاء في نظام سياسي معين، أو الدوافع السياسية لاستخدام حق الفيتو في مجلس الأمن.

* ومن ناحية رابعة؛ فإننا نستطيع أن نميز بين عدة أنواع للتحليل السياسي؛ انطلاقاً من الموضوعات المستهدفة بعملية التحليل، والتي تختلف باختلاف المجتمعات والمناطق والحضارات، فهناك التحليل السياسي الأمريكي، ومحوره النظام العالمي الجديد والقيادة الأمريكية للعالم والإرهاب الدولي. وحتى وقت قريب كان هناك التحليل السياسي الشيوعي أو الاشتراكي، والذي كان يعبِّر عن اهتمامات وموضوعات هذا المعسكر، والعالم الثالث تميز أيضاً بتحليلاته السياسية النابعة من واقعه ومشكلاته، وللعالم الإسلامي قيمه وتوجهاته التي تستتر خلف مختلف الكتابات الإسلامية، وكذلك فإن موضوعات التحليل السياسي في أوروبا الموحَّدة ليست هي الموضوعات نفسها التي شكَّلت مادة التحليل في الفترة السابقة على الوحدة. وهكذا يرتبط التحليل السياسي بواقع كل مجتمع ويظهر اهتماماته الخاصة.

* ومن ناحية خامسة؛ فإن الانطلاق في التميز من نوع الظواهر الخاضعة للتحليل؛ يقدم لنا خمسة أنواع من التحليل السياسي، يعالج كل نوع منها واحداً من هذه الأنواع الخمسة للظواهر التي يدور حولها التحليل السياسي عموماً، وهي: القيم، والنظم، والوقائع، والمواقف، والقرارات. فإذا أضفنا إلى هذا المعيار معياراً آخر هو الغاية من عملية التحليل أو مستوياته، والتي سبق وحددناها في أربعة أنواع تعنى بالوصف والتفسير والتوقع والتخطيط السياسي، لأصبح عندنا عشرون نوعاً من أنواع التحليل السياسي: أربعة أنواع ترتبط بالقيم وتهدف إلى الوصف أو التفسير أو التوقع أو التخطيط: (تحليل قيمي وصفي - تحليل قيمي تفسيري - تحليل قيمي توقعي - تحليل قيمي تخطيطي)، وأربعة أنواع ترتبط بالوقائع: (تحليل وقائعي وصفي - وقائعي تفسيري - وقائعي توقعي - وقائعي تخطيطي)، وهكذا بالنسبة إلى النظم والمواقف والقرارات.

* وأخيراً؛ فإن هناك التقسيم الكبير للتحليل السياسي، بحسب الأسلوب أو المنهج المستخدم في عملية التحليل، إلى ثلاثة أنواع؛ هي: الهندسي، والاستنباطي، والاستقرائي.

الهندسة السياسية:

هذا النوع من التحليلات السياسية لا يهدف إلى الكشف عن حقيقة الظاهرة المستهدفة، وإنما يسعى فقط لتسويغ قرار أو موقف تحدَّدَ سلفاً عن طريق تجميع وعرض المعلومات التي تسمح فقط بتحقيق هذا الهدف دون غيرها من المعلومات التي قد تحول دون ذلك؛ بما يعنيه ذلك من غياب الحياد والالتزام المنهجي، وحيث يسيطر على التحليل التحيُّز والذاتية والغائية.

ويسود هذا النوع من التحليل في الأجهزة الحكومية والحزبية والإعلامية والاستخبارية، وهو أقرب إلى أسلوب التقارير منه إلى البحوث والتحليلات السياسية؛ لاعتماده فقط على هندسة تجميع وعرض المعلومات التي تؤيد غاية الباحث وتؤكد تنكُّره للتقاليد العلمية المنهاجية القائمة على الحياد والموضوعية. ويدخل في نطاق هذا النوع من أنواع التحليل السياسي: كتاب (الأمير) لمكيافيللي والكتب الستة للدولة لبودان(٤).

التحليل الاستنباطي:

ويُطلق عليه أيضاً التحليل المنطقي أو العقلي أو الفلسفي أو العقدي أو الذاتي أو المثالي أو الصوري؛ بسبب أنه يرتكز في عملية الوصول إلى

الحقيقة على عملية التدليل العقلي وحدها؛ في انقطاع تام عن الواقع ومعطياته التجريبية. ويسود هذا النوع من التحليل في الدراسات السياسية المتعلقة بالقيم والمبادئ والدساتير والحكومة المثالية والفكر السياسي، وهو التحليل نفسه المستخدم في الدراسات الفلسفية والقانونية والرياضية، والذي يعتمد كلية على العقل وعلى الاستنباط المنطقي للنتائج من مقدماتها، ويدخل في نطاق هذا التحليل: كتاب (الجمهورية) لأفلاطون، و(Leviathan) لهوبز، و(الحكومة المدنية) للوك(٥).

التحليل الاستقرائي:

وهو التحليل السائد في العلوم الطبيعية قاطبة، وفي بعض جوانب من العلوم الإنسانية التي لا ترفض بطبيعتها الخضوع لعملية التجريب والاختبار. ويُطلق على هذا النوع من التحليل أيضاً وصف التحليل الاختباري أو الموضوعي؛ من ناحية أنه لا يسمح للباحث بالتأثير في نتائج البحث، ويعطي الفرصة كاملة للمادة نفسها المستهدفة بالتحليل لكي تُفصح عن ذاتها، وتعبِّر عن حقيقتها، وتكشف عن مكوناتها وعناصرها؛ دون تدخل من الباحث، وفي غياب مؤثِّرات أخلاقية أو قيمية أو مقدمات فلسفية لا يمكن اختبارها تجريبياً، وهذا هو المنهج المستخدم في أغلب الدراسات الطبيعية والكيميائية.

التحليل العلمي التجريبي:

وهو التحليل الذي يقوم على الجمع بين التجريب والتجريد؛ مع تغليب التجريب وجعله أساس عملية التحليل، وإفساح المجال للعقل لمساندة التجربة عن طريق بعض العمليات الذهنية؛ كتصوير الفرض الأوَّلي، وتعميم النتائج، وصياغة القانون العلمي.. وغيرها. ولا شك أن المعرفة السياسية التي تستمد من منهاجية تقوم على الجمع بين الملاحظة وإعمال الذهن، أو بين التجريب والتجريد، هي الأكثر قبولاً في التقاليد العلمية السياسية المعاصرة؛ لما تتسم به من موضوعية صارمة مع دقة في التعبير، وعمق في التحليل والتأصيل، وقدرة على التفسير والتعميم؛ خلافاً لكلا المنهجين التجريدي والتجريبي اللذين يقدمان معرفة محدودة؛ إما في نطاق العقل بعيداً عن الواقع، وإما في نطاق واقع محدود من حيث المكان والزمان؛ في غياب إعمال العقل من أجل التفسير والتعميم وصياغة القانون.

وقد اعتمد الباحث -كاتب هذا المقال- على هذا المنهج العلمي التجريبي في محاولته لاكتشاف حقيقة دور الدين في الواقع السياسي القومي الغربي:

فبدأ بملاحظة أن الدين يؤدي دوراً فعالاً في هذا الواقع الذي من المفترض أنه يقوم على الفصل بين الدين والسياسة (تجريب).

ثم قام بتصوير فرض أوّلي مفاده وجود ارتباط بين الدين والسياسة في الواقع الغربي في ظل الدولة القومية التي قامت أصلاً على مبدأ الانفصال الوظيفي والحركي بين النشاط السياسي والنشاط والديني؛ بما يفرضه ذلك من عدم تدخل القوى الدينية في الحياة السياسية، وعدم ارتباط الحركة السياسية بالقيم أو النشاطات الدينية (تجريد).

ثم إنه عاد إلى الواقع الغربي المستهدف بالتحليل لملاحظته، وعرض هذا الفرض الأوّلي عليه، ومتابعة واقع دور الدين في الحياة السياسية في مختلف الدول التي تنتمي إلى الواقع الغربي بالملاحظة والمقارنة (تجريب).

ثم لينتهي أخيراً إلى تقديم تفسير علمي في شأن هذه العلاقة؛ بعدما ثبت بالتجريب صحة الفرض الأوّلي، ومطابقته للواقع في شتى نماذج أو حالات الواقع الغربي المستهدَف.

هذا التفسير لا يعدو أن يكون تعميماً لنتيجة البحث من منطلق الاستنباط أو التدليل العقلي؛ ذلك أن إعمال الذهن في الملاحظة الأوّلية وما قادت إليه من فرض أولي ثم استقراء الواقع بالملاحظة المُمَحِّصة

والمقارنة؛ لا بـد أن يقود إلى حقيقة منطقية، وهي أن الدين هـو أحد متغيـرات العلاقة السياسـة من جهة، وأحد مقومات عملية التجانـس والتكتل الاجتماعي والسياسـي من جهـة أخرى؛ فـي ظل هـذا النموذج القومـي الغربـي الذي يسـود الاعتقاد أنـه يعتمد في تجانسـه الاجتماعـي وحركتـه السياسـية على عامل الشعور القومي وحده (تجريد).

وهكـذا: تجريـب فتجريد، ثـم تجريـب فتجريد. ويُطلق على هذا القانون، أو التعميم أو التفسـير الذي انتهـى إليـه البحث، وصـف «الفـرض العلمي»؛ أي الذي تم اختباره تجريبياً، وهو في النهاية ليس سـوى إعمـال للذهن في شـأن معطيـات الملاحظـة؛ تماماً مثلمـا اعتمد الفرض الأوَّلي علـى العقل في صياغته وتصويره[٦].

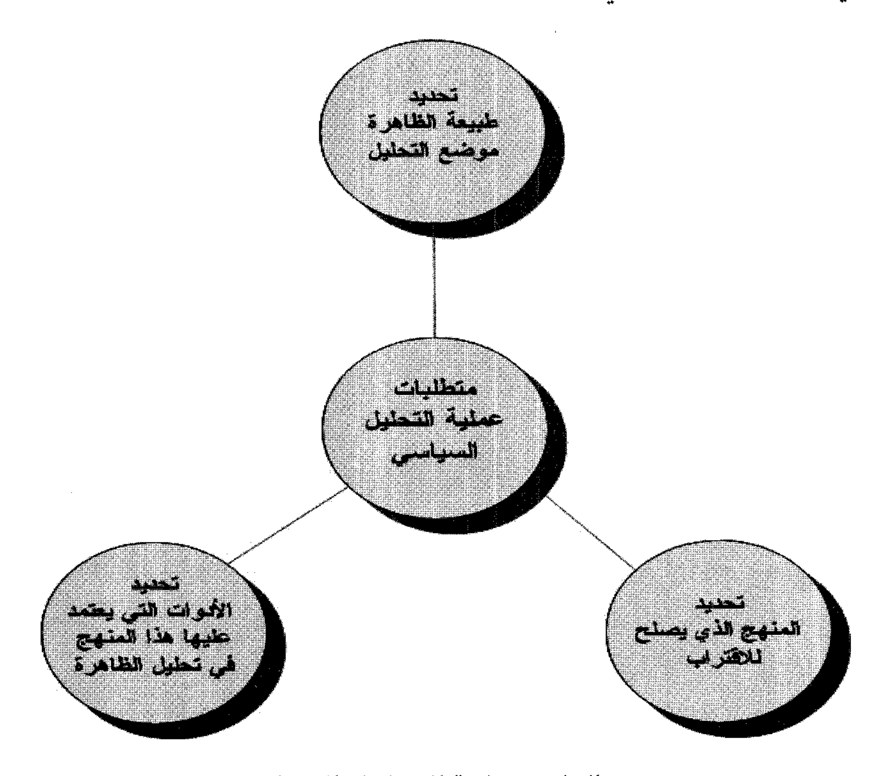
هذا التداخل بيـن الواقع والعقل، أو بين الملاحظة والتدليـل العقلي، جعل من هذا المنهج أكثر المناهج شـيوعاً وقبولاً في البحوث السياسية التي تهدف إلى الموضوعيـة والحياد في التحليـل والتأصيل. ويُطلق بعضهـم علـى هـذا المنهج وحـده وصـف «المنهج العلمـي» دون مـا عداه مـن مناهج لا تقـوم على هذا الجمع بين التجريب والتجريد، وهو المنهج الشـائع حالياً في دراسـة النظرية السياسية، والحياة السياسية، والعلاقات الدولية.

أدوات التحليل السياسي:

كمـا أن مـادة البحـث - أو الظاهـرة المسـتهدفة بالتحليـل - هي التي تحدد مسـلك أو منهج تحليلها؛ فـإن كل منهـج بـدوره يملـك أدواته الخاصـة؛ ولذا فإن اختيـار أدوات التحليل السياسـي يرتبط بتحديد مسـالك أو مناهج هذا التحليل، ولا موضع للحديث عن أدوات التحليل قبل اختيار المنهج.

وهكذا؛ فإن عملية التحليل السياسي، أو كل عملية تحليل علمي أخرى، تفترض:

أولاً: تحديد طبيعة الظاهرة موضع التحليل.



متطلبات عملية التحليل السياسي

وثانياً: تحديد المنهج الذي يصلح للاقتراب من هذه الظاهرة والكشف عن عناصرها.

ثم ثالثاً: تحديد الأدوات التي يعتمد عليها هذا المنهج في تحليل الظاهرة.

أداة التحليل بهذا المعنى يجب أن تكون ملائمة للتعامل مع طبيعة الظاهرة موضع التحليل، فليست كل أداة تصلح لمعالجة كل ظاهرة، وقد تكون هناك أكثر من أداة يمكنها التعامل مع الظاهرة، وعلى الباحث أن يختار أكثر هذه الأدوات صلاحية وملائمة لطبيعة الظاهرة، وقد يستخدم أكثر من أداة على مقتضى طبيعة الظاهرة والمرحلة التي تمر بها عملية التحليل؛ ذلك أن غموض الظاهرة أو اتساع نطاق البحث قد يفرض استخدام أكثر من منهج واحد، ومن ثَمَّ العديد من الأدوات المرتبطة بهذه المناهج. وهكذا تتعدد أدوات التحليل بتعدد الأنواع والمناهج لظواهر التحليل؛ فـ«المنهج الاستنباطي» له أدواته التي تسمح بعمليات القياس والتصوير والصياغة والتعميم وغيرها من الأدوات التي يعتمد عليها التحليل العقلي أو المنطقي.

و«المنهج الاستقرائي» له أدوات أخرى تسمح له باستقراء الواقع واختباره كالملاحظة والاستبانة. كما أن «هندسة التقارير السياسية» أيضاً ترتكز على مجموعة من الأدوات؛ لانتقاء المعلومات المطلوبة، وممارسة الإقناع، والتأثير، وتوجيه عملية اتخاذ القرار.

إن الاستدلال العقلي هو الأداة الرئيسة التي يقوم عليها التحليل الاستنباطي، فالباحث هنا ينطلق من التسليم بإحدى أو بعض المسلَّمات الفكرية أو المبادئ الأخلاقية، ثم يسعى إلى تأكيد منطوقها أو رفضه من خلال المنطق المجرد، وهو قد يلجأ في تحليله إلى استخدام أدوات منطقية كالتعميم، والانتقال من العام إلى الخاص (الاستنباط)، والانتقال من الجزء إلى الكل (الاستقراء المنطقي) والقياس، وغيرها من الأدوات شائعة الاستخدام في العلوم الاستنباطية كالمنطق والفلسفة والقانون والفقه، وفي بعض فروع المعرفة السياسية كالفكر السياسي، والفلسفة السياسية، والقيم السياسية، والأيديولوجيات السياسية، والقانون الدستوري، والقانون الدولي.

«المنهج الاستقرائي» في التحليل السياسي بدوره يملك أدواته التي تمكِّنه من الاحتكاك المباشر بالواقعة، وجمع المعلومات المباشرة وغير المباشرة عنها في استقلال تام عن العقل، مثل الملاحظة والتفاعل مع الواقعة، وجمع المعلومات المباشرة عنها عن طريق الاستبانة أو الاستبار، وجمع المعلومات غير المباشرة من الكتب والمصادر التوثيقية، وهي الأدوات الملائمة لظواهر الحياة السياسية والعلاقات الدولية.

ويجمع المنهج العلمي التجريبي بين أدوات الاستقراء وأدوات الاستنباط، كما يسمح باستخدام العديد من الأدوات الأخرى - كبناء النماذج، وتحليل المضمون، والتحليل الكمي للوقائع، والأساليب الرياضية والإحصائية، والعقول الإلكترونية، والتحليل المعملي أو التاريخي - كبديل لعملية التجريب وغيرها.

أما «التحليل الهندسي» بمعنى أسلوب إعداد التقارير؛ فإنه لا يلتزم باستخدام أداة محددة ترتبط بمنهاجية ملائمة، ولكنه - تحليل نفعي غير علمي - يلجأ إلى كل أداة ممكنة لتحقيق غاياته غير العلمية، وسواء منطقية كانت هذه الأدوات أم ميدانية، ملائمة أم غير ملائمة لموضوع التحليل، موضوعية أم ذاتية، وسواء ارتكزت هذه الأدوات على معلومات صحيحة أم ملفَّقة، ووقائع فعلية أم مفتعلة. ويدخل في ذلك الفروض، والاستنتاجات، والنصائح، وقواعد العمل، والأرقام، والوقائع، وشهادات الشهود، والصور، والأفلام، والتسجيلات الصوتية، والتقارير الاستخباراتية، والبلاغات، وجمع المعلومات من الملفَّات والأجهزة الرسمية، وغير ذلك(٧).

السلام ليس سوى حالة مؤقتة ناتجة من تعاهد بعض الدول على وقف الحرب بينها؛ دون أن يعني ذلك إنهاء حالة العداء الكامن في صلب العلاقات الدولية بحكم التميز والاختلاف وشيوع أدوات العنف

مفهوم الاستراتيجية:

برغم أن مفهوم الاستراتيجية Strategy المتداول اليوم قد اتسع وتنوعت المعاني التي يفهمها الناس منه؛ فإن الأصل اليوناني للكلمة وثيق الصلة بظاهرة الحرب وصفة الخداع، فكلمة Stratégia اليونانية تعني القيادة أو البراعة العسكرية Generalship وهي من كلمة stratégos وهو القائد العسكري أو الجنرال General، أو من كلمة Stratos والتي تعني الجيش Army، أو من كلمة Stratégéma التي تعبّر في التقاليد اليونانية عن الغش والخداع والتضليل كسلوك للقائد العسكري في تعامله مع الخصوم، وهو المفهوم نفسه من المرادف الإنجليزي للكلمة وهو كلمة Stratagem، والتي تعني الحيلة أو المناورة العسكرية التي تهدف إلى تضليل العدو أو خداعه (٨).

وهكذا؛ فإن أصل كلمة «استراتيجية» يشير إلى الخدع التي هي من متطلبات إحراز النصر في الحروب؛ بمعنى طُرق خداع العدو والتحايل عليه وتضليله بهدف هزيمته والنيل منه. فإلى جانب التسلُّح بكل ما يمكن تدبيره من أنواع وكميات الأسلحة تصبح الاستراتيجية هي العنصر الثاني المكمِّل لهذا العنصر الأول كشرط لتحقيق النصر في الحرب. وكما لا يمكن تصور حرب بلا أسلحة، فلا يمكن تصورها أيضاً بدون استراتيجية، فالسلاح والاستراتيجية هما المقوِّمان الضامنان للنصر في المعارك(٩).

هذا التصور اليوناني لمفهوم الاستراتيجية؛ هو أساس نشأة علم أو فن الاستراتيجية في التقاليد العلمية الغربية، وهو العلم أو الفن الذي يُعنى بدراسة التحركات العسكرية، وتوظيف مختلف الطاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية والنفسية لدعمها، ومدِّها بالخطط والحيل والمناورات التي تسبق وتصاحب العمليات؛ من أجل تحقيق النصر بأقل الأعباء.

الطابع السياسي لمفهوم الاستراتيجية:

برغم ارتباط الاستراتيجية بالعمل العسكري Military؛ فإن الطابع السياسي للأهداف النهائية للحرب يجعل من الاستراتيجية - وظاهرة الحرب برمتها - عملاً سياسياً باعتبارها أداة تحقيق المصالح أو الغايات السياسية، كما أن الحرب هي في النهاية استجابة لقرار سياسي؛ ونتيجة مترتِّبة على طبيعة العلاقات الدولية التي يغلب عليها العداء نتيجة لتميز الدول بإطارها الجغرافي وتاريخها وأصولها ومواردها ونظمها ومعتقداتها من جهة، ثم احتفاظ كل دولة بحق امتلاك واستخدام أدوات القوة على مقتضى مصالحها في غياب أي احتكار شرعي لأدوات العنف من قِبَل منظمة أو هيئة دولية من جهة أخرى.

هذه الطبيعة القائمة على التميز والاختلاف وامتلاك أدوات العنف طبعت العلاقات الدولية بطابع العداء، وجعلت السلام فيها استثناءً والحرب أسلوباً أو منهجاً أصلياً والاستراتيجية أداة من أدوات الحرب.

والواقع أن السلام نفسه ليس سوى إحدى الحِيَل الاستراتيجية التي تلجأ إليها الدول لوقف الحرب - لا العداء - على مقتضى مصالحها القومية، فإذا ما انقضت تلك المصلحة عادت الحرب لتحكم

العلاقات بين الدول. فالسلام ليس سوى حالة مؤقتة ناتجة من تعاهد بعض الدول على وقف الحرب بينها؛ دون أن يعني ذلك إنهاء حالة العداء الكامن في صلب العلاقات الدولية بحكم التميز والاختلاف وشيوع أدوات العنف[١٠].

علم وفن الاستراتيجية:

الاستراتيجية - بهذا المعنى - هي علم وفن في آن واحد؛ فهي علم يُعنى بدراسة ظاهرة الحرب، وكيفية إحراز النصر فيها، ثم هي فن يجب أن يتقنه القائد العسكري حتى يمكنه إدارة العمليات العسكرية بفعالية ومرونة؛ بما يسمح بالإلغاء والإضافة والتعديل بحسب ما يقتضيه سير المعركة وحقيقة الأوضاع على الأرض؛ وذلك لضمان تحقيق الهدف، وهو إما الفوز في المعركة؛ وإما الخروج منها بأقل قدر من الخسارة.

إن إحاطة القائد العسكري بمعطيات علم الاستراتيجية، ثم مهارته في الميدان، وبراعته في استخدام مختلف الحيل والمناورات التي تفرضها عملية المواجهة؛ هو أحد مقتضيات أو مؤهلات القيادة العسكرية في التقاليد الغربية، ابتداءً من الخبرة اليونانية.

إن استئصال الطرف الآخر، أو على الأقل تحطيم إرادته وإجباره على الاستسلام، هو الغاية النهائية من كل حرب. والاستراتيجية هي التي تجيب عن السؤال: كيف؟ بمعنى أنه في ضوء الهدف المطلوب والقدرات العسكرية المتاحة ما هي المسالك والأدوات والمهارات التي تسمح بتوظيف هذه القدرات المتاحة لتحقيق الهدف المطلوب.

ولا شك أنه بدون هذا التحديد لكيفية تحقيق الهدف، ومهما بلغت القدرات العسكرية المادية؛ فإن القوات المشاركة في عملية المواجهة سرعان ما تعاني من الضياع والتشتت وفقدان القدرة على مواجهة مستجدات المعركة وعدم امتلاك القدرة على مواجهة ما تفرضه المعركة من ظروف وأوضاع لم تكن واردة في تقدير صاحب قرار الحرب[١١].

تأتي كلمة Stratagem الإنجليزية، والمستمدة من الأصل اليوناني Stratégéma، بمعنى الغش أو الخداع، لتضفي على هذا العلم أو الفن الطابع المكيافيللي الذي يدور حول فكرة أن الغاية تسوِّغ الوسيلة، ولتطلق يد القائد العسكري في الميدان وتحرره من كل قيد مادي أو معنوي قد يحول بينه وبين إحراز النصر أو الانسحاب بأقل خسارة ممكنة. ويدخل في هذا الباب استخدام مختلف الحيل والمكايد وأساليب الغش والتضليل والمكر، والتي قد يتفتق عنها ذهن القائد العسكري وأعوانه من المتخصصين في مثل هذه «المهارات»[١٢].

تطور مفهوم الاستراتيجية

اتسع مفهوم الاستراتيجية في الإدراك الغربي ليغطي كل الترتيبات التي تتطلبها عملية الاستعداد

اتسع مفهوم الاستراتيجية في الإدراك الغربي ليغطي كل الترتيبات التي تتطلبها عملية الاستعداد الدائم لمواجهة أي عدو، معروف أو محتمل، وتدبير جميع المواد والعناصر الضرورية لحماية الأمن القومي

الدائم لمواجهة أي عدو، معروف أو محتمل، وتدبير جميع المواد والعناصر الضرورية لحماية الأمن القومي، من منطلق القناعة بأن أساس العلاقة بين الدول هي الحرب، وما السلام إلا عَرَض طارئ تقتضيه مصلحة الطرفين.

بهذا المعنى أضحى البترول مادة استراتيجية، وصارت لبعض المواقع الجغرافية أهمية استراتيجية،

كما أصبح لبعض المواد الغذائية الضرورية لحياة الشعوب وصمودها في المعارك - كالقمح فضلاً عن المياه - أهمية استراتيجية، وكذا تمتعت أغلب المواد الخام التي تتوقف عليها الصناعات وبصفة خاصة الصناعات العسكرية - كاليورانيوم- بأهمية استراتيجية خاصة. وهكذا أصبحت صفة الاستراتيجية Strategic لصيقة بكل هذه المواقع أو المواد الضرورية للأمن القومي وتغذية الشرايين التي تمد الشعوب والجيوش بمتطلباتها الأساسية، وبكل ما تحتاج إليه من عُدَد وعتاد ومصادر للطاقة ومواقع جغرافية تضمن لها التفوق ومن ثَمَّ النصر، وفرض إرادتها وتحقيق مصالحها وحماية أمنها.

وبعبارة أخرى: فإن صفة الاستراتيجية صارت تُطلَق على كل ما هو ضروري أو جوهري Essential

أضحت الاستراتيجية -في أوسع معانيها- هي علم وفن التخطيط والتنظيم والإعداد المسبق.

لحياة الشعوب وقوتها ولو لم يكن متوفراً داخل حدودها القومية؛ لأن افتقادها لهذا العنصر أو ذاك قد يكون سبباً لهزيمة جيوشها وانكسار إرادتها في أول مواجهة مع عدو خارجي، كما أن غياب هذا العنصر سوف يتسبب في ضعف الدولة وطمع غيرها فيها في ظل علاقة العداء التي تحكم العلاقات الدولية.

وبناءً عليه أضحى على الدول أن تسعى دائماً لامتلاك كل عنصر مهم لأمنها القومي حتى لو كان موجوداً خارج حدودها، حتى لو اضطرت في سبيل ذلك إلى الدخول في مواجهات عسكرية أو تحالفات ومعاهدات مع هذا الطرف أو ذاك من الأطراف التي تملك هذا العنصر الاستراتيجي الذي تحتاج إليه الدولة.

في ضوء هذا التصور الغربي لمفهوم الاستراتيجية يمكن تفسير الاهتمام الأمريكي والغربي عموماً بمنطقة الخليج العربي والشرق الأوسط، كما يمكن فهم الدور الغربي في زرع إسرائيل ودعمها، كما أن هذه الحرب الدائرة في العراق لا يمكن فهمها وتفسيرها إلا من منطلق مفهوم الاستراتيجية.

وقد ازداد المفهوم اتساعاً ليشمل كل الأشخاص والمناصب والقضايا والأفكار والمنظمات التي ترتبط بالأمن القومي، أو بعناصر القوة في المجتمع، أو بعملية المواجهة مع المجتمعات الأخرى المحيطة، والتي هي بحكم الطبيعة معادية، فأصبح هناك فكر استراتيجي وتقرير استراتيجي، ودراسات استراتيجية، ومعهد أو مركز استراتيجي وقرار استراتيجي ومتخصص استراتيجي Strategist. وهكذا انتقل المفهوم من نطاقه الأول في المجال العسكري إلى المجال السياسي، ثم إلى المجال الفكري والعلمي، إلا أنه في جميع هذه التطورات ظل مرتبطاً بقضية الأمن القومي، وبضمان التفوق العسكري، وبتأمين حاجات الشعب الأساسية؛ باعتبار أنه دائماً في حالة عداء مع غيره من الشعوب؛ مما يفرض عليه الإعداد الدائم لمصادر القوة والاستعداد المستمر للحرب.

التطور الأخير في مفهوم الاستراتيجية ابتعد به عن هذا المضمون العسكري وذاك البعد السياسي، كما جرَّده مما لصق به من صفات الخداع والغش والتضليل والاعتداء على الآخر من أجل تأمين متطلبات الأمن القومي، وليسلط الضوء فقط على كل ما تتطلبه هذه العمليات من عمق في الإدراك، وبراعة في التخطيط وقدرة على القيادة والتحكم، وإعداد مسبق للمسالك والأدوات اللازمة لتحقيق الهدف.

لقد أضحت الاستراتيجية مجرد صفة للعمليات التنظيمية التي يتطلبها إنجاز هدف معين؛ سواء كان ذلك في مجال البحث العلمي أو الإدارة أو الرياضة

أو غير ذلك. وهكذا برزت مفهومات جديدة مثل الإدارة الاستراتيجية Strategic Management، واستراتيجية البحث Research Strategy، واستراتيجية الفريقTeam Strategy؛ لتعبِّر عن عملية ارتكاز الإدارة أو البحث العلمي، أو لعب الفريق إلى خطة واضحة تحدد المسالك والأدوات الكفيلة بتحقيق غاية الإدارة، أو هدف البحث العلمي، أو فوز الفريق الرياضي. لقد أضحت الاستراتيجية - في ضوء هذا التطور - مجرد تعبير عن عملية تنظيم أو تخطيط تحكم العمل الإداري أو البحثي أو الرياضي أو غيرها، ولذلك عادة ما يستبدل بمصطلح الأيديولوجية - بهذا المعنى - مصطلح الخطة أو التخطيط، وأحياناً يُقرن بينهما، فيقال مثلاً: التخطيط الاستراتيجي Strategic Planning أو خطة الفريق Team plan أو خطة البحث Research plan أو خطة البحث واستراتيجيته Research plan and strategy) [١٣]، وهكذا.

لقد أضحت الاستراتيجية -في أوسع معانيها- هي علم وفن التخطيط والتنظيم والإعداد المسبق، وعلى الباحث عن المعنى الدقيق المقصود بمصطلح الاستراتيجية في سياق معين؛ أن يحدد أولاً طبيعة هذا السياق، وما إذا كان ينتمي إلى المجال العسكري أو السياسي أو العلمي أو الإداري أو الرياضي أو غير ذلك، وبناءً عليه يستطيع أن يتبين المعنى المقصود في ضوء ما سبق وذكرناه من تطور في دلالات المفهوم.

الاستراتيجية والتكتيك:

الفارق بين الاستراتيجية والتكتيك Tactics كالفارق بين المنهج والأداة، ورغم أن الاستراتيجية نفسها هي أداة من أدوات الحرب التي هي منهج أو وسيلة من وسائل التعامل مع العدو؛ فإن التكتيك بدوره هو أداة من أدوات الاستراتيجية حين تصبح هذه الأخيرة هي منهج أو أسلوب الاقتراب من الطرف الآخر والتعامل معه.

«الاستراتيجية» هنا تعني التصور الشامل لكيفية إدارة الحرب بما تتضمنه من أساليب الهجوم والدفاع والكر والفر والتفاوض والمناورة والخداع وغيرها.

أما «التكتيك» فيعني هذا الأسلوب أو ذاك من أساليب الاستراتيجية، والتكتيك هو أداة تنفيذ الاستراتيجية.

وهكذا؛ فإن وضع استراتيجية معينة يتضمن في الوقت نفسه وضع التكتيكات التي سوف تعتمد عليها الاستراتيجية في تحقيق الأهداف المرجوّة.

والتكتيك - كالاستراتيجية - كلمة يونانية أصلها Taktika بمعنى الترتيب والتنظيم، أو Taktiké بمعنى فن نشر القوات في الحرب، وكلتاهما من Taktikos بمعنى النظام، والأصل هو كلمة Taktos بمعنى مُنظَّم أو مُرتَّب[١٤].

وقد عوَّلت التقاليد العلمية الغربية المعاصرة على هذا المعنى المرتبط بأدوات ممارسة أعمال القتال في الحرب، وجعلت من تعلم مادة التكتيك - بهذا المعنى - شرطاً للتخرج في الكليات والمعاهد العسكرية، وصار التكتيك - كالاستراتيجية - علماً وفناً. ولكن إذا كانت «الاستراتيجية» هي علم وفن تخطيط وإدارة الحرب في جملتها، وهي من اختصاص القائد العام للقوات المسلحة، فإن «التكتيك» هو علم وفن تنفيذ الاستراتيجية وتحقيق غاياتها، وبصفة خاصة فيما يتعلق بطرق وفنون وأدوات نشر وتوجيه الجنود والسفن والطائرات وسائر المركبات أثناء الحرب، ويضطلع به قادة الوحدات أو وحدات عسكرية متخصصة يُطلق عليها اسم Tactical Units، وتضم خبراء في عملية التكتيك مهرة في إعداد وإنجاز المناورات يطلق عليهم وصف Tacticians، وهؤلاء يستعين بهم الاستراتيجيون قبل وضع استراتيجية القتال وأثناءها؛ لكونهم أكثر ارتباطاً بالواقع ودراية بالأدوات المتاحة في الظروف المختلفة، وإلا صارت الاستراتيجية بعيدة عن الواقع صعبة التنفيذ. فالتعاون بين

الاستراتيجي والتكتيكي هو الضمان الوحيد لبناء استراتيجية كاملة للمعركة، تجمع بين العلم والفن، والفكر والممارسة، والأهداف ووسائل تحقيقها، والمنهج والأداة؛ مما يعطي الاستراتيجية الطابع العلمي الواقعي، ويضمن لها النجاح في إحراز أهدافها.

الاستراتيجية والخطة:

الاستراتيجية أعم من الخطة plan وأكثر ارتباطاً منها بالنواحي العسكرية والسياسية وبمستوى القيادة العليا، ولكن يجمع بينهما وحدة الجوهر، والذي ينصرف إلى عملية الإعداد المسبق لإنجاز هدف محدد من خلال عمليات التحديد للعناصر الفاعلة والترتيب والتنظيم والجدولة وغير ذلك[١٥]. فالقائد العام للجيش - والذي قد يكون هو نفسه رئيس الدولة - هو الذي يضع استراتيجية الحرب ككل Strategy of the war، في حين يضع كل قائد في الميدان خطته المستقلة للهجوم Plan of attack أو الانسحاب Plan of retreat في ضوء الظروف التي يمليها عليه الواقع.

فالخطة هنا هي أسلوب قطاع محدود من الجيش لتنفيذ مهامه القتالية، هجوماً أو انسحاباً، في إطار الاستراتيجية العامة المحددة سلفاً من قِبَل القيادة العليا للجيش، أو هي فرع من فروع الاستراتيجية يخص أحد قطاعات الجيش في أحد المواقف أو المواقع القتالية، وحيث معطيات القتال في هذا الموقع من جانب، ومرونة الاستراتيجية نفسها من جانب آخر، يسمحان لقائد هذا القطاع بوضع خطة تسمح لقواته بتحقيق النصر أو الانسحاب بأقل الأعباء.

هذه الخطة يصعب وصفها بالاستراتيجية، ولكنها لا تعدو أن تكون مجرد خطة فرعية تم رسمها في ضوء وعلى مقتضى الاستراتيجية العامة للمعركة.

من ناحية أخرى؛ فإن الخطة أقل تعقيداً وتشتمل على عناصر أقل من الاستراتيجية، وغالباً ما تستخدم بمعنى البرنامج Program أو المشروع Project اللازم لإنجاز شيء معين قد يكون مُهمّاً مثل إعداد أطروحة للحصول على درجة الدكتوراه (خطة البحث)، وقد يكون محدود الأهمية مثل مجرد القيام برحلة (خطة أو برنامج الرحلة)، أو إعداد حفل (برنامج الحفل)، أو حتى قضاء أمسية (خطة قضاء ليلة العيد)، فجميع هذه الخطط وأمثالها أقل من أن توصف بالاستراتيجية رغم أنها تفترض عناصر الاستراتيجية نفسها؛ من حيث الإعداد المسبق، وتصور الأساليب والأدوات، وتنظيم وترتيب الإجراءات، ولذلك فمن اللائق أن يقال: خطة الرحلة، أو برنامج الحفل، أو خطة العلاج. ومن غير المستساغ وصف أي من ذلك بالاستراتيجية.

الهوامش:

(١) لا يكفي بطبيعة الحال أن تقتصر الجهود هنا على مجرد تغيير الأسماء الأجنبية بأخرى عربية ذات معان إسلامية، وإنما المقصود بناء وتأصيل مفهومات جديدة في نطاق دراسات علمية كاملة للواقع الإسلامي، تنطلق من المنهاجية العلمية الإسلامية، وترتبط بخصائص هذا الواقع.

(٢) راجع حول مفهوم التحليل بصفة عامة:
Webster's New World Dictionary of the American Language (N.Y.: Simon and Schuster, 1984); New International Dictionary of the English Language (N.Y.: J.G. Ferguson Publishing Co.,1984); Merriam-Webster Online Dictionary(Internet).

(٣) راجع حول مختلف أنواع ومستويات التحليل السياسي: د. حامد ربيع: التحليل السياسي (مذكرات، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،١٩٧١م)، ص ١٩، ٢٠، ٧١، ٧٢، ٧٤، ١٢٣، ١٣١، ١٣٥، ١٣٨، ١٨٢، ١٨٣، ١٩٣. د. طه بدوي: النظرية السياسية (القاهرة والإسكندرية: المكتب المصري الحديث ، ١٩٨٦م)، ص ٣١٠.

(٤) راجع حول محاولة كل من مكيافيللي وبودان: د. طه بدوي، المرجع السابق نفسه، ص ٢٧٦- ٢٧٧.

(٥) راجع حول ذلك: المرجع السابق نفسه، ص ٢٧١، ٢٧٩، ٢٨١.

(٦) لمزيد من التفاصيل حول المنهج العلمي التجريبي وكيفية استخدامه في دراسة الظاهرة الدينية؛ راجع القسم التمهيدي بعنوان "محاولة لبناء منهاجية وضعية لدراسة الظاهرة الدينية في نطاق التحليل السياسي" في: عبد العزيز صقر: دور الدين في الحياة السياسية في الدولة القومية ـ تحليل تجريبي (رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، قسم العلوم السياسية، ١٩٩٠م)، ص١-١٥٠. وقد نشر الجزء التجريبي من هذه الرسالة والخاص بتطبيق هذه المنهاجية على دراسة العلاقة بين الدين والدولة في الغرب بعنوان "الدين والدولة في الواقع الغربي- دراسة لموقع ودور الدين في الدولة القومية" (القاهرة: دار العلم للجميع، ١٩٩٥م)، راجع ص ٥٠- ٣٠٧.

(٧) لمزيد من التفاصيل حول أدوات التحليل السياسي عموماً راجع: د. حامد ربيع، مرجع سابق، ص ٩، ١٢، ٢٩، ٥١، ٥٢، ٥٦، ١٠٩، ١١١، ١١٢، ١١٩، ١٢٢، ١٦٩، ١٧٠- ١٧٢، ١٧٤، ١٨٤، ١٩١، ٢٦٠، ٢٦٢ ؛ د. طه بدوي: مرجع سابق، ص ٢٩٨- ٣٠٧.

(٨) راجع حول هذه المعاني:
Merriam-Webster Online Dictionary, op.cit; The American Heritage Dictionary of the English Language (N.Y.: Houghton Mifflin Co, 2000); Webster's New World Dictionary, op.cit.

(٩) هذه حقيقة قررها الإسلام بوضوح في قوله - تعالى-: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾، وقوله صلى الله عليه وسلم: «الحرب خدعة». والنجاح الساحق الذي حققته الجيوش الإسلامية في عصر الفتوحات لا يمكن تفسيره إلا في ضوء هذين العنصرين: عنصر إعداد القوة، وعنصر امتلاك استراتيجية ملائمة لمواجهة العالم الخارجي في هذه الفترة. ولعل تقاعس المسلمين عقب ذلك عن امتلاك مصادر القوة، وعدم امتلاك القيادات الإسلامية لأي تصور استراتيجي يحكم التعامل مع الآخر في المجال الدولي؛ هو أيضاً ما يفسر انهيار الدولة الإسلامية الكبرى، كما يفسر مرحلة "غثاء السيل" التي يحياها المسلمون اليوم، وحيث سمح ضعفهم وهوانهم بتكالب الأمم عليهم، وإهدار دمائهم، وهتك أعراضهم ونهب أموالهم!!

(١٠) على عكس الإدراك المتداول؛ فإن الأصل في العلاقات بين الدول هو العداء الذي يحكمه منطق الحرب، وما السلام إلا مرحلة تقتضيها مصلحة الأطراف المعنية. وليس أدل على ذلك مما نراه من تبدل أو تحوُّل الأصدقاء إلى أعداء، والأعداء إلى أصدقاء على مقتضى المصلحة القومية، كيف كانت وكيف أصبحت العلاقة بين أمريكا وبريطانيا، أو بين بريطانيا وفرنسا، أو بين فرنسا وألمانيا، أو بين أمريكا وروسيا، أو بين أمريكا واليابان. ويكفي أن ننظر أيضاً إلى الحشود والقوات التي تقبع على الحدود بين دول تطلق على نفسها وصف الدول الشقيقة أو الصديقة! وهل هناك شك في قيام الحرب بين هذه الدول "الصديقة" إذا ما اقتضت مصالحها القومية ذلك؟! كل ذلك دليل على أن العداء هو الأصل، وأن معاهدات السلام توقف الحرب مؤقتاً ولكنها لا تنهي العداء المتبادل الذي لا يزال يكنّه الإنجليز والفرنسيون والروس والأمريكيون واليابانيون والألمان بعضهم لبعض. وبهذا المعنى لا يمكن وصف العلاقات الأمريكية العربية بأنها علاقات صداقة - كما يحلو لبعضهم وصفها بذلك - ولكنها علاقات عداء لا تهدف إلا إلى تحقيق المصالح الأمريكية؛ إما بالحرب المباشرة وإما الدعم المطلق لإسرائيل، أو من خلال علاقات سلمية تسمح لها بنهب الثروات والاستيلاء على مصادر الطاقة والتحكم في المنطقة بالرضا وبأقل الأعباء. ولا يستثنى من ذلك علاقة الولايات المتحدة بإسرائيل، فليس السلام من طبيعتها أيضاً، وإنما هو مرحلة تقتضيها مصلحة الطرفين الآن، وسرعان ما يعود العداء كأصل يحكم العلاقة بينهما إذا ما تعارضت المصالح، أو إذا ما تحرر الوعي الأمريكي من التأثير الصهيوني ليرى حقيقة هذا التعارض في المصالح، أو إذا ما نجحت القوى العربية والإسلامية

في داخل الولايات المتحدة وخارجها في إماطة هذا التأثير اليهودي عن سمع الشعب الأمريكي وبصره وعقله حتى يتبين الحقيقة فيما يتعلق بمصالحه القومية.

(١١) في ظل طابع العداء الذي يغلِّف العلاقات الدولية، تعتمد كل دولة في علاقاتها الخارجية من أجل تحقيق مصالحها القومية وإخضاع الأطراف الأخرى لإرادتها على وسيلتين أو أسلوبين أو منهجين: السلم أو الحرب، ولكل أسلوب منهما أداته: فالدبلوماسية هي أداة المنهج السلمي، والاستراتيجية هي أداة الحرب. ولا شك أن السلم مقدَّم على الحرب؛ لما فيه من تفادي إزهاق الأرواح، ومن تحقيق المصلحة من دون أعباء وتكاليف المواجهة العسكرية. ولذلك فإن إخضاع الخصم بالأداة الدبلوماسية يجب أن يكون أولى وأسبق من محاولة إخضاعه بالأداة الاستراتيجية، إلا أن إخفاق الدبلوماسية في تطويع إرادة الخصم تدفع للتحول إلى منطق الحرب ـ وأداته الاستراتيجية - كبديل لا مفر منه لإكراه الخصم على الخضوع والتسليم (راجع سيناريو الحرب الأمريكية الأفغانية أو الحرب الأمريكية العراقية).

ولما كان الخصم هو الآخر يملك إرادة ومصالح قومية، كما أن لديه الرغبة نفسها في إخضاع الطرف الآخر وكسر شوكته، فضلاً عن امتلاكه هو الآخر لجيوش وقوات ومعدات عسكرية، ورغبة عارمة في تحقيق النصر على الطرف الآخر؛ فإن عملية الصِّدام العضوي بين الطرفين تحتاج إلى حسابات وتقديرات مسبقة لقوة الخصم وموارده ومواطن ضعفه واحتمالات صموده والدعم الذي يمكن أن يتلقاه من أحلافه وأنماط التفكير العسكري لدى قياداته وطبيعة أرض المعركة والأحوال الجوية، وغير ذلك من المعلومات التي تساعد على فهم طبيعة الخصم وتقدير قوته الحقيقية، والتي في ضوئها يقوم كل طرف بوضع الخطة الملائمة لإدارة العمليات العسكرية؛ بما يكفل تحقيق النصر وإيقاع الهزيمة بالطرف الآخر. هذه العمليات التمهيدية التي تسبق عملية المواجهة وتزامنها وما تتضمنه من أساليب وأدوات ومناورات وحيل؛ هي التي نقصدها من مصطلح الاستراتيجية؛ إنها فن إدارة الحرب من أجل تحقيق المصالح والغايات السياسية للدولة في ظل الطابع العدائي للعلاقات الدولية. راجع حول طبيعة العلاقات الدولية وموضع الاستراتيجية: د. طه بدوي، مرجع سابق، ص ٢٦، ١٩٨ - ٢٠٥.

(١٢) للإسلام تفسير مختلف لمفهوم "الخدعة في الحرب"، فهو وإن كان يقر الخدعة في الحرب؛ إلا أن ذلك لا يعني الخروج على قواعد وشروط المواجهة أو التعدي على أخلاقيات التعامل مع الطرف الآخر. فتقديم الدعوة على الحرب والعدل في المحاربين والوفاء بالعهود والإجارة والأمان وحسن معاملة الأسرى؛ هي بعض المبادئ التي تحكم أي صدام عضوي بين المسلمين وغيرهم، ولا موضع للحديث عن خدعة يترتب عليها إهدار لأي من هذه المبادئ التي تحكم أي عملية مواجهة مع غير المسلمين. حول استراتيجية الحرب في الإسلام ومعنى التعريض والخداع وأساليب الممارسة وأخلاقيات التعامل مع غير المسلمين في وقت الحرب. راجع: عبد العزيز صقر: نظرية الجهاد في الإسلام ـ حول تأصيل المفاهيم والمقومات الأساسية في التقاليد الأولى (رسالة ماجستير: القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٣م)، ص ٢٧٥- ٤١٢؛ عبد العزيز صقر: العلاقات الدولية في الإسلام وقت الحرب - جزء ٦: دراسة للقواعد المنظمة لسير القتال (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٦م).

(١٣) الاستراتيجية هي إحدى مراحل التحليل السياسي، وهي تلك المرحلة المعنية بتحديد كيفية إجراء البحث؛ بمعنى تحديد مسالك وأدوات التحليل في ضوء موضوع التحليل والغاية منه، إنها مجموعة المفهومات والخطوات التي تحدد عناصر البحث وتوجهه، وترسم للباحث طريقاً واضحاً يحميه من التشتت والضياع طوال عملية البحث والتحليل، وعادة ما يُطلق عليها وصف "خطة البحث".

(١٤) راجع حول أصل كلمة التكتيك ومعناها:
Merriam Webster Online Dictionary,op.cit; Webster's New American Dictionary (Boston, N.Y: Books,Inc., 1944); New International Dictionary, op.cit.; The American Heritage Dictionary, op.cit.

(١٥) حول معنى الخطة ومرادفات هذا المفهوم راجع:
The American Heritage Dictionary, op.cit; Webster's Revised Unabridged Dictionary (N.Y.: MICRA,Inc., 1998); World Net (Princeton University,2003); McLean, Iain and McMillan, Alistair: Concise Dictionary of Politics (N.Y.: Oxford University Press Inc,2003).

معلومات إضافية

الشرعية

تُعرِّف الموسوعة الدولية الاجتماعية مفهوم الشرعية بأنه «الأسس التي تعتمد عليها الهيئة الحاكمة في ممارستها للسلطة؛ وتقوم على حق الحكومة في ممارسة السلطة وتقبّل المحكومين لهذا الحق»......

ولقد طرحت العديد من التعريفات لمفهوم الشرعية، ويمكن رصد ثلاثة اتجاهات للتعريف:

١ - اتجاه قانوني: يُعرِّف الشرعية بأنها «سيادة القانون»، أي خضوع السلطات العامة للقانون والالتزام بحدوده، ويمتد القانون ليشمل القواعد القانونية المدونة (الدستور) وغير المدونة (العرف)- ويقصد بالعرف: مجموعة القواعد التي درجت عليها الجماعة فترة طويلة بلغت حد التواتر مع شعورهم بإلزام هذه القواعد.

٢ - اتجاه ديني (القانون الإلهي): ويُعرِّف الشرعية بأنها «تنفيذ أحكام الدين (القانون الإلهي)، وجوهره أن النظام الشرعي هو ذلك النظام الذي يعمل على التزام وتطبيق قواعد الدين (القانون الإلهي)، ويجب فهم الدين بمعنى الحقيقة المُنزلة. ويضم هذا الاتجاه معظم علماء الدين في العصور القديمة والحديثة.

٣ - اتجاه اجتماعي - سياسي: حيث تُعرِّف الشرعية بأنها "تقبّل غالبية أفراد المجتمع للنظام السياسي وخضوعهم له طواعية؛ لاعتقادهم بأنه يسعى لتحقيق أهداف الجماعة، ويعبر عن قيمها وتوقعاتها، ويتفق مع تصورها عن السلطة وممارساتها».

مفهوم الشرعية - أ.د. سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، إسلام أون لاين.

يعتبر كتاب «الأمير» لماكيافيلي مدخلاً إلى علم السياسة الحديث . فقد طرح ماكيافيلي إشكالية السلطة بأسلوب تميز بالواقعية الصارمة وبتحديد فظ وصارخ للحاجات . لكن ذلك لا ينفي تأثر هذا المؤلف بالأرسطوطاليسية التي وضعت السياسة في قمة هرم العلوم التطبيقية لتدرج الاقتصاد والسلوك الشخصي (علم النفس والتربية) كتوابع لها أدنى منها أهمية......... هكذا فإن ماكيافيلي يقدم لنا في هذا الكتاب تأسيساً لعلم السياسة الحديث ويضمّنه جرعة كبيرة من العلوم النفسية والتربوية، بل إنه يدعو لاستخدامها في دعم الأمير الطاغية .

مدخل إلى علم السياسة، المركز العربي للدراسات المستقبلية

وفيما يلي قائمة بأهم المؤلفات القديمة في الفقه السياسي مرتبة حسب وفاة مؤلفيها:

[١] الخراج - أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم (ت ١٨٢هـ).

[٢] السير الكبير - محمد بن الحسن الشيباني (ت ١٨٩ هـ).

[٣] الخراج - يحيى بن آدم القرشي (ت ٢٠٤ هـ).

[٤] الأموال أبو عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤ هـ).

[٥] الأحكام السلطانية - علي بن محمد بن حبيب الماوردي (ت ٤٥٠هـ).

[٦] قوانين الوزارة - الماوردي (ت ٤٥٠هـ).

[٧] أدب القاضي - الماوردي (ت ٤٥٠ هـ).

[٨] غياث الأمم - أبو المعالي الجويني إمام الحرمين (ت ٤٧٨هـ).

[٩] نهاية الرتبة في طلب الحسبة - الشيرزي (ت ٥٨٩هـ).

[١٠] العقد الفريد للملك السعيد - محمد بن طلحة القرشي (ت ٦٥٢هـ).

[١١] السياسة الشرعية - ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ).

[١٢] الحسبة في الإسلام - ابن تيمية (ت ٧٢٧ هـ).

[١٣] معالم القربة في أحكام الحسبة - إبراهيم شمس الدين المعروف بـ «ابن الإخوة» (ت٧٢٩هـ).

[١٤] الطرق الحكمية في السياسة الشرعية - ابن القيم (ت ٧٥١هـ).

[١٥] أحكام أهل الذمة - ابن القيم (ت ٧٥١هـ).

[١٦] تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام - ابن فرحون المالكي (ت٧٩٩هـ).

[١٧] تحرير الإسلام في تدبير أهل الإسلام - عز الدين بن جماعة (ت ٨١٩ هـ).

[١٨] معين الحكام فيما تردد بين الخصمين من الأحكام (ت ٨٢٤ هـ).

[١٨] لسان الحكام في معرفة الأحكام - ابن الشحنة (ت ٨٨٢ هـ).

ولا شك أن هذه الكتب كما يتضح من عناوين بعضها ليست قاصرة على النظام السياسي ولكنها اتجهت إلى الكتب المتخصصة في موضوعات ذات صلة بالنظام السياسي مثل النظام المالي أو النظام القضائي.

تطور الفقه السياسي الإسلامي (الحلقة الثانية)، د. بسطامي محمد خير. شبكة المشكاة الإسلامية.

الاستراتيجية

وإليك تعريف الاستراتيجية لمفكرين سياسيين وعسكريين من المدرستين الغربية والشرقية وكذلك لمفكرين عرب.

المدرسة الغربية

١- كلاوزفيتز : يعرف الاستراتيجية بأنها فن استخدام الاشتباك من أجل هدف الحرب.

وقد عاب الكاتب العسكري البريطاني ليدل هارت على تعريف كلاوزفيتز للاستراتيجية ومن عيوبه أنه يدخل هذه الفكرة في حقل السياسة أو في أعلى مستوى لقيادة الحرب، وهذه أمور تتعلق بمسؤولية الدولة لا بحدود عمل القادة العسكريين الذين تستخدمهم السلطة الحاكمة ليقوموا بإدارة العمليات وتنفيذها، والعيب الآخر هو تحديده لمعنى الاستراتيجية فيما يتعلق باستخدام المعارك فقط، أي تكريس كل الاعتبارات والإمكانيات في الحرب للبحث عن المعركة التي تحقق الحل الحاسم بقوة السلاح.

٢- ليزيه: هي فن إعداد خطة الحرب وتوجيه الجيش في المناطق الحاسمة والتعرف على النقاط التي يجب حشد أكبر عدد من القطاعات فيها لضمان النجاح في المعارك.

٣- مولتكه : الاستراتيجية هي مجموعة من الوسائل التي تستخدم لإدراك وتحقيق الوصول إلى غرض محدد.

٤- كراسة التدريب المشترك البريطانية الصادرة عام ١٩٠٢م تعرف الاستراتيجية بأنها فن التخطيط لحملة ما وتوجيهها، وهي الأسلوب الذي يسعى إليه القائد لجر عدوه إلى المعركة.

٥- فون درغولتز : هي التدابير الواسعة التي تستخدم في تحريك القوات إلى الجهة الحاسمة في أكثر الظروف ملائمة ويمكن أن يسمى علم القيادة.

٦- فوش: هي فن حوار الإرادات التي تستخدم القوة لحل خلافاتها.

٧- ليدل هارت: هي فن توزيع واستخدام مختلف الوسائط العسكرية لتحقيق هدف السياسة؛ وسرعان ما أدرك ليدل هارت أن تعريفه هذا لم يحط بجميع المفاهيم المتزايدة باستمرار في عددها وحجمها، لذلك يرى الجنرال بيرغالو أن ليدل هارت أضاف أخيراً إلى تعريفه السابق (أن التعبئة هي التطبيق العملي للاستراتيجية في مستوياتها الدنيا، وأن الاستراتيجية هي التطبيق العملي للاستراتيجية العامة في مستوى أدنى).

٨- ريمون آرون: هي قيادة وتوجيه مجمل العمليات العسكرية، أما الدبلوماسية فهي توجيه العلاقات مع الدول الأخرى على أن تكون الاستراتيجية والدبلوماسية تابعتين للسياسة.

٩- أندريه بوفر: هي فن استخدام القوة للوصول إلى أهداف السياسة.

١٠- أبوريه: إن محتوى الاستراتيجية والتعبئة واحد، وأن كلمة استراتيجي هي صفة لبعض المستويات في إدارة الحرب أو الحركات العسكرية وأن إدارة الحرب التي تقع مسؤوليتها على عاتق حكومة الوطن هي عملية استراتيجية.

١١- بيير غالـوا: هـي فن المزج بين الفكرة السياسـية والوسـائل المتاحة لإرغـام الخصم -أو الخصوم- على القبول بالغاية أو الغايات المتوخاة.

١٢- أمـا المفهـوم الأمريكي فقد عـرف دليل ضبـاط أركان القوات المسـلحة الأمريكية لعام ١٩٥٩ الاسـتراتيجية بأنها (فن وعلم اسـتخدام القوات المسلحة للدولة لغرض تحقيق أهداف السياسة العامة عن طريق استخدام القوة أو التهديد باستخدامها.

بعد أن استعرضنا جملة من التعاريف الغربية للاسـتراتيجية سـنتناول الآن التعريف الاشتراكي لها:

المدرسة الشرقية:

١- لينين: الاستراتيجية الصحيحة هي التي تتضمن تأخير العمليات إلى الوقت الذي يسمح فيه الانهيار المعنوي للخصم للضربة المميتة بأن تكون سهلة وممكنة.

٢- ماوتسي تونك: هي دراسة قوانين الوضع الكلي للحرب.

٣- كوزلـوف: هـي عملية خلق الوسـائل العسـكرية التي تمكن السياسـة مـن الحصول على أهداف.

٤- كرازيلفكوف: إن الاستراتيجية العسكرية تعتمد مباشرة على السياسة وتخضع لها، وخطط الحرب الاستراتيجية يتم تصميمها على أساس الأهداف التي تحددها السياسة.

٥- سوكولوفسـكي: تمثل الاسـتراتيجية العسـكرية مجموعة من المعارف النظرية التي تعالج قوانين الحرب كصراع مسـلح دفاعاً عن مصالح طبقية محددة. وتدرس الاستراتيجية في ضوء التجارب العسكرية والأوضاع السياسية والعسكرية والطاقات الاقتصادية والمعنوية، وأساليب تصريـف الحروب، ووجهات نظر العدو المحتمـل وأوضاع الحرب المقبلة وطبيعتها وطرائق الإعداد لها وتسـيير دفتها وفروع القوات المسلحة، وأسس استخدامها الاستراتيجي بالإضافة إلى أسـس الحرب المادية والتقنية وتظل في الوقت نفسه مجال النشاط العملي للقيادة السياسية والعسـكرية العليـا في القيادة العامـة ومقرها، والمتعلـق بفن إعداد البـلاد للحرب وتصريف الصراعات المسلحة في ظل أوضاع تاريخية محددة.

المدرسة العربية

١ - المدرسة المصرية: تعرف الاستراتيجية على أنها أعلى مجال في فن الحرب وتدرس طبيعة وتخطيط وإعداد وإدارة الصراع المسلح، وهي أسلوب علمي نظري وعملي يبحث في مسائل إعداد القوات المسلحة للدولة واستخدامها في الحرب معتمداً على أسس السياسة العسكرية كما أنها تشمل نشاط القيادة العسكرية العليا بهدف تحقيق المهام الاستراتيجية للصراع المسلح لهزيمة العدو.

٢ - المدرسة العراقية: تعرفها على أنها فن إعداد وتوزيع القوات المسلحة واستخدامها أو التهديد باستخدامها ضمن إطار الاستراتيجية العامة لتحقيق أهداف السياسة.

٣ - ويمكن تعريفها بأنها فن وعلم في تهيئة وتوزيع واستخدام القوات المسلحة أو التهديد بها لغرض تحقيق أهداف السياسة العليا.

مفهوم الاستراتيجية، وما هي استراتيجية المعارضة العراقية؟ عبد الإله العنزي، موسوعة الزقورة.

النظام الرسمي العربي..
من فكرة الأمة إلى مرحلة المأزق الاستراتيجي

طلعت رميح

رئيس تحرير سلسلة استراتيجيات مصر

ملخص البحث

إن النظام الرسمي العربي بصورته الراهنة نشأ نتيجة ما أصاب الدولة الإسلامية من تدهور أولاً، ونتيجة لدور استعماري في بناء نخب اجتماعية وثقافية متغربة سيطرت على قيادة المجتمعات الإسلامية ، لها مصلحة في هذه السيطرة بالارتباط مع الاستعمار.

وقادت هذه النخب المجتمعات خلال فترات التفكك فيما قبل الاحتلال خلال القرن الثامن عشر وعاونت الاحتلال خلال مرحلة الاحتلال المباشر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فكرياً وسياسياً واجتماعياً، كما أن بعضاً منها تعاون مع الاستعمار في ضرب حركات الرفض لما يجري من عمليات التغريب حتى جاءت الحرب العالمية الأولى فتعاونت معه ضد الدولة الإسلامية .

ولظروف تدهور القوى المستعمرة (بريطانيا وفرنسا) عقب حربين عالميتين، وعلى خلفية طموح هذه النخب لبناء نظم تحقق مصالحها بشكل أكبر، ودون الخروج على قواعد مصالحها الأساسية في الارتباط بأنواع مختلفة من الاستعمار تمكنت من الوصول للسلطة ،خلال منتصف القرن العشرين. لكنها ومع تغير قواعد اللعبة بين الدول الاستعمارية، في الوقت الراهن، عادت إلى حالة أقرب إلى نشأتها الأولى، قبل الحصول على «دول» تحكمها ، إذ باتت تواجه خططاً استعمارية لإعادة تشكيل هذه الكيانات، وباتت في مواجهة طلب حاسم من القوى الاستعمارية الغربية بإنهاء حالة النقل التدريجي للمجتمعات الإسلامية إلى حالة تغريبية صريحة وهو ما جعلها أنظمة معزولة عن جماهير الأمة في كل بلد.

كما أن التغيير في التوازن الدولي الجديد جاء في مرحلة أصبحت الحركة الإسلامية فيها حركة واسعة وتتمتع بدرجة وعي أعلى.

وهنا أصبحت نظم الحكم في النظام الرسمي العربي بين ضغطين داخلي وخارجي، وأصبح مفترق الطرق الراهن في واقع الحال، ليس خلافاً حول الديمقراطية أو طريقة حكم الشعوب، وإنما الفكرة الاستراتيجية في مفترق الطرق هي أن البعث الإسلامي الراهن بات يقدم ليس فقط بديلاً بالمعنى السياسي وإنما يقدم تجاوزاً لطبيعة هذا النظام وتأسيساً لنمط آخر من النظام؛ وتلك هي الأزمة .



أفكار ومقتطفات

* خطوات تفكيك الدولة الإسلامية واحتلال ولاياتها ، كانت تجري بالاعتماد على نخب ثقافية واقتصادية واجتماعية داخل الدولة في مركزها وولاياتها، وإن تلك النخب كانت هي الأداة الأهم والأخطر في بناء هذه الهياكل من الدول فيما بعد .

* وبسبب ما تميزت به هذه المرحلة من حالة التفكك ، وسيادة منطق الصراع بين دولة الخلافة والولايات الأخرى ، كانت الفرصة مواتية لنفاذ الاستعمار في داخل الاثنين ، كما استخدم المراكز الأكثر تقدماً في حالة الاختراق ضد التي كانت ما تزال على طابعها الإسلامي .

* وكان لافتاً للنظر أن تكون أولى الدول التي استقلت ، هي الدول الأقل في صراع نُخبها مع الدول المستعمِرة .

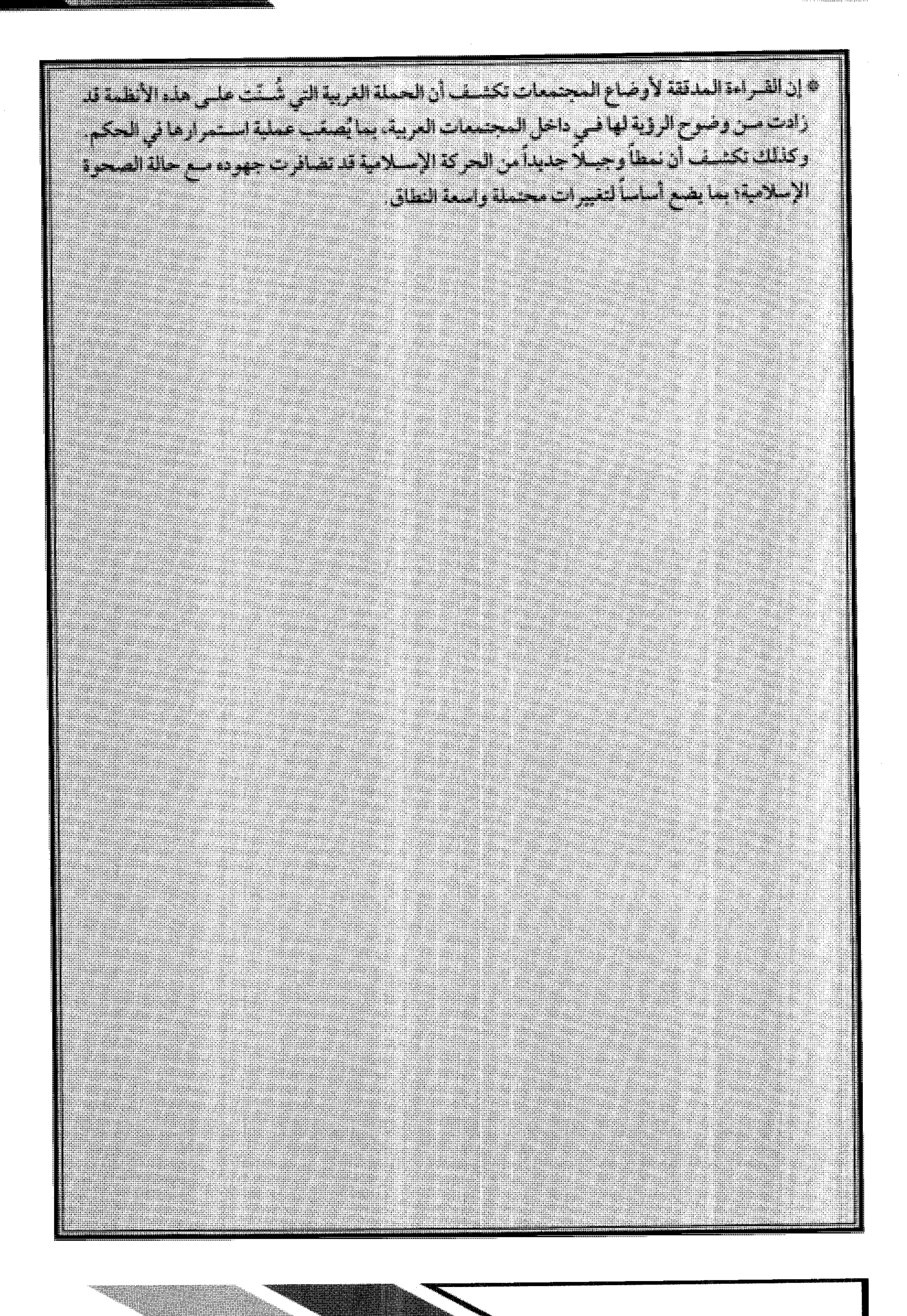
* أصبحت نظم الحكم في النظام الرسمي العربي بين ضغطين أو في مفترق طرق ، إما أن تقبل بدرجة أعلى من تغرُّبها ، وإما أن تقبل بتدويرها وتطويعها وتغييرها الجديد المطلوب من الغرب بقيادة أمريكا.

* النظام الرسمي العربي أصبح هو الحلقة الأضعف في المعادلة، إذ هو يتعرض إلى ضغطين مباشرين من الخارج والداخل، تزداد خطورتهما بالنظر إلى عدم قدرة هذا النظام في كل دولة على مواجهة تحديات التنمية أو مواجهة الضغوط الخارجية.

* لا يمكن فهم أو دراسة النظام الرسمي العربي من خلال هياكله وأسسه الداخلية وعلاقاته المؤسسية دون دراسة القضية الأصل؛ أي قضية النخب الحاكمة. ذلك أن دراسة الهياكل والأشكال والإجراءات لا تمكّن الباحث إلا من إبداء الملاحظات عليها؛ دون إدراك السبب الجوهري في جعلها على ما هي عليه.

* التغيير في التوازن الدولي الجديد والمتطلبات الاستعمارية الجديدة؛ جاءت في مرحلة وظرف لم تعد فيه الحركة الإسلامية في هذه البلدان حركة ساذجة، أو متهورة، أو حركة ضد، أو حركة محصورة في إطار النخب التقليدية، بل أصبحت حركة واسعة، وتتمتع بدرجة وعي عالية.

* أصبحت نظم الحكم في النظام الرسمي العربي بين ضغطين أو في مفترق طرق ،إما أن تقبل بدرجة أعلى من تغربها وإما أن تقبل بتدويرها وتطويعها وتغيرها الجديد المطلوب من الغرب بقيادة أمريكا.



* إن القراءة المدققة لأوضاع المجتمعات تكشف أن الحملة الغربية التي شُنَّت على هذه الأنظمة قد زادت من وضوح الرؤية لها في داخل المجتمعات العربية، بما يُصعِّب عملية استمرارها في الحكم. وكذلك تكشف أن نمطاً وجيلاً جديداً من الحركة الإسلامية قد تضافرت جهوده مع حالة الصحوة الإسلامية؛ بما يضع أساساً لتغييرات محتملة واسعة النطاق.

النظام الرسمي العربي..
من فكرة الأمة إلى مرحلة المأزق الاستراتيجي

مقدمة:

أصبحت هناك ضرورة الآن للقيام بنمط آخر من التقييم؛ فيما يتعلق بالنظام الرسمي العربي (ماضيه وحاضره).

لقد سيطرت على معظم التحليلات والكتابات من قبل فكرة أن تشكّل النظام العربي بنخبه الحاكمة ومؤسساته وتشريعاته وقوانينه، وفقاً لمنظومة الدولة القومية (أو الدولة الأمة، أو الدولة القُطرية، أو الدولة الوطنية)؛ كان بالإمكان أن يقود إلى بناء «دول مؤسسية مستقلة» وإلى «وحدة عربية»، أو «وحدة إسلامية» - حسب من توسعوا في أحلامهم وأمانيهم - تضم هذه الأقطار. ومن ثَمَّ وفي ضوء هذا الفهم؛ جرى قياس أداء النُّظُم العربية بمنطق الإخفاق والنجاح؛ وفقاً لمدى تحقيقها لهذه الأهداف.

لكن من الضروري الآن، وفي ضوء خبرة المرحلة التاريخية الطويلة السابقة - أكثر من نصف قرن- وفي ضوء ما تظهره قراءة الوضع الراهن، أن ننظر إلى الأمر من زاوية قياس أخرى، من خلال تقديم قراءة أخرى للوضع التاريخي - لهذه النشأة - ولحاضر هذا النظام ومستقبله.

ذلك أن «مشروع» تشكيل «هذه الدول لم يكن من الأصل مشروعاً أو نمطاً من النظام يمكن أن يؤدي إلى بناء دول مستقلة حقيقية، وقادرة على بناء نظم مؤسسية داخلية فاعلة، أو على تحقيق الوحدة فيما بينها لقيام الدولة الإسلامية أو حتى العربية، وإنما هو من الأساس بُني على «رؤية» لعدم تحقيق ذلك كله، حيث المراجعة التاريخية لطريقة تشكُّل هذه الدول ولأوضاع تشكُّل هذه النظم من الداخل (المؤسسات، وطريقة اتخاذ القرار، وأهداف بناء الدولة)، ولحالة النخب المسيطرة في كل دولة (تكوينها - وطريقة التفاعل داخلها - وفيما بينها - والنخب المعارضة)، ولنظرة «الدولة» والنخب الحاكمة والمؤسسات لحركة الشعوب ودورها؛ يقدم تصوُّراً آخر يُظهر أن هذه الدول ووظيفتها وهياكلها الداخلية لم تتشكَّل بطريقة تمكِّنها من بناء هياكل مؤسسية، أو تجعل منها توطئة لاستقلال وطني حقيقي، أو لتوحدها أو تقاربها.

كما يشير إلى أن النخب التي تشكَّلت وحكمت في هذه الدول لم يكن لها - وليس من مصلحتها -، ووفق عوامل قياس أوضاع تشكيلها ودورها، الذهاب باتجاه البناء الداخلي وفق أسس تُنمِّي وتُفعّل دور الشعوب لبناء - وحماية استقلال حقيقي تسعى إليه - بل على الضد، كما أنه ليس من مصلحتها بناء نوع من الدولة الموحدة - عربية كانت أو إسلامية -.

وكذلك يبدو أن ثمة ضرورة الآن إلى مراجعة «التغيُّرات» التي حدثت أو جرت خلال المرحلة التاريخية الطويلة التي سبقت تشكيل هذه الدول في القرن العشرين وما تلاها، حتى وصلت الأمة إلى ما هي عليه الآن، من منظور آخر خلاف الساري في معظم الكتابات والتحليلات. فإذا كان الشائع والمتداول - المعتمد لدى الأكاديميين - هو أن الأمة في حالتها الراهنة هي نتاج لمؤامرة التقسيم التي جرت وفق اتفاق سايكس - بيكو ١٩١٦م بين بريطانيا وفرنسا - أي ربط الفكرة الأصلية للتقسيم ولنشوء

النظم العربية، بذلك الاتفاق وهذا التوقيت- فإن الأمر بحاجة إلى رؤية أخرى، من ناحية التاريخ والطريقة والآليات والأدوات، لما لذلك من أهمية خاصة في قراءة الوضع الراهن.

فالإعداد لتقسيم الدولة الإسلامية في آخر صورها خلال الخلافة العثمانية؛ كان قد بدأ منذ ما يزيد على

فالتقسيم وميلاد الدول بدأ منذ اختراق دولة الخلافة ثقافياً واقتصادياً واجتماعياً، وإبعادها عن التمسك بمبادئ الدين التي تؤسس الأمة وتجعلها أمة واحدة فاعلة وقوية، وعبر اختراق مواز في الولايات الإسلامية واحدة تلو الأخرى.

قرن سبق توقيع وسريان سايكس - بيكو، فهذا الاتفاق لم يكن إلا تتويجاً لمرحلة طويلة جاء هو تأكيداً لنتائجها التي تحققت في أرض الواقع. فالتقسيم وميلاد الدول بدأ منذ اختراق دولة الخلافة ثقافياً واقتصادياً واجتماعياً، وإبعادها عن التمسك بمبادئ الدين التي تؤسس الأمة وتجعلها أمة واحدة فاعلة وقوية، وعبر اختراق مُوَازٍ في الولايات الإسلامية واحدة تلو الأخرى.

ومن خلال هذا وذاك جرى تطوير نخب فكرية واقتصادية داخل دولة مركز الخلافة، وداخل تلك الولايات مبتعدة عن جوهر الإسلام ومعادية لفكرة الدولة الإسلامية الموحدة، وطامحة لحكم هذه البلدان بالارتباط بالأجانب - الدول الاستعمارية- وبالتعاون معها، وهو ما تطور إلى حالة عدائية دخلت خلالها - دولة مركز الخلافة والنخب الجديدة في الولايات التابعة لها - في صراعات بينية بما أنهك الطرفين، وهي حالة سعت إليها واستثمرتها الدول الاستعمارية، كما استثمرت بعضاً من نخب بعض الدول ضد بعضها الآخر الرافض لهذه الاختراقات (محمد علي والحرب ضد الحركة الوهابية) في القيام بعمليات احتلال فعلية لهذه الولايات وبالقوة العسكرية في مرحلة تالية.

لقد كان بناء نخب فكرية واجتماعية متغربة فكرياً، ومرتبطة في مصالحها بالدول الغربية داخل البناء الاجتماعي في الدول العربية؛ هو الأداة الأهم التي مهدت للاحتلال العسكري، الذي بعد أن أتم هذا الاحتلال أصبحت فكرة الانتماء للدولة الإسلامية الواحدة فكرة منتهية في الواقع العملي، كما أصبحت فكرة بناء دول مستقلة عقدياً وحضارياً فكرة مستبعدة في الواقع والمستقبل أيضاً - في ظل حكم هذه النخب نفسها-.

ومن ثَمَّ فإن اتفاقية سايكس - بيكو كانت الضربة الأخيرة في تلك المرحلة، والتتويج لها - وليست الأولى والأهم -؛ حيث قطعت قبيل الحرب العالمية الأولى العلاقات الرسمية بين دولة الخلافة والدول العربية «الناشئة».

وكذلك كان تشكيل نخب متغربة مرتبطة بالفكر الاستعماري والمصالح الاستعمارية قد خطا مراحل أساسية، وهو ما تطور وفقاً لمعطيات متعددة إلى مرحلة تسارعت خطواتها بين الحربين، جرى خلالها بناء دول، بعد انتهاء الحرب الثانية، لإنهاء فكرة الدولة الإسلامية حتى العربية أيضاً، لارتباط هذه الدول بالمصالح الغربية بالإجمال.

ومن هنا يبدو أيضاً أن ثمة ضرورة لمراجعة فكرة «المثقفين» و«الثقافة» و«النخب» في عالمنا العربي والإسلامي؛ إذ ربما إذا بحثنا الأمر على النحو السابق نكتشف أننا فعلياً أمام إحدى أهم الأدوات التي أوصلتنا إلى تلك الحالة الراهنة، حيث يمكن القول باطمئنان: إن خطوات تفكيك الدولة الإسلامية واحتلال ولاياتها؛ كانت تُجرى بالاعتماد على نخب ثقافية واقتصادية واجتماعية داخل الدولة في مركزها وولاياتها، وإن تلك النخب كانت هي الأداة الأهم

والأخطر في بناء هذه الهياكل من الدول فيما بعد؛ بالطريقة التي يستمر معها تحقيق أهداف هذه الدول الاستعمارية ومصالحها، مهما اختلفت أو تناقضت مصالح هذه النخب الجديدة المسيطرة (في المركز أو على هذه الولايات) في هذه المرحلة أو تلك مع شكل الاستعمار وطريقة وجوده ومطالبه المتغيرة، وإن هذه النخب هي التي مارست الدور المحلي الأبرز المعاكس لتطوير الوضع الإسلامي.

وتخليصه من مشكلات التدهور التي حلَّت بالأمة خلال تلك المرحلة التاريخية وحتى الآن، فهي التي مارست الدور الأبرز في إحداث صراع فكري وسياسي داخل المجتمعات العربية والإسلامية وطرح قضاياً فكرية وفق الأجندة الاستعمارية؛ سواء بطرحها «التحديث» على النمط الغربي لا التجديد والتطوير لما هو أساسي في فكر الأمة وتراثها الحضاري الضخم، أو بطرحها «القومية» في مواجهة «الإسلامية» أو «الليبرالية» في مواجهة «الشورى».. إلخ، وذلك قبل أن تصل إلى الحكم، لتواصل الدور نفسه وفق آليات لا تصدم جماهير الأمة، ليجري تغريب المجتمعات ببطء وهدوء حتى لا يحدث اهتزاز لأوضاعها في الحكم.

ومن ثَمَّ فإن ما يواجه الباحث في تلك القضية ليس هو أن تلك المرحلة - منذ بدايتها وحتى الآن - لم يكن لها أن تؤدي إلى وحدة عربية أو إسلامية أو إعادة لما كان عليه البناء الإسلامي من دولة موحدة فقط، ولكن أيضاً لم يكن هذا التشكيل ليؤدي إلى بناء دول مؤسسية قوية في هياكلها الداخلية - كل على حدة - قادرة على البقاء أو على تحقيق استقلال تدريجي حقيقي، فالنظم الرسمية العربية بالإجمال لم تتمكن من بناء أجهزة دول قادرة على التطور والتقدم غير خاضعة للتقلبات الحادة، ولم يكن لديها في أفضل الأحوال خططاً لبناء هذه الدول وفق رؤى مؤسسية تستوعب طاقات جماهير الأمة وتمكن لاستقلال حقيقي؛ بقدر ما كانت النخب التي وصلت للحكم فيها موزعة بين الولاء للمصلحة الذاتية للنخب والخوف أو الولاء للغرب، وأسيرة لمحدودية فكرة الاستقلال بقصره على البعدين السياسي والاقتصادي (كل بقدر)، فلم تطرح هذه النخب بالإجمال مشروعاً حضارياً للاستقلال -عقدياً وثقافياً وقيمياً - يستنفر الطاقات العقدية والقيمية في الأمة؛ وإنما طرحت فكرة جلاء قوات الاحتلال، وعدم تدخل المحتل في الشؤون الداخلية، وقد كان الطرح الذي ركزت عليه أكثر النظم الراديكالية منها؛ لا يتخطى تلك الحدود التي هي في نهاية أهدافها ليست إلا صراعاً حول قدر من مصالح هذه النخب المسيطرة في مواجهة تغوُّل الاستعمار على مصالحها - تزيد أو تنقص -.

إن هذه النخب في نهاية المطاف لم تطرح سوى مشروعات «تحديثية» على النمط الغربي، وحرصت في جميع مجالات النشاط الديني أو السياسي أو الثقافي أو الاجتماعي على ذلك، وواجهت الحركات الإسلامية بوصفها حركات ترفض «التحديث» أو بتعبير أدق «التغريب»، وكان شعارها المأثور في هذه المواجهة هو «لا دين في السياسة ولا سياسة في الدين» الذي هو في تفسيره الدقيق ليس إلا فصل الدين عن الدولة وفق النمط العلماني للحكم وإدارة الدولة في المجتمعات الغربية، وهي أمور أوصلت النظام الرسمي العربي في نهاية المطاف إلى مأزق متعدد الأبعاد حالياً، فلا هو بنى دولاً قادرة على الحياة والاستمرار، ولا هو طورها باتجاه نمط حقيقي من الاستقلال الحضاري عن المحتل، ولا هو - وتلك هي النتيجة - تمكَّن من عكس المشروع «التصوري أو النظري» الذي رُوِّج كأساس لقيام هذه الدول باتجاه بناء دولة واحدة، فوصل إلى المأزق الراهن.

هذا المأزق في ملخصه: أن القوى الاستعمارية باتت تطلب «تطويراً» لهذه النخب وفق مقتضيات الحالة الدولية الجديدة، والتي تغيَّرت ولم تعد تسمح لهذه «النخب» باللعب على أطراف المعادلة الدولية التي نشأت على هامشها - لتحقيق مصالح لها بشكل

أفضل - ووفق المرحلة الراهنة من عولمة العالم، وجعله كله «موحّداً» تحت راية الحضارة الغربية دينياً وقيمياً وسلوكياً. وهو ما يجده النظام الرسمي العربي صادماً لعلاقته بجماهير المواطنين، ومهدداً للاستقرار المصطنع لها في الحكم.

يبدو الآن أن ثمة ضرورة لهذه الرؤية الأخرى التي نلخصها فيما يأتي:

إن النظام الرسمي العربي الراهن قد نشأ نتيجة ما أصاب الدولة الإسلامية من تدهور أولاً، ونتيجة لدور استعماري في بناء نخب اجتماعية وثقافية متغربة سيطرت على قيادة المجتمعات الإسلامية، وصاحبة مصلحة في هذه السيطرة بالارتباط مع الاستعمار، قادت المجتمعات خلال فترات التفكك فيما قبل الاحتلال خلال القرن الثامن عشر، وعاونت الاحتلال خلال مرحلة الاحتلال المباشر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر فكرياً وسياسياً واجتماعياً، كما أن بعضاً منها تعاون مع الاستعمار في ضرب حركات الرفض لما يجري من عمليات تغريب أو الثورة عليه - عفوياً - وعليها، حتى جاءت الحرب العالمية الأولى فتعاونت معه ضد الدولة الإسلامية - التي كانت بدورها قد باتت فيها نخب فكرية متغربة- تحت شعارات متعددة، لظروف تدهور القوى المستعمرة (بريطانيا وفرنسا) عقب حربين عالميتين.

وعلى خلفيات الصراع الدولي بقواه الجديدة، وعلى خلفية طموح هذه النخب لبناء نظم تحقق مصالحها بشكل أكبر، ودون الخروج على قواعد مصالحها الأساسية في الارتباط بأنواع مختلفة من الاستعمار - وبعضها باتفاق مع الدول الاستعمارية-؛ تمكنت من الوصول للسلطة خلال منتصف القرن العشرين. لكنها ومع تغير قواعد اللعبة بين الدول الاستعمارية في الوقت الراهن؛ عادت رويداً رويداً إلى حالة أقرب إلى نشأتها الأولى قبل الحصول على «دول» تحكمها؛ إذ باتت تواجه خططاً استعمارية لتفكيك هذه الكيانات، وإعادة تشكيل خريطة الدول مرة أخرى، وباتت في مواجهة طلب حاسم من القوى الاستعمارية الغربية - خصوصاً الولايات المتحدة وبريطانيا - بإنهاء حالة النقل التدريجي للمجتمعات الإسلامية إلى حالة تغريبية صريحة وقاطعة(*).

أولاً: النظام العربي.. النشأة والسيطرة:

بدأ النظام الرسمي العربي الراهن وفقاً لمفهوم غربي لبناء ما سُمّي بالدولة الحديثة، والتي لم تكن في الفهم الحقيقي لها سوى بناء دولة على أسس علمانية خلافاً لبناء الدولة الإسلامية «القديمة» - التي يسميها الباحثون الغربيون بالدولة العثمانية الاستبدادية-، أو هو نظام نشأ في جانبه المفهومي وفق مفهوم «الدولة القومية» الذي ظهرت على أساسه الدولة القومية في أوروبا - المقصود الدولة الوطنية -، كما قام في جانبه العملي على أساس «الرؤية القُطْرية» وفق التجربة الخاصة لكل بلد في الحصول على الاستقلال، ووفق ظروف وموازنات ومساومات وترتيبات مع الدول الاستعمارية التي كانت تحتل البلدان العربية.

وكذلك ربما بالتعاون «سراً» مع قوى استعمارية طامحة في إزالة نفوذ الدول القديمة والحلول محلها في النفوذ والسيطرة وفق قواعد وآليات جديدة. وهو ما جعله في نهاية المطاف نظاماً معزولاً عن جماهير الأمة في كل بلد، قامعاً لكل محاولات التغيير - ولا سيما تلك التي تسعى إلى العودة إلى الدولة الإسلامية الأصل - باعتبار أنه ذو وظيفة أساسية هي الحفاظ على المصالح الاستعمارية منذ بدئها وحتى الآن - مع مراعاة مصالح النخب المسيطرة عليها -، وأنه نظام يعيش ويعتمد في استقراره على محصلة الأوضاع الدولية، وخاضعة لها. وقد كان لذلك مسيرة طويلة تبدأ بعوامل التفكك في الدولة الإسلامية في آخر مراحلها، وتتمحور حول غياب الأمة والشعوب، وانعزال النخب وارتباط كثير منها بالدور والخطط الاستعمارية.

النشأة المشوهة:

إذا كان الملمح الأبرز هو أن الاستعمار الأوروبي قد نشأ في أعقاب النهضة الصناعية في أوروبا، والتي أتت بالسلع الفائضة للتصدير، وبتطوير إمكانيات الأسلحة؛ فإن الأهم هو أن العالم الإسلامي في تلك المرحلة كان يعاني حالة تراجع وتدهور، سواء على مستوى التمسك بمقاصد الشرع وأساليب الحكم أو على مستوى كل الأبعاد الدينية والثقافية، وكذلك كان جاهزاً للاستعمار بحكم حالات التفكك والانهيار والتجزؤ التي عاشتها الدولة الإسلامية في المرحلة الأخيرة تحت الحكم العثماني.

وكانت الدولة الإسلامية خلال مرحلة الخلافة العثمانية؛ قد تمكنت بعد دخول «الحكم المملوكي» مرحلة من تدهور الدولة الإسلامية - وضمن قاعدة تداول مركز السيطرة في الدولة الإسلامية حسب قوة المركز الحضاري الذي على أساسه انتقلت بها من الشام إلى بغداد - من إعادة تأسيس دولة الخلافة من جديد، على أسس أقوى لكنها - عبر مرحلة متطاولة - عادت مرة أخرى إلى حالة من الضعف والتفكك.

كانت دولة بني عثمان قد نشأت في شمال غرب الأناضول في أوائل القرن الرابع عشر الميلادي، واتسعت بالتدريج إلى البلقان والأناضول على حساب الدولة البيزنطية وإمارات اللاتين والإمارات التركية القديمة. بعدها برزت على ساحة الدولة الإسلامية في القرن الخامس عشر، وكانت أول جهودها في هذا الاتجاه من خلال عقد تحالفات مع الدول الإسلامية تحت الحكم المملوكي في الحرب ضد البرتغال.

وقد تمكنت الدولة العثمانية من إسقاط ما تبقى من الإمبراطورية البيزنطية، وتوجهت فيما بعد إلى الولايات الإسلامية في المنطقة العربية؛ لإعادة ضمها في إطار مرحلة جديدة من بناء الدولة الإسلامية الواحدة. وكان ذلك من خلال عمليات عسكرية جرت في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي (دخلت قواتها سوريا ومصر في عامي ١٥١٦م - ١٥١٧م) -؛ عبر مرحلة زمنية انتهت بإعادة معظم المناطق العربية تحت حكم دولة إسلامية موحدة تحت الخلافة العثمانية، أو على وجه الدقة ما بقي من ولايات الدولة الإسلامية مما يمكن ضمه، حيث كانت ولايات الدولة الإسلامية الواقعة في أطراف آسيا وأطراف إفريقيا؛ قد تثبت فيها الاحتلال البرتغالي والإسباني - والأمريكي فيما بعد- وجرت فيها تغييرات كثيرة. وسارت الأمور تحت رايات الدولة الإسلامية الواحدة والخلافة العثمانية؛

> تسارعت التطورات داخل الولايات العربية باتجاه استقلال كل ولاية على أساس فكرة «الدولة الأمة»، وهو ما تُوِّج في بعضها خلال التحضيرات للحرب العالمية الثانية، ولأكثرها ما بعد الحرب، لتصبح أمام النظام الرسمي العربي الراهن.

إلى أن بدأ الانهيار يدبّ في داخل الدولة الإسلامية بعد إنهاكها في الصراعات الاستعمارية، ومن جراء ممارساتها في الولايات الإسلامية في مراحلها الأخيرة، وضمن ظروف وعوامل متعددة؛ أهمها الاختراق الاستعماري لنخبها الذي أدى بها إلى التدهور. كان قد تم اختراق مركز الدولة الإسلامية، كما تم اختراق الولايات المكونة لدولة الخلافة كذلك، فعادت بعض الولايات إلى الانفراط مرة أخرى بتشجيع من الدول الاستعمارية، والتي ما أن حققت هدفها المزدوج في إضعاف الدولة المركز - خلال القرن السابع عشر وحتى منتصف القرن الثامن عشر - والولايات الأطراف؛ حتى انقضّت تحتل الدول الأطراف خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر؛ مع إبقائها اسمياً تحت قيادة الدولة الإسلامية.

وحين بدأت التحضيرات للحرب العالمية الأولى؛ بدأت عملية متسارعة لوضع الدول العربية تحت الحماية الاستعمارية، حينما تحالفت دولة الخلافة العثمانية مع ألمانيا خلال الحرب العالمية الأولى فهُزمت مع حليفتها تتويجاً لحالة ضعفها التي سبقت منذ قرن على الأقل، فصار الاحتلال للولايات رسمياً، وانتهت بذلك العلاقة الفعلية بدولة الخلافة؛ لتصبح هذه الولايات في صورة «الدول» ورسمياً تحت حكم الاحتلال المباشر.

وبإعلان كمال أتاتورك عن انتهاء الدولة الإسلامية وسقوط الخلافة، وإعادة تأسيس الدولة التركية على أسس علمانية غربية في عام ١٩٢٤م؛ تسارعت التطورات داخل الولايات العربية باتجاه استقلال كل ولاية على أساس فكرة «الدولة الأمة»، وهو ما توج في بعضها خلال التحضيرات للحرب العالمية الثانية، ولأكثرها ما بعد الحرب، لنصبح أمام النظام الرسمي العربي الراهن.

وهكذا فإننا «على مدى هذين القرنين بدأنا أولاً نعاني من الضغوط الاقتصادية والسياسية والمحاصرة والتغلغل الأوروبي من رجال الأعمال والمغامرين والامتيازات الأجنبية والتدخل باسم حماية الأقليات المسيحية (ذلك ما حدث في الدولة العثمانية)، ثم جاء الاحتلال العسكري الغربي لبلادنا قطراً قطراً مع هيمنة الدول المحتلة وسقوط الإرادة الوطنية لهذه الدول، وذلك على مدى خمسين سنة من الربع الأخير من القرن التاسع عشر حتى الربع الأول من القرن العشرين، ثم بدأت حركات التحرر الوطني يشتد عودها لإجلاء الاحتلال العسكري الأجنبي، وذلك على مدى الخمسين سنة التالية حتى أوائل السبعينيات»[١].

وتلك رحلة متطاولة، أطراف معادلتها الفاعلة هي: دولة الخلافة، والولايات الإسلامية المختلفة التي كان يتصدر القيادة فيها النخب التي ارتبطت مصالحها بالدول الاستعمارية - في ظل محاربة القوى الأصيلة ومحاولة القضاء عليها وتشويهها -، وقوى الاستعمار بتعددها وعلى اختلاف واتفاق مصالحها، وتغير عوامل قوتها بين مرحلة وأخرى.

ولقد مرت علاقة الأطراف في هذه الرحلة بعدة مراحل:

المرحلة الأولى: وهي التي جرت فيها محاولات الاحتلال العسكري المباشر (غزو نابليون لمصر ١٧٩٨م- ١٨٠١م، وحملة فريزر لاحتلال مصر ١٨٠٧م)، حيث «لم يأت القرن الثامن عشر إلا وقد أخذت الدول الأوروبية الكبرى تفكر جدياً في كيفية تقسيم ممتلكات الإمبراطورية العثمانية، وفي إحياء طريق التجارة القديم.. طريق مصر»[٢]، لكن هذه المحاولات أخفقت بفضل وجود قيادات طبيعية تمكنت من تفعيل المخزون العقدي والحضاري داخل المجتمعات الإسلامية - كان الأزهر هو مشعل المواجهة للثورة ضد الاحتلال الفرنسي -، فتحولت أوروبا بعدها إلى عمليات الاختراق الحضاري والاحتلال غير المباشر للمجتمعات الإسلامية؛ في مرحلة عمل فيها الاحتلال الثقافي والاقتصادي على إنهاء التمسك بالثوابت الدينية، وإنهاء التمسك بفكرة ونموذج الدولة الإسلامية لدى نخب في مختلف الولايات الإسلامية، أو بوجه أدق من خلال اختراق مزدوج للدولة الأم والولايات التابعة.

في تلك المرحلة فُتحت أبواب أوروبا أمام البعثات العلمية، وتدفق المغامرون والرحالة، وتكاثر عدد الخبراء الأجانب، كما جرى تغلغل تجاري في الدولة الإسلامية وولاياتها، وصار الأجنبي هو رمز للتطور والمدنية، والمسلم هو رمز للتخلف، وقد جرى خلال هذه الفترة عمليات فصل بين التعليم الديني وتعليم العلوم الطبيعية؛ مع الإعلاء من شأن دارسي العلوم الطبيعية، والتحقير من شأن دارسي العلوم الدينية (خريجي الأزهر). وبسبب ما تميزت به هذه المرحلة من حالة التفكك، وسيادة منطق الصراع بين دولة الخلافة والولايات الأخرى كانت

الفرصة مواتية لنفاذ الاستعمار في داخل الاثنين، كما استخدم المراكز الأكثر تقدماً في حالة الاختراق ضد التي كانت ما تزال على طابعها الإسلامي.

ولقد كان النموذج الأبرز لتلك الحالة هو حالة محمد علي في مصر:

- فمن ناحية: قام محمد علي بتصفية القيادات الشعبية الطبيعية الحاملة للمخزون الحضاري والعقدي والقيمي.

- ومن ناحية ثانية: كان محمد علي -ضمن مشروعه التحديثي على النمط الغربي في مصر- متعاوناً مع فرنسا وضد بريطانيا؛ بما جعله في نهاية الأمر يدور داخل دورة المصالح الاستعمارية.

- ومن ناحية ثالثة: كانت بريطانيا بدورها تنتهز فرصة قوة محمد علي وصراعه مع دولة الخلافة في الحصول على امتيازات في داخلها وفي بقية الولايات، كما تم استغلال هذه الحالة في شنّ العدوان ضد الحركة الوهابية في السعودية التي حاولت مواجهة طوفان التغريب والاختراق.

- ومن ناحية رابعة: حينما أصبح محمد علي ذا قوة حقيقية تهدد دولة الخلافة على أبوابها؛ جرى إيقافه وهزيمته في مقابل الحصول على امتيازات أكبر داخل دولة الخلافة (المركز والأطراف). وهكذا تحول كل الدور الذي مارسه الفرنسيون والإنجليز من خلال تجربة محمد علي؛ إلى ممهد للاحتلال في مصر واختراقاً لدولة الخلافة كلها وإضعافها، وإضعاف الحركات التي قاومت التغيير.

المرحلة الثانية: وهي المرحلة التي جاءت بعد بلورة نخب ثقافية واجتماعية واقتصادية مرتبطة بالمصادر الاقتصادية والثقافية الغربية وبالشركات الغربية كتجار وموزعين للمنتجات الغربية...إلخ. وعلى مستوى الدولة المركزية والولايات، والتي وإن ظلت رسمياً تحت الحكم التركي أو ضمن السيطرة الشكلية للدولة الإسلامية؛ فإنها كانت بالفعل تعاني تزايد جوانب الاحتلال الثقافي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي في داخلها.

وهكذا وجدت نخبة جديدة في المجتمع ثقافية واقتصادية واجتماعية؛ على درجة من القوة جعلتها جاهزة «للتعاون مع المستعمرين في صيغة أعلى» تطويراً لمصالحها هي، ومن خلالها جرت عمليات الاحتلال العسكري والسياسي والاقتصادي والثقافي الكامل، وهي مرحلة امتدت حتى قبيل الحرب العالمية الأولى وانتهت بنهايتها.

> وجدت نخبة جديدة في المجتمع ثقافية واقتصادية واجتماعية؛ على درجة من القوة جعلتها جاهزة «للتعاون مع المستعمرين في صيغة أعلى» تطويراً لمصالحها هي، ومن خلالها جرت عمليات الاحتلال العسكري والسياسي والاقتصادي والثقافي الكامل

كانت فرنسا قد احتلت الجزائر في ١٨٣٠م، وسقطت مصر تحت وطأة الديون وتغريب النخبة، فسقطت تحت الاحتلال في عام ١٨٨٢م - وهي التي هزمت بريطانيا وفرنسا في مطلع القرن- بعد هزيمة الثورة العرابية، ومعها السودان في عام ١٨٨٢م أيضاً بعد هزيمة الحركة المهدية.. إلخ.

وقد استثمرت بريطانيا وفرنسا حركات الخلاف والتمرد التي نشأت من داخل الدولة، والتي كان بعضها محاولاً إعادة الدولة الإسلامية للأخذ بمبادئ الإسلام (كما هو الحال بالنسبة للدعوة الوهابية)، وكان بعضها يحاول تقطيع أوصال الدولة (كما هو الحال في تجربة محمد علي التي اعتمدت التحديث على النمط الغربي).

وهنا وبعد الاحتلال مارست الإدارات الاستعمارية دوراً مباشراً في تنمية النخب المتعاونة معها، فعلى

المستويات الثقافية زادت حركة البعثات لتتوسع النخب السياسية والثقافية من خلالها، وعلى مستوى الاختراق المباشر تضاعفت هجرة الأجانب إلى الدول العربية، حتى أصبح عدد العمال الأجانب بالآلاف، كما تعددت وقويت البعثات التبشيرية القادمة من الخارج، كما زادت حركة بناء الكنائس، وتضاعفت هجرة رأس المال حتى أصبح هو المسيطر على النشاط الاقتصادي، وحتى باتت الميزانيات العامة للدول تحت السيطرة والإدارة المباشرة للدول الاستعمارية. وعلى المستوى الداخلي ومن خلال استخدام سلطة القرار التنفيذي؛ جرى تنمية نفوذ وقوة وسيطرة فئات اقتصادية واجتماعية من مُلّاك الأراضي الزراعية - بعد توزيع أراضي الدولة على المتعاونين منهم مع سلطات الاحتلال كما جرت عملية توسيع للإدارات المختلفة وتنمية المعاونين المحليين بها. وهي أمور كانت تجري وفق آليات ونظم متعددة في كل البلدان؛ بما في ذلك دولة الخلافة التي كانت قد وصلت إلى مرحلة ضعف حادة، فكان أن بدأت الدول الاستعمارية الخطوة التالية في فصم العلاقة بين الولايات ودولة الخلافة بوضع هذه الدول تحت الحماية بعد احتلالها.

وهذه النخب التي تم تطوير أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية؛ كان لا بد لها من أن تؤدي دوراً داخلياً متزايداً في تطويع إرادة وعقول المواطنين وتغيير أفكارهم بالاتجاه نحو الفكر الغربي. وكان الطريق إلى ذلك هو إشعال حوارات وصراعات فكرية وسياسية لهز الفكر المتأصل في الأمة، ولتوسيع هذه النخب وتمكينها من السيطرة على المجتمع، وهي بذلك مارست الدور الأكبر في «فصم» العلاقة بين الولايات الإسلامية، ودولة مركز الخلافة. وقد كان ذلك أمراً بالغ الصعوبة لتمسك المواطنين بفكرة الخلافة والدولة الإسلامية.

ذلك أنه وبعد ما يزيد على أربعة قرون من العلاقات العربية والتركية، والتي مرت بأطوار متعددة تميز كل طور منها بظروفه وسماته الخاصة؛ فإن المسلمين في الولايات العربية -وعلى الرغم من معاناتهم من ظلم الولاة العثمانيين- كانوا يعدُّون أنفسهم شركاء في دولة واحدة مع حكامهم.. وهي الدولة العثمانية باعتبارها دولة إسلامية»(٣).

كان الأمر يحتاج إلى صراعات فكرية وتمهيد فكري في المجتمع، فظهرت الحوارات وسط هذه النخبة وبين النخب والمجتمع، وبمساندة من إدارات الحكم الاستعمارية داخل الولايات، حول الرابطة الإسلامية والرابطة العربية، وحول الليبرالية - وهو أمر شبيه بما تعيشه في تلك المرحلة -، وذلك لتعميق الأفكار الغربية داخل قطاعات أوسع من النخب، وهي أفكار انطلقت في البدء من الشام التي كان المفكرون الموارنة الشوام فيها هم البؤرة التي انطلقت منها هذه الأفكار، والتي ما يزال كتاب علمانيون أو متغربون يرون أنهم عملوا على «تحديث» الفكر العربي(٤).

وقد بدأت المشكلة، مشكلة الفصام بين العروبة والإسلام، أولاً بمدرسة الموارنة الشوام، حيث أتوا بمفهوم عنصري وعرقي للعروبة، فتبنوا مفهومات غربية ذات أبعاد عنصرية لفكرة القومية، وهذا لم يتم فقط لأسباب دينية، على الرغم من أن هذه المدرسة من مدارس التبشير، وإنما لأهداف استعمارية أيضاً، فعندما تَطَّلِع على وثائق القناصل الفرنسيين في الشام - الذين يتكلمون عن الإسلام والتعددية - في القرن التاسع عشر؛ نجد أن مدارس الموارنة هذه تخلق جيشاً متفانياً في خدمة فرنسا، ويعمل لمصلحتها، وأن هذا هو السبيل لتحويل سوريا إلى أكثر من مستعمرة، وهو السبيل لجعل البربرية العربية تنحني أمام الحضارة الغربية المسيحية. إذن خريجو هذه المدارس هم أول مَنْ ابتدع أن هناك فصاماً بين العروبة والإسلام(٥).

كما نشطت الحوارات حول الليبرالية في مواجهة الشورى - كما حدث في مصر خلال تلك الفترة- وسط أجواء مشحونة من الصراع أيضاً، «غير أن تجسيد الليبرالية مؤسسياً تم بإنشاء حزب الأمة

عام ١٩٠٧م، وهو نفسه العام الذي يؤرخ به لقيام الأحزاب السياسية في مصر على وجه العموم. وكان قيام هذا الحزب تالياً لإنشاء صحيفة «الجريدة» التي برزت في ذلك الحين لتعبّر عن مصالح وتوجهات طبقة الأعيان وكبار مُلّاك الأراضي الزراعية، التي ارتبط ظهورها بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية الشاملة التي عرفتها مصر في أول القرن التاسع عشر. ولقد نشط هؤلاء في العقد الأول من هذا القرن، بصفتهم «أصحاب المصالح الحقيقية» في مصر، للتعبير عن الوطنية المصرية الخالصة؛ ولأن هؤلاء كانوا من أنصار المنهج المعتدل والإصلاحي في التعامل مع الاحتلال الإنجليزي؛ فقد شجّعهم اللورد كرومر على إنشاء جريدتهم سعياً إلى موازنة أو تقليل التيار الوطني الجارف، الذي قاده مصطفى كامل الذي نُعت بالتطرف والتعصب، ولم يكن من الغريب أن يقترن التوجه نحو الوطنية المصرية الرافضة للسيادة العثمانية بالتوجه نحو العلمانية والليبرالية(٦).

وهكذا وبحلول الحرب العالمية الأولى كانت الخريطة قد أصبحت جاهزة لتقطيع أوصال دولة الخلافة رسمياً من داخل الولايات الإسلامية من خلال هذه النخب المتغربة؛ لا بفعل قرارات الدول الاستعمارية من الخارج فقط.

وفي نوفمبر ١٩١٤م تقرر مصير الإمبراطورية بصفة نهائية بعد الانحسار الكبير عن الرقعة العربية في فترة ما قبل الحرب، والتي بدأت بالتخلي عن تونس عام ١٨٨١م، وبعدها انتهى الوجود العثماني بشكله الفعلي في ليبيا عام ١٩١٢م، وبشكله القانوني في عام ١٩١٤م.. إلخ. وكانت الظروف السابقة للحرب قد مهدت ليس فقط للهزيمة العسكرية، بل ولأفول دولة الخلافة العثمانية(٧).

وقد كان المعنى الحقيقي لكل ذلك هو أن الاستعمار كان قد نجح بالفعل في غرس مجموعة من الأفكار المشوهة الخادمة لمصالحه حول الوطنية والقومية، وجعلها مرجعية أخرى في مواجهة المرجعية الإسلامية لدى نخب متغربة جديدة، وأنه نجح في مساندة قوى اجتماعية وثقافية مرتبطة به فكرياً ومصلحياً؛ لتكون جاهزة لبناء «دول قطرية» أو نمط من «الدولة الأمة» أو «الدولة القومية» تفكك الدولة الإسلامية من داخلها. وهذا هو مفتاح تفسير الخطة الاستعمارية بكاملها التي تبلورت نتائجها فيما بعد، والتي ما تزال تمارس فعلها في دورة تكرارية معقدة.

والمرحلة الثالثة: وهي تبدأ من نهاية الحرب العالمية الأولى، وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية.

ففي أثناء الحرب الأولى كانت بعض النخب أو النخب المستحدثة التي تربت من قِبَل الدول الاستعمارية، وخاضت الصراع ضد مركز الدولة الإسلامية؛ قد بدأت تتطلع إلى نمط أفضل من تحقيق مصالحها الخاصة تحت الاحتلال، أو بدونه، أو في مواجهته - بعد انتهاء دورها في مواجهة الدولة الإسلامية -؛ مستثمرة ظروف انشغال الدول الاستعمارية في الحرب الأولى بالصراع العسكري فيما بينها، وكذلك وبسبب زيادة حاجة الدول الاستعمارية إلى دور هذه النخب اقتصادياً وسياسياً. لقد شعرت هذه النخب بالقوة وزادت تطلعاتها، فلعبت على استثمار حالة الغليان الشعبي العفوي في تمرد قادتها برؤية محدودة ومهادنة، فواجهتها الدول الاستعمارية بعد انتهاء الحرب بالقمع من جانب، وبالفتات السياسي من جانب آخر؛ لقمع القوى الشعبية وحركتها (تراجع هنا تجربة ثورة ١٩١٩م ودور حزب الوفد بها). لكن الدول الاستعمارية نفسها سرعان ما احتاجت عون هذه النخب مرة أخرى مع

جاءت الخطط الاستعمارية لتقوية أجندة القمع والجيوش المحلية، أو التحول من بناء نخب إلى بناء مؤسسات محلية تحت قيادتها من داخل الرؤية الاستعمارية.

بدء التحضير للحرب العالمية الثانية، والتي جاءت نتائجها في اتجاه الأولى نفسه، وزاد عليها التأثير الشديد القوة والمكانة الدولية للدولتين الاستعماريتين بريطانيا وفرنسا، وهو ما دفع هاتين الدولتين تحديداً إلى دفع حركة بناء الدول وخصوصاً أجهزة القمع الداخلي والجيوش في الدول العربية، والتي فتحت الطريق لبناء أجهزة هذه الدول. وفي تلك المرحلة اشتد الصراع الفكري والسياسي بين تيارات هذه النخب خصوصاً على المستوى السياسي؛ بفعل تضارب مصالح الدول الاستعمارية نفسها وتناقضها.

> نشطت تيارات فكرية متعددة ومتنوعة، أشعلت حوارات في المجتمع حول قضايا فكرية بأجندة غربية أشد تغرباً مما كان مطروحاً قبل الحرب الأولى، سواء من طه حسين أو علي عبد الرازق.

لقد جاءت الخطط الاستعمارية لتقوية أجندة القمع والجيوش المحلية، أو التحول من بناء نخب إلى بناء مؤسسات محلية تحت قيادتها من داخل الرؤية الاستعمارية، والخطط لإنشاء هذه الدول المستعمِرة وإقامتها، حيث كانت الدول المستعمِرة نفسها قد أخذت منحى آخر في التعامل مع الدول المستعمرة، يقوم على استثمار وجود النخب التي رعتها؛ لإقامة حكم شكلي لدولها لتضمن استمرار مصالحها وتدفق المواد الأولية؛ ولتقليل الاحتجاجات؛ ولإضعاف نمو الحركات المعادية للاحتلال، وقبل هذا وبعده لإعانة جيوشها في الحرب الثانية القادمة في ضوء خبرة تجاربها في الحرب الأولى.

فحين عاد السير بيرس كوكس المندوب السامي البريطاني إلى بغداد في ١١ أكتوبر ١٩٢٠م؛ كان هذا إيذاناً بالبدء في إنشاء إدارة عراقية محلية ذات واجهة عربية بدلاً من الوجود البريطاني المباشر(٨). وهو العام نفسه الذي أنشئ فيه الجيش العراقي.

وهو أمر تم في مختلف الدول العربية وفق آليات متعددة ومتنوعة، فإذا كان هذا هو حال العراق، فقد كان الوضع في مصر شبيهاً، سواء بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م، أو بالتعاون بشكل مؤسسي مع قوى سياسية محلية (متعاونة - ومتصارعة بشكل محدود) مع الاحتلال - في مواجهة التيارات الشعبية الحاملة للمخزون الحضاري والتي أشعلت ثورة ١٩١٩م-، في تلك الفترة شكلت وزارات الوفد ووزارات حكومات الأقلية التي كانت أشد تعاوناً مع الاحتلال، كما نشطت تيارات فكرية متعددة ومتنوعة، أشعلت حوارات في المجتمع حول قضايا فكرية بأجندة غربية أشد تغرباً مما كان مطروحاً قبل الحرب الأولى، سواء من طه حسين أو علي عبد الرازق.

وفي تلك المرحلة تخطت هذه النخب في حواراتها فكرة العروبة والقومية في مواجهة الإسلامية .. إلخ، ودخلت إلى صلب الهجوم على الإسلام. كما بدأ نشاط الحركة الماركسية في مصر (نشأت في أول الثلاثينيات ثلاث منظمات ماركسية، أنشأها اليهود، وهو أمر جرى في مختلف البلاد العربية في الفترة نفسها وعلى يد اليهود والحركة الصهيونية أيضاً)، وهو ما كان دافعاً لظهور حركات إسلامية، كان مؤشر ظهورها الأهم هو الشعور بأن الإسلام بات يحتاج إلى جماعات للدفاع عنه، وهو ما كان من قبل فيضاً بشرياً دافقاً في الأمة.

لكن ما حدث خلال الحرب الثانية جاء في مصلحة هذه النخب، حيث تحولت بريطانيا وفرنسا إلى دول استعمارية من الدرجة الثانية، كما ظهرت على ساحة الوضع الدولي دول أخرى، كان في صلب مصالحها الاستعمارية التعاون مع هذه النخب الجاهزة ضد الدول الاستعمارية القديمة المحتلة المتهاوية بعد الحرب. وهنا دارت هذه النخب بين أطراف دولية

جديدة، كان من مصلحتها دفع عمليات «الاستقلال» عن الاحتلال القديم والحلول محله.

والمرحلة الرابعة: التي استمرت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الستينيات.

«وفي هذه الأثناء ظهر الشكل الجديد من الدول مستقراً؛ نظراً لاستفادة هذه الدول من ضمانات القانون الدولي؛ من حيث عدم جواز التدخل في شؤونها الداخلية، ومن حيث الحماية الدولية، وكذلك لأنها في النهاية لا تؤدي من الوظائف إلا ما يناسب أهداف الدول الاستعمارية الكبرى وأطماعها؛ سواء بالنسبة لاستنفاد الثروات الطبيعية المحلية لمصلحة هذه الدول الكبرى، أو بالنسبة لتكوينها قواعد عسكرية تمكن من الهيمنة السياسية على الشعوب المحيطة بها أو القريبة منها، ويجري ضمان أداء هذه الدول المصطنعة لهذه المهام دون غيرها عن طريق أنها تكون دولاً بغير شعوب ثابتة ومستقرة وقديمة في أي من هذه الأقاليم، ويكون ذلك بتهجير إليها من الخارج، فيصير الأجانب بها أكثر من المواطنين، أو يصير حديثو العهد فيها أضعاف السكان الأصليين، أو تصير موطئاً للمهاجرين إليها بدلاً من سكانها الذين تجري إزاحتهم بالقوة المسلحة وبالإبادة أو الترحيل مثل ما يحدث في (إسرائيل)»(٩).

وفي تلك المرحلة جرت حالات متنوعة من الحصول على «الاستقلال» وفق معادلات التوازن الدولي الجديدة فيما بعد الحرب الثانية، وفيها كانت هناك دول استقلت عن طريق الانقلابات العسكرية ضد نظم الحكم المرتبطة بالاحتلال البريطاني - القديم -؛ دون مواجهة مع قوات الاحتلال كما هو الحال في مصر وليبيا - حيث لم تتصد قوات الاحتلال للانقلابيين-، وفيها كانت هناك بلاد رُفع عنها الاحتلال وفق تسويات مع هذه النخب؛ كما هو الحال في بعض دول الخليج والمغرب وتونس، وهناك من وصل للاستقلال عبر ثورة شعبية مسلحة كما هو حال الجزائر.

كانت مصر قد استقلت في عام ١٩٥٢م (وانسحبت قوات الاحتلال في عام ١٩٥٦م)، والجزائر في عام ١٩٦٢م، واليمن في العام نفسه ١٩٦٢م، ومن قبلها ظهرت للوجود دولة العراق من خلال معاهدة ١٩٢٢م بين العراق وبريطانيا، واستقلت العراق في عام ١٩٣٢م، كما استقلت الأردن وسوريا ولبنان في عام ١٩٤٦م وهو ما تواتر بعد ذلك.

وكان لافتاً للنظر أن تكون أولى الدول التي استقلت؛ هي الدول الأقل في صراع نخبها مع الدول المستعمرة، أو كان لافتاً للنظر أن الدول الاستعمارية ربطت إنشاء الدول وفقاً لحالة النخبة في كل بلد - ضمن موازنات أخرى - وقد استقلت العراق في وقت مبكر (١٩٣٢م)، وكان التالي بعدها الأردن وسوريا ولبنان ١٩٤٦م؛ أي فور انتهاء الحرب العالمية الثانية، وتبعتهما مصر في عام ١٩٥٢م، وتونس ١٩٥٦م، وتأخرت دول الخليج - باستثناء السعودية التي لم تكن محتلة ، واكتمل تأسيسها في ١٩٣٢ م - إلى مرحلة الستينيات والسبعينيات، بالنظر إلى أهميتها الاستراتيجية ولبناء نخب متمرسة (الكويت ١٩٦١م، وقطر والإمارات والبحرين ١٩٧١م).

ولعل من اللافت أيضاً أن عمليات الاستقلال هذه - في معظمها - كانت مفتوحة العلاقة مع المستعمر، ويمكن الإشارة هنا - كنموذج - إلى أن الجزائر التي دفعت أكثر من مليون ونصف المليون شهيد، كان استقلالها منقوصاً بشروط؛ من بينها بقاء المستعمرين الفرنسيين وحقهم في امتلاك مزارعهم بالجزائر، واستمرار حق فرنسا في إجراء تجارب نووية على أرض الجزائر. أما في تونس فكانت مذكرة استقلالها الصادرة قبيل إعلان الاستقلال؛ قد نصَّت على حق الحماية الفرنسية لتونس في مجال الدفاع والخارجية، وفي مصر لم تنسحب القوات البريطانية المحتلة منها إلا بعد أربع سنوات من إعلان الاستقلال أي في عام ١٩٥٦م.

وإذا كان الاستقلال المصري والحكم في مصر هو الأكثر تشدداً في خوض المعركة ضد الاستعمار فيما بعد؛ فإن النخبة المصرية الحاكمة بعد «الثورة» لم يكن

موقفها هذا منسحباً على الغرب؛ بل كان ضد الدولة المحتلة بالأساس، ولذلك حاولت النخبة المصرية الحاكمة توثيق العلاقات مع الولايات المتحدة مثلاً.

في أول الأمر كان هناك نوع من الوفاق بين حكومة الثورة وبين الولايات المتحدة استمر ثلاث سنوات عُقد خلالها كثير من الاتفاقيات المالية والثقافية(١٠).

ولقد ظلت مصر تطلب السلاح من الولايات المتحدة الأمريكية منذ قيام ثورة يوليو عام ١٩٥٢م، إلا أن الولايات المتحدة كانت تتعرض إلى ضغوط شديدة من جانب تشرشل لمنع تزويد مصر بالسلاح لكي لا يُستخدم ضد جنودها في قناة السويس، لكن غارة غزة الشهيرة في ٢٨ فبراير ١٩٥٥م؛ جعلت مصر تطلب السلاح للمرة الأخيرة من الولايات المتحدة، فطلبت من مصر الدفع نقداً؛ لتأكدها من عدم إمكان ذلك بسبب الضائقة الاقتصادية التي كانت تمر بها مصر (١١).

والملاحظ أيضاً على مستوى المؤسسات الداخلية للدول التي نشأت بعد استقلالها هذا؛ أن تلك المؤسسات جاءت متأثرة بأنظمة الدول التي ارتبطت بها من الدول الاستعمارية خلال التوازن الاستعماري في العالم، فانقسم النظام الرسمي العربي بين دول أخذت بنُظم ترفع شعارات الاشتراكية وتبني مؤسساتها على النمط السوفييتي كما كان الحال في مصر وليبيا وسوريا، والتي نشأت فيها «تجربة الحزب الواحد» وفق «أفكار اشتراكية»، والتي أخذت في بنائها الاقتصادي بنمط القطاع العام.. إلخ. ودول أخرى حافظت على أنماط أقرب إلى الغرب كما في النظم الملكية الغربية - كما في الدول العربية الملكية -؛ مع حفاظ كل من هذا النمط **وذاك غالباً على سمتين:**

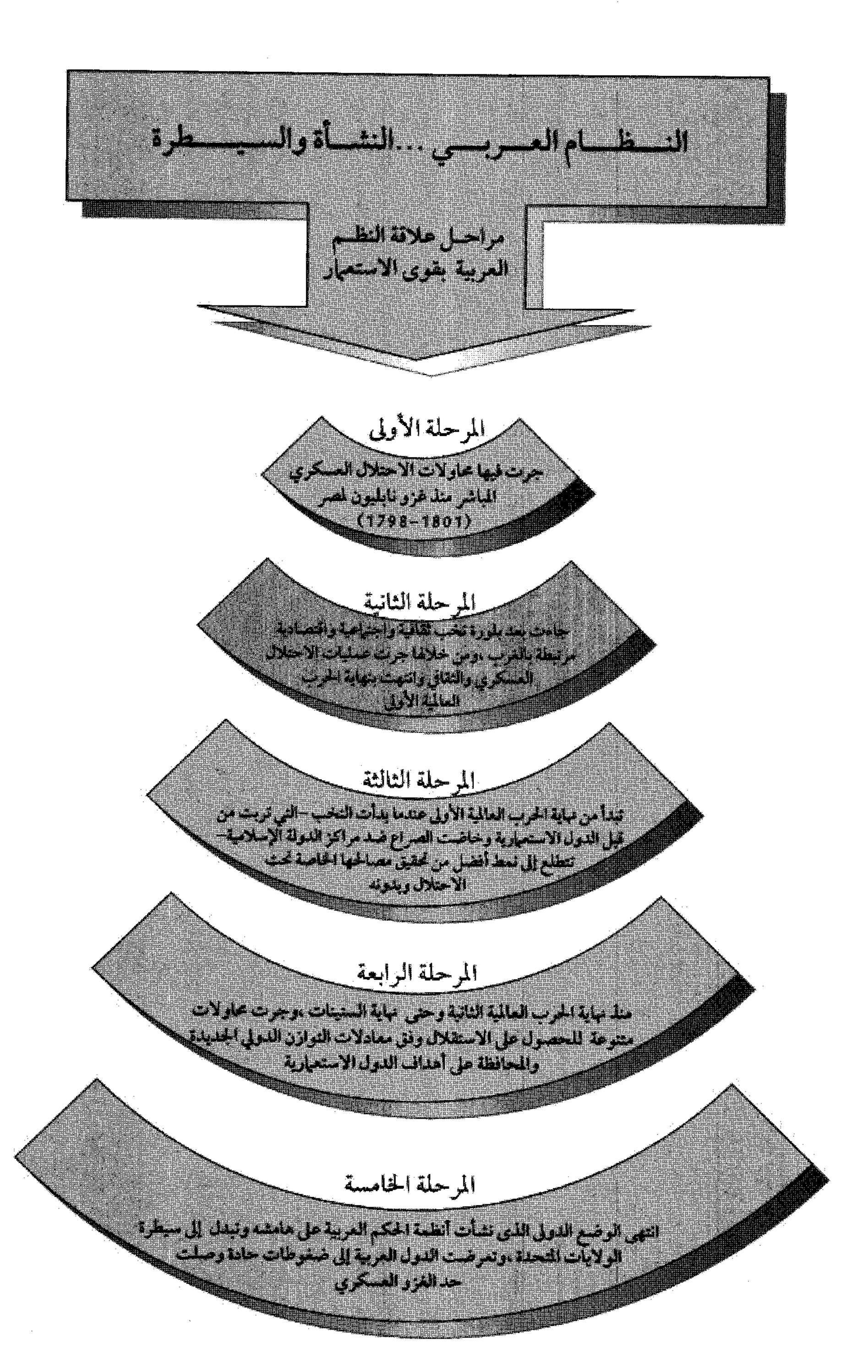
الأولى: البعد عن تطبيق أنماط من الحكم الإسلامي.

والثانية: البعد عن أنماط الديمقراطية والمشاركة الشعبية، بطريقة جماهيرية أو دستورية.

المرحلة الخامسة: وهي التي انتهى فيها الوضع الدولي الذي نشأت أنظمة الحكم على هامشه، وتبدله إلى سيطرة الولايات المتحدة ليس فقط بديلاً لحالة ثنائية القطبية، ولكن أيضاً كقوة رئيسة داخل العالم الغربي أيضاً. وهو ما جعل جميع الدول العربية التي ارتبطت بالاتحاد السوفييتي أو الدول الأوروبية أو حتى الولايات المتحدة؛ تتعرض إلى ضغوط حادة في هذه المرحلة وصلت إلى حد الغزو العسكري المباشر، كما حدث بالنسبة للعراق في عام ٢٠٠٣م - وبالاعتماد على نخب جديدة تمت تربيتها على أسس من العمالة المباشرة من خلال العمل معها من بوابة أجهزة المخابرات صراحة، أو بالانتقال من بوابة الارتباط الثقافي والمصلحي إلى بوابة العمالة المباشرة، كما هو حال المعارضة العراقية.

وكان ما زاد من تأثير هذه الضغوط وخطورتها أن النظام الرسمي اعتمد في نشوئه واستمراره على المعطى الخارجي. وهنا دخلت هذه الدول إلى مأزق متعدد الأبعاد، ففي مقابل حرصها باستمرار على عدم إشراك الشعوب حتى في صراعاته مع دول الاحتلال؛ باتت تدخل معارك لا قبل لها بها وفق أنماط الحكم وأجهزة الدول ومؤسساتها؛ إذ كانت تحرص دوماً على عدم صدم جماهير المسلمين، فإذا بها بات مطلوباً منها التحول إلى نمط من تغريب المجتمعات والحكم بطريقة شاملة، وإلا غزتها الجيوش ونصّبت مَنْ هم جاهزون لممارسة هذا الدور. وكل ذلك يأتي والبديل الاستراتيجي لها - الحركات الإسلامية - هو الأقوى والأكثر جاهزية لمواجهة الضغط والعدوان الخارجي.. إلخ.

وإذا كانت الولايات المتحدة بصفة خاصة، والغرب بصفة عامة، يرون أن في ذلك مصلحة شاملة لهم، سواء بحكم طبيعة الصراع مع العالم الإسلامي (الحضارية)، أو بحكم أن الدول الغربية باتت تخشى استمرار تصاعد قوة الحركات الإسلامية كبديل للنظم التي ساهمت في إقامتها، بعد تصاعد فكرة العودة إلى الأصول في المجتمعات العربية، وبعد أن ساهم طول الفترات الزمنية في بقاء هذه الأنظمة في الحكم



مراحل علاقة القوى العربية بنظم الاستعمار

في وجود مصالح خاصة قوية لفئات موسّعة ارتبطت بهذا النمط من الحكم، وفي وجود بعض الأعصاب الحية داخل هذه الأنظمة؛ فإن النظام الرسمي العربي أصبح هو الحلقة الأضعف في المعادلة؛ إذ هو يتعرض إلى ضغطين مباشرين من الخارج والداخل، تزداد خطورتها بالنظر إلى عدم قدرة هذا النظام في كل دولة على مواجهة تحديات التنمية أو مواجهة الضغوط الخارجية.

ومن ثَمَّ لم يعد أمام النظم في الدول العربية والإسلامية -في رأي الكثير من المحللين الغربيين- سوى أحد خيارين؛ إما أن تدفع تعميق التحول الديمقراطي إلى أقصى مدى لها؛ بحيث تصبح الديمقراطية السبيل الأوحد «لاستيعاب العنف الإسلامي» - كما يصفونه -، وإتاحة الفرصة أمام جميع القوى السياسية لإثبات نفسها إلى جانب التيار الإسلامي، وإما أن تقوم تلك النظم «بأسلمة» الممارسات السياسية للدولة؛ بحيث يكون هذا نوعاً من التمييز ضد الآخر «الأجنبي» ، وسبيلاً لإيجاد وسائل محلية لممارسة المشاركة السياسية(١٢).

ثانيا: النظام الرسمي العربي.. النخب والبناء المؤسسي:

كان المفهوم الأساسي، في قيام النظام الرسمي العربي، هو المفهوم نفسه الذي قامت عليه الدولة القومية الغربية؛ أي كان في جوهره قائماً على فكرة علمانية الدولة، وفصل الدين عن الدولة، فمفهوم «القومية» مفهوم أوروبي حديث، وكان ظهوره إحدى العلامات المهمة لحدوث قطيعة مع الماضي الديني والرموز الأرستقراطية والملكية في أوروبا، وكان نجاح الفكرة القومية هو نجاح لفكرة «مطلقة» جديدة، ما لبثت أن امتدت وراء حدود القارة الأوروبية نفسها، وكان التوسع الرأسمالي في صورته الاستعمارية هو الذي حمل الفكرة القومية إلى البلاد المستعمرة، وهناك أراد المستعمر أن يفرض نموذجه السياسي ومفهومه الخاص عن الدولة؛ بعد أن أفلح في بسط سيطرته السياسية والاقتصادية والعسكرية على هذه المستعمرات(١٣).

ووفق هذا الإطار النظري؛ فإن النخب التي سيطرت على النظم الرسمية العربية وفق تسويات واتفاقيات معينة مع الدول الاستعمارية - أو وفق صراع محدود أو محدد -؛ لم يكن لها أن تطرح منظومة فكرية أخرى تتعارض مع الأساس الذي نشأ النظام في كل دولة على أساسه، ومن ثَمَّ فهي لم تطرح استقلالاً حضارياً، واكتفت بمفهومات الاستقلال السياسي والاقتصادي الذي هو نمط مزيف من الاستقلال، فالاستقلال الحقيقي لا يمكن أن يتحقق دون الاستقلال الحضاري، فهي لم تستطع فعل ما فعلته النخبة اليابانية التي حافظت - على رغم احتلالها العسكري بعد الحرب العالمية الثانية - على نمطها وتراثها الحضاري. كما لم تبن مؤسسات دولة تُفَعِّل العلاقة بينها وبين شعوبها خوفاً من إمكانية تغيير هذه النخب واستبدال مشروعها في الحكم، بل عملت بإصرار وباستخدام كل أساليب القمع على تغييب حركة الشعوب وطاقاتها، حتى وهي في أخطر حالات صراعها مع الدول الغربية، ضمن محاولاتها لتحقيق أكبر قدر من مصالحها.

وهكذا وبرغم أن القضية الأبرز التي ركزت عليها قوة الاحتلال الاستعماري، قبل قدومها للاحتلال وفي أثنائه، هي بناء فئة من النخب المؤثرة داخل مجتمعاتنا، وبرغم أن هذه النخب التي وصلت للحكم - على الأقل في البدء - هي في أول الأمر وآخره كانت نتاجاً للنظام الثقافي والتعليمي وللمؤسسات التي نشأت خلال فترة الاحتلال، وبرغم أن هذه النخب توزعت ولاءاتها عبر ظروف الوصول إلى الحكم وإنهاء الاحتلال، من خلال اتفاقات، أو أشكال متعددة ومتنوعة من أشكال المقاومة، فإن هذه النخب حرصت على أن تقيم نظماً في كل دولة تحكمها لا تتمتع بدرجة ما من الحرية أو المؤسسية.

لقد أصرّت على عدم بناء مؤسسات مستقرة للحكم، وعلى عدم تعبئة الشعوب خلال صراعاتها وخلافاتها أو اتفاقاتها مع المستعمرين إلا فيما أرادت، كما ظلت تعيش في حكمها لشعوبها على هامش التوازنات الدولية أو صراعات الدول الاستعمارية بين بعضها وبعضها الآخر، دون أن تخرج عن دورها الوظيفي حتى في أشد حالات الصراع، فظلت دون قدرة على السيطرة على مقدرات الثروات الاستراتيجية في بلدانها.

١- النخب العربية.. والنظم المؤسسية:

لا يمكن فهم أو دراسة النظام الرسمي العربي من خلال هياكله وأسسه الداخلية وعلاقاته المؤسسية دون دراسة القضية الأصل؛ أي قضية النخب الحاكمة، ذلك أن دراسة الهياكل والأشكال والإجراءات لا تمكّن الباحث إلا من إبداء الملاحظات عليها؛ دون إدراك السبب الجوهري في جعلها على ما هي عليه.

وفي هذا الصدد تُجمع الدراسات النخبوية على أن دراسة النخبة الحاكمة في مجتمع تقتضي - فضلاً عن دراسة تكوين النخبة - التعرض لثقافتها السياسية، ويتضمن ذلك دراسة الدوافع التي حدت بأعضاء تلك النخبة إلى السعي في سبيل الوصول للسلطة، ودراسة اتجاهاتهم وتصوراتهم وقيمهم، ومدى اتساقها مع السياسات المطبقة في المجتمع، وكذلك ضرورة التعرض للعلاقة بين النخبة والجماهير، ويتضمن ذلك البحث في كيفية تأثير كل منهما في الآخر من خلال الأساليب السلمية أو العنيفة. وأخيراً ينبغي التعرض لدراسة إمكانيات التحول في تركيب هذه النخبة؛ سواء خلال آليات الاقتراع العام أو الانتخابات أو عبر الثورات العنيفة أو التدخلات الخارجية(١٤).

والنخب الحاكمة في الدول العربية تراوحت في تكوينها، ومن ثَمَّ ثقافتها ودوافع وصولها للحكم ومفاهيمها عنه، بين تجميع من أبناء القبيلة والإقليم و«الدفعة» ونظام التابع والمتبوع، وهي أسس في مجملها لا تُمكِّن هذه النخب من بناء نظام مستقر لتداول السلطة حتى فيما بينها، وهو ما جعل التناقض في النظم السياسية العربية تناقضاً ظاهراً وشديداً، حيث تتعدد فيها النخبة بدرجة تصل إلى حد التناقض، حيث تتعاقب العوامل السياسية مع الاقتصادية والعرقية مع الثقافية مع الدينية. . . إلخ، فأحياناً تقوم النخبة على تفاعل عوامل الانتماء إلى مؤسسات تعليمية معينة والانتماء إلى العسكرية والانتماء إلى حزب معين مع الخلفية العرقية والدينية، وتسهم جميعاً في تأسيس النخبة السياسية(١٥).

والنماذج لهذا التشكيل متعددة، ففي دول الخليج العربي واليمن وسوريا يكون الانتماء للقبيلة أو المذهب أو الإقليم محدداً أساسياً في بناء وتكوين واستمرار النخبة، حيث عادة ما تكون النخبة من أبناء قبيلة معينة أو أبناء مذهب معين أمثلة لا تحتاج إلى مزيد من تفصيل(١٦).

وفي سوريا تقوم النخبة على أساس الدمج بين العامل العرقي والديني والاجتماعي المتمثل في علاقات النسب والمصاهرة؛ بالإضافة إلى امتلاك الثروة، ويتحقق استقرارها باتساع دوائر النسب والمصاهرة مع القوى الاجتماعية الأساسية(١٧).

وفي تونس تنهض النخبة على أساس الانتماء إلى مؤسسات التعليم الحديث، سواء في تونس أو في فرنسا، والانتماء إلى الحزب الدستوري الحاكم والارتباط بشخص القائد السياسي(١٨).

وفي مصر تتفاعل الأسرة والدفعة والشلّة، بالإضافة إلى علاقة التابع والمتبوع، في تأسيس النخبة، فتكون مكونة من خليط غير متسق محايد سياسياً، مغلق في علاقاته مع المجتمع، يقوم على أساس تدوير المناصب بين أعضاء النخبة للمحافظة على استمرارها(١٩).

وواقع الحال؛ أن هذا البناء للنخب الحاكمة وفق هذه الأنماط من التركيب والنشأة والمفهومات لم يكن إلا نتاجاً لتدخل خارجي - بالمعنى العام والشامل-، ولضمان استمرار ضعفها وعزلتها؛ لأنها لم تأت إلى

الحكم وفق عوامل فرز وتمثيل للمجتمع وفكره السائد وثقافته وتطلعات أبنائه، وإلا لكانت أسس بنائها قد جرت على نحو مختلف، وهو ما ظهر في تصورات هذه النخب لمؤسسات الحكم وأساليب التفاعل داخلها.

ثمة اتفاق عام بين مختلف دارسي النظم السياسية العربية على أن هناك هناك قاسماً مشتركاً بين النظم؛ مؤداه ما تتمتع به هذه النظم من سمة تشخيص السلطة أو شخصانية السلطة، حيث يقصدون بهذه السمة تشخيص السلطة أو شخصانية السلطة، حيث يقصدون بهذه السمة أن تلك النظم السياسية تشهد تركيزاً لمختلف السلطات في يد رئيس الدولة.

٢- مؤسسات النظام الرسمي العربي:

وبحكم هذا التشكيل للنخب العربية، وبفعل هذه النماذج لانتماءاتها، ومع الوضع في الاعتبار ما سبق إيضاحه من تربية النخب العربية التي أسست النظام الرسمي العربي في أحضان ورعاية الدول الاستعمارية - بالمعنى الشامل للكلمة -، فقد كان من الطبيعي أن تكون مؤسسات النظام الرسمي العربي مؤسسات مشوَّهة، وأن تسودها أساليب فردية ومطلقة في الحكم. ولذلك فإن ثمة اتفاقاً عاماً بين مختلف دارسي النظم السياسية العربية على أن هناك قاسماً مشتركاً بين النظم؛ مؤداه ما تتمتع به هذه النظم من سمة تشخيص السلطة أو شخصانية السلطة، حيث يقصدون بهذه السمة أن تلك النظم السياسية تشهد تركيزاً لمختلف السلطات - التشريعية والتنفيذية والقضائية - في يد رئيس الدولة بغضِّ النظر عن مسماه (ملك، سلطان، أمير، شيخ، رئيس . . .)، وأن حدوث تغيرات في الأوضاع السياسية الداخلية والخارجية والاقتصادية والاجتماعية في هذه النظم ترتبط في المقام الأول بمشيئة هذا الحاكم؛ بحيث يصل تجلي هذه الظاهرة إلى الدرجة التي تتلاشى معها الفروق بين النظم الجمهورية والوراثية[٢٠].

ولعل النظام العربي الأكثر صراحة ووضوحاً، والحالة النموذجية للخط العام للنظام الرسمي العربي، هو النظام الرسمي في ليبيا، فقد بلغت درجة تشخيص السلطة في ليبيا - مثلاً - في عهد القذافي أقصى درجاتها؛ بحيث يمكن القول معها: إن النخبة في ليبيا هي مفهوم مساوٍ للقائد الليبي معمر القذافي وحده[٢١]. ويكفي للدلالة على ما يتمتع به القذافي من نفوذ على المؤتمر الشعبي الليبي (الهيئة التشريعية)؛ الإشارة إلى موقف القذافي عندما لاحظ توجهاً عاماً في المؤتمر الشعبي العام المنعقد في مستهل عام ١٩٩٠م إلى إجراء بعض التخفيضات في الضرائب التصاعدية وضريبة الدمغة، فذهب إلى المؤتمر معلناً «أن هذه ليست قرارات الشعب الذي أعرفه جيداً» ، وعلى الفور تم التراجع عن تلك التوجهات اعترافاً بأن الزعيم يعرف مطالب شعبه على نحو أفضل من ممثليه أنفسهم[٢٢].

وهي أوضاع تصيب الباحث بالحيرة في محاولة معرفة طريقة صناعة القرار وأسسها؛ نظراً لعدم وجود قواعد واضحة ومعلَنة للعملية السياسية في النظم العربية، فهناك دائماً إشكالية تتعلق بعدم التطابق بين الظاهر والحقيقة، فبعد نهاية كل عهد من العهود السياسية وقدوم عهد جديد؛ تظهر العديد من المفارقات التي تبين أن ما كان يظهر أنه حقيقة ويُعتقد فيه أنه حقيقة لم يكن كذلك، وأن الحقيقة التي حدثت بالفعل شيء آخر، فالتركة دائماً مثقلة، والسابقون عادة يكونون مخطئين، ومن عُرفَ عنهم أنهم صانعو السياسة الحقيقيين ليسوا كذلك. . . إلخ![٢٣]

وقد جاءت هذه الحالة من تشخيص السلطة أو

شخصنتها، ناجمة في جانبها الأول من الاغتراب عن المجتمعات التي تحكمها، والانعزال عنها والخوف منها، وربما بسبب النظر إليها بازدراء. كما هي ناجمة من الاستقواء بالخارج والخوف منه في الوقت نفسه؛ بحكم وجود القواعد العسكرية على أرضها أو في الجوار. وكان من الطبيعي أن تحكم هذه النخبُ شعوبها بطرق غير مؤسسية؛ حتى لا يتم تدوير حركة الحكم داخل النخب نفسها، ولكي تجعل الباب مغلقاً أبداً أمام حريات حقيقية، وأن تواجه بشكل حاسم الحركات الإسلامية وبشكل ضار، ليس فقط باعتبارها الحركات التي تعيد تأسيس هذه الدول على الأسس التي قامت على عكسها هذه الدول؛ بل أيضاً لأنها تُفقد النظم مشروعيتها في أعين الجماهير.

وإذا كانت طريقة صناعة القرار، في ظل شخصنة السلطة وتوحد النخبة في الفرد أو الجماعة الضيقة المقفلة، قد أصبحت عملاً غامضاً سرّياً؛ فقد كان من الطبيعي أن تتركز السلطات وأجهزة النظام الرسمي العربي في أيدي أفراد قلائل، وأن يتركز الاهتمام بصفة أساسية في بناء أجهزة الدولة على أجهزة القمع، وأن يسود الاهتمام بدور الجيوش في إدارة المجتمعات أكثر من الاهتمام بدورها في خدمة قضايا الأمة، أو في مجالات الدفاع الخارجي - الذي تضمنه حالات التوازن الدولي لا المعطيات والمقدرات الداخلية -، وأن تسود الانقلابات والتقلبات والقتل للحكام؛ كطرق لتبديل المواقع داخل الدائرة الأضيق لاتخاذ القرار.

وإلى جانب أجهزة القمع؛ اهتمت هذه الدول ببناء أجهزة إعلامية تحت سيطرتها المطلقة، جرى تركيز اهتمامها على إنتاج مادة تسويغية لتصرفات النخب الحاكمة وقراراتهم، كما مارست الدور الأبرز في عمليات نشر المفهومات والسلوكيات الغربية - حسب ظروف كل مجتمع - ، كما اهتمت هذه النظم ببناء مختلف وسائل اللهو والترفيه والثقافة على النمط الغربي من سينما ومسرح وأندية وغير ذلك - كل حسب ظروف مجتمعه أيضاً -، هذا في الوقت الذي كانت تمنع محاولات كل قوة داخلية لامتلاك أجهزة إعلامية مستقلة؛ بتشريعات قانونية متشددة تمنع محاولة اختراق حالة التفرد الإعلامي. كما اهتمت هذه النظم بمنع كل أشكال تنظيم القوى السياسية والتجمعات الشعبية، وجعلها أمراً مجرَّماً، حيث لم تترك طريقة إلا وأخذت بها لمنع كل محاولة للتنظيم المستقل داخل المجتمعات العربية. وكان من الطبيعي في ظل تركيبة هذه النظم أن يستمر إنتاج الجهل، وأن تنمو النزعات العرقية والقبلية، وأن تخفق أجهزة الدول في إنجاز الخطط التنموية من خلال استثمار الثروات الطبيعية؛ بسبب دورها الأصلي في حماية المصالح الأساسية الاستعمارية - حيث هي لم تتمكن من تغيير طبيعة اقتصادياتها التي تركها عليها الاستعمار -، بل إن بعضها أساء فأفسد الأوضاع أكثر، وقام بتبديدِ هذه الثروات والمدخرات القومية، وهو أمر تعج به تقارير التنمية سنوياً.

> رافق انهيار التوازن الدولي مع صعود أحد أطراف التوازن الدولي حتى داخل التوازن الغربي نفسه -الولايات المتحدة- ليصبح وضع النظام الرسمي العربي غارقاً أيضاً داخل توازنات أحد أطراف التوازن الغربي نفسه

ثالثاً: النظام الرسمي: مفترق طرق استراتيجي:

كان النظام الرسمي قد اعتمد منذ بدئه - عقب اتضاح النتائج النهائية للحرب العالمية الثانية - على نمط من التوازن في الحالة الدولية، كان بمثابة حماية لاستقراره - باعتبار هذا النظام ظاهرة تعتمد على الوضع الدولي أكثر من اعتمادها على شعوبها - سواء

كان ذلك من خلال التعاون مع الولايات المتحدة وارثة الإمبراطوريات الغربية، أو الإمبراطورية الجديدة روسيا، أو غيرها.

وكانت تلك المرحلة هي مرحلة استقرار للنظم - بفعل مساندة هذا الطرف، أو ذاك لها - إلا من التوترات في الوضع الدولي، أو من تأثيرات التوتر في الوضع الدولي على استقرارها.

لكن هذه المرحلة انتهت بسقوط أحد طرفي التوازن الدولي - أي الاتحاد السوفييتي -؛ لا لكي يدفع من كان موالياً أو متعاوناً أو مرتكناً إلى القطب السوفييتي الثمن فقط، ولكن أيضاً لتدور الدائرة على - من والى- الغرب أيضاً؛ إذ ترافق انهيار التوازن الدولي مع صعود أحد أطراف التوازن الدولي حتى داخل التوازن الغربي نفسه - الولايات المتحدة -؛ ليصبح وضع النظام الرسمي العربي غارقاً أيضاً داخل توازنات أحد أطراف التوازن الغربي نفسه وصراعاته.

لقد تطورت الأوضاع مع هذه الحالة الخارجية من إنشاء الدول إلى وضع لم يعد ممكناً فيه الحركة وسط الأطراف الدولية، فكان أن تكثفت الضغوط لإفقاد هذه النخب السابقة القدر الذي تمكنت من تحقيقه من الاستقلال ببلدانها، حيث باتت الدول الاستعمارية ومصالحها تطلب منها دوراً آخر ونمطاً آخر في ظل مرحلة العولمة التي اصطبغت فيها الأهداف الاستعمارية بأهداف دينية صريحة وواضحة، وبات مطلوباً إجراء حركة واسعة من التحديث على النمط الأمريكي المفهومي والقيمي والاجتماعي والاقتصادي، وبسبب خوف الدول الغربية من تهديد الحركة الإسلامية لمشروع الدول وفق النمط السابق؛ بما يتطلب إعادة تأسيس النخبة الحاكمة على أسس غربية أكثر تشدداً؛ لينعكس ذلك على المجتمعات الإسلامية العربية.

كان النظام الرسمي العربي قد حصل على زخم كبير وسط جماهير الشعوب؛ باعتباره مخلِّصاً لها من وجود البزة العسكرية الأجنبية على أرضها. كما أنه ومع بدء حكم كل نخبة في كل بلد حدثت نقلة اجتماعية في حياة المواطنين؛ سواء عبر إصلاحات اجتماعية جاءت نتيجة الصراعات داخل النخب الحاكمة، أو لتتوسع الأسواق الداخلية لتطوير النشاط الاقتصادي، أو نتاجاً لثروات كان يكفي نذر يسير منها في تغيير حياة المواطنين، ومن ثَمَّ تمكن هذا النظام - وعلى خلفية بطء حالة التحول في نشاط الحركة الإسلامية من النخبوية إلى الجماهيرية - دون جهد كبير في مواجهة الحركات الإسلامية؛ التي قامت لتعيد تأسيس الدول على أسس إسلامية تتجاوز فكرة تأسيس الدول على نمط شكلي من الاستقلال السياسي والاقتصادي الشكلي، بإعطاء مضمون حضاري (عقدي وقيمي ومفهومي) للاستقلال. لكن التغيير في التوازن الدولي الجديد والمتطلبات الاستعمارية الجديدة؛ جاءت في مرحلة وظرف لم تعد فيه الحركة الإسلامية في هذه البلدان حركة ساذجة، أو متهورة، أو حركة ضد، أو حركة محصورة في إطار النخب التقليدية، بل أصبحت حركة واسعة، وتتمتع بدرجة وعي عالية، كما بدأت تجذب في صفوفها طاقات المثقفين الذين بدؤوا يقدِّمون تنظيراً سياسياً واستراتيجياً.

وهنا أصبحت نظم الحكم في النظام الرسمي العربي بين ضغطين أو في مفترق طرق؛ إما أن تقبل بدرجة أعلى من التغريب، وإما أن تقبل بتدويرها وتطويعها وتغيرها الجديد المطلوب من الغرب بقيادة أمريكا، وهو ما يصدم شعوبها، ويتعارض مع استقرارها وتوازناتها ومصالحها، وإما أن تقبل بضغوط الحركة الإسلامية التي أصبحت بديلاً استراتيجياً، وحالة تجاوز للوضع التاريخي لنشأة هذه الدول؛ بإعادة الأمور إلى أصولها.

والفكرة الأساسية في مفترق الطرق الراهن في واقع الحال؛ ليست خلافاً حول الديمقراطية أو طريقة حكم الشعوب، ففي ذلك دخول إلى عالم السياسة بتحيزاته، أو إلى مؤسسية النظم عن عدمها، أو امتلاكها لوسائل تدوير الحكم بين جماعات النخب المختلفة في تحيزاتها

الخارجية، وإنما الفكرة الاستراتيجية في مفترق الطرق - والتي يدركها الاستعمار جيداً - هي أن البعث الإسلامي الراهن، وبعد مراحل وتعرجات، صار لا يقدم بديلاً بالمعنى السياسي فقط، ولا يقوم الاختلاف والصراع بينه وبين النظم الحاكمة على أسس الحكم الديمقراطي من عدمه، وإنما هو يقدم تجاوزاً لطبيعة هذه النظم، وتأسيساً لنمط آخر من النظام، وتلك هي الأزمة. لقد حرصت الأنظمة العربية طوال الوقت على أن يظل الصراع والاختلاف مع الدول الغربية ودول العالم الأخرى؛ صراعاً سياسياً واختلافاً في الرؤى والمصالح، وهنا يأتي التجاوز الراهن لهذه الرؤية في الصراع.

«فهي تطرح أن تاريخنا وثقافتنا الأصيلة كسلسلة متصلة ومستمرة ومتطورة من مختلف الروافد والعناصر، وقد تعرضت استمراريتها الضاربة بجذورها في أعماق القرون لانقطاع بتكوين الدولة القومية المركزية الحديثة ،(nation-state) وتحت تأثير الاستعمار، وما ظاهرة «الصحوة الإسلامية العريضة» في آخر القرن العشرين إلا إحياء ثقافي حضاري شامل، أو بمعنى آخر كأنها تعبير في هذه اللحظة التاريخية الراهنة عن استعادة حق ضائع مسلوب، ألا وهو الثقافة الأصيلة للشعوب. وهي هنا لا تستأصل هذا الموقف أو تستثنيه عن الأنماط التاريخية العامة في مجتمعات أخرى تعرضت لظروف مشابهة، وكان من الطبيعي أن تسعى إلى ما سمته «بالاندماج الثقافي الحضاري» للفئات الاجتماعية التي تعرضت للاستبعاد والتهميش تحت دعاوي التحديث، وإلى نزع حق ومشروعية التواجد على الساحة. (...). وهذه الظاهرة آخذة في تقليل الفجوة الهائلة بين طبقات وفئات المجتمع التي تخلقت منذ قدوم الحداثة مصاحِبة للاستعمار وتدخلاته في مسيرة هذا المجتمع، وفي إعادة تشكيل شخصيته وشرائحه»(٢٤).

وتلك هي القضية الأصل في مصير النظام العربي الراهن، والتي تحاول الولايات المتحدة أن تبعدها عن الحوار والصراع، حيث تطرح إعادة تجديد النخب الحاكمة، وتتشدد في تغريبها وتطوير أساليب الحكم وتداول السلطة؛ لتكون أكثر كفاية في أداء مهامها من خلال آليات ديمقراطية. وهو طرح - في رؤيته الاستراتيجية - لا يقوم فقط على تغيير نمط الصراع الراهن ووجهته، ولكنه أيضاً يستهدف إبعاد الحركة الإسلامية عن طرح مشروعها الحضاري التجاوزي للوضع الراهن، وربما أيضاً استيعاب قطاع من النخب الإسلامية داخل إطار ضوابط وأسس الحكم الراهن تحت مسوّغات وأسس متعددة.

إن طرح مفترق الطرق الراهن، بأفكار حول أن ما يجري من ضغط متزايد على النظام الرسمي العربي لإحلال الديمقراطية؛ هو سبب إنتاج «إرهابيين»، أو بأن الولايات المتحدة تحاول إنتاج نظم حكم غير فاسدة، وكذلك تحليل مفترق الطرق الراهن من زاوية أن ما يجري هو بالأساس ناجم من انفراد الولايات المتحدة بالعالم؛ لا يقدم تفسيراً كلياً للأزمة، كما أنه تحليل يقدم الصراع والمأزق ومفترق الطرق الراهن من منظور الولايات المتحدة أو الدول الأخرى المتصارعة معها علينا بينما النظرة الاستراتيجية لأمتنا هي أن مفترق الطرق الراهن هو صراع بين محاولة إعادة تأسيس دول قادرة على تجاوز مفهومات تأسيس النظام الرسمي العربي الراهن منذ قرنين، لتعيده هو والمجتمعات إلى الأصول والجذور، والتي هي الوحيدة القادرة على بناء نمط حضاري مستقل، وأمة مستقلة حضارياً، قادرة على البروز كقطب حضاري دولي على مستوى التوازنات الدولية، وقادرة على إحداث نهضة حقيقية لا نهضة مزيفة؛ وبين محاولة غربية جديدة للدفع بالنظام الرسمي العربي، والنخب الحاكمة لإنتاج حالة أكثر تغرباً للمجتمعات العربية، تتناسب مع مقتضيات مرحلة العولمة الحضارية، ومعيارها إنهاء الاستقلال العقدي والحضاري للأمم الأخرى، وتحويلها إلى أسواق مفتوحة لجميع مجالات المنتجات الثقافية والسلعية الغربية.

والظاهر حتى الآن أن الأنظمة العربية تميل في معظمها إلى خيار تغييرها من الداخل، لتصبح نخباً حاكمة وفق المقاييس الغربية الجديدة؛ من خلال تطعيم مؤسساتها بالعناصر الأشد تغرباً من النخب التي جيَّشها الغرب؛ من خلال ما يُسمَّى بمنظمات المجتمع المدني التي حصلت على دعم مالي وإعلامي غربي مباشر، ومن خلال البعثات والهجرة، ومن خلال القروض والمنح التي تدفقت على كثير من البلدان؛ دعماً لقطاع خاص صنع صنعاً في بعض البلدان.

إلا أن القراءة المدققة لأوضاع المجتمعات تكشف أن الحملة الغربية التي شُنّت على هذه الأنظمة قد زادت من وضوح الرؤية لها في داخل المجتمعات العربية، بما يُصعّب عملية استمرارها في الحكم. وكذلك تكشف أن نمطاً وجيلاً جديداً من الحركة الإسلامية قد تضافرت جهوده مع حالة الصحوة الإسلامية؛ بما يضع أساساً لتغييرات محتملة واسعة النطاق.

الهوامش والمراجع :

(*) إن مراجعة ما يجري بشأن محاولة إنشاء «كيان فلسطيني» الجارية حالياً هي نمط كاشف لفكرة إنشاء «الدول» العربية. ورغم وجود فوارق بين حالتي نشوء الدول العربية قديماً وبين حالة بناء دولة فلسطينية حالياً إلا أن الحالة الراهنة تكشف كيف يجري اغتيال القادة، وضرب الحركات الأصيلة في الصراع، وتشكيل نخب متعاونة بهذه الدرجة أو تلك، ودفعها لمقدمة الصفوف. كما أن تشكيل أجهزة الدولة العراقية تحت الاحتلال هو نمط آخر يقدم رؤية واضحة لكيفية تشكيل أجهزة الدول والنخب. وهو سيناريو - مع مراعاة الفوارق الحضارية - نراه في صورة أسرع مجسداً فيما يجري في الدول السابق انتماؤها للاتحاد السوفييتي السابق، والتي تم تربية نخب داخلها كانت عوناً لتفكيك الاتحاد السوفييتي، وتكوين دول مستقلة، أعقبها مرحلة تغييرات عن طريق نخب أكثر أصالة في الارتباط بالمشروع الغربي أو مرتبطة بأجهزة المخابرات الأمريكية مباشرة، لتتجاوز الحالة السابقة.

(١) طارق البشري - فلسطين الأمان في العمق - وجهات نظر، القاهرة - العدد ٤١ السنة الرابعة - يونيو ٢٠٠٢م.

(٢) حرب العدوان الثلاثي على مصر- وزارة البحوث العسكرية - خريف ١٩٥٦م- الجزء الأول، ص ٩.

(٣) د. محمد علي حوات - مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي - مكتبة مدبولي، القاهرة، ص ١٨٧.

(٤) ضمن مراجعة دور النخبة، ثمة ضرورة لمراجعة التوصيفات التي تكون شبه مستقرة حول دورها في تلك المرحلة - وبما ينسحب على دورها الراهن -، حيث تسود كتابات ترى أن دورها كان إيجابياً، وأن تلك المرحلة كانت مرحلة نهضة، وهو أمر لا ينطوي فقط على تقييم غير حقيقي، ولكنه استمرار لحالة تزييف الوعي، حيث يرى هؤلاء المثقفون النهضة من منظور غربي، بينما هي كانت في حقيقة الأمر عملية واسعة لاختراق العقول والمجتمعات، وإنهاء العلاقة بين الماضي الإسلامي والحاضر الذي كان يجري تغريبه، وكنموذج لذلك ما كتبه مثلاً «علي المحافظة»، حيث كتب عن تلك المرحلة: «وبدأ الدور الذي لعبه بعض المفكرين الذين قدموا من الشام في الأدب والصحافة والفكر في نهاية القرن الـ ١٩، وساهموا في إحداث نقلة (!) فكرية وسياسية فيها خاصة فيما يتعلق بمدى أحقية الرابطة العربية على الرابطة الإسلامية، ومنهم من حمل لواء إعادة تسييس الإسلام (!) - التعجب لمؤلف الدراسة - من منطلق قومي عربي، مثل عبد الرحمن الكواكبي، إلى جانب: محمد رشيد رضا، والشيخ طاهر الجزائري، وسامي الحريديني، ومحيي الدين الخطيب، وغيرهم من الذين نشطوا سياسياً وفكرياً في ذلك المجال في نهاية القرن الـ ١٩ ومطلع القرن العشرين، ومنهم من شكل حزباً علنياً في مصر عام ١٩١٢م، وهو حزب اللامركزية العثماني برئاسة رفيق العظم». علي المحافظة، الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة ١٧٩٨م - ١٩١٤م: الاتجاهات الدينية والسياسية والاجتماعية والعلمية (بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع ١٩٧٥م. ورد في د. حسن أبو طالب - عروبة مصر بين التاريخ والسياسة - مكتبة الأسرة - الأعمال الفكرية ٢٠٠٤م.

(٥) د. محمد عمارة - العلاقة بين التيار الإسلامي والتيار القومي في مصر القادمة - محاضرة في المركز الدولي للدراسات - القاهرة ١٧/ ٥/ ١٩٩٨م.

(٦) أسامة الغزالي حرب - القوى الليبرالية في مصر - التحولات الديمقراطية في الوطن العربي- أعمال الندوة المصرية الفرنسية - مركز البحوث والدراسات السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة

القاهرة ٢٩ سبتمبر - ١ أكتوبر ١٩٩٠م.

(٧) د. محمد علي حوات - مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي - مكتبة مدبولي، القاهرة، ص ١٨٨.

(٨) د. بيير جون لويزار - العراق والديمقراطية غير الممكنة :مصيدة الدولة القومية - التحولات الديمقراطية في الوطن العربي - أعمال الندوة المصرية - الفرنسية الثالثة، القاهرة، ص ١٨١.

(٩) طارق البشري - فلسطين الأمان في العمق - وجهات نظر، القاهرة - العدد ٤١ السنة الرابعة - يونيو ٢٠٠٢م.

(١٠) حرب العدوان الثلاثي على مصر- وزارة البحوث العسكرية - خريف ١٩٥٦م- الجزء الأول، ص ١٩.

(١١) حرب العدوان الثلاثي على مصر - وزارة البحوث العسكرية - خريف ١٩٥٦م- الجزء الأول، ص ١١.

(١٢) د. ألان روسيون. ا. إيمان فرج - مشكلة الشمولية والديمقراطية - التحولات الديمقراطية في العالم العربي - مرجع سابق، ص٤٢٢.

(١٣) د. بيير جون لويزار - العراق والديمقراطية غير الممكنة: مصيدة الدولة القومية - التحولات الديمقراطية في الوطن العربي - أعمال الندوة المصرية - الفرنسية الثالثة، القاهرة، ص ١٨٠.

(١٤) أ. نجلاء محمد نجيب - نخبة المجتمع الهيدروكربوني في الجماهيرية العربية الليبية - أعمال المؤتمر الثالث للباحثين الشباب - مركز البحوث والدراسات السياسية جامعة القاهرة (١١/ ١٣/ ١٩٩٥م)-١٩٩٦م.

(١٥) فيليب ا. مار، الصفوة السياسية في العراق، في: لينشوفسكي، مرجع سابق، ص ١٣٨ - ١٨٥.

د. نصر عارف - نظرية النخبة ودراسة النظم السياسية العربية الإمكانات والإشكالات - النخبة السياسية في العالم العربي - أعمال المؤتمر الثالث للباحثين الشباب - مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة - ١١-١٣ نوفمبر ١٩٩٥م، ص٢٥.

(١٦) Philip S. KHOURY,AND JOSEPH KOSTER ,TRIBES AND STATE FORMATION IN THE MEDDLE EAST ,(BERKELY:UNIVERSTY IF CALIFRNIA PRESS,1990

نقلاً عن: د. نصر عارف - نظرية النخبة ودراسة النظم السياسية العربية: الإمكانات والإشكالات - النخبة السياسية في العالم العربي - أعمال المؤتمر الثالث للباحثين الشباب - مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة - ١١-١٣ نوفمبر ١٩٩٥م، ص ٢٥.

(١٧) إليزابيث بيكار، نقد استخدام مفهوم الإثنية في تحليل العمليات السياسية في الوطن العربي، في د. نيفين مسعد (محرر) العالمية والخصوصية الفرنسية الثانية، ٣ - ٥ يوليو ١٩٨٩م، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٩١م، ص ٢١١ - ٢٢٤.

(١٨) هدى حافظ متكيس، النخبة السياسية في تونس ١٩٥٦م - ١٩٧٠م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ١٩٨١م، ص ٦٦ - ٦٧.

(١٩) مايسة الجمل، النخبة السياسية في مصر، المستقبل العربي، العدد ١٦٦، ديسمبر ١٩٩٢م ص٥٠ - ٣٥.

(٢٠) أ. نجلاء محمد نجيب - مرجع سابق، ص ٣٩.

(٢١) المرجع السابق، ص٣٩.

(٢٢) آخر ساعة، القاهرة، في ٣١ - ٣-١٩٩٠م، ص ١٥.

أ. نجلاء محمد نجيب - نخبة المجتمع الهيدروكربوني...، مرجع سابق، ص ٤٥.

(٢٣) د. نصر عارف - نظرية النخبة ودراسة النظم السياسية العربية...، مرجع سابق، ص ٢٤.

(٢٤) أميمة أبو بكر - كتب تتحدى السائد - وجهات نظر، العدد السبعون - نوفمبر ٢٠٠٤م.

معلومات إضافية

سايكس بيكو في المحرم ١٣٣٤هـ - نوفمبر ١٩١٥م

عينت الحكومة الفرنسية المسيو «جورج بيكو» قنصلها العام السابق في بيروت مندوباً سامياً لمتابعة شؤون الشرق الأدنى، ومفاوضة الحكومة البريطانية في مستقبل البلاد العربية، ولم يلبث أن سافر إلى القاهرة، واجتمع بالسير «مارك سايكس» المندوب السامي البريطاني لشئون الشرق الأدنى، بإشراف مندوب روسيا، أسفرت عن اتفاقية عُرفت باسم «اتفاقية القاهرة السرية»، ثم انتقلوا إلى مدينة بطرسبرغ الروسية، وأسفرت هذه المفاوضات عن اتفاقية ثلاثية لتحديد مناطق نفوذ كل دولة على النحو التالي:

استيلاء فرنسا على غرب سوريا ولبنان وولاية أطنة.

استيلاء بريطانيا على منطقة جنوب وأواسط العراق بما فيها مدينة بغداد، وكذلك ميناء عكا وحيفا في فلسطين.

استيلاء روسيا على الولايات الأرمنية في تركيا وشمال كردستان.

واعترفت المعاهدة كذلك بحق روسيا في الدفاع عن مصالح الأرثوذكس في الأماكن المقدسة في فلسطين.

المنطقة المحصورة بين الأقاليم التي تحصل عليها فرنسا، وتلك التي تحصل عليها بريطانيا تكون اتحاد دول عربية أو دول عربية موحدة، ومع ذلك فإن هذه الدولة تقسم إلى مناطق نفوذ بريطانية وفرنسية، ويشمل النفوذ الفرنسي شرق سوريا وولاية الموصل، بينما النفوذ البريطاني يمتد إلى شرق الأردن والجزء الشمالي من ولاية بغداد وحتى الحدود الإيرانية. ويخضع الجزء الباقي من فلسطين لإدارة دولية. ويصبح ميناء الإسكندرونة حراً. وهكذا تم تقسيم المنطقة العربية بين الدول الاستعمارية الكبرى، بمقتضى هذه الاتفاقية التي وصفها بعض المؤرخين الأوروبيين بأنها «ليست صورة للجشع فحسب، بل صورة مرعبة للمخادعة»؛ إذ عملت على تفتيت رقعة المنطقة العربية وتقسيمها، كما أنها حوت على متناقضات بين مختلف المعاهدات السرية التي أبرمت في ذلك الوقت، فمثلاً اتفاق «الحسين – مكماهون» الذي تعهدت بريطانيا فيه بجعل فلسطين جزءاً من الدول العربية أهمل وأغفل، وأصبحت فلسطين بمقتضى «سايكس – بيكو» تحت إدارة دولية، وإمعاناً في التناقض وعدت بريطانيا بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وهذا يؤكد أن الحكومة البريطانية لم تكن جادة في التقيد بهذه الوعود، فهي لم تُقدم عليها إلا كجزء من مجهودها الحربي ضد الدولة العثمانية، ولكن هدفها الحقيقي هو فرض سيطرتها التامة على المنطقة.

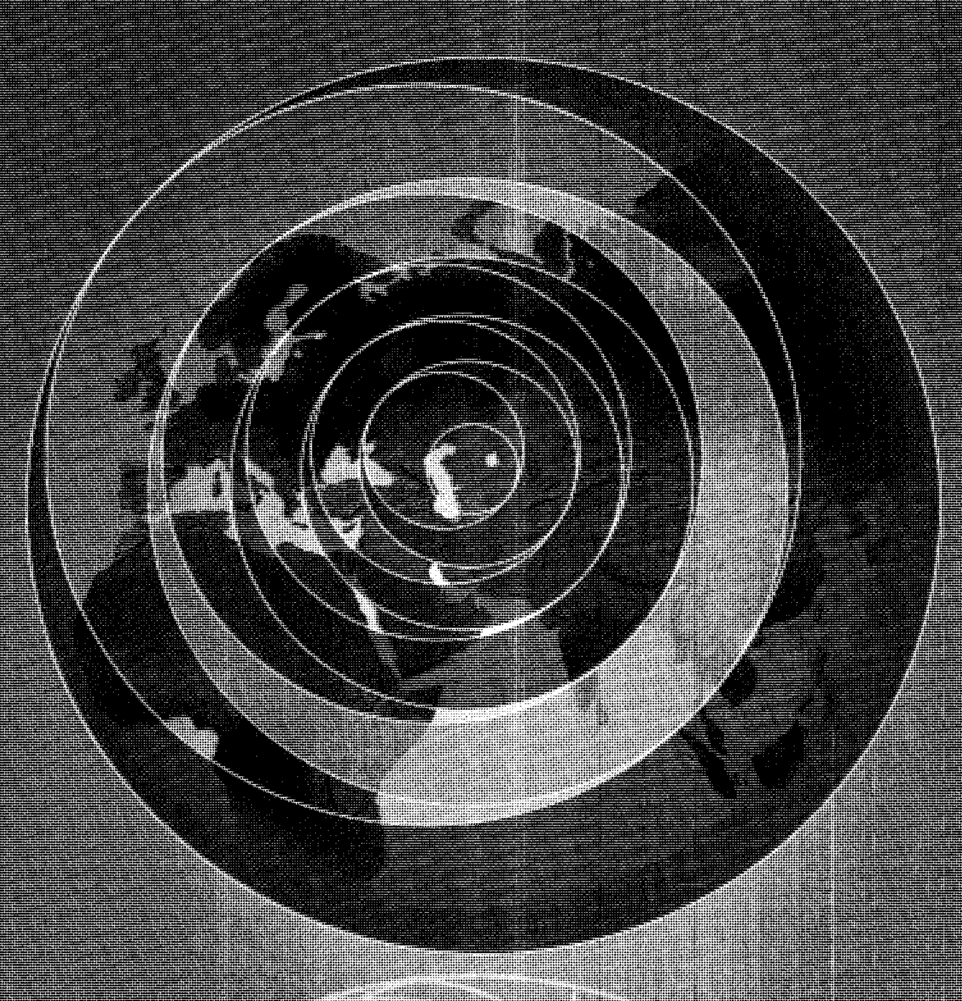
مصطفى عاشور «سايكس – بيكو».. التاريخ يعيد نفسه، إسلام أون لاين.

تعد اتفاقية سايكس بيكو تفاهماً سرياً أبرم في عام ١٩١٦، أثناء الحرب العالمية الأولى بين بريطانيا العظمى وفرنسا، بموافقة روسيا على تفكيك الامبراطورية العثمانية.

وقد أدى الاتفاق إلى تقسيم المناطق التي كانت خاضعة للسيطرة العثمانية؛ وهي سورية والعراق ولبنان وفلسطين إلى مناطق تخضع للسيطرة الفرنسية وأخرى تخضع للسيطرة البريطانية. وقد سميت الاتفاقية باسمي المفاوضين اللذين أبرماها وهما سير مارك سايكس البريطاني وجورج بيكو الفرنسي.

BBC Arabic الفلسطينيون وإسرائيل - الصراع بالخرائط.

الباب الثاني



القضايا السياسية

الاستراتيجية الإسرائيلية والبدائل الفلسطينية

محمد أبو رمان، وحسن أبو هنية

باحثان وكاتبان أردنيان

ملخص البحث

على الرغم من وجود العديد من مراكز الدراسات العربية التي قدمت دراسات حول الصهيونية، إلا أن دراسة الصهيونية لم تتطور لتشكل حقلاً معرفياً في الدراسات الأكاديمية العربية، في حين ازدهرت على الجهة المقابلة دراسات العالم العربي في إسرائيل.

وظهرت الحركة الصهيونية في أوروبا في العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر، وكان الهدف من إنشاء هذه الحركة إعادة بعث الشعب اليهودي على أرض أجداده بعد حوالي ألفي عام من المنفى.

ويبدأ للجميع أن جوهر الاستراتيجية الإسرائيلية لم يتغير منذ إنشاء الكيان الصهيوني في فلسطين، وقد احتلت الأداة العسكرية اليهودية والإسرائيلية بعد إنشاء إسرائيل عام ١٩٤٨م مكانة هامة في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي؛ وأصبحت تحتل موقعاً بالغ الأهمية بالقياس مع المؤسسات الأخرى، وعملت «إسرائيل» جاهدة على الحفاظ على هذا الكيان الاستراتيجي؛ فهي تعتمد على نظرية (الحائط الحديدي) التي تجعل من القوة العسكرية أساس الأمن للكيان الإسرائيلي.

ولا يخفى أن كل الاتفاقيات التي تبرمها إسرائيل مع أي دولة عربية ما هي إلا اتفاقيات وهمية لكسب التأييد العالمي لهم؛ ثم بعد ذلك تنتظر الفرصة لنقض هذه المعاهدات كما حدث بعد أحداث ١١ سبتمبر فقد أفسح المجال أمامهم للتخلص من كل الاتفاقات السابقة مع السلطة الفلسطينية.

وعلى الرغم من كل الإحباطات التي تملأ المجال الدولي والإقليمي؛ فإن البدائل الفلسطينية لا تزال قادرة على العمل بفاعلية كبيرة، وأصبح وجود قيادة بديلة للسلطة الفلسطينية أمراً ملحاً أكثر من أي وقت مضى؛ وخاصة بعد رحيل الرئيس ياسر عرفات.

ومن المعروف أن الصراع مع الكيان الصهيوني ليس صراعاً عسكرياً أو سياسياً فحسب؛ بل هو صراع ثقافي وحضاري ومدني، وهنا يأتي التأكيد على أهمية المجتمع المدني وتنميته ودفعه للقيام بمهامه المطلوبة، وإن السير في هذه المرحلة القادمة يتطلب «النَّفَس الطويل» في الصراع والموازنة بين أدوات الجهاد المختلفة ثقافياً وسياسياً وعسكرياً واقتصادياً واجتماعياً.

أفكار ومقتطفات

* دراسة الصهيونية ودولة الاحتلال لم تتطور لتشكل حقلاً معرفياً في الدراسات الأكاديمية العربية أو تلقى الاهتمام المطلوب من قبل الجماعات البحثية.

* ظهرت الحركة الصهيونية في أوروبا في العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر.

* لا تتعدى أسطورة العروض الإسرائيلية السخية في كامب ديفيد كونها خدعة كرّست الدعاية الإسرائيلية استمرارها.

* جاءت فكرة الجدار الأمني الفاصل بين الكيان الصهيوني والضفة الغربية التي تبناها أريل شارون كخطة استراتيجية.

* (الإسرائيليون لا يملكون تصوراً للثمن الذي سيدفعه الفلسطينيون جراء هذا الجدار الإسرائيلي) جدعون ليفي.

* خطة شارون تهدف إلى الحيلولة دون نشوء كيان فلسطيني قابل للحياة والنمو والتطور ويقصر الحلم الفلسطيني في الدولة الفلسطينية.

* أخذت إسرائيل وبذريعة استئصال الإرهاب الضوء الأخضر من الولايات المتحدة لممارسة عمليات القتل والتدمير للشعب الفلسطيني.

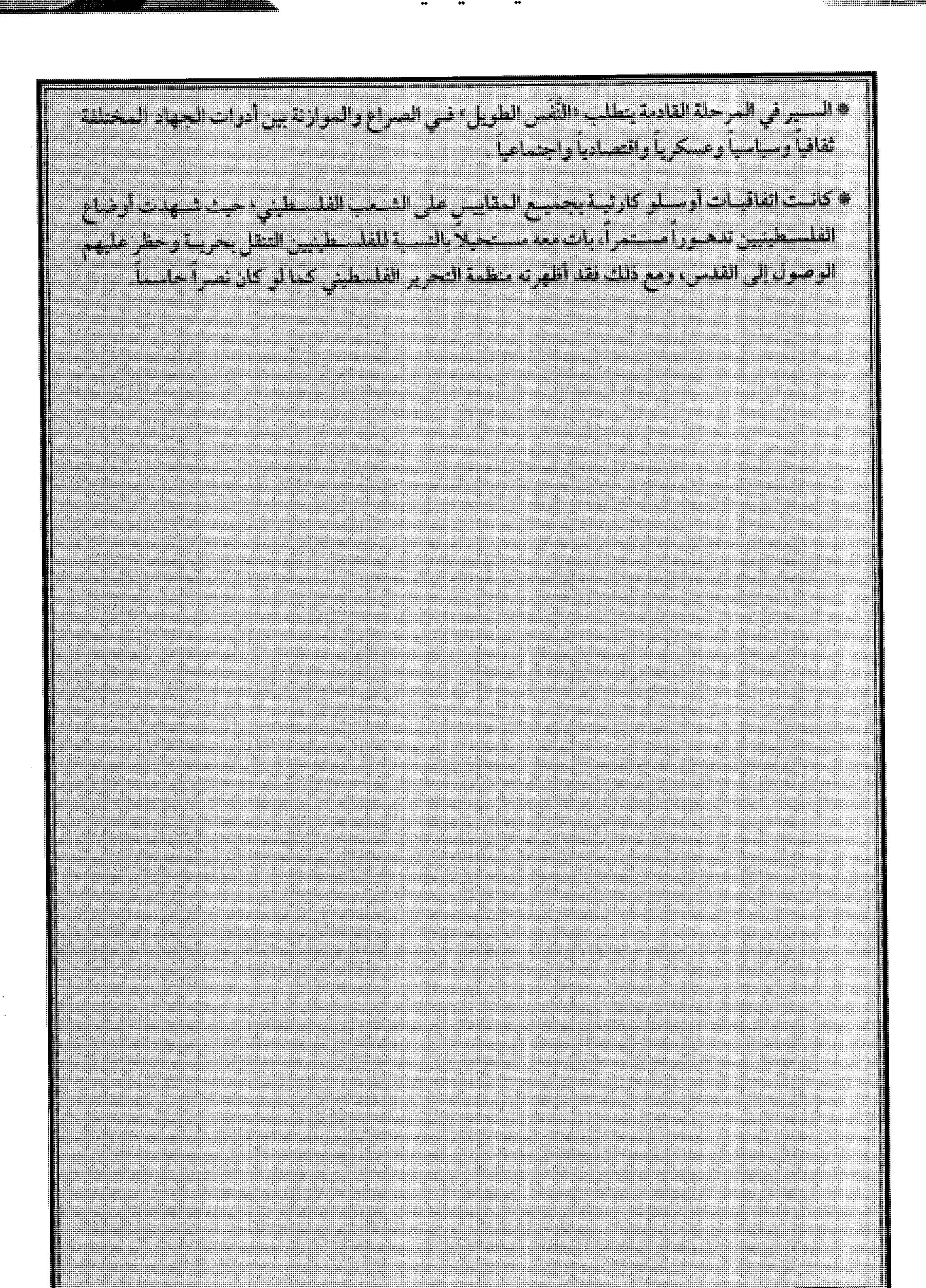
* إسرائيل ستعمل على ضمان تفوقها العسكري في المنطقة، وممارسة ضغط مستمر على القيادات الفلسطينية للقبول بخطة شارون.

* توجد استراتيجية ثابتة للكيان الصهيوني، تستند إلى أيديولوجيا توراتية.

* السلطة الفلسطينية تعمل دوماً على استبعاد الأطراف الإسلامية وتهميشها وقمعها؛ للحيلولة دون القيام بأي دور وطني في المستقبل.

* البدائل الفلسطينية لا تزال ممكنة وقادرة على العمل بفاعلية؛ إذا تمكنت من تحقيق جملة من الشروط تمكنها من البقاء واستغلال المناخ دولياً وإقليمياً.

* اللجنة الرباعية المكونة من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وروسيا ستعمل بقوة على دعم بقاء السلطة الحالية من خلال الدعم المالي والسياسي.



* السير في المرحلة القادمة يتطلب «النَّفَس الطويل» في الصراع والموازنة بين أدوات الجهاد المختلفة ثقافياً وسياسياً وعسكرياً واقتصادياً واجتماعياً.

* كانت اتفاقيات أوسلو كارثية بجميع المقاييس على الشعب الفلسطيني؛ حيث شهدت أوضاع الفلسطينيين تدهوراً مستمراً، بات معه مستحيلاً بالنسبة للفلسطينيين التنقل بحرية وحظر عليهم الوصول إلى القدس، ومع ذلك فقد أظهرته منظمة التحرير الفلسطيني كما لو كان نصراً حاسماً.

الاستراتيجية الإسرائيلية والبدائل الفلسطينية

مقدمة:

على الرغم من وجود العديد من مراكز الدراسات العربية التي قدَّمت دراسات وبحوثاً حول إسرائيل والصهيونية؛ فإن دراسة الصهيونية ودولة الاحتلال لم تتطور لتشكل حقلاً معرفياً في الدراسات الأكاديمية العربية، أو تلقى الاهتمام المطلوب من قِبَل الجماعات البحثية؛ على الرغم من خطورة الصراع وأهميته بين الأمة الإسلامية والمشروع الصهيوني!

في حين على الجهة المقابلة تطورت وازدهرت دراسات العالم العربي في إسرائيل، وشهدت مراكز الدراسات والجامعات هناك ازدهاراً ملحوظاً في حقل المعرفة والبحوث الخاص بالعالم العربي، ورصد التحولات والظواهر السياسية والاجتماعية المختلفة فيه.

وعلى الرغم من وجود بعض الباحثين العرب الجيدين في مجال الدراسات في الشؤون الإسرائيلية؛ فإن معظم الدراسات العربية سيطرت عليها فرضيتان أساسيتان أفقدتها الدقة والموضوعية، وأحالت دراسة المجتمع الإسرائيلي إلى مجالي اللغو أو الغلو، **وهاتان الفرضيتان هما:**

أولاً: أن الكيان الإسرائيلي ظاهرة عارضة ومصنوعة تاريخياً؛ وبناءً على ذلك فإنه لا جدوى ولا ضرورة علمية أو عملية للاجتهاد أو طلب معرفة أنساقها وأبنيتها، وأصل الإشكال تكوّن من جملة من اليقينيات الأيديولوجية والدينية تؤمن بعدم شرعية الوجود الإسرائيلي، بالإضافة إلى يقين (دوغمائي) يتسلح بقناعة علمية تعتقد بأن إسرائيل فاقدة لمقومات الوجود والاستمرار.

ثانياً: الاعتقاد السائد بأن إسرائيل عبارة عن قاعدة متقدمة ورأس حربة للمشروع (الإمبريالي الاستعماري الغربي)، ومن ثَمَّ فإن الاشتغال بمعرفة تكوينها الاجتماعي الطبقي وأحوالها السياسية وبنيتها الاقتصادية ودراسة ذلك لا جدوى منه ولا طائل تحته؛ إذ يكفي هنا معرفة دورها الوظيفي في المجال الدولي ولا حاجة إلى دراسة الكيان نفسه.

إن هاتين الفرضيتين لا تزالان تحكمان العقل العربي والإسلامي في التعامل مع الكيان الصهيوني، وعلى الرغم من حدوث تبدلات عميقة في بنية المجتمع السياسي العربي بعد توقيع اتفاقيات سلام مع كل من مصر والأردن والفلسطينيين، وقيام دول عربية أخرى بإقامة علاقات اقتصادية ودبلوماسية مع إسرائيل؛ فإن القناعات الأساسية للعقل السياسي العربي لم تتبدل، فلا أحد يرغب في الحديث عن دولة يبلغ حجم إنتاجها القومي أكثر من مجموع إنتاج دول المواجهة العربية مجتمعة؛ إضافة لكون معدلات النمو الاقتصادي في إسرائيل هي من أعلى المعدلات في العالم، ولا أحد يرغب في معرفة أن إسرائيل تتمتع بنظام سياسي واجتماعي واقتصادي متطور. ولا يزال معظم من يكتب عن القضية الفلسطينية يؤكد جملة التناقضات العميقة في المجتمع الإسرائيلي، والتي ستقود حتماً في النهاية إلى زواله[1].

في هذا السياق لا بد من توضيح منهجي؛ وهو أننا لا نقول بنزع البعد الديني عن الصراع مع الكيان الصهيوني، أو عن التعامل مع الشخصية الإسرائيلية في أبعادها الثقافية والسياسية؛ إنما هناك حاجة ماسّة

إلى تناول هذا البعد بـ «نسبه الصحيحة»، وفي سياقاته الموضوعية دون إخلال. وكذلك تجاوز حالة الكسل الفكري والمعرفي في قراءة المجتمع الإسرائيلي، وكشف تناقضاته وقراءة عوامل القوة والضعف فيه، فهناك فرق كبير بين أن تكون الآيات والأحاديث الشريفة مصدر تواكل معرفي وبحثي واستنكاف عن دراسة الظواهر السياسية والاجتماعية، وبين أن تكون مصدر تحفيز لمزيد من القراءة والتحليل المعرفي الذي يجعل من الوحي إطاراً عاماً مساعداً في تفسير الظواهر الاجتماعية والسياسية التاريخية؛ بما في ذلك الظاهرة الصهيونية وغيرها من الظواهر السياسية المختلفة.

أما في دراستنا الحالية؛ فسننطلق من قراءة الاستراتيجية الصهيونية من المنهج الواقعي التاريخي، والذي يرصد ويحلل التطور التاريخي، ويتتبع مراحله المختلفة، وطبيعة كل مرحلة من المراحل التي مرت بها الصهيونية ودولة إسرائيل. وكذلك منهج تحليل النصوص من خلال قراءة أدبيات الحركة الصهيونية ووثائقها ورموزها التاريخيين والحاليين.

تمهيد:

ظهرت الحركة الصهيونية في أوروبا في العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر؛ وكان الهدف من إنشاء الحركة إعادة بعث الشعب اليهودي على أرض أجداده بعد حوالي ألفي عام من المنفى لقد تمت عملية الصياغة لمصطلح (الصهيونية) في عام ١٨٨٥م عن طريق الكاتب اليهودي النمساوي ناثان بيرنباوم، ومن المعلوم أن كلمة (صهيون) هي أحد الأسماء الواردة في التوراة لمدينة القدس.

إن جوهر الحركة الصهيونية هو إيجاد حل للمشكلة اليهودية التي تتكون من حقيقتين:

أولاهما: أن اليهود مشتتون في بلدان العالم المختلفة؛ حيث لا يمثلون سوى أقلية في كل بلد.

وثانيتهما: أن الحل الصهيوني يجب أن يضع حداً لمأساة اليهود القائمة على الاغتراف من الآخرين والاعتماد عليهم، والعودة إلى صهيون وتكوين دولة.

تعدُّ الصهيونية المعاصرة حركة علمانية ذات توجه سياسي نحو فلسطين استمدت قوتها وحيويتها من إخفاق المحاولات اليهودية للاندماج والذوبان في المجتمعات الغربية، ومن زيادة العداء للسامية في أوروبا في القرن التاسع عشر مع تصاعد الوعي القومي. ويعدُّ ثيودور هرتزل (١٨٦٠م - ١٩٠٤م) الأب الروحي للصهيونية السياسية ومهد الدولة اليهودية، حيث وضع حلاً للمشكلة اليهودية في كُتيّب نشره عام ١٨٩٦م تحت عنوان (الدولة اليهودية)، أصرَّ فيه على أن اليهود أمة حقيقية تنتظر الميلاد.

> **تعتبر الصهيونية المعاصرة حركة علمانية ذات توجه سياسي نحو فلسطين استمدت قوتها وحيويتها من فشل المحاولات اليهودية في الاندماج والذوبان في المجتمعات الغربية.**

وقد عمل هرتزل على عقد أول مؤتمر صهيوني عام ١٨٩٧م في مدينة بازل السويسرية؛ وقد نص برنامج المؤتمر على أن هدف الصهيونية هو إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين كان الافتراض الأساس لهرتزل وخلفائه يتلخص في: أن الحركة الصهيونية لا يمكن أن تحقق أهدافها عن طريق التفاهم مع الشعب الفلسطيني؛ وإنما من خلال التحالف مع القوى العظمى المهيمنة على فلسطين والشرق الأوسط.

وقد تعاقبت على فلسطين والشرق الأوسط عدة

قوى؛ بدءاً من الإمبراطورية العثمانية، ثم بعد الحرب العالمية الأولى حلت مكانها بريطانيا العظمى، ثم هيمنت الولايات المتحدة الأمريكية على المنطقة عقب الحرب العالمية الثانية وحتى هذه اللحظة.

لقد أخفق هرتزل في الحصول على دعم القوة المهيمنة في عصره، وهي الإمبراطورية العثمانية، على الرغم من مرضها وضعفها. ومع تبدل موازين القوى وصعود بريطانيا؛ تمكّن حاييم وايزمان (١٨٧٤م - ١٩٥٢م) من الحصول على وعد من البريطانيين عام ١٩١٧م بإقامة وطن قومي لليهود فيما يُعرف بـ«وعد بلفور».

وقد أصبح وايزمان فيما بعد أول رئيس لدولة (إسرائيل) عام ١٩٤٨م، وبقي في منصبه حتى وفاته وبقي وايزمان وفياً لخط هرتزل، وقد ساهم بفاعلية في حل الإشكالات الدائمة بين الصهيونية السياسية والعملية، وحافظ على خط هرتزل والصهيونية السياسية، والتي تعطي الأولوية في العمل للنشاط الدبلوماسي من أجل الحصول على التأييد العالمي للوطن اليهودي في فلسطين.

لقد ركزت الصهيونية العملية على تنظيم الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وحيازة الأرض، والاستيطان، وبناء اقتصاد يهودي في فلسطين.

في أوائل العشرينيات من القرن العشرين وسط جو من البلبلة في أوساط الحركة الصهيونية نتيجة لتنامي القوة العسكرية العربية آنذاك ومحاولة بريطانيا تهدئة العرب برز أحد أهم الشخصيات الصهيونية على الإطلاق وهو زائيف جابوتنسكي (١٨٨٠م - ١٩٤٠م)، وهو يهودي قومي متحمس، وهو مؤسس «الصهيونية الجديدة» والأب الروحي لما يدعى بالحق الإسرائيلي. وعلى رغم اختلافه مع وايزمان فإنه يتفق معه في اتباع هرتزل من خلال الاعتماد على دور بريطانيا العظمى؛ فكلاهما كان يؤمن بأهمية دعم القوى العظمى وحمايتها من أجل بناء الدولة.

ويتمثل جوهر الخلاف بين جابوتنسكي والقيادة الصهيونية الرسمية حول تصوره للدولة اليهودية حيث وضع قاعدتين أساسيتين شكَّلتا الأيدولوجية الصهيونية الجديدة وبرنامجها السياسي:

أولاهما: تكامل أرض إسرائيل على ضفتي نهر الأردن.

وثانيتهما: الحق اليهودي في السيادة على المنطقة كاملة[٢].

جذور الاستراتيجية الإسرائيلية:

يمكن القول بأن جوهر الاستراتيجية الإسرائيلية لم يتغير منذ إنشاء الكيان الصهيوني في فلسطين، ولعل الأثر الأكبر في صياغة الاستراتيجية جاء قبل ظهور الكيان عن طريق الأب الروحي للصهيونية الجديدة زائيف جابوتنسكي والذي نشر مقالين مهمين؛ أحدهما بعنوان (خلف الحائط الحديدي «نحن والعرب»)، والذي يبين فيه موقفه من الحرب؛ حيث يقول: (الاتفاق الاختياري بيننا وبين عرب فلسطين هو أمر لا يمكن تخيله الآن أو في المستقبل القريب).

> جوهر الاستراتيجية الإسرائيلية لم يتغير منذ إنشاء الكيان الصهيوني في فلسطين

ويرد بحزم على موقف الصهاينة الذين صوَّروا عرب فلسطين على أنهم حمقى يمكن خداعهم بسهولة، أو أنهم جماعة من المرتزقة على استعداد للتنازل عن حقهم في موطنهم مقابل مكاسب اقتصادية، وكتب يقول: (إن أي شعب فطري سوف يقاوم المستوطنين الغرباء طالما لاحت له أي بارقة أمل في التخلص من خطر الاستيطان الأجنبي؛ هكذا سوف يتصرف العرب، وسوف يتصرفون كذلك طالما بقي لديهم بارقة أمل في أنهم يستطيعون منع فلسطين من أن تصبح أرض إسرائيل).

وبناءً على ذلك يستنتج قائلاً: (إننا لا نستطيع أن نعد بتقديم أي مكافأة لعرب فلسطين ولا لعرب خارج فلسطين. والتوصل لاتفاق مع العرب باعتباره شرطاً لازماً للصهيونية ... لا يمكن أن يتحقق؛ مما يعني أننا يجب أن نكف عن السعي نحو تحقيق الصهيونية، ويجب علينا إما أن نجمد جهود الاستيطان، أو نستمر فيها بدون أن نلقي بالاً إلى رد فعل السكان الأصليين؛ وعلى ذلك فالاستيطان يمكن أن يتنامى تحت حماية قوة ما؛ لا تعتمد على السكان المحليين خلف حائط حديدي لا يستطيعون اختراقه)[٣].

كان هذا جوهر استراتيجية جابوتنسكي تجاه المشكلة، والتي تتلخص في إقامة «حائط حديدي» يتكون من القوة العسكرية اليومية، وقد تمتعت هذه الرؤية بموافقة شاملة من كل الصهاينة.

وأنهى مقاله بالاعتراف بأن التعايش السلمي بين العرب واليهود قد يكون ممكناً، ولكن فقط بعد بناء حائط منيع؛ إذ يقول: (إنني آمل وأؤمن بأننا سوف نقدم لهم حينئذ ضمانات ترضيهم، وسوف يتعايش الشعبان في سلام كجيران طيبين، ولكن الطريق الوحيد في هذا الاتفاق يمر بالحائط الحديدي؛ بمعنى أن يتم بناء قوة في فلسطين لا تتأثر بضغط العرب).

يمكن القول بأن مقال «خلف الحائط الحديدي» أصبح دستوراً للحركة الصهيونية الجديدة، وقد تحولت صهيونية حزب العمل نحو منطق واستراتيجية الحائط الحديدي بشكل واضح من خلال مسيرة ديفيد بن جوريون (١٨٨٦م - ١٩٧٣م) الذي يعدُّ مؤسس القوة العسكرية اليهودية لدولة إسرائيل، الذي قال في خطابه إلى المجلس التنفيذي للوكالة اليهودية في يونيو ١٩٣٦م: (إننا لا نريد الوصول إلى اتفاق من أجل إقرار السلام في هذا البلد؛ والواقع أن السلام أمر حيوي بالنسبة لنا. ومن المستحيل بناء بلد ما في حالة حرب دائمة، ولكن السلام بالنسبة لنا هو وسيلة وليس غاية والغاية هي التحقيق الكامل والتام للصهيونية، ونحن لهذا السبب فقط نرغب في التوصل إلى اتفاق).

كان بن جوريون يؤمن بأن التوصل إلى اتفاق سلام مع العرب، من أجل تحقيق الهدف النهائي للصهيونية، أمر ممكن على المدى الطويل، وقد كتب يقول: (إن الاتفاق الشامل هو بلا شك أمر مستبعد الآن فقط، أن يدب اليأس بالكامل في نفوس العرب؛ ذلك اليأس الذي سوف يأتي ليس فقط من فشل الاضطرابات ومحاولة التمرد بل سوف يأتي أيضاً من تنامي قوتنا في هذا البلد، يمكن عندئذ أن يذعن العرب لوجود إسرائيل اليهودية)[٤].

على الرغم من أن الصراع كان محموماً من أجل إقامة الدولة اليهودية؛ فإنه كان مصحوباً بالكثير من الخلافات حول الوسائل ولذلك سارعت الحركة الصهيونية لبناء قوتها العسكرية بعد مشروع التقسيم عام ١٩٣٧م، وتم ذلك من خلال المنظمة العسكرية المسماة (الهاجاناه) من أجل التصدي للمقاومة العربية، وقد عمل بن جوريون على إبراز مفهوم (الصهيونية المقاتلة) التي تشكَّلت في أثناء الحرب العالمية الثانية، وتمكن من انتزاع الزعامة من وايزمان الذي كان في ذلك الوقت يتبنى (الصهيونية الدبلوماسية) والتحالف مع بريطانيا.

وقد أصرَّ المؤتمر الصهيوني الذي عُقد في أغسطس عام ١٩٤٥م على سياسة معارضة للحكم البريطاني؛ حيث صدر الأمر للهاجاناه بإقامة تعاون مع الجماعات المنشقة التي تكونت استجابة للصهيونية الجديدة، وكانت الجماعة الأساسية التي تُسمّى «المنظمة العسكرية القومية» (أرجون) قد بدأت توجّه عملياتها ضد الإدارة البريطانية في فلسطين، وذلك بعد نشر (الكتاب الأبيض) عام ١٩٣٩م، وعندما أوقفت (أرجون) حملتها ضد البريطانيين حدث انشقاق بقيادة إفرهام شتيرن عن (أرجون)، وشكّل ما عُرف باسم «المقاتلون من أجل حرية إسرائيل» (ليحيي) أو (عصابة شتيرن)

وفيما بين نوفمبر ١٩٤٥م ويوليو ١٩٤٦م توحدت المنظمات السرية الثلاث معاً، وشكّلت ما عُرف باسم (حركة الثورة اليهودية).

وبعد صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (١٨) الذي ينص على تقسيم فلسطين في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧م؛ احتفلت به (الصهيونية الدبلوماسية) وعدّته نصراً كبيراً، إلا أن أتباع جابوتنسكي من (الصهيونية العملية) ممثلة في (أرجون) و(شتيرن) لم يحتفلوا؛ وبعد يوم من تصويت الأمم المتحدة أعلن مناحيم بيجن قائد (أرجون) بيان مقاتلي الجماعات السرية: (إن تقسيم فلسطين غير شرعي، ولن نقبل به أبداً.. والقدس كانت وستظل عاصمتنا إلى الأبد، وإسرائيل الكبرى سوف تعود إلى شعب إسرائيل، كل إسرائيل، وإلى الأبد)[٥].

لقد شكّلت الحوادث المتعاقبة انتصاراً حاسماً لأيديولوجيا (الصهيونية العملية) ونزعتها العسكرية المتصاعدة، واستراتيجية (الحائط الحديدي) كما طرحها جابوتنسكي وطوّرها أتباعه من بعد.

تطور الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية:

لا يحتاج المتابع لتطورات الحركة الصهيونية وأدبياتها إلى تذكّر أن الأداة العسكرية اليهودية والإسرائيلية بعد إنشاء إسرائيل عام ١٩٤٨م احتلت مكانة مهمة في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي، فقد أصبحت تحتل موقعاً بالغ الأهمية بالقياس مع المؤسسات الأخرى، والتي أُخضعت جميعاً لمستلزمات الاستراتيجية العسكرية من أجل ضمان ما يُسمّى (أمن الكيان الاستراتيجي).

تستند هذه الاستراتيجية إلى إحداث تفوق تقني كبير، واستقلالية فيما يخص مصادر السلاح[٦].

من أهم المبادئ التي تشكّل الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي:

١- مبدأ الحرب الخاطفة: وتتبوأ مكانة كبيرة في أذهان القادة الإسرائيليين وتصرفاتهم العسكرية في المنطقة العربية[٧]. ويهدف هذا المبدأ إلى تحقيق الحسم السريع والانتصار العسكري الشامل والنهائي على الجيوش العربية من أجل تحقيق مكاسب إقليمية ومعنوية، والانتقال إلى الدفاع عن المكاسب المتحققة، والحفاظ على الوضع الراهن، والتلويح بقوة الردع الشامل[٨].

٢- مبدأ نقل المعركة إلى داخل الأرض العربية: ويرجع ذلك إلى افتقار إسرائيل إلى العمق الاستراتيجي وعدم القدرة على تحمل الضربة الأولى، وضرورة الحسم العسكري السريع تفادياً لخسائر بشرية ومنعاً للضغوط الدولية؛ وتتويج ذلك يتحقق بمكاسب تؤكد التفوق الإسرائيلي الذي يتيح ممارسة الضغط على العرب لتقديم التنازلات وفق الشروط الإسرائيلية[٩].

> الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية تعتمد على نظرية (الحائط الحديدي) التي تجعل من القوة العسكرية أساس الأمن للكيان الإسرائيلي عبر إحداث تفوق حاسم في ميزان القوى في المنطقة.

٣- مبدأ التقرب غير المباشر: والذي يشكّل رافداً حيوياً للاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية ويعتمد هذا المبدأ على الاختراق والتطويق والالتفاف وعدم مواجهة العدو وجهاً لوجه وإنما الالتفاف عليه من أحد الجوانب وتهديد مؤخرته وخطوط مواصلاته، وقد طور هذه النظرية الجنرال يادين[١٠].

٤- مذهب الخداع والتضليل في الحرب: والذي تم تنفيذه بدقة في حرب حزيران عام ١٩٦٧م[١١].

٥- مذهب الحرب الوقائية (الاستباقية): ويعدُّ من أقوى مذاهب العقيدة القتالية الإسرائيلية، وأشدها أهمية في تاريخ الحروب العربية الإسرائيلية[١٢].

٦- مبدأ مواجهة الجيوش العربية كل على حدة.

٧- خيار الردع النووي: حيث تمتلك إسرائيل سبعة مفاعلات نووية، وحوالي ٢٠٠ رأس نووي.

٨- الاعتماد على حليف دولي كبير وقوي.

ويمكن تلخيص ما سبق: بأنّ الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية تعتمد على نظرية (الحائط الحديدي)، والتي تجعل من القوة العسكرية أساس الأمن للكيان الإسرائيلي؛ عبر إحداث تفوق حاسم في ميزان القوى في المنطقة[١٣].

الاستراتيجية الإسرائيلية والتسوية السياسية:

شكَّلت حرب الخليج الثانية منعطفاً تاريخياً مهماً في العلاقات الدولية؛ حيث أعلن جورج بوش الأب بدء تكوين (نظام عالمي جديد) بعد الانهيار الكبير للكتلة الشرقية وتفكك الاتحاد السوفييتي، في ظل سيطرة نظام القطب الواحد وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية وفرض هيمنتها على العالم. وبدأ مسار المفاوضات العربية الإسرائيلية التي انطلقت بشكل سريع منذ مؤتمر مدريد ١٩٩١م، حيث اعتبرت حرب ١٩٧٣م آخر الحروب العربية الإسرائيلية؛ إذ بدأ يتشكَّل وعي عربي بانسداد سبل الحل العسكري وحتمية التفاوض.

وعلى الرغم من الانتصار الظاهري في حرب رمضان ١٩٧٣م؛ فقد برزت نظريات ترسخ مفهوم حتمية التفاوض والدخول في مرحلة التسويات السلمية تحت رعاية أمريكية، وقد أثمر هذا التفاوض اتفاقية كامب ديفيد ١٩٧٩م التي أدت إلى خروج مصر من الصراع العربي الإسرائيلي، وأدى ذلك إلى حالة من الشلل في النظام العربي، وإفساح المجال أمام إسرائيل للمضي قدماً في ترسيخ الاستيطان وضمِّ أرض عربية جديدة، بالإضافة إلى الاعتداءات المتكررة على البلدان العربية كما حدث في لبنان والعراق وتونس، كما تمكنت إسرائيل من تحقيق مكاسب دبلوماسية كبيرة؛ وعلى رأسها تكوين تحالف استراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتولد عن هذا الوضع مُركَّب جديد أفرز معادلة مختلفة وصلبة تتميز بعدم القدرة لدى العرب وعدم الرغبة لدى إسرائيل، وبدأ الموقف العربي والفلسطيني يتأرجح بين التصلب المبدئي من جهة، واعتماد منعطف السلام والتفاوض بتبني قرارات الأمم المتحدة، والركون المتزايد إلى الانفتاح على الولايات المتحدة كَرَاعٍ للسلام من جهة أخرى[١٤].

لقد تعمق هذا الاتجاه الجديد من خلال القمم العربية (فاس وعمّان)، وفي إطار المفاوضات الأمريكية الفلسطينية في تونس، وتعدُّ الخطوة التاريخية للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في الجزائر (تشرين الثاني ١٩٨٨م) بإعلان الدولة الفلسطينية؛ شاهداً على بروز وعي متزايد بحتمية التفاوض مع إسرائيل، وضرورة تقديم تنازلات كانت تعدُّ قبل ذلك من المحرمات.

ومع حرب الخليج الثانية ١٩٩١م بدأت عملية الركض والهرولة نحو المفاوضات، وقد دخلت الأطراف العربية في حالة من العجز والانقسام بسبب انهيار الاتحاد السوفييتي وحرب الخليج الثانية، فسهَّلت الأوضاع الإقليمية والدولية وضع المفاوض العربي في برامج هزيلة، في المقابل دخل المفاوض الإسرائيلي مزوداً بدعم حليف أمريكي عمل على تحقيق نصر إسرائيلي محقق؛ بعد الاتفاق بين إسرائيل والقيادة الأمريكية الجديدة برئاسة كلينتون، **وبرزت في هذا السياق نقاط ثلاثة رئيسة:**

١- تفريغ عملية التسوية من مضمونها بعد أن تبنت الولايات المتحدة التفسير الصهيوني لقراري (٢٤٢ و٣٣٨) الذي يرتكز على رفض الاعتراف بحق تقرير المصير وعدم البت في شأن القدس.

٢- التعهد الأمريكي باستمرار التفوق الإسرائيلي في التوازن الاستراتيجي.

٣- الربط بين التطبيع وتسوية الصراع العربي الإسرائيلي؛ كمقدمة ضرورية من أجل قيام نظام شرق أوسطي جديد[١٥].

وتمكنت إسرائيل نتيجة للوضع القائم آنذاك بما يحمل من تناقضات واختلافات؛ من فرض استراتيجيتها في الحل، والتي بدأت تتضح ملامحها مع برنامج حزب العمل الإسرائيلي بعد وصوله إلى السلطة، **والذي يتلخص بالنقاط الآتية:**

١- التلميح إلى الاستعداد للتخلي عن بعض المناطق المحتلة حرصاً على نقاء الدولة العبرية، وتعود هذه الفكرة إلى مشروع آلون ١٩٦٨م.

٢- الاعتراف بالحقوق الوطنية الفلسطينية مع رفض حق تقرير المصير وقيام الدولة شبه المستقلة.

٣- اعتماد مشروع الحل الوسط الذي يكرس احتفاظ إسرائيل بمناطق مهمة من الأراضي المحتلة تحت ذرائع أمنية أو مبدئية، وعلى رأس هذه المناطق القدس التي تعدُّ في نظرهم عاصمة أزلية لإسرائيل.

٤- رفض العودة إلى حدود ١٩٦٧م وتقسيم الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧م (التي لا تشمل أكثر من ٢٣٪ من مجموع الأراضي الفلسطينية) إلى مناطق استيطان سياسي ومناطق أمنية يتم ضمها نهائياً.

٥- الإصرار على الطابع الوظيفي الإداري للمجلس الوطني الذي سيسير الحكم الذاتي الفلسطيني.

٦- إشراك إسرائيل في الإشراف على شؤون المناطق المدارة من الطرف الفلسطيني؛ إلى جانب تمسكها بالإشراف الكامل على شؤون مستوطناتها الـ١٧.

لقد كانت النتيجة الحتمية للمفاوضات التي انطلقت في ظل تفوق استراتيجي إسرائيلي وضعف فلسطيني عربي؛ هي بروز سلسلة من الاتفاقات امتازت، أو تكللت، بتوقيع احتفالي على إعلان «غزة وأريحا» في ١٣ أيلول ١٩٩٣م[١٧].

كما وُقّع الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي - الذي تم في ظروف سرية -، وأفرز رسالتي اعتراف متبادل بين الطرفين بعد الالتفاف على مؤتمر مدريد ١٩٩١م؛ حيث اعتبرت منظمة التحرير الفلسطينية الاعتراف بها نصراً مؤزراً، وفي المقابل فإن الإسرائيليين استعملوا المفاوضات حسب خطة معدَّة بدقة؛ لإحكام قبضتهم على الأراضي وعدم التنازل عن السيادة أو إعطائهم حق تقرير المصير، وهكذا كما يقول إدوارد سعيد: (فإن السلام في هذا السياق تعبير مضلِّل، ويبدو أن الفلسطينيين لم يفهموا أبداً طبيعة السياق الإسرائيلي؛ أي الخطط الخفية والمناورات القانونية والتكتيكات التفاوضية المهيئة بدقة التي ضمنت لهم التقدم في واشنطن أولاً، ثم وهو الأخطر في أوسلو. وكان على القيادة الفلسطينية كي تفهم هذا السياق أن تكون قد درست إسرائيل بعناية، وفهمت ديناميكية سياساتها والتزاماتها الأيديولوجية، واتخذت موقفاً أصلب وأنشط تجاه المفاوضين الإسرائيليين.. حرصت (القيادة الفلسطينية) على أن تبرهن للإسرائيليين استعدادها للتنازل عن مواقف فلسطينية رئيسة تجاه قضايا مثل المستوطنات والقدس لمجرد البرهنة للإسرائيليين على تحمسها للمشاركة.

وحدث في عام ١٩٩٣م أن وجه رئيس وزراء إسرائيل آنذاك إسحاق رابين ٥٠ سؤالاً إلى الفلسطينيين، حصلت كلها على أجوبة إيجابية من عرفات وأبي مازن للتنازل عن كل شيء مقابل مجرد البقاء في السلطة، واستغرب رابين نفسه هذه الأجوبة وزاد من استغرابه أن الفلسطينيين لم يطرحوا أبداً أسئلة على الإسرائيليين)[١٨].

لقد كانت اتفاقيات أوسلو كارثية بجميع المقاييس على الشعب الفلسطيني؛ حيث شهدت أوضاع الفلسطينيين تدهوراً مستمراً، بات معه مستحيلاً بالنسبة للفلسطينيين التنقل بحرية وحظر عليهم الوصول إلى القدس، ومع ذلك فقد أظهرته منظمة التحرير الفلسطيني كما لو كان نصراً حاسماً[١٩].

وفي المقابل أظهر شمعون بيريز نشوة الانتصار فقال: (في أوسلو توصلت إسرائيل إلى أكثر من مجرد كلمات، لقد حصلنا على تنازلات لم نكن

نستطيع من دونها توقيع أية اتفاقية.. تنازلات أمنية، وقضية إبقاء القدس خارج اتفاق الحكم الذاتي، والإبقاء على المستوطنات حيث هي)[٢٠].

يقول إدوارد سعيد: (لم يكن الجهل بميزان القوى من بين نواقص المفاوضين الفلسطينيين في أوسلو بل الجهل بتفاصيل احتلال إسرائيل العسكري للضفة الغربية وغزة والجولان والقدس. ولو عرفوا تلك التفاصيل لرأوا بوضوح أن هدف أوسلو كان الحصول على قبول الفلسطينيين بإدامة تلك الأوضاع وإدخالها إلى قلب الاتفاق الرسمي للسلام بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، إن كل ما نعرفه عما حصل في أوسلو يشير إلى أن القيادة الفلسطينية اعتقدت أنها كانت ستحصل على دولة فيما كان الإسرائيليون -واقعاً- يخططون للعكس تماماً)[٢١].

وتقول (تانيا راينهارت): «وافق المفاوضون الفلسطينيون أثناء مباحثات القاهرة (١٨ نوفمبر ١٩٩٣م) على المقترحات الإسرائيلية بالكامل، لقد شكَّل هذا التنازل الكبير الأول بداية سلسلة طويلة من المفاوضات، كانت إسرائيل تقوم أثناءها بالإملاء، ويقوم عرفات بالصراخ والاحتجاج ثم بالتوقيع.

إن الآلية التي تجبر قائد حركة تحرُّر وطني على التحول إلى متعاون مع العدو في آلية طويلة ومعقدة قبيل توقيع اتفاقيات أوسلو؛ كانت متمثلة بأن قبضة عرفات على الأراضي المحتلة - وكذلك على مخيمات اللاجئين في لبنان والأردن - آخذة في التراخي، وكان الناس في الأراضي الفلسطينية المحتلة يتذمرون يومياً ويحتجون منتقدين فساد مساعديه في تونس، وقواته المنافية للديمقراطية، وانفراده للسيطرة على أموال المنظمة. كان الوفد التفاوضي المحلي برئاسة حيدر عبد الشافي يحظى باحترام أكبر بكثير مما تحظى به إدارة عرفات التي أصبحت خارج الزمن؛ الأمر الوحيد الذي كان كفيلاً بإنقاذه هو انتصار كبير، وقد بدت اتفاقيات أوسلو في البداية انتصاراً. وفي حين أصرَّ الوفد الفلسطيني في مباحثات مع إسرائيل على أنه لن يقبل بأي اتفاق لا يتضمن التفكيك الفوري للمستوطنات في قطاع غزة؛ فقد وقَّع عرفات مثل ذلك الاتفاق من وراء ظهر الوفد»[٢٢].

في ظل اتفاق أوسلو المأساوي كانت إسرائيل تقوم بمصادرة الأراضي وتدمير المنازل، وجاء في مقال من حمزة محيسن الذي نشر في تقرير فلسطين الحقائق التالية: «منذ التوقيع على اتفاق أوسلو في ١٩٩٣م في الفترة بين أيلول ١٩٩٣م وآذار ١٩٩٨م هدمت الجرافات الإسرائيلية ٦٢٩ منزلاً للفلسطينيين (٥٣٥) منها في الضفة الغربية و (٩٤) في القدس. ومن ضمن المنازل الـ (٦٢٩) المدمرة هدمت حكومة حزب العمل (٢٦٨) منزلاً فيما هُدمت المنازل (٣٦١) المتبقية من قِبَل الليكود، وفي ظل حكم نتنياهو وخلال ١٩٩٧م وحدها هدم حوالي (٢٣٣) منزلاً، وفي الربع الأول من ١٩٩٨م هدم ما مجموعه (٥٧) منزلاً للفلسطينيين، وخلال أسبوع ابتداءً من (٢١ حزيران) هدم (٣٠) منزلاً. وهناك حالياً أوامر تنتظر التنفيذ لتدمير أكثر من (١٨٠٠) منزل، الأمر الذي يهدد بتشريد (١٠٠٠٠٠) شخص آخرين»[٢٣].

حرصت (القيادة الفلسطينية) على أن تبرهن للإسرائيليين استعدادها للتنازل عن مواقف فلسطينية رئيسية تجاه قضايا مثل المستوطنات والقدس لمجرد البرهنة للإسرائيليين على تحمسها للمشاركة

لقد بات واضحاً بعد أوسلو أن إسرائيل لم تقدِّم للفلسطينيين سوى خيار واحد: هو القبول بالموت البطيء والسجن الدائم. وركزت إسرائيل جهودها

على تقسيم المناطق الفلسطينية في أيلول ٢٠٠٠م إلى أربع محميات معزولة عن بعضها ومحاطة بالمستوطنات والمراكز العسكرية والطرق الالتفافية(٢٤).

كتب المؤرخ الإسرائيلي شلومو بن عامي قبل فترة وجيزة من التحاقه بالعمل في حكومة إيهود باراك أن: «اتفاقات أوسلو تقوم على قواعد النظام الاستعماري الجديد، ويعني هذا أنها أسست على نوع من الحياة تتصف باعتماد أحد الفريقين على الآخر إلى الأبد»(٢٥).

مفاوضات كامب ديفيد:

شكّلت مفاوضات كامب ديفيد الثانية تحولاً جديداً في العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية، ففي هذه القمة التي عقدت في تموز عام ٢٠٠٠م جرى تصوير هذه المفاوضات بأن الجانب الإسرائيلي وباراك قد تجاوز جميع المحرمات الممكن تخيلها، وقدّم تنازلات لم يقم بها رئيس وزراء إسرائيلي سبقه.

وقد جرى ترديد هذه الأكذوبة عبر وسائل الإعلام الغربية كلها؛ حتى أصبحت الرواية الإسرائيلية حقيقة موضوعية في أذهان كثير من الناس، ولم تظهر الحقيقة إلا بعد عام حين نُشرت اعترافات روبرت مالي الذي كان مستشاراً خاصاً للشؤون الإسرائيلية العربية لدى الرئيس كلينتون منذ ١٩٩٨م إلى ٢٠٠١م وأحد المشاركين في مباحثات كامب ديفيد، وقد دوّن مالي العديد من الملاحظات، وقام بنشر سلسلة من المقالات في صحيفة نيويورك تايمز؛ بعد عام من(٢٦) مراقبته للصمت الغربي إزاء القمع الذي يقع على الفلسطينيين.

وتُلخص تانيا راينهارت الوضع في كامب ديفيد بقولها: «لا تتعدى أسطورة العروض الإسرائيلية السخية في كامب ديفيد؛ كونها خدعة كرست الدعاية الإسرائيلية استمرارها، وقد ساهم المفاوضون الفلسطينيون في ذر الرماد في العيون بالنسبة لعروض إسرائيل كما فعلوا على الدوام، إنهم يبذلون ما في وسعهم كي يخفوا عن شعبهم كم هو قليل ما تمكنوا من الحصول عليه بعد سنوات من التفاوض»(٢٧).

اتفاقات أوسلو تقوم على قواعد النظام الاستعماري الجديد، ويعني هذا أنها أسست على نوع من الحياة تتصف باعتماد احد الفريقين على الآخر إلى الأبد

وللتدليل على أكذوبة الأطروحات الإسرائيلية السخية في كامب ديفيد؛ يمكن الرجوع إلى قضية حق عودة اللاجئين؛ فقد بات من المعلوم بالضرورة أن باراك لم يقدِّم شيئاً فيما يتعلق بعودة الفلسطينيين إلى الأراضي الفلسطينية ١٩٤٨م، وقد طلب باراك أن تُترك هذه النقطة لتقدير إسرائيل وحدها، وأصرَّ على «ألا يتعلق إعلان إنهاء الصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين نتيجة عملية إعادة الحقوق إلى اللاجئين. ولم توافق إسرائيل في أية مرحلة من المفاوضات على استقبال أكثر من عشرة آلاف لاجئ فقط»(٢٨).

مشروع خريطة الطريق الأمريكية:

لقد جاءت خطة خريطة الطريق - على ما فيها من سوء - بعد سلسلة من المشاريع والتفاهمات غير الناجحة، وهي تهدف -حسب ما ورد بالنص بتاريخ ١١/ ٤/ ٢٠٠٢م- إلى تسوية نهائية للصراع مع المشروع الصهيوني في فلسطين عام ٢٠٠٥م كما جاء في خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش ٢٤ حزيران ٢٠٠٢م الوزارية للجنة الرباعية في ١٦ تموز و١٧ أيلول، وأن هذه التسوية محل التفاوض بين الأطراف ستؤدي إلى انبعاث دولة فلسطينية،

وستنهي الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، **وحددت الخطة جدولاً زمنياً للتنفيذ من خلال ٣ مراحل:**

في المرحلة الأولى: يطلب وقف العنف من الطرفين، وخصوصاً الجانب الفلسطيني الذي طُلب منه القيام بإصلاح سياسي ومالي وأمني، ودمج الأجهزة الأمنية في ٣ أجهزة، واعتقال وتوقيف الجماعات التي تمارس العنف ضد الإسرائيليين، وتفكيك البنى التحتية لما يُسمّى الإرهاب الفلسطيني.

لا تتعدى أسطورة العروض الإسرائيلية السخية في كامب ديفيد كونها خدعة كرست الدعاية الإسرائيلية استمرارها

وفي المقابل تنسحب إسرائيل إلى حدود ٢٨ أيلول ٢٠٠٠م، وتجمد النشاط الاستيطاني، وتفكك البؤر الاستيطانية التي أقيمت منذ شهر آذار ٢٠٠١م.

ويتم وإصدار بيانات متبادلة باعتراف كل طرف بأحقية الآخر بالعيش بسلام.

وفي المرحلة الثانية: يجب تركيز الجهود على إحياء العلاقات والروابط العربية مع إسرائيل، واستمرار التعاون الأمني في مجال الاعتقال، وتفكيك بنى المقاومة وجمع السلاح، وفي المقابل إنشاء الدولة الفلسطينية بحدود مؤقتة؛ من خلال عملية تفاوض فلسطينية إسرائيلية، وبرعاية مؤتمر دولي تعقده اللجنة الرباعية؛ تمهيداً لانطلاق عملية سلام شاملة في منطقة الشرق الأوسط، تشمل دخول سوريا ولبنان بهذا الاتفاق.

وفي المرحلة الثالثة: يستمر التعاون الأمني، وتعقد اللجنة الرباعية المكونة من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحددة مؤتمراً دولياً ثانياً لإقرار الاتفاق المبرم في المؤتمر الأول.

وبعد ذلك تبدأ عملية تفاوضية تؤدي إلى حل نهائي ووضع دائم، يشمل العودة والقدس واللاجئين والمستوطنات، ويدعم التقدم نحو تسوية شاملة بين إسرائيل ولبنان وسوريا، وتقبل الدول العربية بتطبيع العلاقات مع إسرائيل والالتزام بالأمن لجميع دول المنطقة في إطار سلام عربي إسرائيلي شامل[٢٩].

على الرغم من أن الخطة تُسهب في التفصيل بخصوص الشق الأمني، حيث يجري التأكيد مراراً على إعادة بناء الأجهزة الأمنية الفلسطينية؛ كي تتمكن من القيام بدورها في جمع الأسلحة وتفكيك بنى المقاومة، والإسراع في عملية الاعتقال والتوقيف للأشخاص والجماعات المقاومة؛ فإنه في المقابل نرى تقزيم المشروع الفلسطيني إلى دولة ذات حدود مؤقتة مرتبط وجودها بالتفاوض! ومن هنا فإن خريطة الطريق من شأنها أن تعيد العملية السلمية إلى المربع الأول[٣٠].

خطة فك الارتباط:

من المعلوم أن شارون من أشد الرافضين لخطة خريطة الطريق على ما فيها من بؤس وقصور، إلا أنه أعلن في الظاهر قبوله بالخطة، ووضع عليها أربعة عشر تحفظاً واعتراضاً، وعمل على احتوائها، وأصدر مبادرة قدَّم من خلالها خطة لفك الارتباط، وقد ربط تنفيذها بخطة خريطة الطريق، وقال: إنه سيلجأ إلى وضعها في حيز التنفيذ إذا لم يف الفلسطينيون بالتزاماتهم في خريطة الطريق، وكل من يعرف شارون بماضيه الإجرامي يعلم أنه من أبعد الناس عن السلام، فسيرته حافلة بالمجازر والقتل!

أما أهم بنود خطة فك الارتباط الشارونية؛ فإنها تستند إلى جملة من المحاور، تتلخص في:

١- إخلاء قطاع غزة من المستوطنات الموجودة فيه، وإعادة انتشارها من جديد خارج القطاع على أن تحافظ على القطاع كمنطقة منزوعة السلاح.

٢- ستنتشر إسرائيل على الحدود الخارجية للقطاع، وتسيطر بشكل مقلق على المجال الجوي للقطاع.

٣- ستواصل إسرائيل القيام بعمليات عسكرية في المجال المائي لقطاع غزة.

٤- ستعمل إسرائيل على منع وجود قوات أجنبية غربية في قطاع غزة أو الضفة الغربية.

٥- ستواصل إسرائيل الحفاظ على وجود عسكري على طول الخط الحدودي الفاصل بين القطاع ومصر.

٦- إخلاء أربع مستوطنات شمال الضفة الغربية، وهي غنيم، كريم، حوفي، وسنور.

٧- تحتفظ إسرائيل لنفسها بحق استخدام القوة ضد التهديدات التي تنشأ في المنطقة.

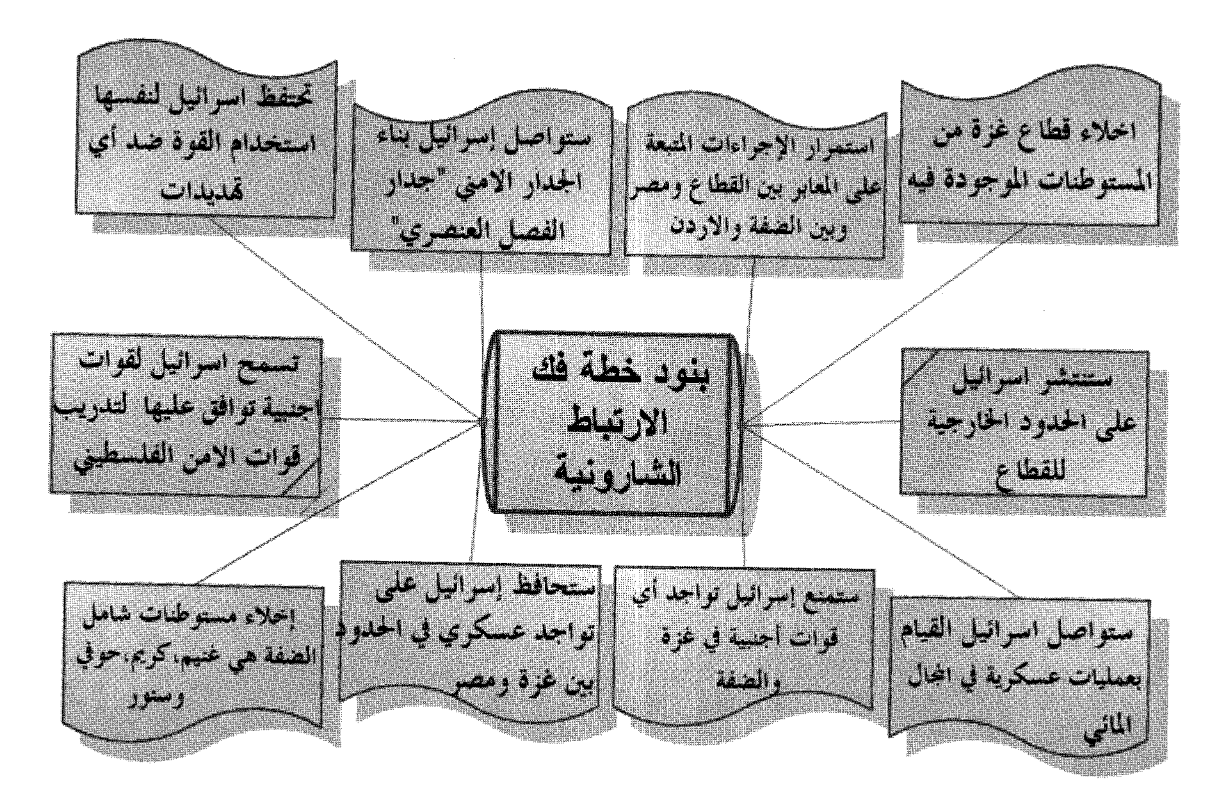
٨- تسمح إسرائيل لقوات أجنبية توافق عليها وتنسّق معها؛ لتدريب قوات الأمن الفلسطينية كي تقوم بمحاربة المقاومة الفلسطينية والقضاء عليها.

٩- ستواصل إسرائيل بناء الجدار الأمني «جدار الفصل العنصري».

١٠- يتم الاستمرار بالتعامل بالإجراءات المتبعة اليوم على المعابر الدولية بين القطاع ومصر وبين الضفة والأردن[١٣].

يتضح من هذه الخطة أنها تعمل على تكريس الأمر الواقع دون تدخل أطراف دولية. والتفرد بالقرار دون شريك آخر، وتكريس الاستيطان في الضفة الغربية، وفي المقابل يتم إخلاء قطاع غزة من أجل الخلاص من المقاومة والكلفشة العالية للاحتلال!

وقد تمكن شارون بهذه الخطة من القضاء على مشاريع التسوية وخطط السلام السابقة، والتحلل من كل الوعود، ووضع جميع خيوط الحل بيد الحكومات الإسرائيلية، والقضاء على حلم الدولة الفلسطينية، وإظهار إسرائيل كدولة مبادرة بالسلام أمام المجتمع الدولي[٣٢].



بنود خطة فك الارتباط الشارونية

جدار الفصل العنصري:

لقد جاءت فكرة الجدار الأمني الفاصل بين الكيان الصهيوني والضفة الغربية التي تبناها أرييل شارون؛ كخطة استراتيجية وضعها موضع التنفيذ مدة توليه رئاسة الوزراء منذ عام ٢٠٠١م، ولا يخفى أن جذور هذا الجدار مأخوذة من جابوتنسكي بشكل خاص والفكر الصهيوني بشكل عام، وكان جابوتنسكي قد طرح فكرة «الحائط الحديدي» والذي يعني وجود قوة عسكرية تقوم بدور الحائط الحديدي الذي يمنع الاختلاط الديمغرافي، ويحافظ على نقاء الدولة العبرية وقد كان لمفهوم الحائط بُعد رمزي يتمثل بالقوة العسكرية، إلا أنه تحول إلى حائط حقيقي وواقعي في الفكر الإسرائيلي بعد الهجمات الاستشهادية داخل الخط الأخضر، فبدأ التفكير في بنائه منذ عام ١٩٦٧م[٣٣].

تتضمن عملية بناء الجدار العنصري أربع مراحل، ويتكون من سلسلة من الحواجز والخنادق والقنوات العميقة، والجدار الإسمنتي بارتفاع ثمانية أمتار، ويحتوي على أسلاك شائكة مكهربة وأجهزة مراقبة إلكترونية، وهو منظومة متكاملة بعمق ٦٠ متراً؛ إضافة إلى طريق ترابي للدوريات، تفصل بمجملها كحواجز منطقة عازلة بينها وبين خط الهدنة، وتلتهم مساحة (١٢٢٨كم٢)؛ أي ما نسبته (٢٣,٤٪) من مجمل مساحة الضفة الغربية، وهي تشمل المنطقة العازلة وغلاف القدس الذي تصل مساحته إلى (١٧٠كم٢)، وتضم عشرات القرى والبلدات. يُضاف إليه جدار آخر شرقي يضم منطقة الغور التي تشكل مساحة (١٢٣٧كم٢)؛ أي ما نسبته (٢١,٩٪) من مساحة الضفة الغربية، حيث تبلغ النسب الإجمالية التي تخطط إسرائيل لضمها حوالي (٤٥,٣٪) من مساحة الأراضي العربية[٣٤].

وقد دعمت الولايات المتحدة مشروعات الجدار بطرق مختلفة، فقد استخدمت حق النقض الفيتو ضد مشروع قرار في مجلس الأمن يدين بناء الجدار العنصري، وقد لخص الكاتب الإسرائيلي جدعون ليفي أضرار الجدار على الشعب الفلسطيني بقوله: «الإسرائيليون لا يملكون تصوراً للثمن الذي سيدفعه الفلسطينيون جراء هذا الجدار، فبعد المستوطنات والمواقع الاستيطانية والطرق الالتفافية والمصادرات والطوق والإغلاق والبطالة وحظر التجول؛ تسقط على رأسها هذه المصيبة التي تطال آلاف السكان الذين يقطنون في منطقة الجدار، والذين أصبحوا ضحايا من دون ذنب اقترفوه؛ الفلاحون الذين صُودرت حقوقهم وكرومهم، والرعاة الذين فقدوا مراعيهم؛ أصبحوا الآن عاطلين عن العمل وخسروا آخر مصدر رزق يقتاتون منه مرة أخرى. والقرى التي عُزلت عن مصادر عيشها، كل هؤلاء لا يجدون مَنْ يكلّف نفسه التحقق مما ينتظرهم ومما سيحدث مع حياتهم؛ بعد أن قام جيش من الجرافات باجتياح أراضيهم»[٣٥].

من الواضح أن خطة شارون تهدف إلى الحيلولة دون نشوء كيان فلسطيني قابل للحياة والنمو والتطور، وتقصر الحلم الفلسطيني في الدولة الفلسطينية في مشروع غزة أولاً وأخيراً، وتحول غزة إلى سجن كبير وبظروف اقتصادية خانقة؛ مما يدفع الشعب الفلسطيني في غزة إلى الهجرة الطوعية[٣٦].

> جاءت فكرة الجدار الأمني الفاصل بين الكيان الصهيوني والضفة الغربية التي تبناها أرييل شارون كخطة استراتيجية

وقد صدرت فتوى قضائية عن محكمة العدل الدولية رقم ٢/ ٢٠٠٤ بتاريخ ٩/ ٧/ ٢٠٠٤م، تتركز أهميتها في تكريس الحق الفلسطيني في فتوى قضائية مفصلة، ومع أنها لا تحمل قوة الإلزام فإنها بيَّنت حجم العدوان الإسرائيلي على فلسطين منذ عام ١٩٤٧م، وكشفت الخروقات المتتالية

التي ترتكبها إسرائيل ضد الفلسطينيين في الأرض المحتلة. إلا أن هذه الفتوى الصادرة من محكمة العدل الدولية لم تثن إسرائيل عن الاستمرار في بناء الجدار العازل بمباركة أمريكية[٣٧].

الاستراتيجية الإسرائيلية بعد ٢٠٠١/٩/١١م:

شكّلت أحداث الحادي عشر من أيلول تحولاً دراميا للسياسة الإسرائيلية، وفرصة سانحة لفرض رؤيتها وتصورها حول الشرق الأوسط بشكل خاص والعالم بشكل عام، فلسنوات عدة كانت إسرائيل تعمل على جعل «الإرهاب الأصولي» يشكّل الخطر الرئيس عقب انهيار الاتحاد السوفييتي، وقد أعطت أحداث ١١/ ٩/ ٢٠٠١م زخماً إضافياً كافياً لتغيير بنية العلاقات الدولية؛ بحيث أصبح الإرهاب هو محور العلاقات الدولية، وأصبحت مهمة المجتمع الدولي محاربة الإرهاب، وقد تمكنت إسرائيل من فرض رؤيتها على الولايات المتحدة؛ حيث لخّص بنيامين نتنياهو: ما الذي ينبغي على الولايات المتحدة أن تسلكه للحفاظ على الأمن والسلم العالمي؛ في كتابه (استئصال الإرهاب) الذي ألفه قبل أحداث ١١/ ٩، ووضع وصاياه العشر التي حسمت فيما بعد محور سياسة الولايات المتحدة تجاه الإرهاب، **وهذه النقاط هي:**

١- فرض عقوبات على الدول المصدرة للتكنولوجيا النووية للدول الإرهابية.

٢- فرض عقوبات دبلوماسية واقتصادية وعسكرية على الدول الإرهابية نفسها.

٣- إبادة البؤر الإرهابية.

٤- تجميد الممتلكات الخاصة بالدول والمنظمات الإرهابية.

٥- التعاون في مجال الاستخبارات.

٦- إحداث تغييرات في التشريعات لتعقُّب المنظمات المحرضة على العنف، والتمكُّن من تنفيذ عمليات أكثر تأثيراً ضدها.

٧- ملاحقة فعَّالة للإرهابيين.

٨- عدم إطلاق سراح الإرهابيين السجناء.

٩- تدريب قوات خاصة لمكافحة الإرهاب.

١٠- تثقيف الجمهور[٣٨].

لقد تجاوزت العلاقة الإسرائيلية الأمريكية السياسة كمعطى مصلحي يستند إلى مفهوم التحالف الاستراتيجي عقب أحداث أيلول؛ بحيث أصبحت العلاقة تتجاوز السياسة، وتستند إلى ما يمكن تسميته «تيبولوجيا السياسة»[٣٩].

يلخص إدوارد سعيد العلاقة بقوله: «تشهد الولايات المتحدة حملة إعلامية مذهلة الدقة والشمولية وبلا معارضة تُذْكَر؛ لفرض المنظور الإسرائيلي للعالم على الرأي العام الأمريكي. والمقولات الرئيسية في هذه الحملة أن السبب الحقيقي للإرهاب هو الإسلام نفسه والعرب أنفسهم، وأن إسرائيل واجهت هذا الإرهاب منذ قيامها، وأن لا فرق بين عرفات وبن لادن، وأن غالبية حلفاء أمريكا العرب ترعى شعور العداء لأمريكا وتساند الإرهاب، كل ذلك في مجتمعات ينخرها الفساد والتسلط.. وتدعو بالنتيجة إلى تدمير أي مظهر من مظاهر مقاومة الفلسطينيين»[٤٠].

ومن هنا فإن إسرائيل لا تدع مناسبة إلا وتُذَكِّر بما تتعرض له من إرهاب، وأن كل ما تقوم به هو محاربته، ففي مقابلة مع شارون مع صحيفة هاآرتس في الخامس من آذار ٢٠٠٢م اتهم السلطة الفلسطينية بأنها وراء الإرهاب: إنها كلها إرهاب، عرفات وراء الإرهاب، وضغوطنا تهدف إلى إنهاء الإرهاب لا تتوقعوا من عرفات التحرك ضد الإرهاب. علينا أن نوقع بهم خسائر كبيرة ليعرفوا أن لا سبيل للمكاسب السياسية عن طريق الإرهاب»[٤١].

لقد أخذت إسرائيل بذريعة استئصال الإرهاب الضوء الأخضر من الولايات المتحدة لممارسة عمليات القتل والتدمير للشعب الفلسطيني، كما حدث في مخيمي جنين والدهيشة؛ حيث تم تنفيذ

عمليات قتل وتخريب متعمد، ومُنعت سيارات الإسعاف من تقديم العون، وقُطع الماء والكهرباء، وتم تدمير أجهزة الكمبيوتر، وأخذ السجلات وأجهزة تشغيل الكمبيوتر من المكتب المركزي للإحصاء ووزارات التعليم والمالية والصحة والمراكز الثقافية، وتخريب المكاتب والمكتبات؛ في محاولة لإعادة الحياة الفلسطينية إلى ما قبل العصر الحديث! كتب آمنون كابليوك واصفاً ما حدث في جنين: «المشهد يفوق الوصف، إنه الرعب متجسداً، منظر ما بعد الإعصار، منازل مدمرة كلياً أو جزئياً، بقايا الإسمنت والحديد والأسلاك الكهربائية

إنّ العمل الاستراتيجي المنظم الذي تقوم به إسرائيل من القتل والتدمير وبدعم كامل من الولايات المتحدة حمل مئات من جنود الاحتياط الإسرائيليين على رفض الخدمة العسكرية في الأراضي المحتلة

مختلطة؛ سيارات سحقتها الدبابات أو الصواريخ ليضفي على هذا المشهد الرهيب بعداً بربرياً. وتغطي فرق الإنقاذ دائماً الجثث النتنة، لم يبق شيء من البنى التحتية»[٤٢].

إن العمل الاستراتيجي المنظم الذي تقوم به إسرائيل من القتل والتدمير وبدعم كامل من الولايات المتحدة؛ حمل مئات من جنود الاحتياط الإسرائيليين على رفض الخدمة العسكرية في الأراضي المحتلة، وواصل طيف بأكمله من الصحافيين والنشطاء والأكاديميين والكتاب، ومن ضمنهم أميرة هاس وجدعون ليفي، وديفيد غروسمان وآيلان بابي، وداني دابينوفيتش واوري افنيري الهجوم بثبات على العبث الإجرامي لحملة شارون ضد الشعب الفلسطيني[٤٣].

ويمكن تلخيص الوضع الفلسطيني عقب أحداث ١١/ ٩/ ٢٠٠١م بتجاهل تام للاحتلال العسكري الإسرائيلي، وإدانة رسمية أمريكية لسلطة ياسر عرفات بدعوى أنها راعية للإرهاب، وتأكيد دعوى حكومة شارون بأن إسرائيل ضحية العنف، وأن الفلسطينيين هم المعتدون. والنتيجة اليوم حبس الفلسطينيين في ٢٢٠ غيتو تخضع لسيطرة الجيش، فيما تقوم مروحيات أباتشي وطائرات إف ١٦ أمريكية الصنع ودبابات ميركافا بحصد الناس والمنازل والبساتين وحقول الزيتون بلا رحمة يومياً، وأصيبت المدارس والجامعات بالإضافة إلى المتاجر والمؤسسات المدنية بشلل تام، وقُتل مئات المدنيين الأبرياء، وأصيب عشرات الآلاف بجروح، وتتواصل عمليات الاغتيال ضد القادة الفلسطينيين، ويبلغ معدل البطالة والفقر أكثر من ٦٠٪.

الاستراتيجية الإسرائيلية بعد عرفات:

بعد رحيل الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات في ظروف غامضة لم يُكشف النقاب عنها؛ فإنه من المرجح أن تستمر سياسات إسرائيل التي تعتمد على القوة في حماية كيانها من التهديدات «الإرهابية» المحتملة، ومن ثَمَّ فإن إسرائيل ستعمل على ضمان تفوقها العسكري في المنطقة، وممارسة ضغط مستمر على القيادات الفلسطينية للقبول بخطة شارون (فك الارتباط من جانب واحد)، وإيجاد قيادة فلسطينية تعمل على تحقيق أمن إسرائيل من خلال دولة فلسطينية شكلية، تكون مهامها الأساسية تفكيك البنى التحتية لما يسمى بالإرهاب، واعتقال وملاحقة الإرهابيين وجمع السلاح.

وعلى خلاف ما كان متوقعاً؛ فإن انتقال السلطة بعد عرفات تم بسلاسة ودون حدوث منازعات، حيث تسلم أبو مازن «محمود عباس» قيادة اللجنة

التنفيذية، وتم تعيين رئيس المجلس الوطني الفلسطيني الحالي روحي فتوح خلفاً للرئيس لمدة ستين يوماً، تجرى بعدها انتخابات رئاسية، ومن الواضح أن هذه القيادة (أبو مازن وأحمد قريع رئيس الوزراء الحالي ومَنْ حولهم) مستمرة كما كانت دائماً لتلبية المطالب الإسرائيلية الأمريكية، ولا يخفى على أحد أن الظروف الدولية والإقليمية مهيأة تماماً للقفز خطوة كبيرة على جملة من العراقيل لم يكن بالإمكان تخطيها في وجود ياسر عرفات؛ على رغم التنازلات التي قدمها عبر اتفاقيات السلام المبرمة بين الطرفين، إلا أنه من المعلوم أن إسرائيل كانت تستند في تعاملها مع الفلسطينيين والسلطة الفلسطينية على وجه الخصوص؛ على فرض سياسة الأمر الواقع وإذا علمنا بأن قيادة السلطة السابقة واللاحقة؛ هي من أنصار مدرسة الواقعية السياسية؛ فإن النتيجة الحتمية هي مزيد من التصلّب الإسرائيلي، وقدر كبير من التنازل الفلسطيني.

كل ذلك يتم وسط دعم غير محدود من قبل الولايات المتحدة لإسرائيل وعجز عربي غير مسبوق؛ فإسرائيل كانت على الدوام تبحث عن شريك في المفاوضات يقبل الدخول دون شروط مسبقة، وهذا ما حدث في «أوسلو» التي تعدُّ نقطة الانطلاق نحو مفاوضات تفتقر إلى أبسط قواعد العدالة في ظل اختلال هائل في موازين القوى لمصلحة إسرائيل؛ كانت الاستراتيجية تستند إلى استثمار عوامل الضعف العربي والفلسطيني وتفوقها العسكري والإعلامي؛ فقد كانت تمارس الضغط على الطرف الفلسطيني للقبول بالشروط الإسرائيلية التي كانت تنفذ «خطوة خطوة»، فإذا ما انتهت ووقعت كانت (إسرائيل) تخرج على العالم لتقول بأن السلطة لا تفي بالتزاماتها في السلام، فإذا ما انتهت من «أوسلو» انتقلت إلى «كامب ديفيد» وهكذا إلى ما لا نهاية حيث يصبح التفاوض والرجوع إلى طاولة المفاوضات مطلباً بحد ذاته وكانت تسخّر الآلة الإعلامية الجبارة لإظهار الطرف الإسرائيلي كمحب للسلام وراغب فيه؛ بينما صورة الفلسطيني تكافئ وتساوي صورة الإرهابي المتوحش المتعطش للقتل والدماء!

استغلت أحداث الحادي عشر من أيلول في ترسيخ هذه الصورة، وهو ما أفسح المجال أمام الطرف الإسرائيلي للتخلص من كل الاتفاقات السابقة مع السلطة الفلسطينية رغم هزالتها وضعفها ورغم وجود استراتيجية ثابتة للكيان الصهيوني تستند إلى أيديولوجيا توراتية، فعلى الرغم من ادعاء إسرائيل بأنها دولة ديمقراطية فإن التأثيرات الأيديولوجية تميل إلى أن تكون أكثر نفوذاً في السياسة الإسرائيلية؛ فقد كان لمبدأ إسرائيل كدولة يهودية أهميته العظمى لدى السياسيين الإسرائيليين منذ نشوء الدولة وقد ترسخ هذا المبدأ بمختلف الوسائل ففي أوائل الثمانينيات عندما برزت أقلية من اليهود تعارض هذا المبدأ؛ أقر الكنيست عام ١٩٨٥م بأغلبية ساحقة قانوناً دستورياً، يمنع عن المشاركة في انتخابات الكنيست كل حزب يعارض برنامجه مبدأ «الدولة اليهودية»، أو يقترح تغييره بالوسائل الديمقراطية[٤٤].

ومع ذلك فقد تطورت استراتيجية إسرائيلية كبرى تستند إلى دعامتين الأولى: دعامة الأيديولوجيا اليهودية. والثانية: دعامة الاعتبارات الاستراتيجية العسكرية ويصف إسرائيل شحاك المبادئ التي تحكم هذه الاستراتيجية وصفاً دقيقاً حيث يقول: «لم تتغير مهمة إسرائيل الرئيسة قط (منذ سقط الاتحاد السوفييتي)، وهي باقية على أهميتها الحاسمة. فموقع إسرائيل الجغرافي في وسط الشرق الأوسط العربي المسلم؛ يجعل قَدَر إسرائيل أن تكون الحارس الوفي للاستقرار في كامل البلدان المحيطة بها. إن دورها هو حماية الأنظمة القائمة لمنع عمليات التحول الراديكالية أو وقفها وعرقلة اتساع الحماسة الدينية الأصولية؛ ولهذه الغاية ستمنع إسرائيل حصول تغييرات ما وراء حدود إسرائيل التي

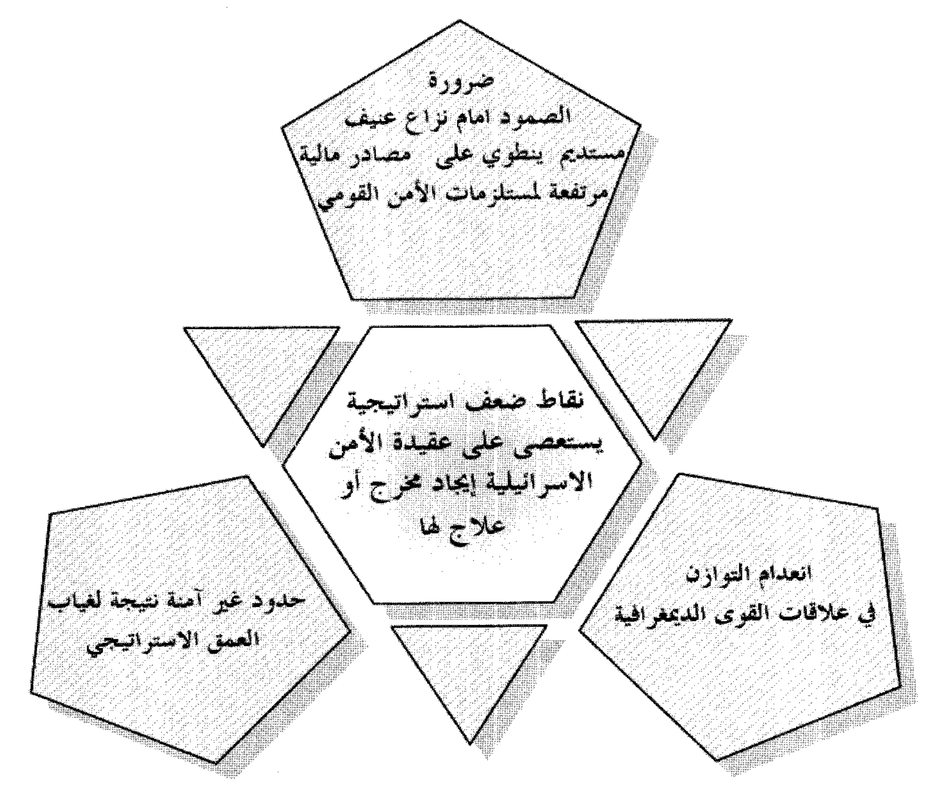
ستعتبرها تغييرات لا تطاق، وإلى حد إحساسها بأنها مجبرة على استخدام كل قوتها العسكرية من أجل منعها أو اجتثاثها»[٤٥].

إن هذه الاستراتيجية هي التي تُطبق سواء بالتعامل مع الطرف الفلسطيني أو العربي وهو ما نراه واقعاً ملموساً فالسلطة الفلسطينية تعمل دوماً على استبعاد الأطراف الإسلامية وتهميشها وقمعها للحيلولة دون القيام بدور وطني في المستقبل.

من هنا فإن إسرائيل تضع مسألة الأمن في أولوياتها الاستراتيجية، ففي دراسة لدان هورودو فيشر وموشي ليساك عن الديمقراطية والأمن؛ بيَّن الباحثان ثلاث

مصادر مالية مرتفعة لمستلزمات الأمن القومي[٤٦].

وللتغلب على هذه النقاط فقد استقر الأمر على بناء الجدار العازل وفك الارتباط بعد أن استقر في الوعي الاستراتيجي الإسرائيلي عدم وجود شريك فلسطيني للتفاوض على الرغم من التنازلات المهينة التي قدمتها السلطة الفلسطينية منذ اتفاقيات أوسلو وحتى قبولها بخريطة الطريق، وتعدُّ خطة فك الارتباط الحل الأمثل لإسرائيل كما بيَّنَ ذلك جوزيف ألفير المدير السابق لمركز يافي للدراسات الاستراتيجية - في جامعة تل أبيب - في دراسة له صدرت عام ١٩٩٤م بعنوان: (المستوطنات والحدود: التصورات



نقاط يصعب إيجاد مخرج لها

نقاط ضعف استراتيجية، يستعصي على عقيدة الأمن الإسرائيلية إيجاد مخرج أو علاج لها، وهي:

١- عدم التوازن في علاقات القوى الديموغرافية.

٢- حدود غير آمنة نتيجة لغياب العمق الاستراتيجي.

٣- نزاع عنيف مستديم ينطوي على تخصيص

الاستراتيجية للحل الدائم)، حيث لَخَّص المتطلبات الإسرائيلية في اتفاق متفاوض عليه يتعلق بالحدود والمستوطنات والوضع الدائم بقوله: «لإسرائيل متطلبات حيوية في قطاع غزة، وفي جميع القطاعات الرئيسية بما في ذلك الأمن، المياه، الديموغرافيا، التراث، الاقتصاد.

إن قطاع غزة بالنسبة لإسرائيل عبء لا ضرورة فالسلام مع مصر الذي يتضمن تجريد شبه جزيرة سيناء من السلاح؛ يضمن المصلحة الإسرائيلية الاستراتيجية الأمنية في هذا القطاع، وباستثناء جمع المعلومات الاستخبارية؛ فإن الإرهاب يمكن محاربته على نحو أفضل من خلال انتشار قوات الجيش خارج القطاع؛ من دون عبء حماية المستوطنات وهؤلاء المستوطنون البالغ عددهم نحو ٤٠٠ شخص فقط (يبلغ عددهم الآن نحو ٨٠٠٠) لا يشكّلون «كتلة حرجة» ديموغرافية من أي نوع لجهة حسابات الانسحاب بينما تحتل مستوطناتهم ثلث أراضي القطاع كما أن قطاع غزة لا يشتمل على أية أماكن يهودية دينية تاريخية رئيسية أو على أية مصادر مياه إسرائيلية حيوية، وفي الحقيقة فإن الجمهور الإسرائيلي عموماً قد سلّم بالتنازل عن قطاع غزة للفلسطينيين، ومعظم الساسة على جانبي المتراس السياسي يرون في غزة نواة لكيان سياسي أو لدولة فلسطينية في أي اتفاق في المستقبل»[٤٧].

البدائل الفلسطينية:

بالرغم من كل الاحباطات التي تَمْلؤُ المجال الدولي والإقليمي في ظل تفوق عسكري واقتصادي وإعلامي إسرائيلي وبمساندة ودعم كامل من قِبَل الولايات المتحدة التي تعمل جاهدة على إبقاء الهيمنة الإسرائيلية إقليمياً عن طريق الدعم العسكري والاقتصادي والإعلامي؛ فإن البدائل الفلسطينية لا تزال ممكنة وقادرة على العمل بفاعلية؛ إذا تمكنت من تحقيق جملة من الشروط تُمكّنها من البقاء واستغلال المتاح دولياً وإقليمياً.

ولعل أول ما يجب أن يقوم به الشعب الفلسطيني هو بناء استراتيجية شاملة للصمود والمقاومة تستند إلى عدالة القضية الفلسطينية، وإظهار حقيقة إسرائيل بوصفها دولة محتلة تمارس أبشع أصناف الإرهاب على شعب شبه أعزل، يعاني أعلى معدلات الفقر والبطالة في العالم. ويتم ذلك عن طريق العمل الجاد الصالح بإيجاد قيادة وطنية حقيقية بديلة تخلف قيادة السلطة الحالية التي فرطت في الحق الفلسطيني، وعملت على إضعافه وإفساده منهجياً على مدى سنوات منذ دخولها اتفاقيات السلام المهينة حتى اليوم.

إن وجود قيادة بديلة للسلطة الفلسطينية يعدُّ أمراً ملحاً أكثر من كل وقت مضى بعد رحيل الرئيس ياسر عرفات وعلى الرغم من تمسك قيادة السلطة وسعيها الحثيث من أجل الحفاظ على مكاسبها الشخصية التي لا تتماهى مع مصلحة الشعب الفلسطيني في ركضها خلف سراب الحلول الإسرائيلية بدون ثمن؛ فإن الفرصة سانحة إذا ما استُغلت لتشكيل قيادة وطنية موحدة تضم الفصائل والتيارات الموجودة على الساحة، وتضع نصب أعينها مصلحة الشعب الفلسطيني في المقام الأول، وتعمل على تمكين الشعب الفلسطيني من الصمود والمقاومة، وذلك بالعمل على تحسين الظروف المعيشية، وبناء مؤسسات مجتمع مدني قادرة على البقاء والتطور.

إن المطالبة بذهاب السلطة الفلسطينية الحالية يعدُّ أمراً مشروعاً بل مطلباً وطنياً يصل حد الضرورة، ولا يمكن المضي قدماً مع وجودها بعد أن تحولت إلى أحد أجهزة الاحتلال. لكن من المرجح أن اللجنة الرباعية (المكونة من: الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، وروسيا) ستعمل بقوة على دعم بقاء السلطة الحالية من خلال الدعم المالي والسياسي، وتمارس ضغوطها في سبيل الإبقاء على الأمر الواقع، والبحث عن قيادات تتمكن من الإمساك بزمام الأمور، وسوف تعمل اللجنة الرباعية وإسرائيل على تقويض كل جهد يعمل على تشكيل قيادة وطنية بديلة.

ولكن في حالة بقاء السلطة بتوجهها السياسي الحالي؛ فلا بد هنا من العمل على صيانة العمل السياسي والمدني الفلسطيني من الانزلاق إلى حالة

التصادم والصراع بين الأطراف المختلفة، والعمل على الوصول إلى اتفاقيات فلسطينية على مسائل متعددة؛ كعسكرة الانتفاضة، والهدنة مع الاحتلال.

والخبرة الفلسطينية السابقة تثبت قدرة كلا الطرفين (أصحاب البرنامج السياسي التفاوضي، وفصائل الكفاح المسلح) على الوصول إلى اتفاقيات وحلول وسطى تجُنِّب الشارع الفلسطيني كثيراً من المزالق التي تضعها حكومة الكيان أمامه، ومثال ذلك الهدنة التي وقّعتها حماس والجهاد مع السلطة والتزمت بها كلا الحركتين، ولم تُنهها سوى اغتيالات شارون وجرائمه. وبلا شك فإن الفقه السياسي الإسلامي يوفِّر عامل المرونة للحركات الإسلامية للتعامل مع المرحلة من باب تقدير المفاسد والمصالح والموازنة بينها، ومراعاة الضرورات وهموم الشارع الفلسطيني وقضاياه وإمكانيات التحمل لديه.

في هذا السياق يأتي تأكيد أهمية المجتمع المدني وتنميته وتطويره ودفعه للقيام بمهامه المطلوبة، وهي مهام على درجة كبيرة من الخطورة، فالمجتمع المدني يشكِّل الإطار والوعاء الذي يعبِّر عن الشعب والمجتمع الفلسطيني، وكلما كان هذا المجتمع متطوراً ومؤسسياً ساهم في خدمة الشعب والمجتمع. ويدخل في هذا الباب الإعلام والثقافة والتوجيه العام لفئات المجتمع وأفراده، والرسالة الإعلامية الفلسطينية الداخلية والخارجية، والتي لها الأثر الكبير في موازانات الصراع ومعادلته؛ إذ إنه من المعروف أن الصراع مع الكيان الصهيوني ليس صراعاً عسكرياً أو سياسياً فحسب؛ بل هو صراع ثقافي وحضاري ومدني.

ما سبق يقودنا إلى الجانب الاجتماعي؛ إذ إنّ أولويات الشعب الفلسطيني يجب ألا تقف عند حدود العمل السياسي؛ وإنما لا بد أن توضع استراتيجية شاملة لجميع الجوانب المختلفة الأخرى، وفي مقدمتها مشروع إعادة تأهيل المجتمع الفلسطيني، وبناء الدراسات، ومن ثَمّ المشاريع الاجتماعية والأهلية التي تأخذ على عاتقها مواجهة الاستراتيجية الصهيونية. ويبدو في مقدمة هذه الاهتمامات مسألة «عملاء الاحتلال»، والتي أساءت كثيراً لنضال الشعب الفلسطيني من جهة، وأدت إلى توفير الفرصة لجيش الاحتلال في التخلص من قيادات المقاومة والانتفاضة ورموزها من جهة أخرى، والاهتمام ببناء اللُّحْمَة المطلوبة والتي تتجاوز تأثير الخلافات السياسية والفكرية بين الفصائل في المجتمع وحالة «السلم الأهلي». ولا بد من تأكيد مفهومات الثقافة الاجتماعية التكافلية في مواجهة العدو المشترك، وتبنّي ميثاق اجتماعي يقوم على احترام حقوق الإنسان والوحدة الاجتماعية، ويرفض كل مفهومات الاحتراب الداخلي والتخوين و"فوضى السلاح»؛ في ظل العمل الإسرائيلي الدائم على إضعاف السلطة ومؤسساتها المختلفة.

أخيراً: ينبغي القول بأن المعادلة السياسية والعسكرية تميل لمصلحة الكيان الصهيوني، ليس هذا وحسب؛ بل إلى الاستراتيجية الاستئصالية التي يجسدها الجدار العازل ومشروع التهجير؛ من خلال التضييق الكامل وبث الإحباط واليأس في الشعب الفلسطيني، والاستمرار في الحصار وإضعاف مؤسسات المجتمع المدني والمجال الاقتصادي الفلسطيني؛ وصولاً إلى دفع الشعب إلى الهجرة القسرية أو الاختيارية من خلال سد الآفاق المختلفة أمامه؛ لذلك فإن السير في المرحلة القادمة يتطلب استراتيجية «النَّفَس الطويل» في الصراع، والموازنة بين أدوات الجهاد المختلفة ثقافياً وسياسياً وعسكرياً واقتصادياً واجتماعياً، ولكن قبل هذا وذاك ضرورة بناء «الرؤية الاستراتيجية» للواقع الحالي ولشروط المواجهة المطلوبة، فهذه الرؤية هي الدليل والمرشد، بل هي خريطة الطريق الحقيقية.

الهوامش:

(١) انظر نموذجاً مثالياً لهذا الطرح في كتابات الأستاذ منير شفيق.

(٢) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى جريس صبري تاريخ الصهيونية، منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الأبحاث - بيروت.

* أسعد رزوق، إسرائيل الكبرى، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث - بيروت، ١٩٦٨م.
* أنيس صايغ وآخرون، الفكرة الصهيونية النصوص الأساسية، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث- بيروت، ١٩٧٠م.
* عبد الوهاب المسيري، الأيديولوجية الصهيونية، عالم المعرفة- الكويت، ١٩٨٢م.
* عبد الرحمن أبو عرفة، الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية، دار الجليل عمان، ط٢ - ١٩٨٦م.

(٣) انظر آفي شليم، الحائط الحديدي، ترجمة ناصر عفيفي، مؤسسة روز اليوسف، القاهرة، ط١، د.ت، ص٢٠ - ٢١.

(٤) المصدر السابق، ص ٢٥ - ٢٦.

(٥) المصدر السابق، ص٣٠ -٣١، لمزيد من التفاصيل حول استراتيجية الحائط الحديدي يراجع كتاب: الحائط الحديدي لآفي شليم.

(٦) يخضع اليهود في إسرائيل للخدمة الإلزامية في الجيش الإسرائيلي في سن الثامنة عشرة، ويؤجّل من الخدمة بعض من يلتحق بالمدارس الدينية اليهودية.

(٧) ألبرت مبرغلن، حرب المباغتة، ترجمة بسام العسلي، بيروت المؤسسة العربية للدراسات ١٩٨٢م، ص ٢٥٥.

(٨) صلاح زكي، بعض قضايا الاستراتيجية العربية بحث في إمكانية الانتصار العربي، بيروت، دار الوطن العربي ١٩٨٣م، ص ١١٢.

(٩) انظر: الجنرال د.ك.باليت الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة، ترجمة طلال كيالي، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٥م، ص ٩.

(١٠) بريان بوتر الفكر العسكري عند ليدل هارت، ترجمة سمير كرم، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٥م، ص ٩.

(١١) محمد زهير دياب، المؤسسة العسكرية الفصل الثامن من كتاب دليل إسرائيل العام مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت ١٩٩٦م، ص ٣٠٢.

(١٢) حسين أغا وآخرون، إسرائيل العقيدة العسكرية وشؤون التسلح، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر١٩٨٢م، ص ١١.

(١٣) لمزيد من التفصيل انظر: د. إلياس شوفاني، العلاقة بين الثكنة والمركز الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية، دار الحصاد دمشق ط١ ١٩٩٢م. وفايز سارة الجيش الإسرائيلي: الخلفية - الواقع - المستقبل مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة دراسات استراتيجية العدد ٢٨ ط١- ١٩٩٩م.

(١٤) انظر: غسان سلامة العرب وإسرائيل.. أمريكا.. والمفاوضات المستقبل العربي السنة ١ العدد ١٧٢/ ١٩٩٣م، ص٥.

(١٥) عبد الله السيد ولد أباه، التسوية في الشرق الأوسط ومستقبل النظام العربي، المستقبل العربي - السنة ١٧- العدد ١٩٥/ ١٩٩٥م، ص ٣٦.

(١٦) انظر: أحمد مسامح الخالدي وحسين جعفر أغا، المفهوم العماني للحل والمأزق التفاوضي، دراسات فلسطينية - العدد ١٣ - شتاء ١٩٩٣م.

(١٧) انظر: علي او مليل وآخرون اتفاقية غزة - أريحا الابعاد الاقتصادية المحتملة ورشة عمل، منتدى الفكر العربي عمان، ١٩٩٤م.

(١٨) إدوارد سعيد، نهاية عملية السلام أوسلو وما بعدها، دار الآداب بيروت، ط١- ٢٠٠٢م، ص ١١٦- ١١٧، وقد استفاد إدوارد سعيد من كتاب لا ينفك يمدحه ويثني على كاتبه، وهو (من الاحتلال إلى الاتفاقات المؤقتة) لرجا شحادة الذي عمل مستشاراً قانونياً للوفد الفلسطيني حينما جاء إلى واشنطن للتفاوض مع الإسرائيليين في ١٩٩١م بعد مؤتمر مدريد، وقرر الاستقالة بعد أن اتضح له كما يقول إدوارد سعيد أن منظمة التحرير الفلسطينية في تونس كانت تحاول تخريب عمل المفاوضين من الضفة الغربية وغزة.

(١٩) انظر: الرواية الكارثية لاتفاقات أوسلو في كتاب محمود عباس (أبو مازن) (طريق أوسلو)، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر بيروت ط١- ١٩٩٤م، والذي يسرد فيه القنوات السرية للاتفاق ويتحدث فيه بافتخار باعتباره مهندس أوسلو مع يولسي بيلين. ولغة الكتاب لا تخلو من الزهو كما لو كانت رواية.

(٢٠) شمعون بيريز، الشرق الأوسط الجديد، ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ عمان الأهلية للنشر والتوزيع ط١- ١٩٩٤م، ص ٣٩.

(٢١) إدوارد سعيد، صحيفة الحياة، بتاريخ ١٨ شباط ١٩٩٨م.

(٢٢) تانيا اينهارت إسرائيل، فلسطين.. سبل إنهاء حرب ١٩٤٨ بين استراتيجيات التدمير وأوهام السلام، ترجمة رندة بعث ورشا الصباغ، دار الفكر دمشق ط١- ٢٠٠٤م ص ٣١ - ٣٢.

(٢٣) منى حمزة محيسن، مقال نشر في تقرير فلسطين الصادر

في ١٥ تموز ١٩٩٨م.

(٢٤) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى مقال نعوم تشومسكي (الولايات المتحدة وإسرائيل وفلسطين)، وعبثية عملية السلام ترجمة د. حمزة المزيني ضمن صامد الاقتصادي العددان ١٢٩ - ١٣٠ السنة ٢٠٠٢م، ص ٢٨٢ - ٢٨٨.

(٢٥) انظر: نعوم تشومسكي المصدر السابق، ص ٢٨٣.

(٢٦) لمزيد من التفاصيل انظر: تانيا راينهارت مصدر سابق، ص ٤٥ - ٤٩. وانظر بخصوص اتفاقيات كامب ديفيد الفصل الثاني من كتاب تانيا راينهارت بعنوان (مفاوضات كامب ديفيد - الأوهام والوقائع)، ص ٣٧ - ٩٦.

(٢٧) مرجع سابق، ص ٨١ - ٨٢.

(٢٨) يوريا شافيت وجلال بنا Every thing you wonted to know about the right of return but were too afraid to ask آرتس فرايدي ماغازين ٦ تموز ٢٠٠١م.

(٢٩) انظر: النص الكامل لوثيقة (خريطة الطريق) في صامد الاقتصادي العدد ١٣٣،١٣٤ السنة ٢٥ ٢٠٠٣م، ص٣٣٩ - ٣٤٦.

(٣٠) انظر: ضياء الدين سعد المدهون خطة فك الارتباط وقياس مفاعيلها على خريطة الطريق، دراسات باحث - العدد ٨/ السنة الثانية/ خريف ٢٠٠٤م، ص ٢٥ - ٢٨.

(٣١) انظر: صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية، الأربعاء - ١٦/ ٤/ ٢٠٠٣م.

(٣٢) حول خطة فك الارتباط الشارونية، انظر: دراسات باحث - العدد ٨/ السنة الثانية/ خريف ٢٠٠٤م.

(٣٣) انظر: الجدار الأمني الفاصل بين الكيان الصهيوني والضفة الغربية، مركز دراسات الشرق الأوسط - التقرير ٢١ عمان، ط٢ - ٢٠٠٢م.

(٣٤) انظر: رشيد قويدر: جدار الفصل العنصري والمشروع الوطني الفلسطيني، صامد الاقتصادي العدد١٣٥ السنة ٢٦/ ٢٠٠٤م، ص ١٥٣.

(٣٥) جدعون ليفي صحيفة هاآرتس - ١/ ٥/ ٢٠٠٣م.

(٣٦) لمزيد من التفصيل حول الجدار العازل يمكن الرجوع إلى: ١- دان شفتان، الفصل الإجباري بين إسرائيل والكيان الفسطيني، دار باحث للدراسات بيروت ترجمة أحمد أبو هدبة ط١ ٢٠٠٣م. ٢- ملف جدار الفصل العنصري، ضمن صامد الاقتصادي العدد ١٣٥ السنة ٢٦/ ٢٠٠٤م، انظر كذلك: محمد أبو رمان، حوار مع منير شفيق، . www.alasr.ws

(٣٧) انظر: خلاصة الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية رقم ٢/ ٢٠٠٤م بتاريخ ٩ / ٧ / ٢٠٠٤م والمعروفة باسم (قضية الجدار العازل)، في دراسات باحث العدد ٨ السنة الثانية خريف ٢٠٠٤م، ص ١٦٦ - ٢٠٠.

(٣٨) انظر: بنيامين نتنياهو، استئصال الإرهاب، ترجمة محمد عبد السلام، دار الندى، بيروت بدون تاريخ ص١٥١ - ١٧٣.

(٣٩) لمزيد من التفصيل حول العلاقات الأمريكية الإسرائيلية انظر: الدكتورة هالة أبو بكر سعودي، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت الطبعة الثانية- ١٩٨٦م. وكميل منصور، العروة الأوثق الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

(٤٠) إدوارد سعيد (إسرائيل العراق الولايات المتحدة)، دار الآداب بيروت الطبعة الأولى- ٢٠٠٤م، ص ١٢١.

(٤١) المصدر السابق ص ١٥٣.

(٤٢) أمنون كابليوك جنين: تحقيق حول جريمة حرب صامد الاقتصادي العدوان ١٢٩ - ١٣٠/ السنة٢٤ ٢٠٠٢م، ص ٢٨٩.

(٤٣) انظر: إدوارد سعيد، المصدر السابق، ص ١٣٣.

(٤٤) انظر: إسرائيل شاحاك (الديانة اليهودية وتاريخ اليهود وطأة ٣٠٠٠ عام)، ترجمة رضا موسى شركة المطبوعات للتوزيع والنشر بيروت، الطبعة الثانية - ١٩٩٦م.

(٤٥) انظر: المصدر السابق ص ٣١.

(٤٦) دان هوردو فينشر وموشي ليساك (الديمقراطية والأمن في حالة صراع مستديم) ضمن كتاب دراسات في المجتمع الإسرائيلي، إعداد وتحرير عادل مناع وعزمي بشارة، مركز دراسات المجتمع العربي في إسرائيل الطبعة الأولى - ١٩٩٥م، ص ٣٢.

(٤٧) جوزيف الفير، المستوطنات والحدود: التصورات الإسرائيلية للحل الدائم، مجلة دراسات فلسطينية، عدد ٢١/ شتاء ١٩٩٥م، وضمن كتاب (دراسات في المجتمع الإسرائيلي)، ص٢٨٠.

معلومات إضافية

وعد بلفور

آرثر بلفور

تعتبر الرسالة التي بعث بها وزير الخارجية البريطانية عام ١٩١٧ إلى اللورد روتشيلد أحد زعماء الحركة الصهيونية في تلك الفترة، والتي عرفت فيما بعد باسم وعد بلفور، أول خطوة يتخذها الغرب لإقامة كيان لليهود على تراب فلسطين. وقد قطعت فيها الحكومة البريطانية تعهداً بإقامة دولة لليهود في فلسطين.

وفي ما يلي نص الرسالة:

وزارة الخارجية

«في الثاني من نوفمبر/ تشرين الثاني سنة ١٩١٧»

عزيزي اللورد روتشيلد» يسرني جداً أن أبلغكم بالنيابة عن حكومة جلالته، التصريح التالي الذي ينطوي على العطف على أماني اليهود والصهيونية، وقد عرض على الوزارة وأقرته:

«إن حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل غاية جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يفهم جلياً أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن ينتقص من الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى».

وسأكون ممتناً إذا ما أحطتم الاتحاد الصهيوني علماً بهذا التصريح.

«المخلص آرثر بلفور»

وفي ذلك الوقت الذي وعد فيه بلفور اليهود بإقامة وطن قومي لهم في فلسطين كان عددهم لا يتجاوز ٧٪ من السكان في حين كان السكان الفلسطينيون العرب يمثلون نحو ٩٣٪ من السكان، ولكن بفضل المساعدة البريطانية لليهود ومنحهم التسهيلات للهجرة إلى فلسطين بعد أن نجحت لندن في فرض الانتداب البريطاني على فلسطين بعد الحرب العالمية الأولى نجد أن تعداد اليهود في فلسطين قد ارتفع من ٧٪ عام ١٩١٧ إلى ٣١,٤٪ لدى إعلان قيام إسرائيل في ١٥ مايو ١٩٨٤م، ففي ذلك الوقت انسحبت بريطانيا من فلسطين في ١٤ مايو/ أيار ١٩٤٨، وأعلن ديفيد بن غوريون في اليوم نفسه قيام الدولة الإسرائيلية وعودة الشعب اليهودي إلى ما أسماه أرضه التاريخية، ويعكس ذلك حجم المؤامرة التاريخية.

المعلومات السابقة مأخوذة من:

١ - الجزيرة، وعد بلفور، الأحد ١٨/٨/١٤٢٥ هـ - الموافق ٣/١٠/٢٠٠٤م.

٢ - موقع انتفاضة فلسطين، وعد بلفور بعد ٨٨ عاماً: إسرائيل تواصل سياسة اغتصاب الأرض الفلسطينية، ٢٦/١٢/٢٠٠٥م.

مؤتمر مدريد:

(١٣/١٠/١٩٩١م) تمت الدعوة إلى مؤتمر مدريد على أساس القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ اللذان يعالجان نتائج حربي ١٩٦٧م و١٩٧٣م. وقد دعا القرار ٢٤٢ إلى تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين، دون تحديد ماهية هؤلاء اللاجئين. وهذا ما فتح الباب لنشوء تفسيرين للقرار، الأول "إسرائيلي"، ويحصرهم بلاجئي العام ١٩٦٧م، والآخر عربي يشمل لاجئي العام ١٩٤٨م والعام ١٩٦٧م على حد سواء، ولذا لا يتعامل هذان القراران مع الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني

تحولات موقف م.ت.ف. من قضية العودة - المؤلف: جابر سليمان - المركز الفلسطيني للإعلام ١٩٦٤م - ٢٠٠٤م.

الحملة الأمريكية - الصهيونية لتطويع سوريا

نبيل شبيب

باحث سياسي

ملخص البحث

غلب على المنطقة العربية والإسلامية انتشارُ الاعتقاد بأنّ المصالح المادية هي التي تفسّر الانحياز الأمريكي على حساب الحقّ العربي.

ولا ريب في تأثير المصالح الكبير والحاسم على السياسة الأمريكية، إلا أن العلاقات الأمريكية-الإسرائيلية على وجه التخصيص ليست قائمة على مجرّد علاقات قابلة للتأرجح مع تأرجح موازين المصالح، بل لها منطلقات وثوابت عقائدية.

إنّ تعامل سوريا أو سواها مع «قرار سياسي أمريكي» من قبيل التحرّك بحملة جديدة لتطويع سوريا مثل ما سمّي «قانون المحاسبة»، هذا التعامل لا يمكن أن يتحدّد بشكل صحيح ما دام لا يستند إلى الرؤية الموضوعية لانطلاق القرار الأمريكي من أرضية الاندماج الصهيو-أمريكي.

إن الخلل الأكبر الأول في التعامل مع حملة «التطويع» المتصاعدة، كامن في عدم الالتفات عربياً وإسلامياً إلى حقيقة أنّ حملة «تطويع سوريا» جزء من هجمة الهيمنة الجديدة عسكرياً على المنطقة الإسلامية.

لقد أوصلت خطوات التراجع المتواصل أمام «التطويع» المتصاعد، إلى هدف معلَن يبيّن أنّ المطلوب في نهاية المطاف لا يقتصر على «تطويع» القرار السياسي والاقتصادي فقط، إنّما المطلوب هو «التطويع الحضاري» وهذا هو الخلل الأكبر الثاني.

أما الخلل الأكبر الثالث فيكمن في التعامل السوري مع ما يوصف بالدور الإقليمي حتى بات سبباً في التعرّض للمساومات، وبالتالي لازدياد مخاطر حملة «التطويع»، بدلاً من أن يكون مصدر قوّة إقليمية وشعبية في مواجهة تلك الحملة.

ويبدو الخلل الأكبر الرابع في التعامل مع حملة «التطويع» المتصاعدة ضدّ سوريا، في خدمة أهداف هذا «التطويع» عن طريق الترويج لعدد من «البدائل» السياسية، التي لا يصحّ وصفها بالبدائل، إذ تصل جميعاً في النهاية إلى الانصياع للمطلوب.

إنّ الطاقة الهجومية التي تتعرّض لها المنطقة العربية والإسلامية، والتي يُوجّه رأس حربتها حالياً إلى سوريا، تحتاج إلى قوّة ذاتية رادعة، وهذه القوّة الرادعة، لن تتوفّر في سوريا إلاّ عندما تتحوّل حكومةً وشعباً، إلى كيان متلاحم.



أفكار ومقتطفات

* إنّ العلاقات الأمريكية -الإسرائيلية على وجه التخصيص ليست قائمة على أفراد داخل السلطة في واشنطون، وليست مجرّد علاقات مصالح بين «طرفين» قابلة للتأرجح مع تأرجح موازين المصالح، بل لها منطلقات وثوابت عقائدية تجعلها هي المصدر والمحرّك لصناعة المصالح المتوافقة المشتركة وليس العكس.

* السياسة اليومية الأمريكية معرّضة لأن تتبدّل محاور ثقلها ويتبدّل أشخاص إدارتها، وطرق إخراجها ووسائل تنفيذها، إنّما لا يتبدّل اتجاهها العام نحو أهداف بعيدة المدى.

* من المستغرب أن يغفل أو يتغافل عن هذا العنصر الديني المتجذّر في السياسة الأمريكية، صاحبُ الفكر أو صانع القرار في البلدان العربية والإسلامية، وهو يناقش ويعالج القضايا الآنية المطروحة، كتصعيد الحصار حول سوريا، بينما لا ينكر ذلك ولا يتجاهله في هذه الأثناء، كثيرٌ ممّن يتابعون من داخل الغرب السياسات الأمريكية ومنطلقاتها وتطوّرها.

* لم يولد ادّعاء «حقّ» الهيمنة أو الزعامة في عهد بوش الابن والمحافظين الجدد، بل هو موروث تاريخي، حتّى من قبل الإعلان عنه هدفاً رسمياً للسياسة الخارجية والأمنية الأمريكية عام ١٩٤٧م على لسان الرئيس الأمريكي الأسبق «هاري ترومان».

* إنّ الطاقة الهجومية الشرسة التي تتعرّض لها المنطقة العربية والإسلامية عموماً، والتي تُوجّه رأس حربتها حالياً إلى سوريا، تحتاج إلى قوّة ذاتية رادعة، وإذا كانت سوريا لا تملك أسلحة دمار شامل، أو لا تملك في ميدان صناعتها ما يمكن أن يجعل منها قوّة رادعة بمعنى الكلمة، فإنّ القوّة الرادعة التي يتركّز مفهومها في العلوم السياسيّة والعسكرية.

* غلب على المنطقة العربية والإسلامية انتشارُ الاعتقاد بأنّ العلاقات الأمريكية -الإسرائيلية علاقات «مصلحية»، وأنّ المصالح المادية هي التي تفسّر الانحياز الأمريكي على حساب الحقّ الإسلامي والعربي والفلسطيني، وأنّ الرد المُجدي على ذلك هو تعزيز العلاقات المصلحية الأمريكية - العربية؛ لدفع واشنطن إلى التخلّي عن انحيازها والميل إلى الطرف العربي بتأثير «مصالحها» معه.

* يجب الخروج من دائرة الرؤية التقليدية السطحية للوجود الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية على شكل «أفراد يهود» في مراكز صنع القرار، أو «نفوذ» في وسائل المال والإعلام، فجميع ذلك صحيح، ولكنّه يمثّل جانباً واحداً من الأرضية الأساسية ومن البنية الهيكلية القائمة على منطلق «مسيحي -يهودي مشترك» لفئات تملك «صناعة القرار والحدث» من خلال سيطرة مشتركة على مقوّمات صنعه.

* وإنّ استهداف سوريا بحملة «التطويع» الآن لا ينفصل بأرضيته الأصولية الدينية عن التطلّع التاريخي، الصهيو-أمريكي والغربيّ عموماً، إلى «تطويع» المنطقة الإسلامية بمجموعها.

الحملة الأمريكية - الصهيونية لتطويع سوريا

تمهيد:

إنّ الحملـة الجديـدة لتطويع سـوريا بعـد احتلال العـراق لا تمثّل فقط حلقة جديدة بعد ما سـبقها قبل الاحتـلال؛ إنّما هي أيضاً حلقة لا تنفصل عن الحملة الأشـمل لترسـيخ الهيمنـة الأمريكية-الصهيونية في المنطقـة العربية والإسـلامية وتطويع جميـع دولها، وهـذه بدورها هي الجزء المحوريّ من هدف الهيمنة الشاملة عالمياً.

من هنا لا ينبغي عزل حملة تطويع سوريا عن هاتين الدائرتين: التاريخية الشاملة لمسـيرة الهيمنة عالمياً، والجغرافيـة الشـاملة لما أُطلـق عليه حديثـاً وصف «الشـرق الأوسـط الكبيـر»، والمقصـود - كمـا هو معروف - هو المنطقة الإسلامية بمجموعها.

وإذا كانت النظـرة التجزيئية لكل قضية من القضايا العربية والإسلامية، السياسـية وغير السياسية، وعلى المسـتوى الجغرافي إقليمياً وقطرياً وفئوياً، ساهمت وتسـاهم في قدر كبير من الضياع الفكري والسياسي؛ فإنّ الخطر الأكبر يكمن في الأخذ بالسلوك التجزيئي على أرض الواقع، وتطبيقه فـي معالجة تلك القضايا إلى درجة النـزاع والصراع، ولهذا فإنّنـا كلّما واجهنا قضية بعينهـا بمعزل عن سـواها - كحملة «التطويع» الراهنـة تجـاه سـوريا - غلـب علـى أذهاننـا تلقائياً الاعتقـاد بحتمية الخسـارة سـلفاً؛ تبعاً لمـا يظهر لنا - عبـر منظور التجزئـة القائم - من فـارق ضخم في موازين القوى.

إنّنـا في حاجـة إلى ترسـيخ النظرة الشـمولية على مسـتوى البحـث والفكـر أولاً، وأن ننطلـق منها في التعامـل مـع سـائر قضايانـا ومشـكلاتنا المعاصرة، منفـردة ومجتمعة، وهـذا ممّا يركّز عليـه هذا البحث حول الحملة الجديدة التي تهدف إلى تطويع سوريا.

«استراتيجية» الهيمنة الصهيو-أمريكية

لفترة طويلة نسبياً، وتحت تأثير عاملين:

١ - شعارات أمريكية قديمة - من عشرينيات القرن الميـلادي العشـرين - بشـأن الدفـاع عن الشـعوب المُسـتعمَرة؛ وَجَـدَت التصديـق تحـت وطـأة العهد الاستعماري.

٢ - حَـذَر محـدود فـي السياسـة الأمريكيـة بيـن النكبتيـن عامي ١٩٤٨م و١٩٦٧م؛ كيـلا يندفع مزيدٌ من الدول العربية في الاتجاه القومي واتجاه التحالف مع الاتحاد السوفييتي آنذاك.

غلـب علـى المنطقـة العربية والإسـلامية انتشـارُ الاعتقـاد بـأنّ العلاقـات الأمريكية-الإسـرائيلية علاقـات «مصلحيـة»، وأنّ المصالـح الماديـة هـي التـي تفسّـر الانحيـاز الأمريكي على حسـاب الحقّ الإسـلامي والعربي والفلسـطيني، وأنّ الرد المُجدي على ذلك هـو تعزيز العلاقـات المصلحية الأمريكية - العربيـة؛ لدفع واشـنطن إلى التخلّي عـن انحيازها والميل إلى الطرف العربي بتأثير «مصالحها» معه.

ولا ريـب في تأثيـر المصالح الكبير والحاسـم في السياسـة، ولكن لم يكن وحـده كافيـاً لتقويم حقيقة تلـك العلاقـات؛ لتصبح نظريـة «تعديـل المصالح»

هذه - إلى جانب صدّ الخطر الشيوعي - هي الحجّة الرئيسة لتسويغ الانسياق في ألوان عديدة من التعاون والتحالف، وكذلك التبعية في العلاقات للولايات المتحدة الأمريكية.

الاندماج الصهيوني-الأمريكي:

بعد نكبة ١٩٦٧م وانهيار ما سُمّي العصر الذهبي للقومية والاشتراكية في البلدان العربية، وبعد أن ازداد ارتباط الاقتصاد الأمريكي بالنفط العربي مع وصول الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٧٠م إلى المرتبة الأولى بين الدول «المستوردة» للنفط عالمياً، كان من المفروض - وفق تلك الحجّة - أن تفعل المصالح فعلها وتأخذ العلاقات الأمريكية-العربية منحى آخر، ولكن وقع ضد ذلك تماماً، فبدأ «الحذر» في السياسة الأمريكية يتلاشى، وأصبحت «سياسة الإملاء» علنيّة استعراضية، وهو ما بلغ ذروته بعد سقوط الشيوعية ومعسكرها الشرقي، فغدت «لغة القوّة» هي لغة الحسم - بصورة مباشرة استعراضية - من وراء صناعة القرار السياسي الأمريكي فيما يتعلّق بقضايا البلدان العربية والإسلامية.

وكان من المعايير الأخرى للتعامل مع الانحياز الأمريكي؛ إقدام كثير ممّن يركّزون كثيراً على الانتخابات الأمريكية على الربط بين استفحال حجم ذلك الانحياز في عهد بل كلينتون «الديمقراطي»، وبين ارتفاع عدد اليهود الصهيونيين في مناصب وزارية رئيسة في إدارته.

ومع الأيام الأولى لجورج بوش الابن «الجمهوري» في السلطة بدأت تنتشر توقّعات بانحسار الانحياز ولو جزئياً؛ استناداً إلى انخفاض العدد المذكور.. وإذا بالانحياز يصل إلى مداه الأقصى في الشهور والسنوات التالية، ويظهر معه تأثير الوجود الفعليّ للرموز الصهيونية في مفاصل صناعة القرار (استراتيجياً)، مثل بول وولفويتز، ولويس بيبي، وجون بولوتون، وستيفن كامبون، وستيف هيدلي وغيرهم، وإن لم يستلموا مناصب وزارية رئيسة كما كان في عهد كلينتون.

العلاقات الأمريكية-الإسرائيلية علاقات «مصلحية»، وإنّ المصالح المادية هي التي تفسّر الانحياز الأمريكي على حساب الحقّ الإسلامي والعربي والفلسطيني، وإنّ الرد المُجدي على ذلك هو تعزيز العلاقات المصلحية الأمريكية - العربية؛ لدفع واشنطن إلى التخلّي عن انحيازها والميل إلى الطرف العربي بتأثير «مصالحها» معه.

لا تفيد النظرات السطحيّة في إجابة السؤال عن طبيعة العلاقات الأمريكية-الصهيونية، سواء ما يعمد منها إلى التهويل أو إلى التهوين من شأن الصهيونيّة العالمية بحدّ ذاتها؛ خصوصاً أنّ تضخيم نفوذها (ولا يعني ذلك أنّ الاستهانة بحقيقة حجمه مقبولة) ينطوي على «تبرئة» غير مباشرة على الأقلّ لصانعي القرار السياسي الآخرين، فكأنّهم مجرّد «ضحايا»، وهو ما يؤدّي إلى عدم وضع موقفهم الذاتي في الحسبان عند التعامل مع حصيلة صناعة قرارهم المشترك وفق تلك العلاقات!

إنّ العلاقات الأمريكية-الإسرائيلية تقوم على أكثر من مجرّد «ولاء مزدوج» عند ساسة أمريكيين يمارسونه بسبب مصالح ما، وهو ما يتحدّث عنه حتى الآن كثير من الكتّاب العرب، لا سيّما العلمانيون أو الأقرب إلى العلمانية؛ ممّن لا يرغبون في رؤية عمق العنصر الديني في سياسات أمريكية أو لا يستطيعون ذلك، فهي سياسة

قائمة أو من المفروض أنّها قائمة - وفق ما اقتنعوا أو أُقنعوا به من قبل - على العلمانية فحسب!

مثال ذلك ما يقول به الكاتب عمر كوش حول (ما يُعرف بظاهرة «الولاء المزدوج» داخل إدارة بوش وعالم المحافظين الجدد؛ حيث لا يميّز هؤلاء المصالح الأمريكية من المصالح الإسرائيلية، ويشجّعون في شكل مكشوف على التطابق المزعوم بينهما. لكنّ العامل الأكثر حسماً الموجِّه لصنع السياسة الأمريكية هو جماعة الموالين لإسرائيل الذين يعرفون كيف يلعبون بالمتعصّبين المسيحيين، ويعرفون كذلك أن ما يواتي مصالحهم ومصالح إسرائيل هو المصالح النفطية لأشخاص من أمثال الرئيس بوش ونائبه تشيني)(١). ويُلاحَظ هنا تعبير «يلعبون بالمتعصّبين المسيحيين»، وهو يحقق غرضين: أوّلهما: أنّه ينفي الاقتناع الذاتي بالمنطلق الديني عند «الموالين لإسرائيل» بحسب عبارة الكاتب، ويجعل مواقفهم «مصطنعة» خداعاً للمتعصّبين من العامّة والناخبين. والثاني: التحذير غير المباشر من التوجّه الديني على المستوى الشعبي، فهو تعصّب ديني عرضة للاستغلال من جانب مَنْ يريد استغلاله!

إنّ العلاقات الأمريكية-الإسرائيلية على وجه التخصيص ليست قائمة على أفراد داخل السلطة في واشنطن، وليست مجرّد علاقات مصالح بين «طرفين» قابلة للتأرجح مع تأرجح موازين المصالح، بل لها منطلقات وثوابت عقدية تجعلها هي المصدر والمحرّك لصناعة المصالح المتوافقة المشتركة وليس العكس، كما تجعلها علاقاتٍ لا تخضع أصلاً لقواعد «السياسة الواقعيّة» الحديثة، فهي صميمية متجذّرة، تجعل الطرفين عبارة عن وحدةِ اندماج عضويّ صهيو-أمريكي(٢)، وهذا ما انعكس في شواهد متعاقبة وفي مختلف الميادين، تأخذ مكانها الطبيعي فقط عند النظر فيها بمنظور الصيغة الشمولية (الاستراتيجية) الصهيو-أمريكية.

أ- فبعد كلّ ما عرفه تاريخ مجلس الأمن الدولي؛ لا يصحّ وصف ما يُسمّى «حقّ» النقض (الفيتو) في مجلس الأمن مثلاً بأنّه «فيتو أمريكي» إنّما هو «الفيتو الصهيو-أمريكي»، ولا يُستغرب استخدامه في كثير من الأحيان بما يبدو متناقضاً بموازين السياسة الواقعية مع المصالح الأمريكية الذاتية، لو أمكن فصلها أصلاً.

> العلاقات الأمريكية-الإسرائيلية على وجه التخصيص ليست قائمة على أفراد داخل السلطة في واشنطن، وليست مجرّد علاقات مصالح بين «طرفين» قابلة للتأرجح مع تأرجح موازين المصالح، بل لها منطلقات وثوابت عقدية.

ب - وقد أصبحت ترسانة الأسلحة الإسرائيلية مخزناً متقدّماً من مخازن الأسلحة «الصهيو-أمريكية»، ولهذا يجري تزويدها أحياناً بما لا يحصل عليه أوثق حلفاء واشنطن في حلف شمال الأطلسي.

ت - أمّا فضائح «التجسّس» وسواها بين حين وآخر؛ فقد باتت لا تتجاوز حدود كونها «خلافات داخلية» في كيان «صهيو-أمريكي» مشترك، ولا تبلغ مستوى ما يوصف أحياناً بأنّه «خلافات بين أصدقاء».

ولهذا:

أ - لا يُفسَّر تحرّك أمريكي - كاحتلال العراق - دون رؤية البعد الصهيوني فيه؛ انطلاقاً من الصيغة الشمولية المشتركة، وصولاً إلى الأبعاد الآنية المرئيّة عموماً.

ب - ولا يُفسَّر تحرّك إسرائيلي - كالاعتداء على بلدة الصاحب في سوريا - دون رؤية البعد الأمريكي

فيه؛ انطلاقاً من الصيغة الشمولية المشتركة أيضاً.

ت - كذلك لا يُنظر نظرة قويمة في مسألة الحملة الجديدة الجارية لتطويع سوريا؛ إلاّ على أنّها حملة صهيو-أمريكية.

يجب الخروج من دائرة الرؤية التقليدية السطحيّة للوجود الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية على شكل «أفراد يهود» في مراكز صنع القرار، أو «نفوذ» في وسائل المال والإعلام، فجميع ذلك صحيح، ولكنّه يمثّل جانباً واحداً من الأرضية الأساسيّة ومن البنية الهيكلية القائمة على منطلق «مسيحي-يهودي مشترك» لفئات تملك «معاً» صناعة القرار والحدث؛ من خلال سيطرة مشتركة على مقوّمات صنعه، ويتخلّل هذه العلاقة - كما هو الحال مع سائر الميادين في الغرب- عنصر الصراع الداخلي المتواصل بين مراكز القوى، ولكنّ هذا الصراع يدور على آليات صناعة القرار والقوى المؤثّرة فيه؛ بدءاً بصناعة السلاح والصناعات النفطية، وانتهاءً بوسائل المال والإعلام، ولا يدور حول المنطلقات والرؤى المستقبلية.

ومن هنا ينطلق الحديث تحت عنوان «حملة جديدة لتطويع سوريا» من الصيغة الشمولية «الصهيو-أمريكية»، وليس من النظرة «الصهيونية» والنظرة «الأمريكية» إليها ونقاط الاتفاق عليها، بل لا يوجد في هذا الإطار ما يستدعي البحث المضني عن نقاط التقاء ونقاط افتراق بين سياسات أمريكية وأخرى إسرائيلية، فمثل هذا الالتقاء أو الافتراق لا يختلف عمّا يمكن رصده من اختلافات أو خلافات وصراع بين مسؤولين سياسيين في نطاق كيان واحد، مثل بوش وكيري، أو مثل شارون وبيريز، دون أن يبدّل ذلك شيئاً من ثوابت السياسة المشتركة.

الجذور العقائدية والفكرية

للتيار الصهيو-أمريكي المهيمن في الولايات المتحدة الأمريكية جذور عقائدية تاريخية، تجعل الاندماج العضوي القائم أبعد مدى وتأثيراً في صناعة القرار السياسي الآني.

يقول داني روبنشتاين، الكاتب والصحفي في جريدة «هاآرتس» الإسرائيلية، والذي يوصف بالمحلّل والخبير في الشؤون الفلسطينية: (في حين كان المستشرقون المسيحيون الأوروبيون في الماضي هم الذين يوفّرون للثقافة الأوروبية الحجج اللازمة لاستعمار الإسلام وقهره، فضلاً عن الحجج اللازمة لتحقير اليهود وازدرائهم، نجد الآن أنّ الحركة القومية اليهودية هي التي تقدّم كادر الموظفين الكولونياليين الذين تطبق أطروحاتهم عن العقل الإسلامي والعربي في إدارة العرب الفلسطينيين، أولئك الذين يشكّلون أقليّة مقهورة ضمن الديمقراطية الأوروبية البيضاء المسمّاة إسرائيل)[٣]

وما يتحدّث عنه روبنشتاين بصدد الكيان الصهيو-أمريكي في فلسطين، صورةٌ مصغّرة عمّا عليه الوضع في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها. وهناك تعيد الباحثة الأمريكية «كاثلين كرستسن» العلاقات الأمريكية-الإسرائيلية وانعكاساتها على قضيّة فلسطين إلى إعداد العقل الأمريكي لذلك عبر تاريخ طويل، بدءاً بما ظهر من كتب منذ أواسط القرن التاسع عشر الميلادي، كالتي نشرها «الرحّالة» إلى المنطقة، وتحدّثوا فيها عن الأرض وسكانها، ومحورُ ما نشروه صور نمطيّة مشوّهة لا تكاد تختلف بجوهرها عمّا تنشره آلة الدعاية الإعلامية والسينمائية في العقود الماضية وحتّى الآن[٤].

واقترن بذلك نشاطُ المستشرقين في تشويه صورة الإسلام وربطِ الأرض الفلسطينية بالعقيدة اليهودية وفق نصوص التوراة الحالية، والحصيلة هي ما وصل إليه اتجاه المحافظين الجدد والمسيحيين التوراتيين في الوقت الحاضر[٥]، وهو ما لا يقتصر على اندماج صهيوني-أمريكي فقط، بل يشمل على صعيد الصيغة الشمولية (الاستراتيجية) وتطبيقاتها، اندماجَ العنصر

السياسيّ بالعنصر الديني، المنفصلين في الأصل وفق المصطلحات والمفاهيم العلمانية الغربية.

إنّ تعامل سوريا أو سواها مع «قرار سياسي أمريكي» من قبيل التحرّك بحملة جديدة لتطويع سوريا، على أساس النظر إليه وإلى الوسائل المتّبعة لتنفيذه، مثل ما سمّي «قانون المحاسبة» أو قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩، هذا التعامل لا يمكن أن يتحدّد منطلقاً وهدفاً ومضموناً، وتتحدّد الوسائل المناسبة له، بشكل صحيح مع احتمال أن يحقّق جدوى ما.. ما دام لا يستند تفكيراً وصياغة وتطبيقاً إلى الرؤية الموضوعية لانطلاق القرار الأمريكي من أرضية الاندماج الصهيو-أمريكي، و«ثوابت» الصيغة الشمولية (الاستراتيجية) الكامنة من وراء السياسة اليومية، والتي توظّف الأحداث الآنية، في تحديد توقيت القرار وإخراجه، أكثر من تحديد اتّجاهه ومضمونه.

والسياسة اليومية الأمريكية معرّضة لأن تتبدّل محاور ثقلها ويتبدّل أشخاص إدارتها، وطرق إخراجها ووسائل تنفيذها، إنّما لا يتبدّل اتجاهها العام نحو أهداف بعيدة المدى. وهذا ممّا يجعل -على سبيل المثال- انتظارَ «تغيير» حقيقي في السياسة الأمريكية على صعيد القضايا العربية والإسلامية، عبر نتائج انتخابات رئاسية أو نيابية أشبه بالعبث السياسي، إذا صحّ إدراج ذلك «الانتظار» تحت عنوان «السياسة»، وكذلك ممّا يجعل -مثلا آخر- التعاملَ مع الاندماج الصهيو-أمريكي من منطلق «محاولة اختراقه» وهماً يشغل من يتعلّق به عن ممارسة سياسات واقعيّة لمواجهة أهدافه، وما يترتّب عليها وعلى عدم مواجهتها من عواقب وخيمة.

> الحصيلة هي ما وصل إليه اتجاه المحافظين الجدد والمسيحيين التوراتيين في الوقت الحاضر، وهو ما لا يقتصر على اندماج صهيوني-أمريكي فقط، بل يشمل على صعيد الصيغة الشمولية (الاستراتيجية) وتطبيقاتها، اندماجَ العنصر السياسيّ بالعنصر الديني المنفصلين في الأصل وفق المصطلحات والمفاهيم العلمانية الغربية.

والتركيز على السياسة اليومية وحدها من أسباب استغراب من يستغرب تغلغل الدّين في صناعة القرار الأمريكي، أو وصول تغلغله في عهد بوش الابن إلى العلن بصورة استعراضية.

وقد كان عامل الدين ظاهراً في المعركة الانتخابية عام ٢٠٠٤م، وترك أثراً واسع النطاق على الناخب الأمريكي، سواء على صعيد السياسات الداخلية أو على صعيد ارتباطه بالعلاقة مع المنطقة العربية والإسلامية وأحداثها، وذلك (اعتمادا على ما يسمّونه رؤى إنجيلية تؤمن بضرورة مساندة اليهود للسيطرة على فلسطين، وعودة اليهود كلّهم للقدس، وكذلك السيطرة على أرض بابل -العراق- في سياق النظرية الدائرية للتاريخ وفكرة «هرمجدون»، ومن ثَمّ يجعل تحرّك الرؤساء الأمريكان لنصرة الدولة العبرية أمراً دينياً يجب أن ينفّذوه)[٦]. وقد شمل ذلك أنّ بوش (حرص من خلال مارك راسيكوت، رئيس حملته الانتخابية، على تدشين حملته الانتخابية بإعادة استخدام مصطلح «حملة صليبية» ضدّ الإرهاب في خطاب لجمع التمويل)[٧].

ومن المؤكّد أنّ إغفال موقع العنصر الديني هو من أسباب عدم القدرة على التعامل مع القرارات الغربية ولا سيما الأمريكية، حتّى وإن وصلت إلى مستوى الحرب كما في العراق، أو التهديد بها كما في سوريا. ويرجع هذا الإغفال في الدرجة الأولى إلى المفعول التاريخي لما يمكن وصفه بعملية غسيل الدماغ الجماعي في المنطقة العربية والإسلامية على امتداد عدّة عقود، لتثبيت الرؤى العلمانيّة في الأذهان

والتصوّرات والأفكار، وبالتالي تصديق المقرّر نظرياً في الغرب من حيث النصوص، بصدد فصل الدين عن السياسة، والوصول بذلك إلى درجة اعتباره «بدهية مفروغاً منها»، حتى بات يغلب التأويل المفرط في إيهام الذات لكلّ ما يُظهر للعيان مدى تغلغل الجذور العقائدية، ورسوخ الأبعاد الثقافية والتاريخية في واقع التحرّك الصهيو-أمريكي القائم، بما في ذلك ميادين صناعة قرار الحرب والسلام، من وراء سائر ما تقرّره النصوص النظرية للعلمانيّة.

إنّ تمرير القرارات ذات العلاقة بحملة «تطويع»

كان عامل الدين ظاهراً في المعركة الانتخابية عام ٢٠٠٤م، وترك أثراً واسع النطاق على الناخب الأمريكي، سواء على صعيد السياسات الداخلية أو على صعيد ارتباطه بالعلاقة مع المنطقة العربية والإسلامية وأحداثها

سوريا، كسواها من القرارات ذات العلاقة بالمنطقة الإسلامية على وجه التخصيص، يصدر عن تلك الجذور العقائدية التاريخية، عندما يعتمد فيما يعتمد على الصورة النمطية عن الإسلام والمسلمين وبلدانهم، والمنتشرة انتشاراً واسعاً في الإنتاج الفكري والإعلامي والفنيّ، فهي بمعالمها الحالية من إنتاج المثقفين والفنانين وغيرهم، حلقة طبيعية تالية تبني على حلقة سابقة أنتجها المستشرقون والمفكّرون والمؤرّخون وغيرهم، وقد بلغ الإنتاج الاستشراقي وحده زهاء ٦٠ ألف كتاب بين عامي ١٨٠٠ و١٩٥٠م[٨].

هذه الأرضية التي أنبتت -وكان لا بدّ أن تنبت- في عام ١٩٩١م، أن يطرح ديك تشيني، أحد أقطاب تيار المحافظين الجدد والمسيحيين التوراتيين، شعار «الإسلام عدوّ بديل»[٩]، الذي أصبح بمضمونه منذ ذلك الحين هو المحور الرئيسي في تطوير مهامّ شمال الأطلسي، والسياسات «الأمنية» الغربيّة بمجموعها، وإن انحسر استخدامه العلنيّ بالصياغة المذكورة -جزئياً- في التصريحات السياسيّة الرسمية، واستُبدل به عنوان «عداء الأصوليّة» فترة من الزمن ثمّ «عداء التيار الإسلاميّ» بأسره وربط ذلك بما سُمّي «الحرب على الإرهاب».

من المستغرب أن يغفل أو يتغافل عن هذا العنصر الديني المتجذّر في السياسة الأمريكية، صاحبُ الفكر أو صانع القرار في البلدان العربية والإسلامية، وهو يناقش ويعالج القضايا الآنية المطروحة، كتصعيد الحصار حول سوريا، بينما لا ينكر ذلك ولا يتجاهله في هذه الأثناء، كثيرٌ ممّن يتابعون من داخل الغرب السياسات الأمريكية ومنطلقاتها وتطوّرها.

يقول جازي ساجلار، الباحث في شؤون السلام وأستاذ العلوم الاجتماعية في جامعة هانوفر الألمانية (ليست هذه حرب أمريكا، هي حرب العالم، هي حرب الحضارة.. هذه العبارات وأمثالها على لسان بوش، وكذلك كلامه عن حرب صليبية، وخطبه الحافلة باقتباسات من الإنجيل، واختتامها دوماً بعبارة «ليحفظ الله أمريكا»، جميع ذلك يعلن للدوائر الإسلامية رسالة مفهومة تماماً . وإنّ التمييع المتعمّد ما بين كلمتي «إسلام» و«إسلاميّ»، يخدم مباشرة تعبئة الروح الغربية بدور المدافع عن المجتمع المفتوح مقابل صورة الإسلام العدوّ)[١٠].

جذور سياسات «التطويع» والإملاء:

إنّ من أخطاء التعامل مع السياسات الصهيو-أمريكية الراهنة عموماً، الفصل ما بين استيعاب أبعادها على أرضية السياسات الواقعية المعاصرة، واستيعاب «ثباتها ورسوخها» على قدر ارتباطها بالجذور التاريخية، إلى درجة أنّ الإفصاح العلني والمباشر عن تلك الجذور، كما في كلمة بوش عن

«حملة صليبية»، يَطرح أوّل ما يطرح في ردود الفعل عليها التساؤل ما إذا كانت «زلّة لسان»!!.

وإنّ استهداف سوريا بحملة «التطويع» الآن لا ينفصل بأرضيته الأصولية الدينية عن التطلّع التاريخي، الصهيو-أمريكي والغربيّ عموماً، إلى «تطويع» المنطقة الإسلامية بمجموعها، وكلمات بوش وفريقه بمضمونها وبأسلوبها الاستعلائي، ككلمات شارون ومن حوله بعدوانيّتها وتعجرفها، تجاه سوريا وسواها من البلدان العربية والإسلامية، هي التعبير «المعاصر» عمّا سبق أن عبّر عنه المستشرقون عبر القرون الماضية، والشواهد عليه معروفة فيما ترجمه ونشره وعلّق عليه كثيرون، مثل مصطفى خالدي وعمر فروخ ومحمد عزّة دروزة وأحمد عبد الوهاب وغيرهم..

وتظهر ماهية الاستهداف ببعده الدينيّ بوضوح في المقولات التي انتشرت في الماضي وتلك التي تتردّد بمضمون مماثل في الوقت الحاضر أيضاً، فكان من نماذجها في القرن الميلادي التاسع عشر، مقولات إرنست رينان الفرنسي مثلاً والذي ركّز على إنكار وجود ثقافة أو حضارة أو إسهام عربي وإسلامي في مسيرة التطوّر البشري، فمن أقواله: (إنّ عقول شعوب الشرق الأوسط وإفريقية مغلقة أمام العالم، ومستقبلُ الإنسانية متوقّف على الأوروبيين، لكنّ هناك شرطاً ضرورياً لذلك، وهو تحطيم عناصر الحضارة السامية والقوى الدينية للإسلام)[١١].

ومن الأمثلة النموذجية في القرن الميلادي العشرين برنارد لويس الأمريكي، وهو يربط ما بين العناصر الدينية والسياسية والأمنية بوضوح في قوله: (إنّ الخطر على الإنسانيّة سوف يكتمل بحيازة المسلمين للسلاح النووي، حيث حيازة هذا السلاح يجب ألاّ تكون بيد متعصّب جاهل وغير عقلاني كالمسلم)[١٢].. وكأنّه يعني أنّ «المسلم المتعصّب الجاهل غير العقلاني» هو الذي ألقى بالسلاح النووي على هيروشيما وناجازاكي!!

ما يسري تاريخياً على أصوليّة الأفكار والتصوّرات والمنطلقات العقائدية وجذورها، يسري أيضاً على الأطروحات الحديثة ذات المضامين «السياسية» بالمفهوم الأضيق للكلمة، وقد بات معظمها مندرجاً فيما يخدم مسيرة الهيمنة الصهيو-أمريكية، وتسري عليه الصياغة بأسلوب «الإملاء» والتنفيذ بأسلوب «التطويع».

١- يأتي فيما يتّصل بحملة «تطويع» سوريا، ادّعاء «الزعامة العالمية»، كما لو كانت أمراً مفروغاً منه لدى من يروّجون لتلك الزعامة ويستخدمون هذا التعبير -أو تعبير الزعامة الانفرادية- تجنّبا لذكر مصطلح «الهيمنة» أحياناً. ولم يولد ادّعاء «حقّ» الهيمنة أو الزعامة في عهد بوش الابن والمحافظين الجدد، بل هو موروث تاريخي، حتّى من قبل الإعلان عنه هدفاً رسمياً للسياسة الخارجية والأمنية الأمريكية عام ١٩٤٧م على لسان الرئيس الأمريكي الأسبق «هاري ترومان»، وجاء ذلك في صيغة التعهّد بالدفاع عن الدول التي تتعرّض لتمرّد أقليات مسلّحة داخلية أو أخطار خارجية[١٣].

٢- ويظهر في حملة «تطويع» سوريا أيضاً أسلوبُ العجرفة المتعمّد في علنيّة العمل لهدف «تطويع» سوريا، وكان واضحاً في توجيه الإنذارات إلى سوريا أمام وسائل الإعلام في واشنطون أو في دمشق نفسها على ألسنة المسؤولين الأمريكيين، مثل وزير الخارجية الأمريكي باول ومساعده بيرنس وغيرهم، كما انعكست في الإنذارات الإسرائيلية المتكرّرة تجاه سوريا. وليس هذا الأسلوب المتبجّح جديداً على مسيرة الهيمنة الصهيو-أمريكية، للتعامل مع الآخرين، على امتداد العالم ولا سيما المنطقة الإسلامية، جغرافياً، وكذلك عبر التاريخ، حتّى في الفترة التي قيل عنها «وهماً أو تزويراً» إنّها فترة مناصرة الشعوب المستعمَرة، عندما دعا الرئيس الأمريكي الأسبق ويلسون (١٩١٣-١٩٢١م) إلى الانتشار عالمياً من أجل (إنقاذ الأعراق البشرية

الأخرى التي ما تزال في عمر الطفولة) كما ورد على لسانه[١٤]

٣- وهذا الموروث التاريخي يعبّر عن نفسه بصيغ متعدّدة الآن، يتّصل منها بسورية، أنّها كسواها من دول «العالم الثالث» التي يقول عنها بول جونسون عام ١٩٩٣م (على الأمم المتحضّرة أن تضع نصب أعينها مهمّة إعادة استعمار العالم الثالث، حيث انهارت الشروط الأساسية للحياة المتحضّرة، ويجب القيام بذلك عن طريق نظام الوصاية القسرية، وتطبيق نموذج الاستعمار في القرن التاسع عشر، وفرض الأنظمة السياسية بالقوّة)[١٥] وما هو في هذا المجال إلاّ مثال من أمثلة عديدة.

٤- جميع ذلك وسواه من النظريات والتصوّرات الاستعلائية من أمثاله وما يتجاوزه بمراحل أيضاً، يجتمع في صياغة وثيقة «دليل السياسة الدفاعية الأمريكية للقرن الجديد» بمشاركة أقطاب المحافظين الجدد والمسيحيين التوراتيين، انطلاقاً من عدم وجود منافس دولي وضرورة ترسيخ حالة التفوّق الأمريكية وتوسيع نطاقها، مع الإعلان في تلك الوثيقة عن ضرورة شنّ الحروب عالمياً ونشر القواعد العسكرية، كما يتحدّث واضعوها في صفحة ٥١ منها عن ضرورة إعداد الشعب لتقبّل ذلك، وهو إعداد يحتاج إلى وقت طويل -كما يؤكّدون- ثم يضيف النص (إلاّ إذا وقع حدث من مستوى الكارثة، فيكون عاملاً مساعداً لتسريع العملية، مثل وقوع «بيرل هاربر» جديدة)[١٦]

٥- إنّما لا ينبغي الانسياق إطلاقاً وراء مقولات تضع المسؤولية كلّها على تيار المحافظين الجدد والمسيحيين التوراتيين بعد وصولهم إلى السلطة مع جورج بوش الابن عام ٢٠٠٠م، وهي مقولات من شأنها تركيز الأنظار على قابلية أن يخرج هؤلاء من السلطة، فتتخلّى واشنطون عن سياسات الهيمنة العدوانية، كما لا ينبغي القبول بزعم من يزعم أن سقوط المعسكر الشرقي على وجه التحديد، كان من وراء «التحوّل» نحو الهيمنة، وليست مجلة التايم الأمريكية مثلاً منحازة عندما تتحدّث طويلاً عن ممارسات سياسة الهيمنة عالمياً، وذلك قبل هذين التاريخين بسنوات عديدة، فتضع لغلافها في أحد أعدادها عام ١٩٧٩م عنواناً يقول: (أمريكا بلا خجل) ثمّ تتحدّث فيه عن السياسات العدوانية الأمريكية عالمياً ونتائجها في مواقف «الآخرين»، وإن كان مما يلفت النظر أنّ المجلة خصصت ذلك للنسخة التي توزّع خارج الحدود الأمريكية نفسها.. وكأنها تقدّر عواقب داخلية ما، تجارية أو غير تجارية، لو أنّها قالت بوضوح للأمريكيين وليس للقرّاء خارج الحدود: (لم يسبق أن حصدت سياسات الولايات المتحدة الأمريكية درجة من الغضب في كل مكان من العالم، كما هو الحال اليوم).. وهي العبارة التي اختتمت بها مقالها المطوّل[١٧]!

> **إنّ هدف «التطويع» بمختلف وجوهه وأساليبه وميادينه، السياسية والعسكرية وغيرها، هو هدف راسخ قديم متجدّد، له جذوره التاريخية، وسيبقى ثابتاً بغضّ النظر عن قضايا أخرى، وبغضّ النظر عمّا يقع من أحداث.**

إنّ هدف «التطويع» بمختلف وجوهه وأساليبه وميادينه، السياسية والعسكرية وغيرها، هو هدف راسخ قديم متجدّد، له جذوره التاريخية، وسيبقى ثابتاً بغضّ النظر عن قضايا أخرى، وبغضّ النظر عمّا يقع من أحداث مثل تفجيرات نيويورك وواشنطون، وهو ما لم تُكشَف ملابساته إلى الآن، ولكن يجري توظيفه لتحقيق غرض موضوع ومحدّد من قبل وقوعه.

وإنّ من أفدح الأخطاء في التعامل مع هدف «التطويع»، الاقتصار على حصره ضمن نطاق قضية محليّة مع السياسات الأمريكية، بمعزل عن سواها، والاقتصار في تفسيره على مفعول «الأحداث الآنية»، كتفسير العسكرة المتبجّحة لمسيرة الهيمنة الأمريكية الآن، وكأنّها ردّ فعل على تفجيرات نيويورك وواشنطون عام ٢٠٠١م، وتفسير حملة تطويع سوريا الآن بعدم تخلّيها في البداية كدول عربية أخرى عن الموقف الرسمي المقرّر في معارضة حرب احتلال العراق، وتفسير المسلك الشاروني من صبرا وشاتيلا حتى جنين ونابلس ورفح وأخواتها، وكأنّه ردّ على ظهور المقاومة المسلّحة في جنوب لبنان وفي فلسطين(١٨).

كذلك من الأخطاء الفادحة في التعامل مع قضية من مستوى «تطويع سوريا للإرادة الصهيو-أمريكية» الانطلاق في التفكير والمواقف والخطوات العملية من مقولات تقليدية تتردّد وكأنّها «بدهيات» مفروغ من صحّتها، من بينها أنّ سوريا تواجه بذلك قوّة لا تُقهر، فعليها الانصياع، بينما نجد أعداداً كبيرة من المفكرين والمثقفين والمحلّلين الغربيين، ينطلق من القلق الشديد على مستقبل الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، وعلى العالم الغربي إجمالاً، من جرّاء ممارسة سياسات الهيمنة المطلقة وعسكرتها عالمياً، كما تشهد على ذلك الرسالة التي بعث بها إلى الرئاسة الأمريكية أكثر من ١٥٠ مثقفاً ومفكراً أمريكياً إبّان حرب احتلال أفغانستان، وتلك التي أثارها مئات منهم أثناء معركة انتخابات الرئاسة الأمريكية، بالإضافة إلى عدد كبير من الكتب والمقالات المنشورة بهذا الصدد، ومنها على سبيل المثال ما كتبه المؤرّخ الفرنسي إيمانويل تود، وهو يحلّل «الضربات العسكرية الأمريكية» بأنّها خطوات صادرة عن الإحساس بالضعف وخطر «الضياع دولياً»، بعد أن برزت المنافسة الاقتصادية لها من قبل دول كاليابان وألمانيا، وبعد أن أصبحت مرتبطة في اقتصادها بطاقة الآخرين، والتصدير إلى الآخرين، واعتماد الآخرين على النقد الأمريكي، وعلى أسواق الاستثمار وأسواق التصريف، وجميع ذلك يمثل أعمدة الوجود الاقتصادي الأمريكي، فإن انهار أحد تلك الأعمدة كان الخطر كبيراً، وهذا الضعف -كما يراه الكاتب- لا تستطيع الدولة العظمى مواجهة نتائجه أو التغطية عليها إلا عن طريق (إثبات وجودها في مواجهات عسكرية مع أطراف بمنزلة الأقزام عسكرياً)(١٩).

استهداف سوريا في إطاره العربي والإسلامي

سوريا -كمصر أو إيران أو السعودية وغيرها- رقعة «جغرافية-سياسية» في خارطة مخطّطات الهيمنة الصهيو-أمريكية، لا تنفصل النظرة إليها عن النظرة إلى الرقعة الأكبر الشاملة للمنطقة الإسلامية، ولا تتحقّق أهداف الهيمنة دون السيطرة بمختلف أشكالها على هذه المنطقة بالذات، بمجموعها، بلداً بعد بلد، وميداناً بعد ميدان.

استهداف المنطقة الإسلامية:

الخلل الأكبر الأول في التعامل مع حملة «التطويع» المتصاعدة، كامن في عدم الالتفات عربياً وإسلامياً إلى حقيقة أنّ حملة «تطويع سوريا» جزء من هجمة الهيمنة الجديدة عسكرياً على المنطقة الإسلامية، رغم عدم وجود ما ينذر بأن تكون هذه المنطقة على المدى القريب أو المتوسط مصدر خطر عسكري حقيقي، حتّى وإن امتلكت أسلحة تردع عن هجمات عدوانية عليها.

وهنا يظهر حجم الخطر الكبير من وراء هذا الخلل في التعامل العربي والإسلامي مع حملة «التطويع» الجارية، كما لو كانت سوريا مقصودة به بمفردها، لمجرّد أنّ رأسَ الحربة موجّه نحوها حالياً، ممّا يدفع الآخرين إلى «الهروب» من الساحة، بتجاهل البعد الشموليّ الجغرافي الكامن في أهداف الصراع

الدائر وإدارته التطبيقية، حتّى أصبح التحرّك بلغة الصراع أشبه بشارع ذي اتجاه واحد.. تتحرّك الهيمنة الصهيو-أمريكية فيه من جانب، وعلى الجانب الآخر ينتظر آخرون، إلى أن ينفذ رأس الحربة في الجهة المقصودة به «الآن» ليصل من بعد ذلك إلى «الآخرين»، واحداً بعد الآخر. وبالاقتصار على المنظور العربيّ لذلك يقول د. عبد الله التركماني إنّ (الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة العربية مبنيّة على مبادئ وأهداف ثابتة، وما حدث في عهد الرئيس بوش هو إعادة صياغة تبعاً للمتغيّرات الدوليّة والإقليمية)[٢٠].

ويمكن أن تظهر مخاطر أبعاد الصيغة الشمولية (الاستراتيجية) عند التأمّل في المطالب المطروحة على سوريا، كما وردت علناً أكثر من مرة، وأُوصلت رسمياً وبعجرفة واضحة للمسؤولين السوريين. أهمّ تلك المطالب، يتناول الحدود مع العراق، والانسحاب من لبنان، والتخلّي عن المقاومة الفلسطينية واللبنانية، والامتناع عن أي تسلّح بسلاح متطوّر. وتدور هذه المطالب الأربعة حول أربعة محاور:

المحور الأوّل: ما يتعلّق بالعراق.. فالمطلب المطروح يعني التسليم طوعاً أو بالإكراه، قطرياً وإقليمياً وعلى مستوى البقية الباقية من الدول العربية والإسلامية، بأن تنفرد مسيرة الهيمنة الصهيو-أمريكية بدولة بعد دولة، لتفرض ما تريد، بمختلف الوسائل، بما فيها وسيلة «حرب الاحتلال وممارسات الإبادة وسَحل المدن والسكّان».. وعلى الدول الأخرى «التعاون» على إخضاع بعضها بعضاً، وليس على دعم المقاومة، أو على الأقل على عدم منع الشعوب، من دعمها في البلدان التي بدأت تقاوم بعد أن وصلت إليها حملة الاحتلال في هذه الأثناء!..

وقد (اتّضح جلياً الآن أنّ الحرب على العراق لم تكن مرتبطة بما ادّعته الإدارة الأمريكية عن وجود أسلحة دمار شامل في العراق، أو علاقة لنظام صدّام بما يُسمّى «الإرهاب»، بقدر ما كانت مرتبطة بالأهداف الاستراتيجية المرتبطة برغبتها في تغيير خارطة منطقة الشرق الأوسط، حسب مصالحها وتصوّرات معسكر «المحافظين الجدد» داخل إدارة بوش)[٢١].

المحور الثاني: ما يتعلّق بلبنان.. ويعني المطلب الصهيو-أمريكي إعطاءَ الأولوية لما يُسمّونه «الشرعيّة الدولية» التي فقدت مشروعيّتها بإخضاعها لقرارات مجلس الأمن الدولي على حسب موازين القوى لا المبادئ الدولية -أي بتطبيق شرعة الغاب لا المواثيق والقيم الدولية- وذلك تجاه «الشرعيّة العربية» و«السيادة الوطنية القطرية»، وهما ما يرتكز عليه الوجود السوري في لبنان كما هو معروف، بغض النظر عن ضرورة إصلاحهما، كمنظومة الأمم المتحدة.

ولا يغيب عن الأذهان هنا مدى تشجيع الدول الإفريقية على أن تكون فيها مرجعية إقليمية لحلّ الأزمات الإفريقية، وأنّ الاتحاد الأوروبي ينطلق من كونه هو المرجعية الإقليمية الأولى لحلّ الأزمات الأوروبية. والواقع هو أنّ الدول العربية نفسها بدأت -إلى جانب التخلّي عن سوريا- تتخلّى أيضاً عن «الشرعية العربية» ومسؤوليتها عن الأوضاع داخل تلك الدول نفسها، فهذا ما يعنيه انضمامها إلى الطرف الصهيو-أمريكي في المطالبة بتنفيذ القرار رقم ١٥٥٩ بدعوى عدم معارضة «الشرعية الدولية»، علماً بأنّ الاتفاقات المعقودة على المستوى العربي حول الوجود العسكري السوري في لبنان قد سُجّلت رسمياً لدى الأمم المتحدة، واعتبرت جزءاً من رصيد «القانون الدولي التطبيقي» على هذا الصعيد.

المحور الثالث: إطلاق رصاصة قاتلة، بأيدٍ عربية -المطلوب في هذه الحالة أن تكون هي الأيدي السورية- على ما بقي من مشاريع المقاومة المشروعة للمشروع الصهيو-أمريكي العدواني في مركز ثقله الأوّل، في فلسطين بالذات. ولا حاجة

للتفصيل طويلاً في هذا المحور، فقضية فلسطين في «الصدارة» من حيث حجم التراجع العربيّ والإسلامي المتواصل تجاه الهجمة الصهيو-أمريكية، وعلى أوسع نطاق وأخطره. (إنّ أوّل تهديد صدر عن الولايات المتحدة الأمريكية بعد حرب العراق كان باتجاه سوريا، رغم أنّها ليست ضمن من صنّفهم جورج بوش في «محور الشرّ»، أي العراق وكوريا الشمالية وإيران، ذلك أن سوريا -إلى جانب لبنان الذي تسيطر على الوضع فيه- هي الدولة العربية الوحيدة المتبقّية من دول المواجهة مع إسرائيل)[٢٢].

المحور الرابع: محور التسلّح المتطوّر.. والمطلوب هنا هو الامتناع عن التحرّك باتجاه إعداد أيّ قوّة رادعة محليّة، تجاه أيّ طرف عدواني يمكن أن يستخدم ما يملكه من أنواع أسلحة الدمار الشامل، النووية والكيمياوية والحيوية والتقليدية الفتّاكة كالقنابل العنقودية والقنابل العملاقة والذخائر المنضَّدَة باليورانيوم وغيرها.. أي أن تصبح المنطقة بكاملها، وليس سوريا، أو إيران، أو العراق، فحسب في موضع العاجز، وليس عن دفع عدوان عسكري من حجم احتلال العراق، فقد لا يتحقّق هذا بسهولة، ما دامت المنطقة غائبة حضارياً، ولكنّ المطلوب هو العجز حتّى عن مجرّد إلحاق الأذى أو الضرر بمن يمارس العدوان، بحيث لا يرتدع عن ممارسته، ولا يرتدع أيضاً عن استخدام طرق وحشية إجرامية فيه، كما أظهرت أفغانستان، والعراق، وفلسطين، والشيشان، وسواها[٢٣].

هل يمكن إذاً القبول بتصوير حملة «التطويع» المتصاعدة حالياً، وكأنّها حملة موجّهة إلى سوريا على انفراد؟..

أليس من الخلل -على افتراض أنّ تعبير «الخلل» الخفيف مناسب هنا- أن يتعامل المسؤولون في المنطقة مع هذا الحدث، وأمثاله، بالمنظور القُطْري فقط، وعلى وجه التحديد بمنظور «السلطة الحاكمة» القائمة في كلّ قطر على حدة؟..

(إنّ الإدارة الأمريكية لا ترغب، فقط، بإجراء تغييرات سياسية وإصلاحات اقتصادية في معظم الأنظمة العربية، وإنّما هي ستعمل على الدفع بهذا الاتجاه بمختلف الوسائل أيضاً، بما في ذلك الضغط السياسي والاقتصادي، وربّما يصل الأمر إلى حدّ استخدام القوّة، حيث يلزم ذلك)[٢٤].

الاستهداف حضاريا:

الخلل الأكبر الثاني يتبيّن بقدر ما نرصد التسلسل والتصعيد في مرحلية العمل على «تطويع» دول المنطقة عموماً للمشروع الصهيو-أمريكي، فقد قطع في هذه الأثناء محطّات عديدة، يكفي هنا ذكر محور واحد من محاورها، وهو مسلسل كامب ديفيد، مدريد، أوسلو، خارطة الطريق، فقد وصل في هذه الأثناء إلى ما يُسمّى مشروع «الشرق الأوسط الكبير» كما هو معروف.

بتعبير آخر، لقد أوصلت خطوات التراجع المتواصل أمام «التطويع» المتصاعد، إلى هدف معلَن يبيّن أنّ المطلوب في نهاية المطاف لا يقتصر على «تطويع» القرار السياسي والاقتصادي والأمني فقط، إنّما المطلوب هو «التطويع الحضاري»..

ولم يكن هذا غائباً عمّن يتابع «خلفيات» الأحداث، فمع قرع طبول حرب احتلال العراق أصبح واضحاً أنّ (أمريكا... تسعى إلى رسم خارطة جديدة للشرق الأوسط تتحول فيها هذه المنطقة إلى منطقة خدمات صريحة للمصالح الأمريكية، إنه يتعدى حدود الاستفادة المادية القريبة، وخلق مناطق ولاءات إضافية إلى استهداف حضاري شامل)[٢٥].

(وسواء كانت أحداث ١١ سبتمبر من صنع القاعدة، وهو الاحتمال الأضعف، أو من صنع أجهزة أمريكية فإن أفكار صدام الحضارات أصبحت بعدها سلاحا في يد الاستراتيجية الأمريكية للهيمنة على العالم..)[٢٦].

(لماذا لم يفترضوا أن الصدام الأساسي سيكون مع الصين مثلاً أو روسيا باعتبارهما قوتين عسكريتين كبيرتين تمتلكان أسلحة دمار شامل بقدر ما تمتلك أمريكا أو الغرب لماذا لم يفترضوا أن الصدام الأساسي هو مع الهند أو اليابان إذا كان المقياس مقياس العدد السكاني في العالم. فالحقيقة أن مقياس الصدام ليس مقياس العدد السكاني أو مقياس القدرة العسكرية التدميرية. إنما هو مقياس صدام القيم الإنسانية الإسلامية مع الفكر العنصري الرأسمالي الذي يريد سحق شعوب ليسود نمط شعوب أخرى اعتبروها متحضرة راقية تستحق الحياة بل وقيادة العالم)[٢٧].

من الأخطاء الفاحشة في التعامل، الجماعي أو القطري، مع حملات «التطويع» الصهيو-أمريكية، إغفال خلفية هذا البعد الحضاري، وبالتالي استبعاد كلّ تحرّك اعتماداً على المخزون الحضاري الذاتي، بدعوى تجنّب صراع الحضارات. إنّ تجنّب هذا الصراع أمر مطلوب وضروري، ولكنّ تجنّبه لا يتحقّق بمجرّد إنكار أنّ «الطرف الآخر» لا يخوضه!..

(إن العرب والمسلمين ورغم الحملة الغربية الظالمة ضدّهم مازالوا يطرحون حوار الحضارات أمام فلسفة صدام الحضارات ويؤكدون على أهمية التعايش بين الثقافات وخلق جسور من التواصل بين شمال العالم وجنوبه وبين شرقه وغربه خدمة للصالح الإنساني، ومن أجل تعايش حضاري بين الشعوب على قاعدة احترام الديانات وتكاملها)[٢٨].

هذا صحيح.. ولكن هل يمكن استمرار الاعتماد عليه، فيما لو سقطت عاصمة أخرى من عواصم الحضارة الإسلامية بعد بغداد؟..

وإذا كان سقوط مدينة أو سقوط بلد عسكرياً حدثاً مأساوياً ضخماً بكلّ معنى الكلمة، فكيف مع إسقاط «مقوّمات الوجود الحضاري» للمدن والبلدان والشعوب التي تقطنها؟..

إنّ «التطويع» على المستوى الحضاري هو المغزى الأول ممّا طرحته مدرسة «صموئيل هينتجون» إذ وضعت الحضارةُ الغربية، التي باتت الهيمنةُ الصهيو-أمريكية تسيطر على معظم أركان وجودها وتحرّكها عالمياً، في موقع المواجهة مع «خطر قادم»، والواقع أنّ ما يُحذّر منه، وهو البعد الحضاري الإسلامي أو الصيني، لا يمثّل خطراً على الغرب.. بشراً ودولاً ومجتمعات، ولكن على مَن يملكون مفاتيح الهيمنة، فهم الفئة المستفيدة بالاستغلال والسيطرة الاستفادة الأعظم من حصيلة ما أوصلت إليه التصوّرات «الحضارية» القائمة على مزيج من العنصرية والصراع والهيمنة، وقد باتت هي الأبرز على أرض الواقع، ولم تترك فيه إلاّ مساحة ضيّقة للغاية لبقايا ما كان مطروحاً من قيم إنسانية في بدايات النهوض الحضاري الأوروبي.

> الحقيقة أن مقياس الصّدام ليس مقياس العدد السكاني أو مقياس القدرة العسكرية التدميرية. إنما هو مقياس صدام القيم الإنسانية الإسلامية مع الفكر العنصري الرأسمالي الذي يريد سحق شعوب ليسود نمط شعوب أخرى اعتبروها متحضرة راقية.

المطلوب هو القضاء على «الإرهاصات الحضارية الإسلاميّة الأولى»، فيما يمكن وصفه بالحرب الاستباقية الحضارية، ولهذا أيضاً لا يقتصر التحرّك على استخدام القوّة العسكرية في ضرب القليل المتوفّر من قوّة عسكرية في بلد كأفغانستان، أو بلد كالعراق بعد سنوات الحصار، إنّما يشمل ذلك البنية التحتية لتقدّم تقني أو علمي، ويشمل مناهج التعليم والتربية والإعلام، ويشمل

أيضاً فيما يشمل «العلاقة بين المواطن والسلطة»، والتي يراد تفجيرها «أمنياً» داخل البلدان العربية والإسلامية، ولا يوجد ما يجعل الدولة وسيلة من وسائل التخلّف، ويقضي على طاقات التعبئة الشعبية الممكنة، فيمنع من النهوض، مثل الانشغال بالمواجهات الأمنية والملاحقات الاستخباراتية وبالفتن الداخلية والصراعات الجانبية، عن البناء في مختلف الميادين.

وإنّ الخطر الحقيقي على مسيرة التقدّم العلمي والتقني البشرية التاريخية، هو خطر «استغلالها» في خدمة الهيمنة والمستفيدين منها، استغلالاً وظلماً على حساب الإنسان، وهنا يصحّ القول: إنّ هذه الفئات، هي التي تشعر بالخطر على نفسها عندما ترى في البلدان الإسلامية بذور نهضة حضارية قائمة على كرامة الإنسان وعلى التعايش والتفاهم وتحرير العقيدة من «الفتنة والظلم» وترسيخ الحقوق المعنوية والمادية للإنسان معاً، انطلاقاً من تصوّر حضاري عماده قول الله تعالى: ﴿وما أرسلناك إلاّ رحمة للعالمين﴾(٢٩).

الدور الإقليمي ومواجهة «التطويع»:

الخلل الأكبر الثالث كامن في التعامل السوري مع ما يوصف بالدور الإقليمي حتّى بات سبباً في التعرّض للمساومات، وبالتالي لازدياد مخاطر حملة «التطويع»، بدلاً من أن يكون مصدر قوّة إقليميةٍ رسمياً، وشعبيةٍ داخلياً وعربياً، في مواجهة تلك الحملة، فما الذي تعنيه كلمة «الدور الإقليمي المتميّز»، والرقم الأصعب في المعادلة السياسية في المنطقة؟.. الجواب يتطلّب بعض التفصيل.

الإطار المشترك حول الدور السوري:

صحيح أنّ للوضع السوري خصوصياته، التي يمكن تحديد معالمها بعد تحديد معالم الإطار الذي يجعلها «متميّزة»، أي معالم الحملة الشاملة التي تتعرّض إليها المنطقة بمجموعها، والتي لا ينفصل استهدافها سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وحضارياً، كما سبق الحديث، عن الميادين التنفيذية لأهداف «التطويع»، وفق الصيغة الشمولية (الاستراتيجية) الصهيو-أمريكية عالمياً، فمن هذه الميادين ذات العلاقة المباشرة بالمنطقة العربية والإسلامية:

(١) التفوُّق والسيطرة عسكرياً، نشراً للقواعد العسكرية، واختراقاً للقوّات المسلّحة الوطنية والقيادات السياسية المحلّية بالخبراء والتدريبات وقطع الغيار وغيرها، و«ضبطا» للأوضاع الداخلية عن طريق التعاون الرسمي وغير الرسمي مع المخابرات وجلب ما يسمّى «شركات الأمن الخاصّة»، ووصولاً إلى ممارسة الحروب الاستباقية، فضلاً عن احتكار الأسلحة المتطوّرة، وهذا العنصر الأخير هو أهمّ ما يمثّل نقطة التقاء راسخة مع قوى دولية أخرى تجاه ما يُسمّى «العالم الثالث» عموماً، مقابل تنافسٍ متصاعد إلى درجة النزاع فيما بينها في ميادين عديدة أخرى.

في سائر هذه المجالات «العسكرية-الأمنية» تحوّل قسم كبير من المنطقة العربية والإسلامية إمّا إلى:

- مرتكزات، تنطلق منها الضغوط والحملات العسكرية باتجاه الأقطار الأخرى، دون أن تستثنيها الضغوط..
- أو إلى ساحات مأساويّة للحملات العسكرية نفسها..

وصحيح أنّ سوريا لم تصل في العقود الماضية إلى أحد هذين المستويين، ولكن وصل بعض ذلك إليها بمستويات أدنى، فكان من ميادينه المشاركة في حرب الخليج الثانية، والتعاون الوثيق مع الأمريكيين على صعيد المخابرات.

(٢) الهيمنة الاقتصادية والمالية، سيطرةً على منابع النفط وطرق إمداداته وآليات التحكّم بأسعاره وعائداته، واختراقاً للأسواق الوطنية، الاستثمارية والاستهلاكية لا سيّما الزراعية وبالتالي الغذائية، ثمّ تحكّماً ببنية الهياكل المالية والسياسات الاقتصادية عن طريق القروض والخبراء والضغوط والمرتكزات

النفعية المحلية، وتدخل في هذا الإطار المشاريع المتعدّدة تحت عناوين «شرق أوسطية».

وقد بدأ في سوريا الأخذ ببعض التوجّهات القريبة من فتح الأبواب الاقتصادية والمالية، ولكن كانت بداية متأخّرة وحذرة، بالمقارنة مع أقطار أخرى، فقد يحفظ ذلك الوضع الاقتصادي من التبعية الأجنبية.

(٣) تجفيف منابع القيم الإسلامية.. وقد انطلقت الحملة الجديدة الأشدّ تبجّحاً من سواها، بعد انحسار آثار الغزو العقدي والثقافي والفكري الطويل الأمد، نتيجة الصحوة الإسلامية، وهو ما يستهدف الحيلولة ما أمكن دون نموّ بذور حضارية إسلامية، وإطلاق الحملة الجديدة يبيّن أن هذا الميدان يمثّل نقطة الضعف الرئيسية حتى الآن، وذلك على مستوى الرفض الشعبي في الدرجة الأولى، في نطاق رفض ما تسعى مسيرة الهيمنة الصهيو-أمريكية لترسيخه عبر عشرات السنين الماضية، من انحلال يسهّل نشر روح اليأس والتسليم.

بشكل عام لم تكن السياسات السورية في إطار ما يؤثّر على العلاقات مع واشنطون، لا سيّما بعد نهاية الحرب الباردة، تشير إلى وجود توتّر غير عادي، بل على النقيض من ذلك، وفق ما يؤكّده المسؤولون السوريّون مراراً، لا سيّما في معرض تأكيدهم الآن على عدم الرغبة في أن تكون هذه العلاقات سيئة أو متوتّرة، وعلى استمرار التواصل بين الجانبين.

خصوصيات الوضع السوري:

ويمكن القول: إنّ استهداف سوريا بحملات «التطويع»، في الميادين الثلاثة المذكورة، لم يكن يختلف عن استهداف سواها، ولا يمنع ذلك من أنّ لكلّ قطر من الأقطار، بما في ذلك سوريا، خصوصيات مرتبطة عادة بأوضاعه أو أوضاع المنطقة الإقليمية من حوله، بالإضافة إلى مفعول الأحداث الآنية، فالتجزئة منذ عقود عديدة تركت آثارها وفق السنن التاريخية والاجتماعية، فيبقى أنّ الحديث عن خصوصيات سوريّة، يقابله الحديث عن خصوصيات مصرية، أو مغربية، أو خليجية، وهكذا على امتداد المنطقة الإسلامية. ولكن لا يخفى أنّ المقصود عادةً من الحديث الرسمي والإعلامي في سوريا عن دور سوري إقليمي متميّز هو ما يرتبط بقضية فلسطين بالذات، وهذا ما يستدعي شيئاً من التفصيل حول ما يجعل هذا الدور متميّزاً، ليكون الآن مستهدَفاً.

العوامل الجغرافية والتاريخية فرضت أوضاعاً خاصّة ميزّت في تعامل البلدان العربية مع قضيّة فلسطين بالذات كلا من (١) وضع «مصر ووادي النيل» و(٢) وضع «العراق وبلاد الشام»، وذلك بصورة مشتركة ومتزامنة.

وكانت تجزئة المنطقة حلقة أولى على طريق الهيمنة، وكان إيجاد الدولة العبرية بفلسطين حلقة ثانية، ثمّ ساهمت المعطيات الدولية في حقبة الحرب الباردة وانتشار التيار القومي إقليمياً، في تأخير الحلقة التالية حتّى النكبة الثانية عام ١٩٦٧م، ومنذ ذلك الحين أخذت مسيرة حملة «التطويع» تجاه مصر ووادي النيل أبعاداً أسرع، فأوصلت إلى محطّة «كامب ديفيد» وتبعاتها، وإلى «مخاطر التمزّق» المزمنة في السودان، بينما تطاولت مراحل «التطويع» الزمنية للحملة نفسها في التعامل مع بلاد الشام والرافدين، لأسباب عديدة، منها:

(١) استمرار تأثير التيار القومي في سوريا والعراق.. بعد غيابه أو تغييبه في مصر إلى حدّ لا بأس به منذ عام ١٩٦٧م ثمّ وفاة الرئيس المصري الأسبق جمال عبد الناصر.

(٢) المتغيّرات الإقليمية الناجمة عن ثورة إيران.. وذلك بعد فترة وجيزة ممّا عُرف بثورة أسعار النفط.

(٣) إصابة تيار التغريب، وبالتالي التمهيد الجاري للتهويد أو الهيمنة الصهيو-أمريكية في المنطقة، بنكسة شديدة نتيجة انتشار الصحوة الإسلامية الشعبية.

في تلك الفترة الزمنية لم تسقط سوريا من حسابات «التطويـع» الصهيو-أمريكية، إنّمـا كان التركيز عليها مؤجّلاً، ثـمّ كان ظهـور «قضية إيران» بالـذات دافعاً -بمنظـور صهيو-أمريكي- إلى إعطاء الأولوية للبدء بالعراق، فاستُخدم نظامه في الحـرب ضدّ إيران، ثمّ أصبـح هو المستهدَف، حتـى حرب الاحتـلال عام ٢٠٠٣م.

إنّ مسيرة نشر الهيمنة الصهيو-أمريكية في المنطقة تعاملـت مع سـوريا علـى امتـداد عدّة عقـود بصيغة «المعلّقة»، وانعكس ذلك على أرض الواقع في ثلاثة مرتكزات رئيسية:

(١) التفاهـم الضمنـي أو الفعلـي علـى الوجـود السوري العسكري والسياسي في لبنان.

(٢) اسـتثناء سـوريا مـن الحمـلات «العدوانيّـة» التقليدية تحت عناوين معروفة، بدءاً بحقوق الإنسان وانتهاء بأسلحة الدمار الشامل

(٣) الاحتفاظ بدرجة مدروسة من «نقاط الخلاف» للعـودة إليهـا فـي مرحلة تاليـة، ومن ذلك اسـتمرار إصدار التقاريـر الأمريكية التي تتضمّن اتهام سـوريا بدعم «الإرهاب».

إنّ مـا أعطى سـوريا دوراً إقليميـاً متميّزاً في إطار التعامـل مع قضيّة فلسـطين طـوال عدّة عقـود، كان نتيجة عامليـن متكاملين، ولم ينفـرد أحدهما بالتأثير لإبـراز هذا الدور دون العامل الآخر. أحدهما العامل الخارجـي المشـار إليـه، أي تأجيـل تصعيـد حملـة «التطويـع» بالمقارنـة مع بلـدان أخرى فـي المنطقة لأسـباب لا علاقة لها بالسياسـة السـورية نفسها، أمّا العامـل الثاني فعامـل ذاتي؛ إذ كان الرئيس السـوري السـابق حافظ الأسد قادراً على رؤية تلك المعطيات الدوليـة والإقليميـة، وبالتالـي على التحرّك سياسـياً «داخـل» نطاقهـا، فلـم يصـل إلـى مستوى «صِدَام مباشـر» مـع الجبهة الأخرى فـي قضيّة فلسـطين، إذ لم يكن يريده ابتداءً، وكان يدرك في الوقت نفسـه أنّ الطرف الآخر لم يكن يريد الصدام آنذاك أيضاً.

التطويع المؤجّل:

يعني ما سـبق، أنّ وصول حملـة «تطويع» المنطقة إلـى المحطّـة السـورية الآن، وبعد احتـلال العراق، قـد أتـى في موعـد كان يمكـن التنبّـؤ به عنـد متابعة مسـار الهجمة الصهيو-أمريكية في المنطقة، ومتابعة التطـوّرات الإقليمية والدولية، وهذا ما ينفي الحديث عن تصعيد «مفاجئ»، وينفي أنّ التصعيد أتى بسـبب حجم الدور الإقليمـي المتميّز ووزنه -ولا يعني هذا الانتقـاص من قيمتـه- فقد كان هذا الـدور قائماً من قبـل أيضـاً، كمـا أنّ أقطـاراً عربيّة أخـرى تعرّضت وتتعـرّض لحمـلات «التطويـع» بغـضّ النظـر عـن وجـود دور إقليمـي لهـا أو عـدم وجـوده. وكان قد أصبح استهداف سوريا بتكثيف حملة «التطويع» أمراً محتّما بالمنظور الصهيو-أمريكي منذ سقوط الاتحاد السوفييتي على الأقل.

ينبني على هذه الرؤية عدد من الأمور، في مقدّمتها:

(١) أن التركيز المتواصـل على وجود دور إقليمي متميّز لسـورية، أصبح أقرب إلى تخدير الذات، فمن جهـة لـم يتحـوّل هذا الـدور إلـى دور فاعـل يوقف التدهـور على سـاحة القضيّة الفلسـطينية، ومن جهة أخـرى أصبح من قبيـل توجيـه الاتّهام إلـى الأقطار العربية الأخرى، ممّا يسـاهم في عـدم تحوّل «الدور السوري» إلى دور عربي مشترك ليكون فاعلاً.

(٢) مع ملاحظة أنّ الدور المشـار إليه كان يتضمّن باسـتمرار قسطاً معيّناً من التعاون تجنّباً للصدام، في مثل مجال المخابرات، أو حتى حرب الخليج الثانية، فـإنّ التركيز الآن على هذا الـدور الإقليمي، بات من أسباب الظنّ بأنّ الأساليب المتّبعة حتى الآن للتفاهم مـع الطرف الآخـر وتجنّب الصدام، مـا زالت كافية، بينمـا تتبدّل الأوضـاع إقليمياً ودولياً تبدّلاً سـريعاً، يسـتدعي تقويمها المتواصل وتعديل أساليب العمل السياسي تبعاً لذلك.

(٣) كان ممّا يلفت النظر أنّ سوريا التي بقيت مستثناة نسبياً من حملات «التطويع» لعدّة عقود لم تستطع استثمار تلك الفترة لإيجاد أرضية عربية مشتركة للعمل على صعيد قضية فلسطين وسواها.

(٤) كذلك فإنّ الفترة الزمنية الطويلة التي شهدت عدم وصول الأخطار الخارجية إلى مستوى ينذر بصدام وشيك، لم يستفد منها الحكم في سوريا لعدّة عقود من أجل إصلاح الوضع السياسي الداخلي، وإيجاد أرضية شعبية صلبة لمواجهة الأخطار، بما في ذلك تصعيد حملات «التطبيع» فهذا ما كان متوقّعاً منذ فترة لا بأس بها.

الواقع أنّ سوريا حافظت في فترة حكم الرئيس السوري السابق حافظ الأسد، على الوضع السوري،

> أصبح استهداف سوريا بتكثيف حملة «التطويع» أمراً محتّماً بالمنظور الصهيو-أمريكي منذ سقوط الاتحاد السوفييتي على الأقل.

من حيث الدور الإقليمي في قضية فلسطين خاصة، ومن حيث الأرضية الشعبيّة الضامنة له، كما كان، قبل عشرات السنين، ولكن دون تغيير أو تطوير، وذاك ما يمكن اعتباره من أفدح الأخطار في التعامل السياسي «القطري» مع مسيرة الهيمنة الصهيو-أمريكية.

وحتّى التحرّك الذي شهدته الأعوام الأخيرة من وجود حافظ الأسد في السلطة، كان تحرّكاً يستهدف تعبيد الطريق وإزاحة الخصوم» من طريق ابنه ليصل إلى رئاسة الدولة، بينما تميّزت فترة السنوات الماضية على وجود بشار الأسد في السلطة، بتطوّرات متتالية، تضمّنت تحسين المعطيات والعلاقات الإقليمية مع دول المنطقة، كما تضمّنت بعض الانفتاح داخلياً على صعيد القوى «المعارضة» وعلى المستوى الشعبي.

انصياع أم تراجع؟:

الخلل الأكبر الرابع في التعامل مع حملة «التطويع» المتصاعدة ضدّ سوريا، خدمة أهداف هذا «التطويع» عن طريق الترويج منذ سنوات لعدد من «البدائل» السياسية، التي لا يصحّ وصفها بالبدائل فعلياً؛ إذ تصل جميعاً في نهاية المطاف إلى نتيجة واحدة، هي الانصياع للمطلوب أو التراجع «بالتقسيط» أمامه. وغالباً ما تُطرح في ذلك أمثلة السياسيّين الذين يتحدّثون باسم البلدان والمناطق والشعوب المستهدَفة، وقد أصبحوا في هذه الأثناء يتقبّلون أسلوب الإملاء و«التطويع» -دون اعتراض- ناهيك عن الرفض والردّ.

كما يساعدهم في هذا الاتجاه تيار من «مفكّرين وإعلاميين وفنّيين» وغيرهم ممّن يروّجون للتسليم تجاه الاستعلاء والعجرفة الأمريكيين، ويحذّرون في الوقت نفسه تحذيراً «عقلانياً» ممّا يعتبرونه من مغبّة روح «الحماس والتهوّر» في عالم لا وزن فيه لقيم «قديمة» مثل «الكرامة، والشهامة، والمروءة» وما شابه ذلك.. والحصيلة هي أنّ «مضمون» الحملات العدوانية أصبح يتحقّق على أرض الواقع بحماس ودون حماس، ومقاومة ودون مقاومة، ولم تمنع تحقيقَه المواقف التي تزعم «العقلانية والموضوعية»، فما الفارق السياسي بين هذا وذاك؟

(١) التعامل مع الأحداث الآنية: يظهر في التعاطي السوري مع الحملة، عدم استيعاب (أو رفض استيعاب) أنّ العمل على «تطويع» سوريا لا ينطلق فقط من التعامل الصهيو-أمريكي مع الأحداث الآنية وحدها، وبالمقابل فإنّ الاقتصار على التعامل مع الحملة الراهنة انطلاقاً من تلك الأحداث «فقط» لا يوصل إلاّ إلى مسلسل من التنازلات لا ينقطع، ومن هنا يعتبر المحلّل السوري المعروف د. عماد فوزي الشعيبي، أنّ معيار هذا التعامل من الجانب السوري يخضع لقواعد صارمة، منها (عدم الركون إلى المطالب الأمريكية، لأنّ في هذا الركون «كرّة

سبحة» ستبدأ ولن تنتهي..)[٣٠]

والسؤال: ألم يبدأ واقعياً «كرّ السبحة»؟.. ألم يقدّم الحكم السوري ما بين بداية غزو العراق واليوم الكثير -ولا يعني هذا كلّ شيء- على الحدود العراقية، وفي مسألة مكاتب المقاومة الفلسطينية، وعلى صعيد الانسحاب الجزئي في لبنان، وغير ذلك على صعيد مستقبل المنطقة عموماً، بما في ذلك التقدّم أكثر من مرة بإعلان الاستعداد لاستئناف «مفاوضات السلام» دون شروط؟..

هذا على الأقل ما يراه محلّلون آخرون، مثل د. نجيب الغضبان، ويزيد فيقول: إنّ (الاستجابة السورية لهذه الضغوط والمطالب تميّزت بدرجة كبيرة من الارتجاليّة والتخبّط..) -ولكنّ المشكلة هي أنّ- (النموذج الذي تريده إدارة بوش هو النموذج القذافي في التنازلات: أن تنفذ الحكومة السورية كلّ ما هو مطلوب منها عن يدٍ وهي صاغرة)[٣١].

وشبيه ذلك ما يراه عبد الله بشارة وهو يعدّد ما قدّمه الجانب السوري بالفعل، على صعيد المخابرات، والحدود، وفي مجلس الأمن الدولي، والزيارات الأمريكية، والتنقيب عن النفط.. مشيراً إلى وجود المزيد من المطالب[٣٢].

ويوجد أمثلة أخرى عديدة على هذه الرؤية، ويبدو أنّ د. شعيبي أيضاً -وهو الأقرب إلى مراكز صنع القرار في دمشق- يعلم ذلك بما فيه الكفاية، وهو ما يجعله يقول في موضع لاحق من المقال المشار إليه: (لا مانع في لغة السياسة من الصراع، لكنّه لا يجب أن يتحوّل إلى مجابهة فصدام..)[٣٣]، وواضح أنّ الحرص على عدم بلوغ مستوى الصدام، هو ما يفسّر الاستعداد لتلبية المطالب المطروحة جزئياً، على أمل عدم الاضطرار إلى تلبيتها جميعاً، ونحسب أنّ هذا هو الخلل الثاني في التعامل مع حملة «التطويع» المتصاعدة، ما دام يتضمّن تلبية «مطالب» لا تنتقص من السيادة فحسب، بل تتعارض أيضاً مع المصالح الوطنية والإقليمية، للعرب والمسلمين، فضلاً عن كون ذلك بالذات ما يعنيه تعبير «كرّ السبحة».

(٢) التعامل مع «العجرفة» الأمريكية: من المعروف أنّ من أساليب «العجرفة» العلنية المتعمّدة في الحديث «عن» البلدان العربية والإسلامية والمسؤولين فيها وفي الحديث «إليهم»، أن تبيح الوزارت الأمريكية لنفسها وضع قوائم لتصنيف البلدان الإسلامية وسواها، تارة تحت عنوان «إرهاب» وأخرى تحت عنوان «تسامح ديني» وثالثة تحت عنوان «حقوق وحريات»، ورابعة تحت عنوان «التجرؤ» على الأخذ بتقنيات أو برامج أو مصانع لامتلاك قوّة رادعة بأسلحة من «نوعية» ما تملكه الدولة الأمريكية نفسها، ولا تتورّع عن استخدامه في حملاتها العدوانية.

ولئن كان أسلوب «العجرفة» في ذلك غير مستغرَب عندما يصدر عمّن يسعى للهيمنة الإمبراطوريّة، فلا بدّ بالمقابل من استغراب تعامل «المستهدَفين» بتلك العجرفة، مع تلك القوائم وأمثالها، وفق منطق واضعيها، ووفق ما يحقّق أغراضها، بل وتجنيد بعضهم نفسه أداة للتنفيذ تجاه بعضهم الآخر، إلى أن يتحقّق مقصود المثل المعروف «أُكلت يوم أكل الثور الأبيض»!.

هذه «العجرفة» وما يرتبط بها من تصرّفات عدوانيّة، مثل القصف في العمق السوري أو اغتيال قادة فلسطينيين على الأرض السورية، أو استعراض القوة الدائم في لبنان حيث توجد القوّات السورية.. جميع ذلك لا يكفي في الردّ عليه الحديث مرّة بعد أخرى عن أنّه من قبيل «الاستفزاز»، فمن يركّز على ذلك يهوّن من شأن التصرّفات العدوانية، كي يبرّر لنفسه عدم الردّ بالأسلوب المناسب لها، بدعوى أنّ الطرف السوري «لن يقع في فخّ الاستفزاز»!. وما يسري على الطرف السوري هنا يسري على أطراف عربية وإسلامية أخرى، فقد بات شائعاً استخدام سلوك «الفرعنة..والاستخفاف» في التعامل الصهيو-الأمريكي معهم.

كذلك لا يصحّ تأويل أسلوب «العجرفة» بأنّه للتغطية عن «المأزق الأمريكي أو المأزق الإسرائيلي» نتيجة ضربات المقاومة بفلسطين والعراق، ومثل هذا التأويل يبتعد بصاحبه في الفكر والإعلام وفي مواقع صناعة القرار السياسي، عن الرؤية الموضوعية الضرورية للبحث عن التعامل الموضوعي القويم مع الحدث، وبدلا من ذلك يمكن أن نقرأ مثلاً: (إنّ المطلوب هو أن تطرح الإدارة الأمريكية الحالية مبادرة سياسية لإصلاح ذات البين مع سوريا، وقد يسأل سائل: ما حاجة واشنطن إلى مثل هذه المبادرة، وهي تحتلّ العراق وتحشد أكثر من ١٥٠ ألف جندي بالقرب من حدود العراق مع سوريا؟ ومن يُفترض فيه أن يقدم «التنازلات» في هذا المجال؟ وأوضّح أن المسألة لا تُقاس بهذه الطريقة الرقمية؛ لأنّ هذه الأعداد الكبيرة من القوات الأمريكية لم تستطع أن توفّر الأمن والسلام في العراق؛ بل باتت عاجزة عن توفير الحماية لنفسها ! ومن هنا تبرز حاجة الولايات المتحدة إلى دور إقليمي هام وفاعل مثل سوريا ليس فقط للخروج من المأزق الأمني والسياسي العراقي، بل من أجل إعادة صياغة أوضاع الشرق الأوسط قاطبة، بما يقود إلى مرحلة جديدة من الاستقرار الإقليمي)[٣٤].

وشبيه ذلك ما يقول به حسين عطوي؛ إذ يرى (من الطبيعي والحال هذه أنْ تصبح واشنطن بحاجة إلى مساعدة دولية خصوصاً من دول جوار العراق وبالتحديد سوريا من أجل محاولة الخروج من المستنقع العراقي..) ويضيف (سوريا نجحت في فرض أسلوبها في الحوار بعد أن فشلت واشنطن في فرض إملاءاتها عليها وباتت بحاجة إليها، ومثل هذا التطور جعل سوريا في موقع من يملك ورقة قوة جديدة إضافة إلى أوراق القوة الأخرى؛ وهي الوضع العراقي الملتهب في وجه القوات الأمريكية) ويستنتج (أن سوريا بعد سنة ونصف السنة من احتلال القوات الأمريكية للعراق باتت في موقع أقوى في مواجهة الضغوط والمطالب الأمريكية مما سيعزز دورها القومي ويزيد من أهميتها كدولة إقليمية لا يمكن تجاوزها في السعي إلى حل الأزمات وقضايا الصراع في المنطقة)[٣٥].

تبدو هذه الآراء بعيدة تماماً عن مجرى حملة «التطويع» وأهدافها.. (وفي الخلاصة تريد السياسة الأمريكية من سوريا أن تلعب دورين متناقضين في آن واحد: أولهما يعترف بأنها قوة إقليمية ذات قدرات، ولكن ينبغي توظيفها لخدمة المصالح الأمريكية في العراق والإسرائيلية في لبنان ومشروع الشرق الأوسط الكبير في المنطقة على شمولها.

وثانيهما يطالب سوريا بأن تنسى أو تتناسى أنها قوة إقليمية ذات قدرات، وتكفكف نفوذها وتبقيه داخل حدودها، فلا شأن لها -حسب هذا المنطق- بما يجري في العراق ولا بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني ولا بالمقاومة اللبنانية ولا حتى بشعارات تحرير الأرض. أي القطع الكلي مع تاريخها ومنطلقاتها وسياساتها منذ الاستقلال حتى الآن. وهكذا ترفض السياسة الأمريكية الدور الإقليمي السوري إلا إذا وضع في خدمتها)[٣٦].

(٣) «الهروب إلى الأمام»: معظم ما يُعلن من خطوات وإجراءات تحت هذا العنوان لا يتجاوز أن يكون «تراجعاً» لا أثر فيه للتحرّك إلى الأمام، ردّاً ولا هروباً . وبعد أن أدّت المشاركة الفرنسية الفاعلة في استصدار قرار مجلس الأمن الدولي ١٥٥٩، إلى تلاشي وهم الاعتماد على «الشراكة» مع الاتحاد الأوروبي، كان من أبرز أمثلة الهروب إلى الأمام تكرار عرض الدخول في «مفاوضات سلام»، مع التأكيد أنّ ذلك دون شروط، أي دون الشروع في المفاوضات حيث سبق وتوقّفت، أو اعتبار «الأرض مقابل السلام» بمعنى الانسحاب الكامل من الجولان مقابل اتفاقية سلام و«تطبيع» هو المنطلق للتفاوض.

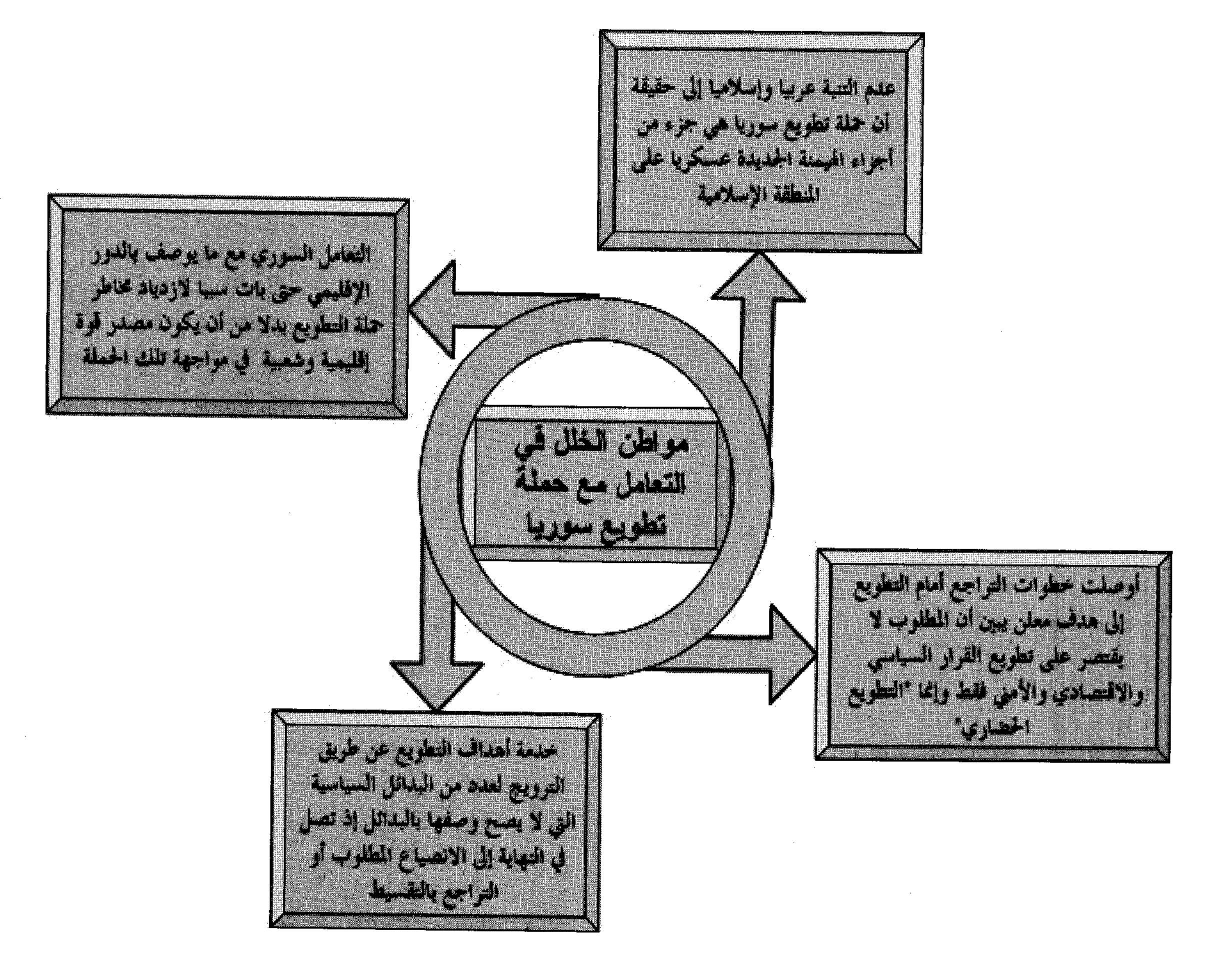
ويحذر خالد السرجاني من ذلك مؤكّداً أنّ الدخول في المفاوضات على أساس الشروط

الأمريكية والإسرائيلية تسبّب خسارة متعدّدة الوجوه (فمن جهة، فإنها تمثل إذعاناً تاماً من الجانب السوري للمخططات الأمريكية للمنطقة، ومن جهة ثانية، فهي تعزل سوريا عن أي مجال حيوي يمكنها اللجوء إليه في حال اتجاه الولايات المتحدة في المستقبل لتغيير النظام السوري الذي سوف ينعزل شعبياً على خلفية أنه سوف ينفذ سياسة تتعارض بل تتناقض مع الخطاب السياسي القومي له على مدى عقود متتالية، ومن جهة ثالثة، فإن هذه الاستراتيجية لن تحول دون توجه الولايات المتحدة للتخلص من النظام السوري؛ لأنه لن تكون لديه قواعد أو أسس يمكن الاستناد إليها لمواجهة الاستهداف الأمريكي-«الإسرائيلي» في المستقبل)[٣٧].

إنّ ما يُخشى منه أمام التعامل مع تصعيد هجمة «التطويع» الصهيو-أمريكية على سوريا، أنّ البقاء في حدود التحرّك بأساليب متعدّدة العناوين، ومضمونها واحد، أن تكون الحصيلة هي أن (تجد سوريا للمرة الأولى نفسها أمام خيارين، فإما تقبل الدخول في لعبة «الشرق الأوسط الكبير» بشروط ضعيفة، أو أن يقوم هذا الشرق الأوسط على أنقاضها طالما أنّ العرب يبدون -وأكثر من أيّ وقت مضى- رغبةً في عدم الوقوف إلى جانب القيادة السورية)[٣٨].

هدف «التطويع» وحتمية «الإصلاح»

إنّ الخلل الأكبر ممّا ورد ذكره حتى الآن في التعاطي السوري مع حملة «التطويع» الجديدة المتصاعدة، هو الأسلوب المتّبع في ربط قضيّة «الإصلاح» الداخلي بتلك



مواطن الخلل في التعامل مع حملة تطويع سوريا

الحملة ربطاً معكوساً منطقاً ونتيجة.

إنّ الطاقة الهجومية الشرسة التي تتعرّض لها المنطقة العربية والإسلامية عموماً، والتي يُوجّه رأس حربتها حالياً إلى سوريا، تحتاج إلى قوّة ذاتية رادعة، وإذا كانت سوريا لا تملك أسلحة دمار شامل، أو لا تملك في ميدان صناعتها ما يمكن أن يجعل منها قوّة رادعة بمعنى الكلمة، فإنّ القوّة الرادعة التي يتركّز مفهومها في العلوم السياسيّة والعسكرية على خشية الطرف العدوّ من تعرّضه لخسائر ضخمة في حالة ممارسته العدوان.. هذه القوّة الرادعة الضرورية، لن تتوفّر في سوريا إلاّ عندما تتحوّل حكومةً وشعباً، إلى كيان ملتحم بأهدافه واستعداداته على كلّ صعيد، بحيث تصبح أيّ مغامرة عسكرية ضدّ سوريا، خطوةً غير محسوبة النتائج، ليس في لحظة انطلاقها فقط، وإنّما فيما يترتّب عليها عبر استحالة استقرار نتائجها، واستحالة أن تكون مقاومتها محدودة في إطار فئات دون أخرى من فئات الشعب، سواءٌ نتيجة «نقمة» بعضها على نظام الحكم كما جرى في العراق، أو نتيجة عدم استعدادها للمقاومة موضوعياً كما يسري على عموم من يجري استثناؤهم من المشاركة في صنع القرار في بلدهم، واقتصار الحكم القائم على تسليح فرق أو قوى عسكرية وشبه عسكرية مرتبطة مباشرة بالنظام القائم.

وهذا أحد الأسباب الحيوية الموجبة والملحّة التي تستدعي الارتفاع بهدف الإصلاح السياسي الداخلي، على كلّ صعيد أمنيّ أولاً، ودستوري تشريعي ثانياً، واقتصادي ثالثاً، إلى مرتبة الأولوية المطلقة، وهذا ما لا تظهر حتى الآن للأسف دلائل أو مؤشرات قويّة، توحي بأنّه دخل فعلاً إلى حيّز «الاقتناع» ناهيك عن التخطيط والتنفيذ بالسرعة اللازمة، لدى المسؤولين في سوريا.

بل على النقيض من ذلك، فرغم سائر ما أعلن من مواقف بهذا الصدد فور استلام بشار الأسد الرئاسة، ثم في مناسبات عديدة، يبقى أنّ الإصلاح الضروري الحاسم على الصعيد الدستوري والقانوني والتعدّدي السياسي بعيد المنال، على الأقلّ في نظر أطراف أساسيّين داخل السلطة حالياً، وقد اشتهر من الأمثلة على ذلك قول عبد الحليم خدّام، نائب رئيس الدولة، تعليقاً على مطالب الإصلاح، بأنّ الذين يطالبون بإنهاء احتكار الحزب لقيادة الدولة والمجتمع بنصّ دستوري، إمّا جاهلون.. أو خائنون.. وعلى وجه التحديد وفق تعبيره، هم (أحد اثنين: إما بسيط لا يدرك خطورة ذلك على مستقبل البلاد وأمنها واستقرارها ولا يدري ما يمكن أن يحدث بعد ذلك، وأما الثاني فهو يعرف النتائج الخطيرة ويريدها ويسعى إليها لأسباب لا تتعلق بمصالح البلاد، ولكنها تفيد المشاريع الخارجية من جهة، ومن جهة ثانية إسرائيل، فتزول من أمامها الدولة التي حملت عبء مقاومة المشروع الصهيوني، وبرغم كل الظروف الصعبة، بقيت متماسكة بثوابتها الوطنية والقومية)(٣٩).

إنّ وجود أنظمة حكم أخرى، وسياسات أخرى، في مصر، أو السعودية، أو إيران، أو غيرها من البلدان العربية والإسلامية، لم يمنع الطرف المعادي من العمل المتواصل حتى الآن على تطويعها أيضاً، بغضّ النظر عمّا تحقّق من ذلك أو لم يتحقّق، فهدف «التطويع» قائم ومستمرّ إذن سيان ما هي نوعية الحكم القائم في سوريا، هل هو قوميّ أو بعثي أو طائفي أو عسكريّ أو سوى ذلك من الأوصاف، وهل هو استبدادي أم ديمقراطي.

الهدف هو تطويع «البلد»، دولة وشعباً وأرضاً، فكراً وسياسة وإمكانات، حكماً ومعارضة، أمّا الحكم القائم بحد ذاته، فليست المشكلة في أن يُقْدِم أو لا يُقدم على الإصلاح المطلوب شعبياً، بل على النقيض من ذلك، فحملة «التطويع» باتت مدخلاً من مداخل الحصول على الدعم الخارجي للبقاء كما هو، وبتعبير أوضح، إنّ تهديده، أو «العصا» حسب وصف مَن لا يرون -للأسف- بأساً في الحديث عن

التعامل الأمريكي مع الساسة العرب والمسلمين، أنه تعامل «العصا والجزرة»، لا يعني الاقتصار على ذلك التهديد، كما يقول د. نجيب الغضبان (الحقيقة أنّ الجزرة -كما هو الحال في الشأن الليبي- تتمثّل في أنّ واشنطون لا تسعى إلى تغيير هذه الأنظمة، بل إلى إخضاعها)[٤٠]. والهدف من الإخضاع هو تحقيق أغراض الهيمنة، وليس الإساءة أو عدم الإساءة إلى النظام القائم بحدّ ذاته.

ليس من مصلحة الحكم في سوريا، أن يربط بين حملة «التطويع» وبين ضرورة الإصلاح ربطاً معكوساً، أي أن يتّخذ من الخطر الذي تمثّله حملة «التطويع» ذريعة للامتناع عن الاستجابة إلى مطالب تحقيق إصلاح حقيقي جذري وشامل، بدءاً بالقطاع الدستوري والقانوني، مرورا بالقضائي والسياسي، وانتهاء بالاقتصادي والمالي.

إنّ الربط بأسلوب «الذريعة» معكوس؛ لأنّ الإصلاح مطلوب بوجود حملة «التطويع» أو غيابها، وتخفيفها أو تصعيدها؛ ولأنّ أيّ بلد من البلدان يتعرّض لحملة تطويع صهيو-أمريكية، يكون الإصلاح الحقيقي، الذي يوصل إلى اعتماد إرادة الشعب اعتماداً حقيقياً، ويوجد إمكانات الرقابة على السلطة التنفيذية، أي الرقابة الشعبية والقضائية المعزّزة المستقلّة، هو وحده الضمان ألاّ يُقْدِم نظام حكم ما على تلبية المطلوب في عملية «التطويع»، كيلا يتعرّض للإطاحة به عبر الضغوط الخارجية، فرفض الإصلاح ورفض توفير تلك المراقبة، يعني توفير قابلية الاستجابة لمطالب «التطويع» مع ضمان عدم الاعتراض الشعبي عليه، ما دام الاعتراض محظوراً بحالة الطوارئ وباحتكار الحزب للسلطة بنص دستوري، وما شابه ذلك.

إنّ الربط بين حملة «التطويع» والإصلاح يجب أن يكون من زاوية أخرى، إضافة إلى ضرورة الانطلاق من البدهيات الأساسيّة الخاصّة بالإصلاح بحدّ ذاته، للوصول إلى وضع شرعي مستقرّ قويم، لنصل بالإجمال إلى:

١- مشروعيّة مطلب الإصلاح الجذري الشامل وضرورته الذاتية انطلاقاً من الحقّ الأصيل للإنسان الفرد، وللشعب إجمالاً.. في الكرامة والسيادة والحرية والمساواة وغيرها ممّا تقرّره المبادئ والقيم غير القابلة للجدال[٤١].

٢- ارتباط القوّة الذاتية لأي بلد، وارتباط قدرته على مواجهة أيّ خطر خارجي، بمدى تحقيق تنمية طاقاته الذاتية وضمان سلامة توظيفها واستثمارها في أوقات السلم، وهذا ما لا يتحقّق في سوريا ولا سواها، دون أن يسود وضع مستقرّ على أساس إرادة الشعب، أمّا في حالة الخطر فيزداد إلحاح هذا الشرط ويتحوّل إلى ضرورة بقاء أو فناء؛ إذ إن «التعبئة الشعبيّة» في مواجهة الأخطار مستحيلة -كما أثبتت تجربة العراق- دون التحرّر الداخلي والسيادة الحقيقية للشعب بسائر فئاته داخل حدود بلده[٤٢].

٣- حتّى في إطار التحرّك «التكتيكي» -كما يقال- يمكن مقابل ضغوط الحملات الخارجية تحت عناوين «ديمقراطية» عرجاء، ودفاع انتقائي مصلحي عن حقوق الإنسان والأقليات، وما تنطوي عليه من فوارق شاسعة بين الشعارات والحقائق التطبيقية، كما يشهد النموذج الأفغاني، أو العراقي، ناهيك عن الفلسطيني.. يمكن مواجهتها بإيجاد النموذج الصحيح للحكم القويم، على أساس المعطيات العقدية والحضارية الذاتية، ودعائم الإرادة الشعبية والتحرّر الفردي، والسيادة الحقيقية للإنسان داخل بلده.

الهوامش:

(١) عمر كوش، مقالة (قراءة في مرجعية العقل السياسي الأمريكي تجاه فلسطين) يوم ١٠/٩/٢٠٠٤م، في كلّ من نشرة «كلّنا شركاء» الإلكترونية السورية، وموقع «الرأي» www.arraee.com التابع للحزب الشيوعي السوري.

(٢) ربّما كان المفكّر المعروف د. أحمد صدقي الدجاني - رحمه الله- أوّل من استخدم تعبير «الصهيو-أمريكية» في كتاباته.

(٣) جمال المجايدة، مقالة بعنوان (العلمانية الغربية معادية لنا والعولمة خطر محدق!) في جريدة «الوطن» الإماراتية، يوم ١٢/١٢/٢٠٠٣م. ونصر شمالي، بنص مترجم مشابه، في مقالة بعنوان (أبعاد الاستهداف الأمريكي للعرب والمسلمين) في موقعه الشخصي (www.geocities.com/nassershamali).

(٤) انظر كتابها (فلسطين في العقل السياسي الأمريكي- من ودورد ولسون إلى جورج بوش الصغير)، دار نشر قدمس للنشر والتوزيع في دمشق، ٢٠٠٣م، ونجد شبيهَ ذلك على صعيد المثقف الأوروبي كتاب (إعادة اختراع التاريخ اليهودي - المؤلفون الأوروبيون اليهود والعودة الصهيونية للتاريخ)، ديفيد مايرس، إصدار «مطبعة جامعة أكسفورد» عام ١٩٩٥م، وكذلك كتاب (اختلاق إسرائيل القديمة) تأليف كيث وايالام، ترجمة سحر الهنيدي، إصدار المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب في الكويت، عام ١٩٩٩م.

(٥) من أوائل من نشر بالعربية عن الاتجاه المسيحي التوراتي في الولايات المتحدة الأمريكية: إسماعيل الكيلاني، في كتابه (الخلفية التوراتية للموقف الأمريكي)، مكتبة الأقصى الإسلامية، الدوحة/ قطر عام ١٩٨٦م. ونجد في كتاب (إعادة اختراع التاريخ اليهودي) المشار إليه في الحاشية (٤)؛ دراسة مفصّلة عن دور الباحثين الغربيين عموماً، والأمريكيين خاصة، في ترسيخ الأسس الأولى التي مكّنت من نشر المسيحية التوراتية، انظر صفحة ١٢٧ وما بعدها من الكتاب المذكور.

(٦) محمد جمال عرفة، «الدين في انتخابات الرئاسة الأمريكية»، مقالة في مجلة «المجتمع» الكويتية، العدد ١٦٢٧، ٣٠/٩/١٤٢٥هـ و ١٣/١١/٢٠٠٤م.

(٧) المصدر السابق.

(٨) «نصر شمالي»، مصدر سابق.

(٩) في كلمة تشيني أثناء منتدى للشؤون الأمنية عام ١٩٩١م، وكان وزيراً للدفاع في حكومة بوش الأب آنذاك، وانظر للكاتب «الإسلام عدو بديل».. هدف ثابت وصياغات متغيرة!) في موقع إسلام أون لاين، ١٢/١/٢٠٠١م.

(١٠) جازي ساجلار، بحث بعنوان (الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط ومهمة «السلام» التي تحملها) من منشورات موقع جامعة كاسّل الألمانية الشبكي www.uni-kassel.de. وانظر أيضاً «نصر شمالي» في مقالة (الخطاب الأمريكي كراهية مزمنة وسمّ زعاف) في موقعه (www.geocities.com/nassershamali).

(١١) «نصر شمالي»، في مقالة بعنوان (أبعاد الاستهداف الأمريكي للعرب والمسلمين)، مصدر سابق.

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) عُرف ما أعلنه ترومان في آذار مارس ١٩٤٧م بمبدأ ترومان، واعتُبر في الغرب أحد المداخل السياسية الأولى للحرب الباردة، واستقطاب العالم بين المعسكرين الشيوعي بزعامة الاتحاد السوفييتي، والرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية.

(١٤) حول المسيرة التاريخية للهيمنة الأمريكية وعسكرتها انظر: سمير مرقص، مقالة (الإمبراطورية الأمريكية.. ثلاثية الثروة والدين والقوة) في موقع «إسلام أون لاين»، ٢٩/٣/٢٠٠٣م، وانظر للكاتب: (جذور الآلة العسكرية الأمريكية) في موقع «الجزيرة نت»، ٩/٦/٢٠٠٤م، و(تطرّف الهيمنة الأمريكية) في موقع «إسلام أون لاين»، ٢٣/٥/٢٠٠٤م.

(١٥) جريدة «نيويورك تايمز» الأمريكية، ١٨/٤/١٩٩٣م.

(١٦) كليمنس رونيفيلدت، دراسة بعنوان (مَن الهدف التالي؟.. سوريا أم إيران أم كوريا الشمالية؟)، في موقع جامعة كاسّل الألمانية الشبكي www.uni-kassel.de ٢٥/٤/٢٠٠٤م.

(١٧) انظر المزيد عن المواقف الغربية والأمريكية بصدد الهيمنة الأمريكية في: (الهيمنة الأمريكية تحت المجهر) للكاتب، بحث في حلقتين، مجلة «المجتمع» الكويتية، ٧ و ١٤/٩/٢٠٠٢م.

(١٨) هذا الأسلوب في تفسير المواقف والأحداث، وتفسير السلوك العسكري السياسي للطرف الصهيو-أمريكي؛ هو أسلوب تسويغ أكثر من كونه أسلوب استيعاب وتحليل، تسويغ ما يصنع الآخر لتسويغ «عدم الردّ» عجزاً أو تخاذلاً سيان، والجانب الأهمّ هو ضرورة الوصول إلى استيعاب صحيح أوّلاً؛ ليمكن اتخاذ القرار الصحيح في التعامل مع الآخر؛ سيان عدوّاً أو صديقاً.

(١٩) إيمانويل تود، كتاب (تأبين الدولة العظمى.. أمريكا) حسب عنوان النسخة المترجمة إلى الألمانية، الصادرة عام ٢٠٠٤م، ص ١٨١. وقد صدرت الترجمة بالعربية

بعنوان (ما بعد الإمبراطورية)، عن دار الساقي للترجمة والنشر/ لندن.

(٢٠) د. عبد الله التركماني، الحلقة الثانية من بحث في ثلاث حلقات بعنوان (مقاربة حول محنة الأمّة وضرورة مواجهة الذات العربيّة)، نشرة «كلّنا شركاء» الإلكترونية السورية، ٥/ ١١/ ٢٠٠٤م.

(٢١) د. نجيب الغضبان، مقالة (ضغوط أمريكية ومراوحة سوريا)، نشرة «كلّنا شركاء» الإلكترونية السورية، نقلاً عن موقع «الجزيرة نت»، ٢٥/ ١٠/ ٢٠٠٤م.

(٢٢) آرمين كولي، مقالة (قوّة عليا ضدّ سوريا)، جريدة «فو» (WoZ) الأسبوعية السويسرية، ٢٥/ ٤/ ٢٠٠٣م.

(٢٣) حول التعامل مع أسلحة الدمار الشامل، انظر للكاتب مقالة (قنبلة إسلامية؟)، مجلة «المجتمع» الكويتية، ٦/ ٦/ ١٩٩٨م، نشرت في حينه تعليقاً على الإعلان عن التجارب النووية الباكستانية بعد الهندية.

(٢٤) د. عبد الله التركماني، مصدر سابق.

(٢٥) د. ناصر بن عبد الله الغالي، مقالة (الاستهداف الحضاري)، جريدة «الجزيرة» السعوديّة، ٢٦/ ٢/ ٢٠٠٣م.

(٢٦) د. محمد فرّاج أبو النور، مقالة (صدَام الحضارات واستراتيجية الهيمنة الأمريكية)، الملفّ السياسي لجريدة «البيان» الإماراتية، ٨/ ١١/ ٢٠٠٢م.

(٢٧) من «المقدّمة» للملفّ السياسي لجريدة «البيان» الإماراتية، ٨/ ١١/ ٢٠٠٢م.

(٢٨) حسن الباش، مقالة (نظرية صدَام الحضارات)، موقع «نداء القدس، (www.qudsway.to).

(٢٩) الآية ١٠٧ سورة الأنبياء.

(٣٠) د. عماد فوزي شعيبي، مقالة «بوش الثاني.. وسورية»، جريدة «الحياة» اللندنية، ٧/ ١١/ ٢٠٠٤م.

(٣١) د. نجيب الغضبان، المصدر السابق.

(٣٢) عبد الله بشارة، آلام لبنانية وحيرة شامية، جريدة «البيان» الإماراتية، ٢١/ ٩/ ٢٠٠٤م.

(٣٣) د. عماد فوزي شعيبي، المصدر السابق.

(٣٤) محمد ظروف، جريدة «الوطن" القطرية، ٢٥/ ١١/ ٢٠٠٤م.

(٣٥) حسين عطوي، مقالة (هل تراجعت سوريا أم تعزّز موقفها؟)، جريدة «الوطن" القطرية، ٨/ ١٠/ ٢٠٠٤م.

(٣٦) حسين العويدات، مقالة (السياسة الأمريكية والدور الإقليمي السوري)، موقع «الرأي" التابع للحزب الشيوعي السوري، ٢٢/ ٩/ ٢٠٠٤م.

(٣٧) سامي نزيه، مقالة («الشرق الأوسط الكبير» ينفّذ على «أنقاض» سوريا؟)، جريدة «الرأي العام» الكويتية، ٢٩/ ٩/ ٢٠٠٤م.

(٣٨) خالد السرجاني، مقالة (استراتيجيات وبدائل سوريا في التعامل مع قرار مجلس الأمن)، دار الخليج»، ١٦/ ٩/ ٢٠٠٤م.

(٣٩) من مقابلة مع مجلة «أبيض وأسود» السورية، ٢٤/ ٨/ ٢٠٠٤م.

(٤٠) د. نجيب الغضبان، مصدر سابق.

(٤١) للمزيد انظر للكاتب (وقفة هادئة مع المسألة السورية)، شبكة «الجزيرة نت»، ٢٠/ ٩/ ٢٠٠٤م.

(٤٢) المقصود بتجربة العراق السقوط السريع للنظام عسكرياً، ولا يتناقض ذلك مع وصول المقاومة بعد الاحتلال العسكري إلى مستويات بطوليّة، والجدير بالتنويه هنا؛ أنّ المحاولات الأمريكية لتصوير المقاومة وكأنّها من صنع «فلول نظام بعثي سابق» أو «جماعات تسلّلت من الخارج» فحسب؛ لا تواري حقيقة أنّها مقاومة شعبية، تعتمد أوّلاً وأخيراً على الطاقات الذاتية، لا سيّما في المنطقة السنّية الرئيسية من البلاد، وربّما وُجدت درجة ما من التنسيق والتعاون بين فئات المقاومة الشعبية المستقلّة، وبين فئات توصف بأنّها من «بقايا النظام»، فهذه - رغم كلّ اختلاف ورغم ما يُطلق عليها من نعوت في حقبة الاحتلال- هي فئات من الشعب أوّلاً وأخيراً، ويعزّز احتمالَ وجود تعاون؛ أنّ النظام العراقي في سنواته الأخيرة قبل الاحتلال كان قد أظهر انفتاحاً «إسلامياً» لم يكن معروفاً من قبل في تاريخ حزب البعث عموماً.



معلومات إضافية

مشروع الشرق الأوسط الكبير

تعد مبادرة الشرق الأوسط الكبير هي أحدث المشروعات المتوالية التي دأبت الإدارة الأمريكية على طرحها منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م بغية مقرطة العالم العربي، إذ استبقتها مبادرات أخرى من قبيل مبادرة وزير الخارجية الأمريكي كولن باول الذي طرحها في ١٢ ديسمبر ٢٠٠٢م، بعنوان «مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة الأمريكية والشرق الأوسط: بناء الأمل لسنوات قادمة».

بيد أن المشروع الأخير قد اكتسب من الزخم ما لم تحظ به المبادرات السابقة منذ أن كشفت الصحف عن تفصيلات مسودة نصه خلال الأسابيع القليلة الماضية لتفرض نفسها بقوة، وتثير العديد من ردود الأفعال على مختلف الصعد. وذلك على الرغم من أن معالم المشروع الأمريكي الجديد للشرق الأوسط كما تكشف عنها القراءة الأولية للنص تفيد بأنه لم يأت بجديد يميزه عن المبادرات السابقة، فباستثناء توسيعه لنطاق إقليم الشرق الأوسط ليضم دول مثل (إسرائيل، وإيران، وتركيا، وباكستان، وأفغانستان)، فضلاً عن إسباغ الطابع العملي على المشروع من خلال تضمينه بعض الاقتراحات التنفيذية.

اعتمد المشروع بشكل كثيف على تقريري التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٢، ٢٠٠٣م الصادرين عن الأمم المتحدة، والذي وضعه نخبة من المثقفين والخبراء العرب بغية تحليل أوضاع الشرق الأوسط كمنطلق لتحديد المناهج والحلول. وأكد حرفياً على بنود مبدأ الرئيس الأمريكي جورج بوش حول «الاستراتيجية المتقدمة للديمقراطية في الشرق الأوسط»، ومبدأ وزير الخارجية كولن باول حول «الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية»، ومن ثم بلورت المبادرة الأهداف الرئيسية المتكررة التالية الذي يتأتى في مقدمتها مبدأ تشجيع الديمقراطية والحكم المحلي الصالح في المنطقة، وبناء مجتمع معرفي، وتوسيع الفرص الاقتصادية، ويتفرع كل منها بدوره إلى أهداف فرعية تنفيذية، فعلى صعيد تشجيع الديمقراطية نص المشروع على دعم الانتخابات الحرة في الشرق الأوسط من خلال المساعدة التقنية، والتدريب على الصعيد البرلماني، والمساعدة القانونية للأفراد العاديين، وتطوير وسائل الإعلام المستقلة، وتشجيع دول المنطقة على مكافحة الفساد، ودعم قيام المجتمع المدني.

وعلى صعيد بناء المجتمع المعرفي، وضع المشروع سلسلة مبادرات لدعم التعليم الأساسي، ومحو الأمية، وسد العجز في الكتب التعليمية، وإصلاح برامج التعليم، ونشر الإنترنت، أما الهدف الثالث، وهو توسيع الفرص الاقتصادية، فقد اقترحت المبادرة بصدده إنشاء صناديق

عدة لتمويل ما أسمته «تجسير الهوة الاقتصادية للشرق الأوسط الكبير».

مشروع «الشرق الأوسط الكبير» والمجتمع المدني في العالم العربي، حلقة نقاشية، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان.

قانون محاسبة سوريا

ويهدد القانون بفرض عقوبات اقتصادية وديلوماسية ضد سوريا إذا لم تتخلَّ عن دعمها لحركة حماس، وحزب الله، وجماعات أخرى مماثلة، وكذلك في حالة عدم الانسحاب من لبنان، والتوقف عن إنتاج وحيازة أسلحة الدمار الشامل.

ويقدم القانون للرئيس الأمريكي ستة بدائل لعقوبات ويدعوه لفرض اثنين منها على دمشق، وتلك البدائل هي:

- حظر تصدير التكنولوجيا متعددة الاستخدامات، مثل تكنولوجيا تصنيع الدواء.

- منع الشركات الأمريكية، ومعظمها في مجال البترول، من ممارسة عملها في سوريا.

- وضع قيود على الدبلوماسيين السوريين في الولايات المتحدة.

- وقف رحلات شركة الطيران السورية للأراضي الأمريكية.

- خفض أو وقف الاتصالات الدبلوماسية بين البلدين.

- وأخيراً، تجميد الأرصدة السورية في الولايات المتحدة.

ويسمح القانون للرئيس الأمريكي بالتخلي عن بعض أو كل العقوبات المقترحة، باعتباره يهدف أساساً -كما يقول مسؤولون- لبعث رسالة رمزية تشير لعدم الرضا الأمريكي عما تقوم به دمشق.

البيت الأبيض لا يمانع إقرار قانون «محاسبة سوريا» (CNN) ٨/ ١٠/ ٢٠٠٣م.

ويطلب القانون من سوريا وقف دعمها للإرهاب والكف عن تطوير أسلحة كيميائية وبيولوجية وصواريخ متوسطة المدى وسحب قواتها التي تضم حوالي عشرين ألف جندي من لبنان.

ويدعو القانون الحكومتين السورية واللبنانية الى «بدء مفاوضات ثنائية جدية من دون شروط» مع إسرائيل من أجل التوصل إلى «سلام شامل ودائم». ويؤكد القانون ضرورة أن تغلق سوريا حدودها أمام أي معدات عسكرية وناشطين ضد الولايات المتحدة يمكن أن يتوجهوا إلى العراق حيث تتعرض القوات الأمريكية يومياً لهجمات قاتلة منذ إسقاط نظام الرئيس صدام حسين. ويوصي القانون بوش بحظر تصدير الأسلحة والتكنولوجيا «ذات الاستخدام المزدوج» إلى

ومن بين هذه العقوبات فرض قيود على الصادرات والاستثمارات الأمريكية في سوريا وخفض مستوى التمثيل الدبلوماسي الأمريكي في دمشق وتجميد الودائع السورية في الولايات المتحدة وتقييد حرية تنقل الدبلوماسيين السوريين في الولايات المتحدة. كما ينص على إمكانية الحد من حق الطائرات السورية في التحليق في المجال الجوي الأمريكي.

بوش يوقع قانون محاسبة سوريا وسيادة لبنان صحيفة الرياض. الأحد ٢٠ شوال ١٤٢٤ العدد ١٢٩٥٩ السنة ٣٩.

لعبة الانتخابات العراقية

حسن الرشيدي

باحث سياسي

ملخص البحث

تعتبر الانتخابات العراقية الحدث الأهم الذي شغل بال العراقيين ودول المنطقة والدول المؤثرة على الساحة العالمية طوال العام الماضي.

ولفهم أبعاد هذه اللعبة الانتخابية التي مارستها الولايات المتحدة في العراق لابد من معرفة حقيقة الديمقراطية ومفهومها، وأهم القوانين التي تجري وفقها هذه الديمقراطية.

ووفقاً لناعوم تشومسكي فإن المجتمع الديمقراطي هو المجتمع الذي يملك فيه العامة الوسائل اللازمة للمشاركة الفعالة في إدارة شئونهم خلافاً للمفهوم الآخر المستهجن للديمقراطية ، وهو منع العامة من المشاركة في إدارة شئونهم وهذا هو المفهوم المعمول به فعلياً.

وتتشابه الانتخابات العراقية مع الانتخابات الأفغانية فكل منهما قد شنت القوات الأمريكية عليها حرباً ضارية بدوافع معلنة متشابهة مثل القضاء على الإرهاب، وبدوافع خفية تتعلق بالسيطرة على النفط ، وقد تكون متابعة مثل العراق أو ممرات نقله كأفغانستان.

وأغلب العراقيين السياسيين يرون وجود ثلاثة أهداف للحكومة الأمريكية في العراق وهي: العقيدة، والنفط، وتغيير خريطة المنطقة ، وتصب هذه الأهداف في النهاية لتحقيق الهدف الرئيسي الذي عبر عنه بوش بقوله: نرغب أن نكون بلداً فوق الجميع.

والأداة الرئيسية لتحقيق الاستراتيجية الأمريكية في العراق هي الانتخابات والديمقراطية، وتسعى الولايات المتحدة لتحقيق أهدافها من خلال الانتخابات لتعزيز الفيدرالية الديمقراطية في إطار حكومة موحدة ضعيفة يسهل السيطرة عليها وإبقاؤها في دائرة السياسة الأمريكية.

وتواجه الاستراتيجية الأمريكية تحديات كثيرة في العراق منها تلك الضربات الموجعة التي تكيلها المقاومة العراقية للقوات الأمريكية وحلفائها من القوات العراقية، ويمثل تعاظم النفوذ الإيراني في العراق نتيجة استعانة الأمريكيين بالشيعة لقمع السنة تحدياً آخر.

وتعمل الولايات المتحدة على إشراك السنة في العملية الانتخابية ومحاولة عزل العناصر الموالية لإيران،كما تقتضي المصلحة الأمريكية اللعب بورقة تقديم التنازلات في الملف النووي الإيراني لضمان تحييدها في الصراع العراقي.

أفكار ومقتطفات

* الديمقراطية أصبحت واقعًا في العالم الغربي، بل إنها جزء من تكوينه التاريخي، ويبدو أن الغرب موغل في عشق تاريخه حتى أنه أوهم العالم أنه أسس للديمقراطية خطابًا يعود إلى ممارسة مواطني أثينا لهذه الديمقراطية أي أن الديمقراطية فعل غربي بامتياز، ويرتبط بصيغة مدنية وحضارية فهي أجدر أن تكون فعل أثيني، وليس فعلاً شرقيًا باهتًا يأتي من سومري أو بابلي أو فرعوني أو صيني أو هندي. «جهاد المحسين».

* غزو أفغانستان لم تكن له صلة بأسامة بن لادن، وإنما كان أسامة مجرد ذريعة لاستبدال الطالبان بحكومة أكثر استقرارًا، تستطيع أن تسمح لشركة يونوكال بمد خط الأنابيب، الذي يحقق الأرباح لعصبة تشيني- بوش ضمن أطراف أخرى. غور فيدال في كتابه.

* يتخبط كثير من العراقيين والمحللين السياسيين عندما يريدون معرفة حقيقة ما تريده أمريكا من العراق: هل هو النفط، أم صياغة جديدة للمنطقة، أم الرغبة في مساندة إسرائيل، أم أهداف أخرى؟

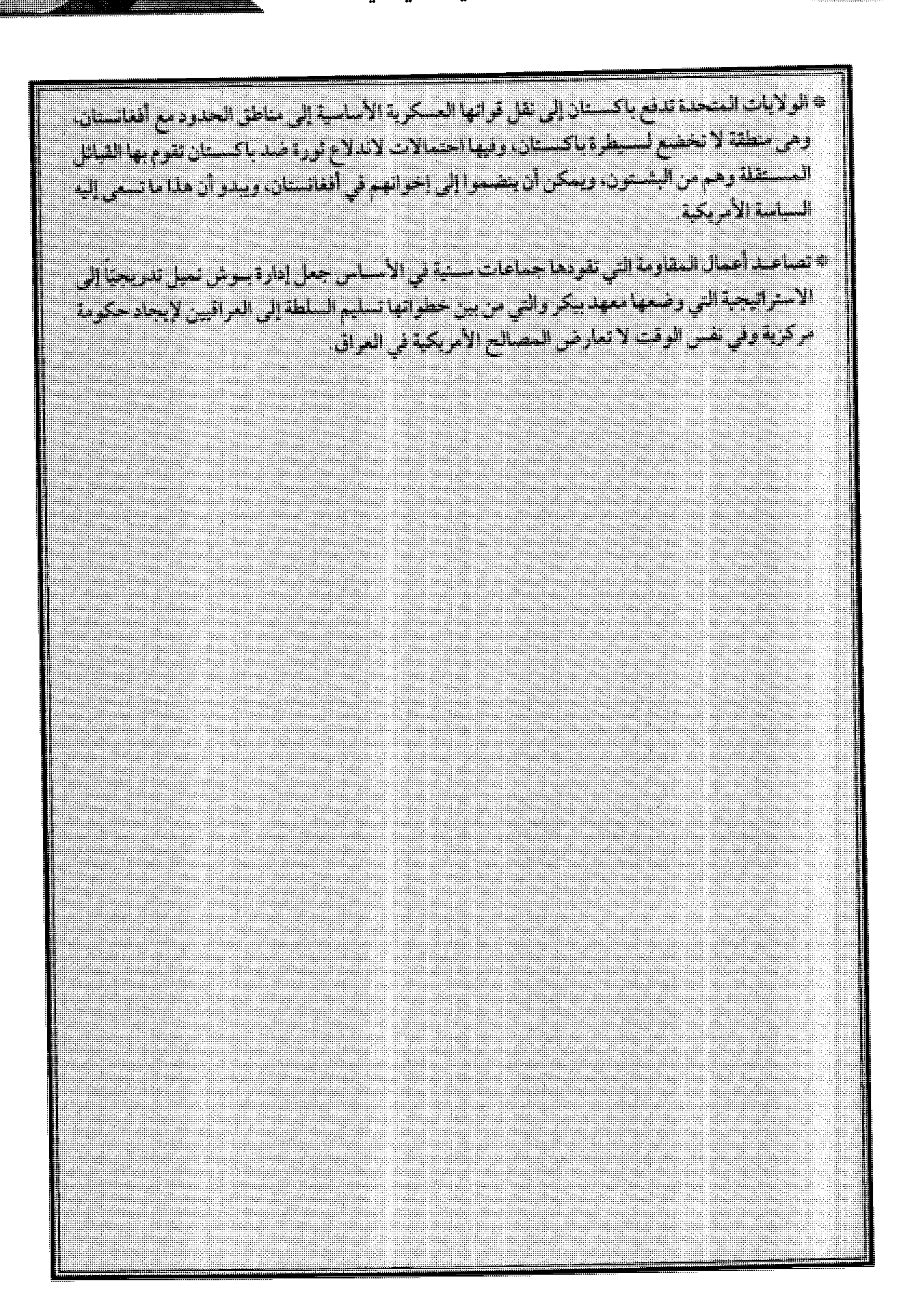
* الضربات الموجعة التي تكيلها المقاومة العراقية للقوات الأمريكية وحلفائها من القوات العراقية ومحاولة بعض فصائل المقاومة خاصة المرتبطة بالقاعدة حث الوسط السني على المقاطعة ومن ثم إفشال الاستراتيجية الأمريكية.

* محاولة عزل العناصر الموالية لإيران عن التفرد بشئون العراق عبر التفاوض مع إيران لتحييدها.

* تقديم تنازلات في الملف النووي الذي يتيقن الجميع أن الوقت قد مضى لوقفه، وإن المصلحة الأمريكية تقتضي اللعب بهذه الورقة لضمان تحييد إيران في الصراع العراقي الذي هو -كما قال كسينجر وشيراك- اختبار للمشروع الغربي في العالم كله.

* تتشابه الحالة العراقية مع الحالة الأفغانية في جوانب عديدة: فكل من الدولتين قد شنت القوات الأمريكية عليها حربًا ضروسًا بدوافع معلنة متشابهة مثل القضاء على الإرهاب وبدوافع خفية تتعلق بالسيطرة على النفط وقد تكون منابعه مثل العراق أو مسارات نقله كأفغانستان.

* بعد أن تمكنت القوات الأمريكية بمساعدة رئيسية من قوات تحالف الشمال من إسقاط حكومة طالبان في كابول بدأت حرب عصابات بين مجاهدي طالبان والقوات المشتركة تلك، ومن ثم شرعت القوات الأمريكية في محاولة فرض نظام قانوني يتمتع بما يعرف بالشرعية الدولية لتكمل به الصورة الموعودة، ومن هنا كانت الانتخابات النموذجية ومحاولة فرض النموذج الغربي على نظام الحكم في أفغانستان.



* الولايات المتحدة تدفع باكستان إلى نقل قواتها العسكرية الأساسية إلى مناطق الحدود مع أفغانستان، وهي منطقة لا تخضع لسيطرة باكستان، وفيها احتمالات لاندلاع ثورة ضد باكستان تقوم بها القبائل المستقلة وهم من البشتون، ويمكن أن ينضموا إلى إخوانهم في أفغانستان، ويبدو أن هذا ما تسعى إليه السياسة الأمريكية.

* تصاعد أعمال المقاومة التي تقودها جماعات سنية في الأساس جعل إدارة بوش تميل تدريجياً إلى الاستراتيجية التي وضعها معهد بيكر والتي من بين خطواتها تسليم السلطة إلى العراقيين لإيجاد حكومة مركزية وفي نفس الوقت لا تعارض المصالح الأمريكية في العراق.

لعبة الانتخابات العراقية

المقدمة :

تعد انتخابات العراق الحدث الذي شغل بال العراقيين ودول المنطقة، بل لا نكون مبالغين إذا قلنا: إنه شغل بال الدول المؤثرة على الساحة العالمية طوال العام الماضي.

بل سَيُعَدّ الحدث الأبرز في أحداث العام الحالي نظراً لنتائجه المتوقعة والمؤثرة على مجمل مجريات المنطقة.

ولفهم أبعاد هذه اللعبة يجب بحث ثلاث نقاط هامة:

١ - حقيقة الديمقراطية ومفهومها، وأهم السنن والقوانين التي تجري وفقها.

٢ - نموذج الانتخابات الأفغانية كتطبيق عملي على السنن السابقة.

٣ - حقيقة الانتخابات العراقية وأطرافها المختلفة وموقعها في استراتيجيات القوى المختلفة المؤثرة على الساحة العراقية ونتائجها المحتملة.

حقيقة الديمقراطية ومفهومها :

يجب علينا في البداية التفريق بين المعاني النظرية للديمقراطية، والتي نشأت أول ما نشأت عند فلاسفة اليونان، وبصرف النظر عن الأحكام الشرعية والعقدية التي تتعلق بها؛ فإن ما يهمنا في هذا المقام هو واقع الديمقراطية الحالي في بلاد الغرب بصفة عامة والولايات المتحدة بشكل خاص؛ ذلك المفهوم الذي يملأ أسماعنا ليلاً ونهاراً من طرفين: الطرف الأول يعتبره النموذج الأمثل للحياة ولنظم الحكم ويحاول فرضه ونشره بالقوة؛ وطرف آخر مقاوم خدعته بريق كلمات الديمقراطية فتراهم يستنكرون الديمقراطية الأمريكية المزعومة والتي تحاول فرضها ويغفلون ويجهلون أن الذي تحاول الولايات المتحدة فرضه هو حقيقة الديمقراطية وليس شيئاً آخر.

يقول جهاد المحيسن: إن الديمقراطية أصبحت واقعاً في العالم الغربي، بل إنها جزء من تكوينه التاريخي، ويبدو أن الغرب موغل في عشق تاريخه حتى إنه أوهم العالم أنه أسس للديمقراطية خطاباً يعود إلى ممارسة مواطني أثينا لهذه الديمقراطية، أي أن الديمقراطية فعل غربي بامتياز، ويرتبط بصيغة مدنية وحضارية فهي أجدر أن تكون فعلاً أثينيّاً، وليس فعلاً شرقياً باهتاً يأتي من سومري أو بابلي أو فرعوني أو صيني أو هندي .

ويستمر المحيسن فيعتبر الديمقراطية العشائرية أول شكل تاريخي للديمقراطية العلنية، وشملت بشكل عملي تقريباً كل أفراد الجماعة، أي أن الديمقراطية في صورتها الأولية ليست امتيازاً غربياً محضاً، وإنما هي شكل من أشكال التنظيم الاجتماعي الذي حكم مجمل التكوينات الأولية للمجتمعات البشرية في لحظة تكوين نواة المجتمع، ما لبث أن تحول إلى شكل آخر مع تطور المجتمعات ذاتها.

ويشير إلى خاصية أساسية للنظام العشائري، وهي وجود طائفة خاصة من الناس تقود الآخرين لها بواسطة مصالح وأهداف تحققها؛ من خلال العمل الإداري المنظم عن طريق أجهزة الإرغام المعروفة، ويتساءل الكاتب وهل ذلك بعيد عن الواقع الحالي على الأقل في النموذج الديمقراطي الغربي عموماً

والأمريكي خصوصاً الذي يسوق ديمقراطيته بقوة السلاح؟ أليس تحقيق الأهداف يتم بنفس وسائل الإرغام القديمة ولكن مع آلة الإعلام الحديثة شديدة التعقيد، والتي تقودها مجموعات رأسمالية تشتغل في الخفاء لتحقيق مصالحها؟!

ويضيف ناعوم تشومسكي المفكر الأمريكي الشهير فيقول: للديمقراطية مفهومان أو تعريفان مختلفان؛ المفهوم الأول يعتبر أن المجتمع الديمقراطي هو المجتمع الذي يملك فيه العامة (الجمهور) الوسائل اللازمة للمشاركة الفعالة في إدارة شئونهم، وأن تكون وسائل الإعلام منفتحة وحرة؛ إذا بحثت عن المعنى اللغوي لكلمة الديمقراطية في القاموس، فستجد ذات التعريف. أما المفهوم الآخر للديمقراطية، فهو أن يمنع العامة من إدارة شئونهم، وكذا من إدارة وسائل الإعلام التي يجب أن تظل تحت السيطرة المتشددة. وقد يبدو هذا مفهوماً مستهجناً أو شاذاً للديمقراطية، ولكن من المهم بمكان فهم أن ذلك هو المفهوم الحاكم، وفي واقع الأمر هو ليس فقط المفهوم المعمول به فعلياً لفترات طويلة ولكنه أيضاً له أساس من الناحية النظرية.

هناك تقارب ما بين النظرية الماركسية اللينينية وبين الديمقراطية الليبرالية فيما يتعلق بالافتراضات الأيديولوجية التي تتبناها كلتا النظريتين.

وفي موضع آخر ينقل تشومسكي عن والتر ليبمان -عميد الصحفيين الأمريكيين آنذاك، وأحد أهم محللي السياسة الخارجية والمحلية، وكذا أحد أهم المنظرين الليبراليين الديمقراطيين. وتحمل العديد من مقالاته عناوين على شاكلة «نظرية تقدمية للفكر الليبرالي الديمقراطي» كما وأن ليبمان كان منخرطاً في لجان الدعاية واعترف بإنجازاتها- وذكر بأن ما أسماه بالثورة في فن الديمقراطية يمكن تطويعه لخدمة ما وصفه بتصنيع الإجماع، بمعنى جعل الرأي العام يوافق على أمور لا يرغبها بالأساس عن طريق استخدام وسائل دعائية. كما وأن ليبمان رأى بأن هذه فكرة جيدة بل وضرورية. وكانت كذلك لأن- من وجهة نظره- المصالح العامة كفيلة تماماً بخداع الرأي العام، ويمكن فهمها وإدارتها فقط بواسطة «طبقة متخصصة» من الرجال المسئولين الذين يتمتعون بدرجة من الذكاء تتيح لهم فهم وإدراك الأمور. هذه النظرية تؤكد أن نخبة صغيرة فقط بإمكانها فهم وإدراك ماهية المصالح العامة، ومن ثم تقرير الأمور التي من شأنها أن تعنينا جميعاً، وأن يروا بأن هذه الأمور من شأنها أن تضلل الرأي العام.

وعند هذه النقطة يرى تشومسكي أن هناك تقارباً ما بين النظرية الماركسية اللينينية وبين الديمقراطية الليبرالية فيما يتعلق بالافتراضات الأيديولوجية التي تتبناها كلتا النظريتين.

وقدم ليبمان نظرية مفصلة عن الديمقراطية التقدمية، حيث يفترض بأنه في مناخ ديمقراطي سليم، يُصَنَّفُ المواطنون إلى طبقات. فهناك أولاً طبقة من المواطنين لابد وأن تقوم بدور فعال في إدارة الشئون العامة، هذه هي الطبقة المتخصصة، وهم الذين يحللون وينفذون ويصنعون القرارات ويديرون الأمور في النظم السياسية والاقتصادية والأيديولوجية، وهي نسبة ضئيلة من السكان، وبطبيعة الحال فإن الشخص الذي من شأنه أن يضع تلك الأفكار لابد وأن يكون عضواً في تلك المجموعة الصغيرة وهم يتناقشون عما يمكن فعله مع تلك البقية الأخرى أو أولئك الآخرين. وهؤلاء الآخرون هم من ليسوا في زمرة المجموعة الصغيرة، وهم الغالبية العظمى من السكان والذين يصفهم ليبمان بأنهم القطيع الحائر أو الضال ويقول بأننا يجب أن نحمي أنفسنا من وقع أقدام وزئير هذا القطيع.

إذن هناك وظيفتان في النظم الديمقراطية: الوظيفة الأولى منوط بها الطبقة المتخصصة، الرجال المسئولون يقومون بالتفكير وفهم التخطيط للمصالح العامة، ثم هناك أيضاً القطيع الضال؛ بيد أنه وفق ذلك التحليل، فإن هذا القطيع أيضاً يتمتع بوظيفة ما في النظام الديمقراطي، تلك الوظيفة- حسب تصور ليبمان- تتمثل في كونهم مشاهدين وليسوا مشاركين في الفعل. وهناك وظيفة أخرى بالإضافة لتلك المشاهدة من قِبَل القطيع نظراً لأنه نظام ديمقراطي في التحليل النَهَائي، فمن وقت لآخر يُسْمَح لهذا القطيع بتأييد أحد أفراد الطبقة المتخصصة، بمعنى آخر يسمح لهم بالقول «نحن نريدك قائداً لنا» ؛ ذلك لأنها ديمقراطية وليست نظاماً شمولياً، وهذا ما يطلق عليه الانتخابات، ولكن بعد أن يلقوا بثقلهم خلف عضو أو آخر من الطبقة المتخصصة، ومن المفترض أن يعودوا أَدْرَاجَهُمْ على الفور ويصبحوا مشاهدين لا مشاركين للأفعال. هذا ما يجب أن يحدث في نظام ديمقراطي سليم؛ هكذا يسخر تشومسكي من النظام الديمقراطي .

ويتحدث مفكر أمريكي آخر عن القطيع الضال ليس من باب السخرية ولكن من باب التأييد وهو بورهوس فريدريك سكينر الأستاذ بجامعة هارفارد ومؤلف العديد من الكتب في علم النفس والتربية والفكر الفلسفي؛ يقال عنه: إنه أول عالم بَزَّ نُجُومَ السينما شهرةً. واقترن اسمه بمنهج تربية وتعليم الأطفال، واستخدم ما عُرِفَ باسم آلة التعليم التي فتحت آفاقاً واسعة في النظام التعليمي. وهو أيضاً مُؤلف رواية اجتماعية فلسفية حازت شهرة عالمية تحمل اسم «ڤالدن ٢» ؛ إذ بيع منها أكثر من مليون نسخة بعد طبعتها الأولى عام ١٩٤٨.

ومن أكثر كتب سكينر رواجاً في مجال الفكر الفلسفي كتابه «ما وراء الحرية والكرامة» ويهدف الكتاب إلى بيان كيف تسوء الأمور -في رأي سكينر طبعاً- إذا ما تحولت الحرية والكرامة إلى تعويذة أو تميمة أو ظن الناس أنها حقيقة. والكتاب -كما يرى المؤلف- دعوة للناس لكي يحطموا ذلك الإرث البالي، وكأنه يصرخ بهم قائلاً: «حطموا تلك الوصايا البالية، وانفضوا عن كاهلكم عبء أوهام وأوزار أثقلت وأرّقت الأجيال على مدى الأحقاب والدهور، وتعالوا إليّ لتؤمنوا بالوصايا الجديدة التي أتيتكم بها بشيراً ونذيراً. ويرى أن من التناقض، ومن أكثر الأمور زيفاً وبطلاناً ونحن نعيش عصر «العقل» أن نتشبث بـ«هراء ميتافيزيقي» ابتدعه لنا الفلاسفة، مثل حديثهم عن النفس الخالدة في العصور الوسطى أو قبلها.

ومفهوم الحرية عند سكينر هو أحد الموروثات الثقافية البالية، والتشبث بوهم الحرية ركض إلى هاوية الجحيم. ولا وجود لما يسمى الإنسان الحر المستقل صاحب الكرامة، فهذه كلها من المعارف التقليدية التي نرزح تحت عبئها؛ فالحرية والكرامة كلمات بغير مضمون. والإنسان المستقل، والحرية والكرامة منعكسة شرطية فَرَضَتْهَا عليه البيئةُ. ونخدع أنفسنا لو تصورنا أننا نتحكم في أفعالنا. فالعلم -ويعني به سكينر علم النفس السلوكي- ينكر أن هناك كائناً يُدعى الإنسان. وإن من العلماء من يرى أن الإنسان يتعرض لعملية الإلغاء.

ولكن سكينر يضيف إلى هذا قوله: إن من يتعرض للإلغاء هو الإنسان المستقل.. الإنسان الذي تدفع عنه آداب الحرية والكرامة. ثم يقول في حسرة: «ولقد تأخر إلغاء هذا الإنسان عن موعده طويلاً جداً.. إن الإنسان آلة» .

وبعد صدور هذا الكتاب، امتلأت أعمدة الصحف والمجلات بدراسات وأسئلة مثل: «هل أضحت الحرية شيئاً بالياً وعقيماً؟.. أو وداعاً للحرية» وتركزت الأضواء على سكينر كأنه مبعوث الهداية، واستشهدت بكلماته أجهزةُ الإعلام: «الحرية هراء... عبء نرزح تحت وطأته ولا طاقة لنا به.. الحرية والكرامة غذاء عصر ما قبل العلم ، وآن لنا أن نتخلص من خطايانا التقليدية. وأصبح سكينر

ملء الأسماع والأبصار والأذهان. وأعادت الصحف الكبرى، وجميعها مملوكة لشركات كبرى عملاقة، نشر الكتاب في صورة مسلسل وحلقات متتابعة على صفحاتها.

وفعلت نفسَ الشيء أجهزةُ التليفزيون، وكان الكتاب موضوع حوار طويل على شاشاتها.

وعلى نفس هذا المسار يقول أحمد قعلول في مقاله «الديمقراطية من منظور أمريكي»: إن اللعبة السياسية تقوم على نظرة دونية للآخر بما أنها تحوله إلى شيء صالح للاختبار والتجريب ثم التنفيذ. وقد نشأت عن هذه الفكرة ما يسمى بنظريات الديمقراطية القائمة على نُخَب محترفة للسياسة، واعية بآليات اللعبة وبحدودها. وهذا قائم على تقسيم قِيَميّ للمجتمع بين طبقة قليلةَ العَدد، توصف بكونها نخبة ذكية، وبين المجتمع الذي تتعامل معه هذه النُّخَب على أساس أنه قُطْعَان من الكائنات البدائية المحكومة بغرائز الرغبة والخوف، والتي يجب لَجْمها عن الحقائق التي تعرفها النُّخَب، وذلك أنها إذا ما انتبهت يوماً إلى حقيقة الأمر، فإن مصالح تلك النخب ستصبح مهددة. كما أن اللعبة ستتحول عن آلياتها السلمية إلى أدواتها العنيفة الجاهزة دوماً للاستعمال.

ويستمر الكاتب فيقول: دفع هذا بالعديد من المحللين إلى طرح تساؤلات حول جدية القول بالديمقراطية في الولايات المتحدة خاصة في ظل مثل هذه المعطيات. فأي معنى لديمقراطية يتم فيها تحديد النتائج مسبقاً، من خلال مناورات تقوم بها الأطراف اللاعبة، من أجل التحكم في وعي الجماهير، ومن أجل التأثير عليها، بحيث ترى العالم بالشكل الذي تريده لها النُّخَب المتنفذة، وخاصة الجهات المسيطرة على وسائل الإعلام. لا شك أن هذا الأمر يطرح الكثير من الأسئلة على جدية القول بالديمقراطية حتى من معنى التداول السلمي على السلطة، وذلك أن العنف لا يكون بالضرورة دموياً، فأي شيء أعنف من تدجين الفرد والمجموعة وتحويلهم إلى قطعان.

ويضيف أحمد قعلول بُعْداً جديداً في الديمقراطية الغربية وهي أدوات التأثير فيها ويقول: لا يُخْفي الأمريكيون أن اللعبة السياسيَة تقوم لديهم على مراكز النفوذ وعلى حلقات التأثير أو اللوبيات، التي منها العِرْقي ومنها المالي ومنها الدينيَ، وأن من قوانين اللعبة استعمال وسائل التأثير والتحكم في الرأي العام، الذي من المفروض أن يكون الجهة التي تقوم باتخاذ قرارات واعية في ما يخص القضايا الكبرى، التي تهم مصالحه الوطنية. بينما يبدو أن أكثر تلك القضايا إنما يُتَّخَذ فيها قرار بتأثير من أجواء ومحفزات مصطنعة. بل إن طرح القضايا نفسها لا يكون إلا عندما يكون الوقت مناسباً، أو إذا ما وقع خلل في علاقة الأطراف المشاركة في اللعبة.

> إن اللعبة السياسية تقوم على نظرة دونية للآخر بما أنها تحوله إلى شيء صالح للاختبار والتجريب ثم التنفيذ.
> أحمد قعلول في مقاله «الديمقراطية من منظور أمريكي»

ويطبق قعلول كلامه السابق على المشهد الأمريكي اليوم فيقول: يمكن معرفة خطورة مثل هذه الاختلافات عندما نقرأ أحداث الإعلان عن الصور المشينة لتعذيب الأسرى في العراق، وذلك أن جميع المؤشرات تدل على أن مثل هذه الصور كانت موجودة منذ فترة من الزمن، وأن أكثر من جهة كانت على علم بوجودها، مما يعني أن خروجها تعبير عن صراع حقيقي داخل المؤسسة وفي صفوف النخبة.

وأسباب الصراع عديدة، منها ما يعود إلى الانتخابات الرئاسية القادمة، ومنها ما يعود إلى الصراع المحتدم بين لوبي وزارة الخارجية ولوبي

البنتاغون، الذي يترأسه رامسفيلد نفسه؛ ولا شك أن تصاعد التناقض في المصالح هو الذي ساهم في تسهيل إخراج تلك الصور.

ويبدو أن ثمن هذا الصراع هو المطالبة بإسقاط رأس وزير الدفاع رامسفيلد، أو على الأقل إضعاف موقعه، بحيث يقع ضمان التخلص منه عندما يحمى وطيس المعركة الانتخابية. بينما نلاحظ وفي ساحة انتخابية أخرى أي : بريطانيا أن الشق المعارض في حزب العمال وحتى المحافظين لم يتعاملوا بنفس الطريقة مع نفس القضية ؛ فهم لم يسارعوا إلى مهاجمة سياسة توني بلير في العراق، واستعمال موضوع تعذيب الأسرى ، سواء أكان من خلال ما شاع من أخبار عن ضلوع الجنود البريطانيين في مثل هذه الأعمال، أو من خلال شراكة حكومة بلير مع الأمريكان، وذلك كما يقول عدد من المحللين السياسيين البريطانيين : إن أعضاء حزب العمال المعارضين لبلير لا يمتلكون بديلاً له، بحيث إنهم يخشون إن هاجموه أن يتسببوا في سقوطه، وبالتالي سقوط ورقتهم القوية في الانتخابات. بينما يرى المحافظون أن استعمال ورقة الحرب الآن سابق لأوانه، نظراً لبعد موعد الانتخابات فخيروا تأجيل المعركة.

ويقول الدكتور بشير زين العابدين في مقالته «نقد الديمقراطية المعاصرة في الفكر الغربي» : إن الديمقراطية البريطانية على سبيل المثال لا تختار أعضاء المجلس والحكومة التي تمثلهم، وإنما ينتخبون الحزب الذي يحكم رئيسه حسب ما يقتضيه برنامج الحزب وبحكم تصوُّره للمصلحة العامة دون وجود أي مرجعية للشعب ؛ وبذلك فالأغلبية من المنتخبين لا يحصلون أثناء الحملة الانتخابية إلا على الوعود، ثم تسود فترة طويلة من احتكار الحزب لآلية اتخاذ القرار. وقد عبر عن هذه الظاهرة اللورد هيلشام عام ١٩٧٦ بقوله: «إننا نشهد عصر الدكتاتورية المنتخبة»، في إشارة إلى هيمنة حزبين متناحرين على زمام السلطة في بريطانيا طوال قرن كامل من الزمان، فقبل الحرب العالمية الثانية كانت المنافسة بين المحافظين والأحرار، ثم تحولت إلى منافسة بين العمال والمحافظين بعد الحرب. وإذا أخذنا في الاعتبار أن عدد المهتمين بالنشاط الحزبي في بريطانيا لا يتجاوز نسبة ٥٪ فقط؛ فإن الأغلبية المستقلة لا تجد من يمثلها في هذا النظام.

ويرى الدكتور بشير أن الأكثرية تصوت لتحقيق المصالح الخاصة وليس لتحقيق المصلحة العامة ورفاهية المجتمع. وكثيراً ما لاحظ مؤرخو الغرب أن الشعوب تؤيد من يحقق مصلحة غالبية أفرادها، ولو كان ذلك على حساب الأقلية أو على حساب الحرية أو الديمقراطية نفسها. ولذلك فقد اعتبر تأييد أغلبية المجتمع الألماني لأدولف هتلر في أواخر الثلاثينيات إجماعاً على باطل ؛ لأنه كان ضد الأقلية من اليهود.

الشعوب تؤيد من يحقق مصلحة غالبية أفرادها؛ ولو كان ذلك على حساب الأقلية أو على حساب الحرية أو الديمقراطية نفسها.

ويقول فهمي هويدي: سمعت من بعض الأكاديميين الأمريكيين المحترمين الذين زاروا القاهرة مؤخراً شكواهم المُرَّة مما يتعرضون له من ضغوط وترهيب؛ لإلزامهم بالسكوت وعدم توجيه أي نقد، أو الجهر بأي رأي مخالف للسياسات التي تتبعها الإدارة الأمريكية، خصوصاً في الموضوعات الحساسة المشار إليها، وجميعاً أصبحوا يعرفون أن وقوع أي منهم في محظور النقد أو المخالفة في الرأي يهدد بالقضاء على مستقبلهم العلمي والسياسي، إن وجد، ولن تتخذ ضدهم إجراءات

قضائية، بل ربما كان ذلك أمراً سهلاً، حيث سيجدون محامين يدافعون عنه ولو بمبالغ طائلة، وإنما سيتم اغتيال الواحد منهم معنوياً عن طريق التشهير به عبر وسائل الإعلام، والتشكيك في وطنيته، أو اتهامه بالعداء للسامية، أو تلفيق التهم الضرائبية أو حتى الجنسية له، الأمر الذي يؤدي إلى تشويهه وحصاره وتدميره معنوياً، ومثل ذلك الاغتيال الذي يتعرض له، يؤدي إلى إحراج المؤسسات العلمية التي يعملون بها ؛ لأن التشهير سيصيبها أيضاً، وسيثير ذلك ضدها حملة مقاطعة قد يترتب عليها التأثير على مصادر تمويلها، وتهدد بوقف نشاطها وإغلاق أبوابها ، وإذا كان ذلك حظ الأكاديميين، فمشكلة السياسيين أكبر، ذلك أن أي عضو في أي مؤسسة منتخبة يعرف جيداً أنه مهدد بالتدمير وبالاغتيال السياسي والمعنوي إذا رفض الانصياع لمنظومة الآراء المفروضة، وَعَبَّرَ عن رأي مخالف بأي درجة فيما يخص إسرائيل والفلسطينيين، وتلك إحدى مُسَلَّمَات الحياة السياسية الآن، وهناك نماذج حية في الذاكرة لمرشحين أو أعضاء في مجلس النواب

الديمقراطية هي نظام كالنظام الدكتاتوري تمارس فيه نُخْبَة من المجتمع سلطتها على بقية المجتمع؛ وإذا كان القمع والأمن هو الأداة الأولى في النظام الدكتاتوري لفرض هذه السلطة فإنها في النظام الديمقراطي هي الإعلام والخداع.

أو الشيوخ وقعوا في المحظور فكانت تلك نهايتهم، وقد عرف الجميع من واقع تلك الخبرات ما هي عناوين وحدود طريق النجاة والسلامة، وتلك التي تنتهي بالفشل والندامة.

ويتابع هويدي: أتحدث هنا عن المواطنين الأمريكيين الأصليين من غير المسلمين، أما إذا كان ذلك المواطن مسلماً ومن أصول شرق أوسطية فمصيبته أكبر، فهو من الفئة المستباحة التي لا حقوق لها ولا كرامة، كما هو معروف.

وبذلك يتضح أن الديمقراطية هي نظام كالنظام الدكتاتوري تمارس فيه نُخْبَة من المجتمع سلطتها على بقية المجتمع؛ وإذا كان القمع والأمن هو الأداة الأولى في النظام الدكتاتوري لفرض هذه السلطة فإنها في النظام الديمقراطي هي الإعلام والخداع .

النموذج الأفغاني:

وقد اخترنا النموذج الأفغاني لنحاول به استجلاء حقيقة الانتخابات العراقية لعوامل عديدة : أولها تصريح المسئولين الأمريكيين أنفسهم ؛ فيقول وزير الخارجية الأمريكي كولن باول: إن أمر اختيار الشخص الذي سيتولى السلطة في العراق يعود إلى الشعب العراقي ، ونحن لم نر بعدُ شخصاً مثل حميد قرضاي الذي تولى السلطة في أفغانستان لكن هذا الزعيم سيظهر في يوم من الأيام .

كما تتشابه الحالة العراقية مع الحالة الأفغانية في جوانب عديدة: فكل من الدولتين قد شنت القوات الأمريكية عليها حرباً ضروساً بدوافع معلنة متشابهة مثل القضاء على الإرهاب وبدوافع خفية تتعلق بالسيطرة على النفط وقد تكون منابعه مثل العراق أو مسارات نقله كأفغانستان؛ ففي عام ١٩٩٨ كشفت شركة «يونوكال» - المعتبرة من أهم الشركات المتفرعة عن «ستاندرد أويل» - عن فشل مشاريعها الطموحة بسبب عجز الحكومة المركزية في كابول عن تأمين الحماية المطلوبة لتنفيذ مشاريع الإمدادات المتعلقة بنقل النفط والغاز الطبيعي. وبعد انقضاء سنتين تقريباً قامت شركة «هاليبرتون» الأمريكية بتوقيع عقد مع شركة النفط الوطنية في أذربيجان لإنشاء حوض ضخم يستخدم كقاعدة لدعم الأعمال

المرتبطة بصناعة النفط حول بحر قزوين.

وقام نائب رئيس الشركة ديك تشيني (نائب الرئيس بوش) بإجراء المحادثات وإعطاء الضمانات الآيلة إلى تحسين ظروف المشاركة. وبررت قبل ذلك شركة «يونوكال» انسحابها المفاجئ بالقول : إن ممثلها حميد قرضاي عجز عن رعاية مصالحها في ظل «طالبان» ثم تبين لاحقاً أن مجلس إدارة الشركة أوصى باختيار قرضاي مستشاراً أعلى أثناء التفاوض مع «طالبان» لمد أنبوب من تركمانستان إلى باكستان عبر أفغانستان.

وذُكرَ في حينه أن توصية الاختيار جاءت بتشجيع من رئَيس الاستخبارات المركزية (سي. آي. أي) وليم كيسي ورئيس الاستخبارات الباكستانية (آي سي أي) ويبدو أن هناك أسباباً وجيهة أدت إلى هذا الانتقاء ؛ أهمها انتماء قرضاي إلى قبيلة دوراني البشتونية المتواجدة في المناطق الجنوبية من أفغانستان حيث سيمر الأنبوب؛ إضافة إلى دوره في محاربة السوفيت وانخراطه في صفوف المجاهدين. وعندما انسحبت القوات السوفيتية انتقل حميد قرضاي مع إخوته إلى الولايات المتحدة بطلب من وليم كيسي الذي رعاهم بعنايته. وبسبب هذه الخلفية يتطلع زعماء قبائل أفغانستان إلى قرضاي كممثل لسياسة الولايات المتحدة وليس كرئيس مستقل.

ويضيف الكاتب الأمريكي غور فيدال في كتابه: قد ثبت فيما بعد أن غزو أفغانستان لم تكن له صلة بأسامة بن لادن، وإنما كان أسامة مجرد ذريعة لاستبدال الطالبان بحكومة أكثر استقراراً، تستطيع أن تسمح لشركة «يونوكال» بمد خط الأنابيب، الذي يحقق الأرباح لعُصْبَة تشيني - بوش ضمن أطراف أخرى؛ ويورد الكاتب معلومات هامة حول هذا الخط، والمباحثات التي أجرتها رئاسة شركة يونوكال مع ممثلي حكومة طالبان في كانون الثاني عام ١٩٩٧م في شوجرلاند بتكساس، وكيف قامت تلك الشركة بتدريب عناصر أفغانية لمد خط الأنابيب بموافقة الحكومة الأمريكية فقد استضافت الشركة المذكورة وفداً من حكومة طالبان، وللبحث في كيفية مد خط أنابيب لبترول وغاز نفط قزوين من الحقول إلى شواطئ باكستان، وقد أوردت محطة بي. بي. سي في ٤ ديسمبر١٩٩٧م خبراً عن تلك المباحثات، وقالت المحطة: إن متحدثاً باسم شركة يونوكال ذكر أن من المتوقع أن يقضي رجال الطالبان بضعة أيام في المقر الرئيسي للشركة؛ وذكر مراسل المحطة أن اقتراح إنشاء خط للأنابيب عبر أفغانستان هو جزء من مشروع دولي للاستفادة من تنمية موارد الطاقة الغنية في بحر قزوين.

ويقول خبير النفط الأمريكي جيمس دوربان: (إن هؤلاء الذين يسيطرون على الطرق النفطية لوسط آسيا، سيؤثرون في الاتجاه المستقبلي، وكميات تدفق وتوزيع الإيرادات من موارد النفط والغاز).

> غزو أفغانستان لم تكن له صلة بأسامة بن لادن، وإنما كان أسامة مجرد ذريعة لاستبدال الطالبان بحكومة أكثر استقرارًا، تستطيع أن تسمح لشركة «يونوكال» بمد خط الأنابيب، الذي يحقق الأرباح لعُصْبَة تشيني - بوش ضمن أطراف أخرى.
>
> غور فيدال

ولذلك فإن زلماي خليل الأمريكي الذي تولى بعد ذلك منصب سفير الولايات المتحدة في أفغانستان، والذي يعتبر على نطاق واسع الحاكم الحقيقي لأفغانستان كان مستشاراً لشركة يونوكال الأمريكية التي أرادت مد أنبوب نفط من بحر قزوين عبر أفغانستان وباكستان ، ولهذا غازلت طالبان ؛ وعندما فشلت صار الطالبان أشراراً وإرهابيين استوجب

قصفهم والقضاء عليهم حتى قبل أن تثبت علاقتهم بأحداث الحادي عشر من سبتمبر .

وبعد أن تمكنت القوات الأمريكية بمساعدة رئيسية من قوات تحالف الشمال من إسقاط حكومة طالبان في كابول بدأت حرب عصابات بين مجاهدي طالبان والقوات المشتركة تلك، ومن ثم شرعت القوات الأمريكية في محاولة فرض نظام قانوني يتمتع بما يعرف بالشرعية الدولية لتكمل به الصورة الموعودة، ومن هنا كانت الانتخابات النموذجية ومحاولة فرض النموذج الغربي على نظام الحكم في أفغانستان .

ولكن كيف فاز قرضاي ؟ وكيف تمكنت القوات الأمريكية من جعل مرشحها أو عميلها يفوز ؟

أولاً : بالمال، والدعم المالي أخذ عدة صور منها: الدعم المباشر فقد تمكنت الولايات المتحدة من الضغط على بعض الدول لتقديم ١٠٠ مليون دولار للأمم المتحدة لدعم إشرافها على إجراء الانتخابات الأفغانية، هذا هو الدعم المباشر .

ومنها الرشاوى ؛ إذ إن هناك أخباراً مؤكدة تقول : إن مكتب الأمم المتحدة أنفق ٢٠ مليون دولار، على رؤساء القبائل وأصحاب النفوذ في داخل وخارج أفغانستان لضمان التأييد لقرضاي، وبالتالي فوزه في الانتخابات .

الضغط المعنوي: تحركات وتصريحات السفير الأمريكي خليل زاد وضغوطه سواء على القبائل أو رؤساء الأحزاب والجماعات الأفغانية ؛ فعدد الناخبين المسجلين ١٠,٥ ملايين ناخب (الكثير منهم سجل مرتين على الأقل) وثلاثة أرباع الشعب من الأميين لم يروا التلفاز في حياتهم أبداً، ولم يسع أي منهم للتعرف على المرشحين الستة عشر؛ ونتيجة لعدد من الاتفاقات التي أبرمت مع جنرالات الحرب والقادة العسكريين - الذين يسيطرون على أكثر من نصف أفغانستان - من أجل تأمين فوز قرضاي، وقبضوا الثمن مقدماً من واشنطن. وقد أشار المرشح الديمقراطي للرئاسة جون كيري بقوله : إن الإدارة الأمريكية قررت شراء نتيجة انتخابات الرئاسة الأفغانية من جنرالات الحرب .

ومارست الإدارة الأمريكية الضغط كذلك على المرشحين ؛ ففي يوم الانتخابات ٩ أكتوبر، انسحب ١٤ مرشحاً من الانتخابات، معتبرين أن هذه الانتخابات تخضع لعملية تزوير مبرمجة من قبَل الحكومة (حبر مزيف، بطاقات بيضاء)، وأعلنوا أنَ هذه الانتخابات غير نزيهة وغير قانونية . ولكن بعد أن طاف عليهم كل من السفير الأمريكي خليل زاد، ومندوب خاص لبوش، وكذلك بعض المسئولين في الأمم المتحدة، تغير رأي المرشحين المنسحبين، وقالوا : إنهم سيقفون مؤيدين لقرضاي إذا ما نجح في الانتخابات. ثم صدرت عنهم عدة تصريحات بأن المشاركة في الانتخابات تعتبر دليلاً على صدق وطنية الأفغاني، وأن هذه الانتخابات في صالح الشعب والبلاد.

ويروي محمد محقق أحد المرشحين البارزين للرئاسة الأفغانية أنه كان يستعد لمعركة انتخابية عندما زاره السفير الأميركي زلماي خليل زاد في مكتبه ليقترح عليه صفقة وقال: طلب مني التنازل عن الترشح للانتخابات ليس بصيغة آمرة بل كنوع من الالتماس، وجاء ذلك خلال المقابلة التي أجريت الثلاثاء الماضي مع جنرال الحرب المنتمي لقبائل الهزارا، والذي أكد أنه لم يقتنع بالمكافآت التي عرضت عليه خلال اللقاء الذي استمر قرابة الساعة في الشهر الماضي .

وأشار محقق إلى أن مطالبه في حالة فوز قرضاي تتمثل في منح حزبه أربع وزارات وأربعة حكام في المناطق التي يقطنها الهزارا وسط أفغانستان وإنشاء طريق جديد من كابول إلى المنطقة التي تعرف رسمياً باسم هزاراجات. وتابع: إن خليل زاد قد أبلغه أن الطريق الجديد لن يكون مشكلة، ولكن حزبه عليه أن يوافق بوزارتين، ومنصبي نائب وزير في وزارات أخرى وحاكم واحد .

وقد تكررت الاتهامات من عدد آخر من المرشحين وأعضاء حملاتهم البارزين خلال المقابلات التي أجريت معهم في كابول . والذين عبروا عن استيائهم مما يعتبره العديد من الأفغان تدخلاً خارجيّاً يمكن أن يقود إلى تقويض الأسس المتصدعة للديمقراطية التي وعدت الولايات المتحدة بتحقيقها.

وقال مصطفى سادات أوفياني مدير حملة المرشح الانتخابي يونس قانوني المنافس الأبرز لقرضاي: إن ذلك لا يتناسب مع ممثل دولة قدمت لنا المساعدة في الماضي . الكل يعرف أن أفغانستان قد عانت لأكثر من ٢٥ سنة من الاحتلال الروسي، ومن بعده طالبان؛ فلماذا إذاً تسعى الحكومة الأمريكية لإخضاع الشعب الأفغاني لكل مطالبها . وأوضح أن قانوني يخطط مع ١٣ مرشحاً آخرين لعقد اجتماع في كابول لعرض الشكاوى حول تدخلات خليل زاد .

التزوير: وقد مر بنا أقوال المرشحين الآخرين من الحبر المزيف والبطاقات البيضاء، والذي لم يُذْكَر هو أكثر من ذلك، وكان المرشح عبد الستار صراط قد أكد بعد اجتماع ضم ١٤ مرشحاً أو ممثَّلاً عنهم أن الانتخابات جرت بطريقة غير شرعية، وأضاف صراط قائلا : إن مندوبيهم في مكاتب الاقتراع بكابل أكدوا لهم وقوع عمليات تزوير، وأن بعض الناخبين كانوا يدلون بأصواتهم أكثر من مرة، فيما مورست ضغوط على ناخبين آخرين من أجل انتخاب كرزاي .

بل إنه تحت مزاعم هجمات طالبان لم يخرج مسئولو الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي، الذين رفضوا إرسال مراقبين إلى هذه الانتخابات، وتحت ضغط من واشنطن اضطروا لإرسال ١٢٥ مراسلاً، لكنهم لم يخرجوا من العاصمة، خوفاً من هجمات طالبان في جبال وصحاري أفغانستان.

ولكن هل ستنجح القوات الأمريكية في فرض نموذجها على أفغانستان؟

حدد مايكل شيوار- رجل المخابرات الأمريكية السابق- في كتاب (غرور الإمبراطورية- لماذا يخسر الغرب الحرب على الإرهاب؟) الأسباب التي جعلت المخابرات الأمريكية في تقديرها للموقف في أفغانستان تؤكد للإدارة الأمريكية أن الاحتلال الأجنبي لن يستقر طويلاً كما هو مخطط له، وأن حكومة الأقليات التي نصّبتها الولايات المتحدة لن تستمر هي الأخرى .

وهذه الأسباب هي:

أولاً: أن الأقليات تستطيع السيطرة والحكم في العاصمة كابول، ولكنها لن تستطيع السيطرة على البلاد كلها وحكمها، وتاريخ أفغانستان يشير إلى أن قبائل البشتون ظلت مسيطرة على البلاد لأكثر من ثلاثة قرون، وفرضت قوانينها وتقاليدها القبلية على الجميع، وهي قبائل إسلامية محافظة، وكانت لهذه القبائل في كل العصور قوة ونفوذ مع وجود النظام الملكي، وكان الملك الأفغاني دائماً من البشتون، ولم يحكم أفغانستان من غير البشتون سوى ثلاثة رجال استثناءً من هذه القاعدة.

أولهم كان اسمه حبيب الله غازي، من قبائل الطاجيك، وكان مُوالياً للغرب، قاد ثورة على الملك وأطاح به وتولى هو الحكم، إلا أن حكمه لم يستمر طويلاً رغم أنه كان مسلماً محافظاً، إلا أنه لم يكن من البشتون، والرجل الثاني هو نجيب الله الذي كان على رأس الحكومة الشيوعية التي فرضها الاحتلال السوفيتي على البلاد، ونجيب الله كان من البشتون ولكنه لم يكن إسلامياً، وكان حكمه مرفوضاً من الشعب الأفغاني الذي يُعادي نُظُم الحكم غير الإسلامية.

أما الرجل الثالث في تاريخ أفغانستان فهو حامد قرضاي الذي نصّبه الاحتلال الأمريكي، وحكومته تسيطر عليها عناصر من قبائل الطاجيك، فهي ليست من البشتون، وتعلن أنها إسلامية ولكنها تعبر عن إسلام أمريكي مختلف عن الإسلام الأفغاني، وقد

انتهت التجربتان الأولى والثانية لحكم الأقلية عندما أطاحت بهما قوات من قبائل البشتون فسقط حبيب الله (الطاجيك) بعد تسعة أشهر فقط (من ديسمبر ١٩٢٨ إلى سبتمبر ١٩٢٩) وسقط حكم نجيب الله والشيوعيين بعد ١٥ عاماً (١٩٧٨-١٩٩٢) بعد رحيل الاحتلال السوفيتي، ويقول مايكل شيوار في تقدير موقف حكومة قرضاي الحالية التي تسيطر عليها الأقلية بأنها سوف تلقى نفس المصير على الأرجح، ما لم يستمر وجود الاحتلال الأمريكي ويستمر دعم النظام الحالي بقوة الاحتلال.

ثانياً: أن الأفغان الذين يمثلون القوة الحقيقية هم مسلمون ومتمسكون بالقيم والتقاليد المحافظة، ومشاعرهم القبلية قوية، وهي التي تحكم مواقفهم، ولديهم شعور عميق بالرهبة من الأجانب ولا يتحملون وجودهم على أرضهم.

الأفغان الذين يمثلون القوة الحقيقية هم مسلمون ومتمسكون بالقيم والتقاليد المحافظة، ومشاعرهم القبلية قوية، وهي التي تحكم مواقفهم، ولديهم شعور عميق بالرهبة من الأجانب

يقول مايكل شيوار: في عام ١٩٨٩ تم اختياري لمصاحبة مسئول بارز في مجتمع الاستخبارات الأمريكية لإعداد تقرير عن الحالة في أفغانستان يقدم إلى مجلس الشيوخ، وكان دوري أن أقدم صورة عن الوضع السياسي والعسكري هناك، وعندما انتهيت من ذلك سألني أحد أعضاء مجلس الشيوخ: هل تعني أن الولايات المتحدة بعد أن ضيعت عشر سنوات، وأنفقت مليارات الدولارات لمساندة المقاومة الأفغانية سوف تجد في كابول قريباً حكومة يسيطر عليها إسلاميون معادون لأمريكا؟ هل ساعدنا على نشأة حكم إسلامي في أفغانستان؟!

يقول مايكل شيوار: إن هناك مسئولين في الإدارة الأمريكية حالياً يشعرون بالدهشة من أن الأفغان مسلمون، وأن العصبية القبلية هي التي تحكمهم، وأنهم يكرهون الأجانب، وأن الإسلام في أفغانستان بالذات - رغم الحروب والقتل- هو الأكثر قوة والأكثر تحفظاً حتى اليوم، والذين يلتفون حول قرضاي هم أقلية، ومعهم المغتربون الذين عادوا بعد الغزو الأمريكي، وتحت حماية القوات الأمريكية، وهؤلاء أفغان بالاسم، لكن الشعب الأفغاني لا يعتبرهم ممثلين له، وهم غربيون أكثر من كونهم أفغاناً، وأفكارهم عن الآراء الدينية والعلمانية ومواقفهم السياسية وحديثهم عن النمو السريع للديمقراطية، كل ذلك يجعلهم غرباء عن الشعب الأفغاني.

وقد كتب قلب الدين حكمتيار زعيم إحدى الفصائل العسكرية الأفغانية خطاباً إلى الحزب الديمقراطي الأمريكي يفسر فيه كراهية الأفغان لقرضاي وحكومته قال فيها: (لا نعرف نوع البشر الذين يسمح لهم ضميرهم بأن يعتبروا أنفسهم حكاماً لشعب وهم لا يطمئنون على أمنهم الشخصي إلا في حماية الأجانب، ولا يمكنهم أن يثقوا حتى في زملائهم في الحكم وفي مساعديهم في أنحاء البلاد، ولا يجدون أية قوة داخل البلاد تساعدهم على البقاء والشعور بالأمان داخل قصورهم، وهم يذهبون إلى مقاطعاتهم وأبناء بلدتهم تحت حماية قوات الكوماندوز الأمريكية، ومع ذلك فإنهم يتعرضون للهجمات هم والقوات الأمريكية.

وقال حكمتيار أيضا في رسالته: بعد وقت قصير سوف يؤدي اشمئزاز الأفغان من تنصيب الكفرة لإدارة شئون الحكم واحتلالهم للأرض، ورفضهم للاعتداءات على الكبرياء القبلية الراسخة في النفوس، وكراهيتهم للأجانب، سوف يؤدي ذلك

إلى توجه شعب قوي معاد لأمريكا سوف يمتد من قبائل البشتون الممثلة لأغلبية الشعب الأفغاني إلى بعض الأقليات التي تساند حكم قرضاي، والقوات الأمريكية تواجه الآن شعوراً بالرفض سوف ينمو حتى ينتهي بتجمع كل الفصائل والقوات الْعِرْقِيَّة والقبلية معاً من أجل طرد هذه القوات الأجْنبيَة، ومع اقتراب هذا الاحتمال، سوف تزداد شكوى الأفغان من أن الولايات المتحدة ودول الغرب واليابان فشلت كلها في توفير ما يكفي من الغذاء، ولم تحقق شيئاً من وعودها عن المساعدات المالية والتكنولوجية والخبرة والكمبيوتر وإعادة بناء أفغانستان بعد ما أحدثه الغزو من تدمير، وهذا يعني أن الشعب الأفغاني يدرك الآن أن أمريكا جاءت لاحتلال أفغانستان والسيطرة عليها وقدمت للشعب وعوداً لم تحققها، وهي الآن تتخلى عن أفغانستان، وكل ما قدمته من مساعدات يمثل الحد الأدنى اللازم للإبقاء على قرضاي وحكومته).

يقول مايكل شيوار: إن على الأمريكيين أن يدركوا أن أفغانستان بالذات - أكثر من أي مكان آخر في العالم لا يمكن أن تشعر بالألفة مع الأجانب، وهم لا يكتفون بمشاعر الازدراء للأجانب، ولكنهم يقاتلون الأجانب حتى الموت.

ثالثاً: الأفغان لا يمكن شراؤهم، ولكن دعاة الغزو في الإدارة الأمريكية كانوا يؤكدون عكس ذلك، ويقولون: إن كل إنسان يمكن شراؤه، وكل إنسان وكل شيء له ثمن، وترددت هذه النظرية قبل وبعد الغزو في أكتوبر ٢٠٠١، ونُشِرَتْ قصص كثيرة على لسان بعض المسئولين الذين لم يذكروا أسماءهم عن ضباط أمريكيين ذهبوا سرّاً إلى قادة الفصائل الأفغانية ومعهم صناديق مليئة بالدولارات ودخلوا بمهارة في مساومات انتهت بشراء ولاء هؤلاء الأفغان، وكان ذلك هو السبب في سقوط طالبان وتقليل خسائر القوات الأمريكية، والحقيقة أن هذه القصة كلها مزيفة، بل هي أكبر أكاذيب الحرب في أفغانستان، والأمريكيون لا يعرفون الأفغان، من الممكن أن يأخذوا الأموال ممن يعرضها عليهم، ولكنهم بعد ذلك لن يفعلوا إلا ما يريدون أن يفعلوه، سواء اتفق مع ما تريده أنت أو لم يتفق. وعلاوة على ذلك فإن العناد من أهم خصائص الأفغان لدرجة أنهم قد يأخذون أموالك لكي يفعلوا ما تريده، ويكون ذلك متّفقاً مع ما يريدونه هم، ولكنهم لا يفعلون ما أرادوا ومَا أردت لمجرد ألا يكونوا منفذين لإرادتك أو أنهم ينفذون أوامرك.

رابعاً: إذا وُجدت حكومة قوية في كابول فسوف يكون عليها أن تخوض الحروب، ويبدو أن هذه الحقيقة البديهية لم تخطر على بال الرئيس قرضاي ومستشاريه الأمريكيين والغربيين؛ فالسياسة الأمريكية تريد أن تكون الحكومة الأفغانية قوية لكي تكون قادرة على منع محاولات السيطرة على

> الأفغان لا يمكن شراؤهم، ولكن دعاة الغزو في الإدارة الأمريكية كانوا يؤكدون عكس ذلك

مناطق من الدولة يمكن أن تقوم بها الأطراف العديدة لتحقيق مصالحها أو لدوافع شخصية. وقرضاي حاول فرض نوع من الحكم المركزي على نمط نظام حكم طالبان بعد إفراغه من المضمون الديني، وهذا مؤشر آخر على أن قرضاي ليس أفغانياً نموذجياً، وأن مستشاريه الأجانب لم يقرءوا تاريخ أفغانستان..

خامساً: أفغانستان في الحقيقة هي ساحة يجري فيها الصراع الدولي، توجد فيها أطراف خارجية كثيرة لها مصالح تسعى إليها. وقد عبّر عن جانب من هذه الحقيقة الصحفي الباكستاني أحمد رشيد فقال في أوائل عام ٢٠٠٣: إن روسيا تسلح أحد الجنرالات من زعماء الفصائل الأفغانية، وإيران تسلح جنرالاً

آخر، والسعوديين يمولون فصائل أخرى، وبعض جمهوريات آسيا الوسطى تساند حلفاءها الذين تربطهم بهم روابط عِرْقِيَّة، والهند وباكستان تساندان سرّاً قوات وفصائل معينة، والغرب يتجاهل هذا الواقع؛ والذي يتمثل في تعدد ميادين اللعب في أفغانستان، ويضع الغرب حساباته على أنه قادر على فرض حكومة مركزية بالقوة على الجميع، ولا يضع الغرب في حساباته أن القمع سوف يدفع الأفغان إلى مزيد من العنف والتضحيات، وسيؤدي ذلك إلى مزيد من الدماء».

سادساً: باكستان تعمل بكل قوتها على أن يكون نظام الحكم في أفغانستان إسلامياً، ويسيطر عليه البشتون، وهذه الحقيقة تتجاهلها أمريكا كما يتجاهلها الغرب دائماً، رغم أنه معلوم أن باكستان منذ تقسيم شبه القارة الهندية عام ١٩٤٧م كانت اهتمامات دولة باكستان تركز على ثلاثة محاور تمثل استراتيجية الأمن العليا التي لا يمكن النقاش حولها: أولها: ردع الهند، وثانيها: الحصول على حماية نووية، وثالثها: وجود حكومة صديقة في أفغانستان يهيمن عليها البشتون، لذلك قامت باكستان بإجراء تجربة ناجحة للسلاح النووي في مايو ١٩٩٨م يمكن أن يكون مساوياً للقنبلة الهندية التي سبقت بصناعتها منذ سنوات طويلة، وفي الوقت نفسه ساعدت باكستان على وصول طالبان إلى الحكم في أفغانستان، لكي تضمن الأمن على الحدود المشتركة، وسيطرت حكومة طالبان على ثلاثة أرباع أفغانستان، وكانت هذه لحظة ذهبية بالنسبة لباكستان؛ لأن التقارب مع أفغانستان هدف استراتيجي من أهداف الأمن القومي الباكستاني.

لكن الموقف الآن مختلف، وازدادت الأمور سوءاً بالنسبة للأمن القومي لباكستان، فقد انهزمت طالبان؛ وتحولت إلى حركة تمرد في الانتظار على أمل أن تعود يوماً إلى السلطة، وما يحدث في أفغانستان يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في باكستان، خاصة أن حكومة قرضاي تحاول إرساء الأساس لدولة أفغانستان لتكون دولة إسلامية بالاسم فقط، وتنزع القيادة من البشتون وهم الأغلبية، وتتعاون مع الهند، حتى إن الهند أرسلت مراقبين عسكريين إلى أفغانستان، واستأنفت تدريب الضباط الأفغان في الأكاديميات العسكرية الهندية، وأعادت فتح سفارتها في كابول بعد أن كانت أُغلقت في ظل حكم طالبان، وأقامت مبنى كبيراً لسفارتها، وفتحت قنصليات في المدن الكبرى في هيرات، ومزار شريف، وجلال آباد، وقندهار.

وفضلاً عن ذلك فإن الولايات المتحدة تدفع باكستان إلى نقل قواتها العسكرية الأساسية إلى مناطق الحدود مع أفغانستان، وهى منطقة لا تخضع لسيطرة باكستان، وفيها احتمالات لاندلاع ثورة ضد باكستان تقوم بها القبائل المستقلة وهم من البشتون، ويمكن أن ينضموا إلى إخوانهم في أفغانستان، ويبدو أن هذا ما تسعى إليه السياسة الأمريكية.

ومنطقة الحدود هذه معبأة بالتوتر، وفي تقرير لصحيفة نيويورك تايمز الأمريكية في ديسمبر ٢٠٠٢م كتب ديفيد رودي بعد زيارته لمنطقة القبائل: إن المعارضة للولايات المتحدة هناك عنيفة ومتزايدة، وتبدو المنطقة بعد سقوط طالبان وكأنها صارت معقل النضال الإسلامي. وبالنظر إلى قلق باكستان البالغ من التهديد من جانب الهند فإن الوضع في أفغانستان بالنسبة لها أصبح خَطَراً، وفي نفس الوقت فإنها تبدو متعاونة مع الولايات المتحدة ومع حكومة قرضاي، ومصلحة باكستان أن يكون في أفغانستان نظام حكم على غرار نظام حكم طالبان، وإزالة التوتر على الحدود بين الدولتين حتى لا يقوم نزاع مسلح بين قبائل البشتون المسلحة على الحدود وبين الجيش الباكستاني. وباكستان من جانبها تفعل عكس ما تريد لإرضاء الولايات المتحدة، ومن ذلك أنها نقلت وحدات من قواتها المسلحة إلى مناطق القبائل رغم عدم رغبتها في إثارة منازعات في هذه المنطقة حتى لا

يتفجر الموقف؛ وتجد القوات الباكستانية نفسها في حرب مع قبائل البشتون في هذه المنطقة. في الوقت جيش باكستان بأعمال عسكرية جادة ضد طالبان والقاعدة في مناطق الحدود.



الأسباب التي جعلت المخابرات الأمريكية تؤكد أن الاحتلال الأجنبي بأفغانستان لن يستقر طويلا

نفسه هناك من يساند طالبان في باكستان؛ وهذا ما يعبر عنه المسئولون في الغرب ويقولون: إنه عمل عناصر شريرة في الجيش أو المخابرات الباكستانية، وهذا ما يفسر اختفاء العناصر الهاربة من طالبان بعد معركة تورا بورا، وقوات طالبان؛ والقاعدة تتسلل عبر الحدود الباكستانية لمهاجمة أهداف للقوات الأمريكية والحكومة الأفغانية.

وتوجد تقارير عن أن المخابرات الباكستانية نقلت مقاتلي القاعدة إلى مناطق آمنة في كشمير الباكستانية، وأنهم يتلقون المساعدة من جماعات التمرد في كشمير، وأن حكومة الإقليم عند الحدود الشمالية الغربية يهيمن عليها الإسلاميون، ولا تسمح بقيام

الواقع العراقي

يتخبط كثير من المراقبين والمحللين السياسيين عندما يريدون معرفة حقيقة ما تريده أمريكا من العراق: هل هو النفط؟ أم صياغة جديدة للمنطقة؟ أم الرغبة في مساندة إسرائيل؟ أم أهداف أخرى؟

وتكمن أهمية تحديد أهداف أمريكا من احتلالها العراق في معرفة ما تَحقَّقَ من هذه الأهداف، وما لم يتحقق، وما تطمع في إنجازه وما تخفق في الوصول إليه.

والواقع أن أغلب المراقبين السياسيين إنما أجمعوا على وجود هذه الثلاثية من الأهداف التي هي: العقيدة، والنفط، وتغيير خريطة المنطقة. ولكن

خلافهم حول أولويات هذه الأهداف وترتيبها؛ والتي تصب في النهاية لتحقيق الهدف الرئيسي الذي عبر عنه بوش في خطابه في احتفال البحرية الأميركية في فلوريدا يوم ١٣/ ٢/ ٢٠٠٣م بقوله: نرغب أن نكون بلداً فوق الجميع.

ولكن ما هي الاستراتيجية الأمريكية المعلنة لتحقيق تلك الأهداف؟

لصياغة الاستراتيجية الأمريكية لعراق ما بعد صدام انقسمت الإدارة الأمريكية إلى فريقين:

الفريق الأول: تشكل تحت مظلة (مركز أبحاث أمريكان إنتر برايز) الذي يعتبر معقل الصقور والمحافظين الجدد في البيت الأبيض والبنتاجون (وزارة الدفاع) بقيادة ديك تشيني نائب الرئيس الأمريكي مثل دونالد رامسفيلد وزير الدفاع، ونائبه السابق بول وولفوتيز، وريتشارد بيرل رئيس مجلس السياسة الدفاعية السابق.

أما الفريق الثاني: فقد تشكل داخل (معهد بيكر) الذي أسسه جيمس بيكر وزير الخارجية في إدارة بوش الأب ليعبر عن الجمهوريين الواقعيين ممن تولوا مسؤوليات في إدارة بوش الأكبر مثل كولين باول الذي كان رئيساً لهيئة الأركان ثم وزيراً للخارجية قبل أن يستقيل.

وتضمن سيناريو الصقور إنشاء حكومة مؤقتة بمجرد بدء عملية الغزو يقودها أحمد الجلبي رئيس المؤتمر الوطني العراقي الذي يضم المعارضة العراقية في المنفى، وهو صديق مقرب من وولفوتيز نائب وزير الدفاع السابق وريتشارد بيرل أحد أعمدة «أمريكان إنتر برايز» ورئيس مجلس السياسة الدفاعية السابق. ولا يحوي سيناريو الصقور أي دور للأمم المتحدة في عراق ما بعد صدام.

وأخيراً يتضمن سيناريو الصقور احتلال آبار ومرافق البترول العراقي لحمايتها وإعادة تأهيلها ودفع تكاليف عملية الغزو، ثم الاحتلال والتحكم في سوق البترول ومنظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) التي تتحكم بها دول عربية.

ولكن استطاع فريق ما يسمى بالمعتدلين في الإدارة الأمريكية والحزب الجمهوري والعسكريين إبعاد بوش عن خطة الحرب التي أعدها الصقور، ونجحوا في كشف المفارقة بين ضآلة القوة العسكرية التي تطلبت الخطة وضخامة التكاليف والأهداف؛ أي استسهال الأمر؛ وكأن منطقة الخليج هي خليج ماعز بوصف الجنرال أنتوني زيني قائد القيادة المركزية الأمريكية.

وقدَّر الواقعيون بقيادة باول أن غزو واحتلال العراق لفترة يتطلبان مئات الآلاف من القوات وأنظمة أسلحة متعددة. كما اقترح الواقعيون أن تتحرك واشنطن من خلال الأمم المتحدة؛ وذلك ما فعله بوش في سبتمبر عام ٢٠٠١م.

وشَكَّلَ فريق المعتدلين مجموعة عمل تحت مظلة معهد بيكر ومجلس العلاقات الخارجية في نيويورك بقيادة إدوارد جيريجيان وفرانك ويزنر الدبلوماسيين المخضرمين في إدارة بوش الأب. وتَضَمَّن سيناريو الواقعيين لعراق ما بعد صدام رفض فكرة حكومة من المنفى، واعتبر سيناريو الواقعيين أن فكرة وجود حاكم عسكري أمريكي في بغداد -كما حدث مع ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية- هي فكرة غير مجدية. وأورد تقرير معهد بيكر ومجلس العلاقات الخارجية: أنه من المهم رفض إغراء فكرة إقامة حكومة عراقية مقدماً حتى لا تواجه بالعداء أو فرض حكومة ما فيما بعد من قادة المعارضة العراقية في المنفى.

وقد اقترح تقرير معهد بيكر ومجلس العلاقات الخارجية أن تتضمن رؤية بوش لعراق ما بعد صدام الأمور الآتية:

- الحفاظ على وحدة وسيادة العراق.
- تشجيع قيام حكومة عراقية لعراق ما بعد صدام تستند إلى المبادئ الديمقراطية وتُمثِّل تنوع الشعب العراقي.

- الإقرار بحكم فيدرالي (اتحادي).
- ألا تصبح أمريكا الحاكم الفعلي للعراق.
- إشراك الأمم المتحدة والدول العربية والجماعة الدولية في تقرير مستقبل عراق ما بعد صدام.

وقبل الحرب كان بوش أكثر ميلاً إلى سيناريو الصقور مع تضمينه بعض عناصر سيناريو معهد بيكر ومجلس العلاقات الخارجية.

في الخطة قبل النهائية التي استعرضها بوش -حسبما نشرت صحيفة نيويورك تايمز في يناير ٢٠٠٣م - تستبعد أن يحكم العراق حاكم عسكري أمريكي على غرار الجنرال ماك آرثر في اليابان بعد الحرب العالمية الثانية ـ مثلما كان يطلب سيناريو الصقور ـ وبدلاً من ذلك سيدير العراق حاكم إداري مدني.

ولكن بوش مال إلى الصقور في الوجود العسكري الأمريكي في العراق لمدة (لا تقل عن عام ونصف عام) وتأخير نقل السلطة إلى حكومة وطنية عراقية (ربما لسنوات) حسب النيويورك تايمز.

وتعكس المذكرة التي سلمها ريتشارد بيرل مستشار البنتاجون (وزارة الدفاع الأمريكية) لمسئول خليجي قبل الحرب، والتي علقت عليها الصحافة البريطانية لأيام قبل الحرب، تعكس النية الأمريكية الرسمية للبقاء في العراق فترة من الزمن تحددها المذكرة بسبع سنوات؛ بغية توليد مناخ ملائم وإدارة عراقية محلية ملائمة وعلاقات إقليمية بين هذه الإدارة والحكومة من جهة، والجوار الجغرافي من جهة أخرى؛ وذلك من أجل أن تعلن الحكومة العراقية الجديدة عن علاقات جديدة مع شركات النفط الغربية العملاقة، تفضي إلى تخصيص النفط العراقي، وأن تؤول إدارته المباشرة لهذه الشركات الغربية العملاقة، وأن تقتصر علاقة العراق بنفطه على مجرد نسبة مئوية يتم الاتفاق عليها بين العراق ممثلاً بالحكومة الجديدة وكونسورتيوم من الشركات المدعومة من الإدارة الأمريكية.

ولكن بعد سقوط بغداد وعلى أرض الواقع توالت الحقائق الميدانية لتفرض نفسها؛ فالبنتاجون الذي تبنى قوى المنفى العراقي يكتشف الآن أن هذه القوى لا تملك قواعد شعبية أو أُطُراً سياسية في مجتمع عراقي يجهل زعماءها.

ووجدت أمريكا أنها أمام مرجعيات شيعية يبدو أنها أعدت عدتها قبل الحرب بمسافة زمنية كافية. هذه المرجعيات تثبت وجودها على الأرض؛ حيث تنافس قوات الاحتلال بالاستيلاء إدارياً ومدنياً على مدن الشيعة في الوسط والجنوب، وصولاً إلى بعض أحياء بغداد وضواحيها.

وفي أول ذكرى ما يدعيه الشيعة أنه أربعين الحسين عبرت هذه المرجعيات عن حرارة تعصبها الطائفي وكان الأمريكيون يراهنون قبل الحرب على عبد المجيد الخوئي، فأتوا به إلى النجف لعله يتمكن من توحيد الشيعة، ولكن فصيل مقتدى الصدر رد على الأمريكيين بقتل الخوئي في رسالة إلى أمريكا تطلب أن لا يتجاوزه أحد في كعكة الحكم.

ولكن تصاعد أعمال المقاومة التي تقودها جماعات سنية في الأساس جعل إدارة بوش تميل تدريجيّاً إلى الاستراتيجية التي وضعها معهد بيكر والتي من بين خطواتها تسليم السلطة إلى العراقيين لإيجاد حكومة مركزية وفي نفس الوقت لا تعارض المصالح الأمريكية في العراق .

والخطوة نحو تسليم الحكم يجب أن تكون ديمقراطية ؛ لأن ذلك يحقق أحد أهداف الإدارة الأمريكية من احتلالها للعراق، وهو أن يكون العراق نموذجاً للمنطقة العربية وللأنظمة فيه، ويكشف هيس مدير التخطيط السياسي بوزارة الخارجية ـ وهو يهودي ذو ميول صهيونية ـ في محاضرته الشهيرة عن أحد أسباب سعي أمريكا إلى نشر الديمقراطية وهو كما قال: سوف نزدهر أكثر كشعب وكدولة في عالم من الديمقراطيات بدلاً من عالم من الأنظمة الاستبدادية والفوضوية.

ويشرح هيس أسباب هذه الخطوة فيقول: العالم الديمقراطي هو عالم مسالم بشكل كبير؛ فنمط الديمقراطيات المتأصلة التي لا تتحارب مع بعضها البعض هو أحد أهم النتائج التي أمكن إثباتها في دراسات العلاقات الدولية.

إذن ما تهدف إليه أمريكا هو جعل الشعوب التي تعادي أمريكا شعوباً مسالمة كما ثبت في التجربة الألمانية واليابانية.

والأداة الرئيسية لتحقيق تلك الديمقراطية هي الانتخابات، وقد مر بنا فيما سبق عرض للحالة الأمريكية والأفغانية والممارسة الديمقراطية وخصائصها، ويبدو أن إطار الفيدرالية الديمقراطية هو الخيار الأمريكي المعتمد، والذي تريد تطبيقه على الأنظمة في عالمنا الإسلامي: إشراك الأقليات الدينية والعرقية والمذهبية في أنظمة الحكم؛ وهذا يجعلها في حالة صراع دائم مما يجعل الضعف هو المحصلة النهائية لسياسات تلك الأنظمة.

ولكن في نفس الوقت فقد هاجمت صحيفة فاينشال تايمز البريطانية استراتيجية الإدارة الأمريكية الرامية إلى تعزيز الديمقراطية في العالم والمنطقة العربية بصفة خاصة؛ مؤكدة أنها تتعرض لانتقادات حادة من قبل المحللين السياسيين؛ الذين لم يكتفوا بالقول بأنها ليست مثالية فحسب بل تؤدي إلى تحقيق مصالح خصوم أمريكا. ودَلَّلَتْ الصحيفة على ذلك بالمكاسب التي تحققت للإسلاميين جراء استراتيجية بوش، وليس للعلمانيين المعتدلين في الانتخابات الأخيرة التي شهدها الشرق الأوسط. وقالت الصحيفة: «يبدو أن جماعة حماس المسلحة التي تعتبرها الولايات المتحدة إرهابية وخارجة على القانون كانت قد تأهبت لتحقيق أداء جيد في الانتخابات التشريعية الفلسطينية في ٢٥ يناير ٢٠٠٦ في أعقاب التقدم الذي أحرزته جماعة الإخوان المسلمين في مصر والفشل النسبي الذي مُنِيَتْ به الأحزاب العلمانية في العراق.

ولكن الانتخابات جزء من استراتيجية أمريكية يتداخل فيها العامل الأمني مع السياسي لتقوية الحكومة العراقية.

والعامل الأمني يتمثل في إنشاء جيش عراقي يستطيع الوقوف أمام المقاومة العراقية، ففي خطاب ألقاه بوش في ١٩ نوفمبر الماضي، كرر ترديد شعار حكومته: بمقدار ما يقف العراقيون على أقدامهم سننسحب نحن، وأضاف: عندما أتلقى من قادتنا العسكريين أن القوات العراقية تستطيع الدفاع عن حريتها، ستعود قواتنا إلى الوطن حاملة كل الشرف الذي تستحقه.

وصرحت وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس لمحطة فوكس نيوز أنه لن يكون ضرورياً الإبقاء على المستوى الحالي للوجود الأمريكي لفترة إضافية طويلة؛ لأن العراقيين آخذون في تعلم القتال ضد المتمردين بشكل أفضل على حد تعبيرها.

ولكن الرحيل الأمريكي لن يكون انسحاباً شاملاً كما يتصور البعض؛ وإلا لماذا غزت أمريكا العراق وخاطرت وغامرت وضحت بألوف من أبنائها؛ وبهذه النفقات الباهظة اليومية؟ يقول المحلل الأمريكي الشهير سيمون هيرش في صحيفة إلبايس الأسبانية: هناك عنصر أساسي في خطط الانسحاب، لا يذكره الرئيس في تصريحاته العلنية، وهو أن الجنود الأمريكيين سيرحلون وسيحل محلهم سلاح الجو؛ إذ إنه يعتبر أن شن بعض الهجمات السريعة تقوم بها طائرات مقاتلة سيكون مجدياً لإحداث تحسن جذري في القدرة القتالية للوحدات العراقية، بما فيها أضعف تلك الوحدات.

الانتخابات جزء من استراتيجية أمريكية يتداخل فيها العامل الأمني مع السياسي لتقوية الحكومة العراقية.

ويبين باتريك كلاوسون، نائب مدير معهد سياسة الشرق الأوسط في واشنطن، بالقول: «إننا لا نخطط إلى خفض وتيرة الحرب». وآراء كلاوسون تعكس

- عادة - أفكار المحيطين بنائب الرئيس ديك تشيني ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد. يضيف كلاوسون: نريد فقط تعديل تركيبة القوى المقاتلة كي تعتمد على قوات المشاة العراقية والمساندة الأمريكية واستخدام أوسع للقوة الجوية. بينما تقوم القاعدة المتبعة حالياً على دخول القوات العراقية في القتال فقط في المواقع التي يكون النصر فيها مضموناً. ووتيرة المشاركة والانسحاب تتوقف على نجاح هذه القوات في المعركة».

ويتابع المسئول الأمريكي «نريد تقليص قواتنا، لكن الرئيس غير مستعد لتقديم أي تنازلات في هذا الصدد، فلديه قناعة عميقة بأن مشاعر الشعب الأمريكي بخصوص العراق تكشفت بوضوح في انتخابات ٢٠٠٤م. من الممكن أن «تنتهي الحرب ضد فلول التمرد في العراق وقد تتحول إلى حرب أهلية كريهة، ولكن على الرغم من ذلك، فإننا وحلفاءنا سنواصل كسب المعركة، وطالما يقف الأكراد والشيعة إلى جانبنا، فإننا سنواصل المضي قدماً، وذلك لا يعطي الانطباع بأن العالم آخذ بالانهيار، فنحن نقف في نصف طريق يمتد إلى سبع سنوات في العراق ؛ من الواضح أن ٨٠٪ من العراقيين يرحبون برسالتنا». ويقول مستشار البنتاغون: دائماً هناك خطط طوارئ، ولا أعتقد أن الرئيس سيكون مستعداً للانسحاب قبل أن تتفكك حركة التمرد، فهذا أهم من اعتبارات السياسة الداخلية.

هذا على الصعيد الأمني؛ أما السياسي فيبدو واضحاً تعويل المحتل الأمريكي على سيناريو معيّن في الانتخابات البرلمانية العراقية، وعدم رغبته في ترك الأمور تسلك مسارها الطبيعي، تماماً كما كان الحال في المرة الماضية، ودعم الأمريكيون في الانتخابات الماضية حملة إياد علاوي الانتخابية بنحو أربعين مليون دولار، وتركوا التزوير يحصل، لاسيما في مناطق الأكراد، وهو ما كشفه الصحافي المتخصّص في التحقيقات الأمريكي سيمور هرش في مجلة «نيويوركر».

وتوقّع الجميع تكرار السيناريو عينه في الانتخابات الحالية . ويعوّل الأمريكيون على حصول إياد علاوي، وتحالف الأكراد إلى جانب العرب السُنّة، لاسيما جبهة التوافق (تضم الحزب الإسلامي والمؤتمر العام لأهل السُنّة ومجلس الحوار)، ومجموعات أخرى على خلاف مع عبد العزيز الحكيم وإبراهيم الجعفري، على ما يزيد عن نصف مقاعد الجمعية الوطنية، في صيغة تُعيد علاوي إلى رئاسة الحكومة، مقابل تحجيم التحالف الشيعي المقرّب من إيران. وخير دليل على ذلك نيل المحافظات الكردية حصة تفوق حقها في عدد المقاعد، وإن حصلت المحافظات الشيعية على حقها مقارنة بالمحافظات العربية السنية.

ثم جرت الانتخابات العراقية وكما هي في أفغانستان طبقت نفس قواعد اللعبة ، وجاء الأمريكان بمخرج مسرحية الانتخابات الأفغانية ليكون هو أيضا المخرج لها في العراق وهو زلماي خليل زاده فهناك التزوير ؛ فقد أقر عادل اللامي المسئول في مفوضية الانتخابات في العراق بوجود تزوير بنسبة خمس في المائة في بطاقات الاقتراع مشيراً أيضاً إلى وجود عشرين حالة انتهاك خطير فقط خلال الانتخابات. وقال في تصريحات صحفية : إن المفوضية تلقت ألفاً وخمسمائة شكوى ، وإنه يمكن إجراء الانتخابات مجدداً في مناطق صغيرة عند الحاجة ، وكشف عن أن المفوضية قررت إلغاء أسماء مائة مرشح بدعوى عضويتهم في حزب البعث إبان عهد النظام السابق.

ومن آليات الانتخابات الأمريكية التصريحات الصادرة من مسئولين أمريكان وهي التي بمثابة توجيهات للجنة الانتخابات مثل تصريح خليل زاده بأن حصة السنة (خمس وخمسين) مقعداً .

وهذه إحصائية لتوزيع المقاعد الخاصة بالجمعية الوطنية العراقية المنتظرة:

طبيعة سكان المحافظات	أسماء المحافظات	مجموع مقاعدها المخصصة	للسنة منها	للشيعة منها	للأكراد منها	للمستقلين منها	للأقليات الأخرى
سنة العرب	الأنبار + صلاح الدين+ نينوى	٣٦	٢٩	١	٢	٢	٢
شيعة العرب	واسط + ميسان + ذي قار + المثنى + القادسية + النجف + كربلاء	٥٤	٢	٣٧	----	١٥	----
أكراد	دهوك + أربيل + السليمانية	٣٥	----	----	٣٣	١	١
مشتركة	كركوك + ديالي + بغداد + البصرة + بابل	١٠٥	٣٦	٣٧	٥	٢١	٦
المجموع*		٢٣٠	٦٧	٧٥	٤٠	٣٩	٩
النسبة المئوية			٩,١٣٪	٢,٦١٪	١٧,٣٩٪	١٦,٩٦٪	٣,٩١٪

فالحصص من المقاعد التي أُعطيت للمحافظات الشمالية غير متناسبة مع حجم المحافظة ونسبتها السكانية وعدد الناخبين فيها ؛ فدهوك تلك المحافظة الصغيرة خصصت لها ٧ مقاعد، وهي لا تستحق أكثر من ٤ مقاعد في أحسن الأحوال، وأربيل ١٣ مقعداً والسليمانية ١٥ مقعداً، وهكذا وتلاعبهم في المحافظات الأخرى فمثلاً سوف يحصلون على أربعة مقاعد في نينوى وخمسة مقاعد في كركوك... فإن المقاعد التي سوف يحصلون عليها هي أعلى بكثير من المستحق لهم.

والحال كذلك بالنسبة للشيعة خاصة في محافظات الجنوب .

ويعزز هذا الجدول الاستراتيجية التي تسعى الولايات المتحدة لتحقيقها من خلال الانتخابات، والتي تتمثل في تعزيز الفيدرالية الديمقراطية والتي تعني بشبه حكم ذاتي لكل منطقة في إطار حكومة موحدة ضعيفة يسهل السيطرة عليها وإبقاؤها في دائرة السياسة الأمريكية .

ولكن هناك تحديات أمام هذه الاستراتيجية الأمريكية بشقيها الأمني والسياسي:

التحدي الأول: هو الضربات الموجعة التي تكيلها المقاومة العراقية للقوات الأمريكية وحلفائها من القوات العراقية، ومحاولة بعض فصائل المقاومة خاصة المرتبطة بالقاعدة حث الوسط السني على المقاطعة ومن ثم إفشال الاستراتيجية الأمريكية .

التحدي الثاني: هو تعاظم النفوذ الإيراني في العراق نتيجة استعانة الأمريكيين بالشيعة لقمع السنة .

لذلك تحاول الولايات المتحدة تضمين آلياتها في تطبيق استراتيجيتها في العراق الإلحاح على إشراك السنة أو أكثريتهم في العملية الانتخابية، ومحاولة عزل العناصر الموالية لإيران عن التفرد بشئون العراق عبر التفاوض مع إيران لتحييدها وتقديم تنازلات في الملف النووي الذي يتيقن الجميع أن الوقت قد مضى لوقفه، وأن المصلحة الأمريكية تقتضي اللعب بهذه الورقة لضمان تحييد إيران في الصراع العراقي الذي هو -كما قال كسينجر وشيراك- اختبار للمشروع الغربي في العالم كله .

المراجع:

- السيطرة على الإعلام - ناعوم تشومسكي - تعريب : أميمة عبد اللطيف - مكتبة الشروق الدولية - الطبعة الأولى (٢٠٠٣) .
- العقل الأمريكي يفكر من الحرية الفردية إلى مسخ الكائنات - شوقي جلال - دار سيناء للنشر - الطبعة الأولى (١٩٩٧) .
- محنة أمة - مصطفى الفقي - دار الشروق - الطبعة الأولى (٢٠٠٣) .
- عراق المستقبل - جيف سيمونز - ترجمة سعيد العظم - دار الساقي - الطبعة الأولى (٢٠٠٤) .
- ما بعد الإمبراطورية - إيمانويل تود - ترجمة محمد زكريا إسماعيل - دار الساقي - الطبعة الأولى (٢٠٠٣) .
- مجلة أقلام .
- صحيفة الشرق الأوسط .
- القدس العربي .
- الزمان .
- العرب اليوم .
- الحياة .
- السفير .
- الوفد .

معلومات إضافية

تعداد السنة والشيعة في العراق بالنسب التقريبية

النسب التقريبية لكل طائفة في محافظات العراق :

وصفت هذه النسبة بـ [النسب التقريبية] لعدم وجود إحصائية رسمية تتعلق بكل طائفة في كل محافظة، وإنما اعتمدت هذه النسب طبقاً للمعرفة الشخصية المبنية على المعايشة الاجتماعية والخبرة الواقعية والسؤال والبحث والتثبت من خلال الآخرين بحيث أستطيع القول بأن هذه النسب أقرب إلى الحقيقة. وهذا يعني حاصلاً أن الرقم المثبت قد يزيد قليلاً أو يقل عما هو عليه.

أ- المحافظات السنية:

المحافظة	نسبة الشيعة	نسبة أهل السنة
نينوى [الموصل]	٪٥	٪٩٥
السليمانية	٪٣	٪٩٧
ديالى [بعقوبة]	٪٥٣	٪٥٦
اربيل	٪٣	٪٩٧
الأنبار [الرمادي]	٪١	٪٩٩
صلاح الدين [تكريت]	٪٢	٪٩٨
التأميم [كركوك]	٪١٠	٪٩٠
دهوك	٪١	٪٩٩

ب- المحافظات الشيعية :

المحافظة	نسبة الشيعة	نسبة أهل السنة
بابل [الحلة]	٪٧٠	٪٣٠
البصرة	٪٥٦	٪٥٣
ذي قار [الناصرية]	٪٩٥	٪٥
النجف	٪٩٩	٪١
كربلاء	٪٩٥	٪٥
واسط [الكوت]	٪٨٠	٪٢٠
القادسية [الديوانية]	٪٩٩	٪١
ميسان [العمارة]	٪٩٩	٪١
المثنى [السماوة]	٪٩٧	٪٣

http://www.islammemo.cc/taqrer/one_News.asp?IdNews=57

موقع مفكرة الإسلام

السودان ..... صراع وجود

مصعب الطيب بابكر

رئيس مجلس إدارة جريدة المحرر السودانية

ملخص البحث

يعيش السودان الآن حالة مخاض صعب ليس لها نظير في تاريخه الحديث.

ويرى بعض المراقبين أن الولايات المتحدة والدول الغربية تطمح في (علمنة) النظام الحالي في السودان، ولا يبدو أن الوضع الحالي للحكومة السودانية مهيأ لمقاومة هذا المشروع؛ لأن الوضع الراهن للحكومة مضطرب في مكوناته ومضطرب في منطلقاته ورؤاه الفكرية كما أنه مضطرب في استراتيجية تحالفاته مع الإسلاميين والعلمانيين.

وبعد ٣٠/٧/٢٠٠٥م اجتاح الحركة الشعبية والبلاد تغيران كبيران: الأول: يتعلق بمقتل زعيم الحركة الشعبية (جون قرنق)، وهو الأمر الذي سيحدث تغييراً جذرياً في كل المخططات السياسية حول عملية السلام، ومن حيث وضعية الحركة الشعبية حيث ستفقد الحركة وزناً كبيراً في المرحلة الانتقالية المقبلة.

والثاني أحداث الشغب التي اجتاحت الخرطوم ومدناً أخرى، وهي الأحداث التي أشعلها الجنوبيون ضد الشماليين، وأفسدت كل جذور تعاطف بعض الشماليين مع الحركة وعززت الجُنُوح نحو الانفصال.

وتأثرت الحركة الإسلامية بالمتغيرات في السودان خاصة الجبهة الإسلامية القومية التي تسمَّت لاحقاً بالحركة الإسلامية، والتي لا زالت هي قلب النظام وروحه، غير أنها ذابت تماماً في الدولة بحل أجهزتها التنفيذية والتشريعية منذ عام ١٩٩١م. وكان الحدث الأخطر أثراً في تطور الحركة هو انشقاقها واحترابها حول السلطة.

ويبدو الجانب الأمني في السودان اليوم في هدوء فريد إلا أن هذا الاستقرار الأمني يرتكز على أرضية هشة بسبب محور الحرب على الإرهاب وتطبيع العلاقة مع واشنطن.

كما أن وجود الحركة الشعبية وجيشها في السلطة زاد من هشاشة الوضع الأمني؛ إذ إن جيش الحركة هو في الحقيقة جيش عصابات جرى تعبئته ضد الشماليين.

كما أن محور الدعوة الإسلامية في السودان ليس أفضل حالاً، فبرغم أن الوضع الدعوي وضع جيد بالمقارنة ببقية الدول الإسلامية – إجمالاً – فليس من شك أن الدولة الآن قد خفَّت همها للعمل الإسلامي بشتى صوره، وأخذت تنحو منحى وطنياً مائعاً لا يرتكز على المبادئ الإسلامية.

أفكار ومقتطفات

* تعمل في السودان أكثر من ١٩٨ منظمة أجنبية؛ يتواجد أغلبها في إقليم دارفور، وتمارس طيفاً واسعاً من الأعمال منها: مراقبة الأداء الحكومي من جهة تواصل (الاعتداءات) وحقوق الإنسان و (تثقيف) وإغاثة اللاجئين وإصدار تقارير دورية عن الوضع وموقف الحكومة والواجبات الجديدة.

* ومن الواضح هنا أن المبعوث الأمريكي يشير إلى أن الإدارة بدأت فعلاً بالتعامل مع غياب قرنق على أنه أمر غير مزعج ومرتَّب له.

* تطرُّف الرؤى التي تقوم عليها الحركة وشدة معاداتها للثقافة العربية والإسلامية، وهذا لا يمثل الصحن السخي الذي تستجدي به الحركة دعم الدول والمنظمات الغربية فحسب بل هو أس التكوين التربوي والثقافي لأعضاء الحركة.

* الاستقطاب العرقي والشُّعُوبية ضد العرب هي من اللبنات المهمة التي قامت عليها بناية الحركة وجيشها، والتي تسعى بها الحركة لأن تحشد في صفها الجنوبيين وباقي العرقيات.

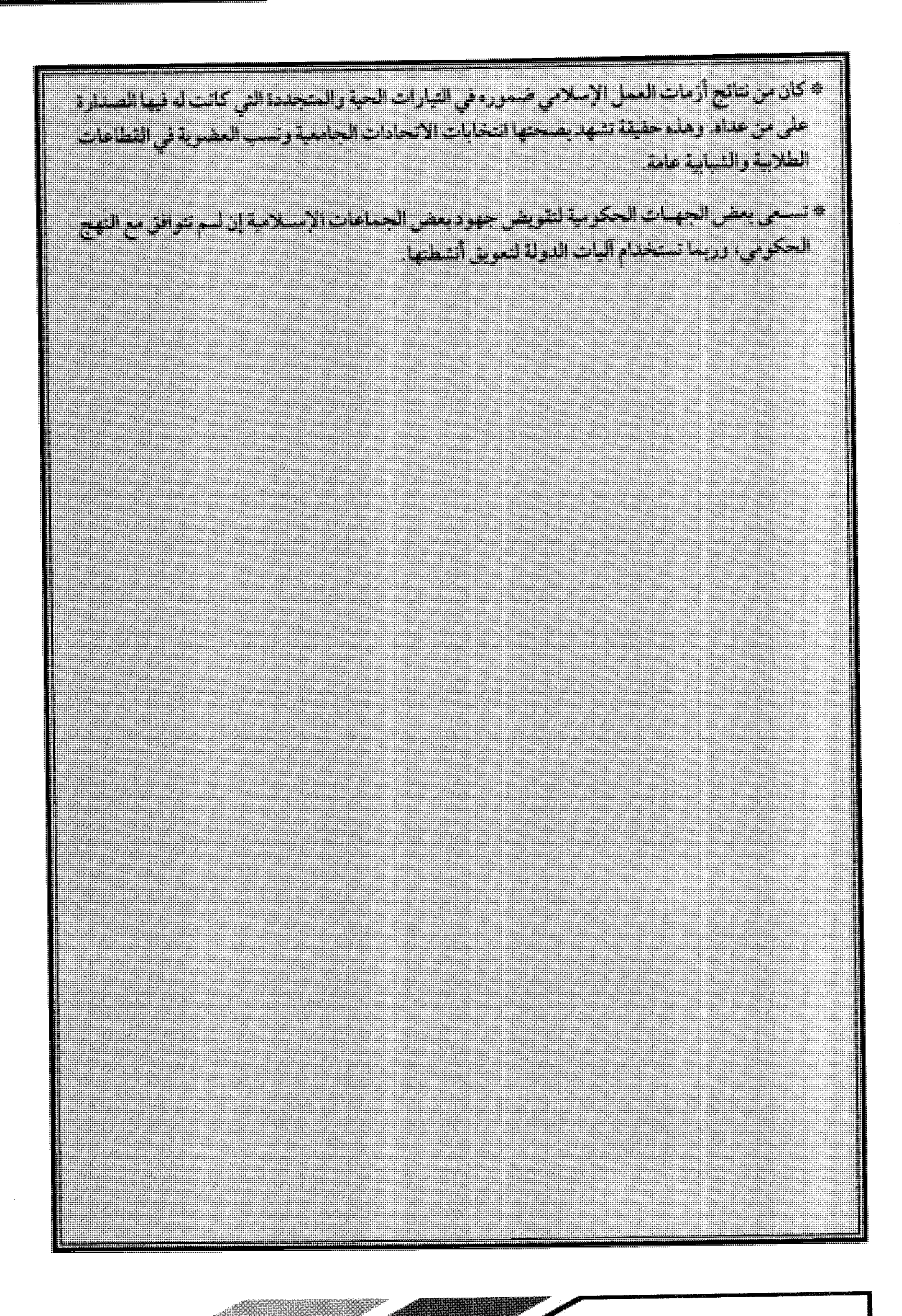
* تسعى الحركة لأن يكون للنصرانية دوراً محورياً في السودان؛ أولاً لأنها تمثل بديلاً منافساً لدين حكام الخرطوم الذين يناهضهم؛ وثانياً لأنه سيكسر من نفوذ الإسلام وسطوة العرقيات التي تدين به؛ وثالثاً لأنه سيوفر رافداً تموينياً ومعنوياً ودعماً دولياً لأهل الجنوب.

* إن الحركة لم تتبنى نهجاً ديمقراطياً أبداً مع قادتها ومثقفيها فضلاً عن مواطنيها؛ لقد تم اغتيال ثلثي مؤسسي الحركة الشعبية.

* ولم تعد الحركة السياسية قادرة على مواكبة التطورات المتلاحقة فضلاً عن أن تطلق مبادرات تعيد تماسك المجتمع وتنمي الولاء فيه.

* ويظهر جلياً أن النظام الآن بات أكثر إلحاحاً لقفل ملفاته مع واشنطن وتجنُّب فتح جبهات أخرى تعيده إلى المربع الأول.

* الموقف الأمريكي جاء أكثر لغطاً وتضارباً فالولايات المتحدة لم تكترث كثيراً بمقتل قرنق، وكان تجاوبها بارداً؛ فهي لم تتبنى أي تحرك للجنة تحقيق دولية أو تتوعد أي أحد - كما فعلت عند مقتل رئيس الوزراء اللبناني الحريري.



* كان من نتائج أزمات العمل الإسلامي ضموره في التيارات الحية والمتجددة التي كانت له فيها الصدارة على من عداه. وهذه حقيقة تشهد بصحتها انتخابات الاتحادات الجامعية ونسب العضوية في القطاعات الطلابية والشبابية عامة.

* تسعى بعض الجهات الحكومية لتقويض جهود بعض الجماعات الإسلامية إن لم تتوافق مع النهج الحكومي، وربما تستخدم آليات الدولة لتعويق أنشطتها.

السودان ..... صراع وجود

المقدمة

يتفق المحللون على أن السودان الآن يعيش حالة مخاض صعب ليس لها نظائر في تاريخه الحديث، هذا البلد المترامي الأطراف - أكبر الأقطار الإفريقية- والذي يشغل موقعاً جغرافيّاً حيويّاً بين منابع النيل ومنطقة البحيرات الكبرى والقرن الإفريقي وساحل البحر الأحمر وملتقى المستعمرات القديمة؛ الفرنسية في تشاد وإفريقيا الوسطى والكنغو؛ والإنجليزية في مصر وكينيا ويوغندا، والإيطالية في إثيوبيا وليبيا. السودان الذي تحركت من أراضيه معظم التغييرات الكبيرة في المنطقة؛ فسقوط نظام (منقستو هايلي مريم) في إثيوبيا وصعود حكومة التقراي التي يقودها ملس زيناوي في مايو ١٩٩١م كان من السودان، والوقوف وراء الاستقلال الإريتري وتنصيب حكومة (الجبهة الشعبية الإريترية) التي يتزعمها أسياس أفورقي الذي كان لاجئاً عاديّاً في الخرطوم- لحكم إريتريا في أبريل١٩٩٣م كانت خطة دَبَّرَهَا السودان ولعبت الخرطوم دوراً محورياً في وصول حركة التحرير الوطني لإنجمينا عاصمة تشاد بقيادة إدريس دبي - أحد أبناء الزغاوة- ودوراً ما في انقلاب الجنرال فرانسوا بوزايز في إفريقيا الوسطى وإسقاط حكومة عيدي أمين في يوغندا ودخول المتمرد كابيلا لكنشاسا عاصمة الكنغو، إن الموقع الاستراتيجي والتأثير الإقليمي والثروات الطبيعية كلها تجعل من الشأن السوداني هَماً عالمياً وإقليمياً مميزاً.

إن الإلمام بتفاصيل خبايا الأحداث ومآلاتها أمر عسير إذا ما استصحبنا غياب أي استراتيجيات مدونة في الساحة الحزبية والسياسية واضطراب نظم القرارات والبرامج وتخلخل الأداء الحزبي؛ ولكننا يمكن أن نورد جملة من المحاذير والمخاطر المحيطة بالساحة، والتي قد تساهم في تغيير مجرى الأحداث وصناعة مستقبل البلاد.

الحالة السياسية:

يرى بعض المراقبين أن الولايات المتحدة والدول الغربية تطمح في (علمنة) النظام الحالي على النحو الذي أشار إليه تقرير (البنتاغون) الصادرعام ١٩٩٩م: (إن النهج الاستقلالي الذي تتجه إليه دول شرق ووسط إفريقيا؛ وسعيها إلى إنشاء السوق الإفريقية المشتركة، والذي سيؤثر على المصالح الأمريكية في المنطقة، وإن الحكم الإسلامي في السودان سيتسبب في خلق بلبلة في المنطقة؛ وإن الهدف الأمريكي هو إحداث تغيير سياسي سريع في المنطقة وعلمنة الحكم في السودان؛ ليرتبط مع دول البحيرات العظمى في إطار تحالف قوي يضم كل من يوغندا وإثيوبيا وإريتريا والكنغو والسودان الجديد، ومن ثَمَّ التحكم في منطقة حوض النيل وإخضاع الدول الواقعة عليها للسياسات الأمريكية).

وجاء ذلك أيضاً في المقترح الذي تقدم به مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بواشنطن لوزير الخارجية الأمريكية في ١٣ يونيه ٢٠٠١م برئاسة الدكتور (ستيفن مورلسون) مدير الدراسات الإفريقية بالمركز والدكتور (فرانسيس دنيق) الخبير في معهد برووكنجز والمتعاطف مع الحركة الشعبية رئيساً مشاركًا، وقد أوصى التقرير -بعد انتقاده لسياسة إدارة كلنتون في السودان- بالانتقال من العزل والاحتواء إلى الارتباط والبناء، والتركيز على وقف الحرب

في الجنوب» وهو تحديداً ما أشار إليه المبعوث البريطاني (آلن قولتي) في ١٢ نوفمبر ٢٠٠٢م بقوله: إن استراتيجية المملكة المتحدة والأمم المتحدة في السودان هي (إحلال السلام وليس تغيير النظام).

ولا يبدو أن الوضع الحالي للحكومة السودانية مهيأ لمقاومة هذا المشروع ومحاربته؛ إذ إننا نملك أن ندعي بأن الوضع الراهن للحكومة مضطرب:

مضطرب في مكوناته؛ إذ إن دوائر صنع القرار لم تفتأ أن تقوقعت واستأثرت بنفسها عن دور أو مشورة أهل الخبرة والرأي في تصريف البلاد؛ والمراقب للوضع العام يلحظ أن الصلاحيات التنفيذية تكاد تنحصر في ستة أو سبعة وزراء؛ يمثل فيها النائب الأول ومساعديه قطب الرحى وهو ما يعد مشكلة حقيقية لعدة أسباب منها:

الوضع الراهن للحكومة مضطرب في مكوناته؛ إذ إن دوائر صنع القرار لم تفتأ أن تقوقعت واستأثرت بنفسها عن دور أو مشورة أهل الخبرة والرأي في تصريف البلاد.

١- أنه يمثل انتكاسة لجهود حركة الرابع من رمضان التي بمقتضاها أُبعِدَ د. حسن الترابي من الحكم، والتي رفعت راية العودة إلى المؤسسية وإنهاء التسلط المنفرد بالحكم.

٢- طالما أن تلك المجموعة لا تنتظم وفق نسق مؤسسي واسع يراقب ويحاسب ويوزع السلطات؛ فإن ذلك سيعزز من المخاوف بإمكانية أن تبرم تلك المجموعة صفقات خاصة واتفاقيات سرية قد لا تتفق مع المصلحة العامة. وهذه ورقة جرى استخدامها مرارًا؛ كما حدث حول ملف محاولة اغتيال الرئيس المصري حسني مبارك وتسمية قيادات كبيرة زُعم أنها متورطة في العملية؛ ومثل قائمة الواحد والخمسين السرية المتعلقة بمجرمي حرب دارفور والمرفوعة لمحكمة الجزاء الدولية، والتي يرى معظم المراقبين أن بقاء السرية فيها مرتبط بمطالب وصفقات مع مسؤولين بارزين.

٣- تشجيع تحرك الساخطين سواء على مستوى الدولة وأجهزتها خصوصاً القوات النظامية والأجهزة الأمنية؛ وهو ما يغري بالإعداد لانقلاب عسكري مثلاً كما سبق للحكومة أن أعلنت عن حدوثه أو على مستوى الحزب الحاكم والحركة الإسلامية التي يعمل البعض على إعادة تشكيلها.

٤- اختلال معايير إسناد المناصب العليا في الدولة بما يُمَكِّن للمتملقين وأصحاب الأغراض ويُبْعِد أصحاب الرؤى المستقلة والبصيرة النافذة. وهو الأمر الذي يتحول معه برنامج الحكومة إلى برنامج تسيير أعمال لا يتضمن أي مشروعات خلاقة وجريئة.

٥- النزعات الشخصية أكثر ظهوراً في الدوائر الضيقة؛ وهي أكثر خطورة إن لم تنضبط بآليات حكيمة لصنع القرار، والسودان اليوم يعيش واحدة من أضعف حِلَق هذه الآليات.

٦- يُنْظَر للحزب الحاكم (المؤتمر الوطني) على أنه وعاء جامع لعدد كبير من الجهات والمنظومات أبرزها الجبهة الإسلامية التي هي بدورها تتشكل من عدد (محترم) من التيارات ومراكز القوى ومجموعات الضغط التي تجمعها روابط متباينة، ويلزم الحكومة أن تتحمل عناء إدارة هذا الخليط المتناقض وهو ما يعز الجزم بنجاحه.

٧- انشقاق صف الحركة عام ١٩٩٩م وَلَّدَ واقعاً قلقاً وغائماً بسبب مجهودات التحريض والدعاية السوداء المتبادلة والاستقطاب التنظيمي ومحاولات الهدم وزرع العملاء.

ومضطرب في منطلقاته ورؤاه الفكرية؛ إذ إن الحكومة - في الحقيقة - لا تملك رؤى مستقرة ومشتركة تسعى إلى تحقيقها لا من ناحية الدستور وتطبيق الشريعة الإسلامية التي تُعَرْقَل بصورة

أو بأخرى من عدة جهات ومؤسسات تنتمي في مجموعها للحكومة نفسها، ولا من ناحية صياغة ثقافة إسلامية محددة للمؤسسات التعليمية ولا من ناحية تطبيق برنامج اقتصادي ومصرفي يتفق مع النظم الإسلامية ولا من النواحي الأخرى المتصلة بالحكم الرشيد والبناء الاجتماعي والعلاقة مع الجماعات والدول الإسلامية ومع المؤسسات النصرانية والمنظمات الغربية. ليس ثمة أي ثوابت يمكن قراءتها في نهج الحكومة كما لا يسهل الاطمئنان لأي خط سياسي على أنه نهائي بحيث لا يُنقض ومتفق عليه بحيث لا يُعْتَرض.

ومضطرب في استراتيجية تحالفاته فتعامُل الحكومة مع الحلفاء الإسلاميين (الإخوان المسلمين وأنصار السنة جناح الشيخ الهدية) ينتابه العديد من المطبات والمضايق التي تؤججها محركات التنافس على كسب الساحة الإسلامية والتعبير عنها وفنون الاستقواء بالآخر وكسب النفوذ.. وتحالفها المتردد مع الأحزاب العلمانية كحزب الأمة جناح مبارك الفاضل، والاتحادي جناح الهندي، وتنظيم ثورة مايو وحزب البعث العربي، والحلفاء الجنوبيين كقوة دفاع جنوب السودان، والفصائل المسلحة الأخرى هي تحالفات لم تجتمع على برنامج أو مشروع واضح سوى اقتسام المناصب..تحالفات تكتيكية مؤقتة تفرضها الظروف والضغوطات وتزول بزوال سببها.

ومضطرب في طبيعة شراكته مع الحركة الشعبية في الحكم وكيفية تعاطيه، معها وفحوى تحالفاتها مع الأحزاب والجماعات الأخرى التي لا تلبث أن تَنْفَضّ وينقلب وُدّها عداوة. وهذه التحالفات لا تقوم علي مبادئ أو مُثُل إنما تجتمع وتتفرق حول قسمة المناصب والسلطات، ولا أحد يعرف ما إذا كانت الحكومة ستُبْرِم اليوم صفقة مع هولاء أم ستُلغي اتفاقاً مع أولئك.

ومضطرب من ناحية إدارة علاقاته الخارجية بدءاً من العلاقة مع الولايات المتحدة ومروراً بالعلاقة مع الدول الأوروبية التي تضيع في خِضَمّ مناوراتها مع واشنطن كما في حالة فرنسا - الحليف السابق- التي كانت وراء قرارات مجلس الأمن حول دارفور، وألمانيا التي تعمل أحياناً على تخطي الحكومة السودانية في سياساتها نحو السودان، وقد رفض السودان مؤخراً بعثة المراقبة الألمانية، وبريطانيا المهووسة بمباركة خُطَى واشنطن، وحتى الصين التي تمتلك شركات كبرى تعمل في استخراج البترول السوداني تجاهلت مطالبات الحكومة السودانية بمساندتها في مواقفها الدولية، ثم انتهاءً بتطوير علاقاتها مع دول الجوار التي لا يزال جزء منها متوتراً كيوغندا وإريتريا، وآخر متقلباً كحالة تشاد بينما يسيطر الجمود على باقي علاقاتها الإقليمية التي لم تتمكن الخرطوم من الانتفاع بها أو استثمارها.

الوصاية الدولية:

لقد تم إدخال السودان تحت الوصاية الدولية؛ وهو الأمر الذي سيفسد نوايا الحزب الحاكم في المناورات والتحايل على المقررات الدولية ونصوص الاتفاقيات الموقعة؛ لن تكون هناك أي فرصة لأن تنفرد الحكومة بإبرام أمر ذي بال لا ترضاه القوى الدولية؛ بل لن تستطيع الحكومة تجنُّب إمضاء طلبات الطاقم الضخم من ممثلي الأمين العام ومساعديه وقادة عمليات المراقبة. هذه الوصاية الدولية مفروضة على السودان من ثلاثة مستويات:

١- مستوى القُطْر كله من خلال قوات حفظ السلام (البالغة ١٠٠٠٠ فرد) المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن والمتعلقة باتفاقات نيفاشا؛ والذي ينص على القيام بنشر قوات دولية للرد السريع وحفظ ومراقبة السلام؛ بناء على الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة؛ وهو فصل يُقَرِّر فرض السلام بالقوة العسكرية وردع العناصر (المخربة) بعكس الفصل السادس. وعبر تكوين قوة شرطة مدنية دولية لتدريب وتطوير قدرات شرطة

السـودان المحلية على أن تتمتـع بصلاحيات تنفيذية لحفظ السـلامة العامة ومنع حدوث فراغ. وسـيكون هناك مجموعة استشـاريين ومدربيـن دوليين للعمل علـى تطوير العقيـدة العسـكرية المشـتركة الجديدة ومفاهيـم التدريـب وعمليات تطوير العقيـدة القتالية وتكاملهـا ومنهاج تحديد مواقع القواعد العسـكرية، وسـتكون لضباط قوات (الجيش الشـعبي) الأولوية فـي التدريب؛ وذلـك لتحسـين مجموعـة القدرات المطلوبـة للترقـي ضمـن الوحـدات المشـتركة، وسـيكون وراء هذه القوات سلطة سياسية قوية قادرة على اتخاذ القرار عن طريق ممثل خاص للأمين العام للأمم المتحدة وعدد من المسـاعدين، وممثل خاص آخـر ذو خبرات عالية للشـئون الأمنية، يمكنه منح أو إمسـاك الحوافز الفعالـة لاكتسـاب روح التعاون مع الطرفيـن، وسـتتمدد صلاحيات تلـك المجموعات الدولية بحيث تسـتطيع إنزال العقوبات على الطرفين المتفاوضين؛ إذا لم يتم تنفيذ إصلاحات الحكم.

٢- تعمل في السـودان أكثر من ١٩٨ منظمة أجنبية يتواجد أغلبها في إقليم دارفور، وتمارس طيفاً واسعاً مـن الأعمـال منها مراقبـة الأداء الحكومـي من جهة تواصل (الاعتداءات) وحقوق الإنسـان، و(تثقيف) وإغاثـة اللاجئين، وإصدار تقاريـر دورية عن الوضع وموقف الحكومة والواجبات الجديـدة. وهي جهات سـبق أن اتهمتهـا الحكومـة بأنهـا تقوم بأعمال تجسسية لصالح جهات عديدة وبرعاية التبشير الكنسـي ونشـر تقاريـر كاذبة وبدفن نفايات نووية في مناطق دارفور، وأن المنظمات وبدلاً مـن أن تصـرف المعونـات الكبيـرة التـي تسـتقطبها على المتضرريـن فـي دارفـور؛ فإنهـا تصرفها علـى موظفيها وإدارييهـا وسـياراتها؛ وطبقاً لمصادر وزارة الشـئون الإنسـانية المعنيـة بالعمل الإنسـاني فـي دارفور فإن (٧) مـن كل (١٠) دولارات تذهب إلى شـئون إدارة المنظمـة، بينما تذهـب (٣) دولارات إلـى النازحين واللاجئيـن؛ لقد أصبحت المنظمـات الطوعية بثقلها الدولي الذي تمثله شريكاً حقيقيّاً في حكم السودان.

> تعمل في السـودان أكثـر من ١٩٨ منظمـة أجنبيـة يتواجـد أغلبهـا فـي إقليم دارفـور وتمـارس طيفاً واسـعاً مـن الأعمـال منهـا مراقبة الأداء الحكومـي مـن جهة تواصل (الاعتـداءات) وحقوق الإنسـان و(تثقيـف) وإغاثـة اللاجئيـن وإصدار تقاريـر دورية عن الوضع وموقـف الحكومـة والواجبـات الجديدة

٣- يعمـل المجتمـع الدولـي لجعـل إقليـم دارفور تحت سيطرة مئات المراقبين الدوليين وقوات الاتحاد الإفريقي التي قد يصـل عددها إلى قرابة ١٠٠٠٠ فرد؛ هذه القوات تمارس نشـاطها في دارفور تحت التوجيه المباشـر مـن مجلـس الأمـن والأمانـة العامـة للأمم المتحـدة، ورغـم الصلاحيات الواسـعة الممنوحة لها إلا أنها تسـعى للتدخل في كل شـيء والتحكم في كل صغيرة وكبيرة في الإقليم، وهو ما يمكن أن يُعَرْقِل حتى خطط الحكومة لمعالجة المشكلة.

الحركة الشعبية والسودان الجديد:

بعد ٣٠/ ٧/ ٢٠٠٥م اجتاح الحركة الشعبية والبلاد تغيران كبيران:

الأول: يتعلق بمقتل زعيم الحركة الشـعبية ورمزها التاريخـي (جـون قرنق)، وهو الأمر الذي سـيحدث تغييـراً جذريـاً فـي كل المخططات السياسـية حول عملية السـلام ومستقبل البلاد؛ وأهـم ملامـح هـذا التحـول نُوجزها في التالي:

١- من قتل جون قرنق؟ وهو سـؤال يحتـل أهميـة قصـوى؛ لأنـه يتضمـن فحـوى الخطـة التـي يـراد تنفيذهـا؛ فمقتلـه جـزء مـن (الحبكـة) لا أكثر.. (قرنـق) كان في زيـارة غامضة وشـبه سـرية لرئيـس يوغنـدا (يـوري موسـفيني) -الحليف التاريخـي للحركـة- والطائـرة

الرئاسية اليوغندية تحطمت على الحدود بين يوغندا والسودان في منطقة تسيطر عليه الحركة الشعبية؟

إن احتمالات المسؤولية (المباشرة) تشير إلى موسفيني كما تشير إلى بعض الساخطين من الحركة الشعبية نفسها أو إلى جيش الرب؛ فالأول معروف بقلقه من (الوحدة) التي تصرفه بعيداً عن منافع الانفصال. وهو جزء من أسطورة مملكة (التوتسي الكبرى) التي تضم يوغندا وراوندا وبوروندي وجنوب السودان.

ويربط د. حسن مكي (الخبير بشئون القرن الإفريقي) بين طائرة قرنق وبين الطائرة التي أقلت الرئيسين الرواندي والبوروندي عام ١٩٩٤م والتي انطلقت من ذات المطار والتي أسقطت بصاروخ؛ وهو الأمر الذي أدى إلى حرب البحيرات الكبرى؛ تلك الدراما التراجيدية التي مات فيها ربع سكان رواندا المجاورة ليوغندا، وبعد الحادثة تولى رجل يوغندا (بول كيغامي) -اليوغندي من أصل رواندي والذي ينتمي إلى قبيلة التوتسي- سدة السلطة في الدولة الرواندية، بعد أن كان قد تولى من قبل منصب وزير الدفاع في الحكومة اليوغندية، وقد جاء وصوله إلى السلطة في رواندا بمساندة وتعاطف دولي في إطار الدراما التراجيدية بأن هناك إبادة عرقية للتوتسي.

ويقول (مكي): (قراءة مشهد رواندا وبوروندي ومنطقة البحيرات الإفريقية الاستوائية العظمى التي تمثل واحدة من المنابع لنهر النيل مهمة؛ لأن المعادلات المتعلقة بجنوب السودان معقدة وتقف خلفها قوى دولية؛ كان للكثير منها استثمار كبير في الحرب الأهلية السودانية، ولا يعقل أنها ستترك كل ذلك الاستثمار دون عائد، فإسرائيل تعتبر من أكثر أولئك المستثمرين الدوليين، وكذلك يوغندا، غير أن نصيب هذه القوى من غنائم السلام السوداني كان ضعيفًا؛ وكذلك فإن جنوب السودان الآن منطقة ثروات وبترول ومساحته تعادل ٣ أضعاف مساحة يوغندا، ٩٥ ألف ميل مربع إلى ٢٥٠ ألف ميل، وسكان يوغندا حالياً حوالي ٢٦ مليون نسمة، بينما يوجد من السكان بجنوب السودان الآن حوالي ٥ ملايين نسمة فقط، ولهذا فهو يمثل

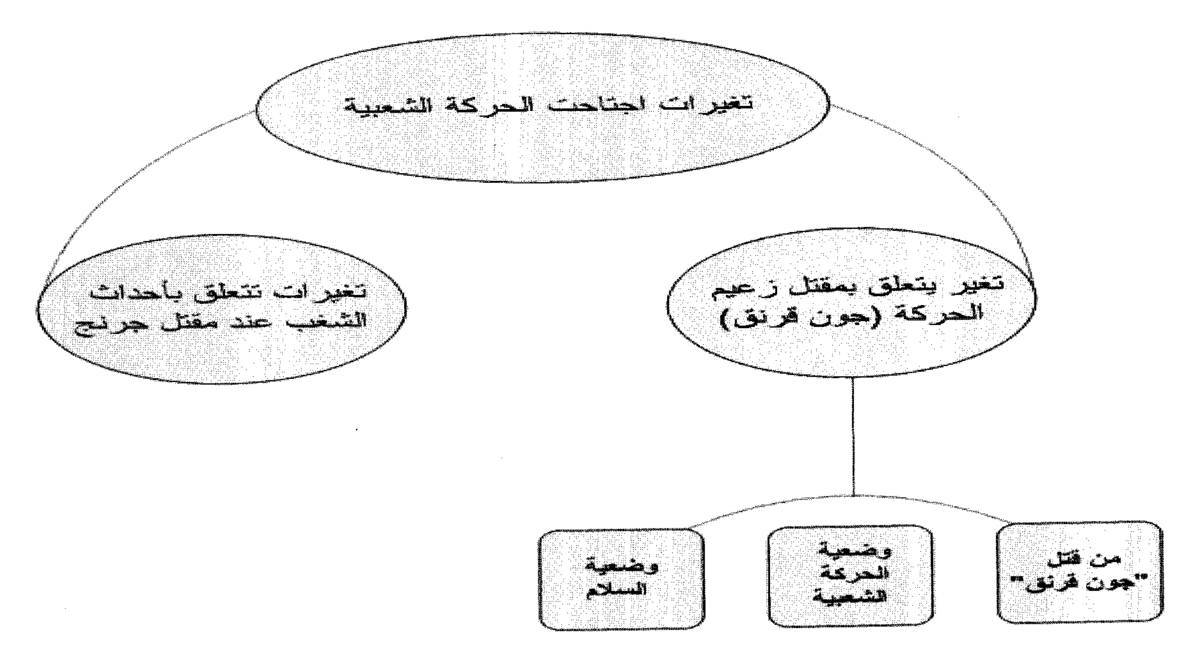
> من الواضح هنا أن المبعوث الأمريكي يشير إلى أن الإدارة بدأت فعلاً بالتعامل مع غياب قرنق على أنه أمر غير مزعج ومرتب له

الفضاء السياسي والاقتصادي بالنسبة ليوغندا، وهو أرض الميعاد بالنسبة لها؛ لأنه خالٍ من السكان، كما أن أمن الجنوب السوداني مرتبط ومربوط بالأمن اليوغندي، وتريد يوغندا أن يكون جنوب السودان مصدراً للثروة والثراء لها، ولذلك فإن توجهها نحوه هو توجه استراتيجي يقوم على المعرفة بالخطط والبرامج والأهداف بعيدة المدى، ولا يعرف المشاعر والعواطف الساذجة) ويضيف أيضا: (إن جنوب السودان يقع في خط البترول الإفريقي جنوب الخط ١٤ شمالاً، وهذا البترول هو صمام الأمان بالنسبة للإدارة الأمريكية خلال السنوات القادمة ويُعرف بترول الخط ١٤ شمال بأنه الذي يضم البترول السوداني والتشادي والغابوني والأنغولي وبترول خليج غينيا ونيجيريا، ويمكن أن تصل قوة تدفقه إلى ٧ ملايين برميل في اليوم، أي ما يعادل نصف الاحتياجات اليومية لأمريكا التي تريد أن يمر هذا البترول الإفريقي كله عبر أنبوب واحد يتجه إلى خليج غينيا، أو إلى ميناء دوالا في الكاميرون لكي يعبر المحيط الأطلسي من هناك، ولذلك فإن هذه المنطقة تحيط بها رؤية استراتيجية)..

وبغض النظر عن تفاصيل يوم الحادث والشكوك التي تثيرها، والجدل حول صلاحية المروحية أو الطيارين أو أجواء الرحلة أو التصريحات المرتبكة

بعد الحادث وعدم حضور الجنازة؛ فالإذاعة والصحف اليوغندية نفسها ألقت باللائمة على موسفيني كما فعلت إذاعة (مونيتر) وصحيفة (ريد بيبر)..

حول المنطقة، فالأخيرة رغم أنها أبدت هلعاً مكشوفاً على مقتل قرنق فقد صرح مسؤول في وزارة الخارجية الصهيونية - رفض الكشف عن هويته - للإذاعة العامة الصهيونية قال فيه: (أدعو الولايات



تغيرات اجتاحت الحركة الشعبية

أما الاحتمال الثاني فهو تورط بعض قادة الحركة؛ ذلك أن العملية ترافقت مع توتر ملحوظ بين قادة الحركة (كاد أن يصبح تمردًا)؛ سببه تسريح (قرنق) للقادة القدامى -بما فيهم نائبه سلفاكير- من الجيش الشعبي وتوزيع الولاة في الجنوب على نحو يتباين مع انتمائهم العرقي وأماكن نفوذهم؛ فضلاً عن أن الحركة هي عبارة عن خليط غير متجانس من الفصائل التي لها تاريخ طويل من الصراع والحرب والاغتيالات..أما الاحتمال الثالث بأن لـ(جيش الرب) اليوغندي المعارض والمتمسك بمعاداة الحركة؛ فهو احتمال نفاه قادة الحركة بما فيهم سلفاكير.

غير أن الأهم هو علاقة الولايات المتحدة وإسرائيل بالحادث وعلاقة الحادث بالاستراتيجية

المتحدة والرئيس جورج بوش على وجه الخصوص لإنقاذ المسيحيين في السودان عقب مصرع قرنق، وحمايتهم من الإسلاميين في السودان)!!. وحذر مكتب رئيس الوزراء الصهيوني (شارون): من تعطل المسيرة السلمية في السودان بعد غياب وتلاشي وجود زعيم قوي في جنوب السودان يقوم بنفس الدور الذي كان يقوم به قرنق).

وقد أوردت صحيفة (يديعوت أحرونوت) أن مقتل قرنق (سيعيد سيطرة الإسلاميين على جنوب السودان) وسيؤدي إلى (سعي الإسلاميين لتطبيق الشريعة الإسلامية، التي تسمح بسفك دماء الغير!) غير أن المثير للغط هو ما نشرته صحيفة «المحرر العربي» اللندنية بتاريخ ٢٣ يوليو٢٠٠٥م - أي قبل أسبوع من تحطم طائرة قرنق- والتي قالت: (خلال

جلسة مع الإعلاميين قال مصري بارز: إن تقريراً ورد إلى القاهرة يشير إلى أن الاستخبارات الإسرائيلية وضعت خطة للتخلص من زعيم الحركة الشعبية جون قرنق الذي أدى القسم الدستورية مؤخراً نائباً أولاً لرئيس الجمهورية).

أما الموقف الأمريكي فقد جاء أكثر لغطاً وتضارباً فالولايات المتحدة لم تكترث كثيراً بمقتل قرنق، وكان تجاوبها بارداً؛ فهي لم تتبنى أي تحرك للجنة تحقيق دولية أو تتوعد أي أحد -كما فعلت عند مقتل رئيس الوزراء اللبناني الحريري؛ لقد سارعت الإدارة بالترحيب بسلفاكير وتوجهاته فقد قال المبعوث الأمريكي للسودان (روجر وينتر): (إن حوالي ٩٦ في المائة من الناس في الجنوب لا يؤيدون الوحدة.. لست متأكداً أن العقبة أصبحت أعلى الآن (بعد موت قرنق)، لكنها كانت عالية في المقام الأول؛ لأن الإحصاءات تظهر أن الدكتور قرنق كان وحيداً تقريباً في دعمه للوحدة.. وأن القائد الجديد سالفا كير الذي كان نائباً لقرنق وقائداً عسكريًا، يحظى بتأييد واسع داخل الحركة..إن كير معروف عنه ميله للأسلوب الجماعي في إنجاز الأعمال. كلنا نعرف أن تلك لم تكن دائماً سمة الدكتور قرنق.. أنا لست منزعجاً من نزعات كير الانفصالية؛ لأنه يمثل رأي الأغلبية في الجنوب. وكان قرنق مؤيداً قوياً للوحدة).

ومن الواضح هنا أن المبعوث الأمريكي يشير إلى أن الإدارة بدأت فعلاً بالتعامل مع غياب قرنق على أنه أمر غير مزعج ومرتب له، وأن إحصائيات ودراسات أُجْريت حول الموضوع تدعم قيادة سلفاكير للحركة.. إن الوقت مبكر لاكتشاف المتورطين والمشاركين في عملية تحطم طائرة قرنق ومن ثم في التحديد الدقيق للسيناريو المرسوم لمسيرة السودان.

٢- وضعية الحركة الشعبية: يُجْمِع المراقبون أن موت (قرنق) سيفقد الحركة وزناً كبيراً في المرحلة الانتقالية المقبلة وتعقيداتها السياسية؛ وذلك من جهة قوة الحضور والحنكة السياسية التي لا يتمتع بها خليفته.. ومن جهة شبكة العلاقات المحلية والإقليمية والعالمية التي استحوذ عليها قرنق.. ومن ناحية المقدرة على التعامل مع الاحتياجات المالية للحركة.. وفن إدارة علاقات عناصر الحركة وحلفائها؛ الحركة أصبحت أضعف الآن.

من الصعب علي سلفاكير أن يضاهي قدرات قرنق السياسية والدبلوماسية. فهو إذاً يفتقر إلى براعة سلفه السياسية، واتصالاته الدولية والمحلية الواسعة وسيطرته التامة على جميع أنشطة الحركة

جاء في تقرير (مجموعة الأزمات الدولية) عن (موت قرنق: وأثره على السلام في السودان): (لقد فقدت الحركة الشعبية أيضا مُنَظِّرها الرئيسي وصاحب الرؤية. وكان قرنق يتولى التفاوض شخصياً بشأن معظم اتفاق السلام الشامل، وكانت له مكانة فريدة بين الجنوبيين كسياسي وطني.

وأحد جوانب ضعف اتفاق السلام الشامل أنه يعطي سلطة للرئاسة على حساب الهيئات الأدنى. وكان قرنق يملك المعرفة والسلطة الأخلاقية للتفاوض مباشرة مع النظام..من الصعب علي سلفاكير أن يضاهي قدرات قرنق السياسية والدبلوماسية. فهو إذاً يفتقر إلى براعة سلفه السياسية، واتصالاته الدولية والمحلية الواسعة، وسيطرته التامة على جميع أنشطة الحركة).

بيد أن التئام الفصائل الجنوبية عبر واجهة الحركة أصبح الآن أكثر حظّاً وسلفاكير أقل تشدداً في شروط التقارب مع تلك المجموعات التي تحتفظ بعلاقات جيدة مع الحكومة، وإن كان هناك ساحة أخرى للصراع على المناصب ومراكز القوى والامتيازات المالية والتنفيذية التي ستؤثر على الحركة ووحدتها.

٣- وضعية السلام: حرص الجانبان على تأكيد التزامهما بالاتفاقية، غير أن الأمور لا تسير بسلاسة على الأرض فبالرغم من الاتفاق الوشيك على الحكومة الانتقالية إلا أن عناصر الاحتكاك ما زالت قائمة؛ فقضية منطقة (أبيي) ستكون عقبة كئوداً يصعب تجاوزها خصوصاً مع تنامي فرص الانفصال. وتقرير الخبراء حول تحديد المنطقة يوسع حدود (أبيي) بثلاثة أضعاف؛ بحيث تضم مناطق البترول في هجليج وما جاورها، وهو ما رفضته الحكومة ورفضته أيضاً قبائل المسيرية العربية التي تستوطن المنطقة مع قبائل الدينكا الجنوبية وهددت بإشعال الحرب في المنطقة إذا ما قدمت الحكومة أي تنازلات.

الثاني: أحداث الشغب التي اجتاحت الخرطوم ومدناً أخرى في الشمال بالإضافة لمدينة جوبا في الجنوب عد مقتل قرنق، وهي الأحداث التي أشعلها الجنوبيون ضد الشماليين، والتي أودت بحياة أكثر من ١٣٠ شخصاً وأكثر من ١٣٠ مليار جنيه سوداني، وهي الأحداث التي انقلبت في الأيام التالية بهجمة (مرتدة) من الشماليين، وأهمية هذه الحوادث في أنها عكست مقدار الغبن وعدم الثقة والانفلات المشحون من قبل أهل الجنوب. الأحداث أفسدت كل جذور تعاطف بعض الشماليين مع الحركة وأطروحاتها، وعززت الجنوح نحو الانفصال بين المواطنين والمثقفين وحتى بعض السياسيين، وهو ما سيلقي بظلاله على الشماليين الذين يعملون في الحركة. والأحداث كشفت عن الأرضية الهشة لأمن الخرطوم وضعف المتابعة الأمنية والخلل الواسع في التنبؤ بالمخاطر والتهيؤ لها.

لا شك أن مقتل قرنق والأحداث التالية له -رغم مراراتها- كانت خيراً في الجملة. وكان لها أثراً قوياً في تلاشي احتمالية تولي الحركة الشعبية -بدعم من المجتمع الدولي- رئاسة السودان في ظل الانهيار الكبير للأحزاب السودانية.

يبقى أن نعرف أنه في حالة بقاء الأوضاع مستقرة واستمرار السياسات (القديمة) لأطراف الصراع السوداني فإن موقف الحركة الشعبية تعتريه بعض المخاطر على السودان نُجملها في الآتي:

بتولي سلفاكير ومجموعة (دينكا بحر الغزال) لمقاليد قيادة الحركة خلفاً لمجموعة (دينكا توريت) التي كان يمثلها قرنق.. وبكون رياك مشار -من النوير- نائباً لرئيس الحركة بكل خلفيته الانفصالية تكون الحركة بذلك قد اقتربت كثيراً نحو الانفصال واستقلال جنوب السودان، وهو ما سيعطي أهمية قصوى لترتيبات وضعية الجنوب كقضية الحدود وموضوع (أبيي)، ولكنه من جانب آخر سيؤثر على اهتمام الحركة بتحريك ملفات دارفور وشرق السودان ويضعف تمسكها بمحورية مناطق جبال النوبة والنيل الأزرق.

تطرُّف الرؤى التي تقوم عليها الحركة وشدة معاداتها للثقافة العربية والإسلامية، وهذا لا يمثل الصحن السخي الذي تستجدي به الحركة دعم الدول والمنظمات الغربية فحسب؛ بل هو أُسّ التكوين التربوي والثقافي لأعضاء الحركة وجنودها وهو أمر شاع عنها وانتشر حتى تبرم منه حلفاء الحركة من العلمانيين وأصبح سمة مهمة من سمات السودان الجديد الذي تصر الحركة -حتى بعد توقيع الاتفاقية- على قيامه؛ وأصبح أيضاً منطلقاً استراتيجياً تدور حوله تميز الحركة وتحالفاتها مع

تطرف الرؤى التي تقوم عليها الحركة وشدة معاداتها للثقافة العربية والإسلامية وهذا لا يمثل الصحن السخي الذي تستجدي به الحركة دعم الدول والمنظمات الغربية فحسب بل هو أس التكوين التربوي والثقافي لأعضاء الحركة

قوائم (الثقافات المضطهدة) كما حصل مع النوبا وقبائل منطقة النيل الأزرق وكما في اعتمادها على مساندة دول لها قَدَم سَبْقٍ في العداء لهذه الثقافة كإريتريا ويوغندا.

إن اللوائح الْمُوَقَّع عليها في نيفاشا لم تتناول هذه القضايا بعلاج حاسم، ومن ثم فليس هناك أي بدائل لهذه العقلية؛ إن الحركة ستمضي في محاربة الثقافة الإسلامية عبر منافذ دستورية أو عمليات سرية أو ربما تُوكل من يقوم لها بهذا الدور؛ إذ ليس من مصلحة الحركة أبداً أن تغض الطرف عن أمر كهذا.

الاستقطاب العرقي والشعوبية ضد العرب هي من اللبنات المهمة التي قامت عليها بناية الحركة وجيشها؛ والتي تسعى بها الحركة لأن تحشد في صفها الجنوبيين وباقي العرقيات من الغرب والوسط والشرق والجنوب ولإشعال المناطق التي قد لا تستجيب لأطروحاتها الثقافية كما في حالة دارفور والشرق إلا أن هناك تغييراً ربما يطرأ من جراء تولي العقيد سلفاكير الذي يعطي أولوية (حكرية) لقضايا الجنوب؛ ولقد أثبتت الأحداث المتلاحقة مدى فاعلية هذه الورقة في إحياء أمل الحركة في حكم كل السودان، وفي عزل القبائل ذات الأصول العربية وإلحاق الأذى بدورها في تشكيل مستقبل البلاد.

وتسعى الحركة لأن يكون للنصرانية دوراً محوريّاً في السودان؛ أولاً لأنها تمثل بديلاً منافساً لدين حكام الخرطوم الذين يناهضهم؛ وثانياً لأنه سيكسر من نفوذ الإسلام وسطوة العرقيات التي تدين به، وثالثاً لأنه سيوفر رافداً تمويليّاً ومعنويّاً ودعماً دوليّاً لأهل الجنوب من كافة المهتمين، لقد رعت الحركة والمؤسسات الموالية لها مساعي المنظمات الغربية لتنصير الجنوبيين وتزويدهم بثقافتها وشحنهم ضد الإسلام ودفعهم لمزاحمة المسلمين بالركب، وفرض نموذجهم باسم الحياد والحل الوسط والمساواة ومراعاة تعدد العرقيات والثقافات ومتطلبات الوحدة الجاذبة التي يراد أن تخص أهل الجنوب وحدهم بامتيازات استثنائية.

> الاستقطاب العرقي والشعوبية ضد العرب هي من اللبنات المهمة التي قامت عليها بناية الحركة وجيشها والتي تسعى بها الحركة لأن تحشد في صفها الجنوبيين وباقي العرقيات

في ظل سيادة الحركة الشعبية ونفوذها فلن ينعم أحد بشعارات الحرية والتحول الديمقراطي الذي تمني نفسها به الأحزاب؛ إذ ليس لربع قرن من الدكتاتورية والسحل والانتهاكات والجرائم التي اتسمت به الحركة أن تتحول إلى حزب لطيف زاهد مع شعب لطالما حشد الجنوبيين للثأر منه وطرده؛ إن الحركة لم تتبنى نهجاً ديمقراطيّاً أبداً مع قادتها ومثقفيها فضلاً عن مواطنيها؛ لقد تم اغتيال ثلثي مؤسسي الحركة الشعبية، ولقد دارت في الجنوب حروب داخلية بين القبائل النيلية استمرت أكثر من عشر سنين وراح ضحيتها أكثر من مليون قتيل؛ وإن إيمان الحركة الشعبية بالسلاح لم يتزحزح وإن تأخر أو تأجل ريثما تربح الصفقة أو تعود فتتحسس زناد سلاحها.

تعتبر الحركة الشعبية على نطاق واسع كامتداد للمنظومة الغربية والسبيل الأمثل لفرض سياسة الدول الغربية وأطماعها في السودان دون سائر الأحزاب العلمانية الأخرى.

الحركة الإسلامية تحت لظى التحولات:

الجبهة الإسلامية القومية التي تَسَمَّتْ لاحقاً بالحركة الإسلامية لا زالت هي قلب النظام وروحه؛ غير أن الحركة ذابت تماماً في الدولة بحل أجهزتها التنفيذية والتشريعية منذ عام ١٩٩١م، وقد عقد عدد

مـن قـادة الحركـة والحادبيـن عليها عـدة مؤتمرات ونـدوات وأوراق تقـدم قـراءة ناقدة للحركة وسـبل إحيائهـا، وتحدثـت تلـك الأوراق عـن (المهمـات الجديـدة التي جلبتهـا الدولة بـكل تعقيداتها، والتي لم يكن مناسـباً أن تتصدى لها الآليات والمؤسسات الحركيـة القديمـة، وأن بتلـك النقلـة انقطـع التواتر التاريخي للحركة ومؤسسـاتها وحلـت محلها تماماً الدولة بجميع همومها وحاجاتهـا العاجلة والملحة، وكان الحـدث الأخطر الآخر -ولكنـه الأبعد أثراً في تطور الحركة- هو انشـقاقها واحترابها حول السلطة.

ولقـد تضافرت فتنة الانشـقاق والارتباك فـي الرؤية إلـى دور الحركـة ووظائفها بين من يـرى بقاءها ولو لأداء وظائـف مرجعيـة محدودة، ومن يـرى ذوبانها فـي المؤسسـات التـي أنشـأتها المرحلـة الجديدة، وقد توافقت تلك العوامـل لتحدث أكبر عملية تعرية وإضعاف فـي بنائها لقد أفقدتهـا الصدمات المتتابعة تماسـكها ووحدة صفهـا وفاعلية قيادتهـا ومقدرتها علـى المبـادرة. ومن ثـم فقـدت التكافـل التاريخي المتين بيـن أفرادها الذي قام علـى الإخاء في الدين. وفـي أحيان كثيرة انقلب التكافل مقاطعة وتحارباً بين أخلاء الأمس.

وعندما أدرك كثيرون انكشـاف ظهورهم وزوال الحصـن المتين من جدار الإخـاء ورابطة الجماعة وحصانـة الفكرة؛ ممـا كان يمنحهم أقوى مبررات الوجود وأجدى وسـائل التضامن والحماية هربوا إلـى قبائلهـم وتفرقـوا إلـى جهاتهـم نجـاة وطلباً للنصـرة والعدالـة، وبلـغ ذلـك أحيانـاً الخـروج الصريح بالقوة المسـلحة وإلى مـوالاة المحاربين الناصبيـن من أعداء البـلاد؛ وألجأتهم بذلك الفتنة إلى كل نكارة منهي عنها طمعاً في انتصار زائف أو مكسب قصير الأجل.

وعندمـا ضعفت الثقـة بالنفس وبالجماعـة وأَتَبَهُمْ النظر إلى طرائق الخـلاص ذَوَتْ المبادرة إلى العمل وتراجعـت روح المدافعـة والمناجـزة وتخلخلـت الإرادة الجماعية والذهنية الموحدة؛ فتفرقت بالناس السبل بين باحث عن نجاة في مذهب جديد يأوي إلى فيئه أو آبق إلى جماعة أخرى تحتضنه وتهبه نصرتها.

لكن أشد الأدواء مضاضة وأبلغها أثراً كان إحساساً مداخلاً بتآكل المشروعية وفقدان المصداقية الذاتية؛ ذلـك الإحسـاس الـذي يضعـف الإيمـان بالنفس وبأحقيـة المطلـب الـذي اجتمـع عليه مـن اجتمعوا وتواثقوا على نصرته.

وكان من نتائج أزمات العمل الإسلامي ضموره في التيارات الحية والمتجددة التي كانت له فيها الصدارة على من عداه. وهذه حقيقة تشـهد بصحتها انتخابات الاتحادات الجامعية ونسـب العضوية في القطاعات الطلابية والشبابية عامة.

أما الخطاب الإسـلامي والطـروح والإنتاج الفكري -مما كان للحركة فيه السبق والمبادرة على الآخرين- فقد تخلف بصورة مزعجة؛ لقد تراجع الإنتاج الفكري كمّـاً وكيفاً فلا تكاد تجـد كتاباً أو بحثاً طيلة السـنوات الماضية ترك أثراً يُذْكَر في الواعية الثقافية للمجتمع.

كان طبيعيـاً أن تُعْـدِي أدواء الجماعـة تلـك المؤسسـات الأخرى، فضعُفَ التيار الشـعبي الذي رآه النـاس مـن قبـل لججـاً تمضـي إلـى أهدافهـا بثقـة وتعطي سـندها بغير ضـن، لقد تـآكل الرصيد

> لـم تعـد الحـركـة السياسية قـادرة على مواكبة التطورات المتلاحقة فضلاً عن أن تطلق مبادرات تعيد تماسك المجتمع وتنمي الولاء فيه

ونكـص النصير، لا بل تحولت أفـواج منه إلى موقع العداء. ولم تعد الحركة السياسـية قادرة على مواكبة التطـورات المتلاحقة فضلاً عـن أن تطلق مبادرات تعيد تماسـك المجتمع وتنمـي الولاء فيه. وبضعف السـند الشـعبي ضعفـت الاسـتجابات لنـداءات

النصرة، وتعرى ظهر البلاد أمام العدوان العسكري الصريح من داخلها وخارجها.

وتأثرت كذلك استجابات الدولة للمصاعب والأزمات التي تجابهها. يتبدّى ذلك في تصديها لوظائفها وواجباتها ويتعدّى أثره إلى أشد المؤسسات حساسية مثل القوات المسلحة التي تجد نفسها في محيط متلاطم من المهام الأمنية والمصاعب التي يُوَلِّدها تكاثر حركات المعارضة المسلحة وتنامي وجود القوات الأجنبية في البلاد. ومن جراء تلك الفتن والمواجهات تهاوت أطراف من البلاد، وتمرد من كان بالأمس القريب أقوى الموالين في نواح مختلفة من البلاد وَخَيَّمَتْ ظلال البلوى حتى على العاصمة.

في هذه الأجواء تنامى سوء الظن وتعمقت الجفوة بين كثيرين من أعضاء الحركة الذين وجدوا أنفسهم متفرجين من ناحية، وبين الحكومة التي ما تنفك تدافع -وحيدة- مشكلاتها وأزماتها من ناحية أخرى. وتعاظم الشعور لدى هؤلاء أن العلاقة مع الحكومة مؤسسة على شروط اختيارية يمليها طرف واحد هو الحكومة وليس على شروط تعاقد مستمدة من مشروعية مشتركة داخل جماعة موحدة؛ رأى هؤلاء أن الحكومة عندما تحتاجهم تستدعيهم وتستنفرهم لكنها عندما تأمن تهملهم، فزهد أكثرهم في علاقةٍ كتلك ونأوا بأنفسهم يبحثون عن غيرها.

لقد تضررت صورة العمل الإسلامي كثيراً بسبب المشكلات الموصوفة ووهنت وحدته وأصبح تأثيره محدوداً فيما يجري. وبعدت من أن تحسب كَمّاً ذا مغزى في أي تشكيل إقليمي أو عالمي فاعل. بدلاً من ذلك أصبح السودان هو الحالة النموذجية للأزمة يسعى كل من يؤبه له ومن لا يؤبه له من الدول والمنظمات للتدخل في شئونه بدعوى الوساطة والمبادرة لحل أزماته. في ذلك السياق أيضاً تجنب أعضاء الحركة ممارسة حقوقهم في النقد الذاتي والسعي في الإصلاح وتلجلجت في صدورهم الرغبة في المبادرة والسعي لتدارك الأمور؛ خوفاً من انشقاق متوهم؛ وجزعاً من التصنيف إلى هؤلاء أو إلى هؤلاء، فضمر الوجدان الجماعي والإرادة المشتركة وتوهن النسيج الموحد الذي كان فيما مضى من أقوى آليات الإصلاح الداخلي للجماعة عندما تتغشاها المصاعب.

والحركة اليوم مرهونة للصدوع والتصنيفات الجهَوِيَّة التي تعمل بداخلها بأقوى مما تعمل الأفكار وبأفعل مما يعمل الولاء الجماعي.

وقد عَمَّقَ المشكلة أن الممارسة الديمقراطية داخلها -إذا تجاوزنا التعهدات اللفظية- قد تعرضت لضربات موجعة، وبغياب الممارسة الديمقراطية الداخلية خمد الحراك الفكري والمقدرة على إنتاج المبادرات وضعفت التقاليد المؤسسية وتناقصت موارد التمويل الذاتي الذي كان يضمن استقلال قرارها، وانطفأت جذوتها لدى الشباب والتيارات الأخرى الحية فأضربوا عنها وهجروها).

> لا شك أن في السودان اليوم هدوءاً أمنياً فريداً بيد أن هذا الاستقرار الأمني يرتكز على أرضية هشة

إن الحركة في حقيقتها عبارة عن مجموعة من التيارات والمنظومات المختلفة التي يجمعها أهداف عامة تمثل فلسفة وجودها منها، وهي بهذا مرشحة للتفتت والاختلاف؛ ولكنه أيضاً يوفر مدخلاً للتفاهم والتعامل معها. ولا يبدو أن الحركة ستستعيد كيانها القديم بسهولة في ظل ضياعها في زحمة إدارة شئون الدولة وتنامي نزاعاتها الداخلية؛ إنها أقرت بمنهجية الاستعانة بالتنظيمات والأحزاب الأخرى -كيفما كانت- وهذا تراجع كبير يعكس عمق الأزمة التي تعيشها.

الحالة الأمنية:

لا شك أن في السودان اليوم هدوءاً أمنيّاً فريداً بيد أن هذا الاستقرار الأمني يرتكز على أرضية هشة؛ مبعث هشاشتها تنطلق من ثلاثة محاور:

١- محور الحرب على الإرهاب وتطبيع العلاقة مع واشنطن: فالحكومة السودانية أخذتها القناعة بأن مفتاح حل أزماتها ومشاكلها هو في التطبيع مع واشنطن، والسعي لكسب رضاها؛ فبدأت الحكومة السودانية بالضغط من أجل إعادة فتح السفارة الأمريكية واستئناف نشاط عمل مكتب التحقيقات الفدرالية من الخرطوم وليس من دول أخرى كنيروبي والقاهرة التي يمكن أن تتدخل في أعمال المكتب بما يضر النظام السوداني؛ لقد كانت الحكومة تأمل في أن يستقي الأمريكيون معلوماتهم مباشرة من الأراضي السودانية بدل أن يعتمدوا على المعارضة السودانية التي تلفق الوقائع ضد الحكومة كما حدث في قصف مصنع الشفاء وقضية تصنيع أسلحة الدمار الشامل في السودان. وكبادرة حسن نية قامت الخرطوم بإعادة نظام التأشيرة للعرب؛ وملاحقة بعض المطلوبين والتحقيق معهم كما تواردت أنباء عن تسليم بعض المطلوبين الإسلاميين إلى دولهم مثل ليبيا ومصر والسعودية.

وبعد حُمَّى الحادي عشر من سبتمبر شعرت الحكومة بضرورة الإسراع في التقارب مع الإدارة الأمريكية الجمهورية التي -في الجملة- تُصَرِّح بإمكانية التعامل مع الخرطوم إذا استجابت لشروطها، وكان أن تم استئناف النشاط المخابراتي الأمريكي وتبادل المعلومات معها وإفساح الجو لها، وهو الأمر الذي بمقتضاه أثنت الحكومة الأمريكية على تعاون السودان في الحرب على الإرهاب، وفي أواخر إبريل من العام الحالي زار مدير المخابرات السودانية اللواء (صلاح عبد الله قوش) واشنطن لحضور اجتماعات مع وكالات الأمن والمخابرات الأمريكية صرح بعدها بقوله: (نحن نملك شراكة قوية مع المخابرات الأمريكية، والمعلومات التي زودناهم بها كانت مهمة) وأوردت صحيفة لوس أنجلوس تايمز في ٢٩ إبريل ٢٠٠٥م في تقرير أعده (كين سلفرستين) تحدث فيه عن المباحثات، ونقل عن مسؤولين في الاستخبارات الأمريكية قولهم: (إن مستوى مؤهلات الجهاز السوداني عالٍ جدًّا، ونحن لا نستطيع البقاء في ذلك الجزء من العالم دون أن تتوافر خدمات استخباراتية جيدة، وهم في موقع يتيح لهم مدَّنا بمساعدات جليلة).

ويظهر جليّاً أن النظام الآن بات أكثر إلحاحاً لقفل ملفاته مع واشنطن وتجنب فتح جبهات أخرى تعيده إلى المربع الأول.. بات أكثر إصراراً لإثبات أنه نظام متعاون رغم كل الأزمات العاصفة التي أثارت ضده المجتمع الدولي.. بات في حاجة ماسة للخروج من تبعات راياته الثورية وشعاراته الإسلامية وخلفياته الحركية؛ إن الحكومة لا يمكنها - في النهاية - أن تساوم على بقائها.

٢- وجود الحركة الشعبية وجيشها في السلطة: بمقتضى اتفاقية السلام فإن الحركة ستحتفظ بـ(٦٠٠٠) مقاتل في شمال السودان منهم (١٥٠٠) فرد داخل العاصمة. وباستصحاب حقيقة أن جيش الحركة هو في الحقيقة جيش عصابات لا يتمتع بأي قدر من الانضباط والمسؤولية.. جيش قد جرى تعبئته ضد الشماليين وكل ما يمثلهم. والاتفاق أيضاً يعطي الجنوبيين ثلث وظائف القوات النظامية الأخرى كالشرطة والأمن ووظائف مهمة أخرى كالنيابة والقضاء. إضافة لهذا فإن في العاصمة وحدها ما لا يقل عن مليوني لاجئ جنوبي تقدر بعض المصادر أن فيهم ما يقارب (٤٠٠٠٠) مقاتل سابق يمكن أن يتم توظيفهم لصالح (قرنق) وهو أمر سيجعل الحكومة في مأزق حقيقي.

إن لهذه القوات أعداء ميدانيين من قوات الفصائل الأخرى كقوات فاولينو ماتيب المتحالف مع الحكومة، وهو ما من شأنه أن يكوّن جوّاً ملغوماً يتهيأ

للانفجار رغم أن فرص التوافق قد تزايدت بعد تولي سلفاكير لقيادة الحركة.

جزء كبير من قوات الحركة الشعبية تتشكل من قوات تتبع لعِرْقيات مختلفة وقادة مختلفون في وضع قابل للاضطراب؛ جراء اختلافهم على المناصب والرتب والصلاحيات.

تستطيع الحركة الشعبية أن تقلب ظهر المجن للحكومة؛ وتستغل كل قواتها والمتواطئين معها لإحداث بلبلة ضخمة في أمن الخرطوم أو حتى القيام بانقلاب عسكري فيها وهو الأمر الذي تسعى الحكومة لتجنبه بالتحكم في نوع أسلحة القوات المشتركة وطريقة توزيعها ورصد تحركاتها.

سيكون هناك مجال واسع لاختراق الأجهزة الأمنية والأسرار العسكرية عن طريق ممثلي (قرنق)، وسيصعب على الحكومة أن تسيطر على التعديات واستغلال النفوذ من قِبل قوات الشرطة والأمن (الجنوبية) لحساسية وضعها على استمرارية الاتفاق.

٣- محور الأزمات الداخلية: وهو تشكيلة كبيرة من الإشكاليات التي لها أبعادها الأمنية مثل تنامي النزعات العنصرية في القوات النظامية وتوظيفها لتصفية الحسابات وكإفرازات الانشقاق الشعبي وأثر المتعاطفين معه داخل الأجهزة الأمنية وكبعض التيارات النفعية والمنحرفة داخل القوات الأمنية التي لها اهتماماتها المشبوهة، وكالخطورة التي يمكن أن يشعلها الساخطون على الحركة من بعض منسوبي قوات الدفاع الشعبي وقدامى مجاهدي حرب الجنوب أو كالمخاطر الناتجة من تدريب أكثر من مليون مقاتل عبر نظام الدفاع الشعبي والخدمة العسكرية الإلزامية في ظل فوضى امتلاك السلاح الناجم عن النزاعات في مناطق العمليات العسكرية بأطراف السودان.

رغم أن وضع الدعوة الإسلامية في السودان – إجمالاً – وضع جيد بالمقارنة ببقية الدول الإسلامية ورغم أن الحكومة تتعاطف مع المجهودات الإسلامية المسالمة التي لا تنازعها أو تسعى لمحاربتها فليس من شك أن الدولة الآن قد خفَت همها للعمل الإسلامي

الحالة الدعوية:

رغم أن وضع الدعوة الإسلامية في السودان -إجمالاً- وضع جيد بالمقارنة ببقية الدول الإسلامية، ورغم أن الحكومة تتعاطف مع المجهودات الإسلامية المسالمة التي لا تنازعها أو تسعى لمحاربتها، فليس من شك أن الدولة الآن قد خفَت همها للعمل الإسلامي بشتى صوره ودرجاته وأخذت تنحو منحى وطنيّاً مائعاً لا يرتكز على المبادئ الإسلامية التي كانت تنادي بها.

تغاضت الحكومة عن الجهر بمناصرة قضايا المسلمين، وعقد المؤتمرات التي تطرح همومهم فضلاً عن تضمينها كأولوية في صياغة العلاقات الخارجية والداخلية.

انزواء سبل الدعوة إلى الله عبر المنابر الحكومية من خلال المؤسسات ذات الصلة كالإذاعة والتلفزيون ووزارات الثقافة والتعليم والإرشاد ومجالس العقيدة والمنظمات الطوعية وغيرها.

تعاظمت الجرأة على قيم المجتمع وثوابت الدين في ظل تراخي الحكومة عن الحزم اللازم لردع دعاة الرذيلة والضلال.

تسعى بعض الجهات الحكومية لتقويض جهود بعض الجماعات الإسلامية إن لم تتوافق مع النهج الحكومي، وربما تستخدام آليات الدولة لتعويق أنشطتها.

من جانب آخر فإن التنظيمات (السلفية) العديدة تعيش في حالة بيات لا يتناسب مع خطورة الأوضاع الحالية. وقد شهدت هذه الساحة ضرباً غريباً من التشرذم والتناحر؛ فالمجموعات (السلفية) القريبة من الفكر الإرجائي مثلاً تشتت جموعها حتى أصبح لكل منطقة طريقتها، وقيادتها فهنالك جمعية الكتاب والسنة، وهناك مجموعة علي بحري ومجموعة مختار بدري، وهناك شباب في الصافية وآخرون في الثورة ومجموعات في توتي، وهي كيانات لها تأثير محدود على أوضاع الساحة، وتقتصر جهودها على إقامة بعض الدروس والدورات وأعمال منظماتها الدعوية الراتبة بالإضافة إلى إثارة جدل العلاقات فيما بينها وعلاقاتها مع المجموعات (السلفية) الأخرى.

وفي الساحة أيضا الجماعات التي تنتسب للإخوان المسلمين والتي تضررت كثيراً من سلاسل الانشقاقات التي عصفت بها، وجعلت دورها فاتراً ومتواضعاً في ساحة كانت لها فيه القدح المُعَلَّى مثل الجماعة الأم المعترف بها من التنظيم الدولي التي يقودها المراقب العام الشيخ صادق عبد الله عبد الماجد والشيخ الحبر يوسف نور الدائم، والتي دخلت في تحالف مع الحكومة والمؤتمر الوطني ممثلة بمسؤولين على رأسهم د. عصام البشير ورغم بطء حركة الجماعة وضعف نشاطها ووزنها السياسي لكنها تمثل قاعدة للعمل الدعوي على أي حال. وكجماعة الاعتصام بالكتاب والسنة التي يقودها الشيخ سليمان أبو نارو المعروفة بقناعاتها السلفية وبرفضها لأي تقارب أو تعاون مع الحكومة، ومثل جماعة الإخوان المسلمين جماعة الإصلاح التي على قيادتها الشيخ ياسر جاد الله والشيخ جمال الطيب، والتي تتمسك بمنهج البنا في الإصلاح على نحو يجعلها قاب قوسين أو أدنى من الجماعة الأم.

وفي الساحة أيضا تيار سلفي ناشئ على رأسه مجموعة من العلماء والدعاة أبرزهم الشيخ عبد الحي يوسف والشيخ محمد عبد الكريم يأمل الكثير من الدعاة أن يملأ الفراغ الدعوي ويسد الحاجة لمنهجية دعوية إسلامية تكون بمستوى التحديات الراهنة والمستقبلة.

الحالة الاجتماعية:-

إن مما يُحْمَد للحكومة الحالية أنها ساهمت بشكل واضح في ضبط إيقاع المجتمع -في نواحٍ كثيرة- على هدى الإسلام وفي محاربة بعض الممارسات المحرمة والتيارات المنحرفة، غير أن الحكومة اتبعت مسلكاً مسانداً للتصوف حتى كادت أن تكون راعياً رسميّاً له. لكن المأساة العميقة هي في تنامي النعرات العنصرية والْجِهَوِيَّة لقد تلاشت -أو كادت- روابط الفكر والعقيدة والبرنامج السياسي والحزب الجامع عند جماهير غفيرة من أتباع الجبهة الإسلامية خاصة والأحزاب الأخرى بشكل عام، لقد أصبح للقبيلة والعرق دور خطير في بناء التنظيمات والأحزاب وحركات التمرد والأنشطة السياسية، وهو مزلق خطير ومهدد حقيقي لوحدة السودان واستقراره الاجتماعي.

مقترحات في التعامل مع الوضع في السودان:

١- لا بد من التأكيد على أن الحكومة الحالية -بالرغم من الطوام التي جنتها- تعتبر تجربة إسلامية -بشكل أو بآخر- تستحق المناصرة فيما هو حق وخير، والمناصحة فيما هو باطل وشر، وأَطْرها على الحق إن كان لذلك سبيل.

٢- العمل على الفهم الكامل لتركيبة الحكم في السودان بكل تفريعاتها وتياراتها والتعاطي معها على نحو يضمن تمسك الدولة بالمبادئ الإسلامية وتطبيق شرائعها.

٣- ضرورة التمكين لبنية اقتصادية إسلامية قوية في السودان؛ وذلك لقطع الطريق على سيطرة رأس المال الغربي أو الجنوبي على مقدرات هذا البلد

وإمكانياته الضخمة البكر.

٤- لا بد من حدوث وحدة إسلامية بمختلف مستوياتها في وجه الصعوبات القادمة التي لن تستثني أحدًا.

٥- لا بد من أخذ جوانب الحيطة والحذر والانضباط التام لكل المؤسسات الإسلامية، حتى لا تدخل تحت غوائل معارك هي ليست طرفاً فيها.

٦- التعامل المتزن مع الاستفزازات والمعارك المفتعلة المقصودة وغير المقصودة ما أمكن ذلك والانصراف لترتيب الأمور الداخلية.

٧- توثيق الصلة مع العقلاء من قادة التنظيم الحاكم ومساندتهم والتعاون معهم على أن لا يضر ذلك بمكانتهم وظروفهم الخاصة.

٨- الارتباط بالمجتمع وهمومه والعناية بها، فهم قوة الردع الوحيدة لأطماع المخربين.

٩- العمل على إنهاء النزاعات الصغيرة والاحتكاكات المؤثرة وتسوية الأوضاع المعلقة بشتى أصنافها؛ لأن حرج المرحلة المقبلة سيكون أكبر من أن تتحمله اللبنات غير المتماسكة.

١٠- تصعيد برامج التنمية الإنسانية وبث العلم الشرعي وأدب الإسلام في المجتمع.

١١- تقييم أوضاع التعامل السياسي مع الوضع الجديد والتشاور حول الوضع الأمثل لاستمرار العمل الإسلامي.

١٢- تكثيف النشاط الدعوي في جنوب السودان، وإيجاد نواة مستقرة للدعوة في الجنوب ودراسة جدوى بناء كيان سياسي للمسلمين في الجنوب بالتعاون مع المهتمين.

١٣- لا بد من دراسات موسعة للمخاطر المحدقة بمستقبل البلاد ووضع تكييف شامل لها وخطط واضحة للتعامل معها ومعالجتها.

١٤- العمل على محاربة النزعة العنصرية والجهوية في المجتمع ووضع برامج محددة لذلك.

١٥- وقف الهجمة التنصيرية الشرسة على السودان ومقاومتها وإيجاد تكوينات متخصصة لهذا الغرض.

١٦- العمل على إيجاد مداخل للقوات المسلحة السودانية والقوات النظامية الأخرى، وتوعيتها وإرشادها للمعاني الإسلامية وتوثيق العلائق معها.

١٧- العمل على إشراك كل الحادبين على الإسلام من أي حزب كان في مسؤولية الحفاظ على هوية هذا البلد واستقراره وتأجيل الخلافات غير الضرورية في سبيل الحفاظ على بيضة الدين في هذا البلد الجريح.

١٨- توسيع مواعين العمل الإسلامي وترسيخ مرتكزاته والعمل بأكثر من واجهة على أكثر من مسار.

بقي أن نقول بأن المهمة جسيمة والوضع خطير، وإذا كان هناك ما يجب أن يُعْمَل من أجل السودان فيجب أن يُعْمَل الآن، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

معلومات إضافية

حق تقرير المصير في إطار ماشاكوس:

نص الاتفاق الإطاري الذي جرى توقيعه في ماشاكوس في ٢٠ يوليو ٢٠٠٢، على منح حق تقرير المصير لجنوب السودان بعد مرحلة انتقالية قدرها ست سنوات، وذلك من خلال استفتاء تحت رقابة دولية.

وقد نص الاتفاق الإطاري أيضاً على اتفاق الطرفين على العمل سوياً على إعطاء الأولوية للوحدة وجعلها جاذبة لأهل جنوب السودان. ولضمان التنفيذ أشار الاتفاق إلى آلية محددة تتمثل في تأسيس مجلس مستقل وهيئة تقييم خلال الفترة الانتقالية، على أن تقوم هذه الهيئة بإجراء تقييم في منتصف المدة لترتيبات الوحدة. وتتشكل هيئة التقييم من ممثلين متساوين من حكومة السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان، وبما لا يزيد عن ممثلين اثنين من الدول والمنظمات الآتية:

أ- الدول الأعضاء في اللجنة الفرعية حول السودان التابعة لمنظمة الإيجاد، وهي جيبوتي وإريتريا وأثيوبيا وكينيا وأوغندا.

ب- دول مراقبة دولية وهي إيطاليا والنرويج والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

ج- أية دول أو هيئات دولية أخرى يتم الاتفاق عليها من قبل الأطراف.

وناط الاتفاق بالأطراف والهيئة العمل خلال الفترة الانتقالية على تحسين المؤسسات والترتيبات المؤسسية طبقاً للاتفاقية، والتي تهدف إلى جعل وحدة السودان جاذبة لأهل الجنوب.

حق تقرير المصير لجنوب السودان، جدلية المسار والتداعيات، هاني رسلان

كراسات استراتيجية - السنة الرابعة عشرة- العدد ١٣٨ - أبريل ٢٠٠٤.

جون قرنق:

ولد قرنق الذي يراه البعض شخصية تتمتع بحضور قوي عام ١٩٤٥ في جونغلي قرب بور في أرض الدينكا الاثنية التي تشكل غالبية في الجنوب لأسرة مسيحية ميسورة.

وبعد أن درس المرحلة الثانوية في تنزانيا حيث انتقل والداه، تابع دراسته الجامعية في قرينيل كوليدج في ولاية أيوا الأميركية. ثم رفض منحة دراسية من جامعة كاليفورنيا بيركلي ليحمل السلاح لفترة قصيرة في جنوب السودان ضد نظام الخرطوم.

وبعد ذلك شارك قرنق في الوفد الجنوبي المفاوض للتوصل إلى اتفاق السلام في أديس أبابا (١٩٧٢) والذي يمنح الجنوب حكماً ذاتياً واسع النطاق قبل أن يلتحق بالجيش النظامي.

وفي ١٩٧٤م عاد قرنق إلى الولايات المتحدة لاتباع دورة تدريبية عسكرية مدتها سنتان في جورجيا قبل أن يعود إلى الخرطوم. وفي ١٩٧٧م أوفد مجدداً إلى الولايات المتحدة لكن هذه المرة ليعد أطروحة دكتوراه في الاقتصاد في جامعة أيوا. وقد حصل عليها في ١٩٨١م بعد أن أعد أطروحة حول قناة جونقلي في جنوب السودان.

وفي السنة نفسها عاد إلى الخرطوم حيث شغل عدة مناصب من بينها نائب مدير مركز أبحاث الجيش وأستاذ الاقتصاد الزراعي في الجامعة. لكن حياته انقلبت في ١٩٨٣م. فبصفته عقيداً في الجيش النظامي أرسل قرنق لاحتواء تمرد لقوات الجنوب في المنطقة التي ولد فيها. لكنه لم يعد من هناك وتبنى قضية الجنوب وأنشأ الجيش الشعبي لتحرير السودان.

وخلال ٣ أعوام نجح في جمع ١٠ آلاف مقاتل في حركة منظمة ومجهزة بشكل جيد. وفي بداية التسعينيات أصبح عدد حركة التمرد يُقَدَّر بحوالي ٥٠ ألف رجل. وفي سنوات القتال بدَّل قرنق تحالفاته عدة مرات. فقد وقف في صف السوفييت خلال الحرب الباردة بينما كانت الخرطوم والولايات المتحدة تقيمان علاقات وثيقة، ثم حصل على مباركة الأمريكيين في التسعينيات.

جون قرنق.. الشخصية التي ستغير وجه السودان إلى الأبد. الجمعة ٧ يناير ٢٠٠٥م، ٢٦ ذو القعدة ١٤٢٥هـ. العربية نت.

عسكرة العولمة
ومخاطر التنافس الدولي في السودان

د. حمدي عبد الرحمن

أستاذ العلوم السياسية ونائب رئيس الجمعية الإفريقية للعلوم السياسية

ملخص البحث

أعطى موقع السودان مسحة ذاتية متفردة لهذا البلد، وذلك بسبب ما يحويه من موارد طبيعية وبشرية فهو مترامي الأطراف ، ويضم عدة أقاليم مناخية، وبالرغم من ذلك كله فإنه يعاني من أزمة اقتصادية حادة تصل إلى حد الانهيار، وساعد على هذا الانهيار معاناته من ويلات الحرب الطويلة في الجنوب ، والسودان يمتلك من الموارد المعدنية ما يكفيه للفت الأنظار العالمية إليه.

وعلى ما يبدو أن الغرب قد تنبه فجأة إلى ما يحدث في السودان فأصبح في موقع الصدارة في أجندة السياسية العالمية، ومن المعروف أن الموارد المعدنية الإفريقية ساهمت كثيراً في نهضة الغرب التكنولوجية.

وكان السودان في طليعة الدول التي احتلت مكانة محورية في التحليل الاستراتيجي الأمريكي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، فعملت أمريكا على عولمة وأمركة السودان.

وفي عالم التكنولوجيا تصبح الثروة المعدنية الهائلة التي يتربع عليها غرب السودان (إقليم دارفور الملتهب) والغرب الإفريقي عموماً مطمعاً لأي إدارة أمريكية مهما كانت توجهاتها السياسية .

وكان من أهم ملامح تدخل أمريكا والدول الأوروبية في تلك المنطقة عودة منطق التكالب الاستعماري من جديد إلى المنطقة فجميع الدول الأوروبية ترمي إلى تحقيق المصالح والأهداف الاستراتيجية الخاصة بها كفتح الأسواق الإفريقية أمام المنتجات الأوروبية واستغلال الموارد الطبيعية التي تزخر بها القارة الإفريقية، ولذا تسعى كل دولة إلى بسط نفوذها أو حماية مصالحها هناك.

والعالم الإسلامي يواجه تفرد قوة عالمية غربية هي الولايات المتحدة بحيث أصبح النظام العالمي المسيطر هو نظام القطب الأوحد ، والأمة الإسلامية لديها من الإمكانيات والقدرات ما يجعلها تواجه «تغوُّل» العولمة الأمريكية ، والمطلوب هو تحرك إيجابي من الأمة الإسلامية ورفض كل محاولات الهيمنة التي تعيد إلى الأذهان مرة أخرى منطق التنافس الاستعماري الصريح.

أفكار ومقتطفات

* السودان بلد مترامي الأطراف تجاوره تسع دول ويطل على البحر الأحمر بساحل يتجاوز ثلاثمائة كيلومتر.

* إن خيرات السودان الطبيعية لم تستغل بعد. فهو يضم بين جنباته نحو (١٢٠) مليون فدان صالحة للزراعة والرعي، ولم تستغل منها سوى (١٦) مليون فدان فقط. ورغم اكتشاف الذهب والبترول فإن هناك معادن وثروات أخرى كالغاز الطبيعي والنحاس لو أحسن استغلالها وتوافرت معها مقومات الاستقرار السياسي والسلام الاجتماعي لأضحى السودان قوة إقليمية يحسب لها حساب في ميزان القوى الإقليمية والعالمية على السواء.

* اهتمام معظم الحكومات الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة بالمزاعم الخاصة بما تقوم به ميليشيات الجنجويد من مجازر ضد القبائل الإفريقية.

* أبرز ملامح التدخل الدولي الراهن في السودان هي عودة منطق التكالب الاستعماري من جديد إلى المنطقة .

* الإدارة الأمريكية تفضل التعامل مع أنظمة حكم إفريقية تعتمد على قاعدة إثنية ضيقة، والأمثلة على ذلك كثيرة نذكر منها الرئيس الأوغندي يوري موسيفيني الذي ينتمي إلى جماعة ذات أصول توتسية. كما أن كلا من زناوي وأفورقي ينتميان إلى أقلية عرقية في كل من إثيوبيا وإريتريا على الترتيب.

* ركزت الولايات المتحدة على منطقة القرن الإفريقي حيث توجد أكبر قاعدة عسكرية أمريكية في جيبوتي.

* تأثر الإقليم الدارفوري بالثقافة الإسلامية منذ زمن بعيد حيث أقيمت المدارس وتم إرسال الوفود الدراسية للتعلم في الأزهر الشريف .

* تسعى الحكومة الفرنسية جاهدة إلى تأمين التوصل إلى تسوية سلمية للأزمة السودانية بما يسمح لها من استغلال حصتها في الثروة النفطية السودانية.

* ارتباط السياسة الفرنسية تجاه قضية دارفور بمجمل أهداف السياسة الإفريقية لفرنسا يتضح من تصريح وزيرة الدفاع الفرنسية ميشيل ماري التي رأت أن التعامل الفرنسي مع أزمة دارفور يتسق تماماً مع الدور الفرنسي في إفريقيا والتزامها بمساعدة شركائها.

* يلعب النفط دوراً مهماً في صياغة أهداف السياسة الخارجية الصينية؛ نظراً لأهميته في دعم نهضة الصين الاقتصادية.

* الاهتمام الدولي بقضية دارفور إنما يستهدف في حقيقته دولة الإسلام وتقويض النفوذ العربي والإسلامي.

* المسلمون بمقدورهم تقديم «عولمة مضادة» حيث إن الإسلام رسالة عالمية وتبليغها واجب يقوم على أساس الاختيار؛ وليس الإكراه على التأقلم والتقولب كما تفعل العولمة الأمريكية. «عماد الدين خليل».

عسكرة العولمة
ومخاطر التنافس الدولي في السودان

مقدمة:

إن الناظر المتأمل في موقع السودان وما يحويه من موارد طبيعية وبشرية يدرك دونما عناء أثر عبقرية المكان والسكان. فالسودان بلد مترامي الأطراف تجاوره تسع دول ويطل على البحر الأحمر بساحل يتجاوز ثلاثمائة كيلومتر، وهو فوق هذا يضم عدة أقاليم مناخية متميزة. ولاشك أن هذه الجغرافيا الطبيعية قد ألقت بتمايزها على طبيعة السكان فجعلت من السودان بوتقة صهر ونموذج لكافة العناصر الإثنية القاطنة فيه. الأمر الذي أعطى السودان مسحة ذاتية متفردة.

ولعل ما يلفت الانتباه أن خيرات السودان الطبيعية لم تستغل بعدُ؛ فهو يضم بين جنباته نحو (١٢٠) مليون فدان صالحة للزراعة والرعي، ولم تستغل منها سوى (١٦) مليون فدان فقط. ورغم اكتشاف الذهب والبترول فإن هناك معادن وثروات أخرى كالغاز الطبيعي والنحاس لو أحسن استغلالها وتوافرت معها مقومات الاستقرار السياسي والسلام الاجتماعي لأضحى السودان قوة إقليمية يحسب لها حساب في ميزان القوى الإقليمية والعالمية على السواء.

ومن العجب أن السودان -ورغم هذه الثروات البشرية والطبيعية الهائلة- يعاني من أزمة اقتصادية حادة تصل إلى حد الانهيار كما أنه يمتلك نظام اتصال بري وجوي يعد من أسوأ النماذج الموجودة في العالم. وفوق ذلك كله فقد عانى من ويلات الحرب الطويلة في الجنوب والتي أثبتت عبر مراحل تطورها المختلفة منذ عام ١٩٥٥ أن أيّاً من الطرفين لن يستطيع أن يُخْضِع الآخر بقوة السلاح. فالشمال لن يستطيع أن يحكم الجنوب بالقوة كما أن الجنوب لن يتخلى عن رغبته الحقيقية في الحكم الذاتي أو الاستقلال.[١]

والسؤال المطروح في هذه الدراسة يرتبط بالمسئولية عن أزمة السودان التاريخية. أهي مسئولية أهله وقاطنيه؟ أم مسئولية القوى الخارجية الساعية لبسط السيطرة والنفوذ؟ وربما يكون من الصواب الأخذ بكلا الأمرين معًا، أي المسئولية الذاتية والخارجية عن الأزمة السودانية. وعليه سوف نحاول بلورة النقاش في ثلاثة محاور أساسية، يسعى أولها إلى تقديم رؤية واضحة حول تطور عمليات العولمة وصياغة نظام دولي جديد تهيمن عليه الرؤى الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث ١١ سبتمبر. أما المحور الثاني فإنه يقدم تحليلاً لسياسات التنافس الدولي في السودان باعتبارها نموذجاً لعالم ما بعد ١١ سبتمبر. ويستشرف المحور الثالث مستقبل الدولة السودانية.

أولا: العولمة ومخاطر الهيمنة والتهميش:

يذكر المفكر المسلم الكيني المولد علي مزروعي أن كل مساهمة إفريقية في تنمية الغرب تشكل بحد ذاتها مرحلة في تطور العولمة، فقد تم نقل ملايين الأفارقة إلى العالم الجديد للمساهمة في إنجاح المشروع الرأسمالي الغربي، والذي مثّل بدوره

البداية الحقيقية للعولمة باعتبارها عملية تاريخية ممتدة. وبعد إلغاء تجارة الرقيق توجه الغرب إلى استعمار إفريقيا ذاتها حيث أضحت الإمبريالية واستغلال ثروات الآخرين تمثل الوجه القبيح للعولمة بمفهومها الغربي. وعليه فقد وضع مزروعي عنواناً معداً عن تاريخ علاقة الغرب بإفريقيا «من سفينة العبيد إلى سفينة الفضاء: إفريقيا بين التهميش والعولمة». يعني ذلك أن الموارد المعدنية الإفريقية لم تسهم فقط في النهضة الاقتصادية الغربية ولكن أيضاً في نهضة الغرب التكنولوجية.[٢]

وعلى أي الأحوال فإن العولمة بحسبانها عملية تاريخية مستمرة تنطوي في حقيقتها على «تهميش» دول الجنوب، ومن بينها الدول العربية والإسلامية وذلك لأمرين متلازمين: أولهما: أن الشعوب العربية وشعوب الجنوب قاطبة وجدت نفسها في موقع هامشي وتمارس عليها آليات الهيمنة الجديدة. أما الأمر الثاني فيتمثل في عدم جدية مؤسسات النظام العالمي الجديد في تسوية مشكلات دول الجنوب الملحة؛ إذ إن منطق الهيمنة يقوم على وجود تناقض بين عالمين: العالم المتقدم الذي تسوده قيم التعاون والرفاه، والعالم المتخلف الذي تمزقه الصراعات ويعاني مرارة الفاقة والحرمان.

وطبقاً لكلوفيس مقصود فإن «النظام العالمي الجديد تم تحديده وتعزيزه بالأساس من قبل الجزء الغربي من المعمورة، أما الجزء الجنوبي منها والذي لم تصبح مطالبه وطموحاته وحقوقه بعدُ جزءاً من مدخلات النظام العالمي الجديد فقد بدأ يشعر وكأن المعمورة تعني الشمال وحسب، كما أن الجنوب الذي يمثل غالبية بني البشر بدأ يشعر كذلك بالحرمان والاستغلال من قبل الآخرين».[٣]

ويمكن القول بشكل عام: إن العولمة بصورتها الراهنة -ولاسيما في مرحلة ما بعد الحرب الباردة- تنطوي على مجموعة من المفاهيم والقضايا الأساسية التي تحكم العلاقات والتفاعلات العالمية، ولعل من أبرزها:

١-قضايا التجانس والهيمنة في النظام الدولي[٤]:

لعل من أبرز المفاهيم المصاحبة للعولمة في عصر ثورة الاتصالات والمعلومات هو انتفاء تأثير الحدود المكانية بغضّ النظر عن التباعد المادي والجغرافي، وهو ما أطلق عليه اصطلاحاً «نهاية الجغرافيا». فثمة توجه عالميّ لخلق أنماط ثقافية وحياتية واحدة لم تكن موجودة من قبل، وهو ما يحلو للبعض بتسميته بالقرية العالمية الجديدة. وعليه فإن قيم التماثل والتجانس التي دفعت بها تيارات العولمة الجديدة منذ العقد الأخير من القرن العشرين قد اتخذت تعبيرات فكرية معينة مثل القول بكل النظريات: نهاية التاريخ ونهاية الأيديولوجيا ونهاية الدولة الأم وهلم جرًّا. ويبدو أنه لم يعد هناك سوى طريقة تفكير واحدة يتم الترويج لها تتفق مع ما يسمى «الثقافة الكونية» أو «عولمة الثقافة». إن ذلك يعني فقدان كل المرجعيات التقليدية ونقاط الاستدلال.

العولمة بحسبانها عملية تاريخية مستمرة تنطوي في حقيقتها على «تهميش» دول الجنوب ومن بينها الدول العربية والإسلامية.

أما الهيمنة فإنها تعني تَرَكُز القوة ومصادرها في أيدي الغرب ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية. لقد أضحت مراكز الأعصاب التي تتحكم في التكنولوجيا والاقتصاد، وحتى الأيديولوجيا السياسية موجودة في الدول الغربية على أن مفهوم الهيمنة بهذا المعنى يتناقض تماماً مع مفهوم التماثل. فالغرب بعد سقوط الاتحاد السوفيتي كان بحاجة ماسة إلى عدو جديد يوحد دوله وشعوبه.

وعليه فإنه طبقاً لنظرية صموئيل هنتنجتون عن «صراع الحضارات» سوف تنشب حربٌ حضارية لا

محالة بين المعسكر الغربي الذي تتزعمه الولايات المتحدة وطرف آخر قد يكون العالم الإسلامي أو العالم الصيني، وإن كانت أحداث ١١ سبتمبر قد جعلت العدو الإسلامي هو الأكثر خطراً على العالم الغربي.

٢- الدور المتزايد للولايات المتحدة الأمريكية (أمركة العولمة):

من الملاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية قد برزت كقوة عظمى في أعقاب الحرب العالمية الثانية وحاولت جاهدة إشاعة مفهوم السلام الأمريكي Pax Americana . ويرى كثير من الدارسين أن الولايات المتحدة الأمريكية تعد القوة الأكثر تأثيراً في التفاعلات والعلاقات الدولية التي تنطوي عليه عمليات العولمة الراهنة، وذلك من خلال استخدامها آليات التكنولوجيا والاقتصاد والنفوذ السياسي، حتى إن البعض يساوي بين العولمة والأمركة. **وعلى الصعيد العربي برز الدور المهيمن للولايات المتحدة الأمريكية في النظام الإقليمي العربي من خلال أربعة مؤشرات أساسية هي**(٥) :

(أ) تعزيز وضع العراق ومكانته في النظام الإقليمي العربي منذ فترة ما بعد حرب الخليج الثانية وحتى غزوه عسكريّاً والإطاحة بنظام صدام حسين.

(ب) أنها تمثل القوة المحورية في أي محاولة لتسوية الصراع العربي الصهيوني.

(جـ) الانفراد بترتيب منظومة أمنية خاصة بدول الخليج العربية ذات الثروة النفطية.

(د) التأثير في باقي الدول العربية الفقيرة من خلال سياسات المنح والمنع.

ومن الواضح أن الولايات المتحدة تسعى إلى تحقيق مصالحها الاستراتيجية في العالم من خلال عمليات إعادة الفك والتركيب في الأوضاع الجيواستراتيجية القائمة.

ولعل أبرز الأمثلة على ذلك هو التبشير بنظام الشرق الأوسط الكبير الذي يضم إلى جانب الدول العربية، إسرائيل وتركيا وإيران وباكستان وأفغانستان. يعني ذلك أن الولايات المتحدة تسعى إلى تفتيت وتجزأة نظم إقليمية متجانسة لغويّاً وثقافيّاً وحضاريّاً مثل الوطن العربي؛ وذلك بحجة الاندماج والتكامل في إطار النظام العالمي الجديد.

٣- عسكرة العولمة بعد أحداث ١١سبتمبر:

لعل من أبرز نتائج أحداث ١١ سبتمبر٢٠٠١ هو توجيه الأنظار الأمريكية على العالم العربي أكثر من أي وقت مضى، فقد تركزت توجهات وسياسات الإدارة الأمريكية على المنطقة بشكل غير مسبوق. وسرعان ما أدانت إدارة الرئيس جورج بوش الابن العرب وَحَمَّلتهم مسئولية الهجمات الإرهابية على كل من واشنطن ونيويورك. وقد تبنت الإدارة الأمريكية استراتيجية وقائية جديدة لحماية الولايات المتحدة من أي هجمات إرهابية محتملة. وبمقتضى هذه الاستراتيجية يتم إطلاق يد العسكرية الأمريكية للقيام بضربات استباقية ضد أي هدف قد يُشكل تهديداً محتملاً لأمن الولايات المتحدة.(٦)

أدانت إدارة الرئيس جورج بوش الابن العرب وحملتهم مسئولية الهجمات الإرهابية على كل من واشنطن ونيويورك

وقد استطاع التيار اليميني المحافظ -الذي تمثله إدارة بوش- إثارة الرعب في العالم من جراء ما سُمِّيَ بعولمة الخوف من الإرهاب. وسعى هذا التيار المحافظ إلى تغيير أنظمة الحكم غير الديمقراطية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والتي تمثل بنية خصبة - من وجهة نظرهم- لظهور وتنامي الحركات الأصولية الإسلامية. وعليه فقد لجأت إدارة بوش

إلى انتهاج سياسات تدخلية انفرادية ولم تلق بالاً للقانون الدولي أو ميثاق الأمم المتحدة.[٧]

ولتنفيذ استراتيجية إعلان الحرب على الإرهاب وتصفية أو ما أسمته الإدارة الأمريكية خطر «الأصولية الإسلامية» تبنت الولايات المتحدة عدداً من السياسات لعل من أبرزها:

(أ) إعلان الحرب على تنظيم القاعدة بزعامة أسامة بن لادن من خلال غزو أفغانستان وإسقاط حكومة طالبان، وذلك بالتعاون مع قوات تحالف المعارضة الأفغانية الشمالية. وبالفعل تمكنت الولايات المتحدة من خلق نظام علماني جديد في كابول.

(ب) غزو العراق عسكريّاً والإطاحة بنظام صدام حسين بحجة امتلاكه أسلحة الدمار الشامل. ولتغطية وتبرير الاحتلال الأمريكي للعراق ما فتئت الإدارة الأمريكية تزعم أنها تسعى إلى تحرير العراق وإقامة نظام ديمقراطي يكون نموذجاً لدول المنطقة.

(ج) فرض الإصلاح الديمقراطي وتغيير النظم الديكتاتورية في منطقة الشرق الأوسط وهو ما تمثل بجلاء في طرح مبادرة الشرق الأوسط الكبير.

ومن الملاحظ أن المشروع الإمبراطوري الجديد في العالم، والذي قَسَّمَ الدول إلى محورين: أحدهما «محور الخير» وهو الموالي لأمريكا والمؤيد لحربها ضد الإرهاب، والثاني «محور الشر» وهو المناهض لها ولسياساتها التوسعية الجديدة، قد أدى إلى إثارة هلع كثير من أنظمة الحكم العربية التي هرولت إلى تقديم فروض الولاء والطاعة للإدارة الأمريكية. بدا ذلك جليّاً من التعاون الاستخباراتي مع السودان على سبيل المثال؛ والتي عرضت تسليم أسامة بن لادن لإدارة الرئيس كلينتون في أواخر التسعينيات من القرن المنصرم. وتمثل التعاون الأمني السوداني في إلقاء القبض على المشتبه بهم وتسليمهم لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية بالإضافة إلى منح القوات الأمريكية تسهيلات عسكرية لمراقبة الوضع في منطقة شرق إفريقيا المضطربة.

ثانيا: التنافس الدولي في السودان: إشكاليات التدويل ومخاطر التقسيم:

يبدو أن الغرب تنبه فجأة إلى حقيقة ما يحدث في إقليم دارفور حتى أصبحت المسألة «الدارفورية» تتبوأ موقع الصدارة في أجندة السياسة العالمية. ظهر ذلك بجلاء في اهتمام المنظمة الدولية من خلال مجلس الأمن وأمينها العام السيد كوفي عنان؛ ومتابعتها ما يحدث في الإقليم وهل يرقى إلى حد التطهير العرقي أم لا. أضف إلى ذلك اهتمام معظم الحكومات الغربية -وعلى رأسها الولايات المتحدة- بالمزاعم الخاصة بما تقوم به ميليشيات الجنجويد من مجازر ضد القبائل الإفريقية.

> أصبحت المسألة «الدارفورية» تتبوأ موقع الصدارة في أجندة السياسة العالمية.

ولعل المتابع للمسألة السودانية يتساءل عن أسباب هذه الحملة الأمريكية والأوروبية تجاه أزمة دارفور؟ وما المنطق الذي يفسر توقيت هذه الحملة؟ وقد وصل البعض إلى حد رسم سيناريوهات للمستقبل تقوم على تكرار المشهدين الأفغاني والعراقي على الأراضي السودانية. وهو ما يعني ببساطة أن تكون السودان هي المحطة التالية بعد العراق في مشروع الهيمنة الأمريكي الجديد على عالم ما بعد ١١ سبتمبر.

على أن أبرز ملامح التدخل الدولي الراهن في السودان هي عودة منطق التكالب الاستعماري من جديد إلى المنطقة، وهو ما سوف تحاول هذه الورقة إلقاء الضوء عليه من خلال تحليل بعض نماذج سياسات القوى الكبرى الفاعلة في السودان على النحو التالي:

١ - السياسات الأمريكية تجاه السودان:

كان من الواضح أن بعض الدول الإفريقية احتلت مكانة محورية في التحليل الاستراتيجي الأمريكي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وكان السودان في طليعة تلك الدول، فمنذ وصول نظام الإنقاذ إلى السلطة عام ١٩٨٩ وتحالفه مع الجبهة القومية الإسلامية بزعامة حسن الترابي، والسودان يمثل دولة عاصية وفقاً للرؤية الأمريكية. وقد عمد الخطاب السياسي الأمريكي على تقديم صورة نمطية عن نظام الإنقاذ في السودان تستند على ثلاثة مزاعم أساسية:

(أ) انتهاك حقوق الإنسان حيث تطرح قضايا الرق والإكراه القسري على اعتناق دين معين، أي غياب الحرية الدينية.

(ب) اعتبار السودان دولة راعية للإرهاب؛ بحسبانها توفر مأوى لكثير من الجماعات والمنظمات الإرهابية الدولية.

(جـ) حرمان أبناء الجنوب والمناطق المهمشة من حقهم في تقرير المصير.

وانطلاقاً من هذا التوصيف تبنت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة العزل والاحتواء لمواجهة هذا العصيان السوداني. والاحتواء كمبدأ يعود إلى تقاليد الحرب الباردة؛ حيث إنه كان يهدف إلى محاصرة المد الشيوعي، بيد أنه أسقط بعد ذلك على الدول الإقليمية التي تهدد المصالح الأمريكية حيث يسعى إلى عزل الدولة المستهدفة باستخدام النفوذ السياسي والاقتصادي لمنع مجرد التعامل معها. أضف إلى ذلك فإنه يسعى إلى منع قيام تحالفات إقليمية حول هذه الدولة المهددة للمصالح الأمريكية.(٩)

ومن الملاحظ أن السياسة الأمريكية تجاه السودان ارتكزت على هذا المبدأ، الاحتواء الذي يتضمن العزل، ففي عام ١٩٩٣ تم تصنيف السودان باعتباره دولة راعية للإرهاب. وقامت الولايات المتحدة باستخدام نفوذها لدى الدول العربية والمنظمات الدولية لفتح ملف حقوق الإنسان في السودان.

على أن السياسة الأمريكية الجديدة تجاه إفريقيا والتي بدأت تتضح معالمها في عام ١٩٩٦ واستقرت ركائزها عام ١٩٩٨ مع زيارة الرئيس كلينتون لست دول إفريقية قد انعكست سلباً على العلاقات الأمريكية السودانية؛ إذ حاولت الولايات المتحدة إقامة تحالف إقليمي يشمل منطقة القرن الإفريقي بمعناها الواسع؛ والذي يشمل منطقة البحيرات العظمى الغنية بالموارد الطبيعية، على أن يضم هذا الفضاء الجيواستراتيجي الجديد منطقة الجنوب السوداني، وهو الأمر الذي يضمن للولايات المتحدة السيطرة على موارد هذا الإقليم.

ويبدو أن الإدارة الأمريكية تفضل التعامل مع أنظمة حكم إفريقية تعتمد على قاعدة إثنية ضيقة، والأمثلة على ذلك كثيرة نذكر منها الرئيس الأوغندي يوري موسيفيني الذي ينتمي إلى جماعة ذات أصول توتسية. كما أن كلا من زناوي وأفورقي ينتميان إلى أقلية عرقية في كل من إثيوبيا وإريتريا على الترتيب. وكما هو معروف فإن بول كاجامي رجل رواندا القوي ينتمي إلى الأقلية الحاكمة من التوتسي.

وفي هذا السياق يبدو أن السياسة الأمريكية تفضل وجود زعيم مثل جون جارانج على سدة السلطة في الخرطوم، وهو ما يعيد وجه السودان الإفريقي ويساعد في رسم المشروع الأمريكي الجديد للمنطقة، والذي يقوم على إعادة الفك والتركيب.

وتحت تأثير الهجوم على السفارتين الأمريكيتين في كل من دار السلام ونيروبي عام ١٩٩٨ مارست الإدارة الأمريكية ضغوطاً مستمرة على النظام الحاكم في السودان على أساس رعايته للإرهاب وانتهاكه لحقوق الإنسان. ومع ذلك يمكن تفهم التحرك الأمريكي في مواجهة السودان من خلال اعتبارات ثلاثة على النحو التالي:

الاعتبار الأول: يشير إلى متغيرات السياسة الأمريكية الداخلية، ولاسيما تأثير الناشطين الأمريكيين من أصول إفريقية داخل الكونجرس

الأمريكي بالإضافة إلى دور المنظمات المسيحية الأنجليكانية التي تحاول إضفاء الطابع الديني على الصراعات الدائرة في كل أنحاء السودان. ولعل مناقشات الكونجرس بشأن الرق وعمليات الخطف والاغتصاب والقتل الجماعي في مناطق الجنوب وتلال الانجسنا وجبال النوبة تعبر في جوهرها عن الانحياز الأمريكي الواضح لتقارير المنظمات غير الحكومية والبعثات التبشيرية. وبالفعل أصدر الكونجرس في الأول من يوليو عام ١٩٩٩م قراراً يدين فيه الحكومة السودانية بتجارة العبيد أو التستر عليها واختطاف المواطنين لهذا الغرض. ولعل مسارعة الكونجرس إلى اعتبار ما يحدث في دارفور إبادة جماعية ضد القبائل الإفريقية يعبر مجدداً عن هذا التوجه.

الاعتبار الثاني: ويشير إلى موقع السودان في الحرب الأمريكية على الإرهاب؛ إذ ركّزت الولايات المتحدة على منطقة القرن الإفريقي حيث توجد أكبر قاعدة عسكرية أمريكية في جيبوتي. وتستطيع هذه القوات الانتشار في الدول المجاورة. بيد أن التفكير الاستراتيجي الأمريكي قد وَسَّعَ مؤخراً من الاعتبارات الأمنية لتشمل منطقة الساحل الإفريقي الكبرى وغرب إفريقيا حيث توجد تهديدات من جانب بعض الجماعات الإسلامية المتشددة في دول هذه المنطقة. وطبقاً لهذا التصور الجديد تقوم أمريكا بتوفير الدعم والتدريب لقوات إفريقية محلية حيث بدأت بأربع دول هي مالي وموريتانيا وتشاد والنيجر. وقد تم تخصيص ميزانية مقدارها (١٢٥) مليون دولار أمريكي لهذا الغرض.

الاعتبار الثالث: وهو يشير إلى المصالح الاستراتيجية الأمريكية في السودان؛ إذ يشكل حوض النيل -بما يحويه من ثروات وموارد طبيعية- ركيزة أساسية للتواجد الأمريكي. وفي عالم التكنولوجيا و«السوفت وير» تصبح الثروة المعدنية الهائلة التي يتربع عليها غرب السودان (إقليم دارفور الملتهب) والغرب الإفريقي عموماً مطمعاً لأي إدارة أمريكية مهما كانت توجهاتها السياسية.

التصور الأمريكي لتسوية الأزمة السودانية:

ليس بخافٍ أن الولايات المتحدة حاولت جاهدة، منذ وصول نظام الإنقاذ إلى السلطة في السودان عام ١٩٨٩م، إلى احتوائه وعزله وممارسة أقصى الضغوط عليه بما قد يؤدي في النهاية إلى إضعافه وربما تغييره. وفي نفس الوقت سعت إلى فصل السودان عن هويته العربية والإسلامية مع التركيز على الهوية الإفريقية للسودان، وإن أدى ذلك إلى تقسيمه وتفتيته إلى دويلات صغيرة.

الولايات المتحدة والحرب في جنوب السودان[١٠]:

في أعقاب اللقاءات التي تمت بين وفدي الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان في الفترة ما بين أكتوبر ١٩٩٣ ومايو ١٩٩٤ تحت رعاية منظمة «الإيجاد» صدر عن الطرفين إعلان المبادئ الخاص بالعملية السلمية في السودان، وهو ما أصبح يُعْرَف باسم «مبادرة الإيجاد». وقد نصت هذه المبادرة على:

- أن السودان دولة ديمقراطية علمانية.
- فصل الدين عن الدولة.
- الاعتراف بالتعدد الإثني والثقافي والديني في السودان.
- التأكيد على حق تقرير المصير للجنوب السوداني.

وقد انحازت الولايات المتحدة بكل ثقلها ودعمت تماماً مبادرة الإيجاد في نفس الوقت الذي عارضت فيها المبادرة المصرية الليبية التي أُعلنت من جانب كل مصر وليبيا عام ١٩٩٩ لتسوية الأزمة السودانية، ويمكن تفهُّم الموقف الأمريكي بكل سهولة؛ إذ إنّ المبادرة المصرية الليبية لم تورد إطلاقاً حق تقرير المصير للجنوب بل تحدثت -عِوَضاً عن ذلك- عن وحدة السودان كما أنها لم تشر إلى موضوع علاقة



نصوص مبادرة الإيجاد

الديـن بالدولة في السـودان، وقد اسـتمرت الجهود الأمريكيـة الضاغطـة علـى الحكومـة السـودانية في ذات الوقـت الـذي قدمت فيـه الدعم لحركـة التمرد في الجنـوب، وأوعزت إلـى حلفائهـا الدوليين مثل بريطانيـا وإسـرائيل، والإقليمييـن مثـل دول الجوار الإفريقيـة للسـودان بتقديـم الدعـم للجنوبيين، وهو الأمر الـذي دفع بالحكومة السـودانية إلـى الرضوخ للشـروط الأمريكية والموافقة على اتفاق مشـاكوس الإطـاري في عـام ٢٠٠٢. وتجـدر الإشـارة إلى أن اتفاق مشـاكوس قد أقر بحق تقريـر المصير للجنوب بعـد مرحلـة انتقاليـة مدتهـا سـت سـنوات. ومـن الملاحـظ كذلـك أن الضغـوط الأمريكية سـاعدت على فرض إجـراءات ملزمة لأول مرة على الحكومة السـودانية، ومن ذلك تأسـيس مجلس رقابة مسـتقل وهيئة تقويم خلال المرحلة الانتقالية.

وفـي يوليو ٢٠٠٣ صـدرت «وثيقة الإيجـاد» التي أعطـت مزيـداً من الدعـم للحركـة الشـعبية لتحرير السـودان، وذلك على حسـاب الحكومـة المركزية، وذلـك مـن خـلال الإقـرار بآليـات اقتسـام الثـروة والسـلطة بيـن الطرفيـن. ومـع توقيع اتفاق السـلام النهائي في السـودان في يناير ٢٠٠٥ أضحى مسـتقبل الدولة السـودانية رهناً بـإرادة طرفين فقط من أطراف المعادلة السودانية بالغة التعقيد.

الولايات المتحدة وأزمة دارفور:

يتألـف إقليـم دارفور الـذي يقع فـي أقصى غرب السـودان مـن إثنيـات عربيـة وإفريقية متعـددة، لعل مـن أشـهرها الفـور والزغـاوة والمسـاليت والتقداة والرزيقـات. وتمتـد جذور بعـض هـذه الجماعات العرقيـة إلـى دول الجـوار، ولا سـيما تشـاد وإفريقيا الوسـطى وهو ما يضفي على النزاع فـي الإقليم بُعْداً إقليميّـاً مهمّـا. وقد تأثـر الإقليم الدارفـوري بالثقافة

الإسلامية منذ زمن بعيد حيث أُقيمت المدارس وتم إرسال الوفود الدراسية للتعلم في الأزهر الشريف وهو ما يتضح من وجود رواق خاص بهم. وعليه فقد أضفت هذه الثقافة الإسلامية المشتركة بالإضافة إلى عمليات التزاوج بين الجماعات العرقية المختلفة روحاً من التعايش السلمي بين جميع سكان دارفور.(١١)

ونظراً لوجود اختلافات في أنماط الحياة بين القبائل البدوية الرحل، والتي ينتمي معظمها للأصل العربي والقبائل الزراعية المستقرة، والتي تنتمي في معظمها للأصل الإفريقي فقد حدثت مناوشات ونزاعات بسبب محاولات السيطرة على مصادر المياه والكلأ. ولعل أشهر هذه المناوشات ما حدث عام ١٩٦٧م بين عرب الرزيقات وقبائل المعاليه، ولكن تم الاتفاق على تسوية هذه النزاعات وفقاً للآليات التقليدية والأعراف السائدة.

على أن موجات التصحر والجفاف كانت تضفي على هذه النزاعات بُعْداً خطيرًا. غير أن هذه الأوضاع بدأت في التغير إلى الأسوأ نتيجة لانعكاسات الحرب الأهلية في تشاد خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن المنصرم، والتي تربطها مع دارفور علاقات واسعة عبر الحدود المشتركة. ونظراً لمساحة الإقليم الشاسعة (يعادل نفس مساحة فرنسا) وضعف الحكومات المركزية في نفس الوقت الذي اشتدت فيه أوزار الحرب في الجنوب أصبح إقليم دارفور ساحة خلفية لتهريب الأسلحة والتي استخدمتها القبائل فيما بعد لحسم خلافاتها القبلية. أضف إلى ذلك فإن ميليشيات الجنجويد المسلحة، والتي زُعِمَ أن الحكومة السودانية تساندها قد لعبت دوراً رئيسيّاً في مأساة إقليم دارفور.

وأيّاً كان الأمر فإن الإدارة الأمريكية سارعت إلى إدانة ما يحدث في دارفور باعتبارها كارثة إنسانية. وفي يونيو ٢٠٠٤م أصدر الكونجرس قراراً يصف فيه أزمة دارفور بأنها إبادة جماعية، كما أن وزير الخارجية الأمريكي كولن باول قام بزيارة الإقليم وأدان حكومة الخرطوم؛ لعدم وفائها بتعهداتها الخاصة بنزع سلاح ميليشا الجنجويد ومحاكمة قادتها. وتحركت الإدارة الأمريكية كذلك باتجاه استصدار قرار من مجلس الأمن بغرض فرض عقوبات اقتصادية على السودان.

وبالفعل أصدر مجلس الأمن قراراً في يوليو ٢٠٠٤ أنذر فيه الحكومة السودانية باتخاذ تدابير معينة بموجب المادة (٤١) من الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة إذا لم تسارع الخرطوم في غضون ثلاثين يوماً بنزع سلاح الجنجويد وتحسين أوضاع اللاجئين والمشردين.

لكن ما هي دوافع توقيت الحملة الأمريكية تجاه أزمة دارفور؟ نستطيع أن نشير إلى أكثر من اعتبار واحد:

الاعتبار الأول: الخروج من المستنقع الآسيوي (الأفغاني والعراقي) ومحاولة تضخيم جانب «التدخل الإنساني» في دارفور، وفي هذه الحالة لمصلحة المسلمين حيث إن طرفي الصراع هناك من المسلمين يعني ذلك محاولة «تجميل» السياسة الخارجية الأمريكية ودرء التهم عنها بأنها في حالة حرب ضد الإرهاب تستهدف المسلمين في المقام الأول.

الاعتبار الثاني: التدخل في الحالة السودانية عمل مأمون الجانب؛ لأنه سوف يتم من خلال قوات إفريقية وتحت مظلة الاتحاد الإفريقي، حيث إن مجلس الأمن والسلم الإفريقي، التابع له، يسمح بالتدخل لحفظ السلم وإيقاف جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الولايات المتحدة قد أقرت منذ عام ١٩٩٧م بالتزاماتها اللوجستية لدعم وتدريب قوات حفظ سلام إفريقية، وهو ما يمكن تطبيقه في الحالة السودانية.

الاعتبار الثالث: يرتبط بالصراع على النفوذ بين

الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الغربية الكبرى ولاسيما فرنسا؛ إذ تبدو رائحة البترول في غرب السودان قوية، ومواجهة النفوذ الفرنسي التقليدي في تشاد ومنطقة الفرنكفون المجاورة. فهل يشهد سيناريو التدويل للأزمة في دارفور توقيع اتفاق فاشوده آخر على غرار الاتفاق الودي بين بريطانيا وفرنسا عام ١٩٠٤م لتقسيم المصالح والنفوذ في الشمال الإفريقي؟ لكن هذه المرة بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا؟

٢- السياسات الأوروبية تجاه السودان:

من المعلوم أن دوافع السياسات الأوروبية تجاه إفريقيا عموماً والسودان على وجه الخصوص تتجاوز الاعتبارات الأخلاقية والإنسانية وترمي إلى تحقيق جملة من المصالح والأهداف الاستراتيجية لعل من أبرزها:

- فتح الأسواق الإفريقية أمام المنتجات الأوروبية وهو الأمر الذي دفع بالأوروبيين إلى الدخول في مفاوضات جماعية متعددة الأطراف مع دول إفريقيا والكاريبي والباسفيكي والتي انتهت بتوقيع اتفاقية كوتونو للشراكة عام ٢٠٠٠م.

- التكالب الأوروبي على استغلال الموارد الطبيعية التي تزخر بها القارة الإفريقية. ويكفي أن نشير إلى التجارة غير المشروعة في المعادن الثمينة مثل الماس واليورانيوم والكوبالت والذهب والتي ارتبطت بشكل مباشر بحركة عولمة التجارة[١٢] وعليه فإنه يمكن تفسير كثير من مواقف القوى الأوروبية تجاه مناطق الصراع والتوتر في إفريقيا مثل سيراليون ودارفور على ضوء ما تتمتع به تلك المناطق من موارد طبيعية غنية.

- مواجهة القوى الكبرى الساعية لبسط نفوذها وسيطرتها في إفريقيا. ويمكن أن نشير هنا إلى السياسة الإفريقية الجديدة للولايات المتحدة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة والتي انعكست على سلوك صانع القرار الأمريكي، فالرئيس الأمريكي السابق كلينتون قام بزيارة غير مسبوقة لست دول إفريقية عام ١٩٩٨م. ويبدو جلياً أن مؤتمر برلين ١٨٨٤-١٨٨٥م -والذي تم بموجبه تقسيم القارة الإفريقية بين القوى الاستعمارية الغربية- سوف يتكرر مرة أخرى في ظل الهيمنة الأمريكية على عالم ما بعد ١١ سبتمبر.

وإذا كانت السياسات الأوروبية تجاه السودان تركز في مجموعها على ملف حقوق الإنسان، والتوصل إلى تسوية سلمية للحرب في الجنوب، وبناء نظام للحكم الصالح؛ فإن ثمة تباينات فيما بينها وفقاً لمصالح كل دولة أوروبية على حدة. ومن الملاحظ أن كُلاً من بريطانيا والنرويج وإيطاليا تساند الاستراتيجية الأمريكية الخاصة بالسودان، وذلك على أمل المشاركة في الغنائم والثروة فيما بعدُ. لقد أعلن رئيس الوزراء البريطاني توني بلير أن بلاده على

> دوافع السياسات الأوروبية تجاه إفريقيا عموماً والسودان على وجه الخصوص تتجاوز الاعتبارات الأخلاقية والإنسانية وترمي إلى تحقيق جملة من المصالح والأهداف الاستراتيجية.

استعداد لإرسال خمسة آلاف جندي إلى السودان بهدف حفظ السلام وتأمين المساعدات الإنسانية، وهو التبرير الذي عادة ما تشير إليه القوى الكبرى؛ لإخفاء مطامعها الاستعمارية.[١٣]

وتسعى الحكومة الفرنسية جاهدةً إلى تأمين التوصل إلى تسوية سلمية للأزمة السودانية بما يسمح لها باستغلال حصتها في الثروة النفطية السودانية؛ ومع ذلك فإنها على وعي تام بأن أساس

المفاوضات الراهنة وموقف الولايات المتحدة القوي الداعم والراعي لها سوف يحرم الفرنسيين من استغلال ثروات الجنوب السوداني. وعليه فإن فرنسا اتخذت موقفاً مغايراً للولايات المتحدة في دارفور، وعارضت فرض عقوبات اقتصادية على السودان، فهل يعني ذلك جزءاً من المواجهة الاستعمارية بين كل من فرنسا والولايات المتحدة؟!

يرى بعض المحللين أن الموقف الفرنسي من أزمة دارفور والمسألة السودانية عموماً يمكن فهمه في سياق السياسة الإفريقية الجديدة لفرنسا ومنظورها العالمي للعلاقات الدولية. فالحكومة الفرنسية تشير إلى النهج الديكارتي: الذي يعني إسقاط القاعدة العامة على حالة محددة عوضاً عن الاستجابة لأحداث معينة. فثمة رؤية فرنسية حول الدور الفرنسي الجديد في العالم وكيفية تعظيم المصالح الفرنسية من خلال الوسائل المتاحة.[١٤] واستناداً إلى هذه الرؤية تسعى السياسة الفرنسية في إفريقيا إلى:

-دعم المكانة والنفوذ الفرنسي في إفريقيا.

-تأمين مصادر الطاقة والموارد الطبيعية في إفريقيا.

-مجابهة الهيمنة الأمريكية الجديدة.

-تبني منظور متعدد الأطراف من خلال الاعتماد على المؤسسات الدولية والإقليمية التي تُمَكِّن فرنسا من التأثير على مجريات الأحداث بشكل لا تستطيع أن تمارسه بمفردها.

ملامح السياسة الفرنسية في دارفور:

تمثل رد الفعل الفرنسي للأزمة في دارفور في توفير الدعم المادي واللوجستي لجهود الإغاثة الدولية، وفي نفس الوقت تشجيع جهود التفاوض التي رعاها كل من الرئيس التشادي إدريس ديبي والاتحاد الإفريقي، ولعل الخطوة المهمة في هذا المجال هي محادثات وقف إطلاق النار التي عُقِدَتْ في العاصمة التشادية إنجامينا، وكذلك مباحثات أبوجا في نيجيريا. وإذا كانت لغة الخطاب الأمريكي المتعلق بأزمة دارفور قد اتخذت منحى هجومياً ضد السياسة الفرنسية فإن الحكومة الفرنسية أكدت دوماً على أهمية ممارسة «الضغوط» بدلاً من فرض «العقوبات»، وهذا ما عبر عنه وزير الخارجية الفرنسي ميشيل بارنييه بقوله: «لا يمكن التوصل إلى تسوية بدون السودان أو ضد السودان، ولكن يمكن فقط عمل ذلك من خلال مشاركة السودان».

وعلى صعيد آخر فإن ارتباط السياسة الفرنسية تجاه قضية دارفور بمجمل أهداف السياسة الإفريقية لفرنسا يتضح من تصريح وزيرة الدفاع الفرنسية ميشيل ماري التي رأت أن التعامل الفرنسي مع أزمة دارفور يتسق تماماً مع الدور الفرنسي في إفريقيا والتزامها بمساعدة شركائها. ومن الملاحظ أن مفهوم الشراكة الفرنسية الفرانكفونية قد ظهر واضحاً أثناء القمة الفرنكفونية التي عقدت في بيروت في أكتوبر ٢٠٠٢م. ومع ذلك فإن مفهوم الشراكة قد اتخذ بُعداً محورياً في السياسة الفرنسية عندما أعلن الرئيس شيراك أنه يمثل أولوية ملحة للقمة الفرنسية الإفريقية التي عقدت في باريس في فبراير ٢٠٠٣م، بل إنه كان محور الزيارة التاريخية التي قام بها الرئيس شيراك للجزائر في مارس من نفس العام.

وتنطوي فكرة الشراكة في التصور الاستراتيجي الفرنسي على إعطاء التنظيمات الدولية والمحاور الإقليمية المشتركة دوراً مهماً في إدارة وتسوية النزاعات والصراعات المحلية والإقليمية في إفريقيا. وأبرز هذه التنظيمات على الساحة الإفريقية الاتحاد الإفريقي، والشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (نيباد)، بالإضافة إلى التنظيمات الإقليمية مثل التجمع الاقتصادي لدول غرب إفريقيا المعروف باسم الاكواس، وبرنامج تعزيز قدرات حفظ السلام الإفريقي (RECAMP)، ويضم البرنامج الأخير عدداً كبيراً من الدول الإفريقية بالإضافة إلى كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

على أن الملاحظة الجديرة بالاهتمام في هذا السياق تشير إلى وجود قدر من التعاون والتنسيق العسكري والاستخباراتي بين كل من فرنسا والولايات المتحدة على الرغم من صراع المصالح الخفي فيما بينهما، ولا أدل على وجود هذا التعاون من إنشاء «مبادرة الساحل الكبير» عام ٢٠٠٢. وترمي هذه المبادرة الأمنية إلى تنسيق وتطوير جهود مكافحة الإرهاب وعمليات تأمين حدود دول الساحل (وجميعها مستعمرات فرنسية سابقة) وهي: الجزائر وتشاد ومالي وموريتانيا والمغرب والنيجر والسنغال وتونس. وقد أثمرت جهود التعاون المشترك الفرنسي الأمريكي في مساعدة الضباط الأفارقة في مطاردة بعض أعضاء تنظيم الجماعة السلفية للدعوة والإرشاد في الجزائر عبر أراضي كل من النيجر وتشاد حيث تم محاصرتهم في الأراضي التشادية بقوات مشتركة من البلدين، وهو ما انتهى بالقضاء عليهم في مارس من العام الماضي.

ويبدو جلياً من تحليل مواقف السياسة الجديدة أنها تحاول الانطلاق من رؤية شمولية متجانسة حول العالم، وتطبيقها على كل حالة على حدة بما يتفق والمبادئ العامة الحاكمة، وهو ما أكد عليه الرئيس الفرنسي جاك شيراك عام ١٩٩٨ في خطابه الرئاسي السنوي حيث قال:

«إنها لمناسبة لي كي أقوم برسم صورة للواقع الدولي المعقد، والذي يبدو في بعض الأحيان غير رشيد وفقاً للتحليل الديكارتي، إننا بحاجة ماسة لوجود رؤية كونية على المدى البعيد بدلاً من التعامل البرجماتي مع كل قضية تظهر على حدة، وهذا ما سوف يميز بلدنا على ما أعتقد، إن تحليل كل ما يراه المرء أو يود قوله يُعَدّ أمراً مهماً لأمة عظيمة. إن فرنسا بحاجة لكي تعرف طريقها وأين تضع أقدامها؟ إن لدي شعوراً بأن اقتراح هذه الرؤية للقرن الحادي والعشرين سوف يجعل من بلدنا موضع ترحيب في العالم أجمع».[١٥]

صفوة القول أن المبررات الفلسفية التي وقفت وراء المصالح الاستعمارية لم تتغير فمنذ الهجمة الأوروبية على إفريقيا أواخر القرن التاسع عشر وظهور ما يسمى بالتكالب الاستعماري الأوروبي على القارة الإفريقية من الإمبريالية الغربية. ويبدو أن الأحداث والوقائع تتكرر على أرض السودان من القوى الأنجلو أمريكية بزعامة الولايات المتحدة وفرنسا بتاريخها وخبراتها الفرنكفونية الطويلة. ويبدو أن المشهد السوداني سوف يفضي إلى حدوث توافق أوروبي أمريكي ربما في مواجهة القوى الآسيوية (الصين) التي تحاول ترسيخ أقدامها في السودان وإفريقيا على وجه العموم.

> المحاولات الصينية الراهنة للسيطرة وكسب النفوذ في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية تضفي على سياستها الخارجية الجديدة مسحة استعمارية بالمفهوم العام.

٣- السياسة الصينية تجاه السودان: ثنائية النفط والسلاح

على الرغم من المكانة الصينية المتزايدة في النظام الدولي الجديد حيث يتوقع كثير من المحللين الاقتصاديين أن تصبح الصين القوة الاقتصادية الأولى في العالم فإنها قياساً بالقوى الدولية الأخرى لا تمتلك تاريخاً استعماريًّا. فقد حاول ملوك الصين قديماً الدفاع عن أراضيهم ضد محاولات الغزو الخارجية، ولم تتوسع الصين على حساب الآخرين إلا في حالات محدودة؛ مثل ضمها للتبت وتركستان الشرقية وبعض أجزاء منغوليا. وعلى ذلك فإن المحاولات الصينية الراهنة للسيطرة وكسب النفوذ في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية تُضْفِي على سياستها الخارجية الجديدة مسحة استعمارية

بالمفهوم العام.

وطبقاً للإحصاءات الصينية فقد بلغ حجم التبادل التجاري بين الصين وإفريقيا خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٤ نحو ٢٠٫٥ مليار دولار أمريكي بزيادة قدرها نحو ٥٠٪ مقارنة بالفترة نفسها في عام ٢٠٠٣م. وتُعد كل من جنوب إفريقيا والسودان ونيجيريا ومصر أكبر أربعة شركاء تجاريين للصين في إفريقيا وذلك على الترتيب. وقد قامت نحو ٤١ دولة إفريقية بتوقيع اتفاقيات للتجارة الحرة مع الصين حيث تعمل الصين جاهدة على تعزيز التبادل التجاري بينها وبين الدول الإفريقية.

يلاحظ المتابع لتطور العلاقات الصينية السودانية أنها شهدت نمواً مضطرداً ولاسيما منذ أواخر أعوام التسعينيات من القرن المنصرم. ومع ذلك فإن الصين ليست جديدة على المسرح السوداني فمنذ مجيء النميري إلى السلطة عام ١٩٦٩م والحكومات السودانية المتعاقبة تشتري السلاح الصيني. بيد أن مبيعات الصين من الأسلحة للسودان قد ازدادت بشكل ملحوظ مع اشتداد وطأة الحرب في جنوب السودان ومع تحسن الأوضاع المالية للسودان نتيجة اكتشاف احتياطياتها النفطية الهائلة.

وقد اشتملت واردات السودان من الأسلحة الصينية منذ عام ١٩٩٥م على الذخيرة والدبابات والمروحيات والطائرات الحربية. كما أضحت الصين المورد الأساسي للسودان في مجال الألغام الأرضية الموجهة ضد الأفراد والمركبات العسكرية.

النفط والسياسة الخارجية الصينية:

يلعب النفط دوراً مهماً في صياغة أهداف السياسة الخارجية الصينية؛ نظراً لأهميته في دعم نهضة الصين الاقتصادية. وعليه فإن الصين تسعى دائماً إلى تأمين حاجاتها النفطية من الخارج . فمن المعروف أن الإنتاج المحلي الصيني من النفط قد بلغ أعلى معدلاته في أواخر التسعينيات وهو الأمر الذي يجعل من تأمين احتياطيات النفط الخارجي مطلباً مهماً لمواجهة احتياجات النهضة الصناعية الصينية.

ويتوقع خبراء النفط أن يصل حجم الطلب الصيني على النفط الأجنبي إلى خمسين مليون طن من النفط وخمسين بليون متر مكعب من الغاز بحلول عام ٢٠١٠م.

ويمكن القول إجمالاً: إن الصين تمثل واحدة من أبرز المستثمرين في مجال صناعة النفط السوداني؛ إذ يلاحظ أن أكبر أربع شركات أجنبية تعمل في قطاع النفط السوداني هي:

- شركة النفط الوطنية الصينية (CNPC).
- شركة توتال الفرنسية (TOTAL).
- شركة بتروناس الماليزية (PETRONAS).
- شركة ONGC الهندية.

وهذه الشركات الأجنبية تمتلك نصيب الأسد في قطاع النفط السوداني مع الأخذ بعين الاعتبار أن الصين تقوم بدور فعال في تطوير حقول نفط جنوب دارفور.

واستناداً إلى هذه المصالح الصينية الاستراتيجية وقفت الصين في مواجهة المحاولات الأنجلو أمريكية لفرض عقوبات اقتصادية على السودان تحرمها من عائداتها النفطية. واستناداً إلى موقف المشابهة بين الأزمة السودانية بخصوص دارفور، والأزمة العراقية بشأن أسلحة الدمار الشامل عندما حاولت الولايات المتحدة الضغط على الأمم المتحدة من أجل إعطائها الضوء الأخضر لاتخاذ إجراء عسكري منفرد ضد النظام العراقي، فقد حاولت واشنطن مدعومة من بريطانيا وأستراليا الضغط على مجلس الأمن لاتخاذ إجراءات عقابية ضد الحكومة السودانية بشأن مزاعم التطهير العرقي في دارفور وهو الأمر الذي يسمح لحكومات هذه الدول باتخاذ إجراء عسكري ضد السودان. على أن كلا من روسيا والصين وباكستان قد وقفت بالمرصاد ضد هذه المحاولات الأنجلو أمريكية لفرض رؤيتها على الأمم المتحدة.

جدول رقم (١)

علاقات السودان الخارجية عام ٢٠٠٣

م	جهة الصادرات السودانية		م	مصدر الواردات السودانية	
	الدولة	النسبة المئوية		الدولة	النسبة المئوية
١	الصين	٢٥.٠٪	١	الصين	١٩.٦٪
٢	المملكة العربية السعودية	٢٢.٢٪	٢	المملكة العربية السعودية	٧.٤٪
٣	الإمارات العربية المتحدة	٥.٣٪	٣	فرنسا	٦.٠٪
٤	ألمانيا	٤.٧٪	٤	المملكة المتحدة	٥.٤٪
٥	المملكة المتحدة	٣.٤٪	٥	الهند	٥.٢٪
٦	أستراليا	٢.١٪	٦	أستراليا	٣.٨٪

المصدر

Compiled by the market information and Analysis section, DFAT, Using the latest data from the ABS, the IMF and various international sources.

ثالثا: مستقبل الدولة والمجتمع في السودان:

لا يخفى أن التفكير الاستراتيجي الأمريكي الجديد بعد أحداث ١١ سبتمبر يهدف إلى إعادة تشكيل كثير من المناطق الجيواستراتيجية في العالم، ولعل من أبرزها منطقة الشرق الأوسط بما فيها شمال إفريقيا. ويقوم المشروع الإمبراطوري الأمريكي الذى يستند على هذا التفكير على عملية فك وتركيب لكثير من الكيانات الجغرافية في المنطقة. ويبدو أن الخريطة السودانية معدة سلفًا، وأن الأمر يحتاج إلى خطوات لتنفيذها على أرض الواقع. وباستقراء المواقف والسياسات الأمريكية والغربية تجاه السودان يمكن للمرء أن يستشرف نمطين من السيناريوهات المستقبلية بشأن الدولة والمجتمع في السودان.

السيناريو الأول: أفرقة الدولة والمجتمع، والهدف منه هو إبعاد السودان عن هويته العربية والإسلامية والتأكيد بدلاً عن ذلك على الهوية الإفريقية والانتماء الإفريقي لكل المجتمع السوداني. ولعل ذلك يُخَلِّص الغرب من عقدة النظام الإسلامي الحاكم في السودان والخوف من انتشار الأصولية الإسلامية. يعني ذلك أن أفرقة السودان تُحَقِّق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية للتحالف الأنجلو أمريكى ضد السودان ومن ذلك:

١- التخلص من مشروع حكومة الإنقاذ الإسلامية والتي سعت لنشر مشروعها الحضاري في مختلف أنحاء البلاد. ولعل ذلك هو ما دفع الرئيس عمر البشير إلى القول بأن الاهتمام الدولي بقضية دارفور إنما يستهدف في حقيقته دولة الإسلام وتقويض النفوذ العربي والإسلامي.

٢- إعطاء الجنوبيين دوراً كبيراً في صياغة القرارات القومية، وذلك من خلال التأكيد على علمانية الدولة وإعطاء الجنوب حق تقرير المصير، ولا شك أن الصلاحيات الكبيرة التي سوف يتمتع بها جون جارانج باعتباره النائب الأول للرئيس السوداني خلال الفترة الانتقالية سوف تُقَوِّض تماماً آخر ما تبقى من مشروع الإنقاذ.

٣- حصار المد العربي والإسلامى الذي انتعش في السودان خلال السنوات الأخيرة من خلال منظمات وهيئات تعليمية وخيرية إسلامية. وتشجيع الدور التنصيري الذي تقوم به هيئات الإغاثة الدولية العاملة في السودان.

السيناريو الثاني: تفكيك الدولة، على الرغم من أنني لست من أنصار مذهب التفكير التآمري فإن ما يحدث في السودان قد يكون تطبيقاً لخطة استراتيجية مرسومة من قِبَل مهندس الإمبراطورية الأنجلو أمريكية الجديدة. **ويقوم هذا السيناريو التفكيكي على ثلاثة محاور رئيسية على النحو التالي:**

المحور الأول: انفصال الجنوب طبقاً لاتفاق السلام النهائي فقد تم الاتفاق على تقسيم السلطة والثروة بين الجنوبيين والشماليين. فإذا كان الجنوب سوف يحصل على ٥٠٪ من بتروله فما الذي يجعله يُصَوِّت في نهاية الفترة الانتقالية لصالح إعطاء الشماليين نصف بترول الجنوب أليس من الأجدى

الانحياز لخيار الانفصال والاستئثار بكامل الثروة البترولية، باعتقادي أن اتفاق السلام وبما ينطوي عليه من بنود سوف يجعل خيار الانفصال هو الأقرب إلى الحدوث.

المحور الثاني: عزل إقليم دارفور الذي يُشَكِّل خمس مساحة السودان، فإذا لم يتم انفصاله وُضِعَ تحت سيطرة أمريكا وبمظلة دولية بحيث يسهل للولايات المتحدة السيطرة على موارد الإقليم الغنية. ومن الواضح أن دوافع التدخل الغربي في المسألة الدارفورية ليست بعيدة عن هذا التفسير كما بينا من قبل.

المحور الثالث: تشجيع أقاليم أخرى في السودان للمطالبة بالانفصال. مثال ذلك المنطقة الشرقية المتاخمة لإريتريا وإثيوبيا. وهو ما يعني وجود دول هشة ضعيفة يسهل على الولايات المتحدة أن تسيطر عليها وتحتويها. يعني ذلك أن ما يتبقى من السودان يصبح إقليماً لا يمتلك مقومات الاستمرار، وهو الأمر الذي يخلق حالة من الفوضى تسمح عندها بالتدخل الدولي من أجل تحقيق السيطرة والاستقرار.

ولا يخفى أن كلا التصورين السابقين لمستقبل الدولة السودانية لا يستهدفا المجتمع السوداني وحده، وإنما يستهدفان امتداداته العربية والإسلامية. وهو ما يسير باتساق مع التصور الأمريكي الجديد لمشروع الشرق الأوسط الكبير الذي يرمي إلى زرع إسرائيل في المنطقة العربية والتخلص من الخصوصيات الثقافية والحضارية التي تميز الأمة العربية من خلال خلق كيانات اقتصادية جديدة تقوم على مبادئ الليبرالية السياسية واقتصاد السوق.

خاتمة: ما العمل؟

إن عالم المسلمين مواجه بحالة تفرد قوة عالمية غربية هي الولايات المتحدة بحيث أصبح النظام العالمي المسيطر هو نظام القطب الأوحد. ويبدو أن تلك الحالة ليست جديدة كلية، وإنما هي من جراء أحكام السنن الكونية التي حدثنا عنها القرآن الكريم في قول الحق تبارك وتعالى: ﴿وتلك الأيام نداولها بين الناس﴾ (آل عمران١٤٠). وعليه فإن على الأمة المسلمة ألا تقنط ويذهب بها اليأس مبلغ الاستسلام؛ إذ إن لديها من الإمكانيات والقدرات ما يجعلها تواجه «تغوُّل» العولمة الأمريكية. **فثمة اعتبارات ينبغي أخذها بعين التفكير والتقدير**:

١- أن المسلمين بمقدورهم -كما يقول عماد الدين خليل- تقديم «عولمة مضادة» حيث إن الإسلام رسالة عالمية، وتبليغها واجب يقوم على أساس الاختيار، وليس الإكراه على التأقلم والتقولب كما تفعل العولمة الأمريكية.

٢- ثمة إمكانية لظهور قوى دولية أخرى تناهض الأطماع الإمبراطورية الأمريكية. فثمة من يرى أوروبا الموحدة، واليابان بثورتها التكنولوجية الهائلة، وهناك من يرى الصين العملاق الأصفر، يعني ذلك إمكانية تحدي الهيمنة الأمريكية من خلال القوى الصاعدة في النظام الدولي.

٣- تحدي العولمة الأمريكية ليس مستحيلاً على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع، ومن ثم يُصْبح التمسك بالتراث الثقافي الحضاري الإسلامي يصبح الملجأ والملاذ في مواجهة طغيان الأنماط الثقافية الأمريكية الوافدة، ولاشك أن ذلك يحتاج إلى خطة تعليمية وثقافية واضحة المعالم تشارك فيها كافة المؤسسات والهيئات المعنية في

> نحن أولي بوجود رؤية عربية وإسلامية مشتركة للمواجهة تشارك في صوغها مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني أو إن شئت الدقة فقل الأهلي والطوعي في العالمين العربي والإسلامي

الدول العربية والإسلامية.

وإذا كانت فرنسا تنطلق من الرؤية الديكارتية العامة لتحديد سياساتها في المواقف والقضايا المختلفة فنحن أولى بوجود رؤية عربية وإسلامية مشتركة للمواجهة، تشارك في صوغها مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني أو إن شئت الدقة فقل الأهلي والطوعي في العالمين العربي والإسلامي. فالتحديات جد خطيرة، ومن ثم نحن بحاجة إلى استراتيجية من أجل البقاء والشهود الحضاري للأمة.

إن كل نازلة كاشفة. يصدق ذلك على المسألة السودانية التي يمكن لها أن تعصف بالنظام الإقليمي العربي الذي يعاني أصلاً من الوهن والانكسار. فماذا على العرب أن يفعلوا؟ هل يستمر العرب في ممارسة دور المتفرج إزاء ما يحدث في السودان ويحاك له من خطط لتفكيك أوصاله وسلخه من هويته الحضارية؟ المطلوب إذن هو تحرك فاعل وإيجابي ورفض كل محاولات الهيمنة وفرض النفوذ التي تعيد إلى الأذهان مرة أخرى منطق التنافس الاستعماري الصريح، فهل يجد السودان من يلبي النداء.

المراجع:

(١) انظر في تفصيلات ذلك، حمدي عبد الرحمن، «مشكلة جنوب السودان: دراسة في الأطر التاريخية وديناميات الصراع» ندوة مصر وإفريقيا: الجذور التاريخية للمشكلات الإفريقية المعاصرة، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦.

(٢) Ali Mazrui, ''From Slave Ship to Space Ship: Africa between marginalization and globalization».

(٣) انظر: Larbi Sadiki, ''Al-la Nidam: an Arab view of the new world (dis) order» Arab Studies Quarterly, vol17, no3, summer1995.

(٤) راجع دراستنا بعنوان «العولمة وآثارها السياسية في النظام الإقليمي العربي: رؤية عربية» في العولمة وتداعياتها على الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣.

(٥) المرجع السابق، ص٨٠.

(٦) انظر: Mohamed A.El-Khawas, ''North Africa and the War on Terror'' Mediterranean Quarterly, fall 2003, pp176-177.

(٧) المرجع السابق، ص١٧٨ وما بعدها.

(٨) انظر: أحمد ثابت، «العولمة ومخاطر المعايير المفروضة: التوجهات الأمريكية إزاء السودان» في حمدي عبد الرحمن (محرر)، إفريقيا والعولمة، القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الإفريقية بجامعة القاهرة، ٢٠٠٤م. وانظر أيضا: هانئ رسلان، أبعاد التغير في السياسة الأمريكية تجاه السودان، السياسة الدولية، يوليو ٢٠٠٢.

(٩) انظر: حمدي عبد الرحمن، السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا من العزلة إلى الشراكة، السياسة الدولية، إبريل ٢٠٠٠.

(١٠) انظر ملامح هذا التصور في: Eric Reeves, ''peace or war? The moment of truth for Sudan'', Mediterranean Quarterly, Winter2003, pp87-88.

(١١) حول طبيعة الصراع في دارفور وجذوره انظر: Mahmood Mamdani, how can we name the Darfur crisis: preliminary thoughts on Darfur, New York, University of Columbia,2004.

(١٢) Andrew Parker et al, the deadly scramble for diamonds in Africa, financial times,10 July, 2000.

(١٣) Greg Oxley and Layla AlKoureychi, Imperialist rivalry behind the Darfur crisis.

(١٤) Michael Shurkin, france and the Darfur crisis, Washington DC.: the Brookings institution, US-Europe analysis series, January2005.

(١٥) نقلاً عن المرجع السابق.

(١٦) Mikhail Zygar, behind the UN security council resolution: Chinese, Russian and Indian oil interests in Sudan, http://globalresearch.ca/articles/24g409A



معلومات إضافية

إقليم دارفور

يمتد إقليم دارفور على مساحة ٥١٠ ألف كيلومتر، ويبلغ عدد سكانه ما يقارب ٦ ملايين نسمة، ويقع إقليم دارفور في أقصى غرب السودان، وتشكل حدوده الغربية الحدود السياسية للسودان في تلك الجهة مع ليبيا وجمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد، وتسكنه عرقيات إفريقية وعربية؛ من أهمها «الفور» التي جاءت تسمية الإقليم منها، و«الزغاوة»، و«المساليت»، وقبائل «البقارة» و«الرزيقات»، وتمتد جذور بعض هذه المجموعات السكانية إلى دول الجوار، خاصة تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى.

وكانت دارفور في السابق مملكة إسلامية مستقلة تعاقب على حكمها عدد من السلاطين، كان آخرهم السلطان علي دينار، وكان للإقليم عملته الخاصة وعلمه، ويُحكم في ظل حكومة فيدرالية يحكم فيها زعماء القبائل مناطقهم، وكانت هذه الفيدراليات مستقلة تماماً حتى سقطت في الحقبة التركية.

وقد اتجه أهل دارفور خلال الحكم التركي الذي استمر نحو ١٠ سنوات لأسلوب المقاومة، وشكّل الأمراء والأعيان حكومات ظل كانت مسئولة عن قيادة جيش دارفور الموحد الذي كان يشن عمليات المقاومة ضد الجيش التركي. كما شهد الإقليم عدة ثورات؛ من أشهرها ثورة السلطان هارون التي دحرها غردون باشا عام ١٨٧٧، وثورة مادبو بمدينة الضعين، وثورة البقارة، وعند اندلاع الثورة المهدية سارع الأمراء والزعماء لمبايعة المهدي ومناصرته حتى نالت استقلالها مجدداً.

ولم يدم استقلال الإقليم طويلاً؛ حيث سقط مجدداً تحت حكم المهدية عام ١٨٨٤ الذي وجد مقاومة عنيفة حتى سقطت المهدية عام ١٨٩٨، فعاد السلطان علي دينار ليحكم دارفور.

وعند اندلاع الحرب العالمية الأولى أيد سلطان دارفور تركيا التي كانت تمثل مركز الخلافة الإسلامية؛ الأمر الذي أغضب حاكم عام السودان، وأشعل العداء بين السلطنة والسلطة المركزية، والذي كانت نتيجته الإطاحة بسلطنة دارفور وضمها للسودان عام ١٩١٧.

وقد تأثر إقليم دارفور بالثقافة الإسلامية قبل دخول المستعمرين؛ فأقيمت المدارس الدينية لتعليم القرآن والشريعة الإسلامية، وتم إرسال العديد من أبناء الإقليم إلى الدراسة في الأزهر الشريف؛ حيث خصص «رواق دارفور» منذ تلك الفترة، كما كانت هناك نهضة ثقافية وفكرية ساهمت في تلاحم القبائل.

وقد مرت على إقليم دارفور الكثير من التطورات والتدخلات التي أثرت على اختلاف ثقافات المنطقة وتنوع أعراقه، ومع ظهور الدول الإفريقية نتيجة التقسيم الجغرافي وتعاظم الصراعات

المسلحة في المنطقة بدأت تظهر أنواع من الانعزال المكاني والانعزال الاجتماعي والانعزال الفكري.

وتنقسم القبائل في دارفور إلى «مجموعات القبائل المستقرة» في المناطق الريفية مثل: «الفور» و«المساليت» و«الزغاوة»، و«الداجو» و«التنجر» و«التامة»، إضافة إلى «مجموعات القبائل الرُّحّل» التي تتنقل من مكان لآخر، ووفدت للمنطقة مثل: «أبالة» و«زيلات» و«محاميد» و«مهرية» و«بني حسين» و«الرزيقات» و«المعالية». وغالبية سكان دارفور مسلمون «سنّة".

وغالبية القبائل المستقرة من الأفارقة، ويتكلمون لغات محلية بالإضافة للعربية، وبعضهم من العرب، أما غالبية قبائل الرُّحّل فهم عرب ويتحدثون اللغة العربية، ومنهم أيضا أفارقة.

وقد عاش الرُّحّل والمجموعات المستقرة وشبه الرعوية والمزارعون في دارفور في انسجام تام منذ قديم الزمان، وهناك علاقات مصاهرة بينهما، واعتادت مجموعات الرحل التنقل في فترات الجفاف إلى مناطق المزارعين بعد جني الثمار، وهذه العملية يتم تنظيمها في اتفاقيات محلية بين القبائل، وإن لم يخل الأمر -في أوقت الجفاف والتصحر- من بعض المناوشات المتكررة بين الرحل والمزارعين في نطاق ضيّق، سرعان ما كان يجري حلها.

دارفور.. ماذا يجري على يسار العالم العربي؟

محمد جمال عرفة/ إسلام أون لاين، شؤون سياسية ٢٠٠٤/٠٥/٠٩م.

الجنجويد

ماذا تعني اللفظة ؟

تعني لفظة الجنجويد «الأسلحة/ الخيالة المسلحون»، وهي التسمية التي يُطلقها الأشخاص المستقرون على الجماعات التي تهاجمهم. وتفضل الميليشيات البدوية أن تطلق على نفسها لفظة الفرسان. ومعظم أفرادها ينتمون إلى جماعات البدو أو الرعاة الناطقين بالعربية في دارفور.

السودان: أزمة السودان أسئلة وأجوبة / وثيقة خارجية / منظمة العدل الدولية رقم الوثيقة:

AFR 54/089/2004.

١٦ يوليو/ تموز ٢٠٠٤م.

نشأة الجنجويد

نشأت مليشيات الجنجويد أثناء التحالف الموسع الذي ظهر في دارفور عام ١٩٨٧م وكان يشمل هذا التحالف كل القبائل ذات الأصول العربية بالإقليم وأطلق عليه اسم «التجمع العربي» ويضم ٢٧ قبيلة.

وتُتهم الجنجويد بأنها الذراع العسكري للقبائل العربية بدارفور، وهو أمر دأبت تلك القبائل العربية على نفيه. ويربط بعض المراقبين نشأة الجنجويد بالحرب التشادية-التشادية في الثمانينيات حين واجه الرئيس التشادي الحالي إدريس ديبي خصمه حسين حبري، فجند كل طرف بعض المليشيات من أبناء القبائل العربية القاطنة بشرق تشاد فبرزت مليشيا الجنجويد.

أقسام الجنجويد:

ينقسم الجنجويد إلى قسمين: قسم أصغر بشمال دارفور يتكون من عدة مليشيات تابعة للقبائل العربية أو الأبالة وهي التي تمتهن تربية الإبل. ويتركز القسم الأكبر من الجنجويد بجنوب دارفور وهم من أبناء القبائل العربية المعروفة بالبقارة، أي التي يغلب عليها تربية البقر، ويقدر عددهم بأزيد من ٥ آلاف. يتحصنون بجبل كرقوا بأقصى جنوب غرب دارفور.

نزع السلاح والاعتقال:

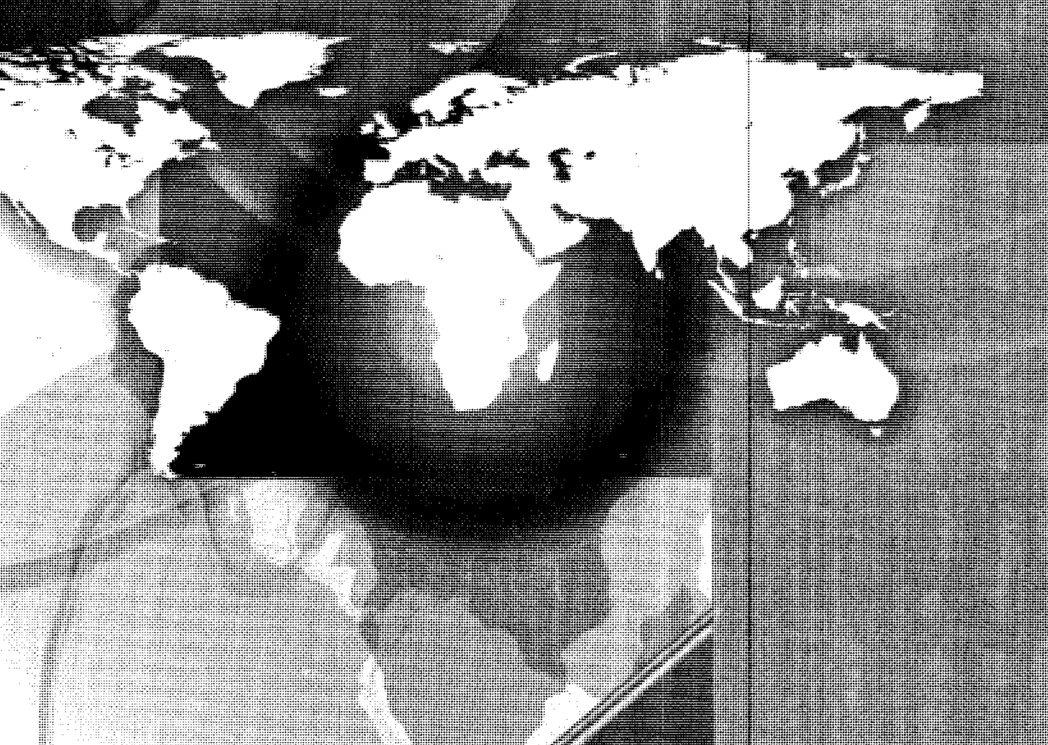
وطالب مجلس الأمن الدولي الحكومة السودانية بداية أغسطس/ آب ٢٠٠٤م في قرار بشأن دارفور نزع أسلحة مليشيا الجنجويد وضرورة تعقب الضالعين في القتل والنهب والاغتصاب. وقد برز اسم الشيخ موسى هلال ناظر قبيلة المحاميد العربية بدارفور بوصفه زعيم الجنجويد، وقد رفع متمردو دارفور اسمه في صدر قائمة قالوا إنهم من قاموا بالتطهير العرقي من الجنجويد. وقد تبنت أمريكا اتهام الشيخ موسى هلال بتزعم الجنجويد وهو أمر ما فتئ هلال ينفيه عن نفسه.

مليشيا مسلحة بدارفور، الجنجويد، سيدي أحمد بن أحمد سالم، الأحد ١٨/٨/١٤٢٥ هـ - الموافق ٣/١٠/٢٠٠٤ م.

الجزيرة نت.

الباب الثالث

قضايا العالم الإسلامي



وضع الأقليات في الدولة الإسلامية

حمد بن شاكر الشريف

باحث شرعي بمجلة البيان

ملخص البحث

تمحورت العديد من التجمعات البشرية عبر التاريخ حول قواسم مشتركة تتميز بها عن غيرها ، وجرى الاصطلاح أن يطلق على إحدى تلك التجمعات لفظ الأقلية .

وتعددت الرؤى في بيان مفهوم الأقلية على ثلاثة اتجاهات ، ينظر الاتجاه الأول منها لاعتبار «العدد» ، بينما ينظر الاتجاه الثاني لاعتبار «القوة والسيطرة» ، في حين ينظر الاتجاه الثالث إلى «المكانة والرفعة» .

ويترتب على عدم التعامل مع الأقلية على أساس العدل مشكلات كثيرة من أهمها تفتيت وحدة المجتمع ، ونشوء المصادمات بين الأقلية والأكثرية .

ولم يستخدم التراث الإسلامي مصطلح الأقليات بالنسبة للتجمعات الدينية غير الإسلامية، وإنما استخدم لفظ «أهل الذمة» إذ يحمل هذا الأخير من الدلالات الأخلاقية ما لا يحمله لفظ الأقليات .

وقديماً ظهرت الأقليات العقدية في المجتمع الإسلامي مما عرف في الاصطلاح باسم الفرق الضالة وأهل البدع من خوارج وشيعة وغيرهم ممن اجتمعوا على الانحراف في فهم الإسلام ومن شابههم في زمننا المعاصر من حداثيين وعلمانيين.

ولم ترتب الشريعة لبقية الأقليات العرقية واللغوية وغيرها أحكاماً خاصة بهم؛إذ أهدرت النصوص التفريق بين المسلمين على أساس اللون والعرق واللغة .

لم تبرز مشاكل الأقليات العرقية واللغوية وغيرها إلا مع تفتت الدولة الإسلامية وضياع معاني الخلافة .

إذا استثنينا الأقليات العرقية واللغوية ونحوها من الأقليات المسلمة التي لا تخرج عن الأحكام العامة للمسلمين ، نجد الأقليات «الدينية والعقدية» قد اختصت ببعض الأحكام ، مثل قضايا المشاركة السياسية والجهاد وحرية التعبير عن الخصوصيات .

إن مشكلة الأقليات التي ظهرت في بلاد المسلمين لم تكن إلا نتيجة الاحتلال الذي استولى على بلاد المسلمين، وزوال الروابط الدينية بين المسلمين ، إذ لا توجد مشاكل للأقليات في الدولة التي تقوم على أساس الإسلام .

أفكار ومقتطفات

* هناك أنظمة ترفع شعارات حقوق الإنسان والاعتراف بالآخر حاولت استيعاب الأقليات والاستفادة منها ودمجها في المجتمع أو إقامة العلاقات معها على أساس من التوازي والمقابلة لوضع الأقلية ومكانتها، وذلك عن طريق اللجوء إلى خيار العلمانية الذي يقوم بتحييد دور الدين بحيث لا يتدخل في شئون المجتمع، وكذلك اللجوء إلى خيار الديمقراطية الذي يقوم بتحييد دور اللغة والعرق والثقافة.

* كانت الأقليات الدينية في دولة الإسلام أحد نتائج شريعة الجهاد في سبيل الله ، لذلك كان وجودهم مبكراً أدركه رسول الله صلى الله عليه وسلم.

* أهدرت النصوص التفريق بين المسلمين على أساس اللغات أو الألوان أو الأعراق أو الجنسيات ؛ مما يعني عدم الاعتداد بهذه الأمور في ميزان الشريعة كمقياس لتصنيف الأقلية .

* إذا لم تشعر الأقلية بالأمان على نفسها والحصول على حقوقها فإنها تخشى من الذوبان في الأكثرية إذا تخلت عن خصوصياتها، لذلك فهي تجتهد في المحافظة على تميزها ، فإذا تمت عملية الاندماج بناء على الاقتناع وتوفر شروط ذلك كان هذا من أكبر الأسباب في تآلف المجتمع وتماسكه ، أما إذا حدثت عملية الدمج من غير توفر شروطها، أو حدثت بالقهر والعنف أوشك أن يعود التمايز أشد مما كان بمجرد زوال المؤثر الضاغط.

* الدولة الإسلامية دولة عقدية من واجباتها حراسة الدين وسياسة الدنيا به، ولا تقتصر مهمتها على توفير رغيف الخبز كما يقال، أو حتى تحقيق رفاهية الشعب وجعله يحيا حياة رغيدة ، لذلك فإن قضية حرية التعبير عن الخصوصيات الدينية أو العقدية لا بد أن ينظر إليها من خلال هذا المنظار.

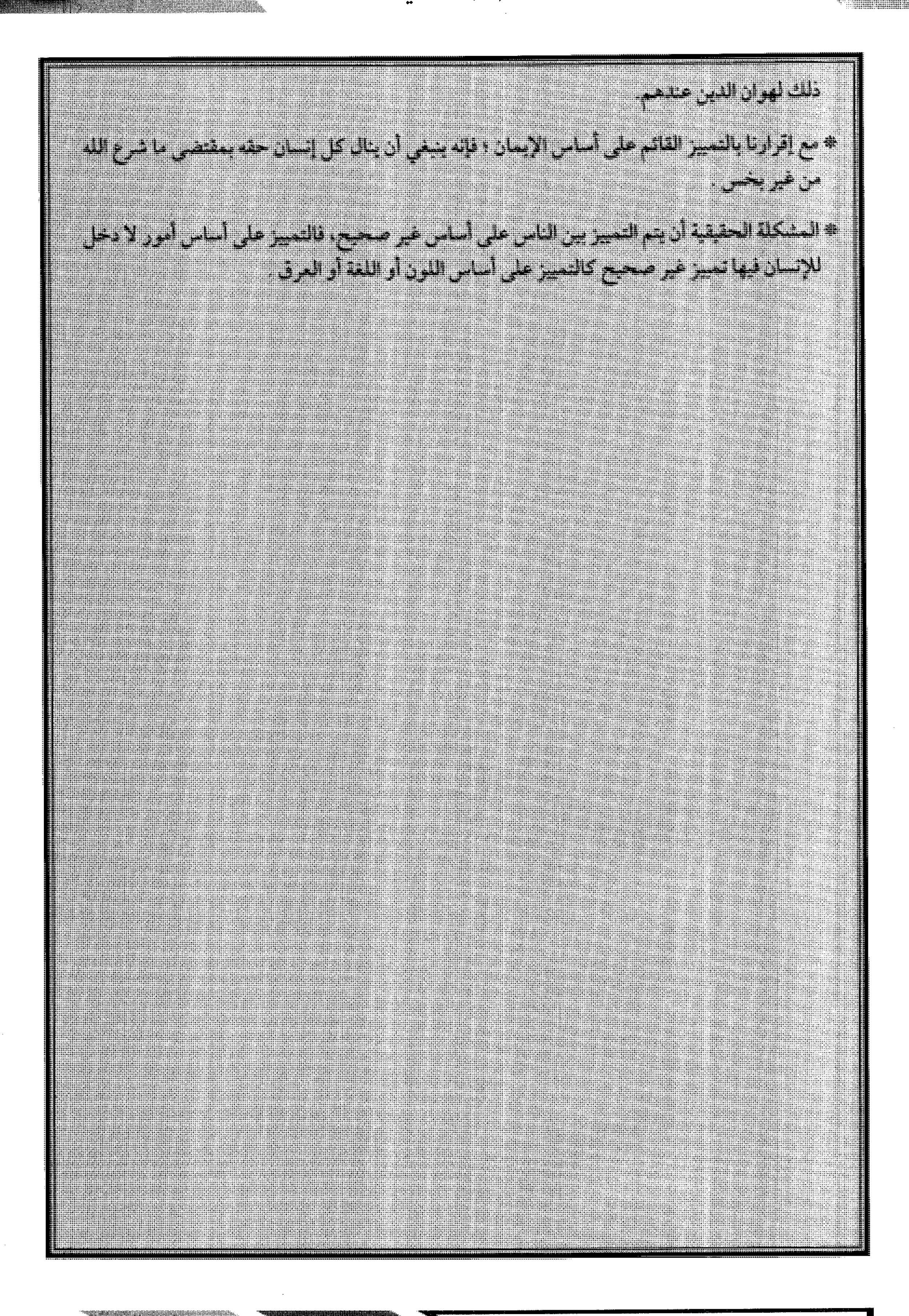
* إذا ذهبنا إلى التاريخ الإسلامي وجدنا كثيراً من رجالات العلم والقيادة ممن لم يكن من الأكثرية بل كان ممن يمكن أن يطلق عليهم لفظ الأقليات في العصر الحاضر .

* مشكلات الأقليات اللغوية أو العرقية وغيرها في الدولة الإسلامية، لم تبرز إلى الوجود بهذا الشكل إلا مع تفتت الدولة وتمزقها وضياع معاني الخلافة الحقيقية .

* إن الظلم أو التهميش الذي يمكن أن يقال إنه وقع على الأقليات فيما مضى من الزمان ، لم يكن إلا ظلماً وتهميشاً للمجتمع كله الأقلية والأكثرية لمصلحة الأنظمة المستبدة .

* لو لم يكن هناك تميز على أساس الإيمان لكان في هذا أعظم الظلم ، حيث يساوى بين الحق والباطل وبين الكفر والإيمان .

* لا ينبغي لأحد أن يغتر بما هو قائم في دول الغرب عندما منعوا التمييز القائم على أساس الدين، فإنما



ذلك لهوان الدين عندهم.

* مع إقرارنا بالتمييز القائم على أساس الإيمان ، فإنه ينبغي أن ينال كل إنسان حقه بمقتضى ما شرع الله من غير بخس.

* المشكلة الحقيقية أن يتم التمييز بين الناس على أساس غير صحيح، فالتمييز على أساس أمور لا دخل للإنسان فيها تمييز غير صحيح كالتمييز على أساس اللون أو اللغة أو العرق.

وضع الأقليات في الدولة الإسلامية

مقدمة:

منذ عقدين من الزمن - من القرن المنصرم - أو أزيد قليلاً؛ بدأ الحديث يكثر عن أوضاع الأقليات، وأخذ يتبلور حتى صار لفظ الأقليات مصطلحاً له تعريفه الخاص به، وكذلك الغايات التي يسعى واضعو هذا المصطلح لتحقيقها وترويجها في العالم من وراء ذلك، وقد استغلت حكومات الدول القوية في العصر الحاضر - أمريكا والدول الغربية - الراغبة في إعادة السيطرة على العالم مرة أخرى ورقة الأقليات، وما تثيرها من مشكلات في بعض البلدان؛ بحجة الحفاظ على حقوق الأقليات؛ انطلاقاً من مفهوم حقوق الإنسان؛ ذريعة لممارسة الضغط على حكومات الدول المعنية والتدخل في شؤونها الداخلية؛ لتحقيق المصالح الاستراتيجية الكبرى لتلك الدول الطامعة.

وفي هذه الورقة نحاول أن نقوم بمقاربة لمفهوم «الأقليات» وما يتعلق أو يرتبط بها من تصورات أو أحكام في الدولة؛ بوصفها شريحة من شرائح المجتمع من منظور إسلامي.

تعريف الأقليات:

البشرية من لدن آدم - عليه السلام - إلى يومنا هذا تنوعت وتعددت في الأعراق والأجناس والألوان واللغات، وفي العقائد والتصورات، وكذلك في الأعمال والسلوك، وتبعاً لذلك توزَّع الناس على هذه التصنيفات، واختلف تعدادهم زمانياً ومكانياً، فعرق يكثر تعداده في مكان؛ بينما يقل في مكان آخر في الفترة الزمنية نفسها، وعرق آخر قد يكثر في زمان؛ بينما يقل في زمان آخر في البقعة الجغرافية نفسها، وقُلْ مثل ذلك بالنسبة إلى العقائد والتصورات والأجناس واللغات؛ فأصبحنا نجد على الامتداد التاريخي والجغرافي كتلاً بشرية قد تمحورت حول عدة قواسم مشتركة فيما بينها، وتتميز بها في الوقت نفسه عن مجموعات أخرى، وقد جرى الاصطلاح المعاصر أن يُطلق على إحدى تلك الكتل لفظ «الأقلية» انطلاقاً من عدة محددات.

محددات مفهوم الأقلية:

ترجع لفظة أقلية لغة إلى مادة (قلل)، وبالرجوع لهذه المادة في المعاجم نجد أنها تنتظم ثلاثة معان: فمنها معنى القِلّة التي هي ضد الكثرة، قال الله - تعالى-: ﴿ وَاذْكُرُواْ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلاً فَكَثَّرَكُمْ ﴾ [الأعراف: ٨٦]، قال في اللسان: «القِلّة خلاف الكثرة»[1]. ومنها: ذهاب البركة، قال أبو عبيد في تفسير قول ابن مسعود «الربا وإن كثر فهو إلى قُل»؛ قال: هو وإن كثر فليست له بركة»[2]، وكذلك قال الزمخشري: «القُل والقِلّة كالذُّل والذِّلة. يعني أنه ممحوق البركة»[3]، وقال في اللسان: «وفي حديث ابن مسعود: الرِّبا وإِن كَثُر فهو إِلى قُلَ. معناه إِلى قِلَّة؛ أَي أَنه وإِن كان زيادة في المال عاجلاً فإنه يَؤُول إِلى النقص، كقوله: ﴿ يَمْحَقُ اللّهُ الْرِّبَا وَيُـرْبِي الصَّدَقَاتِ﴾ [البقرة: ٢٧٦][4]. ومنها:

الضعة والدونية: قال في اللسان: «القُل من الرجال: الخسيس الدين»(٥).

ومن الأشياء اللطيفة أن الاتجاهات المعاصرة في بيان مفهوم الأقلية وتعريفها تكاد تعود إلى هذه المعاني اللغوية، فمفهوم الأقلية له فيها ثلاثة اتجاهات:

- اتجاه ينظر إلى العدد، وبناء عليه ينظر إلى الأقلية على أنها الأقل عدداً بالنسبة إلى الجماعة الأخرى الأكثر عدداً، وانطلاقاً من ذلك تعرّف الأقلية بأنها: «مجموعة من السكان لهم عادة جنسية الدولة؛ غير أنهم يعيشون بذاتيتهم، ويختلفون عن غالبية المواطنين في الجنس أو اللغة أو العقيدة أو الثقافة أو التاريخ أو العادات أو كل ذلك»، وأيضاً الأقلية في هذا الاتجاه هي: «أي طائفة من البشر المنتمين إلى جنسية دولة بعينها؛ متى تميز عن أغلبية المواطنين المكونين لعنصر السكان في الدولة المعنية من حيث العنصر أو الدين أو اللغة»(٦)، ومن الممكن أن تكون هذه الجماعة صاحبة النفوذ والتأثير في المجتمع.

- واتجاه ينظر إلى القوة والسيطرة والتأثير، وبناء عليه ينظر إلى الأقلية على أنها الجماعة الأضعف التي لا سيطرة لها في المجتمع بالنسبة لبقية الجماعة الأقوى التي يتكون منها المجتمع، وانطلاقاً من ذلك تعرف الأقلية بأنها «مجموعة من الأشخاص في الدولة ليست لها السيطرة أو الهيمنة، تتمتع بجنسية الدولة؛ إلا أنها تختلف من حيث الجنس أو الديانة أو اللغة عن باقي الشعب، وتصبو إلى حماية ثقافتها وتقاليدها ولغتها الخاصة»(٧)، ومن الممكن أن تكون هذه الجماعة هي الأكثر عدداً في المجتمع.

- واتجاه ينظر إلى المكانة والرفعة والوجاهة، وبناء عليه ينظر إلى الأقلية على أنها الجماعة المستضعفة مهضومة الحقوق، التي ينظر إليها نظرة دونية، وانطلاقاً من ذلك تعرّف الأقلية بأنها «مجموعة من مواطني الدولة تختلف عن بقية مواطنيها من حيث الجنس أو الدين أو اللغة أو الثقافة تقبع في ذيل السلم الاجتماعي»، ومن الممكن أن تكون هذه الجماعة هي الأكثر من حيث العدد، وقد يظهر أن تكون النظرة إلى الأقلية من وجهة القوة والتأثير ومن وجهة المكانة متلازمة من حيث الواقع في أغلب الأحيان والأحوال للنظر إليها من ناحية العدد؛ إذ غالباً ما تكون الأكثرية العددية هي الأقوى صاحبة المكانة والوجاهة - إلا في القليل النادر.

الأقلية: مجموعة من مواطني الدولة - أية دولة- تشكل أقلية عددية بالنسبة إلى تعداد بقية المواطنين تتميز عنهم إما عرقياً أو قومياً أو دينياً أو ثقافياً أو لغوياً أو كل ذلك، وهي في الغالب الأعم تلاقي ضعفاً أو نقصاً في القوة أو المكانة تؤثر في وضعها السياسي والاجتماعي في المجتمع.

وعلى ذلك فإنه يمكننا تعريف «الأقلية»: أنها مجموعة من مواطني الدولة - أية دولة - تشكّل أقلية عددية بالنسبة إلى تعداد بقية المواطنين تتميز عنهم إما عرقياً أو قومياً أو دينياً أو ثقافياً أو لغوياً أو كل ذلك، وهي في الغالب الأعم تعاني ضعفاً أو نقصاً في القوة أو المكانة تؤثر في وضعها السياسي والاجتماعي في المجتمع.

ومن البيّن أن هذا المعنى الاصطلاحي للأقليات لا وجود له إلا في ظل الوحدة السياسية التي يطلق عليها لفظ «دولة»، والتي تفرض سلطانها على جميع القاطنين لإقليم هذه الدولة، وأما خارج إطار الدولة القومية فلا معنى للحديث عن الأقليات؛ فإن كل مجموعة عرقية أو لغوية أو دينية تكون وحدة مستقلة.

مطالب الأقليات:

الأقليات مع شعورها بالتمايز العرقي أو الديني أو الثقافي عن بقية المجتمع؛ ترى أن لها مطالب تجاه الأكثرية، وهذه المطالب ترتبط ارتباطاً وثيقاً بوضع الأقلية في هذه البلدة أو تلك، وهي ليست بالضرورة مطالب واحدة بالنسبة إلى جميع الأقليات في الدول المختلفة، وإن كان يغلب عليها التقارب انطلاقاً من تقارب الأوضاع في الدول المختلفة، كما أن هذه المطالب هي مطالب الأقلية على وجه العموم وليست مطالب أقلية محددة (إذ إن بعضها يتعارض مع بعض بحسب وضع الأقلية في مجتمعها)، **فمن أهم تلك المطالب**:

- المحافظة على الهوية.
- المساواة في الحقوق السياسية.
- الاستقلال التام.
- الحكم الذاتي.
- إلغاء قوانين التفرقة والتمييز.
- الاندماج التام في الأكثرية.

مشكلات الأقليات:

يترتب على وجود الأقليات بما تعنيه من التباين والتمايز عن الأغلبية - إذا لم يتم التعامل معها على أساس العدل - مشكلات كثيرة؛ من أهمها: تفتيت وحدة المجتمع، ونشوء المصادمات بين الأقلية والأكثرية، ومحاولة الأقلية الانفصال أو الاستقلال، والتعاون مع أعداء الأغلبية (الأمة)، فالأقليات عرضة للاختراق من قِبَل الأعداء.

وقد حاولت بعض الأنظمة المستبدة التغلب على مشكلات الأقليات عن طريق محاولة إلغاء الأقليات والقضاء عليها، وليس عن طريق التعاون والتفاهم معها والالتقاء على كلمة سواء، فقامت بأمور كثيرة منها: إنكار وجود الأقليات، والتهميش، والتمييز، وعدم الاعتراف بلغاتهم وثقافاتهم، والتشتيت والتهجير، والتصفيات والقمع، والطرد والنفي، والمحاكمات والسجون، والحرمان من الوظائف الحكومية المهمة، والإبعاد عن القوات المسلحة والشرطة. غير أن هناك أنظمة ترفع شعارات حقوق الإنسان والاعتراف بالآخر؛ حاولت استيعاب الأقليات والاستفادة منها ودمجها في المجتمع أو إقامة العلاقات معها على أساس من التوازي والمقابلة لوضع الأقلية ومكانتها، وذلك عن طريق اللجوء إلى خيار العلمانية الذي يقوم بتحييد دور الدين بحيث لا يتدخل في شؤون المجتمع، وكذلك اللجوء إلى خيار الديمقراطية الذي يقوم بتحييد دور اللغة والعرق والثقافة، وأصبحت المواطنة في هذه الدول هي العلاقة الأساسية التي تربط بين جميع مواطني الدولة المعينة؛ بصرف النظر عن الانتماءات الدينية والعرقية والثقافية وغيرها، لكن هذا الحل على رغم نجاعته في كثير من البلاد التي توصف بأنها متقدمة؛ فإن عليه ثلاث مؤاخذات:

الأولى: إضاعة الدين وإزاحته عن التدخل أو التأثير في الحياة، وهذا يعني بالنسبة إلى المسلم أن يهجر الشريعة على مستوى الالتزام والتصرفات والاحتكام؛ مما يكون له خطورته على دين المسلم نفسه؛ حيث قد يُخرجه ذلك خارج حظيرة الدين.

الثانية: أن الأحزاب السياسية المنبثقة عن الحل الديمقراطي قد تكون وسيلة لتأكيد الانقسامات العرقية واللغوية، حيث يصبح التصويت وسيلة لتأكيد الهوية والتمسك بها بديلاً للاندماج في المواطنة، كما قد تكون الديمقراطية هي الوسيلة القانونية المشروعة في إجحاف الأغلبية بحقوق الأقلية؛ إذ إن المبدأ الديمقراطي يبين أن الذي يحصل على الأغلبية هو الذي يمثِّل سيادة الشعب، وانطلاقاً من هذه السيادة؛ فإن له أن يسن ما شاء من القوانين، ففي ظل أقلية لا يتجاوز تعدادها مثلاً ٥٪ أو نحواً من ذلك تكون الديمقراطية وسيلة لفرض ديكتاتورية الأغلبية على الأقلية.

الثالثة: أن هذا الحل وإن كان موجوداً من الناحية

النظامية أو القانونية؛ فإنه حل ظاهري في كثير من وجوهه أو بعضها، ويمكننا أن ندرك ذلك بمتابعة حالة الأقليات المسلمة في البلاد الغربية، فعلى رغم أن بعض هذه الأقليات تُعَدُّ من مواطني تلك الدول، وتتمتع ظاهرياً بالحقوق التي يتمتع بها المواطن؛ فإنه ما زالت هناك تفرقة ولو على مستوى العلاقات الاجتماعية، أو نفسيات الشعوب؛ إذ لم تستطع تلك القوانين النظرية أن تغيِّر كثيراً من نظرة المجتمع الغربي تجاه المسلم ولو كان مواطناً، فحتى الآن لم نجد مسلماً من مواطني هذه الدول يحتل مكاناً مرموقاً أو منصباً مهماً من مناصب الدولة العليا؛ مما يدل على وجود التمييز الديني في تلك البلاد المتقدمة خاصة في مقابل الإسلام.

هذا ملخص سريع لوضع الأقليات في المجتمع الدولي في عصرنا الحاضر، فكيف تعاملت شريعة الإسلام مع موضوع الأقليات؟ هذا ما سنعرض له في هذا البحث إن شاء الله.

ويتوقع أن يغطي البحث النقاط الآتية:

- قواعد أو أصول عامة في الموضوع.
- أنواع الأقليات.
- الأقليات بين التمايز والاندماج.
- الأقليات والمشاركة السياسية.
- الأقليات وتولي الوزارة.
- تحيز الأقلية وتجمعهم في مكان.
- الأقليات والجهاد في سبيل الله.
- الأقليات والإدارة.
- الأقليات وحرية التعبير عن الخصوصيات.
- الأقليات بين التمييز والتهميش.

ولما كان الكتاب والسنّة هما أصل الأصول اللذان يُعتمد عليهما في تقرير الأحكام؛ فإن البحث يجري على هذه القاعدة، مع الاستعانة والاسترشاد بفهم سلف هذه الأمة، وخاصة زمن الخلافة الراشدة وصدر الإسلام، مع الاجتهاد في التمييز بين ما كان من أقوال أهل العلم معبِّراً عن التشريع العام الذي تُطالب به الأمة في كل وقت ومكان، وما كان من قبيل السياسات الجزئية التي تمثل حلولاً وقتية مرتبطة بواقعها في إطار النصوص الشرعية. والتفريق بين الأمرين مهم جداً؛ إذ التشريع العام هو شرع الله ودينه لا يملك أحد تغييره أو تبديله، بينما السياسات الجزئية تمثِّل الاجتهاد الذي يحاول أن يطبق النص على الواقع محققاً لأمرين: الأول: الالتزام بالنص وعدم الخروج عليه. والثاني: مراعاة خصوصية ذلك الواقع بما لا يتعارض مع النصوص. ومن البين أنه في هذه الحالة إذا اختلف الواقع بفعل عوامل التغيير؛ فإن التطبيق أيضاً يختلف، لكن الواقع الذي يعول عليه في تغيير التطبيق هو الواقع الناجم من تطور الحياة في أشكالها ووسائلها، وليس الاختلاف الناتج عن المعصية والمخالفة لشرع الله، وهذا أوان الشروع في المقصود، نسأل الله بعونه ومنّه وكرمه التوفيق والسداد، وأن يعين على التمام.

قواعد وأصول عامة:

يحسن بنا أن نقدم هنا بعض القواعد والأصول العامة التي يكفل تذكرها ومراعاتها؛ أن يظل البحث في إطاره السليم؛ بحيث لا يخرج عن حدوده الصحيحة، وحتى تكون معينة على فهم الأحكام الجزئية التي قد يختلط الأمر فيها على بعض الناظرين؛ بحيث لا يرى رابطاً يربط بعضها ببعض، فمن تلك القواعد ما يأتي:

الإسلام دين الحق الذي يجب على الجميع الإيمان به والدخول فيه واتباعه، وهو الرسالة الوحيدة التي بقيت على صفائها ونقائها لم تشبها شائبة، فلم يدخلها تحريف أو تزييف، ولذا فإن الأحكام التي اشتملت عليها أصول الإسلام (الكتاب والسنّة) هي أحكام صحيحة شرعها الله تعالى، وهو يحبها ويحب العمل بها ويثيب على ذلك، ويبغض مخالفتها أو تركها كما يبغض مخالفيها أو تاركيها ويعاقب على ذلك.

كل كتب الرسالات السابقة على الإسلام دخلها التحريف والتبديل والتزييف، فاختلط فيها الحق بالباطل، ولم تعد أصول تلك الرسالات (التوراة والإنجيل) الموجودة الآن في أيدي اليهود والنصارى تمثّل كلمة الله أو وحيه الصافي الذي لم يدخله تغيير أو تبديل؛ لذا فلا يحل اتباع تلك الرسالات لمن بلغته دعوة الإسلام.

الإسلام ليس جنسية أو قومية، ولكنه عقيدة وعمل كل من آمن وعمل به فهو مسلم مهما كان جنسه أو قومه، فالإسلام ليس حكراً على قوم معينين، أو مرتبط بجنسية معينة، أو مكان ما، أو لغة أو ثقافة، ومن ثَمَّ فإن كل إنسان يمكنه أن يكون مسلماً بالدخول فيه وشهادة شهادة الحق من غير توقف ذلك على موافقة أحد أو اعترافه بذلك أو تسجيله في وثيقة رسمية، ومن غير أن يؤثر ذلك في جنسيته أو لغته أو إقليمه الذي ينتمي إليه.

هداية البشرية وإرشادها إلى منهاج الإسلام ودعوتها إليه، وبذل المجهود في ذلك، وتحمّل المشاق وتجاوز العقبات، واتخاذ الوسائل المحققة لذلك؛ مهمة أنيطت بأمة المسلمين ويجب عليهم الوفاء بذلك.

المسلمون أمة واحدة من دون الناس لا تفرقهم الألوان أو اللغات أو الأقوام أو البلدان.

لا إكراه في الدين؛ فلا يجبر كافر أصلي على أن يغيِّر دينه ويدخل في الإسلام، ولا يضيق عليه من أجل ذلك.

العدل قيمة عظيمة من القيم التي حرصت عليها الشريعة وأكدتها؛ سواء مع الموافق أو المخالف، ومع القريب والبعيد ومع الصديق والعدو، وقد ربط الشرع بين العدل والتقوى، فلا يمكن أن يحقق المسلم التقوى إذا كان بعيداً عن العدل، قال الله - تعالى-: ﴿ وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلاَّ تَعْدِلُواْ اعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [المائدة: ٨]، فمع وجود الشنئان وهو الكره والبغض؛ فإن المسلم مأمور بالعدل.

لم يكتف الإسلام بإيجاب العدل، وإنما حض على الإحسان الذي هو التنفل والزيادة على الواجب فقال - تعالى -: ﴿ إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ﴾ [النحل:٩٠].

الوفاء بالعهود والعقود التي تعقد حتى إن كان ذلك مع الأعداء، فقد قال الله - تعالى-: ﴿ أَوْفُواْ بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: ١]، وقال: ﴿ إِنَّ اللّهَ لاَ يُحِبُّ الْخَائِنِين ﴾ [الأنفال: ٥٩].

النهي عن الظلم والبغي، قال - تعالى - في الحديث القدسي: «يا عبادي، إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا»(٨)، فالظلم محرم ولو كان للأعداء.

هذه بعض القواعد التي سوف نصطحبها معنا في هذا البحث؛ لكي تقود المسيرة وتعصمها بإذن الله من الوقوع في الزلل.

لفظ الأقليات في التراث الإسلامي:

لا يكاد الباحث في التراث الإسلامي يعثر على استخدام للفظ الأقلية في المعنى المستخدم فيه اليوم، لكن هذا لا يعني أنه لم تكن هناك أقليات في الدولة الإسلامية، أو أنه لم تتم دراسة الأقليات في الفقه الإسلامي، بل كانت هناك في الواقع أقليات ببعض المعاني الموجودة اليوم، كما تمت دراسة أوضاع تلك الأقليات والأحكام المتعلقة بها، ولكن

لا يكاد الباحث في التراث الإسلامي يعثر على استخدام للفظ الأقلية في المعنى المستخدم فيه اليوم ، لكن هذا لا يعني أنه لم تكن هناك أقليات في الدولة الإسلامية، أو أنه لم تتم دراسة الأقليات في الفقه الإسلامي.

تحت أسماء أخرى هي أوفق وأدل على المقصود من لفظ الأقليات كما سيأتي، وقد تعامل الإسلام مع ظاهرة الأقلية انطلاقاً من شرعه المشبع بالعدل والإحسان، فنتج من ذلك الخير والاستقرار للدولة وللأقلية في آن واحد.

أنواع الأقليات:

عندما أرسل الله - تعالى - رسوله محمداً صلى الله عليه وسلم بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله؛ دعا قومه أولاً في مكة، ثم بدأ في توسيع مجال الدعوة، وقد عارضه المشركون في أول الأمر، وواجه هو وأتباعه الكثير من مضايقات المشركين وتعنتهم وإيذائهم الشديد لضعفاء المسلمين، لكن الرسول صلى الله عليه وسلم تحمَّل هو ومن معه وصبروا، حتى فتح الله عليهم وانتشر الإسلام وعم نوره جنبات الأرض، وقامت دولة الإسلام التي شملت العديد من الأقاليم العربية (جزيرة العرب) وغير العربية (والتي تعرَّب أكثرها فيما بعد)، ولما كان الإسلام - كما ذكرنا في القواعد والأصول - لا يُكره أحداً على الدخول فيه امتثالاً للتوجيه القرآني: ﴿ لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾ [البقرة: ٢٦٥]، فقد ظلت مجموعات من الأقوام الكافرة في البلاد المفتوحة محتفظة بدينها ولم تدخل في الإسلام، وانقسمت الأرض بذلك إلى جزأين: جزء سيطر عليه المسلمون وأقاموا فيه دينهم وبنوا عليه دولتهم كما جاء في كتاب ربهم وسنَّة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم، وهي ما عرف في الاصطلاح الشرعي بـ«دار الإسلام» ، وجزء يسيطر عليه الكافرون بنظمهم وشركهم وأضاليلهم، وهي ما عرف في الاصطلاح الشرعي بـ«دار الكفر»، فدار الإسلام هي الدار (الإقليم) التي يسيطر عليها المسلمون أو تحكمها شريعة الإسلام ولو كان المسلمون فيها أقل عدداً من غيرهم، ودار الكفر هي الدار (الإقليم) التي يسيطر عليها الكافرون أو تحكمها شرائعهم الكافرة وإن كانت أعدادهم فيها قليلة[٩].

ومرادنا بالأقلية هنا في هذا البحث: مجموعة الأشخاص في الدولة التي ليست لها السيطرة أو التحكم أو التأثير؛ نظراً لمخالفتها للمسلمين في دينهم (الإسلام) أو عقيدتهم (عقيدة أهل السنَّة والجماعة)؛ أخذاً من المعنى اللغوي المتقدم «القُل من الرجال: خسيس الدين»، وإن كانت أعدادها أكثر من غيرها. وانطلاقاً من ذلك فإنه يمكننا أن نميز هنا نوعين من الأقليات: الأقليات الدينية (أقليات الملل)، والأقليات العقدية (أقليات النِّحل).

والأقليات الدينية في بلاد المسلمين نوعان: أقلية ذات إقامة دائمة، وأقلية ذات إقامة مؤقتة، فأما الأقلية ذات الإقامة الدائمة فهم أهل الذمة، وأما الأقلية ذات الإقامة المؤقتة فهم المستأمنون.

أما بقية الكفار في دار الحرب فلا يدخلون في الحديث عن الأقليات الدينية؛ لأن إقامتهم ليست في دار الإسلام، وكذلك كفار الدولة التي بينها وبين دار الإسلام معاهدة أو صلح أو هدنة؛ لا يدخلون في الحديث عن الأقليات؛ لأنها كيان متميز لا يتبع دار الإسلام.

أ - الأقليات الدينية (أهل الذمة والمستأمنون):

أهل الذمة هم الكفار الذين أبوا الدخول في دين الإسلام، لكنهم رغبوا في البقاء في دار الإسلام والتمتع بحماية المسلمين لهم في دينهم ودمائهم وأموالهم وأعراضهم، سواء كانوا من أهل تلك البلاد المفتوحة أو قدموا من ديار الكفر راغبين في ذلك بناء على عقد يعقد بينهم وبين دولة المسلمين يعرف بعقد الذمة[١٠]، حيث يرتب هذا العقد حقوقاً وواجبات على الطرفين ينبغي الوفاء بها من كليهما، ويدخل في هؤلاء الذين يجوز أن يعقد لهم عقد الذمة: أهل الكتاب اليهود والنصارى، ويلحق بهم في ذلك المجوس عبدة النيران، قد ثبتت النصوص بذلك

وانعقد عليه الإجماع. أما من عداهم من عبدة الأوثان فقد اختلف أهل العلم بشأنهم: أيجوز أن تعقد لهم الذمة أم ليس أمامهم إلا الإسلام أو الحرب؟ وقد رجّح طائفة من أهل العلم دخول عبدة الأوثان فيمن يجوز أن تعقد لهم الذمة[١١]، وهو الذي يعضده الدليل على ما تبين في حديث بريدة - رضي الله عنه - مرفوعاً، وفيه : «وإذا لقيت عدوّك من المشركين فادعهم إلى ثلاث خصال أو خلال فأيتهن ما أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم» إلى أن يقول: «فإن هم أبوا فسلهم الجزية، فإن هم أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم»[١٢]، فعمّم بلفظ المشركين ولم يستثن من ذلك مشركاً من المشركين.

وأما المستأمنون: فهم الكفار من أهل دار الحرب أو دار الصلح الذين أبوا الدخول في الإسلام ورغبوا في دخول دار الإسلام لهدف مؤقت، لا يجمعون إقامة بل يخرجون بعد المدة المعطاة لهم من قِبَل من أمّنهم إلى بلادهم، وهؤلاء أنواع منهم: الرسل، التجار، المستجيرون وطالبو حاجة.

ولا شك أن استعمال لفظ «أهل الذمة» و«المستأمن» أولى بكثير من استخدام لفظ «الأقلية»؛ لأن الأخير لا يحمل دلالة ذات قيمة أخلاقية، بل يحمل ما يدل على البعد عن المجتمع والاغتراب عنه مما يكون مدعاة للتنافر، بينما الألفاظ المستخدمة في الشرع تحمل دلالات ذات قيم أخلاقية تساهم في احترام تلك العقود والوفاء بها، كما قال أهل العلم: (الذمة: الأمان في قوله «ويسعى بذمتهم أدناهم» وأذمّهُ أجاره)[١٣] وفي اللسان: (الذِّمّة والذِّمام، وهما بمعنى العَهْد والأمانِ والضمانِ والحُرْمَةِ والحق، وسُمِّيَ أهل الذِّمَّة ذِمَّة لدخولهم في عهد المسلمين وأمانهم)[١٤]، والمستأمن هو الذي أعطي له الأمان (الذي هو ضد الخوف) على نفسه وماله وعرضه ودينه، وهو قريب من معنى «الذمة»، والفرق بينهما في الاصطلاح من وجهين: أن عقد الذمة لا يعقده إلا الإمام أو نائبه؛ بينما عقد الأمان يجوز أن يقع عقده من آحاد المسلمين، وأن عقد الذمة مؤبد بينما عقد الأمان مؤقت.

لاشك أن استعمال لفظ «أهل الذمة» و«المستأمن» أولى بكثير من استخدام لفظ «الأقلية» ؛ لأن الأخير لا يحمل دلالة ذات قيمة أخلاقية، بل يحمل ما يدل عن المجتمع والاغتراب عنه مما يكون مدعاة للتنافر ،بينما الألفاظ المستخدمة في الشرع تحمل دلالات ذات قيم أخلاقية.

ولا يجوز أن يعد المرتدون من الأقليات التي يسمح بوجودها في الدولة الإسلامية؛ لأن المرتد - سواء ولد على الإسلام أو كان كافراً فأسلم - إذا لم يرجع ويتوب إلى الله مما وقع فيه؛ فلا يجوز إقراره بجزية أو عهد أو أمان أو غير ذلك وليس أمامه إلا التوبة أو القتل.

عقد الذمة:

هو عقد بين الكفار الأصليين الذين يجوز إقرارهم في بلاد المسلمين وبين الدولة الإسلامية يلتزم بمقتضاه أهل الذمة بأداء الجزية (وهي مقدار مالي أو ما يقابله يُؤدى لدولة الإسلام). كما يلتزمون بإجراء أحكام الإسلام عليهم في غير عقائدهم وعباداتهم الخاصة بهم ولا يمتنعون من ذلك، ويكون لهم في مقابل ذلك الأمان والحماية.

وقد بلغ من عناية المسلمين بالوفاء للأقليات الدينية في بلادهم بما عاقدوهم عليه أن الرسول - صلى الله عليه وسلم

- حث المسلمين على معاملتهم المعاملة الحسنة، فقال: «من قتل نفساً معاهداً لم يرح رائحة الجنة، وإن ريحها ليوجد من مسيرة أربعين عاماً»، وقد بَوّب عليه البخاري في صحيحه بقوله: (باب إثم من قتل ذمياً بغير جرم)(١٥)، قال ابن حجر في شرحه: «والمراد به من له عهد مع المسلمين سواء كان بعقد جزية أو هدنة من سلطان أو أمان من مسلم»(١٦)، وقال صلى الله عليه وسلم: «ألا من قتل نفساً معاهداً له ذمة الله وذمة رسوله؛ فقد أخفر بذمة الله فلا يرح رائحة الجنة، وإن ريحها ليوجد من مسيرة سبعين خريفاً»(١٧)، وهذا عمر - رضي الله تعالى عنه - وهو على فراش الموت يقول: «أوصي الخليفة من بعدي بالمهاجرين الأولين خيراً أن يعرف لهم حقهم وأن يحفظ لهم حرمتهم وأوصيه بالأنصار خيرا ﴿ وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ﴾ [الحشر: ٩] أن يقبل من محسنهم ويعفى عن مسيئهم، وأوصيه بذمّة الله وذمّة رسوله صلى الله عليه وسلم أن يوفى لهم بعهدهم، وأن يقاتل من ورائهم، وأن لا يكلفوا فوق طاقتهم»(١٨)، فهو في هذا الموقف الشديد لم يفته أن يوصي الخليفة من بعده بأهل الذمة ويجعل الوصية بهم بجوار وصيته بالسابقين من المهاجرين والأنصار، وينص في وصيته على الوفاء بعهدهم وحمايتهم والذبّ عنهم، والرفق بهم.

ب - الأقليات العقدية (الفرق الضالة):

كانت الأقليات الدينية في دولة الإسلام أحد نتائج شريعة الجهاد في سبيل الله، لذلك كان وجودهم مبكراً أدركه رسول الله صلى الله عليه وسلم، لكن الأمر في الأقليات العقدية لم يكن كذلك؛ إذ تأخر ظهورهم في المجتمع الإسلامي كتجمع أو اتجاه وإن وجد منهم آحاد وأفراد قبل ذلك؛ لأن ظهورهم في الحقيقة كان نتيجة لاجتماعهم وقيامهم على الانحراف في فهم الإسلام والعمل به، فلم يكن من المتصور أن يظهروا على هذا الوجه مبكراً في حياة الرسول صلى الله عليه وسلم؛ بل تأخر ظهورهم إلى أواخر الخلافة الراشدة، وإن كان الرسول صلى الله عليه وسلم قد أشار إلى هذه الأقليات بقوله: «ألا إن مَنْ قبلكم من أهل الكتاب افترقوا على ثنتين وسبعين ملة، وإن هذه الملة ستفترق على ثلاث وسبعين ثنتان وسبعون في النار وواحدة في الجنة وهي الجماعة»(١٩).

وقد ظهرت تلك الأقليات فيما عرف في الاصطلاح الشرعي بالفرق الضالة، أو أهل الافتراق، أو أهل البدع، فكان منهم الخوارج والشيعة والقدرية والرافضة والمرجئة والجهمية والمعتزلة إلى مسميات كثيرة مسطورة في كتب الفرق، مصداقاً لقول رسول الله السابق - صلى الله عليه وسلم-، وقد كانت هناك أسباب كثيرة لظهور هذه الأقليات العقدية أهمها: اتباع الشهوات التي سببها تحكم الهوى، واتباع الشبهات التي سببها غلبة الجهل، وتقليد غير المسلمين الذي سببه التأثر بثقافات الأقليات الدينية وترجمة كتبهم إلى اللسان العربي.

وفي أوقاتنا الزمنية الحديثة والمعاصرة ظهرت مسميات جديدة، وهي تشترك مع أهل الابتداع والتفرق في كثير من الأصول والمناهج كالعصرانيين والحداثيين والعلمانيين والليبراليين واليساريين والاشتراكيين، غير أنهم داخل كل مسمى أطياف كثيرة إذ كلامهم ليس واحداً، بل في كل فريق تباينات واسعة، وفيهم غلاة لهم أفكار وأقوال لا تجتمع مع الإسلام في شخص واحد أبداً، حيث يوجد فيهم من يصرح برفض مناهج السلف وما أجمعت عليه الأمة، والدعوة إلى مناهج جديدة وفقه جديد يخالف المستقر المجمع عليه من دين المسلمين تحت دعوى التجديد(٢٠)، وهناك بدع في العبادات تقع من طائفة من الناس غير أنها لا تخرجهم من زمرة مجموع المسلمين وتدخلهم في عداد الأقليات العقدية؛ لأنها بدع من قبيل المعاصي والسيئات لا من قبيل الافتراق في الاعتقادات.

ج- الأقليات اللغوية والعرقية:

هي أقليات من حيث اللفظ فقط دون المعنى؛ إذ لا يترتب على هذا النوع أحكام خاصة بهم؛ بل هم يدخلون في غمار المسلمين، يجري عليهم ما يجري على سائر المسلمين، فالشريعة لم ترتب على هذه التقسيمات أوضاعاً أو أحكاماً، وإنما تترتب الأحكام بناء على الدين، فالمسلم في كل إقليم من أقاليم الدولة الإسلامية ليس من الأقلية (اصطلاحاً)، وإن كانت جنسيته مغايرة لجنس أبناء الإقليم أو لغته مغايرة للغتهم أو لونه مخالف للونهم فهو داخل في الأكثرية؛ إذ هو يتمتع بالحقوق كلها التي يتمتع بها الأكثرية كما تجب عليه الالتزامات كلها التي يلتزم بها الأكثرية، وهذا أمر قد عمّت به النصوص وتصرفات المسلمين في أزمنة الخلافة الراشدة، فمن النصوص التي دلّت على ذلك قوله - تعالى -: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣]، فذكرت الآية اختلاف الناس وتمايزهم، لكنها لم تجعل هذه الأشياء معياراً تترتب عليه الأحكام؛ وإنما المعيار هو الإيمان وتقوى الله، وقد قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم- في خطبته وسط أيام التشريق: «يا أيها الناس، ألا إن ربكم واحد، وإن أباكم واحد، ألا لا فضل لعربي على أعجمي ولا لعجمي على عربي، ولا لأحمر على أسود ولا أسود على أحمر إلا بالتقوى... أبلَّغتُ؟ قالوا: بلَّغ رسول الله صلى الله عليه ...» الحديث(٢١)، وفي هذا المعنى وردت أحاديث كثيرة، وقد جاء قوله تعالى في إهدار تلك الرابطة العرقية حينما قال: ﴿ وَآخَرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ﴾ [الجمعة: ٣]، وقد فسرها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فعن أبي هريرة - رضي الله عنه- قال: «كنا جلوساً عند النبي - صلى الله عليه وسلم - إذ نزلت عليه سورة الجمعة، فلما قرأ ﴿ وَآخَرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ﴾ [الجمعة: ٣]، قال رجل: مَنْ هؤلاء يا رسول الله؟ فلم يراجعه النبي صلى الله عليه وسلم حتى سأله مرة أو مرتين أو ثلاثاً، قال: وفينا سلمان الفارسي، قال: فوضع النبي صلى الله عليه وسلم يده على سلمان ثم قال لو كان الإيمان عند الثريا لناله رجال من هؤلاء»(٢٢)، فهذا سلمان الفارسي وهو من الجنس أو العرق الفارسي ليس من الجنس العربي، وقد قيل فيه إنه «منهم»، وقال الرسول - صلى الله عليه وسلم- في المقابل عن أقارب له جهاراً «ألا إن آل أبي - يعني فلاناً ليسوا لي بأولياء - إنما وليي الله وصالح المؤمنين»(٢٣). وهذا بلال بن رباح - رضي الله تعالى عنه - وهو حبشي ومع ذلك فهو يتسنم مكانة عالية مرموقة، حيث يقوم بأداء وظيفة عظيمة عند المسلمين وهي النداء للصلاة، وعندما عيَّر أبو ذر أحد المسلمين بلونه قائلاً له يا ابن السوداء. قال له الرسول صلى الله عليه وسلم: «إنك امرؤ فيك جاهلية»(٢٤). فأهدرت النصوص التفريق بين المسلمين على أساس اللغات أو الألوان أو الأعراق أو الجنسيات؛ مما يعني عدم الاعتداد بهذه الأمور في ميزان الشريعة كمقياس لتصنيف الأقلية.

ولم تكتف النصوص بهذا القدر في جانب التفضيل والمكانة الدينية، وإنما حتى في مجال القيادة والحكم فهذا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول فيما ترويه عنه أم الحصين: «تقول حججت مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حجة الوداع، قالت: فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قولاً كثيراً، ثم سمعته يقول: إن أُمِّر عليكم عبد مجدع - حسبتها قالت أسود- يقودكم بكتاب الله فاسمعوا له وأطيعوا»(٢٥).

وهذا عمر - رضي الله تعالى عنه - وقد لقي نافع بن عبد الحارث بعسفان، وكان عمر يستعمله

والياً على مكة، فلما رآه بعيداً عن محل ولايته بادره بالسؤال فقال: من استعملت على أهل الوادي؟ يريد مكة، فقال: استعملت ابن أبزى.

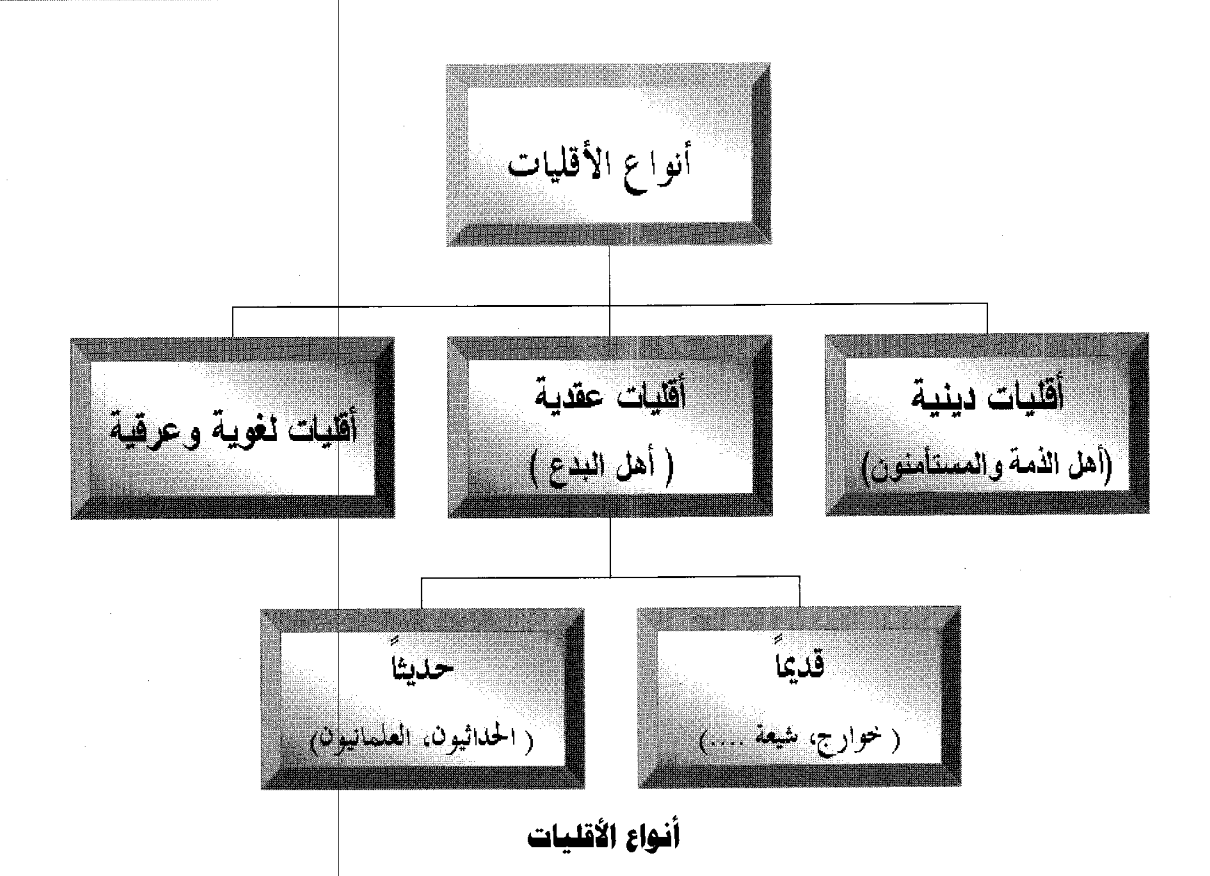
ولما كان هذا الشخص مجهولاً عند عمر سأله قائلاً: ومن ابن أبزى؟ قال: مولى من موالينا. فكأن عمر – رضي الله عنه –لم يرقه أن يجعل مولى لا تميز له أميراً على قريش، وهم خلاصة العرب، فقال كالمتعجب: «فاستخلفت عليهم مولى! قال نافع– مقدماً المسوِّغات لما فعل–: إنه قارئ لكتاب الله – عز وجل –، وإنه عالم بالفرائض. عندها قال عمر: أما إن نبيكم – صلى الله عليه وسلم – قد قال: إن الله يرفع بهذا الكتاب أقواماً ويضع به آخرين»(٢٦).

وقد جاء النهي عن العصبية القائمة على التناصر والتعاضد على أواصر الدم أو اللغة أو ما شابه ذلك، فقد قال رسول – صلى الله عليه وسلم –: «من قتل تحت راية عمّية يدعو عصبية أو ينصر عصبية؛ فقتلة جاهلية»(٢٧).

فإذا ذهبنا إلى التاريخ الإسلامي وجدنا كثيراً من رجالات العلم والقيادة ممن لم يكن من الأكثرية بل كان ممن يمكن أن يطلق عليهم لفظ الأقليات في العصر الحاضر، فعلى سبيل المثال لا الحصر هذا أبو حنيفة الفقيه الكبير ليس من الأكثرية العربية، وكذلك أمير المؤمنين في الحديث الإمام البخاري، وكذلك الإمام مسلم والترمذي والنسائي وأبو داود وابن ماجه وغيرهم كثير، وهذا عالم النحو العربي بلا مدافع سيبويه لم يكن من العرب، وهذا صلاح الدين الأيوبي من أشهر القادة المسلمين في تاريخ الحروب الصليبية من العرق الكردي وليس من العرب، وهذا قطز بطل عين جالوت الذي هزم التتار وهم من شر الخليقة كان من المماليك، بل هذا طارق بن زياد فاتح الأندلس هو من البربر وليس من العرب، والقائمة طويلة جداً، وإنما ذكرنا ذلك على سبيل التنبيه لا الحصر.

ومن هنا يتبين بلا أدنى شك أن التباينات اللغوية أو العرقية أو اللونية لم يكن الإسلام يعوّل عليها في تعامله مع الناس، فمن الممكن جداً في نظام الإسلام أن يكون الوالي على إقليم من الأقاليم من إقليم آخر، أو ينتمي إلى قومية مغايرة، أو لون مختلف، وإن كان الأولى من ناحية السياسة الشرعية أن يُؤمّر على الناس من يألفونه ويلتفون حوله ويكونون له أطوع، وقد جرت طبائع الناس أن تكون أكثر ميلاً لمن يشابههم في المظهر العام أو يوافقهم من حيث العقائد والتصورات، فإذا وجد شخصان صالحان للإمارة من أصحاب الاعتقاد الصحيح؛ فإن تولية المشابه للقوم أفضل من تولية غيره، وقد كان رسول الله – صلى الله عليه وسلم – إذا جاءه قوم مسلمين أمّر عليهم من كانوا يرتضونه قبل الإسلام.

ومما تقدم يتبين أن الأقليات اللغوية والعرقية واللونية قد اندمجت في الأمة اندماجاً حقيقياً وليس اندماجاً صورياً لا يتعدى المظهر الخارجي، فقد كانت المساواة حقيقية في التمتع بالحقوق التي كفلتها الشريعة، وفي تحمل الالتزامات التي أوجبتها عليهم، وهذا الأمر لم تستطع أن تقوم به فكرة أو منهج من المناهج الداعية للحفاظ على حقوق الأقليات أو حقوق الإنسان؛ إذ جل ما استطاعت تحقيقه هو إصدار بعض التشريعات في ذلك، والتي لم تزد في أحيان كثيرة عن أن تكون حبراً على ورق، والأمثلة على ذلك كثيرة، ويكفي أن نذكر ما تتعرض له نساء الأقليات المسلمة في تلك البلاد التي لا تمل عن الحديث عن حقوق الأقليات وعن عدم جواز التمييز الديني، وهُنَّ في الوقت نفسه يُجبرن إجباراً ويُقسرن قسراً بمقتضى القوانين على خلع الحجاب وعدم ارتدائه، لقد اتخذت مقولة الحفاظ على العلمانية مسوِّغاً لمنع النساء المسلمات من حقهن المشروع في ارتداء الحجاب، كما اتخذت الديمقراطية سلماً لإصدار التشريع الملزم القاضي بذلك، ولفرض دكتاتورية الأغلبية على الأقلية.



أنواع الأقليات

الأقليات بين الاندماج والتمايز:

هناك عوامل، سواء من جانب الأقلية أو من جانب الأكثرية، تدعو وتساعد على اندماج الأقلية في الأكثرية، كما أن هناك عوامل تدعو أيضاً وتساعد على الاختلاف والتمايز، فعوامل الاندماج من جانب الأقلية كثيرة؛ من أهمها شعورها أن اختلافها وتمايزها عن الأكثرية ليس عاملاً حاسماً في حصولها على حقوقها أو مساواتها بالأكثرية، فهي من ثَمَّ لا تحرص على البقاء أو الحرص على التمايز، وخاصة في الأنظمة العادلة التي تتعامل مع طبقات وشرائح المجتمع بالعدل والقسط.

وأما العوامل التي تساعد على الاندماج من جانب الأكثرية؛ فعلمها بأن موقفها من الأقلية ليس من باب الفضل والإحسان، وإنما هو حق كفلته لهم التشريعات، إضافة إلى رحابة صدر الأكثرية وحرصها على التآلف، وهذا يفسِّر حالة المجتمع الإسلامي الأول في صدر الإسلام؛ حيث لم تظهر مشكلات الأقليات على رغم وجودها، بل ذابت كثير من الأقليات واندمجت في الأكثرية (العرب)، وتغلَّبت عوامل التوحد والاتفاق بل والاندماج على عوامل الانعزال والابتعاد، وذلك أن الإسلام يوحِّد بين المسلمين ويساوي بينهم، ولا يعتد بتلك الفروقات القائمة على أساس المميزات الجسمية أو اللغوية أو الفيزيائية أو العرقية، ويتعامل مع المسلمين جميعاً على أنهم إخوة، وقد ترتب على ذلك أن تحوَّلت كثير من البلاد التي لم تكن يوماً ما بلاداً عربية إلى العربية، فجميع البلاد العربية الموجودة اليوم باستثناء جزيرة العرب لم تكن عربية قبل ذلك كمصر والسودان والشام والعراق وبلاد المغرب، وإنما تعرَّبت بعد الفتح الإسلامي لها.

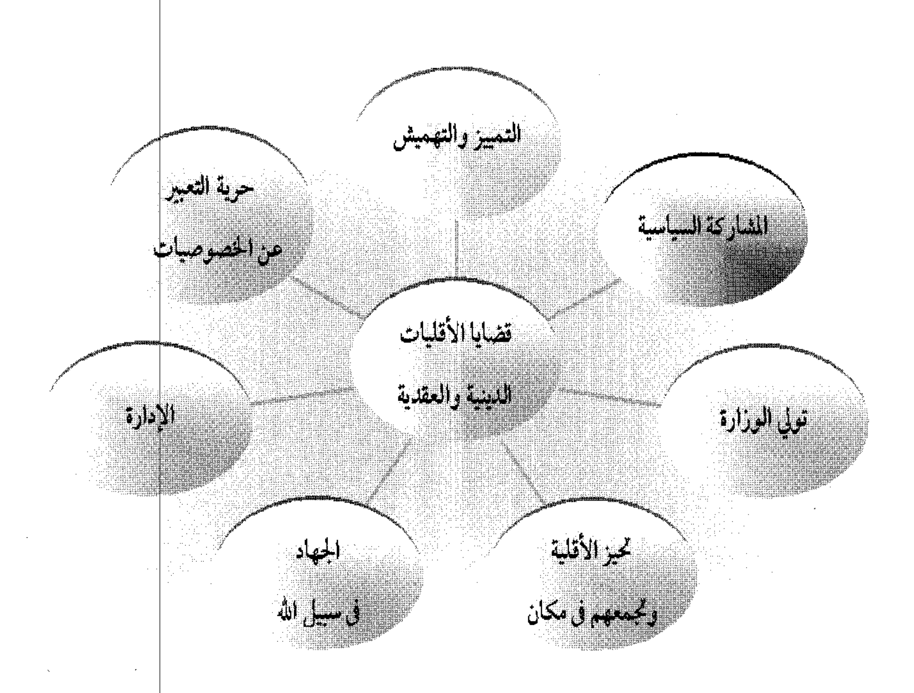
ومن الممكن أن ننظر إلى مثال مبكر جداً في ذلك، وهي قضية المؤاخاة بين الأنصار أصحاب البلد الأصليين يثرب (المدينة) وبين المهاجرين الأقلية

القادمة من بلادها مهاجرة إلى الله ورسوله، قد تركت ديارها وأموالها، فجاءت فقيرة ليس معها شيء، فكان الأنصاري يشاطر أخاه المهاجري ماله وعقاره حتى إن أحدهم ليطلِّق إحدى زوجتيه حتى يتزوجها أخوه المهاجري، وهذا أعظم ما يكون الاندماج والامتزاج، وقد حدث ذلك بمحض الإيمان والرغبة وليس بالقهر أو الرهبة، وهذا الامتزاج والاندماج لم يكن يعني زوال الخصوصيات والتمايزات المحمودة، فقد ظل الأنصاري أنصارياً كما ظل المهاجري مهاجرياً ولم يسع الرسول - صلى الله عليه وسلم - ولا خلفاؤه من بعده في القضاء على هذه التسميات؛ لأنها لم تكن قائمة على العصبية، وكذلك القبائل لم يشرع القضاء عليها أو إلغاؤها بل قال الله - تعالى -: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣]، فحافظ عليها وأظهر الامتنان بوجودها، لكنه هذَّب ما يمكن أن يوجد معها مما يضر، فنهى عن العصبية وعن التناصر القائم على آصرة الدم، ولذلك عندما حدثت مشادة بين رجل مهاجري كان يمزح مع رجل من الأنصار، وقال الأنصاري: يا للأنصار! - يستنصر برهطه -، وقال المهاجري: يا للمهاجرين! - يستنصر برهطه -، قال لهم الرسول - صلى الله عليه وسلم-: «ما بال دعوى أهل الجاهلية!»، - ثم لما استفسرهم عن سبب ذلك التنادي - قال: «دعوها فإنها خبيثة»(٢٨)، وفي رواية: «فإنها منتنة»، وهذا بعكس ما إذا لم تشعر الأقلية بالأمان على نفسها والحصول على حقوقها؛ فإنها تخشى من الذوبان في الأكثرية إذا تخلَّت عن خصوصياتها، لذلك فهي تجتهد في المحافظة على تميزها، فإذا تمت عملية الاندماج بناء على الاقتناع، وتوفر شروط ذلك؛ كان هذا من أكبر الأسباب في تآلف المجتمع وتماسكه. أما إذا حدثت عملية الدمج من غير توفر شروطها، أو حدثت بالقهر والعنف؛ أوشك أن يعود التمايز أشد مما كان بمجرد زوال المؤثر الضاغط، ومشكلات الأقليات اللغوية أو العرقية وغيرها في الدولة الإسلامية؛ لم تبرز إلى الوجود بهذا الشكل إلا مع تفتت الدولة وتمزقها وضياع معاني الخلافة الحقيقية - وإن ظلت أزماناً باقية من الناحية الشكلية -، وقد زاد ذلك بصورة قوية مع قيام الدول العلمانية على أنقاض دولة الخلافة، واستعمار تلك الدول من قِبَل الدول الغربية التي بدأت في النفخ في أتون هذه المشكلة وتضخيمها.

إن الظلم أو التهميش الذي يمكن أن يقال إنه وقع على الأقليات فيما مضى من الزمان؛ لم يكن إلا ظلماً وتهميشاً للمجتمع كله الأقلية والأكثرية لمصلحة الأنظمة الحاكمة المستبدة، فالظلم الواقع على هذه الفئة هو نفسه الواقع على الأخرى، وذلك نتيجة البعد أو التغافل عن الشريعة، وإن مما يذهب بهذه المشكلة وينقضها من أساسها: التمسك بشريعة الإسلام والعمل بها، ونشر أحكامها بين الناس وتطبيقها على الجميع وفق تشريعها الذي لا يفرق بين المسلمين. وإن الحلول القائمة على إفساد الدين بالدعوة إلى العلمانية أو استيراد النموذج الديمقراطي لحل تلك المشكلة؛ هي أفكار ضالة شاردة تزيد أُوار المشكلة ولا تقوم بحلها، فهي كمن يحاول إطفاء الحريق بسكب النفط عليه.

وإذا كان لنا أن نقدم بعض ما يمكن فعله في هذا المجال؛ فإننا نوصي بما يأتي:

إفساح المجال أمام تلك القوى والمجموعات للتعبير عن نفسها وممارسة خصوصياتها (في حدود المسموح به شرعاً)؛ بدلاً من ضغطها ومحاولة جعلها تابعة لنموذج الأكثرية في الدولة، وعدم التضييق عليها في التكلم بلغاتها الخاصة وتعليمها لأبنائهم، (وأما قيام الدولة بتعليم تلك اللغات الخاصة والإنفاق عليها فهي قضية مصلحية، تعتمد على إمكانات الدولة وحاجتها إلى تلك اللغة والفائدة العامة الراجعة من تعليمها)، وفتح باب الوظائف في جميع المجالات؛ بحيث تكون



قضايا الأقليات الدينية والعقدية

الكفاية والقدرة على تحقيق الأهداف مع الصلاح هي المعيار، والابتعاد عن استخدام وسائل الدمج القسري والقهر؛ لأن ذلك سرعان ما يزول بزوال القوة المؤثرة، وعدم التدخل في إعادة توزيع الانتشار الجغرافي للتأثير في تجمعاتهم، سواء بالتشتيت والتفريق على مساحة واسعة، أو بالحصر والتضييق في مكان واحد. وإذا كانت تلك الأقلية موجودة على بقعة جغرافية واحدة؛ بمعنى أنها ليست منتشرة في أرجاء الدولة؛ فإن الأولى أن يعهد في إدارتها من حيث التعليم والقضاء والإمامة والشرطة ونحو ذلك إلى الأفراد المؤهلين الصالحين من هذه الأقلية، وإذا احتاجت إلى المعونة والمساعدة، إما لعدم الكفاية أو عدم الخبرة وإما عدم المؤهلات التي يحتاج إليها، فلا مانع أن يقوم بذلك أناس يصلحون لذلك من غير هذه الأقلية؛ إذ ﴿ الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠]. ولا يصلح أن تكون السياسة العامة المتبعة في مثل ذلك أن تدار هذه الأقليات بأفراد من خارجها؛ حتى إن وجد فيها المؤهلون الصالحون للإدارة؛ فإن هذا مما يخالف السياسة الشرعية.

قضايا الأقليات (الدينية والعقدية):

وإذ تبين بما تقدم أن الأقليات اللغوية والعرقية ونحوها (المسلمة التي لم تتميز باعتقاد فاسد) لا يخرج أصحابها عن الدخول في الأحكام العامة التي تعم جماعة المسلمين؛ فإننا نقصر الحديث هنا على الأقليات الدينية والعقدية:

١- المشاركة السياسية:

الدولة الإسلامية دولة ذات عقيدة ولها رسالة، ورسالتها ليست قاصرة على توفير الرفاهية ورغد العيش في الحياة الدنيا لأفرادها، وإنما هي مكلَّفة بالعمل وفق هذه العقيدة وتبليغ تلك الرسالة إلى كل من يمكن أن تصل إليهم، وهذا يتطلب جهداً كبيراً وبذلاً عظيماً مع ما تحتاج إليه الدولة من الجهاد في سبيل الله لبلوغ هذه الغاية، وهذا يعني أنه لا يقوم

بهذه المهمة، ولا يقدر على ذلك إلا من هو مؤمن بهذه الرسالة معتقد لها، مستعد للبذل والعطاء في سبيلها، يرى في نشرها وتبليغها الفلاح في الدنيا والفوز في الآخرة، لذا كان من الأمور المنطقية ألا يقوم على هذه الدولة إلا المؤمنون برسالتها.

ومن هنا يتبين أن ولي الأمر لا يجوز أن يكون ممن لا يؤمنون بهذه الرسالة، أو ممن يفهمونها فهماً فاسداً يخرج بها عن الأمر الذي جاءت له، وهذا يعني أن الأقليات الدينية أو العقدية (المقبول وجودها في الدولة الإسلامية) لا يسمح لها بتولي هذا المنصب؛ لأنها غير مؤتمنة على هذا الأمر، وتكليفها بتولي الأمر يعني أحد أمرين:

إما تكليفها بالعمل والسعي في نصرة ما يناقض أو يخالف دينها أو عقيدتها، وهذا يعد إكراها. وإما التفريط في رسالة الدولة وإضاعتها. وكلا الأمرين غير مقبول، يقول محمد أسد - رحمه الله -: «إننا يجب ألا نتعامى عن الحقائق، فنحن لا نتوقع من شخص غير مسلم مهما كان نزيها مخلصاً وفياً محباً لبلاده متفانياً في خدمة مواطنيه أن يعمل من صميم فؤاده لتحقيق الأهداف [الأيديولوجية] للإسلام، وذلك بسبب عوامل نفسية محضة لا نستطيع أن نتجاهلها، إنني أذهب إلى حد القول أنه ليس من الإنصاف أن نطلب منه ذلك، ليس هناك في الوجود نظام [أيديولوجي]، سواء قام على أساس الدين أو غير ذلك من الأسس الفكرية من نوع، يمكن أن يرضى بأن يضع مقاليد أموره في يد شخص لا يعتنق الفكرة التي يقوم عليها هذا النظام»[٢٩].

ومن هذا المنطلق أيضاً فلا تقبل مشاركتهم في اختيار من يقوم بهذا الأمر من صالح المسلمين؛ لأنهم قد لا يختارون الصالح لتولي الأمر، وإنما يختارون حسب مصالحهم أو عقائدهم، وقد لا يدركون تحديد الصالح لتولي الأمر؛ لأن مقاييسهم في الاختيار ليست قائمة على أساس الشريعة الإسلامية التي هي كل شيء في الدولة الإسلامية، وما جاء في النصوص الشرعية وكلام أهل العلم دال على ما ذكرناه، قال الله - تعالى -: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]، وقال - تعالى -: ﴿وَإِذَا جَاءهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُواْ بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُوْلِي الأَمْرِ..﴾ [النساء: ٨٣]، فدلَّت الآيتان على أن ولي الأمر إنما يكون من المؤمنين العدول ليس من الكافرين وعلى ذلك اتفقت كلمة المسلمين، وقد حكى الإجماع على ذلك غير واحد من العلماء، قال القاضي عياض - رحمه الله -: «أجمع العلماء على أن الإمامة لا تنعقد لكافر، وعلى أنه لو طرأ عليه الكفر انعزل»[٣٠]، ونقل ابن القيم عن ابن المنذر قوله: «أجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم أن الكافر لا ولاية له على مسلم بحال»[٣١]، وكذلك المسلم غير العدل فلا تجوز توليته اختياراً[٣٢]، سواء كانت عدم عدالته من قبل الفسق والظلم أو من قبل الابتداع ومفارقة الجماعة، فالخارجي أو الرافضي أو الجهمي أو القدري ونحوهم لا يجوز أن تُعقد لهم الإمامة على الاختيار، وهذا المنع ليس قاصراً على الولاية الكبرى، فإن الولايات جميعها يُشترط لها الإسلام والعدالة إلى جانب شروط أخرى، فمن لم يتحقق بهذه الشروط فلا تجوز توليته، وهذا ينطبق على الأقليات الدينية كما ينطبق على الأقليات العقدية.

٢- تولي الوزارة:

الوزير هو شخص يساعد ولي الأمر فيما تحمَّله من أمانة القيادة، ويشير عليه بما يراه من المصلحة ويشد من أزره عند المهمات، وقد يفوِّض ولي الأمر وزيره في تدبير أمور ما استوزره فيه حتى يدبِّره على رأيه ووفق اجتهاده، فيكون له الاستقلال في ذلك، وقد يعهد إليه بتنفيذ ما يدبره ولي الأمر وفق التعليمات والأوامر التي يصدرها إليه أو وفق الأنظمة المعمول بها، والتي ينبغي عليه الالتزام بها وعدم مجاوزتها،

ويشار للأولى على أنها وزارة تفويض، ويشار للثانية على أنها وزارة تنفيذ، ومن الممكن أن يقال إن غالبية الوزارات اليوم إن لم يكن جميعها وزارات تنفيذ، وليس وزارات تفويض؛ إذ الأمور في الوزارة إنما تسير وفق القوانين واللوائح المنظمة لعمل الوزارة، فجل عمل الوزير مقصور على التنفيذ، وما كان فيه من تدبير فهو تدبير في إطار التنفيذ، وأياً ما كان الأمر فإن الإسلام والعدالة مطلوبان فيمن يتولى هذه الوزارة سواء كانت وزارة تفويض أو وزارة تنفيذ، ووزارة التنفيذ عند أهل العلم حكمها أضعف من حكم وزارة التفويض وشروطها أقل؛ نظراً للاختلاف بين طبيعة الأمرين.

وقد ذكر الماوردي في أوصاف وزير التنفيذ سبعة أوصاف قال: «والسابع أن لا يكون من أهل الأهواء فيخرجه الهوى من الحق إلى الباطل، ويتدلس عليه المحق من المبطل، فإن الهوى خادع الألباب وصارف له عن الصواب»[٣٣].

أما شروط وزارة التفويض فهي أشد وقد ذكرها الماوردي فقال: «ويعتبر في تقليد هذه الوزارة شروط الإمامة، إلا النسب وحده لأنه ممضي الآراء ومنفذ الاجتهاد فاقتضى أن يكون على صفات المجتهدين، ويحتاج فيها إلى شرط زائد على شروط الإمامة، وهو أن يكون من أهل الكفاية فيما وكل إليه»[٣٤]، وهذا مما يبين أن الأقليات الدينية أو العقدية ليس لها أن تشغل هذا المنصب العالي، لكن الماوردي - رحمه الله - على رغم كلامه عن الوصف السابع لوزير التنفيذ فإنه ذكر أنه «يجوز أن يكون هذا الوزير من أهل الذمة»[٣٥]، ولعل الذي دعا الماوردي - رحمه الله - لذلك هو تصويره لهذا النوع من الوزارة على أنه ليس ولاية: «فهو معين في تنفيذ الأمور وليس بوال عليها ولا متقلداً لها»[٣٦]، وذلك لما تقرر عنده أن الولاية لا يجوز عقدها لغير المسلم، لكن الماوردي مع ذلك محجوج بالنصوص الشرعية التي تنهى عن ذلك ومحجوج بعمل الخلفاء الراشدين وأصحاب السيرة المستقيمة من الخلفاء الأمويين أو العباسيين[٣٧].

وقد رد عليه الجويني الشافعي - رحمه الله - بكلام شديد فقال: «ذكر مصنف الكتاب المترجم بالأحكام السلطانية أن صاحب هذا المنصب يجوز أن يكون ذمياً، وهذه عثرة ليس لها مقيل، وهي مشعرة بخلو صاحب الكتاب عن التحصيل؛ فإن الثقة لا بد من رعايتها، وليس الذمي موثوقاً به في أفعاله وأقواله وتصاريف أحواله، وروايته مردودة وكذلك شهادته على المسلمين؛ فكيف يقبل قوله فيما يسنده ويعزيه إلى إمام المسلمين»، ثم ذكر بعضاً من الأدلة إلى أن يقول: «وقد نصَّ الشافعي - رحمة الله عليه - أن المُترجم الذي ينهي إلى القاضي معاني لغات المدعين يجَب أن يكون مسلماً عدلاً رضياً، ولست أعرف في ذلك خلافاً بين علماء الأقطار؛ فكيف يسوغ أن يكون السفير بين الإمام والمسلمين من الكفار»[٣٨].

٣ - تحيز الأقلية وتجمعهم في مكان:

الأقليات الدينية، وكذلك الأقليات العقدية، هم من أهل دار الإسلام، ولهم الحرية في أن يسكنوا في أية ناحية أرادوا، ويظعنوا عنها متى ما أرادوا وينزلوا في مكان آخر كيفما شاؤوا، ولهم أن يتجمعوا في أية بقعة من بقاع الدولة لا يحجر عليهم ذلك ولا يمنعون منه[٣٩]، إلا أن يظهر من ذلك ريبة ويُخاف منهم الخيانة فإنهم في هذه الحالة يتابعون، وإذا ثبت عليهم شيء من ذلك بوسائل الإثبات الشرعية فإنهم يمنعون من ذلك ولا يمكنون منه، ويحاسبون بمقتضى الشريعة على ما تستحقه أعمالهم وتصرفاتهم، وقد انحاز بعض الناس على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وقاموا ببناء مسجد بزعم مساعدة الضعفاء على الصلاة في الجماعة «فقالوا: يا رسول الله، إنا قد بنينا مسجداً لذي العلة والحاجة والليلة المطيرة والليلة الشاتية»[٤٠]، و«قالوا: يا رسول الله،

ربما جاء السيل يقطع بيننا وبين الوادي، ويحول بيننا وبين القوم، فنصلي في مسجدنا، فإذا ذهب السيل صلينا معهم»(٤١)، ولكن حقيقتهم كانت مغايرة لذلك وإنما كانت للإضرار كما ذكر الله - تعالى - ذلك عنهم: ﴿ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِداً ضِرَاراً وَكُفْراً وَتَفْرِيقاً بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَاداً لِّمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [التوبة: ١٠٧]، فمنَع الله رسوله - صلى الله عليه وسلم - من الصلاة فيه، وأمر الرسول - صلى الله عليه وسلم - أصحابه بهدم هذا المسجد وإحراقه، فإذا تبيَّن أن هذه الأقليات قد انحازت إلى مكان أو بقعة بقصد الإضرار بالمسلمين فلا يمكنون من ذلك، وليس في هذا ظلم لهم لأن هذا من باب منع الضرر، والشريعة تمنع الضرر عنهم وعن غيرهم، قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «لا ضرر ولا ضرار»(٤٢).

الأقليات العقدية ينبغي السعي في إزالة أخطائهم وجهلهم عن طريق الدعوة الواضحة بالحكمة والموعظة الحسنة.

وفي عهد الخليفة الراشد علي - رضي الله تعالى عنه- خرجت الطائفة التي عُرفت باسم الخوارج وتميزوا عن بقية المسلمين وتحيزوا إلى مكان، لكن علياً لم يجعل ذلك داعياً لقتالهم أو محاربتهم حتى يسفكوا الدم الحرام، فراسلهم - رضي الله عنه - وأرسل إليهم من أهل العلم حبر الأمة وتَرْجُمان القرآن عبد الله بن عباس ليناظرهم ويزيل الشبهة عنهم ويوضح لهم المحجة فرجع كثير منهم، وبقيت منهم بقية أفسدوا في الأرض وسفكوا الدم الحرام فلم يقاتلهم، ولكن أرسل إليهم يطلب منهم القصاص، فلما رفضوا عند ذلك قاتلهم - رضي الله عنه - وجنده. وقد ذكر البيهقي في سننه قصة الخوارج وبوَّب عليها بقوله: (باب القوم يُظهرون رأي الخوارج لم يحل به قتالهم)(٤٣)؛ أي مجرد التكلم والاعتقاد لرأي الخوارج فإنه وإن كان خطأ وضلالاً إلا أنه لا يحل قتالهم بمجرد ذلك ما لم يفعلوا فعلاً يستوجب القتال، وقد ذكر القصة مرة أخرى وبوَّب عليها بقوله: (باب الخوارج يعتزلون جماعة الناس ويقتلون واليهم من جهة الإمام العادل قبل أن ينصبوا إماماً ويعتقدوا ويُظهروا حكماً مخالفاً لحكمه كان في ذلك عليهم القصاص)(٤٤).

وقد ذكر ابن تيمية قصتهم في الفتاوى فقال: «خرجت الخوارج على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وفارقوه وفارقوا جماعة المسلمين إلى مكان يقال له حروراء، فكف عنهم أمير المؤمنين وقال: لكم علينا أن لا نمنعكم حقكم من الفيء، ولا نمنعكم المساجد. إلى أن استحلوا دماء المسلمين وأموالهم فقتلوا عبد الله بن خباب، وأغاروا على سرح المسلمين؛ فعلم عليٌّ أنهم الطائفة التي ذكرها رسول الله - صلى الله عليه وسلم- حيث قال: «يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم، وصيامه مع صيامهم، وقراءته مع قراءتهم، يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرميّة، آيتهم فيهم رجل مخدج اليد عليها بضعة عليها شعرات»(٤٥)، وفي رواية: «يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان»، فخطب الناس وأخبرهم بما سمع من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وقال: هم هؤلاء القوم قد سفكوا الدم الحرام، وأغاروا على سرح الناس، فقاتلهم ووجد العلامة بعد أن كاد لا يوجد فسجد لله شكراً»(٤٦)، وقد ذكر الماوردي نحو ذلك، حيث يقول: «فإذا اعتزلت هذه الفئة الباغية أهل العدل، وتحيزت بدار تميزت فيها عن مخالطة الجماعة، فإن لم تمتنع عن حق ولم تخرج عن طاعة؛ لم يحُاربوا ما أقاموا على الطاعة وتأدية الحقوق»(٤٧).

٤- الأقليات والجهاد في سبيل الله:

الجهاد في سبيل الله فريضة من فرائض الدين وعبادة من العبادات التي طُولب بها المسلمون، وشأن العبادات في الإسلام أن يشترط في التكليف بها الإسلام فلا يكلف بها غير المسلم، وكذلك لا يصح أداؤها من غير المسلم، وعلى ذلك فإن الأقليات الدينية لا يتوجه إليها الخطاب بالجهاد مع أنها تقيم في دار الإسلام وتتمتع بالحماية فيها، وقد بيّن رسول الله -صلى الله عليه وسلم - ذلك عندما جاءه مشرك يعرض عليه الخروج معه للجهاد، تقول عائشة زوج النبي - صلى الله عليه وسلم -: «خرج رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قبل بدر فلما كان بحرّة الوبرة أدركه رجل قد كان يُذكر منه جرأة ونجدة، ففرح أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حين رأوه، فلما أدركه قال لرسول الله - صلى الله عليه وسلم -: جئت لأتبعك وأصيب معك، قال له رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: تؤمن بالله ورسوله؟ قال: لا. قال: فارجع فلن أستعين بمشرك. قالت: ثم مضى حتى إذا كنا بالشجرة أدركه الرجل فقال له كما قال أول مرة، فقال له النبي - صلى الله عليه وسلم - كما قال أول مرة، قال: فارجع فلن أستعين بمشرك. قال ثم رجع فأدركه بالبيداء، فقال له كما قال أول مرة: تؤمن بالله ورسوله؟ قال: نعم! فقال له رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: فانطلق»(٤٨)، وهذه هي القاعدة العامة، لكن في بعض الحالات الاستثنائية وفق شروط حددها أهل العلم يجوز الاستعانة بهم من غير إجبار لهم على ذلك، وعلى أن يكونوا تحت يد المسلمين فلا يستبدون بالأمر بل هم خاضعون لقيادة الجيش الإسلامي(٤٩).

وأما الأقليات العقدية فهم مطالبون بالجهاد وابتداعهم في الدين لا يسقط عنهم الفريضة، فقد قال - تعالى -: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦]، وهذه الكتابة تشمل جميع المسلمين فلا يختص بها أهل العدل دون أهل الأهواء، وقد قال علي - رضي الله تعالى عنه - في حديثه للخوارج - وهم أهل الفرقة والابتداع-: «لكم علينا ثلاث: لا نمنعكم مساجد الله أن تذكروا فيها اسم الله، ولا نمنعكم الفيء ما كانت أيديكم مع أيدينا، ولا نبدؤكم بقتال»(٥٠)، وموضع الدلالة قوله - رضي الله عنه- «ولا نمنعكم الفيء ما كانت أيديكم مع أيدينا»، فهو لم يمنعهم من القتال في سبيل الله ولم يحرمهم منه.

لكن يُستثنى في المشاركة في الجهاد من الأقليات العقدية من يكون خروجه ضرراً على الجيش المجاهد، كمن عرف عنه من يكون وجهه ونصيحته لأعداء الأمة، ومن وجدت منهم الخيانة وكالجبناء الضعفاء الذين يبثون روح الإحباط والهزيمة في نفوس الجيش، ولا شك أن هناك من الأقليات من عُرف عنهم خيانتهم للأمة وإعانة أعدائها عليها وتجسسهم عليها لمصلحة العدو، وبذر بذور الخلاف والشقاق بين المجاهدين، فلا يُمكَّن هؤلاء من الخروج للجهاد؛ لأن خروجهم شر ووبال على الجيش المقاتل، وقد جاءت آيات في كتاب الله - تعالى - في منع خروج من يكون في خروجه الضرر، من ذلك قوله - تعالى -: ﴿ فَإِن رَّجَعَكَ اللَّهُ إِلَى طَآئِفَةٍ مِّنْهُمْ فَاسْتَأْذَنُوكَ لِلْخُرُوجِ فَقُل لَّن تَخْرُجُواْ مَعِيَ أَبَداً وَلَن تُقَاتِلُواْ مَعِيَ عَدُوّاً إِنَّكُمْ رَضِيتُم بِالْقُعُودِ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَاقْعُدُواْ مَعَ الْخَالِفِينَ﴾ [التوبة: ٨٣]، فقد منع الله السماح للمنافقين بالخروج للجهاد عقوبة لهم على تخلفهم وقعودهم عن نصرة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في خروجه لغزوة تبوك، وقد بين الله - تعالى - أن خروج مثل هؤلاء فيه الضرر الكبير، فقال - تعالى -: ﴿ لَوْ خَرَجُواْ فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلاَّ خَبَالاً ولأَوْضَعُواْ خِلاَلَكُمْ يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّاعُونَ لَهُمْ وَاللّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾ [التوبة: ٤٧]، كما منع الله - تعالى - خروج الأعراب للقتال في خيبر عقوبة لهم على تخلفهم في الخروج للحديبية

فقال – تعالى-: ﴿ سَيَقُولُ الْمُخَلَّفُونَ إِذَا انطَلَقْتُمْ إِلَى مَغَانِمَ لِتَأْخُذُوهَا ذَرُونَا نَتَّبِعْكُمْ يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ قُل لَّن تَتَّبِعُونَا كَذَلِكُمْ قَالَ اللَّهُ مِن قَبْلُ فَسَيَقُولُونَ بَلْ تَحْسُدُونَنَا بَلْ كَانُوا لَا يَفْقَهُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الفتح: ١٥]، وقد نص كثير من العلماء على عدم جواز السماح للمخذل بالخروج مع الجيش قال القرطبي في تفسيره لآيات منع المنافقين: «وهذا يدل على أن استصحاب المخذل في الغزوات لا يجوز»(٥١)، وقال في المبدع : "ويمنع المخذل وهو الذي يفند الناس عن الغزو ويزهدهم في الخروج إليه، والمرجف وهو الذي يحدث بقوة الكفار وضعفنا لقوله – تعالى -: ﴿ وَلَكِن كَرِهَ اللَّهُ انبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ وَقِيلَ اقْعُدُواْ مَعَ الْقَاعِدِينَ﴾ [التوبة: ٤٦]، وكذا يمنع مُكاتب بأخبارنا، ورام بيننا بالفتن ومعروف بنفاق وزندقة؛ لأن هؤلاء مضرة على المسلمين فلزم الإمام منعهم إزالة للضرر»(٥٢)، وقال الغزالي: «وأما المخذل الذي يضعف القلوب ويكثر الأراجيف؛ فيُخرج عن الصف إذا حضر فإن شره عظيم، ولا يستحق السهم والرضخ وإن حضر، وهو أقل ما يعاقب به»(٥٣)، وقال النووي: «المخذل للجيش يمنع الخروج مع الناس وحضور الصف، فإن حضر لم يعط سهماً ولا رضخاً»(٥٤)، وقد قال أبو بكر – رضي الله عنه– خليفة رسول الله – صلى الله عليه وسلم – للذين قاتلهم من المرتدين لما أظهروا التوبة والعودة: اختاروا إما الحرب المجلية وإما السلم المخزية، قالوا: هذه الحرب المجلية قد عرفناها فما السلم المخزية؟ فقال – رضي الله تعالى عنه – لهم كلاماً كان مما جاء فيه: «تنزع منكم الحلقة والسلاح وتمنعون من ركوب الخيل»؛ أي عدم تمكينهم من الحصول على السلاح والقوة وعدم المشاركة في الجهاد؛ لأنهم موضع ريبة وعدم ثقة، قال ابن تيمية – رحمه الله تعالى – معلقاً على ذلك: «فهذا الذي فعله الصحابة بأولئك المرتدين بعد عودهم إلى الإسلام؛ يُفعل بمن أظهر الإسلام والتهمة ظاهرة فيه، فيمنع أن يكون من أهل الخيل والسلاح والدرع التي تلبسها المقاتلة»(٥٥) .

٥- الأقليات والإدارة:

قد توجد في الإدارة معاني الولاية، وقد لا توجد فيها تلك المعاني، فأما الإدارة التي لا توجد فيها تلك المعاني؛ فإنه يجوز أن يعهد للأقليات الدينية في القيام بها، وذلك مثل الإدارة الفنية التخصصية، فلا بأس في استخدامهم فيما ليس لهم فيه سلطان على المسلمين؛ بحيث لا يكونون تحت أيديهم، فقد استخدم رسول الله – صلى الله عليه وسلم – في الهجرة دليلاً مأموناً من الكفار يدله على الطريق، وكذلك استخدم بعض أسرى غزوة بدر من المشركين في تعليم أبناء الأنصار الكتابة وجعل ذلك فداءهم.

وأما الولاية أو ما فيه اطلاع على أسرار المسلمين؛ فليس لهم أن يتولوا من ذلك شيئاً(٥٦).

وأما الأقليات العقدية؛ فهؤلاء أقسام:

أحدها: الجاهل المقلد الذي لا بصيرة له فهذا لا يكفر ولا يفسق ولا ترد شهادته ولا يمنع من الاستعانة به في أمور المسلمين.

الثاني: المتمكن من السؤال وطلب الهداية ومعرفة الحق، لكنه يترك ذلك اشتغالاً بدنياه ومعاشه فهذا مفرط مستحق للوعيد، آثم بترك ما وجب عليه من تقوى الله بحسب استطاعته، فإن غلب ما فيه من البدعة والهوى على ما فيه من السنّة والهدى ردت شهادته ولم يستعمل في أمور المسلمين، وإن غلب ما فيه من السنّة والهدى ما فيه من البدعة والهوى، جاز استعماله في أمور المسلمين.

الثالث: من يعرف الحق ويتبين له الهدى بعد السؤال والطلب فيترك ذلك تقليداً وتعصباً لأصحابه، أو بغضاً ومعاداة لمخالفهم، فهذا أقل أحواله أن يكون فاسقاً وتكفيره محل اجتهاد، فإن كان معلناً داعية ردت شهادته وفتاويه وأحكامه، ولم تقبل له

شهادة ولا فتوى ولا حكم، ولا يستعان به في أمور المسلمين إلا عند عدم القدرة على تنفيذ ذلك، أو عند الضرورة كحال غلبة هؤلاء واستيلائهم»[٥٧].

وقال ابن مفلح: «تحرم الاستعانة بأهل الأهواء في شيء من أمور المسلمين لأنهم أعظم ضرراً لكونهم دعاة»[٥٨]، فعلَّل ذلك بكونهم دعاة؛ أي يدعون الناس إلى بدعتهم، فمن لم يكن داعية لم يجر عليه الحكم السابق؛ إذ ليس من كان مصراً على البدع داعياً إليها كمن كان ساكتاً، وينبغي عدم المسارعة في التكفير؛ بل ينبغي التأني والتريث واستيضاح الأمور حتى لا يكون الإقدام على ذلك إلا ببينة لا تداخلها الشكوك، وقد نقل المباركفوري عن القاري قوله: «الصواب عند الأكثرين من علماء السلف والخلف أنّا لا نكفر أهل البدع والأهواء إلا إن أتوا بمكفر صريح لا استلزامي؛ لأن الأصح أن لازم المذهب ليس بلازم، ومن ثَمَّ لم يزل العلماء يعاملونهم معاملة المسلمين في نكاحهم وإنكاحهم والصلاة على موتاهم ودفنهم في مقابرهم؛ لأنهم وإن كانوا مخطئين غير معذورين حقت عليهم كلمة الفسق والضلال، إلا أنهم لم يقصدوا بما قالوه اختيار الكفر وإنما بذلوا وسعهم في إصابة الحق فلم يحصل لهم، لكن لتقصيرهم بتحكيم عقولهم وأهويتهم وإعراضهم عن صريح السنّة والآيات من [غير] تأويل سائغ، وبهذا فارقوا مجتهدي الفروع، فإن خطأهم إنما هو لعذرهم بقيام دليل آخر عندهم مقاوم لدليل غيرهم من جنسه فلم يقصروا، ومن ثَمَّ أثيبوا على اجتهادهم»[٥٩].

وهذه الأقليات العقدية ينبغي السعي في إزالة أخطائهم وجهلهم عن طريق الدعوة الواضحة بالحكمة والموعظة الحسنة، ونشر العلم الصحيح بينهم، ومناظرة من يحسن المناظرة منهم مناظرة من يريد هدايتهم وإخراجهم من ظلمات الابتداع والتفرق إلى نور السنّة والجماعة، لا مناظرة من يريد إفحامهم ولإقامة الحجة وكفى، وقد تكون مثل هذه المناظرات ذات جدوى إذا تمت مثنى مثنى أو نحواً من ذلك، حتى إذا أقيمت الحجة وأزيلت الشبهة ولم يبق إلا مجرد العناد والإصرار على الباطل؛ فإنهم والحالة هذه يعاقبون المعاقبة الشرعية التي تناسب ذلك.

٦-الأقليات وحرية التعبير عن الخصوصيات:

الدولة الإسلامية دولة عقدية من واجباتها حراسة الدين وسياسة الدنيا به، ولا تقتصر مهمتها على توفير رغيف الخبز كما يقال، أو حتى تحقيق رفاهية الشعب وجعله يحيا حياة رغيدة، لذلك فإن قضية حرية التعبير عن الخصوصيات الدينية أو العقدية لا بد أن يُنظر إليها من خلال هذا المنظار، لكن هذه المسألة ينظر إليها بعض الناس من خلال منظار غير صحيح؛ إذ يرون أن من هذه الحرية أن تتمتع الأقليات الدينية بحرية الدعوة إلى عقائدها بين الأكثرية.

> قد توجد في الإدارة معاني الولاية ، وقد لا توجد فيها تلك المعاني ، فأما الإدارة التي لا توجد فيها تلك المعاني ؛ فإنه يجوز أن يعهد للأقليات الدينية في القيام بها

وهذا لا شك تصور فيه مغالطة كبيرة؛ إذ ما علاقة حرية الأقليات في التعبير عن خصوصياتها بنشر ذلك بين الأكثرية، بل هذا فيه تعدٍّ كبير على حقوق الأكثرية، بل إنه مدعاة للتهييج والاحتراب الداخلي؛ إذ إن الأكثرية وهي وارثة الدين الحق لا يمكن أن تقبل بمحاولة الأقليات الضالة بنشر ضلالها بين المسلمين، فكان السماح لهم بالقيام بذلك من أحد أهم أسباب عدم الاستقرار في المجتمع، وكان منعهم من ذلك إضافة إلى أنه واجب شرعي مدعاة للاستقرار وحفاظاً على تلك الأقلية من غضبة الأكثرية. ومن العجب أن الأكثرية لو دعت بين الأقلية لنشر دينها لعدّوا

ذلك من التعدي على حقوق الأقليات مع أن دعوة المسلمين الأقليات الدينية إلى اعتناق الإسلام هي دعوة إلى الدين الصحيح الذي يحبه الله ويرضاه، ودعوة المسلمين لغيرهم هي في الحقيقة من قبيل

التمييز والتهميش لفظان يستخدمان بكثرة في موضوع الأقليات، ويتعامل معهما في أحيان كثيرة على أنهما مترادفان، وليس الأمر كذلك فالتميز يراد به الفصل بين الأشياء، وأما التهميش فيراد به الإهمال.

الخير والمعروف الذي يقدمونه لهداية الضالين من الناس.

والمعنى الصحيح لحرية الأقلية الدينية في التعبير عن خصوصياتها أنها لا تُكره على تغيير دينها، وأنه يسمح لها بممارسة شعائر دينها كما يسمح لها بتعليم ذلك لأولادهم؛ لأن عقد الذمة مبني على ضمان حريتهم في ممارسة شعائر دينهم، وعدم التدخل في خصوصيات دينهم، وإن كان لا يجوز للدولة المسلمة أن تدفع راتباً من بيت مال المسلمين لمن يقوم بتعليم الأقليات الدينية دينها.

وأما الأقليات العقدية؛ فإن هذه الأقليات مسلمة ومن ثم يجب عليها الالتزام بالإسلام كما أراده الله تعالى، وكما أنزله على رسوله محمد - صلى الله عليه وسلم -؛ ولذا فإن دولة الإسلام لا يجب عليها تعليم مذاهبهم البدعية أو نشرها، بل لا يجوز لها ذلك، لأن مهمتها في الحفاظ على الإسلام وتبليغه للعالمين.

٧ - الأقليات بين التمييز والتهميش:

التمييز والتهميش لفظان يستخدمان بكثرة في موضوع الأقليات، ويتعامل معهما في أحيان كثيرة على أنهما مترادفان، وليس الأمر كذلك، فالتمييز يراد به الفصل بين الأشياء، وأما التهميش فيراد به الإهمال. ولا ينبغي تهميش الأقليات سواء كانت دينية أو عقدية، بل ينبغي أن تُعطى حقها، وأن يتم التعامل معها بالعدل. وتاريخنا الإسلامي حافل بالعدل مع الأقليات وإعطائها حقوقها، لكن التمييز أمر آخر؛ إذ حقيقة الأمر أنه ما من مكان على وجه الأرض إلا وفيه تمييز بين الناس، فلا يمكن أن يُعطى مثلاً العالم أو الطبيب أو المهندس راتباً يتساوى مع راتب عامل النظافة، بل في داخل المهنة الواحدة يحدث التمييز والتفاضل بين الناس على أساس طبيعة المهمة والجهد المبذول والخبرة وغير ذلك من الأمور.

ولكن المشكلة الحقيقية أن يتم التمييز بين الناس على أساس غير صحيح، فالتمييز على أساس أمور لا علاقة للإنسان بها تمييز غير صحيح كالتمييز على أساس اللون أو اللغة أو العرق، أما التمييز بين الناس الناشئ عن أفعال الناس وتصرفاتهم وما كسبته أيديهم فهذا تمييز يقوم على أساس صحيح؛ ومحاولة إلغاء التمييز على أساس العمل هو إفساد للعالم كله، ولا يقبل أحد بذلك ولن تستقيم به الحياة، فالعالم كله مسلمه وكافره قائم على التمييز على أساس العمل لأن إلغاءه يُعَدُّ من السفه، ولا شك أن الإيمان من أعظم العمل فكيف يقبل في العقول أن يُلغى التمييز القائم على أساس الإيمان! فالتدين والاعتقادات عمل من كسب الإنسان، والدين منه حق ومنه باطل، ومنه إيمان ومنه كفر، فلو لم يكن هناك تمييز على أساس الإيمان لكان في هذا أعظم الظلم، حيث يساوى بين الحق والباطل، وبين الكفر والإيمان.

لذلك كانت مسألة الولاء والبراء من الأمور العظيمة في الإسلام، وهي في حقيقتها تميز بين الحق والباطل، وبين الإيمان والكفر وعدم المساواة بينهما، ولا تفسد الحياة بشيء أكثر من فسادها بالتسوية بين الحق والباطل، وقد دل على هذا التمييز القائم على أساس عمل الإنسان آيات كثيرة من كتاب الله - تعالى

- فقال عز من قائل: ﴿أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ﴾ [القلم: ٣٥]، وقال - تعالى -: ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩]، وقال تعالى: ﴿ لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾ [الممتحنة: ٢٠]، وقال: ﴿ أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [الجاثية: ٢١]، وغير ذلك من الآيات، كما ميزت الأدلة الشرعية بين الناس على أساس الإيمان في أسمائهم وأحكامهم في الدنيا وفي الآخرة.

ولا ينبغي لأحد أن يغتر بما هو قائم في دول الغرب عندما منعوا التمييز القائم على أساس الدين[٦٠]، فإنما ذلك لهوان الدين عندهم، حيث لا يستحق أن يكون عاملاً من عوامل التمييز، ولعل ذلك راجع عندهم إلى ما وجدوه في دينهم من الفساد والأباطيل التي لا يمكن قبولها، ولأن الذي في هذه الدول ليس أكثر من رغد العيش، لكنهم لا يقيمون حقاً أو يرفعونه ولا يرفضون باطلاً أو يضعونه إلا ما فيه مصلحة لهم، فالحق والباطل عندهم تابع للمصالح والمنافع التي يجنونها من وراء ذلك حسب المذهب النفعي (البراجماتي) الذي يسيرون عليه، وتاريخهم القديم والحديث دليل على ذلك، فقد احتلوا كثيراً من الدول بغير مسوغ: فأكلوا خيراتها ونهبوا ثرواتها، وساموا أهلها سوء العذاب: فقتلوا الرجال ورملوا النساء، ويتموا الأطفال، وأفسدوا في الأرض، ونشروا فيها الرذائل والموبقات، في أمور كثيرة يصعب حصرها، فما قدمت هذه الأنظمة للإنسانية من الدمار والفساد والظلم أكثر كثيراً مما قدمته من العدل والحرية والإعمار، لكن التمييز في ديننا لا يعني الظلم ولا إضاعة الحقوق، سواء حقوق الأقليات الدينية أو الأقليات العقدية، فالظلم حرام حتى مع الأعداء ولا يبيحه شيء، فمع إقرارنا بالتمييز القائم على أساس الإيمان؛ فإنه ينبغي أن ينال كل إنسان حقه بمقتضى ما شرع الله من غير بخس.

وفي الختام:

إن مشكلات الأقليات التي بدأت تظهر في بلاد المسلمين لم تكن إلا نتيجة الاحتلال الذي وقعت تحته أغلبية دول المسلمين، ثم ظهور الدولة القومية بعد الاستقلال وما نتج عن ذلك من ضعف دولة الخلافة وتفككها وزوال الرابطة الدينية التي كان يرتبط بها المسلمون جميعهم، فلا توجد مشكلة تتعلق بالأقليات في الدولة التي تقوم على أساس الإسلام؛ إذ الأقليات الموجودة فيها جميعها من رعاياها، تخضع للتشريعات السائدة فيها؛ وهي إما أمور جاءت بها النصوص، وإما اجتهاد سائغ لأهل العلم مبني على النصوص ومراع فيه تحقيق مقاصد الشريعة في التعامل مع المخالفين، وهي تقوم على أمرين:

> **لا توجد مشكلة تتعلق بالأقليات في الدولة التي تقوم على أساس الإسلام؛ إذ الأقليات الموجودة فيها جميعها من رعاياها، تخضع للتشريعات السائدة فيها؛ وهي إما أمور جاءت بها النصوص، وإما اجتهاد سائغ لأهل العلم مبني على النصوص ومراع فيه تحقيق مقاصد الشريعة في التعامل مع المخالفين.**

الأول: دعوتهم إلى الحق ومحاولة إقناعهم به من غير إكراه أو إجبار.

والثاني: معاملتهم بالعدل وعدم الظلم لهم أو التعدي عليهم عند استحكام الخلاف وفق ما ترشد إليه الشريعة.

والله الموفق لكل خير.

الهوامش:

(١) لسان العرب، ١١/ ٥٦٣.
(٢) الغريب، لابن سلام، ٤/ ٩٢.
(٣) الفائق، ٣/ ٢٢٢.
(٤) اللسان، ١١/ ٥٦٣.
(٥) اللسان، ١١/ ٥٦٤.
(٦) الملف السياسي، مؤسسة البيان للصحافة والطباعة والنشر، عدد الجمعة ١٠ ذوالقعدة ١٤٢٤هـ ٢ يناير ٢٠٠٤م – العدد ٦٥٩.
(٧) المرجع السابق.
(٨) أخرجه مسلم كتاب رقم.
(٩) انظر: بدائع الصنائع، للكاساني، ٧ / ١٣٠–١٣١، وانظر: الأم للشافعي، ٤ / ٢٧٩، وانظر: العولمة وخصائص دار الإسلام ودار الكفر، د.عابد السفياني، ٥٣ – ٥٥.
(١٠) انظر: الموسوعة الفقهية، ٧/ ١٢١–١٢٢.
(١١) انظر: أحكام أهل الذمة، لابن القيم، ١/ ٨٧ –٩٠.
(١٢) أخرجه مسلم، كتاب الجهاد والسير، رقم ٣٢٦١.
(١٣) مختار الصحاح، ١ / ٩٤، قاله أبو عبيد.
(١٤) لسان العرب، ١٢ / ٢٢١.
(١٥) أخرجه البخاري، كتاب الديات، رقم ٦٤٠٣.
(١٦) فتح الباري، ١٢ / ٢٥٩.
(١٧) أخرجه الترمذي كتاب الديات، رقم ١٣٢٣، وقال : هذا حديث حسن صحيح.
(١٨) أخرجه البخاري، كتاب الجنائز، رقم ١٣٠٥.
(١٩) أخرجه أبو داود، «كتاب السنة»، رقم ٣٩٨١، من حديث معاوية. ونحوه، رقم ٣٩٨٠، من حديث أبي هريرة. وأخرجه ابن ماجه، كتاب الفتن، رقم ٣٩٨٢؛ من حديث عوف بن مالك: ونحوه رقم ٣٩٨٣؛ من حديث أنس بن مالك. وأخرجه أحمد، رقم ٨٠٤٦؛ من حديث أبي هريرة. كما أخرج أحمد أيضاً حديث معاوية وحديث أنس بن مالك. وأخرجه الدارمي من حديث معاوية، كتاب السير، ٢٤٠٦.
(٢٠) انظر: تجديد الخطاب الديني بين التأصيل والتحريف، محمد بن شاكر الشريف.
(٢١) أخرجه أحمد، مسند الأنصار، رقم ٢٢٣٩١.
(٢٢) أخرجه مسلم، كتاب فضائل الصحابة، رقم ٤٦١٩.
(٢٣) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، رقم ٣١٦.
(٢٤) أخرجه البخاري كتاب الإيمان، رقم ٢٩، ومسلم، كتاب الإيمان، رقم ٣١٣٩.
(٢٥) أخرجه مسلم، كتاب الإمارة، رقم ٣٤٢٢، وأخرج البخاري نحوه، كتاب الأحكام، رقم ٦٦٠٩.
(٢٦) أخرجه مسلم، كتاب صلاة المسافرين، رقم ١٣٥٣.
(٢٧) أخرجه مسلم، كتاب الإمارة، رقم ٣٣٤٠.
(٢٨) أخرجه البخاري، كتاب المناقب، رقم ٣٢٥٧، ومسلم، كتاب البر والصلة، رقم ٤٦٨٢.
(٢٩) منهاج الإسلام في الحكم، ص٨٣ – ٨٤.
(٣٠) شرح النووي على صحيح مسلم، ج: ١٢، ص ٢٢٩.
(٣١) أحكام أهل الذمة، ٢ / ٧٨٧.
(٣٢) اختياراً: بغير ضرورة أو إلجاء أو قهر.
(٣٣) الأحكام السلطانية، ص ٢٩.
(٣٤) المرجع السابق، ص ٢٥.
(٣٥)المرجع السابق ، ص ٣٠.
(٣٦)المرجع السابق ، ص٢٨ – ٢٩.
(٣٧) انظر: أحكام أهل الذمة، لابن القيم. وتحطيم الصنم العلماني، ص ١٠٨–١١٠.
(٣٨) غياث الأمم في التياث الظلم، ص ١١٤ – ١١٦.
(٣٩) وذلك في غير ما منعت منه الشريعة كدخول الحرم، قال الماوردي: «ليس لجميع من خالف دين الإسلام من ذمي أو معاهد أن يدخل الحرم لا مقيماً ولا ماراً به، وهذا مذهب الشافعي – رحمه الله – وأكثر الفقهاء. وجوز أبو حنيفة دخولهم إليه إذا لم يستوطنوه»، الأحكام السلطانية، ص ١٧٠. وأما الحجاز– دون الحرم – فلا يستوطنه مشرك من ذمي أو معاهد، وإن جاز لمن قدم منهم تاجراً أو صانعاً مقام ثلاثة أيام يخرجون بعد انقضائها، كما عمل عمر – رضي الله عنه – واستقر عليه الحكم. انظر: الأحكام السلطانية، ص ١٧١.
(٤٠) تفسير ابن جرير الطبري، ١١/ ٢٢.
(٤١) المرجع السابق، ١١/ ٢٥، وانظر أيضاً أحكام القرآن، للجصاص، ٤ / ٣٦٧.
(٤٢) أخرجه أحمد، رقم ٢٧١٩، وابن ماجه، كتاب الأحكام، رقم ٢٣٣١.
(٤٣) سنن البيهقي، ٨ / ١٤٨.
(٤٤) سنن البيهقي الكبرى، ج ٨، ص ١٨٤.
(٤٥) أخرجه البخاري كتاب المناقب، رقم ٣٣٤١، وفي عدة مواضع أخر، وأخرجه مسلم، كتاب الزكاة، رقم ١٧٦٥.
(٤٦) مجموع الفتاوى، ١٣ / ٣٢ – ٣٣.
(٤٧) الأحكام السلطانية، ص ٦٣.
(٤٨) أخرجه، مسلم كتاب الجهاد والسير، رقم ٣٣٨٨.
(٤٩) انظر: نيل الأوطار، للشوكاني، ٧ / ٢٦٤ – ٢٦٥، والموسوعة الفقهية، ٨ / ١٥٠–١٥١.
(٥٠) سنن البيهقي الكبرى، ج ٨، ص ١٨٤.
(٥١) تفسير القرطبي، ٨/ ١٨.
(٥٢) المبدع، ٣ / ٣٣٥.
(٥٣) الوسيط، ٧ / ١٧.
(٥٤) روضة الطالبين، ٦ / ٣٧٨.
(٥٥) مجموع الفتاوى، ٣٥ / ١٥٨.
(٥٦) انظر: تحطيم الصنم العلماني، محمد بن شاكر الشريف، ١٠٧–١١٠.

(٥٧) الطرق الحكمية، لابن القيم، بتصرف يسير، ص ١٤٥- ١٤٦.
(٥٨) المبدع، ٣ / ٣٣٧، الإنصاف، للمرداوي، ٤ / ١٣٤.
(٥٩) تحفة الأحوذي، ج ٦، ص ٣٠٢.
(٦٠) مع العلم أن التمييز الديني عندهم موجود، وخصوصاً إذا كان الإسلام طرفاً في الموضوع.



معلومات إضافية

تعريف الأقليات

عرفت الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية الأقلية بما يلي: الأقلية جماعة من الأفراد الذين يتميزون عن بقية أفراد المجتمع عرقيا أو قوميا أو دينيا أو لغويا. وهم يعانون من نقص نسبي في القوة، ومن ثم، يخضعون لبعض أنواع الاستعباد والاضطهاد والمعاملة التمييزية.

. وتناولت الموسوعة الأمريكية الأقليات على أنها: جماعات لها وضع اجتماعي داخل المجتمع أقل من وضع الجماعات المسيطرة في المجتمع نفسه، وتمتلك قدراً أقل من القوة والنفوذ وتمارس عدداً أقل من الحقوق مقارنة بالجماعات المسيطرة في المجتمع. وغالباً ما يحرم أفراد الأقليات من الاستمتاع الكافي بامتيازات مواطني الدرجة الأولى. (لابد أن يتساءل المرء هنا: هل ينطبق هذا التعريف على الوضع الاجتماعي في الولايات المتحدة الأمريكية، أم إنه "بضاعة" أمريكية للتصدير ؟)

. أما مسودة الاتفاقية الأوربية لحماية الأقليات فتقرر أن مصطلح الأقلية يعني جماعة عددها أقل من تعداد بقية سكان الدولة، ويتميز أبناؤها عرقيا أو لغويا أو دينياً عن بقية أعضاء المجتمع، ويحرصون على استمرار ثقافتهم أو تقاليدهم أو دياناتهم أو لغتهم.

. وأما اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة فقد عرفت الأقليات بأنها: جماعات متوطنة في المجتمع تتمتع بتقاليد خاصة وخصائص إثنية أو دينية أو لغوية معينة تختلف بشكل واضح عن تلك الموجودة لدى بقية السكان في مجتمع ما وترغب في دوام المحافظة عليها.

مسألة الأقليات جاد الكريم الجباعي مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية.

الأقليات في العالم العربي بالترتيب الهجائي تتضمن: الأشوريين، الأرمن، الإسماعيليين، الأقباط، الأكراد، البربر، التركمان، الدروز، الزيديين، الصحراويين، الطوارق، العبيديين، العلويين، الكلدان، المارونيين، اليزيديين، اليهود.

جاذروا الديمقراطية الفورية "الأقليات: معا كلنا"، الأن بريان وابنيكر ترجمة: أحمد زكي، الغارديان البريطانية، الاثنين ٢٩ مارس ٢٠٠٤ http://kefaya.org/Arabic_znet.htm

في أفريقيا السوداء، التي يقارب تعداد سكانها ثلاثة أرباع المليار نسمة، توجد إثنية معظمها تتكلم لغتها الخاصة. وفي آسيا يعيش ٣. ٥ مليارات نسمة، يتوزعون على نحو ألفي إثنية وينطقون بأكثر من (٢٠٠٠) لغة ويعتنقون ديانات شتى. أما في العالم كله فتوجد ثمانية آلاف إثنية و٧٦٠٠ لغة.

البداية في الامتيازات العثمانية، تاريخ المشكلة في العالم العربي، مجدي شندي، صحيفة البيان، الجمعة ١٠ ذو القعدة ١٤٢٤هـ - ٢ يناير ٢٠٠٤ - العدد ٦٥٩

في آسيا مثلاً وحسب الإحصائيات يبلغ عدد الأقليات المسلمة حوالي مائتين وسبعين مليوناً يمثل نسبة تساوي ١٢٪ من عدد سكان الدول التي تستوعب هذه الأقليات المسلمة، وبلغت أكبر الأقليات المسلمة في الصين مثلاً أكثر من مائة مليون أي أكثر من ١٠٪ ثم الهند أكثر من ثمانين مليون أي ١٢٪ ثم الاتحاد السوفيتي حيث يضم أكثر من خمسين مليونا أي حوالي ١٩٪.

الأقليات المسلمة في العالم دراسة لأوضاعها الاجتماعية والسياسية والفكرية، ضياء الخزرجي، المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية.

الظاهرة الفريدة في حياة المسلمين أن نصف عددهم أقليات في مجتمعات يطغى فيها أعداد غير المسلمين، وحسب إحصاءات ١٩٩٠ لا يتجاوز عدد سكان الدول الإسلامية ٥٥٪ من مجموع المسلمين في العالم، ومن الملفت للنظر أن مائة مليون مسلم في الهند يعتبرون أقلية مقهورة وبضعة آلاف منهم في دولة أخرى يعتبرون أكثرية ساحقة.

الأقليات الإسلامية في العالم، محمد علي الضناوي، بيروت – مؤسسة الريان الطبعة الأولى ١٤١٣/ ١٩٩٢ عرض: د. صلاح الدين أرقه دان، أوقاف نت

آخر الإحصاءات اليهودية (٢٠٠٤) التي تتحدث عن عدد اليهود في العالم العربي فقد أشارت إلى التالي:

الدولة	عدد اليهود
المغرب	٧٥٠٠
تونس	٢٠٠٠
العراق	١٢٠
سوريا	٢٥٠
اليمن	٨٠٠
مصر	أقل من ١٠٠

توزع اليهود في العالم العربي، الجزيرة نت قسم البحوث والدراسات ٢٠/١٢/٢٠٠٤م

تذكر الإحصاءات الواردة أن الأقليات الإسلامية في العالم تشكل ١. ٦ في المئة من سكان العالم، حيث يبلغ عددهم نحو ٣٩٢ مليون نسمة، يتوزعون على ٣٢ دولة، ويتمركز أغلبهم في آسيا ٢٩٧ مليون نسمة، وفي إفريقيا ٨٦ مليون وأوروبا حوالي ٢٠ مليون نسمة.

الأقليات الإسلامية في مواجهة عالم متغير، مؤتمر أقيم بالقاهرة تحت عنوان حقيقة الإسلام في عالم متغير

شبكة النبأ المعلوماتية

تتباين التقديرات حول عدد المسلمين في دول الاتحاد الأوروبي الـ٢٥، غير أن أغلب هذه التقديرات تشير إلى أن عددهم يقدر بنحو ١٣ مليون مسلم.

البرلمان الأوروبي يناقش الإسلام عدوام صديق، أحمد ماهر - إسلام أون لاين نت/ ٧-٦-٢٠٠٥.

لا يوجد إحصاء رسمي يبين حجم الأقلية المسلمة في قارات أوروبا والأمريكتين، لكن بعض المصادر الإسلامية تقدر عدد مسلمي أوروبا بـ ٢٥ مليوناً من أصل ٥٠٧ ملايين هم عدد سكان القارة الأوروبية، كما تقدر عدد مسلمي الولايات المتحدة الأمريكية بـ ١٠ ملايين، في حين يقترب الرقم غير الرسمي أيضاً في كندا من المليون.

فعلى سبيل المثال يبلغ تعداد مسلمي فرنسا ستة ملايين -من أصل ٥٩,٣٢٩,٦٩١ نسمة هم تعداد السكان- منهم ٢,٤ ملايين من عرب شمال إفريقيا والبقية من مختلف الدول الإسلامية إلى جانب المسلمين الفرنسيين الأصليين، كما أن ٢,٢ مليون مسلم يحملون الجنسية الفرنسية ويعدون قوة مؤثرة في الحياة السياسية الفرنسية.

ومن البلدان الأوروبية الأخرى ذات الكثافة الإسلامية العالية مقدونيا وكوسوفا وبلغاريا ورومانيا.

وتختلف أوضاع الأقليات الإسلامية في أوروبا من دولة إلى أخرى، حسب الوضع القانوني السائد في تلك الدولة، وتبعاً للشعور العام السائد داخل المؤسسات الحكومية الأوروبية تجاه الإسلام، فبعض الدول تنظر إليه نظرة توجس وريبة مثل فرنسا وألمانيا، مما ينعكس على التسهيلات الممنوحة لتلك الأقلية، ولاسيما فيما يتعلق باستخراج تصريحات بناء المساجد، في حين يتضاءل هذا الشعور في دول أخرى كما هو الحال في بريطانيا على سبيل المثال.

مشكلات الأقليات الإسلامية في أوروبا

أما المشكلات العامة التي تعانيها تلك الأقليات فيمكن إجمالها في اضطهاد جماعات اليمين المتطرف مثل حزب الأحرار في النمسا، والنازيين الجدد في ألمانيا، والتعصب القومي في دول البلقان، والتي تأخذ أشكال عنف متعددة، كالاعتداء المباشر على الأفراد والممتلكات، أو الإيعاز لأعضاء البرلمانات في البلدان الأوروبية بتغيير القوانين المتعلقة بالأجانب للحد من الهجرة.

وتعد مشكلة التردد بين العزلة والاندماج من المشكلات المؤرقة للأقليات المسلمة في الغرب، كما تشكل مسألة الهوية الإسلامية والخوف عليها من الذوبان في ثقافة الآخر التحدي الأول لها، خاصة لدى الأبناء من الجيلين الثاني والثالث الذين حصلوا على جنسية البلدان المقيمين فيها وأصبح لهم حقوق مواطنة كاملة.

وتحاول تلك الأقليات الحفاظ على هويتها الإسلامية، لكن ضعف الإمكانات والموارد وندرة الدعاة المتخصصين يقف عائقاً دون تحقيق ما تصبو إليه، مما ينعكس سلباً على أوضاعها

الاجتماعية والثقافية، ويزيد من حدة هذه المشكلة عدم وجود لوبي عربي وإسلامي قوي يدافع أمام الحكومات الأوروبية عن حقوق تلك الأقليات وسرعة تنفيذ مطالبها.

الأقليات المسلمة.. هوية ضائعة وضغوط متزايدة! الفرقان العدد رقم: ٢٨٩ التاريخ: ٤/١٩/٢٠٠٤م.

وتتحدث التقارير المختصة في أوروبا عن تفشي الإقصاء والتفرقة في أسواق العمل الأوروبية على نطاق واسع، وتؤكد أنّ المسلمين هم الأكثر تضرراً من ذلك بلا منازع. فالبيانات المرصودة في دول الاتحاد الأوروبي تبرهن على وجود تفرقة في ميدان العمل على خلفية دينية أو عرقية. فالمهاجرون وأبناء الأقليات أقل حضوراً في المستويات العليا في السلم الوظيفي، فمهنهم أدنى حظاً ويتقاضون أجوراً أقل من نظرائهم من المواطنين الأصليين.

كما أنّ أبناء الأقليات والمهاجرين في دول الاتحاد الأوروبي هم أكثر عرضة للبطالة، وبشكل عام فإنّ معدل البطالة لدى المهاجرين هو ضعف المعدل ذاته بالنسبة للمواطنين الأصليين في البلد الواحد. كما تتفشى البطالة في أعلى معدلاتها بين المهاجرين الذين ينحدرون بشكل خاص من البلدان الإسلامية، كما في حالة الأتراك في ألمانيا، والألبان والتونسيين والمغاربة في إيطاليا، والإيرانيين والعراقيين في فنلندا، والإيرانيين في السويد، والبنغاليين في بريطانيا. (المركز الأوروبي لمراقبة العنصرية والعداء للأجانب).

الزكاة وأهميتها في رعاية الوجود الإسلامي في أوروبا، إعداد – اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا، موقع مسلمي أوروبا على الإنترنت

الحركة الإسلامية في جنوب شرق آسيا

(نظرة نقدية مقارنة)

خالد السيد روشة

كاتب وباحث سياسي متخصص في الشؤون الآسيوية

ملخص البحث

لم يستفد العمل الإسلامي العالمي من ميراث العمل الإسلامي في جنوب شرق آسيا كثيراً فقد ظل العمل الخيري فحسب هو الرابط الذي يربط المسلمين في كثير من بلدان العالم بمسلمي جنوب شرق آسيا.

ولهذه المنطقة أهمية بشرية واقتصادية وسياسية كبيرة، فهي تتمتع بموقع جغرافي متميز به ما يزيد على ٢٣٠ مليون مسلم، منهم ١٨٠ مليون مسلم في إندونيسيا، ويعتبر هذا أكبر تجمع إسلامي على مستوى العالم.

وتعتبر ماليزيا هي الدولة الوحيدة في هذه المنطقة التي ينص دستورها على كونها دولة إسلامية.

وتغيرت النظرة للحركة الإسلامية في جنوب شرق آسيا بعد الحادي عشر من سبتمبر وما تلاها من حوادث عالمية. وبرغم تعرض المسلمين لظروف شديدة الصعوبة وضغوط متتالية هدفت إلى القضاء على المد الإسلامي في المنطقة، إلا أنهم لا يزالون يعتزون بدينهم ويحملون قضيتهم.

ويبدو التدخل الأمريكي قوياً في هذه المنطقة الحيوية، حيث ساعدت أمريكا على إنشاء الدولة الكاثوليكية الوحيدة في جنوب شرق آسيا في الفلبين.

ولعل التدخل الأمريكي بصورة مكثفة في المنطقة يعكس إلى حد ما النغمة الهستيرية، وربما المفتعلة التي سادت كثيراً من التقارير السياسية والصحفية حول قوة ومدى التهديد «الإسلامي الإرهابي» المزعوم هناك.

ولترشيد العمل الإسلامي في هذه المنطقة يجب أن تتمكن الحركات الإسلامية بجنوب شرق آسيا من التواصل مع التوجهات الإسلامية في المناطق العربية، ولابد أيضاً ألا يقتصر الدعم الإسلامي العربي للحركات الإسلامية في جنوب شرق آسيا على العمل الخيري فقط بل يجب أن يتعدى هذا إلى تقويم هذه الحركات الموجودة وترشيد المسيرة العملية الإسلامية فيها، وخاصة بعد التضييق الشديد على العمل الخيري. وتتزايد الحاجة لهذا الترشيد في أماكن الأقليات الإسلامية الموجودة بالمنطقة.



أفكار ومقتطفات

* ظل - إلى وقت قريب - العمل الخيري فحسب هو الرابط الذي يربط المسلمين في كثير من بلدان العالم بمسلمي جنوب شرق آسيا.

* المنطقة تمثل أهمية بشرية واقتصادية وسياسية كبيرة، كما تتمتع بموقع جغرافي متميز ما جعلها في بؤرة الاهتمام الاستعماري بشتى صوره فيما سبق وفي بؤرة الاهتمام الأمريكي حالياً.

* يقدر عدد المسلمين في منطقة جنوب شرق آسيا بما يزيد على ٢٣٠ مليون مسلم تختلف مستوياتهم الاقتصادية وظروفهم الاجتماعية والسياسية ويمثلون عرقيات مختلفة.

* تتبنى إندونيسيا الاتجاه العلماني على الرغم من الغالبية العظمى من المسلمين الغالبة على السكان.

* الإسلام يمثل المؤثر الأول في حياة معظم السكان وانتماءاتهم وطموحاتهم وميراثهم الثقافي والقيمي والأيديولوجي.

* تعتبر ماليزيا هي الدولة الوحيدة في جنوب شرق آسيا التي ينص دستورها على كونها دولة إسلامية

* يتعرض المسلمون في بورما لمصاعب كثيرة وأشكال من الاضطهاد البوذي الشرس ومن أمثلة ذلك ما تعرض له المسلمون في عام ١٩٤٢ من مذابح وحشية على يد البوذيين راح ضحيتها أكثر من مائة ألف مسلم وماقام به الجنرال (نيوين) منذ سيطرته على الحكم في ١٩٦٢م من اضطهاد وتضييق وتمييز عنصري ضد المسلمين ومحاولات مستمرة لتذويب الإسلام في المجتمع البورمي البوذي.

* قام عدد من المسلمين الحاصلين على درجة الدكتوراه من جامعة المدينة المنورة بحركة علمية إصلاحية تدعو إلى العقيدة الصحيحة وإلى إعادة المسلمين إلى دينهم وتوحيد كلمتهم، ويقود هذه الحركة خمسة من علماء فطاني هم: الدكتورإسماعيل لطفي والدكتور عبد الحليم عبد الله والدكتور جي هاد عبد الرحمن والدكتور أحمد عمر.

* في أغسطس ٢٠٠٠ حصل استرادا رئيس الفلبين السابق على دعم قدره ١٠٥ مليون دولار تعهد بها الرئيس الأمريكي بيل كلينتون لمساعدة الجيش الفلبيني على قمع الثوار المسلمين

* أظهرت الانتخابات الرئاسية والشعبية النيابية في ماليزيا خصوصاً وفي المنطقة عموماً أن الاتجاهات الإسلامية بحاجة أن تقوم أسلوبها في خطاب الجماهير المسلمة.

* اتسع حزب ماشومي حتى ضمّ عدداً كبيراً من التنظيمات الإسلامية الموجودة على الساحة، كذلك

أسست الجماعة المحمدية في تلك الفترة، والتي عدت آنذك تنظيماً إسلامياً، تحديثياً يطالب بحركة سياسية، ويسعى إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في إندونيسيا.

* لقد سيطرت الأجندة الأمريكية على أولويات السياسة في بلدان جنوب شرق آسيا نتيجة للضغوط الأمريكية المتزايدة على الحكومة في المنطقة، وقد برز ذلك بصورة كبيرة في اجتماع دول جنوب شرق آسيا «آسيان» في بروناي في ١/٨/٢٠٠٢م، حيث شهد سيطرة قضية مكافحة ما يسمى بالإرهاب، وإغفال جميع المشكلات الأخرى لمئات الملايين من المواطنين.

الحركة الإسلامية في جنوب شرق آسيا

(نظرة نقدية مقارنة)

مقدمة:

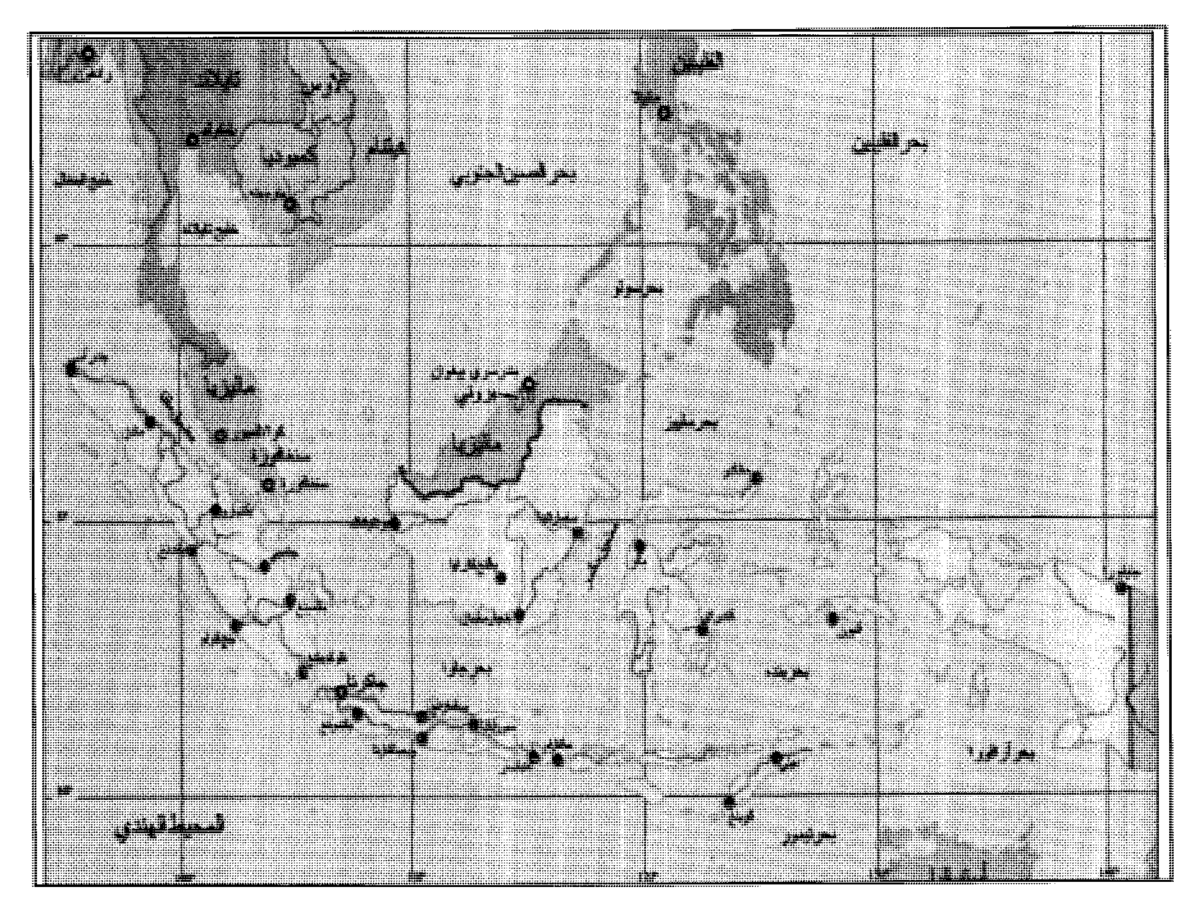
لم يول الباحثون الإسلاميون القدر الكافي من الاهتمام لدراسة الحركة الإسلامية في جنوب شرق آسيا، ولم يستطع العمل الإسلامي العالمي الاستفادة الكاملة من خبرات العمل الإسلامي في تلك المنطقة التي تزخر بكمٍّ كبير على مستوى خبرات العمل الإسلامي المختلفة؛ سواء في ذلك السياسي منها أو التربوي أو خبرات المقاومة والمواجهات.

وظل العمل الخيري - إلى وقت قريب - هو الرابط الوحيد الذي يربط المسلمين في كثير من بلدان العالم بمسلمي جنوب شرق آسيا؛ على الرغم من ثراء التجربة الإسلامية هناك - كما ذكرنا - على مختلف محاور القضية الإسلامية.

وبين إعلان استقلال إندونيسيا عام ١٩٤٥م - مروراً بسقوط سوكارنو عام ١٩٦٦م وماركوس في الفلبين عام ١٩٨٦م ثم سوهارتو عام ١٩٩٨م - ووصولاً إلى حكم أرويو، والجنرال سوسيو مامبانج يوديونيو، ثم عبد الله بدوي في ماليزيا؛ مرَّت الحركة الإسلامية في تلك المنطقة بظروف متباينة ومراحل مختلفة.

فالمنطقة تمثل أهمية بشرية واقتصادية وسياسية كبيرة، كما تتمتع بموقع جغرافي متميز؛ مما جعلها في بؤرة الاهتمام الاستعماري بشتى صوره فيما سبق وفي بؤرة الاهتمام الأمريكي حالياً؛ خصوصاً بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر التي اتخذتها الولايات المتحدة كأداة لإعادة السيطرة على المنطقة بأسرها، وإعادة صياغتها السياسية والفكرية من جديد بما يتلاءم والأولويات الأمريكية التي تخطط لحصر التنامي الإسلامي في تلك المنطقة والسيطرة عليه، وتشكيله وفقاً لاستراتيجية الأمن القومي التي أعلنت عنها الإدارة الأمريكية بوصفها وثيقة رسمية في ٢٠ من سبتمبر ٢٠٠٢م[1].

وسأحاول في هذه الدراسة إلقاء الضوء على الحركة الإسلامية في تلك المنطقة؛ من خلال رؤية قريبة للعمل الإسلامي في ثلاث دول أساسية، وهي: إندونيسيا وماليزيا والفلبين، حيث إنها تمثل نموذجاً يكاد يكون شاملاً للتوجهات الإسلامية في المنطقة كلها، كما تعدُّ هذه الدول الثلاث بؤرة الاهتمام الأمريكي في المنطقة، نشرت صحيفة نيويورك تايمز في ١٠/ ١٠/ ٢٠٠١م عن متحدث باسم البيت الأبيض قوله: «إن كلاًّ من إندونيسيا وماليزيا والفلبين قد تكون الأهداف القادمة للولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب».. ثم عادت ونشرت يوم ٢٨/١٠/٢٠٠٢م تقريراً استخبارياً يحذر الحكومة الأمريكية من تنامي خطر المد الإسلامي العنيف في هذه البلدان الثلاثة - على حد قول الصحيفة-، وكان كولن باول وزير الخارجية الأمريكي قد زار المنطقة ابتداء من يوم ٢٩/ ٧/ ٢٠٠٢م، بدأها بخطاب من تايلاند قال فيه: «إن حكومات المنطقة عليها إبداء التعاون الوثيق لمكافحة الإرهاب الديني المتشدد - بحسب صحيفة الشعب الصينية -» .



خطريطة جنوب شرق آسيا

وسيدور الحديث في الموضوع حول النقاط الآتية:

١ - نظرة شاملة للإسلام في المنطقة وظروف كل دولة.

٢ - تاريخ الحركة الإسلامية في الدول الثلاث: إندونيسيا وماليزيا والفلبين.

٣ - التدخل الأمريكي وأثره في السياسة والتعامل مع الحركات الإسلامية.

٤ - نظرة استشرافية للمستقبل القريب للعمل الإسلامي في المنطقة.

ونتحدث بإيجاز عن كل نقطة كما يأتي:

أولا: نظرة شاملة للإسلام في المنطقة:

تضم منطقة جنوب شرق آسيا عدة دول؛ هي: إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلاند وبورما وفيتنام ولاوس وسنغافورة وكمبوديا، وتعدُّ إندونيسيا وماليزيا هما الدولتين اللتين يقطن فيهما أغلبية مسلمة، أما باقي الدول فيقطن بها أقليات مسلمة، ويُقدّر عدد المسلمين في منطقة جنوب شرق آسيا بما يزيد على ٥٦٢ مليون مسلم، يمثل المسلمون منهم ما يزيد عن ٣٠٠ مليون نسمة[٢]، تختلف مستوياتهم الاقتصادية وظروفهم الاجتماعية والسياسية، ويمثلون عرقيات مختلفة، وسنعرض بإيجاز لأحوال المسلمين في أهم تلك الدول:

١ - إندونيسيا:

يمثل المسلمون في إندونيسيا غالبية السكان؛ إذ تبلغ نسبتهم ٩٠٪ من إجمالي عدد السكان الذي يبلغ ٢٣٨,٤٥٢ مليون نسمة تقريباً[٣]، وهي تعد بذلك أكبر تجمع إسلامي على مستوى العالم؛ إذ يزيد عدد

المسلمين بها عن ١٨٠ مليون مسلم، في مقابل ٦٪ من السكان الكاثوليك و٣٪ من البوذيين، و١٪ من الهندوس.

وتعد٦٠٪ تقريباً من نسبة المسلمين في إندونيسيا من الريفيين التقليديين المتزيين بالزي الجاوي والمعلنين لإسلامهم، ويعيش المسلمون هناك في مجتمعات تغلب عليها المظاهر الإسلامية، ويمارسون عباداتهم الشرعية، ويتعلمون تعاليم الإسلام بنسب متفاوتة قد تصل لدى بعضهم إلى التخصص في علم من علوم الشريعة، وقد يهمل آخرون ذلك فيقع في الجهل المطبق ويستسلم لأوهام التصوف، أو تتخطفه أيدي الجماعات المنحرفة كالشيعة الاثنا عشرية المنتشرين في بعض المناطق وكذلك القاديانيين وغيرهم، وأما باقي المسلمين - ونسبتهم ٤٠٪ تقريباً - فهم بين حداثيين متأثرين بـ «الحضر» والتعليم العلماني، وبين عسكريين علمانيين أيضاً(٤).

وتنتشر المساجد في إندونيسيا بصورة ظاهرة، حيث يزيد عدد المساجد عن ٥٠٠ ألف مسجد، تقام في معظمها الصلاة، ويقصدها المسلمون في الفرائض الخمس، ويؤمونها جماعات لصلاة الجمعة.

وتتبنى حكومة إندونيسيا الاتجاه العلماني على الرغم من الغالبية العظمى من المسلمين الغالبة على السكان، وعلى الرغم من أن الإسلام يمثل المؤثر الأول في حياة معظم السكان وانتماءاتهم وطموحاتهم وميراثهم الثقافي والقيمي والأيديولوجي.

ويرى المسلمون في إندونيسيا أن القوميين واليساريين العلمانيين السياسيين والعسكريين؛ قد اختطفوا حق استقلال إندونيسيا عن الاستعمار الهولندي في الخمسينيات من القرن العشرين، وغيبوا حق مسلمي إندونيسيا في تأسيس دولة تحكم بالإسلام.

٢- ماليزيا:

المسلمون في ماليزيا يمثلون غالبية السكان أيضاً، وتبلغ نسبتهم ٦٠٪ من عدد السكان الأصليين الذين يزيد عددهم عن ٢٣,٥٢٢مليون نسمة، ويشكل عنصر الملايو ما يزيد عن ٥٥٪ من السكان، بينما يشكِّل الصينيون ما يقارب ٣٠٪، والهنود والباكستان والعرقيات الأخرى نسبة ١٥٪ من تعداد السكان(٥).

وينتمي الملايو جميعاً إلى الإسلام بالإضافة إلى بعض الهنود والصينيين، وينتمي ٤٠٪ من السكان إلى ديانات أخرى، بين البوذية والسيخية والكونفشيوسية والنصرانية وغيرها.

وتنتشر المدارس الإسلامية الأهلية في معظم أنحاء الريف الماليزي -الذي يسكن معظمه الملايو المسلمون- .

وتعدُّ ماليزيا هي الدولة الوحيدة في جنوب شرق آسيا التي ينص دستورها على كونها دولة إسلامية. وتدرِّس المدارس الإسلامية اللغة العربية والملايوية والفقه الشافعي الذي يتعصب له شعب الملايو، كما تنتشر العقيدة الأشعرية في معظم المدارس الإسلامية، غير أن هناك حركة إحياء علمية لنشر العقيدة السنّية السلفية الصحيحة؛ نتيجة بعثات الطلاب إلى جامعات المملكة العربية السعودية، والتي أصبح لها الأثر في بعض الولايات كولاية كلانتن وبرليس.

ومع أن عنصر الملايو يسيطر على السياسة والحكم؛ فإن الصينيين لهم الدور الأبرز في الجانب الاقتصادي في البلاد، ويلاحظ الزائر أن المشاريع الاقتصادية الكبيرة في العاصمة كوالالمبور والمدن الكبيرة يكاد الصينيون وبعض الهنود يحتكرونها، غير أن الوظائف الحكومية والإدارية والتربوية والتعليمية ووظائف البحث العلمي والإعلام وغيرها يسيطر عليه الملايويون أيضاً وبشكل كبير.

ويتمتع المسلمون في ماليزيا بمستوى مرتفع من حق المواطنة وارتفاع الدخل الاقتصادي نتيجة

الزيادة المطردة في معدلات التنمية، خصوصاً في السنوات الأخيرة بعد تخطي عقبة الاهتزاز الكبيرة في البورصة التي واجهت دول النمور الآسيوية قبل ثماني سنوات، والتي كان ورائها من الملياردير اليهودي الأمريكي جورج سوروس.

وتتكون ماليزيا من ١٣ ولاية، أعلنت استقلالها في ٣١/٨/١٩٥٧م، وهو تاريخ الدستور المعمول به إلى الآن.

ويمثل الملك السلطة العلياً في الدولة، ولا يقوم بأعمال سياسية، وله حق منع حل البرلمان، وتعيين القضاة، ورئاسة القوات المسلحة، ومساءلة المقصرين من أعضاء الحكومة على حد سواء.

ويقوم رئيس الوزراء بالدور السياسي والإداري لشؤون الحكم، وذلك من خلال وزارة يشرف عليها مجلسان يمثلان السلطة التشريعية في البلاد؛ الأول: المجلس الوطني - أو مجلس الشيوخ -، والثاني هو ديوان الرعية - أو مجلس النواب -، كما أن هناك مجلس مؤتمر حكام الولايات، ويعدُّ مجلساً تنفيذياً أيضاً بجانب مجلس الوزراء، وتعدُّ السلطة التنفيذية جميعها خاضعة لمجلسي التشريع السابقين.

٣ - بورما (ميانمار حاليا):

تُقدر نسبة المسلمين في بورما بما يقارب ١٥٪ من عدد سكانها الذي يزيد عن ٤٧,٧٢٠ مليون نسمة، ويتركزون في إقليم أراكان حيث تصل نسبة المسلمين فيه أكثر من ٨٠٪[(٦)]، ويقع في الجنوب الغربي لبورما، على ساحل خليج البنجال، وتقع بورما في الجنوب الشرقي للقارة، ويحدها من الشمال الصين والهند ومن الجنوب تايلاند، ومن الشرق الصين ولاوس ومن الغرب بنجلادش، وتُقدّر مساحة بورما بأكثر من ٢٦١٠٠٠ ميل، وتقدر مساحة إقليم أراكان بقرابة ٢٠٠٠٠ ميل، ويفصله عن بورما سلسلة جبال طبيعية.

ويحكم بورما طائفة البورمان الذين جاؤوا في القرن السادس عشر الميلادي من بلاد التبت الصينية، واستولوا على البلاد في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي.

وتمثل الديانة البوذية الديانة الرسمية لدولة بورما، وتطغى الشعائر البوذية والتقاليد البوذية على البلاد، ويمثّل الإسلام الديانة الثانية من حيث العدد.

ويتعرض المسلمون في بورما لمصاعب كثيرة وأشكال من الاضطهاد البوذي الشرس، ومن أمثلة ذلك ما تعرض له المسلمون في عام ١٩٤٢م من مذابح وحشية على يد البوذيين راح ضحيتها أكثر من مائة ألف مسلم، وما قام به الجنرال (نيوين) منذ سيطرته على الحكم في ١٩٦٢م من اضطهاد وتضييق وتمييز عنصري ضد المسلمين، ومحاولات مستمرة لتذويب الإسلام في المجتمع البورمي البوذي، وكذلك محاولات التغيير الديموجرافي لموطن المسلمين وقراهم، حيث تم طرد الآلاف منهم كما في عامي ١٩٧٨م و١٩٨٨م وكان آخرها عام ١٩٩١م، حيث تم طرد مئات الآلاف من المسلمين إلى بنجلادش وغيرها.

كذلك التمييز في حق المواطنة بين البوذيين والمسلمين، وعدم السماح بشغل الوظائف الحكومية أو الترقي في التعليم.

ويطالب المسلمون في إقليم أراكان بتطبيق الشريعة الإسلامية؛ حيث إنهم يمثلون الأغلبية المطلقة في الإقليم، وكانت بعض الجماعات قد طالبت باستقلال الإقليم؛ غير أن الحكومة البوذية كانت تتعامل معها بوحشية، وتفتح لهم السجون والمعتقلات، ويسجنون بعشرات السنين، وتهجر أسرهم وتجبر بناتهم على الخدمة في الجيش - كخدم للعسكر - والشرطة.

ويحتاج المسلمون في بورما عموماً، وفي إقليم أراكان خصوصاً، إلى المساندة والدعم في حمل قضيتهم التي أكلها الفقر والاضطهاد والتطهير العرقي.

٤ - كمبوديا:

تقع مملكة كمبوديا في جنوب شرق آسيا، تحيطها فيتنام من الشرق ولاوس من الشمال وتايلاند من الغرب، وتبلغ مساحتها ١٨٢ ألف كيلو متراً مربعاً، ويزيد عدد سكانها عن ١٣,٣٦٣ مليون نسمة، يمثل المسلمون منهم ما يزيد عن ٧٪[٧]، ويتركزون في محافظة كمبونج تشام وكمبونج صام وكراجيه وبوسات.

وينقسم المسلمون في شمال كمبوديا إلى ثلاثة أعراق:

الأول: وهم الكمير، وهو الجنس الأساسي والغالب على السكان، ويمثلون نسبة ما يقارب ٩٠٪ من السكان.

والثاني: وهم التشام، وأصلهم من مملكة تشامبا على حدود فيتنام والتي تفككت وطرد سكانها ونزحوا إلى كمبوديا، واسم التشام غالباً ما يطلق عليه الأقلية المسلمة في كمبوديا وفيتنام ولاوس.

الثالث: وهم الصينيون الذين سكنوا كمبوديا، وتبلغ نسبتهم نحو ٣ ٪ من السكان، ويمثلون ثقلاً اقتصادياً كبيراً في البلاد.

وتعدُّ الديانة البوذية هي الديانة الأساسية في كمبوديا، وهي دين الدولة الرسمي، كما يعدُّ الإسلام هو الديانة الثانية، ويدين به التشام ونسبة قليلة ممن أسلم من الكمير، وتعدُّ النصرانية الديانة الثالثة التي انتشرت عن طريق الجماعات التنصيرية المنتشرة في أرجاء كمبوديا.

ويعاني المسلمون في كمبوديا سوء الحالة الاجتماعية والاقتصادية، حيث يعيشون حالة من الفقر الشديد ما عدا قلة قليلة من الأغنياء الذين جمعوا أموالهم في أثناء الحروب الأهلية من تجارة السلاح، وهي تجارة رائجة إلى الآن، حيث تعد كمبوديا سوقاً نشطاً للأسلحة الخفيفة والشخصية[٨].

ويعتمد المسلمون على الزراعة القائمة على الأمطار الغزيرة طوال العام، أما من جاور نهر الميكونج فيعتمدون على صيد السمك.

وقد عاش المسلمون في كمبوديا -إلى وقت قريب- في عزلة كاملة فرضتها عليهم الظروف السياسية والعسكرية والاقتصادية في البلاد، ونستطيع القول بأن العالم الإسلامي لم يبد اهتماماً بالمسلمين في كمبوديا إلا في الأعوام العشرة الأخيرة وبعدما أنهكتهم الحروب الأهلية، وأعدمت كل ما يمت للإسلام بصلة.

وقام الكمير الحمر بقتل ما يزيد عن ثلاثمائة وخمسين ألف مسلم، وأحرقوا المصاحف والكتب، وقتلوا أئمة المساجد في مذابح قَلَّ أن يشهد التاريخ مثلها.

وقد بدأت الأعمال الخيرية الإسلامية عن طريق الهيئات والمؤسسات الإسلامية بدعم المسلمين اقتصادياً وإرسال البعثات العلمية، غير أنها لم تكن أبداً كافية لتغيير الحالة البائسة التي يعاني منها المسلمون هناك، ثم ها هي ذي السياسة الأمريكية تمنع عمل هيئات الإغاثة والمؤسسات الخيرية من كمبوديا وتقطع عنهم شريان الدعم المادي والمعنوي.

> يحتاج المسلمون في بورما عموماً وفي إقليم آراكان خصوصاً إلى المساندة والدعم في حمل قضيتهم التي أكلها الفقر والاضطهاد والتطهير العرقي.

وتمثل العقيدة الأشعرية والمذهب الشافعي مرجعيان يتعصب لهما المسلم في كمبوديا، وتنتشر في كمبوديا فرقة قد بنت عقيدتها على خليط من الصوفية مع تعاليم البوذية، ولكنهم يعلنون إسلامهم ويسمون أنفسهم بالزاهدين أو «الجاهدين»، ويُقدّر عددهم بنحو خمسين ألفاً،

ولا يعترفون بصحة المصحف، ويدَّعون عدم كماله - كدعوى الشيعة الاثنا عشرية -، ويقدِّسون إحدى المخطوطات التي يدَّعون أن عليها ختم رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وهذه الطائفة لا تعترف بالعبادات الجسدية، بل العبادات عندهم روحانية فحسب، فيسقطون الصلاة والحج وغيرها، ويقيمون في المساجد ولكن بغير صلاة، وكذلك فهم يعظِّمون شأن الموتى، ويقدِّسون الأضرحة، ويقيمون لها الموالد، ومن طقوسهم العجيبة أنهم ينعزلون في كوخ صغير جداً لا يكفي إلا لإنسان واحد فقط، ويوضع ومقعد بداخله يجلس عليه من أراد التعبد - بزعمهم - لأيام طوال وليس معه إلا الطعام والماء؛ معتقدين أنها طريقة لتكفير الذنوب والتربية الروحية، وتمثل هذه النِّحلة هناك فتنة كبيرة لكثير من المسلمين الجهال الذين لم يتعلموا العلم والهدى.

غير أنه يوجد في كمبوديا اتجاه ناشئ للمحافظة على السنّة الصحيحة والعقيدة السلفية، حيث قامت إحدى الجامعات السعودية بمنح عدد من الطلاب الكمبوديين الذين هاجروا إلى ماليزيا منحاً دراسية للجامعة الإسلامية وجامعة الإمام، ثم عاد بعض منهم إلى البلاد، غير أن أكثرهم فضل العيش في ماليزيا بعد التخرج، أما الذين عادوا إلى كمبوديا فقد أدت دعوتهم إلى تطبيق الكتاب والسنّة إلى صِدَام حادٍّ مع الوجهاء من المسلمين الأشاعرة المقيمين في البلاد؛ مما أدى إلى طرد أكثرهم خارج البلاد.

كما بدأت المؤسسات الإغاثية بفتح مكاتب لها في كمبوديا والاهتمام بالأعمال الخيرية وأيتام المسلمين، وقامت مؤسسة تُسمَّى «هيئة أم القرى» ببدء نشاط دعوي وعلمي بارز إضافة إلى عملها الخيري، وأقامت معهداً إسلامياً ضخماً قرب العاصمة، درست فيه منهج أهل السنة والجماعة بجانب العلوم التكنولوجية والعصرية، كما قامت بإرسال الطلاب إلى الجامعات الإسلامية بالمملكة السعودية وغيرها، ويعدُّ معهد أم القرى هو أكبر مؤسسة علمية إسلامية في كمبوديا على الإطلاق تنشر الكتاب والسنة والعقيدة الصحيحة، كما قامت الندوة العالمية للشباب بفتح مكاتب لها والقيام ببعض الأعمال الإغاثية والعلمية أيضاً.

وكانت الحكومة الكمبودية في أول الأمر تغضّ الطرف عن أعمال تلك المؤسسات والهيئات حتى ١١ سبتمبر وبدء الضغط الأمريكي عليها؛ مما أدى إلى انقلاب الاتجاه الحكومي على المؤسسات الإسلامية بأجمعها، فأغلقت مكاتبها، وأغلقت المعهد الكبير (أم القرى) وشرد الطلاب، وأوقفت معظم الأعمال الخيرية، تزامن ذلك مع زيارة وزير الخارجية كولن بول لكمبوديا لأول مرة، ونسبت حكومة كمبوديا تهماً متعلقة بالإرهاب لمسؤولي هيئة أم القرى وغيرها، واتهمت المسؤولين عن تلك الهيئات بالانتماء للجماعة الإسلامية المسلحة في جنوب شرق آسيا، وقد برأت المحاكم الكمبودية بعضاً من أولئك المسؤولين، ولا يزال بعضهم الآخر ممن تولى إدارة تلك الهيئات وبرع في نجاحات متتالية بها يواجه تهماً وأحكاماً قاسية وصل بعضها إلى السجن مدى الحياة بلا أدنى دليل يذكر، ولم تستطع المحاكم الكمبودية إثبات دليل واحد على تهمها إلى الآن. ولا يزال المسلمون في كمبوديا يعانون الفقر والاضطهاد وحملات التنصير، ولا يجدون من ينصر قضيتهم أو يدافع عنها، ولا يزالون يطالبون برفع التهم والأحكام عن الدعاة القائمين بالعمل الإغاثي والتعليمي؛ مما حدا بالملك الكمبودي السابق إلى المطالبة بالعفو عن أولئك المتهمين ظلماً.

بدأت المؤسسات الإغاثية بفتح مكاتب لها في كمبوديا والاهتمام بالأعمال الخيرية وأيتام المسلمين.

٥ - فيتنام:

لم يستطع المسلمون في فيتنام العيش بسلام؛ سواء كان ذلك في ظل الاستعمار الفرنسي أو حكومة فيتنام الجنوبية البوذية في «سايجون» (هوشي منه حالياً)، أو الحكومة الشيوعية في هانوي.

تكثر في فتنام الجبال، وتقع في نطاق مناخ استوائي، ويغلب على سكانها العمل بالزراعة، يحدها من الشمال الصين، ومن الغرب لاوس وكمبوديا، ومن الجنوب والشرق بحر الصين الجنوبي، ويبلغ عدد سكان فيتنام ٨٢,٦٨٩ مليون نسمة تقريباً، يمثل المسلمون منهم ٣ ٪. وتبلغ مساحة فيتنام ٣٣٢ ألف كيلومتراًمربعاًتقريباً(٩).

وفيتنام جمهورية حكمها الشيوعيون منذ سنة ١٩٧٦م بعد توحيدها، حيث كانت مقسمة إلى فيتنام الشمالية وفيتنام الجنوبية، ويعيش المسلمون هناك في مجموعات صغيرة تربط بينها علاقات اجتماعية قوية.

وقد تعرض المسلمون لمصاعب كثيرة وأنواع مختلفة من الاضطهاد، وصلت حد التطهير العرقي على يد الشيوعيين؛ إذ قاموا بعدة مذابح للمسلمين؛ من أشهرها مذبحة مدينة « هوي» حيث ظلوا قرابة الشهر يدفنون الآلاف من المسلمين وهم أحياء؛ مما أدى إلى هجرة جماعية للمسلمين التشام إلى الدول المجاورة. كما أنشأ الشيوعيون عشرات السجون الضخمة والموزعة في أنحاء البلاد، وأطلقوا عليها اسم «مراكز الإصلاح» وزجوا فيها بالآلاف من المسلمين.

كما استولى الشيوعيون على المساجد والكتاتيب والمدارس الإسلامية وأغلقوها وحولوها إلى إدارات محلية، وأبقوا على المسجد الجامع في سايجون كواجهة للزائرين، كما عمل الشيوعيون على قطع صلات مسلمي فيتنام بغيرهم من خارجها، وحاولوا تعميق فكرة تهميش الدين عامة.

وقد اكتوى المسلمون أيضاً بنيران حرب فيتنام وعواقبها، وتعرضوا للتصفية أكثر من مرة، وزُجَّ بالآلاف منهم في السجون لعشرات السنين، وأُكرهوا على تزويج بناتهم من بوذيين، وأُكرهوا على شرب الخمر وأكل الخنزير.

ويمثِّل المسلمون في فيتنام قلة مستضعفة فقيرة إلى حدٍّ كبير؛ إلا من ساير منهم الحياة العلمانية الكاملة التي يذوب فيها بالمجتمع الفيتنامي.

ولا يوجد دين رسمي للحكومة الفيتنامية، ولكن يغلب على السكان الديانة البوذية، كما تنشط الإرساليات التنصيرية بصورة كبيرة جداً؛ مما عمل على زيادة عدد النصارى في البلاد.

وينتشر الجهل العلمي بقواعد الإسلام وأحكامه بين مسلمي فيتنام؛ إذ تمنع الحكومة الفيتنامية المسلمين من إقامة مدارس أو معاهد شرعية، سوى ما يمكن أن يلحق بالمساجد في الفترة المسائية وبطريقة بدائية للغاية.

وسمحت الحكومة مؤخراً بترخيص جمعية إسلامية واحدة تقع في مدينة هوشي منة (سايجون سابقاً)، وهي تمثل المسلمين لدى الحكومة، وتنحصر أعمالها في الأمور الإدارية، كأمور الزواج والطلاق، والإشراف على دفن الموتى.

كما سمحت الحكومة عام ١٩٩٤م بأن يتلقى المسلمون بعض المعونات الخيرية من المؤسسات الخيرية الإسلامية؛ نظراً لتردي أحوالهم الصحية والاقتصادية، غير أنه بعد الحادي عشر من سبتمبر أغلقت الحكومة الفيتنامية جميع مكاتب الإغاثة بلا استثناء، ومنعت المعونات الخيرية للمسلمين، وألقت القبض على كثير من العاملين المسلمين.

وقد أكد تقرير أصدرته الندوة العالمية للشباب مؤخراً أن مسلمي فيتنام يعيشون أسوأ الأحوال الاقتصادية والصحية؛ إضافة إلى جهلهم بأهم قواعد الدين وأحكامه، مما ساعد على انتشار البدع والخرافات الكثيرة جداً، كما أدى إلى سهولة عمل الحملات التنصيرية بينهم.

٦ - تايلاند:

تبلغ مساحة تايلاند ٥٢٠ ألف كم مربعاً، ويبلغ تعداد سكانها ٦٤,٨٦٥ مليون نسمة تقريباً، يمثل المسلمون منهم قرابة ١٥٪ من عدد السكان(١٠)، ويتركز المسلمون في ولايات الجنوب الأربع (فطاني ويالا وستول وناراتيوات)؛ حيث يمثلون الغالبية العظمى من السكان في تلك الولايات الأربع التي كانت تمثل مملكة فطاني المسلمة قبل سيطرة الاستعمار البوذي التايلاندي عليها سنة ١٩٠٢م.

والمسلمون في تايلاند رغم عقود الاحتلال البوذي الطويل لا يزالون يحتفظون بهويتهم الإسلامية إلى حد كبير، يبدو ذلك في التزامهم بالزي الإسلامي، والتزام نسائهم بالحجاب. والتزام غالبية الأسر بتعليم أبنائهم الشريعة الإسلامية في المدارس الإسلامية الأهلية التي أقامها الخريجون من الجامعات الإسلامية العالمية؛ كجامعة الأزهر وجامعة المدينة المنورة.

هذا مع انتشار المدارس الإسلامية الأهلية والتي يزيد عددها في الجنوب وحده عن ٥٠٠ مدرسة، أغلبها من النوع الذي يتعهد حياة الطالب على مدار اليوم الكامل، فيلتزم بالصلاة، ويحفظ ما تيسر له من القرآن، ويدرس اللغة العربية والفقه، واللغة الملايوية التي حاول الاستعمار البوذي - عبثاً - أن يمحوها طوال تسعة عقود.

وقد واجه المسلمون في الجنوب التايلاندي محاولات كثيرة لتذويب ثقافتهم الإسلامية وإبعادهم عن انتمائهم الديني، ولكنها محاولات تمضي دون جدوى تذكر.

ويعدُّ الاستعمار البوذي التايلاندي من أكثر أنواع الاستعمار شراسة وطغياناً، فقد عرض أبناء المسلمين في تايلاند إلى أشد صنوف العذاب والقهر والاضطهاد؛ خصوصاً من كان ينادي منهم باستقلال مملكة فطاني، أو الأقاليم الأربعة الجنوبية، أو المطالبة حتى بحق الحكم الذاتي لا بتطبيق الشريعة الإسلامية فيها.

ويذكر المسلمون في تايلاند من أهوال الاضطهاد ما يشيب له الولدان، ويبدو هذا جلياً في الأيام الحالية؛ حيث تتعامل الحكومة البوذية مع احتجاجات المسلمين معاملة دموية شرسة، كان آخرها مقتل ١٠٠ مسلم في مسجد فطاني، ومقتل ما يزيد عن ١٢٥ آخرين في ولاية ناراتيوات عن طريق خنقهم في سيارات مكبلين الأيدي والأقدام.

وعلى مستوى تغيير الهوية، فقد عملت الحكومة التايلاندية على تشجيع الشعب التايلاندي البوذي على الهجرة إلى الجنوب لتتغير التركيبة الديموجرافية لولايات الجنوب، كما أكثرت من بناء المعابد البوذية حتى إنك لترى معبداً بوذياً في كل ناحية من نواحي الولايات الإسلامية، وفاق عدد المعابد البوذية عدد المساجد التي لا يُسمح ببنائها إلا بتصريح حكومي رسمي، كذلك عمدت الحكومة إلى تشجيع البغاء والنوادي الليلية وصالات الميسر ودور اللهو، وسهلت التصاريح الرسمية في ذلك، وألزموا المسلمين بتعلم اللغة التايلاندية إلزاماً جعل من يتعلمها كأنه غريب بين بني قومه، وألزمت الحكومة جميع المؤسسات والقطاعات بارتداء الزي الذي لا يدل على انتماء ديني، وكانت الحكومة التايلاندية تتبع أسلوب القهر تارة وأسلوب الغزو الفكري تارة وأسلوب الحوار تارة أخرى، في محاولات مسامرة ودائمة ومخططة لتذويب المسلمين في المجتمع التايلاندي.

المسلمون في تايلند رغم عقود الاحتلال البوذي الطويل لا يزالون يحتفظون بهويتهم الإسلامية إلى حد كبير

وتنتشر في الجنوب التايلاندي صحوة إسلامية كبيرة، كما تنتشر الدروس الشرعية في المدارس الأهلية، ومنها ما

يسميه المسلمون هناك «لقاء الأسبوع»، يقام في كل مدرسة من المدارس الدينية، يقدّمه أعلم أهل كل قرية، ويجتمع أهل كل قرية لسماع الدرس في يوم يعدّونه احتفالاً دينياً أسبوعياً، وقام عدد من المسلمين الحاصلين على درجة الدكتوراه من جامعة المدينة المنورة بحركة علمية إصلاحية، تدعو إلى العقيدة الصحيحة وإلى إعادة المسلمين إلى دينهم وتوحيد كلمتهم، ويقود هذه الحركة خمسة من علماء فطاني هم، الدكتور إسماعيل لطفي والدكتور عبد الحليم باسو وغيرهم، غير أن هؤلاء قد أسلموا الراية لمجموعة الدكتور لطفي التي أقامت عملاً إصلاحياً علمياً كبيراً في الجنوب التايلاندي قائماً على أصول العقيدة الصحيحة[11].

ومع اشتعال الأحداث العالمية الأخيرة وزيادة التضييق الأمني والسياسي على المسلمين في أنحاء العالم؛ التهبت مشاعر المسلمين جميعاً من الطريقة القاسية التي يتعامل بها البوذيون مع المسلمين في الجنوب التايلاندي؛ مما كوَّن ضغطاً سلبياً لدى

م	البلد	إجمالي عدد السكان	نسبة عدد السكان المسلمين	المساحة الكلية
١	إندونيسيا	٢٢٠مليون	٩٠٪	٣٧٥ ألف ميل مربع
٢	ماليزيا	٢٣ مليون	٦٠٪	٣٢٨٥٥٠ كم٢
٣	بورما	٥٢ مليون	١٥٪	٢٦١٠٠٠ميل مربع
٤	كمبوديا	١١ مليون	٧٪	١٨٢ ألف كم٢
٥	فيتنام	٨٠ مليون	٣٪	٣٢٢ ألف كم٢
٦	تايلاند	٦٠ مليون	١٥٪	٥٢٠ألف كم٢

جدول يوضح عدد السكان ونسة عدد السكان المسلمين والمساحة الكلية لدول جنوب شرق آسيا

عبد الله والدكتور جي هاد عبد الرحمن والدكتور أحمد عمر، وقد أقام هؤلاء حركتهم الإصلاحية في بدء عام ١٩٨٥م فور إتمامهم لرسائلهم العلمية، ويتردد على دروسهم ما يزيد على ٧٠ ٪ من أبناء الشعب المسلم في جنوب فطاني، وقد كان سبقهم في ذلك آخرون لهم السبق في الحفاظ على هوية المسلمين في الجنوب التايلاندي، أمثال حاجي هارون وحاجي عبد الرحمن لطفي وحاجي شافعي كثير من المسلمين هناك، وعبَّر كل منهم عن غضبه بطريقة قد تختلف عن غيره، فمنهم من أظهر اعتراضه عن طريق الخطب والمواعظ، ومنهم من عمل على تفعيل المقاطعة الاقتصادية ودعوة المسلمين أن يعبِّروا عن سخطهم وغضبهم والمطالبة بحريتهم وباستقلالهم، ومنهم من اتخذ الاعتراض المسلح سبيلاً والمقاومة المسلحة طريقاً له. ونحن نستبعد مشاركة هيئة العلماء في الجنوب التايلاندي والتي

يقودها الدكتور إسماعيل لطفي في العمليات المسلحة الأخيرة، ونرى أن القائمين بها هم مجموعة من الشباب المتحمس والمتأثر بدعوات القاعدة وأحزاب المقاومة السابقة في فطاني أمثال حزب «باريسان راكياك»، ومنظمة تحرير فطاني المتحدة.

ومع زيادة الأسلوب القمعي الشديد الذي تتبناه الحكومة التايلاندية برئاسة «تاكسين شيناوتراً» رئيس الوزراء؛ والذي يجد له أنصاراً كثيرين سواء على المستوى الشعبي البوذي أو على مستوى المسؤولين الحكوميين، وهو ما يتوقع معه نجاح منقطع النظير لحزب شيناوترا في الانتخابات القادمة على خلفية قمعه لما أسموه الإرهاب الإسلامي في الجنوب، ولذا نتوقع زيادة المواجهات المسلحة من أبناء المسلمين، كما نتوقع انضمام أعداد كبيرة من الشباب لذلك الاتجاه المسلح، وهو الأمر الذي ينذر بتحول الجنوب التايلاندي إلى مذابح جماعية لا يدري أحد ما ستؤول إليه.

ثانيا: نظرة إلى البعد التاريخي للحركة الإسلامية في إندونيسيا وماليزيا والفلبين:

جذور التغلغل العلماني في إندونيسيا:

يصعب على جماعة معينة في إندونيسيا أن تصف نفسها بأنها تمثل المسلمين أو حتى الإسلاميين؛ نتيجة لاتساع مساحة الأرض الإندونيسية، والتجمع الكبير لعدد السكان المسلمين هناك.

ولقد تعاقبت على المسلمين في إندونيسيا منذ استقلالها عن الاستعمار الهولندي حكومات مختلفة، عمّق كل منها تنحية الإسلام عن الحكم أو التأثير بصورة مباشرة في الحياة؛ على الرغم من العدد الكبير من المسلمين في ذلك البلد - كما ذكرنا -.

ولقد رأى سوكارنو - أول رئيس إندونيسي - أن ما قام به كمال أتاتورك في تركياً من التحول العلماني وتذويب المعالم الإسلامية خطوة حكيمة في رأيه، وقوبل ما قام به أتاتورك بالإعجاب التام من قِبَل سوكارنو الذي أعلن الدستور الإندونيسي سنة ١٩٤٥م دون أن يذكر أن إندونيسيا دولة مسلمة.

وحاول سوكارنو منذ ١٩٤٥م إلى ١٩٦٦م - نهاية عهده - أن يقتفي خطى أتاتورك في تغييب الإسلام وتحكيم المؤسسة العسكرية العلمانية في إندونيسيا والإمساك بقبضة حديدية وممارسة أساليب التغريب.

سوهارتو على خط سوكارنو:

وفي عهد سوهارتو١٩٦٦م - ١٩٩٨م حدث تعميق كبير للخطوات العلمانية والدعوى القومية، وتبوأ العلمانيون السياسيون والعسكريون المناصب المهمة واستمروا في قيادة الشعب الإندونيسي نحو العلمانية(١٢).

وظلت الحركة الإسلامية في ذاك العهد على هامش الحياة اليومية لعقود؛ بسبب سياسات المسؤولين من النصارى والعلمانيين في حكم الرئيسين السابقين.

وحاول سوهارتو عن طريق مجموعة مؤسسات فكرية - كمعهد الدراسات الاستراتيجية والدولية في جاكرتا - تعميق مفهوم العلمانية وإقصاء الدين عن السياسة.

وكان الحزب الديمقراطي الإندونيسي في عهد سوهارتو يعارض تطبيق بنود الشريعة، ولو بنداً واحداً، حتى في الأحوال الشخصية، ووصل الأمر إلى تغييب كامل للثقافة الدينية الإسلامية في شتى المؤسسات الإندونيسية الحكومية، حتى منع إلقاء السلام باللغة العربية بدعوى مخالفته لمبادئ القومية الجاوية!!، وفرض إلقاء السلام باللغة الإندونيسية.

بدء التكوين:

لقد برزت تجمعات إسلامية مختلفة في الفترة الأولى من سني الاستقلال، كان أبرزها ما سمي بـ « مجلس شورى مسلمي إندونيسيا» أو «ماشومي» يعدُّ هو التجمع الأول والأبرز في الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين، وقد كانت نشأة

ماشومي نشأة إسلامية علمية تقليدية قام بها الوجهاء من المسلمين من أهل العلم من معلمي القرى وأئمة المساجد وغيرهم، وكان مطلبها الأول إحياء شعائر الإسلام.

واتسع حزب ماشومي حتى ضمَّ عدداً كبيراً من التنظيمات الإسلامية الموجودة على الساحة، كذلك أسست الجماعة المحمدية في تلك الفترة، والتي عدت آنذك تنظيماً إسلامياً، تحديثياً يطالب بحركة سياسية، ويسعى إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في إندونيسيا، كذلك شهدت هذه الفترة ظهور تجمعات إسلامية أخرى مثل حزب «بيرتي» عام ١٩٤٦م الذي اتسم بنشاط ملحوظ على الصعيدين الاجتماعي والتعليمي، كذلك ما عُرف بالاتحاد الإندونيسي عام ١٩٤٧م، ولم تخل هذه المرحلة من تجمعات مسلحة قد انفردت بدور مهم في المقاومة في أثناء وجود الاستعمار وبعده مثال حزب الله وسبيل الله وغيرهما.

غير أنه في عام ١٩٤٧م قام «كارتوسوويرجو» - الزعيم الإندونيسي التاريخي والعضو في تجمع ماشومي بالانفصال وتكوين تيار جديد اعتمد المواجهة المسلحة طريقاً له، وانضمت له عدة توجهات مسلحة أخرى ليعلن حركة « دار الإسلام».

وفي ٧ أغسطس ١٩٤٩م أعلن كارتوسوويرجو تأسيس دولة إندونيسيا المسلمة في جاوا الوسطى، وكان ذلك سبباً في مواجهات من الحكومة الإندونيسية لمدة ثلاث عشرة عاماً انتهت بإلقاء القبض على «كارتوسوويرجو»في عام ١٩٦٢م[١٣].

ولم تكن هذه نهاية الحركة المسلحة في إندونيسيا، ولكنها استمرت بصورة سرية بقيادة مجموعة ممن صاحبوا كارتوسوويرجو، ولا تزال تلك الحركة قائمة حتى الآن، وأطلق عليها اسم «الجماعة الإسلامية في جنوب شرق آسيا» بزعامة أبو بكر باعاشير المتهم بتدبير تفجيرات بالي والموجود رهن الاعتقال في سجون إندونيسيا، ونحن نرى أن ما أطلقوا عليه اسم «الجماعة الإسلامية في جنوب شرق آسيا» هي تنظيمات صغيرة غير قوية الروابط فيما بينها، ولا يزيد عدد المنتمين إليها عن بضعة مئات من الأفراد، يمثل لهم أبو بكر باعاشير وبعض القادة التاريخيين آباء روحيين لتجمعهم، كما نرى أن هناك سعياً واضحاً من وكالات المخابرات الأمريكية والإندونيسية لتضخيم حجم تلك المجموعات إعلامياً بغرض إيجاد سبب لضرب التوجهات الإسلامية عامة في تلك المنطقة (نشرت كثير من التحليلات الصحافية بعد حادثة تفجيرات بالي تشير إلى اتهام أجهزة المخابرات الحكومية في صناعتها لتهيئ لعملية تقويض سريع وشامل للعمل الإسلامي في المنطقة).

أما في ماليزيا:

فقد كان أحد أهداف الحكومات الماليزية المتعاقبة هو إحداث التوازن بين الطوائف العرقية وميولها، وبين مطلب إنشاء حكومة توصف بالإسلامية وتحصل على تأييد الطوائف المختلفة، وكان أن اعتمدت الحكومات المتعاقبة - ويمثلها التنظيم القومي الملايو المتحد - أصولاً سياسية مرنة عملت على إقامة تحالفات مع الهنود الصينيين في ظل أيديولوجية قومية، حرصت دائماً أن تطلق عليها «إسلامية» وإن لم تكن تطبق مبادئ الإسلام فيها، بل كانت العلمانية هي السمة السائدة منذ الاستقلال وحتى رحيل «محاضر محمد» وخلافة «عبد الله بدوي» رئيس الوزراء الجديد في عام ٢٠٠٤م.

ولقد كان تأثير الإسلام في الماليزيين تأثيراً مستمراً وكامناً، وقد ساعده على التحرك والفوران تلك الأحداث العالمية المختلفة، ابتداء من هزيمة ١٩٦٧م ومروراً بحرب الخليج الأولى ١٩٩١م وانتهاء باحتلال أفغانستان ثم العراق.

ومقارنة بالحركة الإسلامية في إندونيسيا؛ فقد شهد المسلمون في ماليزيا نطاقات من الحرية في الممارسة الديمقراطية أكبر بكثير مما شاهده إخوانهم

في إندونيسيا أو في دولة أخرى من دول جنوب شرق آسيا، وإن كانت تلك الممارسة لم تبلغ حد الشفافية المقبولة لدى المسلمين الماليزيين، وكانت دائماً عنصر اتهام من الأحزاب والتجمعات الإسلامية المختلفة في ماليزيا.

ماليزيا: ممارسات حزبية مقننة:

وقد مارست ماليزيا التعددية الحزبية في صورة مقننة ومحاطة بيد أمنية وعسكرية قوية، فهناك حزب التحالف الوطني الحاكم بماليزيا، وهناك الحزب الصيني، وهناك حزب التجمع الهندي، كما توجد أحزاب أخرى تتسم بالتوجه الإسلامي كالحزب الإسلامي الماليزي المعارض وهو أكبرها، وأخرى تميل إلى الإسلام الحداثي المختلط بعلمانية الحكم كمثال حزب العمل الديمقراطي المعارض وحزب العدالة الوطني المعارض - حديث التأسيس - .

ويرى بعض المؤرخين أن الحركة الإسلامية في ماليزيا قد تأثرت - في بادئ الأمر - بالفكر الإسلامي الحداثي الإصلاحي للشيخ محمد عبده والشيخ محمد رشيد رضا في أول القرن العشرين، حيث تأسست مجلة الإمام سنة ١٩٠٦م داعية إلى إصلاح ديني أساسه المعرفة العلمية بالعلوم الغربية، والانفتاح على الغرب مع الاستمساك بمعاني الإسلام.

وبعد الحرب العالمية الثانية تأسس أول تجمع تنظيمي إصلاحي إسلامي في ماليزيا وهو «المجلس الديني الأعلى للملايو» سنة ١٩٢٧م، وبعده بعام واحد تم إنشاء «حزب المسلمين» عام ١٩٢٨م، الذي دعا إلى إقامة دولة إسلامية واضحة المعالم تطبق الشريعة الإسلامية في ماليزيا، وقد قامت السلطات البريطانية المستعمرة لماليزيا - في حينها - بقمع تنظيم حزب المسلمين، والتصدي لفكرة إقامة الدولة الإسلامية، ولكن أعضاء هذا الحزب وأتباعه ما لبثوا أن كونوا - فيما بعد - الحزب الإسلامي الماليزي سراً في عام ١٩٥١م والذي تم الإعلان عنه في ٣١ / ٨ / ١٩٥٧م[١٤]، وهو أيضاً تاريخ استقلال ماليزيا وكتابة دستورها المعمول به، والذي ينصّ على أن ماليزيا دولة إسلامية، ولكن من المفارقات الغريبة أن ذلك الدستور لم ينص أن الشريعة الإسلامية هي الحاكمة !

إذن فلا يعدُّ النشاط الإسلامي الحزبي ظاهرة جديدة على الماليزيين ولا الممارسة السياسية الإسلامية كذلك، بل كان الإسلام دائماً هو المكوّن المحوري من مكونات الرؤية السياسية والفكرية الماليزية.

وبعكس المسلمين في إندونيسيا كان للتجمعات الإسلامية الأثر المباشر في تحسين الممارسة السياسية في ماليزيا - وإن لم يكونوا هم المؤثر الأكبر فيها -.

الفلبين: الممارسات القمعية ولدت الحركة الإسلامية الثورية:

فلقد كانت الفلبين حتى منتصف القرن الثامن الهجري - الرابع عشر الميلادي - يقطنها أغلبية مسلمة، وتعاقبت عليهم الحكومات الاستعمارية، الأسبانية واليابانية الأمريكية، وكان من نتيجة الاضطهاد الاستعماري المختلف طوال أربعة قرون أن نزح المسلمون من بلادهم، وتجمَّعت البقية الباقية منهم في الجزء الجنوبي من الفلبين، وهي المنطقة التي كانت بمثابة المعقل الأخير للمسلمين، حيث استماتوا في الدفاع عن أنفسهم واستقرارهم في تلك المناطق[١٥].

وبعد استقلال الفلبين عام ١٩٤٦م وجد المسلمون أنفسهم أقلية تحكمها أغلبية مسيحية نصرانية، وأضحى الخيار أمام المسلم الفلبيني هو: إما أن يندمج في نسيج المجتمع الفلبيني المسيحي، وإما أن يرفض ذلك الاندماج متمسكاً بمبادئه وديانته، وهو الخيار الذي اختاره المسلمون في الفلبين، ما

جعلهم يواجهون المصاعب والمشكلات المتتالية والمستمرة عبر عقود طويلة(١٦).

وفي خضم تلك المشكلات برزت الحاجة إلى قيام تجمعات إسلامية منظمة للحفاظ على الهوية الإسلامية في تلك البلد، فكان أن ظهر عدد من التجمعات والتنظيمات الإسلامية منذ أوائل الستينيات من القرن العشرين، وكان من أولها ظهوراً ما عُرف بجبهة تحرير مورو، والتي بدأت على هيئة تجمع طلابي صغير في عام ١٩٦٢م أقامه مجموعة من الطلاب الدارسين في جامعة الأزهر وجامعة المدينة المنورة، كما تم إعلان ما عُرف بـ«حركة المسلمين المستقلة» أو «حركة ماندناوا» المستقلة، والتي أسسها «أوتوج ماتالم» عام ١٩٦٨م، وتركز هدفها الأساسي على العمل على استقلال المنطقة الجنوبية من الفلبين - ماندناوا وسولو - وتطبيق الحكم الإسلامي فيها، وقد قُوبلت حركة المسلمين المستقلة بالردع الشديد من الحكومة المسيحية، ومن الشعب المسيحي في ذلك الوقت، تسبَّب ذلك في تفككها وانضمام معظم أعضائها إلى «جبهة تحرير مورو» التي أعلن عنها رسمياً في أواخر الستينيات.

ثم كان أن حدثت بعض الانقسامات في «جبهة تحرير مورو» نتيجة لخلافات في الرؤية الاستراتيجية لعمل المقاومة المسلحة، ومسألة التقارب السلمي مع الحكومة النصرانية، مما أدى إلى انقسام الجبهة في منتصف السبعينيات إلى عدد من الحركات؛ من أهمها: حركة أبو سياف الإسلامية، وتجمع بانداتون وديماس. كما استمرت جبهة مورو في ممارسة نشاطها السياسي والمسلح بعد أن انقسمت هي بدورها إلى «جبهة مورو الإسلامية» و«جبهة مورو الوطنية»، ويرأس الأولى سلامات هاشم، ويرأس الثانية نور ميسواري(١٧).

ويلاحظ القارئ التحول السريع في استراتيجية التجمعات الإسلامية في جنوب الفلبين؛ حيث اختارت المقاومة المسلحة من البدء ولم تنخرط في الممارسة السياسية من الوهلة الأولى، غير أن نور ميسواري زعيم حركة مورو قد راهن فيما بعد، وبالتحديد عام ١٩٧٦م، على عقد اتفاق سلمي مع الحكومة الفلبينية سُمّي باتفاق طرابلس والذي لم تكن له نتائج إيجابية تُذكر على صعيد الممارسة الواقعية وحل مشكلات المسلمين - كما سنبيّن - .

ثالثا: استراتيجية تعامل الحركة الإسلامية مع الحكومات في المنطقة :

اختلفت الاستراتيجيات التي اتخذتها الحركات الإسلامية المختلفة في دول جنوب شرق آسيا باختلاف ظروف كل دولة وأسلوب الحكم المتخذ من قِبَل الحكومات المختلفة، ومدى القدرة على التأثير.

ففي إندونيسيا:

تباينت استراتيجيات التعامل مع الحكومات المتتالية، ففي فترة حكم الرئيسين سوكارنو وسوهارتو اتخذت الحركة الإسلامية الاتجاه السلمي المهادن مع الحكومة التي استخدمت أساليب القمع والتعسف ونشر العلمانية على نحو موسع، غير أن الاتجاه المسلح والمسمى بحركة «دار الإسلام» قد دخل في مواجهات شديدة مع الحكومة لمدة ١٣ سنة، ابتداء من ١٩٤٩م - وحتى ١٩٦٢م وهو العام الذي اعتقل فيه قائد الحركة كارتوسوويرجو، وقد سمح سوكارنو في فترة حكمة بهامش ضئيل من المشاركة الإسلامية في الأحزاب السياسية مع تكريس سلطة الدولة في حكم دكتاتوري بعيد عن الممارسة الديمقراطية، وحددت الحكومة الإندونيسية إطار الممارسة السياسية بما أسمته «المبادئ الخمسة» أو «البانجسيلا»، وتتلخص في: (الإيمان والتحضر والقومية والديمقراطية الموجهة والعدالة الاجتماعية).

وهدفت البانجسيلا إلى تقزيم الأثر الإسلامي في الحكم، وعلى أساس البانجسيلا استند رفض

الحكومات الإندونيسية المتعاقبة لمطالب الحركات الإسلامية بإقامة دولة إسلامية؛ بحجة أنها تهدد الوحدة الوطنية والعدالة الاجتماعية وتجمُّع الأمة القومي.

واستغل سوهارتو مبادئ البانجسيلا وأنشأ «قانون التنظيم الجماهيري» الذي صدر عام ١٩٨٥م، والذي بموجبه أصبح على كل التنظيمات السياسية والاجتماعية الخضوع لتلك المبادئ، حتى أصبحت تُدَّرس في دورات للشعب الإندونيسي، وتقرر في المناهج الدراسية على الطلاب!

وقد قبلت معظم الاتجاهات الإسلامية بفكر البانجسيلا، وتعهدت - قهراً أو اختياراً - أن تطبق مبادئها، والتزمت بعدم خوض الانتخابات على أساس ديني، وعدم رفع أي شعارات دينية أو الإعلان عن أي مبدأ إسلامي!

وكان من أكثر الأحزاب الإسلامية موافقة لمبادئ الحكومة «حركة نهضة العلماء»، وهي الحركة المنشقة عن مجلس «ماشومي» - السابق ذكره - والتي ترأسها عبد الرحمن وحيد لمدة ١٨ عاماً متواصلة.

وقد اتسعت مساحة هذا الحزب حتى ضم أكثر من ٥٠ مليون إندونيسي، وقد أعلن عبد الرحمن وحيد في عام ١٩٩٢م في مؤتمر الإسلام والسياسة في جاكرتا أن «جمعية نهضة العلماء» ستظل تعمل على عدم تمثيل التعاليم الإسلامية في تشريعات الدولة؛ معللاً ذلك بأن هذه الخطوة ستشكِّل تمييزاً عنصرياً ضد الجماعات الأخرى، ويعتقد وحيد بضرورة توحيد الدستور ليكون ملزماً لجميع السكان ولكن ليس بتوحيدها بالتشريع الإسلامي.

ومن هنا يتضح لنا جلياً السبب الأكبر في مساندة الأحزاب النصرانية والعلمانية لعبد الرحمن وحيد وحزبه «نهضة العلماء» وفي انتخابات الرئاسة التي أوصلته إلى سدة الحكم.

وعلى الرغم من نشأة نهضة العلماء النشأة الإسلامية التقليدية؛ فإن ممارساتهم السياسية قد ذابت في الممارسة العلمانية؛ حتى وصل الأمر لدرجة أن رأت الاتجاهات غير الإسلامية في الخارج والداخل أن عبد الرحمن وحيد وحزب نهضة العلماء هو الأقدر على تطبيق خليط العلمانية والإسلام الحداثي الخالي من التشريعات التطبيقية!

> أعلن عبد الرحمن وحيد في عام ٢٩٩١ في مؤتمر الإسلام والسياسة في جاكرتا أن جمعية نهضة العلماء ستظل تعمل على عدم تمثيل التعاليم الإسلامية في تشريعات الدولة

كما يتضح لنا سبب التحالف الحاصل بين ميجاواتي سوكورنو - الرئيسة السابقة - وحزبها مع «حزب نهضة العلماء» برئاسة وحيد، ولم يكن التبرؤ من الدعوة إلى تحكيم الشريعة الإسلامية قاصراً على حزب نهضة العلماء. ولكن صار سمة مميزة لكل حزب يريد المشاركة في العملية السياسية في إندونيسيا، فقد نقلت وكالة الأنباء الفرنسية في ٥/ ٤/ ٢٠٠٤م عن المتحدث باسم حزب العدالة والازدهار «فيري كونتور» قوله: نعرف أن الناس باتو يخافون من كلمة الشريعة، إننا ندعو إلى القيم الإسلامية التي تتضمن القيادة الحكيمة، ونتحدث عن الطريقة التي تمكن من إقامة حكومة نظيفة.

كما صرَّح «حمزة هار» للوكالة نفسها وهو نائب رئيس حزب التنمية الموحد بقوله: إن حزبه لن يسع إلى تحويل إندونيسيا إلى دولة إسلامية لو وصل إلى الحكم، بل سيُبعد هذه الفكرة ويحاربها.

ولم ترض تلك النبرة العلمانية الكثير من المسلمين في إندونيسيا؛ مما تسبب في إخفاق الأحزاب الإسلامية في الانتخابات الأخيرة، وتراجعت

نتائجهم بصورة كبيرة، إذ لم تتعد نتائجها ١٤٪ من الأصوات.

أما في ماليزيا:

فقد أعلنت حركة الشباب الإسلامي والمعروفة باسم «أبيم» مبادئها العامة، والتي تمثلت في: نبذ العلمانية، والحاجة إلى العودة إلى الإسلام وليس الاتجاه نحو الغرب والشرق، وأن هدفها هو تطبيق الإسلام كأسلوب حياة، برغم أن الحركة ليست حزباً سياسياً، فإنها قد حازت تعاطف عدد كبير من الشباب الماليزي، وكان من أبرز قادتها « أنور إبراهيم» الذي اختير فيما بعد وزيراً للمالية ثم نائباً لرئيس الوزراء «محاضر محمد»، وقد خرج من شباب حركة «أبيم» أيضاً ما سمي بعد ذلك بحزب العدالة - الذي أسس بعد القبض على أنوار إبراهيم - إثر خلاف كبير اتهم فيه محاضر محمد رئيس الوزراء أنور إبراهيم بتهم كانت نهايتها أن أودعه السجن وحكم عليه بمدة ١٥ عاماً، وقد اتفق المحللون السياسيون أن التهم التي وجهها «محاضر محمد» لأنور إبراهيم كانت بسبب الخوف من تنامي شعبية أنور إبراهيم، ومجاهرته بالرغبة في إنشاء دولة إسلامية تحكم بالشريعة الإسلامية، وهو الأمر الذي لم يقبله محاضر محمد ذو الميول العلمانية والشخصية السياسية المتسلطة، وقد عدلت المحاكم الماليزية قبل عدة أشهر عن حكمها بسجن أنور إبراهيم، وبرأته من التهم الموجهة إليها بعد استقالة محاضر محمد وتعيين عبد الله بدوي خلفاً له؛ إذ بدأ عبد الله أول عهده بهذا القرار الإيجابي الجريء بالإفراج عن أنور إبراهيم وإطلاق سراحه.أما الحزب الإسلامي الماليزي، ذو الشعبية الكبيرة في ماليزيا، فقد اعتمد على ممارسة العملية السياسية مستغلاً الهامش المطروح من الحكومة في العملية الانتخابية، وقد نجح الحزب في حكم ولايتين مهمتين؛ وهما: كلانتن وترنجانو، وكان قريباً من النجاح في الحصول على حكم ولاية برليس أيضاً، وقد تنامت شعبية الحزب الإسلامي بقيادة «نيء عزيز» بسبب أطروحاته الإسلامية ودعوته لتطبيق الكتاب والسنّة[١٨].

غير أن هذا التنامي في شعبيته قد تراجع في الانتخابات الأخيرة نتيجة لعدة عوامل مختلفة - سنحاول ذكرها لاحقاً - ولكن ما نود قوله أن الحزب الإسلامي دومًا كان يتهم حكومة محاضر محمد بالتزوير في نتائج الانتخابات، واستخدام الإعلام في الهجوم على الحزب، وتقييد حركته عن طريق ممارسات الأمن والشرطة، وهو نفسه ما قاله قادة الحزب فور الانتخابات الأخيرة، والتي أجريت منذ عدة أشهر؛ إذ يرى قادة الحزب الإسلامي عبد الله بدوي صورة مكررة من محاضر محمد.

أما في الفلبين:

فقد مرَّت العلاقة بين الحكومات الفلبينية والحركات الإسلامية بمراحل مختلفة استخدمت فيها الحكومة سياسة الاحتواء من جهة، والمواجهة الشرسة من جهة أخرى، وعلى مدى ٣٥ عاماً، حكم فيها فرديناند ماركوس من ١٩٦٥م - ١٩٨٠م وكوارازون أكينو من ١٩٨٦م - ١٩٩٢م وفيدل راموس من ١٩٩٢م - ١٩٩٨م وجوزيف استرادا من ١٩٩٨م - ٢٠٠١م، ثم حكم جلوريا أرويو المسيحية المتشددة إلى الآن وقد فازت بمدة رئاسية جديدة.

ولعله من نافلة القول أن نشير إلى أن جميع الرؤساء الذين تولوا رئاسة الفلبين قد اتُّهموا بالفساد والعمالة. وتُتهم الرئيس الحالية جلوريا أرويو بالتدين المسيحي الشديد؛ مما جعلها تضع على عاتقها القضاء الكامل على الحركة الإسلامية في الفلبين، فقد أعلنت في خطابها الأول في ٢٠/١/٢٠٠١م أمام عشرات الآلاف من الجماهير قولها: «لدي شعور أن الله وضعني على هذا المفصل من تاريخنا»، ثم قالت: «لدي أولويتان: مكافحة الإرهاب بشتى صوره ومكافحة الفساد والفقر».

وقد بدأت جلوريا حكمها برسالة أرسلتها إلى الرئيس الأمريكي جورج بوش[١٩] والتي اعتبرتها الأوساط السياسية فضيحة سياسية تدل على تشدد ديني كاثوليكي من الرئيسة غير المنتخبة[٢٠] للفلبين، فقد صرحت في رسالتها أن الإسلام هو العدو البديل بعد سقوط الشيوعية، وحذَّرت بكل وضوح من تنامي المد الإسلامي في الفلبين.

قالت أرويو: «لقد نلت شرف إخباركم بدعم حكومتي المطلقة وغير المشروط لإصراركم وإرادتكم السياسية القوية على سحق أركان الإرهاب العالمي المتخفي تحت إرهاب الحركة الإسلامية... نحن كدولة محاطة بتمرد شيوعي وانفصال حركة مورو ولصوصية حركة أبو سياف والإرهاب والانقلابات العسكرية وجماعات مناهضة للولايات المتحدة؛ لا نملك إلا أن نتطلع لمساعدة عسكرية وسياسية قوية من الدولة الأم من أجل البقاء والازدهار».

وسواء صحت نسبة الرسالة إلى الرئيسة الفلبينية أو لم تصح؛ فإنه من المعلوم بشكل لا شك فيه تشدد

جميع الرؤساء الذين تولوا رئاسة الفلبين قد اتهموا بالفساد والعمالة، وتتهم الرئيس الحالية جلوريا أرويو بالتدين المسيحي الشديد مما جعلها تضع على عاتقها القضاء الكامل على الحركة الإسلامية في الفلبين.

أرويو الديني النصراني وتوعدها للحركة الإسلامية في كل المحافل بالإبادة والقضاء عليها.

وكانت الحكومات السابقة قد حاولت استخدام أسلوب التفاوض في بعض الأحيان مع الحركة الإسلامية التي قبلت بذلك، حيث كونت حكومة ماركوس عام ١٩٧٤م مجلساً استشارياً من مجموعة من الزعماء المسلمين الذين ربطتهم بالحكومة روابط مصلحية ونفعية.

وفي العام التالي ١٩٧٥م، وعندما كانت المفاوضات في مرحلة التأسيس، أعلن ماركوس عن سلسلة محادثات سلام مع الزعماء أنفسهم وآخرين معارضين لمطالب الحركة المسلحة.

ويُعَدُّ اتفاق طرابلس الشهير عام ١٩٧٦م من أهم الاتفاقيات التي تمت بين الحكومة الفلبينية وجبهة مورو الوطنية بمشاركة لجنة وزارية رباعية؛ ضمت السعودية وليبياً والصومال والسنغال؛ إضافة إلى منظمة المؤتمر الإسلامي، وكان أهم بنوده: منح المسلمين الحكم الذاتي في ثلاث عشرة منطقة إسلامية بالجنوب تحت إشراف الحكومة العسكري والدفاعي والاقتصادي.

وعلى الرغم من هشاشة الاتفاق وضعف بنوده إلا أن حكومة ماركوس قد نقضته ولم تعمل به[٢١].

وعندما تولت كورازون أكينو في عام ١٩٨٦م بادرت إلى التفاوض مع ممثلي مورو؛ لبحث إعطاء الحكم الذاتي لإقليم ماندناوا وسولو، إلا أن المباحثات باءت بالإخفاق.

وعندما تولى فيدل راموس أعلن أن الموافقة على أن بنود اتفاق طرابلس تحتاج إلى استفتاء عام، وهو ما يعني رفضه؛ إذ إن غالبية الشعب الفلبيني من النصارى الكاثوليك.

هذا ولم تتفق غالبية الأحزاب والتجمعات الإسلامية في الفلبين مع جبهة مورو الوطنية في مبدأ قبولها بالمباحثات السلمية، وأعلنت أن جبهة مورو لا تمثل المسلمين في جنوب الفلبين، وهو ما أثر في تكوين الحركة، فأعلن قيام حركة مورو الإسلامية كما أعلن قيام حركة أبو سياف، وكلاهما ينتهجان العمل المسلح كوسيلة لأخذ الحق ، واتهم سلامات هاشم وعبد رب الرسول سياف نور ميسواري زعيم مورو الوطنية بالدكتاتورية والعلمانية وممالأة السلطة.

وكان هذا في وقت استمرت فيه الحكومة الفلبينية بممارسة محاولات اضطهاد المسلمين وضرب القرى في الجنوب باستخدام القوات الجوية والبحرية مع استمرار سياسة الحصار الاقتصادي، كما أنشأت الحكومة الفلبينية منظمة إرهابية تدعى «إيلاجا»، حيث مارست أعمال القتل والخطف للمسلمين مع التنصير القصري للمناطق المسيطر عليها من قبلهم.

رابعا: التدخل الأمريكي في المنطقة وأثره:

لقد ساعدت أمريكا على إنشاء أول دولة كاثوليكية في جنوب شرق آسيا في الفلبين، ولا تزال هي الوحيدة حتى الآن في هذه المنطقة.

وحاولت الحكومات الأمريكية المتعاقبة التواجد بثقل شديد في تلك المنطقة، سواء بالغزو المباشر، كما حصل في فيتنام، أو بالوكالة ودعم الحكومات، كما حدث في إندونيسيا وغيرها.

وقد عملت المخابرات المركزية في الفلبين كقاعدة إقليمية في جنوب شرق آسيا لمواجهة ومراقبة المدَّين الشيوعي والإسلامي في المنطقة.

وبسبب أن الفلبينيين كانوا متأثرين بالثقافة الأمريكية بسبب وحدة الديانة؛ فقد كان من السهل تجنيدهم للعمل كأفراد متعاونين مع المخابرات الأمريكية في مانيلا[٢٢]، فقد عينت المخابرات الأمريكية الجنرال جون سينجلاوب القائد العسكري الأمريكي في فيتنام لينظم مجموعات ميليشياً شعبية ضد الشيوعية باتفاق رسمي مع الرئيس ماركوس، وكانت كذلك تمول الجماعات المعروفة بمعاداتها للشيوعية والشخصيات الداعمة للموقف الأمريكي من صحفيين وأكاديميين ومسؤولين عن طريق مؤسسات مختلفة من أشهرها مؤسسة آسيا، كما أقامت أمريكا اتفاقية للتعاون المشترك مع الفلبين في عام ١٩٩٩م، ويعد المسلمون في الجنوب هم المعنيون بها؛ إذ لم يعد هناك خطر شيوعي كما كان سابقاً.

وفي أغسطس ٢٠٠٠م حصل استرادا رئيس الفلبين السابق على دعم قدره ١٠٥ مليون دولار، تعهد بها الرئيس الأمريكي بيل كليتنون لمساعدة الجيش الفلبيني على قمع الثوار المسلمين، وقد قام يومها استرادا ليصافح كليتنون وقال له :»إن عدو أمريكا يساعد الثوار الإسلاميين بالمال والسلاح» في إشارة إلى أسامة بن لادن، فينبغي علينا الاتحاد معكم للقضاء على الإرهاب في جنوب الفلبين.

وفي ١٠/ ٥/ ٢٠٠٤م أعلن القائد العام للقوات الأمريكية في المحيط الهادئ - الأدميرال توماس فارجو - أثناء زيارته للفلبين أن الجنود الأمريكيين سيدربون الفلبينيين بدءاً من الشهر القادم مع تقديم أربعة ملايين دولار إضافة للمعونة الأمريكية السنوية، وكانت أمريكا قد تعهدت العام الماضي بتقديم ١١٤ مليون دولار لتعزيز القدرة الاستخبارية للفلبينية!!

كما عملت وكالة الأمن القومي الأمريكي على تطوير الاعتماد على مشروع «ايشيلون»، وهو برنامج تقني متقدم في قدرته على مراقبة كل الرسائل المتجهة عبر الفاكس والبريد الإلكتروني والإنترنت والهواتف المحمولة والثابتة في الفلبين والدول المجاورة لها في المنطقة.

وقد عملت الإدارة الأمريكية على استثمار تفجيرات بالي في إندونيسيا ١٢/ ١٠/ ٢٠٠٢م للعمل على توجيه ضربة قوية ومبررة للتيارات الإسلامية في المنطقة، وهو ما حدا ببعض المحللين إلى القول

لقد عملت المخابرات المركزية في الفلبين كقاعدة إقليمية في جنوب شرق آسيا لمواجهة ومراقبة المدين الشيوعي والإسلامي في المنطقة.

بأن تفجيرات بالي كانت صناعة أمريكية استخبارية. واستدلوا بأدلة كثيرة على ذلك.

وقد أعلنت الحكومة الأميريكية أن تنظيماً مسلحاً يدعى «الجماعة الإسلامية في جنوب شرق آسيا» هو المسؤول عن تلك التفجيرات، وقامت على أساسه حركة كبيرة من الاعتقالات العشوائية في كل من إندونيسيا وماليزيا وتايلاند وكمبوديا وغيرها.

وقد ظلت إندونيسيا حليفاً مهماً لواشنطن في المنطقة، لكن الدبلوماسية الأمريكية قد قللت من دعمها بعد سقوط سوهارتو، وظهور ثقل لقوى إسلامية شعبية، حتى إن كانت تبدي تعاونها مع الحكم العلماني في البلاد.

ومن الطريف أن الرئيس الإندونيسي عبد الرحمن وحيد كان قد قدم عرضاً للوزير الأمريكي السابق هنري كيسنجر ليكون مستشاراً سياسياً له، وَعَبَّرَ كيسنجر يومها عن موافقته على ذلك وترحيبه وقال: «وبلا مقابل»!!

وقد استخدمت الإدارة الأمريكية حليفتها «أستراليا» للقيام بدور مهم في تطبيق الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة؛ خصوصاً في إندونيسيا وماليزيا، ومثَّل رئيس الوزراء الأسترالي جون هاوارد وحكومته

> لقد استخدمت الإدارة الأمريكية حليفتها «أستراليا» للقيام بدور هام في تطبيق الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة خصوصاً في إندونيسيا وماليزيا.

حليفاً قوياً للغاية، وقاموا بدور الشرطي بالوكالة عن الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.

لقد غيَّرت أحداث الحادي عشر من سبتمبر علاقات الولايات المتحدة مع دول جنوب شرق آسيا، وبدأ أن جماعات إسلامية مثل جماعة أبو سياف والجماعة الإسلامية وجماعة مجاهدي ماليزيا هي القاعدة الجديدة التي ستبني على أساسها أمريكا دعواها الإعلامية في محاربة الإسلام بأسلوب جديد في تلك المنطقة.

ولعل التدخل الأمريكي بصورة مكثفة للولايات المتحدة في المنطقة؛ يُظهر إلى حدٍّ ما النغمة الهستيرية، وربما المفتعلة التي سادت كثيراً من التقارير السياسية والصحفية حول قوة التهديد «الإسلامي الإرهابي» ومداه المزعوم هناك.

ففي فبراير ٢٠٠٢م وصف تقرير للمباحث الفيدرالية الأمريكية ماليزيا بأنها نقطة انطلاق عملياتية لأحداث الحادي عشر من سبتمبر، ووصف محللون أمريكيون حركة أبو سياف بأنها تشبه طالبان، وأعلنت مجلة ناشيونال ريفيو ومحللون سياسيون من مؤسسة «هيريتاج» الإعلامية أن إندونيسيا هي أفغانستان القادمة(٢٣).

وتنظر أمريكا للمنطقة من منظور خاص يجعلها تعدها الجبهة الثانية للعمليات العسكرية بعد الشرق الأوسط وأفغانستان، فذلك الإقليم هو الأكثر تعداداً للسكان في العالم، وتوجد به أقليات إسلامية مؤثرة في تايلاند والفلبين وفيتنام مع حركة ثورية كامنة وناطقة في كل بلد.

كذلك فقد نشط الإسلام السياسي منذ سقوط سوهارتو ١٩٩٩م، كما حدثت هجمات سابقة في الإقليم في أواسط التسعينيات بما فيها هجمات على البابا والرئيس كلينتون.

ويدور الجدل الآن في واشنطن بين من يؤيدون التدخل الأمني وبين من يريدون تقوية الصلات مع الحكومات والجيوش في المنطقة(٢٤)، وكلا الفريقين يرى أهمية سرعة التحرك.

خامسا: نظرة استشرافية لمستقبل الحركة الإسلامية في المنطقة:

لقد تغيرت النظرة للحركة الإسلامية في جنوب

شرق آسيا بعد الحادي عشر من سبتمبر وما تلاها من حوادث عالمية.

ولكي نكون في نظرتنا أقرب إلى ما يمكن استشرافه من متغيرات في واقع العمل الإسلامي نتوقف عند عدة نقاط:

١- لقد واجهت المنطقة لظروف شديدة الصعوبة وضغوط متتالية هدفت إلى إقصاء التيار الإسلامي والقضاء على المد الإسلامي في المنطقة، وعلى رغم الأثر السلبي الكبير الذي تأثر به المسلمون، والألم والحروب المسلحة والغزو الثقافي والفكري وحملات التنصير والهجمات الشيوعية والدعوات البوذية والمخططات العلمانية على مدى ما يزيد عن عشرة عقود من الزمان؛ برغم ذلك فالمسلمون في تلك المنطقة لا يزالون يعتزون بدينهم، وينتمون إلى حضارتهم، ويحملون قضيتهم على عاتقهم ويستعدون أن يبذلوا في سبيلها أغلى ما يملكون، ويمثل المسلمون في تلك المنطقة تجمعاً إسلامياً كبيراً، ولا تمثل الفوارق الجغرافية بيتهم عوائق كبيرة، ولا يمكن لنوع من أنواع الحلول أن يتغافل عن تلك القوة البشرية الكبيرة، وهم يحتاجون إلى قرون من الزمان من الغزو المستمر عقدياً وثقافياً وغيره حتى يهمش دورهم وتكبل إرادتهم وتخور عزيمتهم، فلا بد لأي تعامل سياسي معهم أن تعتبر تمثيلهم ويراعى رغباتهم ومراداتهم ولا يغفل طموحاتهم وآمالهم، وإلا فهو معرض لسخط مئات الملايين من البشر المسلمين، ولا يمكن عندها التنبؤ بما سوف يحدثه الانفجار بعد الكبت، وإلى أي مدى سوف تصل النتائج.

٢- تتزايد المخاطر من التدخل الأمريكي المكثف والمتزايد في المنطقة، وقد يترتب على ذلك مشكلات كبيرة قد لا تُحمد عقباها على مستوى الأمن الدولي والقبول الأيديولوجي، فإن زيادة الضغط الأمريكي على المسلمين في المنطقة سيخلط بين أشكال الممارسة السياسية للإسلام وبين المواجهات المسلحة، ولا تزال الولايات المتحدة تعلن أنها ترغب في إخراج النموذج التركي للإسلام (الإسلام السياسي البعيد عن تطبيق الشريعة) فرغبتها قد تنقلب عليها؛ إذ إن الحركة الشعبية الإسلامية في إندونيسيا وغيرها قد تحركت بالفعل على مستوى الممارسة السياسية والوجود في الشارع السياسي.

وكذلك في ماليزيا، فإن الحركة السياسية ثرية إلى حد كبير؛ بحيث تكون على دراية كاملة بما يحاك لها، كذلك تفقد أمريكا حلفاء أساسيين لها في المنطقة في حال اقتراب بعض الأحزاب الإسلامية من الحكم في دولة مثل ماليزيا، والتي بلغ معدل تبادلها التجاري مع أمريكا ما يزيد عن خمسة مليارات دولار شهرياً، وهي نسبة كبيرة للغاية ومعرضة للارتفاع.

كذلك تدعم أمريكا بهذا الشكل عدداً من الحكومات المعروفة بالقمع والسادية والعنصرية في الفلبين وفيتنام وتايلاند والتي ترتكب انتهاكات حقوق الإنسان بلا رادع.

٣- إن سياسة واشنطن في معاملة الجماعات الإسلامية المختلفة في المنطقة بطريقة واحدة، وهي طريقة القهر الأمني والعسكري، تختزل الفوارق الأساسية بين منظمات بينها تباين كبير

لقد تعرضت المنطقة لظروف شديدة الصعوبة وضغوط متتالية هدفت إلى إقصاء التيار الإسلامي والقضاء على المد الإسلامي في المنطقة

في استراتيجيات عملها ومناهجها، فمنها حركات للتبليغ الدعوي والدعوة السلمية، ومنها حركات لنشر العلم الشرعي، ومنها حركات اجتماعية خيرية، ومنها حركات مقاومة وطنية إسلامية مشروعة دولياً

وحقوقياً تقاوم للدفاع عن أرضها ووطنها؛ كل ذلك لا يخدم الإدارة الأمريكية وإنما يجعلها تناطح طواحين الهواء وتخندق كل الإسلاميين ضدها في آن واحد. لقد وضع جورج بوش كل أولئك في سلة واحدة مع التنظيمات المسلحة بقوله: «من ليس معنا فهو علينا»، وهو بذلك يعلن كراهيته لجميع أشكال الاستراتيجيات السلمية للحركات الإسلامية، وكذلك حركات المقاومة المشروعة عالمياً وقانونياً، فأمريكا ترى جميع الاتجاهات الإسلامية المتدينة هي اتجاهات مضادة لها، وتحتاج أنْ تقضي عليها وتتخذ السبل في ذلك جاهدة.

٤- لقد سيطرت الأجندة الأمريكية على أولويات السياسة في بلدان جنوب شرق آسيا نتيجة للضغوط الأمريكية المتزايدة على الحكومة في المنطقة، وقد برز ذلك بصورة كبيرة في اجتماع دول جنوب شرق آسيا «آسيان» في بروناي في ١/ ٨/ ٢٠٠٢م، حيث شهد سيطرة قضية مكافحة ما يسمى بالإرهاب، وإغفال جميع المشكلات الأخرى لمئات الملايين من المواطنيين[٢٥].

كما ظهر في الاجتماع الوزاري لآسيان الخاص بالإرهاب بكوالالمبور في مايو ٢٠٠٢م، فقد أعلن منتدى آسيان الإقليمي الموسع الذي يضم دول آسيان العشر و١٣ دولة أخرى بما فيها واشنطن والاتحاد الأوروبي توقيع اتفاقية وبيان مشتركان لمكافحة الإرهاب على المستوى الاقتصادي جنباً إلى جنب مع المستوى الأمني، ثم كان توقيع البيان المشترك لآسيان والولايات المتحدة للتعاون في مكافحة الإرهاب الدولي، ونص رسمياً على انضمام آسيان لصف أمريكا في محاربة الإرهاب، ونص على إمكانية التعاون والتدريب المشترك وتبادل المعلومات، وقد أعلن كولن باول في نهاية المنتدى أن بلاده سوف تحافظ على الوجود العسكري لها في المنطقة والمتمثل في أكثر من ١٠٠ ألف جندي أمريكي؛ بالإضافة إلى آخرين يحتاج إليهم التدريب والمناورات السنوية.

٥- لقد اختارت بعض الأحزاب الإسلامية - كما سبق - التنازل عن المطالبة بإقامة الدولة الإسلامية في سبيل قبول تمثيلها السياسي، ولقد رأينا أنه بقدر التنازل عن المبادئ الإسلامية يكون التراجع في التأييد الشعبي لذات الحركة وذلك الحزب، فالشعب المسلم يحتاج إلى من يمثل طموحه وآماله، ويحقق رغباته، ويطالب بمبادئه الإسلامية الحقة، وعندما تتنازل الحركة أو الحزب عند ذلك فإنها تفقد زخماً جماهيرياً كبيراً كان قد أيدها، كما أنها تنقل نفسها أمام مناوئيها من مستوى إلى مستوى أدنى منه فيطمعون في تنازلات أكثر وهكذا.. إلى ما لا حد له، وقد يدعوهم الحصول على أكبر عدد من المؤيدين أن يتنازلوا عن مبادئ إسلامية أصيلة وحقوق شرعية مهمة، ولقد رأينا الرئيس الإندونيسي عبد الرحمن وحيد وكيف خيَّب آمال الإسلاميين برغم دعمهم له في الانتخابات. فخسر تأييدهم، وسقط عن مكانه قبل أن تكتمل فترة النصف من حكمه.

٦- لقد أظهرت الانتخابات الرئاسية والشعبية النيابية، في ماليزيا خصوصاً وفي المنطقة عموماً، أن الاتجاهات الإسلامية بحاجة إلى أن تقوِّم أسلوبها في خطاب الجماهير المسلمة، وأن تغيِّر لغة الخطاب، وأن تعبِّر عن قضاياهم العصرية ومشكلاتهم الحقيقية، وأن تنبذ الشعارات الجوفاء وتستمسك بالمبادئ الأصيلة للإسلام، وأن تعتمد على الإنجاز والتطبيق العملي في نيل القبول لدى الجماهير المسلمة التابعة.

٧- ينبغي السعي نحو ترشيد الممارسة السياسية للمسلمين في المنطقة؛ بحيث لا تكون سبباً في إذابة قضيتهم الأساسية، وهي المطالبة بحق المسلمين في أوطانهم وحقهم في اختيار دستورهم الشرعي الإسلامي الذي يحكمهم.

٨- تحتاج الحركات الإسلامية في تلك المنطقة إلى التواصل مع التوجهات الإسلامية في المناطق

العربية، فإن لذلك الأثر الكبير في توجيه وتقويم فكرها ومسيرتها. وفي المقابل ينبغي ألا يقتصر الدعم الإسلامي العربي للمنطقة على العمل الخيري فقط، وإنما يجب أن يتعداه إلى تقويم الحركات الإسلامية الموجودة، ونشر العلم، وترشيد المسيرة العملية الإسلامية هناك؛ خصوصاً بعد التضييق الشديد على العمل الخيري في الآونة الأخيرة، وتشتد الحاجة إلى ذلك في أماكن الأقليات الإسلامية ككمبوديا وفيتنام.

مراجع وتعليقات :

(١) راجع نص وثيقة الأمن القومي الأمريكي، موقع وزارة الخارجية الأمريكية - مكتب برامج الإعلام الخارجي على شبكة الإنترنت USINFO. STATE. Gov . Global Statistics . «The World Factbook 2003-2004 «،GEOHIVE. xist.org»

(٣-٢) اعتمدنا في الحصول على أرقام التعدادات السكانية على إحصاءات مؤسسة جلوبال الأمريكية وتقرير البرنامج الإنمائي للتنمية البشرية للأمم المتحدة ومنشورات جمعية علماء السنة الخاص في تايلند وماليزيا - كلهم لعام ٢٠٠٤).

(٤) الإسلام في إندونيسيا المشكلات والتحديات. عبد الرحمن جي آرونج وحسين ماليلوح، ١٩٩٩م.

(٥، ٦، ٧) Global Statistics مرجع سابق.

(٨) انظر peter. Light Arms Trading Chalk, "In se Asia "Jane's Intelligence Review, March.2003 No3, vol 13.

(٩، ١٠) انظر (Galobal Statistics)، (مرجع سابق)، وانظر: الأقليات الإسلامية في دول آسيا، من منشورات جمعية علماء السنة في تايلاند وماليزيا ٢٠٠٤م.

(١١) انظر: هل يصبح الجنوب التايلاندي بحراً من دماء؟، خالد السيد، islammemory.cc .

(١٢) انظر: الحركة الإسلامية في إندونيسيا بين المرجعية الدينية والثقافة التقليدية، هدى ميتكس، ١٩٩٨م، دار النشر العربية، وانظر: صهيب الجاسم: مجموعة مقالات عن قضايا المنطقة، إسلام أون لاين نت.

(١٣) حركة دار الإسلام في إندونيسيا، الثورة تحت راية الإسلام، سي فان ديجك، ١٩٨١م، مترجم.

(١٤) الحركة الإسلامية في ماليزيا، محمد السيد سالم، ١٩٩٨م، الناشر العربي.

(١٥) المسلمون في الفلبين: كيف يرون مشاكلهم؟ محمد فتحي محمود، من منشورات المؤتمر العالمي للندوة العالمية للشباب ٢٧/ ١/ ١٩٩٦م.

(١٦) الحركة الإسلامية في الفلبين، محمد عبد القادر أحمد، المعرفة، ١٩٨٠م، ١٩٩٨م.

(١٧) الحركة الإسلامية في الفلبين، ماجدة صالح، مركز الدراسات الآسيوية ١٩٩٨م.

(١٨) غلب على قادة الحزب الإسلاميين المعلمين والأئمة اعتقاد الفرقة الأشعرية، ويتعصبون لها، مما أدى إلى صدامات كثيرة مع خريجي الجامعات السعودية ومدها ممن رجعوا إلى بلادهم ينشرون العقيدة السلفية.

(١٩) انظر: المجتمع، العدد رقم ١٥٢١ بتاريخ ٢٨ رجب ١٤٢٣هـ.

(٢٠) تولت جلوريا أرويو الحكم بدلاً من جوزيف استرادا الذي لم يكن قد أنهى فترة حكمه، وكانت تشغل منصب نائبة الرئيس.

(٢١) انظر: مقال لسلامات هاشم، الحياة، بتاريخ ٢٢/ ١/ ١٩٩٩م.

(٢٢) انظر: المخابرات الأمريكية في مانيلا، رونالد جي، ١٩٩٨م سيمبولان.

(٢٣) الديمقراطية المتعثرة في جنوب شرق آسيا، فرانسو جودمان: لوموند، ٢ مايو ٢٠٠٣م.

(٢٤) السياسة الأمريكية في جنوب شرق آسيا - المجتمع، عدد ١٥٣٠ تاريخ ١٤/ ١٢/ ٢٠٠٢م.

(٢٥) انظر: متابعة لمؤتمر آسيان - صهيب الجاسم «آسيان تغفل هموم ٥٠٠ مليون نسمة»، إسلام أون لاين نت، بتاريخ ١٤/ ٨/ ٢٠٠٢م.



معلومات إضافية

الحزب الإسلامي الماليزي:

يعد الحزب الإسلامي هو حزب المعارضة الرئيسي في ماليزيا، ويرفع شعار تكوين دولة إسلامية تطبق حدود الشريعة الإسلامية. وقد مُني الحزب بهزيمة قاسية في الانتخابات البرلمانية التي جرت عام ٢٠٠٤؛ حيث لم يفز إلا بـ٥ مقاعد، بينما كان يتمتع في البرلمان السابق بـ٢٧ مقعداً. كما فقد الحزب سيطرته على ولاية "تيرنجانو" التي كان قد حقق فيها انتصاراً تاماً خلال انتخابات عام ١٩٩٩، وجاء فوزه في ولاية "كيلانتان" الشمالية التي حكمها طيلة ٣٠ عاماً بأغلبية بسيطة جداً، ولا يسيطر الحزب حالياً إلا على هذه الولاية."

أنور إبراهيم قائدا للمعارضة

وجاء التطور الأبرز في الساحة الماليزية بموافقة أنور إبراهيم نائب رئيس الوزراء الماليزي السابق على دعوة الحزب الإسلامي الماليزي له لقيادة تحالف المعارضة الذي يهدف إلى إسقاط حزب "منظمة الملايو الوطنية المتحدة" الحاكم بزعامة رئيس الوزراء الماليزي عبد الله بدوي، بشرط الالتزام بالإصلاح والديمقراطية والعدالة للجميع". وكان الحزب الإسلامي قد دعا خلال المؤتمر السنوي للحزب الذي انعقد بولاية "كيلانتان" الشمالية أنور إبراهيم للانضمام إلى صفوفه؛ "لتمتعه بشخصية كاريزمية من شأنها دعم الحزب"، كما دعا كافة قوى المعارضة إلى الانضمام للتحالف لإسقاط حزب "منظمة الملايو الوطنية المتحدة" الحاكم الذي يهيمن على السلطة بالبلاد منذ ٤٨ عاماً، وأعلن الحزب الإسلامي الماليزي استعداده للتحالف مع جميع أطياف المعارضة، بما فيها غير المسلمين. ورداً على ذلك دعا أنور إبراهيم الحزب الإسلامي إلى التقليل من الطابع الإسلامي الذي يظهر به؛ لإقناع الناخبين غير المسلمين بأفكاره، وتحسين صورته المشوهة لدى الغرب. وسيضم تحالف المعارضة عدداً من الأحزاب منها الحزب الإسلامي وحزب "العمل الديمقراطي" وحزب "العدالة الوطنية". والذي تسبب انقسامها لهزيمتها الثقيلة في انتخابات ٢٠٠٤م بسبب تشتت أصوات الناخبين بين تحالف الحزب الإسلامي وحزب العدالة من جهة، وحزب العمل الديمقراطي من جهة أخرى.

يذكر أن أنور إبراهيم ممنوع من تقلد أي منصب رسمي حتى عام ٢٠٠٨م ما لم يصدر مرسوم ملكي بخلاف ذلك؛ حيث كان قد اعتقل عام ١٩٩٨م على خلفية ما أسماه "تهماً ملفقة بالفساد وممارسة الشذوذ الجنسي"، كما عُزل من منصبه كنائب لرئيس الوزراء الماليزي السابق محاضر محمد الذي كان القوة المحركة وراء سجنه تحت طائلة قانون الأمن الداخلي. وقد قُدم أنور إبراهيم للمحاكمة بتهمتي الفساد واللواط، وتم الإفراج عنه في سبتمبر ٢٠٠٤م. ولكن بفضل صلاته الإسلامية وحضوره الطاغي اكتسب إبراهيم -مؤسس حركة الشباب الإسلامي عام ١٩٧١م- عدداً كبيراً من المؤيدين بين الأغلبية المسلمة في ماليزيا أثناء توليه منصب نائب رئيس الوزراء، كما ساعد ارتداؤه الملابس ذات الصبغة الحديثة والعصرية ودعمه لاقتصاد السوق الحرة على انتشار صورته في الصحف الأجنبية

والدوائر المالية الدولية، حيث وصفته مجلة "نيوزويك" عام ١٩٩٨م بأنه "رجل العام الآسيوي". لكن يبدو مع ذلك أن شعبيته تضاءلت خلال سنوات سجنه، كما مُني حزب "العدالة الوطنية" الذي تم تشكيله لدعم قضية إبراهيم بهزيمة شبه تامة في الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٤م؛ إذ لم يفز الحزب إلا بمقعد برلماني وحيد اقتنصته زوجة أنور إبراهيم "وان عزيزة وان إسماعيل.

"إسلاميو ماليزيا يقودون قوى المعارضة لتغيير نظام الحكم"، رضا عبد الودود "مجلة العصر" ٥٠/٧/ ٢٠٠٥م

جبهة مورو الإسلامية

وعلى صعيد الاكتفاء الذاتي بلغ عدد العاملين التابعين للجبهة ٥. ٢ مليون عامل، يعمل ٧٥٪ منهم في الزراعة و٢٥٪ في المجالات الأخرى، وقد تم زراعة ٢٥ ألف كيلو متر مربع بمحاصيل غذائية، كالأرز والذرة والموز وغيرها وعن طريق ذلك استطاعت الجبهة تحقيق الاكتفاء الذاتي الجزئي من الموارد الغذائية الضرورية.

وعلى صعيد تقوية هياكل وتنظيم صفوف الجبهة، فقد تم تكوين ١٣ قيادة ولجنة إقليمية تغطي ١٨ محافظة وتم تكوين ٣٣٧ لجنة إدارية على مستوى البلدية بالإضافة إلى ٧٢٧٤ على مستوى القرية. وهذه اللجان كلها تحت إدارة اللجنة المركزية التي تضم مجلس الشورى واللجنة التنفيذية وعدد العاملين فيها ١٥ عاملاً.

أما فيما يخص بناء القوة العسكرية فقد تم تنظيم ٣٠ ألف مجاهد و ٦٠ ألف احتياطي و ٢٠٠ ألف من المليشيات غير النظامية التي يمكن استخدامها في ساعة الصفر ، ومجموع العاملين المدنيين والعسكريين في جبهة تحرير مورو الإسلامية حوالي ٤. ١ مليون عامل . وكانت الإدارة الأمريكية قبل انطلاق جولة المفاوضات التي انطلقت ٢٩/ ٥ في كوالالامبور بماليزيا، قد فاجأت المسلمين في الفلبين بالتهديد بوضع جبهة مورو الإسلامية على القائمة الأمريكية للإرهاب، وإطلاق عدة تحذيرات للحكومة الفلبينية من الاستمرار في المفاوضات مع جبهة تحرير مورو الإسلامية مذكرة بالعلاقات المزعومة بين هذه الجبهة والجماعة الإسلامية في إندونيسيا التي تعتبرها واشنطن إرهابية، الأمر الذي فسره حينها قادة جبهة مورو بأنه ابتزاز سياسي تهدف من خلاله واشنطن إلى إرغام مجاهدي جبهة مورو على الإذعان لشروط الحكومة الفلبينية، التي تسعى لاستبدال مطالب مورو الإسلامية بدولة مستقلة إلى سلطة حكم ذاتي تحت السيطرة الفلبينية مع توسيع المشروعات التنموية في الجنوب المسلم لتعويض السكان المسلمين عن ذلك الحلم الذي جاهدوا من أجله لمدة ثلاثين عاماً منذ منتصف السبعينيات من القرن الماضي.

أزمة الفلبين: لإنهاء السلام مع المسلمين أم عقاب أمريكي لسحب القوات من العراق؟ "مجلة العصر" ١٦-٧-٢٠٠٥

الصحوة الإسلامية في آسيا الوسطى

الواقع والتحديات

محمد عادل

باحث وكاتب سياسي

ملخص البحث

تبدلت الحالة التاريخية بآسيا الوسطى وتغير الوضع السياسي، وبدت الصحوة الإسلامية الناشئة في خط المواجهة الأمامي أمام الإرث الشيوعي السابق وأمام الزحف الغربي الذي تسلل محاولا ملء الفراغ الذي خلفته الحقبة السوفييتية.

وتحظى منطقة آسيا الوسطى بمميزات جغرافية واستراتيجية جعلتها محط أطماع القوى الإقليمية والدولية.

وشهدت المنطقة قديماً حضارة إسلامية زاهرة؛ إذ دخلها الإسلام مبكراً منذ القرن الأول الهجري.

ويعد التأثر الواضح والتبعية للمستعمر الروسي السابق هي أبرز ما شَكَّلَ ملامح دول المنطقة بعد الاستقلال أواخر القرن الماضي؛ حيث إن المنطقة ظلت لقرون معزولة عن العالم الإسلامي.

ونشأت بعد استقلال دول آسيا الوسطى حركات وأحزاب إسلامية مختلفة التوجهات تشترك في مسعاها إلى إقامة مجتمع إسلامي. وعلى الرغم من المنهج السلمي الذي تبنته معظم الحركات إلا أن بعضا منها انتهج سلوكا تصادميا عنيفا ضد السلطات.

وواجهت الصحوة الإسلامية بآسيا الوسطى العديد من التحديات الداخلية تمثلت في التضييق الحكومي على العمل الإسلامي، فضلاً عن المخلفات الإلحادية الموروثة من الحقبة السوفييتية، يضاف إلى ذلك ضعف إمكانات الصحوة، والنشاط التنصيري المتنامي بالمنطقة.

كما واجهت الصحوة تحديات خارجية تمثلت في قلة الدعم الإسلامي، والأطماع



أفكار ومقتطفات

* تحظى منطقة آسيا الوسطى بأهمية كبرى منذ القدم ؛ إذ تتمتع بمميزات جغرافية واستراتيجية جعلتها محط أطماع القوى الإقليمية والدولية الكبرى.

* بقيت منطقة آسيا الوسطى لفترة طويلة مجالاً مغلقاً بعيداً عن الأطماع الدولية بين القوى بحكم الهيمنة التي بسطتها الإمبراطورية الروسية ثم الاتحاد السوفييتي على دول المنطقة.

* حاولت الشيوعية القضاء على الأديان ومنها الإسلام ومحوه من نفوس أبنائه في تلك البقعة من العالم، وبذلت في سبيل ذلك كل ما لديها من برامج ومخططات حتى انزوت الشعائر الدينية الإسلامية؛ فهي لا تؤدى إلا في سراديب ومخابئ بعيداً عن أعين السلطات.

* أدى تعرض الإسلام لضغوط متواصلة وهدم منتظم استمر قروناً حوله في نهاية المطاف في نظر شعوب آسيا الوسطى إلى إسلام العادات لا إسلام العقائد والثقافة والأحكام.

* قد انعكست ظروف المجتمعات والنظم الحاكمة لدول آسيا الوسطى على شكل ونمط الحركات الإسلامية وتمثلت هذه الظروف في الأزمة الروحية التي كانت تعيشها الجمهوريات السوفييتية السابقة بما فيها جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية والأزمة الاجتماعية المتمثلة في انتشار حالات القلق الاجتماعي والانحدار الخلقي؛ فضلاً عن الواقع السياسي المتمثل في أنظمة رفعت شعارات الديمقراطية والتنمية والإصلاح الاقتصادي في بداية استقلال تلك الدول ثم ما لبثت أن تراجعت ومارست التضييق وقمع الحريات.

* اتبعت دول المنطقة وخاصة حكومة أوزبكستان خطوات عدة من أجل ضرب الصحوة والقضاء على تحركاتها السياسية والتثقيفية.

* «اعلموا أن ورائي أمريكا وبوش وهم لا يعبأون بمثل هذه المذابح؛ لأن الأمريكان لو كانوا ضد هذه المذابح لما قدموا لنا هذه المساعدات المالية السنوية، وقد لاحظت ذلك عند زيارتي لواشنطن؛ فقد ثمن الأمريكيون جهدي وتضحياتي في الحرب على الإرهاب وقدموا لي جائزة سخية من أجل تصفيتي وسحقي لأصحاب اللحى» الرئيس الأوزبكي كريموف.

* إن تقديم الإسلام في شكل شعبي يمجد الماضي هو وسيلة أخرى إلى جانب ما يسمى الإسلام الرسمي لإحكام القبضة الأيديولوجية للنظم الحاكمة في آسيا الوسطى.

* لم تتحرك الولايات المتحدة بمفردها في آسيا الوسطى لتحقيق مصالحها، وإنما أشركت – لاعتبارات

عدة - الكيان الصهيوني في تحركاتها بالمنطقة.

* مع كل هذه التحديات التي يلقاها المسلمون وتعانيها الحركات الإسلامية بآسيا الوسطى، فإن الإسلام والرغبة في العودة إليه كامنة في صدور المسلمين، تحتل ركناً أساسياً في هويتهم، إذ بدؤا يستشعرون حقيقة الهجمة الشرسة عليهم. وسوف تتحول التيارات الإسلامية مع الوقت إلى عنصر أساس فعّال في التركيبة السياسية والاجتماعية في هذه الدول من خلال العمل الجماهيري والممارسة السياسية والأنشطة المعلنة والسرية.

الصحوة الإسلامية في آسيا الوسطى
الواقع والتحديات

مقدمة:

إن الأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية التي تعيشها شعوب آسيا الوسطى تمر بمتغيرات كبيرة تحدث على عدة مستويات، وبالتالي تؤثر في جميع التيارات السياسية والإصلاحية التي تعمل وتتحرك في هذه المنطقة. والصحوة الإسلامية بآسيا الوسطى - مثل أي توجه وتيار آخر - تتأثر بما يجري حولها من أحداث وتطورات في جميع المناحي.

ومهّدت هذه المتغيرات التي حدثت خلال الأعوام القليلة الماضية لمرحلة جديدة لم تشهدها الصحوة الإسلامية بآسيا الوسطى من قبل؛ حيث تبدلت الحالة التاريخية التي تعيشها المنطقة وتغير الوضع السياسي؛ وعظمت التحديات، وتغير أطراف الصراع، وتجددت أساليبه؛ وبدت الصحوة في خط المواجهة الأمامي أمام الإرث الشيوعي السابق الذي ورثته المنطقة خلال عقود طويلة، والذي ما زال تأثيره قوياً في عقول الكثيرين وأمام الزحف الأمريكي الغربي الحضاري الذي تسلل مسرعاً محاولاً ملء الفراغ الذي خَلّفته الحقبة السوفييتية بالمنطقة.

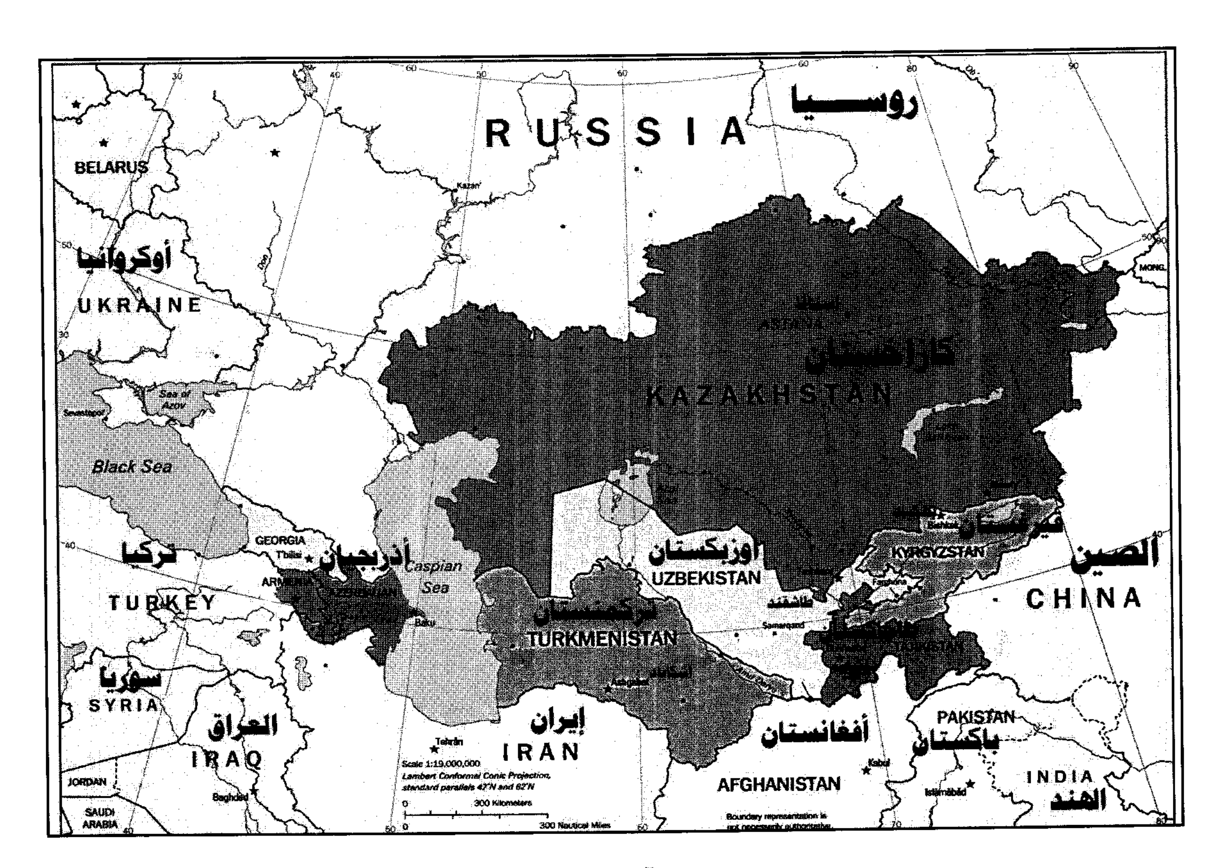
وتهدف هذه الدراسة إلى تناول ظاهرة البعث الجديد للوعي الإسلامي، وتنامي الصحوة الإسلامية في آسيا الوسطى، والتحديات التي تواجهها، ومحاولة تحديد ملامح المرحلة الجديدة التي دخلت الصحوة بآسيا الوسطى على أعتابها، واستشراف مستقبلها، في ضوء المتغيرات التي ألمّتْ بالمنطقة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي ومن خلال الواقع الجديد الذي تحياه الشعوب، والذي فرض عليها خيارات عديدة أدت إلى بروز الثقافة والهوية الإسلامية من جديد إلى سطح الأحداث بعد غياب طويل باعتبارها المكون الأساس لحضارة المنطقة وهوية شعوبها.

الوضع الاستراتيجي لمنطقة آسيا الوسطى:

تحظى منطقة آسيا الوسطى قديماً وفي العصر الحديث بأهمية كبرى؛ إذ تتمتع بمميزات جغرافية واستراتيجية جعلتها محط أطماع القوى الإقليمية والدولية الكبرى.

وبالنظر إلى جغرافية المنطقة كما هو موضح بالخريطة رقم (١) نجد أن:

جمهوريات آسيا الوسطى الخمس (تركمنستان وأوزبكستان وكازخستان وطاجكستان وقيرغستان) مطوقة من الشرق بقوة عظمى صاعدة هي الصين، ومن الشمال بمستعمِرها السابق روسيا، ومن الجنوب بدولة تنشط فيها الحركات الجهادية والتيارات الإسلامية وهي: أفغانستان، وجمهورية إيران، وعلى مقربة من دولة ذات ثقل إقليمي وهي تركيا، كما أنها لا تبعد كثيراً عن منطقة الخليج، ذات الأهمية الاستراتيجية بالنسبة إلى الغرب، وأمن الكيان الصهيوني. ويمثل هذا المَوْقعُ وسطاً جغرافياً فريداً يتجاوز في تأثيره مجاله الإقليمي؛ حيث



خريطة آسيا الوسطى

"تمثل هذه المنطقة نقطة التقاء حضارات عريقة عدة بتوسطها ما بين الشرق والغرب إحدى طرق التبادل التاريخية بين آسيا وأوروبا، وبالتالي تقع في قلب المجال الجغرافي الواسع المصطلح على تسميته أوراسيا، كما أنها تفصل بين روسيا شمالاً ومجال الشرق الأوسط وشبه القارة الهندية جنوباً، وهي بذلك تعتبر المنطقة المتحكمة بقلب العالم كما حددها عالم الجيوبوليتيك ماكندر"(١).

وتمتلك آسيا الوسطى احتياطياً ضخماً من الموارد الطبيعية، كالنفط والغاز الطبيعي والفحم، والمواد المعدنية، والمعادن النادرة، إلى جانب مساحات شاسعة من المراعي الجيدة، والأراضي الزراعية الخصبة، فأوزبكستان تعد ثالث أكبر منتج في العالم للقطن، بينما تمتلك جمهورية تركمنستان احتياطياً ضخماً من الغاز الطبيعي؛ تحتل به المركز الرابع على مستوى العالم بعد روسيا والولايات المتحدة وإيران، غير أن الجديد والذي أثار الجدل والتكالب والصراعات على المنطقة هو اكتشاف كميات ضخمة من النفط في بحر قزوين، و التقديرات الأولية تشير إلى أن هذه الكميات تبلغ ١٥٠ مليار برميل من البترول، وربما مثلها من الغاز"(٢).

وتحتوي دول آسيا الوسطى مخزوناً استراتيجياً من المنشآت الصناعية من كل المستويات من الصناعات المتوسطة إلى التكنولوجيا الثقيلة التي ورثتها دول المنطقة بعد تفكك الاتحاد السوفييتي، وأهمها المؤسسات والمنشآت الصناعية العسكرية، مع وجود قاعدة كبيرة من العلماء والمتخصصين في مختلف التخصصات الحيوية والنادرة والتي استفادت كثيراً من الإمكانات العلمية والتقدم التقني للاتحاد السوفييتي.

وبقيت منطقة آسيا الوسطى لفترة طويلة مجالاً مغلقاً بعيداً عن الأطماع الدولية بين القوى بحكم

الهيمنة التي بسطتها الإمبراطورية الروسية ثم الاتحاد السوفييتي على دول المنطقة؛ إلا أنه وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي سرعان ما توجهت إليها أطماع القوى المجاورة، وغير المجاورة، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.وحاولت روسيا الإبقاء على أكبر قدر ممكن من نفوذها الذي بدأ يضعف في المنطقة، وذلك بإعادة تشكيل علاقاتها مع دول المنطقة على أسس أمنية وعسكرية واقتصادية جديدة تكفل لها الاستقلال الظاهري مع بقائها منطقة أمنية ومجالاً حيوياً خاضعاً للهيمنة الروسية.

تاريخ الإسلام في آسيا الوسطى:

كانت المنطقة قبل دخول الإسلام تدين بأديان آسيا الوسطى المتعددة مثل: البوذية والزرادشتية والنسطورية النصرانية، وعانت من التفرقة العرقية والظلم والحروب بين القبائل والقوى العسكرية فيما بين إمبراطوريتي الصين من الشرق وفارس من الغرب.

ودخل الإسلام إلى المنطقة عبر حركة الفتوح منذ عهد الخليفة الراشد عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- وخلال القرن الهجري الأول استمرت عبر عهد عثمان بن عفان -رضي الله عنه-، ثم على يد القادة في زمان بني أمية، حيث فتحت بلاد فارس بالكامل، ومناطق كبيرة من آسيا، وازدهرت الفتوح في عهد خلافة عبد الملك بن مروان وأولاده.واستمر أهل تلك البلاد بالنقض والانقلاب والقلاقل، ولم يستتب حكم الإسلام فيها إلى عهد الفاتح الكبير (قتيبة بن مسلم الباهلي) وهو الذي أعاد فتح بلاد خوارزم وبخارى وسمرقند ثم ولي خراسان. وهو الذي وَطّدَ حكم الإسلام في بلاد ما وراء النهر سنة ٨٨هـ وهو ما يوافق سنة ٧٠٦ ميلادية (ما وراء النهر هي المنطقة الواسعة المحصورة ما بين نهري سيحون وجيحون وما حولهما وتسمى اليوم تركستان)، حيث وصلت جيوشه إلى تخوم الصين. كما ساعد العدل وحسن السياسة على انتشار الإسلام في المنطقة، وقد نشأت فيها حركة علمية وحضارية إسلامية، امتزج فيها العرب بسكان المنطقة الأصليين؛ فأقاموا صرح حضارة زاهرة امتدت قروناً طويلة.

وشكلت ما وراء النهر أرضاً خصبة لتطور الكثير

> لآسيا الوسطى مكانة رفيعة ولا يزال يشهد لها على تلك المكانة أسماء المدن التاريخية العظيمة مثل: سمرقند- بخارى.

من العواصم الثقافية حتى القرن الرابع عشر، وظهر فيها كوكبة من علماء الدين.

ولآسيا الوسطى مكانة رفيعة في التاريخ الإسلامي؛ ومازال يشهد لها على تلك المكانة أسماء المدن التاريخية العظيمة مثل: سمرقند - بخارى - طشقند - خوارزم - ترمذ، وهي أسماء تدل على أعلام لهم أيضاً مكانتهم في التاريخ الإنساني عامة، وفي التاريخ الإسلامي بشكل خاص، مثل: الخوارزمي، والفارابي، والبخاري، والترمذي، وابن سينا.

وامتدت أهم مرحلة لانتشار الإسلام وتوسعه من أواخر القرن الأول إلى أوائل القرن السابع الهجري؛ حيث بدأ اجتياح التتار بقيادة جنكيز خان للمنطقة سنة ٦٠٠ هجرية تقريباً، أي ما يعادل ١٢٢٠ ميلادية، فدخلوا بلاد ما وراء النهر مدينة تلو أخرى فقتلوا ودمروا.

وفي خلال القرن الرابع عشر الميلادي قضى المغول على الخلافة الإسلامية، واستتب لهم الأمر في مناطق شاسعة من بلاد المسلمين، حتى بدأ الإسلام ينتشر في صفوفهم؛ بعد أن أسلم ملكهم بركة خان واتخذ اسم الملك السعيد، وحكم من ٦٥٤هجرية- ٦٦٥هـ، فانتشر الإسلام في القبيلة الذهبية التي سكنت أعالي بلاد ما وراء النهر،

وقد أعطى ذلك دفعاً جديداً للإسلام أوصله حتى سيبيريا الغربية، وأصبحت مدينة سيبر نسبة لملكها المسلم التركي (صابر) عاصمة إسلامية في القرن السابع الهجري. وانتشر الإسلام إلى نصف منغوليا، وحكموا وسط آسيا إلى موسكو، وهكذا خضعت عموم بلاد الاتحاد السوفييتي المعروف للإسلام الذي وصل أيام (تيمور لنك) إلى بولندا وكانت عاصمته (سمرقند) [٣].

الغزو الروسي لبلاد آسيا الوسطى الإسلامية ومراحله:

كان الروس أمة وثنية، ثم دخلوا النصرانية سنة ٣٧٨هـ أي ٩٨٨م. وبعد فتح القسطنطينية من قبل العثمانيين سنة ٨٥٧ هجرية الموافقة لسنة (١٤٥٢) ميلادية فَرَّ قساوستها إلى روسيا. وصار الروس هم ممثلي الكنيسة الشرقية وحاملي لواء الصليبية في آسيا.

وفي عام ٨٨٥هـ / ١٤٨٠ميلادية ظهر إيفان الثالث، وبدأ حروبه ضد التتار المسلمين، وأبعدهم عن موسكو، ونَكَّلَ بهم.

خلفه حفيده (إيفان الرهيب) الذي سمي بذلك لشدة ما لحق بالمسلمين من أذى على يديه، فغزا بلاد التتار المسلمين، واستولى على حوض الفولغا – غرب سيبيريا– وفرض النصرانية على التتار فيها أو الهجرة. وخاض إيفان الرهيب حروباً عديدة وسّع بها أراضي روسيا، وجعل منها إمبراطورية مترامية الأطراف.

ونجحت روسيا القيصرية في الفترة من ١٥٥٣م إلى عام ١٦٨٩م من احتلال المناطق الشمالية لبحر الخزر (قزوين)، والأجزاء الشرقية من كازاخستان، ومعظم سيبيريا.

وبعد أن احتل الروس القفقاس بعد حروب طويلة انطلقوا إلى وسط آسيا اعتباراً من ١٢٧٦هـ / ١٨٥٩م.

وبعد مجازر وقعت لشعوب تلك المنطقة على يد الروس الغازين خضعت المنطقة للاحتلال الروسي سنة ١٩٠٠م واتبعت الإدارة العسكرية الروسية فيها سياسة الستار الحديدي والاضطهاد الديني والمحاولات المستميتة لتنصير المسلمين.

وفرض الروس سياسة البطش ونشر التخلف والجهل على البلاد ليسهل احتلالها، ثم دبت الفوضى في دولة القياصرة مدة ربع قرن من (١٩٠٥– ١٩٢٨) واتسعت حركات التمرد السياسية التي أسفرت عن الثورة البلشفية.

وبرغم وقوف المسلمين في بداية الثورة البلشفية إلى جانب لينين –الذي وعدهم بالحرية– إلا أن الثورة البلشفية لم تغير من السياسات المتعنتة، والتي غلب عليها المحاربة والتضييق ضد المسلمين وبقية الأديان، رغم إعلانها حق الأمم في تقرير مصيرها"[٤].

وحاولت الشيوعية القضاء على الأديان ومنها الإسلام ومحوه من نفوس أبنائه في تلك البقعة من العالم، وبذلت في سبيل ذلك كل ما لديها من برامج ومخططات حتى انزوت الشعائر الدينية الإسلامية فهي لا تُؤَدَّى إلا في سراديب ومخابئ بعيداً عن أعين السلطات.

وقد أدت السياسة السوفييتية بهذا الصدد إلى عزل آسيا الوسطى عزلاً شبه تامٍّ عن محيطها (الإسلامي)، وقطعت بصورة جذرية علاقتها بهويتها الإسلامية. وجرى ذلك من خلال تأكيدها على فكرة وجود ثقافتين: (تقدمية ورجعية) في تاريخ كل أمة؛ إذ اعتبرت الثقافة الروسية بشكل عام "تقدمية"، والإسلامية بشكل عام "رجعية" [٥]، وساهمت السياسات التعليمية السوفييتية التي تقدم معلومات مشوهة عن الإسلام، تصفه بالخرافة، والظلامية، والتخلف، والإرهاب، في ضعف كبير للهوية والثقافة الإسلامية بالنسبة لشعوب آسيا الوسطى.

وأدى تعرض الإسلام لضغوط متواصلة وتشويه

مستمر -استمر قروناً- جعل منه في النهاية في نظر مسلمي آسيا الوسطى مجموعة من العادات والتقاليد التي يختلط بها كثير من الخرافة.

وللتدليل على الأثر السيئ للسياسات الشيوعية على مسلمي المنطقة نجد "نسبة المسلمين قبيل الاحتلال الشيوعي في جمهورية طاجكستان ٩٨٪ من مجموع السكان، ثم تناقصت نتيجة الغزو الروسي وعمليات التهجير والتذويب إلى ٨٢٪، ثم عادت بعد الاستقلال لتصبح ٨٧٪ نتيجة عودة كثير من الروس إلى بلادهم" (٦).

واقع جمهوريات آسيا الوسطى بعد الاستقلال:

مع انهيار وتفكك الاتحاد السوفييتي وزوال الشيوعية استقلت جمهوريات آسيا الوسطى "شكلياً"، وتأسست رابطة الدول المستقلة عام ١٩٩١م من الدول التي انفصلت عن الاتحاد السوفييتي، ومن هنا برزت خمس دول إسلامية جديدة أضيفت إلى خارطة الدول المستقلة(طاجيكستان - تركمانستان - قيرغزستان - أوزبكستان - كازاخستان).

وَيُظْهر هذا الجدول -باختصار- التكوين السياسي لجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية(٧):

ويمكننا بسهولة أن نميز أبرز ما شَكَّلَ ملامح دول المنطقة بعد الاستقلال وهو "التأثر الواضح بالثقافة الروسية السابق والتبعية له سياسياً واقتصادياً؛ حيث إن المنطقة ظلت لقرون عديدة معزولة عن العالم الإسلامي؛ مما جعلها تدور في فلك التاريخ الروسي بمختلف مراحله.

إلا أن هذا التأثر وهذه التبعية يتباينان من دولة لأخرى حسب توجهات الأنظمة الجديدة، ومدى ارتباطها بموسكو، وحاجتها السياسية والعسكرية إليها.

كما أن هذه الدول جميعاً ما زالت تعاني من ضعف هياكلها الاجتماعية والقومية والسياسية الداخلية، لهذا تناضل من أجل التخلص من الهيمنة الروسية، إلا أنها -لارتباطها الشديد السابق بها- تلجأ إليها مع كل تهديد داخلي (في الأغلب من جانب الإسلاميين، وفي سعيها للاستقلال التام تسارع إلى دخول كل تجمع إقليمي جديد(٨).

وعند انهيار الاتحاد السوفييتي تطلعت دول آسيا الوسطى إلى أن تضع أقدامها على أعتاب الديمقراطية، وكانت هناك بداية مؤشرات جيدة للتحول إلى الديمقراطية من قبل قيرغستان، ولكن

م	الدولة	العاصمة	المساحة (كم٢)	السكان بالمليون	اللغة	نظام الحكم	رئيس الدولة
١	كازاخستان	أستانا	٢،٧١٧ مليون	١٦، ٧٣٣	الكازاخية والروسية	جمهوري رئاسي	نور سلطان نزارباييف
٢	تركمانستان	اشكاباد	٤٨٨،١ ألف	٤،٥١٨	التركمانية والروسية	جمهوري رئاسي	صابر مراد نيازوف
٣	أوزبكستان	طاشقند	٤٤٧، ٤ ألف	٢٤، ٧٥٥	الأوزبكية والروسية	جمهوري رئاسي	إسلام كريموف
٤	طاجكستان	دوشانبه	١٤٣، ١ ألف	٦، ٤٤٠	الطاجيكية والروسية	جمهوري رئاسي	إمام علي رحمانوف
٥	قيرغستان	بشكيك	١٩٨،٥٠٠ ألف	٤، ٦٨٥	القرغيزية والروسية	جمهوري رئاسي	كرمان بيك باكييف

التكوين السياسي لجمهوريات آسيا الوسطى

لم يدم هذا الوضع كثيراً؛ إذ تبين للطبقة الحاكمة أن البقاء في السلطة أكثر أهمية من التحول الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان.

وتولت العناصر ذات التوجه الشيوعي القيادة السياسية في هذه الجمهوريات، بعد تخليها نظرياً عن الأيديولوجيا الماركسية اللينينية، التي تَشَبَّعُوا بها. وبسبب عدم وجود قيادات وطنية أو إسلامية ذات خبرة -سبق أن قادت النضال من أجل الاستقلال- فقد بقيت السلطة الحقيقية في يد الكوادر الإدارية السوفييتية.

أما عن الأنظمة السياسية فبرغم بعض التغييرات السطحية أكثر مما هي حقيقية، في آسيا الوسطى، فقد ظهر أثر التجربة السوفييتية بقوة في مؤسسات الدولة وتقنيات الحكم، وأسلوب التفكير. وفي معظم البلدان في المنطقة ما يزال الحكم يحتفظ بنظام قريب من الحزب الواحد.

أما ما يمكن أن نلحظه من تغيير على الصعيد السياسي فنجد السمة البارزة من حيث التغيير هي اللجوء إلى الوطنية؛ حيث إن الاستقلال وكذلك إرادة الكوادر في الحفاظ على السلطة يفرض عليهم حمل لواء الوطنية. وتظهر هذه الوطنية -بشكل خاص- بالنسبة إلى اللغة، فبرغم أن الروسية ما زالت حتى الآن لغة التواصل والثقافة، إلا أنه يُشَاهَدُ في آسيا الوسطى صدور عدة قوانين من شأنها بعث "اللغة الوطنية".

وأبرز مثال لذلك ما قامت به قيرغستان؛ إذ أصدرت قوانين جديدة تنص على "تعليم اللغة القرغيزية لجميع المواطنين اعتباراً من عام ٢٠٠٤م، وتأمين الدعم المالي اللازم للمواطنين الذين لا ينحدرون من أصول قرغيزية من أجل تعلم اللغة، التي ستكون اللغة الأساسية للتعليم في دور الحضانة والمدارس.

ويفرض القانون استخدام القرغيزية بشكل كامل في الدوائر الحكومية عام ٢٠٠٥م، واستخدامها بشكل مكثف في البث الإذاعي والتلفازي الحكومي والخاص، ويشترط القانون إتقان القرغيزية كشرط للتوظيف في المؤسسات الحكومية اعتباراً من عام ٢٠٠٥م. كما يفرض القانون الكتابة باللغة القرغيزية على جميع المنتجات التي يتم بيعها في البلاد إلى جانب فرض استخدامها على المنتجات المستوردة"(٩).

أما عن الاقتصاد فيمكننا ملاحظة تبعية المنطقة للمركز الروسي فحتى عام ١٩٨٥ (بداية البيريسترويكا) كان في كازاخستان حوالي ٢٥ ألف مؤسسة صناعية منها ألفا مؤسسة كبيرة، في حين كانت أوزبكستان تتمتع بقدر جيد من تطور الصناعات الثقيلة؛ وكذلك صناعة الطائرات والغاز وشبكة متطورة من المحطات الكهربائية، بينما كانت في قرغيزيا حوالي ٥٠٠ مؤسسة صناعية كبيرة، وبعض المحطات الكهربائية الكبرى، وصناعات متطورة نسبياً للنسيج، بينما تميزت تركمانيا بالصناعات النفطية والغازية، أما طاجكستان فقد كانت أكثرها تخلفاً، ولم تأخذ صناعتها بالتطور إلا في بداية الثمانينيات، وبالأخص صناعة الألمنيوم ومشروع بناء المحطات الكهربائية الكبرى؛ إلا أن كافة هذه الصناعات- كما هو الحال بالنسبة لشبكة الطرق (سكك الحديد والشوارع)- كانت مرتبطة بروسيا فقط. أما تصديرها للبضائع التامة فقليل ومحصور ضمن الاتحاد السوفييتي وروسيا بالأخص، وفي الإطار العام كان حوالي ٦٥٪ من اقتصاد آسيا الوسطى مرتبطاً بروسيا وتابعاً لها"(١٠).

وعلى الصعيد الاجتماعي، ومنذ ١٩٩١، شهدت الجماهير هبوطاً جوهرياً في مستوى معيشتها، كما تعمقت الفروقات الاجتماعية، ونجد أن القسم الأكبر من سكان آسيا الوسطى، يعيش تحت عتبة الفقر (رسمياً ٨٣٪ في طاجيكستان و٤٨٪ في تركمانستان و ٤٣٪ في كازاخستان و ٥٠٪ قيرغزستان و٢٣٪ في أوزبكستان).

وعلى سبيل المثال حول مستوى معيشة السكان في آسيا الوسطى، يعادل الأجر الشهري في سنة ١٩٩٨م، في كازاخستان، ١٢٧ دولاراً أمريكياً مقابل ٥٨$

في أوزبكستان و ٥٤$ في تركمانستان و ٣٧$ في قيرغزستان و ١٢$ في طاجيكستان" ولا يدخل في هذه الأرقام الدخل الشهري من وسائل معيشة إضافية[١١].

الصحوة وعلاقتها بالشعوب والحكومات:

حاولت روسيا منذ انهيار الاتحاد السوفييتي فرض النظام العلماني على آسيا الوسطى الإسلامية وكَرَّست قيادات علمانية على رأسها، واستفرغت وسعها في وقف أي تحرك يعيد هذه الشعوب لدينها؛ إكمالاً لمسلسل التغييب الذي فرض على المنطقة لعشرات السنين.

وبرغم أن هذه الهجمة الروسية قد أدت إلى تشويه كبير للهوية الإسلامية على مستويات عديدة، إلا أنها -وفي وقت لاحق- أدت إلى رد فعل عكسي، تمثل بنمو ظاهرة الصحوة الإسلامية، وبروز الحركات الإسلامية، وتمسك المسلمين بديانتهم، والاستبسال في الدفاع عنها. وقَوِيَ الشعور الإسلامي لدى سكان آسيا الوسطى بعد هزيمة الاتحاد السوفييتي على يد المقاومة الأفغانية التي غلب عليها الطابع الإسلامي، مما ساهم في انتشار الفكر الإسلامي، والدعوة إلى اعتماد نظام الحكم الإسلامي في هذه الدول خاصة في طاجيكستان.

فبعد غياب طويل انحسر فيه تأثير الإسلام لعقود في الحياة العامة في الجمهوريات السوفييتية، ومنذ الإعلان عن سياسة "العلنية وإعادة البناء" والسماح لأصحاب الديانات أن يمارسوا شعائرهم الدينية؛ عاد الإسلام للتأثير في واقع المسلمين، واتجه المسلمون صوب المساجد لِيُشْبِعُوا ظمأهم الروحي، وبدؤوا يتعلمون مبادئ دينهم وتعاليمه التي غابت عنهم عشرات السنين.

القسم الأكبر من سكان آسيا الوسطى، تعيش تحت عتبة الفقر (رسمياً ٣٨٪ في طاجيكستان و ٨٤٪ في تركمانستان و ٣٤٪ في كازاخستان و ٠٥٪ قيرغزستان و٣٢٪ في أوزبكستان.

كما أن تحرك المسلمين نحو دينهم مع أول فرصة أتيحت لهم يعطي مؤشراً بأن الوعي الديني والارتباط بالإسلام لم يختف من أوساطهم تماماً كما كان مخططاً لهم، وهذا يدل على أن الآصرة التي تربط بين الإسلام ومسلمي آسيا الوسطى لا زالت متينة، وأن جهود الشيوعيين لم تعط كل الثمار المرجوة. كما يؤكد أن الإسلام في هذه البقعة له جذور عميقة في النفوس، فقد لا يظهر واقعاً حياً في حياة شعوبها، لكن التغيرات التي مرت بالمنطقة، وتجربة الاستقلال والصحوة التي ظهرت آثارها سريعاً أثبتت أنه يمتزج مع أرواح الناس وهويتهم، حتى بات من المستحيل أن يُفْصَل عنهم، وهي مسألة أثبتها التاريخ بعد أن فشلت الشيوعية بكل آليتها -وعلى مدى عقود- في أن تنزع الإسلام من نفوس الناس.

وفي الوقت الذي اتبعت فيه السلطات الشيوعية أسلوب العنف والتنكيل ضد أي قوة تبرز داخل الاتحاد السوفييتي ومنها النشاط الإسلامي، نجد أن أصحاب الطرق الصوفية تمكنوا من إدامة وجود بعض شعائر الإسلام في نفوس مسلمي الاتحاد السوفييتي وآسيا الوسطى خاصة. فقد ابتعد الصوفية -الذين قاموا بدور كبير في مجريات الأحداث والدفاع عن الإسلام منذ عهد القياصرة - عن أعين السلطات ولجأوا بدينهم إلى الريف حيث تضعف المراقبة والتتبع، ويدل على استمرار المتصوفة في حمل الإسلام والحفاظ عليه بروزهم بصورة واضحة بعد عمليات الانفتاح التي قادها ميخائيل غورباتشوف، والتي تأكدت أكثر بعد انهيار الاتحاد السوفييتي.

وفي كل الأحوال فإن استقلال دول آسيا الوسطى وخروجها من الربقة السوفييتية في بداية التسعينيات من القرن الماضي دفع بها إلى وضع ساعد على عودة الروح والهوية الإسلامية باعتبارها المكون الأساس لتاريخ تلك الشعوب وثقافتها.

وسوف يتزايد أثر الإسلام وفاعليته مع كل تحرك جديد من دول آسيا الوسطى الإسلامية في اتجاه ترسيخ استقلالها الحقيقي، مما يساعد بالضرورة على رجوعها التدريجي إلى محيطها وبيئتها الإسلامية.

> كان استقلال دول آسيا الوسطى الإسلامية، هو المقدمة الضرورية الأولى لاستعادة المسلمين لهويتهم الثقافية.

ملامح الصحوة المعاصرة بآسيا الوسطى:

الواقع أن الباحث في تاريخ الصحوة الإسلامية الحديثة بآسيا الوسطى يجد صعوبة شديدة في رسم صورة دقيقة حيال معالم الصحوة ومستقبلها، وما تزخر به من حركات إسلامية، والتحديات التي تواجهها وبداية ظهور ما يعرف باسم "الإسلام السياسي" بسبب قلة المتاح في هذا الباب من المعلومات والدراسات التي تتناول الموضوع بشمول وموضوعية، إلا أننا نستطيع أن نرصد بعضاً من هذه الملامح التي قد تساعدنا على وضع تصور مبدئي لحالة الصحوة بهذه المنطقة الحيوية خلال العقدين الماضيين:-

كان استقلال دول آسيا الوسطى الإسلامية، هو المقدمة الضرورية الأولى لاستعادة المسلمين لهويتهم الثقافية، وبعد تفكك السلطة السوفييتية أصبح ظهور الحركات الإسلامية السياسية جزءاً طبيعياً من التغيير الذي شهدته المنطقة، والذي أفرز تنوعاً وتعددية فكرية مَثَّلَتْ الحركات الإسلامية شكلاً من أشكاله.

- ورغم حداثة الصحوة الإسلامية في آسيا الوسطى وكونها لم تتشكل بعدُ في تيارات مكتملة واضحة المعالم سياسياً وفكرياً، إلا أنه قد أصبح جلياً أن الصحوة والحركات الإسلامية السياسية في تلك الدول قد باتت مكوناً مؤثراً متنامياً في تكوين الدولة وبناء المجتمع.

ورغم الضعف النسبي للحركة الإسلامية في غالبية دول المنطقة إلا أنه ينتظر وعلى مدى غير بعيد أن تصبح أحد المساهمين الأساسيين في إعادة ترتيب النظام السياسي والاجتماعي في تلك البقعة؛ نظراً للإقبال الشعبي المتزايد على الإسلام.

ويبدو مستوى الالتزام الديني ومظاهره مختلفة في دول المنطقة، ففي طاجكستان مثلاً نرى معدلاً مرتفعاً نسبياً لمظاهر الصحوة؛ حيث الشعور الإسلامي الذاتي لدى الشعب الطاجيكي أقوى بكثير مما هو موجود لدى بقية شعوب آسيا الوسطى، ولتأثر طاجكستان بما يدور حولها من الجمهوريات والدول المجاورة خاصة أفغانستان من صحوة إسلامية، ومطالبة بالحكم الإسلامي.

ويتمثل كل ذلك في الاهتمام ببناء العديد من المساجد والمدارس الدينية وعودة الالتزام ببعض الشعائر الإسلامية التي كانت في طريقها للاندثار في العهد السوفييتي البائد، وتعتبر الحركة الإسلامية في طاجكستان من أنشط وأقوى الحركات الإسلامية في آسيا الوسطى، وقد عبرت الحركة عن هذه القوة من خلال تفعيل الساحة السياسية وإثارتها ضد السلطات الشيوعية.

وهو نفس الحال تقريباً في أوزبكستان؛ بينما نجد الوضع مختلفاً في كازاخستان وقيرغستان وتركمانستان، حيث الصحوة تبدو إلى فترة قريبة ضعيفة؛ إذ إن السواد الأعظم من الناس في هذه الدول اختلط الإسلام لديها بالخرافات والتقاليد

والعادات، وغاب عنها كثير من أحكام الدين بصورة تتجاوز أخواتها، وإن اشترك الجميع في مساحة ليست هينة من الغياب عن الوعي الإسلامي العميق.

- إن ظاهرة الصحوة الإسلامية في مجملها بآسيا الوسطى هي أقرب إلى الضعف " النسبي "حتى الآن منها إلى الكيان الفعَّال المؤثر في ترتيب الوضع السياسي والاجتماعي بدولها، وسبب هذا الضعف في الأساس حداثة نشأتها وارتباطها بدول لم تتكامل بعدُ ملامحها السياسية والاجتماعية فضلاً عن ضعف ثقافتها الخاصة، كما أن التضييق الحكومي ورفض السلطات الحاكمة الاعتراف بشرعية هذه الحركات ضَيَّقَ الفرصة أمامها كي تتحرك، وتمارس أنشطتها الخاصة وفق رؤاها المغايرة لغيرها من التيارات السياسية.

ومع تصاعد "الصحوة الإسلامية" وبروز التيارات والحركات الإسلامية في آسيا الوسطى، ولاسيما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والفكر الشيوعي تزايد الاهتمام بدراسة هذه الظاهرة والبحث في ماهيتها وآفاقها وأسباب انتشارها في الساحة السياسية ورواج أفكارها وسط الشرائح الاجتماعية المختلفة.

وثمة وجهات نظر كثيرة تحاول تفسير صعود الصحوة الإسلامية بآسيا الوسطى، منها التفسيرات الاقتصادية التي حاولت البرهنة على أن الأسباب القائمة وراء هذا الصعود ترتبط أساساً بالأزمة الاقتصادية التي تمر بها المنطقة، وبسبب فشل برامج التنمية فيها والضعف الاقتصادي بصفة عامة في هذه الدول بعد استقلالها.

أما التفسيرات السياسية فتربط هذا الصعود بسقوط وانتهاء الأيديولوجية التي سيطرت على المنطقة عشرات السنين، وفشلها في تحقيق الأهداف والطموحات التي تطلعت إليها وعدم قدرتها على الاستمرار في مجابهة الأفكار المغايرة، وتناست هذه التفسيرات المحرك الأهم المتمثل في القوة الذاتية للباعث الإسلامي وامتزاج الإسلام بهوية الشعوب ووجدانهم.

كان لحركة الجهاد في أفغانستان والشيشان تأثيرٌ كبيرٌ في تعاظم هذه الصحوة وتشكيل الكثير من ملامحها وخاصة طاجكستان؛ فعلاقة الطاجيك وثيقة بالشعب الأفغاني الذي يُشَكِّل الطاجيك من مجموعه ٣٠ بالمائة.

أسهمت الحركة العلمية والمنح الدراسية من بعض المؤسسات الإسلامية بالدول العربية -والتي سمحت بها بعض دول المنطقة لفترة محدودة إبان الاستقلال- في إحياء بعض من معاني الإسلام وأحكامه المندثرة.

وقد انعكست ظروف المجتمعات والنظم الحاكمة لدول آسيا الوسطى على شكل ونمط الحركات الإسلامية، وتمثلت هذه الظروف في الأزمة الروحية التي كانت تعيشها الجمهوريات السوفييتية السابقة -بما فيها جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية- والأزمة الاجتماعية المتمثلة في انتشار حالات القلق الاجتماعي والانحدار الخلقي فضلاً عن الواقع السياسي المتمثل في أنظمة رفعت شعارات الديمقراطية والتنمية والإصلاح الاقتصادي في بداية استقلال تلك الدول، ثم ما لبثت أن تراجعت ومارست التضييق وقمع الحريات وسحبت حيز الحرية الذي منحته للشعوب، فضلاً عن التدهور الاقتصادي الذي أصابها في مجملها، ودفعت تلك الظروف العديد من جماعات المعارضة للظهور على الساحة السياسية، كان من أبرزها الحركات الإسلامية التي سعت لطلب الإصلاح عن طريق التغيير السلمي والمشاركة السياسية والنشاط الديني، والبعض الآخر انتهج الأسلوب التصادمي؛ نتيجة للأسلوب العنيف الذي جابهتهم به الأنظمة بتلك الدول.

إطلالة على الحركات الإسلامية بالمنطقة:

كان لدول آسيا الوسطى آمال كثيرة في أن تتحرر من أثقال الماضي، وتستعيد هويتها بعد عقود الكبت والاضطهاد، ولم يكن هناك أي تغيير في

سياسة الحكم يشير إلى قرب طي صفحة الماضي القاسية غير تغيرات سطحية لم تفلح في إقناع الشعوب بوجود تغير حقيقي، بل ظلت القيادات المتشبعة بحكم الفرد التسلطي تحكم البلاد دون الاكتراث بالشعب وإراداته ورغباته. فكانت الحاجة إلى حركات فاعلة تسعى لتحقيق طموح الجماهير تأخذ على عاتقها عملية بعث للهوية الدينية لشعوب تلك المنطقة، وعملية إصلاح للمسار الاجتماعي المتردي وإرغام السلطات الحاكمة على إجراء إصلاحات سياسية تنسجم وروح التطورات الهائلة الجارية في المنطقة.

ونشأت بعد استقلال دول آسيا الوسطى حركات وأحزاب إسلامية، حَرَّكَتْهَا العواطف الدينية، وبعد مواجهات مع الأنظمة الحاكمة ظهرت عدة حركات إسلامية أو ذات توجه إسلامي على خارطة تيارات الإسلام السياسي تحمل على كاهلها المشروع الإسلامي بصورة متكاملة أو جزئية، كان أهمها: حركة التوبة، حركة العدالة، حركة آلاش، حركة الإسلام والديمقراطية، حركة الجبهة الشعبية لأوزبكستان، الحزب الديمقراطي الإسلامي، ما يعرف بالحركة الوهابية "وأبرز تعبيراتها جماعة أهل السنة"، حزب التحرير، الحركة الإسلامية لأوزباكستان، وأخيراً حزب النهضة الإسلامي الأكثر شهرة والأوسع انتشاراً في دول آسيا الوسطى.

ومعظم هذه الحركات حركات قطرية المنشأ تأسست واستمرت في العمل داخل دول بعينها، وحركات إقليمية المنشأ ظهرت كحركة واحدة وانتشرت بعد ذلك داخل دول مجاورة، وتعتبر كل هذه الحركات تقريباً قُطْرية ما عدا الحركة الأخيرة "حزب النهضة الإسلامي"، فهو نموذج للحركات الإقليمية.

إن ما يجعل هذه الحركات تندرج تحت مسمى حركات إسلامية هو الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه أكثر مما هو أسلوب تحقيق هذا الهدف، فما تسعى له هذه الحركات هو إعادة ربط الدين بكل من السياسة والمجتمع، والعودة بالشعوب إلى هويتها الإسلامية فضلاً عن مواجهة العلمانية التي أرادت تحجيم نطاق الدين في الطقوس دون المعاملات والقوانين(١٢).

وليكتمل جزء هام من دراسة حال الصحوة بآسيا الوسطى سنعرض لحركتين: تمثل إحداهما نموذج العمل السياسي الذي يسعى لتغيير الواقع عن طريق الأساليب السلمية في إطار القوانين الحاكمة للعملية السياسية في تلك الجمهوريات، وهي حزب النهضة الطاجيكي، والأخرى تمثل النموذج الذي اعتمد العمل المسلح أسلوباً للتغيير وهي الحركة الإسلامية لأوزباكستان.

حزب النهضة الإسلامي:

حزب سياسي ذو اتجاه إسلامي، تأسس الحزب في عام ١٩٩٠ في مدينة استراخان الروسية. ويستمد الحزب برنامجه وأهدافه من مصادر الشريعة، ويشارك في الحياة السياسية للبلاد وهو أكثر الحركات الإسلامية في آسيا الوسطى شهرة، ويعود ذلك إلى شبكة علاقاته الإقليمية داخل المنطقة، وإلى حجم عضويته الكبير نسبياً مقارنة بالحركات الأخرى. ومنذ البدء ظهر الحزب بوصفه حزباً إسلامياً جعل مهمته الأساسية إرجاع الجمهور إلى عقيدتهم الإسلامية ونشر الوعي الديني، خاصة بين الشباب، وإقناع العامة والخاصة بأن الإسلام دين شامل وليس عقيدة فحسب، يهيمن على كل مناحي الحياة.

وتشكّل الحزب في البداية بوصفه حزباً لعموم مسلمي الاتحاد السوفييتي، غير أن تطور الأحداث اللاحقة قبيل وبعد انحلال الاتحاد السوفييتي جعله يتحول بالتدريج من حركة ذات طابع إقليمي إلى حركة ذات طابع محلي داخل كل دولة على حدة.

ومن بين دول آسيا الوسطى الخمس فإن حزب النهضة يركز نشاطه بشكل ملموس في طاجكستان بصورة قوية، أما في أوزبكستان فقد قوبل حزب

النهضة منذ تأسيسه في ٢٦ يناير ١٩٩٢م -بالرغم من الطابع الوعظي والعام لأهدافه- برفض حكومي شديد، فوفقاً لقانون المنظمات العامة الصادر في فبراير ١٩٩١م فإن حزب النهضة يندرج تحت المنظمات غير المصرح لها بالنشاط بسبب طبيعته الدينية، في حين أن وجوده محدود في الدول الثلاث الأخرى.

أما عن أهداف الحزب فهو كحزب سياسي يهدف إلى الوصول إلى السلطة عن طريق المشاركة في الحياة السياسية، وكسب الرأي العام، وإقناع الجمهور ببرنامجه ومبادئه.

وعلى الرغم من نجاح حزب النهضة في حشد عضوية كبيرة نسبياً فإن الحزب سرعان ما وجد نفسه طرفاً في الحرب الأهلية الطاجيكية، والتي كلفته خسائر كبيرة، وواجه بعدها سياسات النظام الجديد في طاجيكستان التي ساهمت في الحد من نفوذه، وظهور انشقاقات واتجاهات متباينة داخل الحزب ذاته كانت عاملاً هاماً وراء إضعاف قدرات الحزب التنظيمية.

ثم استطاع الحزب أن يعود إلى الساحة السياسية وأن يفتح فروعه ومراكزه في جميع ولايات الجمهورية وكثير من نواحيها عام ١٩٩٧م؛ ليقوم بنشاطاته السياسية، ويشارك في الحياة السياسية للبلاد، وفق ما يسمح له قانون الأحزاب لجمهورية طاجيكستان. والحزب يتخذ غالباً موقفاً مؤيداً لسياسات الحكومة الخارجية والداخلية، فيما يتعلق ببرنامج الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتربوية. وكذلك يأتي تأثير الحزب على الحياة السياسية للبلاد عن طريق أعضائه الذين يتولون بعض المراكز في الحكومة الطاجيكية.

ومن القضايا ذات الأولوية التي يهتم بها الحزب أيضا التعاون مع سائر القوى السياسية الطاجيكية للوصول بطاجكستان إلى الرقي والتقدم، وتثبيت موقع طاجيكستان في المجتمع الدولي كدولة متحضرة، والدفاع عن مصالح طاجكستان العليا.

ويعقد الحزب بشكل منظم مؤتمرات وندوات سياسية ودينية في مقره أو في مركزه الثقافي، كما يشارك مشاركة فعالة في المؤتمرات العامة والتجمعات السياسية للبلاد(١٣).

حركة أوزبكستان الإسلامية:

أُنشئت "حركة أوزبكستان الإسلامية" في عام ١٩٨٩م منتهجة العمل المسلح كوسيلة بهدف الإطاحة بالحكم القائم وإقامة دولة إسلامية في منطقة وسط آسيا، وخاصة في جمهورية أوزبكستان. وتختلف التقديرات بشأن عدد أعضاء الحركة، والتي أوصلها بعضهم إلى ٧ آلاف مقاتل(١٤).

> وفي المجمل العام فإن الحركات الإسلامية في آسيا الوسطى على اختلاف توجهاتها تشترك في محاولتها تنمية الوعي الديني وإزالة الرواسب الإلحادية لإقامة مجتمع إسلامي كخطوة لتأسيس دولة إسلامية.

وتأسست هذه الحركة نهاية الثمانينيات على ضفاف نهر فرغانة، وهي حركة ممنوعة بأوزبكستان وقد سبق لها أن شاركت في الحرب الأهلية التي دارت رحاها بأفغانستان قبل أن تنطوي إلى جانب حركة طالبان أيام حكمها.

واتخذت الحركة من وادي فرغانة -أكثر مناطق آسيا الوسطى خصوبة بالحركات الإسلامية- قاعدة انطلاق للجوء إلى العمل السري والانحياز إلى خيار القوة، بعد أن تعرضت لمنع ومحاصرة وتضييق شديد، وتأكدت أن الأنظمة اختارت العنف سبيلاً لمواجهتها. "وفي أوزبكستان سعى الحزب الشعبي الديمقراطي الأوزبكستاني (PDPU) فور وصوله إلى الحكم إلى منع أحزاب المعارضة بل سارع في عام ١٩٩٦م

بإصدار قانون يمنع إقامة الأحزاب على أسس دينية أو إثنية؛ الأمر الذي ردت عليه الحركة الإسلامية في أوزبكستان بالعمل المسلح. حيث قامت الحركة الإسلامية في أوزبكستان (IMU) بشنِّ هجمات مسلحة عديدة ضد الحكم الأوزبكستاني في محاولة لإقامة دولة إسلامية مستقلة؛ ردّاً على محاولات النظام عزل الشعب عن الإسلام"(١٥).

"وفي٤ جمادى الأول١٤٢٠هـ / ٢٥ أغسطس ١٩٩٩م أعلنت الحركة الإسلامية لأوزبكستان في بيان لها بدء القتال من أراضي قيرغستان ضد السلطة القائمة في أوزبكستان المتمثلة في كريموف ورجاله..وأعلنت أن الهدف الأسمى من إعلان القتال هو إقامة الدولة الإسلامية، والدفاع عن الإسلام والمسلمين في أوزبكستان مما يتعرضون له من انتهاكات، ومن اغتيال العلماء والمفكرين"(١٦).

وفي أغسطس ٢٠٠٠م، شنت تشكيلات من الحركة الإسلامية الأوزبكية غارات مسلحة داخل قيرغزستان وأوزبكستان انطلاقاً من أراضي طاجكستان.

ودأبت السلطات الأوزبكية على اتهام حركة أوزبكستان الإسلامية بالمسؤولية عن العديد من التفجيرات التي أدخلت البلاد في سلسلة من العنف اتخذتها الحكومة ذريعة لإحكام قبضتها على أي نشاط إسلامي، وألقت المئات من المسلمين في المعتقلات بحجة مكافحة الإرهاب.

وفي المجمل العام فإن الحركات الإسلامية في آسيا الوسطى على اختلاف توجهاتها تشترك في محاولتها تنمية الوعي الديني وإزالة الرواسب الإلحادية لإقامة مجتمع إسلامي كخطوة لتأسيس دولة إسلامية، وعلى الرغم من المنهج السلمي الذي تبنته معظم الحركات، إلا أن بعضاً من هذه الجماعات قد انتهج سلوكاً تصادمياً عنيفاً ضد السلطات القائمة اعتقاداً في جدوى العمل المسلح كوسيلة للتغيير مدفوعة بسياسة التضييق والمحاصرة الذي انتهجته الأنظمة في هذه المنطقة ضد الحركات الإسلامية حتى السلمية منها في غالب الأحيان، وضد كل من يُظهر تمسكاً بالإسلام، وإن لم يكن له انتماء تنظيمي لأي من الحركات والتيارات الإسلامية.

علاقة الصحوة الإسلامية بالشعوب في آسيا الوسطى:

اكتسبت الصحوة الإسلامية انتشاراً جيداً في جمهوريات آسيا الوسطى، واستفادت شيئاً فشيئاً من فشل الأيديولوجيات القائمة، والتي كانت تجتذب قطاعاً واسعاً من الشباب المسلم، فضلاً عن النزعة الفطرية للتدين والإقبال على الإسلام لَدَى شعوب آسيا الوسطى والتي ساعدت إلى حد ما في إيجاد نوع من الإحياء الإسلامي في إطار أوسع من سابقه إبان الحقبة السوفييتية. وبرغم ذلك فإن القاعدة الجماهيرية العريضة في المنطقة لا تزال بعيدة عن فهم أطروحات الصحوة بالنسبة للإسلام بالمعنى "الشامل" للكلمة كما تقدمه بعض الحركات الإسلامية؛ وذلك لجهلها بكثير من أحكام الإسلام والناتج عن عشرات السنين تعرضت خلالها الشخصية المسلمة في آسيا الوسطى للتدمير والتشويه.

كذلك فإن السياسات المعادية التي تنتهجها النظم الحاكمة تجاه الصحوة وأفكارها تجعل من الاقتراب من أطروحات الصحوة ومشاريعها ومحاولة المشاركة فيها خطوة مليئة بالمخاطر لا يستطيع الكثيرون الإقدام عليها رغم قبولهم الفطري لكثير من تلك الأطروحات.

كما أن الدور الذي تلعبه القوى الإقليمية المحيطة بدول آسيا الوسطى يشير إلى أن الحركات الإسلامية بالمنطقة أصبحت تمثل إزعاجاً وخطراً متنامياً لتلك القوى، ويظهر ذلك بوضوح من الاتفاق المعلن بين قوى المنطقة -وعلى رأسها الصين والهند وروسيا- في محاربة المد الإسلامي. ومن المؤكد أن وعي الجماهير بهذه الحركات وتفاعلها مع برامجها وأفكارها تؤثر فيه عوامل، أبرزها وسائل الإعلام المحلية والدولية والتي تقدم صورة مشوهة عن أهداف تلك الحركات وأنشطتها.

فضلاً عن أن الطابع السري لمعظم الحركات الإسلامية في آسيا الوسطى قد حرمها من الاتصال بالقطاع الجماهيري العريض بصورة أكثر فاعلية.

لكل هذه العوامل فإن منطقة آسيا الوسطى على الرغم من قربها من أفغانستان المصنفة كبؤرة أصولية فاعلة إلا أنها لا تزال تحتاج لمجهودات ضخمة حتى تتمكن الحركات الإسلامية فيها من أن تصل بمبادئها وأهدافها إلى أفهام مختلف قطاعات المسلمين في تلك الشعوب والامتزاج بها بطريقة تحمل على الالتزام والمشاركة في حمل تلك المشاريع التي تقدمها الصحوة لشعوب المنطقة.

التضييق الحكومي على الصحوة والحركات الإسلامية:

كان من المنتظر بعد انهيار الاتحاد السوفييتي أن تقوم السلطات بجمهوريات آسيا الوسطى بترسيخ دعائم وأسس الدول الناشئة آخذة في اعتبارها المكونات الحقيقية لهوية وثقافة شعوب المنطقة وهو تأسيس يُفْتَرض استناده إلى المكونات الواقعية والجذور التاريخية الحقيقية لهذه الدول، وبالأخص هويتها وثقافتها الإسلامية.

إلا أن الطبقة الحاكمة في جمهوريات آسيا الوسطى لم تستند في الواقع إلا على الهوية والتقاليد الروسية السياسية (القيصرية والسوفييتية) مُهْمِلة للهوية الإسلامية المتجذرة في شعوب المنطقة بل ومُحَاصِرة لأي نشاط من شأنه إحياء تلك الهوية والمساعدة في استعادتها.

وظهر ذلك بقوة في ترسيخ أسس وتقاليد الحكم الفردي ومحاربة المعارضة، ومحاولة تصفية مختلف أشكالها ومستوياتها -وخاصة الإسلامية منها- بسبب الخوف من الوعي الديني وإقبال شعوب المنطقة على تعلم الإسلام.

"وليس مصادفة أن الطبقة الحاكمة بتلك الدول إلى جانب " الأعداء التاريخيين" للصحوة في المنطقة؛ لذا نجدها تتفق مع السلطة الروسية وتتعاون مع الهند وتؤيد الصين في مخاوفهم ومحاربتهم لما يسمى "بالإرهاب الإسلامي"، بينما لا يتخوف أي منهم من التطرف والإرهاب الفعلي للأرثوذكسية الروسية والهندوسية والبوذية في مواقفهم من الإسلام والمسلمين"(١٧).

وبدأت بعد انحلال الاتحاد السوفييتي واستقلال الدول الإسلامية في آسيا الوسطى، مرحلة عنيفة من الصدام بين السلطات -الجديدة شكلاً القديمة مضموناً- وبين الحركات الإسلامية. وبرغم من اختلاف صور التعامل الحكومي مع الصحوة والحركات الإسلامية من دولة لأخرى بآسيا الوسطى، إلا أن حقيقة العلاقة بقيت كما سابقتها في الحقبة السوفييتية، بمعنى التصدي لها وقمعها بأساليب متنوعة ولم يستجد في تلك العلاقة غير استحداث أساليب جديدة للقضاء عليها.

> الطبقة الحاكمة في جمهوريات آسيا الوسطى لم تستند في الواقع إلا على الهوية والتقاليد الروسية السياسية (القيصرية والسوفييتية) مُهْمِلة للهوية الإسلامية المتجذرة في شعوب المنطقة بل ومُحَاصِرة لأي نشاط من شأنه إحياء تلك الهوية والمساعدة في استعادتها.

فبالمقارنة مع السياسات السوفييتية تجاه الإسلام يظهر أن حكومات جمهوريات آسيا الوسطى قد ورثت وطورت عقب استقلالها سياسات شبيهة بتلك التي اتبعتها موسكو من قبل. فالتضييق على الحركات الإسلامية وإعلان عدم شرعيتها وملاحقة عناصرها هو استمرار لنفس النهج القديم إبان الحكم السوفييتي الذي اعتبر كل مظاهر نمو الوعي

الإسلامي وتصاعد الصحوة مصدر تهديد يحتم اقتلاعه من جذوره.

فوقف الزعماء السياسيون الرسميون يحملون تاريخهم الشيوعي القديم، وولاءاتهم الغربية الحديثة، وكل ما فعلوه لتجميل سياساتهم أمام شعوبهم هو الإقرار بأمر الدين، "دين" لا يحرك ساكناً، مُحاصَر داخل المساجد، لا يُسْمَح له بالخروج خارج جدرانها ولا التحرك داخل المجتمعات، دين لا علاقة له بالسياسة ولا يتجاوز مجموعة من الشعائر المتوارثة.

واتبعت دول المنطقة -وخاصة حكومة أوزبكستان- خطوات عدة من أجل ضرب الصحوة والقضاء على تحركاتها السياسية والتثقيفية، كان من أهمها إصدار قوانين تمنع إقامة الأحزاب على أسس دينية فضلاً عن حملات القمع والتنكيل التي لا تنتهي ضد كوادر الحركات الإسلامية مع عدم التفريق بين المسلمين الذي يمارسون شعائر دينهم دون أن يكون لهم أي ارتباط بالأحزاب أو الحركات الإسلامية وبين الإسلاميين ممن ينتمون لمختلف تيارات الصحوة، الأمر الذي استثار قطاعاً كبيراً من الحركات الإسلامية وَزَجَّ بهم لانتهاج أسلوب العمل المسلح. وبدت بعض الأنظمة بالمنطقة أكثر استبداداً من النظام السوفييتي الاستاليني؛ خاصة نظام كاريموف بأوزباكستان الذي اعتاد أن يصنف كل المسلمين الذين يعارضون سياساته بـ" الوهابيين"في محاولة منه لتصويرهم على أنهم أصوليون متطرفون.

وقد شدَّد كريموف حملته على الإسلاميين بالعديد من الخطوات؛ بدأها بخطاب متلفز بالقول: "المتطرفون المسلمون يجب رميهم بالرصاص عند جباههم، وإذا لم تستطيعوا أنتم القيام بذلك وعجزتم عنه أقوم بنفسي فأرميهم بالرصاص، وقد لَبَّتْ الأجهزة الأمنية لكريموف نداءه بالقيام بحملة اعتقالات طالت أكثر من ٨ آلاف مسلم في وادي فرغانة، وقامت بإغلاق أكثر من ٥ مساجد وتحويلها إلى إسطبلات خيل ومكتبات عامة يقرأ فيها الشعب الأوزبكي المجلات الداعرة والمؤلفات العلمانية [١٨].

والحقيقة أن كثيراً من منظمات حقوق الإنسان - الدولية والمحلية المختلفة، وكل الأحزاب الديمقراطية المعارضة اجتمعت على اعتبار أن كريموف هو المسؤول عن حالة العنف التي تجتاح أوزبكستان، وأنه هو السبب في نشوء معارضة إسلامية مسلحة، بسبب سياساته التصادمية العنيفة التي طالت الآلاف من المعارضين وأسرهم، ويحسبون أنه لو فتح المجال للديمقراطية وحرية التعبير لَمَا نشأت المعارضة المسلحة. "يقول السكرتير الأول لمنظمة حقوق الإنسان في أوزبكستان طالب يعقوبوف: "اضطر الناس أن يحملوا السلاح للدفاع عن حقوقهم وليبقوا أحياء"[١٩].

وفضلاً عن حملات التنكيل التي طالت الحركات الإسلامية حتى السلمية منها بالمنطقة فقد استحدثت حكومة أوزبكستان -في نهجها القاضي بالتضييق على الحركة الإسلامية-أسلوب التفجيرات التي طالت العديد من المناطق الحكومية، وأصابت المدنيين وأَطلقت حملات إعلامية دولية مكثفة مُحَمِّلة مسؤولية تلك التفجيرات للحركة الإسلامية المسلحة؛ متخذة من ذلك ذريعة جديدة لتشديد قبضتها على الحركات الإسلامية؛ ومبررة الأسلوب القمعي الذي تنتهجه.

ويؤكد المراقبون الدوليون والمحليون أنَّ حكومة كريموف هي التي دبَّرت تلك التفجيرات؛ وإنَّ من الأدلة التي تشير إلى أنَّ هذه اللعبة الدامية كان وراءها قوات خدمة الأمن (المباحث) أنَّه لم يمت أحد من رجال الحكومة في تلك التفجيرات التي وقع بعضها في آن واحد في أماكن مختلفة من قلب العاصمة. ولم ينتقد كريموف لا خدمة الأمن القومي ولا وزارة الداخلية على تفريطهم في تلافي تلك التفجيرات قبل حدوثها، بل على العكس من ذلك قلَّد عدداً من منسوبي وزارة الداخلية أوسمة ونياشين!

وقد ساهمت الحملة الأمريكية ضد ما يسمى

"الإرهاب" بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر في توجه حكومات المنطقة أكثر نحو مزيد من التضييق على القوى الإسلامية وزيادة الاعتقالات بتهمة (الإرهاب) والانتماء (إلى القاعدة وابن لادن). ودخلت العديد من دول المنطقة تحت النفوذ الأمريكي الهادف لتطويق الحركة الإسلامية وضرب الصحوة الناشئة بالمنطقة والتي تعتبرها تهديداً كبيراً لمصالحها، ومن هنا كان صمت واشنطن عما يجري من انتهاكات عديدة لحقوق الإنسان من حملات اعتقال وتعذيب أدانتها العديد من المنظمات الحقوقية، مما دعا منظمات حقوقية أمريكية لانتقاد حكومتهم التي اضطرت لتجميد جزء من معوناتها إلى الحكومة الأوزبكية لحفظ ماء الوجه بدعوى أن أوزبكستان لم تقم بالإصلاحات الدستورية والديمقراطية المطلوبة منها!!

ووفقاً لإحصاءات منظمة "الدفاع عن حقوق الإنسان في آسيا الوسطى التابعة لمجموعة هلسنكي لحقوق الإنسان في موسكو فقد زاد عدد المعتقلين في أوزبكستان عن ٥٠ ألف معتقل، وبرغم ذلك أعلن ريتشارد باوتشير (ناطق باسم وزارة الخارجية الأمريكية) أن أوزبكستان نجحت في تحقيق بعض التقدم على صعيد انتهاكات حقوق الإنسان، إلا أنها خيبت أمل واشنطن فيما يتعلق بالإصلاحات الديمقراطية والاقتصادية[٢٠]!!

وقد اعترف كريموف نفسه في البرلمان الأوزبكي بالدعم الذي تقدمه له واشنطن؛ بل زاد على ذلك بالقول: "اعلموا أن ورائي أمريكا وبوش، وهم لا يعبأون بمثل هذه المذابح؛ لأنه لو كان الأمريكان ضد هذه المذابح لما قدموا لنا هذه المساعدات المالية السنوية، وقد لاحظت ذلك عند زيارتي لواشنطن؛ فقد ثمّن الأمريكيون جهدي وتضحياتي في الحرب على الإرهاب، وقدموا لي جائزة سخية من أجل تصفيتي وسحقي لأصحاب اللحى"!!..بل إن كريموف طمأن أعضاء البرلمان بالقول: " لا تنزعجوا عندما تجدون مسؤولين أمريكان ينتقدون سجلنا في مجال حقوق الإنسان؛ لأن هدف أمريكا من وراء ذلك إظهار مراعاتها للقوانين الديمقراطية أمام العالم"[٢١]!!.

وفي تقرير صادر تحت عنوان: "خلق أعداء للدولة: الاضطهاد الديني في أوزبكستان"، توضح منظمة هيومن رايتس ووتش بالتفصيل ما يتعرض له من وصفتهم بـ"المنشقين" المسلمين من الاعتقال والتعذيب في إطار حملة مستمرة أدت إلى حبس ما يقدر بنحو ٧٠٠٠ منهم. وقالت ريتشل دنبر، المديرة

رغم أن روسيا تخشى من تزايد نفوذ الصين في آسيا الوسطى إلا أن هذا لا يمنعها من التعاون معها للتصدي بقوة للمد الإسلامي في المنطقة.

التنفيذية بالنيابة لقسم أوروبا وآسيا الوسطى في منظمة هيومن رايتس ووتش: "إن الحكومة الأوزبكية تقوم بحملة لا رحمة فيها ولا هوادة ضد "المنشقين" المسلمين المسالمين؛ ويظهر مدى وحشية العمليات التي تجري ضد المسلمين المستقلين بجلاء أنها تأتي في إطار حملة محكمة التنسيق والتنظيم من الاضطهاد الديني".... وتضيف دنبر "إن أوزبكستان حليف وثيق للولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية القوية، ولكن لا يمكنها التستر وراء الحرب العالمية على الإرهاب لتبرير القمع الديني"[٢٢].

وعلاوة على القمع واسع النطاق للحركة المعارضة عموماً والإسلامية خصوصاً، فإن السلطات في دول المنطقة بدأت تسعى لإقامة تحالف إقليمي ضد الحركات الإسلامية، وفي مقدمتها روسيا أكبر قوة عسكرية في المنطقة، وهو التعاون الذي اتسع فيما بعد ليشمل الصين. ورغم أن روسيا تخشى من تزايد نفوذ الصين في آسيا الوسطى إلا أن هذا لا يمنعها من التعاون معها للتصدي بقوة للمد الإسلامي في

المنطقة.

"وفي هذا الإطار فقد أقرَّ زعماء ست دول آسيوية في (قمة شنغهاي بالصين في ١٥ -٦-٢٠٠١) اتفاقية تهدف للقضاء على الحركات الإسلامية في آسيا الوسطى، وتأسيس مركز مشترك لمكافحة "الإرهاب" في العاصمة القيرغيزية بشكيك"(٢٣).

الصحوة الإسلامية بين تحديات الداخل وضغوط الخارج:

من المعلوم أن الظواهر الاجتماعية تتأثر وتتطور بفعل محركين أساسيين، هما: العوامل الداخلية التي تعتمل داخلها، والعوامل الخارجية التي تتعامل معها وتؤثر فيها. ولو نظرنا إلى البيئة التي تنشط بها الصحوة الإسلامية بآسيا الوسطى لوجدناها أسيرة لمجموعة من المؤثرات التي تعتمل بداخلها فضلاً عما استجد من متغيرات ضخمة تضغط على الصحوة من الخارج، وتدفعها بقوة إلى مرحلة تاريخية جديدة، لها ظروف خاصة، ولها متطلبات أخرى غير تلك التي كانت سائدة إلى فترة قريبة.

فالحركة الإسلامية بآسيا الوسطى التي يُعول عليها مهمّة الإصلاح والتغيير والبعث، ويُراهن عليها في عبور أزمة المنطقة الحضارية -لمواجهة المشاريع التغريبية من ناحية واستبداد الأنظمة المتسلّطة من ناحية أخرى- تواجه مجموعة من التحديات الداخلية والخارجية التي تعيقها وتقعدها إلى حد كبير عن القيام بهذا الدور المنوط بها وتؤخر إتمام مشاريعها الإصلاحية.

التحديات الداخلية:

أولا: السياسات الحكومية لوأد الصحوة:

لقد أدى الانتشار "النسبي غير المتوقع" للصحوة الإسلامية بين شعوب آسيا الوسطى، واستجابة العديد من شرائح المجتمعات الإسلامية لنداء الدعاة والعاملين للإسلام للعودة إلى الدين والالتزام بمبادئه وإعادة الاعتبار للهوية الإسلامية، فضلاً عما تحمله الصحوة بين جنباتها من مشاريع إصلاحية وتثقيفية تختلف كلياً عن السياسات والتوجهات للطبقة الحاكمة بتلك المنطقة، كل ذلك أدى -برغم محدودية تأثيرها الحالي- إلى اعتبار الصحوة ظاهرة خطيرة تسعى إلى تغيير المجتمعات وتشكيلها بطريقة تتعارض مع الأجندة الخاصة بالأنظمة الحاكمة مما أدخل الصحوة نتيجة لذلك في صراع مبكر مع معظم تلك الأنظمة الحاكمة التي أسرعت باتخاذ بعض التدابير لـوَأد الصحوة والتضييق عليها؛ فاعتمدت لذلك سياسات عدة كان من أهمها:

سياسة تجفيف المنابع:-

لم تكتف معظم الأنظمة بمنطقة آسيا الوسطى في القضاء على مظاهر الصحوة والحركات الإسلامية بسياسة القمع والتنكيل -والتي أشرنا إليها في موضع سابق- والتي اعتمدتها ضد كل من يُظْهر توجهاً إسلامياً بغض النظر عن مفردات المشروع الإصلاحي الذي يحمله وطريقة التغيير التي ينتهجها فأضافت إلى ذلك السياسةَ المعروفةَ باسم تجفيف المنابع.

ولم تكن "تجفيف المنابع"سياسة جديدة تفتقت عنها عقول النُّخَب السياسية في تلك الدول لكنها سياسة لها جذور تاريخية تمثلت في تجربة الحزب الشيوعي السوفييتي في بدايات هذا القرن عندما قرر مُنَظِّرُوهُ القضاءَ على الدين الإسلامي؛ لأنه يمثل عقبة ضد هيمنة الشيوعية على البلاد التي حكمتها.

"ويحدثنا كتاب (المسلمون في الاتحاد السوفييتي) الذي ألفه الفرنسيان (بينغسن ولمرسييه) -وصدرت طبعته الإنجليزية في عام ١٩٦٧م- عن صورة تاريخية للتجربة الأم لسياسة "تجفيف المنابع"، التي رسمها المفكر الشيوعي من أصل مسلم " سلطان غالييف " للحزب الشيوعي، وقام الحزب بتنفيذها منذ بداية سيطرته على المنطقة الإسلامية في آسيا

الوسطى وبلاد القوقاز.

ورسم "سلطان غالييف" سياسة النفس الطويل للقضاء على الإسلام، وأشار إلى الخطوط العريضة في سياسته تلك في مقال نشره في مجلة (جيزن) عام ١٩٢٠م، ومن ملامح هذه السياسة وجوب "إبعاد المسلمين عن دينهم بمراحل تدريجية لا تثير صداماً أو مقاومة، وفوق ذلك كان على الدولة الشيوعية أن تبعد عن نفسها الشبهات -وهي تشن حرباً على الإسلام- أنها إنما تفعل ذلك استمراراً للحملة التي شنها عليهم المبشرون المسيحيون في القرن التاسع عشر... " وبدأت الحكومة الشيوعية تنفيذ سياسة "سلطان غالييف" لتجفيف منابع الإسلام بشكل غير مباشر، وذلك بالقضاء على المؤسسات الإسلامية الثلاث، وهي أولاً: الأوقاف التي كانت تضمن القوة الاقتصادية لعلماء الدين، ثانياً: المحاكم الشرعية التي تمنح الإسلام السيطرة على حياة المسلمين الخاصة، وثالثاً: التعليم الديني الإسلامي، وقد شُنَّتْ هذه الحملات الثلاث في وقت واحد تقريباً ".

ولم يكتف الحزب الشيوعي السوفييتي بالقضاء على المؤسسات الإسلامية الثلاث، ولكنه في الوقت نفسه قام بحملة دعائية ضخمة ضد علماء الدين والحط من أقدارهم.

ثم بلغت السياسة الخبيثة التي لجأت إليها الحكومة في مكافحة الدين هدفها من غير أن تثير أية مقاومة شعبية، وذلك بتبنيها الكفاح بغية تغيير ملامح الإسلام وجعله "عصرياً"، وتطبيقه على العالم الحديث، وبعد أن نجحت هذه السياسة في إضعاف تأثير الإسلام أصبح بالإمكان البدء بتنفيذ المرحلة التالية وهي الكفاح في سبيل إقامة مجتمع شيوعي بعيد كل البعد عن الأفكار الدينية، وقد بدأ تطبيق هذه المرحلة بعنف منذ البدء وذلك بحملة مجابهة عنيفة على الإسلام"(٢٤).

لقد انتهت مرحلة تاريخية خطيرة في جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق، وبدأت مرحلة جديدة من المواجهة والملاحقة والتضييق اتبعت فيها الأنظمة "الجديدة" بالمنطقة نفس السياسات الخاصة بتجفيف منابع الصحوة فاستُبدلت "الإدارة الدينية لمسلمي آسيا الوسطى وكازخستان" والتي كانت تشرف على عموم مسلمي آسيا الوسطى بإدارات قُطْرية لا تختلف كثيراً عن سابقتها إلا في اسمها، وكلَ تصرفاتها الصغيرة والكبيرة المتعلقة بنشاطها في الداخل والخارج ما هي إلا تعبير عن إرادة الحكومات؛ واستكمالاً لمنهاج تجفيف المنابع قامت بعض دول المنطقة بإغلاق عشرات المساجد والمدارس الإسلامية بدعوى محاربة المتطرفين خوفاً من تحولها لمراكز لنشر أفكار الصحوة، وتحولت بعض المساجد لمكتبات ومقاهٍ ومستوصفات ونوادٍ وأغلقت الكثير من حلقات تحفيظ القرآن التي كانت ملحقة بالمساجد في السابق. وحتى تكتمل سياسة تجفيف المنابع استدعت سلطات بعض دول المنطقة -وبقرار مفاجئ- جميع الطلاب الذين يدرسون في بلاد إسلامية، سواء كانت دراستهم في العلوم الدينية أو العلوم المدنية.

سياسة البدائل للتيار السياسي للإسلام:

بالرغم من أن السياسة السابقة لتجفيف المنابع نجحت إلى حد بعيد في تغييب الكثير من معاني وشعائر الإسلام من حياة الشعوب في تلك المنطقة إلا أنها لم تتمكن من القضاء على النزعة الدينية والروح الإسلامية التي عرفت بها شعوب المنطقة؛ ولذا كان لزاماً من طرح بدائل من قبل الدولة للتيار "الحركي" للإسلام أو ما يعرف بـ"الإسلام السياسي" الذي تقدمه الصحوة كبديل أيديولوجي يجعل من هيمنة الإسلام بمعناه الشامل على مناحي الحياة الحلَّ الوحيدَ لمشاكل الشعوب بتلك المنطقة. ومن هنا؛ فإن جانباً من ضعف الحركات الإسلامية في آسيا الوسطى يعود إلى المنافسة من تلك البدائل التي تحمل مفاهيم قاصرة "مشوهة" للإسلام رَوَّجَتْهَا الحكومات بالمنطقة لخدمة

أهدافها من خلال منظورين آخرين للإسلام تدعمهما الأنظمة القائمة وهما ما عرفا باسم "الإسلام الرسمي أو الحكومي"و"الإسلام الشعبي".

الإسلام الرسمي:

فخلافاً لموقف الحركات الإسلامية لمفهوم الإسلام الشامل، والذي يدعو إلى مزج الدين بالسياسة وبكل مناحي الحياة، فإن ما عُرِفَ باسم "الإسلام الرسمي" يشير إلى منظور جديد"للإسلام" يحصر النشاط الإسلامي في الإدارات الرسمية التي تُحَدِّد سياساتها وخططها بما يتوافق مع الحكومات وبما لا يتصادم مع توجهاتها.

فمع سقوط الماركسية -على الأقل من الناحية الرسمية- سقطت مبررات التنكيل بالإسلام وأصبح لازماً على السلطات الرسمية في الجمهوريات الخمس أن تولي الإسلام رعايتها "ظاهرياً" وأن تتبنى سياسات تبدو توافقية معه، هذا التحول الظاهري نحو التوفيق حَتَّمَتْهُ أيضاً حاجة تلك الدول إلى إيجاد بديل ديني قادر على المنافسة مع التيار السياسي للإسلام واستيعاب النشطين دينياً في مؤسسات تشرف عليها الدولة بعيداً عن الحركات الإسلامية.

وهذا البديل" الحكومي" مَثَّلَتْهُ المؤسسات الرسمية من إدارات دينية ودور الإفتاء الرسمية التي أنشأتها حكومات الدول الخمس بعد استقلالها وأولتها اهتماما ملموساً، ولم يكن الدافع في ذلك خدمة أهداف الدعوة الإسلامية وإحياء الهوية الدينية لشعوب المنطقة، بل كان هدفه إحكام قبضة الدولة على أنشطة الحركات والقيادات الدينية النشطة وتحجيم دور الحركات الإسلامية وإضعاف شرعيتها، ويمثل هذا البديل أيضاً رجال الدين المعينين من قِبل الدولة والمدعومين من أجهزتها المنفذين سياساتها."وبحكم عمل هؤلاء في العلن فإن فرصتهم في جذب عامة المسلمين المتعطشين إلى العودة إلى الإسلام بعد سقوط الشيوعية أسهل بكثير من أنصار التيار السياسي للإسلام، والذين فرضت عليهم المجابهة مع الجهاز الأمني العمل سراً. مما أدى إلى تناقص -إن لم يكن انعدام -فرصتهم في الوصول إلى قطاعات جماهيرية واسعة [٢٥]. فضلاً عن تخوف الكثيرين من الاقتراب منهم والتعرف على أفكارهم في ظل التشويه الذي مارسته الأجهزة الإعلامية ضدهم.

-أما ما عرف باسم "الإسلام الشعبي" فهو صورة أخرى تدعمها الدولة بغرض سحب البساط من تحت أقدام الحركات الإسلامية.

ويطرح هذا الاتجاه الإسلام كجملة من الإنجازات الفنية والمعمارية والثقافية الرائعة الواجب تسليط الضوء عليها ليس بغرض الإحياء الديني بقدر ما هو لغرض الإحياء القومي والاستفادة من ذلك في إضفاء الشرعية الدينية على النظم الحاكمة لهذه المنطقة. فما يسمى الإسلام "الشعبي" يشير إلى الطقوس الثقافية والعبادية التي يهتم بها المجتمع، والذي يتيح مساحة شكلية ضيقة ومتنفساً وهمياً لإشباع النهم الروحي.

ومن هنا اهتمت حكومات بعض دول المنطقة بعملية إحياء بعض المناسبات والاحتفالات الدينية وتجديد بعض المزارات والأضرحة مثل ضريح السلطان سنجر في تركماستان وضريح الإمام البخاري في أوزبكستان.

إن تقديم الإسلام في شكل"شعبي" يُمَجِّد الماضي هو وسيلة أخرى إلى جانب ما يسمى الإسلام الرسمي لإحكام القبضة الأيديولوجية للنظم الحاكمة في آسيا الوسطى.

فالإسلام "الرسمي" موجه إلى القيادات والرموز الدينية، أما الإسلام "الشعبي" فهو موجه إلى القطاع العريض من المجتمع، وهو ربما يعد أكثر نجاحاً في احتواء نشاط الحركات الإسلامية؛ لأنه يقدم الإسلام للجمهور في شكل صور مقبولة سهلة، أكثر من تلك المفاهيم التي تقدمها الحركات الإسلامية؛ علاوة على ذلك "فالإسلام الشعبي" تؤيده الدولة وتشجعه

وهو ما يعني للمواطنين التزاماً "آمناً" بالدين.

ثانيا: الثقافة الإلحادية الموروثة من الحقبة السوفييتية لدى شعوب المنطقة:

عامل آخر يمثل تحدياً جذرياً للصحوة الإسلامية ويساعد في تفسير الضعف النسبي للحركات الإسلامية في آسيا الوسطى يتعلق بالثقافة الإلحادية الموروثة من الحقبة السوفييتية.

إذ كان لطبيعة النظام القيصري ثم الشيوعي السوفييتي تأثيراتهما الجذرية على شعوب هذه المناطق المسلمة التي ضُمَّتْ قسراً؛ تارة تحت هيمنة أرثوذكسية روسية، وتارة تحت هيمنة شيوعية- سوفييتية، مما جعل الإسلام في نظر قطاع كبير من الناس يتحول إلى كلمة يرددونها سراً (الشهادة) ليواجهوا بها الموت دون أن يفقه معظمهم المعنى الحقيقي للكلمة، وهذا الفريق -رغم اعتزازه بدينه- لا يعرفون شيئاً من الحلال أو الحرام، ولا يدركون الأحكام؛ لقد غاب الإسلام عن الممارسة اليومية للناس بآسيا الوسطى، واختلطت به الخرافات والتقاليد المحلية وتركزت ممارساتهم الدينية على الطقوس كالزواج والدفن والختان على النحو الذي يميزهم ثقافياً عن غيرهم من القوميات، وهو إسلام ذاتي جداً لا تستطيع الشرطة أن تعرف عنه شيئاً، والمسلمون يعيشون بعد ذلك مثلما يعيش بقية الناس، يرددون شعاراتهم ويفعلون مثلما يفعل الآخرون بعيداً عن أحكام الدين[٢٦].

> عامل آخر يمثل تحدياً جذرياً للصحوة الإسلامية ويساعد في تفسير الضعف النسبي للحركات الإسلامية في آسيا الوسطى يتعلق بالثقافة الإلحادية الموروثة من الحقبة السوفييتية.

ولم تكن نتائج تلك الحملة الشيوعية لتتلاشى بمجرد إعلان الاستقلال، والانسلاخ عن الدولة الكبرى - الاتحاد السوفييتي - والخروج من دائرة الحكم والأفكار المزروعة في نفوس شعوب الجمهوريات الإسلامية كافة لتزول بسهولة بعد تلك العقود التي تَعَرَّضَ المسلمون خلالها لمحاولات طمس الهوية، وإزالة كل ما يتعلق بالدين والمعتقدات من النفوس.

لقد تركت الشيوعية آثاراً فكرية واجتماعية وثقافية أثرت على التوجه الديني لدى الشعوب، خاصة في المدن.

ومن آثار الفكر الشيوعي:

تخوف قطاعات من شعوب المنطقة من العودة إلى الإسلام؛ وذلك لما تعرض له هؤلاء من خلال برامج التربية والتعليم حول الإسلام، حيث تلقوا خلال سنوات تعليمهم معلومات مشوهة عن الإسلام، تصفه بالخرافة والظلامية، والتخلف، والإرهاب وغير ذلك، ولهذا يطالب هؤلاء اليوم باللحاق بركب العلمانية، والحضارة الغربية، وعدم التفكير بالانتساب إلى الإسلام وأهله.

هذا التغييب المتعمد للهوية الإسلامية جعل أطروحات الحركات الإسلامية تبدو كطلاسم يصعب على قطاعات واسعة من الشعوب فهمها والتفاعل معها؛ لذلك فإن التحدي الذي تواجهه الحركات الإسلامية في هذه الدول ليس فقط القدرة على اجتياز الصدام الأمني والسياسي مع الدولة، بل وأيضاً القدرة على التصحيح الثقافي الهادئ للتصورات الشعبية السائدة والقضاء على الخرافات التي التصقت في أذهان الناس مرتدية لباس الدين.

ثالثا: ضعف إمكانات الصحوة:

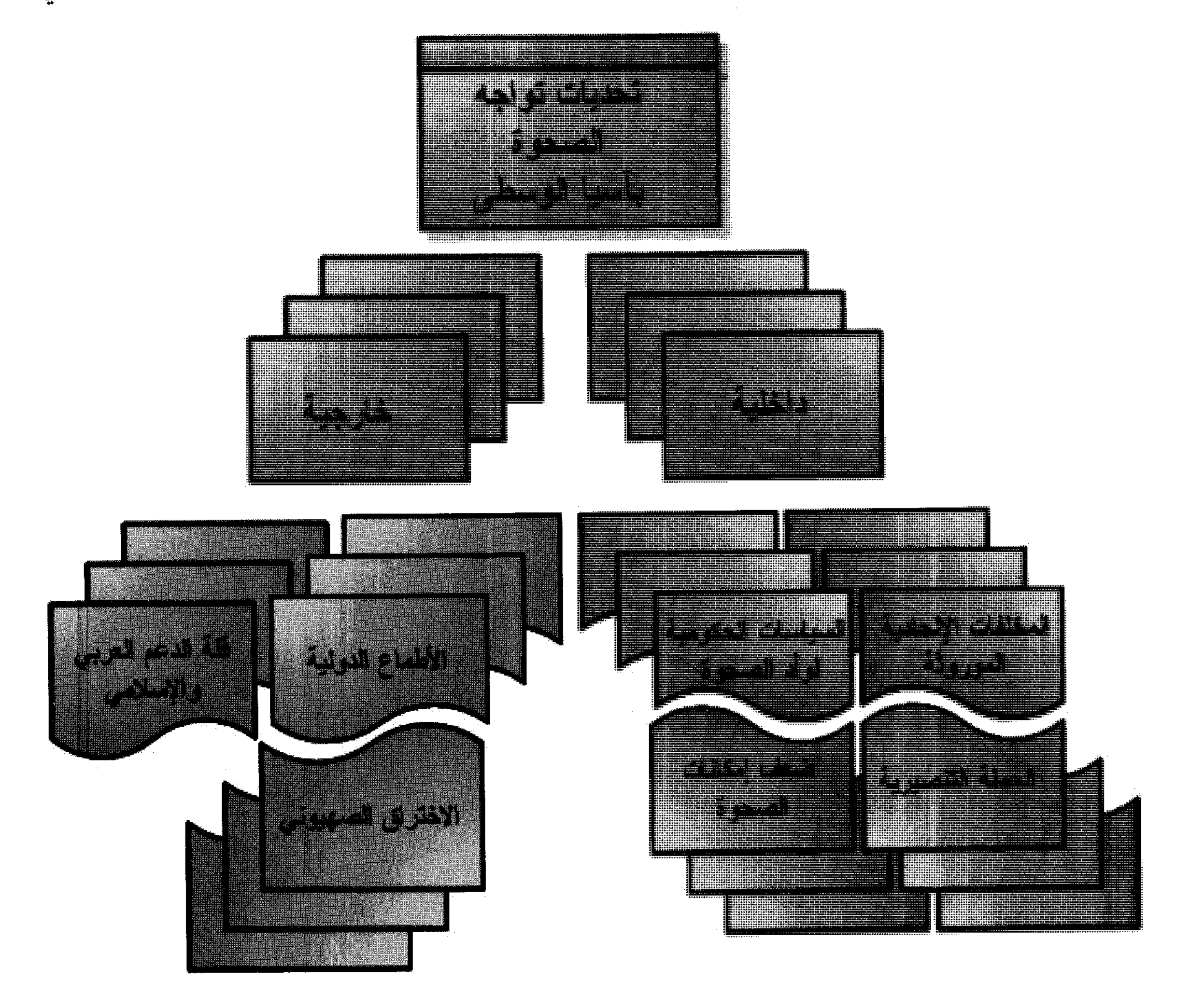
إن المتأمل لواقع الصحوة الإسلامية اليوم بآسيا

الوسطى لن يجد صعوبة تُذْكَر في الإشارة إلى ضعف إمكانات الصحوة المادية والمعنوية في ظل غياب الخبرة والتجارب السياسية والدعوية العميقة؛ إذ إن الصحوة الإسلامية في آسيا الوسطى هي ظاهرة ناشئة لم تتكامل بعدُ في تيارات واضحة المعالم سياسياً وفكرياً، ولم تتحول بعدُ إلى مؤثر كامل في تشكيل الهوية الاجتماعية والسياسية لدول آسيا الوسطى.

أما وجودها السياسي بهيئة أحزاب وحركات، فإن ذلك لا يعني أنها أصبحت عنصراً أساسياً في العملية السياسية يملك خططاً واضحة وبرامج تغييرية عملية، وإنما يشير إلى الملامح الأولية لهذا التحول المنتظر.

كما أن غالب الحركات الإسلامية في دول آسيا الوسطى حرمت من خبرات تراكمية عديدة على الصعيدين السياسي والاجتماعي، خاصة بسبب حرمانها من ممارسات افتقدتها نتيجة تبنيها الطابع السري في العمل، والذي فرضته عليها بيئة الحركة التي تعمل بداخلها.

وعلى الرغم من تنوع الحركات الإسلامية داخل الصحوة بآسيا الوسطى، والاختلاف فيما بينها في



تحديات تواجه الصحوة بآسيا الوسطى

تفاصيل أجندتها الخاصة وطرق الإصلاح التي تتبناها كل منها، والتطور الذي تشهده بعضها فيما يتعلق بدرجة الوعي السياسي، وتفعيل برامجها الخاصة إلا أن الغالبية يجمعها الضعف النسبي لهياكلها التنظيمية وقلة ممارساتها السياسية ومحدودية عضويتها والذي تسبب في عدم انتشار نفوذها بشكل يجعل منها المؤثر الأهم في تشكيل الوعي السياسي والثقافي لدى شعوب المنطقة إلى الآن.

هذا الضعف النسبي تفسره مجموعة الضغوط الحكومية والعقبات التي تحجم التمدد الطبيعي الداخلي والخارجي لتلك الحركات فضلاً عن حداثة نشأتها نسبياً إذا ما قُورنت بمجموع التحديات التي تواجهها داخلياً وخارجياً.

رابعا: الحملة التنصيرية وأثرها على الشعوب:

بعد أن أفلت مسلمو آسيا الوسطى من جحيم الشيوعية، تعرضوا لهجمة تنصيرية منظمة، نفذتها في هدوء وصمت العديد من الكنائس الغربية مستغلة الوضع الاقتصادي السيئ والفقر الشديد وحالة السيولة التي تعيشها شعوب المنطقة.

ففي عهد الاتحاد السوفييتي السابق كانت السلطات تقاوم جميع الأديان، ولاسيما دين الإسلام بكل قوة واستبداد، وتفرض العقائد الإلحادية على الناس رغم أنفهم، ومن جهة أخرى لم تكن تسمح للمبلغين - من مختلف الأديان والأفكار من الشرق والغرب - أن يمارسوا نشاطاتهم في المنطقة.

والحقيقة أن انهيار الاتحاد السوفييتي فتح أمام النشاط التنصيري آفاقاً جديدة، حيث بدأت هذه النشاطات بعد تطبيق نظام البيروسترويكا. فالمُنصرون الذين استغلوا هذه السياسات أعدوا الخطط المتعلقة بالنشاط التنصيري وكيفية تطبيق هذه الخطط في كل مجتمع على حدة قبل انهيار الاتحاد السوفييتي.

"وجاء في البيان الذي أصدره بابا الكاثوليك يوم ٣ مارس عام ١٩٩١م، والخطاب الذي ألقاه الرئيس الأمريكي يوم ٣ مارس عام ١٩٩٢م دعوة المُنصرين إلى نشر النصرانية في المعسكر الشيوعي المنهار ودول العالم الثالث ودول العالم الإسلامي. واستطاع المُنصِّرون استغلال الوضع بعد أن تزودوا بدعم دولهم فوصلوا إلى المنطقة قبل تشكل مجموعة الدول المستقلة. وبدؤوا بترجمة الكتب الدينية وتوزيعها بكل الوسائل في هذه الدول"(٢٧).

وبعد ظهور الجمهوريات المستقلة، وبسبب الحرب التي يواجهها الإسلام في هذه المنطقة؛ فضلاً عن الوضع المادي والمعنوي السيئ، تهيأت

> وعانت جمهوريات آسيا الوسطى من مصاعب اقتصادية عديدة في أعقاب حصولها على الاستقلال نظراً للارتباط الوثيق لاقتصاداتها وتبعيتها للاقتصاد السوفييتي

الظروف لهؤلاء المنصرين، فتدفقوا إلى المنطقة ومعهم كميات ضخمة من الكتب والمجلات والصحف التنصيرية، بالإضافة إلى استخدام الإذاعات التنصيرية في الحملة التنصيرية بالمنطقة.

وكان لهذه الحملات التنصيرية أسوأ الأثر في ظل هذه الظروف التي يعيشها مسلمو آسيا الوسطى، فضلاً عما ورثته تلك الشعوب من الحقبة السوفييتية من ضعف الهوية الإسلامية مما أدى إلى تنصر العديد من المواطنين ممن انقطعت صلتهم بدينهم ولم يعرفوا من الإسلام إلا اسمه. "فوفقاً لما ذكرته صحيفة روسية فإن نسبة مسلمي جمهورية قيرغيزستان، انخفضت خلال ثلاث سنوات بنسبة ٥٪ بسبب ارتدادها. ونقلاً عن "أمورزاك ماميسيبوف" مدير اللجنة العامة للشؤون الدينية بقيرغيزستان، أوضحت صحيفة "روسيا" أن نسبة

المسلمين انخفضت من ٨٤٪ في نهاية ٢٠٠١م إلى ٧٩.٣٪ في مطلع ٢٠٠٤م. وأضاف: إن نشاط البعثات التنصيرية أدى إلى ارتداد عشرات الآلاف عن الإسلام من سكان الجمهورية خلال السنوات الثلاث الماضية"(٢٨).

من جانب آخر تقف القوانين الحالية في جمهوريات آسيا الوسطى عاجزة أمام النشاطات التنصيرية حيث تنص الدساتير التي أُعدت عقب إعلان استقلال هذه الدول عام ١٩٩٠م على أن الدولة تنظر إلى جميع الأديان بنفس المنظار، وتحمي حرية العقيدة وحق التبليغ الديني.

تحديات خارجية تواجهها الصحوة:

أولاً: قلة الدعم الإسلامي العربي:

ويأتي على رأس التحديات التي تواجهها الصحوة على المستوى الخارجي قلة الدعم الإسلامي العربي -ثقافياً واقتصادياً- لشعوب تلك المنطقة. فبعد انهيار الاتحاد السوفييتي وظهور جمهوريات آسيا الوسطى المستقلة كان من الواضح أن هذه الدول في حاجة ماسة لتلقي يد العون والحصول على المساعدة من الدول العربية والإسلامية بعد زوال الحاجز السوفييتي الذي كان يفصل بينها وبين هذه الدول التي تجمعها وإياها روابط ثقافية وتاريخية وجغرافية. وبدأت بعض دول آسيا الوسطى في التحرك صوب العالم الإسلامي؛ إذ كانت هذه الدول مهيأة لإقامة علاقات قوية مع الدول العربية والإسلامية، تقوم على أساس التعاون في كافة المجالات خاصة المجال الاقتصادي والثقافي. وعانت جمهوريات آسيا الوسطى من مصاعب اقتصادية عديدة في أعقاب حصولها على الاستقلال نظراً للارتباط الوثيق لاقتصادياتها وتبعيتها للاقتصاد السوفييتي لما يزيد على سبعة عقود من الزمان، هذا الاقتصاد الذي كاد أن ينهار بدوره مع تفكك الاتحاد السوفييتي.

"وكانت دول جمهوريات آسيا الوسطى -شعوباً وحكومات- يتوقعون في أول أيام الاستقلال أن الدول العربية سوف تقوم بتقديم مساعدات اقتصادية إليها عقب استقلالها عن النظام الشيوعي وانضمامها إلى العالم الإسلامي، ولكن لم تتقدم أي دولة عربية بهذا الدعم المأمول، والذي كان من الممكن أن يسهم بدوره إسهاماً قوياً في دعم التعاون الثقافي والعلمي مع تلك الدول، بينما كانت هناك دول أخرى كالولايات المتحدة ودولة الكيان الصهيوني تمد يدها ساعية نحو إقامة علاقات قوية على أكثر من صعيد مع جمهوريات آسيا الوسطى"(٢٩).

> القوى الخارجية ذات النفوذ المؤثر في آسيا الوسطى تعمل على تحجيم نشاط الحركات الإسلامية في هذه المنطقة ووأدها إن أمكن في مهدها.

واقتصر التحرك العربي والإسلامي اللاحق على الجانب الديني والثقافي، وفي إطار محدود نسبياً، دون أن يمتد بصورة فعّالة إلى الجانب الاقتصادي الذي كانت له أولوية خاصة لدى هذه الدول بحكم الظروف الاقتصادية الصعبة التي كانت تواجهها، في حين كان تأثير العامل الثقافي والديني المبدئي على سياسة هذه الدول الخارجية محدوداً؛ حيث إن الأنظمة السياسية في هذه الدول تؤكد على أن الأولوية في توجيه سياستها الخارجية لتحقيق المصالح الأمنية والاقتصادية. وبالرغم من تمتع الدول العربية -وخاصة منطقة الخليج العربي- بقُدُرَات وإمكانات تؤهلها إلى لعب دور في تلك المنطقة الحيوية من العالم يفوق أدوار الدول الأخرى إلا أن الواقع السياسي والاقتصادي، يكشف عن طبيعة العلاقات الهشة بين الجانبين، في ظل غياب مشروع عربي إسلامي مشترك تجاه منطقة آسيا الوسطى من شأنه المساعدة في تخطي شعوب آسيا الوسطى

الأزمات الاقتصادية والثقافية التي تعصف بها، ومن ثم المساعدة في تخطي أزمة الهوية التي تعيشها شعوب المنطقة (٣٠).

ثانيا: الأطماع الدولية في منطقة آسيا الوسطى:

- إن الوضع غير المستقر لدول آسيا الوسطى الغنية بثرواتها وموقعها الاستراتيجي، والتي تمر بمرحلة انتقالية تتسم بعدم استقرار وهشاشة سياسية فضلاً عن الصحوة الإسلامية القائمة على أراضيها بعد تفكك الاتحاد السوفييتي أدى مباشرة إلى بروز تلك المنطقة على خريطة العالم وإحياء طموحات بعض القوى القريبة والبعيدة، مما أدى لتعرض جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية لتنافس سياسي واقتصادي وأمني تميز بالقوة والوضوح.

هذه المعطيات الداخلية أفسحت المجال أمام القوى الدولية والإقليمية للتدخل في شؤون المنطقة ومحاولة السيطرة عليها، وهو ما دعا البعض لوصف ما يجري بأنه عودة إلى اللعبة الكبرى، وهو الوصف الذي كان قد أُطلق على الصراع الذي دار بين روسيا القيصرية وبريطانيا العظمى للسيطرة على آسيا الوسطى إلا أن الصراع الجديد حلت فيه الولايات المتحدة الأمريكية محل بريطانيا، فضلاً عن دخول أطراف جديدة في هذا الصراع مثل الصين والكيان الصهيوني.

ولذا فإن الواقع الإقليمي والدولي لدول آسيا الوسطى منذ سقوط الاتحاد السوفييتي أصبح يُشَكِّل معوقاً آخر لنشاط الحركات الإسلامية، فعلى الرغم من أن التأثير الخارجي (خاصة أفغانستان) يُتَّهَمُ بأنه وراء انتشار "الصحوة الإسلامية" في المنطقة، فإن المقطوع به أن ذات النفوذ المؤثر في آسيا الوسطى تعمل على تحجيم نشاط الحركات الإسلامية في هذه المنطقة.

وسنكتفي بتسليط الضوء على ثلاثة أطراف تمثل لها المنطقة بُعْداً استراتيجياً خاصّاً، فضلاً عما لها من تأثير حالي ومستقبلي في تشكيل الملامح السياسية والفكرية بآسيا الوسطى.

١- روسيا ومصالح قديمة متجددة:

تسعى روسيا بصورة حثيثة إلى إعادة هيمنتها على جمهوريات الاتحاد السوفييتي القديم بصفة عامة، ومنطقة آسيا الوسطى بصفة خاصة، وذلك من خلال نظرة روسية خاصة قائمة على مبررات وركائز عدة، من أهمها:

- الوضع الجغرافي الخاص، الذي تحتله آسيا الوسطى بالنسبة لروسيا، والذي يدفع موسكو -في المقام الأول- لحماية أمنها، فمن وجهة نظر استراتيجية، تحيط دول آسيا الوسطى بروسيا من الجنوب على امتداد مساحات كبيرة، ومن هنا فإن آسيا الوسطى تعتبر بالتالي حلقة مهمة في محيط الأمن الروسي.

- خوف موسكو من انتشار الحركة الإسلامية في المنطقة كتهديد أساسي لأمنها وفقاً لرؤيتها، كما تخشى موسكو من تمدد الصحوة إلى خارج آسيا الوسطى وفقاً لنظرية الدومينو التي بموجبها سوف تنتقل أدبيات وتأثير الحركة الإسلامية إلى داخل روسيا بعد أن تنتشر أكثر بآسيا الوسطى.

- ويبرز أحد أهم نقاط الصراع الحالي بين الدول المتنافسة في آسيا الوسطى حول خط نقل النفط إلى العالم الخارجي، وهو يشكل ورقة استراتيجية هامة للدول التي ستمر أنابيب النفط فوق أراضيها، أو يصب عند شواطئها، فبالنسبة لروسيا فهي تتمسك بضرورة مرور تلك الأنابيب عبر أراضيها ومرافئها، ففضلاً عن الفوائد الاقتصادية من جراء ذلك فإن ذلك يضع في يدها أداة بالغة الفاعلية لمواجهة المخطط الأمريكي للسيطرة على المنطقة.

- الانزعاج الروسي من تجاوز الصراعات داخل أفغانستان إلى الجمهوريات الأخرى من آسيا

الوسطى قبل أن تصل إلى أراضي الاتحاد الروسي.

- وقف تدفق موجات المهاجرين الروس من آسيا الوسطى إليها، والذين يقدر عددهم الإجمالي ما بين ٩-١٠ ملايين فرد، وما قد يسببه ذلك من مشكلات داخلية لروسيا.

- هناك دافع آخر للحفاظ على منطقة آسيا الوسطى كمجال حيوي يشبع الرغبات القومية لقطاعات عريضة من النخبة الروسية خاصة من بين دعاة إعادة بناء الإمبراطورية.

الاستراتيجية الروسية لبسط نفوذها وتحقيق مصالحها بالمنطقة:

"استمرار فرض النفوذ الروسي -سياسياً وأمنياً واقتصادياً- على آسيا الوسطى عن طريق تقليد الموالين لها من أعضاء الأحزاب الشيوعية المحلية مقاليد الحكم قبيل انفصال تلك الدول عن روسيا؛ لضمان ولائهم للمصالح الروسية" (٣١).

- قمع التوجهات الدينية لشعوب المنطقة عن طريق القائمين على الحكومات المحلية العميلة، والتحريض ضد الحركات الإسلامية، ووسمها بالإرهاب، وعقد الاتفاقات الإقليمية بهذا الشأن،

> منذ بداية انهيار الاتحاد السوفيتي عملت دولة الكيان الصهيوني على توثيق علاقاتها في مختلف المجالات ، خاصة الاقتصادية والأمنية ، مع جمهوريات آسيا الوسطى.

وذلك للحد من الدور الإسلامي الذي يمكن أن تلعبه الصحوة الإسلامية في آسيا الوسطى، والذي قد يمثل من وجهة النظر الروسية خطراً استراتيجياً على أمن روسيا ذاتها على المدى البعيد.

- العمل باستمرار على زعزعة الاستقرار في دول آسيا الوسطى من خلال استغلال الخصومات العرقية بينها فضلاً عن أن عملية رسم الحدود بين دول المنطقة صُمِّمَتْ من قِبل الكرملين حتى لا تستطيع أي من الوحدات الإقليمية المنشأة والمستحدثة أن تكون قابلة للحياة خارج النظام السوفييتي؛ فقد قَسَّمتْ أراضي الجمهوريات الخمس كلها بطريقة متداخلة معقدة، فانتزعت أقاليم من دول وأعطتها لأخرى، والعكس صحيح، بما يضمن باستمرار وجود اضطرابات بالمنطقة.

- اعتمادها على الروس القاطنين في المنطقة كصمام أمان يضمن العمل على مصالحها؛ فضلاً عن تكريس الوجود العسكري الروسي لحماية الأقليات الروسية؛ إضافة إلى العمل على استمرار الهيمنة الروسية على إدارة المنشآت الحكومية والاقتصادية والإعلامية بسبب سيطرة العناصر الروسية والموالية لروسيا الخبيرة والمؤهلة على أغلب المناصب الهامة في آسيا الوسطى.

- ضمان التبعية العسكرية لدول المنطقة لروسيا عن طريق استمرار روسيا في فرض سيطرتها العسكرية ومظلتها النووية والتقليدية على دول المنطقة عن طريق الاتفاقيات الثنائية والقواعد العسكرية التي تحرص روسيا على الاحتفاظ بها في دول آسيا الوسطى، فضلاً عن الضعف العسكري لهذه الدول؛ إذ لا توجد لديها جيوش وطنية تُذْكَر.

ولقد لخص بريجنسكي مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق وضع روسيا في آسيا الوسطى بقوله: روسيا هي أضعف بكثير من أن تستطيع إعادة فرض سيطرتها الإمبريالية، ولكنها أقوى بكثير من إمكانية إخراجها منها.

٢- الأطماع الأمريكية في المنطقة:

في ظل الأهمية القصوى لمنطقة آسيا الوسطى سياسياً وجغرافياً واقتصادياً وأمنياً فقد باتت هذه المنطقة في قلب اهتمام الاستراتيجية الأمريكية.وفي

ظل النظام العالمي الجديد القائم على فكرة آحادية القطب العالمي فإن التواجد العسكري والاقتصادي الأمريكي في هذه المنطقة يستكمل فرض هيمنة الولايات المتحدة على المناطق الاستراتيجية في العالم، والذي استهدف بشكل مباشر تحقيق الأهداف التالية:

- السيطرة على الثروات النفطية الكبيرة بالمنطقة، ولاعتبارات كثيرة اهتمت الولايات المتحدة بنفط هذه المنطقة، منها محاولة الولايات المتحدة المستمرة البحث عن بديل للنفط العربي، بما يساعدها على زيادة القدرة على التحكم في أسعاره وضمان استمرار تدفقه لأسواقها وفقاً لشروطها؛ والسعي إلى عدم استفادة روسيا وإيران من موارد هذه المنطقة بقدر الإمكان.

- تسعى الولايات المتحدة إلى إعادة رسم خريطة التوازنات الإقليمية والدولية بما يحقق المصالح الأمريكية الاستراتيجية العليا، ويدخل في هذا الإطار إضعاف السيطرة الروسية على دول هذه المنطقة، وإقامة حكومات قريبة لواشنطن ومتحالفة معها في هذه المنطقة. وتلاقت المصالح الأمريكية بالمنطقة مع توجهات بعض النُّخَب الحاكمة في بعض جمهوريات آسيا الوسطى، وإن اختلفت ردود أفعال كل منها تبعاً لظروف كل دولة ودرجة ارتباطها بروسيا.

- إحكام الرقابة على الصين، فهي من أهم الأهداف للتواجد الأمريكي بالمنطقة؛ إذ باتت الصين تهدد المصالح الأمريكية بالمنطقة خاصة مع تعاظم قوتها العسكرية والاقتصادية.

- الوقوف على أبواب موسكو عسكرياً، وتهديد الروس في أراضيهم.

- الضغط على إيران، ووضعها تحت التهديد المباشر للولايات المتحدة.

- نقل مركز المصالح الاستراتيجية والاقتصادية من المنطقة العربية إلى محيط بحر قزوين.

وهي استراتيجية ترمي إلى صبغ المنطقة بالنموذج الأمريكي سياسياً واقتصادياً وأمنياً، ودمجها ضمن الأُطُر السياسية والاقتصادية، وبالتالي الثقافية الأمريكية، وهو ما يسهّل انقيادها ويضمن تحقيق المصالح الأمريكية بالمنطقة ووضعها في قاطرة التبعية للهيمنة الأمريكية.

- وَقف المد الإسلامي في آسيا الوسطى:

المتتبع لما غلب على الفكر الغربي بعد انهيار الاتحاد السوفييتي يجد أن الإسلام أضحى العدو الأول لأمريكا والغرب، وأصبح المد الإسلامي يُصَوَّرُ كخطر محدق يهدد مصالحها الاستراتيجية في تلك المنطقة؛ إذ أثار الصمود القوي للإسلام - بعد زوال الاتحاد السوفييتي السابق- والثروات الهائلة بالمنطقة مخاوف أمريكا والدول الغربية من سيطرة قوى إسلامية على مقاليد الحكم في تلك الجمهوريات. ومن هنا فإن تواجد أمريكا في آسيا الوسطى من خلال القواعد التي وفرتها لها حكومات هذه الدول فتح لها المجال لاحتواء المشروع الإسلامي المتنامي الذي تحمله الحركات الإسلامية في المنطقة، ليس فقط في هذه الجمهوريات ولكن في الدول المجاورة أيضاً (٣٢).

٣- الاختراق الصهيوني لآسيا الوسطى:

لم تتحرك الولايات المتحدة بمفردها في آسيا الوسطى لتحقيق مصالحها، وإنما أشركت -لاعتبارات عدة- الكيان الصهيوني في تحركاتها بالمنطقة. وتعتبر الاستراتيجية الصهيونية بالمنطقة جزءاً من استراتيجية أمريكية غربية للدخول إلى قلب آسيا الوسطى للاستحواذ على مواقع الثروة ومصادر الطاقة المستقبلية في هذا الجزء المهم من العالم، وقطع الطريق أيضاً على الصين كقوة دولية صاعدة ومؤثر رئيس في الساحة الدولية. والتحرك الصهيوني هو جزء مكمل للأدوار الأمريكية، وجاء التنسيق العسكري والاستخباري الأمريكي الصهيوني في

بعض بلدان آسيا الوسطى ضمن النشاط المضاد لروسيا والصين وغيرهما من الدول الإقليمية الفاعلة "كإيران"(٣٣).

وعلى الصعيد الاستراتيجي، تمتلك دول آسيا الوسطى مخزوناً ضخماً من اليورانيوم -خاصة كازاخستان- وقد أدرك الكيان الصهيوني أنه من خلال تدعيم علاقاتها ونفوذها في هذه الدول تستطيع توفير كل متطلباتها من اليورانيوم اللازم لتعزيز ترسانتها النووية واحتياجات مفاعلاتها غير العسكرية، كما تستطيع أن تصبح مصدراً مهمّاً في أسواق اليورانيوم العالمية.

كما يحرص الكيان الصهيوني بشدة على منع تسرب التكنولوجيا والخبرات النووية والصاروخية والأسلحة المتطورة من تلك البلدان إلى الدول العربية والإسلامية، مع الحرص على قطع الطريق على تطور العلاقات بين مسلمي تلك المنطقة ببلدان آسيا الوسطى.

ولذا فمنذ بداية انهيار الاتحاد السوفييتي سارعت دولة الكيان الصهيوني إلى توثيق علاقاتها في مختلف المجالات -خاصة الاقتصادية والأمنية- وتفعيل العلاقات الدبلوماسية مع جمهوريات آسيا الوسطى مستغلة الفراغ الكبير الذي أحدثه تفكك الاتحاد السوفييتي للتواجد النشط في تلك المنطقة، بدعم قوي من الولايات المتحدة الأمريكية.وركز الكيان في المرحلة الأولى على التغلغل الاقتصادي والتأثير القوي في اقتصاديات تلك الدول من خلال رجال الأعمال الصهاينة، والصهاينة من شتى الجنسيات من جهة، ومسارعة دولة الكيان للعب دور الوسيط النشط لجذب رؤوس الأموال الغربية إلى تلك البلدان، والمساهمة في تنشيط التبادل الاقتصادي، وفتح أسواق جديدة لتصريف منتجات دول آسيا الوسطى، مستغلة الضعف الاقتصادي الشديد لتلك الدول واستعدادها لقبول أي مساعدة خارجية تدفع بها لاجتياز أزمتها الاقتصادية.

"كما استغل الكيان الصهيوني الوجود اليهودي في بعض دول آسيا الوسطى في اتجاهين: أولهما: فتح باب الهجرة من هذه الدول إلى الكيان، خاصة بعد سقوط الحائط الشيوعي، وثانيهما: تأمين بقاء جماعات ضغط يهودية في تلك المنطقة؛ لضمان بقاء النفوذ الإسرائيلي في مواطن صنع القرار داخل دول آسيا الوسطى "(٣٤).

ومع تصاعد الصحوة ونمو الحركات الإسلامية، ثم مع صعود طالبان ودعمها لبعض الحركات الإسلامية في بلدان آسيا الوسطى -التي يعتبرها الكيان بمثابة عدو أساسي مواجه له- تحرك الكيان لاحتواء تهديد تلك الحركات وخطرها على مصالحه متعاوناً في ذلك مع النظم العلمانية الحاكمة في دول آسيا الوسطى، فضلاً عن دعم الدور الأمريكي الساعي لضرب الحركات الإسلامية بالمنطقة.

وهكذا بدأ التعاون المخابراتي لمكافحة ما يسمى "الإرهاب الإسلامي" بين الكيان الصهيوني ودول آسيا الوسطى. "كما بدأ في أواسط التسعينيات تنفيذ برنامج صهيوني لتدريب رجال المخابرات في تلك الدول على أساليب مكافحة "الإرهاب" ونقل الخبرة الإسرائيلية في مكافحة ما تسميه الدولة الصهيونية الإرهاب الفلسطيني، واستمر الحال على هذا النحو طوال التسعينيات في ظل اهتمام أمريكي بدعم هذا التوجه، وتعزيز التعاون المخابراتي بين الكيان الصهيوني ودول آسيا الوسطى، بمشاركة من المخابرات الأمريكية"(٣٥).

الصحوة وآفاق المستقبل:

ومع كل هذه التحديات التي يلقاها المسلمون وتعانيها الحركات الإسلامية بآسيا الوسطى، فإن الإسلام والرغبة في العودة إليه كامنة في صدور المسلمين، تحتل ركناً أساسياً في هويتهم، إذ بدءوا يستشعرون حقيقة الهجمة الشرسة عليهم. وسوف تتحول التيارات الإسلامية مع الوقت إلى عنصر

أساس فعّال في التركيبة السياسية والاجتماعية في هذه الدول من خلال العمل الجماهيري والممارسة السياسية والأنشطة المعلنة والسرية، برغم ظروف القمع والتحديات الخارجية والتضييق الداخلي. وكل خطوة سياسية صحيحة تخطوها شعوب المنطقة إلى الأمام سوف تؤدي بها إلى إدراك قيمة هويتها التاريخية، والرجوع إلى خصوصيتها الثقافية، والبحث عن ذاتيتها المفقودة، ولا هوية -حقيقة- تجتمع عليها شعوب آسيا الوسطى ولا رابط -يمكنه جمع شتات العرقيات المتنوعة بالمنطقة- غير الإسلام.

وفي ظل تعمق الصراع السياسي بالمنطقة، وفي وقت تعارضت فيه مصالح الطبقة الحاكمة مع معظم التيارات الداخلية الداعية للإصلاح فإن ذلك يدفع بالعديد من تلك التيارات الوطنية إلى الاقتراب من الحركات الإسلامية، كما يدفع بالحركات الإسلامية إلى الاقتراب منها، الأمر الذي يغذيه فشل السياسات الحكومية والعجز في تحقيق إصلاحات ديمقراطية، مما قد ينقل الشعوب إلى مرحلة البحث عن البدائل. فالمواطنون العاديون عانوا من مرحلة الانتقال المريرة التي عاشتها دول آسيا الوسطى، الأمر الذي ساهم في زيادة الإحباط في ظل وضع مغلق يسيطر عليه طبقة سياسية تستخدم الشعارات الديمقراطية لأغراض الدعاية الخارجية، بينما يمارسون سياسات تسلطية ضد شعوبهم التي تعيش أوضاعاً اقتصادية سيئة.

كما تشير الدلائل إلى أن التصعيد الذي تقوم به بعض الأنظمة ضد ممارسة الشعائر الإسلامية التي لا تصرح بها قد استنفذت صبر الجمهور هناك، خاصة مع تنامي الوعي الديني، وزيادة الرغبة في التعرف على الإسلام.

كما ساهم الدعم الخارجي الغربي والمساعدات المالية لحكومات المنطقة إلى اتساع مساحة الكراهية في قطاعات كبيرة من شعوب المنطقة ضد أمريكا؛ لاعتقادهم أن السياسة الأمريكية تهدف إلى دعم الطبقة الحاكمة التي تمسك بزمام الأمور في تلك الدول، وتخدم مصالحها؛ مما أدى إلى إدراك متزايد لدى مجتمعات آسيا الوسطى أن السياسة الأمريكية ربما تكون هي التهديد الأول لعملية التحول الديمقراطي في بلادهم من خلال دعم استقرار النظم التسلطية في المنطقة. وتأكدت الشعوب أنهم بعد أن تخلصوا من الشيوعية -سبب البلاء- لم ينعموا بالديمقراطية الموعودة، ولم يلحقوا بتقدم الغرب ورفاهيته، وهي أجواء مناسبة لتفعيل أجندة الصحوة السياسية وتنشيط الحركات الإسلامية.

كما ينبغي التأكيد على أن تأثير وانتشار الصحوة المتزايد أثبت أنه بالرغم من كثرة الأيديولوجيات التي فُرِضَتْ على شعوب المنطقة -ورغم حداثة الصحوة وما تلاقيه من تحديات تتجاوز طاقتها- إلا أن عموم المسلمين يعيشون في فراغ كبير لا تستطيع ملأه إلا حركات تعتمد على الإسلام كعقيدة وشريعة واضحة؛ لاستعادة موقعها الحضاري.

كما يؤكد انتشارها على أن المجتمعات المسلمة يزداد تفاعلها مع مشاريع ورسالة الصحوة، مهما كانت صعوبة المرحلة التاريخية والسياسية التي أدت إلى ابتعاد كثير منهم عن الالتزام الحقيقي بدينهم.

إن هذه المؤشرات الإيجابية تؤكد على أن الشعوب في حالة من الاستعداد للتعاطي الحيوي مع مشاريع الصحوة وأطروحاتها في حال مراجعة الحركات الإسلامية -التي باتت هي الأقدر على التجاوب مع الجماهير- لخططها وبرامجها بصورة تتمكن معها من مواكبة التغيرات الكبيرة التي تحدث بالمنطقة وتجعلها تتحرك بخطًى واثقة صوب آفاق العمل الإسلامي الواسع. مما يجدر معه أن تتجه الصحوة للبحث عن الحلول المناسبة لقضايا مسلمي تلك الشعوب بعيداً عن التسطيح والتمييع، وبعيداً عن السياسات المتعجلة في وسط ظروف داخلية هشة وفي ظل الانفصام الكبير الذي يعيشه المسلمون بين المبادئ الإسلامية والواقع الراهن بآسيا الوسطى، فضلاً عن كثرة المتربصين من خارج الصحوة والذين

وإن تقاطعت واختلفت رؤاهم ومصالحهم إلا أنها تلاقت على وأد الصحوة بالمنطقة.

كما تستدعي المستجدات التي تعصف بالمنطقة الاستعداد الواعي من رموز الصحوة الإسلامية بآسيا الوسطى لمواجهتها والتسلح بالرؤية الاستراتيجية البعيدة المدى للتعامل معها، ومراجعة التوجهات المعتمدة داخل الحركات الإسلامية للتغيير والإصلاح، عبر تحليل الواقع الداخلي للقوى الإسلامية، والواقع الخارجي الذي تتعامل معه، بدون القفز على الواقع المعاش الذي اعتراه فترات انقطاع طويلة عن الثقافة والوعي الإسلامي.

الهوامش

١- محمد رضا جليلي - تيري كيلّيز، جيو- سياسة آسيا الوسطى، ترجمة الدكتور: علي مقلد، منشورات دار الاستقلال للثقافة والعلوم القانونية، الطبعة الأولى ٢٠٠١.

٢- تطور مفهوم الشرق الأوسط من الاستعمار التقليدي إلى الإمبرطوري الأمريكي، مجدي رياض، الوحدة الإسلامية.

٣- المعلومات الواردة بهذا الجزء مقتبسة من عدة مصادر أهمها: رحلة في أعماق طاجيكستان، مصطفى الطحان، موقع التاريخ ٢٢/ ١٢/ ٢٠٠٣ - مقال د. علي عبد الرحمن عواض، (المسلمون المنسيون في روسيا) مجلة "البيان" العدد ٦٦.

٤- انظر: مأساة القوقاز المسلمة وملحمة الشيشان الصامدة، الجذور والأسباب، سعيد عبدالحكيم زيد، مكتبة وهبة.

٥- ميثم الجنابي، الإسلام في أوارسيا، دار المدى السورية ٢٠٠٣.

٦- طاجكستان: بين مطرقة الاحتلال الروسي وسندان الاحتواء الغربي، دراسات: الجندي المسلم: عدد ١١٤ ـ ذو الحجة ١٤٢٤هـ.

٧- موقع: ماب كويست http: // /www.mapquest.com /atlas

٨- ميثم الجنابي، الإسلام في أوارسيا "بتصرف" دار المدى السورية ٢٠٠٣.

٩- جمهورية قرغيزستان بين خيارين.. التوجه الإسلامي، والاحتواء الغربي مجلة الجندي المسلم رقم العدد: ١١٦ تاريخ العدد: ٠١/ ٠٧/ ٢٠٠٤

١٠- ميثم الجنابي، الإسلام في أوارسيا، دار المدى السورية ٢٠٠٣.

١١- محمد رضا جليلي، تيري كيلّيز، جيو- سياسة آسيا الوسطى، ترجمة الدكتور علي مقلد، منشورات دار الاستقلال للثقافة والعلوم القانونية، الطبعة الأولى، ٢٠٠١.

١٢- د/ إبراهيم عرفات، حركات إسلامية في آسيا الوسطى، الفصل السادس من كتاب الحركات الإسلامية في آسيا، مركز الدراسات الآسيوية جامعة القاهرة ١٩٩٨.

١٣- لمزيد من المعلومات عن حزب النهضة انظر د/ إبراهيم عرفات، (حركات إسلامية في آسيا الوسطى)، الفصل السادس من كتاب "الحركات الإسلامية في آسيا"، مركز الدراسات الآسيوية جامعة القاهرة ١٩٩٨، وانظر أيضا طاجيكستان. المعارضة الإسلامية ضمن الإجماع الوطني، حوار أجرته شبكة 'إسلام أون لاين.نت" مع محمد سيد غنيوف رئيس لجنة الشباب في حزب النهضة الإسلامي ٣٠/ ٠١/ ٢٠٠٣.

١٤- جمشيد محمدي اشتباكات وانفجارات جديدة تهز أوزبكستان - إسلام أون لاين.نت/ ٣٠-٣-٢٠٠٤.

١٥- الحركة الاسلامية فى أوزبكستان www.almansiuon.com

١٦- بلاغ القيادة العامة للحركة الإسلامية - أوزبكستان http: //www.e-prism.org/images/balagh01.doc

١٧- ميثم الجنابي، الإسلام في أوارسيا "بتصرف"، دار المدى السورية ٢٠٠٣.

١٨- إسلام كريموف - المجلس الأعلى الأوزبكستاني، أوزبكستان المسلمة.

١٩- من المسؤول عن أحداث أوزبكستان ؟ أوزبكستان المسلمة.

٢٠- أوزبكستان.. سيناريو ثورة "الإسلاميين" مرفوض، محمد جمال عرفة، إسلام أون لاين.

٢١- من خطاب كريموف لموظفي المحاكم والقضاء في مقره بـ "دورمان" بتاريخ: ٨ / مايو / ٢٠٠٣ أوزبكستان المسلمة.

٢٢- انظر: خلق أعداء للدولة الاضطهاد الديني في أوزبكستان - أوزبكستان: سجن وتعذيب المنشقين المسلمين، موقع منظمة هيومان رايتس ووتش.

٢٣- جمهورية قرغيزستان بين خيارين: التوجه الإسلامي، والاحتواء الغربي، مجلة الجندي المسلم رقم العدد: ١١٦ تاريخ العدد: ٠١/ ٠٧/ ٢٠٠٤.

٢٤- د.أحمد بن محمد العيسى، الجذور التاريخية لسياسة تجفيف المنابع، بتصرف، البيان ٧٤، ١٩٩٤.

٢٥- د/ إبراهيم عرفات، حركات إسلامية في آسيا الوسطى، الفصل السادس من كتاب (الحركات الإسلامية في آسيا)، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة ١٩٩٨.

٢٦- أحمد رائف، مستقبل الإسلام في روسيا وما وراء النهر، الزهراء للإعلام العربي، الطبعة الأولى ١٩٩٤.

٢٧- النشاطات التنصيرية في آسيا الوسطى والقوقاز، صحيفة "المحايد" العدد (٨٦) الثلاثاء ١ ربيع الأول ١٤٢٥هـ.

٢٨- التنصير يقلل عدد مسلمي قيرغيزستان، إسلام أون لاين.نت/ ٢٦-٦-٢٠٠٤.

٢٩- أ. د. محمد سعد أبو عامود، في ظل أخطاء السياسة العربية والتحولات الاستراتيجية: أمريكا ودولة الكيان وسيناريوهات المصالح المشتركة في آسيا، جريدة البيان الإماراتية ٢٥/ ١/ ٢٠٠٢م.

٣٠- انظر: مجلس التعاون الخليجي ودول آسيا الوسطى..آفاق التعاون، محمد مصطفى زرير، شؤون خليجية العدد ٣١، ٢٠٠٢.

٣١- محمد أمين البخاري، الدبُّ الروسي.. وصحوة الموت، آسيا الوسطى بين فكي كماشة، مجلة "البيان"، ١٦١، ٢٠٠١.

٣٢- انظر: آسيا الوسطى وتلاقي المصالح على حرب الإسلام، حسن الرشيدي، "مجلة البيان" ١٦٩، ٢٠٠١.

٣٣- د. محمد فراج أبو النور آسيا الوسطى.. منطقة جديدة للصراع والتوغل الصهيوني، جريدة "البيان" الإماراتية ٢٥/ ١/ ٢٠٠٢م / محمد رضا جليلي تيري كيلّيز جيو- سياسة آسيا الوسطى ترجمة الدكتور علي مقلد، منشورات دار الاستقلال للثقافة والعلوم القانونية، الطبعة الأولى، ٢٠٠١.

٣٤- محمد عباس ناجى، الوجود الإسرائيلي في آسيا الوسطي: الأهداف والآليات، مختارات إسرائيلية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية (الأهرام).

٣٥- هويدا سعيد، حقائق وأرقام: آسيا الوسطى والقوقاز.. تشابك الثروات والأعراق والمصالح الدولية، جريدة "البيان" الإماراتية ٢٥/ ١/ ٢٠٠٢م.

معلومات إضافية

أوراسيا

"تقع حدود الأوراسيا غرباً على ضفاف أوروبا الغربية على المحيط الأطلنطي، وتمتد نحو الشرق حتى تبلغ ضفاف الصين على المحيط الهادي . وتحتوي الأوراسيا على ثلثي سكان العالم، وتنتج ثلثي الناتج الإجمالي العالمي، وبها أكبر دولتين من حيث عدد السكان: الصين (مليار و٢٨١ مليون نسمة) والهند (مليار و٥٠ مليون نسمة)، وأكبر دولة من حيث المساحة: روسيا (١٧،١ مليون كيلو متر مربع) ومن حيث عدد الصواريخ النووية بعيدة المدى الموجهة رأساً إلى الأهداف الحيوية في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية."

الصراع على النفوذ في أوراسيا د. خالد عبد العظيم، السياسة الدولية، العدد ١٦١ يوليو ٢٠٠٥ المجلد ٤٠.

الحرب الأهلية في آسيا الوسطى

طاجيكستان هي الدولة الوحيدة في آسيا الوسطى التي اندلعت فيها حرب أهلية منذ انهيار الاتحاد السوفيتي. وقُتِلَ ما يصل إلى خمسين ألف شخص في الحرب التي استمرت خمس سنوات بين عامي ١٩٩٢–١٩٩٧، وفر خلالها نحو عُشر سكان البلاد.

دليل للتوترات السياسية في آسيا الوسطى bbc العربي.

خرجت طاجيكستان ببطء من الحرب الأهلية المدمّرة التي اندلعت فجأة عام ١٩٩٢، مخلّفة وراءها آلاف الضحايا [٢]. مع العلم أنه تم وضع حدّ لها بعد خمسة أعوام، من خلال ميثاق للسلام، صدر في العام ١٩٩٧، وخصّ المعارضة الإسلامية بقيادة حزب التجدّد الإسلامي بثلث المراكز الحكومية.

آسيا الوسطى بين القومية والإسلام، فيكن شيريان diplomatique Monde

- "في طاجيكستان، التي نالت استقلالها عام ١٩٩١، اندلع قتال مرير فيما بين الميليشيات التي تمثل مناطق مختلفة في البلاد، أدى إلى كثير من الخراب، ومزق أواصر البلاد، ونتج عن الصراع وعواقبه مقتل ما يربو على ٥٠ ألف شخص وأدى إلى وقوع كارثة إنسانية، صار على إثرها حوالي ١.٢ مليون شخص في عداد اللاجئين أو المشردين داخلياً.

طاجيكستان: التحرر من ويلات الحرب الأهلية الأمم المتحدة http://www.un.org/arabic/

وادي فرغانة

وادي فرغانة.. صاحب تاريخ تليد.. وصاحب مكانة استراتيجية بين جمهوريات آسيا الوسطى

الإسلامية، وذلك راجع إلى كونه مخزوناً من العلماء والثروات في آن واحد... فعبر التاريخ قدّم الوادي العظيم ٩٠٪ من علماء الإسلام لآسيا الوسطى كلها، مثل: الإمام الترمذي، والإمام البخاري، والخوارزمي عالم الرياضيات الشهير وكثيرين غيرهم.

كما يقدم الوادي الذي يضم ١٦ مليون نسمة ٩٠٪ من موظفي الدول التي تشترك في أراضيه؛ إذ إن نسبة التعليم بين سكانه تصل إلى ٩٠٪.

والوادي كذلك يمثل مخزوناً للثروات من النفط والذهب والقطن والقمح والمياه المعدنية.

هناك ثلاث دول تحيط بالوادي، وتتقاسم أراضيه هي: قيرغيزستان، وأوزبكستان، وطاجيكستان .. رغم أن أراضي الوادي تتوزع بين الدول الثلاث وكذلك سكانه، إلا أنه يحتفظ بسمت خاص وعادات وتقاليد خاصة، كما أنه يحتفظ بمكوّن ثقافي خاص جعل له خصوصيته، فأهل الوادي متمسكون بالإسلام، وهذا ينعكس على عاداتهم ومسالكهم ومناسباتهم، وتهتم المدارس المدنية هناك بإدخال مواد إسلامية في مناهجها.

وادي فرغانة.. مخزون من الحضارة والثروات، مجلة المجتمع، ١٦٠٨، ٢٠٠٤/٠٧/٠٣.

وعرف الوادي الممتد على مسافة ٣٠٠ كم طولاً و١٥٠ كم عرضاً في العهد السوفييتي كقلب زراعي للدولة وواحة شديدة الخصوبة ليس فيها مساحة خالية من حقول القطن وأشجار الفاكهة المثمرة، لا سيما المشمش والتفاح والرمان التي يشتهر بها الوادي في أنحاء آسيا الوسطى.

وبسبب خصوبته الزراعية احتل الوادي المرتبة الأولى في المنطقة من حيث ارتفاع معدل الكثافة السكانية، إذ يعيش فيه اليوم نحو عشرة ملايين إنسان نصفهم من القيرغيز، وثلثهم من الأوزبك، والبقية من الطاجيك.

ورغم هذا التنوع العرقي عاش سكان وادي فرغانة به لقرون خلت ككتلة سكانية متجانسة، وأظهروا تضامنهم انطلاقاً من الرابطة التي أوجدها بينهم الإسلام.

وإلى جانب شهرته كمنطقة زراعية شديدة الخصوبة يشتهر وادي فرغانة بانتشار المشاعر الإسلامية بقوة بين سكان مناطقه الثلاث الفخورين بعدم أكلهم للحم الخنزير طوال العهد السوفييتي الشيوعي.

ويُعرف سكان الجزء الأوزبكي من الوادي بأنهم الأكثر التزاماً بالإسلام في آسيا الوسطى، ويبدو هذا في سفر أكبر عدد من الناس سنوياً للحج من هذا الجزء الذي ينتشر الحجاب بين نسائه أكثر من أي مكان في المنطقة.

وأسهمت الصحوة الدينية المنتشرة بين سكان وادي فرغانة منذ زوال الاتحاد السوفييتي في ازدهار المنظمات الإسلامية مثل حزب التحرير الإسلامي، والحركة الإسلامية الأوزبكية التي

ظلت حتى أحداث ١١ سبتمبر/ أيلول الخطر الحقيقي المهدد لأنظمة دول المنطقة.

وفي صيف العام ٢٠٠٠ خاضت الحركة الإسلامية الأوزبكية انطلاقاً من قاعدتها الرئيسية في منطقة جام بالجزء الطاجيكي من وادي فرغانة مواجهة مسلحة ضارية مع الجيشين الأوزبكي والقيرغيزي الذين قتل منهما المئات.

فرغانة .. بوتقة لصهر القوميات في آسيا الوسطى. الجزيرة نت. ١٤-٥-٢٠٠٥.

الإدارات الدينية لوسط آسيا بعد تفكك الاتحاد السوفييتي:

- الإدارة الدينية لمسلمي آسيا الوسطى وكازخستان: ومركزها طشقند تأسست عام ١٩٤٣ وهي سنية على المذهب الحنفي ويرأسها حالياً المفتي محمد صادق محمد يوسف.

٢ - الإدارة الدينية لمسلمي روسيا الأوروبية وسيبيريا: مركز أوفا في جمهورية بشكيريا، تأسست ١٣٨٣ وهي سنية على المذهب الحنفي يرأسها طلعت تاج الدين تزييف منذ عام ١٩٨٠م.

٣ - الإدارة الدينية لمسلمي القوقاز الشمالي وداغستان. تأسست عام ١٩٧٤ وهي تنقسم الآن إلى ٥ إدارات حسب المناطق وهي سنية على المذهب الحنفي.

٤ - الإدارة الدينية للمسلمين الشيعة والسنة فيما وراء القوقاز. مركزها باكو عاصمة أذربيجان وهي مختلطة شيعية جعفرية وسنية حنفية، تأسست عام ١٩٤٤ يرأسها شيخ الشيعة حجي علي شكر يا شازاده.

وهذه الإدارات الأربع كانت هي المؤسسات الإسلامية المعترف بها فقط، وكل نشاط خارج عنها كان يعتبر مخالفاً للقانون سواء كان في المساجد أو غيرها. وأصحاب هذه الإدارات الرسمية هم المسموح لهم فقط بتمثيل المسلمين السوفيات في البلدان الإسلامية، ولا يزال الوضع في الظروف الانتقالية كما ذكرنا وإن كانت هناك بوادر لتقسيم الإدارة الخاصة بمسلمي آسيا الوسطى.

واقع المسلمين بعد تفكك الاتحاد السوفييتي السابق، د. عبد الله الطويل، مجلة السنة العدد ٢١ شوال - ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

قمة شنغهاي بالصين:

في ١٥ يونيو ٢٠٠١، اجتمع رؤساء كل من روسيا والصين وكازخستان وقيرغستان وطاجكستان في مدينة شنغهاي بالصين؛ لعقد قمتهم السنوية التي بدأت منذ عام ١٩٩٦م، وعرفت باسم "شنغهاي خمسة" (Shanghai Five).

وبالرغم من أن أساس إنشاء هذه القمة يُعتبر اقتصادياً في الأصل - وذلك في إطار التحالفات الاقتصادية التي عمرت العالم - فقد انصبَّ اجتماع هذا العام على محورين أساسيين هما: المحور الأمني، والمحور الاقتصادي، بل لوحظ هذا العام غلبة المحور الأمني وغياب الاقتصادي.

وتركز اهتمام المحور الأمني على محاربة الإسلاميين في منطقة آسيا الوسطى، وكذلك التكتل ضد الخطر الأمريكي المتمثل في الدرع الصاروخي الأمريكي. وأما المحور الاقتصادي، فقد اهتم ببسط النفوذ الروسي - الصيني على ثروات منطقة آسيا الصغرى - وأهمها طبعاً البترول - والسبق إلى استغلالها قبل أن تستأثر بها الولايات المتحدة الأمريكية.

وقبل الخوض في تلك المحاور وفي تفاصيلها، ستتجه أولاً إلى إبراز نبذة سريعة عن قمة شنغهاي، والدوافع وراء إقامتها، والأسباب التاريخية وراء تحالف أعضائها.

بدأت مجموعة شنغهاي تظهر في عام ١٩٩٦م، وضمت الدول الخمس سالفة الذكر. وكان إنشاؤها بغرض التحالف الاقتصادي والسياسي -عبر حدود تلك الدول- في منطقة آسيا الوسطى، خاصة بعد سقوط الاتحاد السوفييتي؛ وتلخصت مهمة هذه المجموعة في نزع السلاح عبر حدود أعضائها، وتوثيق العلاقات الاقتصادية فيما بينها.

وبالفعل، تم إنجاز هذه المهمة بنجاح؛ ومن ثم انتقلت مجموعة شنغهاي إلى هدف أعلى وهو محاربة ما تصفه -ومعها الإعلام الغربي- "بالقوى الشريرة الثلاثة"، وهي: الإرهاب الدولي - التطرف الديني - النزعات الانفصالية!

وفي اليوم الأول من قمة شنغهاي الأخيرة، انضم لمجموعة شنغهاي عضو جديد سادس - هو جمهورية أوزبكستان - لتتحول "شنغهاي خمسة" إلى مجموعة جديدة اسمها منظمة شنغهاي المتحدة (SCO).

قمة شنغهاي.. تحالف ضد الهلال والكاوبوي! إسلام أون لاين ٢٠٠١/٦/٢١ شيرين حامد فهمي

ثروات آسيا الوسطى:

تشير التقديرات إلى أن احتياطي النفط -الذي لم يتم استثماره- بمنطقة آسيا الوسطى والقوقاز يبلغ ٢٠٠ بليون برميل. وتمثل قازاخستان أكبر دولة منتجة للنفط في آسيا الوسطى، وقد بدأت عمليات التنقيب فعلاً في بحر قزوين، وسيصبح إنتاجها ذا طبيعة استثمارية عام ٢٠٠٤، وتنشط الشركات الأمريكية للتنقيب والبحث، وفي عام ١٩٩٣ وقّعت شركة "شيفرون" الأمريكية مع حكومة قازاخستان صفقة هي الأضخم من نوعها التي وقّعتها شركة أمريكية مع دولة مستقلة.

الأبعاد السياسية لزيارة أولبرايت لجمهوريات آسيا الوسطى، عبد الرحمن سعيد، مجلة السنة العدد ٩٦ - ربيع الثاني ١٤٢١هـ - يونيو (حزيران) ٢٠٠٠م.

تمتلك المنطقة (آسيا الوسطى والقوقاز) ثروات طبيعية هائلة. فقيرغيزستان ترقد على مناجم هائلة من الذهب، وطاجيكستان تمتلك مناجم كبيرة من اليورانيوم تم اكتشافها في الثلاثينيات. وفي عام ١٩٤٦م، وفي مدينة تابوشا الطاجيكية تم تشييد أول معمل سوفييتي لاستخلاص اليورانيوم الذي استُخدم كمادة أولية في تصنيع بلوتونيوم القنبلة الذرية. وفي ٢٩ أغسطس ١٩٤٩م تم تفجير أول قنبلة بلوتونيومية مصنوعة من اليورانيوم الطاجيكي.

ويتواجد اليورانيوم الطاجيكي في مناجم "أدرسمان" و"تابوشار". وهناك مصنع للصواريخ في منجم "تاوجزران - تشيغريك"، ومنجم "كيزل جهر" الذي يحتوي -إلى جانب اليورانيوم- على ثروات من الذهب.

آسيا الوسطى.. أطماع عمرها خمسة قرون ١/١١/٢٠٠١ شعبان عبد الرحمن -إسلام أون لاين نت.

جاء البيان الذي أصدره بابا الكاثوليك يوم ٣ مارس ١٩٩١ م والذي دعا فيه المنصرين إلى نشر النصرانية في البلاد الشيوعية ـ سابقاً ـ ليكون بمثابة إشارة البدء لهذه المنظمات بالعمل، واتخاذ موسكو قاعدة لها للانطلاق نحو الجمهوريات الإسلامية المستقلة أو التي تتمتع بالحكم الذاتي في روسيا الاتحادية.

التنصير في آسيا الوسطى، التبيون

الأسرة والعولمة

د. فؤاد بن عبدالكريم آل عبدالكريم

أستاذ مساعد في كلية الملك فيصل الجوية بالرياض

ملخص البحث

تعرضت الأمة الإسلامية لهجمات عنيفة عبر تاريخها الطويل، وتنبه أعداء الإسلام إلى سر ثباتها وقوتها، وهو الكيان الأسري، ومن هنا أخذت الغارة على الأسرة المسلمة أبعادها على عدة محاور لهدم بنيانها.
وتنوعت الأسلحة المستخدمة لهدم الأسرة المسلمة، ويأتي في مقدمتها سلاح العولمة ممثلاً في جناحه الاجتماعي عبر المؤتمرات والاتفاقات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة والتي أصبحت موادها ملزمة للدول الأعضاء . وتكررت محاولات من عدة جهات إسلامية للتصدي لهذه الاتفاقات المشبوهة التي تحمل في جنباتها الكثير من المخالفات للشريعة والفطرة .
وجاء اهتمام الإسلام بالأسرة لكونها التي تلبي مطالب الفطرة البشرية، فضلاً عن حفظ النسب من الاختلاط وحماية المجتمع من الأمراض الاجتماعية والجنسية؛ ولأن دور الأسرة مهم في التربية على الأخلاق الفاضلة للفرد والمجتمع .
ولخطورة وأهمية الأسرة في بناء الدولة والأمة كانت الحرب الشعواء على الأسرة من قبل أعداء الأمة الإسلامية . واستخدمت وسائل كثيرة لعولمة حياة الأسرة المسلمة سلوكاً وأخلاقاً ونظاماً، ويأتي على رأسها تسخير وسائل الإعلام المختلفة، والاستعانة بالقوى والقيادات المهيمنة في العالم وفي مقدمتها الولايات المتحدة، فضلاً عن الاستعانة بالمؤسسات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة
وتبرز أهمية المحافظة على الكيان الأسري من المخاطر الخارجية عن طريق كشف سوءات المؤتمرات الدولية المشبوهة للشعوب الإسلامية ، وقيام المؤسسات الإسلامية الرسمية وغير الرسمية بدور قوي في مواجهة مؤتمرات هدم الأسرة ، وكشف زيغ التيار النسوي العلماني، فضلاً عن ممارسة الضغوط على وسائل الإعلام المروجة لهذه المؤتمرات المشبوهة، وضرورة إعادة النظر في خطط تعليم المرأة وغيرها من الطرق التي تصب في المحافظة على الكيان الأسري من المخاطر الخارجية .
كما تبرز أهمية المحافظة على الكيان الأسري من الداخل من خلال إحياء العقيدة الصحيحة داخل الأسرة، وإعطاء المعلومات الصحيحة والخبرة للشباب حول مقومات الزواج الناجح وعدم تعجيزهم في أمور الزواج بالمبالغة في تكاليفه فضلاً عن إدراك حقيقة العلاقة التي ارتضاها الرب تبارك وتعالى بين الأفراد داخل الأسرة .



أفكار ومقتطفات

* لفظ الأسرة مشتق من الأسر، وهو القيد أو الشد بالإسار؛ أي أنه يتضمن معنى الإحكام والقوة. وقد أطلق هذا اللفظ على عشيرة الإنسان؛ لأن الصلات القوية التي توحّد أعضاءها وتحول دون تشتتهم تشبه الإسار الذي يقيّد الأسير، ولأنها توفر لأعضائها الحماية وأسباب القوة والمنعة، بما يتولد من اجتماعهم من تعاون وتناصر وتوادّ وتراحم.

* أجمع الباحثون في شؤون الأسرة على أن الأسرة تعد أقدم مؤسسة اجتماعية للتربية عرفها الإنسان.

* المفهوم السياسي والثقافي والاقتصادي للعولمة، لا يتحدد -بالقدر اللازم- إلا إذا نظرنا إليه من خلال رؤية عامة، تدخل في نطاقها جميع المتغيرات السياسية، والثقافية، والاقتصادية، التي يعيشها العالم منذ مطلع التسعينيات.

* يحاول الكثيرون في الداخل والخارج تحطيم كيان الأسرة كمكسب للأمة الإسلامية والبشرية جمعاء، وقد تفطن أعداء الأمة والإنسانية لهذه الأهمية، فكانت حربهم الشعواء على الأسرة، وذلك من خلال عدة طرق، مثل تفعيل القوى السياسية والفكرية، واستخدام جميع وسائل الإعلام (المقروءة والمرئية والمسموعة) التي يسيطر عليها الغرب؛ لمحاربة مؤسسة الأسرة الفطرية.

* الإسلام فيه مقومات روحية وتشريعية كفيلة بضمان تماسك الأسرة وتأهيلها للقيام بدورها التربوي والاجتماعي الكبير، وما علينا سوى إعادة قراءة تراثنا في ضوء حاجاتنا المعاصرة بالاستعانة بمنجزات غيرنا؛ كي تقدم للأمة الإسلامية والبشرية ما هي في حاجة إليه في مجال التنمية الأسرية والاجتماعية.

* (توجد أشكال شتى للأسرة في مختلف النظم الاجتماعية، والثقافية، والسياسية. وقد أثرت عملية التغير الديموغرافي والاجتماعي- الاقتصادي السريع في أنحاء العالم على أنماط تكوين الأسرة والحياة الأسرية، فأحدثت تغييراً كبيراً في تكوين الأسرة وهيكلها).

تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة/ بكين (١٤١٦هـ - ١٩٩٥م)

* (تخفيف العبء الذي تتحمله المرأة – فيما يتعلق بالمهام التقليدية التي تضطلع بها في المنزل وفي إعداد الطعام والعناية بالأطفال –، عن طريق التكنولوجيا الملائمة، والتقسيم العادل للعمل بين النساء والرجال).

تقرير المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلم/ كوبنهاجن (١٤٠٠هـ -١٩٨٠م)

* من الضروري العمل على إيجاد مؤسسات نسائية متخصصة (شرعياً – علمياً – تربوياً – اجتماعياً – اقتصادياً)، من شأنها أن تسهم إسهاماً جلياً في توفير الحصانة الشرعية والفكرية، وفي البناء الدعوي والتربوي للمرأة المسلمة.

الأسرة والعولمة

المقدمة:

إنشاء الأسرة المسلمة يُعَدُّ حلقة من حلقات إنشاء الأمة الإسلامية، فقبلها حلقة إيجاد الفرد المسلم، وبعدها إيجاد المجتمع المسلم، وعلى إثر ذلك تتكون الأمة الإسلامية.

لقد تعرضت الأمة الإسلامية لهجمات عنيفة عبر تاريخها الطويل، ولكن الأسرة المسلمة ظلَّت هي مصنع الرجال، ومستودع القوة الباقي للأمة، لقد كانت دائماً هي المحضن الذي خرَّج القادة الأبطال.

إن أعداء الإسلام تنبهوا إلى سر ثبات أمتنا وقوتها، وهو الأسرة، فبدؤوا في توجيه الضربات لهذا المصنع لتدميره، ولإفساد أقسامه وإنتاجه.

وأخذت الغارة على الأسرة المسلمة أبعادها على محاور أربعة:

١ - محور المرأة المسلمة.
٢ - محور الرجل المسلم.
٣ - محور الأبناء والبنات.
٤ - محور قوانين الأسرة وقيمها[١].

واختلفت أسلحة الهجوم على كل محور من هذه المحاور، وتعدَّد استخدام السلاح الواحد على أكثر من محور.

ويأتي في مقدمة هذه الأسلحة في الوقت الراهن سلاح العولمة؛ ممثلاً في جناحه الاجتماعي، وذلك عبر المؤتمرات والاتفاقيات والصكوك الدولية التي تصدر عن هيئة الأمم المتحدة، والتي أصبحت موادها وتوصياتها - في هذه الأيام - ملزمة للدول الأعضاء، وهناك لجان مختصة لمتابعة تنفيذها، وتعقد من أجل ذلك مؤتمرات سنوية، مثل (بكين+١)، (بكين+٥) وهكذا، وقد عُقد مؤتمر عالمي عن المرأة بعنوان (بكين+١٠) في تاريخ ٢٨ فبراير ٢٠٠٥م الموافق ١٩ محرم ١٤٢٦هـ؛ لمتابعة تنفيذ توصيات المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بكين الذي عُقد عام ١٩٩٥م، ومناقشة المعوِّقات، وسبل التصدي لها.

ولأجل ذلك كانت هناك محاولات سابقة حثيثة من عدة جهات إسلامية؛ من أجل التصدي لمثل هذه المؤتمرات التي تحمل بين جنباتها مخالفات عديدة للفطرة السوية والشريعة الإسلامية.

كما كانت هناك جهود لرصد جدول أعمال مؤتمر (بكين+١٠) - آنف الذكر - وتوصياته؛ من خلال الجلسات التحضيرية السابقة لهذا المؤتمر، وترتيب وتوحيد الموقف؛ من أجل الرد على ما سيُطرح في هذا المؤتمر.

وكان في مقدمة هذه الجهود ما قامت به «اللجنة العالمية الإسلامية للمرأة والطفل» ومقرها في القاهرة، حيث استطاعت أن تعرف أبرز ما سيُطرح في هذا المؤتمر من مخالفات، ومن ذلك: وضع إجراءات ومبادرات جديدة للتغلب على معوقات التنفيذ التي تصفها الأمم المتحدة «بالقيم والتقاليد البالية»؛ تعني بها الأديان وثقافات الشعوب وقيمها الأخلاقية التي تقف أمام تطبيق بنود الوثيقة التي تدعو إلى الاعتراف بالشذوذ، والمطالبة بالحريات الجنسية للمراهقين والبالغين، وضرورة رعاية

الدولة «للمراهقين الناشطين جنسياً»، وكذلك إباحة الإجهاض، وتعليم الجنس للأطفال والمراهقين، من خلال وسائل الإعلام والتعليم، وتدريبهم على تفادي حدوث الحمل، أو الإصابة بالأمراض المنقولة جنسياً - وعلى رأسها الإيدز-، وغير ذلك من المطالب الشاذة التي تنطلق من ثقافة لا تحترم الدين، أو الأسرة، أو القيم، أو الأخلاق!

ومن خلال النظر إلى أبرز القضايا التي ناقشها هذا المؤتمر؛ يتضح أن المستهدف الأول هو الأسرة، ومحاولة تدمير هذه المؤسسة الاجتماعية، وما يتعلق بها من أحكام وعلاقات.

ومن أجل الدفاع عن الأسرة، والحرب التي يشنها الشواذ في الأمم المتحدة، وبحكم تخصصي الأكاديمي في قضايا المرأة؛ فقد أحببت المشاركة ببحث قصير عن «الأسرة والعولمة».

وقد قسمت هذا البحث إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة:

تحدثت في الفصل الأول: عن تعريف لكل من الأسرة والعولمة.

وفي الفصل الثاني: أشرت إلى اهتمام الإسلام بالأسرة، وأبنت سبب الهجوم على الأسرة أو عولمتها.

وفي الفصل الثالث: كان الحديث عن الأسرة والعولمة، أو وسائل عولمة الأسرة.

ثم ختمت البحث: بالحديث عن كيفية المحافظة على ثبات مؤسسة الأسرة في وجه التحديات المعاصرة.

الفصل الأول

مفهوم الأسرة والعولمة

أولاً: مفهوم الأسرة:

أ - في اللغة: قال ابن منظور: «أُسْرَةُ الرجل: عشيرتُه ورهطُهُ الأدْنَونَ؛ لأنه يتقوى بهم، والأُسْرَةُ عشيرةُ الرجل وأهلُ بيته»(٢). وقد جاء في كتاب الله -عز وجل- ذِكْرُ الأزواج والبنين والحفدة بمعنى الأسرة، وذلك في قوله - تعالى -: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجاً وَجَعَلَ لَكُم مِنْ أَزْوَاجِكُم بَنِينَ وَحَفَدَةً وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ أَفَبِالبَاطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَتِ اللَّهِ هُم يَكْفُرُونَ﴾ [النحل: ٧٢]، يقول الشيخ عبد الرحمن بن سعدي - رحمه الله -: «يُخبر - تعالى- عن منَّته العظيمة على عباده، حيث جعل لهم أزواجاً ليسكنوا إليها، وجعل لهم من أزواجهم أولاداً تَقَرُّ بهم أعينُهم ويخدمُونهُم، ويقضُون حوائِجَهم، وينتفعون بهم من وجوه كثيرة، ورزقهم من الطيبات من المآكل والمشارب، والنعم الظاهرة التي لا يقدر العباد أن يحصوها»(٣).

كما أن لفظ الأسرة مشتق من الأسر، وهو القيد أو الشد بالإسار؛ أي أنه يتضمن معنى الإحكام والقوة. وقد أُطلِقَ هذا اللفظ على عشيرة الإنسان؛ لأن الصلات القوية التي توحّد أعضاءها وتحول دون تشتتهم تشبه الإسار الذي يقيّد الأسير، ولأنها توفر لأعضائها الحماية وأسباب القوة والمنعة؛ بما يتولد من اجتماعهم من تعاون وتناصر وتوادٍّ وتراحم(٤).

كما أن القيد قد يكون طبيعياً لا فكاك منه؛ إذ يولد الإنسان أسيراً لمجموعة من الصفات الفيزويولوجية كاللون والطول، وقد يكون طاغياً أو مصطنعاً، كأسر مجرم أذنب في حق ضحيته، وقد يكون أسراً اختيارياً يرتضيه الإنسان بل يسعى إليه، ويكون بدونه مهدّداً. ومن هذا الأسر الاختياري اشتُقت كلمة الأسرة.

فنخلص في النهاية إلى أن المعاني اللغوية للأسرة

تلتقي في معنى واحد يجمعها، وهو قوة الارتباط.
أما الكلمة المرادفة لكلمة أسرة، أي «العائلة»، فتقوم على أصل لغوي آخر، فعيال المرء هم الذين يتدبَّر أمرهم ويكفل عيشهم(٥).

ب - مفهوم الأسرة في الإسلام:

لفظ الأسرة ورد في القرآن بمعنى الأهل، كما قال - تعالى -: ﴿فَلَمَّا قَضَى مُوسَى الْأَجَلَ وَسَارَ بِأَهْلِهِ﴾ [القصص: ٢٩]، وقوله - عز وجل -: ﴿وَاجْعَل لِّي وَزِيراً مِّنْ أَهْلِي (٢٩) هَارُونَ أَخِي﴾ [طه: ٢٩]. أما معناها فيمكن استخلاصه أو استنباطه من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الواردة في هذا الباب، والتي حدَّدت عناصر الأسرة في الزوج والزوجة والأبناء، قال - تعالى -: ﴿وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى﴾ [القمر: ٤٤]، وحديث معقل بن يسار قال: «جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: إني أصبت امرأة ذات حسب وجمال، وإنها لا تلد أفأتزوجها؟ قال: لا. ثم أتاه الثانية فنهاه، ثم أتاه الثالثة فقال: تزوجوا الودود الولود فإني مكاثر بكم الأمم» رواه الإمام أحمد، وأبو داود واللفظ له، والنسائي، وصححه الألباني(٦).

فالفقهاء المسلمون لم يستعملوا اللفظ في عباراتهم في المعنى المقصود، بل جعلوا لفظ الأسرة يتسع إلى كل من الزوج والزوجة والأولاد، وهو ما يعنيه لفظ الأسرة في بعض القوانين الأخرى.

وتنقسم الأسرة إلى قسمين:
أصول: وتشمل الآباء، والأمهات، وفروع الأولاد.
فروع: وتشمل فروع الأبوين، وفروع الأجداد والجدات.

التعريف الأرجح للأسرة: الأسرة هي «مؤسسة فطرية اجتماعية بين رجل وامرأة، توفرت فيها الشروط الشرعية للاجتماع، التزم كل منهما بما له وما عليه شرعاً، أو شرطاً، أو قانوناً»(٧).

> الأسرة هي مؤسسة فطرية اجتماعية بين رجل وامرأة، توفرت فيها الشروط الشرعية للاجتماع، التزم كل منهما بما له وما عليه شرعاً، أو شرطاً، أو قانوناً.

ج - مفهوم الأسرة في المواثيق الدولية:

هناك اتجاهات دولية فيما يتعلق بمفهوم الأسرة، يمكن تصنيفها إلى أربعة اتجاهات:

الاتجاه الأول: حدد مفهوم الأسرة ارتباطاً بموقعها في المجتمع، باعتبارها تشكِّل الخلية الأساسية والطبيعية فيه، ولها حق التمتع بحمايته ومساعدته. (المادة ١٦ من الميثاق العالمي لحقوق الإنسان والمادة ١٠ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)(٨).

الاتجاه الثاني: استقى مفهوم الأسرة من أثر العلاقة التي تربط رجلاً بامرأة، توفرت فيها شروط الاجتماع (المادة ١٦) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان - السابق ذكرها -، و(المادة ٢٣) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والتي تنص على ما يأتي:

١- الأسرة هي الوحدة الجماعية الطبيعية والأساسية في المجتمع، ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة.

٢- يكون للرجل والمرأة، ابتداءً من بلوغ سنّ الزواج، حق معترف به في التزوج وتأسيس أسرة.

٣- لا ينعقد أي زواج إلا برضا الطرفين المزمع زواجهما رضاءً كاملاً لا إكراه فيه.

٤- تتخذ الدول الأطراف في هذا العهد التدابير المناسبة لكفالة تساوي حقوق الزوجين وواجباتهما لدى التزوج وخلال قيام الزواج ولدى انحلاله. وفي حالة الانحلال يتوجب اتخاذ تدابير لكفالة الحماية الضرورية للأولاد في حالة وجودهم)(٩).

الاتجاه الثالث: حدد مفهوم الأسرة انطلاقاً من علاقتها بعنصر بشري محدد سواء الطفل أو المرأة، وذلك من خلال ديباجة اتفاقية حقوق الطفل، والمادة (١٦) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والتي تنص على ما يأتي:

١- تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في كافة الأمور المتعلقة بالزواج والعلاقات العائلية، وبوجه خاص تضمن - على أساس المساواة بين الرجل والمرأة -:

(أ) نفس الحق في عقد الزواج.

(ب) نفس الحق في حرية اختيار الزوج، وفي عدم عقد الزواج إلا برضاها الحر الكامل.

(ج) نفس الحقوق والمسؤوليات أثناء الزواج وعند فسخه.

(د) نفس الحقوق والمسؤوليات بوصفهما أبوين، بغضِّ النظر عن حالتهما الزوجية، في الأمور المتعلقة بأطفالهما، وفي جميع الأحوال يكون لمصلحة الأطفال الاعتبار الأول.

(هـ) نفس الحقوق في أن تقرر، بحرية وبإدراك للنتائج، عدد أطفالها والفاصل بين الطفل والذي يليه، وفي الحصول على معلومات، والتثقيف والوسائل الكفيلة بتمكينها من ممارسة هذه الحقوق.

(و) نفس الحقوق والمسؤوليات فيما يتعلق بالولاية والقوامة والوصاية على الأطفال وتبنيهم، أو ما شابه ذلك من الأعراف، حين توجد هذه المفاهيم في التشريع الوطني، وفي جميع الأحوال يكون لمصلحة الأطفال الاعتبار الأول.

(ز) نفس الحقوق الشخصية للزوج والزوجة بما في ذلك الحق في اختيار اسم الأسرة والمهنة ونوع العمل.

(ح) نفس الحقوق لكلا الزوجين فيما يتعلق بملكية وحيازة الممتلكات والإشراف عليها وإدارتها والتمتع بها والتصرف فيها، سواء بلا مقابل أو مقابل عوض.

٢- لا يكون لخطوبة الطفل أو زواجه أي أثر قانوني، وتتخذ جميع الإجراءات الضرورية بما في ذلك التشريعي منها، لتحديد سنٍّ أدنى للزواج، ولجعل تسجيل الزواج في سجل رسمي أمراً إلزامياً)[١٠].

الاتجاه الرابع: عرَّف الأسرة بأنها العنصر الأساسي للمجتمع، يمارس أعضاؤها وظائف ولهم حقوق وعليهم واجبات، والأسرة حقيقة واقعية لا يمكن الاستغناء عنها، وهي تضطلع بمسؤولية التربية والتكوين والتثقيف[١١].

وهكذا تعددت تعريفات المنظمات المعنية بأمور المجتمع العالمي - كمنظمة حقوق الإنسان - للأسرة، إلاّ أن تلك التعريفات - كما مر بنا - اختلفت فيما بينها تبعاً لاختلاف المتبنَّيات التي يتبنَّاها أولئك المعنيون بتعريف الأسرة، وكذلك تبعاً للغرض الذي وضع من أجله التعريف.

إن مما يؤخذ على تلك التعاريف أنها لم ترق إلى مستوى الحد العلمي الذي يحيط بالمعرَّف من جميع جوانبه؛ بحيث يشمل كل أقسامه ويُدخلها تحت نطاقه، ويُخرج كل ما هو غريب عنه خارج حدود المعرَّف، فتلك التعريفات لم تكن جامعة مانعة.

- لقد عرَّف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الأسرة في الفقرة (٣) من المادة (١٦) بأنها: «الوحدة الطبيعية الأساسية للمجتمع، ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة».

ويرد على هذا التعريف بأنه غير مانع، فهو لم يحدد على وجه الدقة طبيعة هذه الوحدة التي يحق لها التمتع بحماية المجتمع والدولة، فهناك الكثير من الوحدات الاجتماعية التي ينطبق عليها هذا التعريف كبعض التجمعات والمنظمات.

إضافة إلى إهمال التعريف الأركان الأساسية التي تتكون منها الأسرة، وكيفية نشوئها.

- **وعرّف بعضهم الأسرة بأنها**:

«الجماعة الإنسانية المكونة من الزوج، والزوجة، وأولادهما غير المتزوجين، الذين يعيشون معهما في سكن واحد، وهو ما يعرف بالأسرة النواة»(١٢).

وهذا التعريف لا يختلف عن سابقه في افتقاره إلى الدقة المطلوبة، حيث حصر من خلال ذكره للأركان التي أوردها بالزوج، والزوجة، وأولادهما غير المتزوجين الذين يعيشون معهما في مسكن واحد. وفيه دلالة على أن المؤسسة الاجتماعية التي تتكون من الزوج والزوجة والذين لا ذرية لهم، أو عندهم ولكن لا يقيمون معهم في المنزل نفسه؛ لا يمكن أن تكون مصداقاً للأسرة.

ثم إن الأسرة التي تملك أبناءً متزوجين يسكنون مع والديهم في المنزل نفسه لا ينطبق عليهم مفهوم الأسرة كذلك.

- وأجمل بعضهم في التعريف حيث جعل من الأسرة:

«النواة الطبيعة للمجتمع، وهي أقدم المؤسسات الاجتماعية»(١٣).

ويرد على هذا التعريف ما ورد على التعريف الأول، من كونه غير مانع، وإهماله للأركان التي تتكون منها الأسرة.

- كما عرَّف بعض آخر الأسرة بأنها: «التنظيم الاجتماعي للغريزة الجنسية»(١٤).

وهذا التعريف يرد عليه ما ورد على ما سبقه من التعاريف، من عدم المانعية، وإهمال أركان الأسرة، وافتقاره إلى الدقة العلمية، بالإضافة إلى أنه نظر إلى الأسرة من خلال جانب واحد من الجوانب التي تدفع الإنسان إلى تكوينها، والذي يُعَدُّ في الواقع آخر الأهداف التي من أجلها أُنشئت الأسرة، ألا وهو الغريزة الجنسية.

التعريف المختار: في ضوء التعاليم الشرعية يمكننا أن نقدم التعريف الآتي للأسرة، هذه المؤسسة التي كانت ولا تزال محط الرعاية والاهتمام من قِبَل الأديان السماوية جميعاً، فنقول:

الأسرة هي: «المؤسسة الاجتماعية التي تنشأ من اقتران رجل وامرأة بعقد يرمي إلى إنشاء اللبنة التي تساهم في بناء المجتمع، وأهم أركانها: الزوج، والزوجة، والأولاد»(١٥).

أصالة الفرد أم أصالة الأسرة؟:

لقد أجمع الباحثون في شؤون الأسرة على أن الأسرة تعد «أقدم مؤسسة اجتماعية للتربية عرفها الإنسان»، وهذا أمر لا سبيل لأحد إلى إنكاره، فهو مما يعترف به الجميع على اختلاف مشاربهم، إلاّ أن هذا الأمر لا يمكن قبوله على علاته.

فمن يدقق في هذا الكلام يجد أنه يقود إلى القول بأن هناك فترة زمنية كانت قد سبقت الحياة الاجتماعية عاش الفرد خلالها حالة من العزلة، والحياة الفردية، ثم بعد ذلك جاءت مرحلة الحياة الاجتماعية التي تعد تالية في الترتيب الزمني للحياة الفردية. وهذا الأمر مما لا نعتقد به ولا نُقرّه بحال، ونستدل على عدمه بما ورد في الكتب السماوية جميعاً.

فالأديان جميعاً تذكر لنا بأن أول بادرة للعيش على سطح الكرة الأرضية كانت اجتماعية، فقصة نبي الله آدم - عليه السلام - معروفة ومذكورة في الكتب السماوية جميعاً، في كيفية إنزاله من الجنة إلى الأرض، وحلوله هو وزوجه فيها، قال - تعالى -: ﴿قَالَ اهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعاً﴾ [طه:١٢٣].

فآدم لم يعش يوماً بمفرده على سطح الأرض، وحواء لم تكن كذلك أيضاً. بناء عليه تكون الأصالة على الأرض للأسرة لا للفرد، ولذلك لا يصح القول بأن الأسرة هي أقدم مؤسسة اجتماعية للتربية عرفها الإنسان؛ إنما الصحيح هو أن الحياة الاجتماعية هي الحياة الأصيلة على الأرض، والأسرة هي المؤسسة التربوية الأصيلة التي عرفها الإنسان.

أركان الأسرة:

اللازم على من يروم الخوض في موضوع الأسرة والتعريف بها؛ أن يعمد إلى البحث في اللبنات الأساسية التي تتكون الأسرة منها؛ كي يحصل على الإطار الصحيح لمفهوم الأسرة.

فالمعروف هو أن الزوج والزوجة «منشأتان رئيسيتان في تكوين الأسرة، وعلى أكتافهما تتولد الأسرة وتصمد أمام زوابع المشاكل، والزوجان بإمكانهما أن يصنعا من الأسرة مرفأً للسعادة، ورافداً للخير، وخليجاً للرفاهة».

ثم بعد ذلك تأتي ثمرة هذا الرباط المبارك بين الزوجين، ألا وهم الأولاد.

فأركان الأسرة - بناءً على ما تقدم - هي:

(١) الزوج

(٢) الزوجة

(٣) الأولاد[١٦].

ثانيا: **مفهوم العولمة**:

أ - تعريف العولمة في اللغة:

العولمة هي مصدر مشتق من فعل (عَوْلَم) وهو

الزوج والزوجة منشأتان رئيسيتان في تكوين الأسرة، وعلى أكتافهما تتولد الأسرة وتصمد أمام زوابع المشاكل.

فعل رباعي مجرد، وليس لهذا الفعل - المجرد الرباعي - إلا وزن واحد هو: (فَعْلَلَ)، مثل: بَعْثَرَ - عَرْبَدَ - وَسْوَسَ - زَلْزَل. غير أن هناك أوزاناً للرباعي المجرد يقول الصرفيون إنها ملحقة بالوزن الأصلي (فَعْلَلَ)، ومن أشهر هذه الأوزان:

١ - فَوْعَل، مثل: جَوْرَبَهُ؛ أي ألبسه الجورب.

٢ - فَعْوَلَ، مثل: دَهْوَرَهُ؛ أي جمعه وقذفه في هوة.

٣ - فَيْعَلَ، مثل: بَيْطَرَ؛ أي عالج الحيوان.

وغيرها.

ومن المهم أن نعرف أن وزن (فَعْلَلَ) الذي ينتمي إليه المجرد الرباعي وزن له أهمية خاصة؛ إذ استعمله العرب في معانٍ كثيرة، ونحن نحتاج إليه في عصرنا الحاضر عند استعمالنا أفعالاً من ألفاظ الحضارة أو عند النحت.

ومن المعاني التي يستعمل فيها هذا الوزن المعاني الآتية:

١ - الدلالة على المشابهة، مثل: عَلْقَمَ الطعامُ؛ أي صار علقماً.

٢ - الدلالة على أن الاسم المأخوذ منه آلة، مثل: عَرْجَنَ؛ أي استعمل العرجون.

ونستعمل ذلك كثيراً في الألفاظ الأجنبية، مثل: تَلْفَنَ؛ أي استعمل التلفون.

٣ - الصيرورة، مثل: لَبْنَنَ؛ أي صيره لبنانياً، ونَجْلَزَ؛ أي صيره إنجليزياً.

٤ - النحت، وهو أن ننحت من كلمتين أو أكثر كلمة واحدة تدل على معنى الكلام الكثير.

وخلاصة الكلام هو أن الفعل الرباعي المجرد (فَعْلَلَ) مصدره القياسي دائماً على وزن (فَعْلَلَة)، تقول: دحرجت الكرة دَحْرَجَةً، وبعثر الهواءُ الورقَ بَعْثَرَةً، وزمجر الأسد زَمْجَرَةً.

وكذا الفعل الملحق بالرباعي المجرد يكون مصدره على وزن (فَعْلَلَةً)، نحو: شملل شَمْلَلَةً، وجلبب جَلْبَبَةً، وجورب جَوْرَبَةً، وجهور جَهْوَرَةً، وبيطر بَيْطَرَةً، وقلنس قَلْنَسَةً، فكل المصادر هنا على وزن فَعْلَلَةً.

ومن ذلك يتضح أن الأفعال الرباعية المجردة وملحقاتها لها وزن واحد هو فَعْلَلَ، وأن مصدرها جميعاً يكون دائماً على وزن فَعْلَلَةً.

وعليه فإنه من الممكن القول بأن المصدر (عَوْلَمَة) هو اشتقاق صحيح من فعل (عَوْلَمَ)، وأن هذا الفعل من معاني الصيرورة - كما تقدم -؛ أي جعله عالمياً، وهو ما يسانده المعنى الاصطلاحي - كما سيأتي ذكره -.

«أما العولمة مصدراً؛ فقد جاءت توليداً من كلمة عَالَم، ونفترض لها فعلاً هو (عَوْلَمَ يُعَوْلِمُ عَوْلَمَةً) بطريق التوليد القياسي»(١٧).

ب - تعريف العولمة اصطلاحا:

بتدقيق النظر في جملة التعاريف والمفاهيم التي يسوقها الكتّاب والباحثون حول العولمة؛ فإنه من الملاحظ أن هذه التعاريف والمفهومات يمكن تقسيمها وإدراجها في أربعة اتجاهات:

اتجاه يراها: حقبة تاريخية لفترة زمنية معينة.

وثانٍ يراها: مجموعة تجليات لظاهرة اقتصادية.

وثالثٍ يراها: هيمنة وتسلطاً للقيم الأمريكية.

ورابعٍ يراها: ثورة تكنولوجية واجتماعية.

فالاتّجاه الأول عرَّف العولمة بعدة تعريفات، منها: (إنها ظاهرة تاريخية، تبلورت - علمياً - مع نهايات القرن العشرين، مثل ما كانت القومية ظاهرة تاريخية قد تبلورت علمياً مع نهايات القرن التاسع عشر.

إن العولمة - في الحقيقة - هي: نظام عالمي جديد، له أدواته، ووسائله، وعناصره، وقد ولدت اليوم عند نهايات قرن يعج بمختلف التطورات، والبدائل، والمناهج، والأساليب، وجاءت منجزاتها حصيلة تاريخية لعصر تنوعت فيه تلك التطورات التي ازدحم بها التاريخ الحديث للإنسان)(١٨).

وهذه التعريف يفوته الإشارة إلى أبعاد العولمة التي تؤثر من خلالها في المجتمعات الإنسانية - كالبعد الاقتصادي، أو الثقافي، أو الاجتماعي، أو السياسي، فالأمر وحدة متكاملة، وإغفال هذه الجوانب يسلِّط الضوء على جزء من العولمة وليس العولمة كلها.

والاتجاه الثاني عرف العولمة بعدة تعريفات، منها:

(مصطلح العولمة (Globalization): (يجعل الذهن يتجه إلى الكونية - أي إلى الكون الذي نعيش فيه- وإلى وحدة المعمور من الكوكب الذي نعيش عليه).

ومن ثَمَّ فإن المصطلح يعبِّر عن حالة من تجاوز الحدود الراهنة للدول إلى آفاق أوسع وأرحب تشمل العالم بأسره.

كما أنه أشار إلى أبرز جوانب العولمة التي تجعلها بهذه الصورة، ومن ذلك:

أ - حرية حركة السلع والخدمات والأفكار وتبادلها الفوري دون حواجز أو حدود بين الدول.

ب - تحول العالم إلى قرية كونية بفعل تيار المعلوماتية (infomative).

ج - ظهور نفوذ وسيطرة الشركات متعددة الجنسيات (multinationals)، وتلك متعدية الجنسيات (tansnationals)، وتلك فوق القوميات (supanationals).

د - ظهور آليات جديدة مستقلة عن الدولة، آليات تقوم بوظائف كانت في يوم ما قاصرة على الدول.

و - ظهور فكرة حقوق الإنسان؛ باعتباره إنساناً له الحق في الحياة الكريمة، بعيداً عن كل صنوف الإكراه، والقهر، والاستغلال، والضغط، والتعذيب)(١٩).

وهذا التعريف لا يزيد في مضمونه - وهو يوضح لنا المراد من العولمة - على إظهار البعد الاقتصادي للعولمة، إلا في تأكيد قضية مهمة، وهي ما يتعلق بحقوق الإنسان.

والاتجاه الثالث عرَّف العولمة بعدة تعريفات؛ منها:

(اتجاه الحركة الحضارية نحو سيادة نظام واحد تقوده في الغالب قوة واحدة، أو بعبارة أخرى استقطاب النشاط السياسي والاقتصادي في

العالم حول إرادة مركز واحد من مراكز القوة في العالم، والمقصود - طبعاً- قوة الولايات المتحدة الأمريكية)(٢٠).

ويؤكد أحد الباحثين هذا التصور بقوله: (يمكن أن نحدس - أو على الأقل نفترض - أن الدعوة إلى العولمة - بهذا المعنى - إذا صدرت من بلد أو جماعة؛ فإنها تعني تعميم نمط من الأنماط التي تخص ذلك البلد أو تلك الجماعة وجعله يشمل العالم كله.

من هنا نستطيع أن نحدس - منذ البداية - أن الأمر يتعلق بالدعوة إلى توسيع النموذج الأمريكي وفسح المجال له ليشمل العالم كله)[٢١].

فالنزعة الأمريكية، وتنميط العالم بها، وإقصاء الآخر، والتركيز على الأنا، هي السمة التي تؤكد عليها هذه الطائفة من المفهومات.

والاتجاه الرابع عرف العولمة بعدة تعريفات؛ منها:

(زيادة درجة الارتباط المتبادل بين المجتمعات الإنسانية، من خلال عملية انتقال السلع، ورؤوس الأموال، وتقنيات الإنتاج والأشخاص والمعلومات)[٢٢].

إن (هذه التعريفات جميعاً تكاد أن تكون هي المكونات الأساسية لتعريف واحد جامع للعولمة، فهي تجمع بين جنباتها كونها تمثل حقبة تاريخية، وهي تجلي لظواهر اقتصادية، وهي في الوقت الراهن على الأقل هيمنة للقيم الأمريكية، وهي أخيراً ثورة تكنولوجية واجتماعية.

غير أن هذا لا ينفي أن من يتبنّى أي تعريف من التعريفات الأربع يمكن أن يصل في تحليله إلى نتائج سياسية مختلفة، وذلك وفقاً للأيديولوجية التي ينطلق منها)[٢٣].

هذه هي أبرز الاتجاهات التي عالجت مفهوم العولمة، وهي - كما في أول الدراسة - مفهومات تركز على جانب واحد من جوانب العولمة، وتغفل الجوانب الأخرى لها، وهذا هو المأخذ الرئيس عليها.

وبالإمكان أن نختار تعريفاً أولياً شاملاً لجوانب العولمة المختلفة، فنقول: إن العولمة هي:

(التداخل الواضح في أمور الاقتصاد، والاجتماع، والسياسة، والثقافة، والسلوك، دون اعتداد يُذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة، أو انتماء إلى وطن محدد، أو لدولة معينة، دون حاجة إلى إجراءات حكومية)[٢٤].

العولمة هي:((التداخل الواضح في أمور الاقتصاد، والاجتماع، والسياسة، والثقافة، والسلوك، دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة، أو انتماء إلى وطن محدد، أو لدولة معينة، دون حاجة إلى إجراءات حكومية)).

فالمفهوم السياسي والثقافي والاقتصادي للعولمة لا يتحدد - بالقدر اللازم - إلا إذا نظرنا إليه من خلال رؤية عامة، تدخل في نطاقها جميع المتغيرات السياسية، والثقافية، والاقتصادية، التي يعيشها العالم منذ مطلع التسعينيات[٢٥].

الفصل الثاني

لماذا اهتم الإسلام بالأسرة؟ ولماذا تعولم الأسرة؟

أهمية الأسرة:

(الأسرة هي الأمة الصغيرة، ومنها تعلم النوع الإنساني أفضل أخلاقه الاجتماعية، وهي في الوقت نفسه أجمل أخلاقه وأنفعها.

من الأسرة تعلم النوع الإنساني الرحمة والكرم..

فلولا الأسرة لم تحفظ صناعة نافعة توارثها الأبناء عن الآباء، ثم توارثها أبناء الأمة جمعاء. فالأسرة هي التي تمسك اليوم ما بناه النوع الإنساني في ماضيه، وهي التي تؤول به غداً إلى أعقابه وذراريه حقبة بعد حقبة وجيلاً بعد جيل.

فمن عادى الأسرة فهو عدو للنوع الإنساني في ماضيه ومستقبله، ولا يعادي الأسرة أحد إلا تبينت عداوته للنوع الإنساني، من نظرته إلى تاريخ الأجيال الماضية، كأنه ينظر إلى عدو يُضمر له البغضاء، ويهدم كل ما أقامه من بناء)(٢٦).

لماذا اهتم الإسلام بالأسرة:

لقد اهتم الإسلام بالأسرة اهتماماً بالغاً، شمل جميع مراحل بنائها؛ ذلك لأن الأسرة نواة المجتمع، والمجتمع - بعد ذلك - مجموع هذه الأسر، وهي لبناته التي يقوم عليها، وينمو بها، ويحصل له منها الامتداد الأفقي حتى يصبح شعباً، والرأسي حتى يظل تاريخاً لمن بعده.

ولقد اهتم الإسلام بالأسرة اهتماما بالغا، وذلك للأسباب الآتية:

أولا: لأن الأسرة تلبي مطالب الفطرة البشرية بالآتي:

أ - إيجاد الولد الذي يحمل اسم أبيه من بعده، ويكون عوناً له في شيخوخته، وهذا الأمر لا يتحقق إلا عن طريق تكوين الأسرة المشروعة، قال تعالى: ﴿وَاللهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجاً وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَنِينَ وَحَفَدَةً وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ أَفَبِالْبَاطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَةِ اللهِ هُمْ يَكْفُرُونَ﴾ [النحل:٧٢].

كما أن نعمة الولد من النعم الكبرى التي أنعم الله بها على خلقه، بل على أفضل خلقه وهم الرسل، قال - تعالى -: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلاً مِنْ قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجاً وَذُرِّيَّةً﴾[سورة الرعد: ٣٨].

وكما جاء على لسان نبي الله زكريا - عليه السلام -: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِراً فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِياً﴾ [مريم: ٥].

ب - أن الأسرة هي البيئة الأولى لتدريب الإنسان على المسؤولية التي كلفه الله بها، وهي عمارة الأرض، وهي الميدان العملي الأول الذي يمارس من خلالها مسؤولية قوامته عليها، لينتقل - بعد ذلك - من نطاق الأسرة الضيق إلى نطاق المجتمع الكبير(٢٧).

ج - أن سنة التزاوج تحقق سنة الله - تعالى - في خلقه وهي (نظام الزوجية)، كما قال -تعالى-: ﴿وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [الذاريات: ٤٩].

والزوجية تشمل جميع المخلوقات؛ إذ قسم الله - تعالى- مخلوقاته إلى قسمين، وأودع في كل قسم سراً خاصاً به، وجعل الثمرة نتيجة لالتقاء السرَّين معاً(٢٨).

د- إشباع مطالب الجسد والروح في الإنسان، وهذه الإشباعات تتم عن طريق الأسرة الشرعية(٢٩).

الزوجية تشمل جميع المخلوقات، إذ قسم الله تعالى مخلوقاته إلى قسمين، وأودع في كل قسم سراً خاصاً به، وجعل الثمرة نتيجة لالتقاء السرين معاً.

وإشباع مطالب الجسد إنما يكون بالزواج الشرعي الذي يهذِّب النفوس ويسمو بالأخلاق، ويقي من الانحراف، ويحمي المجتمع من الأمراض الاجتماعية، والنفسية، والصحية(٣٠).

وقد وقف الإسلام موقفاً يتسم بالوسطية والاعتدال من خطري الإباحية الجنسية، والحرمان والكبت.

فالزواج الشرعي يلبي الإنسان من خلاله مطالب جسده بعيداً عن الحيوانية، وبعيداً عن إلحاق الأذى

بالآخرين(٣١).

وإشباع مطالب الروح والنفس يتحقق بالسكن والمحبة والرحمة والمودة بين الزوجين، وهذه ثمرة طبيعية للزواج الشرعي، قال - تعالى -: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجاً لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الروم: ٢١].

وهذا الأمن، وهذه الراحة والطمأنينة، لا تقتصر على الزوجين فقط، وإنما تشمل - أيضاً - الأبناء، باعتبارهم ثمرة هذا الزواج.

ثانيا: لأن للأسرة مهام اجتماعية، مثل:

أ - حفظ النسب من الاختلاط، عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «تعلموا من أنسابكم ما تصلون به أرحامكم، فإن صلة الرحم محبة في الأهل، مثراة في المال، منسأة في الأثر» رواه الترمذي، وصححه الألباني(٣٢).

فمعرفة الأنساب - في الإسلام - ضرورية لمعرفة الأقارب وصلة الأرحام، وكذلك حماية الإنسان من العار الذي يلحق به بجهل نسبه(٣٣).

ب - حماية المجتمع من الأمراض الاجتماعية والانحلال، ففي ظل الأسرة يتم تنظيم شهوة الإنسان، وتتولد عنده القناعة بما قسم الله له، فلا يمتد نظره إلى المحرمات، وقد حث النبي ﷺ الشباب المستطيع على الزواج، فقد ثبت عن عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - أنه قال: «كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم شباباً لا نجد شيئاً فقال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يا معشر الشباب، من استطاع الباءة فليتزوج، فإنه أغض للبصر، وأحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء» رواه البخاري ومسلم(٣٤).

ج - حماية المجتمع من الأمراض الجنسية المصاحبة للزنى.

د - إعداد الفرد ليكون إنساناً صالحاً في نفسه، وأسرته، ومجتمعه. فرب الأسرة مسؤول عن إعالة أهله وإصلاحهم، كما قال - تعالى -: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَاراً﴾ [التحريم:٦].

والمرأة مكلفة بطاعة زوجها - في غير معصية -، وحفظ ماله وعرضه، والقيام بواجب الأبناء في التربية والرعاية، والزوجان مسؤولان عن رعيتهما في كل صغيرة وكبيرة، كما جاء في الحديث عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «ألا كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته، فالإمام الذي على الناس راع وهو مسؤول عن رعيته، والرجل راع على أهل بيته وهو مسؤول عن رعيته، والمرأة راعية على أهل بيت زوجها وولده وهي مسؤولة عنهم، وعبد الرجل راع على مال سيده وهو مسؤول عنه، ألا فكلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته» متفق عليه(٣٥).

هـ - إعداد الفرد لواجب التكافل الاجتماعي، فقد حرص الإسلام على التواد والتعاطف والتراحم بين جميع أفراد المجتمع - على اختلاف درجاتهم وتفاوتهم من حيث المال والجاه والعلم والمنصب، وطلب منهم أن يكونوا كالجسد الواحد، كما جاء في الحديث عن النعمان بن بشير قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «المؤمنون كرجل واحد إن اشتكى رأسه تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر» رواه مسلم(٣٦).

والأسرة هي البيئة الأولى التي تعد الفرد لتحقيق التكافل الاجتماعي؛ إذ يقف كل من الزوجين إلى جانب الآخر في السراء والضراء، والغنى والفقر، وتتوسع الدائرة بمبادرة القريب الغني بالنفقة على قريبه الفقير أو العاجز، ويتكفل الأبناء بالآباء حال الكبر والعجز، وتتحمل العاقلة (العشيرة والقبيلة) واجبها في دفع الدية عن القريب في القتل الخطأ(٣٧).

ثالثاً: لأن دور الأسرة مهم في التربية على الأخلاق الفاضلة للفرد والمجتمع، ومن ذلك:

أ - أن الأسرة هي المكان الصحي الوحيد للحضانة، والتربية السليمة في المراحل الأولى للطفولة: فلا تستطيع مؤسسة عامة أن تسد مسدَّ المنزل في هذه الشؤون(٣٨).

ب - تنمية خُلق التضحية والإيثار: فالأب يجاهد ويضحي من أجل توفير الحياة الكريمة لأفراد أسرته. والأم تسهر وتتعب لتوفر الراحة والطمأنينة للزوج والولد، بل ويسعد الوالدان بتعبهما في سبيل راحة أبنائها. ثم يأتي دور الأبناء - بعد ذلك - للتضحية والإيثار للوالدين عند الكبر. وتنعكس هذه الأخلاق الفاضلة - من ثَمَّ - على المجتمع الذي هو عبارة عن مجموع الأسر.

ج - الصبر والتحمل: فالإنسان يتعرض في حياته لعقبات ومشكلات، ولا يمكنه تجاوزها إلا بالصبر والاحتمال، والأسرة هي المدرسة الأولى لغرس هذا الخلق في النفس وتعويدها عليه، فالقيام بمسؤولية التربية والرعاية من قبل الوالدين يحتاج إلى وقت وجهد ومال كثير لا يمكن تحقيقه إلا بالصبر والاحتمال، والقيام بواجب الزوج وحسن عشرته، والإحسان إليه يحتاج إلى صبر واحتمال، كما أن نوائب الدهر من مرض وموت وفقر، لا يمكن احتمالها إلا مع الصبر والتحمل(٣٩).

لماذا الهجوم على الأسرة (لماذا عولمة الأسرة)؟:

الأسرة هي المعقل ما قبل الأخير والحصن الحصين للفكر الإسلامي، فالحصون البشرية للفكر الإسلامي تبتدئ من الفرد ثم الأسرة فالدولة فالأمة، وتبرز خطورة الأسرة في كونها أهم مراحل بناء الجماعة والدولة والأمة، فإذا هُدم هذا الحصن رجعنا إلى المرحلة الأولى والبناء الأولي من جديد، وهي مرحلة الفرد، ولأجل ذلك تعد الأسرة محوراً أساساً من محاور عمل التجمعات والفعاليات الاجتماعية في العالم، ولدى كثير من المنظمات والجمعيات (الحكومية وغير الحكومية) التي ترفع لواء ورداء الحرية والمساواة وحقوق الإنسان.

كما أصبح الشغل الشاغل لتلك التجمعات والمنظمات: السعي لعولمة الحضارة الغربية ممثلة في الحياة الاجتماعية لتلك الدول؛ وذلك من خلال تقنين الإباحية والرذيلة باسم الحرية، ومن خلال محاولة تعميم الشذوذ باسم حقوق الإنسان والحرية الشخصية، وتقويض بناء الأسرة؛ لأنها - في زعمهم - أكبر عائق من عوائق التقدم والرفاهية، فهي أقدم مؤسسة اجتماعية يدَّعون أن الرجل يتسلط من خلالها على المرأة، ويمارس عليها أشكال القهر، ومن أجل التحرير المزعوم للمرأة؛ فإنهم يرون ضرورة التخلص من الأسرة، واقتلاعها من جذورها، ولو أدى ذلك إلى التمرد على كل التعاليم الدينية، والأخلاق الاجتماعية، والمبادئ الفطرية الإنسانية التي أرست دعائم الشعوب والأمم على مرِّ التاريخ البشري.

ولذلك يحاول الكثيرون في الداخل والخارج تحطيم كيان الأسرة؛ بزعم أنه مكسب للأمة الإسلامية والبشرية جمعاء، وقد تفطَّن أعداء الأمة

تبرز خطورة الأسرة في كونها أهم مراحل بناء الجماعة والدولة والأمة، فإذا هدم هذا الحصن رجعنا إلى مرحلة البداية والبناء الأولي من جديد، وهي مرحلة الفرد.

والإنسانية لهذه الأهمية، فكانت حربهم الشعواء على الأسرة، وذلك من خلال عدة طرق؛ مثل تفعيل القوى السياسية والفكرية، واستخدام جميع وسائل الإعلام (المقروءة والمرئية والمسموعة) التي يسيطر عليها الغرب؛ لمحاربة مؤسسة الأسرة الفطرية، والمطلوب هو أن تتفطن القيادات الفكرية والسياسية في العالم الإسلامي لذلك قبل فوات الأوان.

وفي الإسـلام مقومات روحية وتشريعية كفيلة بضمان تماسك الأسـرة وتأهيلها للقيام بدورها التربوي والاجتماعي الكبير، وما علينا سوى إعادة قراءة تراثنا في ضوء حاجاتنا المعاصرة بالاستعانة بمنجزات غيرنا؛ كي نقدِّم للأمة الإسلامية والبشرية ما هي في حاجة إليه في مجال التنمية الأسرية والاجتماعية عوضاً عن فتات الفضول الفكري والثقافي لغيرنا، والذي لم يؤد إلا إلى تدمير الأسرة ومقوماتها في كثير من المجتمعات الأخرى.

الفصل الثالث
الأسرة والعولمة

بعض وسائل العولمة لهدم الأسرة

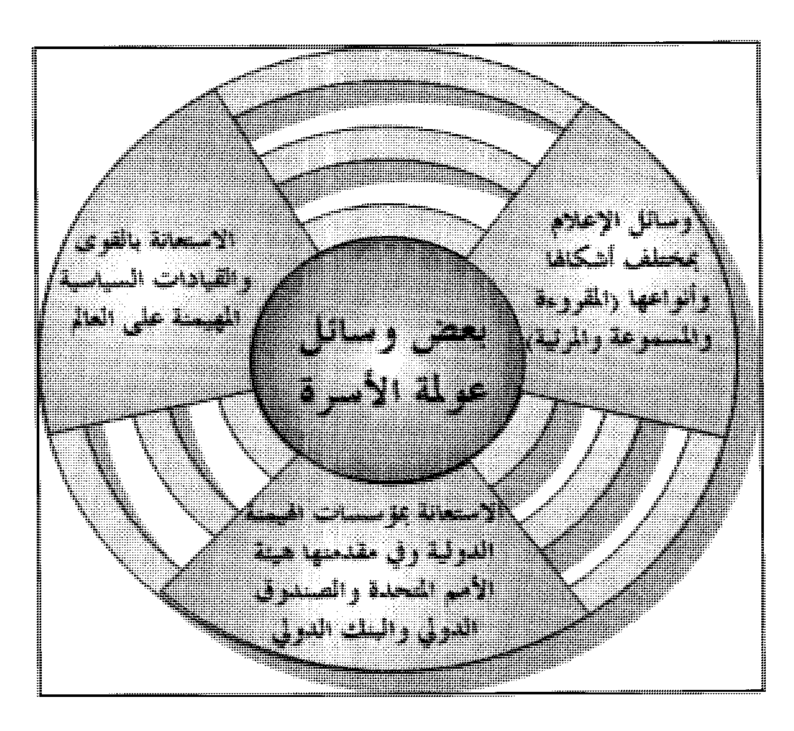
هناك عدة وسائل استخدمت لعولمة حياة الأسرة سلوكاً وأخلاقاً ونظاماً وقانوناً، وما يتعلق بذلك من قضايا، وفرض النموذج الغربي على حياة البشر اجتماعياً،

هذه الوسائل متعددة يمكن إجمال أبرزها فيما يأتي:

أولاً: وسائل الإعلام بمختلف أشكالها وأنواعها (المقروءة والمسموعة والمرئية)، من قنوات فضائية، وصحف، ومجلات، والشبكة العنكبوتية، وغيرها من الوسائل الإعلامية. وهذا الأمر معلوم للجميع ومشاهد على أرض الواقع، ولا يحتاج إلى زيادة تفصيل حتى لا يطول البحث ولا يثقل على القارئ.

ثانياً: الاستعانة بالقوى والقيادات السياسية المهيمنة على العالم:

وهـذا الأسلوب شديد الخطورة، ولاسيما بعد أن أخذت القيادات الغربية تعمل به، وفي مقدمتها الـولايـات المتحدة، فقد كانت هناك تصريحات وتدخلات من قِبَل كبار المسؤولين الأمريكيين، فيما يتعلق بحقوق المرأة وحياتها الاجتماعية في العالم



بعض وسائل عولمة الأسرة

الإسلامي، وقد أشرت إلى ذلك في مقال سابق في مجلة البيان، ولكن الأمر يتجدد في كل وقت وحين، ويتمثل ذلك في أمرين:

الأمر الأول: مبادرة التشارك الشرق أوسطية.

الأمر الثاني: تقارير حقوق الإنسان.

والتفصيل في هذين الأمرين سيزيد هذا البحث طولاً، ولعل الله ييسر الكتابة عنهما في مقال مستقل؛ لأهميتهما.

ثالثاً: الاستعانة بمؤسسات الهيمنة الدولية، وفي مقدمتها هيئة الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي.

ففي السنوات الأخيرة - وخصوصاً في التسعينيات الميلادية، كما سيتبين ذلك بعد قليل - كثفت الحركات النسوية العالمية من جهودها - وكذلك نشطاء حقوق الإنسان -؛ من أجل نقل تصوراتها وأفكارها من حيز الكلام التنظيري إلى حيز التنفيذ العملي، ومن الأطر الثقافية والأخلاقية والاجتماعية - الخاصة ببعض الشعوب والحضارات الغربية - إلى النطاق العالمي العام؛ مستغلين طغيان موجة العولمة؛ وذلك بإقامة مؤتمرات - من خلال هيئة الأمم المتحدة - بعضها خاص بالمرأة، وبعضها الآخر تصبح المرأة فيه جزءاً مهماً من قضاياها، نوقشت فيها قضايا مختلفة متعلقة بالأسرة،

ومن هذه المؤتمرات:

- المؤتمر العالمي الأول للسكان: المنعقد في (بوخارست/ رومانيا)، عام (١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م).
- المؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة: المنعقد في مكسيكو عام (١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م).
- المؤتمر العالمي عن عقد الأمم المتحدة للمرأة: المنعقد في كوبنهاجن عام (١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م).
- المؤتمر الدولي المعني بالسكان: المنعقد في مكسيكو عام (١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م).
- دورة اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة: المنعقدة في نيويورك عام (١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م).
- المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم عقد الأمم المتحدة للمرأة: المنعقد بنيروبي عام (١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م).
- مؤتمر الأمم المتحدة عن البيئة والتنمية: المنعقد في ريودي جانيرو عام (١٤١٢هـ / ١٩٩٢م).
- مؤتمر الأمم المتحدة عن حقوق الإنسان: المنعقد في فيينا عام (١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م).
- المؤتمر الأمم الدولي عن السكان والتنمية: المنعقد بالقاهرة عام (١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م).
- مؤتمر الأمم المتحدة عن التنمية الاجتماعية: المنعقد في كوبنهاجن عام (١٤١٥هـ / ١٩٩٥م).
- المؤتمر الدولي الرابع المعني بالمرأة: المنعقد في بكين عام (١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م).
- مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني): المنعقد في (إسطنبول/ تركيا)، عام (١٤١٧هـ / ١٩٩٦م).
- مؤتمر الأمم المتحدة للمرأة عام ٢٠٠٠م المساواة والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين: والذي انعقد في (نيويورك / الولايات المتحدة الأمريكية)، أو ما يُسمّى (بكين+٥).

هذا بالإضافة إلى صدور عدد من الصكوك والمواثيق الدولية ذات الصلة بالمسألة الاجتماعية، مثل:

- ميثاق الأمم المتحدة: الصادر بتاريخ (١٣٦٤هـ/ ١٩٤٥م).
- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: الصادر بتاريخ (١٣٦٧هـ/ ١٩٤٨م).
- الاتفاقية الخاصة بالحقوق السياسية للمرأة: عام (١٣٧٢هـ/ ١٩٥٢م).
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: عام (١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م).
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية

والسياسية: عام (١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م).

- الإعلان الخاص بالقضاء على التمييز ضد المرأة: عام (١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م).

- إعلان طهران: (عام ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م).

- اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة: عام (١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م).

- استراتيجيات نيروبي التطلُّعية للنهوض بالمرأة: (عام ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م).

أما القضايا التي نوقشت في هذه المؤتمرات ولها تعلق بكيان الأسرة فأذكر منها(٥١):

أ- الدعوة إلى حرية العلاقة الجنسية المحرمة، واعتبار ذلك من حقوق المرأة الأساسية.

ب - نشر «مصطلح الجندر»، وما يحمله من معانٍ مخالفة للفطرة السوية.

ج- توفير خدمات الصحة الجنسية والإنجابية للمرأة.

د- نشر وسائل منع الحمل ذات النوعية الجيدة، ومنع حالات الحمل غير المرغوب فيه، والدعوة إلى منع حالات الحمل المبكر.

هـ - الدعوة إلى تحديد النسل.

و - الاعتراف بحقوق الزناة والزواني.

ز - الاعتراف بالشذوذ الجنسي.

ح - السماح بأنواع الاقتران الأخرى غير الزواج، من خلال الاعتراف بالأشكال الأخرى للأسرة.

ط- التنفير من الزواج المبكر، وسَنّ قوانين تمنع حدوث ذلك.

ي- إنهاء تبعية المرأة والبنت من الناحية الاجتماعية.

ك - سلب قوامة الرجال على النساء.

ل - سلب ولاية الآباء على الأبناء.

وأشير في السطور القادمة إلى نماذج من التوصيات والإجراءات الخاصة ببعض هذه القضايا الاجتماعية، الواردة في هذه المؤتمرات الدولية:

أولاً: ما يتعلق بقضايا الصحة الجنسية والإنجابية:

جاء في تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية / القاهرة (١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م)(٥٢) ما يأتي:

- (إن برنامج العمل الراهن يوصي المجتمع الدولي بتبني مجموعة من الأهداف السكانية والإنمائية الهامة، ومن هذه الأهداف والغايات: توفير فرصة انتفاع الجميع بخدمات الصحة الإنجابية [٥٣]؛ بما فيها تنظيم الأسرة، والصحة الجنسية) [٥٤].

- (على وجه التحديد؛ ينبغي للحكومات أن تسهل على الأزواج والأفراد تحمل المسؤولية عن صحتهم الإنجابية؛ بإزالة ما لا لزوم له من عوائق قانونية، وطبية، وسريرية، وتنظيمية، تقف في وجه اكتساب المعلومات) [٥٥].

وجاء في تقرير المؤتمر العالمي للبيئة والتنمية / ريودي جانيرو (١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م):

- (ينبغي أن تتخذ الحكومات خطوات نشطة لتنفيذ برامج لإنشاء وتعزيز المرافق الصحية الوقائية والعلاجية التي تتضمن رعاية صحية تناسلية مأمونة وفعالة، تركز على المرأة وتديرها المرأة. وينبغي للبرامج أن تدعم بالكامل دور المرأة المنتج، ودورها التناسلي ورفاهيتها) [٥٦].

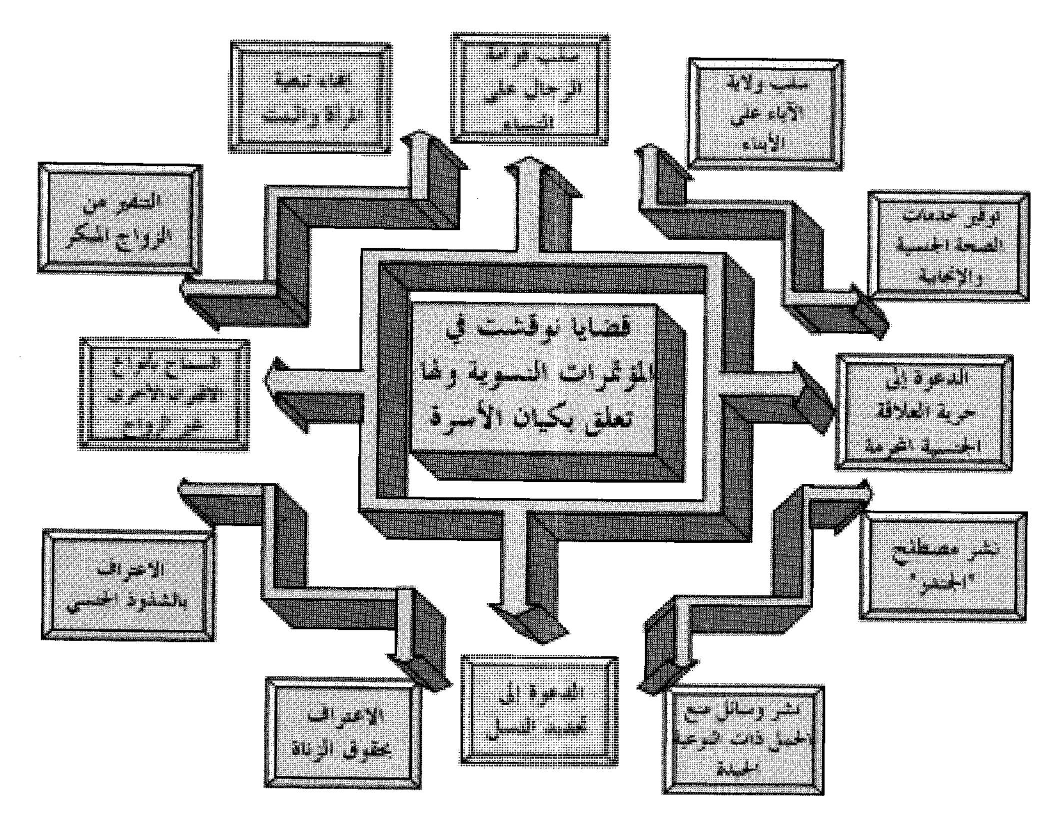
وجاء في تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة/ بكين (١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م):

- (إن حصول المراهقات على المشورة والمعلومات والخدمات - فيما يتعلق بالصحة والإنجاب - لا يزال قاصراً أو معدوماً تماماً، وكثيراً ما لا يؤخذ في الاعتبار حق الشابات في الخصوصية، والسرية، والاحترام، والموافقة المستنيرة) [٥٧].

ثانياً: ما يتعلق بالحمل غير المرغوب فيه، ووسائل منعه:

جاء في تقرير المؤتمر العالمي لاستعراض عقد الأمم المتحدة للمرأة وتقويم منجزاته: المساواة، والتنمية، والسلم/ نيروبي،(١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م) [٥٨]:

- (وتسليماً بأن الحمل الذي يحدث للمراهقات



قضايا نوقشت في المؤتمرات النسوية

- سواء المتزوجات منهن أو غير المتزوجات -، له آثار معاكسة بالنسبة لأمراض ووفيات الأم والطفل، يُهاب بالحكومات أن تضع سياسات لتشجيع التأخير في إنجاب الأطفال).

وجاء في تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة / بكين (١٤١٦هـ / ١٩٩٥م)(٥٩):

- (والمراهقات أكثر تعرضاً - بيولوجياً واجتماعياً ونفسياً - من الأولاد المراهقين للإيذاء الجنسي، والعنف، والبغاء، ولعواقب العلاقات الجنسية السابقة لأوانها وغير المحمية. والاتجاه إلى التجارب الجنسية المبكرة - مع انعدام المعلومات والخدمات -، يزيد من خطر الحمل غير المرغوب فيه والمبكر للغاية، ومن خطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، وغيره من الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي).

وجاء في تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية / القاهرة (١٤١٥هـ/١٩٩٤م)(٦٠):

- (مساعدة الأزواج والأفراد في تحقيق أهدافهم الإنجابية، في إطار يساعد على توفير الصحة المثلى والتحلي بالمسؤولية ورفاه الأسرة).

- (جعل الخدمات أكثر أمناً وأكثر ملاءمة وأقرب منالاً للعملاء، والقيام بكفالة توفير إمدادات كافية ومستمرة من وسائل منع الحمل الأساسية، وذات النوعية العالية، وينبغي كفالة الخصوصية والسرية)(٦١).

- (يتعين على البلدان - بدعم من المجتمع الدولي-، أن تحمي وتعزز حقوق المراهقين في التربية والمعلومات، والرعاية المتصلة بالصحة الجنسية والإنجابية، وأن تخفض عدد حمل المراهقات تخفيضاً كبيراً)(٦٢).

ثالثا: ما يتعلق بإجراءات السماح بأنواع الاقتران الأخرى غير الزواج، وذلك من خلال الاعتراف بالأشكال الأخرى للأسرة:

جاء في تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية / كوبنهاجن (١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م)(٦٣):

- (الاعتراف بالدور الرئيس الذي تؤديه الأسرة، مع وجوب توفير بيئة تكفل لها الحماية والدعم. وتوجد للأسرة أشكال تختلف باختلاف النظم الثقافية، والسياسية، والاجتماعية).

وجاء في تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة / بكين (١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م)(٦٤):

- (توجد أشكال مختلفة للأسر في النظم الثقافية، والسياسية، والاجتماعية المختلفة).

وجاء في تقرير المؤتمر الدولي المعني بالسكان / مكسيكو (١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م)(٦٥):

- (تعترف خطة العمل العالمية للسكان بالأسرة - بأشكالها المتعددة -، باعتبارها الوحدة الأساسية للمجتمع، وتوصي بإعطائها حماية قانونية. والأسرة مرَّت - ولا تزال تمر - بتغييرات أساسية في بنيتها ووظيفتها).

وورد في تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية / القاهرة (١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م)(٦٦) ما يأتي:

- (توجد أشكال شتى للأسرة في مختلف النظم الاجتماعية، والثقافية، والسياسية. وقد أثرت عملية التغير الديموغرافي والاجتماعي - الاقتصادي السريع في أنحاء العالم على أنماط تكوين الأسرة والحياة الأسرية، فأحدثت تغييراً كبيراً في تكوين الأسرة وهيكلها).

- (ينبغي للحكومات أن تقيّم وتطور الآليات الكفيلة بتوثيق التغييرات، وأن تجري الدراسات بصدد تكوين الأسرة وهيكلها، - لا سيما بشأن شيوع الأسر المعيشية ذات الشخص الواحد، والأسر ذات الوالد الوحيد، والأسر المتعددة الأجيال)(٦٧).

رابعا: ما يتعلق بإجراءات التنفير من الزواج المبكر:

جاء في تقرير المؤتمر الدولي المعني بالسكان / مكسيكو (١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م):

- (تشجيع التثقيف المجتمعي؛ بغية تغيير المواقف الحضارية التي تقر الحمل في سنٍّ مبكرة؛ اعترافاً بأن حدوث الحمل لدى المراهقات - سواء أكن متزوجات أم غير متزوجات -، له آثار ضارة على معدل تفشي الأمراض والوفيات بين الأمهات والأطفال على السواء)(٦٨).

وورد في تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية / القاهرة (١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م)(٦٩):

- (ينبغي على الحكومات أن تتوخى الدقة في إنفاذ القوانين المتعلقة بالسن الشرعي الأدنى لقبول الزواج، والسن الأدنى عند الزواج، وأن تزيد السن الأدنى عند الزواج حيثما اقتضى الأمر. وعلى الحكومات والمنظمات غير الحكومية توليد الدعم الاجتماعي اللازم؛ لإنفاذ القوانين المتعلقة بالحد الأدنى القانوني لسن الزواج - لا سيما بإتاحة فرص التعليم والعمل -).

- (تشجيع الأطفال، والمراهقين، والشباب - وخاصة الشابات -، على مواصلة تعليمهم؛ بغية تهيئتهم لحياة أفضل، وزيادة إمكاناتهم البشرية؛ للمساعدة في الحيلولة دون حدوث الزيجات المبكرة، وحالات الحمل التي تنطوي على مخاطر كبيرة، ولتخفيض ما يرتبط بذلك من معدلات الوفيات والاعتلال)(٧٠).

وجاء في تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة / بكين (١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م)(٧١):

- (إن الأوضاع التي تضطر الفتيات إلى الزواج والحمل والولادة في وقت مبكر، تشكل مخاطر صحية جسيمة. ولا يزال الحمل المبكر يعوق إحداث تحسينات في الوضع التعليمي والاقتصادي والاجتماعي للمرأة في جميع أنحاء العالم. وبصورة

عامة؛ فإن الزواج المبكر والأمومة المبكرة للشابات يمكن أن يحدًّا بدرجة كبيرة من فرص التعليم والعمل، ومن المرجح أن يتركا أثراً معاكساً طويل الأجل على حياتهن وحياة أطفالهن).

- (سَنّ القوانين المتعلقة بالحد القانوني الأدنى لسنّ الرشد، والحد الأدنى لسنّ الزواج، وإنفاذ تلك القوانين بصرامة، ورفع الحد الأدنى لسنّ الزواج عند الاقتضاء)(٧٢).

خامسا: ما يتعلق بإجراءات تحديد النسل،

ومن ذلك: جاء في تقرير المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلم/ كوبنهاجن (١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م):

- (وضع وتنفيذ برامج تنظيم الأسرة، وإدراج معلومات خاصة بتنظيم الأسرة في المناهج الدراسية للفتيات والفتيان، تتعلق بالطرق السليمة والمقبولة لتنظيم الخصوبة؛ حتى يتمكن الرجل والمرأة من تحمُّل مسؤولية تنظيم الأسرة، وتعزيز الصحة، وسلامة ورفاهية الأمهات والأطفال؛ لتمكين المرأة من أن تمارس بحرية ومسؤولية حق تحديد عدد الأطفال، والفترات الفاصلة بينهم)(٧٣)

وجاء في تقرير المؤتمر العالمي لاستعراض عقد الأمم المتحدة للمرأة وتقويم منجزاته: المساواة والتنمية والسلم/ نيروبي(١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م)(٧٤)

- (تُشكِّل قدرة المرأة على التحكم في خصوبتها أساساً للتمتع بالحقوق الأخرى، وطبقاً لما سُلِّم به في خطة العمل العالمية للسكان، وأعيد التأكيد عليه في المؤتمر الدولي المعني بالسكان، لكل زوجين ولكل الأفراد الحق الإنساني الأساسي في أن يقرروا بحرية وعلى بينة عدد أطفالهم وفترات مباعدة الحمل، كما ينبغي توفير المعلومات وتقديم الخدمات المتعلقة بتنظيم الأسرة، وينبغي للحكومات أن تشجع الانتفاع بتلك الخدمات بغضِّ النظر عن سياساتها السكانية، ويجب أن تُؤدى تلك الخدمات بمشاركة المنظمات النسائية لتكفل لها النجاح).

وجاء في تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة/ بكين (١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م):

- (الاعتراف بالحق الأساسي لجميع الأزواج والأفـراد في أن يقـرروا بحرية ومسؤولية عدد أولادهم، وفترة التباعد فيما بينهم، وتوقيت إنجابهم، وأن تكون لديهم المعلومات والوسائل اللازمة لذلك(٧٥).

وجاء في تقرير المؤتمر الدولي المعني بالسكان / مكسيكو (١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م)(٧٦):

- (ينبغي أن تـوفر للمراهقين المعلومات والخدمات المناسبة المتعلقة بتنظيم الأسرة - ضمن الإطار الاجتماعي - الثقافي المتغير لكل بلد)(٧٧).

- (في البلدان التي تكون فيها معدلات الخصوبة مرتفعة؛ تُشكِّل ضخامة العدد المطلق والنسبي للأطفال عبئاً مستمراً على التنمية الاجتماعية والاقتصادية - بما في ذلك التنمية التربوية -)(٧٨).

وورد في تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية / القاهرة (١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م):

- (مساعدة الأزواج والأفراد في تحقيق أهدافهم الإنجابية، في إطـار يساعـد على توفير الصحة المثلى، والتحلي بالمسؤولية ورفاه الأسرة، واحترام كرامة جميع الأشخاص، وحقهم في اختيار عدد أطفالهم، والمباعدة بين الولادات، وتوقيت إنجاب الأطفال)(٧٩).

- (جعل خدمات تنظيم الأسـرة - ذات النوعية الجيدة - في المتناول ومقبولة، مع تيسير الحصول عليها لمن يحتاجونها ويريدونها، ومع المحافظة على السرِّية)(٨٠)

وجاء في تقرير المؤتمر العالمي للبيئة والتنمية / ريودي جانيرو (١٤١٢هـ-١٩٩٢م)(٨١):

- (تنفيذ تدابير - على وجه الاستعجال، وطبقاً لظروف البلدان الخاصة -؛ لكفالة أن يكون للمرأة والرجل نفس الحق في القيام بحرية وبمسؤولية

بتحديد عدد أطفالهما، والمباعدة فيما بين الولادات، والحصول على المعلومات، والتعليم، والوسائل - حسب الاقتضاء -؛ لتمكينهم من ممارسة هذا الحق بما يتفق مع حريتهم، وكرامتهم، وقيمهم الشخصية).

سادسا: **ما يتعلق بإجراءات سلب قوامة الرجال على النساء**، ومن ذلك:

ما جاء في مقدمة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عام (١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م):

- (إن الدول الأطراف في هذه الاتفاقية؛ إذ تشير إلى أن التمييز ضد المرأة يشكل انتهاكاً لمبدأي المساواة في الحقوق واحترام كرامة الإنسان، ويُعدّ عقبة أمام مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل، في حياة بلدها السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، ويعوق نمو رخاء المجتمع والأسرة، ويزيد من صعوبة التنمية الكاملة لإمكانات المرأة في خدمة بلدها والبشرية، وإذ تدرك أن تحقيق المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة يتطلب إحداث تغيير في الدور التقليدي للرجل، وكذلك في دور المرأة في المجتمع والأسرة، وقد عقدت العزم على تنفيذ المبادئ الواردة في إعلان القضاء على التمييز ضد المرأة، وعلى أن تتخذ، لهذا الغرض، التدابير التي يتطلبها القضاء على هذا التمييز بجميع أشكاله ومظاهره)(٨٢).

وجاء في تقرير المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلم/ كوبنهاجن (١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م)(٨٣):

- (تخفيف العبء الذي تتحمله المرأة - فيما يتعلق بالمهام التقليدية التي تضطلع بها في المنزل، وفي إعداد الطعام والعناية بالأطفال -، عن طريق التكنولوجيا الملائمة، والتقسيم العادل للعمل بين النساء والرجال).

وجاء في تقرير المؤتمر العالمي لاستعراض عقد الأمم المتحدة للمرأة وتقويم منجزاته: المساواة والتنمية والسلم / نيروبي (١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م):

- (ينبغي تنقيح القوانين المدنية - لا سيما القوانين التي تتعلق بالأسرة -؛ من أجل القضاء على الممارسات التمييزية - حيثما وجدت - وأينما اعتبرت المرأة قاصرة، وينبغي إعادة النظر في الأهلية القانونية للمرأة المتزوجة؛ بغية منحها المساواة في الحقوق والواجبات)(٨٤).

- (إن قصر دور العائل ورب الأسرة على الرجل، يعوق حصول المرأة على الائتمانات والقروض والموارد المادية وغير المادية، وهناك حاجة إلى استبعاد عبارات مثل (رب الأسرة)، وإدخال عبارات أخرى على درجة من الشمول تكفي للتعبير عن دور المرأة - على نحو مناسب - في الوثائق القانونية ضماناً لحقوقها)(٨٥).

وجاء في تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة/ بكين (١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م):

- (ويجري بصورة تدريجية تجاوز حدود تقسيم العمل بين الجنسين إلى أدوار إنتاجية وأدوار إنجابية، وبدأت النساء يدخلن تدريجياً في مجالات العمل التي كانت حكراً في السابق على الرجال، كما بدأ الرجال يقبلون تدريجياً القيام بمسؤولية أكبر تدخل في نطاق المهام المنزلية)(٨٦).

- (ينبغي استحداث برامج واستراتيجيات متعددة القطاعات، تراعي نوع الجنس؛ لإنهاء تبعية المرأة والبنت من الناحية الاجتماعية، وضمان تمكينها ومساواتها من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية)(٨٧).

- (الإقرار بأن تقاسم العمل والمسؤوليات الأبوية بين المرأة والرجل؛ يعزز زيادة مشاركة المرأة في الحياة العامة)(٨٨).

- (وضع استراتيجيات اتصال؛ لتشجيع الحوار العام بشأن الأدوار الجديدة للرجل والمرأة في المجتمع وفي الأسرة)(٨٩).

وجاء في تقرير المؤتمر الدولي المعني بالسكان / مكسيكو (١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م)

- (ولكي تُتاح للمرأة حرية المشاركة الكاملة في حياة المجتمع؛ فإنه من الضروري - بنفس القدر - أن يتقاسم الرجل مع المرأة تقاسماً كاملاً المسؤوليات في مجالات تنظيم الأسرة، وتنشئة الأطفال، وجميع النواحي الأخرى لحياة الأسرة)(٩٠).

وورد في تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية / القاهرة (١٤١٥هـ / ١٩٩٤م)(٩١):

- (أما الأفكار التقليدية للتقسيم - على أساس الجنس - للمهام الأبوية، والمهام المنزلية، وللمشاركة في القوة العاملة بأجر؛ فلا تعكس الحقائق والتطلعات الراهنة).

وجاء في تقرير المؤتمر العالمي للبيئة والتنمية / ريودي جانيرو (١٤١٢هـ / ١٩٩٢م)(٩٢):

- (ينبغي أن تتخذ الحكومات خطوات نشطة لتنفيذ برامج للتشجيع على تخفيف عبء العمل الثقيل، الذي تقوم به النساء في المنزل وخارجه؛ عن طريق إنشاء مزيد من دور الحضانة ورياض الأطفال، وتقاسم الأعمال المنزلية بين الرجال والنساء بالتساوي).

وجاء في تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية/ كوبنهاجن (١٤١٥هـ / ١٩٩٥م)(٩٣):

- (تشجيع التشارك - على قدم المساواة - بين المرأة والرجل في الحياة الأسرية، وفي الحياة المجتمعية، والتأكيد على تقاسم المسؤولية بين الرجل والمرأة في رعاية الأطفال، وإعالة أفراد الأسرة المسنين).

سابعا: ما يتعلق بإجراءات سلب ولاية الآباء على الأبناء، ومن ذلك:

ما جاء في تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية / القاهرة (١٤١٥هـ / ١٩٩٤م)(٩٤):

- (يجب على البلدان أن تكفل في برامج ومواقف مقدمي الرعاية الصحية؛ ألا تحد من حصول المراهقين على ما يحتاجونه من خدمات ومعلومات مناسبة - بما في ذلك المعلومات عن الأمراض التي تنقل جنسياً، وعن الاعتداءات الجنسية-، وعلى هذه الخدمات أن تحافظ على حقوق المراهقين في الخصوصية والسرية، والاحترام والرضا الواعي - مع احترام القيم الثقافية والمعتقدات الدينية -.

وفي هذا السياق؛ ينبغي للبلدان - عند الاقتضاء- أن تزيل العوائق القانونية والتنظيمية والاجتماعية التي تعترض سبل توفير المعلومات والرعاية في مجال الصحة الجنسية والإنجابية للمراهقين).

> الأفكار التقليدية للتقسيم –على أساس الجنس – للمهام الأبوية والمهام المنزلية، وللمشاركة في القوة العاملة بأجر ؛ فلا تعكس الحقائق والتطلعات الراهنة.
> تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية القاهرة (١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م)

وجاء في تقرير المؤتمر العالمي للمرأة / نيروبي (١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م)(٩٥):-

(كما ينبغي إيلاء العناية اللازمة لضمان حصول المراهقين من البنات والأولاد على القدر اللازم من المعلومات والتعليم).

وجاء في تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة/ بكين (١٤١٦هـ / ١٩٩٥م)(٩٦):

- (إزالة الحواجز القانونية، والتنظيمية، والاجتماعية، التي تعترض التثقيف في مجال الصحة الجنسية والإنجابية، في إطار برامج التعليم الرسمي

بشأن مسائل الصحة النسائية).

- (ضمان تثقيف البنات ونشر المعلومات بينهن - وبخاصة بين صفوف المراهقات - فيما يتعلق بفسيولوجية الإنجاب، والصحة الإنجابية والجنسية، على النحو المتفق عليه في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وعلى النحو المتفق عليه في تقرير ذلك المؤتمر)(٩٧).

ثامناً: ما يتعلق بإجراءات الإجهاض، ومن ذلك:

جاء في تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة / بكين (١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م):

- (ينبغي النظر في استعراض القوانين التي تنصّ على اتخاذ إجراءات عقابية ضد المرأة التي تُجري إجهاضاً غير قانوني)(٩٨).

كما جاء في تقرير هذا المؤتمر:

- (بما أن الإجهاض غير المأمون يُشكِّل أحد الأخطار الرئيسية التي تهدِّد صحة المرأة وحياتها؛ ينبغي تشجيع البحوث الرامية إلى فهم العوامل الكامنة وراء الإجهاض والنتائج المترتبة عليه؛ بما في ذلك آثاره على الخصوبة بعد الإجهاض، ومعالجتها على نحو أفضل، وينبغي تعزيز الصحة الإنجابية والعقلية والممارسات في هذا المجال وممارسات منع الحمل، فضلاً عن البحوث بشأن علاج مضاعفات عملية الإجهاض والرعاية في فترة ما بعد الإجهاض)(٩٩).

وجاء في تقرير المؤتمر الدولي المعني بالسكان / مكسيكو (١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م)(١٠٠):

- (يجب اتخاذ خطوات مناسبة لمساعدة النساء على تلافي الإجهاض الذي لا ينبغي تشجيعه - في أي حال - كأسلوب لتنظيم الأسرة، وتوفير المعاملة الإنسانية والمشورة للنساء اللاتي لجأن إلى الإجهاض - حيث أمكن ذلك -)(١٠١).

جاء في تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية/ القاهرة (١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م) ما يأتي:

- (ينبغي للحكومات اتخاذ الخطوات المناسبة لمساعدة النساء على تجنب الإجهاض الذي لا ينبغي تشجيعه بأي حال كوسيلة لتنظيم الأسرة، وأن تقوم في جميع الحالات بتوفير سبل المعالجة الإنسانية وتقديم المشورة إلى النساء اللاتي لجأن إلى الإجهاض)(١٠٢).

الخاتمة

كيفية المحافظة على الأسرة

وأختم هذا البحث المختصر بمقترحات حول ضرورة المحافظة على كيان الأسرة في المجتمع، وأن هذا الأمر يمكن تحقيقه من خلال أمرين:

الأول: المحافظة عليها من المخاطر الخارجية.

الثاني: والمحافظة عليها من داخل الأسرة.

أما ما يتعلق بالأمر الأول، وهو الحماية من المخاطر الخارجية، فيتحقق من خلال أمور؛ منها:

١- كشف سوءات وعوار هذه المؤتمرات الدولية للجمهور الإسلامي، وبيان مراميها، ومخالفتها لمقاصد الشريعة، وأنها إحدى أذرع العولمة الاجتماعية المعاصرة، وذلك من خلال وسائل الإعلام المختلفة (المقروءة، والمسموعة، والمرئية)، والندوات، والمحاضرات؛ وذلك من قِبَل العلماء، والدعاة، وطلاب العلم، والمثقفين الإسلاميين، والإعلاميين، والقيادات النسائية، وتحميلهم المسؤولية في بث الوعي العام؛ للوصول إلى تحصين داخلي قوي.

٢- أن تقوم الوزارات والهيئات والمؤسسات الإسلامية (الرسمية وغير الرسمية)، كوزارات الخارجية، والشؤون الإسلامية، والشؤون الاجتماعية، ورابطة العالم الإسلامي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وهيئة كبار العلماء، وعلماء

الأزهـر، ودور الإفتـاء، وكـل من يقوم على أمور المسلمين، بـأداء دورهـا الـلازم، وتكوين حضور قوي في الداخل والخارج، ومن ذلك إصدار بيانات تستنكر هذه المؤتمرات وأهدافها الخبيثة، ونشر هذه البيانات وتغطيتها تغطية إعلامية حتى يتبين الأمر للجمهور الإسلامي.

٣- كشف زيغ التيار النسوي العلماني التغريبي في العالم الإسلامي والعربي، وأنه جزء من تيار الزندقة المعاصر، والمدعوم من هيئات مشبوهة خارجية.

٤- قيام الجهات الخيرية الإسلامية - والأقسام النسائية فيها على وجه الخصوص-، والجمعيات الخيرية النسائية؛ بتحمل مسؤولياتها، والتنسيق فيما بينها، وإصـدار وثيقة للأسرة المسلمة تؤصّل فيها الرؤية الشرعية حول المرأة وحقوقها الأساسية في الإسلام، وكذلك الأسرة ومفهومها الشرعي.

وكذلك القيام بالمناشط الدعوية التثقيفية لمختلف شرائح المجتمع.

٥- عمل رصـد إعـلامي جـاد لكل فعاليات المؤتمرات الدولية والإقليمية، ومتابعة الخطوات الفعلية لتنفيذ توصيات المؤتمرات السابقة التي ناقشت قضايا المرأة، وإصدار ملاحق صحفية؛ لبيان الموقف الشرعي من هذه المؤتمرات وتوصياتها.

٦- ممارسة ضغوط قوية على وسائل الإعلام المختلفة، والتي تقوم بالترويج والتغطية السيئة لهذه المؤتمرات، لتكف عن ذلك.

٧- ضرورة إعادة النظر في خطط تعليم المرأة؛ بحيث تتفق مع طبيعة المرأة - من ناحية -، وظروف المجتمع، واحتياجات التنمية - من ناحية أخرى -.

٨ - اعتماد إدخال الأسرة في مناهج التعليم في المرحلة المتوسطة والثانوية للبنين والبنات، ويشتمل هذا المنهج - كصيغة مقترحة - على: قيمة الأسرة، ومكانة المـرأة في الإسـلام، والمفهوم الشرعي للعلاقة بين الرجل والمرأة، والحقوق الزوجية، والوسائل الفعالة في تربية الأولاد، وبيان الأفكار المتصادمة مع الفطرة.

ويشتمل هذا المنهج - أيضاً - على عرض تاريخي للجهود الدولية في إفساد الأسرة والمرأة المسلمة، وعولمة الحياة الاجتماعية عموماً؛ عن طريق هذه المؤتمرات العالمية، وبيان أهدافها الخبيثة الحالية والمستقبلية.

٩- تكوين هيئات عليا للنظر في كل ما يتعلق بالأسرة من النواحي النفسية، والثقافية، والصحية. وتفعيل دور وزارات الشؤون الاجتماعية؛ للقيام بدور فاعل للاستجابة لمتطلبات الأسرة المسلمة.

١٠- المشاركة الفاعلة في هذه المؤتمرات - إن كانت المصلحة تقتضي ذلك -، وطرح البديل الإسلامي في المسألة الاجتماعية، وكشف عوار الحياة الغربية الاجتماعية - ما أمكن -.

١١- تأسيس مراكز متخصصة؛ لمتابعة النشاط النسوي التغريبي العالمي والإقليمي، ومعرفة ما يتعلق به من مؤتمرات؛ من حيث: مواعيد إقامتها، وأوراق العمل التي ستُقدم فيها، والاجتماعات التحضيرية لها، وغير ذلك؛ حتى يتمكن المهتمون بهذا الجانب من مقاومة أفكار هذه المؤتمرات بكل جدية وسرعة، وتقديم الأبحاث، والرؤية، والرأي؛ لأصحاب الشأن العلمي، والاجتماعي، والشرعي؛ لإعانتهم على تشكيل الموقف الصحيح عند الحاجة. وكذلك كشف الوجه الآخر البشع للحياة الاجتماعية الغربية، وتقديم الإحصاءات، ورصد الظواهر في تلك المجتمعات؛ حتى يتبين لهم أنه الحق.

١٢- نشر موقف الإسـلام من الـمرأة والأسـرة عالمياً؛ وذلـك من خلال مبادرات إسلامية لعقد مؤتمرات عالمية عن قضايا المرأة والأسرة وحقوق الإنسان من منظور شرعي. وينبغي أن تتبنى هذه المؤتمرات جهات إسلامية عالمية، مثل المؤتمر الإقليمي الذي نظمته جمعية العفاف بـالأردن في منتصف هذا العام الميلادي ٢٠٠٤م بعنوان «أسرتنا حصن أمتنا»، وكذلك «مؤتمر الـدوحة العالمي

للأسرة»، الذي نظمه المجلس الأعلى للأسرة في قطر في أواخر شهر نوفمبر عام ٢٠٠٤م - بالرغم من التحفظات على بعض ما جرى في هذا المؤتمر-، وغيرهما من المؤتمرات.

١٣- ضرورة العمل على إيجاد مؤسسات نسائية متخصصة (شرعياً - علمياً - تربوياً - اجتماعياً- اقتصادياً)؛ من شأنها أن تُسهم إسهاماً جلياً في توفير الحصانة الشرعية والفكرية، وفي البناء الدعوي والتربوي للمرأة المسلمة. وتقوم - أيضاً - بإعداد قيادات نسائية متخصصة في مجال العلوم الشرعية، والطب، والاجتماع، والاقتصاد، وغيرها من المجالات؛ لتفنيد كل الشُّبه والافتراءات التي تتبناها هذه المؤتمرات ودحضها، ومن يقف وراءها. ولا شك أن دفاع المرأة المسلمة عن حقوقها الشرعية التي ضمنها دينها أبلغ أثراً من دفاع الرجل عنها، وهذا أمر مجرَّب ومشاهد.

١٤- العمل على توحيد الجهود الإسلامية من خلال المؤتمرات الإسلامية، واللجان والمنظمات الحكومية وغير الحكومية؛ من أجل أن يستكمل النقص، وتُصاغ مواقف إسلامية موحدة إزاء ما تتضمنه المؤتمرات التي تعقدها الأمم المتحدة، والتي تثار فيها قضايا الأسرة والمرأة.

من الضروري إنشاء مراكز للدراسات الاستراتيجية المستقبلية، وللتخطيط للجهود العلمية؛ حتى يمكن التصدي لظاهرة عولمة العالم الإسلامي اجتماعيا

١٥- من الضروري إنشاء مراكز للدراسات الاستراتيجية المستقبلية، وللتخطيط للجهود العملية؛ حتى يمكن التصدي لظاهرة عولمة العالم الإسلامي اجتماعياً، أو بصورة أدق: فرض النموذج الغربي للحياة الاجتماعية على العالم - عموماً - والعالم الإسلامي - خصوصاً -.

١٦- الاستفادة من بعض الجمعيات النسائية الغربية - المناهضة والمعارضة لبعض أفكار هذه المؤتمرات -، وذلك من خلال الاستفادة من نفوذها في بلدانها، وكذلك ما يتوفر لديها من معلومات وحقائق عن مجتمعاتها، وعن بعض الاجتماعات السرِّية التي تدور من خلف الكواليس؛ خصوصاً أن كثيراً من هذه الجمعيات لها مواقع على شبكة المعلومات العنكبوتية؛ فيمكن من خلال الإنترنت وغيره التواصل معهم، والحصول على المعلومات منهم.

١٧- التحذير من مخاطر الغزو الثقافي والإعلامي للحضارة الغربية، والتي تتميز أسرها بالتفكك والتشتت وغياب الروابط الدينية والأخلاقية والتربوية فيما بين أفرادها.

١٨- وجوب قيام وسائل الإعلام المختلفة المسموعة والمرئية والمقروءة، ثم المساجد ودور القرآن والمدارس، بالإضافة إلى الجمعيات والنوادي الثقافية والتربوية والدعوية؛ بالتوعية بأهمية الأسرة في المجتمع، ودورها العظيم، وتماسكها، والحفاظ عليها من التفكك والضياع، ثم القيام بتقوية الوازع الديني والإيماني والتربية والتثقيف.

١٩- استثمار كل وسائط التنشئة الاجتماعية، من أسر، ومدارس، ووسائل إعلام، ووسائل ترفيه بريئة، في تنمية الشخصية القوية للطفل المزودة في الأساس بالانتماء الإسلامي الصحيح، وامتثال القيم والمبادئ الشرعية في فهمه لدينه وتعاملاته مع الآخرين، وتعزيز انتمائه لدينه وأسرته ومجتمعه، والحرص على تنمية القدرة على التفكير العلمي والحل المنهجي للمشكلات في العلم كما في الحياة، وتنمية القدرة كذلك على التفكير الإبداعي والتقني المنتج.

٢٠- إنشاء جمعيات خاصة بشؤون الأسرة والدفاع عنها.

٢١- الرد العقلاني الموضوعي على الترهات التي يروِّجها الغرب، وتوجيه الأسرة العربية العملي لمواجهاتها؛ بدءاً من إنكار أكاذيبهم والاستعداد لمقاومتها.

٢٢- أن تعلم المرأة المسلمة حجم المؤامرة ضدها لإخراجها من تميّزها النوعي الإنساني، فتفقدها خصوصيتها وهويتها وشخصيتها، لتذوب في ظل الرجل.

٢٣- الإدراك التام أن القوانين الوضعية التي يتشدق بها الغرب؛ لم توفر الحماية الاجتماعية الكافية والأمن الاجتماعي للمرأة حتى في أدنى مستوياته، والشواهد كثيرة.

ثانيا: المحافظة على الأسرة من الداخل:

وأما ما يتعلق بالأمر الثاني، وهو المحافظة على الأسرة من الداخل، فيكون ذلك من خلال مقومات يجب الاستمساك بها؛ لتحصين الأسرة وتمكينها من القيام بواجباتها ومسؤولياتها.

ومن هذه المقومات:

١- إحياء العقيدة الصحيحة داخل الأسرة، وتصحيح العبادة الإيجابية الدافعة إلى فعل الخيرات وترك المنكرات، وليس العبادات السلبية الانعزالية التي لا ينكر صاحبها منكراً ولا يعرف معروفاً، وتصحيح الأخلاق والسلوك والمعاملات، وكل ذلك كفيل ليس بتحصين الأسرة فقط، بل بتمكينها أيضاً من القيام بمسؤولياتها.

٢- التدريب على الصبر وإحياء القيم الاجتماعية والإسلامية داخل الأسرة.

٣- إعطاء المعلومة الصحيحة والخبرة للشباب حول شروط ومقومات الزواج الناجح، والحقوق الشرعية لكل من الزوجين؛ من خلال الأهل، أو المدرسة، أو الجامعة، أو من خلال إقامة دورات تدريبية؛ لأن عدم الخبرة تؤدي إلى حدوث مشكلات كبيرة.

٤- توعية الشباب بعدم اعتقاد أن زوج أو زوجة المستقبل خالٍ من العيوب، ووضعه في قالب خاص ينزِّهه عن بقية الناس؛ لأن هذا مفهوم خاطئ قد يؤدي إلى وقوع صدمة بعد الزواج؛ عندما يرى إنسان محبوبه إنساناً عادياً كبقية البشر، فتكون النتيجة انحلال مؤسسة الأسرة، ووقوع حالات الطلاق، التي انتشرت في الفترة الأخيرة بصورة تنذر بالخطر.

> عدم عزل الأطفال عن الحياة والتكنولوجيا؛ لأن ذلك غير ممكن أمام التدفق اليومي الكبير، ولكن المطلوب هو تثقيفهم وتحصينهم وتحميلهم رسالة الدعوة والمسؤولية، ومتابعتهم عن قرب، ولنا في لقمان الحكيم خير أسوة؛ إذ تضمن وصاياه لابنه منهجاً تربوياً وعملياً رائعاً.

٥- القيم المثالية تكون ضمن إطار الإسلام وفهم معاني الزواج والحياة المشتركة، والطمأنينة والسكن، ومفهوم البذل والعطاء.

٦- عدم تعجيز الشباب في أمور الزواج، وذلك بالمغالاة في المهور، وتكاليف الزواج الباهظة.

٧- توعية المجتمع بالبعد الجنسي في موضوع الزواج؛ إذ إن هناك غريزة فطرية لدى الشباب من الجنسين، وتحتاج إلى تصريف شرعي عن طريق الزواج، كما أن هناك أبعاداً اجتماعية واقتصادية بعد الزواج يجب الالتفات لها وعدم إغفالها؛ حتى لا يكون مصير هذا الزواج الإخفاق.

٨- وجوب قيام العلاقة الزوجية على التفاهم

والحوار والاحترام المتبادل والتعاون؛ من أجل بناء أسرة متينة وقوية.

٩ - وجوب طاعة الزوجة لزوجها من أجل الحفاظ على تماسك الأسرة والفوز برضوان الله تعالى.

١٠ - تفعيل دور المرأة الأم وتثقيفها وتوعيتها دينياً وتربوياً واجتماعياً؛ بأهمية صحة علاقاتها الأسرية السليمة مع زوجها وأبنائها، وأهمية تنشئة أبنائها التنشئة الاجتماعية الصحيحة، وتبيان أن هذا هو دورها الأساسي الأول والأهم في الحياة الزوجية.

١١ - عدم عزل الأطفال عن الحياة والتكنولوجيا؛ لأن ذلك غير ممكن أمام التدفق اليومي الكبير، ولكن المطلوب هو تثقيفهم وتحصينهم وتحميلهم رسالة الدعوة والمسؤولية، ومتابعتهم عن قرب، ولنا في لقمان الحكيم خير أسوة؛ إذ تتضمن وصاياه لابنه منهجاً تربوياً وعملياً رائعاً.

١٢ - إدراك حقيقة العلاقة التي ارتضاها الرب - تبارك وتعالى - بين الأفراد داخل الأسرة، وأنها علاقة رحمة وتواد وتكافل، وليست علاقة تنافس وأنانية وتآمر، فالخلق عيال الله وأحبهم إليه أنفعهم لعياله.

١٣ - مساندة من أرادت العمل من النساء لمنفعة نفسها وأسرتها وخدمة مجتمعها والمشاركة في تنميته، وتشجيعها على الإيجابية والمبادرات المحمودة، وتتمثل تلك المساندة في مراجعة أنظمة توظيف المرأة بما يتلاءم مع طبيعتها وخصوصيتها، وتهيئة الخدمات التي تعينها على العمل بخصوصية تامة، من مواصلات وحضانات ورياض للأطفال، في مواقع العمل وغير ذلك. ورصد الإمكانات المادية والمعنوية الكفيلة بتخفيف حدة الصراع الناجم من ثنائية الدور الذي تقوم به المرأة العاملة خارج المنزل وداخله.

١٤ - تفعيل دور الأسر للتفاعل مع قضايا الشباب، وتوفير المقومات والآليات التي تعينها على استيعاب المستجدات في حياة الشباب وفهمها وفق الضوابط الشرعية، ومن ثم تلبية احتياجاتهم، واسترجاع دورها الريادي في عملية الضبط الاجتماعي، والحرص على تلافي القصور في لغة الحوار بين الأجيال داخل الأسرة، والتي كادت أن تختفي في ظل بُعد الآباء والأمهات عن أبنائهم؛ مما أدى ببعضهم إلى البحث عن الحوار مع البدائل التي توفرها لهم جهات أخرى متعددة، قد يكون كثير منها غير ملائم للإطار الفكري والديني والاجتماعي والأخلاقي لمجتمعاتهم.

الهوامش:

(١) انظر: الغارة على الأسرة المسلمة، عبد القادر أحمد، ص٩.
(٢) لسان العرب، مادة (أَسَرَ)، ١/ ١٤١.
(٣) سورة النحل/ ٧٢.
(٤) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، ص٣٩٧.
(٥) لسان العرب، ١/ ١٤٠.
(٦) انظر: www.maaber.com
(٧) سورة القصص/ ٢٩.
(٨) سورة طه/ ٢٩، ٣٠.
(٩) سورة القمر/ ٤٤.
(١٠) مسند الإمام أحمد - باقي مسند المكثرين - مسند أنس بن مالك رضي الله عنه - رقم الحديث (١٢١٥٢)، سنن أبي داود - كتاب النكاح - باب النهي عن تزويج من لم يلد من النساء - رقم الحديث (١٧٥٤). سنن النسائي - كتاب النكاح - باب كراهية تزويج العقيم - رقم الحديث (٣١٧٥)، انظر: صحيح أبي داود - رقم الحديث (١٨٠٥)، وصحيح النسائي - رقم الحديث (٣٠٢٦).
(١١) انظر: . www.khayma.com
(١٢) انظر: www.amanjodan.og
(١٣) انظر: www.amanjodan.og
(١٤) انظر: موقع الأمم المتحدة www.un.og/aabic
(١٥) انظر: . www.khayma.com
(١٦) تنظيم الأسرة فكراً وواقعاً وطموحاً، ص ١٤.
(١٧) المرجع السابق، الصفحة نفسها.
(١٨) الفن والحياة الاجتماعية، ص١٧١.
(١٩) انظر: www.feemuslim.og
(٢٠) سورة طه/ ١٢٣.
(٢١) انظر: http: / /www.sanabes.com
(٢٢) انظر فيما سبق: التطبيق الصرفي، عبده الراجحي، ص ٢٨، ٢٩. والصرف التعليمي والتطبيقي في القرآن الكريم، محمود

سليمان ياقوت، ص٣٧، ٣٨ (بتصرف)، وانظر: المدخل إلى علم النحو والصرف، عبد العزيز عتيق ص٧١،٧٠ (بتصرف)، العولمة..جريمة تذويب الأصالة/ عبدالصبور شاهين ص٣٧، ٣٨ (بتصرف) - سلسلة كتاب المعرفة ٧: نحن والعولمة.. من يربي الآخر؟ - منشورات وزارة المعارف. وقد استفدت بشكل كبير - في هذا الفصل عن العولمة- من رسالة الماجستير «العولمة.. دراسة نقدية في ضوء العقيدة الإسلامية» للباحث/ ماجد علي الزميع.

(٢٣) العولمة والمستقبل - استراتيجية تفكير، سيار الجمل، ص ٧٧، ٧٨.

(٢٤) مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة، محسن أحمد الخضيري، ص ١٦، ١٧ (بتصرف).

(٢٥) العولمة.. جريمة تذويب الأصالة، عبد الصبور شاهين - سلسلة كتاب المعرفة -، ص٣٧ (بتصرف).

(٢٦) قضايا في الفكر المعاصر، محمد عابد الجابري، ص١٣٧.

(٢٧) ندوة العرب والعولمة - عمرو محي الدين، ص٣٥.

(٢٨) انظر: العالمية والعولمة، السيد ياسين، ص ٣٩ وما بعدها (باختصار وتصرف)، وظاهرة العولمة: الأوهام والحقائق، محيي محمد مسعد، ص٤٧، ٤٨.

(٢٩) ظاهرة العولمة: الأوهام والحقائق، محيي محمد مسعد، ص٤٧، ٤٨.

(٣٠) الثقافة العربية وظاهرة العولمة، عبد العزيز التويجري، مجلة التربية - العدد (١٢٨) مارس ١٩٩٩م.

(٣١) انظر: حقائق الإسلام وأباطيل خصومه، عباس العقاد، ص ١٤٧، ١٤٨ باختصار وتصرف.

(٣٢) سورة النحل/ ٧٢.

(٣٣) سورة الرعد/ ٣٨.

(٣٤) سورة مريم/ ٥.

(٣٥) الدين والبناء العائلي، محمد نبيل السمالوطي، ص١٩٦.

(٣٦) سورة الذاريات / ٤٩.

(٣٧) انظر: الإسلام والمرأة المعاصرة، البهي الخولي، ص ٣٨.

(٣٨) انظر: أهداف الأسرة في الإسلام والتيارات المضادة، حسين محمد يوسف، ص ١١٦، ونظام الأسرة في الإسلام، محمود حمودة وآخرون، ص١٠.

(٣٩) وللاطلاع على بعض الآثار النفسية السيئة للعلاقات خارج نطاق الزواج - وخصوصاً على المرأة؛ انظر كتاب: فاعتبروا يا أولي الأبصار - مشاهداتي في بريطانيا - لعبد الله الخاطر، ص ١٧ وما بعدها.

(٤٠) انظر: وثيقة مؤتمر السكان والتنمية - رؤية شرعية -، للحسيني سليمان جاد، ص ٤٧ وما بعدها.

(٤١) سورة الروم / ٢١.

(٤٢) سنن الترمذي - كتاب البر والصلة - باب ما جاء في تعليم النسب -، رقم الحديث (١٩٠٢). وقال الترمذي: (معنى قوله عليه الصلاة والسلام: «منسأة في الأثر»: يعني به الزيادة في العمر)، انظر: صحيح الترمذي - رقم الحديث (١٦١٢)، ومشكاة المصابيح - رقم الحديث (٤٨٦٢)، وصحيح الجامع - رقم الحديث (٢٩٦٥).

(٤٣) انظر: أهداف الأسرة في الإسلام، حسين محمد يوسف، ص٦٩.

(٤٤) صحيح البخاري - كتاب النكاح - باب من لم يستطع الباءة فليصم - رقم الحديث (٤٦٧٨)، صحيح مسلم - كتاب النكاح - باب استحباب النكاح لمن تاقت نفسه إليه - رقم الحديث (٢٤٨٥).

(٤٥) سورة التحريم/ ٦.

(٤٦) صحيح البخاري - كتاب الأحكام - باب قول الله - تعالى - (وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ) - رقم الحديث (٦٦٠٥). صحيح مسلم - كتاب الإمارة - باب فضيلة الإمام العادل وعقوبة الجائر- رقم الحديث (٣٤٠٨).

(٤٧) صحيح مسلم- كتاب البر والصلة والآداب - باب تراحم المؤمنين وتعاطفهم وتعاضدهم - رقم الحديث (٤٦٨٦).

(٤٨) نظام الأسرة في الإسلام، محمود حمودة وآخرون، ص١٢.

(٤٩) آداب الحياة الزوجية، خالد العك، ص٢١٣، والمرأة المسلمة في وجه التحديات، أنور الجندي، ص٤١.

(٥٠) المرجع السابق: ص١٣.

(٥١)انظر: وثيقة المؤتمر العالمي للمرأة كوبنهاجن، ١٩٨٠م، الصفحات: ٦، ٢٦، ٢٨، ٣٥، ٣٨، ٣٩، ٤٤، ٥١. ووثيقة المؤتمر العالمي للمرأة نيروبي، ١٩٨٥م، الصفحات: ٢٨، ٣١، ٤٦، ٥٥، ٥٧، ٥٨، ٦١، ٧٩، ٨٠، ١٠٦.

(٥٢)ووثيقة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة بكين، ١٩٩٥م، الصفحات: ٦، ١١، ١٨، ٤١، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٥١، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٦١، ٦٣، ١٠١، ١٠٣، ١٠٥، ١٠٦، ١٤٢، ١٤٤، ١٤٨.

ووثيقة المؤتمر الدولي المعني بالسكان مكسيكو، ١٩٨٤م، الصفحات: ٣، ٤، ١٢، ١٣، ٢١، ٢٣، ٢٧، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٤٢. ووثيقة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية القاهرة، ١٩٩٤م، الصفحات: ١١، ١٤، ٢١، ٢٤، ٢٥، ٢٧، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٦، ٣٧، ٤١، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٧، ٤٩، ٥٠، ٥٢، ٥٣، ٥٥، ٥٦، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٨٧، ٨٨، ٩٢، ٩٣، ٩٥، ١٠٢، ١٠٤، ١١٠، ١٠٨أ، ١١٢، ١١٥. ووثيقة المؤتمر العالمي للبيئة والتنمية/ ريودي جانيرو، ١٩٩٢م، الفصل (٢٤) ص٤٠٠، ٤٠١. ووثيقة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية/ كوبنهاجن، ١٩٩٥م، الصفحات: ٢١، ٦٢، ٩٦.

(٥٣) الفصل الأول - الديباجة / ١-١٢، ص١١.

(٥٤) وقد عرفت (الصحة الإنجابية) بأنها: حالة رفاه كامل بدنياً، وعقلياً، واجتماعياً، في جميع الأمور المتعلقة بالجهاز التناسلي ووظائفه وعملياته، وليست مجرد السلامة من المرض أو الإعاقة، ولذلك تعني (الصحة الإنجابية) قدرة

الناس على التمتع بحياة جنسية مُرضية ومأمونة، وقدرتهم على الإنجاب، وحريتهم في تقرير الإنجاب وموعده وتواتره. انظر: ص٤٣ من تقرير هذا المؤتمر.

(٥٥) الصحة الجنسية: هي التي ترمي إلى تحسين نوعية الحياة والعلاقات الشخصية، لا مجرد تقديم المشورة والرعاية الطبية فيما يتعلق بالإنجاب، والأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي. انظر: ص ٤٣ من تقرير هذا المؤتمر.

(٥٦) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية / القاهرة، ١٩٩٤م: الفصل السابع - باء/ ٧-٢٠، ص ٤٩.

(٥٧) تقرير المؤتمر العالمي للبيئة والتنمية / ريودي جانيرو، ١٩٩٢م: الفصل الرابع والعشرون/ ٢٤-٣ (هـ)، ص٤٠١.

(٥٨) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة / بكين، ١٩٩٥م: الفصل الرابع - جيم/ ٩٣، ص ٤٦.

(٥٩) الفصل الأول/ ثانياً - جيم - رقم الفقرة (١٥٨)، ص٥٧.

(٦٠) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة / بكين، ١٩٩٥م: الفصل الرابع - جيم/ ٩٣، ص ٤٦.

(٦١) الفصل السابع - باء / ٧-١٤(أ)، ص٤٧.

(٦٢) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية / القاهرة، ١٩٩٤م: الفصل السابع - باء/ ٧-٢٣(ج)، ص ٥٠.

(٦٣) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية / القاهرة، ١٩٩٤م: الفصل السابع - هاء/ ٧ - ٤٦، ص ٥٥.

(٦٤) الفصل الأول - المرفق الأول / جيم، الالتزام (٤/ك)، ص ١٩.

(٦٥) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة / بكين ١٩٩٥م: الفصل الثاني/ الفقرة (٢٩)، ص ١٨.

(٦٦) الفصل الأول - باء / ثالثاً، الفقرة (٢٤)، ص ٢٩.

(٦٧) الفصل الخامس - ألف / ٥-١، ص ٣١.

(٦٨) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية / القاهرة، ١٩٩٤م: الفصل الخامس - ألف / ٥ - ٦، ص٣٢.

(٦٩) تقرير المؤتمر الدولي المعني بالسكان / مكسيكو، ١٩٨٤م: الفصل الأول - باء/ ثالثاً، الفقرة (٢٢)، التوصية، ١٨/ ز، ص٢٧.

(٧٠) الفصل الرابع - باء / ٤-٢١، ص ٢٩.

(٧١) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية / القاهرة، ١٩٩٤م: الفصل السادس - باء / ٦-٧ (ج)، ص٣٦.

(٧٢) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة / بكين ١٩٩٥م: الفصل الرابع/ جيم الفقرة (٩٣)، ص٤٦.

(٧٣) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة/ بكين، ١٩٩٥م: الفصل الرابع - لام / ٢٧٤، ص١٤٤.

(٧٤) تقرير المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلم / كوبنهاجن، ١٩٨٠م: الفصل الأول - الجزء الثاني / ثالثاً- باء، الفقرة (١٤٦)، ص٣٥.

(٧٥) الفصل الأول / ثانياً - جيم - الفقرة (١٥٦)، ص٥٧.

(٧٦) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة / بكين ١٩٩٥م: الفصل الرابع / جيم الفقرة (٩٥)، ص٤٧.

(٧٧) الفصل الأول - ألف/ الفقرة (١٢)، ص٣.

(٧٨) تقرير المؤتمر الدولي المعني بالسكان / مكسيكو،١٩٨٤م: الفصل الأول - باء / ثالثاً، الفقرة

(٧٩) التوصية، رقم (٢٩)، ص٣١.

(٨٠) تقرير المؤتمر الدولي المعني بالسكان / مكسيكو، ١٩٨٤م: الفصل الأول - باء / ثالثاً، الفقرة (٧٠) ص٤٢.

(٨١) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية / القاهرة، ١٩٩٤م: الفصل السابع - باء / ٧-١٤/ أ ص٤٧.

(٨٢) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية / القاهرة، ١٩٩٤م: الفصل السابع - باء / ٧-١٤/ ج ص٤٧.

(٨٣) الفصل ٢٤/ المجال البرنامجي - ٢٤/ ٢ (ز)، ص٤٠٠.

(٨٤) حقوق الإنسان / محمود بسيوني: ج١، ص ٩٧، ٩٨.

(٨٥) تقرير المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلم / كوبنهاجن، ١٩٨٠م: الفصل الأول - الجزء الثالث/ خامساً - الفقرة (٢٢٩/ أ)، ص٥١.

(٨٦) تقرير المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلم / نيروبي، ١٩٨٥م: الفصل الأول / أولاً - جيم - الفقرة (٦٨)، ص٣١.

(٨٧) تقرير المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلم / نيروبي، ١٩٨٥م: الفصل الأول / رابعاً - طاء - الفقرة (٢٩٥)، ص ١٠٦.

(٨٨) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بكين، الفصل الثاني، رقم الفقرة (٢٧)، ص ١٨.

(٨٩) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة / بكين، ١٩٩٥م: الفصل الرابع - جيم/ ١٠٨ (هـ)، ص ٥٨.

(٩٠) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة / بكين، ١٩٩٥م: الفصل الرابع - زاي/ ١٩٠ (ط)، ص١٠٥.

(٩١) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة / بكين، ١٩٩٥م: الفصل الرابع - زاي/ ١٩٢ (هـ)، ص١٠٦.

(٩٢) تقرير المؤتمر الدولي المعني بالسكان / مكسيكو، ١٩٨٤م: الفصل الأول - باء/ أولاً، الفقرة (٧)، ص١٣،١٢.

(٩٣) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية / القاهرة، ١٩٩٤م: الفصل الخامس - ألف / ٥-١، ص٣١.

(٩٤) الفصل ٢٤/ المجال البرنامجي - ٢٤ / ٣ (د)، ص٤٠٠.

(٩٥) الفصل الأول - المرفق الأول / جيم، الالتزام (٥/ ز)، ص٢١.

(٩٦) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية/ القاهرة، ١٩٩٤م: الفصل السابع - هاء/ ٧ - ٤٥، ص٥٥.

(٩٧) الفصل الأول/ ثانياً - جيم - رقم الفقرة (١٥٨)، ص٥٧.
(٩٨) الفصل الرابع - باء/ ٨٣ (ك)، ص٤١.
(٩٩) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة / بكين، ١٩٩٥م: الفصل الرابع - لام/ ٢٨١ (هـ)، ص ١٤٨.
(١٠٠) الفصل الرابع - جيم - الفقرة ١٠٦/ك، ص٥٢.
(١٠١) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة / بكين ١٩٩٥م: الفصل الرابع - جيم - الفقرة ١٠٩/ ط، ص٦٢.
(١٠٢) الفصل الأول - باء - ثالثاً / دال، الفقرة (٢٢)، التوصية ١٨/ هاء، ص٢٦.
(١٠٤) وقد اعترض وفد السويد - المشارك في هذا المؤتمر - على هذه الفقرة، وأدلى ببيان جاء فيه: (يرى وفد السويد أن منع الحمل منعاً فعالاً؛ يعفي المرأة من الحمل غير المرغوب فيه دائماً، ومن الإجهاض المستحث، ويحسِّن صحة الأمهات والأطفال تحسيناً كبيراً (!!)، وينبغي أن يكون منع الحمل غير المرغوب فيه دائماً هو الهدف الرئيسي. بيد أن الإجهاض غير الشرعي الذي يجري في ظروف غير مأمونة طبياً يشكِّل خطراً صحياً كبيراً جداً في كثير من البلدان. ويأسف وفد السويد - أشد الأسف - لاعتماد تعديل بحذف عبارة - غير الشرعي - (أي الإجهاض غير الشرعي)؛ مما يوحي بأن هذا المؤتمر لم يعترف بأهمية هذه المشكلة الخطيرة جداً. ويود وفد السويد أن يؤكد أن إتاحة الإجهاض الشرعي والمأمون لجميع النساء في العالم؛ تُشكِّل خطوة كبيرة نحو القضاء على الإجهاض غير الشرعي). انظر: هامش، ص ٢٦ من هذا المؤتمر. وهذا الذي دعت إليه السويد هو ما تمت الدعوة إليه في المؤتمرات التالية للأمم المتحدة.
(١٠٥) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية / القاهرة، ١٩٩٤م: الفصل السابع - باء - الفقرة ٧/ ٢٤ ص٥٠.



معلومات إضافية

مؤتمر بكين المنعقد عام (١٩٩٥) يرسم صورة لملامح المرأة المتحررة "والمتنورة" وأعقبه مؤتمر)بكين+٥(المنعقد عام ألفين وكانت أهم التوصيات التي أطلقها مؤتمر (بكين) ومؤتمر (بكين+٥) ، وما هي المواد التي تضمنها برنامج الأمم المتحدة ومن هو المستهدف بهذه الصرخات المحمومة؟

إن أهم الأهداف التي يسعى مؤتمر بكين إلى تحقيقها

١- مفهوم الأسرة: فالأسرة بالمفهوم الإسلامي وحتى بالمفهوم الإنساني هي خلية مكونة من زوج وزوجة يربطهما عقد شرعي ولكن مفهوم الأسرة في منطق مؤتمر بكين وغيره من المؤتمرات هو الخروج عن الفطرة حيث الأسرة يمكن أن تكون من رجل ورجل أو امرأة وامرأة أو رجل ورجل وامرأة بدون عقد شرعي.

٢- الشذوذ: فحسب المنطق السابق لمفهوم الأسرة فإن اللواط والسحاق يعتبران نشاطاً عادياً في المجتمع لا يعاقب مرتكبوه وهؤلاء الشواذ مؤهلون ليطلق عليهم اسم الأسرة.

٣- الممارسات الجنسية للأولاد: يتضمن برنامج مؤتمر بكين مناداة بحقوق المراهقين الجنسية، حيث ينص البرنامج على أنه يجب أن تتوفر للمراهقين المعلومات والخدمات التي تساعدهم في فهم حياتهم الجنسية وحمايتهم من حالات الحمل غير المرغوب فيه، فالفتاة كان لها حق الممارسة الجنسية قانونياً عند سن الثامنة عشرة وقد تدنت هذه السن إلى السادسة عشرة وهي في طريقها لتصبح السن القانونية الرابعة عشرة.

٤- رفع ولاية الآباء عن أولادهم: نتيجة للمفهوم السابق والذي يبيح الزنا للأولاد فليس من حق الأبوين أن يقيدا حرية الولد أو كذلك البنت !أو اعتراضهما على ممارسة الجنس !وإن فعلا ذلك فهناك عقوبة قانونية بالانتظار!.

٥- إباحة الإجهاض: حاول البرنامج الالتفاف حول كلمة (إجهاض) والإشارة إليه بصورة غير مباشرة وذلك باستخدامه لعبارة (الحمل غير المرغوب فيه) ودعا إلى ذلك من غير قيد أو شرط حيث نص البرنامج على أنه: يتعين على البلدان بدعم من المجتمع الدولي أن تحمي وتعزز حقوق المراهقين في التربية والمعلومات والرعاية المتصلة بالصحة الجنسية والتناسلية وأن تخفض عدد حالات حمل المراهقات تخفيضاً كبيراً.

٦- المساواة بين الرجال والنساء: بحيث تكون المساواة مطلقة، واستبدال كلمة جنس بكلمة نوع (الجندر).

٧- حقوق الميراث: حيث يتضمن المشروع الذي قدمته هيئة الأمم المتحدة لمؤتمر السكان

والتنمية في القاهرة عام)١٩٩٤(أنه) يلزم بذل جهود خاصة في مجال التعليم والإعلام للتشجيع على معاملة البنات والأولاد على قدم المساواة فيما يتعلق بالتغذية والرعاية الصحية وحقوق الميراث والتعليم والنشاط الاجتماعي والسياسي).

*يوم المرأة العالمي .... تحرير أم انفلات؟ * ليلى غليون - مجلة إشراقة - العدد الثامن ١٤٢٢

وفي الموقف من "مؤسسة الأسرة وقيمها" شنت العولمة وتشن حرباً شاملة ضد المفهوم الإسلامي والنموذج الديني للأسرة وضد منظومة القيم الشرعية والإيمانية التي تحكمه وهي تشن هذه الحرب على الأسرة مستغلة "علم الأمم المتحدة" و "خاتم المنظمات الدولية الذي تمهر به الوثائق والمقررات التي تفرضها على العالم من" مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية" سنة ١٩٩٤ إلى "مؤتمر بكين" سنة ١٩٩٥م إلى مؤتمر بكين +٥ في مقر الأمم المتحدة في نيويورك عام ٢٠٠٠م. فقد فتحت إعلام الأمم المتحدة وباسمها يعولم الغرب منظومة القيم التي تدمر الأسرة عندما ترى فيها قيداً على حرية المرأة فتدعو إلى تغيير هياكل الأسرة على النحو المعاند للفطرة الإنسانية والقيم الإيمانية إلى دمج المرأة في المجتمع دمجاً كاملا ودمج الرجل في المنزل... وتحويل الإنسان إلى "حيوان جنسي" تفوق حريته الجنسية نظيراتها لدى الحيوانات غير الناطقة معتبرة النشاط الجنسي حقاً من حقوق الجسد مثل الغذاء والماء بصرف النظر عن الضوابط الفطرية والشرعية لهذا النشاط... وذلك بعد أن حول الغرب هذا الإنسان بالرأسمالية المتوحشة إلى حيوان مستهلك لا تتناهى احتياجاته الاستهلاكية. وإذا كانت وثيقة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية القاهرة ١٩٩٤م قد مثلت أولى وأخطر وثائق عولمة منظومة القيم الغربية – ثم بنت عليها وأكدتها المؤتمرات التي جاءت بعد ذلك فإن معالم هذه المنظومة التي تستهدف المفاهيم والرؤى الإسلامية - بل مطلق المفاهيم والرؤى الإيمانية - لهذه الأسرة يمكن إدراك مخاطرها إذا نحن نظرنا في نصوصها ومفاهيمها ومقاصدها نظرة تدبر وإمعان.

التهديد العولمي لثقافتنا الإسلامية – محمد عمارة - الوطن السعودية العدد (٩٧٦) السنة الثالثة . الإثنين ٢ ربيع الآخر ١٤٢٤هـ الموافق ٢ يونيو ٢٠٠٣

ثمار التغلغل الرافضي المُرَّة:
تمرد الحوثي في اليمن وأبعاد التحالف الشيعي الأمريكي في المنطقة!

قلم/ أنور قاسم

كاتب سياسي

ملخص البحث

ظلت دولة «الزيدية» في اليمن قرابة أحد عشر قرناً، عاشت خلالها فترات اتساع، وفترات انكماش تضيق فيه الدولة إلى حدود انطلاقتها في صعدة. واستطاعت التيارات الداعية للإصلاح إسقاط حكم الأئمة الزيدية في عام ١٩٦٢م، وأعلن عن قيام نظام جمهوري في ٢٦ من سبتمبر ١٩٦٢م، ومع هذا ظل المذهب الزيدي مذهباً فكرياً وفقهياً لقطاع عريض من الناس.

وحدث تواصل خلال فترة الثمانينيات بين إيران ومرجعيات زيدية في اليمن، وبدأت جهود التواصل الاثنا عشري مع الزيدية في اليمن تؤتي ثمارها المُرة في التسعينيات.

بإيعاز من العلامة بدر الدين الحوثي ظهر تنظيم «الشباب المؤمن» عام ١٩٩١م، بهدف جمع علماء المذهب الزيدي في صعدة.

وبدأت تتجلى ظاهرة حسين الحوثي فيما يطرحه من المسائل والآراء، فظهر تطاوله وتهجمه على علماء الزيدية! معتبراً نفسه مصلحاً ومجدداً لعلوم المذهب وتعاليمه.

وخاض حسين الحوثي حرباً شرسة ضد الدولة، لكنه لم يستطع تحقيق آماله حيث استطاعت الدولة القضاء عليه في ١٠ سبتمبر ٢٠٠٤م، هو وعدد من أتباعه.. لكن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد!

إن الإعلان عن «حزب الله» في عام ١٩٩٠م، وتشكيل تنظيم «الشباب المؤمن» ورفع شعارات الثورة الإيرانية و«حزب الله» في لبنان، وتوزيع وبيع أشرطة وكتب ذات مضامين شيعية اثنا عشرية جميعها مؤشرات على توجيه أياد خارجية ووجود صلات ودعم غير طبيعي لتنظيم «الشباب المؤمن» وحركة التمرد التي قادها الحوثي (الابن) ويقودها حالياً الحوثي (الأب)!

وتذهب الحكومة إلى أن عملية التمرد السابقة بزعامة حسين الحوثي والحالية بزعامة والده، مدعومة من جهات خارجية، وتفيد بعض المصادر بأن الدعم يصل لجماعة الحوثي عبر تجار ورجال أعمال شيعة في كل من الكويت والبحرين والسعودية.

ويبدو أن الأزمة لا تزال قائمة، وسوف تظل آثارها قائمة حتى بعد انتهاء مظاهر المواجهة المسلحة! لكنها في الحقيقة أبرزت مدى الخطر الذي يمكن أن تواجهه اليمن ومدى التآمر الذي يتنظر هذا البلد ويعمل على تفكيكه وزعزعته!



أفكار ومقتطفات

* أظهرت «الديمقراطية» العالم العربي والإسلامي على أنه لوحة من الفسيفساء المجزأة إلى وحدات صغيرة جداً! ففي دولة كاليمن مثلاً، وعقب التحول إلى الوحدة، تم الإعلان عن أكثر من ٦٠ حزباً وتنظيماً سياسياً! الأمر الذي يعني غياب منطق الوحدة والاجتماع وقيام المجتمع على أساس الفرقة والتصارع والشقاق!

* رغم تباين التيارات الداعية للإصلاح والتغيير، والتي أسقطت حكم الأئمة الزيدية -عقب عدة محاولات- في عام ١٩٦٢م إلا أنها اتفقت على قضية واحدة هي إسقاط «الحكم الإمامي»، وبالفعل استطاعت تحقيق هدفها بفعل دعم خارجي ومساندة داخلية، وأعلن عن قيام نظام جمهوري في ٢٦ من سبتمبر ١٩٦٢م.

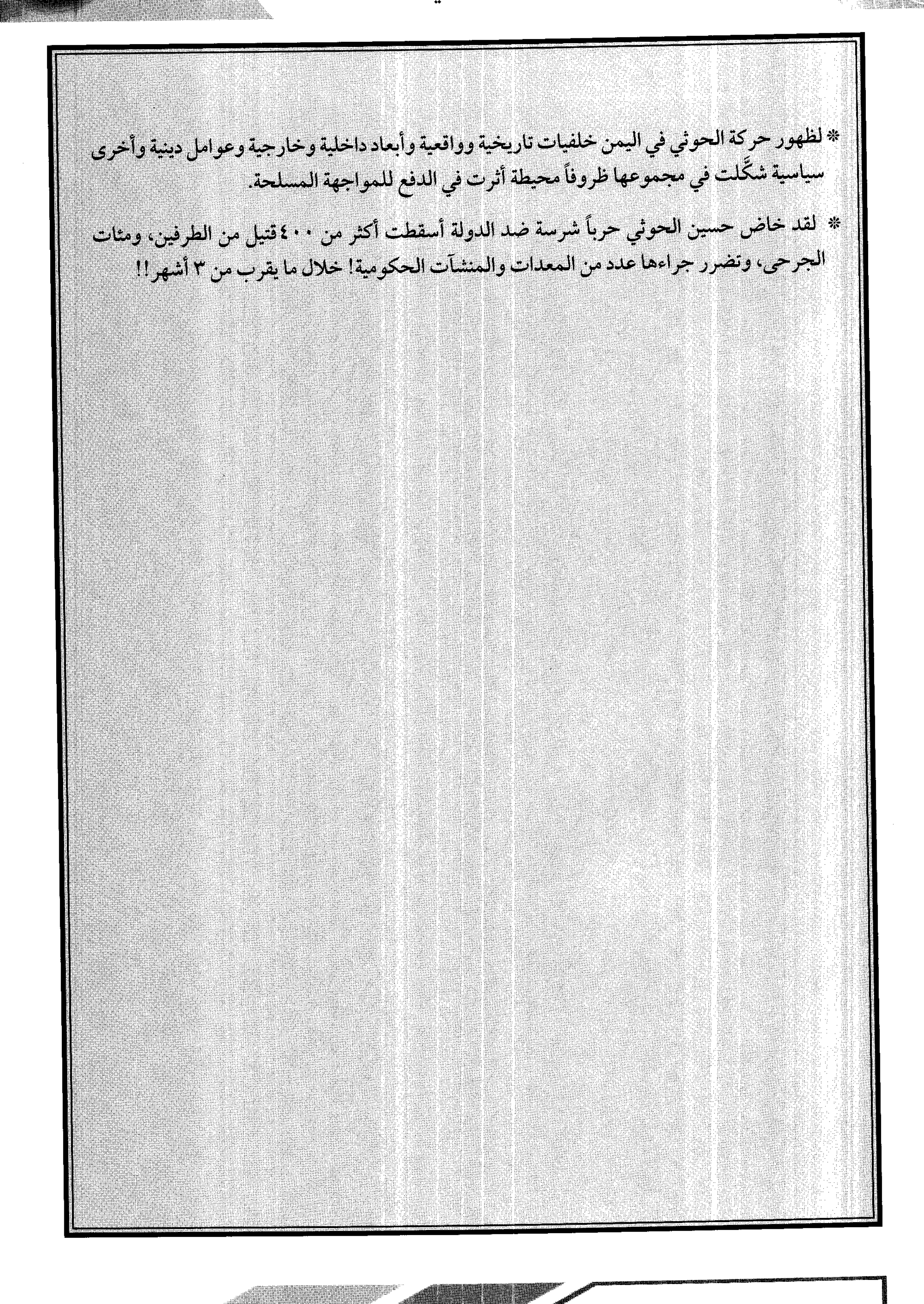
* عززت الدولة قواتها العسكرية وحشدت إمكانياتها لحسم المعركة، وقفت القبائل إلى جانب حسين الحوثي ومن معه، وهو ما حدا بالدولة لاستنفار قبائل المنطقة ضده. كما أنها قامت بتدابير أمنية مختلفة للتضييق على حركة التمرد وتبعاتها.

* لقد خاض حسين الحوثي حرباً شرسة ضد الدولة أسقطت أكثر من ٤٠٠ قتيل من الطرفين، ومئات الجرحى، وتضرر جراءها عدد من المعدات والمنشآت الحكومية! خلال ما يقرب من ٣ أشهر!!

* ليس بصحيح ما يدعيه أتباع الحوثي والمؤيدون له من أن الدافع وراء محاربة الدولة لهم هو تبني شعار «الموت لأمريكا.. الموت لإسرائيل.. النصر للإسلام"!! فالحوثي وأتباعه لم يمثلوا في أي يوم من الأيام أي تهديد للوجود الأجنبي، بل ولا تحتل الولايات المتحدة الأمريكية في أدبياتهم مكان الصدارة في العداوة والبغضاء بقدر ما يحتله السنة!

* من المؤسف بحق في موقف الإصلاح، وهو يحاول أن يبقي تحالفه مع أحزاب اللقاء المشترك، أن يغفل الأبعاد العقائدية والتآمر الخفي بين الشيعة (الروافض) والولايات المتحدة الأمريكية في خطابه الجماهيري لتوعية الناس بحقيقة تمرد الحوثي وتجنب الفتنة التي قد تلحق بالبلاد.. مع إمكانية تحفظه على معالجات الدولة وسياسات السلطة!

* إن طبيعة الدور الذي مارسه حسين الحوثي -قبل تطور الأحداث إلى مستوى المواجهات مع الدولة- يدل على نوايا فعلية في إظهار الحركة كقوة سياسية مستقلة، كما هو الحال مع حزب الله في لبنان؛ خاصة بعد فشل حزب «الحق» وحزب «اتحاد القوى الشعبية» من لعب دور سياسي أو حركي بالمستوى الذي يأمل فيه حسين الحوثي.



* لظهور حركة الحوثي في اليمن خلفيات تاريخية وواقعية وأبعاد داخلية وخارجية وعوامل دينية وأخرى سياسية شكّلت في مجموعها ظروفاً محيطة أثرت في الدفع للمواجهة المسلحة.

* لقد خاض حسين الحوثي حرباً شرسة ضد الدولة أسقطت أكثر من ٤٠٠ قتيل من الطرفين، ومئات الجرحى، وتضرر جراءها عدد من المعدات والمنشآت الحكومية! خلال ما يقرب من ٣ أشهر!!

ثمار التغلغل الرافضي المُرَّة:
تمرد الحوثي في اليمن وأبعاد التحالف الشيعي الأمريكي في المنطقة!

مقدمة:

عاش العالم الإسلامي عقب سقوط الخلافة الإسلامية تحت ظلال الدول القومية والوطنية (المُشَكَّلَة وفق رسم قُوَى الاستعمار في حينه)! ولم يكن من الممكن تفتيته في ذلك العهد إلى أجزاء أصغر نظراً لوجود شعور لدى عامة المسلمين (أو العرب) بضرورة الوحدة، ذلك المعنى الذي غرسه الإسلام في قلوبهم منذ أربعة عشر قرناً! إلا أن العمل ظل جارياً على أساس تفكيك البنية الداخلية لكل دولة من هذه الدول، تارة على أساس ديني أو مذهبي وتارة على أساس عرقي، وتارة على أساس حزبي أو مصلحي! وقد أظهرت «الديمقراطية» العالم العربي والإسلامي على أنه لوحة من الفسيفساء المجزأة إلى وحدات صغيرة جداً! ففي دولة كاليمن مثلاً، وعقب التحول إلى الوحدة، تم الإعلان عن أكثر من ٦٠ حزباً وتنظيماً سياسياً! الأمر الذي يعني غياب منطق الوحدة والاجتماع وقيام المجتمع على أساس الفرقة والتصارع والشقاق!

إن هذه الحال التي وصل إليها عالمنا العربي والإسلامي دفعت به مع ظروف الأطماع الخارجية إلى حالة مخاض صعبة، ليست في حقيقتها إلا نتائج طبيعية لسير حركة التاريخ المعاصر، وقد تتولد عن هذا المخاض -الذي تتعجله قوى الاستعمار- دول مفروزة بحسب الانتماءات الطائفية أو العرقية أو العشائرية؛ لأن المزيد من تمزيق المنطقة يُسَهِّل قدوم المستعمر الذي سيدافع عن هذه «المحميات»! ويراعي ترتيب العلاقات فيما بينها! فالمرحلة باختصار مرحلة «ملوك الطوائف».. ولعل هذا ما يراد باليمن.. كما سيأتي معنا!

الزيدية[١].. وإقامة دولة الإمام[٢]:

نشأت «الزيدية» كفرقة مستقلة عن الشيعة باتخاذها زيد بن علي بن زين العابدين إماماً لها. وقد خالفت «الزيدية» «الرافضة» في اشتراطها الخروج لصحة الإمامة، بل وترفض مبدأ «التقية» الذي يأخذ به «الرافضة». ويذكر أبو الحسن الأشعري -رحمه الله تعالى-: «أن الزيدية بأجمعها ترى السيف والعرض على أئمة الجور وإزالة الظلم وإقامة الحق".

ومن هذا المنطلق قامت للزيدية عدة ثورات، لكنها أخفقت جميعاً، ولم ينجح منها غير اثنتين فقط: إحداهما في بلاد الديلم، والأخرى في اليمن، حيث أسس يحيى بن الحسين بن القاسم الرسي، والمعروف بالإمام الهادي، في القرن الثالث الهجري أول دولة لـ«الزيدية» في اليمن. ومن هنا عرفت دولة «الزيدية» في اليمن بـ«الهادوية» نسبة إلى الإمام الهادي.

وقد تأثر المذهب الزيدي في فكره السياسي بفرقتين هما: المعتزلة الداعية إلى الخروج على أئمة الجور والظلم بالسيف، والشيعة التي تشترط الفاطمية

للإمامة؛ ولأن أئمة آل البيت تميزوا بالعلم والفقه فقد التصق إلى جانب القاعدتين السابقتين مذهبٌ فقهيٌّ داخليٌّ لأتباع هذا المذهب.. وبذلك برزت «الزيدية» كفرقة مستقلة فكرياً وسياسياً[٣].

سقوط دولة الزيدية في اليمن:

استمر بقاء دولة «الزيدية» في اليمن قرابة أحد عشر قرناً، عاشت خلالها فترات اتساع شملت مناطق عديدة من اليمن، وفترات انكماش تضيق فيه الدولة إلى حدود انطلاقتها في صعدة. كما أنها شهدت صراعاً داخلياً بين الأئمة، وصراعاً خارجياً مع دولة الخلافة أو دويلات أخرى مجاورة! ولم تنعم دولة الأئمة بفترة استقرار طويلة بل كانت منهكة بالحروب الداخلية والخارجية!

وقد كان لطبيعة نشأة دولة الزيدية في اليمن وطبيعة ظروف الصراعات والحروب التي خاضتها أثر سلبي على المذهب الزيدي، الذي انغلق على اجتهادات أئمة المذهب وكرس وفق رؤيته السياسية عزلته عن العالم المحيط به، وظل الفكر السياسي للزيدية حجر عثرة إزاء الإصلاح السياسي والتلاحم الاجتماعي والتوحد مع الخلافة، مما أثار عليه موجات الانتقاد الداخلية والخارجية!

وفي حين اجتاحت العالم رؤى سياسية مختلفة ومتعددة (في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين) لم يكن اليمنيون -وبالأخص منهم من عاش خارج اليمن أو زار دولاً أجنبية- بمعزل عن تلقف هذه الرؤى والاطلاع عليها والتأثر بها؛ وبالتالي تشكل جيل مطالب بالإصلاح وناقد للأوضاع السياسية بالدرجة الأولى، وقوبلت المطالبة بالعناد والتعنت والبطش أحياناً كثيرة، وَمثَّلَ ذلك منعطفاً باتجاه المحاولات الجادة للتغيير عبر محاولات الانقلاب والاغتيال.

وبرغم تباين التيارات الداعية للإصلاح والتغيير، والتي أسقطت حكم الأئمة الزيدية -عقب عدة محاولات- في عام ١٩٦٢م، إلا أنها اتفقت على قضية واحدة هي إسقاط «الحكم الإمامي»؛ وبالفعل استطاعت تحقيق هدفها بفعل دعم خارجي ومساندة داخلية، وأعلن عن قيام نظام جمهوري في ٢٦ من سبتمبر ١٩٦٢م، وفقدت «الزيدية» كمذهب دولة «الإمام» بل أصبحت مصنفة ضمن تيارات «الرجعية» الممتهنة وقوى «الملكية» المتهمة!!

إلا أنه لم يسجل تاريخياً وقوع أي اضطهاد ديني أو طائفي يذكر على أتباع المذهب الزيدي بعد غلبة الجمهوريين، بل إن عدداً كبيراً من قيادات النظام الجمهوري -لاحقاً- هم بالأساس من المنتسبين أو المحسوبين على المذهب «الزيدي»!

غير أن مناهج التعليم الدينية أخذت بآراء الأئمة المجتهدين من علماء اليمن: كالشوكاني والصنعاني، وغيرهم ممن اتصفوا بالاعتدال، إضافة إلى مناهج استقدمت من مصر والسعودية باعتبار سبقهما في هذا المضمار وكونهما مركز إشعاع علمي.

> لقد كان لطبيعة نشأة دولة الزيدية في اليمن وطبيعة ظروف الصراعات والحروب التي خاضتها أثر سلبي على المذهب الزيدي، الذي انغلق على اجتهادات أئمة المذهب وكرس وفق رؤيته السياسية عزلته عن العالم المحيط به.

ومع هذا ظل المذهب الزيدي مذهباً فكرياً وفقهيا لقطاع عريض من الناس، ولم تشهد الفترة التالية للثورة (وعقب فشل حصار صنعاء عام ١٩٦٧م) أيّ محاولة عسكرية لإعادة الإمامة إلى الحكم، وظل نشاط الزيدية مقتصراً على التعليم والدعوة في إطار ضيق نتيجة الانفتاح الذي حدث والانتكاسة التي وقعت للمذهب.

إلا أن البعض يتحدث خلال فترة الثمانينيات عن تواصل بين إيران ومرجعيات زيدية في اليمن، وأن هذا التواصل أخذ بعداً فكرياً وتنظيمياً وتمويلياً، وقد ساعد عامل النقمة لدى أتباع المذهب الزيدي على ما يصفونه بالمذهب «الوهابي» الذي اخترق اليمن! (وهو أمر لا تزال تكرسه صحف الأحزاب الشيعية كالأمة والبلاغ والشورى، ويغذى به أتباع المذهب!) إضافة إلى نجاح الثورة الإيرانية ومحاولاتها الجادة في تصدير الثورة إلى المنطقة.

وقد بدأت جهود التواصل الاثنا عشري مع الزيدية في اليمن تؤتي ثمارها المُرَّة في التسعينيات، حيث شهدت اليمن أنشطة ملموسة للرافضة؛ منها:

- وجود بعض المنتسبين لحزب الدعوة الشيعي في المستشفيات والمدارس والجامعات والحوزات التابعة للشيعة وبعض المشاريع والأعمال الوظيفية.
- المكتبات التي تبيع كتب الرافضة بأثمان رخيصة، أو توزعها مجاناً، وكذلك التسجيلات!
- نشر نكاح المتعة في أوساط المدارس والجامعات بين الشباب والشابات.
- نشر أفكار التشيع في صعدة وصنعاء وعمران وذمار وحجة والمحويت والجوف.
- إقامة المجالس الحسينية ومجالس العزاء، وإحياء شعائر الشيعة!
- المِنَح الدراسية التي تستقطب أبناء المذهب الزيدي -وغيرهم- من الجنسين إلى إيران ولبنان!
- مشاركة مكاتب إيرانية ولبنانية شيعية في معارض الكتاب السنوية، لكنها منعت بعد وقوع تمرد الحوثي في ٢٠٠٤م من الدخول مرة أخرى!
- نشاطات السفارة الإيرانية الثقافية والاجتماعية في أوساط المجتمع وبين الأسر «الهاشمية"! تحديداً!

«أحزاب الله».. في اليمن:

يتوزع اليمنيون على عدة طوائف وفرق أهمها وأكبرها «الشافعية» وتشمل الغالبية العظمى من اليمنيين السنة، و"الزيدية» وتشمل معظم سكان المحافظات الشمالية من اليمن الشمالي سابقاً.

وفي دراسة عن (النخبة السياسية الحاكمة في اليمن: ١٩٧٨-١٩٩٠م) ظهر أن مشاركة «السادة» -أو ما يُعرف بـ"الهاشميين"- في السلطة بلغ نسبة ١١٪!! على الرغم من «عهد طويل من حكم السادة عانى فيها اليمن من ويلات الظلم والتفرقة والاستبداد والعنصرية والفقر"(٤)، إلا «أن بعض الأسر من هذه الفئة شاركت في التحضير لقيام الثورة اليمنية والحفاظ عليها، مما منحها فرص المشاركة في قيادة البلاد وبتلك النسبة»(٥).

ومع قيام الوحدة وإعلان الديمقراطية عام ١٩٩٠م

> بدأت جهود التواصل الاثنا عشري مع الزيدية في اليمن تؤتي ثمارها المرة في التسعينيات، حيث شهدت اليمن أنشطة ملموسة للرافضة.

أعلن عن أكثر من ٦٠ حزباً سياسياً، كان منها: حزب الثورة الإسلامية، حزب الحق، حزب الله، اتحاد القوى الشعبية اليمنية؛ وهي جميعاً أحزاب شيعية توارت عن الساحة ولم يبق منها غير اثنين هما: حزب الحق، واتحاد القوى الشعبية اليمنية.

و«حزب الحق» حزب زيدي مذهبي، يصنف ضمن الأحزاب الطائفية ذات الصبغة الإسلامية، وينضوي تحته أفراد من التيار الشيعي والزيدي معاً، يتزعمه القاضي أحمد الشامي. وقد أعلن الحزب عن برامجه وأهدافه باعتبارها منبثقة من الإسلام؛ ومع ذلك فهو من التنظيمات السياسية الهامشية غير المؤثرة في الساحة، فلا وزن له في العملية الانتخابية وليس له قبول في الأوساط الشعبية.

ويلاحظ على الحزب أن مواقفه في كثير من

القضايا لا تتفق مع الرأي العام في الساحة اليمنية، وأقرب مثال على ذلك مساندته للحزب الاشتراكي في أزمة ١٩٩٣م!

أما «اتحاد القوى الشعبية» فهو تنظيم قديم ظهر في بداية قيام الجمهورية العربية اليمنية، بهدف الدفاع عنها، ورغم قيادته الزيدية والمنتسبة لآل البيت إلا أنه حزب تقدمي، يجمع بين الشعارات الإسلامية والأطروحات التحررية؛ ويرأسه إبراهيم بن علي الوزير وأمينه العام محمد عبد الرحمن الرباعي. وهو كسابقه حزب فاقد للشعبية، فلم يحصل خلال مسيرته السياسية على أي مقعد في التمثيل البرلماني!

نشأة تنظيم «الشباب المؤمن»:

لقد دفع التنافس بين شركاء تأسيس الوحدة «المؤتمر الشعبي العام» و«الحزب الاشتراكي اليمني» خلال المرحلة الانتقالية للوحدة (١٩٩٠م - ١٩٩٣م) إلى بحث كل منهما عن حلفاء لصالح كسب العملية الانتخابية وإضعاف قدرات الآخر، وفيما رأى المؤتمر في الحركة الإسلامية حليفاً قديماً وعريضاً يمكن توظيف خطابه الديني وخبرته في مواجهة الاشتراكية فكرياً وعسكرياً وتنظيمياً، رأى الحزب الاشتراكي في أتباع المذهب الزيدي، الناقمين على النظام الجمهوري وسيطرة ما يصفه أتباع المذهب بـ «الوهابية» على التعليم واكتساحهم للساحة، حليفاً ناقماً على الأوضاع وراغباً في إعادة مجد الإمامة!

وبالفعل توجه كل من الحزبين لمساندة ودعم حليفه الآخر في سبيل إضعاف خصمه، ومن هنا وجد الشيعة أنفسهم في حلف مصيري مع الاشتراكيين الذين لم يبخلوا عليهم في تلك الفترة بالدعم؛ لذلك وقف حزب «الحق» و"اتحاد القوى الشعبية"، مع الاشتراكي في انتخابات عام ١٩٩٣م وحرب ١٩٩٤م.

ويعود إنشاء تنظيم «الشباب المؤمن» إلى عام ١٩٩١م، بإيعاز من العلامة بدر الدين الحوثي بهدف جمع علماء المذهب الزيدي في صعدة وغيرها من مناطق اليمن تحت لوائه! وبالتالي دعم حزب «الحق» باعتباره يمثل المذهب الزيدي!

و"بدر الدين بن أمير الدين الحوثي، من كبار علماء الشيعة، جارودي المذهب، يرفض الترضية على الشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وكذلك لا يترضى على أم المؤمنين عائشة بنت الصديق. هاجم الصحيحين والسنن في كثير من مؤلفاته، واتهم الإمام البخاري ومسلماً بالتقول والكذب على رسول الله إرضاءً للسلاطين؛ ومنه ورث ابنه حسين هذا المذهب، وسار عليه أنصارهم وأتباعهم"(٦)!

وتشير المعلومات إلى أن بدر الدين الحوثي تقدم في عام ١٩٩٦م باستقالة جماعية مع أبنائه، معلناً انتهاء أي علاقة له بحزب الحق، على خلفية خلاف بينه وبين العلامة والمرجع المذهبي مجد الدين المؤيدي! وقد كان للمؤتمر الشعبي العام دور مهم في هذه الاستقالة بغية تجريد الاشتراكي من حلفائه!

ويبدو أن الخلاف استند إلى بعدين:

الأول: منهجي، يتمثل في القضايا الفكرية والمذهبية، التي عبرت عنها دروس ومحاضرات حسين الحوثي المكتوبة والمتداولة، والتي يعترض فيها على المذهب الزيدي وعلمائه المعاصرين، معلناً عن ميوله لأقوال الشيعة الرافضة من سب الصحابة وعلى رأسهم أبو بكر وعمر وأمهات المؤمنين - رضي الله عن الجميع، والقول بعصمة الأئمة وعودة المهدي! والضحك من كتب السنة ورجالها وعلماء الحديث!

الثاني: تنظيمي، يتمثل في سيطرة قيادة حزب «الحق» على الأنشطة والأعمال بصورة تقليدية كما يراها حسين بدر الدين الحوثي و«الشباب المؤمن».

وتفرغ بدر الدين الحوثي وأبناؤه للقيام على تنظيم «الشباب المؤمن»، الذي استمر في ممارسة نشاطه وتمكن من استقطاب الشباب (وغالبيتهم ينتمون للأسر الهاشمية وللمذهب الزيدي)، والقبائل

والوجاهات الاجتماعية في صعدة. وقد تلقى حسين بدر الدين الحوثي مخصصات مالية شهرية حكومية بعد استقالته بالتنظيم استقلالاً كاملاً عام ٢٠٠٠م هدفاً ومنهجاً وفكراً. وفي مقابلة للرئيس اليمني (في ٣/ ٧/ ٢٠٠٤م) أشار إلى أنه قدم دعماً مالياً للشباب المؤمن بحجة حمايتهم من الارتباط بدعم خارجي بناء على «طلب من بعض الإخوان» ، دون أن يذكر أسماءهم. وكان دعم تنظيم «الشباب المؤمن» محاولة لإضعاف الخصم السياسي للمؤتمر الشعبي العام، ألا وهو التجمع اليمني للإصلاح!

وبدأ حسين الحوثي بتوسيع نشاطه خارج منطقة صعدة، ليؤسس مراكز مماثلة لمركزه في عدة محافظات، وأرسل إليها بعض طلبته المقربين مع مجموعة من الأساتذة العراقيين الذي توافدوا على اليمن بعد حرب الخليج الثانية والحصار الجائر الذي فرضته الأمم المتحدة على العراق.

وقد شملت أنشطة «الشباب المؤمن» التنظيمية عدداً من المحافظات منها صنعاء وصعدة وعمران وحجة وذمار والمحويت، وتمت عبر المساجد والمراكز الخاصة التي أنشئت لتدريس المذهب الزيدي وفق رؤية الحوثي!

وعمل تنظيم «الشباب المؤمن» على إحياء مناسبة «يوم الغدير» في محافظة صعدة، بمظاهر تحولت إلى تجمع للقبائل الموالية للحوثي، واستعراض للقوة وعرض لأنواع وفيرة من الأسلحة الخفيفة والمتوسطة والثقيلة وإطلاق النار بكثافة في نبرة تحد واضحة، كما أن إحياء المناسبة في محافظات أخرى لم يكن بمعزل عن الحوثي وفكره ودعوته.

كما عمل تنظيم «الشباب المؤمن» على إقامة المنتديات الصيفية في أكثر من منطقة، وكان بدر الدين يضفي عليها الشرعية المذهبية، ويبارك جهودها، ويحث القبائل على تسجيل أبنائهم فيها. وكان الشباب وأغلبهم من صغار السن يشاهدون في هذه المنتديات أفلام الفيديو التي تحكي كيف تم سقوط نظام الشاه في إيران، وكيف قامت ثورة الخميني، وتظهر صور الممثلين وهم يواجهون زحف الدبابات، ولا ينحنون برؤوسهم أمام كثافة النيران، وتصيب أحدهم الرصاصة فينزف دماً وهو يهتف: «الله أكبر، الموت لأمريكا»، وتظهر بعض الصور وشباب الثورة قد ربطوا أرجلهم لكي لا يفروا أمام زحف جيوش الشاة! وكان عبد الكريم جدبان -أو غيره- يقوم بالتعليق أحياناً على هذه الأشرطة، ويحث الشباب في المنتديات على التشبه بإخوانهم شباب الثورة الخمينية، والوقوف في وجوه الطغاة![7]

ويدندن **أتباع «الشباب المؤمن» عموما حول:**

- الشعارات المعادية -بزعمهم- لأمريكا وإسرائيل! وذلك عقب صلوات الجمعة، بما في ذلك ترديد الشعار في الجامع الكبير بصنعاء.

> بدأ حسين الحوثي بتوسيع نشاطه خارج منطقة صعدة، ليؤسس مراكز مماثلة لمركزه في عدة محافظات، وأرسل إليها بعض طلبته المقربين .

- الحديث حول فلسطين وجرائم اليهود!
- إثارة ما يؤلب الناس على الدولة بالحديث عن الأسعار والغلاء المعيشي والفساد المالي وفساد بعض المسئولين وأكل حقوق الضعفاء والمساكين!
- إحياء الأوجاع التي وقعت في التاريخ الإسلامي وطوتها الأيام؛ لإثارة النعرات الطائفية تحت شعار «آل البيت» ونصرتهم!
- إبراز مظاهر القوة والتحدي في مناسباتهم واحتفالاتهم المذهبية، كعيد الغدير ويوم عاشوراء!
- إثارة المخاوف الطائفية ممن يصفونهم بـ«الوهابية» و«السلفية»..!

حسين الحوثي والتمرد الأول:

حسين الحوثي ينتمي إلى أسرة هاشمية يرجع نسبها إلى الحسين بن علي بن أبي طالب؛ أما والده فهو العلامة بدر الدين الحوثي من أبرز علماء ومرجعيات المذهب الزيدي في اليمن.

تلقى تعليمه في المعاهد العلمية من الابتدائية وحتى الثانوية، كما تلقى المذهب الزيدي على يد والده وعلماء المذهب في صعدة. وتفيد بعض المصادر بأنه أتم تعليمه الجامعي وحصل على الماجستير والدكتوراه خارج اليمن!

كان عضواً في مجلس النواب عن دائرة مران بصعدة من العام ١٩٩٣م- ١٩٩٧م، وتفرغ عقب خروجه من مجلس النواب لنشر أفكاره ومعتقداته من خلال الدروس والمحاضرات والخروج الدعوي إلى المناطق، وقيادة تنظيم «الشباب المؤمن» وتشكيل فروع له، وإنشاء حوزات ومساجد تابعة له.

وبدأت تتجلى ظاهرة حسين الحوثي فيما يطرحه من المسائل والآراء، فظهر تطاوله وتهجمه على علماء الزيدية، وآراء المذهب وكتبه! معتبراً نفسه مصلحاً ومجدداً لعلوم المذهب وتعاليمه! وتجاوز الأمر إلى حد السخرية من كتب الحديث والأصول وإظهار شتم الصحابة وأمهات المؤمنين (رضي الله عن الجميع)، وهو ما دفع علماء «الزيدية» لإصدار بيان نشرته صحيفة «الأمة» الناطقة باسم حزب «الحق»!

بدأت تتجلى ظاهرة حسين الحوثي فيما يطرحه من المسائل والآراء، فظهر تطاوله وتهجمه على علماء الزيدية، وآراء المذهب وكتبه! معتبراً نفسه مصلحاً ومجدداً لعلوم المذهب وتعاليمه.

وهو متأثر بعقائد الرافضة وميال إلى مذهبهم الاثنا عشري، ويثني كثيراً في محاضراته -التي أصبحت تباع كملازم- على الثورة الإيرانية والإمام الخميني والمرجعيات الشيعية في النجف وقم!

وقد جاء في ديباجة «بيان علماء الزيدية"، الذي توجه بالخطاب إلى «كافة أبناء المذهب الزيدي وغيرهم من أبناء الأمة الإسلامية» ، ما يلي:

«استجابة لأمر الله في قوله جل جلاله: (وإذ أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب لتبيننه للناس ولا تكتمونه) ولقوله تعالى: (إن الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات والهدى من بعدما بيناه للناس في الكتاب أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون)، ولقوله عليه الصلاة والسلام: «من انتهر صاحب بدعة ملأ الله قلبه أمناً وإيماناً» ، ولقوله صلى الله عليه وسلم: « إذا ظهرت البدع ولم يظهر العالم علمه، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين» ، ولما ظهر في الملازم التي يقوم بنشرها وتوزيعها حسين بدر الدين وأتباعه، والتي يصرح فيها بالتحذير من قراءة كتب أئمة العترة، وكتب علماء الأمة عموماً، وعلى وجه الخصوص كتب أصول الدين وأصول الفقه"؛ ثم أورد شواهد مما ورد فيها!

وعقَّب البيان بالقول: «وغير ذلك من الأقوال التي تصرح بتضليل أئمة أهل البيت من لدن أمير المؤمنين علي عليه السلام ومروراً بأئمة أهل البيت، وإلى عصرنا هذا، والتي يتهجم فيها على علماء الإسلام عموماً، وعلى علماء الزيدية خصوصاً، وفيما يذكره من الأقوال المبطنة من الضلالات التي تنافي الآيات القرآنية الواردة بالثناء على أهل البيت المطهرين، وتنافي حديث الثقلين المتواتر، وحديث «لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين"، فمن أثنى عليه الله ورسوله لا يكون ضالا، بل الضال من خالف الله ورسوله وإجماع الأمة.

فبناء على ما تقدم رأى علماء الزيدية التالية

أسماؤهم، التحذير من ضلالات المذكور وأتباعه، وعدم الاغترار بأقواله وأفعاله التي لا تمت إلى أهل البيت وإلى المذهب الزيدي بصلة، وأنه لا يجوز الإصغاء إلى تلك البدع والضلالات ولا التأييد لها، ولا الرضا بها، (ومن يتولهم منكم فإنه منهم)، وهذا براءة للذمة، وتخلص أمام الله من واجب التبليغ».

وقد وقّع على البيان عدد من علماء الزيدية في مقدمتهم العلامة حمود عباس المؤيد -مفتي الجمهورية، وأحمد الشامي -أمين عام حزب الحق.[8]

كما أظهر حسين الحوثي تأييده وتأثره بـ«حزب الله» الشيعي اللبناني، وربما رفع أعلامه في بعض المراكز، كما عمد إلى رفع شعار: «الله أكبر.. الموت لإسرائيل، الموت لأمريكا، النصر للإسلام» دافعاً بشباب التنظيم وأتباعه لترديده عقب صلاة الجمعة في العديد من المناطق، بما في ذلك جوامع صنعاء والجامع الكبير بها.

وقد استطاع من خلال دعم الدولة وأتباع المذهب ودعم جهات خارجية من ضمنها إيران وشخصيات ومؤسسات شيعية في المنطقة من إقامة عشرات المراكز العلمية (المسماة بالحوزات) في صعدة وعمران ومأرب والجوف وحجة وذمار.. وصنعاء. وكان لهذه المراكز نشاط ملموس في إقامة المخيمات الصيفية والندوات والمحاضرات والدروس؛ ونشر العديد من «الملازم» والكتب التي تروج لفكره وتحرض أتباع المذهب الزيدي على اقتناء الأسلحة والذخيرة تحسباً لمواجهة الأعداء من الأمريكيين واليهود، واقتطاع نسبة من الزكاة لصالح المدافعين عن شرف الإسلام والمذهب!!

وبرغم ضيق الحكومة من تصرفاته إلا أنها لم توقف دعمها المالي عنه، وحاولت في مقابل ذلك إقناعه بالعدول عن توجهاته وأفكاره كونها تثير الفتنة المذهبية والطائفية والسلالية وتعد خروجاً على الدستور والقانون؛ وأوفدت عدة وسطاء من علماء المذهب الزيدي وبعض الشخصيات الهاشمية وعلماء دين ومشائخ قبائل لإقناعه بالعدول عما هو عليه؛ لكنه لم يأبه بالأمر واستمر في الدفع بشبابه (الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٥-٢٥ عاماً) لإظهار ثقله الديني والسياسي بالتظاهر في معظم المساجد وعقب صلوات الجمعة وترديد شعاراتهم ضد إسرائيل وأمريكا، وقد بلغ الأمر في إحدى المظاهرات بسقوط قتلى أثناء مسيرة نظمها التنظيم باتجاه السفارة الأمريكية إبان الحرب على العراق، في ٢٠٠٣م.

وبدأ الصدام بين الدولة وأتباع الحوثي يأخذ طابع الاعتقال، وإغلاق المحلات من مكتبات وتسجيلات شيعية، في حين بدأ حسين الحوثي في التحصن في جبال مران حيث مسقط رأسه ومعقد الولاء المذهبي له، فأقام تحصينات إنشائية وزود أتباعه بالسلاح والذخيرة، وبدأ بالتعبئة ضد أي عدوان أمريكي أو إسرائيلي! وأحاط نفسه بإجراءات أمنية صارمة؛ وبدا الأمر وكأنه استعداد لخوض مواجهة عسكرية مؤكدة وليست محتملة!

كانت ملاحظات الدولة تجاه الحوثي تتمثل في: قيام ميليشيات، وتحصينات دفاعية، واقتناء أسلحة، وتوزيع أموال! ونتيجة لعدم تجاوبه، اتخذ القرار بفرض حصار عليه وتطويقه لكي يسلم نفسه! وعندما بدأ التطويق قام بالعدوان المسلح على الجيش والأمن! وبالتالي فرض عليهم القتال بالرغم من أنه لم يكن هناك قرار بالقتال! على حسب شهادة الرئيس!

في هذه الأثناء كانت الوساطات مستمرة لكنها فشلت في إقناعه بتسليم نفسه! وعندها -فيما يبدو- شعرت الدولة بخروج الأمر عن السيطرة، وبوجود مؤامرة مدبرة من حليف الأمس! ففرضت قوات الأمن والجيش طوقاً على المنطقة وحاصرتها، وبدأت في المواجهة مع أتباع الحوثي المتحصنين في ١٨ يونيو! بعد أن تعرضت لاعتداءات متكررة!

وبدأ الحديث إعلامياً عن ادعاء الحوثي «الإمامة"، وقيل «المهدية»، وقيل «النبوة»، من قبل صحف المؤتمر ووسائل الإعلام الرسمية التي كالت عليه أوصاف التمرد والخروج على الشرعية!

وفي التقرير الأمني الذي قدمه وزير الداخلية اليمني اللواء رشاد العليمي إلى أعضاء مجلس النواب، ذكر فيه بأن الحوثي قام بتوزيع كتاب بعنوان «عصر الظهور» لمؤلفه علي الكوراني العاملي! والذي أشار إلى ظهور ثورة إسلامية ممهدة لظهور المهدي، وأن اسم قائدها اليماني (حسن أو حسين)، وأنها أهدى الرايات في عصر الظهور على الإطلاق، وأن «اليماني» يخرج من قرية يقال لها «كرعة» وهي قرية في منطقة بني خولان قرب صعدة.

ثم يذكر التقرير نفسه أن الأجهزة الأمنية ضبطت مع بعض أتباع الحوثي من أبناء صعدة وثيقة مبايعة الحوثي على أنه الإمام والمهدي المنتظر!(٩)

وقد اختار الحوثي (الأب)، ومن قبله الابن، مناطق مديرية حيدان في مران والرازمات ووادي نشور وشافعة منطلقاً لعملياتهم ضد الحكومة نظراً لما تتميز به تلك المناطق من تضاريس وعرة يصعب على القوات البرية الوصول إليها، كما يصعب على القوات الجوية اختراق تحصيناتها.

فمحافظة صعدة -التي تقع في شمال اليمن وتبعد عن العاصمة صنعاء حوالي ٢٠٤ كم- منطقة مرتفعة ذات جبال وعرة، وهي منطقة حدودية مع المملكة العربية السعودية، وأغلبية سكانها ينتمون للمذهب الزيدي الهادوي، وفيها نشاط واسع ومتغلغل للاثنا عشرية منذ الثمانينيات.

إذن فقد ساهمت عدة عوامل لتكون صعدة هي منطلق حركة التمرد:

- وعورة المنطقة وصعوبة تضاريسها.
- النشاط الاثنا عشري الذي استطاع اختراق أتباع المذهب الهادوي في صعدة.
- تعاون القبائل المنتمية للمذهب الزيدي والمتأثرة بأفكار الحوثي معه.
- توفر السلاح بكميات كبيرة لدى هذه القبائل، ووجود أسواق لها في المنطقة.
- توفر الدعم المالي بشكل كبير الأمر الذي وفر القدرة والإمكانيات لمواجهة الدولة!!
- التعاون الاستخباراتي الذي تقوم بها بعض الجهات والشخصيات المحسوبة على الدولة والمؤتمر لصالح المتمردين.
- دافع الثأر من قبل القبائل تجاه أبنائهم الذين سقطوا في المواجهات الأولى العام الماضي (٢٠٠٤م)؛ علماً بأن طابع هذه القبائل الشراسة والحمية! وهذا في شأن التمرد الثاني الذي يقوده الحوثي (الأب)!

وللعلم فلم يكن الحوثي (الأب) في معزل عن المواجهات الأولى، برغم عدم ظهوره فيها، فقد كان يبارك كل جهود ابنه ويصفه بـ«المصلح الكبير» و«المجدد للمذهب الزيدي»!

وفي حين عززت الدولة قواتها العسكرية وحشدت إمكانياتها لحسم المعركة، وقفت القبائل إلى جانب حسين الحوثي ومن معه، وهو ما حدا بالدولة لاستنفار قبائل المنطقة ضده. كما أنها قامت بتدابير أمنية مختلفة للتضييق على حركة التمرد وتبعاتها، منها:

- القبض على عدد من الأشخاص الذين يروِّجون للحوثي من قضاة وصحفيين وخطباء مساجد من مختلف المناطق المتعاطفة، وتقديم بعضهم للمحاكمة.
- إغلاق المكتبات الشيعية الزيدية، ومنع المكتبات الشيعية اللبنانية والإيرانية واليمنية من المشاركة في معرض الكتاب بصنعاء، ومصادرة بعض كتب الشيعة الاثنا عشرية.
- إغلاق المعاهد والحوزات التابعة للحوثي والموالية لتنظيم «الشباب المؤمن».
- اعتقال أعداد كبيرة من الذين تجندوا للحاق

بحركة تمرد الحوثي!

- الحملة الإعلامية التي استندت إلى بُعد عقائدي وفكري ووطني..! ويبدو أن إعلام المؤتمر الشعبي العام والإعلام الرسمي لم يُدِر المواجهة مع الحوثي وأتباعه بشكل سليم، فقد وقع في عدة أخطاء ساعدت المتمردين والأحزاب المعارضة والتيار الزيدي بشكل أخص في استغلال ما يكتب على بعض الصحف المؤتمرية، كصحيفة «الميثاق» الناطقة باسم الحزب الحاكم؛ للتأكيد على أن أبعاد الحرب الدائرة أبعاد طائفية وفكرية! وربما ساعدهم في ذلك كتابات بعض الجهلة في هذه الصحف ربما بقصد منهم وربما بغير قصد؛ لأن احتمال وجود مندسّين في المؤتمر ليؤكدوا على البعد السلالي والطائفي في المواجهات كبير جداً، وهو أمر قد يغفل عنه المؤتمريون في ظل غياب منطق العقل واعتماد القوة وخطاب التهم والسخرية!!- في تأجيج مشاعر أتباعهم وشحنهم بدوافع الكراهية والانتقام! كتناول مسألة الهاشمية وسلالة «آل البيت»!

إن طبيعة الدور الذي مارسه حسين الحوثي -قبل تطور الأحداث إلى مستوى المواجهات مع الدولة- يدل على نوايا فعلية في إظهار الحركة كقوة سياسية مستقلة، كما هو الحال مع حزب الله في لبنان؛ خاصة بعد فشل حزب «الحق» وحزب «اتحاد القوى الشعبية» من لعب دور سياسي أو حركي بالمستوى الذي يأمل فيه حسين الحوثي!

فاستقطاب الآلاف من الشباب والرجال، وإنشاء العديد من المؤسسات التعليمية «المتعصبة"، ومظاهر إبراز القوة، وشراء مختلف أنواع الأسلحة وإنشاء التحصينات في مناطق مختلفة من صعدة- معقل الحركة، والتزود بالمؤن -التي ظهرت طيلة أيام المواجهات، والاحتياطات الأمنية التي أحاط نفسه وقيادة تنظيم «الشباب المؤمن» بها، والتواصل بجهات خارجية، ورفع شعارات ذات بعد دولي والدخول في مواجهات مع قوى الأمن الداخلي لأجلها! تدل جميعها على جاهزية عسكرية وأمنية لا تناسب طبيعة تنظيم «الشباب المؤمن» المعلن عنها!

إن طبيعة الدور الذي مارسه حسين الحوثي، قبل تطور الأحداث إلى مستوى المواجهات مع الدولة، يدل على نوايا فعلية في إظهار الحركة كقوة سياسية مستقلة، كما هو الحال مع حزب الله في لبنان.

لقد خاض حسين الحوثي حرباً شرسة ضد الدولة أسقطت أكثر من ٤٠٠ قتيل من الطرفين، ومئات الجرحى، وتضرر جراءها عدد من المعدات والمنشآت الحكومية! خلال ما يقرب من ٣ أشهر!!

ولم يشأ الحوثي الاستسلام للدولة إلا وفق شروط ومطالب خاصة، ليس من أبرزها سحب الدولة لقواتها من المنطقة والإفراج غير المشروط لأتباع التنظيم!! إلى آخر ما هنالك من المطالب! لكنه لم يستطع تحقيق آماله حيث استطاعت الدولة القضاء عليه في ١٠ سبتمبر ٢٠٠٤م، هو وعدد من أتباعه.. لكن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد!

الخلفيات والملابسات:

لظهور حركة الحوثي في اليمن خلفيات تاريخية وواقعية وأبعاد داخلية وخارجية وعوامل دينية وأخرى سياسية شكّلت في مجموعها ظروفاً محيطة أثرت في الدفع للمواجهة المسلحة، فمن ذلك:

- الظروف المعيشية الصعبة التي يعاني منها معظم الشعب اليمني، والتي جاوزت مستوى «خط الفقر"، وشملت ٧٥٪ من الشعب اليمني، مع حالة الفساد

العام والظلم وغياب القوانين.. وهذه الظروف دأبت الصحف اليمنية المعارضة -بما فيها صحف التيار الزيدي- على إثارتها بشكل يستفز المواطنين ويدفع باتجاه الشحن العاطفي والعنف السلوكي!

لقد خاض حسين الحوثي حرباً شرسة ضد الدولة أسقطت أكثر من ٤٠٠ قتيل من الطرفين، ومئات الجرحى، وتضرر جراءها عدد من المعدات والمنشآت الحكومية! خلال ما يقرب من ٣ أشهر!!

- انتشار المذهب السني بصورة باتت تهدد وجود المذهب «الزيدي» على المدى البعيد، حيث تحولت الكثير من المناطق المحسوبة على المذهب «الزيدي» إلى السنة! كما أن حزباً سياسياً كالإصلاح أصبح يمثل ثاني أكبر قوة سياسية في البلد (وفق نتائج الانتخابات!!) بخلاف الأحزاب المحسوبة على المذهب «الزيدي» التي لم تحقق نجاحاً يذكر في الانتخابات! وهذا ما حدا بأتباع المذهب «الزيدي» لاتهام الدولة (بل الثورة اليمنية!) بمحاربة المذهب «الزيدي» لحساب ما يصفونه بالمذهب «الوهابي»! وتصنيف الاثنان في خانة العداء للزيدية!

لقد وصف يحيى الحوثي في حوار مع صحيفة «الشرق الأوسط»، في ١٧/ ٤/ ٢٠٠٥م، تنظيم «الشباب المؤمن» بأنها حركة ثقافية لمواجهة ما وصفه بالمد «السلفي» الذي «هاجمنا في بيوتنا باليمن وكان مصدره جماعات التكفير» على حد تعبيره.(١٠)

- تغلغل ما يعرف بـ«الهاشميين» في مفاصل السلطة وأجهزة الدولة ومواقع التأثير في الحزب الحاكم فتح المجال للتفكير في إعادة السلطة للهاشميين، لذلك جاءت انتقادات صحيفة «الشورى» المحسوبة على الزيدية في مسألة توريث الحكم للعقيد أحمد علي عبدالله صالح أشد لهجة من أي صحيفة أخرى!

ويشير البعض هنا إلى تلك التصريحات الأمنية التي تتناقلها صحيفة «الثورة» و«٢٦ سبتمبر» و"أخبار اليوم» حول وجود علاقة بين حسين الحوثي وقيادات تنظيم «الشباب المؤمن» من جهة وشخصيات في الدولة والحكومة والمؤتمر الشعبي العام من جهة أخرى كدليل على أبعاد المؤامرة التي تدور رحاها في صعدة!

وتتولى صحيفة «أخبار اليوم» و«الشموع» (وهي من الصحف المقربة لبعض أجنحة السلطة) الحديث عن شبكة من الشخصيات والعلاقات والخطط الرامية لتأجيج الصراع بين الرئيس اليمني والتجمع اليمني للإصلاح باعتباره أكبر القوى السنية في اليمن وأقدمها تحالفاً معه، وذلك -فيما يبدو- لعزل الرئيس وتجريده من الحلفاء، وهو ما دفع بالرئيس للإشادة بموقف التجمع اليمني للإصلاح!!

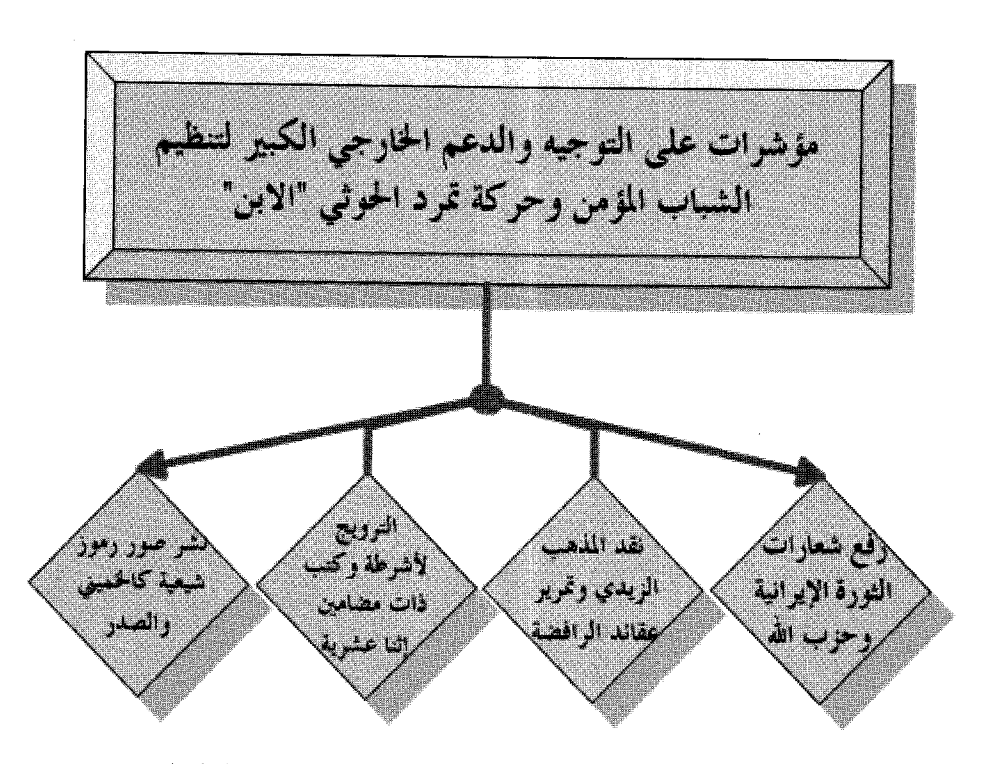
- وليس بصحيح ما يدعيه أتباع الحوثي والمؤيدون له من أن الدافع وراء محاربة الدولة لهم هو تبني شعار «الموت لأمريكا.. الموت لإسرائيل.. النصر للإسلام"!! فالحوثي وأتباعه لم يمثلوا في أي يوم من الأيام أي تهديد للوجود الأجنبي، بل ولا تحتل الولايات المتحدة الأمريكية في أدبياتهم مكان الصدارة في العداوة والبغضاء بقدر ما يحتله السنة! كما أن الأسلحة والتحركات التي يقوم بها الحوثي لا تمثل أي تهديد للمصالح الأمريكية بقدر ما كانت استعراضاً لقوة المذهب التي غابت في الميدان السياسي والثقافي والاجتماعي!

ثم إن استهلاك هذه الأسلحة والدخول بها في صراع دموي مع الدولة لا يخدم الشعار المعلن بأي وجه من الوجوه، خاصة وأن الحوثي وأتباعه لا يتفقون مع تنظيم القاعدة في مواجهته لأمريكا!! كما أن صعدة ظلت طوال السنوات الماضية بعيدة

عن أعمال العنف التي تطال الأجانب في اليمن، على خلاف محافظات أخرى مثل مأرب والجوف وصنعاء وحضرموت وعدن!

- **إيران.. والتغلغل الرافضي في اليمن:**

صرح الرئيس علي عبد الله صالح في مقابلة صحفية أجرتها معه صحيفة المستقبل اللبنانية في ٨/٧/٢٠٠٤م، قائلاً: (نحن نتهم جهات خارجية لكن لا نستطيع أن نشير بأصابع الاتهام لأي دولة أو حزب)، وأضاف قائلاً: (لقد وُجدت مع الحوثي منيعاً ضد التوسع الشيعي في منطقة الخليج.. فإن نظام إيران لم يتخل عن تواصله بالأقليات الشيعية في الخليج والجزيرة عموماً، بل سعى جاهداً إلى تصدير الفكر الشيعي إلى دول أخرى. وقد شكلت الأرضية المذهبية (الهادوية) في اليمن محضناً خصباً لهذا التغلغل الشيعي خاصة بعد حرب الخليج الثانية وتدمير العراق، وبذلت الدبلوماسية والسفارة الإيرانية في صنعاء جهداً مكثفاً لاستقطاب أتباع المذهب الزيدي منذ عام ١٩٩٠م، حيث توجهت الأنظار إلى اليمن كلاعب إقليمي ناشئ ومؤثر.



مؤشرات على التوجيه والدعم الخارجي لتنظيم الشباب

وأتباعه بعض الكتب والمطبوعات الفاخرة التي طبعت في بيروت عن الشيعة والاثنا عشرية؛ هذه هي بعض المؤشرات التي حصلنا عليها ولكن يجري التحري في شأنها)!

لقد تبنت إيران -ومنذ قيام ما عرف بـ"الثورة الإسلامية"- مبدأ تصدير الثورة الشيعية إلى الوطن العربي والعالم الإسلامي، وإذا كان العراق مَثَّلَ سَدّاً وهذا ما كان يحذر منه علامة اليمن ومحدثها الشيخ مقبل بن هادي الوادعي، فقد كان يردد -رحمه الله- المقولة المشهورة: «ائتني بزيدي صغير أخرج لك منه رافضياً كبيراً»!

إن الإعلان عن «حزب الله» في عام ١٩٩٠م، وتشكيل تنظيم «الشباب المؤمن» ورفع شعارات الثورة الإيرانية و"حزب الله» في لبنان.. بل رفع

علميهما، والتوجه إلى نقد المذهب الزيدي وتمرير عقائد الرافضة كسب الصحابة، وإقامة الحسينيات، والاحتفال بيوم غدير «خم"، وافتتاح العديد من المحلات التجارية والمكتبات والتسجيلات ذات المسميات الشيعية: الغدير، خم، كربلاء، الحسين، النجف وغيرها! وتعليق لافتات قماشية سوداء كتبت عليها عبارات وهتافات جعفرية مثل «ياحسيناه، ياعلياه، من كنت مولاه فعلي مولاه، لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق».. إلخ، وتوزيع وبيع أشرطة وكتب وكتيبات ذات مضامين شيعية اثنا عشرية، ونشرات بمسميات «العترة» و«آل البيت» و«الحسين» و«المهدي».. وغيرها، ونشر صور رموز شيعية كالخميني والصدر والسيستاني ورفسنجاني وحسن نصر الله ومقتدى الصدر وغيرهم...

جميعها مؤشرات على توجيه أياد خارجية ووجود صلات عقائدية وفكرية ودعم غير طبيعي لتنظيم «الشباب المؤمن» وحركة التمرد التي قادها الحوثي (الابن) ويقودها حالياً الحوثي (الأب)!

لقد تردد في أوساط أتباع حسين الحوثي المقولة بأنه هو اليماني الذي رمزت إليه الآثار التي تضمنها كتاب المرجع والباحث الشيعي علي الكوراني -من لبنان- «عصر الظهور»، وهو ما أعطى حركة حسين الحوثي بعداً شيعياً اثنا عشرياً!

لقد أكد طارق الشامي -الناطق الرسمي في المؤتمر الشعبي الحاكم- في اتصال مع قناة «الجزيرة» أن التمرد جاء في «إطار مخطط كان معداً له أولاً من حيث إدخال مذهب جديد هو الاثنا عشرية والترويج له داخل المجتمع اليمني، وثانياً ما تم الاعتراف به على لسان الحوثي بوجود علاقة مع بعض المنظمات والحوزات الشيعية وزيارته لبعض الدول العربية وإيران».

إضافة إلى ذلك فإن لجوء العديد من شيعة العراق إلى اليمن تحت غطاء التدريس سَهَّلَ من تغذية الروابط -كما يبدو بين التيارين- وقد أشارت صحيفة «أخبار اليوم» وصحيفة «الأيام» المستقلة، بحسب مصادر أمنية، إلى وجود مقاتلين عراقيين في صفوف أتباع الحوثي، واكتشاف جثث لهم، واعتقال بعضهم!

وبحسب مصادر -نقلت عنها صحيفة «أخبار اليوم» في عددها (٤١٣)- فإن للسفير العراقي وعناصر أخرى استقدمها معه دوراً مباشراً في إعادة بناء التنظيمات الموالية لإيران في اليمن، في مقدمتها «الشباب المؤمن"، وأشارت المصادر للصحيفة بأن السفير استقبل خلال الفترة الماضية عناصر متورطة في تمرد الحوثي، بما فيها قيادات ناشطة ضمن مليشيات تنظيمه المسلح. بل ذكرت صحيفة «أخبار اليوم» في أحد أعدادها أن عدداً من أتباع بدر الدين الحوثي الذين استسلموا أثناء المواجهات الأخيرة أكدوا قيامهم بالتدرب في معسكرات تابعة للحرس الثوري الإيراني مع عناصر فيلق بدر التابع للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية بالعراق بعد سقوط بغداد، وكذلك في معسكرات يتخذها الفيلق في العراق منذ منتصف العام ٢٠٠٣م.

وإذا كان الرئيس علي عبدالله صالح لم يتهم جهات خارجية بعينها بدعم الحوثي، فإن البعض يربط تمرد الحوثي بالتوجه الإيراني الهادف إلى تعزيز دور إيران الإقليمي من خلال دعم الأقليات الشيعية في دول الجزيرة العربية والشام، وقد سبقت الإشارة إلى وجود نشاط شيعي لحكومة طهران في اليمن عبر السفارة الإيرانية بصنعاء، كما سبقت الإشارة إلى زيارة حسين بدر الدين الحوثي ووالده إلى طهران عقب حرب الانفصال ١٩٩٤م.

وتهدف إيران من ذلك إلى عدة مسائل: منها استغلال جو التصالح والتقارب الشيعي الأمريكي في المنطقة عقب أحداث ١١ سبتمبر، ومنها زيادة النفوذ الشيعي في دول الجزيرة والخليج بما يخدم البعد الاستراتيجي لإيران في المنطقة، ومنها تشتيت الذهن والجهد السني على امتداد الرقعة الجغرافية،

كلبنان وسوريا والسودان واليمن... إلى آخر ما هنالك من القائمة! بحيث تنصرف هذه الجهود عن العراق وخدمة التيار السني المقاوم فيه!

إيران بدورها نفت الأنباء التي تحدثت عن مساندتها للمرجع الشيعي بدر الدين الحوثي؛ وذلك على لسان المتحدث باسم الخارجية الإيرانية حميد رضا آصفي، وذلك بعد سلسلة من الانتقادات التي حملتها الصحافة الإيرانية وبعض الرموز الدينية على السلطات لعدم إصدار أي رد فعل على الأحداث الجارية في اليمن مع أنصار الحوثي!!

غير أن البيان الذي صدر عن «الحوزة العلمية في النجف"، بتاريخ ١٦/ ٤/ ٢٠٠٥م، أظهر مدى التعاطف الذي يبديه الشيعة الاثنا عشرية لقضية تمرد حسين الحوثي على الدولة، ومحاولة تصوير الحدث على أنه «حملة مسعورة من الاعتقالات والقتل المنظم» ضد «الشيعة في اليمن سواء الزيدية منهم أو الإمامية الاثنا عشرية"، وعلى أنه «تصفية للشيعة بشكل جماعي لا سابق له في تاريخ اليمن إلا ما حصل بعد انقلاب السلال على حكم الإمامة"!

وأهاب البيان «بكافة المحافل الدولية ومؤسسات حقوق الإنسان ومنظمة الأمم المتحدة ومنظمة العالم الإسلامي والجامعة العربية التدخل لدى الحكومة اليمنية لوقف هذا الاضطهاد الديني والقتل الجماعي الذي يمارس بحجة إخماد التمرد"، والذي «يعد اعتداءً سافراً وتعدياً خطيراً على حقوق الإنسان في حرية الدين والمذهب والفكر".

وفي عددها ٢٨٢ الصادر في ٢٩ أبريل ٢٠٠٤م أكدت مصادر مطلعة لصحيفة «الشموع» أن إيران -وضمن دعمها المادي والمعنوي لتمرد الحوثي- دعت الجمهورية العربية السورية إلى الوساطة والتدخل لدى النظام لإنقاذ ما تبقى من عناصر اثنا عشرية بإجراء تسوية سياسية مع هذه القوى، وذلك بالإفراج عن المعتقلين أولاً وفتح حوزة علمية في صعدة تكون لها ارتباطاتها مع المرجعية في «قم» بإيران والنجف «بالعراق"، مقابل تخلي هذه القوى عن حمل السلاح.

مواقف داخلية:

موقف التجمع اليمني للإصلاح:

لم يصدر عن التجمع اليمني للإصلاح بيان مستقل بشأن الأحداث في صعدة؛ كما لم تحظ الأحداث بتناول موسع من صحيفة «الصحوة"، بل اكتفت الصحيفة بإيراد الأخبار المتعلقة بالأحداث! ويفسر ذلك ما قاله الأمين العام المساعد للتجمع اليمني للإصلاح في تصريح لصحيفة (الأيام ٤٤٥١) بأنه من الصعب معرفة ما يدور في صعدة، ومن الصعب الحصول على تفصيلاته، مُرجعاً السبب إلى أن الحكومة تنتهج نهج التعتيم في القضايا الأمنية ولا تسرب من المعلومات إلا ما تقتنع به.

ومن المؤسف بحق في موقف الإصلاح، وهو يحاول أن يبقي تحالفه مع أحزاب اللقاء المشترك، أن يغفل الأبعاد العقائدية والتآمر الخفي بين الشيعة (الروافض) والولايات المتحدة الأمريكية في خطابه الجماهيري لتوعية الناس بحقيقة تمرد الحوثي وتجنب الفتنة التي قد تلحق بالبلاد.. مع إمكانية تحفظه على معالجات الدولة وسياسات السلطة!

وهذا الموقف نفسه يؤخذ على علماء اليمن والتيار الدعوي السني الذين لم يصدر أي بيان لهم في تجلية الأحداث وَبُعْد المؤامرة، ولعل ذلك لكونهم مغيبين من الدولة وغير مطلعين على حقيقة ما يجري! لكن ذلك لا يعفيهم من المسئولية!

موقف الحزب الاشتراكي اليمني:

تربط «الحزب الاشتراكي اليمني» بالتيار الشيعي علاقة حميمية دافئة، فقد وقفت الأحزاب الشيعية إلى جانب الحزب الاشتراكي في أزمة وحرب ١٩٩٤م، وهم منذ سقوط مؤامرة الانفصال في صف معاد للسلطة، ويجمعهم مع أحزاب أخرى مجلس

«اللقاء المشترك"! وقد ربط الرئيس اليمني بين التيارين وبين تمرد الحوثي وحركة الانفصال التي أشعلها الاشتراكيون في ١٩٩٤م في أكثر من خطاب وحديث صحفي!

وفي رسالة وجهها رئيس الجمهورية لأبناء محافظة صعدة عقب مقتل حسين بدر الدين الحوثي اعتبر أن «ما قام به الحوثي لا يقل خطورة عما قام به الانفصاليون لتمزيق الوحدة الوطنية وإثارة الفتن والبغضاء والأحقاد في المجتمع»، وأن كليهما «يمثلان وجهين لعملة واحدة ويسعيان في اتجاه هدف واحد».(١١)

ويبدو أن الاشتراكي يحاول رد الجميل لحسين الحوثي ووالده، اللذين وقفا معه في حرب ١٩٩٤م واضطرا إلى الهرب خارج البلاد عقب فشل الاشتراكي في مخططه، باستغلال الحدث -إذا لم يكن في الحقيقة ذا صلة به- فصحيفة الحزب تشن حملة مستمرة على السلطة، وقد أضافت أحداث صعدة الأخيرة وجبة دسمة للحديث عن إرهاب الدولة وإجرامها.. وما هنالك من الاتهامات!

إن تحالف الاشتراكي والتيار الشيعي الذي تمثله أحزاب (الحق واتحاد القوى) وحركة الحوثي تقف وراءه دوافع مشتركة، منها غيابهم الكلي عن السياسة بعد أن كانوا يمتلكون مقاليدها، وحلمهم للعودة إلى السلطة، ونزعتهم العدائية للمذهب السني وللتيار السلفي المتنامي في اليمن بشكل أخص!

موقف أحزاب اللقاء المشترك(١٢):

في افتتاحية بعنوان «الأيادي الخفية في فتنة الحوثي» اتهمت صحيفة «٢٦ سبتمبر» (عدد ١١٨٣ في ١٤/ ٤/ ٢٠٠٥م): «أفراداً وأحزاباً وقوى سياسية وأطرافاً خارجية» في الوقوف وراء الحوثي دون أن تُسمِّيَها. وكان رئيس الجمهورية قد هدد قيادات أحزاب «اللقاء المشترك» بالملاحقة، متهماً إياها بالتورط في التمرد الذي قاده حسين بدر الدين الحوثي، واصفاً الأمر بأنه «خيانة"، ولمَّح إلى ملاحقة قياداتها مستثنياً «التجمع اليمني للإصلاح» -الحليف السابق للحزب الحاكم المؤتمر الشعبي العام. وقال صالح في خطاب ألقاه إمام مجلس الشورى في سبتمبر ٢٠٠٤م: «إن الذين يتحدثون عن الحرية والديمقراطية مجندون هم وأولادهم وبناتهم داخل السفارة الأمريكية ثم يقولون: الموت لأمريكا».

وفي حين أن أحزاب اللقاء المشترك ظلت صامتة إزاء فتنة الحوثي الأولى إلى أمد معين، إلا أنها بعثت برسالة لرئيس الجمهورية يوم الخميس الموافق ٢٣/ ٦/ ٢٠٠٤م، تطلب فيها تحديد موعد للقاء به للتعرف على ما يجري، لكن لم تتم الاستجابة لهذا الطلب! مما حدا بها لإصدار بيان في (٢٨/ ٦/ ٢٠٠٤م)، وحددت موقفها فيما يلي:

- مطالبة السلطة بالمكاشفة في القضايا الوطنية والأمنية، نظراً لوجود التعتيم الإعلامي من قبلها حول الأحداث، وتجنب هذا الأسلوب الضار «الذي يزيد من تعقيد القضايا والمشكلات ويصعّب الحلول».

- دعوة «مجلس النواب إلى القيام بواجبه الدستوري في تجلية الحقائق وبيانها للشعب وتصحيح هذا المسار المعوج الذي تنتهجه الحكومة تجاه القضية الأمنية وإطلاع الرأي العام على حقيقة ما يجري في محافظة صعدة، والكشف عن كافة التجاوزات للدستور والقانون من أي طرف كان كمقدمة لإحالة مرتكبيها إلى العدالة».

- إدانة أية معالجات خارج الدستور والقانون في هذا الإطار؛ وهو ما يشير ضمنياً إلى استنكار أسلوب الدولة، واتهامها بخرق الدستور والقانون! فقد جاء في مقدمة البيان وصف الدولة باستخدام الأسلوب ذاته «الذي يتم التعامل به مع كافة القضايا الأمنية بهدف استخدامها كورقة سياسية لتصفية الحسابات والثارات السياسية وتقليص مساحة الحريات العامة، واستمرار لغة التخوين والتشكيك في

وطنية الآخرين، ومحاكمة نواياهم بعيداً عن التوجه الديمقراطي المنشود وروح الدستور»!

وبدأت صحف الشيعة والاشتراكي بشن حملات إعلامية على الحكومة، متهمة إياها بقتل المواطنين!

وفي المواجهات الأخيرة التي قام بها بدر الدين الحوثي، بادرت أحزاب اللقاء المشترك بإصدار بيان مشترك بعد أن ظلت صامتة لأيام معدودة، نتيجة تباين المواقف بين هذه الأحزاب كما فسرها البعض.

ففي حين فضّل الإصلاح البقاء على ودّ مع الرئيس علي عبدالله صالح، كان الحزب الاشتراكي ميالاً لدعم الحوثي ومن معه! أما حِزْبَا الحق واتحاد القوى الشعبية فقد رفضا ما يحدث في صعدة، باعتبار التوافق في المذهب والانتماء الطائفي.

وقد أكدت الأحزاب في بيانها الصادر في ٧/ ٤/ ٢٠٠٥م، على: «عقم وعدم سلامة الأساليب والإجراءات التي تنتهجها الحكومة في معالجة هذه القضية، وهو ما سبق لأحزاب اللقاء المشترك أن حذرت منها، ونبهت على مغبات استمرارها واستمرائها».

وأكد البيان رفض وإدانة «استخدام القوة والعنف خارج إطار الدستور والقانون، وكذا إدانة كل أشكال التطرف السلالي والمذهبي والمناطقي والأسري"، داعياً إلى ضرورة التمسك والالتزام بالدستور والقانون، والكف عن الممارسات والادعاءات الخارجة عنهما في إشارة للدولة!

وجدد البيان دعوته لمجلس النواب للقيام بدوره الدستوري؛ نظراً للتعتيم الذي تنتهجه الحكومة في معالجة القضايا الأمنية، مهما عظم حجمها؛ وطالب المجلس بالمسارعة إلى تشكيل لجنة قادرة على مباشرة التحقيق النزيه فيما يجري وبحياد تام واستقلالية أكيدة، وإطلاع الشعب على الحقائق أولاً بأول، وتفادي آثارها وتداعياتها المدمرة.

وقد رحبت الحكومة في حينه بما جاء في البيان الذي بدا محايداً!

تمويل التمرد:

في سبتمبر ٢٠٠٤م، صرح متحدث باسم وزارة الداخلية لصحيفة (٢٦ سبتمبر) بأن تمرد حسين بدر الدين الحوثي كان يحظى بدعم «جهات خارجية» وأن «التحقيقات التي أجرتها الأجهزة الأمنية والوثائق والمستندات التي عثر عليها في قضية حسين الحوثي كشفت عن الدعم الذي تلقاه من جهات إقليمية، سواء عبر أجهزة استخباراتية في بعض الدول العربية، أو عبر الجماعات المذهبية والعقائدية أو الجمعيات الخيرية في المنطقة».

وأفاد مصدر مقرب من الحكومة اليمنية لصحيفة (الوطن القطرية ١٧/ ٩/ ٢٠٠٤م) بأن خليجيين شيعة هم من بين هذه الأطراف، وقال هذا المصدر لوكالة فرانس برس: «جرى تبادل رسائل بين الحكومتين اليمنية والسعودية بشأن وجود دعم من قبل بعض التجار ورجال الأعمال الشيعة الخليجيين للحوثي أثناء التمرد وقبل التمرد».

وكان رئيس الجمهورية اليمنية علي عبد الله صالح قد اتهم «جهات خارجية» في حديث لصحيفة «المستقبل» اللبنانية في ٩/ ٧/ ٢٠٠٤م وأضاف: «لكن لا نستطيع أن نشير بأصابع الاتهام لأي دولة أو حزب"؛ وتساءل في حديثه: «من أين لهذا المدعو كل هذه الأموال؟ هو يدفع لكل شاب يدفع به لترديد شعاراته مئة دولار أمريكي؛ أي ما يساوي ثمانية عشر ألف ريال يمني وهو مبلغ كبير، فمن أين له هذا المال؟ ومن هي الجهة التي تموله بذلك؟ وما هي مصلحته من وراء ذلك؟". وقال الرئيس في حينه بأن هناك تحريات وبحثاً عن مصادر التمويل، نافياً أن تكون مصادر التمويل محلية؛ وبأن البحث يتم بتعاون بعض الجهات الإقليمية من الدول الشقيقة والصديقة.

وبرغم عدم صدور أي نتائج حتى هذه اللحظة

إلا أن الرئيس ألمح في خطابه السابق إلى جهات بعينها حيث قال: «فيما يخص صلاته، أي الحوثي، فهو يعترف بأنه ذهب مع والده إلى إيران ومكثا لفترة امتدت لعدة أشهر في «قم"، كما قام بزيارة إلى «حزب الله» في لبنان، لكن لا نستطيع أن نؤكد أن لديه دعماً من هذه الجهة أو تلك".

وتذهب الحكومة إلى أن عملية التمرد، السابقة بزعامة حسين الحوثي والحالية بزعامة والده، مدعومة من جهات خارجية، وتفيد بعض المصادر بأن الدعم يصل لجماعة الحوثي عبر تجار ورجال أعمال شيعة خليجيين، وأن الحكومة اليمنية تسعى عبر وسائلها الدبلوماسية إلى تطويق ذلك.

تذهب الحكومة إلى أن عملية التمرد، السابقة بزعامة حسين الحوثي والحالية بزعامة والده، مدعومة من جهات خارجية، وتفيد بعض المصادر بأن الدعم يصل لجماعة الحوثي عبر تجار ورجال أعمال شيعة خليجيين، وأن الحكومة اليمنية تسعى عبر وسائلها الدبلوماسية إلى تطويق ذلك.

وقد جاء رد الدكتور أبي بكر القربي وزير الخارجية اليمني -في حديثه لصحيفة الرياض السعودية، الثلاثاء ٥/٤/٢٠٠٥م- عن سؤال فيما لو حصلت الحكومة اليمنية على «أدلة قاطعة لوجود تدخل أجنبي ساعد في تأجيج القتال؟» بأن «هناك مصادر تمويل مالية من جهات خارجية لهذه العناصر، والآن يتم التحقيق حولها والتحري، وهذه الأمور سيتم الإعلان عنها في نهاية التحقيقات»(١٣).

وماذا عن الولايات المتحدة الأمريكية:

«الموت لإسرائيل.. الموت لأمريكا»، بهذا الشعار البراق انطلقت حركة الحوثي في تشكيل تنظيم «الشباب المؤمن» الذي وجه أسلحته إلى قوات الجيش والأمن اليمني رافضاً نزع سلاحه الذي سيواجه به أمريكا!

إذن أمريكا ليست بعيدة عن الحدث، وكان من المفترض أن تقف وراء الحكومة اليمنية في حربها ضد الحوثي، هذا إذا كانت صادقة في حربها ضد الإرهاب أياً كان دينه ومذهبه وشكله! خاصة وأنها مستهدفة بشعار تنظيم «الشباب المؤمن»!

إلا أن نائب السفير الأمريكي بصنعاء نبيل الخوري قال في تصريح لصحيفة (الأيام ٤٤٥٠): «من المؤسف أن تضطر الدولة اليمنية إلى مواجهة تمرد جديد في منطقة صعدة في ظروف هي بأمس الحاجة فيه للتركيز على الإصلاح الاقتصادي والحوار الوطني، والبدء بالإعداد لانتخابات عام ٢٠٠٦م» . وفي حين «ندد!» بالتمرد دعا «إلى الهدوء والحوار والابتعاد عن التحديات واللجوء إلى العنف» . وهذه التصريحات تأتي على غير المعتاد من اللهجة الأمريكية في تأكيد الشراكة الأمريكية اليمنية في مكافحة الإرهاب!

ومن الغريب جداً أن الولايات المتحدة الأمريكية ومن خلال سفارتها في اليمن عملت على شراء الأسلحة من القبائل وأسواق السلاح المنتشرة (وفي صعدة بالذات) تحت ذريعة إنهاء معالم التسلح في البلاد، دون أن توضح مصير تلك الأسلحة، والتي يذهب البعض إلى أنها قدمت عبر وسطاء للحوثي وأتباعه، بدليل وجود أسلحة متطورة وكميات من الذخيرة بل اكتشاف مخازن لها في صعدة حيث ينتشر أتباع الحوثي! وهو ما نفته سفارة الولايات المتحدة الأمريكية بصنعاء في يونيو ٢٠٠٤م، عقب الأنباء التي تناقلتها بعض وسائل الإعلام المحلية! عن كون زيارة السفير الأمريكي إلى محافظة الجوف

كانت بغرض شراء الأسلحة أو كونها ذات علاقة بالحملة العسكرية ضد تمرد حسين الحوثي.

إن أمريكا لم تكن في يوم من الأيام عدواً للحوثي، كما لم يكن الحوثي وأتباعه أعداء لها، وهذا ما أكده يحيى بدر الدين الحوثي -وهو نائب في البرلمان اليمني- في حوار مع قناة العربية، من محل إقامته بالسويد، في ٢٦/ ٤/ ٢٠٠٥م، حيث قال: إن مأزق السلطة اليمنية المتمثل بضرورة تسليم إرهابيين يمنيين إلى الولايات المتحدة دفعها إلى اختلاق عدو وهمي لأمريكا لذر الرماد في العيون. وبخصوص الأحداث التي شهدتها مناطق جبال مران وهمدان وصعدة منذ يونيو٢٠٠٤، قال يحيى الحوثي إن الحكومة اليمنية شجعت بادئ الأمر شقيقه حسيناً على توجيه انتقادات ضد واشنطن، وعملت على إيجاد مناخ محرض في هذا الاتجاه، للفت نظر الولايات المتحدة إلى «عدو مفترض» في اليمن. وشدد على أن الزيديين في اليمن «لا يعادون أحداً» وأنهم «عاشوا طوال تاريخهم في اليمن وبين ظهرانيهم مسيحيون ويهود من دون أن يلحقوا أذى بهم» (١٤).

إن من «عادة الأمريكان أن لا يترددوا في الإعلان عن العمليات التي يقفون وراءها في اليمن أو في أي مكان من العالم» (١٥) كما هو الحال مع اغتيال أبي علي الحارثي وستة آخرين معه في نوفبر ٢٠٠٢م. بل على النقيض من ذلك، في حين اعتبرت الدولة أن ما يجري في صعدة يأتي في إطار (الحرب على الإرهاب) لم تشر الولايات المتحدة بأي تصريح في هذا الشأن!! بل نفى السفير الأمريكي شخصياً أن يكون للسفارة أي دور في استهداف صعدة! ونفيه هذا ينطوي في داخله على إدانة لما يجري من قبل الدولة، بمعنى أن هذه المواجهات تأتي خارج ما تراه الولايات المتحدة استحقاقات للحرب على الإرهاب، وبالتالي فإن الدولة مدانة فيه!

إن اتهامات بدر الدين الحوثي -وابنه من قبل- بأن الولايات المتحدة الأمريكية، ممثلة بسفارتها في اليمن- بأنها وراء الحملة التي يقودها الجيش اليمني ضده، لا تمت إلى الحقيقة والواقع بصلة!

فتحركات السفير الأمريكي السابق «آدموند هول» في صعدة والتقاؤه بالقبائل واهتمامه بالمنطقة، جميعها لا تخلو من دلائل ومعنى! وهو الذي التقى بزعامات المعارضة في حضرموت ليعلن بأن «حضرموت تحظى بمقومات دولة» !!

إن هذا الرأي هو الذي يظهر في لحن القول لدى بعض الكتاب أمثال الكاتب عبد الفتاح الحكيمي، والذي كتب في صحيفة «الشورى» بتاريخ ٧/ ٧/ ٢٠٠٤م، مقالاً بعنوان: «من جورجيا إلى صعدة السلطة والبحث عن شرعية للقتل» ، تهجّم فيه على الرئيس اليمني الذي اعتبره «مكلفاً بإدارة أي عمليات عسكرية تطلبها أمريكا» ! لكنه في مفارقة عجيبة برأ الكاتب الولايات المتحدة الأمريكية مما يجري في صعدة، محاولاً التأكيد على أن ما تقوم به الحكومة اليمنية من عمليات عسكرية يأتي خارج استحقاقات

> أمريكا لم تكن في يوم من الأيام عدواً للحوثي، كما لم يكن الحوثي وأتباعه أعداء لها، وهذا ما أكده يحيى بدر الدين الحوثي.

الحرب ضد الإرهاب، مستشهداً بأن نفي السفير الأمريكي السابق (بصنعاء) «آدموند هول» لعلاقة واشنطن بأحداث صعدة الأخيرة «ينطوي على إدانة دولية لجريمة السلطة، وشهادة كبرى على أن السلطة في اليمن تستغل شعار الحرب على الإرهاب لتصفية المعارضين السياسيين والتيارات الاجتماعية المؤثرة» .

وهذه النتيجة من مقال -في صحيفة شيعية- تأتي على خلاف ما أراد أتباع الحوثي والمتعاطفون معه إعلامياً غرسه في الأذهان!

إن الولايات المتحدة، بوجه أو بآخر، لها صلة بما يحدث في اليمن، فواشنطن كانت المنطلق الأول للانفصاليين في ١٩٩٤م، وقد طالبت اليمن بقواعد حربية لها على أراضيها لكنها رفضت، وهي قلقة من المد الإسلامي السني في اليمن.. وقد تسربت تصريحات عقب انتهاء العمليات في أفغانستان بأن اليمن هي الهدف الثاني للولايات المتحدة في حربها على الإرهاب!، ولا تزال تستهدف بعض الشخصيات المدرجة على لائحة المطلوبين لديها، وتتذمر من حضور حركتي «حماس» و«الجهاد الإسلامي» في اليمن ومن الدعم الاجتماعي المقدم لهما، وترغب في فصل الجنوب عن اليمن بالتنسيق مع المستعمر السابق للجنوب «المملكة المتحدة» !

ففي وقت متزامن مع تمرد حسين الحوثي أعلن في ٧/ ٧/ ٢٠٠٤م في لندن عن حزب يمني معارض يطلق على نفسه «التجمع الديمقراطي الجنوبي» ، يدعو إلى استقلال الجنوب، واعتبار حرب صيف عام ١٩٩٤م «جريمة بحق أبناء الجنوب».

ودعا بيان الحزب -كما نقلت قناة «الحرة»- الجنوبيين في الداخل والخارج الذين يؤمنون بأفكاره وبرامجه إلى الانخراط فيه؛ مشيراً إلى أن الجنوب والجنوبيين يعانون مما وصفه بالاحتلال على مدى أربعة عشر عاماً، تحولوا فيها إلى أقلية مسحوقة!

> فشل تمرد الحوثي داخلياً دفع بالتيار الشيعي داخل اليمن وخارجه إلى محاولة إثارة الرأي العام الدولي.

كما دعا البيان من سماهم «الإخوة والأصدقاء في العالم»، وفي مقدمتهم مجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية والأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، إلى دعم نضال شعب الجنوب لنيل الاستقلال!

واستضافت بريطانيا مؤخراً أحمد الحسني -السفير اليمني بدمشق، والقائد السابق للقوات البحرية اليمنية- الذي اتهم اليمن بالتستر على قيادات من تنظيم القاعدة وإخفاء حقائق كشفتها التحقيقات المتعلقة بتدمير المدمرة «كول» قبالة السواحل اليمنية عام ٢٠٠٠م، والتي كانت الولايات المتحدة تطالب بأن تتم على أراضيها وأن يسلم المتهمون أو المشتبه بهم إليها!!

تدويل القضية والتدخل الخارجي:

يبدو أن فشل تمرد الحوثي داخلياً دفع بالتيار الشيعي داخل اليمن وخارجه إلى محاولة إثارة الرأي العام الدولي، يساندهم في ذلك الحزب الاشتراكي اليمني والمعارضة المنبثقة عنه في الخارج!

وتأتي هذه المحاولة من خلال وصف ما يجري بأنه «جرائم حرب» و«إبادة جماعية» و«قتل للأبرياء والعزل»، إضافة إلى «استخدام أسلحة محرمة دولياً» واستهداف «طائفة دينية» ذات حراك سلمي، وآخرا وليس أخيراً «التستر على إرهابيين ولفت نظر واشنطن عن العدو الحقيقي»! ويا لها من تهمة صالحة للتدويل!

فقد اتهم يحيى بدر الدين الحوثي -وهو نائب في البرلمان اليمني- في حوار مع قناة العربية، من محل إقامته بالسويد، في ٢٦/ ٤/ ٢٠٠٥م، الحكومة اليمنية بتنفيذ حملة تستهدف «الزيديين على وجه الخصوص»، بل وطالب الرئيس اليمني أن يضع حداً لما وصفه بـ«تقتيل واعتقال الزيديين». وهو ما كرره في حوار له مع الشرق الأوسط! وذهب في حديثه للصحيفة بأن الهدف من العمليات الأخيرة «كان قتل والده أو اختطافه للقضاء على معنويات الزيديين»! وأضاف قائلاً: «إن منع الحكومة علماءنا من تدريس المذهب الزيدي في المدارس أدى إلى تفاقم المشكلة»!! وأكد أن «مأزق السلطة اليمنية

المتمثل بضرورة تسليم إرهابيين يمنيين إلى الولايات المتحدة دفعها إلى اختلاق عدو وهمي لأمريكا لذر الرماد في العيون»!!

وبخصوص الأحداث التي شهدتها مناطق جبال مران وهمدان وصعدة منذ يونيو ٢٠٠٤، قال يحيى الحوثي: إن الحكومة اليمنية شجّعت بادئ الأمر شقيقه حسيناً على توجيه انتقادات ضد واشنطن، وعملت على إيجاد مناخ محرض في هذا الاتجاه، للفت نظر الولايات المتحدة إلى «عدو مفترض» في اليمن.

الدكتور مرتضى زيد المحطوري -مؤسس ومدير مركز بدر العلمي والثقافي، والمدرس بجامعة صنعاء- والمتعاطف مع الحوثي نفى في حوار مع صحيفة «الراية» القطرية أن تكون له صلة بالحوثي! لكنه تساءل: «نريد أن نعرف من يطرح مثل هذه القضايا ويستهدف الهاشميين تحديداً؟»!

واعتبر -في إشارة منه- أن إغلاق الحكومة «للمعاهد والمدارس التي تقوم بتدريس مناهج مذهبية هو توجه وقرار غلط وخاطئ» مضيفاً بأن اليمن «متخمة بالمدارس والمعاهد التي تدرس كل المذاهب التي لم تكن تعرفها اليمن من قبل» ومتسائلاً: «فلماذا الحديث والتركيز على مدارس ومعاهد المذهب الزيدي التي لا يصل عددها إلى واحد في الألف أو في المليون من عدد المدارس والمعاهد التي تدرس وفقاً لمنهج مذهبي لمذاهب لم تكن موجودة أو معروفة في اليمن؟!»

وفي إحدى مقالاتها هاجمت صحيفة «الشورى» (في ٢٣/ ٦/ ٢٠٠٤م) العميد علي محسن الأحمر قائد الفرقة الأولى مدرع، والذي تولى باعتبار منصبه إدارة المعركة مع الحوثي وأتباعه، فقد وصفه رئيس التحرير عبد الكريم الخيواني بعنوان (علي الكيماوي.. علي كاتيوشا): بأنه يكمل تصفية حساباته الشخصية مع حسين بدر الدين الحوثي منذ اندلاع الحرب الأهلية عام ١٩٩٤م.

ووصف عبد الفتاح الحكيمي في صحيفة «الشورى» (في ٧/ ٧/ ٢٠٠٤م) النظام الحاكم بأنه «أول من يخالف مبدأ العدالة والمساواة الاجتماعية بين المواطنين، ويمارس التمييز العائلي خارج الدستور والقانون والأعراف»، متهماً الدولة بأنها -ربما- تستخدم «أسلحة محرمة في الجبال» ضد من وصفهم بـ"الشباب المؤمن ودعاة العدل والحق»!!

وأبرز الكاتب في مقال آخر بعنوان (يوميات القتل والعقاب الجماعي في صعدة) نشرته صحيفة (الشورى ٥٠٧)، ما اعتبرها حوادث وقعت في صعدة، منها إقدام أحد الجنود «برمي امرأة وطفليها من الطابق الثاني، فتفقد وعيها وينكسر عنقها وينزف الصغار حتى الموت، ثم يتبعهم الجندي فيطلق النار على الطفلين وأمهما»، والتمثيل بالجثث وربطها إلى مؤخرة السيارات بعد إحراقها وسحبها يومي الجمعة والسبت ٨-٩/ ٤/ ٢٠٠٥م». ويؤكد الكاتب إقدام قوات الجيش على «قتل ١٥٠ شخصاً بعد وضعهم في حفرة جماعية، وإطلاق النار عليهم وأيديهم مقيدة بحبال»، و«محاولة الاعتداء والاغتصاب الجنسي لعشر نساء وقتلهم بسبب مقاومتهن عن الشرف».

ثم يخلص الكاتب إلى أن هذه الحرب «تصفية عرقية وإبادة جماعية ضد أبناء قبيلة همدان زيد والشيعة الزيدية، وليست حرباً نظامية لإخماد ما تزعم السلطة أنه تمرد».

هذا الطرح الداخلي جاء متناغماً مع طرح خارجي حيث أصدرت الحوزة العلمية في النجف بياناً انتقدت فيه الحكومة اليمنية على أسلوب تعاملها مع تمرد الحوثي. وجاء فيه أن الشيعة في اليمن سواء الزيدية منهم أو الإمامية الاثنا عشرية «يتعرضون لحملة مسعورة من الاعتقالات والقتل المنظم منذ نشوب الأزمة بين الحكومة وبين حسين الحوثي وأتباعه". وأن المناطق التي يدور فيها القتال يتم فيها

«تصفية الشيعة بشكل جماعي لا سابق له في تاريخ اليمن، إلا ما حصل بعد انقلاب السلال على حكم الإمامة"!!

وتابعت الحوزة العلمية في النجف في بيانها القول: إنه «مما يزيد الأمر سوءاً تبني الحكومة اليمنية بشخص رئيسها خطاباً طائفياً معادياً بشكل صريح لعقائد الزيدية والإمامية وصل إلى حد تسفيه مبدأ الإمامة الذي تقول به هذه الفرق الإسلامية".

وطالب البيان جميع المحافل الدولية ومؤسسات حقوق الإنسان ومنظمة الأمم المتحدة ومنظمة العالم الإسلامي والجامعة العربية التدخل لدى الحكومة اليمنية لوقف ما وصفه بـ"الاضطهاد الديني والقتل الجماعي"!

كما طالبت الحوزة العلمية في النجف الحكومة اليمنية برفع اليد عن المعتقلين في السجون الذين لم يحملوا سلاحاً ولم يكن لهم ذنب إلا أنهم من الناشطين في نشر الثقافة والفكر الشيعي زيدياً كان أو إمامياً.

وقد ذكرت مصادر عراقية مطلعة في واشنطن لـ«الشرق الأوسط» أن البيانات الموقعة باسم الحوزة العلمية في النجف غالباً ما تعبر عن رأي الدائرة المقربة جداً من المرجع الشيعي الأعلى آية الله علي السيستاني(١٧).

كما استنكرت الحوزة العلمية في مدينة قم بجمهورية إيران، في بيان نشر على الإنترنت، باسم زعيمها المرجع الديني محمد صادق الروحاني ما يتعرض له الشيعة في اليمن، وقال البيان: «تطالعنا وكالات الأنباء العالمية منذ أشهر بأخبار متباينة حول ما يجري في بلاد اليمن وكلها تجمع على أمر واحد هو سقوط مئات الضحايا وتدمير البيوت والقرى في معارك تستعمل فيها شتى أنواع الأسلحة للجيش اليمني ضد مواطنيه المسلمين الذين لا يملكون سوى اليسير من الأسلحة الشخصية، كما هو في جميع القبائل العربية في اليمن الذي يفترض به أن يكون مدافعاً عنهم وحامياً لهم". وأعلنت الحوزة -بحسب ما ذكرته صحيفة «الأيـام ٤٤٧٠» -في بيانها دعمها وتأييدها لـ «البيان الصادر عن الحوزة العلمية في النجف الأشرف حول أحداث اليمن".. وتحذيرها «من العواقب الوخيمة التي ستترتب على هذا النحو من السلوك تجاه المسلمين سواء في اليمن أو في العراق".

إضافة إلى ما سبق، نشرت بعض وسائل الإعلام «نداء إلى محافل حقوق الإنسان في العالم» لمن وصفوا أنفسهم بـ«الاثنا عشريين اليمنيين» يتحدث عن «المجزرة الكبيرة التي ارتُكبت من قبل الحكومة اليمنية ضد هذه الجماعة المظلومة»، وعن التهميش الإعلامي العربي حول القضية باعتبارها شيعية، وعن «معلومات أكيدة بأن الدولة استعانت بخبراء أمريكيين»! و«ضربت الحوثي وجماعته بمواد كيميائية محرمة دولياً»!

وهناك حديث عن عمليات قتل جماعي، ومجازر فظيعة، واستهداف طائفة «الهاشميين» ومذهب «الإمام زيد» والتيار «الشيعي»! وتحالف الدولة مع «الوهابيين» وهو مصطلح قديم في استخدامه جديد في دلالاته!!

صحيفة (الشموع ٢٧٩) من جانبها كشفت عن -مصادر صحفية- تحركات دبلوماسية حثيثة تقوم بها شخصيات إيرانية ولبنانية وعراقية في عدد من العواصم الأوروبية متبنية إثارة قضية تمرد صعدة، وأكدت بأن هذه التحركات: «تؤكد حجم التآمر الذي يحاك ضد اليمن عبر استخدام تمرد الحوثي كورقة هامة في هذا التوقيت، والذي ظلت أجهزة الإعلام الإيرانية تعمل جاهدة على توصيفها بصورة طائفية مذهبية، كامتداد للصراع السني الشيعي، حيث إن هناك احتمالات عن تورط السفارة العراقية والإيرانية في صنعاء بإعداد تقارير في غاية الخطورة تصف فيها سيطرة أطراف سنية على القوات المسلحة، والتي بدورها تقف حائلاً أمام المد الشيعي الاثنا عشري تحت عباءة الزيدية".

المواجهات الجديدة..ونهاية المطاف:

يرجع تجدد الاشتباكات -بحسب تصريح مصدر أمني مسئول بمحافظة صعدة لصحيفة الثورة ١٤٧٤٨- إلى قيام عناصر من مجموعة بدر الدين الحوثي يوم الاثنين ٢٨/ ٣/ ٢٠٠٥م باعتداء على أفراد الأمن والقوات المسلحة، ومحاولة قطع بعض الطرق، مما تسبب في مقتل سبعة جنود وجرح عشرين آخرين. أعقب ذلك مقتل أربعة مسلحين -ينتمون إلى تنظيم «الشباب المؤمن»»- في اشتباك مع قوات الأمن بصعدة، أثناء مطاردتهم بعد خروجهم من سوق الطلح الشهير -وهو سوق للأسلحة يبعد عن صعدة بعشرة كيلومترات.

إضافة إلى ذلك، مثلت مغادرة بدر الدين الحوثي -(٨٢ عاما)، الذي قُتل ٤ من أبنائه الـ ١٣، واعتقل ثلاثة آخرون، فيما الآخرون فارون من الحكومة! نتيجة المواجهات الدائرة- صنعاء بعد أن منحته الدولة الأمان بصورة مفاجئة، وعودته إلى وادي نشور وتجميع أتباعه وتحريضهم للاعتداء على رجال الأمن في الأقسام والنقاط الأمنية! مؤشراً على تجدد المواجهات.

وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الدولة لتطويق الفتنة من خلال لجان الوساطات التي وجه الرئيس علي عبد الله صالح بتشكيلها من العلماء والمشايخ والشخصيات الاجتماعية لإقناع بدر الدين الحوثي ومن معه لإنهاء المواجهات وتسليم أنفسهم، إلا أنه لم يستجب لمطالب الدولة وظل هو ومن معه يواجهون الدولة من خلال حرب العصابات وأسلوب الكر والفر! والعمليات الهجومية المباغتة على النقاط العسكرية ومراكز الشرطة! ومحاولة جر قوات الأمن إلى حرب عصابات وشوارع في منطقة صعدة ومدن أخرى!

وفي حين واصلت الدولة جهود الوساطة لكنها جميعاً لم تثمر في إقناع بدر الدين الحوثي وأتباعه بالرجوع عن تمردهم المسلح. واستمرت المواجهات بين الطرفين باستخدام الأسلحة الخفيفة والثقيلة والطيران لما يقارب أسبوعين كاملين. وكان لافتاً عنف القصف الذي طال مواقع أتباع بدر الدين الحوثي نظراً لشراسة المقاومة التي أبدوها من جهتهم!

وقد سقط خلال هذه المواجهات التي شملت عدداً من المحافظات والمدن بما في ذلك صنعاء -العاصمة، ضباط كبار في الجيش والأمن ومشايخ ووجهاء قبليون، وعددٌ من الجنود والمواطنين الأبرياء وأتباع الحوثي وقد قُدر إجمالي الضحايا بـ ٢٥٠ شخصاً! إضافة إلى عشرات الجرحى والمصابين. وشهدت صنعاء سلسلة هجمات ألقيت فيها قنابل يدوية على تجمعات عسكرية وأسواق عامة ومنازل بعض المسئولين! واتسعت رقعة المواجهات إلى محافظة الجوف، حيث اتخذت أجهزة الأمن إجراءات أمنية مشددة وغير مسبوقة، وبحسب مصادر أمنية فقد أعلنت حالة التأهب القصوى بالمحافظة تزامناً مع ما يجري من أحداث في محافظة صعدة المجاورة من ناحية الغرب، وتم استحداث عدد من النقاط العسكرية والأمنية في داخل المدن ومراكز المديريات، كما ضرب سياج أمني غربي الجوف في محاذاة محافظة صعدة.

> النظام الحاكم هو «أول من يخالف مبدأ العدالة والمساواة الاجتماعية بين المواطنين، ويمارس التمييز العائلي خارج الدستور والقانون والأعراف»
> عبد الفتاح الحكيمي في صحيفة «الشورى» (في ٧/ ٧/ ٢٠٠٤م)

وقد تمكنت قوات الأمن والجيش من إفشال

محاولة للهروب قام بها بدر الدين الحوثي وقيادات من تنظيم «الشباب المؤمن» وعدد من أتباعه، إلى إحدى دول الجوار.(١٨) مما اضطر بدر الدين الحوثي ومن معه للاختفاء في مناطق القبائل الموالية لهم! حيث لا تزال الدولة تفرض عليها طوقاً أمنياً وتعمل على تمشيط المنطقة بحثا عنه!!

ويبدو أن الأزمة لا تزال قائمة، وسوف تظل آثارها قائمة حتى بعد انتهاء مظاهر المواجهة المسلحة!

لكنها في الحقيقة أبرزت مدى الخطر الذي يمكن أن تواجهه اليمن ومدى التآمر الذي ينتظر هذا البلد ويعمل على تفكيكه وزعزعته!

ويبقى أن على المخلصين من أبناء اليمن السعي لإصلاح ذات البين، وتوجيه الدولة للالتفات إلى أوضاع الناس، ونبذ استغلال الخلافات المذهبية والعقائد في الحسابات الحزبية والمكايدات السياسية نظراً لما ستحمله من ضغائن وأحقاد، ونشر مذهب أهل السنة والجماعة القائم على أساس اتباع الرسول صلى الله عليه وسلم وصحابته الكرام بعيداً عن الغلو والبدع، والتنبه للأيادي الخفية الرامية إلى اللعب بالخلافات القائمة والأوضاع الراهنة!

وإلا فإن المسائل مرشحة للعودة مستقبلاً إلى حال أسوأ مما سبق!

الهوامش

(١) رئيس مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث، رئيس تحرير صحيفة الرشد اليمنية.

(٢) يسود اعتقاد خاطئ عند عامة المسلمين بأن الزيدية هم أتباع مذهب الإمام زيد بن علي -رحمه الله تعالى- الملتزمون بفقهه واجتهاداته، كما هو الحال مع أتباع المذاهب السنية الأربعة، والصحيح أنهم ليسوا على مذهبه في الفقه وإنما انتسبوا إليه لقولهم جميعاً بإمامته، ومفارقتهم الشيعة معه في وجوب خروج الإمام والدعوة لنفسه وأمره بالمعروف ونهيه عن المنكر! انظر كتاب: الزيدية نشأتها ومعتقداتها، للقاضي إسماعيل بن علي الأكوع، ط٣-٢٠٠٠م.

(٣) يمكن الرجوع إلى: «الموسوعة السياسية» (٣/ ٢١٦)؛ المؤلف الرئيسي رئيس التحرير د. عبد الوهاب الكيّالي؛ إصدار المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الثانية ١٩٩٣م.

(٤) «الموسوعة اليمنية» (٤/ ٣٠٥١-٣٠٥٣، ٣٠٥٥-٣٠٥٦)، إصدار مؤسسة العفيف الثقافية، الطبعة الثانية، يناير ٢٠٠٣م/ ١٤٢٣هـ.

(٥) راجع: (النخبة السياسية الحاكمة في اليمن: ١٩٧٨-١٩٩٠م)، للأستاذة/ بلقيس أحمد منصور أبو إصبع، مكتبة مدبولي، ط١-١٩٩٩م؛ ص١٥٨.

(٦) المرجع السابق: ص١٥٨.

(٧) انظر: الحوثي (الأب) ومستقبل الفتنة المجهول، لمحمد عيظة شبية، صحيفة «الرشد» اليمنية، عدد ٣٣ بتاريخ ٢٥/ ٤/ ٢٠٠٥هـ.

(٨) انظر: الحوثي (الأب) ومستقبل الفتنة المجهول، مصدر سابق.

(٩) نشرت صحيفة "٢٦ سبتمبر" بتاريخ ٢٨ مايو ٢٠٠٤م مقتطفات من البيان في سبيل توظيفه في مواجهاتها مع حسين الحوثي وأتباعه؛ وأعادت نشره في ٢٦ يونيو ٢٠٠٤م.

وتصدى للبيان علماء محسوبون على المذهب الزيدي منهم محمد أحمد المنصور، وحمود عباس المؤيد، وأحمد الشامي، رافضين الربط بينه وبين ما وصفوه بـ(سفك الدماء وإزهاق الأرواح)!

(١٠) الحوثي.. تساؤلات شائكة وإجابات صادمة، سعيد ثابت سعيد، خدمة قدس برس، في ١١/ ٧/ ٢٠٠٤م.

(١١) انظر: www.asharqalawsat.com

(١٢) نقلا عن موقع صحيفة ٢٦ سبتمبر: www.26sep.net.

(١٣) أحزاب اللقاء المشترك هي: التجمع اليمني للإصلاح، الحزب الاشتراكي اليمني، التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، حزب البعث العربي الاشتراكي القومي، حزب الحق، اتحاد القوى الشعبية -الشيعيان.

(١٤) انظر: www.alriyadh.com

(١٥) انظر: www.alarabiya.net

(١٦) انظر مقال: من جورجيا إلى صعدة السلطة والبحث عن شرعية للقتل، لعبد الفتاح الحكيمي؛ صحيفة الشورى في 7/ 7/ 2004م.

(١٧) www.asharqalawsat.com

(١٨) أخبار اليوم ٤٢٧

معلومات إضافية

المدارس الشيعية والمدارس الشيعية الاثنا عشرية والتكتلات الحزبية في اليمن :

- تنظيم الشباب المؤمن

المدارس الشيعية، والمدارس الشيعية الاثنا عشرية والتكتلات الحزبية في اليمن :

المدارس الشيعية

مدرسة الهادي: وتعد المركز الرئيس لانطلاق الدعوة الحوثية، وتقع في قمة جبل مران محافظة صعدة.

مركز ضحيان: من أعمال محافظة صعدة أيضاً، ويروي أهالي المنطقة أن هذا المركز افتتحه السفير الإيراني بصنعاء.

مدرسة في حرف سفيان: وقد أحرقتها القوات اليمنية بداية المعارك، بما فيها الكتب والمناهج التي كانت تدرس فيها.

مركز بدر العلمي : ويوجد في العاصمة صنعاء، ويديره الدكتور الجامعي المرتضى زيد المحطوري، ويقوم المركز بتدريس علوم المذهب الزيدي، ويضم مكتبة عامة.

مركز الدراسات الإسلامي: ومقره العاصمة صنعاء ، ويرأسه إبراهيم بن محمد الوزير، وتصدر عنه جريدة (البلاغ) الأسبوعية التي يرأس تحريرها عبد الله بن إبراهيم الوزير نجل رئيس المركز.

تكتلات حزبية وسياسية أبرزها

حزب الحق: وهو حزب ثوري مذهبي (يعد حسين بدر الدين الحوثي أبرز مؤسسيه) قبل أن يتخلى عنه، وتصدر عنه صحيفة (الأمة) الأسبوعية، ويرأس تحريرها عبد الله الدهمشي، والأمين العام للحزب هو أحمد محمد الشامي الذي تقلد حقيبة وزارة العدل سابقاً.

اتحاد القوى الشعبية: وهو حزب شيعي سياسي يرأسه إبراهيم بن علي الوزير المقيم في واشنطن منذ ثورة سبتمبر ١٩٦٢م، ويديره من الداخل الأمين العام الدكتور محمد الرباعي، وتصدر عنه صحيفة (الشورى) الأسبوعية

مدارس الشيعة الاثنا عشرية:

المدرسة الجعفرية: تعتبر المدرسة الجعفرية ومقرها عدن (٣٦٣كم جنوب العاصمة صنعاء)

هي اللجنة التبليغية لجمعية الشيعة الاثنا عشرية، ويديرها عبد الكريم علي عبد الكريم، وهي تنضوي تحت كيان مؤسسي يعتبر الأقدم على الإطلاق في اليمن.

دار أحباب أهل البيت: وهي مركز ثقافي في محافظة تعز (٢٥٦ كم جنوب العاصمة صنعاء)، وتعد دار أحباب أهل البيت الذي يديره أبو حسين علي الشامي هي أول دار في هذه المحافظة.

مؤسسة دار الزهراء للإعلام الثقافي: مؤسسة شيعية في صنعاء، ويديرها محمد الحاتمي

http://www.alalbayt.com/index.php?option=com_content&task=view&id=1834&Itemid=19

(الشباب المؤمن)

حركة شيعية تسير على نمط (حزب الله) في لبنان سياسياً واجتماعياً وثقافياً ودينياً وتربوياً.

تأسست حركة (الشباب المؤمن) عقب الوحدة وإعلان الحريات العامة والانفتاح السياسي وتجويز الأحزاب والتنظيمات السياسية. فكان بدر الدين الحوثي أول من سعى في إنشاء الحركة مع مجموعة من أتباعه ومناصريه؛ إلا أن جهود التقارب والجمع بين علماء الزيدية وتيار الحوثي أثمرت في دخول الحوثي ومن معه في إطار (حزب الحق) ، المحسوب على المذهب الزيدي.

ومن أبرز القيادات التي شكلت حركة «الشباب المؤمن» : حسين بدر الدين الحوثي، عبد الكريم أحمد جدبان، محمد يحيى سالم عزان، عبد الله عيظة الرزامي، علي أحمد الرازحي، محسن صالح الحمزي.

وكانت حركة «الشباب المؤمن» قد نشطت منذ فترة في إقامة الدروس والندوات والمحاضرات والمراكز والدورات الصيفية الداعية للمفاهيم المخالفة للمعتقدات السائدة في اليمن ، والتي يصفونها بأنها وهابية !!

وترسل حركة «الشباب المؤمن» الكثير من الشباب للدراسة في الخارج في إيران وسوريا والسودان ، عبر السفارة الإيرانية ، لدراسة عقائد الاثنا عشرية والتدرب على نشره وتأهيل قيادات داعية إليه.

ويظهرون نوعاً من القوة والتحدي في مناسباتهم واحتفالاتهم وقد صورت صحيفة الميثاق في إحدى أعدادها السابقة –العام الماضي– ما يحدث في «عيد الغدير» ، من مظاهر التسلح والضرب بالأسلحة الثقيلة والمتفجرات وإطلاق الرصاص ! وبالفعل فقد أظهرت المواجهات المسلحة التي تشهدها صعدة مؤخراً أن التنظيم مزود بأسلحة ثقيلة وخفيفة ومتنوعة، وأن لديه إمكانيات مادية هائلة.

ويحمل الحوثي عقيدة وفكر الرافضة ، فهو يعلن سب الصحابة جهاراً ويكثف من حملته عليهم، ويطعن في الخلفاء الراشدين أبي بكر وعمر وعثمان -رضي الله عنهم- ويقول عنهم: «إن سبب كل مصيبة وبلية إلى اليوم هم أبو بكر وعمر وعثمان وخاصة عمر» ! ويعتقد أن الولاية لا تصح إلا في البطنين الحسن والحسين ابني الإمام علي - رضي الله عنهم أجمعين ، ويقدح في الصحيحين والسنن ويهون من شأن السنة.

مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث – صنعاء [خاص لفكرة الإسلام].



تأثير انتخاب الرئيس أحمدي نجاد على أوضاع أهل السنة في المنطقة

أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن

أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

ملخص البحث

الشخصية الإيرانية شخصية مركبة تكاتفت عوامل كثيرة لإنضاجها، ويمثل مثلث الإنسان والبيئة والعقيدة الأساس القوي الذي بنيت عليه الشخصية الإيرانية.

وينقسم سكان إيران بشكل واضح إلى أكثرية شيعية وأقلية سنية، والمذهب الشيعي الجعفري الاثنى عشري هو المذهب الرسمي للدولة.

وعانى أهل السنة من تجاوزات عديدة لنظام الجمهورية الإسلامية، كان من أهمها القبض على عدد من علمائهم وتجريح عقائدهم وحرمانهم من شئونهم الثقافية والاجتماعية والأخلاقية، كما لا يمكن لأي من أهل السنة ترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية.

وكانت انتخابات رئاسة الجمهورية الإسلامية التاسعة في إيران، والتي أتت بالرئيس أحمدي نجاد، نقطة فارقة في مواقف التكتلات السياسية تجاه المرحلة القادمة من عمر النظام.

ومن برنامج الرئيس أحمدي نجاد يمكن استنتاج أن توجهه للمناطق المحرومة واهتمامه بالمناطق الحدودية سوف ينعكس إيجاباً على أهل السنة، بسبب ما أعلنه من عدم التفرقة بين المواطنين بغض النظر عن العرق والمذهب، فضلاً عن أن الرئيس أصبح في حاجة لأهل السنة في تنفيذ برنامجه الإصلاحي في الداخل.

ولإيران استراتيجية خاصة تجاه العراق، حيث تقر لنفسها حق التدخل في شئون العراق، ولكنها لا تقر أبداً بل تناهض أي تدخل أجنبي فيها.

كما أن رغبة إيران في الاحتفاظ بمصالحها في العراق تتقاطع مع الوجود الأمريكي فيها، ومن ثم فإنها تتخذ من أجل تحقيق مصالحها سياسات مرنة، لا تجعل الأمور تصل إلى الصدام مع أمريكا.

وتشير تقارير مباحثات المسئولين الإيرانيين مع الدول العربية في عهد أحمدي نجاد إلى تحول واضح في سياسة تصدير الثورة لمصلحة التضامن الإسلامي الذي يجمع بين الشيعة والسنة، ويتسم هذا التحول بالحذر قدر اتسامه بالمعقولية.

إن تحرك المجتمع الدولي في اتجاه العولمة قد فرض على إيران قواعد جديدة في التعامل الدولي؛ أهمها تحقيق القدر المطلوب من التوازن بين الشأن الداخلي والشأن العالمي.

أفكار ومقتطفات

* الشخصية الإيرانية شخصية مركبة تكاتفت عوامل كثيرة لإنضاجها وبلورة خصائصها ومقوماتها خلال تاريخها الطويل.

* مثلث الإنسان والبيئة والعقيدة هو الأساس القوي الذي بُنيت عليه الشخصية الإيرانية وتكونت مقوماتها.

* ينقسم سكان إيران بشكل واضح إلى أكثرية شيعية وأقلية سنية، والمذهب الشيعي الجعفري الاثنى عشري هو المذهب الرسمي للدولة منذ عام ٩٠٧هـ ١٥٠٠م.

* رغم أن الحرب العراقية الإيرانية ، قد منحت الأكراد فرصاً أكبر في إيران، إلا أنهم لم يستغلوا هذه الفرص، بل على العكس من ذلك ازداد التواجد العسكري في المناطق الكردية.

* كانت مشاركة نجاد للفقراء وخاصة الشباب مشاكلهم وأحلامهم أساس سياسة الباب المفتوح التي ضمنت له الكثير من الأفكار الابتكارية.

* الأصولية تأتي على رأس ثوابت الرئيس أحمدي نجاد، وتبدأ من إصلاح الحكومة؛ لأن معناه إصلاح البلاد.

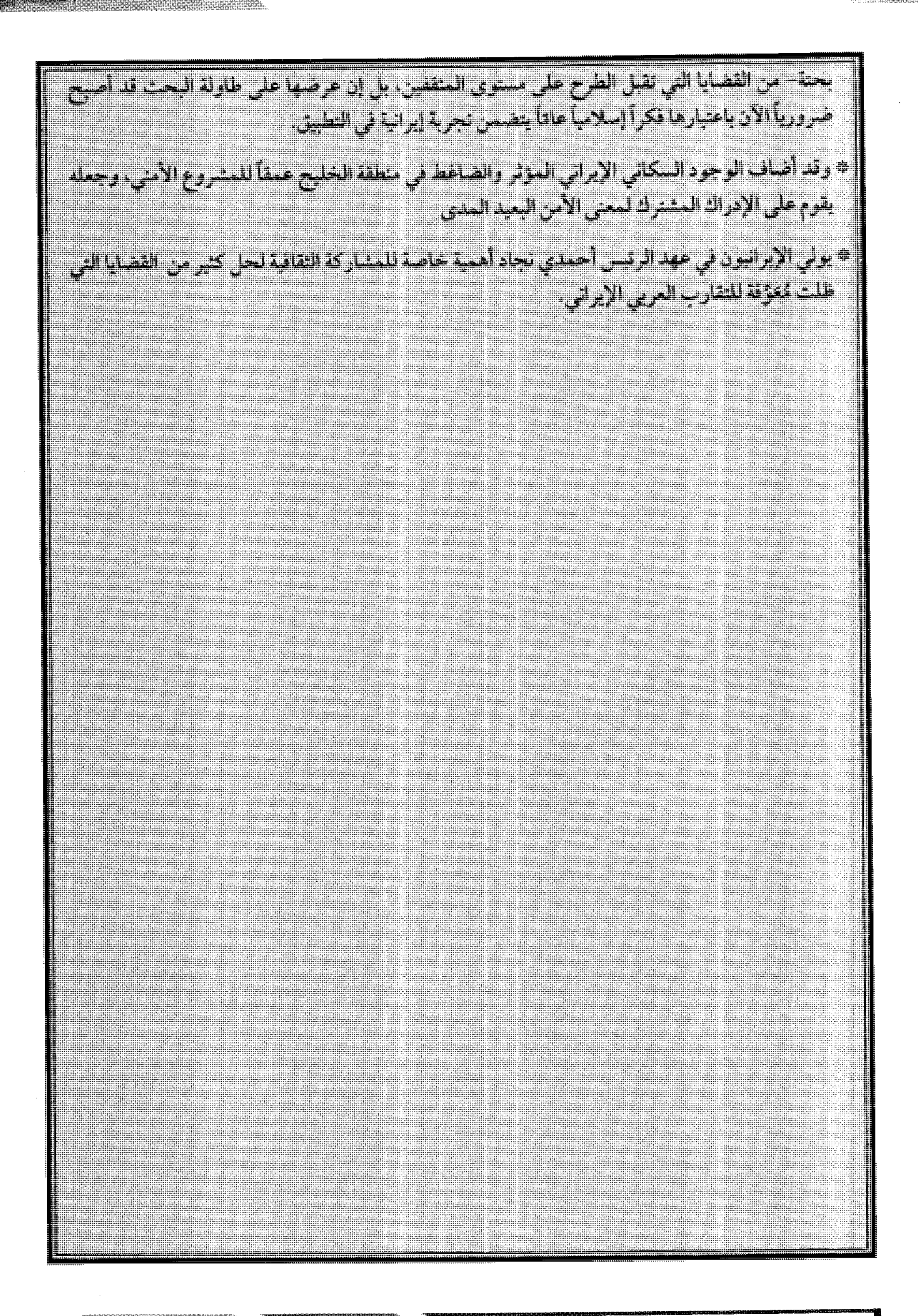
* لإيران استراتيجية خاصة تجاه العراق منذ قيام ثورتها الإسلامية، حيث تقر إيران لنفسها حق التدخل في شئون العراق، ولكنها لا تقر أبداً بل تناهض أي تدخل أجنبي فيها، وتعتبره من وجهة النظر الأمنية مساساً بأمنها القومي، ومن وجهة النظر الدينية مساساً بمقدساتها مهما كانت العلاقة بينها وبين الحكومة العراقية.

* لقد جعل الرئيس أحمدي نجاد مبدأ الاتحاد والتضامن والتعاون بين دول المنطقة الأساس الذي يمكن أن يقوم عليه أمن المنطقة.

* تشير تقارير مباحثات المسئولين الإيرانيين مع الدول العربية في عهد أحمدي نجاد إلى تحول واضح في السياسة السابقة لمصلحة التضامن الإسلامي الذي يجمع بين الشيعة والسنة.

* إن تحرك المجتمع الدولي في اتجاه العولمة قد فرض علي إيران قواعد جديدة في التعامل الدولي أهمها أن تكون المشاركة سبيلاً لتحقيق المصلحة المشتركة.

* يرى الإيرانيون أن قضية تصدير الثورة الإسلامية التي تم الخلط فيها بين الجانب الثقافي والجانب العسكري والأمني، يمكن اعتبارها الآن -وفي ظل المشاركة الثقافية، وبعد أن أصبحت قضية ثقافية



بحتة- من القضايا التي تقبل الطرح على مستوى المثقفين، بل إن عرضها على طاولة البحث قد أصبح ضرورياً الآن باعتبارها فكراً إسلامياً عاماً يتضمن تجربة إيرانية في التطبيق.

* وقد أضاف الوجود السكاني الإيراني المؤثر والضاغط في منطقة الخليج عمقاً للمشروع الأمني، وجعله يقوم على الإدراك المشترك لمعنى الأمن البعيد المدى

* يولي الإيرانيون في عهد الرئيس أحمدي نجاد أهمية خاصة للمشاركة الثقافية لحل كثير من القضايا التي ظلت مُعوّقة للتقارب العربي الإيراني.

تأثير انتخاب الرئيس أحمدي نجاد
على أوضاع أهل السنة في المنطقة

مقدمة:

أتاح الموقع لإيران قدرة على التميز والتفاعل الإقليمي، فهي دولة طريق أو معبر أفقي لحركة التجارة بين الشرق الآسيوي والغرب الأوروبي، لتكون بمثابة جسر رأسي لنقل الحركة البشرية من الشمال الروسي المتجمد إلى الجنوب الدافئ في الخليج العربي والمحيط الهندي، ولتمثل منطقة جذب للهجرات البشرية المتنوعة. ومن ثم شهدت إيران موجات بشرية وافدة من الخارج، على مر القرون الماضية، حتى أصبحت اليوم تؤلف فسيفساء عرقية متنوعة؛ إذ نجد إلى جانب الفرس، الأكراد واللور والبختيار والعرب والأتراك والتركمان والبلوش، كُلٌّ مازال يحتفظ بخصوصيته ويحرص على هويته، ودوره التاريخي والحضاري.

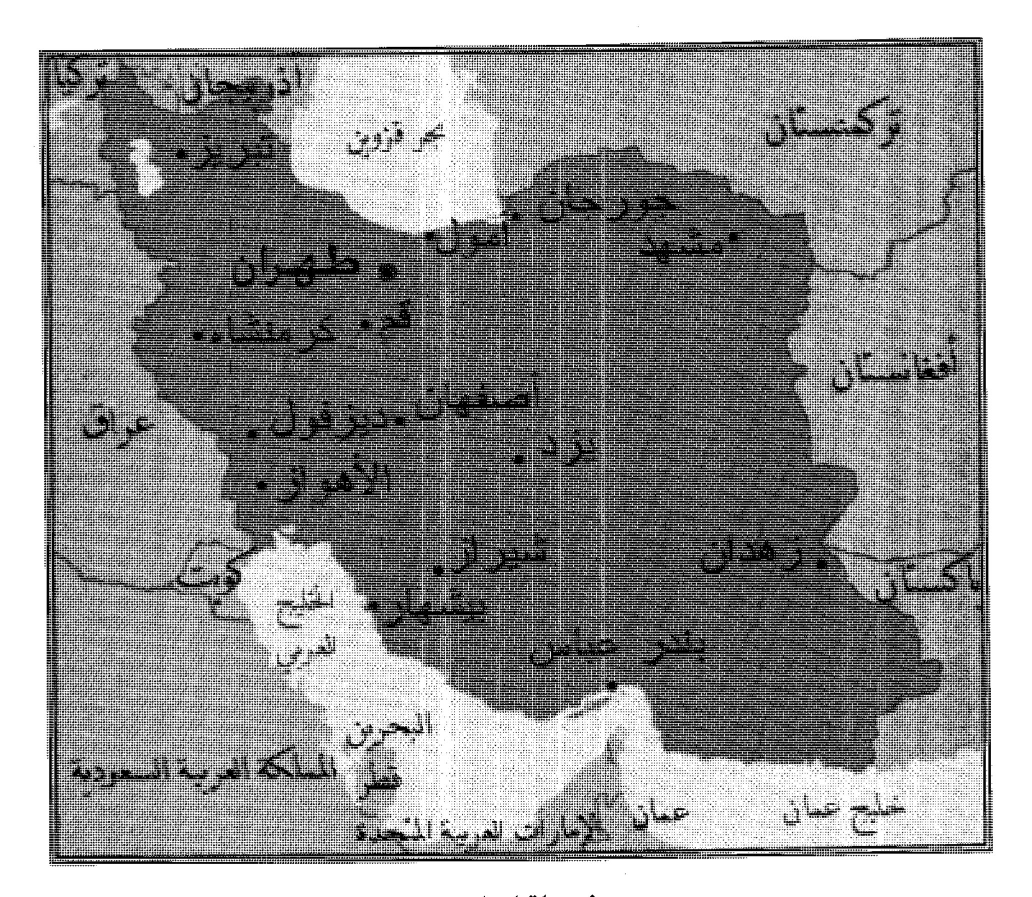
ويدرك الدارس لتاريخ إيران وحضارتها منذ العصر الأسطوري وحتى يومنا هذا أن الشخصية الإيرانية شخصية مركبة تكاتفت عوامل كثيرة لإنضاجها وبلورة خصائصها ومقوماتها خلال تاريخها الطويل، ويدرك أيضاً أن مثلث الإنسان والبيئة والعقيدة هو الأساس القوي الذي بنيت عليه الشخصية الإيرانية وتكونت مقوماتها، إن الإنسان الإيراني بما له من صفات شخصية، والبيئة بمكوناتها الطبيعية والعقيدة التي صاحبت هذا الإنسان منذ عصره الأسطوري هي المحاور الرئيسية التي تدور حولها الشخصية الإيرانية.

ولقد كان نظام الحكم في إيران شكلاً واحداً ومضموناً واحداً مهما اختلفت مسمياته، وهو يرتبط بأصالة الشعب الإيراني وما انطوت عليه شخصيته التاريخية بشكل لم يتوفر في كثير من الشعوب، ولقد كان بقاء النظام السياسي مرتبطاً بقدرته على التفاعل مع توالي الأزمنة ووقوع الأحداث بنفس النسبة مع تطور وتفاعل العقلية الإنسانية. ويرى الإيرانيون أن الحكم السياسي له جوانب سماوية تحددت من قِبَل الله لتحقيق الحضارة والمدنية بين الناس مما جعل فلسفة الحكم تختلط بالدين والأخلاق منذ قديم الزمان، وحتى قبل ظهور زردشت.

على أن نظرية التفويض الإلهي لم تسقط بدخول إيران في حظيرة الإسلام بل ظلت موجهة للشخصية الإيرانية، وتجلت آثارها في الحركات الاستقلالية عن الخلافة الإسلامية، وفي حركة الشعوبية؛ وفي الدويلات الإيرانية التي حكمت أجزاء من العالم الإسلامي، كما تجلت في قيام الدولة الصفوية وإعلانها المذهب الشيعي الاثنى عشري مذهباً رسمياً لإيران؛ ووسيلة لتحقيق الوحدة الوطنية وربط السياسة بالدين، ولقد ظلت هذه النظرية تحرك الأمور في إيران خلال العصور الحديثة، ويمكن الرجوع إلى أقوال حكام إيران لتأكيد هذا المعنى سواء قبل الثورة الإسلامية أو بعدها.

أهل السنة في إيران:

ينقسم سكان إيران بشكل واضح إلى أكثرية شيعية وأقلية سنية، والمذهب الشيعي الجعفري الاثنى عشري هو المذهب الرسمي للدولة منذ عام ٩٠٧هـ ١٥٠٠م، بعد قيام الدولة الصفوية في إيران، حيث أخذ مؤسس الدولة إسماعيل الصفوي



خريطة إيران

يفرضه على الناس عنوة وبحد السيف في كل أقاليم إيران ليتحولوا إليه مُرْغَمِينَ بعد أن كانوا على مذهب أهل السنة. وتضم الخريطة السكانية الإيرانية (٧٠.٩٥٩.٩٣ نسمة) تنوعاً عرقياً وتركيباً إثنياً، يتوزع تقريبا علي النحو التالي: فرس ٥٠٪ آذير ٢٥٪ جيلاكى ومازندراني ٨٪ أكراد ٧٪ عرب ٣٪ لور ٢٪ بلوش ٢٪ تركمان ٢٪ آخر ١٪. بينما يعيش في المدن ٦١٪ وفي الريف ٣٩٪ (١).

ونسبة أهل السنة لمجموع سكان إيران، يبلغ أكثر من ١٠٪، رغم أن المصادر الرسمية تذكر أنهم حوالي ٩٩٥٪ (٢)، وهم على مستوى التقسيم العرقي هم من الأكراد والتركمان والعرب والبلوش(٣) ويسكنون المناطق التالية: تركمان صحراء: تقع شمال إيران من بحر قزوين (بحر الخزر) إلى الحدود الجنوبية للاتحاد السوفييتي سابقاً، وحدود تركمانستان الحالية. خراسان: تقع في شمال شرقي إيران وتحدها من الشمال تركمانستان، ومن ناحية الشرق أفغانستان. بلوشستان: تقع في جنوب شرقي إيران وتمتد من خراسان إلى بحر عمان وتحدها أفغانستان وباكستان. منطقة طوالش وعنبران: في غرب بحر قزوين. كردستان: في غرب إيران من مدينة قصر شيرين إلى حدود تركيا. بندر عباس (هرمزكان): التي تقع على سواحل الخليج العربي وبحر عمان. فارس، مناطق عوض، كله دار، خنج، فيشور، بستك، جناح وغيرها من مناطق لارستان. بوشهر (خوزستان): الواقعة على حدود العراق والخليج العربي. ضواحي خلخال التابعة لمحافظة أردبيل. ومناطق أهل السنة كلها تقع على الحدود من جميع جوانب إيران.

أما الانتماء القبلي لأهل السنة فيتوزع بين عدة عروق، أهمها: الأكراد: وهم قوم تشغل مناطق

إقامتهم رقعة جبلية تبدأ من منتصف المسافة الواقعة بين جنوب غرب بحر قزوين وجنوب شرق البحر الأسود، ممتدة داخل أذربيجان الإيرانية وجمهورية أرمينيا وقسماً كبيراً من شرق الأناضول التركي. وتنحدر جنوباً حتى مشارف الجزيرة العربية العليا، فشمال العراق وشمال شرقه، فالقسم الغربي من إيران. وتنتهي في الجنوب بخط وهمي يمتد من مندلي العراقية إلى كرمنشاه الإيرانية(٤).

ويؤلف الأكراد نسيجاً عرقياً واحداً له تجانسه الاجتماعي ووحدته اللغوية، وهم يشكلون عنصراً مهماً في المنطقة وفي تطوراتها السياسية والاجتماعية. ومستقر الأكراد الأصلي هو في محافظات : كرمانشاه - كردستان -أذربيجان الغربية إيلام وفي شمال خراسان أيضاً (٥)، ويسمى هؤلاء الأكراد في خراسان بأكراد الغرب(٦) كما يتوزع الأكراد أيضاً، بنسب مختلفة، في كرمان وفارس وطهران وورامين، وفي رودبار بمحافظة جيلان، وكذلك في بلوشستان ومناطق أخرى متفرقة. والأكراد الإيرانيون لا يزالون يحتفظون، في أي مكان يذهبون إليه بثقافتهم وحياتهم الخاصة والقبلية حتى اليوم.

وفيما يخص مجموعة القبائل التى تعيش في مناطق : سنندج - مريوان - ديواندره - سقز - بيجار - بانه، فبعضها أصبح مستقراً بعد أن تم تسكينها على مدار العقود الماضية، بينما البعض الآخر منها عبارة عن عشائر تنشط إما في الزراعة أو في الرعي الموسمي على سفوح الجبال وفي أعلاها حسب الموسم المناخي السائد(٧). كما تعيش في منطقة "قوشان" قبائل وجماعات كردية معروفة؛ منها ما هو المستقر، ومنها ما هو من الرُّحل، وهم المعروفون بـ «كردقوشان» ومن أشهر هذه القبائل: «باجوانلو» وهي فخذ من قبيلة «زعفرانلو» الكردية أيضاً وكذلك قبيلتي «شارمانلو» و«جافكانلو»(٨) .

التركمان: يعود أصل التركمان الإيرانيين إلى أتراك آسيا الوسطى الذين ظلوا محافظين على خصوصياتهم العرقية حتى بعد الغزو المغولي لإيران وكان التركمان يتوزعون ليس في إيران وحسب، بل وفي تركمانستان وطاجيكستان وفي أفغانستان منذ القرن الثامن عشر الميلادي، وكان معظمهم من القبائل الرُّحل. أما اليوم فإن التركمان الإيرانيين مستقرون في مواطنهم في مدن مثل «جنبد - جلستان- بجنورد - قوشان».(٩)

وينقسم التركمان اليوم إلى ثلاث طوائف رئيسية في إيران هي:«جوجلان» «يموت» «تكة»، وتشغل

يُعدُّ تذمر القوميات المتعددة في إيران واستعدادها الدائم للثورة على نظام الشاه، متى سنحت الفرصة؛ من العوامل التي أدت إلى سقوط النظام الملكي عام ١٩٧٩م، عام نجاح الثورة الإيرانية.

«جوجلان» المناطق الصحراوية وبعض سفوح الجبال؛ وتنقسم بدورها إلى عشيرتين كبيرتين هما: «تاي» و«دودورقة» ومعظم الـ «جوجلان» يعملون في الزراعة. أما «يموت» فهي تقطن على ضفاف نهر «آترك» وشمال منطقة «جنبد كاوس» وهم بدو رُحَّل ويعملون بالرعي. وتنقسم «يموت» بدورها إلى عشيرتين كبيرتين أيضاً هما : آق آتاباي وتضم: آق - آتاباي - شريف، وهي التي تعيش في منطقة جنبد كاوس. جعفر باي وتضم: يارعلي - نورعلي، وهي التي تعيش على ضفاف نهر مازندران (١٠) أما طائفة «تكه» فهي الأصغر بين الطائفتين السابقتين وتقطن في منطقة تركمان صحرا، وهي منطقة وسط بين المناطق التي تقطنها الطائفتان السابقتان.(١١)

وفي إقليم فارس قبيلة من أصل تركماني هي قبيلة قشقائي، وهي الأشهر بين القبائل التركمانية في إيران.(١٢) فضلاً عن أن أغلبهم كان يقطن

خراسان، شمال إيران، ومنهم من يقطن الشرق أيضاً عند محافظة سيستان، كما يقيم بعضهم في كرمان وأصفهان (١٣).

وقبيلة قشقائي هي واحدة من أهم القبائل المتكلمة بالتركية. ويذكر أن أصلهم يعود إلى طائفة "أتراك خلج" الذين استقروا في فارس.(١٤) وينقسم القشقائيون اليوم إلى ست طوائف رئيسية هي: «درة شوري» و«كشكولي بزرك» و «كشكولي كوجك» و«فارسي مدان» و«عمله» و«شش بلوكي »(١٥) وتقع المناطق التي يتنقلون فيها أثناء فصل الصيف بين منطقة "لاروجهرم" شرقاً، حيث تقطن القبائل العربية وقبيلة باصيري . ويحدهم جنوباً ساحل الخليج العربي وتقع على الغرب منهم "بهبهان" ومن الشمال قبائل اللور، أما المناطق التي يتنقلون فيها أثناء فصل الشتاء فهي: "سر حدات" و"أطراف أردكان" و "كمهر" جهار دايكة » (١٦)

تجاوزات نظام الجمهورية الإسلامية ضد أهل السنة:

كان تذمر القوميات المتعددة في إيران واستعدادها الدائم للثورة على نظام الشاه، متى سنحت الفرصة، يُعد من العوامل التي أدت إلى سقوط النظام الملكي عام ١٩٧٩م، عام نجاح الثورة الإيرانية، فحالما انتفضت طهران تجاوبت معها الأقاليم الأخرى في شتى أنحاء إيران، حيث يقطن معظم القوميات غير الفارسية، والحقيقة أن هذه القوميات ساهمت مساهمة جدية في انتصار الثورة الإيرانية، جعلت من ممثليها أن يتوقعوا المشاركة في مكاسبها، وفي قيادة السلطة الثورية الجديدة والتمتع بالحقوق القومية، والتي لم تتجاوز مطالبة أي منها الحكم الذاتي، ضمن نظام ديمقراطي يسود إيران.(١٧) ومن بينهم أهل السنة، وذلك لما سمعوا بأن الحكومة الجديدة حكومة إسلامية أساسها العدل وإبادة الظلم، رَجَوْا أن يصلوا إلى حقوقهم الضائعة في حكومة الشاه التي ذاقوا منها مرارة الظلم والطغيان، لذلك توجه وفد كردي برئاسة الدكتور عبد الرحمن قاسملو في مارس ١٩٧٩م إلى مدينة قم لعرض مطالب الأكراد على الخميني، الذي رفض بدوره موضوع الحكم الذاتي لهم، مما أدى إلى قيام الأكراد بطرد القوات الإيرانية من المدن الكردية، الأمر الذي ترتب عليه نشوب قتال وصدام مسلح بين «البشمركة» والحرس الثوري، وتوالت بعدها العمليات العسكرية ضد الأكراد، كان أولها هجوم طائرات الفانتوم التابعة لسلاح الجو الإيراني عام ١٩٨٠م، على مدينة سنندج أدى إلى خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات الكردية، كما أجرى الحرس الثوري -في الوقت نفسه- مذابح جماعية في صفوف الأكراد.(١٨)

ورغم أن الحرب العراقية الإيرانية، قد منحت الأكراد فرصاً أكبر في إيران، إلا أنهم لم يستغلوا هذه الفرص، بل على العكس من ذلك ازداد التواجد العسكري في المناطق الكردية، حتى إن القوات الإيرانية قد قامت بإبادة أكثر من ٢٧ ألف كردي إيراني، وبعدها تعددت أيضاً الغارات التي قامت بها القوات الإيرانية على مواقع الحزب الديمقراطي الكردستاني، ولا زالت هناك تقارير - حتى وقت قريب - عن اعتقالات وتعذيب واختفاءات.(١٩)

ومن ناحية أخرى، لقي الحزب الكردي الديمقراطي نفس المصير الذي لقيته حركات المعارضة السياسية الأخرى في إيران؛ إذ سجن المئات من أعضائه ومن مؤيديه والمتعاطفين معه، بل وأعدم الكثيرون منهم سراً بعد محاكمات جائرة (٢٠).

كما أحصت المنظمة الدولية لمراقبة حقوق الإنسان عام ١٩٩٦م ١١٠ حالات إعدام سجين سياسي من بينهم ثلاثة ينتمون إلى القومية الكردية، وفي نوفمبر من العام نفسه نُفِّذَ حكم الإعدام في ١٣٧ معارضاً سياسياً بينهم عدد من أهل السنة (٢١). ولا تزال هذه الإجراءات مستمرة، رغم أن المادة ٣٨ من الدستور قد نصت على عدم جواز اعتقال أي شخص

إلا بحكم القانون وبالطريقة التي يعينها وأنه "عند الاعتقال يجب تفهيم المتهم فوراً وإبلاغه تحريرياً بموضوع الاتهام مع ذكر الأدلة" وألزمت جهات الضبط "إرسال ملف التحقيقات الأولية إلى المراجع القضائية المختصة، خلال أربع وعشرين ساعة، كحد أقصى[٢٢].

والواقع أنه لا توجد إحصائيات دقيقة عن أعداد المعتقلين السياسيين اليوم في السجون الإيرانية؛ نظراً لأن أياً من هذه السجون لا تخضع لمراقبة منظمات حقوق الإنسان سواء المحلية أو الدولية، وقد رصدت منظمة العفو الدولية، وكذلك وكالات الأنباء العالمية، تعرض العديد من رموز المعارضة السياسية - سواء المقيمة في المنفى أو المقيمة في الداخل - للاعتداء من قبل الحكومة الإيرانية، منذ عام ١٩٨٧م، وقد أودت هذه الاعتداءات بحياة الكثير منهم في الخارج، نذكر من هذه العمليات، -على سبيل المثال وليس الحصر- عبد الرحمن قاسملو: زعيم الحزب الديمقراطي الكردي، الذي قتل في شقته مع اثنين من رفاقه في فيينا : يوليو ١٩٨٩م.

وَيُرْجِع بعض الدارسين العنت الذي يلاقيه أهل السنة مَن الأكراد إلى نشاطهم السياسي المعارض لنظام الحكم، ومطالبتهم الدائمة بالانفصال عن الوطن الأم وتكوين جمهورية مستقلة، بل حصر بعضهم النزاع مع الأحزاب السياسية الكردية، وخاصة الحزب الديمقراطي الكردستاني، دون الشعب الكردي وأهل السنة من الأكراد، بل يؤكدون على تعاون الجماهير مع جيش حراس الثورة الإسلامية خلال الحرب العراقية الإيرانية، كما يؤكدون على اشتراكهم الواسع في الانتخابات الدستورية على مختلف المستويات الرئاسية والنيابية والمحلية رغم تهديد الأحزاب السياسية الكردية لهم في حالة عدم مقاطعة الانتخابات، ويعتبر الدارسون اشتراك أهل السنة في الحرب العراقية الإيرانية للدفاع عن ديارهم تضامنا مع النظام الحاكم في إيران، وهو ما أكده اشتراكهم مع الحكومة وتعاونهم معها في عمليات إعادة البناء والتنمية، رغم وقوع تجاوزات في مناطقهم، مثل منطقتي خودراي وخودسر، نتيجة انحرافات أو عدم خبرة بعض المسئولين في هذه المناطق[٢٣].

وَتُعَدِّد مصادرُ أهل السنة تجاوزات نظام الجمهورية الإسلامية ضد أهل السنة الإيرانيين، فيما يلي:

> **نسبة أهل السنة في الوظائف الحكومية تكاد تكون معدومة، ويشغل المناصب الرسمية الرفيعة أفراد من طائفة الشيعة في أماكن الأغلبية السنية.**

أولاً: منع أئمة المساجد من التعبير عن مذهبهم باللغة الفارسية الرسمية، كما أنهم عينوا موظفين من المخابرات والمباحث، بحيث لا يقدر الخطيب على الخروج عن دائرة ما يريدون، وقرروا حضور علماء الشيعة جوامع أهل السنة يوم الجمعة لمراقبة الخطب؛ لتكون حسب ما يريدون عن سياسة الحكومة وعقائد الشيعة. وليس لأهل السنة إلا إلقاء الخطب العربية أو نصائح عامة لا مساس لها بالعقيدة وإذا خرج الإمام عن حدوده المقرر من قِبَلهم اتهموه بأنه وهابي يريد نشر الوهابية.

ثانياً: القبض على عدد من العلماء، مثل: الشيخ أحمد مفتي زاده (من محافظة كردستان) وذلك لجريمة مطالبته بحقوق أهل السنة وجمع شملهم، وتوفي بعد عشر سنوات قضاها داخل السجن. الدكتور أحمد ميرين البلوشي بتهمة أنه وهابي ينشر فكرة الوهابية، الشيخ محي الدين من خراسان: وبعد سنتين في السجن نفوه إلى محافظة أصفهان لسبع

سنوات، والآن هو منفي في بلوشستان. والأستاذ إبراهيم صفي زاده سجن سبع سنوات، الشيخ نظر محمد البلوشي وكان عضواً في البرلمان الإيراني ومندوباً لإحدى مناطق بلوشستان الإيرانية، وقضى سنتين في السجن، الشيخ دوست محمد البلوشي

وجود أهل السنة في إيران لا يتناسب وحضورهم في مؤسسات الدولة وفي الحياة السياسية

قضى سنتين في السجن ثم نفوه إلى محافظة أصفهان، مولانا عبد الله قهستاني، ومولانا عبد الغني شيخ جامي، ومولانا سيد أحمد الحسيني، ومولانا عبد الباقي شيراني، ومولانا جوانشير داودي، ومولانا غلام سرور سربازي، ومولانا سيد محمد موسوي، ومولانا نورالدين كردار، ومولانا عبد اللطيف. وقامت الدولة بإعدام عدد من العلماء البارزين، وهم: ناصر سبحاني (من كردستان إيران) الذي أعدم في خراسان رمضان ١٣٩٩هـ، عبد الحق من خريجي جامعة أبي بكر الإسلامية في كراتشي (باكستان)، عبد الوهاب صديقي خراساني من العلماء الذين تخرجوا قبل سنوات من جامعة الأشرفية من لاهور (باكستان)، الدكتور مظفريان إمام الجمعة لأهل السنة في شيراز[٢٤].

ثالثاً: تجريح عقائد أهل السنة: ففي الدوائر الحكومية يقوم علماء وزعماء الشيعة بين الموظفين من أهل السنة بذكر عقائد الشيعة، والجرح لعقائد أهل السنة والنيل من الصحابة عموماً - رضي الله عنهم - بالسب والشتم، ومهاجمة كبار الصحابة وكبار شخصيات أهل السنة من أئمة المذاهب والمحدثين، منهم بعض زوجات الرسول صلى الله عليه وسلم كعائشة الصديقة وحفصة رضي الله عنهما، والخلفاء الثلاثة (أبي بكر وعمر وعثمان) رضي الله عنهم والأمير معاوية خصوصاً.

رابعاً: عدم السماح لأهل السنة ببناء المساجد والمدارس في مناطق أكثريتها شيعة، مثل العاصمة طهران وأصفهان ويزد وشيراز وغيرها من المدن الكبيرة مع أنه يوجد في طهران حوالي نصف مليون من أهل السنة ليس لهم مسجد واحد يصلون فيه، ولا مركز يجتمعون فيه بينما توجد كنائس للنصارى وبيع لليهود وبيوت النار للمجوس وغيرهم، وهم بالعكس يبنون لهم مساجد ومراكز ومدارس وحسينيات في مناطق السنة وفي قرى لا يوجد من الشيعة إلا عدد من الموظفين في الدوائر الحكومية، والآن قررت الحكومة الإيرانية عدم السماح ببناء أي مسجد للسنة في طهران وفي مشهد؛ فضلاً عن هدم المساجد والمدارس الدينية السنية، مثل منطقة بلوشستان مدرسة ومسجد الشيخ قادر بخش البلوشي، ومسجد للسنة في منطقة كيلان في هشت بر، ومسجد في كنارك جابهار بلوشستان، ومسجد في مشهد: الواقع في شارع ١٧ شهريور، وتوسيع مسجد شيخ فيض شارع خسروي في مشهد في محافظة خراسان. رغم أنه ليس في منطقة بلوشستان ليس لأهل السنة برامج في الإذاعة من أربع وعشرين ساعة إلا ساعة واحدة والمفروض أنها تختص لنشر الأفكار والعقائد السنية بينما -مع الأسف- تستغل للمدح والثناء على الحكومة وزعمائها.

وأما في خراسان فليس لأهل السنة ولا برنامج واحد في الإذاعة، مع أن حكومة إيران قررت لمهاجري الشيعة من الأفغان ساعتين لهم بلغتين: الفارسية والبشتو، وأهل السنة في خراسان محرومون من هذا كلياً. وتستغل الحكومة المدارس من الابتدائية إلى العالية في تنشئة الأطفال وأبناء أهل السنة على أفكار وعقائد الشيعة وترغيبهم بها، وتنفيرهم عن معظم الصحابة علناً ويربونهم على كراهيتهم لهم، وذلك عن طريق مدرسين

شيعة وتوزيع كتب أُلفت في مذهبهم تتضمن النيل من الصحابة وانتقادهم وانتقاصهم كثيراً بأساليب القصص المختلقة ضدهم.

خامساً: حرمان أهل السنة من شئونهم الثقافية والاجتماعية والأخلاقية: سواء ما يتعلق بالمراكز العلمية ودور النشر والمطابع والمكتبات التجارية؛ حيث لا يسمح لأهل السنة بشيء من ذلك، باستثناء كتب معدودة على الأصابع طُبعَتْ بعد مشاكل كثيرة، ومازال عدد من الكتب لعلماء أهل السنة أرادوا الإذن لنشرها مرهونة عند الحكومة، ولم تسمح بنشرها أو طبعها، ومن هنا يضطر بعض علماء أهل السنة لنشر كتبهم وطبعها في باكستان، وإن كان في المناهج في المناطق السنية رسالة باسم: (فقه أهل السنة) لدفع الشبهات، وبحجة أن المناهج في المناطق السنية تشمل كتبهم. كما خصصوا مراكز ومكتبات خاصة في جميع مدن أهل السنة تحتوي على كتب ثقافية شيعية محضة للمطالعة ولتشويق الطلاب بقراءة هذه الكتب ومطالعتها، ثم يهدون من الكتب ما يرون في ذلك من مصلحة لهم.

سادساً: يستغلون المناسبات الزمنية والمراسم المذهبية الخاصة بهم مثل (أسبوع الوحدة) ويوم نجاح الثورة، وأيام الأعياد والمناسبات الأخرى التي تتولى الدولة الإشراف عليها، وتدعو الشخصيات والأعيان البارزين من الداخل والخارج، ويجبر أهل السنة من الموظفين والعلماء والأعيان على المشاركة معهم في هذه المناسبات والمراسم بادعاء أن الشيعة والسنة متكافئون متعاونون، بينما اشتراك أهل السنة ليس إلا قهراً وجبراً وتحت تهديد وتخويف. وأكثر شباب أهل السنة -لعدم الإمكانيات لديهم في استمرارهم في التعليم وتشديد الحكومة في شروط قبولهم- يتخلفون عن التعليم ولاسيما الالتحاق بالثانوي والجامعات.

سابعاً: سوء الوضع الاقتصادي لأهل السنة: لأنهم لا يريدون أن يقوى أهل السنة اقتصادياً وفكرياً وثقافياً؛ مخافة أن تكون لهم قوة وشوكة تزعزع خصومهم وتقوم ضدهم، فهناك عدم التعاون مع مزارعي أهل السنة والفلاحين، وقد سيطرت الدولة على جميع المواد الغذائية وغيرها، ولا يمكن الحصول عليها إلا بالبطاقة الخاصة حسب عدد أفراد الأسرة، فهذا يكلف رب الأسرة أن يقف في الصف لكل شيء مستقلاً؛ حيث إن كل الأشياء لا تتوافر في مكان واحد، بل موزعة على عدة جهات فيقف أحدهم في الصف لشراء الزيت مثلاً، وآخر لشراء الخبز وثالث لشراء اللحم، وهكذا يعيش الناس في محنة شديدة والهدف من وراء ذلك جعل الناس مجبورين للإذعان للحكومة رغم أنفهم ومنقادين لها رضوا بذلك أم أبوا، وهذا يُعَرِّض النساء والبنات -عند عدم وجود الرجال- للوقوف في الصف للحصول على لقمة العيش.

> يوجد في طهران حوالي نصف مليون من أهل السنة ليس لهم مسجد واحد يصلون فيه، ولا مركز يجتمعون فيه بينما توجد كنائس للنصارى وبيع لليهود وبيوت النار للمجوس

ثامناً: سوء الوضع السياسي لأهل السنة: لأن التقدم السياسي لقوم مرهون بمقدار تقدمهم الثقافي والاقتصادي والاجتماعي، فإن أهل السنة قد حرموا من معظم حقوقهم الثقافية والاقتصادية والسياسية كذلك، واستخدام مبدأ (فرق تسد) لانقسام أهل السنة وإحياء الضغائن بين القبائل وتسليح كل قبيلة ضد أخرى، حتى اضطر عدد كبير إلى اللجوء إلى باكستان ومن ثم إلى أوروبا، ولجأ عدد كبير منهم إلى أحضان الحكومة، وقسم منهم بقي بدون عمل فابتُلي بشرب المسكرات والمخدرات، وفي ظروف كهذه ليس بوسعهم استعادة وجودهم السياسي في الوقت

الراهن. وليس لهم لأجل ذلك أدنى حركة سياسية للرقابة الشديدة عليهم، ومنع الحركات السياسية لأهل السنة منعاً باتاً، وألقوا القبض على أبرز شخصيات أهل السنة ممن رأوا فيهم هذا الشعور والإحساس ولمسوا منهم النشاط السياسي، كما أن البرلمان الإيراني لا يعطي لأهل السنة من العضوية فيه إلا مقاعد قليلة.

ومعلوم أن البرلمان يتشكل من أكثر من ثلاثمائة مقعد على تقدير كل مائتي ألف لهم نائب واحد ينتخبونه من بينهم، وعلى هذا فأهل السنة على أقل التقدير لا يقلون عن ثلاثين بالمائة وهم يستحقون تسعين مقعداً تقريباً في البرلمان، وقد حرموا من ذلك ولا يوجد لهم إلا اثنا عشر نائباً، وليس لهم أي وزن في البرلمان بل ويستغلون وجودهم لأهدافهم السياسية بما ينافي مصالح أهل السنة وَيُعَرِّض حقوقهم لمزيد من الخطر والضياع. والشخص

ولا تزال الحكومة مصرة على عدم الاعتراف بالمدارس السنية التي أقيمت قبل الثورة، وبالتالي يؤخذ الطلبة بالمدارس السنية إلى التجنيد الإجباري، رغم أن نظرائهم من الطلاب بالمدارس الشيعية معفون منها

الذي يقول الحق ويطالب بالحقوق لا يمكن أن يستمر أكثر من مرة واحدة، كما أن نسبة أهل السنة في الوظائف الحكومية تكاد تكون معدومة، ويشغل المناصب الرسمية الرفيعة أفراد من طائفة الشيعة في أماكن الأغلبية السنية. وتجري عملية إسكان الشيعة في الأقاليم التي يمثل أهل السنة فيها الأغلبية، وذلك بهدف تغيير الطابع السكاني لتلك الأقاليم. وأبدى بعض زعماء أهل السنة مخاوفهم من أن إقليمي كردستان وبلوشستان ستفقدان أهميتهما كمناطق لأهل السنة خلال عشر سنوات إذا استمر الوضع كذلك[٢٥].

أوضاع أهل السنة في إيران قبل انتخاب الرئيس أحمدي نجاد:

ينص دستور الجمهورية الإسلامية في إيران صراحة في مادته الثانية عشرة على أن المذهب الرسمي هو المذهب الشيعي الاثنى عشري، مؤكداً على أن «هذه المادة تبقى إلى الأبد غير قابلة للتغيير».[٢٦]

ومن ناحية أخرى، اعترف هذا الدستور أيضاً باحترامه للمذاهب الإسلامية الأخرى، والتي تضم المذهب الحنفي والشافعي والمالكي والحنبلي والزيدي، وأعطى لأتباع هذه المذاهب مجموعة من الحقوق، منها: حرية أداء مراسمهم المذهبية حسب فقههم، الاعتراف الرسمي بهذه المذاهب في مسائل التعليم والتربية الدينية والأحوال الشخصية (الزواج والطلاق والإرث والوصية) وما يتعلق بها من دعاوى في المحاكم، في كل منطقة يتمتع أتباع أحد هذه المذاهب بالأغلبية، تكون الأحكام المحلية لتلك المنطقة - في حدود صلاحيات مجالس الشورى المحلية - وفق ذلك المذهب[٢٧].

إلا أنه توجد عدة شواهد تدل على أن هناك تعسفاً يمارسه النظام الإيراني في مجال عدم التفرقة السياسية، ومن بين هذه الشواهد: وجود أهل السنة في إيران لا يتناسب وحضورهم في مؤسسات الدولة وفي الحياة السياسية، فلا يوجد حتى محافظ سني المذهب، حتى ولو لذات الأغلبية السنية، كما لا يمكن لأي من أهل السنة ترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية، حيث تنص المادة ١١٥ من الدستور على أن يكون المرشح لرئاسة الجمهورية مؤمناً ومعتقداً بمبادئ جمهورية إيران الإسلامية والمذهب الرسمي للدولة.

وتعتبر المساجد في نظر النظام مركز وحدة أهل السنة ومقر قيادة تكتلهم وبؤرة تحريضم ضد النظام، لذلك لا يبنى مسجد لأهل السنة في طهران، رغم المطالب المتكررة لسكان العاصمة من أتباع المذاهب السنية، بدعوى «تخوف بعض الأوساط الحكومية من إثارة حساسية مذهبية».(٢٨)

ولا يقتصر الأمر عند منع الدولة بناء المساجد لأهل السنة في طهران - التي يوجد بها أكثر من نصف مليون سني- أو في المدن الكبرى أصفهان ويزد وغيرها، بل قيام الحكومة الإيرانية بهدم عدد كبير من مساجد أهل السنة، حتى في المناطق ذات الأغلبية السنية مثل: سلماس، شاهين دز، وكنار وشابهار في بلوشستان، وهشت بر في جيلان، فضلاً عن هدم مسجد الشيخ «فيض» بشارع خسروي في مدينة مشهد بمحافظة خراسان، وتحويله إلى حديقة عامة وساحة خضراء، وإغلاق عدد آخر من مساجد أهل السنة أيضاً في كل من مدن: شيراز وارومیه وسنندج وسقز ومیاندواب .... إلخ، والتي لم تُعِد فتحها مرة أخرى حتى اليوم.(٢٩) فضلاً عن تأسيس مراكز إسلامية شيعية كبيرة وسط المناطق المأهولة بأهل السنة، بل وعهدت بمسئوليتها لفقهاء غير ملمين بظروف هذه المناطق، مما كان يعني حتمية استياء أهل السنة، ولعل الصدامات التي وقعت في كرمانشاه وباوه وجوانرود عام ١٩٩٧م، أصدق دليل على ذلك.(٣٠)

ويشكوا أهل السنة من منع الدولة إعلاء الأذان السني في الإذاعات أو القنوات التليفزيونية المحلية في المناطق ذات الأقليات السنية الكبيرة، مقارنة بما تمنحه للأقليات الأخرى وبلغاتهم المحلية الأخرى كما في كردستان وهرمز وخراسان. ويعاني أهل السنة من كبت سياسي وقمع على خلفيات سياسية بل واعتقالات، دون أسانيد وحجج قوية، بحق علمائهم مثل اعتقال مولوي محيي الدين مدير مدرسة صالح آباد بالقرب من منطقة سرخس، وذلك بتهمة بث الفرقة بين المسلين، وكذلك اعتقال الشيخ «مفتي زاده» أحد أشهر علماء السنة بتهمة اعتناق الأفكار الوهابية، كما أعدمت السلطات أحد المفكرين السنة بهمن شكوري بتهمة إهانة قبور وعتبات أئمة الشيعة.(٣١)

ومع أن الدستور الإيراني يجيز تدريس مذهب أهل السنة في المدارس الموجودة بالمناطق السنية، إلا أنه لا يتم فعلاً، فمدرسو التربية الدينية كلهم من الشيعة، وكذلك الأمر ينطبق على القضاء.

ولا تزال الحكومة مصرة على عدم الاعتراف بالمدارس السنية التي أقيمت قبل الثورة، وبالتالي يؤخذ الطلبة بالمدارس السنية إلى التجنيد الإجباري، رغم أن نظرائهم من الطلاب بالمدارس الشيعية معفون منها.(٣٢)

وقد تعرض النظام لأحد أبناء بلوشستان ووجه بارز من وجوه حركة المناضلين البلوش، وهو جلال ابن شه مراد بن عباس وكان من منطقة اللاشار في بلوشستان، ففي ٧/ ٧/ ٢٠٠٤م أصابته طلقات نارية من قبل الحرس الثوري والجواسيس المحليين، وفي يوم الجمعة ١١/ ١٠/ ١٤٢٤هـ الموافق ٥/ ١٢/ ٢٠٠٣م سقط خمسة قتلى في مواجهات وقعت جنوب شرق إيران بين متظاهرين وقوات الأمن.

وأعلن النائب الإصلاحي عن مدينة زهدان جعفر كمبوضيا أن المواجهات وقعت الخميس في ساراوان على مقربة من الحدود مع باكستان في محافظة سيستان الواقعة بإقليم بلوشستان.

وقد شهدنا في عام ١٩٩٦م وحده اغتيال قرابة عشرة من خيرة العلماء وأكبرهم. وهذا الأسبوع سمي لدى السنة في إيران بأسبوع الوحشة بدل أسبوع الوحدة؛ لما يقترفه النظام ضد السنة من إهانة لعقائدهم وتوزيع الكتب التي تخالف مذهبهم في السبّ والشتم لأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم حتى في مناطقهم، ألقت المخابرات الإيرانية القبض على ثلاثة من طلاب العلوم الدينية ممن كانوا

يدرسون في مدرسة سنية المسماة بمخزن العلوم في مدينة خاش - إحدى مدن بلوشستان الإيرانية -.

وكان هؤلاء الطلبة من مدينة بندر عباس، ثم نقلوا إلى مدينة زاهدان وفي نفس الوقت قاموا بالتحقيق مع مدير المدرسة الشيخ يارم محمد رغي في مكتب المخابرات وهددوه إن لم يفصل الطلاب غير البلوش من المدرسة الدينية - وذلك بغية قطع أدنى ارتباط بين السنة في إيران - علماً أن العالم الفاضل لمدينة بندر عباس وصاحب المدرسة هناك الشيخ صالح ضيائي اغتالوه في عام ١٩٩٦م وقطعوه إرباً إرباً، وطلبوا منه إغلاق مدرسته قبل اغتياله فرفض، ثم طلبوا وكيل المدرسة الشيخ عبد الخالق ملا زهي إلى مكتب الأمن، وأمروه بفصل هؤلاء الطلبة وهددوه بتدخل الحكومة والأمن!

وبعد ذلك ذهب مدرسان من المدرسة وهما الشيخ محمد غفل وحافظ عبد القهار إلى زاهدان، ليعرفا مصير طلابهم وبمجرد وصولهما أمرتهما المخابرات بالوقوف من الساعة الثامنة صباحاً إلى الساعة الخامسة مساءً تحت أشعة الشمس المحرقة ومنعت عنهما الماء وحظرت عليهما الوضوء والصلاة... ثم أبعدت المخابرات هؤلاء الطلاب وأرسلتهم إلى بندر عباس(٣٣). وفي احتفالات أسبوع الوحشة عرض فيلم على المؤتمرين، فيه عدد من طلاب العلم السنة تم انتزاع الاعترافات منهم تحت التعذيب بأن لهم نشاطاً بالدعوة للوهابية! وفي هذا المؤتمر عرضوا أيضاً فيلماً آخر، اعترف فيه ثلاثة من طلبة السنة من قرية لوتك - من توابع زابل - على أنهم من جماعة تسمى الفرقان، وأنهم قد تدربوا في أفغانستان وجاءوا لاغتيال إمام جمعة الحكومة محمد نيشابوري(٣٤).

ثوابت الرئيس أحمدي نجاد:

كانت انتخابات رئاسة الجمهورية الإسلامية التاسعة في إيران نقطة فارقة في مواقف الشخصيات والقيادات والجماعات والأحزاب والتكتلات السياسية تجاه المرحلة القادمة من عمر النظام، والتي تعتبر أدق المراحل وأصعبها، نظراً لتعقد الموقف داخل إيران وخارجها، فعلى الصعيد الداخلي تركت الحركة الإصلاحية بصمتها على الساحة السياسية، وَبِغَضّ النظر عن الصراع بين المحافظين والإصلاَحيين حول مفهوم الإصلاح السياسي ومقوماته وأبعاده ونتائجه، إلا أنه وبرغم المعوقات والتحديات أصبح واقعاً ملموساً عبرت عنه الممارسة الانتخابية الأخيرة، التي قلبت الموازين والتوقعات، وانتخاب رئيس لا تفرضه الأحزاب والتكتلات والقيادات السياسية. وعلى الصعيد الخارجي دخلت العولمة مرحلة إجرائية جديدة لتنفيذ خريطة الشرق الأوسط الجديد، بما لا يتناسب مع التوجهات الأصولية الإيرانية، وما يتقاطع مع الحلم الإيراني، وهو ما فرض على إيران ضغوطاً وأعباء كبيرة أثقلت كاهل النظام والشعب.

خلال انتخابات الرئاسة الأخيرة راهنت الأقليات العرقية والدينية، ومنهم أهل السنة، على أحد مرشحي الرئاسة وهو مهدي كروبي المرشح الإصلاَحي الذي رفع شعار عدم التفرقة بين أبناء الوطن الواحد وإنصاف الأقليات، فأعطوه أصواتهم في الانتخابات، إلا أنه لم يكتب لكروبي النجاح رغم النسبة الكبيرة التي حصل عليها. وكان من الطبيعي أن تتوقع الأقليات رد فعل معاكس من الرئيس الجديد محمود أحمدي نجاد، لكنه لم يبد أي رد فعل بل أكد أنه يسعى إلى تحقيق طفرة إصلاحية من خلال عباءة نظام ولاية الفقيه، وأن نجاحه في تحقيق العدالة الاجتماعية سوف يحدث نقلة نوعية في النسيج الاجتماعي الإيراني، ويلقي بظلاله على وضع الأقليات العرقية والدينية، وخاصة أهل السنة، كما سيكون له آثار تمتد إلى خارج إيران لما فيه من دلالات سياسية، باعتبار أن الشرق الأوسط قد أصبح قرية واحدة. ومن الواضح أن الخطاب السياسي

للرئيس الإيراني الجديد تحكمه منطلقات أساسية، منها ما يتعلق بالصفات الشخصية والملكات، ومنها ما يتعلق بالثقافة، ومنها ما يتعلق بالبيئة الخاصة والعامة، إضافة إلى الضغوط الداخلية والخارجية، فضلاً عن مستجدات الأحداث.

ومن الواضح أن هناك أربعة أسس ينطلق منها الخطاب السياسي للرئيس محمود أحمدي نجاد، الأساس الأول: يتمثل في لقبه وانتسابه، وهو أحمدي النسب أو الأصل، وهذا الأساس يجعله يتميز بالشفافية وطهارة اليد. وهو في إطار ذلك يؤمن بأن إيران صاحبة رسالة عالمية؛ لأنها في ماضيها حملت الدين الإسلامي إلى شعوب آسيا وإفريقيا، وعندما اجتاح المغول العالم الإسلامي، استطاعت إيران أن تدخلهم إلى حظيرة الإسلام، فَيُكَوِّنُوا أعظم دولة في إيران وشبه القارة الهندية. ويعتبر أن الاعتقاد بشمولية وتكامل الإسلام، ثم التوكل على الله، والتخطيط والتدبير حسب المصادر والظروف، من خصائص الإدارة.

الأساس الثاني يتمثل في البيئة الفقيرة التي نشأ فيها، وهي أحد أزقة حي جنوب طهران الفقير بعد نزوحه مع أسرته من مدينة كرمسار الفقيرة مسقط رأسه، وقد وجد من احتكاكه بالفقراء، واندماجه مع البسطاء أن لديهم طاقة هائلة لا تُستغل بسبب عدم الاهتمام بهم، وأن هذه الطاقة تتخطى المجالات الاقتصادية إلى المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية، وهو لا يخشى هذه القوة الحيوية مما جعله يؤمن بأنه يمكن تحقيق ثورة الحفاة لمصلحة تقدم البلاد، فالثورة عنده نسيم الرحمة، والحكومة نسيم الخدمة.

وكانت مشاركته للفقراء وخاصة الشباب مشاكلهم وأحلامهم أساس سياسة الباب المفتوح التي ضمنت له الكثير من الأفكار الابتكارية، إزاء توفير وبلورة العقل الجماعي التي مكّنته من حل المشاكل، ورفضه للواقع المؤلم، وتفكيره في تغييره من خلال العمل الخلاق والحركة الدائبة والفكر الوثاب، ورغم أن نجاد يعرض نوعاً جديداً من الإدارة، إلا أنه يؤمن بالقيادة الشعبية الدينية باعتبارها أساس الحكومة الإسلامية التي تلعب الجماهير دوراً أساسياً فيها، ولا يتشكل النظام بدون تواجدها، مؤكداً أن رصيده العظيم يكمن في عشق خدمة الشعب، ويؤمن أحمدي أنه ينبغي إصلاح العلاقة بين الإدارة والجماهير، واكتساب ثقتهم في الخطط والبرامج، ويسعى نجاد إلى رفع الضغوط عن المواطنين من خلال تفعيل هذا النوع من الإدارة وتقليل النفقات غير الضرورية، والاستثمار الذي يتيح توفير فرص العمل.

> من برنامج الرئيس أحمدي نجاد يمكن استنتاج أن توجهه للمناطق المحرومة واهتمامه بالمناطق الحدودية سوف ينعكس إيجاباً على أهل السنة

الأساس الثالث يتمثل في تخصصه الهندسي العملي، الذي أكسبه عقلية منظمة، وتفكيراً علمياً، وأداء تجريبياً، وتخطيطاً واعياً، ثم تفوقه فيه الذي جعله أستاذاً جامعياً يتسم بالوقار، ويقدم النموذج الجدير بالاقتداء، والميزان الذي يضبط التفاعل، فهو يؤمن بالإدارة المتطورة من خلال محور العدالة.

الأساس الرابع هو الجهاد حيث خاض الحرب العراقية الإيرانية دفاعاً عن الوطن والثورة، وقد جعله ذلك يدرك أن تفكيك العدو عن الصديق أمر مهم، يساعد على إحباط مؤامرات الأعداء، وقد عَوَّدته الحرب على خوض المناطق الممنوعة دون خوف، كما زادت يقينه بأن الأمن ليس شرطة ولا جيشاً بل قاعدة أصولية لها مقوماتها. كما أدرك أن الحرية روح الثورة، وأنها أكبر منحة إلهية، وأن أهم حقوق الحرية هو التواجد في ساحة إدارة البلاد، والرقابة على هذه الإدارة[٣٥].

موقف الرئيس أحمدي نجاد من أهل السنة في إيران:

الأصولية تأتي على رأس ثوابت الرئيس أحمدي نجاد، وتبدأ من إصلاح الحكومة؛ لأن معناه إصلاح البلاد. ويرى أن الوقت قد حان لتشكيل الدولة الإسلامية، على أربعة أسس هي: الدستور أولاً باعتباره الخلاصة الحضارية للفكر الشيعي والميثاق الاجتماعي الأساسي، الثاني هو الحجية والمرجعية والقيادة الموجهة للزعيم، الثالث هو موقع ولاية الفقيه العام والشامل لكل الأجيال، الرابع هو الالتزام بالأسس والبنية والإطار القانوني لنظام الجمهورية الإسلامية، ومن هنا تتمحور حركة الإصلاح الأصولية حول أساسين: أحدهما عقائدي يتمثل في الخطاب الشيعي الجديد للحوزة العلمية، والآخر قومي يتمثل في القيم التراثية للشعب الإيراني، مع الأخذ بالوسائل التقنية التي تخدم التوجهات الفكرية والثقافية الحديثة، كأدوات لحركة الإصلاح الجديدة.

وكان من أهم الشعارات التي تصدرت برنامج الرئيس محمود أحمدي نجاد الانتخابي هو تقسيم الموارد الطبيعية والمالية للبلاد على جميع المحافظات بالعدل وعدم تمركزها في العاصمة أو المدن الكبيرة، وقد أكد أحمدي نجاد بعد نجاحه في الانتخابات على هذا الموقف في حديثه إلى مجلس الشورى الإسلامي عند تقديمه برنامج حكومته، حيث قال: إن من غير المعقول أن تتكدس ثروات البلاد في طهران ولا يشعر بها سكان المناطق الفقيرة والمحرومة في البلاد، وليس مقبولاً أن يسكن عشرة أفراد في مبنى يتكلف خمسين مليوناً، يجب أن تتجه الجهود العمرانية والاقتصادية والاستثمارات المنتجة والمستوعبة للعمالة إلى الاتجاه الصحيح، وتنظم بناء على الاحتياجات ودرجة الحرمان وحجم المناطق والإمكانات المادية والمعنوية في هذه المناطق. إن إمكانات البلاد هائلة ويجب أن توزع على أسس أهمها العدالة، وعدم تجاهل الحجم المادي والمعنوي وإمكانات الناس، أو إضاعة الاستثمارات بتنفيذها بشكل ظالم[٣٦].

ولعل الجديد في هذا الشعار هو تفويض الاختصاصات المالية للمحافظات، بحيث تستطيع عمل ميزانية خاصة على مستوى المحافظة، مع هيكلة توزيع السلع، وتوفير الاحتياجات الأساسية، وهو بذلك يضمن تحقيق العدالة لمناطق الأقليات القومية والدينية وعلى رأسها أهل السنة.

ولعل الأساس الثاني الذي رفعه الرئيس أحمدي نجاد كشعار لحكومته هو التعامل مع جميع طوائف الشعب بمحبة، مؤكداً أن الحكومة التي تهتم بالشعب لا يمكن أن تكون غريبة أو بعيدة عنه، تشعر بآلامه وتعمل على تخفيفها، وقال: إننا باعتبارنا دولة إسلامية ينبغي أن نشيع ثقافة التعامل بالمحبة، ولا ينبغي أن تكون الحكومة خصماً للجماهير، أو منافساً لهم في الاستثمار والإنتاج وجلب الخدمات والتسهيلات والاستفادة من الإمكانات، بل أن تكون شريكاً لهم في كل هذا بقدر الإمكان. من حسن الحظ أن معظم الناس إخوة في الدين، وهذا يزيد من اتساع ثقافة المودة ويساعد على الانسجام الوطني، ويعزز القدرة الوطنية؛ لأن أساس الوحدة هي المودة والتعامل بالمحبة، وإن حفظ حقوق المواطنين له علاقة مباشرة بالمحبة، وهو ما يعنيه شعار التعامل بالمحبة الذي رفعته الحكومة.

كان الأساس الثالث الذي رفعه الرئيس أحمدي نجاد شعاراً لحكومته هو أن خدمة الشعب أهم واجبات الحكومة، الخدمة المعززة بالعدالة والتعامل بالمحبة، مما يجعل من أهم أولويات الحكومة حل مشاكل المعيشة وإيجاد فرص العمل، وتوصيل الخدمات إلى المناطق المحرومة والطبقات الفقيرة، ومن ثم فإن المناطق الحدودية (مناطق إقامة الأقليات خاصة أهل السنة) ستكون لها الأولوية في الخدمات، وإزالة مشكلات محدودي الدخل، ومشاكل الطرق

والمواصلات داخل وبين المدن والقرى.

أما الأساس الرابع الذي جعله الرئيس الإيراني شعاراً لحكومته فهو التنمية المادية والمعنوية للبلاد، لكي يحصل كل فرد على ما يليق به من مستويات المعيشة والتعليم والصحة وغيرها كحد أدنى. ويقول أحمدي نجاد: إن رسالة شعبنا التاريخية هي إرساء قواعد الحضارة الإسلامية الجديدة بالتعاون مع جميع المسلمين، وإن المصادر المادية والمعنوية العظيمة للعالم الإسلامي من ناحية، واليقظة والحرية وإرادة المسلمين من ناحية أخرى، فرصة تاريخية لإحياء العزة الإسلامية، لذلك ينبغي توجيه كل الجهود لتحقيق مبدأ التقدم المادي والمعنوي الشامل المحقق لآفاق وضاءة.

وفيما يتعلق بالتنمية المعنوية يؤكد الرئيس أحمدي نجاد على أن إيمان الجماهير بالعمل بما يرضي الله، فالدين الإسلامي هو الأساس الأصيل للثقافة الإيرانية، التي هي ثقافة دينية في جميع أبعادها السياسية والاجتماعية والثقافية، وأن الأمة في خضم الأحداث الجسيمة قد عاشت في ملاذ الثقافة الدينية، ومن هنا فإن الرئيس أحمدي نجاد يتعهد بالمحافظة على الثقافة الدينية ابتداء من المدرسة، والتعامل معها بأسلوب جديد وعلمي، ودعمها بالثقة والأمل والعمل والحب.

ويؤكد على دعم ثقافة الانتظار ومحبة آل البيت في جميع أنحاء البلاد، وتعريفها للخارج، وإحياء القيم الإسلامية الحميدة مثل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وبر الوالدين، وصلة الأرحام، وإكرام اليتيم، والصدقات، والإيثار والشجاعة من خلال التربية والتعليم والجامعات والمساجد والحوزات الدينية والهيئات الثقافية والمجالات الفنية، ودعم الكيان الأسري باعتبار أن الأسرة هي الخلية الأولى للمجتمع. كما أكد على مواجهة التحديات الفكرية بدعم الدولة للهيئات العلمية والثقافية، وتوسعة الثقافة القرآنية، والاستفادة بوسائل الإعلام في هذا الإطار[٣٧].

من برنامج الرئيس أحمدي نجاد يمكن استنتاج أن توجهه للمناطق المحرومة واهتمامه بالمناطق الحدودية سوف ينعكس إيجاباً على أهل السنة، باعتبار أن معظمهم يسكن في هذه المناطق، كما أن أسلوب التعامل معهم سوف يختلف عن الفترات السابقة، لسببين: الأول يتعلق بطبيعة الأسلوب الذي ينتهجه الرئيس الجديد في عدم التفرقة بين المواطنين بغض النظر عن العرق والمذهب، والثاني هو أن الرئيس أصبح في حاجة لأهل السنة في تنفيذ برنامجه الإصلاحي في الداخل، وإنجاح مشروعه الإقليمي لدعم إيران وتخفيف الضغط عليها مع تطور الملف النووي الإيراني.

وقد استطاعت حكومة الرئيس أحمدي نجاد احتواء الفتنة التي أثيرت في مناطق الأقليات الدينية بسبب رسالة نسبت إلى حجة الإسلام محمد علي أبطحي مساعد رئيس الجمهورية السابق عن صدور قرار جمهوري عام ١٣٧٧ ش- ١٩٩٩م حول إعادة توطين الأقليات الدينية التي تسكن المناطق الحدودية، وقد أدت هذه الشائعة إلى تمرد في هذه المناطق وصِدَام مع قوات الأمن أسفر عن مقتل ٦

> لقد جعل الرئيس أحمدي نجاد مبدأ الاتحاد والتضامن والتعاون بين دول المنطقة الأساس الذي يمكن أن يقوم عليه أمن المنطقة

أشخاص وإصابة أكثر من ١٥٠ شخصاً، وقد صرح أحد زعماء القبائل العربية ناصر رحيم خاني بأن هذه الأحداث هي نتيجة لسوء التخطيط والنظرة الخاطئة للأوضاع والواقع في مناطق الأقليات، ورغبة بعض المسئولين في التطهير العرقي وقمع الأحاسيس

القومية، وسوء الأحوال الاقتصادية، ووجود تضاد سياسي، وتهريب الأسلحة عبر الحدود، وعنف المعارضين القوميين من الأقليات وعدم الترحيب بهم في الأحزاب السياسية الشرعية، فضلاً عن وجود أجهزة إعلامية أجنبية قوية على الحدود تدعم النظرة الانفصالية، وكذلك عدم وجود رؤية وفكر لدى المثقفين من الأقليات(٣٨).

ولا شك أن استيعاب حكومة الرئيس أحمدي نجاد لهذه الأحداث التي يرجع سببها إلى ما قبل فترة رئاسته يوحي بأن السياسة التي ينتهجها مع الأقليات، ومنهم أهل السنة تعتبر سياسة مرضية لهم إلى حد كبير.

تأثير السياسة الخارجية لأحمدي نجاد على أهل السنة في المنطقة:

يؤمن أحمدي نجاد أن مبدأ العزة والحكمة والمصلحة ينبغي أن يكون أساس السياسة الخارجية لإيران، ومن ثم فمن الضروري دعم العلاقات مع كل الدول التي تعترف بالحقوق الطبيعية والقانونية لإيران، ولا تتبع سياسة العدوان والتسلط عليها، وإقامة علاقات عادلة خاصة مع دول الجوار، وأن حوار إيران مع العالم ينبغي أن يكون على أساس قواعد منطقية وأصولية، ومعايير مقبولة للشعب، وهو يدرك أن العالم ليس الدول الغربية وحدها، بل يسبقها دول الشرق في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية.

والرئيس الإيراني يعتقد -كأصولي- أن قوة إيران تزيد مع وجودها ضمن تكتل إسلامي؛ ففي مقابل دعوة الولايات المتحدة لإقامة شرق أوسط موسع، يدعم نجاد دعوة طهران لإقامة «شرق أوسط إسلامي» من منطلق عقائدي، لذلك فسيكمل ما بدأه خاتمي في علاقاته مع دول الخليج والدول العربية والإسلامية، وتطوير منظمة المؤتمر الإسلامي من أجل أن تكون أكثر فاعلية، وكذلك حل القضايا المعلقة مع دول المنطقة، والترحيب بالتفاهم والتعاون معها.

ولا شك أن هذا المشروع سوف يكون له آثار تمتد إلى خارج إيران لما فيه من دلالات سياسية، وسوف تُلقي بظلالها على الممارسة السياسية في بلدان الشرق الأوسط.

أولا: العراق:

لإيران استراتيجية خاصة تجاه العراق منذ قيام ثورتها الإسلامية، حيث تقر إيران لنفسها حق التدخل في شئون العراق، ولكنها لا تقر أبدًا بل تناهض أي تدخل أجنبي فيها، وتعتبره من وجهة النظر الأمنية مساساً بأمنها القومي، ومن وجهة النظر الدينية مساساً بمقدساتها مهما كانت العلاقة بينها وبين الحكومة العراقية.

ورغم أن العلاقات الإيرانية العراقية شهدت تدهوراً خطيراً من بداية الثمانينيات، كما شهدت حرباً عنيفة دامت ثماني سنوات، لكن العلاقات بينهما تتغير دائماً بتغير الأوضاع، وفى ظل الظروف التي شهدتها المنطقة بعد إسقاط نظام صدام حسين واحتلال العراق بدأت إيران تعيد النظر في علاقاتها بالعراق، وتفكر في كيفية الاستفادة من الأوضاع الجديدة التي تشهدها المنطقة، يقول محمود صدري المحلل السياسي: إن النظام الذي يحكم العراق في ظل الوجود الأمريكي فيها، لن يكون لديه القدرة على تحدي إيران عسكرياً، أو إثارة العرب ضدها، بغض النظر عن درجة عدائه المتصورة لإيران، ولن يخرج العداء عن التنافس التقليدي الموجود بين بغداد وطهران.(٣٩)

لكن رغبة إيران في الاحتفاظ بمصالحها في العراق ودعمها تتقاطع مع الوجود الأمريكي فيها، ومن ثم فإنها تتخذ من أجل تحقيق مصالحها سياسات مرنة، لا تجعل الأمور تصل إلى الصدام مع الولايات المتحدة، فرغم أن إيران تستشعر الخطر في حدوث أي تغيير في العراق في الوقت الحاضر، وأنها قد

حلمت من قبل بدولة شيعية في العراق، تناصر نظامها إلا أن الظروف الراهنة تجعلها تتنازل عن هذا الحلم مؤقتاً، ومن ثم فإن إيران في تنقيتها الأجواء مع العراق إنما تعمل على تثبيت وحدته تحت قيادة واحدة، متناغمة في ذلك مع دول المنطقة التي لا تحبذ تقسيم العراق، مع دعوة المنظمات الشيعية بالتدبير والحكمة في المقاومة ومواجهة الضغوط الأجنبية، ولا شك أن هذه السياسة تفتح الباب للتوسط بين المقاومة العنيفة والاستسلام، وعدم مواجهة الإسلاميين السنة، وتعلن عن توجه إسلامي جديد يتمثل في إسلام العقل والمنطق، الذي يدرك التنوع في عين التضامن والكثرة في عين الوحدة والثبات في عين التعايش.

ولا شك أنه قد أصبحت لدى إيران في عهد الرئيس أحمدي نجاد سيناريوهات جاهزة للأوضاع المحتملة، حيث تسارع إيران إلى تحسين علاقاتها الاقتصادية مع الحكومة العراقية، وتشجع القطاعين الحكومي والخاص على المشاركة في عمليات إعادة إعمار العراق، وفتحت أسواقاً عند منافذ الحدود المشتركة لتجارة الترانزيت، من أجل بيع السلع التي تحتاج إليها العراق، والتي يمكن أن تتم عن طريق المنظمات الدولية، أو من ممرات الترانزيت في العراق، والتنمية الاقتصادية والثقافية في المحافظات المجاورة للعراق، وتشجيع القطاع الخاص العراقي على شراء البضائع من إيران بتقديم اعتمادات مالية بفائدة منخفضة، مع إعداد خطة للتأمين ضد أخطار حمل البضائع للعراق بواسطة الناقلات الإيرانية، وتفعيل دور القطاع الخاص الإيراني للمشاركة في السوق العراقي بتقديم أحدث المعلومات الاقتصادية والسياسية على مواقع الإنترنت عن الوضع الاقتصادي والسياسي للعراق، وتسعى إيران بالتعاون مع المنظمات الدولية، والدول المانحة للعراق أن تحظى بدور في إعادة بناء العراق، وهكذا تنشط إيران لكي تطرح نفسها كواحدة من الدول المؤثرة في مستقبل العراق، باعتبارها عضواً: "في البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منظمة الصحة العالمية، منظمة الأغذية والزراعة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، بنك التنمية الإسلامي".(٤٠)

ويدور الحديث حول مد خط سكك حديدية ليربط بين بغداد وطهران سعياً وراء تحسين العلاقات بين البلدين، فقد أعلن المدير الجديد لمشروعات السكك الحديدية العراقية أنه سوف يتم بسرعة إنشاء خط سكك حديدية يربط بين طهران وبغداد، عن طريق شبكة من الخطوط الواسعة، وبذلك سوف ترتبط عاصمتا العراق وإيران، وذكر هلال القريشي في حديث لإذاعة العراق الحرة أن وفداً من الخبراء يدرس في طهران خطوات تحقيق هذا المشروع الكبير، وأضاف أن هذا الخط سوف يربط بين بغداد وديالي وبعقوبة وخانقين وقصر شيرين وكرمانشاه وهمدان وطهران، وقال: إن هذا الخط سوف يكون اتجاهاً واحداً إلى أن يتم توفير الميزانية اللازمة لإنشاء الاتجاه المعاكس، والجدير بالذكر أن هذا الخط سوف يربط إيران والعراق بخط السكك الحديدية في سوريا وتركيا، وباستكمال هذا المشروع سوف تتصل العراق بتركيا وإيران وسوريا.(٤١)

كما أكد هاشمي رفسنجاني أن شعب إيران لديه الرغبة في المساعدة، وعلى المسئولين الاستفادة من هذه الروح الحية.(٤٢)

وقد قامت الصحف الإيرانية بطرق الحديد الساخن عندما أبرزت طلب الولايات المتحدة من إيران التدخل لدى الشيعة في العراق لمنع تفاقم الأمور، واستجابة إيران لهذا الطلب، مؤكدة على موقف إيران بعدم دعم الزعيم مقتدي الصدر، ودعم مطالب الزعيم آية الله السيستاني، مدعمة بذلك الاتجاه الوسط في سلوك الشيعة العراقيين، ودعم انتخابات حرة نزيهة في العراق لاختيار حكومة وطنية، ودعم إقرار دستور جديد في العراق؛ لأن ذلك يخدم أمن إيران.

ومن هنا يمكن أن نستنتج سلوك إيران تجاه أهل السنة في العراق خلال المرحلة المقبلة، فرغم أن كل المساعدات الإيرانية للعراق تصب لمصلحة الشيعة هناك، إلا أن هذا ينعكس بشكل غير مباشر لمصلحة أهل السنة، كما أن إيران في انتهاجها سياسة تهدف إلى وحدة العراق وعدم تقسيمه، مضطرة للتعامل بشكل إيجابي وجيد مع أهل السنة، وتسعى بقدر الإمكان إلى عدم الصدام بين المقاومة الشيعية والمقاومة السنية على الساحة العراقية.

لذلك أحدثت تصريحات الملك عبدالله الثاني ملك الأردن حول سعي إيران لإقامة الهلال الشيعي، ضجة واستنكاراً كبيراً في الأوساط الإيرانية التي هاجمت الملك، واتفقت مع سوريا على عدم المشاركة في مؤتمر عمان لدول الجوار مع العراق، ثم اكتفت بالتمثيل على مستوى وكلاء الوزارة، ثم التحفظ على إعلان المؤتمر عدم التدخل في الشئون الداخلية للعراق، مما جعل الملك عبد الله الثاني يقوم بتخفيف التوتر بإعلانه أنه حدث خطأ في فهم تصريحاته، وأنه ليس بين المسلمين من لا يقدر أتباع آل بيت الرسول، وأنه مؤمن بضرورة التضامن بين السنة والشيعة.

ثانيا: الخليج العربي:

لقد جعل الرئيس أحمدي نجاد مبدأ الاتحاد والتضامن والتعاون بين دول المنطقة الأساس الذي يمكن أن يقوم عليه أمن المنطقة، ويتحقق من خلال القضاء على الخلافات بين هذه الدول أو خفضها إلى أدنى مستوى، وخاصة في أربع مسائل، هي: الخلاف الحدودي، الخلاف المذهبي، الخلاف العرقي، الخلاف الأيديولوجي.

وإيران لا تتدخل في طبيعة العلاقات بين دول الخليج وتعتبرها شأناً داخلياً، ودون أن تعطي الفرصة لأي تداخل بين هذه العلاقات وبين علاقاتها بكل منها، ولا شك أن مراجعة سريعة للاتفاقات الأمنية التي عقدتها إيران مع كل من المملكة العربية السعودية والبحرين وعمان وقطر والكويت ولبنان والعراق والأردن وتركيا وباكستان وأفغانستان تؤكد أن إيران تعطي أمنها القومي الأولوية الأولى في هذه المرحلة بغض النظر عن أولويات مبادئ الثورة الإسلامية أو تعهداتها للجماعات الثورية في المنطقة حتى الإسلامية منها والفلسطينية، وتشير إلى خط تحركها السياسي والعسكري وحجمه في الوقت الراهن، خاصة وضع القوات الأجنبية وخاصة الأمريكية في العراق والمنطقة، والعمل على دعم المنظمة الدولية لتقوم بدور محوري، وإخلاء المنطقة من السلاح النووي بما فيها إسرائيل، ومحاربة الإرهاب في المنطقة، وإدانة الإرهاب الإسرائيلي، والدعوة للاتحاد والتضامن بين الدول الإسلامية.(٤٣)

وقد أضاف الوجود السكاني الإيراني المؤثر والضاغط في منطقة الخليج عمقاً للمشروع الأمني، وجعله يقوم على الإدراك المشترك لمعنى الأمن البعيد المدى، وعدم التعارض مع الأمن العالمي، والتطرق إلى كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع قابلية التطور الطبيعي مع تقدم النظم العالمية.(٤٤)

ويعتبر الطرح الذي قدمه جواد ظريف وكيل وزارة الخارجية الإيرانية في اجتماع لجنة نزع السلاح بمقر منظمة الأمم المتحدة في نيويورك حول أمن الخليج تدعيماً لهذا المشروع، حيث طالب بتشكيل بنية أمنية يشترك في وضعها جميع دول الخليج، على أن تقوم كل دولة بطرح قضاياها وملاحظاتها حول الأمن والتسلح وخفض نفقاته والاتفاق حول مسألة شراء ونقل الأسلحة الأجنبية لأي من دول المنطقة.(٤٥)

ومن الواضح أن الرئيس أحمدي نجاد مع تبنيه سياسة سلفه، وجديته في إقامة شرق أوسط إسلامي، سوف يتعامل بود مع دول الخليج السنية، خاصة مع احتوائها أقلية شيعية مفيدة لإيران.

ثالثاً: الدول العربية:

مع أن إيران اعتبرت تصدير الثورة واجباً إسلامياً إلا أنها عملت على الاستفادة في ذلك من الوسائل السلمية كأجهزة الإعلام والمحافل الدينية والثقافية والفنية، فضلاً عن المشروعات الإسلامية.

ومن أهم هذه المشروعات الدعوة إلى وحدة العالم الإسلامي وما تتطلبه من إجراءات، حيث بادرت إيران إلى تخصيص أسبوع للوحدة الإسلامية يُحتَفل به كل عام في ذكرى مولد الرسول عليه السلام ما بين ١٢ و١٧ ربيع الأول أي تاريخي ذكرى مولده عند السنة والشيعة، يقول الزعيم خامنئي: "ينبغي على الإخوة المسلمين من سنة وشيعة أن ينسوا الماضي، وأن يوحدوا كلمتهم وتوجهاتهم وأُخُوتهم، ويمكن تأسيس دار للتقريب بين المذاهب على أساس التضامن والتعاون والوحدة الفكرية بين علماء السنة والشيعة، إننا لا نريد أن يدخل الإخوة من أهل السنة في مذهب الشيعة، أو أن يدخل الشيعة في مذاهب أهل السنة، بل ينبغي أن تكون الوحدة والتضامن الأخوي الإسلامي حول محور ومجال مشترك».(٤٦)

وخامنئي بذلك يكون قد سبق إلى نقطة وسط يمكن التباحث حولها، وسوف يؤدي تطبيقها إلى تحديد حجم العلاقات بين إيران ودول الخليج العربية، بل إنها سوف تجعل هذه العلاقات تتسع وتنكمش حسبما تحدده المصالح المشتركة، وتقوم بدور فعال في حل المشاكل التي قد تطرأ بين الطرفين أصحاب المصلحة، تماماً كما حدث في مسألة الحج السياسي.(٤٧)

كذلك أعلن المتحدث الرسمي باسم الخارجية الإيرانية في مؤتمر صحفي، طلب إيران الانضمام للجامعة العربية كمراقب، في إشارة واضحة للمواكبة الإيرانية لمحاولات إعادة الهدوء والسلام للمنطقة، مؤكداً على القرب الجغرافي والثقافي والحضاري بين إيران والعرب، والحرص على حسن الجوار، وما يمكن أن يحققه التعاون العربي الإيراني في إطار هذه الجامعة ودورها الفعال في أمن واقتصاد المنطقة، وفي ضوء جهود أمينها العام عمرو موسى لتطويرها ورفع كفاءتها، واستثماراً للعلاقات الطيبة التي تربطه بإيران.

وفي ضوء عرض إيـران الانضمام إلى منظمة التعاون الخليجي كمراقب، ولاشك أن طلب انضمام إيران للجامعة العربية كمراقب يعبر للوهلة الأولى عن تغير جوهري في نظرة إيران للعرب من ناحية ولسياستها الخارجية - خاصة على المستوى الإقليمي- من ناحية أخرى، لقد كانت إيران تعتمد أساساً قومياً مصبوغاً بصبغة إسلامية تجاه العرب، مما وضع الدول العربية في تصنيفات تتدرج من الحميمية إلى العدائية، ومن الأيديولوجية إلى المصلحة، كما كانت الأحداث الإقليمية تؤثر سلباً وإيجاباً على هذا التصنيف، خاصة الحرب العراقية الإيرانية وحرب الخليج الثانية والحرب الأفغانية ثم الاحتلال الأمريكي البريطاني للعراق.

مما يشير إلى اعتبار إيـران نفسها كياناً منفصلاً عما حوله من دول الجوار متصلاً بعوامل الضرورة والمصلحة.

وإن مراجعة بسيطة للأفكار الوحدوية التي كانت تطرحها إيران سواء من خلال إجراءات أحادية مثل أسبوع الوحدة الإسلامي في ١٢-١٧ ربيع الأول بمناسبة مولد الرسول الكريم عليه السلام، أو يوم القدس الإسلامي في الجمعة الأخيرة من رمضان، أو مؤسسة التقريب بين المذاهب الإسلامية، أو حتى المجمع العالمي لآل البيت، وسواء من خلال منظمة المؤتمر الإسلامي، أو شعار إحياء الحضارة الإسلامية أو بناء الثقافة الإسلامية الحديثة، أو من خلال طرح مشروع حوار الحضارات على منظمة الأمم المتحدة واقتراحها أن يكون عام ٢٠٠١م عام حوار الحضارات، تجعلنا ندرك أن هذه الأفكار تنبثق عن استراتيجية تصدير الثورة الإسلامية.(٤٨)

وتشير تقارير مباحثات المسئولين الإيرانيين مع الدول العربية في عهد أحمدي نجاد إلى تحول واضح في السياسة السابقة لمصلحة التضامن الإسلامي الذي يجمع بين الشيعة والسنة. ويتسم هذا التحول بالحذر قدر اتسامه بالمعقولية.

خاتمة:

إن تحرك المجتمع الدولي في اتجاه العولمة قد فرض على إيران قواعد جديدة في التعامل الدولي؛ أهمها أن تكون المشاركة سبيلاً لتحقيق المصلحة المشتركة، وتحقيق إمكانية تقديم الثقافة الإسلامية إلى الثقافات الأخرى، وتحقيق القدر المطلوب من التوازن بين الشأن الداخلي والشأن العالمي، ومن منطلق إدراك إيران لقدراتها الذاتية وإمكاناتها وتزايد تأثير نشاطها في المنطقة، وإحساسها بحقها في الريادة على سائر دول المنطقة، ولرغبتها في القيام بدور قومي أو وطني، أو سعيها لتحقيق أهداف دينية أو مذهبية أو استراتيجية وطنية أو قومية طرحت فكرة الانضمام للجامعة العربية كمراقب، والتي تعتبر خطوة أوسع من التعاون تقضي على تحديات دعم العلاقات، وتجعل الثقة تحل محل سوء الظن، وتكون قابلة للتطبيق بل تكون السبيل الوحيد لوضع خريطة مثلى للمنطقة.

ولقد أدركت إيران أن هذه الخطوة ليست ضارة بالمصالح الوطنية ولا تخدش الهوية القومية، وأن المشاركة بمعنى تنسيق المواقف تجاه الأوضاع الموجودة في المنطقة، والتعاون على حل مشكلاتها المعقدة، وإقرار الأوضاع المناسبة للتعاون الفعال بين دول المنطقة، ودعم السلام والأمن والصداقة، وليست بمعنى تقسيم المصالح ومناطق النفوذ الضيق.

وتسعى إيران إلى التركيز على تبادل المجرمين والإرهابيين وهي مسألة هامة لدول المنطقة التي لها معارضون في الخارج لحل قضية الأفغان العرب ومنسوبي تنظيم القاعدة، الذين عادة ما يلجئون إليها للحصول على الحماية أو الدعم، والذين أصبحوا ورقة في يد القيادة الإيرانية يمكن أن تستفيد منها لتحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية والأمنية مع الدول التي ترغب في استعادة هؤلاء الثوار، وقد قامت إيران بالفعل بإعادة أكثر من أربعمائة عضو من تنظيم القاعدة التي تدعي أنها اعتقلتهم عند الحدود، وأن منهم مائة وخمسين عضواً من السعودية والكويت فضلاً عن ستة عشر قيادياً سعودياً أعيدوا إلى بلادهم، ومنهم مائتي باكستاني أعيدوا بالفعل إلى باكستان، بالإضافة إلى أعضاء آخرين من اليمن وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وبلجيكا.(٤٩)

كما يرى الإيرانيون أن قضية تصدير الثورة الإسلامية التي تم الخلط فيها بين الجانب الثقافي والجانب العسكري والأمني، يمكن اعتبارها الآن -وفي ظل المشاركة الثقافية، وبعد أن أصبحت قضية ثقافية بحتة- من القضايا التي تقبل الطرح على مستوى المثقفين، بل إن عرضها على طاولة البحث قد أصبح ضرورياً الآن باعتبارها فكراً إسلامياً عاماً يتضمن تجربة إيرانية في التطبيق، وأن هناك قضايا فكرية أخرى يمكن أن تدخل في إطار المشاركة.

ويولي الإيرانيون في عهد الرئيس أحمدي نجاد أهمية خاصة للمشاركة الثقافية لحل كثير من هذه القضايا التي ظلت مُعَوِّقة للتقارب العربي الإيراني، ومن بينها قضية مواجهة الغزو الثقافي الأجنبي للفكر الإسلامي وما ترتب عليه من تداعيات، كما أن قضية التقريب بين المذاهب تحتاج إلى مزيد من العناية، وقضية الإسرائيليات في الفقه، فضلاً عن قضية بناء الثقافة الإسلامية الحديثة التي تتواءم مع أصالة الثقافة الإسلامية العريقة، وتواكب الثقافة العالمية التي تضغط علينا بكل الوسائل الحديثة. ويدخل في هذا الإطار المشاركة الفنية سواء في مجال الفنون الجميلة أو الفنون الأدبية أو الفنون التمثيلية كالمسرح والسينما والإذاعة والتليفزيون، من منطلق

الخروج من أزمة الثقة والتردد التي أحاطت بكل الفنون لدى كل البلاد الإسلامية، لإيجاد فن إسلامي لا يتنافى مع أصول ومبادئ الشريعة الإسلامية، ويليق بثقافة هذا الدين وهذه الأمة العظيمة، ويحل معضلة الصدام بين الفن والدين.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع العربية:

(١) إذاعة بغداد بتاريخ ٦/ ١/ ١٩٨٠م.
(٢) الأطلس الآسيوي، مركز الدراسات الآسيوية- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٣م.
(٣) أنتوني كوردزمان : القدرات العسكرية الإيرانية. الترجمة العربية لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
(٤) خطاب مارتن أنديك المدير العام لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا في مجلس الأمن القومي الأمريكي أمام معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى في ١٨ مايو ١٩٩٣م.
(٥) حامد محمود عيسى: المشكلة الكردية في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٢م.
(٦) حقوق الإنسان في إيران : مساجين إيرانيون في انتظار الطعام WWW.AljaZeera.net
(٧) صلاح بسيوني : عناصر القوة والتحديات. أوراق الشرق الأوسط يونيو ١٩٩٦م. سيادة كاملة أم مفتوحة . أوراق الشرق الأوسط مارس ١٩٩٨م.
(٨) عبد الرحمن صبري : مرتكزات التعاون الإقليمي . أوراق الشرق الأوسط يناير ١٩٩٨م.
(٩) لطفي الخولي : رؤية نقدية لأيديولوجيا القومية العربية . أوراق الشرق الأوسط يونيو ١٩٩٦م.
(١٠) محجوب عمر: تطبيقات في الصراع العربي الإسرائيلي . أوراق الشرق الأوسط يونيو ١٩٩٨م.
(١١) مجلة أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط. القاهرة.
(١٢) مجلة السنة العدد ٥١و٥٢.
(١٣) مجلة مختارات إيرانية: مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام. أعداد عام ٢٠٠٥م.
(١٤) محمد السعيد عبد المؤمن: إيران وآفاق المستقبل. طبع مركز الدراسات الإنسانية جامعة عين شمس.
(١٥) مركز ابن خلدون : هموم الأقليات، التقرير السنوي الأول، ١٩٩٣م
(١٦) ناصر الدين هاشمي : موقف أهل السنة في إيران، د.ت.
(١٧) نبيل زكي : أيديولوجية الهيمنة علي العالم . أوراق الشرق الأوسط يونيو١٩٩٨م.

المصادر الفارسية:

(١) أصغر جعفر ولداني: الحدود غير المرئية في الخليج . مركز دراسات الخليج .طهران ١٣٧٣هـ.ش.
(٢) حيدر مولانا : دور إيران في أمن المنطقة . إطلاعات ٩/ ٧/ ١٩٩٥م.
(٣) دائرة المعارف بزرك إسلامي ج١٠ ص٥١١. نشر طهران ١٣٨٠ـ.ش.
(٤) دراسة أعدتها وزارة الدفاع حول أمن الخليج ونشرتها مجلة السياسة الدفاعية عدد شتاء عام١٩٩٣م.
(٥) دراسة قدمت لندوة الخليج التي عقدها مركز الدراسات السياسية والدولية بوزارة الخارجية الإيرانية، ونشرتها صحيفة كيهان في ١٧/ ١/ ١٩٩٣م.
(٦) سيد علي قادري : مشروع إعلان دمشق . كيهان في ٢٩/ ١/ ١٩٩١م.
(٧) الصحف الإيرانية باللغة الفارسية: إطلاعات، جمهوري إسلامي، كيهان، همشهري، إيران، عصر نو، بازتاب.
(٨) علي أكبر نيك خلق وعسكر فوري: جامعة شناسي عشاير إيران، انتشارات جابخش، طهران ١٣٧٧ـ ش.
(٩) علي شمخاني : ضبط التسلح . مركز الدراسات السياسية والدولية . طهران ١٣٧٢هـ.ش.
(١٠) علي شمخاني: دراسة حول أمن إيران نشرتها كيهان في ٢٥/ ٩/ ١٩٩٣م.
(١١) كاظم قاضي زاده: حول الخطوط العامة للفكر السياسي للإمام؛ ونشرتها صحيفة جمهوري إسلامي في ١/ ٨/ ١٩٩٤م.
(١٢) محفوظات وزارة الخارجية الإيرانية. عهد نامه ١٩٧٥م.
(١٣) محمود صدري: حوار الحضارات ضرورة عصرية: همشهري في ٤/ ١/ ٢٠٠١م.
(١٤) مجلة إيران فردا، طبع طهران، أعداد سنة ١٣٧٧ـ.ش.
(١٥) مجلة سياست خارجي، وزارة الخارجية الإيرانية أعداد عام ١٣٨٤ـ.ش.
(١٦) مجلة هنر ومردم، وزارة الثقافة الإيرانية أعداد ١٣٨٤ـ.ش.
(١٧) ناصر فكوهي: القومية وحوار الحضارات: فصل المفهوم الجديد للقومية. همشهري في ١٠/ ٥/ ٢٠٠١م.

المصادر والمراجع الغربية:

(١) office of the assistant secretary of defense for international security affairs: U.S.securityfor the middle east Washington may 1995 pp 16-17

(٢) middle east defense news 21/12/1992 Iran . ballistic missile program vol .6 . no.6 . p559

(٣) journal of commerce 6/1/1993 .p. 5.

(٤) Washington post 17/4/1995. p . A12

هوامش:

(١) الأطلس الآسيوي ، مركز الدراسات الآسيوية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ٢٠٠٣م ص ١٢٩.

(٢) دائرة المعارف بزرك إسلامي ج١٠ ص٥١١. نشر طهران ١٣٨٠..ش.

(٣) ب.د كلارك : سكان إيران ، ص ١٢ .

(٤) الجماعة الرابعة : دراسة حالة عن الحرب العراقية - الإيرانية في الفترة من سبتمبر ١٩٨٠ إلى إبريل ١٩٨٨م (ملف معلومات) تحت إشراف لواء أركان حرب/ سليمان مصطفي ناشد ، كلية الحرب العليا ، أكاديمية ناصر العسكرية (غير منشور) ص٤٣.

(٥) علي أكبر نيك خلق وعسكر فوري : جامعة شناسي عشاير إيران ، انتشارات جابخش ، جاب أول ، طهران ، ١٣٧٧ ، ص ٨٦.

(٦) هنر ومردم (مجلة) شماره ٨٨ ، دورة جديدة، ص٢.

(٧) علي أكبر نيك خلق : جامعة شناسي عشاير إيران ، انظر ص ٨٦-٨٧.

(٨) المرجع السابق ص ٨٧ .

(٩) السابق نفسه ، ص ٩٣.

(١٠) إيلات وعشاير ، انتشارات آكاه سال ١٣٦٢ ، ص ٢٨ وعلي أكبر نيك خلق : جامعة شناسي عشاير ص ٩٥.

(١١) مردم شناسي ، دفتر أول ، بهار ، سال ١٣٦٢ ، ص ٨٠-٨١ .

(١٢) عبد الرحمن حميده: جغرافية آسيا ، ص ٦٩٣ .

(١٣) أحمد محمود الساداتي: رضا شاه باني نهضة إيران الحديثة ، ط١ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة، ص ١٣٥ .

(١٤) علي أكبر نيك خلق : ص ٩٦.

(١٥) إيلات وعشاير ، انتشارات آكاه ، ص ٢٧.

(١٦) علي أكبر نيك خلق : جامعة شناسي عشاير إيران، انظر ص ٩٢.

(١٧) حامد محمود عيسي : المشكلة الكردية في الشرق الأوسط ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٩٢م ، ص ٤١٩ .

(١٨) المرجع السابق ، انظر ٢٢٧ وما بعدها .

(١٩) مركز ابن خلدون : هموم الأقليات ، التقرير السنوي الأول ، ١٩٩٣م ، المشرف العام الدكتور سعد الدين إبراهيم ، انظر ص ٢٥٢ وما بعدها .

(٢٠) المرجع السابق ، انظر ص ٤.

(٢١) حقوق الإنسان في إيران : مساجين إيرانيون في انتظار الطعام WWW.AljaZeera.net .

(٢٤) ج . ١ . ١ . الدستور ، المادة رقم ٣٨.

(٢٥) رضا افروز: بازتاب بتاريخ ١٦ مهر١٣٨٤..ش.٨/ ١٠/ ٢٠٠٥م

(٢٦) مجلة السنة العدد ٥١.

(٢٧) مجلة السنة العدد ٥٢.

(٢٨) الدستور ، المادة رقم ١٢ .

(٢٩) الدستور ، المادة رقم ١٢.

(٣٠) حوار مع الشيخ محمد مدني إسحاق مستشار الرئيس الإيراني لشئون أهل السنة وعضو مجلس الخبراء ، لمجلة الدبلوماسي الدولي ،(عدد صادر بمناسبة العيد الوطني للجمهورية الإسلامية الإيرانية) القاهرة ، فبراير ٢٠٠٣.

(٣١) صلاح الدين : جامعة مدني واقليتهاى مذهبي ، إيران فردا (مجلة) شمارة ٤٩ ، ابان - آذر ١٣٧٧ ، ص ١١٨ .

(٣١) المرجع السابق ، انظر ص ١١٨ - ١١٩ .

(٣٢) ناصر الدين هاشمي: موقف أهل السنة في إيران ، د.ت ، د.ت ، لمزيد من المعلومات انظر ص ١٧-١٨.

(٣٣) المرجع السابق ص ١٩.

(٣٤)يرفند ابرهميان : خلفيات وعوامل الثورة الدستورية ، ص ٣٠.

(٣٥) مجلة السنة العدد ٦٩.

(٣٦) د. محمد السعيد عبد المؤمن: قراءة في الخطاب السياسي للرئيس الإيراني. مجلة مختارات إيرانية العدد ٦١.

(٣٧) صحيفة إطلاعات بتاريخ ٥ شهريور١٣٨٤..ش.

(٣٨) صحيفة همشهري بتاريخ ٣ شهريور١٣٨٤..ش.

(٣٩) صحيفة عصر نو بتاريخ ١٧ أرديبهشت ١٣٨٤..ش.

(٣٩) صحيفة همشهري بتاريخ ١٠/ ١٠/ ٢٠٠٢م.

(٤٠) مجلة سياست خارجي العدد١٩٠ص٢٢٨.

(٤١) وكالة أنباء إيرنا بتاريخ ١٥/ ٣/ ٢٠٠٤م.

(٤٢) صحيفة كيهان بتاريخ ١٣/ ٤/ ٢٠٠٤م.

(٤٣)صحيفة همشهري بتاريخ ١٧/ ٥/ ٢٠٠٣م.

(٤٤)من الدراسات التي قدمت لندوة الخليج التي عقدها مركز الدراسات السياسية والدولية بوزارة الخارجية الإيرانية ونشرتها صحيفة كيهان في يناير ١٩٩١م.

(٤٥) صحيفة جمهوري إسلامي في ٢١/ ٤/ ١٩٩٤م.

(٤٦) صحيفة اطلاعات بتاريخ ١٥/ ١١/ ١٩٨٦م.

(٤٧)صحيفة كيهان بتاريخ ١/ ٢/ ١٩٩٣م.

(٤٨)صحيفة همشهري في ٥/ ٥/ ٢٠٠٣م.

(٤٩) صحيفة همشهري في ٢٦مرداد ١٣٨٤..ش.

معلومات

إيران -بيانات أساسية

عرفت إيران باسم بلاد فارس Persia حتى عام ١٩٣٥م، ثم أصبحت جمهورية إسلامية عام ١٩٧٩م بعد خلع الشاه ونفيه خارج البلاد في ١٦ يناير/ كانون الثاني ١٩٧٩.

الدولة:

الاسم الكامل: الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

الاسم المختصر: إيران.

العاصمة: طهران.

العيد الوطني: عيد الجمهورية الإسلامية ١ إبريل ١٩٧٩م

الدستور: ٣ ديسمبر ١٩٧٩م (مراجعات رئيسية عام ١٩٨٩م).

الجغرافيا:

الموقع: الشرق الأوسط، يحدها من الشمال بحر قزوين وتركمانستان، ومن الجنوب الخليج العربي وبحر العرب، ومن الشرق أفغانستان وباكستان، ومن الغرب العراق.

المساحة الإجمالية: ٦٤٨ ,١ مليون كم٢، مساحة اليابسة: ٦٣٦ ,١ مليون كم٢ .

مساحة المياه: ١٢٠٠٠ كم٢.

الحدود البرية:

الإجمالي: ٥٤٤٠ كم.

الدول الحدودية: أفغانستان ٩٣٦ كم، أرمينيا ٣٥ كم، أذربيجان ٦١١ كم، العراق ١٤٥٨ كم، باكستان ٩٠٩ كم، تركيا ٤٩٩ كم تركمانستان ٩٩٢ كم.

الموارد الطبيعية: النفط، الفحم، الغاز الطبيعي، خام الحديد، الرصاص، النحاس، المنجنيز، الزنك، الكبريت.

السكان:

التعداد: ٦٨,٩٥٩,٩٣١ (٦٥+ ٤٪) (تقديرات يوليو/ تموز ٢٠٠٠).

التوزيع العرقي:

فرس: ٥١٪	آزاري: ٢٤٪	جيلاكي ومازنداراني: ٨٪
أكراد: ٧٪	عرب: ٣٪	لور: ٢٪
بلوش: ٢٪	تركمان: ٢٪	آخر: ١٪

اللغات:

الفارسية (الرسمية) – التركمانية – الكردية – اللورية – البلوشية – العربية.

الدين:

الإسلام: ٩٩٪ شيعة: ٨٩٪ سنة: ١٠٪

زرادشتية، يهودية، مسيحية، بهائية: ١٪.

النظام السياسي: جمهوري. آلية تداول السلطة: انتخاب.

الهيئة التشريعية:

تتكون من مجلس الشورى الإسلامي، وعدد مقاعده ٢٩٠ مقعداً، كان عدد مقاعد المجلس السابق ٢٧٠ مقعداً، ثم زيدت لتصبح ٢٩٠ اعتباراً من ١٨/ ٢/ ٢٠٠٠ وينتخب أعضاء المجلس من خلال استفتاء شعبي لمدة أربع سنوات.

عدد الأقاليم: ٢٨ إقليماً.

الاقتصاد:

إجمالي الناتج القومي: ٦, ٣٤٧ مليار دولار (تقديرات سنة ١٩٩٩م).

دخل الفرد من إجمالي الناتج القومي: ٥٣٠٠ دولار، (تقديرات سنة ١٩٩٩م).

نسبة السكان تحت خط الفقر: ٥٣٪ (تقديرات سنة ١٩٩٦م).

القوى العاملة حسب الحرفة:

الزراعة: ٣٣٪. الصناعة: ٢٥٪.

الخدمات: ٤٢٪ (تقديرات سنة ١٩٩٩).

نسبة البطالة: ٢٥٪ (تقديرات سنة ١٩٩٩).

محطات خدمة الإنترنت: ١ (١٩٩٩).

القوة العسكرية:

مجموع أفراد القوات المسلحة: ٥٤٥٦٠٠.

القوات البرية: ٣٥٠٠٠٠. القوات البحرية: ٢٠٦٠٠.

القوات الجوية: ٥٠٠٠٠.

الإنفاق العسكري: ٧٨٧, ٥ مليار دولار (السنة المالية ٩٨/ ٩٩).

الإنفاق العسكري من إجمالي الناتج القومي: ٧, ٢ (السنة المالية ٩٨/ ٩٩).

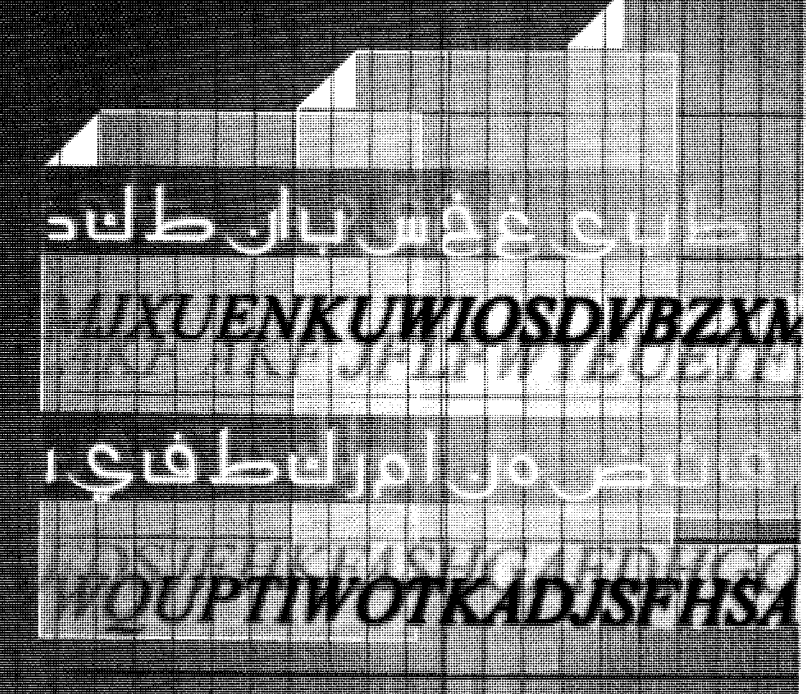
النزاعات:

برغم عودة علاقة إيران مع العراق إبان حكم صدام عام ١٩٩٠م، ومحاولات صياغة اتفاقات لتسوية النزاعات المعلقة منذ حرب الثماني سنوات، وخاصة ما يتعلق بترسيم الحدود وأسرى الحرب وحرية الملاحة والسيادة على ممر شط العرب المائي؛ إلا أن الأمر اختلف بعد احتلال الولايات المتحدة للعراق حيث لم يعد لإيران أي علاقات مع العراق سوى دعمها لبعض الفصائل الشيعية داخل العراق.

وهناك النزاع الدائر مع الإمارات العربية المتحدة حول جزيرتي طنب الصغرى والكبرى، وجزيرة أبي موسى التي كانت تحت إدارة مشتركة بين البلدين، وكذلك حدود بحر قزوين التي لم تُسوَّ بعدُ بين إيران وأذربيجان وكازاخستان وروسيا وتركمنستان.

إيران الثورة والدولة - الأحد ١٨/ ٨/ ١٤٢٥ هـ - الموافق ٣/ ١٠/ ٢٠٠٤ م المصدر: الجزيرة.

الباب الرابع



جمات وإصدارات

معنى التفوق الأمريكي وتأثيره في الشرق الأوسط

هنري س. بينين

ألقى البروفيسور: هنري س. بينين رئيس جامعة نورث ويسترن، في ٢٢ مارس ٢٠٠٤م في مركز موشي ديان لدراسات الشرق الأوسط وإفريقيا، محاضرة حول تأثير التفوق الأمريكي في الشرق الأوسط، قال فيها:

الجدال الدائر في الولايات المتحدة الأمريكية سيكون هو نفسه موضوع الجدال الذي سيدور في أثناء الانتخابات الأمريكية، والذي لن يكون أفضل الأوقات لجدال أجهزة المخابرات حول السياسة العامة، وربما لن يكون بالفعل من أفضل الأوقات؛ ولكنه ذلك المناخ السياسي الذي ستحدث فيه أهم مناقشة سياسية حاسمة، وإنه حقاً ذلك الجدال الذي يظهر ويخبو منذ تم تأسيس الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك حول (الدور الأمريكي في العالم). ولكنه جدال في مناخ مختلف، وهو المناخ الذي تغير كلية منذ أن مرت الولايات المتحدة الأمريكية بهجمات الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١م، والذي يُعَدّ فترة فاصلة في التاريخ الأمريكي كله، كما أحب أن أؤمن وأدّعي.

لقد بدأ ذلك الجدال يتشكل في صورته الحالية مع انتهاء فترة الحرب الباردة، ولكنه وصل إلى ذروته بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر، ثم بعد الرد الأمريكي على تلك الهجمات؛ أولاً في أفغانستان وبعدها في العراق. وكان مما يؤجج ذلك الجدال أيضاً وثيقة الرئيس بوش لاستراتيجيات الأمن القومي في عام ٢٠٠٢م، والتي فهمت أنها مجرد طريقة ساذجة لشد الانتباه إلى النقاط التالية، وأنا لا أعرف إذا ما كان زملائي من الإسرائيليين العاملين في وزارة الخارجية قد قرؤوا تلك الوثيقة أم لا، ولا أعرف إذا ما كان آخرون قد رأوها أو لا، فهي وثيقة قصيرة جداً حيث يبلغ طولها حوالي ٤٠ صفحة فقط، ولكنها وثيقة مهمة جداً، **وتؤكد عدداً** من **النقاط المهمة:**

١- يجب أن تظل الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى الوحيدة في العالم، والتي لا يمكن تحدّيها.

٢- ستقوم الولايات المتحدة الأمريكية باتخاذ العديد من الإجراءات الأحادية الجانب؛ عندما تحتاج إلى حماية أمنها القومي.

٣- ستقوم الولايات المتحدة الأمريكية بالقيام بعدد من المبادرات الوقائية عند الحاجة.

إن مصطلحي (الوقاية، والمنع) يتم استخدامها اليوم بالتبادل، ولا أظن أنهما مترادفان، فإن مصطلح «المبادرات الوقائية» هو ذلك المصطلح الذي استخدمته وثيقة الرئيس للأمن القوميّ، وهو يعني اتخاذ التدابير الوقائية، ولكن ليس فقط عندما تصبح الحرب على الأبواب، وذلك هو الفرق، فإن الحرب المانعة هي حرب مثل التي تدور هنا، وكما في أثناء فترة الستينيات عندما أوشكت الحرب على الاندلاع، فأنت تبدأ بالضرب عندما تعلم أن تهديدات قد باتت وشيكة.

أما «المبادرات الوقائية» فتعني وجود نوع من التهديد؛ لذلك فأنت تبدأ التحرك قبل أن يتم تنفيذ ذلك التهديد.

ويدور جزء كبير من ذلك الجدال في الولايات المتحدة الأمريكية حول ما يُسمَّى «بحرب الإرادة»، لقد كانت العراق هي «حرب الإرادة» للولايات المتحدة الأمريكية سواء أكانت ترجح خيار الحرب أم لا، فإن «حرب المبادرات الوقائية» تشبه الحرب الاختيارية إلى حد كبير.

إن مفهوم «حرب المبادرات الوقائية»، كما جاء في وثيقة الرئيس للأمن القومي، كان حوالي سطرين، وبالفعل فقد قال كولن باول وزير الخارجية الأمريكي - في حديث له بمجلة «فورين أفايرز» الشؤون الخارجية في عددها الصادر في الشتاء-: إن البعض قد أخطأ في فهم وثيقة الرئيس للأمن القومي؛ فإن من انتقدوها لم يستطيعوا فهمها؛ وذلك لأنهم قد ركزوا على الطبيعة الأحادية والوقائية للإرادة الأمريكية في التصرف، بينما تقول الإدارة: «لقد كنا دائماً نرغب في وجود شركاء، ودائماً كنا نرغب بوجود ائتلافات». لكن ذلك المصطلح الذي تستخدمه إدارة الولايات المتحدة الأمريكية هو «ائتلاف الإرادة»، والائتلافات التي تتحدث عنها تلك الإدارة ليست إلا مجرد ائتلافات خاصة تتجمع من أجل قضايا محددة، وذلك يختلف عن نظام الحلفاء، مثل حلف شمال الأطلنطي، وتلك هي أفضل مقارنة يمكنني الوصول إليها.

ولا أعتقد حقيقة أنه كان هناك سوء فهم حول تلك الوثيقة، ولكن الكثير من الجدل سيدور، وذلك بسبب الفوضى التي سببتها حرب العراق، وإلى حد ما تلك الحرب في أفغانستان؛ وذلك لأن إعادة بناء كلا البلدين كان وسيظل أمراً استثنائياً وفوضوياً وصعباً ، ولا أعرف كيف يزعم شخص آخر أنه قد يكون خلاف ذلك، ولكن يوجد بالفعل كثير من الناس يظنون أنه قد يكون سهلاً . أما في العراق أيضاً فقد قاموا بتذكية ذلك الجدال، وقد أسموه «غياب الشرعية»؛ وذلك بسبب غياب دعم الأمم المتحدة عن تلك الحرب التي شنتها أمريكا على العراق.

وعلى كل حال؛ فقد قامت الإدارة بتغيير اهتماماتها إلى حدٍّ ما، فهي اليوم تريد المزيد من الحلفاء ليشاركوها في أعبائها المتزايدة في العراق، كما تريد أيضاً الحصول على موافقة الأمم المتحدة لإكساب عملية إعادة إعمار العراق الصبغة الشرعية، وذلك ليس لسبب آخر غير التعامل مع الأحزاب العراقية المناضلة، وذلك هو الدور الذي ادخروه للأمم المتحدة، والذي سيكون -على ما أعتقد- في أهمية باقي السلطات نفسها وخصوصاً السلطة الأوروبية، ولكن ذلك ليس حصرياً لكي تذهب إلى العراق وتشارك في تلك الأعباء مع الولايات المتحدة الأمريكية. وهكذا فالمناخ الخاص في العراق وبدرجة أقل منه ذلك المناخ الذي يسود أفغانستان؛ يضع الولايات المتحدة في مشكلة كبيرة؛ وذلك بسبب ثقلها في العالم، وذلك هو ما تريد أن تقدِّمه وثيقة استراتجيات الأمن القومي لنا.

وأريد التركيز على ما أسميته أنا وزملائي «قضية الأولوية الأمريكية»، ونقوم بربطها مع صراعات الشرق الأوسط، وذلك بإعطاء مثال على كيفية تفكيري في طريقة سير ذلك الجدال عالمياً ، وبين الصفوة، وصفوة السياسة الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية. فأنا متورط في مهمتين للقوة: إحداهما في مجلس شيكاغو للعلاقات الخارجية، والذي يركِّز على ما يُسمّى بحقيقة الأولوية الأمريكية، والأخرى في مجلس نيويورك للشؤون القانونية، وذلك في إطار إعادة إعمار مجتمعات ما بعد الصراع، والتي تقع في العراق، ولكنها ليست قاصرة على قضية العراق.

ولكن إذا ما كنت تستطيع تحمّلي قليلاً ، فقبل العودة للحديث عن تلك المواضيع أريد أن آخذك معي في جولة سريعة في العالم منذ تلك الفترة التي تلت انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى عام ١٩٨٠م، ثم نتبعها بالحديث عن الفترة الحالية، وذلك حيث إني أعتقد أنه

المناخ المناسب لفهم مكانة الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك في أثناء دخولها إلى تلك الفترة الجديدة، والجدال الذي يدور حول دور الولايات المتحدة الأمريكية في العالم، وذلك في إطار الأولوية الأمريكية.

إن ما أريد إثباته هو أنه منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى بدء فترة الثمانينيات؛ أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تميل إلى رؤية سياستها الخارجية في إطار الأمن القومي؛ بدلاً من تلك التفسيرات الضيقة، وما أعنيه بالأمن القومي هو أنهم يفهمون سياستهم الخارجية من خلال إطار المنافسة الحامية بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي قبل انهياره؛ ويرون أن المنافسة في الإطار العسكري أو حتى بدون استخدام الأسلحة العسكرية. فإذا ما نظرت إلى تلك المناقشات حول المكاسب القومية في الولايات المتحدة الأمريكية؛ ففي تلك الفترة التي تلت انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى بدء فترة الثمانينيات؛ فسوف تستطيع أن ترى أن المكاسب القومية قد تم إعادة تعريفها عدة مرات في إطار الأمن القومي، حيث كانت هناك التهديدات النووية العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية نفسها، ذلك بالإضافة إلى كل من التهديدات العسكرية السوفييتية في أوروبا، وذلك الاهتمام الجانبي بنمو قوة الصين في شرق آسيا.

ولكن مع مرور فترة السبعينيات تدهور معدل الولايات المتحدة الأمريكية المتحدة الإنتاجي، وسقط من بين الأنصبة المرتفعة جداً ، فعندما تنظر إلى أي رسم بياني بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية تجد الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك حوالي من ٤٠-٤٥٪ من إجمالي الإنتاج العالمي؛ وكانت تعد حصة كبيرة للتجارة العالمية؛ وذلك لأن الاقتصاد الأوروبي كان في تراجع مستمر مثلما كانت اليابان وشبه الجزيرة الكورية، وهكذا فإن أمامك ظاهرة تاريخية تثبت أن الولايات المتحدة الأمريكية كان لها نصيب كبير في الإنتاج العالمي، وانظر إلى التماثيل التذكارية لكل من أتشيسون، وترومان، ومارشال، وكل هؤلاء الذين شيدوا مؤسسة برينتون وودز بعد الحرب العالمية الثانية، فقد كانوا واعين لكيفية تلاشي تلك السيطرة الأمريكية عن الاقتصاد العالمي، وكوَّنوا ببطء مجموعة من المؤسسات التي تسمح لأوروبا واليابان بالازدهار اقتصادياً .

وكما انخفضت معدلات الإنتاج الأمريكية انخفضت معها معدلات الإنتاج العالمية، وأعتقد أنها قد انخفضت بمعدل انخفاض سريع في تلك الفترة التي تلت انتهاء الحرب العالمية الثانية، وهكذا حتى وصولنا إلى فترة السبعينيات وأوائل الثمانينيات، وخصوصاً مع ارتفاع اليابان قوة اقتصادية عظيمة، وتبدل الاهتمام بما يُسمَّى باقتصاد Rustbelt والذي ميز الجزء الغربي لأمريكا الصناعية.

وهنا تشعر بأن ذلك الاهتمام يتحرك بعيداً جداً وبسرعة جداً ، وأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تخسر الكثير في المجال الاقتصادي، ومع أنه كان يبدو مجرد اهتمام قصير الأجل، لكنه أعاد صياغة ذلك الجدال إلى درجة ما بعيداً عن الأمن القومي إلى ذلك الاهتمام بالمصالح القومية بطريقة تقليدية، بتلك الطريقة التي طالما فكرت بها القوى الأوروبية حول مصالحها القومية؛ وذلك في إطار الأسهم التجارية وفي إطار المنافسة الاقتصادية.

والمثير للدهشة أنه في الوقت الذي كانت تلك الفترة تتقدم فيه كانت الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك اقتصاداً ، والذي بطريقة ما سيصبح أكثر اعتماداً على التجارة العالمية والوظائف وإجمالي أرباح التجارة من الإنتاج الأمريكي، والذي ارتفع واهتم به الناس، ولكن كان ذلك في سياق مختلف إلى حد ما، ألا وهو إلى أي مدى ستكون الولايات المتحدة الأمريكية منافساً ؟ وهكذا؛ فإن كلاً من التجارة والوظائف كانا مرتبطين بالاقتصاد العالمي وبالولايات المتحدة الأمريكية.

ويوجد جزء آخر مهم جداً ، ألا وهو أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أصبحت تدين العالم، بعد ما كانت مدينة للعالم كله، بسرعة كبيرة أكبر من أي

دولة أخرى مرت بالظروف نفسها أو حتى أي اقتصاد كبير. والآن وإلى حدٍّ ما فقد ظهر ريجان الصناعي، أو ما أسميه بسياسة ريجان فولكر لمعدلات الأرباح المرتفعة، فقد ارتفعت معدلات أرباح الولايات المتحدة الأمريكية للتماشي مع العجز الأمريكي، فقد كانت معدلات أرباح المدخرات الأمريكية منخفضة جداً ، وقد موَّلت الولايات المتحدة الأمريكية نموها باستخدام أسلوب الاقتراض، واستمرت في تمويل نموها عن طريق الاقتراض، وسوف نتحدث عن تلك المدخرات خلال لحظات.

وكلما تركنا السبعينيات وتوغلنا في الثمانينيات، نجد الولايات المتحدة الأمريكية تبدأ في التفكير في سياساتها الخارجية العالمية ومصالحها القومية بطريقة سياسية اقتصادية، وأحياناً باستخدام المصطلحات التجارية والاقتصادية، ثم تسارعت تلك الحركة مع انهيار الاتحاد السوفييتي في أواخر فترة الثمانينيات وأوائل التسعينيات، ولذا أصبح مفهوم التهديد مختلف جداً داخل الولايات المتحدة الأمريكية، وظهر ما أسميته بالتوسع في السياسة الخارجية، أولاً في القضايا الاقتصادية، وكانت هناك مجموعة أخرى من القضايا التي ظهرت كالدفاع عن قضايا حقوق الإنسان.

أما إدارة الرئيس كلينتون فكانت تهتم كثيراً بقضايا حقوق الإنسان، وقد بدأ الشعب يقلق كثيراً حيال الاهتمامات البيئية العالمية، وقد تغيَّر ذلك كله بعيداً عن الأمن القومي ولم يكن يتحرك فقط نحو الجانب الاقتصادي، ولكن نحو نوع آخر من القضايا التي تثير الجدال في الولايات المتحدة الأمريكية، لقد كان هناك ما يُسمى بالرفاهية والتي توسعت لتشمل قضايا أخرى.

وعندما جاء الرئيس بوش الابن ووصل إلى السلطة، وذلك في إطار تغيير إدارة الرئيس كلينتون التي كانت بعيدة جداً عن تعريف المصالح القومية في إطار أمني. وإذا ما نظرت إلى تلك الفترة التي سبقت هجمات الحادي عشر من سبتمبر؛ فسترى أنه بينما كان هناك اهتمام متزايد بنهضة الصين، وعدم الاستقرار المحلي، وخصوصاً هنا في منطقة الشرق الأوسط، وأيضاً في شمال شرق آسيا وشبه الجزيرة الكورية، وجنوب شرق آسيا، والهند، وباكستان؛ كان هناك العديدون الذين كانوا مهتمين بنمو السلالات الفيروسية للإسلام، والتي تعود إلى الوقت الذي كانت فيه إدارة الرئيس كلينتون لا تزال في المكتب.

وبالمناسبة؛ فإن واحدة من القضايا التي ستظهر في هذه الانتخابات هو عدد الناس الذين كانوا يجادلون سابقاً في إدارة الرئيس كلينتون بأنهم قد أبلغوا المستشارين السياسيين للأمن القومي للرئيس بوش بأن أكبر شيء يمكن أن يقلقه هو القاعدة، وكانت المستشارة السياسية رايس قد لخصت له الأمر، ولذلك فهناك العديد من المناقشات حول من قال؟ وماذا؟ ولمن؟ خلال تلك الفترة الانتقالية من إدارة كلينتون إلى إدارة الرئيس بوش.

ولكن إذا ما نظرت إلى خطاب الرئيس بوش بعدما وصل إلى السلطة تجد أنه كان تقليدياً ، ويهتم بأشياء تقليدية، حيث قال: إننا لا نريد أن نتطرق إلى ذلك، فقد حاولت إدارة الرئيس كلينتون أن تتطرق إلى ذلك ولكنها أخفقت ولم تستطع تنفيذ ذلك، ونحن لا ننوي أن ننغمس كثيراً في شؤون الدول الأخرى. وذلك على أساس أن إدارة بوش قد أكدت شكها في المعاهدات الدولية، وإذا ما عدنا إلى عدم رغبته في التوقيع على معاهدة محاكمة المجرمين الدوليين، وعدم رغبته في التوقيع على «بروتوكولات كيوتو للبيئة»، بالإضافة إلى عدم رغبته في إنهاء بدء المفاوضات حول الأسلحة النووية، ورغبته في توسيع حلف شمال الأطلنطي.

ولذلك فقد كان هناك حديث عن التحركات الأحادية في بدء إدارة الرئيس بوش، وذلك بالطبع في الفترة التي سبقت هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وفي الوقت نفسه كان هناك نوع من الشك في الحلفاء، ولكنه ذلك النوع التقليدي لقلق الأمريكيين حول انغماسهم في شؤون البلدان الأخرى، حتى لو كان

ذلك في الصراعات المحلية، وكما تعرف فإن إدارة بوش لم تكن ترغب في القفز إلى مفاوضات الشرق الأوسط.

ثم جاءت كارثة الحادي عشر من سبتمبر وأصيبت الأمة كلها في مقتل، وتم الوصول إلى تعريف دقيق آخر للاهتمامات الأمنية، وذلك في إطار الأمن القومي. لقد غيرت هجمات الحادي عشر من سبتمبر كل شيء، فهي لم تقم بإعادة إلقاء الضوء على أمور الأمن القومي فقط، ولكنها قامت بإظهارها بطريقة قوية وجديدة أيضاً ؛ وذلك لأن الأمن محل الاهتمام لم يكن أمن القوى الجديدة في آسيا أو أوروبا، ولكنه كان الأمن من التهديد المادي الموجه للولايات المتحدة. وأنا فقط أشير إلى الذكرى التاريخية؛ حيث إنه لم يكن هناك تهديد خارجي باستخدام القوة على القارة الأمريكية منذ عام ١٨١٢م، فقد كان ذلك هو آخر تهديد، ولا نستطيع أن نغفل هجوم اليابانيين على السفينة بيرل هاربور، لكنه لم يكن على القارة الأمريكية نفسها، وكانت هناك هجمات من الغواصات الألمانية المسماة «اليوبوتة» على الساحل خلال فترة الحرب، ولكن كان ذلك الهجوم المادي هو الأول من نوعه على سلطة الوطن، وقد قادت إلى شعورهم الكبير بالهشاشة وقابليتهم للهجوم، وفي هذا اليوم كان الهدف هو التركيز على أمن الوطن .

والآن؛ فإن ما كنت أحاول قوله في تلك الرحلة القصيرة في الأفق: هو أن إدارة بوش لم تكن تلك الإدارة التي وصلت للسلطة لكي تسعى إلى إحداث تغييرات عالمية جديدة؛ وذلك لم يكن في عقله أو على الأقل لم يكن ذلك في عقل الرئيس بوش أو وزير خارجيته كولن باول، ولكن ربما كان ذلك موجوداً في عقل رامسفيلد وزير الدفاع أو في عقل نائبه ديك تشيني أو حتى في عقول بعض من العاملين في مكاتبهم.

كما قلت فإن إدارة بوش تحاول إبعاد نفسها عن محاولة أن تكون الوسيط في اتفاقيات السلام بين إسرائيل والعرب، وفيما يبدو من غير المهم أن يلاحقوا محاولة التكيف مع كوريا الشمالية؛ وذلك على الرغم من وجود انقسامات داخل الإدارة حول هذه القضايا. لقد كانت إدارة بوش في البدء حساسة جدّاً تجاه سياسات إدارة كلينتون ومحاولتها للانغماس في كوريا الشمالية. لقد كانت أولى أخطاء إدارة بوش مع الصين والتي تنظر إليها - كما قلت منذ قليل - بوصفها قوة جديدة تبرز ومنافساً جديداً ، ولكن كان سلوكها نحو الصين تقليدياً ، حيث تعاملت معها في إطار واقعي، كمجرد قلق معتاد حيال الدول القوية الجديدة، ولم تكن تلك القضية لمحاولة إحداث تغيير في نظام الحكم.

لقد غيرت هجمات الحادي عشر من سبتمبر الكثير، حيث قامت إدارة بوش بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر مباشرة بتأكيد حقها في اتخاذ التحركات الأحادية والمبادرات الوقائية ضد الإرهابيين والدول التي تأويهم، وقامت بإخراج الاستراتيجيات والوثائق الاستراتيجية التي كانت قد صدرت خلال الفترة الأولى لإدارة الرئيس بوش الأب، وقاموا بإعادة صياغتها في مكتب وزير الدفاع. وتشيني الذي كان وزيراً للدفاع في إدارة الرئيس بوش الأب، والذي كان مرتبطاً بعدة أسماء مثل بول وولفوتيز، وريتشارد بيرل، وليبي، بالإضافة إلى آخرين، وبمعنى آخر كان يوجد في إدارة الرئيس بوش الأولى الكثيرون الذين كانوا يؤلفون ذلك المذهب الذي ظهر في وثيقة استراتيجيات الأمن القومي لعام ٢٠٠٢م، ولكن تم حفظها في الأرشيف لمدة عقد أو أكثر.

لقد أظهرت تلك الوثيقة ميلها إلى الهيمنة العسكرية، وتم شرح تلك الأفكار في إطار ميل الإدارة إلى اتخاذ الإجراءات أحادية الجانب. وأيضاً كان ذلك الميل إلى التصرفات الأحادية الجانب مفاجئاً ، فبعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر لم تكن هناك رغبة في التدخل العسكري لحلف شمال الأطلنطي، ولا في دعمه، في أفغانستان.

لا أريد أن أقول: إن إدارة الرئيس بوش كانت تتسم

بالتصرفات أحادية الجانب في كل نواحي سياستها، فقد أصرت الولايات المتحدة الأمريكية على الدخول في المفاوضات المتعددة الأطراف مع كوريا الشمالية، وذلك عندما أصرت على إدخال كل من اليابان وكوريا الجنوبية والصين شركاء في المفاوضات، هذا بالإضافة إلى أي شخص آخر يود الانضمام إليهم. لقد صرحوا أن إدارة بوش قد استخدمت التحركات الأحادية الجانب للتعامل في العراق، وذلك لدخولها في مفاوضات أحادية أو ثنائية الجانب؛ وذلك لأن الولايات المتحدة الأمريكية معها كوريا الشمالية، وهكذا تستطيع أن تستشف السخرية الموجودة هنا إذا ما أعدت النظر إليها مرة بعد أخرى.

لقد كانت إدارة بوش تتحدث عن «ائتلاف الإرادة»، وذلك بانتهاء التجمعات المرنة والخاصة للدول، وقد أصبحت مصرَّة على مهاجمة الصفقات إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك، أو إذا ما أرادت ذلك، ولذلك فقد قامت بدعوة كل من الفرنسيين والكنديين إلى هاييتي مؤخراً، وقد نجحت مؤخراً أيضاً في تلك المواقف مع حلفائها من الأوروبيين، وذلك بالإضافة إلى البرنامج النووي الإيراني، وكانت تسعى إلى الحصول على مساعدة الأمم المتحدة ومساعدة الدول الأخرى في توفير الأمن في العراق؛ مثلما قامت بعض الدول الأخرى بالمساعدة في توفير الأمن في أفغانستان، وهكذا فأنا أريد أن أوضح أن إدارة الرئيس بوش تستطيع أن تصبح انتهازية متى أرادت ذلك.

لا أستطيع أن أقول ما الذي أثار المشاركين المختلفين في إدارة بوش؛ حتى إن كان الأفراد مهتمين فإنك تستطيع النظر إلى كتابين حديثين أو أكثر (انفجار البركان: مجلس بوش للحرب) لمؤلفه جيمس مان، والذي يحلل دوافع مختلف المشاركين، وكتاب لجيمس ليندس وإيفو دالدير، وعنوانه (الحرية الأمريكية)، والذي يحلل الصراعات المختلفة داخل الإدارة الأمريكية.

وكان هناك بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر مباشرة داخل إدارة الرئيس بوش من لاحظوا وجود فرصة لبناء قاعدة سياسية لإجراء تغيير كاسح مع الأعداء، وذلك داخل محور دول الشر. وكان هناك بعض الذين يعتقدون أنه من الأفضل محاربة الإرهاب في الخارج، وأن يكونوا سباقين ووقائيين ومانعين، ورأى بعضهم الفرصة للحصول على أسلحة الدمار الشامل التي اعتقدوا وجودها في العراق، ولتحذير إيران، وليبيا، وكوريا الشمالية، وربما باكستان بسبب تلك القضية.

وأعتقد أيضاً أن بعضهم قد اعتقدوا بوجود إمكانيات أكبر لحل وتسوية النزاع العربي - الإسرائيلي؛ وذلك عن طريق خلع صدَّام حسين، والذي كان دائماً ما يقول: «إن الطريق إلى القدس يمر ببغداد» مكررين ذلك، والذي يرجع إلى فترة التسعينيات عندما انتشرت تلك الفكرة في حرب الخليج الأولى، وأعتقد أن تلك التسويات ستكون أسهل هنا بين العرب والإسرائيليين، وذلك مع إضعاف قوة الجيش العراقي، بالإضافة إلى فتح الشرق الأوسط المتجمد، وأظن أن ذلك قد حدث بعد حرب الخليج الأولى والتي لم تصل إلى نهاية، وربما لم يكن هناك سبب في التفكير في أن ذلك قد يحدث في أعوام ٢٠٠٢م ، أو ٢٠٠٣م ، أو ٢٠٠٤م، وقد يكون هناك بعض الناس الذين يظنون أنه كانت هناك فرصة.

ويجب أن أضع كل أوراقي على الطاولة، فقد كنت مسانداً لتلك الحرب على العراق، ولم أفكر أبداً في أن الأسباب التي أدت إلى الذهاب إلى العراق هي وجود أسلحة الدمار الشامل، ولا أدري ما الذي طاف بذهن الرئيس، لقد أعلن وزير الدفاع رامسفيلد مؤخراً أنه حتى لو لم تكن هناك أسلحة دمار شامل في العراق؛ فإنه كان سيحارب في العراق. وأعتقد أنه كان أميناً بما فيه الكفاية لكي يعترف بذلك.

وإذا ما وضعت نفسي في القالب نفسه؛ فأنا لم أكن لأحلم بأنهم قد خططوا في تلك الفترة التي تلت العمليات العسكرية في العراق كما فعلوا، ولا يوجد

شخص قادر على إقناعي بأنهم كانوا يمتلكون خططاً جيدة لمرحلة ما بعد العمليات العسكرية أو حتى فترة ما بعد العمليات العسكرية الكبرى، فما زالت تعد مرحلة عسكرية. لقد قُتل المزيد من الجنود الأمريكيين منذ ذلك العراك الكبير، الذي ساد العراق، أكثر ممن قتلوا خلال الثلاثين يوماً أو أقل قليلاً التي استطاعت فيها القوات الأمريكية اجتياح العراق من الجنوب.

وعلى كل حال، ومهما كانت الدوافع، أعتقد أنها كانت دوافع مختلطة، ففي الحقيقة أعتقد أنه لم يوجد دافع قوي في أذهان صناع السياسة في هذه الإدارة، وذلك كان هو السبب وراء تأزم الموقف في الشرق الأوسط، والذي أصبح غير محتمل، فهناك المزيد من الدول القمعية والفاسدة في كل ذلك المكان، وما داموا موجودين فسيصبح هذا العالم في غاية الخطورة على الولايات المتحدة الأمريكية، وعندما نتخلص من صدَّام قد يكون هناك تأثير جيد. فإن حدوث ما يُسمَّى بنشر التأثيرات الديمقراطية، يجب أن يكون لديك ناتج مربح في العراق، وسأعود لذلك في دقائق، وأظن أن ذلك هو الدافع الأساسي وراء الذهاب إلى العراق.

وبمعنى آخر؛ فقد رأى بعض الناس أن هناك فرصة لزعزعة الشرق الأوسط، وربما بدأ ذلك التغيير في سوريا، وإيران، والسعودية، ومصر، وقد كان ذلك الجدال مرتبطاً ببرنارد لويس الذي أعرف أنه قد زار هذا المكان عدة مرات، وذلك بالإضافة إلى فؤاد عجمية وآخرين. ولكن ذلك كان تغيراً ثورياً بالفعل، فإن تلك لم تكن السياسة المعتادة، وقد يشير ذلك إلى التحول ليكون عاملاً لتغيير أساسي وثوري في جزء آخر من العالم، الشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا أيضاً . وهكذا فإن ذلك لم يكن السياسة التقليدية والمعتادة، فقد أعطت هجمات الحادي عشر من سبتمبر الاحتمالية لحدوث تغيرات كبيرة في طريقة تفكير السياسة الخارجية الأمريكية.

إن الوثيقة الاستراتيجية للأمن القومي، إذا ما عدنا مرة أخرى إلى تلك الوثيقة، والتي تذكر بعضاً من الأهداف التي لا يمكن أن يختلف معها شخص، وهي: الدفاع عن السلام، والحفاظ على السلام، وتشجيع الديمقراطية، والتشديد على السياسات الاقتصادية، والعسكرية، والسياسية للولايات المتحدة الأمريكية، ولكنها أيضاً ترى الولايات المتحدة الأمريكية أنها القوة العظمى الكريمة، والسيطرة الخيّرة، وبينما هي تنظر إلى الأرباح من التحركات ذات الأطراف المتعددة؛ فإنها تصر على أن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية ومسؤولياتها قد تتطلب القيام بالتحركات الأحادية الجانب، والتي تتطلب بعضاً من التحركات القمعية، وعادة ما يتم ذلك باستخدام أجهزة المخابرات وأجهزة الأمن والدفاع الداخلية، وأيضاً باستخدام التحركات والمبادرات الوقائية بالخارج. وقد أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً بأنها ستحافظ على تفوقها العسكري لمنع حدوث تهديدات عسكرية خارجية.

إن أكثر المقترحات عنفاً فهو ما يُسمى بمذهب بوش وإيمانه بأنهم القوة العظمى، وأنهم يستخدمون قوتهم للترويج والحصول على إذعان وتوسيع ما يُسمّى بالحدود الأمريكية، ولكن ما الذي يعنيه ذلك؟ أيعني ذلك على سبيل المثال أن الولايات المتحدة الأمريكية يجب عليها أن تحاول التوسيع من ديمقراطيتها الحرة لتصل إلى إيران وسوريا؟ وترى أيمكن أن تصل إلى مكان آخر؟ حتى لو رأينا نتائج مبشرة وإيجابية في العراق؛ فأعتقد أنه بالنظر إلى فترة ما بعد الصراع أو فترة ما بعد الصراع الكبير في العراق ؛ فإن العامة الأمريكيين، وربما معظم صناع السياسة الأمريكيين، قد أصبحت شهيتهم على غير ما يرام اليوم، ولا يسعون للحصول على تدخل عسكري كبير آخر. فإن العراق على وشك أن يتغير، أنا أعرف ذلك جيداً ، وذلك على الرغم من أني أضمن ذلك مبكراً للغاية، فأنت تعرف عندما سألونا (جو وأنا) حول تأثير الثورة الفرنسية في السياسة الحديثة؛ أجاب سريعاً : لا يزال من المبكر جداً أن نتحدث عما سيحدث في العراق،

ولكن إذا ما كان أحدكم متفائلاً حول نتائج ما يجري في العراق والتي ستكون ذلك الموقف السياسي المستقر، فيمكنك أن ترفع يدك وتحاول إقناعي، فأنا أظن أن أفضل ما يمكن أن يحدث هو فترة من الفوضى، أو على الأسوأ أن تحدث حرب أهلية واسعة، ومهما كان الذي تبقى في الدولة الوسطى فإن الإجابة هي لا.

وهكذا؛ فأنا لا أعتقد أن صناع السياسة شهيتهم مفتوحة لتدخل عسكري واسع النطاق مرة أخرى، وبالطبع ليس عندما يعني ذلك الاحتلال أو إعادة إعمار سوريا، وإيران والمملكة العربية السعودية، وأنا أضع المملكة العربية السعودية هناك بكل ترو هي وباكستان. وإذا ما كان آخر اثنان يجب أن يتحولوا إلى أسوأ ما يمكن أن يحدث للمصالح الأمريكية أكثر مما هي عليه الآن، وإذا ما كان علي أن أقلق من مكان ما؛ فسوف يضطرب نومي أنا نفسي بسبب باكستان.

إلا أن قلق الأمريكيين يتزايد حول الحدود، والتوسع العسكري والاقتصادي، وإذا ما كان للولايات المتحدة ثقافة حول بناء الدول، أو حتى وجود مجموعة من المواطنين المتطورين الذين يناشدون من أجل إعطاء الوظائف، وذلك على الرغم من ندرة ضباط الخارجية المدربين أو حتى ضباط المساعدة للولايات المتحدة، والذين يتحدثون العربية بشكل جيد بالإضافة إلى الفارسية أو عدد آخر من اللغات.

والآن أود أن أشير إلى الأشكال البيانية:

فإن الشكل الأول يهتم بالأولوية الأمريكية، فإذا ما حركنا الرسم البياني من الوضع العمودي إلى الوضع الأفقي، فسوف ترى أن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك نصيباً هائلاً من الإنتاج العالمي، والتجارة العالمية. فإن ذلك يمكن أن يطلق عليه شخص آخر «النصيب الأول» أو «النصيب المسيطر».

إن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك نسبة ٢١٪ من الإنتاج العالمي وحوالي ٥١٪ من التجارة العالمية، وإذا ما كنت تهتم بالمخزون الاحتياطي؛ فإنها تمتلك نصيباً صغيراً من مخزون العملات الصعبة العالمية. أما ذلك الشريط الأصفر الصغير، فهو أقل من ٣٪ والذي يمتلك النصيب الأكبر من مخزون احتياطي العملات الأجنبية. ترى من الذي يمتلك أكبر مخزون احتياطي للعملات الأجنبية؟ أهي الصين، أم اليابان، أم تايوان؟ فهؤلاء هم من يمتلكون الدولارات الأمريكية، وذلك لأنهم يديرون فرق التجارة الواسعة مع الولايات المتحدة الأمريكية. والآن: ألديهم أدنى اهتمام في مناداة هؤلاء؟ ربما نعم، وربما لا. ولكن بالنسبة إليَّ إذا ما كنت تنظر إلى ذلك الشريط الصغير، فهم لا يمتلكون قوة اقتصادية مهيمنة.

والآن انظر إلى الشكل الثاني، على الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية ستبقى محرك النمو؛ فهي سوق كبير مفتوح للناس ليصدروا إليها البضائع، وذلك ليس هو عدد القوى الاقتصادية المسيطرة، وإذا ما كنا قد فعلنا ذلك في فترة الخمسينيات أو الستينيات فسوف تجد أن النصيب الأمريكي أعلى كثيراً من الناتج العالمي.

والآن، وإذا ما نظرنا إلى الشكل الذي بجانبه، ترى مصاريف إنفاق الدفاع، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك الدفاع، ومن المهم أن أذكر أن بعضاً من تلك البيانات موجودة بالفعل في مجلة الجورسليم بوست، فإن تلك البيانات التي معي ليست مأخوذة منها، ولكن كانت هناك مقالة قصيرة في الجورسليم بوست تعطي تقريراً حول مصاريف الولايات المتحدة الأمريكية الدفاعية، وذلك مقارنة بمصاريف الدفاع لحلف شمال الأطلنطي. وذلك يعطينا فكرة حول أن الولايات المتحدة الأمريكية ومصاريف دفاعها أقل بثلاث مرات عن مصاريف دفاع حلف شمال الأطلنطي في أوروبا، ولكن في الوقت نفسه فإن الأرقام توضح وجود هيمنة عسكرية أمريكية؛ وذلك لأن المصاريف الدفاعية لحلف شمال الأطلنطي عادة ما تكون مصاريف غير أمريكية لحلف شمال الأطلنطي، وإنما هي لحلف شمال الأطلنطي الأوروبي، أو حلف شمال الأطلنطي الأوروبي - الكندي، فمصاريف

الدفاع عادة ما تكون مصاريف للجنود الذين عادة ما يكونون بلا فائدة، وهذا معناه أنهم جنود بدون عمل، فإنهم ليسوا في الغالب قوات دفاعية محتشدة وعالية المستوى، فالمقدرة العسكرية الأوروبية ضعيفة جداً بالمقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية. فإن حلف شمال الأطلنطي لا ينفق ما فيه الكفاية خارج الولايات المتحدة الأمريكية على القوات المسلحة على أعلى مستوى، وهكذا فإن أرقام هؤلاء الجنود توضح الهيمنة الأمريكية العسكرية بالفعل.

وإذا ما نظرنا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، نجد أن مصاريف الدفاع لكل فرد في الولايات المتحدة الأمريكية حوالي ثلاث مرات ونصف من معظم الأربع مرات لحلف شمال الأطلنطي الأوروبي، وإذا ما نظرت إلى أسهم نمو المنتجات الداخلية أو عدد الجنود في القوات المسلحة، فهي ليست ضخمة جداً ولا تظهر هيمنة أمريكية؛ فإنك يجب أن تنظر إلى مستوى المقدرة العسكرية لترى الهيمنة الأمريكية، ثم في الجانب العسكري.

فأنا بالفعل أعتقد أن أحد معاني كلمة «الأولوية» الذي تراه اقتصادياً، وأنت تراه عسكرياً، ولكني أريد أن أصر على أن ذلك مجرد جزء من معنى كلمة «الأولوية» فقط وليست معانيها كلها.

معنى «الأولوية الأمريكية» بالنظر إلى تلك الحقائق:

لدي مشكلة كبيرة الآن مع أحاديي الجانب، وأنا بالفعل قد اقترحت أنه إذا ما نظرت إلى البيانات الاقتصادية، فانظر إلى المخزون الاحتياطي، فأنت لن ترى شيئاً يشبه «الأولوية الأمريكية». نعم ترى الأولوية العسكرية الأمريكية بطريقة تقليدية. وذلك بطريقة عسكرية تقليدية، مع الجيوش التقليدية. إن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك قوة عسكرية مهيمنة، وقد ظهر ذلك جلياً في العراق إلى حد ما، وتستطيع أن تقول: إن الجيش العراقي لم يكن سوى نمر من ورق لم يتم تدريبه، ولكن مع ذلك لقد كان جيشاً كبيراً جداً، لقد كانت العراق تمتلك الكثير من الدروع الوقائية، الكثير من الدبابات، ولكنها لم تستطع الصمود أمام الغطاء الجوي الأمريكي، والقدرة على امتلاك السيطرة الجيدة، واستخدام القوات الجوية التي تقوم بتدعيم الجيش السريع التحرك والتقليدي. ولكن ذلك ما نعنيه بالهيمنة العسكرية التقليدية والتي أعتقد أن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلكها، ولكني أريد وضع بعض التحديدات المهمة، فنحن لا نتحدث عن المقدرة العسكرية النووية هنا، ولكن بينما كانت الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك الكثير من القوة النووية، فإن ذلك النوع أقل فائدة، فإن الاتحاد السوفييتي قد يكون قد أنهى قوته العسكرية التقليدية، والتي قد ضعفت، إلا أن دوله ما زالت مسلحة حتى القمة بالأسلحة النووية، وهذا هو حال الكثير من الدول الأخرى، وما زال هناك المزيد الذين يحاولون، وأنا لا أعرف إذا ما كنا سنستطيع النوم أفضل إذا ما كان كل ذلك يدور في أذهاننا، ولكن تكاثر الأسلحة النووية يعني أن كمية كبيرة من الدمار ستحدث حتى في تلك البلاد التي تمتلك هيمنة عسكرية تقليدية ضخمة، وهكذا إذا ما وضعنا ذلك المعنى لكلمة «الأولوية العسكرية» في اعتبارنا، فإنه لا أحد يمتلكها؛ لأن الجميع معرضون للهجوم.

ويوجد معنى آخر لقابلية الهجوم؛ وذلك المعنى غير تقليدي، وحتى الآن لم يظهر فيه استخدام الأسلحة النووية، وذلك إذا ما كانوا يقولون: إنه بدون أسلحة نووية.. فمن يدري! وذلك بالطبع هو ذلك النوع من الإرهاب الذي رأيناه في هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وما عشناه في مدريد، إن كل المجتمعات الحديثة عرضة للهجوم بشكل كبير من قبل كل الإرهابيين بدون فرق يذكر، وبدون إنذار. وأفغانستان لن تتكرر مرة أخرى؛ فقد كان لها محل إقامة، وكان هناك شخص ما تستطيع أن تذهب إليه؛ لأنهم كانوا يمتلكون مأوى آمن ومرفأ أمان لأسامة بن لادن، ولكن لن يكون من الواضح المرة القادمة مكان المأوى

الآمن، وهكذا فإن الهيمنة العسكرية ستكون أكثر خشونة من أن يتم ترجمتها إلى الفعالية السياسية إلا إذا كنت ترغب في ذلك؛ فإذا ما كنت تعتقد أن ذلك من قبيل المنع؛ فقم بإزالة الأهداف المدنية والآلاف من الأبرياء تحت دعوى الثأر من الإرهاب، وأستطيع أن أعدد لك الكثير من الأمثلة البغيضة إذا ما أردت أن أذكر لك ذلك فإننا جميعاً نعرفهم، ولكن إذا ما كانت الولايات المتحدة الأمريكية أو شخص آخر يرغب في أن يقوم بذلك تحت ظروف ما فلا أعرف ولا أرغب في أن أذهب هناك للتفكير في ذلك بطريقة أو بأخرى.

وهكذا فإن هناك المزيد من القوى النووية أكثر مما كان موجوداً منذ عشرين أو ثلاثين عاماً مضت. وكانت إحداهما بالفعل هي كوريا الشمالية فإن العديد من القيود الجديدة نسبياً، والأنشطة المقيدة ضدها؛ بسبب احتمالية وجود الأسلحة النووية، فلا أظن أنها تمتلك الأسلحة جاهزة ومستعدة للإطلاق، وربما كانت تمتلكها، من يدري، لا أعرف، ربما يكون ضباط مخابراتنا يعرفون ذلك جيداً، ولاشك أنهم لا يعرفون ذلك على وجه اليقين، وكما قلت فإنه حتى الدول التي لقواتها التقليدية الكثير من الاحتكاكات مثل روسيا، لا تزال قادرة على إحداث الدمار الواسع باستخدام الأسلحة النووية؛ وكذلك تستطيع الصين، وستفعل مثلها كل من الهند وباكستان، وبعض من الدول الأخرى التي نستطيع ذكرها.

وهكذا؛ فإذا لم يكن باستطاعتك أن تمنع الإرهاب باستخدام القوة التقليدية، فإن فكرة «الهيمنة العسكرية» أو «الأولوية» تعتبر فكرة محدودة على أفضل الأحوال، وكما حاولت أن أقترح من قبل فإن أفغانستان كانت مضطربة وليست رؤية للمستقبل. إن معظم الدول والتي تتضمن تلك الدول التي تساند الإرهاب لن تكون واضحة جداً أو حتى مباشرة في المستقبل؛ بالإضافة إلى تلك الدول التي توفر الملجأ الآمن للإرهابيين. وذلك ليس بالأهداف ولا بالأماكن فهم إرهابيون، وجيوش، متنوعون فسوف يتم منعهم باستخدام تحركات الشرطة، وأجهزة المخابرات، ولكن ليس باستخدام القوة التقليدية التي قمنا باستخدامها في العراق، ولذلك فإن الرئيس بوش قد تحدث عن بدء الحرب ضد الإرهاب، ولكن ذلك ليس من السهل تنفيذه باستخدام الطرق العسكرية التقليدية، ولذلك فإنها تثير ذلك السؤال الذي بدأته: أتتحرك إلى أماكن أخرى والتي تقوم بدعم الإرهابيين أو جمعياتهم؟ وإلى أين تريد الذهاب؟ وما التكاليف التي تستطيع تحملها؟ وهكذا فسأحاول الآن الانتهاء من ذكر بعض الأفكار.

فإنه لا يبدو لي أن إعادة إعمار العراق من الخراب الناجم من الحرب، وإذا كان ذلك من الممكن أن يحدث، فأنا لا أعرف إذا ما كان ذلك سيحدث، وأنا أقول إمكانية متواضعة في الوقت الحالي فليس في الإمكان منع الإرهابيين، وذلك إذا ما كنت تؤمن كما يقول رئيس الوزراء الإسباني بأن «العراق قد أعطت قوة دافعة للإرهاب»، بالإضافة إلى الآخرين الذين حاكوه، وأنا لا أصدق ذلك على وجه الخصوص، ولا أظن أنها مهمة إلى ذلك الحد، فأنا لا أظن أن معظم هؤلاء البشر لديهم أهداف محددة في أذهانهم، فلو قال أسامة بن لادن «الأندلس ملكنا»، فأنا لا أعتقد أنه يهتم بالتفكير فيما إذا ما كانت إسبانيا تمتلك قوات في العراق ولكن ليس طويلاً، أو لا تمتلك قوات في العراق. فقد يهتم قليلاً ولكن ليس لفترة طويلة.

وهكذا، فإن السؤال مرة أخرى، حتى لو كنت ناجحاً مع تلك الدفعة نحو الديمقراطية؛ فماذا سيكون تأثيرها؟ وأنا لا أحاول أن أقترح ذلك وأن الولايات المتحدة الأمريكية ليس لها حصة مالية في العراق، ولكني أعتقد أنها تمتلك حصة مالية كبيرة جداً في العراق بالفعل. ولكني لا أعتقد أنه حتى أي محاولة ناجحة لإعمار العراق قد تضع حداً أو نهاية لتلك القضايا العالمية الجارية حول الإرهاب.

والآن إذا ما نظرت إلى القوة الأمريكية وما هي جيدة بالنسبة إليها. والتي تعد في غاية الأهمية بالنسبة إليّ هي

قضية الـ ٦٤,٠٠٠ مليون، والتي أحاول الوصول إليها، فأنت تمتلك الكثير من القوة، فما هي وجه أهميتها؟ فما الذي تستطيع أن تجبر الناس على فعله؟ فهذه هي قضية القوة، فإذا لم تكن تستطيع إقناعهم؛ فكيف ستستطيع إجبارهم على فعل ذلك؟ فأنا أستطيع أن أفكر في العديد من الأشياء، فإن الولايات المتحدة الأمريكية قد مرت بوقت عصيب في أثناء محاولتها لإخضاع الدول الأخرى للقيام بعدة أشياء، فعلى ما يبدو أننا لا نستطيع إجبار الصين على تغيير سياساتها المالية أو إجبارها على تغيير سياسة المعونات المالية الزراعية.

إن مصطلح «الإمبراطورية» لا يمكن تطبيقه بشكل جيد على الولايات المتحدة الأمريكية، ونحن لا نحاول أن نحدد السياسات الداخلية أو الخارجية للدول الأخرى؛ حتى لو كانت تلك البلاد تحتاج إلينا بشكل ملح، وكان لدينا تأثير كبير فيها، انظر إلى المكسيك على سبيل المثال؛ فنحن لا نملك تأثيراً كبيراً فيها في العديد من المجالات، فنحن لا نملك فعل شيء حيال كل هؤلاء المهاجرين الذين يغادرونها إلينا، ونحن قادرون على إسداء النصائح حول السياسات التجارية والاقتصادية الداخلية. وفي بعض الأحيان يتجاهلنا المكسيكيون تماماً ، وفي أحيان أخرى لا يتجاهلوننا. حتى جمهورية كوريا والتي تستمر في حشد أكثر من ٤٠,٠٠٠ جندي أو ما يزيد، فنحن ليس لدينا سوى تأثير قليل جداً فيها، فعلى ما أعتقد أننا نمتلك تأثيراً كبيراً على سياساتها الداخلية، وليس لدينا تأثير في سياستها الخارجية أكثر من ذلك.

أنا أستطيع إعطائك الكثير من الأمثلة على ذلك، وهكذا إذا ما فكر أحدكم في الائتلافات، والحلفاء، واستخدام المؤسسات ذات الأطراف المتعددة، وأنا حيادي جداً حيال ذلك، ولا أعتقد أن الائتلافات يجب أن تسيطر على العملية، وهكذا فأنا أتفق مع إدارة بوش حول ذلك. ولكن العملية كانت متأثرة بالائتلافات، وأنت تحتاج إلى العديد من شركاء الائتلافات في هذا العالم، وهنا فأنا أفكر ما هذا الذي نراه؟ أتكون الحقيقة هي أن إدارة الرئيس بوش ستعود لاستخدام المواقف متعددة الأطراف، والسبب وراء ذلك يعود في جزءٍ منه إلى التشارك في الأعباء؛ وذلك لأن تلك المهام معقدة جداً ، وذلك إذا ما كانت المهام مثل محاولة الحصول على جولة أخرى لمنظمة التجارة العالمية، والتي تحتاج فيها إلى الكثير من الشركاء لكي يتعاونوا معاً ، ويقوموا بأعمال إعادة إعمار العراق أو أفغانستان فكلها في حالة فوضى، ومرهقة، ومكلفة، ولذلك فسوف تتحرك الولايات المتحدة الأمريكية إلى الخلف وتضع نفسها في حالة المفاوضات مع العديد من الحلفاء، ومهما كان أي شخص يفكر في المؤسسات ذات الأطراف المتعددة، ولا توجد لدي أيديولوجية معينة حيال ذلك.

فإذا ما تحدثنا بشكل عملي، فإننا في حاجة ماسة إليهم، ونحتاج إلى استخدام المؤسسات الدولية، والمعاهدات، والأُطر القانونية التي توجد بالفعل، وإذا ما كنا نهتم بهم أم لا، ولكن الآخرون يهتمون بالقيم التي يمثلوها؛ وتلك تُعد حقيقة، وأنا أعتقد أن هناك مشكلة واحدة أريد من إدارة بوش أن تتفقدها هي كما أعتقد، في العراق وأماكن أخرى، وذلك فيما جاء في ذهن المفكرين السياسيين أن هناك نوعاً من المشاركة في القيم والتي كانت قائمة بذاتها، ولكن ليس هناك ما يُسمَّى القيم المشتركة والتي تعد شيئاً له كيان في هذا العالم. ولكن إن ما هو غريب حول العالم هو كيف أن القيم القليلة الأهمية يتم مشاركتها، وحتى تلك التي قد يتمسك بها الناس بشدة.

والآن؛ فأنا أعتقد أن هؤلاء الناس في إدارة الرئيس بوش والذين يمكننا تسميتهم «المحافظون الجدد» سينتهون إلى ما انتهى إليه الواقعيون النفعيون، وأعتقد أن هذا هو ما يحدث بالفعل في العراق، فهم بالفعل قد وجدوا أن الاعتمادات المالية المخصصة لإعادة إعمار العراق، وأفغانستان، بالإضافة إلى أشياء أخرى، فأنت تحاول تأدية هذا كله، لذا تقتطعه من

أموال دافعي الضرائب الأمريكيين في الوقت نفسه، وأنت لا تحاول إرهاق نفسك بالبحث عن الأموال الحاكمة لفعل ذلك؛ ولهذا فإن بعض الناس يقولون إن هذه هي اللحظة الحاسمة للأمر - يمكن - واللحظة المهمة في التاريخ - بلى -، فقد تكون لدينا جزء كبير من المسؤوليات أكثر من أي دولة أخرى، نعم ففي بعض الأحيان نستخدم مصطلح مادلين أولبرايت «إن الولايات المتحدة الأمريكية هي دولة لا مفر منها، ودولة مهمة لنا وللدول الأخرى»، ولكن تلك اللحظة التاريخية يجب أن تكون متشاركة ولا يمكن أن تحظى بها دولة منفردة.

إن التحدي السياسي الأكبر الذي يواجه الولايات المتحدة الأمريكية على ما يبدو لي هو تكاثر أسلحة الدمار الشامل، بالإضافة إلى تكاثرها مع الدول والجماعات، وإذا ما كانت أسلحة الدمار الشامل تلك في أيدي دول خشنة أو في أيدي الحركات التي قد تبيع تلك الأسلحة أو توزعها، ومرة أخرى؛ فإن هذه هي القضايا التي يمكن التعامل معها في إطار جماعي مكون من عدد من الدول. وذلك لا يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تستخدم التحركات الرادعة مرة أخرى. فإذا ما فعلنا ذلك، فسوف نحاول، وأنا متأكد، أننا سنجعل الآخرين يتقدمون ويدعمون موقفنا وما نفعله، وإذا لم يفهموا فسوف نتصرف بما يحقق الأمن لنا.

ولكن وجه التناقض هو كما أظن أنه ما اعتدنا أن نسميه «الويلسونيون الجدد» قد أصبح في اليمين في الولايات المتحدة الأمريكية، وليس في اليسار. وقد كان من المعتاد أن يكون ذلك هو الجناح الأكثر تحرراً في السياسة الخارجية الأمريكية، والتي رأت أن تلك القيم متمسكة بنفسها؛ ولأن الناس الذين يؤمنون بها على الجانب الذي يرونه صحيحاً ، ويرون -كما قلت- القيم أو أنهم يفهمون تلك القيم على أنها قائمة بذاتها ولكنهم ليسوا كذلك، فإنهم عادة لا يملكون الصبر الكافي للاقتناع، وأعتقد أن ذلك قد يؤدي إلى سياسة سيئة جداً .

والآن فأنا لا أقول: إن إدارة الرئيس بوش تحاول إقناع العراق، بل حاولت، ولكنها مُنيت بالإخفاق إلى حدٍّ ما؛ وذلك بسبب تصرفاتها السياسية أحادية الجانب في عدد من المناطق.

في نهاية حديثي؛ أتحدث عن بعض النقاط في إطار ما تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية أن تفعله في العالم:

إننا نمتلك جيشاً مجهزاً على أعلى مستوى، ولكننا لا نمتلك خدمات مدينة مؤهلة عبر المحيطات، وأعتقد أيضاً أن ذلك كان واضحاً جداً في العراق. فإن الولايات المتحدة الأمريكية تكون مترددة عندما تقوم بإعادة إعمار الدول، وعادة ما نقوم بإرسناد ذلك إلى المقاولين المهمين، والمنظمات العالمية، وأن نهمل الأفكار حتى في بعض الجماعات، وذلك عندما نقوم بإهمال ما تقوم به العمليات العسكرية من مهام في المدنيين بالعراق. وإذا ما تحدثت عن ذلك كثيراً فسيؤدي إلى الكثير من الفوضى؛ فإن الولايات المتحدة الأمريكية لم تستطع بناء مقدرة على التخاطب أو حتى تحاول معرفة الضروريات الثقافية، والسياسية، والاقتصادية لكي يقوموا بأداء الخدمات المدنية، فإن المتخصصين المدنيين الذين يستطيعون العمل عبر المحيطات وخصوصاً في منطقة الشرق الأوسط، وآسيا المركزية.

وهكذا فإذا ما كانت تلك فكرة ضرورية ومهمة للمسؤوليات العالمية؛ فإنها لم تهتم باستثمارها بكثرة في النوعيات المدنية، والتي يجب أن تكون موجودة لكي يقوموا بتطبيق تلك المسؤوليات ويتحملوها، وأضيف الخدمات السرية إليها أيضاً .

ترى ما هي الاستنتاجات التي أستطيع استخلاصها حول سياسات الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط؟ فأنا كنت أتحدث حولها بطريقة خاصة. وأول ما تطرقت إليه هو أنني لا أرى ميلاً داخل

الولايات المتحدة الأمريكية في التورط في تدخلات عسكرية طويلة المدى، على الأقل باستخدام القوات الأرضية في الشرق الأوسط. والموانع والعقبات أمام توسيع رقعة الديمقراطية، أو ما كانت إدارة بوش تسميه في البدء بـ«توسيع الحدود»، فمن الواضح أنه سوف يكون محدوداً بسبب المشكلات التي حدثت في العراق. وقد كانت تلك المشكلات موجودة دائماً، ولم يكن من السهل ملاحظة وجودها في السابق، ولكن بالطبع من السهل ملاحظة وجودها الآن. ولذلك فإن فكرة أن يقوم شخص بشن عمليات عسكرية واسعة النطاق، على ما أعتقد، ليست موجودة في خطط الآن، أو حتى على العراق، وبالمناسبة إذا ما نظرنا إلى التمدد العسكري؛ فإن العديد من الوحدات التي كانت تلتف للخروج من العراق سيعودون مرة أخرى إليها، فعندما يقوم الناس بالانضمام إلى الحرس الوطني للولايات المتحدة الأمريكية لا يقومون بالتعاقد لمدة أشهر أو لعام واحد في بغداد أو في الموصل، فهم يعتقدون أنهم لن يقوموا بجني المال الكافي، ويؤدوا الواجب المطلوب منهم، فأنا سأفعل ذلك وذلك، ولكن العائلات لا تعتقد أن الناس سيجلسون هناك لمدة عام مع سقوط كل تلك الضحايا، فإن ذلك يعد قضية سياسية كما يعد قضية عسكرية في الوقت نفسه.

أيتوسع جيش الولايات المتحدة الأمريكية؟ نعم فأنا أعتقد أننا سنرى بعض التوسعات في القوات الأرضية في الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن ذلك سيحدث عندما تُقتطع أموال من دافعي الضرائب، فإن الرئيس عليه أن يقوم بتغيير سياسته الاقتصادية إلى حدٍّ ما، وهكذا فإن على الجيش التوسع عندما يحاول ذلك عند محاولة الدخول في تدخل عسكري آخر في أي مكان فإنها تستطيع القيام وذلك عسكرياً، ولكن إذا ما استطاعت البقاء من أجل إعادة الإعمار؛ فسيكون سؤالاً مهماً بالفعل، فأنا بالتأكيد يمكنني أن أتخيل استخدام الجيش الأمريكي لتدمير المنشآت النووية إذا ما عرفنا أنها توجد، أو إذا ما وقعوا في أيدي من لا يجيد استخدامها، فأنا بالطبع أستطيع تخيل امتلاك آبار البترول ولكني لا أستطيع تصور، فأنا أحاول اقتراح إجابة للعراق ولكني أعتقد أنها لن تلقى الدعم الكافي.

ونقطة أخرى أريد أن أختتم بها حديثي، ولكنها مرة أخرى ترتبط بقبضة القوة السياسية للولايات المتحدة الأمريكية، والتي تمتلك اهتماماً كبيراً بإنشاء الاستقرار هنا، بين العرب وإسرائيل أن سياسات الولايات المتحدة الأمريكية في العراق، ولهذا الأمر، فإن على باقي العالم الإسلامي الاهتمام به بدون مثل تلك الإنشاءات وحتى إذا ما تم إنشاؤها، أن صدام، أو مثل ذلك الأمر أن أسامة بن لادن قد أتى وغادر، أما القضية الفلسطينية فلا تزال موجودة، فهي لا تتعارض مع ما أقوله، فإن الإخفاق في الحصول على استقرار هنا يُضعف موقف الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، وأعتقد أن على المرء تقبل ذلك، وأنا قد أقول الشيء نفسه للهند، وباكستان بخصوص قضية كشمير. فإن هؤلاء الممثلين سيظلون الممثلين الرئيسيين، وليس الخارجيين، ولكن كل تلك الصراعات المحلية العسيرة لها عواقبها البعيدة فيما وراء تلك المناطق نفسها ،ولها عواقبها بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية في وطنها الأصلي.

إن الولايات المتحدة الأمريكية الآن تُعد في خط المواجهة، ولا يستطيع أحد أن يقول خلاف ذلك، فهي في مواجهة خطيرة في البلد وفي العالم كله، وفي بعض الأحيان قد تصبح رهينة للصراعات المحلية التي توجد، وذلك إذا ما كانوا هنا أو في جنوب غرب آسيا أو جنوب الفلبين، أو حتى إذا ما كانوا في البلقان.

إن الولايات المتحدة الأمريكية، وكما قلت، لا تعرف في العديد من الأحيان كيف تقوم بإيجاد نوع من الاستقرار، أو لا تستطيع استخدام قوتها لتحاول وتقوم بإنشاء استقرار في تلك القضايا المحلية، وذلك لكي تصبح دولة كبيرة قوية لا يعني «الأولوية»؛ وذلك هو ما أحاول قوله هنا، فإن ذلك لا يسمح لشخص بالانغماس في الصراعات المحلية، وهذا

مفهوم، فيمكنك أن تقايض على مثل تلك الصراعات، فيمكنك أن تعطي للناس بعض المدفوعات الجانبية، ويمكنك أن تدعم الاقتصاد والأمن، ولكنك لا تستطيع إخضاع الممثلين وإجبارهم على شيء ما، ولذلك فأنا أعتقد، وذلك مع وضع «الأولوية الأمريكية» في الاعتبار، حاولت إلقاء بعض الماء المثلج على ذلك المصطلح، وحاولت اقتراح أن هناك بعض الضعف المختفي وراء تلك الفكرة، فإن كلاً من الجانبين الاقتصادي والعسكري موجودان إلى حدٍّ ما. فأنا أحاول بيان أن الولايات المتحدة الأمريكية نفسها ليست منظمة جدّاً لكي تتحمل إعادة إعمار العراق، ولكن من الممكن تصور مشاركة الدول الأخرى.

وقد حاولت في النهاية أن أقترح أنه من الصعب على الولايات المتحدة الأمريكية الدخول في الصراعات المحلية الموجودة، والتي تؤثر في مكانة سياستها الخارجية، وتقوم بالربط بين ذلك وبين ذلك النوع من الاستقرار، وأن كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية، وفوق ذلك كله أن كل الممثلين أنفسهم يستطيعون التعايش معها. وهكذا وبعد كل ما قلته فأنا أشكك في فكرة «الأولوية الأمريكية».

النموذج الاستراتيجي التركي بين الحقيقة والخيال

جراهام إي فوللر

من بين عدة استراتيجيات تسلكها الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط؛ استراتيجية إيجاد نموذج للديمقراطية والأفكار الغربية، ويقوم عليه أشخاص وأفراد وهيئات إسلامية، أو ما يسميه بعض المفكرين «العلمانية المؤمنة». ويعد ما أطلق عليه «النموذج التركي» خير مثال ترغب الولايات المتحدة في فرضه وإيجاده.

وفي مقال له نشرته مجلة (واشنطن) الدورية في عدد صيف ٢٠٠٤م التابعة لمركز الدراسات الاستراتيجية والعالمية ومعهد ماساشوسيتس للتكنولوجيا (MIT)، قال جراهام إي فوللر - وهو النائب السابق لرئيس مجلس الاستخبارات الوطني التابع لوكالة الاستخبارات الأمريكية - وآخر أعماله «مستقبل الإسلام السياسي» -:

لقد خدعت صورة تركيا الكلاسيكية الغرب منذ فترة طويلة على أنها تلك الدولة العلمانية والديمقراطية وذلك الصديق الصدوق للولايات المتحدة الأمريكية، وتلك الدولة التي تتوافق سياستها مع مصالح الولايات المتحدة في المنطقة، بالإضافة إلى أنها أصبحت نموذجاً لكل المسلمين خلال الخمسين عاماً الماضية، إلا أن كل تلك الصفات غير حقيقية؛ لأنها تقدم أسطورة مريحة وغير مختبرة.

ويستدرك الكاتب ويقول: إن تركيا الآن ومع تلك الحقائق المتطورة خلال السنوات الأخيرة قد أصبحت نموذجاً حقيقياً للمنطقة كلها. فالنموذج الجديد يعتمد على الانتفاع الكامل بالعملية الديمقراطية؛ وإرادتها لئلا تكون قوة غربية فقط بل شرقية أيضاً ، وذلك أكبر تدريب للسيادة الوطنية التي يدعمها الشعب؛ واستقلالاً أكبر لتحركاتها، والتي أصبحت لا تتعارض مع أمن الولايات المتحدة الأمريكية أو قوة أخرى.

ذلك النموذج الجديد هو الأفضل لتركيا وللمنطقة ولأوروبا وللعالم، حتى إن كان هناك من يأمل بالاحتفاظ بأسطورة النموذج التركي القديم.

وبعد ذلك يعدِّد الباحث العوامل الأساسية لتغير المنظور السياسي والاستراتيجي لتركيا في العقد القادم، وهي في نظره: الإسلام، والقومية التركية الشائكة، ودخولها إلى الاتحاد الأوروبي، ودورها كدولة شرق أوسطية، وكدولة ذات أعراق مختلفة، بالإضافة إلى علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وعن الإسلام يقول الباحث: لقد كانت العلمانية التركية هي ما حبَّب الغربيين فيها قديماً ، فقد فهموها بأنها مفهوم أساسي نحو النموذج الثقافي السياسي الغربي الأسمى. وعلى الرغم من عدم منع الإسلام تماماً ؛ فإن الدولة قد قامت بتهميش دوره، كما قامت بتحديد عدد المساجد التي ستُبنى ومن سيرأسها، حتى مراسم الخطبة التي سيلقونها في صلاة الجمعة.

لقد كان الجيش التركي على وجه الخصوص حارساً متحمساً وغيوراً على الأيديولوجية التركية، وقاد

الصراع، وقام بقمع كل نوع من أنواع القوى الدينية المنظمة، أو محاولة رجال الدين في الاندماج بالسياسة.

لقد أصبحت النزعة التركية الشهيرة إلى التشبه بالغرب أكثر تأصلاً وواقعية، فتركيا تميل للغرب، وذلك مما أدى إلى أن تكون المتطلبات الاستراتيجية اللازمة للوقوف في وجه تهديدات الاتحاد السوفييتي هي انضمام أنقرة لدول حلف شمال الأطلنطي، والبحث عن ضمان الأمن الغربي. ومع ذلك فإن تركيا لم تصبح غربية بين ليلة وضحاها، فقد كانت الإمبراطورية العثمانية التركية أكثر من مجرد دولة إسلامية متأثرة بالغرب، وذلك بسبب موقعها القريب من الغرب، وتعاملها الوثيق مع العديد من الدول الغربية أكثر من الدول الإسلامية الأخرى، فقد كانت لأكثر من مئات السنين عدوّاً دورياً وحليفاً عرضياً للغرب، بالإضافة إلى ارتباطها الوثيق بالسياسة الغربية في السنوات التي دامتها الإمبراطورية التركية العثمانية، والتي انهارت في الحرب العالمية الأولى.

لقد تحمّلت تركيا الإصلاحات التحررية والغربية مثل تنظيم النظام القانوني، وتبنّي نظام الحكومة البرلمانية، ومحاولة التسوية بين القانون الإسلامي والغربي، بالإضافة إلى استخدام النظام الغربي في إصلاح التعليم. ولهذا فقد قدّمت إصلاحات أتاتورك للجمهورية التركية، بعد الحرب العالمية الثانية، فصلاً جديداً لتطور عملية تغريب تركيا.

وعلى الرغم من الأهمية التطويرية لتحطيم أتاتورك لقوى الدين في تركيا الجديدة في عشرينيات القرن الماضي؛ فإنها تركت بعض الآثار المادية والاجتماعية، والتي تمت معالجتها ببطء خلال الأعوام السبعين أو الثمانين الماضية. ولما كانت الغالبية العظمى للسكان الأتراك لم تتأثر بالغرب؛ لذا فلم تشارك الصفوة التركية التي ترتبط بالغرب، وحافظوا على دينهم، وظلّوا فخورين بتراثهم العثماني حتى لو أصبحوا مواطنين في تلك الإمبراطورية الجديدة.

لقد استغرق الأمر عدة أجيال ليستفيد سكان تركيا التقليديون الذين يعيشون في الأناضول من الإصلاح الاقتصادي، ونظام التعليم والخصخصة، بالإضافة إلى التقدّم الاقتصادي الكبير في الدولة، ولكي يشاركوا مشاركة أساسية في الحالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وبمرور السنين استطاعت تلك القوة الجديدة المسماة «نمور الأناضول» تدعيم الأحزاب السياسية التي تحترم التقاليد الدينية، وترفع من شأن تراث تركيا الإسلامي، أو محاولات الدولة للتعبير عن ذلك التراث.

وكانت ذروة تلك العملية ذلك النصر العجيب الذي أحرزه حزب «العدالة والتنمية» في انتخابات عام ٢٠٠٢م، وذلك على الرغم من رفض الصفوة الدائم بقبول الأحزاب الدينية المهمة، والآن وبسبب الانتشار الواسع لذلك الحزب الذي يصف نفسه بكل فخر بأنه ذو خلفيّة إسلامية؛ فقد أصبح الحزب الحاكم للبلاد. إلا أن ذلك التطور كان النتاج الحتمي لذلك التطور الذي حدث للتقاليد التركية الإسلامية، والتي أصبحت أكثر اعتدالاً ؛ لأنها أصبحت أقرب للحقائق السياسية ومطالب الاستشراق العلمي، خصوصاً تحت العين اليقظة لعساكر الجيش العلماني والبنية المختارة القديمة.

وبالمثل الحركة الكبرى المعروفة بحركة «نور» بفروعها الكبيرة المعروفة، بالإضافة إلى حركة «فتح الله كولن» والتي انطلقت من أرض الأناضول التقليدية نفسها، والتي تطالب بتجديد الإسلام لكي يقوم بالتركيز على التعليم والديمقراطية والتسامح، وتشكيل المجتمع المدني المبني على المبادئ الأخلاقية للإسلام. وفي الحقيقة؛ فإن هاتين الحركتين تقدّمان صفوة جديدة للأناضول، صفوة فخورة بتراثها الإسلامي، وفي الوقت نفسه تجاهد لتصبح متمدينة ومتقدمة تكنولوجيا، بالإضافة إلى أن تكون جزءاً من النظام الأوروبي ما دام لن يؤدي إلى ضياع تام للهوية الإسلامية.

ولهذا؛ فإن الحقيقة القائلة بأن تركيا هي أول دولة

في تاريخ العالم الإسلامي تقوم بانتخاب حزب قومي قوي أو حزب ينبع من جذور إسلامية - كما يحب حزب العدالة أن يصف نفسه -؛ تعدّ حقيقة مذهلة.

وقد كان الجيش التركي الحارس اليقظ لكل علامة دينية في الحكومة، ولهذا فإن عليه أن ينضم إلى حقيقة أنه إذا كانت الغالبية التي انتخبت ذلك الحزب؛ فإن حزب العدالة قد قام بالعمل مع الأيديولوجية والتي تتوافق مع الأوامر التركية السياسية. ومع هذا فربما يجب ألا يكون ذلك الحدث في تركيا مفاجئاً ؛ في ضوء حقيقة أن الأحزاب السياسية كانت مهيمنة على العالم الإسلامي كله خلال العقدين الماضيين، وحقيقة أن الدولة كانت مسيطرة على الدين وتقوم بتهميشه وتحد من تأثيره منذ وقت طويل، فهي شيء غير معتاد في دولة إسلامية، وذلك هو ما أدى إلى عودة الإسلام تدريجياً ، ولكن بثبات، إلى مراحل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تركيا، ولذا كان من الطبيعي أن الملامح الطبيعية للهوية التركية بارتباطها بحماية الإسلام ونشره لعدة مئات من السنين؛ لن تبقى في حالة قمع إلى الأبد؛ حتى لو فكّر أتاتورك في إلغاء ماضي تركيا الإسلامي من وعي البشر.

وعلى الرغم من أهمية العديد من إصلاحات أتاتورك الغربية؛ فإن اضطهاده للدين مع العامة لن يستمر إلى الأبد، فقد عادت تركيا مرة أخرى إلى التعبير العادي عن العاطفة الدينية في السياسة. فإن الديمقراطية المتطورة كانت أساس العملية؛ مثلما زادت الديمقراطية من قوة السياسة الإسلامية في العديد من الدول المسلمة أيضاً .

ولهذا فإن أهم الطرق التي اتبعتها تركيا لتصبح، اليوم، نموذج العالم الإسلامي كله؛ هي كونها واحدة من الدول المسلمة التي ظهرت فيها الديمقراطية الصحيحة، وبعد عدة عقود من الملاءمة والمبادأة استطاعت الديمقراطية التركية الآن الوصول إلى مرحلة نضج نسبية. ولقد حلّت تركيا المشكلة السياسية الإسلامية باستخدام درجة الضغط والحرية المناسبتين لتسمح بوجود حزب يهتم بالإسلام وتساعد على ازدهاره. وعندما يأتي اليوم الذي يشعر فيه الناخبون بأن الحزب الإسلامي قد فقد حماسته؛ فسوف يُمنى بالهزيمة الساحقة ويحل محله حزب آخر، وذلك كله كجزء من التغيير الطبيعي للقوى السياسية، والتي تساوي بين الحزب الإسلامي والأحزاب الأخرى.

وإذا كان انتخاب الحزب الإسلامي ليكون الحزب الحاكم في مقدمة أولويات تركيا؛ فإنه في مقدمة أولويات واشنطن كذلك، فقد كانت للولايات المتحدة الأمريكية بعض الاعتراضات بخصوص أي نوع من السياسات الإسلامية، وذلك الأمر له أسبابه؛ حيث إنه منذ الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م، وأزمة الرهائن، والهجمات التخريبية الناجحة التي قام بها رجال المقاومة اللبنانية - الذين ينتمون إلى الشيعة- ضد الولايات المتحدة والوجود الإسرائيلي في لبنان منذ الثمانينيات، بالإضافة إلى ظهور عدد من المسلمين المتطرفين ورجال المقاومة والجماعات الإرهابية في العالم كله، وفي النهاية توجته هجمات الحادي عشر من سبتمبر والتي نفذتها القاعدة. ومع ذلك فقد استطاعت واشنطن الوصول إلى قواعد ناجحة تماماً للتعامل مع قوة حزب العدالة والتنمية، ولذلك فقد يكون العالم كله شريكاً محتملاً للولايات المتحدة في اتجاهها نحو تحقيق الاستقرار للمنطقة، فقد زار رئيس وزراء الحزب واشنطن، وقام الجانبان بإجراء عدد من المباحثات في العديد من القضايا المهمة مثل قضايا العراق وقبرص، بالإضافة إلى بحث مسألة التعاون العسكري الثنائي بين البلدين في مجالات محددة.

وفي الوقت الذي تخطى فيه حزب العدالة تلك العقبة، فنأمل في أن تشعر الولايات المتحدة أن بإمكانها القيام بالعديد من الأعمال مع الأحزاب الإسلامية في بلدان أخرى في المستقبل القريب.

إن الولايات المتحدة الأمريكية -سواء رغبت في ذلك أم لا- لا يمكنها تجنّب التعامل مع الحركات الإسلامية الكبرى في العالم الإسلامي بكل اختلافاتها وخلافاتها

وتطورها، فكل شخص يعلم أن العالم الإسلامي مليء بالأحزان والغضب الشديد، ويقوم المسلمون اليوم بالتعبير عن تلك الأحزان عبر المظاهرات التي تعبِّر عما يختلج داخلهم. ومع ذلك فقد ظهرت تلك الأحزان منذ عدة عقود مضت خلال العديد من المعتقدات والأفكار؛ مثل القومية العربية المتطرفة التي أسَّسها جمال عبد الناصر في فترة الخمسينيات والستينيات، والتي تعبِّر عن بعض النزعة نفسها ضد الاستعمار، فعندما أخفقت الناصرية في إحراز النتائج المرجوة؛ أصبح كل من المذاهب الماركسية والشيوعية والإخوان المسلمين الخليفة الطبيعي لها، ولهذا لو أمكن قمع تلك المعتقدات أو تحطيمها؛ فلن تنتهي تلك الأحزاب التي خلقتها، ولكنها ستسعى إلى طرق أخرى. لقد أعدت تركيا مثالاً سباقاً للعالم الإسلامي، وذلك عندما قامت بتكييف تعبيرات المسلمين عن أحزانهم العامة بدلاً من قمعها.

ويتحدث الكاتب بعد ذلك عن العامل الثاني في المنظور الاستراتيجي التركي، والذي يتمثل في القومية التركية، والتي يصفها بالشائكة ويقول: إن المفاوض الأمريكي حين يعمل مع الحكومة التركية يعلم جيداً أن الأتراك أقوياء وغالباً ما يزدرون المفاوضين، فهم ذوو حسّ نحو كل شيء يمس مصالحهم أو كرامتهم القومية، بالإضافة إلى شكوكهم في دوافع الدبلوماسيين الغربيين.

لقد نجمت تلك الحساسية من معاناة تركيا لقرون طويلة من الاستعمار الغربي والإمبراطورية الغربية، والتي قامت بتجزيء الإمبراطورية العثمانية في البلقان والشرق الأوسط والقوقاز إلى أجزاء صغيرة، فحتى الدولة التركية الجديدة قد قامت بقطع علاقاتها مع القوى الأوروبية، مثل اليونان، بعد الحرب العالمية الأولى، وذلك بسبب حرب المقاومة غير التقليدية والتي قادها أتاتورك.

لقد شجّعت تلك التجارب التاريخية ضرب هؤلاء الذين يعملون ضد القومية المضادة للاستعمار، وذلك عندما قاموا بتأليف القومية التركية وذلك إجراء مؤقت، حيث إن الدولة ما زالت قادرة على استعادة قوتها واستقلالها بعدما استطاعت الخلاص من القوى الاستعمارية الغربية عام ١٩٢١م، وذلك على عكس معظم الدول العربية، والتي حصلت على استقلالها الحقيقي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.

لا تزال هناك بقايا شكوك حول دوافع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية مدفونة تحت الرماد، ولكنها تظهر بكل قوة من وقت لآخر. وتتشارك في كل تلك الشكوك كل الطوائف التركية السياسية مثل الجيش واليساريين والقوميين الأتاتوركيين والإسلاميين، بالإضافة إلى أغلب الدوائر التي لا تتشبه بالغرب.

وينتقل الكاتب للمتغير الثالث في النموذج التركي وهو سعيها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي:

لقد وفَّر بحث تركيا الدؤوب عن عضوية الاتحاد الأوروبي الدافع الحيوي للقيام بالإصلاحات السياسية والاقتصادية الداخلية، ولذلك فعلى الأرجح أنهم سيحصلون على عضوية الاتحاد الأوروبي على الرغم من تشاؤم القادة الأتراك وشكوك بعض أعضاء الاتحاد الأوروبي، فلو كان المنطق وراء توسيع دائرة الاتحاد الأوروبي هو الذي سمح بضم أعضاء مثل بلغاريا ورومانيا على الرغم من كونهم أقل تقدُّم سياسيّ واقتصاديّ؛ فمن الطبيعي أن انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي سيكون مسألة وقت فقط لا غير، حيث إن رفضهم لأسباب دينية أو ثقافية غير وارد، وذلك لأن أوروبا تتحجج بأنها متعددة الثقافات والطموح العالمي.

ويضيف طموح تركيا للانضمام للاتحاد الأوروبي العديد من المشكلات في علاقات الاتحاد الأوروبي مع الولايات المتحدة الأمريكية، فرغبة أمريكا في الحفاظ على تركيا شريكاً استراتيجياً في الشرق الأوسط؛ دفعت الاتحاد الأوروبي إلى زيادة القلق

تستمر واشنطن وسياساتها في الاتجاه نحو تلك الرغبة في الإبقاء على تركيا بصرامة في مخيم الولايات المتحدة الأمريكية؛ لتكون سريعة الاستجابة لمطالب الولايات المتحدة وأهدافها في المنطقة، ولذلك فستستمر مشكلاتها مع تركيا؟

ولكن الواقع يقول: إن تركيا تبدو أكثر استقلالاً وأقل فتنة لواشنطن، وأقل احتياجاً للضمانات الأمنية النظامية؛ لأنها اليوم تفتقد أعداءها الذين يستطيعون تهديد أمن أنقرة بشدة ما بقيت تركيا مستقرة داخلياً .

ويجب على واشنطن أن تعرف أن تركيا ستؤدي دوراً مهماً في الشرق الأوسط، وذلك باستخدام خطط معدّة لخدمة مصالح تركيا القومية. ومن المتوقع أن تكون أقل رداً على احتياجات واشنطن المتغيّرة في كل لحظة، فإن توقعات تركيا للتطور في الاتجاه الذي تنتهجه الآن سياسياً مع جيرانها في إيصال صورة ديمقراطية للإسلام، فمن المحتمل أن تساهم في إيجاد منطقة مستقرة على المدى البعيد. ثم تركيا والتي تساهم في سياستها الخارجية كوكيل للولايات المتحدة الأمريكية، كما كانت تفعل في الماضي، فتركيا المستقلة ستواجه خلافات دورية مع الولايات المتحدة، ولكن ليس من الضروري أن تكون محطمة. فمن الواضح أنه كلما زادت سيطرة سياسات واشنطن من جانب واحد؛ زادت المشكلات، وزادت احتمالية أن تجد تركيا نفسها أكثر تعاطفاً مع الاتحاد الأوروبي، وذلك يؤدي إلى أن تفقد استقلالها الاستراتيجي.

ومن ضمن كل الدول في المنطقة الواسعة في جنوب البلقان والشرق الأوسط والقوقاز؛ فإن تركيا تحرز أكبر تطور وتقدُّم في ديمقراطيتها في التطور الاقتصادي والتعامل مع الإسلام السياسي، بالإضافة إلى تطور علاقاتها مع جيرانها. أما تركيا المستقلّة فتتحرك نحو حل قضاياها التقليدية والإسلامية بالإضافة إلى مشكلاتها مع الأكراد، وبعيداً عن الصورة القديمة المكررة للدولة الأمريكية العلمانية؛ فهي في طريقها لأن تصبح نموذجاً أصلياً للعالم الإسلامي، وتحصل على موافقة العديد من المسلمين أيضاً .

إن مصالح تركيا القومية تتغير لكي تقوي من الروابط المحلية لتركيا وروابطها بالاتحاد الأوروبي، وتقلّل من مركزية دور الولايات المتحدة، وتلك الأنواع ليست مهمة لتركيا ولكنها تظهر التطور الكبير للتغيرات الاستراتيجية العالمية منذ نهاية الحرب الباردة، فإن عبث الولايات المتحدة بالسيطرة العالمية قد قلّلت من نفوذها الطبيعي في إحدى البلدان الحليفة لها، وستزدهر العلاقات الأمريكية التركية، وستستطيع تركيا المساهمة في استقرار المنطقة كلها، وذلك إذا لم تحاول الولايات المتحدة الأمريكية الإبقاء على النموذج القديم لحليف الولايات المتحدة، ولكن بدلاً من ذلك فإنها تسمح لتركيا بتطوير علاقاتها المستقلة في المنطقة.

تعاونتا من قبل على سحق أكراد العراق أكثر من مرة. وساعدت تلك الحقائق على تقريب تركيا من إسرائيل خلال الأعوام العشرين الماضية، والتي وصلت إلى أقصى حدٍّ لها في منتصف التسعينيات، فقد وجدت كل من أنقرة وتل أبيب الفرصة ووحدًا قدراتها الاستراتيجية لإجبار كل من العراق وإيران وسورية على التغيير من سلوكهم العدواني.

ولقد تغيَّر الموقف الآن في المنطقة كلها خلال السنوات القليلة الأخيرة، فقد غيَّرت سورية من عدائها الاستراتيجي نحو تركيا، وقامت تحت الضغط التركي بطرد قائد حزب العمال الكرديين والانفصاليين، تلك الحركة الثورية العنيفة في تركيا، وهذا ما أدى إلى اعتقاله فيما بعد.

إن سورية واقعة تحت الضغط لكي توقف دعمها للتطرف في المنطقة، فقد ذهب صدَّام حسين العدائي من العراق. وعلى الرغم من أن العراق الآن قد يقوم بفرض تهديد جديد على استقرار سورية الداخلي أو حتى يقوم بالتسبب في إحداث حرب مدنية والتي تخشاها تركيا كثيراً ؛ لأن الأكراد العراقيين سيشجّعون سكانها من الأكراد على الانفصال. لقد أصبحت إيران خلال العقود الماضية نفعية، وتقوم بعدة خطوات حرجة نحو تحقيق عدة عمليات ديمقراطية أكثر تقدماً . ولهذا فإن الدول الثلاث لا تقوم بتهديد تركيا مثلما كان في الماضي، فكل تهديد عسكري محتمل من قبلهم يمكن لتركيا التغلُّب عليه بسهولة بسبب قدراتها الاستراتيجية.

ويا للسخرية! فإن نجاح دور الولايات المتحدة الأمريكية المباشر أو غير المباشر قد أدى إلى تقليل التهديد الاستراتيجي لبلدان الشرق الأوسط الثلاثة، وغيَّر من اعتماد تركيا السابق على الولايات المتحدة الأمريكية لكي تحميها استراتيجياً في تلك المنطقة، فتركيا تتحرك نحو علاقات متطورة مع الدول الثلاث، وتحاول تعميق العلاقات الثنائية وتقوم بتطوير المصالح الاقتصادية، والتي فاقت أهميتها أهمية اهتماماتها الدفاعية الأولى.

أما حول علاقات تركيا مع إسرائيل؛ فإنها تنحدر من أعلى مستوياتها، والتي وصلت إليها في منتصف التسعينيات؛ فلا تزال تركيا تسعى للحصول على التكنولوجيا العسكرية الإسرائيلية غير المتاحة في مكان آخر، ولا تزال العلاقات التركية الإسرائيلية في حالة انحدار، وذلك كله بسبب تعاطف المسلمين مع حزب العدالة، بالإضافة إلى تعاطف الشعب التركي مع الفلسطينيين ضد السياسات العنيفة التي ينتهكها قيادات حزب الليكود الإسرائيلي.

ولتركيا الآن أسبابها الوجيهة للمطالبة بالعلاقات المستقلة مع العديد من جيرانها المسلمين، والذين ستتعقد ثورتهم السياسية، ولكنهم لن يكونوا أعداء لتركيا بعد هذا، وذلك هو رأي تلك الدول في تركيا على أنها أكثر تطوراً ؛ بعدما أعادت اكتشاف جذورها الإسلامية ووعيها المتزايد بالاستقلال عن واشنطن.

لقد لاحظت الدول العربية على وجه الخصوص أن تركيا الديمقراطية تستطيع أن تقول: «لا» لواشنطن عندما طلبت مساعدتها في حرب العراق ومحاولة غزوها، وذلك شيء لم يجرؤ الحكام العرب على فعله.

وباختصار؛ فإن اتجاه تركيا المتزايد نحو الاستقلال عن واشنطن ومحاولة تقوية علاقاتها مع جيرانها العرب والإيرانيين ومحاولة تطوير علاقاتها مع روسيا، بالإضافة إلى ماضيها الإسلامي، فقد ساهم كل هذا في جعل تركيا جزءاً من الشرق الأوسط أكثر مما مضى. والآن؛ فإن تركيا تبدو أكثر تعاطفاً مع الدول المسلمة، ويتم النظر إلى إنجازاتها الديمقراطية بالمزيد من التعاطف والاحترام، وهذا ما يسهِّل لتركيا الحصول على حصتها كجزء من النموذج الإقليمي، وهذا ما كان من الصعب التفكير فيه عندما كانت تركيا متورطة بشدة مع دول حلف شمال الأطلنطي، بالإضافة إلى غفلتها الاستراتيجية عن العالم العربي الذي ينتظر دعم موسكو.

ويتساءل الكاتب في نهاية دراسته: هل يجب أن

أخافهم التهديد الروسي الجديد لتركيا.

وعلى الرغم من ذلك فإنّ علم السياسة الجغرافي التركي لا يزال يشجع الإبقاء على الروابط الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى زيادة مستوى نمو الروابط الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي.

والآن؛ فما هي قوة الاتحاد الأوروبي في مقابل سلطة الولايات المتحدة الأمريكية، فالجدال سيعتمد على مدى صرامة الولايات المتحدة والاستراتيجيات التي يتبعها الاتحاد الأوروبي، وفي العقود القادمة ستختلف المصالح الاستراتيجية تماماً . وفي رأيي الشخصي فمن المحتمل أن يشهد العالم تكتيكات متزايدة أو اختلافات استراتيجية بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، والتي ستكون طبيعية تماماً إلى حد كبير، مع الاهتمام بمن سيحمل القوة السياسية في واشنطن، فعلى كل الأحزاب أن تكون يقظة للتغيّرات في هذه المنطقة، ويعملون على الحد من المشكلات التي قد تنتج.

والمتغير الرابع في علاقات تركيا هو علاقاتها مع الشرق الأوسط: ولفهم علاقات تركيا الاستراتيجية الجديدة مع المنطقة؛ فإن ذلك يتطلب المعرفة بأن جوهر سكان تركيا، والذي يميل إلى أتاتورك، يميلون بشدة إلى تطور الغرب وتقدُّمه، ويحاولون تحويل دولتهم إلى دولة غربية مثلهم.

وبعد أكثر من نصف قرن من حكم الأتاتوركيين؛ تعاملت تركيا مع الشرق الأوسط كما لو كان غير موجود. فقد مثّلت تلك المنطقة الماضي التركي الحزين، والذي يرى العرب والأتراك فيه بعضهما بعضاً بعداوة وكراهية متبادلتين، فالعرب يكرهون الأتراك بسبب سيطرتهم التي امتدت على العالم العربي كله، بالإضافة إلى سياساتها الموالية للغرب. والأتراك يكرهون العرب بسبب خيانتهم للإمبراطورية العثمانية ووقوفهم بجانب بريطانيا العظمى في الحرب العالمية الأولى، ولذا لم يرغب الأتراك الأتاتوركيون بأن يتدخّلوا في العالم العربي أو شؤون الإسلام، لقد افتخرت وزارة الخارجية التركية بأنها لم تهتم بتدريب أو تطوير دبلوماسييها ليعملوا مع العالم العربي.

لقد كان لموقع تركيا الجغرافي دور أساسي في دعم النية السيئة بين تركيا وجيرانها العرب في الشرق والجنوب. أما عن التهديد الروسي للاندماج المحلي والإقليمي لتركيا منذ أكثر من خمسمائة عام؛ فقد كان عاملاً أساسياً لتفكيك الإمبراطورية العثمانية. وفيما بعد، وبعد تجسدها في هيئة الاتحاد السوفييتي، فقد هدَّدت روسيا مرة أخرى اندماج تركيا المحلي والإقليمي. ولقد كانت العديد من الدول العربية غاضبة من الغرب بسبب ماضيهم الاستعماري والإمبريالي في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى السبب الرئيس؛ ألا وهو زرعها لدولة إسرائيل في الأراضي العربية. وينظرون إلى الاتحاد السوفييتي بوصفه المنافس الطبيعي للقوة الغربية وسيطرتها. فإقليمياً ليس لدى العرب ما يخافون عليه من الاتحاد السوفييتي؛ لأنه لم يكن يوماً ما قريباً منهم.

أما تركيا فموقفها مختلف تماماً ، ففي حقبة ما قبل الاتحاد السوفييتي كبرت أهمية الشرق الأوسط وباتت واضحة للعالم كله، وذلك بسبب عدم استقراره إقليمياً؛ لذا فقد شعرت تركيا أن عليها عبء توجيه جيرانها العرب بأكثر من مجرد الهدوء الدفاعي.

لقد أصبحت تركيا خلال سنوات ازدهار البترول في السبعينيات هي أول من تطور ونشط اقتصادياً في بلدان مثل ليبيا وغيرها، وبدؤوا بفتح الباب قليلاً للتدخل الأجنبي في شؤون العرب، وبعدما غيرت الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م من السياسات الإقليمية الإسلامية، وجعلتها أكثر تطرفاً ، وشعرت تركيا أنها تواجه تهديدات إيران والعراق وسوريا فقط لا غير، فقد فكرت إيران في أن تُصدّر ثورتها الإسلامية إليها، بينما اختلفت سوريا مع تركيا بسبب قضايا مشاركتها في مياه نهر الفرات، بالإضافة إلى محاولتها تشجيع أكراد تركيا على الثورة، وذلك ما كانت العراق تفعله أيضاً في عدة مناسبات؛ على الرغم من أن أنقرة وبغداد قد

من النفوذ التركي. ولا تزال لدى الاتحاد الأوروبي بعض الشكوك حول إذا ما كانت العضوية التركية ستنسجم مع باقي أعضاء الاتحاد الأوروبي، وذلك بسبب طبيعتها الإسلامية وكثرة كثافتها السكانية، والتي ستُغرق أوروبا بالمزيد من العمال المهاجرين. لقد عرف الاتحاد الأوروبي أن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجية في المقام الأول، فهي لا تهتم كثيراً بتأثير تركيا السياسي أو الاقتصادي على الاتحاد الأوروبي نفسه. ويقلق أعضاء الاتحاد الأوروبي أيضاً من تلك المشكلات الاستراتيجية التي سيسببها جيران تركيا غير المستقرِّين مثل سوريا والعراق وإيران، بالإضافة إلى جيرانها في القوقاز.

ويهتم الاتحاد الأوروبي أيضاً بجهود الولايات المتحدة لتخريب مشروع الاتحاد الأوروبي، ومنعه من أن يصبح منافساً حقيقياً لسيطرة الولايات المتحدة. ويعي الاتحاد الأوروبي إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على إضافة العديد من الدول الشرقية للاتحاد، ومن ضمنها تركيا، وتهدف إلى زيادة مشكلات الاتحاد الأوروبي، وذلك بتعويم الخلفيّة الثقافية للاتحاد الأوروبي. لقد ظهرت صراعات أمريكا والاتحاد الأوروبي الكامنة مع ظهور أيديولوجية المحافظين الجدد في الولايات المتحدة، وتبلور طموحها الواضح للسيطرة، والذي ظهر في أزمة السويس عام ١٩٥٦م بعدما قامت إدارة أيزنهاور بإدانة الجهود العسكرية الفرنسية والبريطانية للاستيلاء على قناة السويس بعدما أممها المصريون. لقد استوعبت أوروبا جيداً أسباب ازدراء دونالد رامسفيلد - وزير الدفاع الأمريكي - عندما وصفهم بـ «أوروبا القديمة»، وهي تلك البلاد التي رفضت الحرب على العراق مثل ألمانيا وفرنسا. أما البلدان التي كانت ضمن الاتحاد السوفييتي القديم؛ فقد وصفها بأنها «أوروبا الجديدة»؛ ملمحاً إلى إمكانية تقرُّبهم من واشنطن أكثر من تقرُّبهم لبروكسل، كما لو كان يعبث ويلهو.

والآن؛ فإن جدول أعمال المحافظين الجدد في واشنطن يسعى إلى إضعاف الاتحاد الأوروبي؛ حيث إنه مستقل استراتيجياً عن الولايات المتحدة الأمريكية، وتعي بلدان القلب مثل فرنسا وبلجيكا وألمانيا جيداً تلك الأهداف، وعلى هذا الأساس تدافع واشنطن عن عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، ومن المفهوم أن ذلك يهدف إلى تقوية طبيعة الجزء الأطلنطي في الاتحاد الأوروبي؛ في مقابل إضعاف الجزء المركزي الأوروبي والذي آمن به مؤسسو الاتحاد الأوروبي. أما بعض المحافظين الجدد في واشنطن فلهم رأي آخر، حيث يحاولون التقليل من فرصة تركيا في الانضمام للاتحاد الأوروبي، آملين في أن يضموها مع الولايات المتحدة الأمريكية في معسكرها ضد المعسكر الأوروبي.

على الرغم من صعوبة الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي لتركيا أو دولة أخرى في الاتحاد نفسه؛ إذا ما صاحبته علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة؛ فإن ذلك النوع الجديد من المنافسة والذي ظهر بين بروكسل وواشنطن حول العراق كان القضية الكبرى الأولى فقط، وهو الذي سيدفع تركيا إلى اتخاذ بعض القرارات الصعبة، لقد ظهر الانقسام بالفعل بين صفوة السياسيين الأتراك؛ حيث إنهم أصبحوا جزأين: جزء يميل للولايات المتحدة الأمريكية، والجزء الآخر يميل لأوروبا، وهؤلاء الذين يميلون لواشنطن عادة ما يكونون من الصفوة القديمة مثل العسكريين وروابط الحرب الباردة التي أقاموها مع واشنطن، وهؤلاء الذين يؤمنون أن الولايات المتحدة ستكون مطالبها بالإصلاح الداخلي لتركيا أقل كثيراً من الاتحاد الأوروبي، وخصوصاً هؤلاء الذين يطالبون بالتسوية مع المطالب العرقية للأقلية الكردية. أما الجماعة التي تميل لأوروبا فتضم هؤلاء الذين يهتمون بالاجتماعيات أو الذين يميلون لعدم الاستعمار، وذلك الجيل الأصغر والذي سيتعرض لأوروبا أكثر، وخصوصاً ملايين العائلات التركية التي عملت أو هاجرت إلى ألمانيا، وهؤلاء الذين جذبهم المشروع الأوروبي، بالإضافة إلى هؤلاء الذين

النتائج المترتبة على إحياء النفوذ الشيعي في العراق

فالي نصر

لا شك أن هناك معوقات وإشكاليات كثيرة تحول دون تطبيق الاستراتيجية التي تبنتها الإدارة الأمريكية، والتي يقودها الرئيس جورج بوش، لفرضها على العالم الإسلامي والتي تُعرف بالشرق الأوسط الكبير.

وإحدى هذه الإشكاليات في فرض هذه الاستراتيجية هي العلاقات بين السنّة والشيعة في العالم الإسلامي، فكيف يمكن أن تتغلب الولايات المتحدة على هذه الإشكالية في ضوء محاولاتها المعروفة في استغلال الصعوبات وتحويلها إلى عوامل مساعدة لتنفيذ مخططاتها؟

في هذا الإطار جاءت دراسة (النتائج الإقليمية المترتبة على إحياء النفوذ الشيعي في العراق)، والتي قام بها «فالي نصر»، وهو أستاذ متخصص في سياسة الشرق الأوسط وجنوب آسيا بقسم شؤون الأمن القومي التابع للمدرسة العليا البحرية الكائنة بمدينة مونتريه بولاية كاليفورنيا، لحساب مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ومعهد ماساشوسيتس للتكنولوجيا (MIT)، ونُشرت في مجلة (ذا واشنطن كوارتيرلي) الصادرة في صيف ٢٠٠٤م بتاريخ ٢٧ مارس.

في هذه الدراسة؛ لاحظ الكاتب أن المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط الكبير؛ ترتبط الآن بشكل وثيق بكلٍّ من الأخطار والفرص الناجمة من تمكين الشيعة من تولي زمام الأمور في العراق على - حد تعبيره -.

يقول الباحث:

هنا يتوجب على الساسة (واضعي السياسة) أن يفكروا ملياً في تلك الحقيقة للإفادة منها إلى أقصى درجة ممكنة، ويكون ذلك بالحرص على الاستعداد للردّ المباشر على التهديد الذي تشكّله ردة الفعل السنّي تجاه تمكين الشيعة من حكم العراق، وذلك في أوسع نطاق لها، واستغلال الفرص التي تهيؤها السلطة الشيعيّة المتزايدة في المنطقة على حدٍّ سواء. أما إذا لم يدرك الساسة أهمية البعد الطائفي كمحدد رئيس لسياسات المنطقة بأسرها ولم يقدِّروا مدى تأثير التغييرات التي يشهدها العراق على شتى أرجاء المنطقة؛ فستُخفق السياسة الأمريكية في تحقيق أهدافها المنشودة. فالتوتّرات الطائفية يمكن أن تسفر عن مفاجآت مستقبلية غير سارة فيما يخص العلاقات الأمريكية بدول المنطقة، كما يمكن أن تعيق تحقيق الأهداف المرجوة من نشر السلام، وإرساء دعائم الاستقرار، ودفع عجلة التقدّم والتطور في بلدان منطقة الشرق الأوسط الكبير وشعوبها.

ويستنتج الباحث في دراسته: أن الشقاق الطائفي الذي يهدّد العراق في وقتنا الحالي هو نتاج صراع عميق الجذور متأصل في المنطقة، وليس مجرد ردة فعل مباشرة للتطورات الحديثة الجارية في العراق؛ بمعنى آخر: إن تولّي الشيعة لأمور الحكم في العراق وتفلت زمام السلطة من أيدي السنّة لم يخلق التطرف السنّي

من العدم - على حد تعبير الباحث -؛ بل أدى دور العامل المحفز، وأوجد دافعاً جديداً لظهوره في صورة أكثر جرأة وقوة.

واستدل الباحث على ذلك الاستنتاج بالتفجيرات التي شهدتها العراق في الأشهر التسعة المنصرمة في كلٍّ من بغداد، الإسكندرية [بالعراق]، كربلاء، النجف، ومعاقل شيعيّة أخرى، وأودت بحياة كثير من الأشخاص، بالإضافة إلى أن تلك التفجيرات التي اندلعت في أوائل مارس ٢٠٠٤م، وخلّفت وراءها حوالي ١٤٣ مصلّياً، قُتلوا داخل أضرحة شيعية مقدسة في بغداد وكربلاء في أثناء الاحتفال بيوم عاشوراء، اليوم الأقدس في التقويم الشيعي؛ قد أعادت إلى الأذهان مشاهد مشابهة على نحو مذهل وهي الهجمات التي شنّتها الجماعات السنّية في مشهد وكاراتشي وكويتا، ومزار شريف منذ أوائل التسعينيات.

وفي استنتاج آخر توقّع الباحث أن تستشري مشاعر معاداة أمريكا بالتتابع في صورة توتّرات طائفية لتجتاح كل أنحاء منطقة الشرق الأوسط الكبير؛ على غرار ما حدث في العراق، فكما يُقّال أول الغيث قطرة. ففي أوائل شهر مارس وتحديداً في اليوم الذي شهد تلك التفجيرات التي اندلعت في أثناء احتفالات الشيعة بيوم عاشوراء؛ أدان أحد شيوخ الحركة الوهابية في دولة الكويت الطقوس والشعائر الشيعية على موقعه على الإنترنت، ووصفها بأنها «مظهر خالص من مظاهر الوثنية»، وأنهم يشكّلون ركناً أصيلاً من «محور الشرّ» الذي يضم كلاً من «واشنطن، وتل أبيب، ومدينة النجف المقدّسة لدى الشيعة»، والذي يسعى للسيطرة على ثروات الخليج العربي من النفط، ويحجب السنّة عن تولي أمور الحكم في العراق.

بدأ الباحث بعرض الحالة الشيعية من حيث عددهم ونسبتهم إلى عدد السنّة في العالم أجمع، والدول التي يشكّلون غالبية فيها. ولاحظ الباحث أنه بالرغم من انتشار أعداد كبيرة من الشيعة في سائر أرجاء المنطقة - كما تقدم ذكره -؛ فإن كثرة العدد لم تكفل تمتع الشيعة بنفوذ سياسي متعادل، فالمذهب السنّي كان منذ فترة طويلة ولا يزال حتى الآن يشكّل واجهة جميع دول منطقة الشرق الأوسط الكبير، باستثناء إيران خصوصاً عندما يتعلق الأمر بالثقافة السياسية العربية. أما معتنقو المذهب الشيعي من أهوار جنوب العراق وحتى أحياء كاراتشي؛ فقد شكّلوا قاعدة عريضة من المستضعفين، تعرضت للاضطهاد والتهميش من قِبَل الأنظمة السنيّة الحاكمة والمجتمعات التي يشكّل السنّة فيها الأغلبية من حيث عدد السكان على اختلافها وتنوع أماكنها.

وعن أثر الثورة الإيرانية في الحالة الشيعية؛ يرى الباحث أن اندلاع الثورة الإيرانية في عام ١٩٧٩م كان يمثل الشرارة التي شحذت همم الجماهير الشيعيّة لتعبئة جهودهم والدفاع عن الهوية الشيعيّة للمرة الأولى، ومنحتهم الجرأة للسير على خطى النموذج الإيراني، فأصبحوا يستعرضون عضلاتهم كلما سنحت لهم الفرصة، ويحرصون على استرداد حقوقهم التي حُرموا منها في سائر أرجاء المنطقة.

ولم يقتصر دور الثورة الإيرانية على وضع الشيعة في بدء الطريق نحو السلطة؛ بل حرصت على تثبيت خطاهم على ذلك الطريق، وذلك بتقديم الدعم المادي والمعنوي والمؤسسي للشيعة في كل مكان، ومؤازرة كفاحهم من أجل نيل الحقوق المدنية والتمثيل البرلماني والسياسي.

وعن الدور الإيراني في دعم قضايا الشيعة في العالم؛ يرى الباحث أن طهران قد أجزلت في دعمها لتلك الحركات الشيعية سواء على صعيد التمويل المادي أو الدعم السياسي؛ بهدف تقوية شوكة تلك الحركات ودفعها إلى ممارسة الضغط على حكومات البلاد التي تنتمي إليها لتهيئة تدابير خاصة تخدم المصالح الشيعيّة على وجه الخصوص. على سبيل المثال؛ فقد أقدمت جماهير الشيعة في باكستان - بمباركة طهران بكل تأكيد - على رفض الإذعان للحكومة في تنفيذ القوانين

التي نصَّ عليها الدستور الباكستاني عام ١٩٧٩م، والتي تستند في أصلها إلى الأحكام الإسلامية التي حدَّدها القرآن والسنّة، وتعلن المذهب السنّي مذهباً رسمياً للبلاد.

وفي نهاية الأمر نجحت في الحصول على بعض الاستثناءات الخاصة فيما يخص تنفيذ تلك القوانين، وهو ما دفع المزيد من الباكستانيين إلى اعتناق المذهب الشيعي، ولم يدِّخر الرئيس الإيراني السابق الخميني جهداً في دعم مطالب الشيعة ومصالحهم في باكستان؛ حتى إنه أصدر تصريحاً علنياً يحمل تهديداً صريحاً للرئيس الباكستاني السابق الجنرال ضياء الحقّ، وقد نص ذلك التصريح على أن «ضياء الحق سيلقى (على يد الخميني) المصير نفسه الذي لاقاه شاه إيران؛ إذا ما تجرأ نظامه العسكري على «إساءة معاملة الشيعة في باكستان».

من ناحية أخرى؛ فقد أقدمت الجالية الشيعية في الهند على دعم حزب بهاراتيا جاناتا الوطني الهندوسي في الانتخابات الإقليمية والوطنية التي جرت في التسعينيات؛ معلنة بذلك انشقاقها عن الجالية الإسلامية هناك بهدف حماية مصالحها الخاصة، وذلك عقب التوترات المستمرة بين الشيعة والسنّة التي اندلعت في مدينة لوكناو في أواخر الثمانينيات.

ولم يقتصر الموقف الإيراني الطائفي على حشد الأقلّيات الشيعيّة ودعمها بشتى الوسائل الممكنة، فقد أصدر الخميني فتوى ساند فيها الطائفة العلوية الحاكمة في سوريا، والتي تُعَدُّ في الأصل فرعاً من المذهب الشيعي الاثنا عشري، وأدخلها تحت مظلة الإسلام على رغم أن أغلبية السنّة والشيعة يرون أنها طائفة خارجة عن الإسلام.

وهكذا فقد أضفت تلك الفتوى شرعية على نظام حافظ الأسد العلوي، والذي عانى اقتصار قاعدة نفوذه في سوريا على الأقلية العلوية؛ في الوقت الذي وقع فيه نظامه تحت وطأة الكثير من الضغوط من قِبَل جماعة الإخوان المسلمين. والأهم من ذلك؛ أن طهران رفضت مدَّ يد العون لجماعة الإخوان المسلمين؛ عندما أقدم نظام الأسد على قمع انتفاضتها في مدينة حماة في عام ١٩٨٢م مستخدماً أكثر الوسائل وحشية. فتحالف (طهران - دمشق) كان في حقيقة الأمر جزءاً من خطة تخدم أهداف إيران التوسعية بوصفها المجتمع الشيعي الأكبر على مستوى المنطقة. كما أن ذلك التحالف يمد إيران بالمزيد من القوة التي تحقِّق نوعاً من الموازنة في ميزان القوى في مواجهة التحالف العربي السنّي الإقليمي، والذي دعم العراق في أثناء الحرب العراقية الإيرانية، فسوريا لم تدَّخر جهداً في دعم الموقف الإيراني خلال فترة الحرب، سواء على الصعيد الدبلوماسي أو الصعيد العسكري، حيث مارست ضغوطاً عسكرية على بغداد، وذلك بنشر أعداد غفيرة من قوّاتها المسلحة على طول حدودها مع العراق.

من ناحية أخرى؛ فقد خدم ذلك التحالف إيران؛ حيث مكَّنها من تأسيس حزب الله في لبنان، وتقديم شتَّى أنواع الدعم لتلك المنظمة طوال فترة الثمانينيات والتسعينيات لمقاومة الوجود الأمريكي في لبنان، وتوسيع قاعدة النفوذ الإيراني بين جماهير الشيعة في لبنان على حدٍّ سواء.

وعلى الرغم من كل تلك المكاسب السابق ذكرها؛ فلم تشكِّل الثورة الإيرانية سوى تهديد يسير وسريع للهيمنة السنيّة في المنطقة، وأساءت لصورة الطائفة الشيعية على الصعيد العالمي، حيث أبرزت المذهب الشيعي بوصفه قوة ثورية مناوئة للغرب، وبؤرة رئيسة للتشدد والتطرف السياسي الإسلامي، ووسيلة لزيادة نفوذ الجاليات الشيعيّة في شتى أنحاء المنطقة. وهكذا؛ فقد أخفقت إيران ما بعد الثورة في تغيير ميزان القوى بين الشيعة والسنّة في جميع أرجاء المنطقة، وما لبثت أن تخلّت عن محاولتها في ذلك الشأن في نهاية الأمر. وقبيل نهاية الثمانينيات؛ خمدت دوافع الشيعة في الخليج وأفغانستان وباكستان - باستثناء حزب الله في لبنان- نحو الفوز بالنفوذ الأوسع في المنطقة، تلك الدوافع

التي طالما دعمتها إيـران لكنها لم تسفر عن نتيجة ملموسة على أرض الواقع. وفي الوقت الذي باءت فيه حملة إيـران العسكرية لخلع نظام صـدَّام حسين بالإخفاق الذريع؛ تمكن النفوذ السنّي في المنطقة من التغلب على تحدّيات الثورة الإيرانية في نهاية الأمر.

ويمضي الباحث فيحلل التحدّي الماثل في ظهور العراق دولة شيعية داخل المنطقة، فيذكر أنه منذ أن أزاحت الولايات المتّحدة صدَّام من السلطة، وحتى وقتنا الحـالي؛ استمر السيستاني في ممارسة الضغط على الولايات المتّحدة لقبول فكرة اللجوء إلى إقامة انتخابات وطنية؛ وذلك لأن الغلبة ستكون للشيعة في العراق بالتأكيد، حيث ستضمن تلك الانتخابات سيطرة الشيعة على الحكم في العراق للمرة الأولى منذ أن استولت الإمبراطورية العثمانية السنيّة على بغداد في عام ١٥٣٣م. وبالرغم من أنّ الشيعة في العراق يفتقرون إلى الوحدة والثبات على موقف واحد موحد؛ فإن السياسة والثقافة والقيم الدينية الشيعية سيكون لها دور محوري في تشكيل مستقبل العراق على نحو يفوق بالتأكيد كل دور قد يمارسه كلٌّ من السنّة والأكراد هناك.

ويقول الباحث: إن العراق سيكون البلد العربي الأول ذا الهوية الشيعيّة الصريحة في المنطقة، وهو ما يشكِّل تحدياً كبيراً بالنسبة إلى دول المنطقة برمتها، فالعراق هو البلد الأبرز مكانة بين كلّ البلدان العربية؛ ذلك لأنها كانت في الماضي مقر القيادة العربية وقلب دولة الخلافة العباسية، والتي مكَّنت للسيادة السنيّة، وقمعت الشيعة بقسوة (حيث أقدم العباسيون على اغتيال مجموعة من الرموز الشيعية في مدينة بغداد وما حولها، وأضرحتهم الموجودة الآن في العراق خير شاهد على ذلك). ومن هنا؛ فإن التحول الجاري الآن في العراق من السيادة السنّية إلى الهيمنة الشيعيّة بدعم من الولايات المتّحدة له أهمية رمزية غير مسبوقة.

إن ما يشهده العراق اليوم من هيمنة شيعيّة على الصعيد السياسي، والتي يملك زمامها المراجع الشيعية البارزة؛ يعني بالتأكيد أنّ الإحياء الشيعي سيمارس دوراً محورياً وحتمياً في تغيير الإطار الثقافي للبلاد ومكانة الدين فيه، وهو ما سيؤثر في العلاقات بين الشيعة والسنّة بشكل كبير، سواء داخل العراق أو في المنطقة كلها على سبيل المثال، فمن المتوقع أن تكون التشريعات والعقائد الشيعية العامل المحدد الأساسي لحجم الدور الذي سيؤديه الإسلام في صياغة سياسة العراق، حيث سيُجبر السنّة في العراق بالقوة على العيش وفقاً لمقتضيات التشريع الشيعي. فتطبيق القوانين الإسلامية الشيعيّة التي تخص العلاقات الأسريـة أو نظام الضرائب أو المـيراث أو التجارة؛ ستكون موضع ترحيب الشيعّة وليس السنّة، وهو ما سيُلهب النزاع الدائر حول الهويات الطائفية بدلاً من القضاء عليه من جذوره.

ويرجّح التوزيع الحالي للسلطة داخل مجلس الحكم العراقي والمجتمع الشيعيّ - على حدٍّ سواء - التخمين القائل بأن رئيس البلاد القادم قد يكون أحد المراجع الشيعية (الآيات). والمتأمل لمجريات الأمور في العراق في الوقت الحالي يدرك أن المنافس الرئيس على هذا المنصب هو عبد العزيز الحكيم رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق (إحدى المنظمات السياسية الشيعيّة البارزة)، إن إمكانية تولي أحد المراجع الشيعية لزمام السلطة في العراق تُنذر بظهور شبح جمهورية إسلامية شيعيّة في العراق تشبه نظيرتها الموجودة في إيران.

على كل حال؛ فإن أهم ما يجب الالتفات إليه في ذلك الشأن هو ما سيصدر عن قيام جمهورية إسلامية شيعيّة من نتائج على صعيد الشقاق الطائفي الذي تعانيه العراق في وقتنا الحـالي، فالسنّة داخـل العراق وفي البلدان العربية المجاورة؛ يرون أن الشيعة المنتمين للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق وفيلق البدر (قوات مؤلفة من ١٠٠٠٠ مجند دُرِّبت على يد قوات الحرس الثوري في إيران لمحاربة نظام صدَّام) يتشابهون إلى حد بعيد مع الميليشيات الشيعيّة اللبنانية

التابعة لحركة أمل وحزب الله، واحتمالية وجودهم على رأس السلطة في العراق تُعِيدُ إلى الأذهان صوراً قاسية للحرب الأهلية المريرة التي خاضت لبنان غمارها في الماضي القريب.

إن العمليات الأخيرة التي قامت بها ميليشيات جيش المهدي (القوات الأكثر عنفاً وقوة بين الطوائف الشيعية في العراق) بقيادة الزعيم الشيعي مقتدى الصدر، والتي هدفت في الأساس لاستعراض قوى ذلك التيار الشيعي الناشئ؛ لم تزد عن أنها قد عزّزت تلك المخاوف في نفوس جماهير العراق ودول المنطقة بأسرها. فالسيارة المفخّخة التي كانت سبباً في اغتيال الزعيم الشيعي العراقي محمد باقر الحكيم، وأودت بحياة ١٢٥ شيعيّاً آخرين خارج إحدى أقدس الأضرحة لدى الشيعة في أواخر شهر أغسطس عام ٢٠٠٣م، والتفجيرات التي شهدتها كربلاء وبغداد في مارس عام ٢٠٠٤م؛ لم تكن فقط مؤشراً على تفشي عدم الاستقرار وتذبذب الحالة الأمنية في العراق؛ لكنها في الوقت نفسه تُعَدُّ مثل شرارة البدء التي ستسعر نزاعاً طائفياً تتخطى ويلاته حدود العراق لتجتاح المنطقة بأسرها.

ولن يكون من السهل على تحالف تكتيكي -يُرجى عقده بين الشيعة والسنّة في العراق لمقاومة الاحتلال الأمريكي- أن يمحو أثر تلك الأحداث. فمن الجائز أن يقوم أهل العراق من السنّة والشيعة بتخطي الشقاق الطائفي المتأصل بينهما؛ ليتمكنوا من تركيز جهودهم في مواجهة الولايات المتّحدة، لكنّ من المؤكد أن ذلك الشقاق سرعان ما سيطفو على السطح مرة أخرى بعد زوال الاحتلال.

ويستعرض الباحث النتائج الإقليمية المترتبة على إحياء التراث الشيعي في العراق فيقول:

إن إحياء التراث الثقافي الشيعي في العراق سيترتب عليه نتائج بارزة وواسعة النطاق، ليس فقط على صعيد السياسة المستقبلية للعراق وما سيعتريها من تطورات؛ ولكن على صعيد التطوّرات الطائفية التي ستشهدها منطقة الشرق الأوسط الكبير في المستقبل القريب أيضاً، وأهم تلك النتائج تتمثل في ترجيح كفّة ميزان القوّة لمصلحة الشيعة. فالروابط الثقافية والدينية التي تربط جماهير الشيعة في المنطقة الممتدة من حدود لبنان حتى حدود باكستان هي - كما ذكرنا مسبقاً - ذات أهمية سياسية عظيمة، كما أن خضوع الشيعة للقمع على يد الأنظمة السنيّة على مدى عقدين كاملين سيدفعهم بالتأكيد للمطالبة من جديد بحقوق أفضل ومكانة ذات شأن في الميدان السياسي. إن العلاقات الدينية والمؤسسية بين المدارس والمعاهد الدينية الشيعيّة في إيران والعراق؛ هي العلاقات الأكثر وضوحاً التي تربط شبكة المراجع الشيعية وممثليهم والمنظمات الشيعية المتعددة والمدارس والمعاهد الدينية الممتدة من مدينة لوكناو الواقعة في الهند، إلى مدينة زنجبار في تنزانيا، وحتى مدينة ديربورن في مشيجان.

إن الانفتاح الذي تشهده العراق الآن والتغييرات التدريجية الجارية في إيران؛ سيعملان على تقوّية تلك الروابط، ومركزها يقع في مدينتي «قم» بإيران و«النجف» بالعراق، وستؤدي رياح التغيير التي ستجتاح المنطقة بأسرها، والتي بدأت في العراق عقب الحملة العسكرية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية دوراً فاعلاً في توطيد الصلات المتبادلة بين مختلف الجاليات الشيعيّة ومؤسساتها المتباينة.

إن الزيارة الناجحة التي قام بها رئيس إيران محمد خاتمي إلى لبنان بعد فترة قليلة من سقوط بغداد؛ هدفت في المقام الأول إلى تأكيد أهمية هذه الروابط، وهو سرعان ما تحول إلى حقيقة واقعة أثبتها وفود حوالي مائة ألف حاجّ إيراني إلى كربلاء في أوائل شهر مارس لإحياء احتفال عاشوراء.

ومن المتوقع أن تكون السنوات القادمة أقل إثقالاً للشيعة بالقيود القومية والأيديولوجية الصارمة والأنظمة الاستبدادية، وهو ما سيتيح للشيعة في المنطقة فرصة فريدة لم يحظوا بها طوال الفترة التاريخية الحديثة لتصبح قوة إقليمية من جديد.

وفي نهاية المقال يحاول البحث التركيز على نتائج تأثيرات إحياء التراث الشيعي على المصالح الأمريكية في المنطقة فيقول:

إن الدوائر السنيّة ترى أن إحياء التراث الشيعي في العراق يبرهن في المقام الأول عل وجود النيات «الشريرة» التي تضمرها الولايات المتحدة الأمريكية نحو الإسلام منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م أي أنها مؤامرة كبيرة لإضعاف العقيدة الإسلامية وإخضاعها لسلطان الغرب، بل تعتقد أن واشنطن قد اغتصبت العراق من رحاب الإسلام «الصحيح» لتلقي بها بين براثن الرافضة من الشيعة. وهكذا؛ فإن المشاعر الطائفية تشكّل بُعداً مهماً عندما يتعلق الأمر بالشأن العراقي، ومن هنا يبرز القصور الخطير في سياسة الولايات المتّحدة في المنطقة؛ حيث إنها لم تعر انتباهاً كافياً لردّة الفعل الغاضبة التي اجتاحت العالم العربي في الفترة التي تلت الاحتلال الأمريكي للعراق، وبشكل خاص الجماعات السنيّة المتطرفة الناشئة التي شهدت تنامياً متسارعاً كتعبير عن الإحباط النفسي الذي انتاب أهل السنّة نتيجة انحصار الهيمنة السنيّة في المنطقة.

علاوة على ذلك؛ فقد أدى الخطاب الطائفي المعادي للشيعة والأمريكان - على حدٍّ سواء - دوراً مركزياً في تشكيل تصوّرات السياسة الأمريكية في تناول قضايا العالم الإسلامي ككل، وقضايا البلدان العربية على وجه الخصوص؛ حيث يتضح تأثير الوجود الأمريكي في العراق في مشاعر الجماهير بشكل أكثر وضوحاً .

ويعبّر مايكل سكوت دوران -المؤرخ المتخصص في شؤون الشرق الأوسط - عن تلك الفكرة بقوله: إن علماء الدين الوهابيين لا يتوانون عن إصدار الفتاوى أو إلقاء الخطب التي تسفّه الاعتقادات والممارسات الشيعيّة بوصفها بدعة لا أصل لها في الإسلام. وإنهم لم يكتفوا بذلك بل سارعوا الآن إلى ربط البغض السنّي للمذهب الشيعي بمشاعر الكراهية التي يكنها كل عربي سنّي لأمريكا، وذلك برسم صورة مشوهة للشيعة تظهرهم على أنهم «الطابور الخامس» من أعداء الإسلام الصحيح. «إن خطر الزنادقة [الشيعة] على المنطقة؛ لا يقل عن خطر اليهود والنصارى». كما أنهم أكدوا فكرة أن الحرب في العراق تأتي كبرهان قوي على «قوّة الروابط بين أمريكا والزنادقة [الشيعة]».

لا شك أن الولايات المتحدة سلكت الطريق الصعب في تعاملها مع البعد الطائفي لقضية احتلال العراق، ومن هنا يتوجب عليها أن تكون على وعي تام بأنّ هذه القضية لا تتوقف عند حدود السياسة المحلية العراقية؛ بل تتخطاها إلى حدٍّ بعيد لتصبح شأناً سياسياً يخص المنطقة بأسرها. إن الخطر الداهم الذي يهدّد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية يتمثل اليوم في التطرف الوهابي، لا في تمرد الشيعة واندفاعهم نحو السلطة، ففي العديد من المناطق ولنقل في أذربيجان على سبيل المثال، حيث يعيش كل من الشيعة والسنّة جنباً إلى جنب، تظهر العقيدة الإسلامية السنيّة، لا الشيعية، كمحرك أساسي يشجّع الشباب على التطرف السياسي. فالتشدّد السنّي يمثل في عصرنا الحالي قوة أيديولوجية ذات طبيعة عنيفة ومتنامية لا تظهر العداء للشيعة فقط بل للأمريكان بشكل فتّاك أيضاً .

ويفرز التشدد السنّي في المنطقة الممتدة من بالي حتى بغداد، العديد من الشبكات المتطرفة التي تضم مجموعة من العناصر الإرهابية هي الأخطر من نوعها من حيث طبيعة نشاطاتها. وبالرغم من أن تنظيم القاعدة يُعَدُّ نموذجاً حياً يمثل الجوهر الأيديولوجي والسياسي للتشدّد السنّي؛ فإن نشاطاته تمتد وتتشعب حتى إنها تتعدى في خطورتها نشاط تنظيم القاعدة بمراحل شاسعة.

من ناحية أخرى؛ يبدو النشاط الثوري المتطرف للشيعة في جوهره مثل قوة مستهلكة، فإيران قد أصبحت في وقتنا الحالي مجرد دولة دكتاتورية منهكة تتأرجح على حافة الهاوية؛ حيث ظهرت مجموعة من الأفكار الجديدة وغير المسبوقة في إيران المعاصرة، تشبه إلى حد بعيد تلك الأفكار التي سادت في الفترة السابقة

لنهاية عهد الاتحاد السوفييتي، وتقوم تلك الأفكار في الأساس على نبذ النزعة الثورية التمردية والتحول إلى مطلب التغير التحرّري.

لقد نشأ التشدّد السنّي منذ اللحظة الأولى مشبوباً بمشاعر العداء تجاه الولايات المتحدة الأمريكية؛ غير أن تنظيم القاعدة كان هو التنظيم الأكثر عنفاً في التعبير عن تلك المشاعر. ويتضح ذلك من خلال خطاب العلماء والمتشددين من الوهابيين من أمثال الزرقاوي، **فالتطرف السنّي يرمي في وقتنا الحالي إلى هدفين أساسيين:**

الأول: التخلص من النفوذ الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط الكبير.

والثاني: استرداد الهيمنة السنيّة على المنطقة بأسرها.

ويمثل هـذان الهـدفـان أولـويـات سنّية لا يمكن التساهل أو التهاون في تحقيقها؛ خصوصاً في ظل التسهيلات التي تقدمها الولايات المتحدة لتمكين الشيعة من تولي زمام الأمور في العراق عقب خلع نظام الحكم السنيّ الدكتاتوري. ومـن هنا؛ فإن هزيمة الولايات المتّحدة في العراق هي الحل الوحيد الذي سيضمن عكس المكاسب التي حصلت عليها جماهير الشيعة في تلك البلاد بشكل خـاص، وفي المنطقة برمتها بشكل عام، وتتضح هذه الفكرة بجلاء في رسالة الزرقاوي التي أشار فيها إلى الشيعة بوصفهم «العقبة الكؤود، والأفعى المتربّصة، والعقرب المحتال الخبيث، والعدو المتربص، والسمّ الزعاف»، مضيفاً : «إننا نخوض هنا [أي داخل العراق] غمار معركة مزدوجة؛ أحدها واضحة وصريحة ضد العدو المحتل، والأخرى ضد الكفر البواح والخيانة المستترة».

وفي أحـدث تسجيل صـوتي لـه صـدر في خضم العمليات الأمريكية في الفلوجة وضدّ جيش المهدي؛ كرر الزرقاوي تسفيهه للمذهب الشيعي، وشدّد على أن التصدي لأتباعه لا يقل أهمية عن محاربة الوجود الأمريكي في العراق، وتُعدُّ التفجيرات التي اندلعت في كربلاء والنجف، وأماكن مقدّسة شيعيّة أخرى، خير دليل على أنّ التطرف السنّي عزم على التصدي للإحياء الشيعي في العراق - من ناحية - والتسبب في نشوب حرب أهلية طائفية في العراق لتشويش الخطط الأمريكية هناك - من ناحية أخرى -. ولعل ذلك هو السبب الذي دفع الزعيم الإيراني علي أكبر هاشمي رافسنجاني لرفض دعـوة مقتدى الصدر لتوحيد الصف الشيعيّ والسنيّ في مواجهة الاحتلال الأمريكي، ومباركة التمرد المسلح الذي شنته عناصر جيش المهدي في جنوب العراق، والثناء عليهم في شتى المواقف ووصفهم بالأبطال المغاوير؛ في الوقت الذي هاجم فيه المتمرّدين في الفلوجة ونعتهم بالإرهابيين.

وبالرغم من أن جماهير الشيعة من سكان الشرق الأوسـط وجنوب آسيا يمثلون - في ظاهر الأمر- الحلفاء الطبيعيين للولايات المتّحدة في محاولتها احتواء التطرف السنّي؛ فإن الولايات المتّحدة لن تستطيع مؤازرة الإحياء الشيعي في العراق بشكل علني دون إثـارة سخط الكثيرين في العالم العربي والإضرار بالعلاقات المتبادلة معهم؛ خصوصاً الـدول ذات التوجه الوهابي في شبه الجزيرة العربية والخليج العربي والتي تعد الدول الأكثر معاداة للشيعة في المنطقة؛ مثل الكويت، قطر، والإمـارات العربية المتحدة، وحيث توجد المصالح الأمريكية ذات الأهمية الاستراتيجية العظمى في وقتنا الحالي.

كما أن الشيعة أنفسهم غير مستعدين للإعلان عما يربطهم من علاقات ومصالح مع الولايات المتّحدة بوصفها منقذاً أو حليفاً لهـم في فـترة في منتهى الخـطـورة. من ناحية أخـرى؛ فـإن بعض التيارات الشيعيّة ذات النفوذ القوي في عراق اليوم، من أمثال تيار مقتدى الصدر الذي شهد نمواً واضحاً في الآونة الأخيرة، تحشد قواتها الآن لمقاومة الوجود الأمريكي في البلاد. حيث إن افتقار واشنطن إلى علاقات حقيقية مع القوى الشيعيّة البارزة في المنطقة بوجه عام، مثل الجمهورية الإسلامية في إيران وحزب الله في لبنان، يشكّل سبباً رئيساً في إعاقة كل المحاولات التي ترمي

لتوثيق الروابط الأمريكية - الشيعية.

ويختم الباحث نصائحه وتوجيهاته للإدارة الأمريكية؛ فيقول:

إن الصراع الطائفي الدائر في العراق من أجل الفوز بالسلطة لن ينتهي، كما أنه لن يكون من السهل على الولايات المتّحدة تجنّب هذا النزاع المستمر، وذلك بسبب تحالفها الطويل المدى مع المملكة العربية السعودية - من ناحية -، والدور الذي مارسته مؤخراً في تقوية شوكة الشيعة في العراق وتمكينهم من السيطرة على زمام السلطة هناك. ومن هذا المنطلق يتوجب على الساسة في واشنطن أن يولوا الصراع الطائفي الدائر بين الشيعة والسنّة من أجل السلطة اهتماماً جدياً، وذلك لتجنّب نشوب حرب أهلية في العراق - من جهة -، والتصدي للتطرف السنّي المتصاعد بوصفه تحدياً جديداً يشكل خطراً داهماً على دول المنطقة بأسرها - من جهة أخرى -.

فنجاح السياسة الأمريكية في العراق، وفي منطقة الشرق الأوسط الكبير، يتوقف في النهاية على مدى التزام الولايات المتحدة بالسير وفقاً لاستراتيجية واضحة، **تستند في الأساس على تضافر العناصر الآتية:**

* إدراك أهمية التوازن في ميزان القوى (الشيعي - السنّي)؛ بوصفه السبيل الأوحد للحفاظ على الاستقرار الإقليمي وتعزيز المصالح الأمريكية في المنطقة. إن الصراع الطائفي من أجل السلطة سيكون له التأثير الأعظم في مستقبل السلام والاستقرار في المنطقة الممتدة من جنوب آسيا وحتى الشرق - المنطقة التي تضم دول آسيا الوسطى، مروراً بالقوقاز وحتى الخليج العربي-، كما أنه يضر بالمصالح الأمريكية في المنطقة بشكل كبير، بالإضافة إلى عرقلة الجهود الأمريكية لإرساء دعائم الديمقراطية وإنعاش النمو الاقتصادي.

إن التغيّر في ميزان القوى بين الشيعة والسنّة لن يؤدي دوراً محورياً في تشكيل الكيان السياسي في العراق فقط؛ بل سيمتد أثره ليؤدي الدور نفسه في لبنان وأفغانستان وباكستان وأذربيجان، والمملكة العربية السعودية. ومن المتوقع أن تزيد التطوّرات الجارية في العراق من تفاقم ذلك الصراع على مدى السنوات القادمة.

إن الوضع الحالي في العراق يفرض على الساسة الأمريكيين أن يضعوا جانباً أولويات الحرب على الإرهاب والخريطة الحالية للتحالفات؛ ليتفكروا ملياً في البعد (الشيعي - السنّي) الذي يميز سياسة المنطقة. وبناءً على ذلك؛ يجب أن تقوم الولايات المتّحدة باستحداث إطار أشمل لسياستها في التعامل مع دول المنطقة؛ يقوم في أساسه على إدراك العلاقة المتشابكة التي تجمع بين علاقاتها مع إيران ولبنان ومصالحها في العراق ودول الخليج ودول جنوب آسيا، وتنامي نفوذ التيار الشيعي في المنطقة بأسرها. لا شك أن مثل هذا الإطار السياسي سينشئ نوعاً من التماسك والترابط المنطقي في السياسة التي تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية في تعاملها مع الأوضاع في العراق ومنطقة الشرق الأوسط الكبير، كما سيضمن الاستقرار الإقليمي في وقت تسبَّبت فيه الحرب على العراق في الإخلال بالتوازن السياسي الذي ساد المنطقة لفترة طويلة.

* تجنّب حدوث مواجهات مع الشيعة في العراق، خصوصاً مع السيستاني، فمطالبة السيستاني بإجراء انتخابات وطنية مباشرة تنضوي على أخطار جسيمة؛ حيث إنها ستؤدي بالتأكيد إلى زيادة تهميّش الدور الذي سيؤديه السنّة في العراق، بالإضافة إلى تعريض مستقبل الحكومة العلمانية في العراق للخطر. وعلى الرغم من هذا؛ فإن إبعاد الشيعة، وخصوصاً التيار الأكثر انتشاراً واعتدالاً بينهم، والذي يمثله السيستاني نفسه، يحمل خطراً أعظم، فالسيستاني بوصفه رجل الدين الأكثر أتباعاً من قِبَل الجماهير الشيعية؛ يملك مفتاح استقرار الطوائف الشيعيّة في العراق وفي كل مكان في منطقة الشرق الأوسط الكبير.

ومن هذا المنطلق؛ يُعَدُّ احتفاظ السيستاني بشرعيته السياسية هو السبيل الأمثل للإبقاء على تأثيره المعتدل في جماهير الشيعة، وإبعاد الصدر وأتباعه والقضاء على جهودهم في إضرام نيران الحقد والعداء ضد أمريكا، ومنع الشيعة من الردّ على استفزازات المتطرفين من السنّة، كما حدث في مدينة كويتا بباكستان، بعد الهجوم الإرهابي الذي شنّه المتطرفون من السنّة ضد الشيعة في أوائل مارس عام ٢٠٠٤م، وهذا يعني ضرورة استمرار السيستاني في المطالبة بتمكين الشيعة من الحصول على النصيب الأكبر من السلطة السياسية في العراق، وألا يظهر السيستاني في صورة العميل الذي يحكم البلاد تحت الوصاية الأمريكية.

* الاعتراف بأنّ البلدان ذات الغالبية الشيعيّة، مثل إيران والعراق، تتمتع بأهلية تمكنهم من تحقيق النمو الاقتصادي والديمقراطية على نحو أفضل من جيرانهم من السنّة. فمن المرجح أن تتمكن كلٌّ من إيران والعراق من إنجاز هذه الأهداف، وذلك على عكس البلدان السنيّة المجاورة لهم (باستثناء تركيا)؛ لأن كلا من إيران والعراق قد تحررتا من قبضة الدكتاتورية؛ مما أفسح المجال أمام العراقيين للتمتع بالديمقراطية، في الوقت الذي تمكن فيه المجتمع المدني في إيران من القضاء على رواسب الماضي من السياسات الأيديولوجية. والآن لم يعد التيار الشيعي في كلا البلدين يفرز ذلك النوع من السياسات الأيديولوجية؛ على عكس التيار السنّي الذي يواصل عمله في ذلك دون أدنى تغيير.

ومن المتوقع أن يتقبل الشيعة - الذين استفادوا من سقوط نظام صدَّام حسين، وُيَرَجّح أن تؤول لهم السيطرة على النظام السياسي في العراق، وذلك عقب انتقال السلطة من يد سلطة الحكم الائتلافية الأمريكية إلى العراقيين - فكرة الديمقراطية بشكل أكثر إيجابية من السنّة الذين يتميزون بتصاعد سياساتهم للنظام المفروض من قِبَل الولايات المتحدة في العراق.

علاوة على ذلك؛ فإن المناقشات الأكثر جدلاً وشمولاً حول دور الإسلام في عالمنا المعاصر، والتي تتناول علاقة الإسلام بالديمقراطية والنمو الاقتصادي، لا تدور إلا في أوساط المسلمين الشيعة (باستثناء تركيا)، وليس المسلمين من السنّة.

ومن المتوقع أن تكون البلدان الشيعيّة، والتي تحررت سياساتها من سيطرة الأيديولوجيات الديكتاتورية (مثل التشدد الإسلامي في إيران والقومية العربية في العراق)، أولى الدول في تبنّي مبدأي الديمقراطية في السياسة، والانفتاح في الاقتصاد العالمي، كما يُرجى لها أن تؤدي دوراً محورياً في إحداث التغيير والتطور في العالم الإسلامي.

وبالنسبة إلى المخاوف التي تنتاب صنّاع السياسة الأمريكيين بسبب تصاعد النفوذ الشيعي في العراق، فالحقيقة التي يجب أن يتم تسليط الضوء عليها؛ هي أنّ هذه العملية ستنتج في القريب العاجل نوعاً من التقارب بين مصالح الولايات المتّحدة والمصالح الشيعية في العراق، ذلك التقارب الذي يستحيل وجوده ما بين الولايات المتّحدة والبلدان السنيّة. ومن هنا يتوجب على صنّاع السياسة الأمريكيين أن يحاولوا بشتى السبل دفع عجلة التغييرات الإيجابية في البلدان الشيعيّة والتعجيل بوقوعها؛ بوصفها مظهراً مهماً من مظاهر تنامي النفوذ الشيعي في المنطقة.

وفي الوقت الذي يتنامى فيه نفوذ المذهب الشيعي في العراق وفي جميع أرجاء منطقة الشرق الأوسط الكبير؛ نجد أن التطرف السنّي الذي يتزعّمه عناصر تنظيم القاعدة، والمقاومة العراقية، وحركة حماس الفلسطينية، وفلول جماعة الطالبان في أفغانستان، يمر أيضاً بمرحلة من المد القوي. إن الحرب التي أعلنها التطرف السنّي على الولايات المتّحدة والمذهب الشيعي في الوقت الحاضر ستجر المنطقة برمتها إلى دوامة من العنف الطائفي، وذلك في محاولة من الجانب السنّي لرفض النظام المفروض من قِبَل الولايات المتحدة في العراق - من ناحية -، والتصدي للتغييرات التي يستلزمها تنامي نفوذ التيار الشيعي في البلاد.

إن التحدي الذي يشكِّله التطرف السنّي من جهة، وتصاعد الآمال في حدوث تغير سياسي شامل في العراق والتي صاحبت ظهور النفوذ السياسي الشيعي من جديد في منطقة الشرق الأوسط الكبير من جهة أخرى؛ يستوجبان من الجانب الأمريكي تطوير فكر جديد، وإطار سياسي مغاير في التعامل مع الإسلام وتحدّي التطرف الإسلامي.

كما يجب أن يولي المنظور الأمريكي الجديد قضية التغير في ميزان القوى بين الشيعة والسنّة في منطقة الشرق الأوسط الكبير الاهتمام الوفير، ذلك بالإضافة إلى ضرورة تسليط الضوء على تطور العلاقات بين الولايات المتّحدة الأمريكية والوهابية والمذهب الشيعي. فقد شكَّلت الرغبة في احتواء تحدي سيطرة التطرف السياسي الإسلامي على الأنظمة العلمانية في المنطقة، العامل الأساسي في صياغة السياسة الأمريكية على مدار العقدين الماضيين؛ في حين كان الترويج للتعدّدية والديمقراطية هو الهدف الأوحد للسياسية الأمريكية في المنطقة في الفترة الأخيرة.

من ناحية أخرى؛ تعدُّ رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في احتواء التشدّد السنّي هي أولى أولويات سياستها في المنطقة، والتي يجب أن توجّهها في سعيها نحو التوصّل لصيغة مقبولة، تمكنها من الموازنة بين سياستها في العراق ومصالحها المتشعبة في المنطقة.

حماس من المهد إلى اللحد

ماثيو ليفيت

في فصلية الشرق الأوسط التابعة لمعهد واشنطون لسياسة الشرق الأدنى في عدد شتاء ٢٠٠٤م، كتب ماثيو ليفيت، وهو محلل مخابرات سابق في قسم مكافحة الإرهاب داخل المباحث الفيدرالية الأمريكية هذه الدراسة الملخصة، وهي جزء من كتاب يُعدّه حالياً عن حماس بعنوان (إرهاب التمويل تحت غطاء الإحسان).

ويقول في هذه الدراسة:

إنه على مر السنوات الثلاث الأخيرة؛ كشفت الولايات المتحدة عن كيفية قيام المجموعات الإرهابية بصورة منتظمة بإخفاء نشاطاتهم خلف مؤسسات وجهات خيرية واجتماعية وسياسية، وقد اكتشف المحققون الدور الحيوي الذي تمارسه الجماعات الخيرية؛ سواء المؤسسات أو الأفراد المتبرعون، وذلك بعد مواجهة الأخطار التي تمثلها القاعدة والعديد من تنظيماتها التابعة لها، والتي تمد بالدعم المالي للمؤسسات الخدمية الاجتماعية. وهذه المنظمات المتشابهة تقوم بالإمداد بالمتطوعين واللوجستيين، كما تمد الإرهابيين بغطاء شرعي.

وكان من ضمن أجزاء المعركة ضد الإرهاب إغلاق تلك المؤسسات في إطار الجهود الدولية، ولم يعد أحد من الخبراء يُخدع بالكيانات الوهمية التي وضعتها المؤسسات الإرهابية، وفي الواقع إن العديد من تلك الواجهات قامت السلطات بالقبض على مسؤوليها، وجمّدت أصولها، وأغلقت مكاتبها.

ولكن هناك إحدى المنظمات الإرهابية التي لا تزال تستفيد من التفرقة الظاهرية التي يقيمها بعض المحللين بين أجنحتها «العسكرية» و«السياسية» و«الاجتماعية»، وهي حركة المقاومة الإسلامية «حماس». والمحللون الذين يضعون تلك التفرقة دائماً ما يعوّلون على «الأعمال الخيرية» لحركة حماس، وكأن تلك الأنشطة لا علاقة لها بالهجمات على المدنيين، والهجمات الانتحارية التي أصبحت علامة مسجلة لتلك المنظمة. ولأن هناك مفهوماً يفيد بأن حماس لديها «أجنحة» مستقلة؛ فقد سُمح للجناح السياسي والجهات الخيرية الأخرى بالعمل بانفتاح وحرية في العديد من العواصم الأوروبية والشرق أوسطية.

وتلك التفرقة قد تكون مناسبة لبعض الحكومات ولمؤيدي القضية الفلسطينية، ومن المؤكد أنها مناسبة لحماس أيضاً ، ولكن تلك التفرقة تناقضها بصورة كبيرة نتائج التحقيقات المختلفة للمحققين والصحفيين والمحللين.

وهذا المقال يقوم بتجميع وجهات النظر تلك، والأدلة التي تثبت العلاقة بين الخدمات الاجتماعية والإرهاب في حركة حماس، تلك الدلائل تُظهر جلياً أنّ التفرقة ما بين أجنحتها المختلفة ليست فقط تفرقة زائفة، ولكنها أيضاً تُشجّع وتُحرّض على كل أشكال الإرهاب الذي تقوم به حماس، والذي قوّض كل المبادرات السلمية السابقة.

ويتساءل الكاتب: هل لدى حماس «أجنحة»؟

إن أقوى رفض لتلك الفكرة قد جاء من داخل حركة حماس نفسها، فقد رفض قائد حركة حماس السابق الشيخ أحمد ياسين فكرة أن حماس لديها أجنحة غير متناسقة؛ قائلاً : «لا يمكننا فصل أي جناح عن جسد حماس، فإذا ما فعلنا ذلك فإن الجسد لا يمكن أن يطير، إن حماس جسد واحد». وعادة ما اعترف قادة حماس أنفسهم بصورة متكررة عن الدور المركزي الذي يمارسه القادة «السياسيون» في عملية صنع القرارات السياسية، والتي وصفها الزعيم العسكري لحركة حماس صلاح شحاده (الذي قتلته إسرائيل) بتلك الطريقة: «إن الجهاز السياسي له سيادة فوق الجهاز العسكري، فالقادة السياسيون لهم الأسبقية في اتخاذ القرار قبل العسكريين، بدون التدخل في العمليات العسكرية».

وقد أشار قائد آخر وهو عبد العزيز الرنتيسي بدقة إلى علو القادة السياسيين في يوليو ٢٠٠١م عندما أخبر وكالة رويترز: «إن القيادة السياسية في حركة حماس قد أطلقت يد كتائب عز الدين القسام لتفعل ما تريده ضد إخوان القردة والخنازير [أي اليهود]» طبقاً لمقال نشرته رويترز، «إن الجناح السياسي لحركة حماس يقرر السياسة العامة للحركة».

وقد تطابقت رؤى أولئك الذين اعتبروا تلك الأدلة؛ فإسرائيل طالما اعتبرت أن حركة حماس بها تكامل رأسي في القيادة، وطبقاً لوثائق محكمة أعدتها حكومة إسرائيل في قضية تسلم قائد لحركة حماس من الولايات المتحدة عام ١٩٩٥م؛ فإن «الجناح السياسي يعمل على أنه أعلى قيادة للحركة في منظمة حماس، ويضع السياسات والتوجيهات فيما يتعلق بنشاطات حركة حماس، وإلى جانب الوظائف الأخرى للجناح السياسي؛ فإنه يتحمل مسؤولية توجيه وتنسيق العمليات الإرهابية التي شنتها حماس ضد الجنود والمدنيين في إسرائيل والأراضي الفلسطينية».

وقد تقاسمت حكومة الولايات المتحدة هي الأخرى تلك الرؤية مع إسرائيل، ففي إعلان لوزارة الخزانة الأمريكية في أغسطس ٢٠٠٣م تم وصف ستة من كبار قادة حركة حماس وخمس مؤسسات خيرية بأنها كيانات إرهابية، وأكدت «أن القيادة السياسية لحركة حماس توجه شبكاتها الإرهابية، كما أنهم يباشرون النشاطات الأخرى». حتى إن تقريراً لهيئة مراقبة حقوق الإنسان قد خلص إلى أن حركة حماس تعمل ككيان واحد مترابط، وأن المسؤولين العسكريين تابعون للقيادة السياسية في حالة حركة حماس؛ وأن هناك أدلة جلية وكثيرة تفيد بأن الجناح العسكري للحركة تابع للجنة القيادة السياسية، والتي تتضمن الشيخ أحمد ياسين، والذي يُعرف بأنه «الزعيم الروحي» للحركة، وعبد العزيز الرنتيسي، ومحمود الزهار. وياسين نفسه مثل صلاح شحاده المؤسس والقائد لكتائب عز الدين القسام؛ قد اعترفا في تصريحات علنية أن الجناح العسكري يطبق السياسات التي يضعها له الجناح السياسي.

وباختصار؛ فإن أشد المراقبين لحركة حماس قد توصلوا إلى النتيجة نفسها، وهي الحقيقة التي اعترف بها قادة الحركة أنفسهم. كما أن منظمات الرعاية الاجتماعية التابعة لحركة حماس -والتي يدعمها عدد لا حصر له من المؤسسات الخيرية- تتبع تلقائياً «القادة السياسيين».

ولكن بعض المراقبين قالوا: إن تلك الحالات لا تؤكد وجود علاقة لتلك المؤسسات الخيرية بالحملات الإرهابية التي سمح بها أولئك القادة السياسيون، فإن مجرد وجود تلك المؤسسات يستدعي في بعض الحالات تصنيف حركة حماس بأنها منظمة رعاية اجتماعية، وليست منظمة إرهابية. ولذلك كتب محرر بريد القراء في واشنطون بوست في عموده موضحاً ذلك، قائلاً : «ما دامت حركة حماس هي «حركة قومية» مرتبطة بـ «بعض الأعمال الاجتماعية»؛ فإن الذين يرتكبون الجرائم الانتحارية الفلسطينية والهجمات الأخرى يجب أن يُوصفوا في الصحافة بأنهم «عسكريون» أو

«مسلحون»، وليسوا «إرهابيين» من تنظيم القاعدة». في حين كتب «جلوب» محرر جريدة بوسطن الشيء نفسه، قائلاً بأن «وصف حماس على سبيل المثال على أنها منظمة إرهابية؛ يعني أن نتجاهل بقية أدوارها المتشابكة والكبيرة في دراما الشرق الأوسط».

ولكشف حقيقة تلك الافتراضات الباطلة؛ فمن الضروري أن نفضح بصورة كاملة ما تسمّيه حماس «الدعوة» إلى الإسلام، والتي تنشر بين المسلمين الفلسطينيين بهدف تجنيدهم وتحريكهم، ربما يكون هذا صعباً في بعض الحالات، وذلك بسبب ما وصفه مسؤول أمريكي مؤخراً بأن «حركة حماس لها بنية غير مترابطة، فبعض عناصرها يعملون بصورة سرية، وآخرون يعملون بصورة علنية من خلال المساجد ومؤسسات الخدمات الاجتماعية لتجنيد الأعضاء الجدد، وجمع التبرعات، وتنظيم النشاطات، وتوزيع الدعايات التحريضية».

ولكن على رغم ذلك؛ فهناك أدلة كافية على دور المؤسسات الاجتماعية لحركة حماس في النشاطات الإرهابية التي يديرها ويوجهها قادة حماس وزعماؤها، فبداخل الأراضي الفلسطينية تعمل مجموعات المساجد والمدارس ودور الأيتام والمعسكرات الصيفية والاتحادات الرياضية كلها كأجزاء متكاملة لذلك الجهاز الكبير، فهم يعملون على الإثارة والتهييج والتجنيد، ويمدون بالدعم اللوجستي والإداري والحركي لتهريب الأسلحة والاستطلاع والاستكشاف وللعمليات الانتحارية، وهم يقدمون مهام عمل يومية لقادة الميادين، ويتسترون على القادة الهاربين، بل إنهم يُشركون الأطفال الصغار لكي يطمحوا أن يكونوا شهداء.

إن مسجد الجهاد في الخليل لديه فريق لكرة القدم، ولكنه لا يشتهر بمهارته في كرة القدم؛ لأن لديه سبباً آخر مقنعاً للشهرة، فهذا الفريق وحده أنتج العديد من إرهابيي حماس المسؤولين عن سلسلة من الهجمات التي شنّوها في الشهور الستة الأولى في عام ٢٠٠٣م، خمس منها نفّذها أعضاء الفريق. وقميص الفريق يحمل صورة يد ممسكة بفأس ومنقوش عليها «استعدوا للعدو وجاهدوا الاحتلال». وهناك فرق رياضية أخرى اشتهرت بأنها كانت الأرضية التي خرج منها ستة من المفجرين الانتحاريين المختلفين.

وفرق كرة القدم الانتحارية تمثل نقطة حاسمة بشأن شبكة حماس للمؤسسات الاجتماعية، فهم يمدونهم بشبكات مثالية للدعم اللوجستي، وبسبب طبيعتها فإن تلك المؤسسات تعمل بانفتاح وعلانية، والعديد من المتفعين منها انتهوا ليكونون داعمين لعمليات حركة حماس بعلم وطاعة، في الوقت الذي يقوم بها آخرون بلا وعي نتيجة شعور بإلزام عليهم بسبب الخدمات الخيرية التي يتلقونها من حركة حماس.

واللجان الخيرية والحلقات في المساجد واتحادات الطلاب والأندية الرياضية والمنظمات الأخرى التي تديرها حركة حماس؛ كلها تعمل على أنها أماكن لتجنيد أفراد جدد من الناشطين لحركة حماس من الشباب الفلسطيني ليتخذوا مواقعهم في «دعوة» حماس، في دورات للتدريب على الإرهاب في سوريا وإيران، أو لشنِّ هجمات انتحارية أو هجمات إرهابية أخرى. وفي الواقع إن خلايا حركة حماس في الضفة الغربية تعتمد بصفة أساسية على الفلسطينيين غير التابعين لكتائب عز الدين القسام في الدعم اللوجستي والعملياتي حتى في قيادة المفجرين الانتحاريين إلى أهدافهم.

والأمثلة على ذلك كثيرة للغاية، وقد حدث ذلك في لجان الزكاة، فقد قام أحمد سلطنة - وهو صانع قنابل من جنين في إحدى تلك اللجان - بتجنيد شباب صغير السن يعملون للّجنة في حركة حماس. وقد حدث ذلك في المستشفيات، فقد عُرف عن حماس استخدامها للمستشفيات التي تدعمها في تأمين المتطوعين والإمدادات الطبية والمواد الكيميائية. وفي إحدى تلك الحالات قامت حركة حماس بتجنيد مصطفى أمجد، وهو طبيب في مستشفى الجزيرة بجنين للمساعدة في تسريب مفجرين انتحاريين إلى داخل إسرائيل من

منطقة جنين، وبعد القبض عليه في يوليو ٢٠٠٢م اعترف أمجد بمساعدة إرهابيي حماس على الدخول إلى إسرائيل في الوقت الذي كان يوصّل أدوية في أثناء تأديته لوظيفته.

وقد حدث ذلك في المدارس حيث قامت حماس بدفن شحنات من الأسلحة والمتفجرات تحت ملعب حضانة تابعة لها، وفي إحدى الحالات قام أحد ملاك المباني في نابلس بتأجير شقة إلى شخص زعم أنه مدرّس في مدرسة، وفي الواقع ما كان ذلك المدرس إلا صانع قنابل هارب تابع لحركة حماس، والذي استخدم تلك الشقة؛ لأنها مخبأ آمن وصالح لتصنيع القنابل. وقد اتضحت هويته عندما انفجرت إحدى القنابل التي كان يصنعها بطريق الخطأ؛ مما أدى إلى تدمير الشقة ومقتل ذلك الشخص.

بل إن ذلك قد حدث في المكتبات أيضاً ، فعلى سبيل المثال وفي إحدى المرات كان قادة حماس في حاجة ماسة إلى مكان لتطبع فيه منشورات حماس (تبنّيها مسؤولية الهجمات، ورسائل سياسية، ودعايات) والتي يتلقونها من خلايا الضفة الغربية التي تقوم بتصميمها. وقد روى ذلك أحد قادة حماس بنفسه وهو قائد خلية حماس في غزة، ووصف عملية طبع تلك المواد «في مكتبة في شارع عمر الموراناوي بجوار محكمة الاستئناف الفلسطينية عن طريق زميل اسمه نظيم، والذي يعمل حانوتياً كغطاء لنشطاته التابعة لحركة حماس». وقد أثنت حركة حماس على دخولها لتلك المكتبة والخدمات التي قدّمها نظيم، والتي قام بها في المكتبة، «فلقد ساعدناه بشراء الكتب بمئات الدينارات» للمكتبة، «واشترينا آلة تصوير بأربعة آلاف شيكل إسرائيلي، وأظهرنا أننا اشتريناها للمكتبة».

وفي وقت مبكر يصل إلى عام ١٩٩٦م؛ اعتبرت السلطات الإسرائيلية أن شبكات الدعم اللوجستي لحركة حماس تُعد بنية داعمة مهمة وحاسمة لتحريك هجمات حماس، وفي أعقاب سلسلة من الهجمات الانتحارية في فبراير - مارس ١٩٩٦م، قال رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك شيمعون بيريز في الكنيسيت الإسرائيلي: «لقد أنشأت حركة حماس مؤسسات خيرية للتمويه والتغطية على طبيعتها الحقيقية، وهذه المؤسسات الخيرية تجمع التبرعات من الخارج ظاهرياً على أنها تعين الأيتام، ولكنهم في حقيقة الأمر يستخدمون تلك التبرعات لشراء المتفجرات».

والدور اللوجستي «للدعوة» في الهجمات منذ عام ١٩٩٦م كان من أكثر الأمثلة المتاحة توثيقاً في المصادر التي كشف عنها مؤخراً ، فقد اعترف الزعيم العسكري لحركة حماس حسن سلامة بالدعم الذي تلقاه من الحركات المعاونة لحماس؛ «بدءاً من الاتصالات إلى التجنيد إلى تحديد الأهداف، وكل تلك المسائل»، وبعد تسلله إلى إسرائيل من غزة قام معاونو حركة حماس بتسريب حسن سلامة عبر القطاع الأوسط الإسرائيلي إلى الضفة الغربية، واستطاعوا تفادي نقاط التفتيش الإسرائيلية، وكانوا يتنقلون من بلدة إلى أخرى في الضفة الغربية قبل أن يصلوا إلى القدس.

وطبقاً لاعترافات سلامة؛ فإن مسؤولي حماس أمدوه بمنازل آمنة للاختباء، ومستكشفين لتعرُّف الأهداف، ومتطوعين للعثور على مفجّرين انتحاريين.

وقد أتى المسؤولون من جامعات الضفة الغربية ومن المدارس الصناعية، ومن المخابئ الآمنة التي تشمل منازل خاصة ومن أحد مساجد رام الله، كما حدث ذات مرة حيث قابل حسن سلامة أحد المفجّرين الانتحاريين المفترضين للموافقة النهائية وتعيين المهام.

والعمليات اللوجستية لحماس دفعت ماجد أبو وردة أحد المفجرين الانتحاريين إلى أحد المنازل الآمنة في القدس، حيث قام آخرون بحلق لحيته وألبسوه لكي يبدو مثل الإسرائيليين. وفي الصباح التالي استقل أبو وردة الحافلة رقم ١٨ في طريق (القدس - رفح) وفجّر نفسه؛ مما أدى إلى مصرع عشرين مدنياً ، بما فيهم ثلاثة أمريكيين، وجرح عشرة آخرين بينهم أمريكي آخر.

واليوم يدعو قادة حماس صراحة إلى دعم المدنيين

للإرهابيين المطلوبين من السلطة الفلسطينية، وفي أغسطس ٢٠٠٣م حثّ زعيم حركة حماس عبد العزيز الرنتيسي المواطنين الفلسطينيين العاديين على مساعدة الهاربين من الحركة، وكتب أن «حماية هؤلاء المقاتلين وتوفير الدعم لهم هو جزء من ديننا، وجزء من جهادنا المقدس».

ويقوم مسؤولو حركة حماس بعمل يومي دائم فيما يتعلق بالعمل في «الدعوة»، والتي توفّر كلاً من المرتبات ليعيش عليها أتباع الحركة، والتغطية للتخطيط وشن الهجمات الإرهابية. وبالإضافة إلى ذلك فإن وضع مسؤولي عمليات عسكرية قساة في أهم وظائف الدعوة، وبخاصة في لجان الزكاة، يسهّل من قدرة المنظمة على جمع التبرعات من المتبرعين ومنظمات الخدمات الاجتماعية وتوصيلها.

وطبقاً لتقرير نشرته المباحث الفيدرالية الأمريكية عن مؤسسة «الأرض المقدسة»؛ فإن الجمعيات الخيرية التابعة لحماس تمولها الكثير من لجان الزكاة، واللجان الممولة «تتحكم فيها حركة حماس، كما اكتشف محللو الحكومة الإسرائيلية أن نشطاء حماس تم انتخابهم أو تعيينهم في مواقع قيادية بارزة في لجان الزكاة تلك».

وقادة حماس الاجتماعيون الذين يديرون تلك المنظمات في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ عادة ما تكون لهم صلات وثيقة بخلايا إرهابية، أو ربما يكونون أعضاء حاليين أو سابقين في مثل تلك الخلايا، **ولنأخذ تلك الأمثلة التي أوردها تقرير المباحث الفيدرالية الأمريكية:**

* فاضل محمد صلاح حمدان، عضو في لجنة الزكاة برام الله، «متورط بصورة مباشرة في التخطيط للهجمات الانتحارية، كما أنه كان مسؤولاً عن الإعداد الروحي والمعنوي لأولئك الذين سيقومون بالهجمات الانتحارية؛ بما فيهم الهجمات على ماهاني يهودا في يوليو ١٩٩٧م».

* أحمد سالم أحمد سلطنة، رئيس لجنة الزكاة بجنين، كان متورطاً في نقل مواد صنع المتفجرات للإعداد لتفجيرها عام ١٩٩٢م، وشارك في تفجير سيارة مفخخة عام ١٩٩٣م.

* خليل علي راشد الراشد عضو مساعد لمؤسسة رعاية الأيتام في بيت لحم، عُرف عنه إيواء ومساعدة هاربي حماس، بمن فيهم صانع القنابل لحركة حماس محيي الدين الشريف وحسن سلامة، والأخير قائد سلسلة من التفجيرات الانتحارية في حافلات إسرائيلية في الفترة ما بين فبراير ومارس ١٩٩٦م.

* نور الدين كمال أسد كان مسؤولاً عن حسابات لجنة الزكاة في جنين، وقد سُجن من يوليو إلى ديسمبر ١٩٩٤م بسبب «مساعدته واحداً من المفجّرين الانتحاريين في الهجمات الإرهابية عام ١٩٩٤م ضد حافلة إسرائيلية في العفولة»، ومرة ثانية من يناير ١٩٩٥م وحتى يناير ١٩٩٦م «بسبب قيادته لنشاطات حركة حماس».

* ناصر خالد إبراهيم جرار، عضو آخر في لجنة الزكاة بجنين، تم اعتقاله لمدة ثلاثة أشهر في أبريل ١٩٩٤م «بسبب تجنيده للشباب الفلسطيني للانضمام إلى الجناح الإرهابي لحركة حماس»، ومرة ثانية في يناير ١٩٩٨م «بسبب صلاته بأحد المفجرين الانتحاريين لعملية إرهابية عام ١٩٩٤م ضد حافلة إسرائيلية في العفولة، ومساعدته لمسؤول آخر من حركة حماس».

* عبد الجابر محمد أحمد جرار، أيضاً عضو في لجنة الزكاة بجنين، قبض عليه في مايو ١٩٩٣م «بسبب نقله أسلحة إلى مجندي حركة حماس، وأدار الكثير من العمليات الإرهابية».

* فواز حمدان، ناشط في كل من لجنة الزكاة بجنين وفي مستشفى الغازي بجنين والتي تمولها حركة حماس، «اعتقل بسبب نشاطاته المتعلقة بحركة حماس، والتي شملت مساعدة هاربين وتمويل شراء أسلحة».

* عدنان عبد الحافظ مصباح مسودة، نائب رئيس مجلس إدارة لجنة الزكاة «المجتمع الإسلامي الخيري في الخليل»، اعتقل عدة أشهر عام ١٩٨٩م ثم مرة ثانية في عام ١٩٩٤م «بسبب تورطه في نشاطات

حماس». وطبقاً لحكومة إسرائيل؛ فإن «عدنان عضو في القيادة الرئيسية لحركة حماس في الخليل، وله صلات بالنشاطات الإرهابية لحركة حماس ضد المستوطنين». ولذا تم إدراج عدنان من بين قادة حماس والجهاد الإسلامي الذين تم ترحيلهم إلى لبنان عام ١٩٩٢م.

كما قامت حماس بشراء دعم أولئك الذين يستفيدون من هبات الجماعة، وقد أشار أحمد ياسين نفسه ذات مرة بفخر: «إننا لا نذهب للبحث عن الناس، ولكنهم يأتون إلينا»، وعندما كان يستشهد بالعديد من الأمثلة للناس الذين يجندهم الدعم المادي لحركة حماس تحدَّث ياسين عن عائلة من عشرة أفراد تعيش في غرفة واحدة: «نحن نعطيهم ١٢٠٠ شيكل (٣٠٠ دولار)، وفي بعض الأحيان جوالاً من الدقيق، أو على الأقل أجرة السيارة التي تقلهم إلى منزلهم» لزيارة الشيخ ياسين. وقد أخبرت -وهي أم لعشرة أطفال وتتلقى مساعدات حركة حماس- أحد الصحافيين قائلة: «كل ما نعرفه هو أنهم [حماس] هم الذين يجلبون إلينا تلك الخيرات».

وبكلمات أحد مسؤولي جيش الدفاع الإسرائيلي الذي قال: «في الأراضي الفلسطينية لا يوجد شيء بلا مقابل، فأولئك الذين يتلقون المساعدات من الجمعيات الإسلامية يدفعون ثمن ذلك بتأييدهم لحركة حماس». والمتلقون لتلك المساعدات يعلمون جيداً أنهم يجب ألا يسألوا أسئلة عندما يُطلب منهم عمل شيء من نشطاء الدعوة التابعة لحركة حماس.

والفلسطينيون المعتمدون على المؤسسات الخيرية التابعة لحماس يسمحون بجعل منازلهم مخابئ لهاربي حركة حماس، والذين يتنقلون من مكان إلى مكان ليتجنبوا الاعتقال، فهم يساعدون حركة حماس بإيواء الهاربين، ويعملون موصِّلين للأموال والسلاح، وتخزين المتفجرات وصيانتها، وأكثر من ذلك. وحماس تجند الفلسطينيين الذين لا تحوم حولهم الشبهات لعمليات غسيل الأموال وتحويلها بدون علم نيابةً عن الحركة.

إبراهيم اليزوري عضو أساسي في تأسيس حركة حماس؛ عرض هذا الوصف لكل الفلسفات المتعلقة بإعطاء الزكاة، كالآتي: كل أحد يعلم أن حركة المقاومة الإسلامية «حماس» هي حركة جهاد فلسطينية، وتطمح لتحرير كامل فلسطين من البحر [المتوسط] إلى النهر [الأردن]، من الشمال إلى الجنوب، من الاحتلال الإسرائيلي المستبد، وأن تلك هي مهمتها الرئيسة. والعمل الاجتماعي هدفه هو دعم هذا الهدف، ويعتبر جزءاً من استراتيجية حركة حماس. وحركة حماس تهتم بأفرادها وعناصرها، وبخاصة أولئك الذين يقومون بالجهاد المبارك ضد قوات الاحتلال الإسرائيلي البغيض؛ ما داموا يتعرضون للاعتقال أو الشهادة.

كما أن الحركة تعتني بعائلات وأطفال الشهداء، وتمدهم بالدعم المادي والمعنوي بقدر ما تستطيع، وهذه هي واحدة من أهم الحقائق الأساسية لشبكة العمل الإسلامي، وهي بذلك تمثل واجباتهم نحو المجتمع المسلم، فالحركة تمدهم بتلك المساعدات من خلال الدعم والمساعدات التي تعطيها إلى لجنة الزكاة والرابطة الإسلامية والمؤسسات الأخرى في قطاع غزة، وعطايا حماس تحدد بشكل كبير عن طريق العائد الذي يعود عليها، وعن طريقه تربط كمية المساعدات التي تمنحها بقدر ما تحظى بذلك الدعم وبأقصى ما تستطيع شراءه به.

وطبقاً لمؤسس حركة حماس الشيخ أحمد ياسين؛ فإن الحركة تدفع ما بين ٢ إلى ٣ ملايين دولار شهرياً إلى عائلات المفجِّرين الانتحاريين الفلسطينيين، «الشهداء» الذين يُقتلون في الهجمات على إسرائيل، وإلى المعتقلين في السجون الإسرائيلية. وطبقاً للمباحث الفيدرالية الأمريكية؛ فإن «الأدلة تشير بصورة مؤكدة إلى أن مؤسسة الأرض المقدسة قد أعطت دعماً مادياً كبيراً لعائلات المفجِّرين الانتحاريين التابعين لحركة حماس، إضافة إلى الفلسطينيين الذين يتبعون حركة حماس». وبإمدادهم بتلك الإعانات التي تدفع إلى عائلات أعضاء حركة حماس؛ تضيف المباحث

الفيدرالية أن «حماس تضمن تدفقاً مستمراً من المتطوعين الانتحاريين، وتدعم وتؤسس البنية التحتية للإرهابيين المعتمدة بصورة كبيرة على الدعم الأخلاقي للشعب الفلسطيني».

والأفراد التابعون لحركة حماس يتلقون مساعدات أكثر من أولئك غير المنضمين للمنظمة، في حين أن المرتبطين بنشاطات إرهابية يتلقون المزيد والمزيد. وقد أشار تقرير للحكومة الإسرائيلية إلى أن المنظمات الخيرية التابعة لحركة حماس تعطي الأولوية لأولئك القريبين من الحركة، وتؤكد أنهم يتلقون دعماً مادياً زائداً. وطبقاً لذلك التقرير؛ فإن عائلات نشطاء حماس الذين يُقتلون أو يُجرحون في أثناء شنّ هجمات إرهابية، أو أولئك الذين يُعتقلون بسبب تورطهم في مثل تلك الهجمات؛ «يتلقون منحة مبدئية ثابتة تتراوح ما بين ٥٠٠ إلى ٥٠٠٠ دولار، إضافة إلى إعانات شهرية تصل إلى ١٠٠ دولار»؛ لذا فإن «تلك العائلات التابعة لإرهابيي حماس عادة ما تتلقى أموالاً أكثر من أولئك الذين من غير إرهابيي الحركة».

وتم تدعيم تلك النتائج بوثائق تمت مصادرتها في حملة ١٩٩٥م على مؤسسة الأرض المقدسة وعلى مكاتبها في بيت حانون خارج القدس، فقد حصلت القوات الإسرائيلية على تقارير وسجلات مالية لأموال تم تحويلها من مؤسسة الأرض المقدسة إلى لجنة المساعدات الإسلامية (وكالة الإغاثة الإسلامية IRA) وقوائم لأشخاص تدعمهم بتلك الأموال. وقد كشف محللو تلك المواد أن الأشخاص غير التابعين للحركة يتلقون مرتبات شهرية أقل نسبياً.

وفي المقابل؛ فإن عائلات إرهابيي حماس الذين يُقتلون أو يُعتقلون في أثناء العمليات الإرهابية التي يشنونها يتلقون مخصصات أعلى، وتلك الأمثلة تشمل عائلة ياسر حجاج، «وهو ناشط لحركة حماس، يقضي عقوبة السجن مدى الحياة بسبب وضعه شحنة متفجرة في أحد سواحل تل أبيب في ٢٨ يوليو ١٩٩٠م، وقتل سائحاً يهودياً من كندا». وأخو رائد زكارنه، وهو إرهابي من حركة حماس شن تفجيراً انتحارياً في العفولة في أبريل ١٩٩٤م. وعائلة سليمان إيدان الذي قُتل في هجوم بسيارة مفخخة في بيت إيل في أكتوبر ١٩٩٣م.

وتم العثور على أدلة متشابهة في أثناء عمليات البحث في مكاتب وكالة الإغاثة الإسلامية في الناصرية في ٢٧ يوليو ١٩٩٥م و٨ نوفمبر ١٩٩٥م. وقد كشفت الوثائق التي تم الاستحواذ عليها أن «وكالة الإغاثة الإسلامية نقلت أموالاً إلى عائلة من نشطاء حماس الذين شنوا عدة عمليات إرهابية؛ بما في ذلك خطف وقتل المدنيين وشرطي وجندي، إضافة إلى عائلات أخرى»، وعائلات سجناء حماس ومهجريهم وإرهابييهم الذين قتلوا في أثناء الهجمات. وطبقاً لوثائق الوكالة؛ فإنها قامت بدفع رواتب إلى عشرة من ناشطي حماس في الضفة الغربية الذين تم سجنهم أو تهجيرهم في الماضي، وكانوا يعملون ممثلين للوكالة. وكشف المحققون طلبات من أفراد يريدون دعماً مادياً لعائلات «الذين سقطوا»، والتي تعطي تفصيلات عن الهجمات التي قتل فيها الإرهابيين ونشاطاتهم السابقة في حركة حماس، وأوصاف للظروف الخاصة التي تعيش فيها عائلات أولئك «الذين سقطوا».

وقد أشار وزير الخارجية الأمريكية كولن باول إلى الطبيعة المراوغة لتلك المنظمات الخيرية؛ قائلاً: «أعتقد أن القيام بتحريض وتشجيع المفجّرين الانتحاريين بأي طريقة هو مشكلة حقيقية».

وفي إطار جهودها لأسلمة الصراع الفلسطيني القومي؛ تقوم حركة حماس باستثمار مصادر كبيرة من أجل تشكيل الثقافة الفلسطينية، وقد أشار خبراء إلى أن إعطاء القضية الفلسطينية الصبغة الإسلامية هو جزء من جهود حركة حماس «لربط الصراع الفلسطيني الخاص بالدائرة الإسلامية الأوسع في العالم الإسلامي». ولتحقيق تلك الغاية؛ فإن المؤسسات الخيرية ومؤسسات الخدمات الاجتماعية

والمستشفيات والمـدارس والمساجد التابعة لحركة حماس تقوم بإغراء المفجّرين الانتحاريين بصورة مفتوحة، وتعلّمهم الكراهية، وتحرِّضهم - حتى الصغار والأشخاص الأكثر حساسية واستجابة من الفلسطينيين - على العنف.

وعلى سبيل المثال في أثناء احتفالية نهاية العام في إحدى دور الحضانة التي تديرها الجمعية الإسلامية، وهي جمعية خيرية إسلامية تابعة لحركة حماس يديرها الشيخ أحمد باهر، كان هناك ١٦٠٠ طفل من أطفال الحضانة يرتدون أزيـاء عسكرية، ويحملون بنادق رمزية، وصوّرت طفلة عمرها خمس سنوات دور التي قامت بهجمات على إسرائيليين بغمسها يديها في طلاء أحمر، لكي تحاكي الأيدي الملطخة بالدماء التي عرضها فلسطينيون بتفاخر بعدما قتلت الجماهير الغاضبة اثنين من الإسرائيليين في رام الله.

وتحويل الشباب الفلسطيني إلى المذهب الراديكالي الإسلامي في برامج حركة حماس في أوائل طفولتهم؛ تم توثيقه بصورة واسعة. ولنأخذ المقولة التي أوردتها جريدة «يو إس أيه توداي»: «في إحدى دور الحضانة التي تديرها حركة حماس، كان هناك عبارات مكتوبة على الحائط تقول: «أطفال تلك الحضانة هم شهداء الغد»، في حين كانت هناك عبارات في قاعات جامعة النجاح في الضفة الغربية والجامعة الإسلامية في غزة تقول: «إسرائيل لديها قنبلة نووية، ولكننا لدينا قنابل بشرية»، وفي مدرسة إسلامية في مدينة غزة والتي تديرها حركة حماس، قال الطالب الفلسطيني أحمد ١١ سنة: «سوف أجعل من جسدي قنبلة سوف تفجر أجساد الصهاينة، أحفاد القردة والخنازير... سوف أمـزق أشلاءهم إلى قطع صغيرة، وسـوف أجعلهم يتألمون أكثر مما تألم أحد من قبل»، ويصيح زملاؤه في الفصل قائلين: «الله أكبر!»، ثم يصيح أساتذته «لتهنأ بالحور العين»، في إشارة إلى إحدى مميزات الشهيد في الجنة، حتى الناظر كان يحني رأسه موافقة على ذلك.

وحملة حماس للتحريض وتحويل الفلسطينيين إلى الأصولية تستمر خلال المسار الأكاديمي للطالب الفلسطيني، وقد قامت حركة الطلاب الإسلامية التابعة لحركة حماس في منطقة بيت لحم بتوزيع كروت تعليمية تحمل صورة أحد مفجري حماس الانتحاريين، وصـورة آخرين قُتلوا بعد شنهم هجمات إرهابية، وتشجيع الشباب الفلسطيني على اتباع خطاهم. والمواد التعليمية الأخرى التي ينتجها ناشطو الدعوة التابعون لحركة حماس وتوزعها المؤسسات الخيرية التابعة لحماس؛ تشمل كروتاً وصوراً تُباع نظير ثمن، وتحمل صورة المفجرين الانتحاريين لحركتي حماس والجهاد الإسلامي، وفيها كتابات إنشادية باللغة العربية مثل: «أمّاه لا تبكي عليّ إذا سقطت ممدداً، أمّاه سوف يحين وقت مغادرتي لتلك الدنيا سريعاً».

وفي مخيم «الفوار» للاجئين، هناك أطفال يتاجرون بكروت وسلاسل مفاتيح وميداليات تحمل صور المفجرين الانـتـحـاريـين، ومجموعة إنـشـاد تسمى «الشهداء» تقوم بإنشاد مدائح للشهداء. والمنتجات الأخـرى مثل الكتيبات والملـصـقـات وجـداول المحاضرات المطبوعة؛ كلها تحمل صور كريم نمر مفارجه، وهـو ناشط من نشطاء كتائب عز الدين القسام، وعليها كتابات «الشهداء إلى جـوار الله» و«يسعى نورهم بين أيديهم».

وطبقاً للشيخ باهر؛ فإن المعسكر الصيفي لحركة حماس قد نجح بصفة خاصة في تعليم الدين والمواد العلمية للشباب على حد سـواء، وقد أوضـح باهر بأنه يقوم بتعليم الأطفال التاريخ الإسلامي، ويحيطه بصور للمفجرين الانتحاريين لحركة حماس، وهذا المعسكر يزرع «بذور الكراهية ضد إسرائيل».

وإحاطة الفلسطينيين برسائل تمجّد حركة حماس موجودة في كل مدارس حماس ومعسكراتها ومنظماتها التي تقدم الخدمات الاجتماعية، فعلى سبيل المثال، فإن حجرة الانتظار في مستشفى جنين مملوءة بصور إرهابيي حركات حماس والجهاد الإسلامي وكتائب شهداء الأقصى؛ بما في ذلك صور مفجرين انتحاريين

وأولئك الذين أرسلوهم للجهاد.

وفي أحد التقارير الصحفية عن الجمعية الخيرية الإسلامية وصفت خط تجميع من العمال الفلسطينيين من الرجال والشباب في أحد المصانع، والذين يقومون بتعبئة المواد الغذائية على إيقاع أناشيد مؤثرة تمجد حركة حماس، وكانت الأناشيد تقول: «الجهاد ينادي»، ويتعهد النشيد بـ «أننا سوف نستمر في المقاومة وثورة حماس».

والأطفال الذين يشتركون في مثل تلك البيئة الاجتماعية يُصبحون مجندين تلقائيين ومتطوعين مجيبين لتلك النداءات. وفي إحدى الحالات؛ قام القائد العسكري في حركة حماس محمد زكارنه بتجنيد صبي فلسطيني يبلغ من العمر ١٢ عاماً لنقل شحنة صغيرة من الأسلحة إلى بعض إرهابيي حركة حماس عبر الضفة الغربية؛ من أجل قنص الإسرائيليين الذين يتنقلون في طرق الضفة الغربية، ولشن «هجمات إرهابية فدائية» يستهدفون بها مستوطنة مائيل أدوميم في الضفة الغربية. والصبي في أثناء شهادته لقوات الشرطة لم يعبِّر عن ندم، وقال صراحة: «أنا لا قلب لديّ؛ مثلما أن اليهود لا قلب لهم»، وأضاف: «أنا أكره اليهود، وفي أي فرصة تسنح لي سوف أقتلهم، أنا شهيد». وفي جلسة الاستماع لمحاكمة الصبي علّق القاضي قائلاً : «مع تجميع كل تلك الملابسات؛ فإن هناك صورة ظاهرة في قلب الصبي أثر عليه فيها الكبار الذين كانوا يحيطون به؛ أنشأت في قلبه كُرهاً قَادَه إلى القيام بتحركات من بين أخطر التحركات التي نص عليها القانون».

وطبقاً لتقارير صحافية؛ فإن الآباء الفلسطينيين المعتدلين يجدون أنه من الصعب جداً حماية أطفالهم من تجنيد حماس لهم، وجعلهم مفجّرين انتحاريين في المستقبل. وتذكر إحدى الأمهات كيف أن سلوك ابنها تغيَّر عندما بدأ في الذهاب إلى المسجد بانتظام: «في البداية اعتقدت أن ذلك طبيعياً عندما بدأ ابني محمد ١٨ سنة في الذهاب إلى المسجد بانتظام، ولكن عندما اكتشفت أنه كان يشاهد أفلاماً عن الهجمات الانتحارية شعرت بالقلق... فقد كان ابني يذهب إلى المسجد في أوقات متأخرة من الليل وفي الصباح الباكر؛ مما زاد من مخاوفنا... ثم تغير سلوكه بعد ذلك، فقد أصبح انطوائياً؛ مما جعل والده يطلب مني البحث في حجرته ومراقبة مجيئه وذهابه... لدرجة إننا أغلقنا الأبواب لمنعه من الخروج... ثم اكتشفنا بعد ذلك أن المسؤولين في المسجد كانوا من أعضاء حركة حماس، والذين كانوا يُعلّمون الأطفال الجهاد، ويعرضون لهم أفلاماً وثائقية حول التفجيرات الانتحارية».

وقد حكى والد أحد الذين جندتهم حركة حماس، وهو موسى زيادة ١٥ عاماً قصة مشابهة، ففي البدء كان معجباً بزيادة إيمان ابنه، ولم يكن أبوه يدرك أن حماس بدأت في تحويل ابنه إلى التيار الأصولي عندما كان في العاشرة من العمر وكان يكنس المسجد. وقد أخبر موسى الصحافيين بعد ذلك أن حركة حماس: «علمتني أشياء عن أبطال الإسلام الذين قُتلوا وأصبحوا شهداء، وكيف أنهم الآن في الجنة بجوار عرش الله... وعلمت أيضاً أن اليهود ليس لديهم حق في البقاء على تلك الأرض التي تنتمي إلى المسلمين».

وقد عززت نتائج تلك الاستطلاعات الروايات الرمزية بكل جوانبها، وتدل على نجاح حركة حماس في جهودها لتحويل الفلسطينيين إلى المذهب الأصولي الراديكالي.

وطبقاً لاستطلاع رأي أجرته الجامعة الإسلامية في غزة - والتي ترتبط بحركة حماس - في إبريل ٢٠٠١م أن ٤٩٪ من الأطفال ما بين التاسعة والسادسة عشرة زعموا أنهم قد اشتركوا في الانتفاضة الفلسطينية، ولكن المفزع هو أن ٧٣٪ منهم عبَّروا عن آمالهم في أن يصبحوا شهداء. وبالفعل؛ فإن السلطة الفلسطينية لديها قلق متزايد من الاختراقات الناجحة لحركة حماس في وزارة التعليم الفلسطينية، وتحويل الحركة الشباب الفلسطيني في المدارس إلى الأصولية. وطبقاً لتقرير استخباراتي للسلطة الفلسطينية؛ فإن «حركة

حماس قد بدأت في تمثيل تهديد خطير على الرؤية السياسية للسلطة الفلسطينية واهتماماتها ووجودها وتأثيرها. وتأثير حركة حماس من خلال مدرسيها في مدارس السلطة الفلسطينية واضح بجلاء».

وقد وصف دفيد أوفهاوسر المستشار العام لوزارة الخزانة الأمريكية والذي تقاعد مؤخراً ، وعضو لجنة التنسيق في مجلس الأمن القومي الأمريكي فيما يتعلق بالتمويل الإرهابي، وصف عملية التفرقة بين الأجنحة العسكرية والخيرية للحركات الإرهابية بأنها «مغالطة» كبيرة، وأكد أن «فكرة وجود جدار ناري بينهما يعارض العقل والمنطق»، وأضاف: لا يوجد أحد يعترض على فكرة بناء مستشفيات أو دور للأيتام أو رعاية الأشخاص المهجرين، ولكن الأناس أنفسهم الذين يحكمون كيف يتم صرف الأموال للمستشفيات هم أنفسهم الذين يحكمون في كيفية وضع المال لقتل الناس، ولا يمكننا أن نخلي مسؤولية أحد تلك الأشياء وأن نحتفل بالأشياء الأخرى التي يقدمونها، فلا تزال تلك أموال دموية.

وقد وافقته وزارة الخارجية: «ما دامت أن حماس مستمرة في الاعتماد على الإرهاب للوصول إلى غاياتها السياسية، فيجب علينا ألا نفرق بين أسلحتها العسكرية والإنسانية؛ ما دامت الأموال التي يتم إعطاؤها إلى أحدهم يمكن أن تدعم الآخر».

وبالنسبة إلى مبادرة سلام مستقبلية؛ يجب على المجتمع الدولي أن يأخذ في اعتباره تلك القاعدة الأساسية، وقد اعترف الرئيس بوش بذلك في دعوته في ٢٥ يونيو ٢٠٠٣م لوجود «تحرك سريع وحاسم ضد جماعات الإرهاب [الفلسطينية] مثل حركة حماس، لقطع تمويلاتها ودعمها». وهذا التعاون على رغم ذلك يظل صعباً بسبب الغطاء الشرعي الذي يوفره العمل الخيري لحركة حماس تغطية على هجماتها الإرهابية.

ويجب ألا يتم إعطاء جماعات الرعاية الاجتماعية الإسلامية حرية في التحرك؛ لأنها تمد بالدعم الإنساني إلى جانب دورها في دعم الإرهاب. وفي المقابل؛ فإن المجتمع الدولي يجب أن يصر على أن الدعم الإنساني للفلسطينيين يجب أن ينفصل عن دعم النشاطات الإرهابية. وإذا لم نفعل ذلك فسوف يكون هذا مثل الاشتراك في حملة حماس لتدمير كل مصالحة مستقبلية إسرائيلية فلسطينية. ويجب أن تقوم دول أوروبا ودول الخليج والدول الأخرى باتخاذ إجراءات صارمة لتقنين وتحديد أيّ المنظمات الخيرية الفلسطينية سوف تتلقى المساعدات الدولية، كما يجب إغلاق المنظمات الشكلية التي تجمع تبرعات لحركة حماس والجماعات الإرهابية الأخرى.

والفلسطينيون يواجهون احتياجات اجتماعية ماسة لم تلبها لهم السلطة الفلسطينية؛ مما يخلق فرصة ثمينة لحماس التي تستغلها بصورة كبيرة. والسماح باستغلال حماس لذلك ليس في مصلحة السلام الإسرائيلي الفلسطيني، ولا في مصلحة المساعدات الإنسانية الفلسطينية. وجماعات العناية الاجتماعية الإسلامية التي تغلف نشاطاتها الخيرية بدعم الإرهاب تقوم بتعكير عملية إعطاء المعونات والأعمال الخيرية؛ مما يجعل العمل أصعب على تلك الجهود الحقيقية التي تحاول أن توفّر ظروفاً أفضل في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وإغلاق مراكز الدعوة التابعة لحركة حماس؛ يجب أن يصاحبه جهود تعاونية من المجتمع الدولي للدول المانحة لملء الثغرة والإمداد بالمساعدات الإنسانية المنظمة للفلسطينيين ذوي الحاجات بطريقة لا تدعم الإرهاب، أو تسهّل من هجماتهم، أو تساعد على وجود متطوعين جدد أو تحرض المجتمع.

وقطع تدفق الأموال إلى حركة حماس، واستبدال شبكاتها الاجتماعية الإرهابية بجهود إغاثية دولية ومنظمة؛ أصبحت حاجة ملحة وعاجلة أكثر من كل وقت مضى.